

# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكري

المستشار العام لمكة النصف

الدكتور فسيم عطية

رئيس مجلس إدارة

الجزء الرابع والعشرون

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إلى: وزارة العدل - مصر - شارع مصر - ١٢٣٠

٣٩٣٦٦٢٠





# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكهاني — محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلي — القاهرة**





# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمـة الإداريـة العليـا  
وفتاوى الجمعيـة العموميـة  
منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني  
الماس إمام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية  
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الرابع والعشرون

الطبعة الأولى  
١٩٨٧ - ١٩٨٦

---

إصدار: الدار العربية للموسوعات  
القاهرة: ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٢ - ت: ٧٥٦٦٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمتاهة  
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن  
مضى العديد من الموسوعات القانونية  
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن نقدم إلى السادة رجال القانون  
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد  
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا  
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦  
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول  
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

مسرة الفكر



## موضوعات

### الجزء الرابع والعشرون

نائب وزير

ناد

نحـب

نذور

نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين

نفقات الجنـازة

نفقات السفر

نفقة

نقابة

نقـد أجنبي

نقل

نيابة ادارية

هيئة الوصاية المؤقتة

هيئة عامة

هيئة قضائية

هيئة قطاع عام

وحدة بين مصر وسوريا

وحدة مجمعة

وزن وكيل وقياس

وزير

وصية

وظيفة عامة

وفاء

وقف

وكيل وزارة



## منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كسبل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الرأى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ •

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارسبتها ترتيبا ابجديا طبقا للموضوعات • وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب •

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدىء - قدر الامكان - برصند المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات او تفصيلات • كما وضعت المبادئ المتقاربة جنبا الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الاحكام او الفتاوى • وكان طبيعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى اطار الموضوع الواحد : ان توضع الاحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل او تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الاحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول باقصر السبل الى الاسام بما انبى فى شأنها من حلول فى احكام المحكمة الادارية العليا او فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء • وكثيرا ما تتلاقى الاحكام والفتاوى او تتقارب عند رآى واحد بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما اقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قررتها الجمعية العمومية فى ناحية اخرى •

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة أرساها كم من الاحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلّق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها فى الاصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى ناب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصداؤها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد اضحى متعذرا التوصل اليها لتقدم العهد بهى وتفاد طبعاتها . كما ان الحديث من الاحكام والفتاوى لم يقسّن طبعها الى الان فى مجلدات سنوية ، مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعا بشأنه ، وان تصدر الاشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الانبارية التى طلبت الرأى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الاحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البيانين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى ونشير تارة اخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

**ومثال ذلك :**

( طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٥٧ )

ويعنى ذلك حكم المحكمة الانبارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٢ من ابريل ١٩٥٧ .

ومثال ثان :

( ملف ٧٧٦/٤/٨٦ - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨ )

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ •

مثال آخر ثالث :

( فتوى ١٢٨ - فى ١٩/٧/١٩٧٨ )

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
التي صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٢٨ بتاريخ ١٩ من يولييه  
١٩٧٨ •

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد المأما بالموضوع الذى يبحثه  
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم • وعندئذ سيجد التعليق  
عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، ويمضها يتعلق بالموضوع برمتيه  
أو بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق  
فى نهاية الموضوع • وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاماً متسلسلة  
كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة •

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ النهج الذى يجدر أن  
يتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات أنطوت عليها هذه  
الموسوعة • ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد  
فى ختام الموسوعة بياناً تفصيلياً بالأحوالات ، ذلك لتعقيد من الفتاوى  
والأحكام بأكثر من موضوع ، فأنه كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات  
ملاحظة الا أنه يجب أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها  
الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد •

والله ولى التوفيق

حسن الفكاهنى ، نعيم عطية



## نائب وزير

### قاعدة رقم ( ١ )

المبدأ :

أضاف القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ درجة نائب وزير الى درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وحدد المرتب السنوى لمناصب وزير - اثر ذلك - منح هذا المرتب لمن يعين فى درجة نائب وزير ولمن سبق تعيينه فى هذه الدرجة اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٧٨ - اساس ذلك - ان المشرع وحد بين تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ وتاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وانه استخدم اصطلاح الدرجة عند تحديد من يستحق مرتب نائب وزير فانه بذلك يكون قد اضاف درجة الى درجات الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ومكتب القوى العاملة يؤكد ذلك .

ملخص القسوى :

ان القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ بتحديد مرتب نائب وزير نص فى المادة الاولى على ان « يكون مرتب نائب الوزير ٢٢٥٠ جنيه سنويا » ، كما نص فى المادة الثانية على ان « يمنح هذا المرتب لكل من يعين فى درجة نائب وزير ويسرى ذلك على من صدرت قرارات بتعيينهم فى هذه الدرجة » .

وينص فى المائدة الرابعة على ان « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اول يوليو ١٩٧٨ » .

ومفاد ذلك ان المشرع قرر بعبارة واضحة فى هذا القانون تحديد المرتب السنوى لنائب الوزير وقضى بمنح هذا المرتب لمن يعين فى درجة نائب وزير ولمن سبق تعيينه فى هذه الدرجة ، وبذلك اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٧٨ - تاريخ العمل بالقانون المذكور .

ولما كان المشرع قد وحد بين تاريخ العمل بالقانون ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ والعمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المنتمين بالدولة المعمول به طبقا للمادة السادسة من مواد اصدااره من اول يوليو ١٩٧٨ . وكان قد استعجم

اصطلاح الدرجة عند تحديد من يستحق مرتب نائب وزير فإنه بذلك يكون قد اُضيف درجة الى جدول الدرجات الملحق بقانون العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهو ما يتم عنه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ومكتب القوى العاملة من مشروع القانون ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ والمقدم الى مجلس الشعب بجلسته ١٠/٧/١٩٨٠ ، اذ ورد به أن الحكومة تقدمت بمشروع يقضى باعتبار العاملين المعيّنين بدرجة نائب وزير والتي لم ترد في جدول الدرجات الملحق بنظام العاملين المعيّنين بالدولة معيّنين في درجة وكيل أول ، مع احتفاظهم بصفة شخصية ببدلات التمثيل التي يتقاضونها حالياً ، وذلك بقصد المحافظة على استقرار أوضاعهم الوظيفية ، بيد أن اللجنة رأت أن الأمر يقتضى انتقاء درجة نائب وزير على أن يحدد مرتبها بما يزيد على مرتب وكيل وزارة ، ومن ثم عدلت للمشروع المقدم من الحكومة على النحو والصياغة التي صدر بها القانون وقرضت اللجنة على أن تضمن القانون نصا يقضى بانطباقه بأثر رجعي اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

وليس ادل على أن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ أنشأ هذه الدرجة من أن القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٢ بنظام نائب الوزير عندما أجاز تعيين نائب للوزير حصر واجباته في أن ينوب عنه في ممارسة اختصاصاته بالوزارة ، وأن ينوب عنه في حضور جلسات مجلس الوزراء بغير أن يستخدم اصطلاح الدرجة وبغير أن يربط بين هذا المنصب وجدول درجات الكادر العام ، ولقد افضحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون صراحة عن أن هذا المنصب لا يعتبر درجة مالية في كادر الوظائف الادارية ، ومن ثم فإن تلك المفايرة في عبارات النص وحكمه وأعماله التحضيرية ، وتبرز قصد المشرع في القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ إنشاء درجة نائب وزير وإضافتها الى الجدول (١) الملحق بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ اُضيف درجة نائب وزير الى درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

( حلف ٨٦/٤/٩٠ - جلسة ١٢/٢/١٩٨١ - وبإذات المعنى غلف ٨٦/٤/٩٠ - جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٢ ) .

قاعدة رقم ( ٢ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ، خضوع التلبية لأحكامه متى تكونت عن طريق المؤسسة وبمال جمع كله أو بعضه من الجمهور .

ملخص الفتوى :

إن المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والتبرع لوجوه الخير تنص على أن : تعد جمعية خيرية كل جماعة من الافراد تسمى الى تحقيق غرض من اغراض البر ، سواء اكان ذلك عن طريق المعاونة المادية او المعنوية . وتعد مؤسسة اجتماعية كل مؤسسة تنشأ بمال يجمع كله أو بعضه من الجمهور لمدة معينة ، سواء اكانت هذه المؤسسة تقوم بإداء خدمة انسانية دينية او علمية او فنية او صناعية او زراعية او رياضية أو بأي غرض آخر من اغراض البر أو النفع العام . ويشترط في جميع الاحوال الا يقصد إلى ربح مادي للأعضاء ، والا تكون اغراض الجمعية الخيرية أو المؤسسة الاجتماعية ووسائلها في تحقيق هذه الاغراض مخالفة للنظام العام أو الأمن العام أو الآداب العامة ، . وواضح من هذا النص أنه يشترط في الجمعية لكي تخضع لأحكام هذا القانون أن يكون الغرض الذي تسعى الى تحقيقه غرضاً من اغراض البر ، وبالنسبة للمؤسسة يلزم أن يكون المال الذي تنشأ به مجموعاً كله أو بعضه من الجمهور لتحقيق غرض ديني أو علمي أو فني أو صناعي أو زراعي أو رياضي أو غرض من اغراض البر . وإذا كان النص قد اقتصر في حالة تخضع الجمعيات - التي يتجصر نشاطها على البر فقط ، فإنه لا يتصور أن القانون ، لأن معنى البر يكون منقياً في هذه الحالة . أما اذا تعلق الامر بالمؤسسات فليس ثمة ما يمنع من قصر نشاطها على أعضائها ، دون أن يخرجها ذلك عن نطاق تطبيق القانون طالما أنها تهدف الى غرض من الأغراض المتعمدة المنصوص عليها .

ويتطابق ذلك على الاندية الرياضية ببيان ان الامر بالنسبة لها يختلف من ناد الى آخر ، فمنها ما يتكون عن طريق جمعية ، وفي هذه الحالة لا يمكن انطباق الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ المشار اليها على هذا النوع من الاندية ، لأنها اذ تقتصر على اعضائها فانه لا يتصور حينئذ ان يكون غرضها من اغراض البر ، اذ ان معنى البر ينتفى في هذه الحالة . اما اذا تكون النادى الرياضى عن طريق المؤسسة ويمال جمع كله او بعضه من الجمهور فحينئذ تطبق الفقرة الثانية من المادة الاولى المنوه عنها، ومن ثم يخضع النادى لقانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية .

( فتوى رقم ٢٣٩ - فى ١٩٥٥/٧/٦ )

قاعدة رقم ( ٣ )

المبسطة :

القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية - السلطة المختصة بالانقضاء او بفتح النادى او نقله هي المحافظة - سريان هذا الحكم سواء كان الفتح بدائة او بعد الحكم باغلاقه - لا اختصاص للادارة العامة للموائج والرخص او النيابة العامة او المحكمة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية تنص على انه « لا يجوز فتح ناد او نقله من مكان الى آخر الا بعد ابلاغ المحافظة او المديرية ، وذلك بكتاب موصى عليه قبل فتح النادى او نقله بثلاثين يوما على الاقل فاذا كان النادى المطلوب فتحه او نقله سبق الحكم باغلاقه بالتطبيق لاحكام هذا القانون او اى قانون آخر وجب الحصول على ترخيص سابق من المحافظة او المديرية قبل الفتح او النقل ، ومن ثم فان السليطة المختصة بالانقضاء او بفتح النادى او نقله - سواء كان ذلك بدائة او لسبق الحكم باغلاقه - هي المحافظة ، وليست الادارة العامة للموائج والرخص او النيابة العامة او المحكمة .

( فتوى رقم ٢٦٨ - فى ١٩٦٢/٤/١٢ )



## الهيئات الاهلية

قاعدة رقم ( ٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة - مجلس ادارة النادى هو الجهة صاحبة الاختصاص فى تحديد فئات الاشتراك لكل نوع من انواع العضوية وغيرها من المسائل ، حدود ولاية وزير الدولة للشباب اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس ادارة النادى ويكون مخالفا لأحكام القانون واللوائح ودعوته الى اصدار قرار يكون مطابقا للقانون - التظلم والطعن فى قرار وزير الشباب .

ملخص الحكم :

من حيث الثابت من احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة ، ان مجلس ادارة النادى هو الجهة صاحبة الاختصاص فى تحديد فئات الاشتراك لكل نوع من انواع العضوية (المادة ٦٦ من النظام الاساسى للنادية الرياضية) ولائحته المالية اذ انه لا يجوز زيادة رسم الاشتراك السنوى او أى رسوم أخرى عن الرسوم المقررة لذلك سنة ١٩٧٥ الا باذن من الجهة الادارية المختصة ( وزارة الشباب م ١٣ من النظام الاساسى للنادية الرياضية ) وأن الجمعية العمومية العادية تختص باعتماد ميزانية والحساب الختامية للسنة المالية المنتهية وفروع الميزانية للسنة المالية ( م ٢٧ ج من النظام الاساسى للنادية الرياضية ) وأن مجلس ادارة النادى هو الهيئة التى تتولى قانونا ادارة شئون النادى ، ولوزير الشباب ( رئيس الجهة الادارية المختصة ) اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الادارة يكون مخالفا لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له أو لنظام النادى أو لأى لائحة من لوائحه الداخلية . ويجوز للنادى التظلم من القرار المذكور للموزير المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه به . كما يجوز له الطعن فى قرار الوزير أمام محكمة القضاء الادارى بدون مصروفات خلال الستين يوما من تاريخ اخطار النادى برفض تظلمه أو من تاريخ انقضاء مدة الخمسة عشر يوما المذكورة ، وتفصل المحكمة فى الطعن على وجه الاستعجال

ويتضح من ذلك أن وزير الدولة لا يصدر قرارات تقع في اختصاص مجلس إدارة الاندية ، ولكنه يملك فقط ولاية الاعتراض على أى قرار يصدره مجلس إدارة النادي أو تصدره الجمعية العمومية لنادى يكون مخالفا للقانون أو للقرارات المنفذة له أو لنظام النادي أو للاتحة الداخلية وذلك باعلان بطلان القرار محل الاعتراض ويتضمن هذا الاعلان بالبطلان دعوه للنادى الى اصدار قرار يكون مطابقا لأحكام القانون أو القرارات المنفذة له أو لنظام النادي ولوائحه الداخلية ، أى أنه يتضمن دعوه للنادى لتصحيح مساره بإلغاء الخروج عن القانون والقرارات المنفذة له وعلى نظام النادي ولوائحه الداخلية .

( طعن رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٢٧ - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧ )

## محتدب

الفصل الأول : مامية النذب وأجراؤه

الفرع الأول : السلطة المختصة بالنذب

الفرع الثاني : نطاق النذب

الفرع الثالث : توافر شروط شغل الوظيفة فى العامل المنتذب لها

الفرع الرابع : النذب مهما استطال لا يتقلب نقلا

الفرع الخامس : أساءة استعمال سلطة النذب

الفصل الثاني : الأراض المترتبة على النذب

الفرع الأول : الجهة المختصة بالتانيب أثناء النذب

الفرع الثاني : ترقية المنتذب

الفرع الثالث : الآثار المالية المترتبة على النذب

أولا : مكافأة أو بدل النذب

ثانيا : استحقاق المنتذب لبذل الإقامة فى إحدى المحافظات النائية

الفصل الثالث : مسائل متنوعة

الفرع الأول : المنازعة فى قرار النذب

الفرع الثاني : النذب من أحد الاقليمين ( مصر وسوريا ) للعمل فى الاقليم الآخر

## الفصل الأول

### ماهية النذب وأجراؤه

#### الفرع الأول

#### السلطة المختصة بالنذب

#### قاعدة رقم ( ٥ )

المبدأ :

السلطة المختصة بممارسة النذب وفقا لنص المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - الشرط الذى تضمنته اللائحة التنفيذية للقانون بضرورة موافقة الجهاز المركزى للتقظيم والإدارة على تجديد النذب - فيه خروج على الحدود التى رسمها المشرع المستورى للوائح التنفيذية - أساس ذلك - أثره - تجديد نذب العاملين يتم بقرار من السلطة المختصة بغير أن يشترط لصحته موافقة الجهاز المركزى للتقظيم والإدارة .

#### ملخص الفتوى :

أن المادة ١٤٤ من دستور سنة ١٩٧١ تنص على أن « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره فى إصدارها » ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » .

ومفاد ذلك أن المشرع الدستورى اعتنق فى دستور سنة ١٩٧١ المداول الضيق للوائح التنفيذية فصار بذلك على ذات النهج الذى جرت عليه الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٧٢ فلم يجز لللائحة أن تخرج على حدود القانون أو أن تأتى بقواعد جديدة مما يعتبر تعديلا أو اعفاء من تنفيذها .

ولما كانت المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المتقنيين بالمعولة تنص على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة نذب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها

مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك .

وتنظم اللائحة التنفيذية « القواعد الخاصة بالنسب » ، فانها تكون بذلك قد أسندت اختصاص النسب الى السلطة المختصة التي عرفتها المادة الثانية من القانون بانها الوزير المختص أو المحافظ المختص بالنسبة للهيئات العامة وتبعاً لذلك فانه لا يجوز لللائحة التنفيذية عند تناولها للنسب بالتنظيم أن تحد من اختصاص تلك السلطة أو أن تشارك معها سلطة أخرى أو أن تضع على ممارستها لهذا الاختصاص قيداً من أي نوع بعد أن أطلق القانون يدها في تقدير ملائمة أجوائه في ضوء حاجة العمل في الوظيفة الأصلية للعامل . ومن ثم فانه وقد نصت المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ على أن « يكون نسب العامل كل أو بعض الوقت لمدة لا تتجاوز سنة واحدة ويجوز تجديدها مرة واحدة في حالة الضرورة بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة » ، فانها تكون بذلك قد اشركت الجهاز مع السلطة المختصة في إجراء النسب ووضعت النسب عليها قيداً في ممارسة اختصاصها لم يقره القانون بالنص على شرط شكلي يترتب على تخلفه البطلان وبذلك تكون تلك اللائحة قد خرجت عن الحدود التي رسمها المشرع الدستوري للوائح التنفيذية باشتراطها موافقة الجهاز على تجديد النسب وتوتيتاً على ذلك فان تجديد نسب العاملين يتم بقرار من السلطة المختصة بغير أن يشترط لصحته موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة . ولا يقدح في ذلك أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أسند لللائحة التنفيذية تحديد القواعد الخاصة بالنسب إذ لا يدخل في نطاق تلك القواعد اضافة قيد على اختصاص السلطة التي أسند اليها القانون إجراء النسب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم تعيد السلطة المختصة بموافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عند ممارستها لاختصاصها في تجديد نسب العاملين .

الفرع الثاني  
نطاق التنب

قاعدة رقم ( ٦ )

المبدأ :

عدم جواز تنب الموظف الا للوزارات والمصالح الحكومية وفقا لنص المادتين ٤٨ و ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فلا يجوز للاتدية والمنشآت الرياضية الاستعانة بمدرسي الألعاب الرياضية من الموظفين لتدريب الرياضيين في هذه الجهات - يكون عن طريق الاعارة ، او بالترخيص لهم بالعمل مؤقتا في غير اوقات العمل الرسمية وفقا لنص المادة ٧٨ من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

لما كان التنب وفقا لنص المادتين ٤٨ ، ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لا يجوز الا للوزارات ومصالح الحكومة مما لا يدخل في نطاقه الاتدية والمنشآت الرياضية - لهذا فان سبيل الاستعانة بمدرسي الألعاب الرياضية من الموظفين لتدريب الرياضيين في الاتدية والمنشآت يكون اما باعارتهم الى هذه الهيئات ، او بالترخيص لهم بالعمل في غير الاوقات الرسمية في هذه الهيئات وفقا لنص المادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على ان يكون الترخيص بالعمل مؤقتا اي صادرا لمدة محددة .

( فتوى رقم ٤٥٢ - في ١٩٦٢/٧/٤ )

قاعدة رقم ( ٧ )

المبدأ :

موظف - تنب - وكيل حسابات الشؤون البلدية والقروية يظنظا للعمل مديرا منفذا لمجلس لتنسيق الخدمات بطنظا في غير اوقات العمل الرسمية - غير جائز لان التنب لا يكون الا في نطاق الوزارات والمصالح ومجلس تنسيق الخدمات جمعية خاصة - الجمع بين العمل في الحكومة وبعض الجهات الخاصة - لا يكون بطريق التنب بل يكون بطريق الاتن او الترخيص من الوزير المختص وفقا لحكم المادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

### ملخص الفتوى :

نظمت المادتان ٤٨ ، ٥٠ من قانون موظفى الدولة احكام النذب . وتجل هذه الاحكام فى ان نذب الموظف لا يجوز فى غير نطاق وزارات الدولة ومصالحها ، سواء كان النذب طول الوقت ام نصف الوقت وقد سبق للجمعية العمومية ان فسرت عبارة المصالح بحيث تشمل المؤسسات العامة ومثلها الجامعة .

وعلى هذا فانه متى اجازت الوزارة لأحد موظفيها العمل بأحدى الهيئات الخاصة فى غير اوقات العمل الرسمية ، كانت هذه الاجازة فى حقيقتها انخفا أو ترخيصا بالعمل ، وفق نص المادة ٧٨ من قانون موظفى الدولة وتقضى بأنه لا يجوز للموظف ان يؤدى اعمالا للمغير بمرتبة أو بمكافأة ولو فى غير اوقات العمل الرسمية ، على انه يجوز للوزير المختص ان يائن للموظف فى عمل معين بشرط ان يكون ذلك فى غير اوقات العمل الرسمية .

ولما كان مجلس تنسيق الخدمات بطنطا هيئة اجتماعية او بمعنى آخر جمعية خاصة اشهرت برقم ٥٤ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٥٨

لهذا ، فان سبيل قيام وكيل حسابات الشئون البلدية والقروية بطنطا ، وهو موظف بوزارة الخزانة ، بالعمل فى مجلس تنسيق الخدمات بطنطا فى غير اوقات العمل الرسمية لا يكون من طريق النذب لامتناع هذا السبيل بين الوزارات والجمعيات الخاصة وانما سبيله الاثن بالعمل الذى نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اذا كانت وزارة الخزانة قد اصدرت قرارا بنذب أحد الموظفين بمجلس تنسيق الخدمات بطنطا فى غير اوقات العمل الرسمية . فانه ليس من شأن هذا القرار ان يغير من طبيعة هذا الاجراء فهو وان سماه نذبا فهو فى حقيقته اثن بالعمل ويظل كذلك مع ما يترتب عليه من آثار لأن العبارة بالمعنى وليست بالمباني .

( فتوى رقم ٤٤٨ - فى ٢/٧/١٩٦٢ )

### الفرع الثالث

توافر شروط شغل الوظيفة في العامل المنتخب لها

قاعدة رقم ( ٨ )

المبدأ :

في جميع حالات النذب يجب أن يتوافر في العامل المنتخب المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة المنتخب إليها .

ملخص الفتوى :

استبانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع نص المادة ٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع أوجب على شركات القطاع العام وضع هيكل تنظيمي لها يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها ، واعتبرت المادة ٩ من ذات القانون كل مجموعة وظيفية وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والنذب والاعارة ، وقضت المادة ١٠ منه بأن يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو النذب أو الاعارة إليها .

وإذا كانت المادة ٥٥ من ذات القانون قد أجازت - لبواعي العمل - بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه ، نذب العامل الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها أو الى وظيفة تعلو وظيفة مباشرة في ذات الشركة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد سنة أخرى ويحد أقصى سنتين ، فإن هذا النذب أما ان يكون الى وظيفة مماثلة وفي هذه الحالة فإن اشتراطات شغل هذه الوظيفة المماثلة مستتوافر في العامل المنتخب إليها ، أما اذا كان النذب الى وظيفة أخرى غير مماثلة فإن المشرع نص صراحة على ضرورة توافر اشتراطات



شغل هذه الوظيفة فى العامل المنتخب إليها ، فإذا كان النذب الى وظيفة أعلى فانه يفترض أيضا توافر اشتراطات شغل الوظيفة المنتخب إليها فى العامل المنتخب باعتبار النذب احدى وسائل شغل الوظيفة الأعلى ولا يعفى النذب من وجوب توافر شروط شغل الوظيفة كما أن هذه الوظيفة الأعلى هى وظيفة ترقية من الوظيفة الأدنى التى يشغلها العامل أصلا فيتعين أن تتوافر فيه شروط شغلها عدا المدة البيئية ، التى لا يشترط توافرها الا فى حالة شغل الوظيفة الأعلى بصفة أصلية بطريق الترقية إليها أو التعيين فيها • وذلك يكون المشرع قد تطلب فى جميع صور النذب ضرورة توافر اشتراطات شغل الوظيفة المنتخب إليها العامل من حيث المؤهل وسواء عدا المدة البيئية اللازمة للترقية ، وهذا النهج يتمشى مع ما اعتنقه المشرع من توصيف وتقييم للوظائف ومن مساواة بين النذب والترقية والاعارة فى وجوب توافر شروط شغل الوظيفة الأدنى إليها أو المنقول أو المعار أو المنتخب إليها •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب توافر المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة فى العامل فى جميع حالات النذب •

( جلف ٦٧٢/٢/٨٢ - جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠ )

## الفرع الرابع

الغيب مهما استطال لا يقلب نقلا

### قاعدة رقم ( ٩ )

المجلس :

مجلس مراقبة الامراض العقلية - انشاؤه بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بامراض عقلية - عدم اعتباره وحدة ادارية لها كيان ذاتي بوزارة الصحة العمومية - هو هيئة استشارية فنية تتبع ديوان عام هذه الوزارة - عدم تخصيص وظائف او درجات له بالميزانية - تسبب موقوف من مصلحة الصحة الوقائية للعمل بسكرتاريته - لا يعتبر نقلا مهما طالبت مدته .

ملخص الحكم :

لئن كان مجلس مراقبة الامراض العقلية قد ورد ذكره تحت الفرع (١) الذيوان العام بالوزارة في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ ، الا انه لم تنرج له اية وظائف او درجات خاصة به ، بل كل ما خصص له بالميزانية هو مبلغ ٧٥٠ جنيها في السنة مكافآت للاعضاء وغيرهم من الخبراء كاتعاب عن حضور الجلسات ومصاريف انتقال وما الى ذلك ، وهذا المبلغ وارد تحت بند (هـ) مكافآت لأطباء اخصائيين ولأعضاء مجلس مراقبة الامراض العقلية وليس تحت البند « ٩ » ماهيات ومرتببات وأجور .

وبين من ذلك ان مجلس مراقبة الامراض العقلية المنشأ بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بامراض عقلية ، ليس مصلحة او ادارة او فرعا من ايها ، بل هو هيئة استشارية فنية ، اذ نصت المادة الاولى من هذا القانون على انه « يختص بالنظر في حجز المصابين بامراض عقلية والاخراج عنهم ، وفي الترخيص بالمستشفيات المعدة لهم والتفتيش عليها ،

كما نصت المادة الثانية منه على أن المجلس يشكل من رئيس هو وكيل وزارة الصحة العمومية للشئون الطبية أو من يقوم مقامه ، ومن أعضاء بحكم وظائفهم تابعين لمختلف الوزارات والمصالح كالمحامين العام أو رئيس نيابة الاستئناف ، وكبير الأطباء الشرعيين أو من يقوم مقامه ، وموظف كبير يندبه وزير الداخلية وموظف كبير يندبه وزير الشئون الاجتماعية ، وأستاذ الأمراض العصبية بجامعة القاهرة ، ومندوب من قسم قضايا وزارة الصحة العمومية فى درجة نائب على الأقل وكبير أطباء مصلحة السجون أو من يقوم مقامه ويتولى سكرتيرية المجلس من يعينه وزير للصحة العمومية من الموظفين لهذا الغرض ، • وأن هذا المجلس بحكم تشكيله على الوجه المتقدم لا يكون وحدة إدارية لها كيان ذاتى من وحدات وزارة الصحة العمومية ، وآية ذلك أنه لم تقر له وظائف أو درجات لموظفين فنيين أو كتابيين بميزانية الوزارة ، وإنما اعتمد له مبلغ سنوى إجمالى خصص لمكافآت الأعضاء والأطباء الاختصاصيين وما إلى ذلك • ومن ثم فإن النذب المدهى للعمل بسكرتيريته إنما تم استصحابا لوظيفته التى كأن يشغلها بمصلحة الصحة الوقائية بحكم الضرورة لا إلى وظيفة بالمجلس ليس لها وجود بقانون روط الميزانية ، وما كان نذبه بهذا الوضع - منها استئطال - ليستحيل نقلا ، أن جاز ذلك ، لوقوعه على غير محل أو ينتج أثرا هذا فى الخصوص لكون هذا الأثر غير ممكن ولا جائز قانونا لافتقار الاعتماد المالى اللازم الترتيبه •

( طعن رقم ٧٦٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٠ )

## الفرع الخامس

### اساءة استعمال سلطة النذب

قاعدة رقم ( ١٠ )

المبني :

الاصل ان النذب من وظيفة الى اخرى امر لترخص في ممارسته  
جهة الإدارة بما لها من سلطة تقديرية وبمراعاة أن النذب مؤقت بطبيعته -  
يتعين على الجهة الإدارية عند اعمال سلطتها التقديرية الا تسم استعمال هذه  
السلطة - تكرار نذب العامل لوظائف متعددة بعضها اثنى من وظيفته والاخرى  
مقابلة لها دون اعانته الى عمله الاصلى يؤدى الى عدم كفالة استقرار العامل  
تعيينا في وظيفة بذاتها - قيام حالة واقعية تستخلص من جماع تصرفات جهة  
الإدارة واقعية في قيام قرينة اساءة استعمال جهة الإدارة سلطتها في النذب -  
اتوافر ركن الخطأ - متى ثبت توافر اركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة  
سببية يحكم بالتعويض المناسب - عدم سقوط الحق في طلب التعويض الا  
بمضى المدة الطويلة .

ملخص الحكم :

المسلم أن النذب من وظيفة الى اخرى مما تترخص في ممارسته الجهة  
الإدارية بسلطة تقديرية ، وأنه وبمراعاة أن النذب مؤقت بطبيعته فان المحكمة  
ترى في تكرار نذب الطاعن تارة الى وظيفة اخرى كما في نديه لقسم التراث ،  
وتارة الى وظائف اخرى مقابلة دون اعانته الى عمله الاصلى ، ترى في كل  
ذلك بما يترتب عليه من عدم كفالة استقرار الطاعن نسبيا في وظيفة بذاتها ،  
ما يكشف عن حالة واقعية جديدة تستخلص من جماع هذه التصرفات تقيد في  
قيام قرينة على أن الإدارة قد اساءت استعمال سلطتها في النذب هذا ما يشكل  
خطأ في جانبها اصاب الطاعن ولاشك بضرر لما كان لهذا الوضع من اثر سيء

على حالته النفسية والصحية مما كان له اثره على انتاجه الابى . والمحكمة  
تقرر للطاعن تعويضا عن ذلك بمبلغ الف جنيه .

ومن حيث انه عن النفع بسقوط حق الطاعن في التعويض بالتقادم  
الخمسي ، فان المحكمة تؤيد ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من رفض لهذا النفع  
لما استندت اليه المحكمة من ان التعويض المطالب به لا يسقط الا بمضي المدة  
الطويلة وهي لم تكتمل .

( طعن ٩٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ )

## الفصل الثاني

### الأوضاع المترتبة على التنب

#### الفرع الأول

#### الجهة المختصة بالتأنيب أثناء التنب

##### قاعدة رقم ( ١١ )

المبدا :

الجهة المختصة بتأنيب الموظف أثناء التنب - هي الجهة المنتدب اليها وفقا لنص المادة ٨٥ من قانون موظفي الدولة معدلة بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٩ - العقوبات الجائز لهذه الجهة توقيعها - شمولها عقوبة الفصل لاطلاق النص - ورود هذه الاحكام على المادة ٨٥ الخاصة بتأنيب الموظفين المعينين على وظائف دائمة - لا يمنع من سريانه بطريق القياس من باب أولى على تأنيب المستخدمين الخارجيين عن الهيئة ، وكذلك المنتخبين مؤقتا للعمل بوظيفة أخرى .

##### ملخص الحكم :

إذا كانت المادة ( ٨٥ ) من قانون الموظفين قد عدلت بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ بما يجعل الجهة المنتدب اليها الموظف تختص بتأنيبه من المخالفات التي يقرؤها أثناء التنب دون تحديد لنوع الجزاءات ما يجوز توقيعها وما لا يجوز ، فان النص على هذا الوضع يجب أن يؤخذ على إطلاقه وبالتالي يكون من حق الجهة المنتدب اليها الموظف أن توقع عليه عقوبة الفصل ، ولما كان هذا الحكم قد ورد على المادة ( ٨٥ ) المشار اليها وهي خاصة بتأنيب الموظفين المعينين على وظائف دائمة فان الحكمة التي من أجلها تقرر هذا انما تسرى من باب أولى وبطريق القياس على تأنيب الموظفين الخارجيين عن الهيئة والمنتخبين مؤقتا للعمل بوظيفة أخرى ، ومن ثم فقد كان من سلطة الاصلاح الزراعي أن يوقع عقوبة الفصل على الطاعن .

( طعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ )

قاعدة رقم ( ١٢ )

المبدأ :

الإصلاح الزراعي - الموظفون المنتدبون به من الوزارات والمصالح - مركزهم القانوني بالنسبة للتأنيب يكون بمراعاة وظائفهم الأصلية بالجهات المنتدبين منها نص لائحة الاستخدام بالإصلاح الزراعي على خضوعهم بالنسبة للجزاءات لأحكام قانون التوظيف .

ملخص الحكم :

إذا كان الطاعن لم ينقل الى الإصلاح الزراعي وإنما ندب فقط للعمل فيه ومنح درجة ومرتب الوظيفة التي عهد بها اليه وظل محتفظاً بوضفه هذا حتى تقرر فصله من الخدمة ومن ثم فإن مركزه القانوني بالنسبة للتأنيب يكون بمراعاة وظيفته الأصلية في الاوقاف وهي من الوظائف الخارجة عن الهيئة ٠٠٠ وقد نص في لائحة الاستخدام بالإصلاح الزراعي على ان الموظفين المنتدبين والمعارين من الوزارات والمصالح الحكومية يخضعون فيما يختص بالأجزاء والجزاءات للأحكام الواردة بقانون نظام موظفي الدولة .

( طعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ )

## الفرع الثاني

### ترقية المكتب

#### قاعدة رقم ( ١٣ )

#### المبستة :

ترقية شاغل الوظيفة بطريق النذب استثناء وفقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - جوازية اذا توافرت شروطها .

#### ملخص الحكم :

ان منا يحتاج به المدعى من استحقاقه للترقية الى الدرجة الرابعة المخببسة لوظيفة مساعد مراقب الحسابات ، تأسيسا على انه شغل هذه الوظيفة بطريق النذب بقرار من لجنة شئون الموظفين بإدارة الخازن والمشتريات لمدة اكتر من سنة ، مربوط بانه فضلا عن ان اللجنة المذكورة ليست هي صاحبة الاختصاص الاصيل في مثل هذه الاحوال كما سلف ايضا فان الترقية في هذه الحالة جوازية وليست حقا مكتسبا للموظف وذلك حسبما جرى عليه نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي كان ساريا وقت اصدار القرار المطعون فيه وهو لا يمنح الدرجة المخصصة للوظيفة الا ان يقوم بعملها فعلا . واذا قام موظف بأعباء وظيفه درجاتها اعلا من درجته لمدة سنة على الاقل جاز منحه الدرجة اذا توافرت فيه شروط الترقية اليها . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان ترقية الموظف في هذه الحالة جوازية لجهة الادارة ورخصة منحت لها فيجوز ان تعمل الترقية فيها استثناء من قواعد الترقية المنصوص عليها في المواد ٢٨ و ٣٩ و ٤٠ كما يجوز الترقية بمقتضى المادة ٢٢ دون التقيد بنسبة الاقسامية او بنسبة الاختيار او البدء بالجزء المخصص للاقدمية ايا كانت طبيعة الوظيفة المرقى اليها ولو كانت غير متميزة بطبيعتها بحسب تخصيص الميزانية .

( ملعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٤ )



قاعدة رقم ( ١٤ )

المبدأ :

الإصلاح الزراعي - الموظفون المنتدبون به من الوزارات والمصالح ترتيبهم في الفئات المبينة في الجدول المرافق للاتحة الاستخدام ، ومنحهم العلاوات المقررة للموظائف التي يشغلونها في حدود الرطب المالى المقرر لها - لا يؤثر على ترقياتهم وعلاواتهم بالجهات المنتدبين منها - أساس ذلك أن التنب بطبيعته إجراء مؤقت لا يقطع الصلة بالوظيفة الأصلية ولا يغير من طبيعته . .

ملخص الحكم :

جاء بلائحة المستخدمين بالإصلاح الزراعي ' أن ترتيب الموظفين المنتدبين من الوزارات والمصالح في الفئات المبينة في هذا الجدول ( جدول بيان وظائف ودرجات الكادر ) يؤثر على ترقياتهم وعلاواتهم بالجهات المنتدبين فيها ولا يؤثر هذا الوضع في الملفات الشخصية الخاصة ، . فإذا كان الطاعن عند ندبه من وزارة الأوقاف للعمل بالإصلاح الزراعي في سنة ١٩٥٢ قد وضع في الدرجة ( ٨ - ١٢ ) جنيتها الواردة بكادر الموظفين والمخصصة لوظيفة مساعد كاتب ثم تدرج إلى أن عين بوظيفة كاتب في هذا الكادر في الدرجة ( ١٢ - ٢٠ ) جنيتها وكان يمنع العلاوات المقررة للوظيفة التي كان يشغلها في حدود الرطب المالى المقرر لها - فإن ذلك كله لا يؤثر على وضعه القانونى الثابت له بوصفه موظفا بوزارة الأوقاف لأن التنب هو بطبيعته إجراء مؤقت لا يقطع صلته بوظيفته الأصلية ولا يغير من طبيعة الرابطة التي قامت بينه وبين الجهة الأصلية التي عين فيها فيظل مع هذا التنب خاضعا للقانون الذى كان يحكمه قبل التنب من حيث الترقيات والجزاءات ، وقد أكد هذا المعنى الإصلاح الزراعي في رد بعث به إلى مندوب الإصلاح الزراعي في أيتاى البارود بتاريخ ١٦/٧/١٩٥٥ جاء فيه أن منح هؤلاء الكتيبة مهنيات شاملة كان ترتيبا لوضعهم في كادر الإصلاح في الدرجات التي تنتم إلى

وأعمالهم وهي درجة مساعد كاتب ( ٨ - ١٢ ) جنيها وهذا لا شأن له بموضوع انتدابهم من وزارة الاوقاف فوضعهم بالنسبة للوزارة المذكورة لم يتغير .

( طعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ )

#### القاعدة رقم ( ١٥ )

المبدأ :

تسبب الموظف الى وظيفة ما ، مع توفر شروط شغلها لها ، لا يخولته حقا في الترقية اليها .

ملخص الحكم :

التسبب الى وظيفة ما ، مع توفر شروط شغلها في الموظف المندوب للقيام بمملها لا يخولته حقا في الترقية اليها .

( طعن رقم ١٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٦ )

المبدأ :

تسبب الى وظيفة أعلى جواز الطعن عليه .

ملخص الحكم :

إن القرار الصادر بتسبب إحدى ناظرات المدارس الإعدادية لشغل وظيفة ناظرة لمدرسة ثانوية وفقا لقرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن قواعد الترقية والنقل للموظائف الفنية وإن تضمن نديها لشغل هذه الوظيفة إلا أنه في حقيقته متضمنا ترقيتها ترقية انبئية حقيقية لنقلها الى وظيفة أعلى في سلم التدرج الإداري وإن لم تصحبه أية درجة مالية ومن ثم يجوز الطعن عليه باعتباره متضمنا ترقية .

( طعن رقم ٥٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥ )

### الفرع الثالث

#### الاتجار المالية المترتبة على النخب

اولا : مكافاة او بدل النخب

قاعدة رقم ( ١٧ )

المبني على :

نخب استاذ باحث بالمعهد الطبى بالاسكندرية للاشراف على ادارة المعهد المذكور - استحقاقه مكافاة نظير هذا الاشراف بالشروط والأوضاع المبينة فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية - استحقاقه لهذه المكافاة اذا ما نخب للقيام بامورية فى الخارج متى كانت هذه الامورية متعلقة بوظيفته فى الاشراف على المعهد .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى الحق بتلك للوزارة معاهد البحوث النوعية المنصوص عليها فى المادة الثالثة منه ومنها المعهد الطبى بالاسكندرية .

وقد أصدر السيد الدكتور وزير البحث العلمى القرار رقم ٤٠١ بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بنخب السيد الدكتور ..... للاشراف على ادارة المعهد الطبى المشار اليه مع تفويضه اختصاصات رئيس المصلحة فى الشئون المالية والادارية . ثم قررت لجنة وكلاء الوزارة بقرارها المعتمد من السيد الوزير فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ منحه مكافاة اشراف بالمعهد المذكور بنسبة ٢٥٪ من مرتبه بحد اقصى قدره خمسة وعشرين جنيها شهريا .

وفى ٢٠ من مارس ١٩٦٥ عين سيادته فى وظيفة استاذ باحث بالمعهد واستمر فى تقاضى المكافاة المذكورة بالاضافة الى مرتبه تبعاً لصنوبر قرارات باستمرار نخبه للاشراف على ادارة المعهد وباعتبار ان ما يصرف اليه مكافاة عن عمل اضافى لا يعد امتداداً للعمل الاصلى - كما استمر سيادته فى صرف مكافاة الاشراف هذه خلال فترة ايفاده فى مؤتمرات علمية خارج الجمهورية .

ومن حيث أن الاشراف على ادارة المعهد بطريق النذب لا التعيين يشكل اعباء وظيفية مغايرة للوظيفة الاصلية لأستاذ باحث بالمعهد مما تقتضى معه صرف مكافاة قيامه بهذا العمل الذى لا يعتبر امتدادا لعمله الاصلى .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية معلة بالقانونين رقمى ٣٦ و ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافاته الاصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة او فى الشركات او فى الهيئات او فى المجالس او اللجان او فى المؤسسات العامة او الخاصة على ٢٠٪ ( ثلاثين فى المائة ) من الماهية او المكافاة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه ( خمسمائة جنيه ) فى السنة .

ولا تسرى هذه القيود على الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون عن الاعمال العلمية والفنية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها فى الباب الاول من القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء .

كما لا تسرى على الاجور والمرتبات والمكافآت التى تصحق عن المحاضرات والدروس واعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية .

ومن حيث أن السيد الدكتور ..... الاستاذ الباحث بالمعهد الطبى بالاسكندرية قد انتدب للاشراف على ادارة المعهد لذلك يستحق مكافاة نظير قيامه بهذا العمل بالشروط والاضاح المبينة فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وتجديلاته .

ومن حيث أن نذب الموظف خارج الجمهورية للقيام بمأمورية تتعلق باشرافه على ادارة هذا المعهد لا يفقده الحق لمكافاته الاضافية عن هذا العمل .

لذلك فإن السيد الدكتور المذكور يستحق مكافأة الاشراف على ادارة المعهد المشار اليه اذا ما ندب بامورية فى الخارج متى كانت هذه الامورية متعلقة بوظيفته فى الاشراف على المعهد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية الاستاذ المعين فى إحدى المعاهد التابعة لوزارة البحث العلمى والذي يندب للاشراف على ادارة ذات المعهد فى الحصول على مكافأة نظير ذلك .

وعلى ذلك فان السيد الدكتور المذكور بالمعهد الطبى بالاسكندرية والذي ندب للاشراف على هذا المعهد يستحق مكافأة نظير الاشراف وهذه المكافأة تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ويستمر استحقاقه لهذه المكافأة اذا ما ندب للقيام بامورية فى الخارج متى كانت هذه الامورية متعلقة بوظيفته فى الاشراف على المعهد .

( ملف ١٥٣/٦/٨٦ - جلسة ١٩٦٩/١/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٨ )

#### المبحث :

استحقاق العامل المنتخب لوظيفة رئيس مجلس المدينة للمكافأة المقررة لهذه الوظيفة - هذا الرأى لا يتعارض مع ما سبق ان اقرته الجمعية العمومية بجلسته ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ من عدم استحقاق تلك المكافأة لو كـيـل مجلس المدينة عند حلوله محل رئيس مجلس المدينة .

#### ملخص الفتوى :

افتت ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمحاسبات بتاريخ ١٤ من ابريل سنة ١٩٧١ بأحقية أحد العاملين للمكافأة المقررة لرؤساء مجالس المدن أثناء مدة تنبـه رئيسا وتبـدى جهة الادارة لمجلس مدينة انور . أن هذا الرأى يتعارض مع ما سبق أن انتهى إليه رأى الجمعية

العمومية بجلستها المنعقدة في ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ من أن المكافأة المقررة لرؤساء مجالس المدن لا يفيد منها إلا من يعين في وظيفة رئيس مجلس المدينة في الأحوال المنصوص عليها في الفترة ( د ) من المادة ( ٣١ ) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية .

ومن حيث أن المادة ( ١ ) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن تنص على أن « يمنح رؤساء مجالس المدن من الموظفين بالإضافة إلى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية مقدارها خمسة وثلاثين جنيها » . وتنص المادة ( ٢ ) على أن « يكون رؤساء مجالس المدن من غير الموظفين متفرغين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافأة شهرية قدرها مائة جنية » .

ومن حيث أنه ولئن كانت القاعدة وفقا لما سبق أن راتبة الجمعية بجلستها المنعقدة في ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ من المكافأة المقررة لرئيس مجلس المدينة لا تستحق إلا أن يعين في هذه الوظيفة ، إلا أن الواضح من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه أن المشرع يجري على الندب إلى هذه الوظيفة في حكم التعيين فيها من حيث استحقاق المكافأة المقررة عنها وأن كان قد غاير في مقدار المكافأة في الحالين ، ذلك أنه حدد المكافأة التي تستحق لرئيس مجلس المدينة المتفرغ بما يزيد على المكافأة المستحقة لرئيس مجلس المدينة من الموظفين ، ويدهي أن اسناد هذه الوظيفة لأحد الموظفين لا يتأتى إلا عن طريق نفيه أو إصارته إليها ، وهو ما يؤكد اتجاه قصد المشرع إلى استحقاق المكافأة لمن ينوب إلى هذه الوظيفة .

ومن حيث أنه لا وجه للمقول بتعارض هذا الرأي مع رأي سابق للجمعية العمومية انتهى إلى عدم استحقاق هذه المكافأة لو كمل مجلس المدينة الذي يحل محل رئيس المجلس في ممارسة اختصاصاته إذا امتنع عليه ممارستها أو عند خلو المنصب ، ذلك أن هذه الصلوك لا يترتب عليه بذاته كما سبق للجمعية العمومية أن أوضحت - اعتبار وكيل مجلس المدينة رئيسا للمجلس ، وإنما هو يمارس هذه الاختصاصات في هذه الحالة بحكم القانون ويوصفه وكيلًا لمجلس المدينة ماندا لم يصدر قرار بتعيينه فيها ، وهي حالة تختلف ولاشك عن حالة

ندب أحد العاملين للقيام بوظيفة رئيس مجلس المدينة • اذ يعتبر العامل المتدوب لهذه الوظيفة رئيساً لمجلس المدينة ويمارس اختصاصات الوظيفة بهذا الوصف ، ومن ثم يستحق المكافأة المقررة لها •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا تعارض بين ما افقت به ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات من استحقاق العامل للتدب لوظيفة رئيس مجلس المدينة للمكافأة المقررة لهذه الوظيفة ، وبين ما سبق أن رآته الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ من عدم استحقاق هذه المكافأة لوكل مجلس المدينة عند حلوله محل رئيس مجلس المدينة •

( ملف ٤/٨٦/٤٠٣ - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٩ )

المبدأ :

العاملون بالجهاز المركزي للمحاسبات والجهاز المركزي للتنظيم والادارة الذين يتم اختيارهم أعضاء بالمحاكم التأسيسية - يقومون خلال هذه العضوية بأعمال وظائفهم الأصلية ولا يعتبرون منتدبين بمجلس الدولة - اثر ذلك انهم لا يخضعون في تغيير كفاءتهم للقواعد المقررة في شأن المنتدبين للعمل في غير جهاتهم الأصلية •

ملخص الحكم :

ان مفاد المادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأسيسية ان العاملين بديوان المحاسبة أو بديوان الموظفين - الذين اطلق عليهما فيما بعد الجهاز المركزي للمحاسبات والجهاز المركزي للتنظيم والادارة - الذين يتم اختيارهم أعضاء بالمحاكم التأسيسية انما يقومون خلال مدة هذه العضوية بأعمال وظائفهم الأصلية التي ناط بهم المشرع القيام بها بوصفهم من العاملين بأحد الجهازين المشار اليهما فلا يعتبرون منتدبين بمجلس الدولة وبالتالي لا يخضعون في

تقدير كفايتهم للقواعد المقررة في شأن المنتدبين للعمل في غير جهات عملهم الأصلية ومن ثم يختص بتقدير كفايتهم الرؤساء في الجهاز الذي يتبعونه والذي تم اختيارهم لهذه المعضوية عن طريقه وبناء على ذلك ولما كان المدعى من العاملين بالجهاز المركزي للحسابات وقد اختاره الجهاز المذكور عضواً بالمحكمة التأسيسية لمحاكمة موظفي وزارات النقل والمواصلات والحكم المدني والإسكان والمرافق لمدة سنتين من ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ فيتعقد للجهاز المذكور اختصاص بتقدير كفايته خلال هذه المدة ولا يغير من ذلك ما قام به رئيس المحكمة المذكورة من تقدير في شأنه طالما أنه ليس الرئيس المباشر الذي عناه المخرج بوضع تقرير كفاية العامل .

( طعن رقم ٢٦٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧ )

#### القاعدة ( ٢٠ )

المبدأ :

تندب لأحد العاملين في غير وقت العمل الرسمي للحراسة العامة وتعيينه من قبل الخافض العام حارساً على إحدى المنشآت الخاضعة للحراسة ثم تعيينه مصفياً لها - تحديد مكافأته عن هذا التندب في حدود الضوابط المنصوص عليها في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور الإضافية - هذا التحديد يتفق وصحيح حكم القانون - عدم جواز أعمال أحكام الوكالة المنصوص عليها في المادة ٧٠٩ من القانون المدني بشأنه وتحديد مكافأته على أساسها - عدم أحقيته في تقاضي النسبة المئوية المقررة بقرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ وقدرها ٢٠٪ من قيمة المبالغ المحصلة بمعرفة الحراسة بالنسبة لتلك المنشأة إذ أن قيمة هذه النسبة تعتبر اقتطاعاً إدارياً من الأموال المحصلة للحراسة قصد بها تغطية مكافآت العاملين بالحراسة ومصرفات الإدارة دون أن تعتبر أتعاباً للحارس على المنشأة أو المصفي لها .



### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنسه بتاريخ ١٣/٨/١٩٦٣ صدر الأمر رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ من رئيس المجلس التنفيذي ورئيس لجنة الحراسات خاصا في مادته الأولى على تعيين مورث الطاعنين حارسا خاصا على مكتب ٠٠٠٠٠٠ وقد استمر في عمله المذكور كحارس خاص على هذا المكتب ثم مصفيا له بالأمر الإداري رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ٢٦/١١/١٩٦٣ وتم انتهاء مهمته بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦٦ وأن تعيين مورث الطاعنين حارسا خاصا حالة كونه يشغل وظيفة عامة هي وظيفة وكيل مساعد وزارة الاسكان بمحافضة الاسكندرية لا يعنى أن يكون اسناد عمل له في وظيفة مغايرة لعمله الأصلي بالإضافة الى اعمال الوظيفة وإذا كان الأصل أن يخصص الموظف جهده في الحدود المعقولة لأداء واجبات وظيفته وأن يقوم بنفسه بالعمل المذرو به في أوقات العمل الرسمية أو الذي يكلف بأدائه ولو في غير هذه الأوقات متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وإذا كلف بأعمال تتجاوز الحدود المعقولة سواء أكانت من ذات طبيعة عمله الأصلي أم من طبيعة مغايرة فيجوز منحه مكافآت عنها وهو أمر جعله القانون جوازا للجهة الإدارية لاعتبارات مردها الى صالح العمل وإلى العدالة معا . وهذا المبدأ قرر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . وقد صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور والمرتبات والمكافآت فنص في مادته الأولى على أنه « فيما عدا حالات الاصابة خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجر ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو ٠٠٠ على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه في السنة » . كما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في المادة الثالثة منه على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والمكافآت التي تسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة » . فإذا كانت جهة الادارة قد أعلنت في شأن مورث المدعين الأحكام المتقدمة فان قرارها في هذا الشأن يكون سليما ومطابقا للقانون ، ولا محل لما يثيره الورثة من أن قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ يعطى لورثهم الحق في اقتضاء ١٠٪ من قيمة المبالغ التي حصلها سواء أيام تعيينه

( ٣ م - ج ٢٤ )

حارس أو مصف للمنشأة المذكورة ذلك أن المادة الأولى من القرار المذكور تنص على أن « يؤذن للحارس العام على أموال وممتلكات الخاضعين للامرين رقمى ١٣٨ ، ١٤٠ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما فى أن يقطع من الاموال الخاضعة للحراسة نسبة مئوية يكون حسابها على النحو المبين فى المواد التالية » وحددت المواد من ٢ الى ١٢ ١٠٪ من صافى المبالغ المستحقة للمنشأة فى الاراضى الزراعية أو ايجار العقارات أو كوپونات الأوراق المالية والمبالغ الناشئة عن اتمام التصفية ، ولم ينص القرار المذكور على أن هذا الاقتطاع يخصص به الحارس كاتعاب له بل أن هذه المبالغ قصد بها تغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الادارة وهو ما افصح عنه صراحة قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ فى المادة الثالثة منه حيث نصت على أن « لرئيس الوزراء أن ياذن للمدير العام بأن يستقطع نسبة مئوية من الأموال الموضوعة تحت الحراسة لتغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الادارة » كما انه لا يجوز القول بأن مورث المدعين كان وكيلًا عن أصحاب المنشأة ومن ثم تصرى فى شأنه أحكام الوكالة لأن الحارس الخاص فى مثل هذه الحالة لا يفدو أن يكون وكيلًا للحارس العام الذى له أن يياشر الحراسة بنفسه أو بمن يستعين بهم من أهل الخبرة أو من موظفى الدولة لادارة الاموال الخاضعة للحراسة . واذا كان الحكم الطعين قد انتهى الى ذلك فانه يكون قد صدر سليما وبمئائى من الالفاء ويكون الطعن المائل غير مستند الى أساس سليم من القانون وخليقا بالرفض .

( طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٨ )

#### القاعدة ( ٢١ )

المبدأ :

شركة القطاع العام لتحمل ببذلات تدب عاملها فى ظل القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى لم يعد يجيز تدب العامل الا أن وتليقة داخل الشركة . كما تلتزم بتلك البذلات ما لم تقصص الجهة المنتدب اليها عن اراتها فى تحملها .

## ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع كان يجيز في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام للمغنى نذب العاملين بشركات القطاع العام الى الحكومة والهيئات العامة شركات القطاع العام الاخرى وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد ، واعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ عدل المشرع عن هذا الاتجاه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى عمل به من هذا التاريخ فلم يعد يجيز نذب العامل بشركة القطاع العام الا الى وظيفة داخل الشركة ولما كان النذب بطبيعته اجراء مؤقت فانه لا يقطع صلة العامل بوظيفته الأصلية ولا يغير من طبيعة العلاقة التى تربطه بالجهة المنتدب منها وانما يظل تابعاً لها ومعنوداً من عملها فتكون له حقوقهم وعليه واجباتهم كما أن وظيفته لا تخلو بنذبه ولا يجوز شغلها بغيره ، لذلك يظل المصرف المالى لمستحقاته المالية مدرجا بميزانية تلك الجهة فتلتزم كأصل عام بإدائها له ما لم تلتزم الجهة المنتدب اليها العامل بتحمل مرتبه ومستحقاته المالية ، ومن ثم فان شركة مريوط الزراعية - الجهة المنتدب منها - تلتزم بإداء كافة مستحققات العامل فى العمالة الماثلة بما فى ذلك البدلات خلال الفترة من تاريخ نذبه حتى ١٩٧٨/٧/١ التى وقعت فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى كان يجيز نذب العاملين بالقطاع العام الى الهيئات العامة طالما أن هيئة التعاون الزراعى التى نذب اليها العامل لم تتعهد بإداء تلك المستحققات . كما وأن تلك الشركة تلتزم كذلك بإداء مرتب وبدلات هذا العامل ابتداء من ١٩٧٨/٧/١ حتى تاريخ نقله منها فى ١٩٧٩/١٢/٣١ اذ كان عليها أن تسترد عاملها المنتدب الى الهيئة المذكورة وأن تؤدى اليه تيمما لذلك كافة مستحققاته المالية أعمالا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ السارى اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ والذى لم يجيز نذب العامل الا فى داخل الشركة . وليس لها أن تتحلل من هذا العامل وتركته يعمل بالهيئة التى نذب اليها قبل نفاذه ، ذلك لأن القانون يحمل قوة تنفيذه فى ذاته لذلك تنتج أحكامه اثارها فور نفاذه دون أى اجراء آخر ومن ثم يترتب على الفاء النذب بقوة القانون اعتبار المنتدب وكأنه قد عاد الى عمله الاصلى مع ما يترتب على ذلك من آثار أهمها التزام الجهة التى يتبعها بإداء مرتبه وبدلاته .

ولذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام شركة مربيوت الزراعية بأداء البدلات المستحقة للمعروضه حالته خلال الفترة من ١٩٧٦/٩/٤ حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ •  
( ملف ٨٥٩/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٤/٨ )

ثانيا : استحقاق المنتخب لبند الإقامة في احدى المحافظات النائية

#### قاعدة رقم ( ٢٢ )

المبدا :

يستحق العامل المنتخب الى احدى المحافظات النائية بدل تنب الإقامة المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ •

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز شغل الوظائف الدائمة على من يشغل الوظيفة بصفة مؤقتة • وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ ناط استحقاق بدل الإقامة بأداء العمل بأحدى المحافظات للنائية المنصوص عليها فيه •

ولما كان التنب لشغل إحدى الوظائف بأحدى هذه المحافظات من مقتضاه أن يؤدي العامل العمل المسند اليه بها ، ومن ثم يتوافر له مناط استحقاق بدل الإقامة التي حدده النص صراحة ويصفة قاطعة بأداء العمل لم يربط بينها وبين شغل الوظيفة بصفة أصلية •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق العامل المنتخب لأحدى المحافظات النائية لبند الإقامة المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ •

( ملف ٨٤٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ )

### الفصل الثالث

#### مسائل متنوعة

##### الفرع الاول

#### المنسازعة فى قرار النذب

##### قاعدة رقم (٢٣)

المبـسـط :

لا مـطـعن على قرار النذب مـتى صدر من مختص واستند الى سبب صحيح وتغيا مصلحة مشروعة .

ملخص الحكم :

ان صدور النذب فى ظل المادتين ٢٦ و ٢٧ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام ممن يملك اصداره قانونا وهو الوزير المختص ، فانه يكون بمنأى عن الطعن عليه متى ثبت استناد القرار الى سبب صحيح يبرر ، وهو تقرير لجنة تقصى الحقائق ، واتجه الى غاية مشروعة وهى تحقيق المصلحة العامة .

( طعن ١٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )

##### قاعدة رقم ( ٢٤ )

المبـسـط :

اذا تضمن قرار النذب عقوبة مقننة فرد تطبيق ذلك الى تكييف المدعى لدعواه تحت رقابة المحكمة على اى حال .

ملخص الحكم :

اذا قام النص على قرار نذب اُحد العاملين الى انطوائه على عقوبة تأدينية مقننة فان الفصل فيما اذا كان قرار النذب المطعون فيه قد

انطوى على عقوبة تأديبية مقنعة من عدمه وأن كان يمكن أن يكون سبباً الى تحديد مدى اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الا انه فى حقيقة الامر يعتبر فصلاً فى الموضوع الدعوى ذاته . ويقتضى الأخذ فى تحديد هذا الاختصاص بتكليف المدعى للقرار بحيث اذا تحققت المحكمة من صحة هذا التكليف قضت فى موضوع الدعوى على مقتضاه دون ان ينطوى ذلك على معنى ترك الامر فى شأن تحديد الاختصاص القضائى للمحاكم التأديبية لمحض اختيار نوى الشان تبعاً للتكليف الذى يسبقونه على القرار طالما ان الفصل فى مدى صحة هذا التكليف يختلط بموضوع الدعوى ذاته ومرده فى النهاية الى التكليف الذى تأخذ به المحكمة فى هذا الصدد .

( طعن ٦٤١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/١/٣١ )

قاعدة رقم ( ٢٥ )

المبدأ :

الطعن من قبل عامل بالقطاع العام فى قرار النذب بانه ينطوى على عقوبة تأديبية مقنعة أمام محكمة القضاء الإدارى فتحمك بإحالة الى المحكمة التأديبية ، يجعل هذه المحكمة الأخيرة مقيدة بالفصل فى الدعوى ، رغم أنها أصلاً من اختصاص المحاكم العانية .

ملخص الحكم :

إذا قام أحد الماملين بالقطاع العام دعواه على قرار النذب أمام محكمة القضاء الإدارى ، فاصبرت محكمة القضاء الإدارى حكمها بعدم الاختصاص وإحالة الدعوى الى المحكمة التأديبية ، فإن هذا الحكم يقيد المحكمة التأديبية ويلزمها بالفصل فى الدعوى ، وإن كانت المنازعة تدخل اسماً فى اختصاص القضاء الإدارى .

( طعن ١٢٧١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )

## الفرع الثاني

المنتدب من أحد الاقليمين ( مصر وسوريا ) للعمل في الاقليم الآخر

### قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

تسبب الموظف من أحد الاقليمين للعمل بالاقليم الآخر - اجازات الموظف المنتدب في هذه الحالة - تخضع للأحكام المقررة في الاقليم المنتدب اليه  
\* الموظف

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ في شأن ندب الموظفين من أحد اقليمى الجمهورية للعمل في الاقليم الآخر انه نظم مسائل محدودة معينة ليس من بينها تنظيم اجازات هؤلاء الموظفين ، ومن ثم يتعين الرجوع في هذا الخصوص الى القواعد العامة التي تحكم شئون الموظفين كافة .

ولما كان الموظف المنتدب لجهة غير الجهة التابع لها يؤدي عمله لصالح المرفق العام الذي تقوم عليه الجهة المنتدب للعمل بها فان مقتضى ذلك خضوعه - بحسب الاصل - للنظم الموضوعة لهذا المرفق ولتوجيه الجهة القائمة عليه على أساس أن هذه النظم تستهدف تسيير المرفق على وجه دائم منتظم وأن تلك الجهة تتولى تنفيذها بما يؤدي الى تحقيق هذا الغرض ، ويؤيد هذا النظر ما نص عليه في المادة ٩ من القرار المشار اليه من سريان احكام التاديب المقررة في الاقليم الذي وقعت فيه المخالفة على ما يقع من الموظف من مخالفات اثناء ندبه لشغل وظيفة ، وكذلك ما نص عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في الاقليم الجنوبي من انه في حالة ندب موظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التي يرتكبها من اختصاص الجهة التي ندب للعمل بها .

ويراعى دائما تنظيم الاجازات سواء من ناحية مدتھا أو مواعيد منحھا أو اجراءات هذا المنح أو غير ذلك ، ظروف العمل ومقتضياته ، وتختلف هذه الظروف والمقتضيات باختلاف المرافق العامة وبخاصة بين الاقليمين ، ومقتضى ذلك خضوع الموظف المنتدب من أحد الاقليمين للنظم المعمول بها في شأن

الاجازات في الاقليم المنتدب للعمل به وتستقل الجهة المختصة في هذا الاقليم بمنحه اجازته في حدود هذه النظم .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن اجازات الموظف المنتدب من أحد الاقليمين للعمل في الاقليم الآخر تخضع للقواعد المنظمة للاجازات بالاقليم المنتدب للعمل به .

( فتوى رقم ٢٧٣ - في ٢٢/٣/١٩٦١ )

قاعدة رقم ( ٢٦ )

المبدأ :

ندب الموظف من أحد الاقليمين للعمل في الاقليم الآخر - علاوة الاقليم التي يستحقها الموظف طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ - تحديدها - يكون على أساس المرتب الاصلى الذى يتقاضاه الموظف فلا تضم اليه الرواتب الإضافية .

ملخص الفتوى :

يبين من نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ ، أن الشارع جعل للموظف المنتدب من أحد اقليمى الجمهورية العمل في الاقليم الآخر ، حقا في مرتب وظيفته الأصلية وما يستحقه من اعانات ورواتب اضافية تقدر على أساسه ، وذلك عن علاوة اقليم تحدد في الثلاثين يوما الأولى من مدة الندب طبقا للجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار ، وتحدد في المدة الثانية وفقا للجدول رقم (٢) . وقد اعتد الشارع في هذين الجدولين بما يتقاضاه الموظف أساسا ، وبصفة أصلية بحسب درجة الوظيفة ، وحدد مقدار علاوة الاقليم التي يستحقها على أساس هذا المبلغ ففي الجدول الأول ، جعل الأساس في تحديد مقدار العلاوة لموظفى الاقليم المصرى الذين يندبون للعمل في الاقليم السورى هو الدرجة المقررة للوظيفة أو الرواتب الشهرية التي يتقاضونها ، كما جعل هذا الأساس بالنسبة الى موظفى الاقليم السورى ، هو المرتبة المقررة للوظيفة ، وفي الجدول الثانى فاعتد بالنسبة الى موظفى الاقليم المصرى ممن تقل مرتباتهم عن ١٢٠٠ جنيه سنويا ، بالدرجة التي يشغلها الموظف وفرق بين موظفى الدرجة الواحدة على أساس ما يتقاضاه الموظف من راتب ،



مراعيا في ذلك أول مربوط الدرجة ونهايتها . وقد جرى على هذه القاعدة بالنسبة الى موظفي الاقليم الممورى الذين تنقسم المراتب المقررة لوظائفهم الى درجات محددة لكل منها مربوط ثابت .

ويستفاد من ذلك ان الشوارع انما يعنى بالمرتب الذى تقدر على أساسه علاوة الاقليم التى تستحق للموظف المنتدب من أحد اقليى الجمهورية للعمل فى الاقليم الآخر ، المرتب الاصلى الذى يتقاضاه ، دون ما يلحق به من اعانات ، او ما يضاف اليه من رواتب اضافية أيا كان نوعها ، فكل أولئك لا يحسب فى ضمن المرتب الذى تقدر على أساسه علاوة الاقليم . يؤيد هذا النظر ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، يفرق صراحة بين المرتب الاصلى للموظف وبين توابع هذا المرتب ومتمماته ، مما لا يسوغ معه القول بأن المقصود من الماهية الشهرية أو المرتب فى كلا الجدولين الملحقين بهذا القرار هو المرتب الاصلى وتوابعه ومتمماته ، وفضلا عن ذلك فان توابع المرتب ومتمماته من اعانة غلاء معيشة وبدل تفرغ ونحو ذلك مما يتقاضاه الموظف لو اضيفت اليه لجاوز نهاية مربوط الدرجة التى يشغلها ، وبلغ الدرجة التالية لها أو أكثر وهو أمر بعيد عن قصد الشارع ، الذى قسم كل درجة من درجات الوظائف الى فئات ، على أساس المرتب الذى يتقاضاه الموظف دون أن يخرج فى هذا التقسيم على ما هو مقرر للدرجة بفئاتها المختلفة من راتب أصلى ، حسب مربوط الدرجة بداية ونهاية .

ويخلص مما تقدم ان ما ذهبت اليه وزارة الخزانة فى الاقليم السوري ، من أن علاوة الاقليم التى تمنح للموظفين المنتدبين للعمل فى هذا الاقليم ، تقدر على أساس ما يتقاضاه الموظف من راتب أصلى وفى حدود الدرجة المقررة لوظيفته الاصلية - على أساس سليم من القانون ، ومن ثم فلا يجوز تقدير علاوة الاقليم على أساس مجموع ما يتقاضاه الموظف من راتب أصلى واعانة غلاء وبدلات مختلفة ، وانما يتعين ان يكون هذا التقدير على أساس الراتب الاصلى دون الرواتب الإضافية المشار اليها .

( فتوى رقم ٢٥٩ فى ١٦/٣/١٩٦١ ) .



ما يعادل ربع المرتب المذكور لمدة سنة أخرى ، كما ان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن توحيد فئات بدل السفر عند الانتقال من اقليم لآخر ، كان ينص فى المادة الثانية على ان المدة التى يستحق فيها بدل السفر هى ثلاثة اشهر ، يجوز تجديدها لمدة أخرى ولمرة واحدة .

ويستفاد من هذين النصين ان الموظف المنتدب من أحد الاقليمين للعمل فى الاقليم الآخر سواء اكان هذا النذب لشغل وظيفة أو لاداء مهمة كاو يستحق علاوة على مرتبه الأصل ، مبلغا آخر يقابل علاوة الاقليم التى نص عايتها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ ، وأن استحقاقه هذا المبلغ كان موقوتا بمدة محددة لا تزيد عند النذب لشغل وظيفة عن سنتين ، ولا تجاوز عند النذب لاداء مهمة ، ستة أشهر .

وقد عدل القرار رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه من الأحكام المتقدمة فأجاز النذب لمدة ثلاث سنوات يمنح الموظف خلالها علاوة اقليم ، تحدد وفقا للمادة الثانية منه ، فان استطلت مدة النذب لأكثر من ذلك منح الموظف نصف علاوة الاقليم المشار اليها . وبهذا منح الموظف عندما تجاوز مدة نذبه سنتين مبلغا يضاف الى مرتبه الأصل وتوابه ومتمماته ولم يكن يستحق فى هذه الحالة سوى مرتبه الأصل وتوابه ومتمماته .

وهذا الحكم الجديد يسرى على الموظفين المنتدبين قبل تاريخ العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ ممن لم تنقضى مدة نذبه قبل ذلك ، فيغيرون منه ، ويجرى فى شأنهم أحكامه ، ذلك لأن القواعد التنظيمية العامة تسرى بأثرها المباشر على الموظفين الموجودين فى الخدمة ولو كانوا قبل ذلك فى مراكز قانونية عامة حددتها القواعد التنظيمية الملغاة .

وعلى هدى ما تقدم يتعين حساب مدة الثلاث سنوات المنصوص عنها فى المادة الرابعة من القرار الجمهورى المشار اليه والتى تخفض بعدها علاوة الاقليم الى النصف - يتعين حسابها ، ابتداء من تاريخ نذب الموظف للعمل بالاقليم الآخر ، فتدخل المدة التى قضاها منتدبا قبل تاريخ نفاذ القرار المذكور ، ضمن مدة الثلاث السنوات المذكورة ، بحيث تنقضى هذه المدة بمضى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ نذب الموظف فعلا ، ويمنح الموظف بعد ذلك نصف علاوة الاقليم .

( فتوى رقم ٢٥٩ فى ١٦/٣/١٩٦١ ) .

## نذور

قاعدة رقم ( ٢٩ )

**المبدا :**

النذور التي ترد للمساجد والأضرحة - لا موجب لاستصدار قرار جمهوري بإنشاء صندوق أو مؤسسة عامة لها بند ادماج ميزانية وزارة الأوقاف في ميزانية الدولة - الاكتفاء بتعديل لائحة النذور الصادرة من مجلس الأوقاف الأعلى في أول مايو سنة ١٩٢٨ بقرار من وزير الأوقاف .

**ملخص الفتوى :**

رأت وزارة الأوقاف بعد ادماج ميزانيتها في الميزانية العامة للدولة أن تستصدر قانونا بإنشاء صندوق للنذور يؤول اليه ما يرد الى المساجد والأضرحة التابعة للوزارة من نذور ، ويدير هذا الصندوق مجلس ادارة - يشكل بقرار من وزير الأوقاف ، وتصدر لائحته التنفيذية بقرار من وزير الأوقاف يبين بها نظام العمل وطرق الادارة والصرف بالصندوق دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية - وقد عرض مشروع هذا القانون على اللجنة الوزارية للشئون التشريعية فترأت بعد الموافقة عليه موضوعا أن يصدر بقرار من رئيس الجمهورية استنادا الى قانون المؤسسات العامة .

غير ان السيد / مستشار رئيس الجمهورية للشئون القانونية والقنية لم ير موجبا لاستصدار قرار جمهوري بإنشاء هذا الصندوق اكتفاء بتعديل لائحة النذور المعمول بها حاليا والصادرة بقرار من مجلس الأوقاف الأعلى بتاريخ أول مايو سنة ١٩٢٨ على وجه يكفل تحقيق أهداف هذا المشروع ، وذلك استنادا الى أن اموال النذور أموال خاصة رصدها مقدموها لأغراض معينة وتقوم وزارة الأوقاف - باعتبارها الجهة المشرفة على المساجد والأضرحة - بالتصرف فيها

طبقا لتلك اللائحة فيى لا تعتبر من إيرادات الدولة ، وقيام الصندوق  
المقترح بأجهزته وموظفيه يلقي عبثا على الخزينة العامة أو على  
حصيلة النذور دون مقتض .

ونظرا لهذا الخلاف رأت اللجنة الوزارية للشتون التنفيذية تأجيل النظر  
فى هذا المشروع مع عرض الموضوع على مجلس الدولة .

وقد عرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع  
بجلستها المنعقدتين فى ٤ و ٣١ من مايو سنة ١٩٦٠ فاستباوا لها من استقراء  
نصوص مشروع القانون المشار اليه ومذكرته الايضاحية أنه لا يستهدف تحقيق  
الأغراض والمزايا التى يستهدفها المشرع باختيار نظام المؤسسة العامة لإدارة  
مرفق من المرافق العامة وأول هذه الأغراض التحرر من الأنظمة الحكومية ،  
وتتخصص المؤسسة فى نشاط معين يعهد به لأشخاص فنيين ذوى خبرة به ،  
والتخفيف من العبء الملقى على عاتق الإدارة بصفة عامة وعلى الوزراء  
بصفة خاصة .

وليس من شأن ادماج ميزانية وزارة الأوقاف فى الميزانية العامة للدولة أن  
تندمج حصيلة النذور فى الأموال العامة للدولة ، بل تظل هذه النذور محتفظة  
بطبيعتها بوصفها أموالا خاصة تبرع بها أصحابها فى أوجه البر والخير ، ومن  
ثم فهى تحتفظ باستقلالها عن أموال الدولة العامة ، فلا يحقق انشاء الصندوق  
هذا الاستقلال لأنه قائم بطبيعته .

وفضلا عن ذلك فإن قيام مؤسسة عامة تشرف على النذور يؤدى الى وجود  
نوعين من النشاط المتجانس تباشرهما جهتان متميزتان ، ذلك لأن وزارة  
الأوقاف تشرف على المساجد والأضرحة تطبيقا للمادتين ١٠ و ١١ من القانون  
رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ، فى حين أن المؤسسة العامة المقترحة تشرف على  
ما يرد لهذه المساجد والأضرحة من نذور وقد يسفر ذلك عن تعارض أو ازدواج

فى الاختصاص بسبب اتصال المساجد والأضرحة بصناديق النذور  
اتصالا وثيقا .

ومن حيث ان المادة ١٦ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ تنص على ان :  
« ينظم العمل بوزارة الأوقاف بمقتضى لائحة تنفيذية تصدر بقرار من وزير  
الأوقاف » . وظاهر من هذا النص ان الوزير يختص بتنظيم سير العمل فى  
كلية شئون الوزارة ومنها النذور التى ترد للأضرحة والمساجد ، ومن ثم فهو  
يحقق ذات الهدف المقصود بنص المادة الرابعة من مشروع القانون المقترح التى  
تخول وزير الأوقاف حق إصدار قرار يبين نظام العمل وطرق الادارة والصرف  
بالصندوق ، وكما يبين كافة ما يتعلق بتقديم النذور بالمساجد والأضرحة  
وطريقة حصرها وتقديمها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ليس ثمة موجب لاستصدار قرار  
رئيس الجمهورية بإنشاء صندوق للنذور التى ترد للمساجد والأضرحة ،  
ويكتفى فى هذا الصدد بتعديل اللائحة الحالية للنذور بقرار من وزير الأوقاف  
على نحو يحقق الأهداف التى تستهدفها الوزارة .  
( فتوى رقم ٥٣٠ فى ١٦/٦/١٩٦٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٠ )

#### المبطل :

فيما عدا شاذلى وظيفه قراء مقراة السيد احمد البدوى الحاليين  
بصفة شخصية ولدى الحياة ، لم ترد وظيفة قراء مقراة المسجد ضمن الوظائف  
التي يستحق شاذلونها حصة فى صندوق النذور .

#### ملخص الحكم :

صدر قرار نائب وزير الأوقاف رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ ،  
بإضافة وظيفة جديدة الى المادة الرابعة من قرار وزير الأوقاف وشئون الأزهر  
رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ فى شأن اللائحة التنفيذية لصناديق النذور التى ترد

للمساجد والأضرحة التابعة لوزارة الأوقاف • هذه الوظيفة الجديدة المضافة هي : « قراء مقرأة السيد أحمد الببوي الذين يعملون حالياً بالمسجد » • « ويصرف لكل منهم نصف حصة من حصة صندوق نفور المسجد بصفة شخصية مدة حياتهم » ، ومقاد هذين القرايين ان كلا منهما حدد وظائف العاملين الذين يستحقون حصة في حصيله صناديق النفور بالمساجد والأضرحة • وقد اشتمل القرار الثاني على وظيفة « قراء مقرأة » • على ان قرار نائب وزير الاوقاف رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ لم يورد هذه الوظيفة بصفة عامة بل وضع لها ضوابط ومعايير ، فمن ناحية خصص الوظيفة بقراء مقرأة السيد أحمد الببوي ، ومن ناحية اخرى قصرها على قرائها الحاليين بصفة شخصية وطوال مدة حياتهم • ومن ثم فانه نتيجة لذلك يتمين القول بمسلم ادراج قراء مقرأة المسجد بصورة عامة مطلقة ضمن مستحقى حصة في صندوق النفور •

( طعن ٢٨٥٠ لسنة ٢٩ قـ - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠ ) •

## نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين

### الفصل الأول : مناط نزع الملكية وشروطه

**الفرع الأول :** مناط نزع الملكية لزوم العقار المملوك ملكية خاصة بالمنفعة العامة

**الفرع الثاني :** المنفعة العامة التي يراد تحقيقها من وراء نزع الملكية

**الفرع الثالث :** تحقيق رسالة الاعلام يعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة

**الفرع الرابع :** نطاق نزع الملكية ، عدم جواز نزع ملكية البناء دون الأرض

**الفرع الخامس :** التعويض المستحق عن نزع الملكية

**أولاً :** تقدير التعويض المستحق عن العقار المنزوع ملكيته

**ثانياً :** مقابل التحسين يعتبر من العناصر التي تراعى في التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته

**ثالثاً :** الجهة التي يؤول إليها التعويض

**رابعاً :** إبداء التعويض بالأمانات عند وجود نزاع على ملكية العقار

**خامساً :** التنازل عن التعويض ملزم للمتنازل

### الفصل الثاني : إجراءات نزع الملكية

**الفرع الأول :** نزع الملكية قد يكون بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر



**الفرع الثاني :** نشر قرار المنفعة العامة في الجريدة الرسمية

**الفرع الثالث :** ابتداء النماذج أو القرار الوزاري مكتب الشهر العقاري

**الفرع الرابع :** القرارات الصادرة من لجان الفصل في معارضا  
نزع الملكية

**الفرع الخامس :** مدى سقوط مفعول القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة

**الفصل الثالث :** الاستيلاء المؤقت على العقارات بالطريق المباشر

**الفصل الرابع :** مسائل متنوعة

**الفرع الأول :** نقل ملكية العقارات بين الجهات الادارية يكون بالاتفاق  
وليس عن طريق نزع الملكية .

**الفرع الثاني :** جواز نزع ملكية الاراضى اللازمة لاقامة مشروعات ذات  
نفع عام تقوم بتنفيذها الشركات تحت اشراف الدولة  
ورقابتهما

**الفرع الثالث :** نزع ملكية عقارات شركات القطاع العام يكون وفقا  
لقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة  
العامّة أو التحسين

( م ٤ - ج ٢٤ )

**الفرع الرابع :** تخصيص النولة ما تمتلكه على الشيوع بينها وبين  
الأفراد للمنفعة العامة يتضمن قسمة الأطنان

**الفرع الخامس .** الادارة العامة لأملوك الحكومة

**الفرع السادس :** مسائل خاصة بالاقليم السوري ابان الوحدة

## الفصل الأول

### مناط نزع الملكية وشروطه

#### الفروع الأول

مناط نزع الملكية لزوم العقار المملوك ملكية خاصة للمنفعة العامة

قاعدة رقم ( ٣١ )

المبدأ :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة أو الإستيلاء - الدستور والقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تضمنتا ضابطاً أساسياً في مجال التوفيق بين حق الدولة في الحصول على العقارات اللازمة لمشروعاتها العامة وبين حقوق ذوي الشأن من ملاك هذه العقارات - شرط لزوم العقارات المملوكة ملكية خاصة للمنفعة العامة يجب أن يكون مستمداً من حاجة جهة الإدارة المختصة لهذه العقارات لأغراض مشروعاتها بما يقتضيه ذلك من تقرير صفة المنفعة العامة لها والاستيلاء عليها - إذا دلت الظروف أو واقع الحال على غير ذلك وقعت الإجراءات مشوبة بالبطلان - أساس ذلك المبدأ : بالملكية الخاصة التي كفلها الدستور والقانون - تصرف الجامعة في جزء من الأرض التي وُهبها لها إحدى المحافظات لإقامة مباني الكليات والمعاهد والمنشآت والمرافق اللازمة للجامعة وذلك بالتخلل لشرط الجهة الواجبة بالمنع من التصرف في الأرض الموهوبة لها - لا يجوز للجامعة بعد التصرف في جزء من الأرض أن تعود وتزعم ملكية بعض الأفراد لاستكمال المنشآت - أساس ذلك : عدم تحقق الاعتبارات التي من أجلها أجاز الدستور والقانون اتخاذ إجراءات نزع ملكية العقارات - اتخاذ إجراءات نزع ملكية الأفراد في هذه الحالة ينطوي على إساءة استعمال السلطة وتجاوز في تطبيق أحكام الدستور والقانون - أساس ذلك : المبدأ بالملكية الخاصة في غير الأحوال المقررة وتكسب الغاية التي قامت عليها فكرة التضييق بالصالح الشخصية لحساب الصالح العام .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٣٤ من الدستور تنص على أن : « الملكية الخاصة مضمونة ..... ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ..... » وتنص المادة (١) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن قد يجرى نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة والتعويض عنه وفقا لأحكام هذا القانون » . كما نص القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ، فى المادة (١) على أن « يكون تقرير صفة المنفعة العامة أو التصريح للجهة المستملكة عن وجود نفع عام بالنسبة لعقارات المراد نزع ملكيتها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية » . ونص فى المادة (٢) على أنه « فيما عدا الأحوال الطارئة والمستعجلة التى تقتضى الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم و ..... يكون الاستيلاء المؤقت على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية » . وبذلك فقد حرص الدستور والقانون على التوفيق بين حق الدولة فى الحصول على انفعارات اللازمة لمشروعاتها العامة لتحقيق ثمرتها المرجوة فى خدمة الصالح العام ، وبين حقوق ذوى الشأن من ملاك هذه العقارات ، فأرسى ضابطا أساسيا فى هذا المجال - هو لزوم العقارات المملوكة ملكية خاصة للمنفعة العامة ، وهذا يتكشف من ظروف ووقائع الأحوال فما تقرره الجهة الادارية فى هذا الشأن يجب أن يكون مستندا من حاجتها الملحة لهذه العقارات لاقامة مشروعاتها بما يقتضيه ذلك من تقرير صفة المنفعة العامة لها والاستيلاء عليها للصالح العام فان دلت الظروف ووقائع الحال على غير ذلك وقعت الاجراءات المتخذة فى هذه الحالة مشوبة بالبطلان لمساسها بالملكية الخاصة التى كفلها الدستور والقانون .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن ان محافظة الشرقية كانت قد وهبت

س ط ف

الى جامعة الزقازيق مساحة من الأرض الزراعية مساحتها ٥١ ٦ ٤٥ كائنة بناحية بندر الزقازيق محافظة الشرقية بحوض العقابى (١) قسم ثان القطعة رقم

س ط ف

٨٦ من ٣٧ شائعة فى مسطح مساحته ١٩ ٥ ٥٢ وذلك بموجب عقد هبة

مشهر برقم ٥٢٢ فى ١٩٧٥/٢/٣ وتضمن العقد فى التمهيد الذى اعتبر جزءا لا ينفجز منه الاشارة الى أنه تقرر تبة المقارات الموضحة بهذا العقد تدمجها لجامعة الزقازيق واللازمة لها ، ونص فى البند الثالث على أنه : « يقر الطرفان بصفتها بأن الغرض من هذه الهبة هو تخصيص الأراضى الموهوبة لاقامة مباني الكليات والمعاهد والمنشآت والمرافق اللازمة لجامعة الزقازيق ٠٠٠ ويثبت من المستندات المودعة ملف الطعن أن جامعة الزقازيق تصرفت قبل أن تستكمل مس ط ف

منشأتها على الأرض الموهوبة لها بالبيع فى مسطح مساحته ١١ ٢٠ ١٨ من هذه الأرض لصالح الجمعية التعاونية لبناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بجامعة الزقازيق وذلك بموجب العقد المسجل رقم ٤٤١١ لسنة ١٩٧٧ مس ط ف

وباعت لئات الجمعية مسطحا مساحته ١١ ٢١ ١٨ من تلك الأرض وذلك بموجب العقد المسجل رقم ٣٩٤٠ لسنة ١٩٨١ كما أبرمت الجامعة العقد المسجل رقم ٢٦٧٤ لسنة ١٩٨١ مع الدكتور . . . . . عن نفسه وبصفته ولها مس ط ف

طبيعيا على أولاده القصر عن بيع مسطح مساحته ١١ ١ - تعادل ٢٥٢ م ٢ ، وتمت هذه التصرفات جميعها بمحكمة ومقررة . وفى شهر يناير ١٩٨٢ أرسل رئيس جامعة الزقازيق كتابا الى وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى أشار فيه الى عقد الهيئة رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٧٥ ومساحة الأرض الموهوبة للجامعة بموجب مس ط ف

وهي ١٥ ٦ ٤٥ الشائعة فى مساحة قدرها ١٩ ٥ ٥٢ وذكر ان الجامعة خططت لاقامة العديد من المباني والمنشآت تدريجيا وفقا لاحتياجاتها . وأضاف هذا الكتاب ان السيد . . . . . (الطاسان) أحد ورثة الباشاين للمحافظة قام بتسجيل العقد رقم ١٨٩٥ لسنة ١٩٧٩ - القطعة ٥٧٠ عن مساحة مس ط ف

- ١ ٤ وهذه الأرض تحتاجها الجامعة فعلا لتوسعتها اذ انها تقع فى داخل الجامعى وليس من المقبول اقامة منشآت خاصة عليها ، وقد عرض الوزير مذكرة فى هذا الشأن على رئيس مجلس الوزراء طالبا استصدار قرار باعتبار الأرض اللازمة لاستكمال منشآت جامعة الزقازيق بحوض العقابى رقم (١) قسم ثان -

بندر الزقازيق حيلة العقد المسجل ١٨٩٥ لسنة ١٩٧٩ من أعمال المنفعة العامة ، وبناء على ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء المطعون فيه رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٨٢ في ١٣ من مايو ١٩٨٢ ونص في مادته الأولى على أن « يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع استكمال المنشآت العلمية لجامعة الزقازيق » ، وبص في المادة الثانية على أن « يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ هذا المشروع والبالغ مساحتها - ١ - بحوض العقابي رقم ١ قسم ثان - بنسار الزقازيق والموضحة حدودها ومعالمها واسم مالكيها بالملذكرة والرسم التخطيطي المرفقين » .

ومن حيث أنه يستفاد من سياق هذه الوقائع أن الجامعة المطعون ضدها قد أخلت بالشروط المانع من التصرف في الأرض الموهوبة لها ، والمخصصة لأقامة مباني الكليات والمعاهد والمنشآت والمرافق اللازمة لها ، وذلك حين بادرت بمجرد استيلائها على الأرض الموهوبة لأقامة منشآت الجامعة عليها الى التصرف فيها في غير الغرض المخصص لها طبقا لمقد الهبة وبمساحات كبيرة وواسعة

س ط ف

١١ ٢١ ١٨ ) لجمعيات اسكانية وهي من الغير وعلى خلاف الشرط المانع ولم تتم بها كان يمليه عليه واجبها - وهي الجامعة الناشئة حديثا من وضع تخطيط للأرض يحدد احتياجاتها وما يلزمها لأقامة مشروعاتها وتوسعاتها في المستقبل فاخذت من قبيل أن تستكمل منشآتها تجرى التصرف تلو الآخر في الأرض الموهوبة لها ضاربة صفحا عما نص عليه عقد الهبة اللبى رصد لها الأرض اللازمة لأقامة هذه المنشآت فاهدرت بذلك مصالحها ثم عادت تبحث عنها في الأرض المأوكة للبطاعين ، ولا يجديها قولها بأن تصرفها في جزء من هذه الأرض الى جمعية بناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس قد تم في عام ١٩٧٧ وقت أن كانت لا تمت بصلة للمنشآت الجامعية .

ومتى كان الأمر كذلك، فلا تحقق الاعتبارات التي من أجلها أجاز الدستور للمستقبل أو بأنها أساءت التخطيط ، واستقبلت الأرض لتحقيق اغراض أخرى الجامعة لا تتوقع هذه التوسعات ، فذلك منها اقرار صريح بأنها لم تخطط

والقانون اتخاذ اجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة بالنسبة لأرض المدعيين بل ان اتخاذ هذه الاجراءات ضدهم رغم هذه الوقائع والظروف انما ينطوى على اساءة لاستعمال السلطة وتجاوز فى تطبيق أحكام الدستور والقانون لمساسها بالملكية الخاصة فى غير الأحوال المقررة وتشويهه للغاية التى قامت عليها فكرة التضحية بالمصالح الشخصية لحساب المصالح العام ، واذ صدر القرار المطعون فيه منطويا على هذه المثالب والميوب فانه يكون قرارا باطلا جديرا بالالفاء •

(طعن ٢٤٤١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٥) •

## الفصل الثاني :

المنفعة العامة التي يراد تحقيقها من وراء نزع الملكية

لقاعدة رقم ( ٣٢ )

### المبدا :

عدم جواز نزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تمويض عادل  
وفقا للقانون - اساس ذلك نص المادة ١٦ من الدستور - السلطة المختصة بتقرير  
المنفعة العامة - تقرير المنفعة العامة كان يتم بقرار من الوزير المختص طبقا للمادة  
الثانية من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة  
العامة أو التحسين - امسند هذا الاختصاص الى رئيس الجمهورية بالقانون رقم  
٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ - تفويض رئيس الجمهورية لبعض الوزراء في تقرير صفة  
المنفعة العامة لمشروعات وزاراتهم .

### ملخص الفتوى :

نزع الملكية - تفويض في الاختصاص - تفويض رئيس الجمهورية  
لوزير الري في تقرير صفة المنفعة العامة بالتسبة الى مشروعات  
اخرى - اثر ذلك - لا يدخل في اختصاص وزارة الري تقرير المنفعة  
العامة لمشروع تدبير مساكن الاهالي أو اعادة تخطيط قرية ،  
الا حيث يصدر قانون يوجب على وزارة الري تدبير الاراضى اللازمة لاقامة مساكن  
الاهالي التي نزع ملكيتها لصالح مشروع من المشروعات العامة - لا يكون ثمة  
نفع عام اذا نزع ملكية اراضى لتخصيصها لمنفعة خاصة هي منفعة اشخاص  
معروفين بذواتهم وأسمائهم .

ان المادة ١٢ من الدستور تنص على أن « الملكية الخاصة مصونة ، وينظم  
القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل  
تمويض عادل وفقا للقانون » .



كما تنص المادة ٨٠٥ من القانون المدني على أنه « لا يجوز أن يحرم احد من ملكه الا فى الأحوال التى يقررها القانون وبالطريقة التى يرسمها ، ويكون ذلك فى مقابل تعويض عادل » .

ومؤدى ذلك أنه ولئن كانت الملكية الخاصة ليست حقا مطلقا للمالك بل هى وظيفة اجتماعية يرسم القانون حدودها وكيفية ممارسة المالك لها الا أن الدستور قد خلع على الملكية الخاصة حمايته فجعلها مصونة لا يجوز نزع ملكيتها عن صاحبها الا استثناء ، وقيد هذا الاستثناء بقيدين أولهما : ان يكون نزع الملكية للمنفعة العامة ، وثانيهما : ان يكون مقابل تعويض عادل وفقا للقانون . . .

فنزع الملكية هو استثناء من أصل دستورى يقرر صون الملكية وحمايتها وهو استثناء تقتضيه الضرورة وتحتمه المصلحة العامة وهذه المصلحة العامة وتلك الضرورة لابد أن ينبثقا كلاهما من مصلحة المجموع ومن تحقيق نفعه العام وذلك هو ما عبر عنه الدستور بالمنفعة العامة ، والمنفعة العامة مناط نزع الملكية وشرط تقريره بحسبانها للنفع الذى يلبه والمسوغ له وباعتبارها منفعة المجتمع كله التى يجب أن تقلب منفعة الفرد وتعلوها . .

وتوضيحا لهذا الأصل الدستورى وتنظيما له صدر قانون بتنظيم نزع الملكية للمنفعة العامة وهو القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية ثم استبدل به القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، وطبقا للمادة الثانية من هذا القانون كان تقرير المنفعة العامة لمشروع من المشروعات بقرار من الوزير المختص الى أن صدر القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فعدل عن ذلك باسناد هذا الاختصاص الى رئيس الجمهورية تنقيها من المشرع لخطورة نزع الملكية ولكونه استثناء من الأصل يعين احاطته بأقصى الضمانات الا ان اتساع نطاق المشروعات الحيوية الهامة التى تقوم بها مختلف الوزارات أدى الى تفويض رئيس الجمهورية لبعض الوزراء فى تقرير صفة المنفعة العامة لمشروعات وزاراتهم ، وبمقتضى هذا التفويض أسند الى وزير المرى اختصاص تقرير المنفعة العامة بالنسبة الى مشروعات المرى ، وبهذه المثابة لا يدخل تقرير المنفعة العامة لمشروع تدبير مساكن الأهالى أو إعادة

تخطيط قرية فى اختصاص وزارة الرى وحسب هذه الوزارة أن تنفذ ما نيظ بها لحقيقته من مشروعات الرى والصرف وتقوم بتعويض الاهالى عن املكهم التى نزعتم لصالح هذه المشروعات بالطريق الذى رسمه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهو التعويض النقدى الذى تقدره ويكون لذوى الشأن من الملاك واصحاب الحقوق الاعتراض عليه خلال الميعاد الذى حدده القانون ، الا حيث يصدر قانون يوجب على وزارة الرى تدبير الاراضى اللازمة لاقامة مساكن الاهالى التى نزعت ملكيتها لصالح مشروع من المشروعات العامة فضلا عن ان نزع ملكية المقارات للمنفعة العامة انما يقوم اساسا على أن ثمة مشروعا ذا نفع عام يراد تنفيذه وان ذلك التنفيذ يقتضى تخصيص أرض لذلك ، فلا يتصور النفع العام اذا نزعت ملكية اراضى لتخصيصها لمنفعة خاصة هى منفعة أشخاص معروفين بذواتهم واسمائهم من واقع عملية حصر المقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة لمشروع الرياح الناصرى . هذا ومن المقرر أن المال الذى ينزع ملكيته للمنفعة العامة يعتبر مالا عاما ويتعارض مع كونه كذلك أن يكون نزع ملكيته لى تصرف فيه الدولة الى الأفراد اذ أن الاموال العامة طبقا للمادة ٨٧ من القانون المدنى لا يجوز التصرف فيها والحجز عليها وتملكها بالتقادم .

ومن حيث أنه لا شبهة فى علم وجود منفعة عامة فيما تبغى الوزارة اجراءه وان نزع الملكية فى هذه الحالة يتم لمنفعة خاصة بحتة لا تختلط بها منفعة عامة لذلك يكون قرار وزير الرى فى هذا الشأن مخالفا للقانون . .

ومن حيث أنه لا صحة لما تذكره الوزارة من ان نزع الملكية بقصد اقامة مساكن لمن نزعت ملكيتهم يعتبر متخذاً لصالح المشروع الاصلى ذلك لأن المشروع الاصلى هو انشاء الرياح الناصرى واختصاص الوزارة ينتهى عند تحديد هذا المشروع وبيان الاراضى اللازمة لتنفيذه ونزع ملكيتها ودفع التعويضات لاصحاب هذه الارض أما ما تريد الوزارة اتخاذه فليس له صلة بالمشروع الاصلى وانما هو مشروع جديد ليس من أعمال المنفعة العامة كما سبق بيانه لذلك فان قول الوزارة أنه بغير نزع ملكية اراض لصالح ملاك المساكن المنزوعة سوف يترتب عليه تعذر اتمام مشروع الرياح الناصرى - قول لا محل له - ذلك ان حسب الوزارة أن تعطى ملاك هذه المساكن تعويضا عادلا وأن تسارع الى صرفه كاملا وأن تفسح

لهم وقتا معقولا قبل الاستيلاء على مساكنهم ولا تثريب على الوزارة فى الاستيلاء على تلك المساكن طالما أنها نزع ملكيتها طبقا للقانون وليس فى القانون ما يخول صاحب المسكن أو جهة الإدارة الامتناع عن ازالته للمنفعة العامة بحجة عدم وجود مسكن بديل ..

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشر إلى ان تدبير اراضى الملاك المساكن التى نزع ملكيتها لمشروع الرياح الناصري لاقابة مساكن عليها لا يعتبر مشروعا من أعمال المنفعة العامة وبالتالي لا يجوز نزع ملكية هذه الأراضى لتسليمها إلى أصحاب تلك المساكن ..

( ملف رقم ١٧/١/٧ - جلسة ١٠/٢٢/١٩٦٩ )

### قاعدة رقم ( ٣٣ )

#### المبدا :

اشترط القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين لاجازة نزع الملكية ان تكون ثمة منفعة عامة يراد تحقيقها من وراء ذلك - اطلاق القانون مجال التقدير فى هذا الشأن للسلطة التنفيذية التى لها طبقا للمادة ٢٢ منه ان تحدد العقارات اللازمة مباشرة للمشروع الاصل الذى قررت له صفة المنفعة العامة وكذلك المقارنات التى ترى انها مكمله لأغراض المشروع - للجهة نازعة الملكية ان تتصرف فى العقارات التى تدخلت فى مشروع المنفعة العامة للتحسين على النحو الذى يحقق أهداف المشروع سواء بالاستقلال المباشر أم بغيرها للجمهور وفق ما تراه متفقا مع الصالح العام .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه من الوجهة الثبالت وهو المؤسس على ان القرار رقم ١٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر قد شابته عيب الانحراف بالسلطة لانه تنكب الصالح العام واستهدف فى حقيقة الأمر الاستيلاء على أملاك بعض

المواطنين بقصد انشاء مساكن للعاملين بالمحافظة ، وان قرار المحافظ بطرح الأرض موضوع النزاع للبيع بالمزاد جاء بدوره مشوباً بالعيب المذكور لأنه استهدف تحقيق ربح خاص للمحافظة على حساب الأشخاص الذين نزع ملكيتهم . فان هذا الوجه من الطعن مردود بأن كل ما اشترطه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه لاجازة نزع الملكية هو ان تكون ثمة منفعة عامة يراد تحقيقها من وراء ذلك ، وقد أطلق القانون مجال التقدير في هذا الشأن للسلطة التنفيذية التي لها طبقاً للمادة ٢٢ سالفة الذكر أن تحدد المقارنات اللازمة مباشرة للمشروع الاصلى الذى قررت له صفة المنفعة العامة وكذلك المقارنات التى ترى انها مكمله لأغراض المشروع . ولما كان ذلك وكان المدعى لم يقدم دليلاً على ما ادعاه من انحراف الادارة عن مقاصد القانون المشار اليه أو عن الصالح العام الذى انصاع عنه القرار رقم ١٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ ولمذكرته الايضاحية لذلك يكون ادعاؤه هذا غير قائم على سند ، أما بالنسبة لقرار محافظ القاهرة رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع المصرية بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٧٤ بانهاء تخصيص قطعة الأرض - التى تشمل القطعة موضوع النزاع .. للجمعية التعاونية للاسكان بمحافظة القاهرة ، وتخصيصها للبيع بالمزاد فان هذا القرار مطابق للقانون وخال من شائبة الانحراف بحسبان ان لجهة نازعة الملكية ان تنصرف فى المقارنات التى أدخلت على مشروع المنفعة العامة لتحسين على النحو الذى يحقق اهداف المشروع سواء بالاستغلال المباشر أم طرحها للجمهور وفق ما تراه متفقاً مع الصالح العام ، ومن طابع الأمور أن يجرى بيعها بالسعر الجارى به التعامل فى مثلها وقت البيع .

ومن حيث أنه لما تقدم فانه وان كان الحكم المطعون فيه متعين الانهاء لما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعيها من غير ذى صفة ، الا ان المنازعة فى موضوعها غير قائمة على سند سليم من القانون ، ومن ثم يتعين القضاء بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعويين مع الزام المدعى بصفته المصروفات .

( طعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٨ )

## الفرع الثالث

تحقيق رسالة الاعلام يعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة

قاعدة رقم ( ٣٤ )

المبدأ :

تحقيق رسالة الاعلام تعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة -  
جواز الالتجاء الى نزع الملكية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كلما  
لزم عقار لتحقيق هذه الرسالة - ليس ثمة ما يمنع أن يشمل نزع الملكية العقارات  
بالتخصيص والمقومات المعنية أن وجدت .

ملخص الحكم :

ان الدولة في العصر الحديث تقوم بتنظيم كافة وسائل  
الاعلام والاشراف عليها لما لها من مساس بالمصلحة العامة للدولة ، واذا كانت  
دور العرض السينمائي تعتبر من أهم وسائل الاعلام ونشر الثقافة بين  
الجناهير ، فان تحقيق رسالة الاعلام تعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة ،  
وبهذه المثابة فانه يجوز في سبيل تنظيم وسائل الاعلام وتقويتها والاشراف  
عليها اشرافا فعليا ، الالتجاء الى نزع الملكية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة  
١٩٥٤ كلما لزم عقار من العقارات لتحقيق هذه الأغراض واذا كان القانون  
المشار اليه ينصب على العقارات وحدها غير انه من الأمور المسلمة ان الفرع  
يتبع الأصل ، ولذلك - فليس ثمة ما يمنع من أن يشمل نزع الملكية العقارات  
بالتخصيص ، والمقومات المعنية أن وجدت ، على أساس أن الهدف الأساسي لم  
يكن هو الاستيلاء على تلك المقومات وانما هو نزع ملكية العقار باعتباره لازما  
لتحقيق المنفعة العامة ، وبترتب على ذلك كله جواز نزع ملكية دور العرض  
السينمائي طبقا لأحكام القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه كلما اقتضت  
المصلحة العامة ذلك ، ومن ثم فان أوجه الطعن المتصلة بهذه الموضوعات تكون  
على غير أساس من القانون .

( طعنى رقمى ٨٣٢ ، ٨٥٢ لسنة ١٢٠ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٣ ) .

## الفرع الرابع

نطاق نزع الملكية - عدم جواز نزع ملكية البناء دون الأرض

قاعدة رقم ( ٣٥ )

المبدأ :

لا يجوز كل من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ نزع ملكية البناء دون الأرض ، ولما كان مشروع مرسوم نزع ملكية الأديار العليا لا تهدف الى ادخال عقار في المال لتخصيصه لمنفعة عامة كما لا تهدف الى نزع ملكية منطقة لغرض من الأغراض المنصوص عايتها في المرسوم بقانون ، فلا يكون له سند من القانون ومن ثم لا يجوز إصداره .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة فى اول ديسمبر سنة ١٩٥١ موضوع نزع ملكية الأديار العلوية الزائدة على خمسة عشر متراً فى بعض أحياء القاهرة .

وبالرجوع الى أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ الخاص بنزع ملكية المقار للمنفعة العامة والى الأحكام العامة المتعلقة بنزع الملكية ينضج أن نزع الملكية ليس الا طريقة لنقل ملكية المقار من ماله الى الأموال العامة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة . ومقتضى ذلك أن يخصص العقار المنزوعة ملكيته لمنفعة عامة .

أما المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ فقد أجاز نزع ملكية مساحات أخرى غير اللازمة فعلاً لانشاء الشوارع او الميادين العامة او توسيعها او تحديدها كما أجاز فى حالة نزع الملكية للمنافع العامة بشأن من شئون الصحة أو التحسين أو لانشاء حى جديد أن يتمدى نزع الملكية المقارات اللازمة لطرق المواصلات أو لتغيرها من الأغراض او المرافق العامة وإن يشمل أيضاً ما يرى ضرورة نزع

ملكيتها من عقارات أخرى سواء أكان وجه هذه الضرورة الصحة العامة أو التجميل  
أم كان ذلك لأن تلك العقارات بسبب صغرها أو عدم انتظام شكلها لا تقبل  
التقسيم والبناء عليها بكيفية لائقة تتفق والغاية المقصودة من المنافع العامة .  
ويتبين من نصوص هذا القانون أن نزع الملكية لا يمكن إلا أن يشمل  
الأرض وما عليها من بناء ولا يمكن نزع ملكية البناء وحده وبالتالي لا يمكن نزع  
ملكية بعض أجزائه .

فكلا القانونين لا يجيز نزع ملكية الأديار العليا وحدها من بناء .

ولما كان مشروع مرسوم نزع الملكية محل البحث لا يهدف إلى إدخال عقار  
في المال العام لتخصيصه لمنفعة عامة كما لا يهدف إلى نزع ملكية منطقة لغرض  
من الأغراض المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ بل يهدف  
إلى ضم الأديار العليا وإزالتها نظرا إلى زيادتها على الارتفاع المحدد بالمرسوم  
الصادر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ والذي لا ينطبق عليها لأنها أقيمت قبل  
صدوره فإنه لا يكون له سند من القانون ومن ثم لا يجوز إصداره .

لذلك انتهى رأي القسم إلى عدم جواز نزع ملكية الأديار العليا .

( فتوى رقم ٦٨٠ - في ١٢/١٢/١٩٥١ ) .

## الفرع الخامس

### التعويض المستحق عند نزع الملكية

اولا : - تقدير التعويض المستحق عن العقار المنزوع ملكيته

قاعدة رقم ( ٣٦ )

المبدأ :

قرّر مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ بالموافقة على أن تقوم وزارة الأوقاف ببناء بعض الأبنية وتاجيرها لوزارة التربية والتعليم - تعطيد القيمة الايجارية بموجب هذا القرار بنسبة معينة من ثمن الأرض وتكاليف البناء سريان هذا القرار ما بقيت العلاقة بين الوزارتين علاقة ايجار - لا مجال لاعماله اذا تغيرت العلاقة بنزع ملكية الأرض والمبنى - تقسّر قيمتها عندئذ على أساس قيمتها الحقيقية بالاتفاق بين الوزارتين طبقا لاحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له .

ملخص الفتوى :

في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على أن تقوم وزارة الأوقاف ببناء بعض الأبنية المدرسية وتاجيرها لوزارة التربية والتعليم مقابل ٤٪ من ثمن الأرض ، ٧٪ من تكاليف المبنى وذلك مدة ٤٠ سنة ينظر بعدها في تجديد عقد الايجار على أساس خصم نسبة ٢٥٪ مقابل استهلاك المبنى - وقد كان من بين تلك الأبنية مبنى مدرسة النقراش الثانوية النموذجية بالقبة بمحافظة القاهرة - وقد أقيم هذا المبنى على قطعة أرض مساحتها ١٦٨٣٣٥ مترا مربعا مملوكة لوقف خيرى مشترك ومن اموال بسل متجمدة لبعض الأوقاف الخيرية وسلم المبنى الى وزارة التربية والتعليم بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - وتمت موافقة لجنة الاستبدال في ٣ من مارس سنة ١٩٥٥ على تقدير ثمن الأرض بمبلغ ١٣٤٦٦ جنيها وثمان المبنى والمرافق بمبلغ ١٤٢٢٧٠٠ جنيها ، وفي ٧ من يناير سنة ١٩٦٣ رفع السيد وزير التربية



والتعليم مذكرة الى السيد رئيس المجلس التنفيذي فى شأن اعتبار ارض ومبانى مدرسة النقراشى الثانوية النموذجية بناحية القبة بمدينة القاهرة من اعمال المنفعة العامة — فصدر قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ١٤٨ فى ١٦ من يناير سنة ١٩٦٣ باعتبار ارض ومبانى المدرسة المذكورة من اعمال المنفعة العامة .

ولما كان الثابت من قرار مجلس الوزراء المشار اليه انه قد وضع اساسا لتحديد قيمة الايجار المستحق لوزارة الاوقاف قبل وزارة التربية والتعليم عن المدارس التى تؤجرها لها بان حدد الاجرة بنسبة معينة من قيمة الارض مضافا اليها نسبة اخرى من قيمة المباني وقت انشائها :

وهنا القرار يظل واجب التطبيق طالما بقيت العلاقة بين الوزارتين علاقة ايجار فاذا تغيرت العلاقة فلا محل لتطبيق احكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر فى تقدير الاسس التى تقوم عليها العلاقة الجديدة ومادام ان وزارة التربية والتعليم نزع ملكية ارض ومبانى مدرسة النقراشى النموذجية بالقبة فان احكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين المعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ تكون هى الواجبة للتطبيق فى هذه الحالة ويقدر التعويض المستحق لوزارة الاوقاف عن الارض والمبانى حسب قيمتها الحقيقية وقت صدور قرار نزع الملكية وتقدر هذه القيمة باتفاق الوزارتين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستثمارى الى ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ انما يحكم علاقة وزارة الاوقاف مع وزارة التربية والتعليم طالما بقيت هذه العلاقة تاجير ارض مبنى مدرسة النقراشى النموذجية الثانوية بالقبة — اما تقدير التعويض عن الارض والمبانى بعد نزع ملكيتها فيحكمه قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والنوانين المعدلة له ويكون تقدير التعويض المستحق عن الارض والمبانى حسب قيمتها الحقيقية وقت صدور قرار نزع الملكية ويكون تقدير هذه القيمة باتفاق الوزارتين .

( فتوى رقم ١١٣٤ بتاريخ ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ ) .

( ج . ٥ - ج ٢٤ )

ثانيا : مقابل التحسين يعتبر من العناصر التي تراعى في التعويض المستحق  
عن العقار المنزوعة ملكيته

قاعدة رقم ( ٣٧ )

المبدأ :

مقابل التحسين المنصوص عليه في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥  
المقرر عن العقار يعتبر من العناصر التي تراعى في تقدير التعويض المستحق عن  
العقار عند نزع ملكيته للمنفعة العامة - أساس ذلك : أن مقابل التحسين المشاؤ  
اليه يختلف مجالا وسببا عن التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته طبقا  
للانانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو  
التحسين - استحقاق هذا المقابل على العقارات التي يطرا عليها تحسين بسبب  
أعمال المنفعة العامة سواء نزع ملكيتها أو بقيت على ملك أصحابها .

ملخص الحكم :

من حيث ان القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض  
مقابل التحسين على العقارات التي يطرا عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة  
ينص على ان يفرض في المدن والقرى التي فيها مجالس بلدية مقابل تحسين على  
العقارات المبنية والاراضي التي يطرا عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة .  
ويتولى كل مجلس في دائرة اختصاصه تحصيل هذا المقابل ويكون موردا من  
موارده ( مادة ١ ) ، ويصدر وزير الشؤون البلدية والقروية عن كل عمل من أعمال  
المنفعة العامة يرى أنه يترتب عليه تحسين قرار ببيان هذا العمل وتاريخ الانتفاع  
به أو بجزء منه به خرائط. تبين حدود منطقة التحسين وينشر هذا القرار في  
الجريدة الرسمية ( مادة ٤ ) ، وتتولى تقدير قيمة العقار الداخل في حدود منطقة  
التحسين قبل التحسين وبعده لجنة خاصة نص القانون على تشكيلها وتنظيم  
العمل فيها وإجراءات الطعن في قراراتها ( مادتان ٦ ، ٧ ) ، وقد شكلت لجان  
الطعن ونظمت إجراءاتها بصريح النص ( مادتان ٨ ، ٩ ) ، ونص على أن يكون  
مقابل التحسين مساويا نصف الفرق بين تقدير اللجنة للقيمة قبل التحسين

وبعده ( مادة ١٠ ) ، وعلى أن المجلس البلدى المختص - فى جميع الأحوال - ان يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق فى ذمته لذوى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين ( مادة ١٣ ) - كما نصت المادة ١٩ من القانون المشار اليه على الفاء كل نص مخالف لأحكامه - والنايب فيما تقدم أن القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ صدر بتنظيم لمقابل التحسين ناسخ لكل ما سبقه من الأحكام ومن بينها قواعد التحسين الواردة بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين أو التى أفرد لها الباب الخامس منه تحت عنوان : « فى التحسينات التى تطرأ على العقارات بسبب اعمال المنفعة العامة » وانتظمتها المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ منه ، ومن ثم فانه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ لا يستقيم اعتبارا مقابل التحسين المقرر عن العقار من العناصر التى تراعى فى تقدير التعويض المستحق عنه لدى نزع الملكية للمنفعة العامة بحيث يجب التعويض مقابل التحسين المفروض على العقار وانما يتحقق تقدير التعويض المستحق عن العقار بمعدل عن مقابل التحسين الذى قد يكون مفروضا عليه والذى لا ينشأ استحقاقه أصلا أو يستقيم على صحيح سنده الا بصور قرار مميز من وزير الشئون البلدية والقروية ببيان اعمال المنفعة العامة التى يترتب عليها التحسين وحلود منطقة التحسين وخرائطه ، والذى لا يتعين مقداره الا بعد أن تباشر تقديره لجان خاصة وفق قواعد معلومة واجراءات مرسومة لا يخلط بينها وبين أنظمة تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية ، ومن ثم لا يتأتى الظن بأن مقابل التحسين يخطر عنصرا ضمن عناصر تقدير تعويض نزع الملكية وانما تنفرد بتقدير هذا المقابل اذا ما بقيت منطقة التحسين بأدائها القانونية الصحيحة للجان ذات الشأن التى يتبسط اختصاصها شاملا كافة العقارات التى يطرأ عليها التحسين سواء نزع ملكيتها أو بقيت على ملك أربابها دون ما تفرقة بينها - ومن هنا نصت المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ على أن للمجلس البلدى المختص فى جميع الأحوال أن يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق فى ذمته لذوى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين ، كما صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ بإضافة مادة جديدة

الى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ برقم ٢١ مكررا تقضى بأن يصرف نصف قيمة العقارات المنزوعة ملكيتها والتي تدخل ضمن مناطق التحسين ، على النصف الآخر بأمانات المصلحة الى حين تقديم ذوى الشأن شهادة من الجهة المختصة تفيد سداد مقابل التحسين عن هذه العقارات تقديرا من المشرع لأن مقابل التحسين يختلف ، محلا وسببا عن التعويض المستحق عن نزع الملكية فيما يقتضى بالتالى الخصم بهذا المقابل قبل أداء التعويض والاحتياط حين أداء التعويض الا ان مقابل التحسين قد تحقق سدادا بذى قبل هذا وقد جرى قضاء المحكمة العليا فى دعاوى تنازع الاختصاص على ان مقابل التحسين المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ يختلف محلا وسببا عن التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته طبقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين وان هذا المقابل يستحق على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة العامة سواء نزع ملكيتها او بقيت على ملك أصحابها ومن ثم فان مقابل التحسين المقرر عن العقار لا يمتنع من العناصر التى تراعى فى تقدير التعويض الذى يستحق عن هذا العقار عند نزع ملكيته للمنفعة العامة بحيث يجب التعويض مقابل التحسين الذى قد يكون مفروضا عليه وانما يجرى تقدير تعويض نزع الملكية دون مراعاة مقابل التحسين الذى قد يكون مفروضا عليه ويظل هذا المقابل التزاما فى ذمة المالك حتى يتم الوفاء به ، « الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ تنازع - وجلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٥ » .

ومقتضى ما تقدم جميعا ان الحكم المطعون فيه جانب حكم القانون فيما انتهى اليه من أن تعويض نزع الملكية يجب مقابل التحسين ويمتنع معه اصدار قرار لاحق بفرضه .

( طعن رقم ٣٨٢ لسنة ١٨ ق - وجلسة ١٩٧٨/٤/٨ ) .

### ثالثا : التجربة التي يؤول اليها التعويض

قاعدة رقم ( ٣٨ )

#### المبدا :

الجهة التي يؤول اليها التعويض المستحق عن الاراضى الموزعة على صغار الفلاحين والتي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة يكون مستحقا ان وزعت عليه صغار الفلاحين ما لم يختار استئصال قيمة هذا التعويض من القيمة الاجمالية للثمن المتفق عليه فى عقود التصرفات فعندئذ يؤول التعويض الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى .

#### ملخص الفتوى :

ان التعويض المستحق عن نزع الملكية فى الحالة المروضة انما يتم صرفه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فى شان نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين .

ومن حيث ان احكام القانون المتنازل اليه تقضى بصرف التعويض للمالك او صاحب الحق على الارض ، اى انه يصرف للحائز سواء كان سند وضع يده على الارض عقد بيع عرفى او عقد بيع مسجل ذلك انه طبقا لاحكام هذا القانون ليس كلمة ضرورة لتسجيل سند الملكية فى مجال استحقاق التعويض ، ومن ثم فان التعويض المستحق فى الحالة المروضة يصرف للمتصرف اليه فى اراضى الاصلاح الزراعى حيث انه فى التعبير للقانون السليم يعتبر مشتريا لهذه الاراضى ، ذلك ان العقود المتضمنة التصرف فى الاطيان محل البحث لا تعدو ان تكون فى جوهرها عقود البيع المادية التى تحكمها قواعد القانون الخاص وتخضع لاحكام العامة فى الالتزامات بالنسبة الى عقد البيع الواردة فى القانون المدنى . ويبين ذلك ان كل تصرف من هذه التصرفات يتضمن بياناً بالمساحة المباعة او المتزوعة وقيمها ، وتسلم الارض للمبيعة فى كل تصرف الى المشتري او الموزعة عليه فيكون هو صاحب الحق فيها فاذا نزع ملكية جزء من الارض الموزعة عليه فان التعويض المستحق عن ذلك يكون مستحقا للمتصرف

اليه وذلك فى حالة ما اذا لم يطلب من الهيئة العامة للأصلاح الزراعى استئزال  
قيمة المساحات المنزوع ملكيتها من القيمة الاجمالية للثمن الواردة فى عقود  
انتصرفات المحررة فى هذا الشأن ، أما اذا طلب المتصرف اليه استئزال قيمة  
الأرض المنزوع ملكيتها من القيمة الاجمالية للأرض ، فان التعويض يصرف  
فى هذه الحالة الى الهيئة المذكورة وذلك باعتبار ان المتصرف اليه يكون  
متنازلا عن هذه المساحات الى الهيئة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التعويض المستحق عن الأراضى  
المنزوع ملكيتها من بين الأراضى الموزعة على صغار الفلاحين يكون مستحقا لمن  
وُزعت عليه من صغار الفلاحين ما لم يختار استئزال قيمة هذا التعويض من  
القيمة الاجمالية للثمن المتفق عليه فى عقود الانتصرفات ، فعندئذ يؤول التعويض  
الى الهيئة العامة للأصلاح الزراعى .

( ملف ١٠٠ / ١ / ٢٤ جلسة ١٩٧٢ / ٦ / ٢٨ )

**رابعاً : ايداع التعويض بالأمانات عند وجود نزاع على ملكية العقار**

**قاعدة رقم ( ٣٩ )**

**المبدأ :**

النزاع على ملكية العقار المنزوع ملكيته امام القضاء حول الملكية -  
ايداع مصلحة المساحة التعويض بالأمانات الى ان يصدر للمصالح اى من الاطراف  
المتنازعة على الملكية حكم نهائى باحقية فى صرف التعويض .

**ملخص الفتوى :**

من حيث انه وقد ثبت فى كشوف الحصر التى أجريت عن المساحة  
المتداخلة فى المشروع ان هناك من ينازعون فى ادعاء السيد / .....  
..... ملكية ١٥٠ مترا مربعا من المساحة المذكورة وقد وافق الحاضرون  
امام لجنة الحصر على ايداع الثمن امانات مصلحة المساحة لحين فسخ النزاع  
بينهم وديا او قضائيا .

ومن حيث أن الحكم الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية في دعوى تقدير الثمن للمساحة المتداخلة في المشروع لا يحوز أية حجة فيما يتعلق بثبوت الملكية ، ذلك أن هذه الدعوى مرفوعة من السيد / ..... بصفتها أحد الملاك المتنازعين للمساحة المذكورة واختصم فيها مصلحة المساحة بصفتها الجهة القائمة على اجراءات نزاع الملكية والتي قامت بتقدير الثمن انطعون فيه ، ولم يختصم فيها احدا من ينازعونه الملكية ، ولم يصدر حكم المحكمة المذكورة بالزام مصلحة المساحة بأن تؤدي للسيد / ..... مبلغا معيناً وانما اقتصر منطوق الحكم على القضاء بتعديل قرار لجنة الفصل في المعارضات الصادر بجلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ في القضية رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ منافع الجيزة الابتدائية وتقدير ثمن المتر الواحد بمبلغ ١٢ جنيهاً فقط والزم المتعترض ضدهما بالمصروفات المناسبة . ومن المسلم أن الحجية لمنطوق الحكم دون الأسباب خاصة تلك التي لا تكون ضرورية للفصل في الاعتراض كما هو الشأن في الحالة المعروضة .

ومن حيث ان عدم اعتراض أحد ممن وردت أسماؤهم في كشوف الحصر على بيانات الملكية خلال الميعاد المحدد لقانون ليس من شأنه اعتبار السيد / ..... مالكا للقدر الذي يدعى ملكيته في المساحة المتداخلة في المشروع استنادا الى القرينة القانونية التي رتبها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ على عدم تقديم اعتراض في الموعد المحدد ، وذلك لأن كشوف الحصر التي أعدت وعرضت طبقا للقانون المذكور تضمنت وجود منازعين له في الملكية وهذا من شأنه هلم القرينة القانونية المشار اليها ، وعلاوة على ذلك فان القرينة المذكورة مقررة لمصلحة الجهة القائمة على اجراءات نزاع الملكية ومن ثم فلا يسوغ للمنزوعة ملكيته أن يستفيد منها أو يحتج بها قبل الجهة المذكورة .

ومن حيث ان بعض من وردت أسماؤهم في كشوف الحصر على أنهم ملاك لمساحة المتداخلة في المشروع ممن ينازعون في ملكية السيد / ..... تلقوا الملكية بمقتضى عقدين مسجلين أحدهما برقم ٣٨٢٠ لسنة ١٩٢٦ والثاني برقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٢٧ أو بمقتضى عقود أخرى مسجلة من أشخاص تلفوا الملكية بمقتضى العقدين المسجلين سالف الذكر ، وثبت من تقرير اللجنة

الفنية التي طابقت العقود المذكورة على الطبيعة ان هذه العقود تشمل المساحة المتنازع عليها ، وذلك على خلاف ما قرره مصلحة المساحة من قبل لادارة الفتوى والتشريع لوزارة الري - أما السيد / ..... فقد تلقى ملكيته للتنازع عليه بمقتضى عقد بيع عرفى من السيد / ..... بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٤٨ وقد استصدر حكما من محكمة الجيرة الابتدائية فى القضية رقم ٥٩ لسنة ١٩٥١ بصحة ونفاذ عقد البيع وتأييد هذا الحكم استئنافا ، والثابت انه سجل عريضة الدعوى بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق برقم ١٨٣٠ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥١ ولكنه لم يؤدر عليها بالحكم الصادر لصالحه بحجة انه يتعذر عليه شهر سند ملكيته الآن طبقا لقانون الشهر العقارى الذى لا يجيز شهر المحررات بين الأفراد اذا كانت تشمل أملاكاً نزع ملكيتها ، ومن ثم فان الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع لا يترتب عليه نقل الملكية للسيد / ..... لعدم التأشير بالحكم على تسجيل عريضة الدعوى ، هذا فضلا عن ان هذا الحكم لا حجية له على الغير الذى لم يكن ممثلا فى الدعوى ولم يتلق حقه من البائع لأن حكم صحة ونفاذ عقد البيع ليس له اثر اكثر من اثر عقد البيع عينه .

ومن حيث ان هناك دعوى استحقاق برقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ مرفوعة أمام محكمة الجيرة الابتدائية ضد السيد / ..... وآخرين بشأن المساحة المتنازعة فى المشروع وقد حكم فيها بجلسته ١٩٦٩/٢/١٩ بأنقطاع سير الخصومة طوفاً أحد المدعين وأحد المدعى عليهم ثم عجلت الدعوى لجلسته ١٩٧٠/١/١٤ .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم ان هناك نزاعاً جدياً فى ملكية السيد / ..... للجزء الذى يدعى ملكيته فى المساحة المتنازعة فى المشروع مما يستوجب الاستمرار فى ايداع التعويض المستحق عنها بالأمانات الى أن يفصل القضاء فى النزاع على الملكية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استمرار ايداع قيمة التعويض المستحق عن قطعة الأرض محل النزاع بالأمانات الى أن يصدر لصالح



أى من الأطراف المتنازعة على الملكية حكم نهائى بأحقيته فى صرف التعويض  
المستحق عن نزع الملكية .

( ملف ١٩/١/٦٨ - جلسة ١٩٧٠/٤/٨ ) .

#### خامسا : التنازل عن التعويض ملزم للمتنازل

قاعدة رقم ( ٤٠ ) .

#### المبدا :

ان التنازل الذى يتم استعجالا لتنفيذ مشروع المنفعة العامة دون  
انتظار الاعتمادات المالية لتنفيذه وفى مقابل ما يعود على ارض التنازل من منفعة  
خاصة نتيجة لهذا التنفيذ ، يصبح بقيام الحكومة من جانبها بتعويض هذا المقابل  
ملزما للمتنازل ولا يجوز الرجوع فيه .

#### ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة فى ١٣ من  
فبراير سنة ١٩٤٩ موضوع شكوى حضرة ..... الذى يتلخص فى أن  
حضرة الشاكي قدم مع آخرين من ملاك ناحية العامرية مركز المنزلة بمديرية  
الدقهلية فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٤٣ تنازلاً عما يلزم من أرضهم لمشروع  
مصرف العامرية وفروعه وقد تضمن هذا التنازل ما يفيد أنه تام ونهائى وأن  
للحكومة الحق فى الاستيلاء على ما تراه لازماً لتشغيل هذا المشروع للمنفعة  
العامة دون أن يكون للملاك الحق فى المطالبة بأى ثمن او مقابل ، ليس لهم  
الاحتجاج قطعياً فيما يتعلق باتجاه سير المشروع او مساحة الجزء المشغول ،  
وذلك فى مقابل المنفعة التى تعود على أرضهم من انشاء هذا المصرف .

وانه بعد ان تم للمشروع طلب حضرة تعويضه عما أخذ من أرضه بمساحة  
قدرها بالضبط من اراضى الحكومة المجاورة له ، واستند فى ذلك الى أن الحكومة  
هى المكلفة بتدبير طرق الرى والصرف مما تجنيه من الضرائب ، والى أن المأخوذ  
من أرضه كثير بالنسبة الى ما أخذ من جاره ومن مالك الأرض المجاورة له فى  
الناحية الأخرى من المصرف .

وأن مصلحة المساحة قد ردت على ذلك بأنه لا يمكن جعل المساحة المملوكة  
أو طول المسافة الواقعة على المصرف أساساً لتوزيع ما يؤخذ من الأرض لأن هذا  
إنما يرجع إلى تخطيط المصرف وجعله مستقيماً على قدر الامكان .

وقد انتهى رأى القسم إلى أن التنازل المؤرخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٤٣  
الصادر من حضرة . . . . . قد تم استعجالاً لتنفيذ المشروع حتى لا يتأجل  
إلى أن تسمح الاعتمادات المالية لتنفيذه وفي مقابل ما يعود على أرضه من منفعة  
نتيجة لهذا التنفيذ . وقد قامت الحكومة من جانبها بتحقيق هذا المقابل ، ولذلك  
فقد أصبح هذا التنازل ملزماً للمتنازل ولا يجوز له الرجوع فيه ، كما لا يجوز  
المناقشة في اتجاه المشروع أو مقدار المساحة التي أخذت له لأنه فضلاً عن أن ذلك  
خاضع لتقدير الحكومة وسياستها فقد تنازل مقدماً عن هذا الاحتجاج . ولذلك  
فإن حضرته لا يستحق قانوناً أى تمويض قبل الحكومة .

( فتوى رقم ٦٣/٢/٣٢ فى ١٩٤٩/٢/٢٤ ) .

## الفصل الثاني

### اجراءات نزع الملكية

#### الفصل الأول

نزع الملكية قد يكون بطريق مباشر او بطريق غير مباشر

قاعدة رقم ( ٤١ )

المبدأ :

نزع الملكية - قد يكون بطريق مباشر او بطريق غير مباشر - نزع ملكية بعض الاراضى الزراعية دون اتباع القواعد والاجراءات المنصوص عليها فى قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - يعتبر نزع ملكية تم فعلا بطريق غير مباشر - اثر ذلك - زوال ملكية اصحاب هذه الاراضى من تلوخ ضمها الى المال العام دون ان يؤثر فى هذا عدم صدور قرار بالاستيلاء عليها - علم سريان احكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الاصلاح الزراعى والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للأراضى الزراعية على هذه الاراضى لسبق نزع ملكيتها بالفعل - حق اصحاب هذه الاراضى فى التعويض عنها وفقا لقانون نزع الملكية المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان نزع الملكية للمنفعة العامة قد يكون مباشرا ، اذا ما اتبعت القواعد والاجراءات التى نظمها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة ، وقد يكون بطريق غير مباشر اذا ضمت الحكومة الى المال العام عقارا مملوكا لأحد الأفراد دون اتخاذ الاجراءات المنوّه عنها فى قانون نزع الملكية ، ويستتبع هذا الطريق الغير مباشر نزع ملكية العقار بالفعل فيتحقق بذلك حكمة ويتسولد عنه - أسوة بالصورة العادية المباشرة - جميع الحقوق المنصوص عليها فى القانون المشار اليه ، من نحو ثبوت حق المالك العقار الذى نزعته ملكيته فعلا

فى التعويض عنه • ( محكمة النقض ، الطعن رقم ١١٤ سنة ٢٧ قضائية جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ - مجموعة أحكام النقض ص ١٣ المجلد ٣ ص ١٠٣٦ وما بعدها ) •

وحيث ان نزع الملكية فعلا على النحو السابق ، يقترب عليه زوال ملكية صاحب العقار بضمه الى المال العام من تاريخ هذا الضم ، واستحال حق المالك على العقار الى حق فى التعويض عنه •

وحيث ان الأراضى التى لزمته مشروع التوسع الزراعى للمنطقة الشمالية لمديرية التحرير ضمت الى أراضى الدولة اللازمة له بتسليمها الى الجهة القائمة على تنفيذ المشروع ، دون اتباع الاجراءات والأوضاع المتصوص عليها فى قانون نزع الملكية للمنفعة العامة ، حيث تم هذا الضم دون صدور قرار بالاستيلاء عليها بالطريق المباشر وبغير قرار بنزع ملكيتها طبقاً لأحكام ذلك القانون ، ومن ثم يشكل ذلك الضم صورة من صور نزع ملكية تلك الأراضى فعلا وما يتولد عن ذلك من الآثار الآتية ذكرها ، وأوضحها ثبوت حق ملاك تلك الأراضى فى التعويض عنها بدلاً من حق ملكيتهم عليها وذلك من تاريخ ضمها لأراضى الدولة اللازمة للمشروع فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ •

ومن حيث ان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى قد عمل به من تاريخ نشره فى ١٥ من يونيه سنة ١٩٦١ ، كما أن أبعد آثار القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها لا ترتد الى ما قبل ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ طبقاً لمادته الثانية • وفى هذين التاريخين كان قد ضم الأراضى المشاع إليها الى المال العام ونزعت بذلك ملكيتها من أصحابها فلا تصيبها أحكام أى من هذين القانونين • اذ فى التواريخ المحددة لهما لترتيب آثارهما كانت ملكية أصحاب

الأراضي قد استحالَت إلى حق في التعويض عنها منذ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن القانونين رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ورقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ لا تسرى أحكام أى منهما على الأراضي المشار اليهما .

( فتوى رقم ٩٦ فنى ٢/٣ / ١٩٦٤ ) .

## الفروع الثنائي :

### نشر قرار المنفعة العامة في الجريدة الرسمية

قاعدة رقم ( ٤٢ )

#### المبدا :

نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التصمين على نشر القرار للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ولصقه في المحل المعد للإعلانات بالمحافظة وفي مقر الشرطة والمحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار - اغفال اجراءات النشر والاعلان - علم اصحاب الشأن بالقرار علما يقينيا والطعن عليه في الميعاد عن بيئة بكامل نصوصه - لا يترتب على اغفال هذا الاجراء بطلان القرار .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ولصقه في المحل المعد للإعلانات بالمحافظة وفي مقر الشرطة والمحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار على نحو ما توجب المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه اجراءات عالية على صدور القرار لا ترتد بانرها الى ذات القرار أو تنال من صحته ، وهي جميعا محض اجراءات لاحقة لا تعدو ان تكون تسجيلا لا تم فعلا - غايتها أساسا وصول القرار الى علم ذوى الشأن بمراعاة ان قرار تقرير المنفعة العامة لمشروع معين بما يصاحبه ويترتب عليه من نزع الملكية ، ليس في طبيعته قرارا تنظيميا عاما بحيث يتعين نشره في الجريدة الرسمية ويكفي فيه هذا النشر وانما هو أقرب الى القرارات الفردية اذ يصس المركز القانوني لكل مالك لجزء من العقار الذي تنزع ملكيته ومن ثم كفل القانون من اجراءات النشر والاعلان ما يؤمن بقدر الامكان وصول القرار الى علم اصحاب الشأن . فاذا كان من المقطوع به ان اصحاب الشأن جميعا علموا بالقرار علما يقينيا وطعنوا عليه في الميعاد عن بيئة بكامل نصوصه وديباجته فان نعيمهم بعدئذ

بإعلان القرار بقوله اغفال اجراءات النشر والاعلان المطلوبة في صده - وعلى  
افتراض ذلك - نعى في غير طائل متعين الرضى .

ومن حيث انه من المقرر قانونا ان لجهة الادارة سلطتها في اختيار الموقع  
وتحديد المقارنات التي يشملها التخصيص للنفع العام بما تراه محققا للمصلحة  
العامة وبما يجتمع لها من مقومات الخبرة والدراية وينعقد لها من اسباب  
الاختصاص الصحيح ، ومثل هذا الاختيار مما يدخل في نطاق سلطتها التقديرية  
وينأى عن تعقيب القضاء الادارى ما دام رائده الصالح العام وانه لا ينهض من  
الشواهد ما ينبىء عن انها انحرفت به عن غاياته فتكبت وجه المصلحة العامة  
او اتخذته بباعث منبت للمصلحة بها . واذا كان من الثابت ان المقار محل المنازعة  
اعتبر من أعمال المنفعة العامة - في ضوء موقعه ومواصفاته ، وخصيص لأغراض  
وزارة الأوقاف ماثلة في الرسالة الدينية السامية التي تنهض على تحقيقها ، حيث  
استعمل مقرا للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية فان القرار الطعين وبهذه المثابة  
انما صدر سليما قائما على صحيح سببه يبنى عن مظان الانحراف ولا يبقى من  
اسباب تعييبه الا ما ينمى عليه به من البطلان فيما انطوى عليه من استيلاء مؤقت  
في غير حاله المقررة قانونا .

( طعن رقم ٥٧١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٩ )

### الفصل الثالث

#### إيداع النماذج أو القرار الوزاري مكتب الشجر العقاري

##### قاعدة رقم ( ٤٣ )

**المبدأ :**  
القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - إيداع النماذج أو القرار الوزاري مكتب الشجر العقاري خلال مهتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة بالجريدة الرسمية - علم اتباع ذلك - سقوط مفعول هذا القرار .

**ملخص الحكم :**  
تنص المادة ٩ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن « يوقع اصحاب الحقوق التي تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة ينقل ملكيتها للمنفعة العامة ، اما الممتلكات التي يتمتع الحصول على توقيع اصحاب الشأن فيها لأي سبب كان على النماذج المذكورة فيصلى بنزع ملكيتها قرار من الوزير المختص وتودع النماذج أو القرار الوزاري في مكتب الشجر العقاري ويترتب على هذا الإيداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع

كما تنص المادة ١٠ من القانون المذكور على أنه « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري - طبقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » .

ونص المادة ٢٩ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ على أن :  
« لا تسقط قرارات النفع العام المشار إليها في المادة ١٠ من هذا القانون اذا كانت



المقاررات المطلوب نزع ملكيتها قد دخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها مسوؤه  
قبل العمل بهذا التعديل لم يعمه .

ومفاد ما تقدم ان النماذج التى يوقعها اصحاب الحقوق بنقل ملكيتها للمنفعة  
العامة او القرار الوزارى المقرر للمنفعة العامة فى الجريدة الرسمية ، فاذا لم  
تودع هذه النماذج او قرار نزع الملكية خلال هذه المدة ، سقط مفعول القرار  
المقرر للمنفعة العامة ، الا ان هذا القرار لا يسقط فى حالة ما اذا كانت المقاررات  
المطلوب نزع ملكيتها قد دخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها .

ولما كان الثابت من الأوراق ان جهة الادارة المختصة قد اقرت بأن المشروع  
الذى من اجله صدر القرار المطعون فيه باعتباره - أعمال المنفعة العامة ، قد ارجىء  
تنفيذه ، وإن المقاررات التى كانت لازمة لا تزال فى حوزة اصحابها حتى الآن ،  
وان النماذج الخاصة بالمشروع لم يتم ايداعها الشهر العقبانى - ومن ثم فانه  
لا ريب فى سقوط مفعول هذا القرار طبقا لحكم المادة ١٠ من القانون المشار اليه  
ولا مجال لاثارة حكم المادة ٢٩ مكررا من هذا القانون طالما كان الثابت ان المشروع  
المذكور قد ارجىء تنفيذه وإن المقاررات على ملك اصحابها .

ومن حيث انه لكل ما تقدم ، وإن الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء القرار  
المطعون فيه بالنسبة الى المقاررات المملوكة للمدعيين ، فانه يكون قد أصاب وجه  
الحق والقانون ويفسد الطعن عليه ولا أساس له من الصحة خليقا بالرفض .

( طعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٩ ) .

## الفرع الرابع

### القرارات الصادرة من لجان الفصل في معارضة نزع الملكية

قاعدة رقم ( ٤٤ )

المبدأ :

لجان الفصل في معارضة نزع الملكية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - هيئات ادارية ذات اختصاص قضائي - جعل المعلن في قراراتها من اختصاص المحكمة الابتدائية - لا يغير من طبيعة هذه القرارات باعتبارها قرارات ادارية - اعلانها يقع على عاتق اللجنة وبخطابات موصى عليها مصحوبة بعلم وصول طبقا للاصل العلم في قرارات اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي .

ملخص التتوى :

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - المتعلقة بالمعارضة في التعويضات المقدرة ، وبطريقة الفصل فيها ان هذه النصوص تجرى على النحو التالي :

المادة ١٢ : « ترحل المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية للمعارضات المقدمة عن قيمة التعويض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة السابعة الى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات ليحيلها بدوره في ظرف ثلاثة ايام الى القاضي الذي يندب لرئاسة لجنة الفصل في هذه المعارضات ، ويقوم قلم كتاب المحكمة باخطار المصلحة وجميع اصحاب الشأن بكتساب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بالتاريخ المحدد لنظر المعارضات امام اللجنة » .

**المادة ١٣ :** « تشكل لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتعميمات برئاسة قاضٍ يندبه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها القضاة وعضوية اثنين من الموظفين الفنيين ، أحدهما من مصلحة المساحة والثاني من مصلحة طابعية نزع الملكية يختارهما وزير الأشغال العمومية بالاتفاق مع الوزير المختص وتفصل اللجنة في المعارضات خلال شهر من تاريخ ورودها إليها » .

**المادة ١٤ :** « لكل من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ولأصحاب الشأن الحق في الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المقاربت خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم بالقرار المذكور ، وتنتظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا » .

ومن هذه النصوص يتضح أن لجنة الفصل في المعارضات تعتبر - طبقا لطريقة تشكيلها الواردة في القانون - هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي . ولقد استقر الرأي - منذ إنشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ - على اعتبار القرارات الصادرة من هذا النوع من اللجان قرارات إدارية ، ذلك أن هذا القانون قد نص في المادة ٦/٤ على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية . وقد قام جسد حول مبدول هذا النص ومداه وهل يؤخذ في استثناء القرار الإداري بالمعيار الشكل وبذلك يشمل اختصاص المحكمة القرارات الصادرة من هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي ، أم بالمعيار الموضوعي فلا يشملها ، فبجاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ أدخل بالمعيار الشكلي كاشفا لاختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء هذه القرارات ، منوها في مذكرته الإيضاحية بأنه إنما خول المحكمة الفصل في الطعون التي ترفع عنها لكي ينقطع الجدل حول طبيعتها واختصاص المحكمة بنظرها في ظل القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، مما يدل على أن الأمر في هذا الشأن أمر إفصاح عن اختصاص ثابت دفعا للشك وقطعا للجدل ، لا أمر إنشاء اختصاص جسيدي .

وإذا كان المشرع في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه قد أخرج

من اختصاص القضاء الإدارى - الطعون المتعلقة بالقرارات الصادرة من لجان الفصل فى المعارضات - وعهد بها الى المحكمة الابتدائية التى تقع فى دائرتها .  
المقارنات - فان ذلك لا يغير من طبيعة القرارات التى تصدرها هذه اللجان ، فتظل محتفظة بطبيعتها كقرارات ادارية شأنها فى القرارات الصادرة من هيئات التوفيق فى منازعات العمل ، والقرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبولهم للمرافعة أمام المحكمة الوطنية وتأديبهم ، فان الطعون المرفوعة عن هذه القرارات قد أخرجتها المادة ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص القضاء الإدارى .

وما دام القرار الذى تصدره لجنة الفصل فى المعارضات يعتبر قرارا اداريا ، فان اعلان هذا القرار للطرفين المتنازعين يقع على عاتق هذه اللجنة نفسها ويقوم به سكرنيرها ، ولا يغير من ذلك أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ قد اغفل تنظيم هذا الأمر ، اذ ان المتبع ان تقوم اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى باعلان الطرفين بالقرارات التى تصدرها بدون حاجة الى نص خاص .

واذا كان القانون المذكور قد سكت أيضا من تنظيم طريقة هذا الاعلان ، فان العمل قد جرى على اعلان ذوى الشأن بالقرارات الصادرة من هيئات ادارية ذات اختصاص قضائى بخطابات موصى عليها مصحوبة بعلم وصول ، يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه لم ينص على اجراء الاعلان طبقا لقانون المرافعات ، سواء فى هذه الحالة أو غيرها من الحالات . وانما - على العكس من ذلك - جبرت نصوصه جميعها على أن يكون هذا الاعلان بخطابات موصى عليها مصحوبة بعلم الوصول فى الحالات التى أوجبه فيها .  
وهذه الطريقة توفر اليهود والمنفقات التى تتكلفتها الحكومة وذو الشأن فى اعلان هذه القرارات عن طريق المضررين ، كما أن فيها اقتصادا للوقت الذى يستغرقه الاعلان بهذه الوسيلة .

( فتوى ١٦٦ فى ٨/٤/١٩٥٧ ) .

## الفرع الخامس

على سقوط مفعول القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة

قاعدة رقم ( ٤٥ )

المبسطة :

المادة ٢٩-مكروا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن نزاع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين المضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ - نصها على عدم سقوط قرارات النفع العام اذا كانت المقارنات المطلوب نزاع ملكيتها قد ادخلت فعلا في مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل أم بعده - شرط ذلك ان يكون العقار المطلوب نزاع ملكيته قد ادخل في مشروع نفذ خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة .

ملخص الفتوى :

ان مشروع مستشفى الأمراض العقلية بناحية المدرة قسم  
س ط ف

النزاع بمحافظة الاسكندرية تناول مساحة تبلغ ٦ ٢ ١٣ من تكليف، وقف  
..... وقد اتخذت الاجراءات التي نص عليها القانون رقم ٥٧٧ لسنة  
١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين فصدر قرار من وزير الصحة  
في ١٩٥٦/٣/٦ بتقرير المنفعة العامة للمشروع . ونشر هذا القرار في الجريدة  
الرسمية بتاريخ ١٩٥٦/٣/٩٢ وأعلن عن موعد عرض الكشف والخرائط في  
الوقائع المصرية وفي جريدتين يوميتين بتاريخ ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ من مايو سنة  
١٩٦٧ ، ثم تم العرض مفصلا خلال المسلة من ١٩٦٧/٥/٢٥ إلى  
١٩٦٧/٦/٢٤ ، ووقع النموذج الخاص بنقل ملكية المساحة المذكورة الى  
المنفعة العامة .

وعندما طلبت مصلحة المساحة من الادارة مراجعة عقد البيع لاحظت أن  
امتياز المبيع لم يتم إيداعها بكتب الشهر للمقارن وأن تنفيذ المشروع قد تم في  
عام ١٩٦٣ ، أي بعد مضي أكثر من سنتين على نشر القرار الصادر بتقرير  
المنفعة العامة .

وقد ثار خلاف فى رأى حول ما اذا كان يتعين حتى يظل قرار المنفعة العامة قائما فى حالة عدم الايداع أن يتم تنفيذ المشروع خلال سنتين من تاريخ نشر هذا القرار .

ومن حيث أن المادة ٩ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تنص على أن : « يوقع اصحاب الحقوق التى لم تقدم فى شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة . لما الممتلكات التى يتمتع الحصول على توقيع اصحاب الشأن فيها لأى سبب كان على النماذج المذكورة فيصدر بنزع ملكيتها قرار من الوزير المختص . وتودع النماذج أو القرار الوزارى فى مكتب الشهر العقارى ويترتب على هذا الايداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع » .

وتنص المادة ١٠ على أنه اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة فى الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التى لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها .

واوضح من ذلك أن القاعدة التى تضمنتها المادة ١٠ هى سقوط قرار المنفعة العامة اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى الصادر طبقا لنص المادة ٩ مكتب الشهر العقارى خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة فاذا لم يتم الايداع خلال هذه المدة سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التى لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها .

وبتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ فقمى باضافة مادة جديدة برقم ٢٩ مكررا الى القانون آنف الذكر تنص على أنه : « لا تسقط قرارات النفع العام المشار اليها فى المادة ١٠ من هذا القانون اذا كانت العقارات المطاوب نزع ملكيتها قد أدخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل أم بعده »

فهذا النص يقرر استثناء من القاعدة العامة السابق إيضاحها مؤداه عدم سقوط قرارات النفع العام إذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد ادخلت فعلا في مشروعات تم تنفيذها .

ويبين من ذلك أن هذا الاستثناء أحل تنفيذ المشروع محل ايداع النماذج أو قرار نزع الملكية مكتب الشهر العقاري ورتب عليه ذات الأثر الذي يترتب على الايداع وهو عدم سقوط قرار النفع العام . ومن ثم يكون من البديهي أن يشترط في التنفيذ ذات المسة التي تشترط في الايداع طالما أن النص لم يعف من هذا الشرط .

ويؤكد هذا النظر أن المادة ٢٩ مكررا قضت بعدم سقوط قرارات النفع العام المشار إليها في المادة ١٠ : « إذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد ادخلت فعلا في مشروعات تم تنفيذها » ومعنى ذلك أنه عندما تنقضى مدة السنتين ويتجه النظر في مفعول قرار النفع العام للقول ببقائه أو بسقوطه ، فإنه في هذه الحالة ينظر إلى المشروع فإذا كان قد نفذ في الماضي وكانت العقارات قد ادخلت فعلا في هذا المشروع المنفذ فإن القرار لا يسقط ويظل قائما . أما إذا كان المشروع لم ينفذ ولم تدخل فيه العقارات بالفعل فإن الاستثناء لا يسرى ويسقط القرار المقرر للنفع العام .

وبعبارة أخرى ، فإن شرط الاستثناء أن تكون العقارات قد ادخلت بالفعل في مشروع تم تنفيذه . وليس هناك وقت محدد ومنضبط يمكن النظر إليه للوقوف على مدى توافر هذا الشرط سوى وقت تمام مدة السنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة فهذا الوقت - فضلا عن كونه المحدد والمنضبط - هو الوقت الرحيب الذي يمكن استظهاره من النص باعتبار أن الاستثناء جاء خاصا بمدة السنتين دون ما عداها .

ولا محتاجة في القول بأن نص المادة ٢٩ مكررا قد جاء في عبارة مطلقة لم تفرق بين ما معنى على نشره من قرارات النفع العام قبل تنفيذ المشروع مدة سنتين أو أكثر وبين ما لم تمضي على نشره هذه المدة . ذلك أن المستفاد من

عبارة النص انه يشترط التنفيذ قبل انقضاء المدة التي يسقط القرار بانقضائها كما سبق البيان ، والنص كله استثناء يتعلق بهذه المدة وآثارها .

وقضاه عن ذلك فان تفسير الاستثناء يجب ان يكون في ضوء القاعدة المستثنى منها وفي حدود المحكمة من تقرير الاستثناء .

والقاعدة المستثنى منها تحدد مدة معينة لسقوط القرار ، والاستثناء جاء على هذه المدة وحالها هذا الاثر ومن ثم ينبغي اذا كانت عبارة النص مطلقة سقا ان تعقيد بالنصوص الأخرى المتصلة بها باعتبار نصوص التشريع الواحد نصوصا متكاملة يفسر بعضها بعضا .

وحكمة هذا الاستثناء انه بعد نشر قرار المنفعة العامة قد تطول اجراءات نزع الملكية لسبب أو لآخر في حين يقتضى المشروع من الادارة بذل الهمة في تنفيذه تحقيقا للمغاية المرجوة منه فتقوم بتنفيذ المشروع فعلا بغير انتظار لتام الاجراءات الخاصة بنزع الملكية . وينبنى على ذلك امران اولهما ان تنعبد المشروع في الطبيعة والواقع يترتب ادخال العقار في المنفعة العامة بالفعل وبالعالي يترتب على ذلك ذات الأثر الذى يترتب على صدور قرار نزع ملكيته أو توقيع صاحب الشأن نموذجاً بنقل ملكيته للمنفعة العامة وايداع هذا هو ذاك مكتب الشهر العقارى . والأمر الثانى ان القول بسقوط قرار المنفعة العامة اذا لم يتم الايداع خلال سنتين من تاريخ نشر هذا القرار في حالة تمام تنفيذ المشروع يصبح غير مستساغ ويؤدى الى نتائج شاذة حيث يقضى المشروع الذى تم فعلا كما لو كان عملا من أعمال النصب والتعدي ومن اجل ذلك قرر هذا الاستثناء اعتدادا بواقع تنفيذ المشروع ، ويبرهن ان ذلك كله يقتضى حتما تمام التنفيذ قبل اكتمال مدة سقوط قرار المنفعة العامة .

ومن حيث انه : ولئن كانت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ آنف الذكر قد اوردت ٤٨ : «رؤى قضيين المشروع حكما وقتيا في مدة مستحددة وهي المادة ٢٩ مكررا التى تقضى بعدم تجديد قرارات المنفعة العامة التى يسقط



مفعولها بالتطبيق لحكم المادة العاشرة، وذلك إذا كانت المقاررات التي تقر نزع ملكيتها قد ادخلت في مشروعات تم تنفيذها بالفعل « - إلا أنه لا يجوز الاستناد الى هذه المقاررات للقول بعدم اشتراط مدة معينة لتتمام تنفيذ المشروع، إلا أن المقصود بالنص هو « القرارات التي يسقط مفعولها » - ذلك انه وقت اضافة نص المادة ٢٩ مكررا كان الحكم في سقوط قرارات النفع العام لنص المادة ١٠ وحده الذي يقضى بسقوط القرار اذا لم يتم الايداع خلال سنتين من نشر القرار ، وبصرف النظر عن تمام تنفيذ المشروع ، وبالتالي كان السقوط لازما بتمام هذه المدة اذا لم يتم الايداع حتى وان كان المشروع قد تم تنفيذه في الطبيعة . ومن ثم رؤى اضافة هذا الاستثناء كما رؤى أن يسرى على المشروعات التي تمت قبل اضافته ولذلك جاءت عبارة النص مكررة علم سقوط قرارات النفع العام المشار اليها في المادة ١٠ إذا كانت المقاررات المطلوب نزع ملكيتها قد أدخلت فصلا في مشروعات تم تنفيذها « سواء قبل العمل بهذا التعديل أو بعده » . وواضح انه قبل هذا التعديل سقطت بالفعل القرارات التي لم يتحقق في شأنها الايداع وبالتالي أراد المشرع احيائها في حالة واحدة هي حالة تنفيذ المشروع بالفعل . وبعبارة أخرى ، فان هذا التعبير الوليد في المذكرة الايضاحية ينصرف الى الوقت الذي سبق اضافة الاستثناء ولا يتصل بعدم اشتراط التنفيذ قبل انقضاء السنتين .

ومن حيث ان القول بغير ما تقدم من شأنه اهدار القاعدة التي وودت في المادة ١٠ من القانون كلية وزوال كل أثر لها . ذلك انه اذا كان تنفيذ المشروع يحول دون سقوط قرار المنفعة العامة أيما كان وقت هذا التنفيذ وبصرف النظر عن مدة السنتين فان معنى هذا ان مدة السنتين هذه وحكم السقوط المتعلق بها ، كل ذلك يصبح عديم الجدوى ولا مجال له في التطبيق إذ تستطيع الادارة خلال اية مدة مهما طالت ان تنفذ المشروع فلا يسقط القرار . ومن ثم تبدو القاعدة انه اذا نفذت المشروعات في أي وقت فإن قرارات النفع العام لا تسقط ، وبديهي أن ترتيب هذا الحكم يعارض مع نص المادة ١٠ ولا يترك فرصة لتطبيقها مع : « أنها القاعدة الأصل » .

ويخلص مما تقدم أنه يشترط لتطبيق نص المادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ان يكون العقار المطلوب نزع ملكيته قد ادخل فعلا فى مشروع تفذ خلال سلتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة .

ومن حيث ان قرار وزير الصحة الصادر بتقرير المنفعة العامة فى الحالة المروضة قد نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٩ وام يتم الايداع بعد ، كما لم يتم تنفيذ المشروع الا فى عام ١٩٦٣ فمن ثم يكون هذا القرار قد سقط .

ومن حيث ان عدم جواز استصدار مثل هذا القرار لا يحول دون تعويض اصحاب الشأن عن ممتلكاتهم التى ادخلت ضمن المشروع .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قرار وزير الصحة الصادر فى ١٩٥٦/٣/٦ والمنشور فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٩ بتقرير المنفعة العامة لمشروع مستشفى الأمراض العقلية بالاسكندرية قد سقط لعدم ايداع نماذج نقل الملكية او قرار نزع الملكية مكتب الشهر العتارى حتى الآن وعدم تنفيذ هذا المشروع الا فى عام ١٩٦٣ .

ولا محل لاستصدار قرار جديد بتقرير المنفعة العامة لهذا المشروع ، مع أداء التعويض لأصحاب الحق فيه .

( ملف ٢١/١/٧ جلسة ١١/٣/١٩٧٠ ) .

قاعدة رقم ( ٤٦ )

## المبحث :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة مؤداه انه يلزم لدخول العقارات المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة فى ملك الدولة ان يصدر اولا قرار من رئيس الجمهورية بتقرير المنفعة العامة للمشروع المزمع اقامته - يعقب ذلك نشر البيانات التى حدها القانون وفقا للاجراءات التى رسمها - ثم اعداد نماذج البيع التى تقوم مقام عقد البيع وتوقيعها من

الملك وأصحاب الحقوق وإيداعها مكتب الشهر العقاري المختص - في حالة رفض ملك العقارات وأصحاب الحقوق عليها توقيع هذه النماذج يصدر الوزير المختص قراراً بنزع ملكية العقارات ويودع القرار مكتب الشهر العقاري ليقوم مقام التوقيع على نماذج البيع - يجب أن يتم الإيداع خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة في الجريدة الرسمية - جزاء عدم الإيداع في الإيداع سقوط مفعول قرار المنفعة العامة .

#### ملخص النقوى :

من حيث أنه يلزم طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمدول بالقانونين رقمي ٥٢ لسنة ١٩٦٠ و ١٣ لسنة ١٩٦٢ لدخول العقارات المزروع ملكيتها للمنفعة العامة في ملك الدولة أن يصدر أولاً قرار من رئيس الجمهورية بتقرير المنفعة العامة للمشروع للعام المزمع إقامته ، ثم يعقب ذلك تحديد العقارات اللازمة لإنشاء المشروع العام وحصرها وتحديد ملاكها وأصحاب الحقوق عليها وتقدير التمريض المستحق عنها ، ونشر هذه البيانات وفقاً للأجراءات التي رسمها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، ثم تعد نماذج البيع التي تقوم مقام عقد البيع ويوقعها ملاك العقارات وأصحاب الحقوق تمهيداً لنقل ملكية هذه العقارات إلى الدولة ويجب إيداع هذه النماذج بعد التوقيع عليها مكتب الشهر العقاري المختص وترتب عليها جميع الآثار المترتبة على عقد البيع ، فإذا رفض ملك العقارات وأصحاب الحقوق عليها توقيع هذه النماذج يصدر الوزير المختص قراراً بنزع ملكية هذه العقارات ويجب إيداع هذا القرار مكتب الشهر العقاري المختص ليقوم مقام التوقيع على نماذج البيع المشار إليها ، وأوجب القانون ضرورة إيداع نماذج البيع مسالفة الذكر في القرار الوزاري بنزع الملكية مكتب الشهر العقاري المختص خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة في الجريدة الرسمية والا سقط مفعول قرار المنفعة العامة .

ومن حيث أنه بتطبيق المبادئ المتقدمة على الحالة المعروضة ، يبين أنه بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٣ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٧٣ بتقرير المنفعة العامة لمشروع إنشاء الهيئة العامة للآثار ، وأن هذا القرار نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٤ وأنه لم توقع

استثمارات البيع عن الحصة المملوكة لوزارة الأوقاف ، ولم يصدر قرار من الوزير المختص بنزع ملكية هذه الحصة ، ولم يتم ايداع استثمارات البيع والقرار الوزاري مكتب الشهر العقاري المختص حتى الآن ، ولم يتم تنفيذ مشروع فخلا حتى الآن ، ومن ثم فإن مقول قرار المنفعة العامة رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه يكون قد سقط بالتطبيق لصراحة نص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الإشارة .

وبناء عليه تلتزم محافظة القاهرة برد الحصة المملوكة لوزارة الأوقاف ورد قيمة المبانى التى كانت مقامة عليها ، كما تلتزم المحافظة بإداء الربيع المستحق عن هذه الحصة من تاريخ الاستيلاء الفعلى وحتى رد المسجلين الى مالكيها وفقا لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سقوط حجبنا، قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه والتزام محافظة القاهرة برد الحصة المملوكة لوزارة الأوقاف فى العقار رقم ١٨ شارع البستان قسم غابدين - القاهرة ، وقيمة المبانى التى كانت مقامة على هذه الحصة متقابل الربيع عن هذه الحصة من تاريخ الاستيلاء الفعلى عليها وحتى تاريخ ردها الى هيئة الأوقاف المصرية .

( ملف ٢٢/٢ - ٩٢٩ - جلسة ٢٠/٤/١٩٨٣ )

قاعدة رقم ( ٤٧ )

المبدأ :

لا تنتقل ملكية العقار المزمع نزع ملكيته للمنفعة العامة بمجرد صدور القرار اللازم بتقرير المنفعة العامة ، بل يجب السير فى نية الاجراءات خلال سنتين من نشر قرار المنفعة العامة فى الجريدة الرسمية .

### ملخص الفتوى :

ان مقاد نصوص القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات المبنية للمنفعة العامة أو التحسين معدلا بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ ان ملكية العقار لا تنتقل الى الدولة بمجرد صدور قرار تقرير المنفعة العامة على العقار . ويقتصر الاثر القانوني لهذا القرار على اعطاء الجهة طالبة نزع الملكية حق الحصول على هذه العقارات ، واتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والتي يتمين استيفائها كاصل عام. توطئة لانتقال ملكيتها الى الدولة . ولا يتحقق هذا الانتقال الا بايداع النماذج الخاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة أو قرار الوزير المختص في مكتب الشهر العقاري . وهذا الايداع هو الذي يترتب عليه جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع . فاذا لم نودع النماذج المذكورة أو القرار الوزاري المشار اليه لسنة سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة سقط مفعول هذا القرار .

( ملف ٤٦/١/٧ - جلسة ١٩٨٤/٦/٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٤٨ )

#### المادة ٤ :

المادتان ١٠ ، ١١ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - حددتا احوال سقوط مفعول القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة وهي :

- ١ - عدم ايداع النماذج الموقعة عليها من اصحاب الشأن مكتب الشهر العقاري او قرار نزع الملكية الصادر من الوزير المختص .
- ب - عدم قيام جهة الادارة بتنفيذ المشروع المطلوب نزع ملكية العقارات من اجله - او على الاقل ان تبدأ فعلا في تنفيذه خلال سنتين من تاريخ نشر القرار للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية .
- ج - عدم اتفاد الادارة لتلك الاجراءات - التي - سقط مفعول القرار المقرر

للمنفعة العامة واعتباره كان لم يكن - والتزام جهة الادارة برد العقارات الى اصحاب الحقوق فيها .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ١٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، تنص على أنه : « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري ( بنزع الملكية ) طبقاً للاجراءات المنصوص عليها في المئادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ، سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » ، ونص المادة ٢٩ مكرراً من هذا القانون مضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ - على أنه : « لا تسقط قرارات النفع العام المشار اليها . في المادة ١٠ من هذا القانون . اذا كانت العقارات المطلوب نزاع ملكيتها قد ادخلت فعلاً في مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل أم بعده » ، ومقتضى هذين النصين انه يتعين على جهة الادارة ان تودع في مكتب الشهر العقاري النماذج الموقع عليها من اصحاب الشأن او قرار نزاع الملكية الصادر من الوزير المختص ، أو ان تقوم بتنفيذ المشروع المطلوب نزاع ملكية العقارات من أجله ، أو على الأقل ان تبدأ فعلاً في تنفيذ هذا المشروع ، وذلك خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ، فاذا لم تقم جهة الادارة بإيداع النماذج أو قرار نزاع الملكية ولم تبدأ في تنفيذ المشروع خلال مدة السنتين المشار اليها ، سقط مفعول المقرر للمنفعة العامة بالنسبة الى العقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها ولم تدخل في تنفيذ المشروع ، ويتروتب على سقوط مفعول القرار اعتباره كان لم يكن ، والتزام جهة الادارة برد العقارات - التي سقط مفعولها بالنسبة اليها - الى اصحاب الحقوق فيها ، اذا كانت قد استولت عليها منهم تنفيذاً لهذا القرار .

ومن حيث ان الطاعن قصر طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض الطلب الاحتياطي ، وهو طلب وقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع جهة الادارة ، عن رد الأرض محل النزاع اليه ، كائر لا ينصب اليه من سقوط مفعول القرار

الجمهورى المقرر للمنفعة العامة ، بانقضاء سنتين من تاريخ نشره دون أن تودع جهة الادارة النماذج أو قرار نزع الملكية ولم تبدأ فى تنفيذ المشروع واستند فى طعنه الى أن الحكم المطعون فيه قد شابته تناقض فيما قضى به فى خصوص هذا المطلب وخلط بين دعوى الالفاء والدعوى الحقوقية ، على النحو السابق ذكره .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالوجه الأول الذى قام عليه الطعن ، وهو تناقض الحكم المطعون فيه ، بأن أقر بأن للمدعى مصلحة فى الفاء القرار المطعون فيه ثم قضى بعد ذلك بأنه ليس للمدعى حق فى الفاء هذا القرار ، فإن الواقع ان الحكم المطعون فيه حين قرر أن للمدعى مصلحة ظاهرة حدد هذه المصلحة - صراحة وبوضوح - فى نطاق الطعن على قرار المنفعة العامة. وطلب تقبيل مفعول هذا القرار واعتباره متعلما ، حتى تظل الأرض محل النزاع على ملك البائع له ولا تنتقل الى ملكية الدولة ، ليتسنى نقلها اليه اذا ما صدر حكم لصالحه فى دعوى صحة ونفاذ عقد البيع ، ولم يقرر الحكم المطعون فيه مصلحة للمدعى بالنسبة الى طلب وقف تنفيذ والفاء القرار المطعون فيه ، وهو - كما حدده - القرار السلبى بامتناع جهة الادارة عن رد الأرض محل النزاع اليه ، كأثر لسقوط مفعول قرار المنفعة العامة ، بل أن الحكم نفى - أساسا - وجود قرار سلبى بامتناع الادارة عن رد الأرض للمدعى ، استنادا الى أن المدعى ليس له حق فى رد الأرض اليه وهو لا يملكها أصلا ، لأن الملكية ما زالت - بحسب الظاهر من الأوراق - لزotte جيوفانى أنيللى ، وهم اصحاب المصلحة فى طلب الفاء القرار السلبى بالامتناع عن رد الأرض اليهم ، وذلك بفرض التسليم بسقوط مفعول قرار المنفعة العامة واعتباره متعلما ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يشبه أى تناقض فى هذا .

(طعن ٣٠٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢ )

### الفصل الثالث

#### الاستيلاء المؤقت على العقارات بالطريق المباشر

قاعدة رقم ( ٤٩ )

المبدأ :

استيلاء الهيئة العامة للسكة الحديد على ارض وقف من وزارة الأوقاف على سبيل الإيجار تمهيدا لنزع ملكيتها للمنفعة العامة - لا يترتب عليه خروج الأرض المستولى عليها من الوقف - أثر ذلك - وجوب الاعتداد بتاريخ صلور فرار نزع الملكية عند تقرير ثمن هذه الأرض لا بتاريخ قرار الاستيلاء - القول بأن الاستيلاء يعنى نزع الملكية بالفعل غير صحيح طالما ان الأرض المستولى عليها لم تسم الى المال العام وإنما كان الاستيلاء عليها على سبيل الإيجار مما ينفي أيضا فكرة نزع عقار وتخصيصه للمنفعة العامة .

ملخص الفتوى :

إذا بان من الاطلاع على المحاضر التى خذرت بين الجهتين ( الهيئة العامة للسكة الحديد ووزارة الأوقاف ) عن استيلاء الهيئة على ارض الوقف الخيري تضمنت بياناً عن التزامها بأجرة الأرض ومقدار هذه الأجرة فإنه فى ضوء ذلك ينمين الاعتداد بتاريخ نزع الملكية لا بتاريخ استلام الهيئة للأرض عند تقدير ثمنها - ذلك للأسباب التالية :

١ - إذا كان مفهوم أن وضع يد الهيئة على الأرض كان استملاكاً لنزع ملكيتها فإنه وقد صور وضع اليد على أنه إيجار يتضح أنه لم يكن مقصوداً من بعده وضع اليد ضم الأرض الى الملك العام ، وإنما الاحتفاظوا لانتفاع بها لحين اتمام هذا الضم بنزع الملكية وليس محل على ذلك من انه جاء يعجز المحضر المؤرخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ سالف الذكر ان الوزارة تحتفظ لنفسها بالحق فى حالة استغناء السكة الحديد عن الأرض باعادتها



بحالتها التي كانت عليها، ومن ثم يتعين رفض الادعاء بأن واقعة الاستيلاء سنة ١٩٤٦ . ١٩٤٩ قد ترتب عليها بذاتها ادخال الأرض في المال العام وخروجها من ملك الوقف وحلول الحق في التعويض محل حق ملكية الوقف منذ سنة ١٩٤٦ ، وإنما تم ذلك بمرسوم نزع الملكية .

٢ - لا شك أن نزع الملكية قد يتم بالفعل - دون اتباع الاجراءات التي ينظمها القانون - ذلك عن طريق ضم عقار مملوك لأحد الأفراد الى المال العام ، غير ان مناط تحقق ذلك الأثر في تلك الحالة أن يتم ضم العقار للمال العام تحت يد هيئة عامة دون أن يأخذ وضع يد الهيئة على العقار أحد الأوصاف المقررة في علاقات القانون الخاص التي لا ترتب حقا عينيا على العقار كالإيجار - حيث لا يعقل في هذه الصورة ان تكون الهيئة العامة مستأجرة للعقار من ملكه وقت الادعاء بخروجه عن ملكه ودخوله في المال العام - ولا وجه هنا لاثارة بحث أثر غصب عقار وتخصيصه للمنفعة العامة على صيرورته مالا عاما ، لأن هذا الفرض لم يتحقق في الصورة المعروضة حيث لم يتم استيلاء الهيئة على أرض الوقف غصبا وإنما على سبيل الإيجار كما جاء بالمحاضر صراحة .

٣ - ان صدور مرسوم نزع ملكية الأرض في ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ يقطع الجدل في أنه سبق ان نزع هذه الملكية قبل ذلك التاريخ اتفاقا او غصبا ، ذلك لأنه ليس من اتفاق على ذلك وإنما الاتفاق كان إيجار - كما سبق - يبقى ملك الوقف للأرض ولا يحسره عنه ، كما أنه ليس من غصب على ما سلف بيانه . وعلى ذلك ظلت الأرض مملوكة لطبقة الوقف في فترة ما قبل صدور المرسوم المذكور وبالتالي لا يبحث التعويض عن خروج الأرض عن ملك الوقف خلال تلك الفترة وإنما يبحث في تاريخ صدور المرسوم اذ يصوره تحقق أثر خروج الأرض عن ملك الوقف واستحقاقه في هذا التاريخ ثمنا .

( فتوى رقم ٢١٧ - في ٢٦/٣/١٩٦٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٥٠ )

#### المبدأ :

الاستيلاء المؤقت على العقار طبقاً لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - تحديد مجاله الزمني بالمدة التي عينت له أو باتمام إجراءات نقل الملكية للمنفعة العامة - اكتمال إجراءات التخصيص للمنفعة العامة ينهى الاستيلاء المؤقت الواقع على ذلك العقار كإجراء من إجراءات التنفيذ المباشر والاستحواذ على العقار لفترة موقوتة تنتهي باستقرار حيازته وملكيته للمنفعة العامة

#### ملخص الحكم :

من حيث أنه يبين من الرجوع الى قانون نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ان الباب الرابع منه أورد تحت عنوان : « فى الاستيلاء المؤقت على العقارات » لهذا الغرض ، حيث أجازت المادة ١٦ منه - فقرة اولى - « للجهة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة ويكون ذلك بقرار من ( الوزير المختص ) ينشر فى الجريدة الرسمية ويشمل بياناً اجمالياً بالعقار واسم المالك الظاهر مع الاشارة الى التردد الصادر بتقرير المنفعة العامة » فى حين تناولت المادة ١٧ حالات الاستيلاء المؤقت عند حصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء وسائر الأحوال الطارئة والمستعجلة وحالة الاستيلاء مؤقتاً على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذى منفعة عامة - وعن ذلك أبحاث المدكرة الايضاحية للقانون المشار اليه : « اشتمل الباب الرابع على مبادئ جديدة تنظم الاستيلاء على العقارات فأجاز أخذاً بطريق التنفيذ المباشر بقرار وزارى ينشر فى الجريدة الرسمية ورتب للمالكها تعويضاً مقابل عدم الانتفاع بها من تاريخ الاستيلاء عليها لحين صرف التعويضات المستحقة عن الملكية وتعين المصلحة المختصة خلال اسبوع من تاريخ الاستيلاء قيمة التعويض ويعلن صاحب الشأن بذلك ( مادة ١٦ ) وبذلك يتيسر للمصالح القيام بتنفيذ المشروعات فوراً فتحقق الثمرات المقصودة منها دون أن يلحق المالك أى ضرر وسيترتب على هذا النص

إزالة الصعوبات التي كانت تعانيها المصالح في عدم القيام بتسجيل المشروعات في المواعيد المقررة لها وفي حدود السنة المالية المدرج بميزانياتها الاعتماد المخصص للمشروع ٥٠٠ ، هذا كما نصت المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية لقانون نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين المصادرة بقرار وزير الأشغال العمومية المؤرخ في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ على أنه : « عندما تدعو الضرورة إلى سرعة الاستيلاء على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة دون انتظار المواعيد التي حددها القانون للإجراءات يكون للجهة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر وذلك بقرار من الوزير المختص ينشر في الجريدة الرسمية ويشمل بيانا إجماليا بالعقارات وأسماء ملاكها الظاهرين مع الإشارة إلى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة ٥٠٠ » - وألبادى من ذلك أن الصورة الأولى من صور الاستيلاء المؤقت على العقارات هي المنصوص عليها التنفيذية ، وفيها يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التي تقرر لزومها بالمادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والتي رددتها المادة ١٤ من لائحته للمنفعة العامة دون انتظار المواعيد التي حددها القانون لإجراءات نقل الملكية للمنفعة العامة ، مع تمويض أربابها مقابل حرمانهم من الانتفاع بها من تاريخ الاستيلاء الفعلي إلى حين صرف التعويضات المستحقة عن الملكية ، وهذا الاستيلاء المؤقت الذي كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون عن دواعيه ومبرراته هو بحسبان تكييفه الصحيح وصريح وصف المشرع له استيلاء مؤقت يتحدد بمجاله الزمني بالمدة التي عينت له أو باتمام إجراءات نقل الملكية للمنفعة العامة - أي الأجلين اقرب - حيث يوقع أصحاب الحقوق على نماذج نقل الملكية أو يصدر قرار وزاري بنزع الملكية وتودع النماذج أو القرار الوزاري مكتب الشهر العقاري ويترتب على هذا الإيداع جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع ( مادة ٩ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ) بمعنى أن التخصيص للمنفعة العامة ، فانما ينهى بذلك الاستيلاء المؤقت بإلحاقه على ذات العقار كإجراء من إجراءات التنفيذ المباشر والاستحواذ على العقار لفترة موقوتة تنتهي حتما باستقرار حيازته وملكيته للمنفعة العامة . ومقتضى ما تقدم أن القرار الجمهوري الطعن في إذ قضي بتخصيص العقار محل المنازعة للمنفعة العامة والاستيلاء مؤقتا عليه لمدة ثلاثة سنوات - بعد إذ انتقل الاختصاص بإصدار قرارات الاستيلاء

المؤقت في هذه الحالات الى رئيس الجمهورية ، وذلك ريثما تنتهى اجراءات نقل ملكيته للمنفعة العامة والتي صدر بعدئذ في شأنها قرار وزير الأوقاف وشئون الأزهر رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ آنف البيان ، فانما يستقيم على سنة صحيح من الواقع وصريح نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والتي تجيز الاستيلاء المؤقت في هذه الحالة .

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم جميعا أن القرار الجمهوري الطعين صادر صحيح حكم القانون والواقع ان دعوى الفائه على غير أساس حرية بالرفض ، وقد أصاب الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه قضائه بشأنه وأن الطعن عليه في غير محله بما ينعين من ثم القضاء برفضه .

( طعن رقم ٥٧ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ٥١ )

المبدأ :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية العامة والاستيلاء على العقارات - مفاد المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ أنه يجوز للوزير أو المحافظ في الحالات الطارئة أو المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية كما يجوز في غير ما تقدم الاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذي منفعة عامة - تحدد مدة الاستيلاء المؤقت في الحالتين السابقتين بحيث لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعل - القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ - المشرع حد من سلطة المحافظ في الاستيلاء على العقارات وقصرها على الاستيلاء المؤقت في الحالات الطارئة والمستعجلة - وفي غير هذه الحالات يصدر قرار الاستيلاء المؤقت على العقارات من رئيس الجمهورية - الأثر المترتب على ذلك : سلطة المحافظ في اصدار قرارات الاستيلاء مؤقتا على العقارات نجد حدها القانوني في قيام حالة طارئة مستعجلة تتطلب مواجعتها ضرورة الاستيلاء على عقارات بصفة مؤقتة لئلا خطر

داهم أو لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية وهي اسباب مردها اصل واحد هو الحالة الطارئة أو المستعجلة التي يترتب تداركها خشية استئصال نتائج يتعد التحكم في آثارها - يخرج عن اختصاص المحافظ الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذي نفع عام والذي يختص به رئيس الجمهورية - .

#### ملخص الحكم :

المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٤٥ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين نصت على انه : « يجوز للمدير أو المحافظ بناء على طلب المصلحة المختصة في حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تفش وباء ، وفي سائر الأحوال الطارئة أو المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتاً على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو غيرها ، كما يجوز في غير الأحوال المتقدمة الاستيلاء مؤقتاً على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذي منفعة عامة » . وقضيت المادة ١٨ بأن : « تحدد مدة الاستيلاء المؤقت على العقارات بحيث لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلي ٠٠٠ » ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات فنصت المادة الثانية منه على أنه : « فيما عدا الأحوال الطارئة والمستعجلة التي تقتضى الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم والوقاية وغيرها يكون الاستيلاء المؤقت على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث ان البادى من ذلك ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع حد من سلطة المحافظ في الاستيلاء على العقارات وقصرها على الاستيلاء المؤقت في الأحوال الطارئة والمستعجلة لاجراء أعمال الترميم والوقاية وما إليها ، أما في غير هذه الأحوال فيصدر قرار بالاستيلاء المؤقت على العقار من رئيس الجمهورية . وبناء على ذلك فان سلطة المحافظ ابنى اصلا قرارات الاستيلاء مؤقتاً على العقارات تجدد حدها القانوني في قياس حالة طارئة مستعجلة يتطلب مواجهتها ضرورة الاستيلاء على عقارات بصفة مؤقتة لدرء خطر داهم أو لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية ٠٠٠ وكل هذه الأسباب يجمعها اصل واحد هو الحالة

الطارئة او المستعجلة التى يتعين المبادرة الى مواجهتها خشية استفحال نتائجها وتعمد التحكم فى آثارها :

ومن حيث انه ولئن كان الشارع لم يبين الأحوال الطارئة والمستعجلة التى قد تقتضى من المحافظ ممارسة سلطته فى الاستيلاء المؤقت على العقارات طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ، الا انه فيما أورده من أمثلة لتلك الحالات فى المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ومنها حصول غرق أو قطع جسر أو نفثى وباء ، إنما يكون قد افسح عن مراده فى وجوب تحقق الخطر المخلق أو الظرف الطارئ فى تلك الأحوال ، وهو المعنى الذى عبرت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور تعليقا على المادة ١٧ منه بعبارة : « حالة الطوارئ المستعجلة » ومتى كانت هذه هى حدود السلطة الاستثنائية التى يمارسها المحافظ فى الاستيلاء المؤقت على العقارات ، فانه يعد خارجا عن نطاقها الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذى منفعة عامة مهما بلغت أهميته والحاجة اليه لتحقيق المصلحة العامة فذلك هو بعينه محل التعديل التشريعى الذى أتى به القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ وناطه بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بدلا من المحافظ الذى كان مخولا تلك السلطة من قبل هذا التعديل .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك ، واذا كان الثابت ان القرار المطعون فيه صدر من محافظ الغربية بالاستيلاء المؤقت على قطعة الأرض المملوكة للمدعى لصالح الشركة العربية لحليج الأقطان يقرض استخدامها لتخزين الأقطان الزهر ومخلفات الحليج ، فان هذا القرار لا يظلمه القانون لصدوره فى غير الأحوال الطارئة والمستعجلة التى يجوز فيها للمحافظ الاستيلاء مؤقتا على العقارات ، اذ ليس ثمة حالة طارئة وقعت فجأة ولم يكن بالوسع توقعها أو حالة مستعجلة لا تحتل الانتظار حتى تحل بالطرق والاجراءات العادية بل البادى أن الأمر على خلاف ذلك كما ذهب بحق الحكم المطعون فيه لأن الشركة كانت على وجه اليقين على بينة من أمرها فى انتهاء مدة عقد استئجارها لأرض المطعون ضده بحلول آخر يونيو ١٩٨٢ وكانت تعلم بذلك من أمد طويل . واذا كان ذلك فمن ثم يتحقق ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث انه عن الوجه الثالث من أوجه الطعن فان تنفيذ القرار يمثل عدوانا على ارض المنتزه واعتداء على حق الملكية الذى حرص الدستور على حمايته وصيانتة ، وبهذه التابة يتوافر ركن الاستعجال فى طلب وقف التنفيذ .  
( طعن ١١٣٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٩ ) .

## الفصل الرابع

### مسائل متنوعة

#### الفرع الأول

نقل ملكية العقارات بين الجهات الادارية يكون بالاتفاق

#### وليس عن طريق نزاع للملكية

قاعدة رقم ( ٥٢ )

المبدأ :

القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ بردم البرك والمستنقعات ومنع احداث الحفر - اراضي البرك والمستنقعات التي سبق ردمها أو تجفيفها إلى ظل العمل بإحكامه وقبل اتمام اجراءات نزاع ملكيتها - انتقال ملكيتها إلى الدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستنقعات - دخول بعض هذه الأراضي في مشروع تعديل محطة سكة حديد اميوط - وجوب الاتفاق على نقل ملكيتها بين الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية وبين الوزارة المختصة - اساس ذلك : هو ان نقل ملكية العقارات بين الجهات الادارية يكون بالاتفاق لاجل طريق نزاع الملكية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستنقعات التي قامت الحكومة بدمها قبل اتمام نزاع ملكيتها بصد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ تنطى على أن :

• تزول إلى الدولة ملكية أراضي البرك والمستنقعات التي ردمتها أو جففها الحكومة بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه قبل ان يتم اجراءات نزاع ملكيتها .

كما تؤول الى الدولة ملكية ما قد تقوم بتجفيفه أو ردمه من أراضي البرك والمستنقعات قبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها بمسء للعمل بأحكام هذا القانون وبذلك تقاس قيمتها الحقيقية قبل تاريخ البدء فى ردمها أو تجفيفها .

ويصدر قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بتحديد مواقع وحدود الأراضي المشار إليها فى الفقرتين السابقتين ويجوز للملاك هذه الأراضي استرداد ملكيتهم خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزارى الصادر بتحديد مواقعها وحدودها فى الجريدة الرسمية مقابل دفع قيمة الأراضي فى هذا التاريخ أو تكاليف الردم أىهما أقل »

ومفاد هذا النص فى ضوء المذكرة الإيضاحية للقانون ان ما ردمته الدولة أو جففته من أراضي البرك والمستنقعات تؤول ملكيتها اليها ولو لم يتم اجراءات نزع الملكية قبل الردم أو التجفيف فإن كان الردم أو التجفيف قد تم فى ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ انتقلت الملكية الى الدولة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ وإن كان الردم أو التجفيف فى ظل العمل بهذا القانون الأخير انتقلت الملكية بمجرد القيام به وأصبح من حق الملاك الأصليين فى الحالتين استرداد ملكيتهم خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزارى المتضمن مواقع وحدود هذه الأراضي ، وبذلك يكون المشرع قد وثب انتقال ملكية أراضي البرك والمستنقعات التى لم يتم اجراءات نزع ملكيتها على واقعة مادية هى نشر القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة الى الأراضي التى ردمت أو جففت قبل تأريخ العمل به (وقد عمل به من تاريخ نشره ) أو الردم أو التجفيف بالنسبة الى الأراضي التى تردم أو تجفف منذ هذا التاريخ،ومن ثم فلم يعد انتقال ملكية هذه الأراضي متوقفا على اجراءات معينة تقوم بها السلطات الادارية المختصة ، وقد استهدف المشرع بهذا النص المحافظة على أموال الدولة وتحقيق المساواة بين الأفراد ذلك ان وزارة الشؤون البلدية والقروية كانت قد انتقلت بمؤالا كثيرة فى ردم البرك والمستنقعات وتجفيفها قبل ان تتخذ اجراءات نزع ملكيتها ولما شرعت فى نزع ملكيتها بعد ذلك استبان ان نزع الملكية بعد الردم أو التجفيف لميز جائز قانونا لانقضاء شرط قيام المنفعة العامة وقت صدور قرار نزع الملكية وبذلك ظل اصحابها منتفعين بها بعد ردمها أو تجفيفها دون ان يدفعوا تكاليف الردم رغم ان



الوزارة لم تقصد من الامراع بالردم او التجفيف الا تحقيق الصالح العام للمواطنين وحمايتهم من انتشار الأمراض ومن جهة أخرى فقد كان عدم تحصيل تكاليف الردم منهم اخلايا بالمساواة بينهم وبين غيرهم من الملاك الذين نزع منهم ملكية أراضي البرك والمستنقعات قبل ردمها ثم استردادها بعد دفع تكاليف الردم • تفاديا لضياع أموال الدولة والاخلال بالمساواة بين الملاك بسبب عدم صدور القرارات الوزارية اللازمة في وقت مناسب جعل المشرع انتقال ملكية أراضي البرك والمستنقعات التي لم تتم اجراءات نزع ملكيتها مترتبا على واقعة نشر القانون أو على ردمها أو تجفيفها على نحو ما سبق بيانه •

وعلى مقتضى ما تقدم تكون أراضي البرك والمستنقعات التي سبق ردمها في ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ دون اتباع اجراءات نزع ملكيتها مملوكة للدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ ( ١٢ ) من يونيو سنة ١٩٦٠ • ولا وجه للقول بترسخ انتقال الملكية الى تاريخ صدور القرار الوزاري بتحديد مواقع هذه الأراضي لأن في هذا القول تفويتا لقصد المشرع من نص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ واحداً للحكمة السالف ذكرها •

ولما كان الثابت في الحالة المعروضة ان من بين الأراضي الداخلة في مشروع تعديل محطة أسبوط بعض أراضي البرك والمستنقعات التي سبق ردمها في ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ دون اتخاذ اجراءات نزع ملكيتها ، ومن ثم تكون هذه الأراضي مملوكة للدولة منذ تاريخ العمل بالقانون ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ ، ولم يعد بعد ثمة وجه للسير في اجراءات نزع الملكية في مواجهة مالكيها السابقين •

ولما كان انتقال ملكية بعض الأراضي المملوكة للدولة الى أحد الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى لا يتأتى عن طريق نزع ملكية الأراضي بل عن طريق اتفاقه مع الوزارة المختصة ولهذا يتعين أو تتفق الهيئة العامة لشئون المسكك الحديديّة مع هذه الوزارة على أن تؤول اليها ملكية أراضي البرك والمستنقعات المشار اليها •

وغنى عن البيان انه اذا ثبت أحقية أحد الملاك السابقين في استرداد ما كان

يملكه من البرك والمستنقعات طبقا لأحكام القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ فإنه يتمين عندئذ اتخاذ إجراءات نزع الملكية في مواجهته •

لهذا انتهى رأى الجمعية الى ان ملكية أراضي البرك والمستنقعات التي سبق ردمها او تجفيفها في ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ ( وقبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها ) تنتقل الى الدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ وان ما يدخل من هذه الأراضي في مشروع تعديل محطة اسبوط يتم الاتفاق على نقل ملكيته بين الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية وبين الوزارة المختصة •

( فتوى رقم ٢٣٦ - في ١١/٤ لسنة ١٩٦٢ ) •

## الفصل الثاني

جواز نزع ملكية الأراضي اللازمة لاقامة مشروعات ذات نفع عام

تقوم بتنفيذها الشركات تحت اشراف الدولة ورقابتها

قاعدة رقم ( ٥٣ )

المبدأ :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة - الشركات التي تقوم بتنفيذ مشروعات ذات نفع عام تحت اشراف الدولة ورقابتها - الأراضي اللازمة لاقامة هذه المشروعات - جواز نزع ملكيتها لصالح الشركات المذكورة اذا تطلبت التراضي مع ملاكها على نقل ملكيتها اليها - قرار الوزير المختص باعتبار هذه المشروعات من المنفعة العامة تمهيدا لنزع ملكية الأرض هو قرار صحيح قانونا .

ملخص الفتوى :

ان نقل ملكية الأرض الى الشركة لاقامة المصنع الخاص بالمستحضرات الطبية عليها كان يمكن اتمام اجراءات الاستبدال ، ولكن وزارة الصناعة وهي القائمة على امر انشاء مثل هذا المشروع أثرت أن تلجأ الى طريق اعتبار المشروع من اعمال المنفعة العامة ، ونزع ملكية الأرض المشار اليها لتنفيذه ، لاعتبارات منها الرغبة في سرعة انجاز المشروع ، مما يقتضي اخلاء الأرض عن شاغليها ، وهو ما تسمح أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة في الوصول اليه في زمن وجيز ، اذ يتم طبقا للمادة ٦ في مدة أقصاها خمسة شهور من تاريخ إخطار المذكورين بالاخلاء ، دون حاجة الى استصدار أحكام بذلك . وتقرير اعتبار المشروع المشار اليه من اعمال المنفعة العامة ، بقرار من الوزير المختص وهو وزير الصناعة ، صحيح قانونا ، اذ إنه ولئن كانت الجهة التي تتولى تنفيذه ، هي شركة من أشخاص القانون الخاص ، إلا أن المشروع في ذاته ، هو من المشروعات ذات النفع العام ، وهو على ما جاء في

مذكرة السيد وزير الصناعة المينة لأسباب إصداره قراره سالف الذكر ، يدخل ضمن مشروعات التنمية الاقتصادية ويحقق للبلاد وفرا في العملات الأجنبية ويحقق الاكتفاء الذاتي في عدد كبير من المستحضرات الطبية التي تحتاجها البلاد ، وبذلك يكون المشروع قد قصد به تقديم خدمة عامة ، تتمثل فيما يترتب على تنفيذه من اشباع حاجة عامة ، لها من الأهمية والعمومية ، ما يقتضى من الدولة أن تتولاها . وفي ذلك يمكن لها أن تقوم بها بملاتها او بطريق انشاء مؤسسة عامة لها ، أو بإنشاء شركة تسهم فيها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة على ان الدولة قد ترى أن تتفق مع شركة من الشركات التي لا تسهم فيها هي أو إحدى المؤسسات العامة بنصيب ما ، على أن تقوم بتنفيذ مشروع يدخل ضمن مشروعات الخدمات العامة أو مشروعات للتنمية الاقتصادية ، التي رتبته الدولة أمورها ووضعت خططها على أساس ان يتم تنفيذها في مدى معين . وتكتفى الدولة في هذا بمجرد توجيه الشركة الى القيام بمشروع من هذه المشروعات ، فتفيد بذلك اتجاه هذه الشركات الى استثمار أموالها وتخصيص بعض نشاطها في هذا المشروع ، بما يعين على تنفيذه ، فتشارك هذه الشركات في تحقيق خطط الدولة وأهدافها العامة . وهو ما تحرص الدولة عليه ، حتى لا تحمل وحدها عبء ذلك كله دون مشاركة من هذه الشركات أساسها التعاون بين القطاع العام ومثلا في الدولة ومؤسساتها العامة والشركات التابعة لها ، وبين القطاع الخاص الذي تمثل هذه الشركات جانبا منه . وقد تستعين الدولة في ذلك بشركات أجنبية ، تتفق معها على انشاء فروع لها في مصر ، وإقامة مصانع فيها ، إضافة من خبرة هذه الشركات في مجال تخصصها وانتفاعا بامكانيات ، وقيام هذه الشركات أو تلك بالمشروع ذي النفع العام ، بتوجيه من الدولة ، لا ينفي عن المشروع ذاته وصف اعتباره محققا للنفع العام ، وذلك ما يقتضى معاملته ، على أساس هذا الوصف ، في الحدود التي تسمح فيها القوانين بذلك . ولما كان تقرير نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة إنما يقوم أساسا على أن ثمة مشروعا ذا نفع عام يراد به تنفيذه وان ذلك التنفيذ يقتضى تخصيص أرض ما لذلك ، مما يستتبع القول بإجازة نزع ملكيتها لحساب الجهة القائمة بالمشروع اذا تعذر التراضي مع

ملاكها على نقل ملكيتها الى هذه الجهة - فانه وازاء ذلك يقتضى الأمر تفسير عبارة ( المصالح ) التى يجوز نزع الملكية لاقامة مشروعات ذات نفع عام ، تتولاه ، بما يشمل الشركات التى تقوم بتنفيذ مشروعات ذات نفع عام ، تحت اشراف الدولة ورقابتها أو توجيه منها ، تحقيقا للبرامج التى وضعتها الدولة وتضمنت انشاء مثل هذه المشروعات ، تحقيقا للمصلحة العامة وغنى عن البيان انه لا ضير على ذوى النسيان من ذلك اذ القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ قد كفل لهم حقهم فى التعويض العادل عما يؤخذ من املاكهم ، وابعاح لهم المعارضة فى تقدير هذا التعويض ، امام القضاء .

وعلى مقتضى ذلك - يكون قرار وزير الصناعة بتقرير اعتبار المشروع المتقدم الاشارة اليه من أعمال المنفعة العامة - صحيحا ويتعين المضى فى تنفيذ مؤداه . ومتى تقرر ما تقدم - فانه من ثم يكون السبيل الى نقل ملكية الأرض اللازمة لاقامة المشروع السالف الذكر الى الشركة التى تتولاه ، وهو الاستمرار فى اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، فى شأن نزع ملكية المقارات للمنفعة العامة . وغنى عن البيان او ذلك ، هو الحل واجب الاتباع ، ما دام انه لم تتبع اجراءات الاستبدال كاملة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن على مصلحة المساحة الاستمرار فى تنفيذ ما طلبته اليها مصلحة التنظيم الصناعى من استكمال الاجراءات الخاصة بنزع ملكية الأرض المشار اليها ونقل ملكيتها الى الجهة التى تتولى تنفيذ مشروع اقامة المصنع السالف الذكر .

( فتوى رقم ١٤٠٠ - فى ١٤/١٢/١٩٦٣ ) .

### الفصل الثالث

تخصيص الدولة ما تمتلكه على الشيوع بينها وبين الأفراد

للمنفعة العامة يتضمن قسمة الأطيان

قاعدة رقم ( ٥٤ )

المبدأ :

تخصيص الدولة ما تمتلكه على الشيوع بينها وبين الأفراد ، للمنفعة العامة يتضمن قسمة للأطيان - اتجاء الدولة الى هذا التخصيص قبل رضا الشركاء لا يؤدي الى القول بأنها تقيم المشروع العام على أرض غير مملوكة لها - ارتضاء الشركاء مع الدولة أن تكون المساحة الداخلة في أعمال المنفعة العامة من نصيبها يجعل الأمر مستقرا على هذا الأساس منذ البداية بحكم الأثر الكاشف للقسمة - مثل : تنفيذ مشروعى كورنيش النيل وميناء اثر النبی - عدم جواز اتخاذ اجراءات نزع الملكية ما دامت الأرض اللازمة لا تتجاوز ما تمتلكه الدولة ملكية خاصة على الشيوع بينها وبين الأفراد - الاكتفاء بتخصيص الأرض المملوكة لها للمنفعة العامة •

ملخص الفتوى :

اصدر السيد وزير الشؤون البلدية والقروية القرار رقم ١٧٥٣ لسنة ١٩٥٧ باعتماد كورنيش النيل من اثر النبی الى المعصرة وتقرير المنفعة العامة لهذا المشروع ، ونص في مادته الثانية على أن تعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع اعتماد كورنيش النيل من اثر النبی الى المعصرة • وفقا لما هو مبين على رسم التنظيم وبالمذكرة المرافقة ، ونص في مادته الثالثة على أن يجرى نزع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع وفقا لاحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - وقد جرى بعد ذلك تنفيذ المشروع المذكور حيث تداخلت فيه اجزاء من جزيرة دار السلام وضمت اليه فعلا ، واذ كانت هذه الأجزاء تقع فى أرض

مملوكة ملكية شائعة بين الحكومة والأفراد فقد اتجه نظر الى القول بأنه ما دامت هذه الأجزاء لا تزيد مساحتها عما تملكه الحكومة فانها تقتطع من مجموع ما تملكه ، وبخاصة وان اجراءات نزاع أجزاء من ملكية الأفراد لم تتخذ وبهذا تمسك الأفراد . وعارض ذلك نظر آخر ، ذهب الى أن تقتطع مساحة تلك الأجزاء من مجموع ما تملكه الحكومة وللأفراد كل بنسبة ملكيته الى ملكية الآخر ، ولم يثبت برأى في ذلك ، الى أن صدر بعدئذ ، قرار السيد رئيس المجلس التنفيذي رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦١ باعتبار مشروع انشاء مرسى عامة للشحن والتفريغ بناحية أثر النبي من أعمال المنفعة العامة ، وقضى هذا القرار بأن : « يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع انشاء مرسى عامة للشحن والتفريغ بشيخة الخوخة والقنايات ، قسم مصر القديمة ، بناحية أثر النبي ، بمحافظة القاهرة » - وجرى تنفيذ هذا المشروع أيضا ، وتداخلت فيه أجزاء من ارض دار السلام المشار اليها . وإذا لم يصدر في هذه الحالة بدورها ، كما في سابقتها ، قرار بنزع ملكية ما يلزم من ارض للمشروع ، وكانت الأرض التي ادخلت فيه ، فصلا مملوكة بالمشاع ، على الوضع للتقدم . فقد ثار في شأن وضع اراضى الأفراد ، الخلاف السابق :

١١ ومن حيث أن نزاع الملكية للمنفعة العامة يرد على العقارات المملوكة للأفراد ، أما العقارات المملوكة للدولة ، فانها ان كانت غير مخصصة للمنفعة العامة ، فإن السبيل الى تخصيصها لذلك ، هو أن يصدر بهذا قرار من الجهة المختصة قانونا بإجراء هذا التخصيص - ونزع الملكية للمنفعة العامة ، انما هو استثناء لا يلجأ إليه ، الا اذا وجدت الضرورة لذلك ، وللضرورة هنا أن تعوز الدولة العقارات انى يتطلبها تنفيذ أعمال المنفعة العامة التى تريد اجرامها ، من ثم ، فإذا ما كانت هذه الأعمال ، تجرى فى ارض مملوكة للدولة وللأفراد ملكية شائعة ، وكان ما يخص الدولة منها مما يكفى لتنفيذ تلك الأعمال ، فان الدولة تخصص ما تملكه للمنفعة العامة لتقييم عليه المشروع الذى تريد ، أما ما يخص الأفراد فيبقى على ملكهم لانعدام السبب الموجب لنزع ملكيتهم عنه . والتخصيص فى هذه الحالة ، يتضمن قسمة للأرض ، بمقتضاها يتعين نصيب الدولة منها بالأرض التى

لزمت لأعمال المنفعة العامة ، ومثل هذه القسمة تقتضى رضا من يشترك مع الدولة فى ملكية الأرض على الشيوع ، على أن الدولة اذا ما لجأت الى ذلك قبل تمام مثل هذا الرضاء ، وأقامت المشروع ، الذى اقتضت المنفعة العامة تنفيذه على الأرض التى تداخلت فيه ، فإن ذلك منها يعتبر عملاقه وقع فى أرض تملكها لا فى أرض مملوكة لغيرها بصفة مطلقة إذ الأمر يتوقف عندئذ على نتيجة ما تسفر عنه القسمة التى يجب إجراؤها فى مثل هذه الحالة ، فإذا ما ارتضى من يشتركون مع الدولة فى ملكية الأرض جميعها على الشيوع أن تكون المساحة التى أدخلت فى أعمال المنفعة العامة من نصيب الدولة ، فإن الأمر يستقر على أساس ذلك منذ البداية بحكم الأثر الكاشف للقسمة الذى يجعل الأرض من نصيب الدولة عند إجراء تلك الأعمال .

ومن حيث أنه بالتطبيق لما تقدم فإنه لا يصح أساسا اللجوء الى نزع الملكية بالنسبة الى ما يخص الافراد من الأرض فى جزيرة دار السلام لتنفيذ مشروعى كورنيش النيل وميناء الشحن والتفريغ بأثر النبی اذا كانت الأرض اللازمة لاقامة هذين المشروعين لا تتجاوز مساحتها ما تملكه الدولة ملكية خاصة فى هذه الجزيرة ، ويتمين القول بذلك اذا ما تمت هذه الإقامة دون اتخاذ الاجراءات اللازمة قانونا لنقل الملكية فيما يخص نصيب الأفراد الى الدولة ، إذ إنه عندئذ يبقى هؤلاء الأفراد محتفظين بملكيتهم - وإذا كان كل ما اتخذ فى هذا الشأن هو مجرد صدور قراراتين باعتماد المشروعين ، وتخصيص الأراضى اللازمة لتنفيذها للمنفعة العامة ، فإن هذين القرارين ينصرفان الى نصيب الدولة فى أرض الجزيرة ما دام أنه كاف لتنفيذ المشروعين ، وبذلك يكون محل القرارين ، هو تخصيص تلك الأرض المملوكة للدولة ملكية خاصة ، للمنفعة العامة ، وترد الأعمال المادية التالية لذلك على هذه الأرض ، وبعد ذلك تميزا لما يخص الدولة بطريق التراضى على ذلك بينها وبين شركائها من الأفراد ، وهو رضا ظاهر من تسكهم بادخال الأراضى التى أدخلت فى المشروعين ضمن نصيب الدولة ، بحيث تعتبر حصة الحكومة متميزة عن حصة الأفراد من أول الأمر على أساس ذلك .



ومن حيث انه لا محل للقول بأن نزع ملكية قد وقع بالفعل على ملك الأفراد ، يضم بعض أرضهم الى المال العام الذى تمثل فى الأرض التى أقيم عليها المشروعان سالفا الذكر وحمى من اعمال المنفعة العامة ، وان هذا النزاع قد تم فعلا بغير اتباع الاجراءات المقررة فى قانون نزع الملكية للمنفعة العامة ، وانه لذلك يتعين ترتيب الأحكام المقررة فى هذا القانون ، مما يقتضى تمويض الأفراد طبقا للقانون المذكور عما نزع من ملكيتهم — لا محل لهذا القول لأنه يفترض أمرا غير مسلم هو وقوع نصيب الأفراد من الأرض الشائعة ملكيتها فى الجزء الذى لزم لتنفيذ المشروعين ، وهو أمر غير حاصل ، حيث لم تقع قسمة ، كما ان التنفيذ اذ تم فعلا دون اتباع اجراءات القانون ، لا يعمد أن يكون عملا ماديا تعامل الدولة فى شأنه معاملة الأفراد ، فيحمل على انه وقع منها ، كمالكة للأرض على ما سلف بيانه ، ما دام انها مالكة للأرض على الشيوع ، فيعتبر ذلك تمييزا لحصتها من أول الأمر. رضى به ذوو الشأن من شركاء الشيوخ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يتعين استنزال المساحات التى تناولها المشروعان المشار اليهما من أراضى الدولة الشائعة فى المنطقة المذكورة دون مساس بملكية الأفراد .

( ملف رقم ٤/١/٧ ت جلسة ١٤/١٠/١٩٦٤ )

## الفروع الرابع

### الإدارة العامة لأموال الحكومة

#### قاعدة رقم ( ٥٥ )

#### المبدأ :

الإدارة العامة لأموال الحكومة - اختصاصها يقتصر على قيد الطقارات والأراضي التي تؤول ملكيتها إلى الدولة في سجلات خاصة - يخرج عن اختصاصها اتخاذ إجراءات نزع ملكية الأراضي .

#### ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر تنص على أن : « تنشأ هيئة عامة تلحق بوزارة المواصلات يطلق عليها ، الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر » وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة وتتولى هذه الهيئة إدارة مرفق النقل بسكك حديد الحكومة . »

وتنص المادة الخامسة على أن يمثل وزير المواصلات ( النقل ) الهيئة أمام جميع الجهات وله حق التوقيع عنها في التعاقد وفي التقاضي وفي غير ذلك من الأمور الخاصة بشئون الهيئة . كما تنص المادة التاسعة على أن : « يحدد رأسمال الهيئة بمجموع قيمة الأصول التي تعتمد لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية وتوضع للهيئة ميزانية مستقلة تلحق بميزانية الدولة ويراعى في وضعها القواعد المتبعة في المشروعات أو الهيئات التجارية . » ، وبناء على هذا النص رفعت مذكرة إلى السيد رئيس الجمهورية جاء بها ما يأتي : « لاحظت اللجنة أن تشريعات المرفق ( مرفق السكة الحديد ) لم تخرج عن كونه ملكاً للدولة ولهذا الاعتبار فضلاً عن اعتبارات أخرى ضمنيتها تقريرها رؤى أن تقييد الأراضي التي تملكها الهيئة بسجلات مصلحة الأملاك الأميرية وإن يتم استلام

الهيئة لها بمحضر تسليم وتسلم بمعرفة لجنة تشكل من مندوبين يمثلون الهيئة والمصلحة المذكورة وان يكون استغلال الهيئة للأراضي عن طريق ايجار اسمى قدره جنيه واحد سنويا لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد وأن يطبق ذلك على ما يستجد من اضافات مستقبلا وبذلك تظل الأراضي التي تشغلها الهيئة ملكا للدولة ، وقد وافق السيد رئيس الجمهورية بالنيابة على هذه المذكرة في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٨ وصدر بها القرار الجمهوري رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ .

وقد تضمن قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ بتحديد الإدارات الرئيسية بديوان عام الوزارة تحديدا لاختصاصات الادارة العامة لأملاك الحكومة فنص على أن تختص هذه الادارة بالآتي : -

القيام بأعمال رصد أملاك الدولة بسجلات الملكية والخرائط واثبات تحركاتها وحصر ما يؤول للحكومة من أراضي وعقارات ومراجعة الاثمان الأساسية والأذن بالمبيع واتخاذ اجراءات نقل الملكية .

ابداء الارشادات والتوجيهات في شأن عمليات التأجير وعقود الأشغال وأعمال التحصيل والتنازلات والتعديلات والتقصايات والحجوز الادارية والمقاربة ومتابعتها .

القيام باجراءات التخصيص للمنفعة العامة وتقدير الاثمان الأساسية للبيع أو التأجير واستصدار القرارات اللازمة بشأنها .

ادارة عقارات أملاك الدولة الاميرية والمستردة والتركات الشاغرة وتحصيل ايجاراتها وتسويتها وصيانتها واستلام ما يخلو من عقارات ومباشرة التقضايا ومنع التعديلات وانهاء حالات المشاع .

تجهيز واعداد المستندات لتحديد الاثمان الأساسية للمعاقرات المستردة والاشتراك في اجراءات بيعها مع الجهات المعنية وتسليم ما يباع منها للمشتريين

بعد تسوية حساباتهم ومتابعة الاجراءات اللازمة لحصر التركات الشاغرة للمتوفين من غير وارث ورفع الاراضى والمقارات وتحقيق مسطحاتها وبحث الملكية وتسلسلها واعداد قوائم شهرها ومسك سجلاتها وتجهيز رسوماتها وتنولى تصنيفتها والاشراف على ادارتها وصيانتها ومباشرة قضايها واجراءات الغرز والتجنيب وتسوية المتحصلات .

القيام بما يعهد الى الوزارة من شراء العقارات أو الاراضى أو بيعها أو تاجيرها واتخاذ الاجراءات الفنية والقانونية اللازمة .

بحث وتنظيم وتنسيق الأشغال الادارية للوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام عن طريق تدبير أماكن لها .

ابداء الارشادات والتوجيهات فى شأن عمليات التتاجر وعقود الأشغال والتحصيل والادعاءات والتعدييات والقضايا والحجوز الادارية والمقارية ومتابعة هذه الشئون .

ومن حيث انه يبين من النصوص المتضمن ذكرها ان اختصاص ادارة املاك الحكومة يقتصر على قيد المقارات والاراضى التى تؤول ملكيتها الى الدولة فى سجلات خاصة ، أى ان وظيفة هذه الادارة تبدأ بعد ايلولة ملكية المقارات والاراضى الى الدولة وعندئذ تبدأ مهمتها ، وبالتالى يخرج عن اختصاصها اتخاذ اجراءات نزع ملكية الاراضى اللازمة لهيئة السكة الحديد لأن ذلك يستتبع وجود اعتماد مالى حتى تتمكن من القيام بذلك وهو غير متوافر حتى الآن .

ومن ناحية أخرى فان هيئة السكك الحديدية هيئة عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية خاصة وهى وان كانت ملحقة بميزانية الدولة الا ان هذا لا يمنع من استقلالها ، ومن ثم فانها تستطيع أن تقوم باجراءات البيع والشراء ، كما لها بصفتها هيئة عامة تستطيع أن تقوم باجراءات نزع الملكية على حسابها ودفع التعويضات المالية اللازمة من ميزانيتها . وبديهي أن اختصاص الهيئة بهذه الاجراءات يؤدى الى اظهار ميزانيتها بصورة حقيقية حيث تظهر فيها ايراداتها الفعلية ومصروفاتها الفعلية وهو ما تتوخاه الدولة دائما فى ميزانيات الأشخاص الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة .

ومما هو جدير بالذكر ان الأراضي التي تقوم هيئة السكة الحديد بإجراءات نزع ملكيتها ودفع التعويضات اللازمة لها أو قبول عبتها فانها تكون ملكا للهيئة ذلك ان هذه الأراضي لا تعتبر من عناصر الأصول التي قصدت المادة التاسعة من قانون انشاء الهيئة المذكورة تفويض رئيس الجمهورية في تحديدها لأن نطاق اختصاص رئيس الجمهورية محدود بطبيعة الغرض المفوض من أجله وهو فرز نصيب الهيئة عند انشائها من ممتلكات الدولة التي كانت قائمة وقت ذلك ، فاذا باشر رئيس الجمهورية اختصاصه بتحديد قيمة رأس مال الهيئة وبيان مكوناته فيتعين عدم تجاوز هذه المهمة واذا كانت المذكرة التي وافق عليها السيد رئيس الجمهورية بالنيابة قد حددت أسباب عدم تضمين بعض العناصر ضمن أصول الهيئة ، فإن احكامها هي الأخرى قاصرة على العناصر القائمة وقت تحديد صافي أصول الهيئة اما ما يدخل ضمن هذه الأصول في المستقبل فليس من شأن تلك المذكرة التعرض لتحديد صاحب حق الملكية عليه ، فضلا عن ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ بتحديد أصول الهيئة جاء خلوا من أي نص يقرر اعتبار الدولة هي المالكة لكل ما تشغله الهيئة مستقبلا او ان الهيئة لا تعتبر مالكة للأراضي التي تقيم عليها مشروعاتها العامة ، وانما يقتصر على تحديد صافي أصول الهيئة ومكونات هذه الأصول مع استبعاد العناصر التي تضمنتها تلك المذكرة وبالتالي فإن العبارة التي وردت في تلك المذكرة ومؤداها ان : يطبق وبذلك يكون من حق الهيئة ان تملك الأراضي اللازمة لها بعد انشائها وتتحمل ثمنها ودفع التعويضات المستحقة لملكها طبقا لقانون نزع الملكية وتقوم بالتوقيع على عقود واستثمارات البيع أو نقل الملكية ، ولا تدخل هذه الأراضي ضمن الأراضي التي تقيده سجلات إدارة أملاك الحكومة ولا تشغلها بطريق الإيجار لأنها المالكة لها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الهيئة العامة للسكة الحديد هي المختصة باتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل ملكية الأرض اللازمة لمشروع تعديلات محطة اوتوبيس الديزل ، وتصبح هذه الأرض ملكا لها بعد اتباع هذه الاجراءات ولا تقيده سجلات الإدارة العامة لأملاك الحكومة .

## الفروع الخماس

### مسائل خاصة بالاقليم السورى ابلن الوحنة

قاعدة رقم ( ٥٦ )

المبدأ :

نصت المادة ١٧ من قانون الاستملاك على وجوب استملاك باقى العقار المستملك اذا كان هذا الجزء غير صالح للانتفاع - المقصود بعلم الصلاحية - هو أن يكون باقى العقار غير صالح للانتفاع به كلية وبحيث يصبح الملك لا فائدة فيه مطلقا - تقدير ذلك يعود الى الجهة المستملكة - قرارها الصادر فى هذا الشأن - مبرم وبات •

ملخص الحكم :

ان المادة ١٧ من قانون الاستملاك رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٩ إنما قصدت من النص على استملاك الأجزاء الباقية من العقارات المستملكة متى أصبحت هذه الأجزاء غير صالحة للانتفاع - أن تكون الأجزاء الباقية غير صالحة للانتفاع بها كلية وبحيث يصبح الملك لا فائدة فيه مطلقا •

وقد خول القانون الجهة الادارية سلطة تقدير حالة الأجزاء الباقية من عقار استمكنت جزءا منه من حيث صلاحيتها للانتفاع بها من علمه ، حتى اذا ما رأت أنها غير صالحة للانتفاع بها حق عليها استملاكها ، وإن رأت غير ذلك فلا تجبر على استملاكها • وقد جعل المشرع قرارها فى هذا الشأن مبرما أى باقا بمعنى ان رقابة المحكمة تكون مقصورة فى هذه الحالة على التحقق من قيام القرار على وقائع صحيحة تؤدى اليه وانه صدر غير مشوب بعيب بالانحراف أو سوء استعمال السلطة •

فاذا كان الثابت من الأوراق ان جهة الادارة اتأمت قرارها برفض استملاك الأجزاء الباقية من ملك المدعين على واقع المعلومات والآراء التى قدمت اليها من

رجالها الفنيين ، والثابت منها ان الأجزاء الباقية من ملك الميعين تصلح للانتفاع بها ، فان قرارها هذا يكون قائما على أساس وقائع صحيحة استحصلت استخلاصا سائنا من اصول ثابتة في ملف الموضوع تؤدي اليه وليس هناك من دليل في الأوراق على أنها كانت مدفوعة الى ذلك بدوافع شخصية وبالتالي يكون قرارها هذا قرارا صحيحا مطابقا للقانون .

( طعن رقم ١٠١ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦١ ) .

## نقطة الجائزة

قاعدة رقم ( ٥٧ )

### المادة :

منح ورتة الموظفين وارباب المعاشات مصروفات جنزة بالتطبيق للمادتين ٨٥ ، ٨٨ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات - جواز تعديل هذه اللائحة بقرار من وزير الخزانة طبقا لنص المادة ٧٥٥ من هذه اللائحة - صدور قرار وزير الخزانة رقم ٦ مكررا لسنة ١٩٦٢ متضمنا تفويض وكيل الوزارة المساعد لشئون المعاشات بمنح ورتة الموظفين وارباب المعاشات مصروفات جنزة استثنائية لغاية مايتى جتبه بدا فيها مصروفات الجنزة القانونية - بقا العمل باحكام اللائحة المالية للميزانية والحسابات فى ظل العمل بصمتور سنة ١٩٥٦ تطبيقا للمادة ١٩٠ منه - يتعين مراعاة احكام هذا الدستور اذا اريد تعديل اللائحة - وجوب تنظيم احكام مصروفات الجنزة الاستثنائية بقانون تطبيقا لنص المادة ٩٧ من الدستور المشار اليه - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - باصدار قانون التأمين والمعاشات للموظفين المدنيين - اتصاهه على احكام مصروفات الجنزة القانونية دون الاستثنائية - اثر ذلك : اعتبار قرار وزير الخزانة سالف الاشارة اليه معلوما فيما تضمنه من تفويض وكيل الوزارة المساعد بمنح مصروفات جنزة استثنائية لوردة الموظفين وارباب المعاشات .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على ان مصروفات جنازات الموظفين المتوفين هى منحة من الحكومة للورثة نظير مصروفات فعلية يتكبونها فلا تصرف مصروفات جنازات موظفي ومستخدمى الحكومة سـواء اكانوا من الموظفين الدائمين ام من المثبتين ام من المستخدمين الخارجيين عن هيئة العمال الا بالشروط التى بيبتها المادة المذكورة . وتنص المادة ٨٨ من ذات



اللائحة على ان تسرى أحكام المادة ٨٥ على أرباب المعاشات على ان يكون المبلغ الذى يصرف مقابل مصروفات جنازة من يتوفى منهم مساويا لثلاثة أرباع المعاش بشرط ألا يتجاوز ٥٠ جنيهها ولا يقل عن ثلاثة جنيهات .

كما تنص المادة ٧٥٥ منها على ان وزارة المالية والاقتصاد ( الخزنة حاليا ) هي الوزارة المختصة بتفسير أحكام هذه اللائحة ولا يجوز ادخال أى تغيير او تعديل فى هذه الأحكام قبل الحصول مقلما على ترخيص منها . واستنادا الى هذا النص صدر قرار وزير الخزنة رقم ٦ مكرر لسنة ١٩٦٣ فى شأن التفويض بالاختصاصات ونص فى البند ( رابعا ) من المادة الأولى منه على او يختص وكيل الوزارة ( المساعد ) لشئون المعاشات بمسائل من بينها ما ورد فى البند ٣ عن صرف مصروفات الجنازة لورثة الموظفين وأرباب المعاشات من الموظفين بصفة استثنائية لغاية مائتين من الجنيهات بما فى ذلك مصروفات الجنازة القانونية .

ولما كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخفيها وعمالها بالمدينين قد نص فى المادة ٥٨ منه على أن : « على الصندوق ( صندوق التأمين والمعاشات ) أن يؤدى بالنسبة الى كل صاحب معاش نفقات جنازته وتقدر هذه النفقات بمقدار معاش شهر بحد أدنى قدره خمسة جنيهات وتؤدى هذه النفقات الى أرملة صاحب المعاش او ارشد عائلته او الى شخص يقدم ما ثبت قيامه بدفع هذه النفقات » ولكنه لم يذكر على دفع أى نفقات جنازة استثنائية علاوة على نفقات الجنازة القانونية وهى المنصوص عليها فى المادة المذكورة ، كما لم يفوض وزير الخزنة فى منح مثل تلك النفقات الاستثنائية .

ولما كان قرار وزير الخزنة رقم ٦ مكرر لسنة ١٩٦٣ قد صدر فى شهر مارس سنة ١٩٦٣ أى فى ظل العمل بالاستور الصادر فى ٢٣ من يونيو مسنة ١٩٥٦ الذى تنص المادة ١٩٠ منه على أن : « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا ومع

ذلك يجوز الغاؤها أو تحويلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور ، وتطبيقا لهذا النص تبقى اللائحة المالية للميزانية والحسابات معمولا بها في ظل العمل بالدستور المشار إليه الا أنه اذا أريد تعديلها تعين مراعاة القواعد والإجراءات المقررة فيه ومن هذه القواعد ما نصت عليه المادة ٩٧ من ذات الدستور التي تقضى بأن : « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة وينظم حالات الاستثناء منها والسلطات التي تتولى تطبيقها » وهذه المادة منقولة عن المادة ١٣٦ من الدستور الصادر في ١٩ من ابريل سنة ١٩٦٣ التي كانت تنص على أنه : « لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة او تعويض او اعانة او مكافاة الا في حدود القانون » ، وهذا الحكم نفسه ورد في الدستور الصادر في سنة ١٩٦٤ فقد نص في المادة ٧٣ منه على أن يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات - والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة وينظم حالات الاستثناء منها والسلطات التي تتولى تطبيقها .

ومن حيث ان عبارة « اعانة » المنصوص عليها في الدستور يقصد بها ما يصرف لمواجهة النوازل والنوائب وما في حكمها مما يدعو الى تقديم العون والمساعدة الى المصابين والمكوبين وذويهم وعلى هذا الاعتبار تشمل في مدلولها نفقات الجنازة الاستثنائية وتبعا لذلك يتعين أو يتولى القانون تعيين قواعد منحها والسلطات التي تتولى تطبيقها نزولا على الحكم الذى قرره المادة ٩٧ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧٣ من الدستور الحالي الصادر في سنة ١٩٦٤ .

ولما كان القانون لم يعين قواعد منح مصاريف الجنازة الاستثنائية اذ اقتصر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على تعيين قواعد منح مصاريف الجنازة القانونية فحسب كما لم يفوض القانون وزير الخزانة في ترتيب أى التزام فى شأن المصاريف الاستثنائية على الخزانة العامة ومن ثم يكون قراره رقم ٦ مكررا لسنة ١٩٦٣ قد صدر معدوما وذلك بالنسبة الى ما قرره فى البند ( رابعا ) من المادة الأولى منه من تفويض وكيل وزارة الخزانة فى صرف مصروفات الجنازة الاستثنائية وهي ما زاد على مصاريف الجنازة القانونية وذلك لأن قواعد صرفها

يجعين أن يقررها القانون ولا يكفى فى تقريرها قرار وزارى يصدر بغير  
مسند من القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار قرار وزير الخزانة رقم ٦ مكرر  
لسنة ١٩٦٣ فى شأن التفويض بالاختصاصات معدوما بالنسبة لما قرره من  
تفويض وكيل الوزارة المساعد لشنئون المعاشات فى صرف مصروفات الجنائز  
لورثة الموظفين وأرباب المعاشات من الموظفين بصفة استثنائية . وإذا رُئى أن من  
الملائم مواجهة بعض الأحوال التى تقتضى صرف مصاريف جنازة بصفة استثنائية  
فإن ذلك يقضى تمديدا فى التشريع يجيز ذلك ويواجه ما تم صرفه فعلا .  
( فتوى رقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥٨ )

##### المبـدأ :

المادة ١٠١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة  
تقضى بأنه إذا توفى العامل وهو بالخيمة يصرف ما يعادل أجر شهرين كاملين  
لمواجهة نفقات الجنائز بعد أدنى خمسون جنيها للأرمل أو الأرشد من الأولاد  
أو لمن يثبت قيامه بصرف هذه النفقات - الواضح من هذا النص أن المشرع  
رغبة منه فى تدبير مبلغ عاجل لما تتطلبه الوفاة من مصاريف قرر صرف ما يعادل  
أجر شهرين كاملين بعد أدنى خمسون جنيها للأرمل أو أرشد الأبناء أو من  
يثبت قيامه بالصرف - جاءت عبارة النص من الوضوح فى الصرف للأرمل أو  
الأرشد باعتبار أحدهما - فى الاطلاق الأعم - هو الذى يتولى الانفاق على الجنائز  
- لم يقصد المشرع بهذا الترتيب أن تحجب الأرملة الأبناء أو أن يحجب هؤلاء  
من ثبوت قيامه بالانفاق على الجنائز - بناء على ذلك - إذا ثبت أن من قام بالصرف  
على الجنائز من غير الأرملة والأبناء فيتم الصرف اليه مباشرة باعتبار أن عمله  
المبالغ مخصصة للصرف على الجنائز وليست منحة للأرملة والأبناء .

### ملخص الحكم :

أن المادة ١٠١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه ( إذا توفى العامل وهو بالخدمة يصرف ما يعادل أجر شهرين كاملين لمواجهة نفقات الجنازة بحد أدنى خمسون جنيها للارمل او للارشد من الأبناء او لمن يثبت قيامه بصرف هذه المنحة ) .

والواضح من النص المتقدم أن المشرع رغبة منه في تدبير مبلغ عاجل لما تتطلبه الوفاة من مصاريف قرر صرف ما يعادل أجر شهرين كاملين بحد أدنى خمسون جنيها للارمل او ارشد الأبناء ، او من يثبت قيامه بالصرف ، وقد جاءت عبارة النص من الوضوح في الصرف للارمل او الارشد من الأبناء باعتبار أحدهما - في الأغلب الأعم - هو الذى يتولى الاتفاق على الجنازة ولم يقصد بهذا الترتيب أن تحجب الأرملة الأبناء أو أن يحجب هؤلاء من ثبت قيامه بالاتفاق على الجنازة وبناء على ذلك فإذا ثبت أن من قام بالصرف على الجنازة من غير الأرملة والأبناء فيتم الصرف اليه مباشرة باعتبار أن هذه المبالغ مخصصة للصرف على الجنازة وليست منحة للأرملة والأبناء ولملة في تقرير المشرع هذه المبالغ هو مواجهة مصروفات الجنازة ومن المقرر أن الملة تدور مع المعلوم وجردا وعموما فإذا ما ثبت القيام بالصرف على جنازة وجب اداء المبالغ الى من يتولى ذلك .

ومن حيث أن الثابت من التحقيق الذى أجرته الجهة الادارية ان شقيق المتوفى هو الذى قام بالصرف على الجنازة من واقع المستندات التى قدمها ، وما أقر به الشهود فى التحقيق فان قيام الادارة بالصرف اليه يكون مطابقا لحكم المادة ١٠١ المشار اليها - ولا يكون للأرملة ثمة حق فى المطالبة بمصروفات الجنازة .

( طعن ٢٩٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٣ ) .

## نفقات السفر

قاعدة رقم ( ٥٩ )

### المبدأ

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن إعفاء بعض المهنيين إلى جمهورية مالى - نص المادة الأولى منه على التصريح بسفر زوجاتهم على نفقة البعثة لمن أراد - وجوب شمول التصريح بالضرورة للأولاد الصغار الذين يرتبطون بوالدتهم - قيام الجهة المختصة بصرف تكاليف سفر لهؤلاء الأولاد فى محله .

### ملخص الفتوى :

إن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن إعفاء بعض المهندسين إلى جمهورية مالى، ينص فى المادة الأولى منه على أن : «يؤخذ السادة الآتى بيانهم إلى جمهورية مالى لعمل المباحث والدراسات التفصيلية لمشروع إنشاء الطرق وذلك لمدة عام . ويمنح كل منهم مبلغ خمسين جنيها مصروفات استعداد السفر . كما يمنح كل منهم مبلغ سبعين جنيها بدل تمثيل تصرف لهم مرة واحدة عند وصولهم ، ويمنح كل منهم بدل السفر الموضح أمام كل منهم بالكامل وطوال مدة إقامتهم بجمهورية مالى ، كما تصرف مرتباتهم لأسرهم بالجمهورية العربية المتحدة ويصرح بسفر زوجاتهم على نفقة البعثة لمن أراد ذلك » .

ولئن كان النص المتقدم قد اقتصر فى عبارته على التصريح بسفر زوجات السادة المهندسين المرفدين إلى جمهورية مالى على نفقة البعثة بمقتضى القرار الجمهورى المشار إليه دون ذكر الأولاد ، إلا أن هذا التصريح يشمل بالضرورة وبحكم اللازم الأولاد الصغار الذين يرتبطون بوالدتهم ارتباطا لا يمكن معه فصلهم عنها ، أو استغنائهم عن رعايتها بسفرها دونهم .

وعلى ذلك فإذا كان كل من المهندس رئيس البعثة والمهندس وكيل البعثة،

قد اصطحب معه زوجته ، كما اصطحب معه أولاده الصغار الذين لا غنى لهم عن ملازمة والدتهم ، فإن سفر هؤلاء الأولاد باعتباره مرتبطا بسفر الزوجات يجرى مجراه فيما يتعلق بنفقاته . ولما كان الحاصل فعلا ان مصلحة الطرق والكبارى باعتبارها الجهة المختصة قد قررت صرف تذاكر سفر الى جمهورية مالى للأولاد المذكورين ، فإنه لا يكون ثمة وجه لمطالبة السيدين المذكورين برد قيمة مسنده التذاكر .

( ملف ١١٠/٦/٨٦ فى ١٤/١١/١٩٦٥ ) .

قاعدة رقم ( ٦٠ )

**المبدأ**

الأحكام الشرعية بالنفقة ولو كانت مشمولة بالتفاد لا يجوز تنفيذها بالحجز على مرتب الموظف الا بعد أن تصبح نهائية .

**ملخص الفتوى :**

بحث قسم الرأى مجتمعاً موضوع تنفيذ أحكام النفقة على موظفى الحكومة بجلسته المنعقدة فى ١٤ من مايو سنة ١٩٥٠ ولاحظ أن المادة ٣٤٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ تنص على أنه : -

« لا يجوز تنفيذ حكم من الأحكام على من يتعلق اليه من المتداعيين الا بعد اتخاذ جميع اجراءات اعلان تلك الأحكام ووجود شهادة من قلم الكتاب دالة على علم تقديم طعن فى الحكم بطريق المعارضة أو الاستئناف » .

والمبدأ الذى اخذ به المشرع فى هذا النص هو نفس المبدأ الذى اخذ به قانون المرافعات القديم فيما يتعلق بالتنفيذ على الغير ( المادة ٤٠٨ ) .

والمقصود بالغير - فى هذا الخصوص - الأشخاص الذين ليست لهم مصلحة شخصية فى الدعوى ولا يمود عليهم من الحكم فيها نفع ولا ضرر انما يجب عليهم تنفيذ الحكم نظراً الى مالهم من وظيفة كالموظف المكلف بشطب الرهون أو الصفة كالحارس القضائى أو المحجوز لديه .

فهؤلاء لا يجوز التنفيذ عليهم والو كان الحكم قابلاً للتنفيذ على الخصم المحكوم عليه الا بعد إستيفاء الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٤٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهى : (١) اعلان الحكم . (٢) تقديم شهادة من

قلم الكتاب دالة على علم تقديم طمن فى الحكم بالطرق العادية « المعارضة والاستئناف » .

وليس بصحيح أن هذه القواعد لا تسرى بالنسبة الى الأحكام المشمولة بالإنفاذ المؤقت استنادا الى أن القانون نص على تنفيذها ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف إذ لو كان ذلك صحيحا لما كان هناك معنى للتعيين السالف الذكر لأن الأحكام غير المشمولة بالإنفاذ لا يجوز تنفيذها على المحكوم عليه ذاته الا اذا أصبحت نهائية فمن باب أولى لا تنفذ على الغير الا اذا أصبحت كذلك .

فالواقع ان القواعد الموضوعية على الغير انما تتعلق بالأحكام المشمولة بالإنفاذ ولا تتعلق الا بها .

أما القول بأن المادة ١٩ من لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة فى ٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ قد وضعت اجراءات تنفيذ الأحكام بالطريق الادارى اذا كان الحجز واقعا تحت يد الحكومة ومن هذه الاجراءات أن الحكم يعان الى المستخلم بأفادة من المصلحة ولم يرد فيها أى ذكر للاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٤٨ ( المادة ٣٤٤ من لائحة سنة ١٨٩٧ التى كانت سارية وقتئذ ) فيرد عليه بأن هذه اللائحة انما تبين اجراءات تنفيذ الأحكام التى يجوز تنفيذها بمقتضى القواعد العامة المنصوص عليها فى القانون والقول بغير ذلك لا يستقيم لأن هذه اللائحة صادرة بقرار وزارى فى حدود التفويض المنصوص عليه فى المادة ٣٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ فلا يمكن أن يبين القرار قواعد تخالف أحكام هذا القانون والا كانت باطلة ولا يعمل بها .

كما أن الاعلان المنصوص عليه فى المادة ١٩ السالفة الذكر لا يمكن أن يكون المقصود به اعلان الحكم الذى يبدأ منه ميعاد المعارضة أو الاستئناف ( فى الأحكام المحترية حضورية ) بل هو إجراء من اجراءات التنفيذ يقابل فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أخبار المحجوز عليه بالحجز . ولذلك نص على ان الاعلان



المذكور يشمل التبليغ بالحجز النفي ووقع ، والمبلغ المحجوز من أجله ، ومقدار المبلغ المحجوز عليه .

ولا مقتنع فيما قيل من أن المصلحة التابع لها الموظف لا تعتبر مجرد محجوز لديه بل تعتبر جهة تنفيذ اختارها وزير العدل استنادا إلى التفويض المخول له بمقتضى المادة ٣٤٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في تعيين الجهة التي تتولى التنفيذ لأن اعتبار المصلحة جهة تنفيذ إداري لا يتعارض مع اعتبارها في الوقت ذاته محجوزا لديه فتقوم في هذا المصدد بدورين : -

الأول : أنها جهة تنفيذ ، أي تقوم بدور أقالم المحضرين بالنسبة إلى التنفيذ القضائي .

الثاني : أنها محجوز لديه على مبلغ مستحق للمحجوز عليه .

فالحجز النفي أوقع على مرتب الموظف هو حجز ما للمدين لدى الغير بلا جدال سواء وقع بالطريق الجنائي أو بالطريق الإداري وأطراف هذا الحجز هم المحكوم له ( الحاجز ) والمحجوز عليه ( الموظف ) والمحجوز لديه ( الحكومة ) .

وما دامت الحكومة لديه فهي من الغير على ما سبق بيانه وتطبق بالنسبة لها قواعد تنفيذ الأحكام على الغير .

لذلك انتهت رأى القسم إلى أنه يجب - لتنفيذ أحكام النفقة بالحجز تحت يد الحكومة على ما يكون مستحقا للموظف لديها - استيفاء الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٤٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهي إعلان الحكم وتقديم شهادة من قلم الكتاب أدلة على عدم تقديم ضمن في الحكم بالطرق العادية ( المأذونة والاستئناف ) .

( فتوى رقم ١٨٨ في ١٩٥٠/٥/٣١ ) .

( م ٩ - ج ٢٤ )

فصل ستة وعشرون ( ٦٦ )

المبدأ :

تنفيذ الحكم الشرعى الصادر بتقرير نفقة - وجوب قيام الادارة به متى  
طلب منها ذلك - انقضاء المدة المقررة للتقادم - لا يحسول دون التنفيذ ما لم  
يتمسك المحكوم ضده بهذا التقادم بالطريق الذى رسمه القانون أمام القضاء -  
اساسى ذلك نص المادة ٣٨٧ من القانون المدنى .

ملخص الفتاوى :

ان الحكم متى حاز قوة الامر المنفى كان حجة بما فصل فيه من حقوق طبقا  
لمادة ٤٠٥ من القانون المدنى ويتعين على الجهات المنوط بها تنفيذه القيام بهذا  
التنفيذ متى طلب اليها ذلك . وان المشرع قد رسم اجراءات تنفيذ الأحكام  
الشرعية وهى تختلف عن الاجراءات المعتادة فى تنفيذ الأحكام عموما بما تضمنته  
لائحة الاجراءات الواجب اتباعها فى تنفيذ الأحكام الصادرة فى مواد الأحوال  
الشخصية من اجازة هذا التنفيذ عن طريق جهات الادارة .  
وقد بين القانون رقم ١١١، لسنة ١٩٥١ معدلا بالقانون رقم ٤٣ لسنة  
١٩٦٢ البالغ التى لا يجوز الحجز عليها اطلاقا من مستحققات العاملين بالدولة  
وتلك التى لا يجوز الحجز عليها الا فى حدود معينة وفاء لدين يتعلق بإداء  
الوظيفة أو لدين نفقة .

ومقتضى ما تقدم ان الأصل ان تقوم جهة الادارة بتنفيذ الأحكام الواجبة النفاذ  
التي تتولى تنفيذها على ما سلف بياته متى طلب اليها ذلك بالاجراءات المرسومة  
وفى الحدود المقررة قانونا ، ولا يحول دون ذلك انقضاء المدد المقررة للتقادم ما لم  
يتمسك الشخص المراد التنفيذ ضده بهذا التقادم بالطريق الذى رسمه القانون  
أمام القضاء ، ذلك ان الدفع بالتقادم فى النطاق المدنى لا يتعلق بالنظام العام

فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وانما ينبغي التمسك به اذ نصت المادة ٣٨٧ من القانون المدنى على أنه : -

١ - لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها ، بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدعين أو بناء على طلب دائئيه أو أى شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدعين .

٢ - ويجوز التمسك بالتقادم فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الاستئنافية .

لذلك انتهى الرأى الى أن على العامل المطلوب تنفيذ الحكمين موضوع البحث على التدرج الجائز الحجز عليه قانونا من أجره اذا ما اعترض على هذا التنفيذ أن يلجأ فى ذلك الى جهة القضاء المختصة بالفصل فى هذه المنازعة .

( ملف ٨٦/٤/٣٤٤ - جلسة ١٩٦٦/٣/٣ ) .

قاعدة رقم ( ٦٢ )

## المبدأ

حكم النفقة الشرعية واجب النفاد المعجل بقوة القانون فى ظل احكام قانون الرافعات الجديد - بقدر الأحوال الشخصية للمصريين محكومة بذات القواعد التى كانت سارية قبل العمل بقانون الرافعات الجديد - تنفيذا احكام النفقة بالنخص من راتب المحكوم عليه هى اجراءات خاصة نظمتهها نصوص لائحة تنفيذ احكام المحاكم الشرعية. على نحو خاص - عند قيام التزام بين متجدد النفقة والنفقة المتجددة المقررة لاثنتين أو اكثر من الزوجات يوزع الجزء الجائز الحجز عليه بينهما بنسبة ما هو مقرر لكل منهن - العبرة فى نسبة التوزيع بالقرار الشهري لكل من المحكوم لهن بصرف النظر عن ان احد الدينين اصبح متجمدا والاخر مازال متجددا .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على ما يأتي : -

« يلغى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ عدا الباب السابع من الكتاب الأول الخاص بإجراءات الاثبات ، والفصل الثاني من الباب الثاني عشر من الكتاب الأول الخاص بالمعارضة والمواد ٨٦٨ الى ١٠٣٢ من الكتاب الرابع الخاص بالاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، كما يلغى الباب الأول من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ويستعاض عن النصوص الملغاة بنصوص القانون المرافق ، كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكامه » .

ومؤدى هذا النص استمرار المواد من ٨٦٨ الى ١٠٣٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ نافذة دون إلغاء فى ظل قانون المرافعات الجديد .

ولما كان الكتاب الرابع المشار اليه هو الخاص بالاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية للمصريين والأجانب ، وهو المضاف الى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه بموجب القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ . ولما كان الكتاب الرابع هذا قد استبقى القانون الجديد كاملا فيما عدا الفصل الأول من الباب الأول منه المعلنون : « قواعد الاختصاص العام للمحاكم المصرية فى مسائل الأحوال الشخصية للأجانب » ، والنزى كان يضم المواد ٨٥٩ الى ٨٦٧ من ذلك الكتاب ، فان مؤدى ذلك بقاء العمل بالنسبة للأحوال الشخصية للمصريين بذات القواعد التى كان معمولا بها قبل صدور القانون الجديد فى ظل المعمول به .

ولما كانت تلك القواعد قد نظمها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالفناء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وحالة الدعوى التى تكون منظورة أمامها الى المحاكم الوطنية - وذلك بنصه فى المادة ٥ على ما يأتى : -

« تتبع أحكام قانون المرافعات فى الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية عدا الأحوال التى ورد فى شأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة لها »

ومن ثم فإن قانون المرافعات الجديد الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يكون قد اعتمد بقاء الأحوال الشخصية للمصريين محكومة بذات القواعد التى كانت سارية قبل العمل به وهى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ وللمكمل بقواعد أهمها لائحة الاجراءات الواجب اتباعها فى تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة فى ٤ أبريل سنة ١٩٠٧ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية التى لم تتضمنها اللائحة المذكورة ، مع تطبيق المواد التى استبقاها القانون الجديد من نصوص الباب الرابع من قانون المرافعات السابق بالنسبة لاجراءات الأحوال الشخصية التى لم يرد بها نص فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين المكملة لها .

ومن حيث أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ تنص فى المادة ٣٥٣ منها على ما يأتى : -

« التنفيذ المؤقت يكون واجباً لكل حكم صادر بالنفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاع أو المسكن أو تسليم الصغير لأمه »  
وبغداد ذلك ويجوز التنفيذ المجل بقوة القانون لأحكام النفقة .

ومن حيث أنه عن مدى أحقيد السيد / ٠٠٠٠٠٠ في صرف ربع الكفاة  
المحجوزة ، ومدى احقية المحكوم لها في صرفه .

فان اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص في المادة ١٣ على أن : -  
« تتبع القسود الآتية في جميع أحوال النفقات أو التوكيل في قبضها ،  
بغض النظر عن قيمتها » : -

**أولا -** يجب أن يكون التنازل عن النفقة أو التوكيل في قبضها مصدقا عليه  
من إحدى المحاكم .

**ثانيا -** يجوز لأرباب النفقات ، في الأحوال القهرية التي تمنعهم من الحضور  
بأنفسهم أن يوكلوا عنهم آخرين في قبض النفقة لصرفية واحدة عن شهر  
واحد بموجب توكيل عرقى ٠٠٠ ويعتمد هذا التوكيل إداريا من  
المصلحة المختصة .

ولما كان لا يبين من الأوراق ان ثمة تنازلا قد روعيت في شكله القواعد  
والأوضاع المذكورة ، فانه لا يكون ثمة وجه لما يدعيه المحكوم عليه في شأن تنازل  
المحكوم لهما عن النفقة المحكوم بها لهما .

ومن حيث أن المادة ١٩ من لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في  
أبريل سنة ١٩٠٧ تنص على أنه : « اذا كان المحكوم عليه مستخدما في الحكومة  
أو من أرباب المعاشات - يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز من ماهيته أو  
معاشه في الأحوال المنصوص عليها في القانون ويجب على الدائن في هذه  
الحالة أن يقدم للمصلحة التابع لها المستخدم طلبا على الاستمارة الخاصة بذلك ،  
ويشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين ،  
وكذلك مقدار البالغ المستحقة بالضبط الى تاريخ الطلب ويرفق بالطلب نسخة  
الحكم المقتضى تنفيذه بموجبها وصورة منه اذا كان لم يسبق اعلانه ، ويعلن الحكم

للمستخلف بإفادة من المصلحة يبين فيها فى الوقت نفسه الحكم الذى انبنى عليه الحجز وكذلك مقدار المبلغ المحجوز عليه ، وتدفع المبالغ المحجوزة عند حلول مواعيد استحقاقها للدائن بموجب ايصال يحرر على ظهر السند ، اذا كان الحجز على معاش يقدم الطلب الى المصلحة المكلفة بالصرف .

ومؤدى ذلك ان اجراءات تنفيذ أحكام النفقة بالخصم من راتب المحكوم عليه هى اجراءات خاصة نظمتها نصوص لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية على نحو خاص قصد به تجنب المحكوم له ما تتطلبه القواعد العامة من اجراءات فى شأن حجز ما للمدين لدى الغير مراعاة لمستحقى النفقات الشرعية .

ومن حيث انه عن مدى قيام التزام بين متجند النفقة والنفقة المتجندة فان المادة ١١ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على انه : -

« فى حالة ما اذا كان المبلغ المحكوم به نظير نفقة للزوجة ولنيرها من اقارب الموظف يزيد على الربع الجائز الحجز عليه قانونا من المرتب او المعاش او غيرها من المبالغ التى لا يجوز الحجز عليها ٠٠٠ فتعمل قيمة الجزء الجائز حجه بحساب الامانات حتى يتفق المحكوم لهم بالنفقة على كيفية تقسيمه بينهم او يفصل القضاء بالاولوية . اما اذا كانت النفقات المذكورة مقررة لاثنتين او اكثر من الزوجات فيوزع هذا الجزء بينهن بنسبة ما هو مقرر لكل منهن ٠٠٠٠٠ »

وطالما كان متجند النفقة فى أصله نفقة - فانه يبقى على أصله فى الحكم ما لم يوجد من النصوص ما يقيد المطلق ويغير الحكم بالنسبة لمتجند النفقة ويرتب اولوية للنفقة للمتجندة عليه ، وعلى ذلك ولما كانت المادة ١١ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات قد قررت الحل التشريعى لثزام ديون النفقة فان هذا الحل يكون واجب الاعمال فى شأن ديون النفقة بمعناها المطلق الشامل لكل من النفقة المتجندة والنفقة المتجندة على حد سواء .

ومع مراعاة ان الفقرة الثانية من المادة ١١ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ساقطة للذكر التي قضت بأنه اذا كانت النفقات مقررة لاثنيين او أكثر من الزوجات فيوزع الجزء الجائز الحجز عليه بينهما بنسبة ما هو مقرر فالعبرة في نسبة التوزيع بالمقرر الشهري لكل من المحكوم لهما بصرف النظر عن ان أحد الدينين أصبح متجمدا وان الآخر ما زال متجمدا وبهذه المثابة فانه لن يثور التساؤل حول التاريخ الواجب الاعتداد به عند توزيع ربع المكافاة المشار اليها باعتبار ان النسبة ستكون واحدة من الحالتين .

هذا ولم تر الجمعية العمومية وجها لبدء الرأي في غير ذلك من المسائل التي لا تتعلق بصفة أصلية بالوقائع المعروضة عليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتي :-

- أولا - ان احكام النفقة الشرعية واجبة النفاذ المجل بقوة القانون .
- ثانيا - أحقية السيدة / ..... والسيدة / ..... في استيفاء النفقة المحكوم بها لكل منهما خصما من ربع المكافاة المستحقة للسيد / ..... .
- ثالثا - ان النفقتين المحكوم بهما للسيدتين المذكورتين يتزامنان على ربع المكافاة المشار اليها وفقا للمادة (١١) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

( ملف ١٩٤٩/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/٦/١٤ )



## نقابة

### الفصل الأول : نقابة المحامين

الفرع الأول : مجلس النقابة المنتخب

الفرع الثاني : قرارات لجنة قبول المحامين

### الفصل الثاني : نقابة التجاريين

الفرع الأول : القيد بالنقابة

الفرع الثاني : الاستقاط النصفى لعضوية مجلس النقابة

### الفصل الثالث : نقابة الأطباء

الفرع الأول : انتخابات النقابة

الفرع الثاني : الترشيح لمنصب النقيب

الفرع الثالث : لوائح مجلس النقابة

الفرع الرابع : تأديبه الأطباء

الفرع الخامس : صندوق الإعانات والمعاشات

### الفصل الرابع : نقابة الأطباء البيطريين

الفرع الأول : الترشيح لمنصب النقيب وعضوية مجلس النقابة

الفرع الثاني : انتخاب رئيس وأعضاء مجلس النقابة

### الفصل الخامس : نقابة الصيادلة

الفرع الأول : الانتخابات

الفرع الثاني : الاشتراكات

### الفصل السادس : نقابة المهندسين

الفرع الأول : القيد فى النقابة

الفرع الثاني : قرارات النقابة

الفرع الثالث : المصايف

الفرع الرابع : دعم النقابة

الفرع الخامس : رسم لصالح النقابة

الفصل السابع : نقابة المهن الزراعية

الفرع الأول : عضوية النقابة

الفرع الثاني : انعقاد الجمعية العمومية

الفرع الثالث : انشاء النقابة لشركة مساهمة

الفصل الثامن : نقابة عمالية

الفصل التاسع : مسائل عامة ومتنوعة

الفرع الأول : المهن الحرة — مرافق عامة

الفرع الثاني : تأديب أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية

الفرع الثالث : مدى جواز خصم اشتراكات النقابة من مرتبات

العاملين المدنيين بالدولة

## الفصل الأول

### نقابة المحامين

#### الفـرـع الأول

##### مجلس النقابة المنتخب

##### قاعدة رقم ( ٦٣ )

المبـدأ :

حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الذى حل مجلس النقابة المنتخب - مقتضاء ولازمه عودة مجلس النقابة المنتخب - القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تشويه ذات المخالفة الدستورية التى شابت القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - القرار المطعون فيه الصادر استنادا الى القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ ينو لذلك غير مشروع - مشروعية القرار الاتارى ليست قاصرة على اطلاق القرار مع القانون - القرار الذى صدر استنادا الى قانون غير دستورى يكون غير مشروع - اثر ذلك : توافق ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .  
ملخص الحكم :

ومن حيث انه على مدى ما تقدم ، ووفق ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه بحق ، فان مقتضى الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ولازمه عودة مجلس نقابة المحامين المنتخب ، الذى كان قد انتهت ولايته بمقتضى المادة الاولى من القانون المذكور الى الوجود وممارسة هذه الولاية ، واذا كان هذا الوجود القانونى لمجلس النقابة المنتخب قائما وقت صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والذى قضى بتشكيل لجنة مؤقتة تتولى اختصاصات مجلس للنقابة العامة ،

فان هذا القانون الأخير يكون قد عاد بالأمر الى ما كان عليه فى ظل القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المضى بعدم دستوريته من حيث انكار الوجود القانونى لمجلس النقابة المنتخب ، واقضاء التقييب وأعضاء مجلس النقابة المنتخبين وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ عن مناصبهم قبل نهاية مدة العضوية عن غير طريق هيئة الناخبين المتمثلة فى الجمعية العمومية للنقابة ، ويكون قد خرج بذلك عن مبدأ التنظيم الديموقراطى الواجب مراعاته فى التشكيلات النقابية انشاء والغاء ، وهى ذات المخالفة الدستورية التى كشفت عنها المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر بجلسته ١١ من يونية سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر . واذ استظهر الحكم المطعون فيه أن ما استند اليه القرار المطعون فيه من نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تبدل بحسب الظاهر غير دستورية ، وان القرار المطعون فيه يبدو لذلك غير مشروع ، بما يتوافر معه ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذه ، فانه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون .

ولا حجية فيما ذهب اليه المعلن من ان الحكم المطعون فيه قد تناقص فى اسبابه حين قال ان القرار المطعون فيه قد صدر مطابقا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من حيث الشكل أو المضمون الا ان النصوص القانونية التى توصلها القرار المذكور مشكوك فى دستورتها . ولراجع فى نظر المحكمة أنها غير دستورية ، لأن مبدأ المشروعية فى القرارات الادارية يقاس بمدى مطابقتها للقانون الذى صدرت تنفيذا له حتى ولو كان مشكوكا فى دستوريته ما بقى هذا القانون نافذا ، ذلك انه لى يكون القرار الادارى مشروعا يتمين أن يكون القانون الذى يصدر هذا القرار استنادا اليه مشروعا هو الآخر ، فالمشروعية لا تتجزأ ، وكما أن القرار الادارى الصادر استنادا الى لائحة مخالفة للقانون يكون قرارا غير مشروع ، فان القرار الذى يصدر استنادا الى قانون غير دستورى يكون غير مشروع هو الآخر ، ومن باب أولى ، اذ الدستور هو أول ما ينبى احترامه فى مدارج انظام القانونى . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه قد جاء فى هذا الصدد مبيرا من التناقض فى الاسباب كما برىء من القصور فى التسيب .

( طعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسته ١٩٨٤/٣/٤ )

## الفرع الثاني

### قرارات لجنة قبول المحامين

قاعدة رقم ( ٦٤ )

المبسطة :

أجود نشر قرارات لجنة قبول المحامين بوزارة العدل بالجريدة الرسمية  
- الجهة التي تحصلها - هي نقابة المحامين باعتبارها الجهة القائمة على شئون  
المحاماة ومراعاة تطبيق أحكام قانون المحاماة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة أمام  
المحاكم على أن : « يشترط فيمن يشغل بالمحاماة أمام المحاكم أن يكون اسمه  
مقيداً بجدول المحامين » ، وتنص المادة الرابعة على أن : « يعهد بجدول المحامين  
الى لجنة تسمى لجنة قبول المحامين ، وتؤلف من رئيس محكمة الاستئناف ومن  
انائب العام أو من يقوم مقامها ومن ثلاثة من المحامين المقررين أمام محكمة  
النفوس ويعينهم مجلس النقابة من بين أعضائه » ، وتنص المادة الخامسة على أن  
« تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادة الثانية الى  
اللجنة المشار اليها في المادة السابعة ، وتقرر اللجنة بعد التحقق من توافر  
الشروط في قيد اسمه بالجدول » .

ومفاد هذه النصوص ان مهنة المحاماة لا يباشرها الا من تتوافر فيه شروط  
مهينة وبعد أن يتم قيد اسمه في جدول المحامين ، وقد استهدف المشرع من قصر  
ممارسة هذه المهنة على الأشخاص المقيد أسمائهم في هذا الجدول رفع مستوى

المهنة حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها على أكمل وجه وناط المشرع بلجنة معينة التثبت من توافر الشروط وقيد أسماء من تتوافر فيهم في الجدول .

ولما كان عمل هذه اللجنة هو التثبت من توافر شروط الصلاحية وقيد الأسماء في الجدول تبعا لثبوتها يعتبر في واقع الأمر وسيلة لتحقيق هدف المشرع من قصر ممارسة المهنة على من تتوافر فيهم هذه الشروط ومن ثم فإن العمل الذي تؤديه هذه اللجنة ليس مقصودا به إلا صالح مهنة المحاماة والقائمين بها .

ولما كانت نقابة المحامين هي الجهة القائمة على شئون المحامين ومراعاة تطبيق أحكام قانون المحاماة على نحو يؤدي إلى تحقيق صالح المهنة ، ولهذا تتحمل النقابة وحدها نفقات الأعمال التي تقوم بها اللجنة للمشاركة إليها ومن بينها أجور نشر قراراتها في الجريدة الرسمية .

ولا يغير من هذا النظر أن تشكيل لجنة القيد في الجدول يشمل بعض رجال القضاء ، ذلك لأن اشتراكهم فيها لا يؤثر على طبيعة العمل الذي تؤديه وهو التثبت من توافر الاشتغال بالمحاماة تحقيقا لقصر ممارسة المهنة على ذوي الصلاحية لها وهو تقرير لصالح مهنة المحاماة على نحو ما تقدم .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى أن نقابة المحامين هي الملتزمة وحدها بالوفاء بأجور نشر قرارات لجنة قبول المحامين في الجريدة الرسمية .

( فتوى رقم ٣١٩ - قى ١٠/٥/١٩٦٢ )

- ١٤٢ -

**الفصل الثاني**  
**نقابة التجار**  
**المصرع الأول**  
**القيد بالنقابة**  
**قاعدة رقم ( ٦٥ )**

**المبدأ :**

القيد بنقابة التجارين ولئن كان إجباريا ، إلا أنه ليس لازما كمسوغ من مسوغات التعيين في الوظائف العامة .  
**ملخص الفتوى :**

إن المشرع لم يتهج منهاجا واحدا في خصوص العضوية في النقابات المهنية ، فعضوية نقابة المهن الفنية التطبيقية إختيارية ، بينما عضوية نقابات المهندسين والمهن الزراعية والتجار إجبارية . على أن القيد الإجباري في النقابة المهنية لا يترتب عليه بالضرورة اعتباره مسوغا من مسوغات التعيين ، وإنما هو أمر يتعلق بتنظيم العلاقة بين النقابة وأعضائها ، ولا يترتب على مخالفته أدنى مساس بالتعيين في الوظائف العامة أو الاستمرار فيها .

ويعتبر القيد في النقابة المهنية مسوغا من مسوغات التعيين من علمه أمرا منوطا بإرادة المشرع الصريحة في هذا الشأن . وفي هذا المقام نجد المشرع قد نص صراحة في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين على اعتبار القيد في النقابة مسوغا من مسوغات التعيين . أما في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن نقابة التجارين معدلا بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ فإن المشرع ولئن كان قد نص صراحة على أن العضوية في النقابة إجبارية ، إلا أنه لم يصب صراحة على أنها تعد من مسوغات التعيين . ومن ثم فلا يجوز اعتبار القيد في نقابة التجارين مسوغا من مسوغات التعيين في الوظائف العامة .  
( ملف ٦٢٤/٣/٨٦ - جلسة ١٦/١١/١٩٨٣ ) .

**قاعدة رقم ( ٦٦ )**

**المبدأ :**

**العضوية نقابة التجارين ليست لازمة كمسوغ من مسوغات التعيين في الوظيفة .**  
**ملخص الفتوى :**

إن المشرع في القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن نقابة التجارين المعدل للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ ولو أنه نص صراحة على أن العضوية في هذه النقابة إجباريا ، إلا أنه لم ينص صراحة على أنها تعد مسوغا من مسوغات التعيين ، كما فعل بالنسبة لنقابة المهندسين ، الأمر الذي يمكن معه اعتبار القيد في نقابة التجارين مسوغا من مسوغات التعيين .

( ملف ٦٢٤/٣/٨٦ - جلسة ١٨/٤/١٩٨٤ ) .

## الفروع الثماني

### الاسقاط النصفى لعضوية مجلس النقابة

لقاعدة رقم ( ٦٧ )

المبدأ :

التجديد النصفى لأعضاء مجلس نقابة التجارين الذى أورده القانون ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ يقتصر على الأعضاء المنتخبين للمكملين لأعضاء المجلس - يسرى التجديد النصفى على الزيادة فى عدد الأعضاء المنتخبين التى استحدثها القانون المذكور - الستة أعضاء الذين انتخبوا سنة ١٩٨١ لعدم اتمامها سنة ١٩٧٩ لم يأت بهم القانون ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ لأول مرة فلا يعضون للتجديد النصفى .

ملخص الفتوى :

تتلخص وقائع الموضوع أنه فى عام ١٩٢٥ شكل مجلس نقابة التجارين ولأول مرة تطبيقا لأحكام القانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن انشاء نقابة التجارين و ١٠٩٠ لسنة ١٩٧٤ الملحق بلبعض أحكامه وكان عدد الأعضاء المنتخبين فى مجلس النقابة مكملين لعدد أعضائه من النقيب وممثلى الشعب ورؤساء النقابات الفرعية بحيث يكون مجموع عدد أعضاء المجلس ثلاثين عضواً هو احد عشر عضواً ، وفى عام ١٩٧٧ تم اسقاط عضوية ستة من الأعضاء المنتخبين الأحد عشر ، وانتخب بدلا منهم أربعة أعضاء فقط لاجراء احكام التكميل اعمالا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه . وبقي خمسة أعضاء من الذين تم انتخابهم فى عام ١٩٧٥ . وفى عام ١٩٧٩ انتهت عضوية هؤلاء الأعضاء الخمسة بمرور أربع سنوات على عضويتهم بالمجلس ولم يتم انتخاب أعضاء آخرين بدلا منهم حتى صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المعمول به اعتبارا



عضويتهم سنة ١٩٨١ بعد اجراء التجديد النصفى الذى تم سنة ١٩٧٧ ، وبذلك تم انتخاب ستة أعضاء : أربعة بدلاء.من انتهت عضويتهم واثنين جديدين .

وقد وافق مجلس النقابة فى ١٣/٢/١٩٨٣ على اجراء اسقاط نصفى بالقرعة للاعضاء الستة المكملين الذين انتخبوا طبقا للقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ وبدأت عضويتهم فى سنة ١٩٨١ . فاعترض عضوان منهم بدعوى ان الاسقاط النصفى يقتصر على المجلس المشكل لأول مرة دون سواه من المجالس اللاحقة . ويطلب رأى ادارة الفتوى لوزارة المالية فى هذا الشأن قامت بمرسـ الموضوع على اللجنة الثالثة لتقسم الفتوى التى ارتأت ان اسقاط العضوية لنصف أعضاء مجلس النقابة يكون بالنسبة لأول مجلس نقابة فقط ، دون بقية مجالس النقابة اللاحقة التى يجب ان تكمل مدة انتخابها وقدرها اربع سنوات دون اسقاط نصفى وازاء اعتراض بعض أعضاء مجلس النقابة على هذا الرأى طلب وزير المالية عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ، فتبين لها ان المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن نقابة التجار ينص على أن : « يؤلف مجلس النقابة من ثلاثين عضوا ويتمين أن يكون بمجلس النقابة ممثلون لكل شعبة يختارهم مجلسها ورؤساء النقابات الفرعية يكملهم أعضاء آخرون تنتخبهم الجمعية العمومية » .

وتكون انتخابات أعضاء مجلس النقابة ومجالس الشعب ومجالس النقابات الفرعية بالأغلبية النسبية للاصوات الصحيحة للحاضرين لمدة أربع سنوات وتسقط عضوية نصف أعضاء المجلس بعد سنتين بالترعة لأول مرة وتنتهى عضوية النصف الباقي بانتهاء أربع سنوات على انتخابهم .

وتنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣ سالفة الذكر بعد تعديلها بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ على أن : « يؤلف مجلس النقابة من خمسة وأربعين عضوا . (م ١٠ - ج ٢٤) .

ويتعين ان يكون بمجلس النقابة ممثلون لكل شعبة يختارهم مجلسها ورؤساء النقابات الفرعية يكملهم اعضاء آخرون من بينهم احد خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - تنتخبهم الجمعية العمومية على مستوى الجمهورية .

ومفاد ذلك ان المشروع اراد ان تكون مدة عضوية مجلس نقابة التجاريين أربع سنوات ويتم اسقاط عضوية نصف الاعضاء المنتخبين بعد مرور سنتين على بدء عضويتهم لأول مرة ، ويظل النصف الباقي في العضوية لمدة أربع سنوات من بدء الانتخابات ويلاحظ انه وان كان النص يفهم من عباراته شمول التجديد النصفى كافة اعضاء المجلس عدا النقيب الا ان اعضاء ، المجلس من ممثلي الشعب ورؤساء النقابات الفرعية يخضع اختيارهم للنظام الخاص بمجالس الشعب والنقابات الفرعية مما يرجع ان التجديد النصفى لا يشمل هاتين الفئتين وانما يقتصر على الاعضاء المنتخبين المكملين لعدد اعضاء المجلس فقط .

ولما كان مجلس النقابة قد شكل لأول مرة في سنة ١٩٧٥ من ثلاثين عضوا وتم اعمال حكم الاسقاط النصفى في سنة ١٩٧٧ للاعضاء الأحد عشر المنتخبين مما ادى - كما سلف البيان - الى خروج ستة من الاعضاء المكملين وانتخاب أربعة بدلا منهم ، وقد انتهت مدة عضوية الخمسة الذين جاء بهمسم التجديد النصفى لسنة ١٩٧٧ في سنة ١٩٨١ .

واذ جاء القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ناصا على زيادة عدد اعضاء مجلس النقابة من ثلاثين عضوا الى خمسة واربعين عضوا ومبتيا على النص الخاص بسريان احكام التجديد النصفى عند التشكيل لأول مرة ولم يأخذ المشرع في اعتباره ان التجديد النصفى لأول تشكيل لمجلس النقابة كان قد تم فعلا سنة ١٩٧٧ وقد كان بطبيعته - حكما وقتيا - ينقضي اثره بعد اجراء التجديد النصفى لأول مجلس مشكل مما يفصح عن

ارادة المشرع في استمرار التجديد النصفى بالنسبة لمن يدخل المجلس لأول مرة نتيجة التعديل الذى اجراه وجاه بزيادة فى عدد اعضاء المجلس من ٣٠ الى ٤٥ عضوا وبذلك يقتصر هذا التجديد النصفى الذى جاء به تعديل سنة ١٩٨٠ على الزيادة التى طرأت على المجلس نتيجة له فقط دون من شملهم التجديد النصفى الأول سنة ١٩٧٧ .

ولكن هذا التعديل الذى تم سنة ١٩٨٠ وان أدى الى زيادة مجموع عدد اعضاء المجلس من ثلاثين عضوا الى خمسة واربعين عضوا الا أنه أدى الى تقلص عدد الاعضاء المنتخبين المكملين لاعضاء المجلس الى ستة أعضاء فقط .

وبذلك فان التجديد النصفى الذى يتم طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ لا يشمل من شملهم التجديد النصفى الذى تم سنة ١٩٧٧ سواء من انتخبوا فى هذا التجديد بل من خرجوا ، او من بقوا وانتهت عضويتهم مسنة ١٩٧٩ ولكن يقتصر على الزيادة فى العدد التى جاء بها هذا القانون فقط .

ولم يأخذ المشرع فى اعتباره ان التجديد النصفى الأول الذى تم سنة ١٩٧٧ وادى الى خروج نصف الاعضاء المكملين اى ٦ من ١١ وقد انتخب ٤ فقط بدلا من الستة وبذلك تقلص عدد الاعضاء المكملين فى سنة ١٩٧٧ الى ٩ بدلا من ١١ ، وعندما انتهت عضوية الخمسة الذين لم يخرجوا فى سنة ١٩٧٧ وذلك فى سنة ١٩٧٩ لم تجر انتخابات لاختيار بديل لهم وعند انتهاء مدة عضوية من انتخبوا سنة ١٩٧٧ فى سنة ١٩٨١ ، تبين ان مجموع خلوات المنتخبين التى انتهت فى سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨١ قد تقلصت الى ستة اعضاء مكملين فقط ، بينما كان مجموع من انتهت عضويتهم فى سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨١ ستة اعضاء وبذلك يكون من الواضح ان المشرع وان تصور انه ان الزيادة فقط بعد سنتين من انتخابها اى سنة ١٩٨٣ الا أنه عند التطبيق تبين ان المشرع لم يأت فى الواقع

بأية زيادة بل قد تقلص عدد الاعضاء المكملين من ١١ فى اول مجلس سنة ١٩٧٥ الى تسعة ١٩٧٧ ثم الى ستة فقط سنة ١٩٨١ وبذلك فان التجديد النصفى الذى تصوره المشرع ووجب التطبيق بالنسبة الى الزيادة التى استحدثتها ، فانه وقد ثبت انه لم يأت بأية زيادة بل تقلص عدد الاعضاء المنتخبين الى ستة فقط ومن ثم فلا يسرى فى شأنهم حكم التجديد النصفى لذلك انتهى رأى الجمعية للصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه :

(١) التجديد النصفى لأعضاء مجلس نقابة التجاريين الذى رده حكم القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ يقتصر على الاعضاء المنتخبين المكملين لأعضاء المجلس دون ممثل الشعب ورؤساء النقابات .

(٢) يسرى التجديد النصفى الذى رده المشرع فى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ على الزيادة فى عدد الاعضاء المنتخبين التى استحدثها القانون المذكور .

(٣) الا أنه وقد ثبت ان القانون المذكور لم يستحدث أية زيادة فى عدد الاعضاء المنتخبين بل تقلص عددهم الى ستة فقط كان جرى فى شأنهم أحكام التجديد النصفى الاولى سنة ١٩٧٧ ، واعادة الانتخاب فى سنة ١٩٨١ لعدم اتماها سنة ١٩٧٩ ، فان هؤلاء الستة الذين انتخبوا سنة ١٩٨١ بدلا ممن خرجوا فى التجديد النصفى سنة ١٩٧٧ وقد انتهت عضويتهم سنة ١٩٨١ لم يأت بهم القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ لأول مرة فلا يخضعون للتجديد النصفى الذى جاء به القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ .

(ملف ١/٨٨ - ٣٢ - جلسة ١/٩/١٩٨٥)

## الفصل الثالث

### نقابة الأطباء

#### الفرع الأول

#### انتخابات النقابة

قائمة رقم ( ٦٨ )

المبدأ :

طبقا لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء الذين انتخبوا لمنصب النقيب أو لعضوية مجلس النقابة في انتخابات سنة ١٩٧٠ ثم في انتخابات سنة ١٩٧١ يسرى في شأنهم الحظر المنصوص عليه في المادتين ٢٠ و ٢١ من هذا القانون ( علم جوائز الانتخاب العضو أو النقيب أكثر من مرتين متتاليتين ) - يترتب على ذلك عدم جواز انتخاب هؤلاء الأطباء في دورة سنة ١٩٧٦ ولا يصح بالتالي ترشيحهم لانتخابات هذه الدورة - أساس ذلك انه يبين من الرجوع لأحكام المادتين ٢٠ ، ٢١ أنه لا بد أن الحظر الوارد فيهما صريح في انصرافه الى انتخاب عضو مجلس النقابة أو النقيب أكثر من مرتين متتاليتين - والانتخاب مرة يتحقق بإجراء الانتخاب وإعلان فوز المنتخب بالمركز الذي انتخب له وهو بهذا المعنى لا يتلزم مع البقاء في العضوية أو في منصب النقيب كامل مدة الأربع سنوات المنصوص عليها في هاتين المادتين - فيسلم اسباب تمنع من استكمال هذه المدة لا يؤثر في ان الانتخاب قد تم وحقق غايته .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء تنص على أن : « يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة عشر عضوا » ، والمادة ٢٠ منه تنص على أن : « مدة العضوية في مجلس النقابة أربع سنوات » ولا يجوز .

انتخاب العضو أكثر من مرتين متتاليتين ، وتنص المادة ٢١ على أن : « مدة النقيب أربع سنوات ، ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متتاليتين » .

من حيث أنه يبين من الرجوع لأحكام المادتين ٢٠ و ٢١ أنفى الذكر أن الحظر الوارد فيهما صريح في انصرافه الى انتخاب عضو مجلس النقابة أو النقيب أكثر من مرتين متتاليتين ، والانتخاب مرة يتحقق بإجراء الانتخاب وإعلان فوز المنتخب بالمركز الذى انتخب له ، وهو بهذا المعنى لا يتلزم مع البقاء فى العضوية أو فى منصب النقيب كامل مدة الأربع سنوات المنصوص عليها فى هاتين المادتين حيث انه لا يضمن للمنتخب ضرورة البقاء كل تلك المدة إذ إنه من المتصور دائما أن تقوم أسباب تمنع من استكمال هذه المدد سواء فى الطبيب المنتخب أو استمرار مجلس النقابة ذاته دون أن يؤثر ذلك فى أن الانتخاب قد تم وحقق غايته . ولا يقدح فى ذلك القول بأن الانتخاب مرتين فى تطبيق المادتين المشار اليهما لا يمتد به بالنسبة للحظر الوارد فيهما الا اذا استكمل المنتخب المدة المقررة نتيجة للانتخاب فى كل مرة ، فهذا مردود بأمرين أولهما أن نص المادتين صريح - كما سبق القول - فى انصرافه الى الانتخاب مجردا ، وليس من سند فى عبارة النص يقرن مرة الانتخاب باستكمال مدته ، وثانيهما أن هذا القول يؤدي الى جواز انتخاب من سبق انتخابه مرتان مرة ثالثة اذا كان لم يستكمل عند انتخابه فى إحدى هاتين المراتين مدة الأربع سنوات ، وتلك نتيجة من شأنها أن يبقى الطبيب المنتخب فى مجلس النقابة أو فى مركز النقيب أكثر من ثماني سنوات وهو ما يتعارض مع إبعاد فهم لأحكام هاتين المادتين وأوسع تطبيق لهما عندما يدعى انهما يتيحان دائما للمنتخب أن يستوفى مدة ثماني سنوات فى مرتين انتخابه بينما القول المتقدم يسمح للمنتخب بالبقاء أكثر من هذه السنوات الثمانية ، ومن ثم فإنه قول يتجاوز فى نتائجه ما قد تطوع إليه أحكام مادتي القانون .

ومن حيث انه متى كان ذلك كذلك فان الأطباء الذين انتخبوا لمنصب  
النقيب أو لعضوية مجلس النقابة في انتخابات سنة ١٩٧٠ ثم في انتخابات  
النقيب أو لعضوية مجلس النقابة في انتخابات سنة ٧٠ ثم في انتخابات  
سنة ١٩٧١ يسرى في شأنهم الحظر المنصوص عليه في المادتين ٢٠ و ٢١ المشار  
اليهما ولا يجوز انتخابهم في دورة سنة ١٩٧٦ ولا يصح بالتالي ترشيحهم  
لا انتخابات هذه الدورة .

( فتوى رقم ١٧١ في ١٨/٣/١٩٧٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٦٩ )

#### المبدأ

الفتوى الصادرة في شأن الأطباء المذكورين هي كاشفة لحكم القانون -  
ويرتب على ذلك انه لا يعتبر عدم علمهم بالفهم الصحيح لحكم القانون علرا مبررا  
لإعادة التقدم بطلبات للترشيح لمستويات أخرى بعد ان اوصد باب الترشيح -  
الخطأ في فهم المسألة القانونية لا يصلح علرا مبررا لاستناد فيعاده حادثة القانون  
ويرتب على انقضائه أثر السقوط .

#### ملخص الفتوى :

انه عن مدى اعتبار الطلبات التي قدمها الأطباء المذكورين صالحة للتقدم  
للترشيح لمستويات أخرى غير التي تقدموا اليها إستنادا الى أن علمهم بحظر  
ترشيحهم لم تكشف عنه الا الفتوى وان ذلك تم بعد ان اوصد باب الترشيح ،  
فانه لما كانت الفتوى تكشف عن حكم القانون ولا تنشئه وذلك بتفسير نصومه  
وتبيين قصد المشرع منها ، ومن ثم فمرد الأمر في تحديد تاريخ نفاذها انما هو  
الى القانون نفسه الذي تكشف عن حكمه ، فمتى حدد تاريخا معينا لنفاذه تعين  
احترام هذا التاريخ دون تاريخ صدور الفتوى التي تقف عند حد تفسير نصومه  
النافذة من التاريخ المحدد لها في التشريع ذاته ، وتسرى من هذا التاريخ ،

ويرتّب على ذلك أن الفئتين الصادرة في شأن الأطباء المذكورين هي كاشفة لحكم القانون ولا يعتبر عدم علمهم بالفهم الصحيح لهذا الحكم عذرا مبررا لاعادة التقدم بطلبات أخرى للترشيح بعد أن أوصد بابه ، إذ الخطأ في فهم المسألة القانونية لا يصلح عذرا لامتداد ميعاد حله القانون ورتب على انقضائه اثر السقوط ، كما انه لا يجدى في ذلك اقتراح اعتبار الطلبات المقدمة للمستويات التي كشفت الفتوى عن عدم احييتهم في التقدم اليها صالحة للتقدم الى مستويات أعلى إذ لا تصلح في شأنها فكرة تحول الأجراء الباطل الى آخر صحيح اذا حمل في طياته عناصر هذا الاجراء الصحيح ، لأن الفرض في ذلك أن تكون تلك العناصر متكاملة وقت اتخاذ الاجراء ، أما في الحالة المروضة فتغيير مستوى الترشيح هو الفصل جديد عن الإرادة يتضمن تحديدا للمستوى المراد الترشيح اليه يتم بعد قفل باب الترشيح ، مما يعتبر في حقيقته فتح باب الترشيح أو مد ميعاده لفئة دون أخرى ، وهو اخلال بمبدأ المساواة وتحقيق المنافسة المتكافئة بين المرشحين .

من أجل ذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولا - ان الأطباء الذين انتخبوا لمنصب النقيب أو لعضوية مجلس النقابة في انتخابات سنة ١٩٧٠ واعيد انتخابهم في انتخابات سنة ١٩٧١ لا يجوز انتخابهم للمرة الثالثة في دورة سنة ١٩٧٦ ولا يصح بالتالي ترشيحهم لهذه الانتخابات .

ثانيا - انه لا يجوز اعتبار الطلبات المقدمة من الأطباء المذكورين صالحة للترشيح لمستويات أخرى مغايرة .

( ملف رقم ٢٢/١/٨٨ - جلسة ١٧/٣/١٩٧٦ ) .



## الفصل الثماني

### الترشيع لمنصب النقيب

قاعدة رقم ( ٧٠ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن اتحادات نقابات المهن الطبية - قرار وزير الصحة رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٤ باللائحة الداخلية لنقابة الأطباء - حق الترشيح لمنصب مجلس النقابة حق لكل طبيب يعتمد بالجدول العام وأدى الاشتراك السنوي المستحق حتى نهاية السنة المالية السابقة لإجراء الانتخاب - مناطق الشرط الأخير أن يكون الطبيب ملتزم قانوناً بإداء الاشتراك - إذا زال عنه هذه الالتزام بإعلانه من أداء الاشتراك - عدم لزوم هذا الشرط - أثر ذلك حق الطبيب المحال إلى المعاش في الترشيح لمنصب مجلس النقابة .

#### ملخص التفسير :

إن المادة الثامنة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الأطباء نص على أنه : « تنشأ بالنقابة الجداول الآتية » :

( أ ) الجدول العام : ويحدد فيه كل طبيب استوفى الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفي قانون مزاولة مهنة الطب .

( ب ) جدول الإخصائيين

( ج ) جدول الأطباء غير المستقلين .

ومن حيث أنه وفقاً لنص هذه المادة فإنه يوجد بنقابة الأطباء عدة جداول من بينها الجدول الخاص الذي يقيد فيه كل طبيب استوفى الشروط المنصوص عليها في قانون النقابة وفي قانون مزاولة مهنة الطب .

ومن حيث ان إحالة الطبيب الى المعاش لا تحول دون قيده بالجدول العام وعضويته للنقابة وذلك مستفاد من نص المادة ١٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن اتحاد نقابات المهن الطبية التي تنص على ان : « المعاش حق لكل عضو ٠٠ » فهي تدل على ان الاحالة الى المعاش لا تنفي العضوية ومن نص المادة ١٦ من ذات القانون التي تنص على : « اعفاء العضو المستحق للمعاش من تسديد الاشتراك السنوي للنقابة ٠٠ » وهذا الحكم يؤكد ان الاحالة للمعاش لا تحول دون عضوية النقابة ولذلك نصت المادة ٥ من اللائحة الداخلية لنقابة الأطباء على انه : « على طالبى القيد بجدول غير المشتغلين الذين تخلفوا عن مزاوله المهنة لاي سبب من الاسباب - ان يتقدموا بطلب القيد فى الجدول ٠٠ » ( قرار وزير الصحة رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٤ ) وليس من شك فى ان المحالين إلى المعاش يعدون ممن تخلفوا عن مزاوله المهنة وبالتالي يكون لهم الحق فى القيد بجدول غير المشتغلين الذى لا يكون الا لمن كان مقيد بالجدول العام باعتباره الجدول الاساسى الذى يتعين ان يقيدخيه كل طبيب ابتداءً .

ولما كان نص المادة ٢٩ من قرار وزير الصحة رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٤ باللائحة الداخلية لنقابة الأطباء يثبت حق الترشيح لمناصب مجلس النقابة لكل طبيب مقيد بالجدول العام وادى الاشتراك السنوى المستحق حتى نهاية السنة المالية السابقة لاجراء الانتخاب فان مناط الشرط الأخير أن يكون الطبيب ملتزم قانونا بأداء الاشتراك فاذا زال عنه هذا الالتزام لن يكون هناك وجه لبقاء هذا الشرط فى حقه ، اذ أن تطلب توافر هذا الشرط فيه يكون مطالبة بمستحيل وهذا غير جائز .

ومن حيث ان الطبيب المحال الى المعاش معفى بنص المادة ٢٥ من قانون اتحاد نقابات المهن الطبية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ من أداء الاشتراك السنوى للنقابة فان تطلب سداد الاشتراك حتى آخر السنة المالية السابقة لاجراء الانتخاب واعتبار ذلك شرط لترشيحه لا يجد سند من القانون الذى اعفاه اصلا من اداء الاشتراك ويكون هذا الشرط غير لازم بالنسبة له فيحق للطبيب المحال الى المعاش الترشيح لمناصب مجلس النقابة دون نظر الى مدى توافر هذا الشرط الذى يعتبر غير قائم بالنسبة له .

من أجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الطبيب المحال الى المعاش فى الترشيح لمنصب نقيب الأطباء .

## الفرع الثالث

### قرارات مجلس النقابة

قاعدة رقم ( ٧١ )

#### المادة :

نقابة المهن الطبية - القرارات التي تصدر من مجلس النقابة أو من الهيئات المختصة بها هي قرارات ادارية .

#### ملخص الحكم :

يخلص من استقراء نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات المهن الطبية انه قد أضفى على النقابة شخصية معنوية مستقلة ، وخولها حقوقاً من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة ، فخولها حق احتكار المهنة وهي مرفق عام وقصرها على اعضائها دون سواهم ، كما خولها حق فرض رسوم مالية على صورة اشتراكات جبرية تحصل في مواعيد دورية ، ثم سلطة اصدار قرارات واجبة التنفيذ في شئون الأطباء وسلطة تاديب اعضائها ، وسلطة تشريع بوضع اللائحة الداخلية ولائحة تقاليد المهنة ، كما يدل على انها قد جمعت بين مقومات المؤسسات العامة وعناصرها من شخصية مستقلة ومرفق عام تقوم عليه مستعينة في ذلك بسلطات عامة شأنها في ذلك شأن كافة هيئات التمثيل للمهن ، ومن ثم فهي شخص اداري من أشخاص القانون العام وقراراتها سواء صدرت في موضوع التاديب من هيئاتها المختصة ( وهي هيئات ادارية لا قضائية ) أو صدرت من مجلس النقابة في مسائل التقيد بالسجلات أو في غير ذلك من الأغراض ، هي قرارات ادارية قابلة للطعن فيها بدعوى الالفناء أمام محكمة القضاء الاداري .

( طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٥٨ - ١٠ )

## قاعدة رقم ( ٧٢ )

### المبدأ :

قرار مجلس نقابة المهن الطبية باحالة أحد اعضاء النقابة الى مجلس التأديب هو قرار ادارى نهائى - مرد نهائية القرار الادارى الى احكام القانون فى هذا الشأن - جواز الطعن فيه بالالغاء مستقلا عن الحكم التأديبى النهائى .

### ملخص الحكم :

ان كون القرار نهائيا أو غير نهائى فى أمر معين مرده الى احكام القانون فى هذا الشأن ، ويبين من استقراء نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحادات نقابات المهن الطبية ان قرار مجلس النقابة باحالة اعضائها الى هيئة التأديب هو قرار ادارى نهائى تنفيذى فى خصوص تلك الحالة ، ذلك لأن المجلس المذكور هو المختص دون سواء بالنظر فى هذا الأمر وليس ثمة سلطة أعلى تملك التعقيب عليه فى موضوع الاحالة الى مجلس التأديب ، فهو قرار نهائى فى التدرج الرئاسى كما ان مجلس النقابة اذ يصدره يستنفذ سلطته فلا يملك الرجوع فيه أو المدول عنه ، وللقرار فضلا عن ذلك اثره القانونى بالنسبة الى المحالين للمحاكمة التأديبية وبالنسبة الى الهيئة المختصة بمحاكمتهم تأديبيا ، ذلك ان الدعوى تنتقل بمجرد صدوره من مرحلة التحقيق الى مرحلة المحاكمة ، وهذا كما يعبر اختصاص الهيئة التأديبية فيتعين عليها السير فى المحاكمة ، وهذا وجه النهائية فى القرار المطعون فيه ، ويترتب على ذلك جواز الطعن فيه بدعوى الالغاء مستقلا عن الحكم التأديبى النهائى اذا كان القرار مخالفا للقانون فى موضوع الاحالة الى التأديب فى ذاتها أو شاب القرار عيب عدم الاختصاص أو عيب فى الشكل أو فى الاجراءات ويظل لهيئة التأديب اختصاصها بنظر الموضوع ، فلا تحول ونقابة القضاء الادارى على اجراءات التأديب التى تسبق المحاكمة على النحو وفى الحدود السابقة دون مزاوله هيئة التأديب ولايتها فى تأديب اعضاء النقابة عما يتسبب اليهم من مخالفات .

( طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/١٢ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٣ )

#### المبدا :

مجلس نقابة المهن الطبية وهيئات التأديب كافة تعتبر هيئات ادارية - قراراتها في شأن التأديب هي قرارات ادارية لا قضائية - تعريف القسور القضائي .

#### ملخص الحكم :

ان مجلس نقابة المهن الطبية وكذلك هيئات التأديب كافة تعتبر هيئات ادارية في تشكيلها وفي اختصاصها ، اذ خولها القانون حق اصدار قرارات في مسائل التأديب بمقتضى سلطتها العامة ، وهذه القرارات ادارية لا قضائية لأن القرار القضائي هو الذي تصدره المحكمة بمقتضى ولايتها القضائية ويحسم - على أساس قاعدة قانونية - خصومة قضائية تقوم بين خصمين وتتعلق بمركز قانوني خاص او عام ، ولا ينشئ هذا القرار مركزا قانونيا جديدا ، وانما يكشف او يقرر قيام حق او عدم قيامه ، وظاهر ان القرارات التأديبية لا تحمل أية سمة من سمات السجلات .

( طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٥٨ )

### قاعدة رقم ( ٧٤ )

#### المبدا :

تخفيض مجلس ادارة اتحاد نقابات المهن الطبية معاش عضو الاتحاد لمدة اقامته بالخارج الى جنيه شهريا بما له من سلطة بمقتضى تفويض الجمعية العمومية للاتحاد - يعتبر قرارا اداريا نهائيا - خضوع دعوى الفساده للمرجع القسور .

### ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن مجلس اتحاد نقابات المهن الطبية قرر بتاريخ ١١ من يونية سنة ١٩٥٨ - بعد فحص ملف المدعى - أن يصرف له جنيها مصريا واحدا شهريا مدة إقامته بالخارج ، وأن يصرف المعاش المقرر حسب القواعد مدة إقامته بالأراضي المصرية على أن يتسلم كل ستة شهور للاتحاد للاطلاع على جواز السفر ، فإن هذا القرار ما هو الا إفصاح من مجلس الاتحاد بقصد تخفيض معاش المدعى إلى مبلغ اسمي قدره جنيه واحد شهريا - وقد اعتبر المجلس أن له إرادة ملزمة في هذا الشأن بما له من سلطة بمقتضى تفويض الجمعية له بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٨ ، ومن ثم فقد اكتملت لهذا القرار جميع عناصر القبرارات الادارية النهائية التي تخضع الدعاوى بطلب الفائها للبيعاد المقرر في صدد دعاوى الالفاء .

( ملن رقم ٢٤٩٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦١ )

### قاعدة رقم ( ٧٥ )

#### المبدأ :

المعاش المقرر للأعضاء المتقاعدين بالتطبيق للمادة ٦٣ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص باتساع نقابات المهن الطبية - تخفيض مجلس الاتحاد هذا المعاش إلى جنيه واحد شهريا أو حرمان العضو منه إذا غادر البلاد وأقيم بالخارج - غير جائز .

### ملخص الحكم :

إذا كانت شروط استحقاق المعاش بالتطبيق للمادة ٦٣ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص باتساع نقابات المهن الطبية متوافرة في المدعى فإنه يستحق

المعاش المقرر له كاملا ولا يجوز حرمانه منه كله أو بعضه إلا بناء على سبب يقصره القانون ، ولا يجوز لمجلس الاتحاد أن يقرر أسبابا جديدة للحرمان من المعاش كله أو بعضه لم ينص عليه القانون ، وأما استناد مجلس الاتحاد إلى قرار الجمعية العمومية الصادر بتخفيض معاش الأعضاء وأسرههم إلى جنيه مصرى واحد شهريا في حالة مغادرتهم الأراضى المصرية ومن تاريخ مغادرتهم البلاد امتنادا إلى التفويض المنصوص عليه في المادة ٦٥ من القانون ، فإنه استناد في غير محله ، لأنه فضلا عن أن التفويض لا يخول غير انقاص أو زيادة المعاش المقرر لأراجل الأعضاء وأولاهم دون المعاش المقرر للظمو ، فإنه لو سلم جدلا بأن هذا التفويض يشمل ، فإنه يجب أن يكون انقاص المعاش أو زيادته راجعا إلى أسباب تتعلق بموارد الصندوق ومقتضيات احتياطية مما يقتضى أن يكون القرار بذلك عاما وشاملا لجميع الأعضاء بغير تمييز بينهم بسبب ظروفهم الخاصة .

( طعن رقم ٢٤٩٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦١ ) .

## القسم الرابع

### تأديب الأطباء

قاعدة رقم ( ٧٦ )

#### البسملة :

المادة ١٩ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحادات نقابات المهن الطبية كانت تقضى بأن يعاكم أعضاء النقابة العاملون بالحكومة عصا يقع عنهم بسبب مزاولتهم مهنتهم من مخالفات لا تتعلق بجهاتهم الحكومية أمام مجلس النقابة . هذه المادة تعتبر ملغاة . قانونا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الأطباء والذي نظم الباب الخامس منه النظام التأديبي لأعضاء نقابة الأطباء بما لا يعول دون اختصاص السلطات التأديبية المختصة المنصوص عليها في قوانين الأطباء في تأديب الأطباء الخاضعين لهذه القوانين بالنسبة للمخالفات التي يرتكبونها خارج نطاق عملهم متى كانت هذه المخالفات تشكل مسلكا ميبا ينعكس على سلوكهم العام في مجال وظائفهم وذلك دون إخلال بحق النقابة في النظر في أمورها عن هذه المخالفات وتوقع عليهم الجزاءات المنصوص عليها في قانون النقابة والتي تتلزم مع صفتهم النقابية .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بأن مسطرة الطبيب تأديبيا عما ينسب اليه من خروج على مقتضى الواجب في عمله بمبادئه الخاصة لا ينعقد الا للهيئة التأديبية المشكلة بنقابة الأطباء وان الجهة الادارية التابع لها بصفته موظفا عاما لا تختص بمسائله تأديبيا عن هذه الأمور هذا الدفع مردود ذلك لأنه يبين من استقراء القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الأطباء الذي وقع الاتهام المنسوب للطاعن في ظل سريان أحكامه - قد نظم في الباب الخامس منه النظام التأديبي



أعضاء نقابة الأطباء فنص في المادة ٥١ منه على أن يحاكم أمام الهيئة التأديبية كل عضو أخل بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها كما نص في المادة ٥٢ منه على أنه مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى العمومية والمدنية أو التأديبية تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتي ٠٠٠ ونص في المادة ٥٤ منه على أنه على النيابة أن تخطر النقابة بأى اتهام يوجه ضد أى عضو من أعضائها بجناية أو جنحة متصلة بالمهنة وذلك قبل البدء فى التحقيق ٠٠ وفى حالات التقاضى المختلفة الخاصة بالمهنة يجوز للطبيب طلب تدخل النقابة كطرف ثالث - وأخيرا نص فى المادة ٦٧ على أنه لا تحول محاكمة العضو جنائيا أو تأديبيا أمام هيئات التسايب المختصة بالجهة التى يعمل بها ، دون محاكمته تأديبيا طبقا لأحكام هذا القانون ٠ ويبين من جماع هذه النصوص أنها تقتضى فى صراحة بلن محاكمة أعضاء نقابة الأطباء عن كل إخلال بأحكام هذا القانون وأداب المهنة وتقاليدها يكون أمام الهيئة التأديبية المشكلة وفق أحكامه وذلك دون إخلال بحق إقامة الدعوى العمومية أو المدنية أو التأديبية ضد العضو بما من مقتضاه أن محاكمة عضو النقابة الطبية عن إخلال بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها لا يحول دون محاكمته تأديبيا بوصفه أحد العاملين فيما نسب إليه من مخالفات ، يستوى فى ذلك المخالفات التى يرتكبها فى دائرة عمله الوظيفى وتلك التى يرتكبها خارجها اذا انطوت على سلوك مسعيب ينعكس أثره على سلوكه العام فى مجال الوظيفة ولا حجة فى الاستناد الى المادة ١٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحادات نقابات المهن الطبية التى كانت تقتضى بأن يحاكم أمام الهيئات التأديبية لكل نقابة كل عضو من أرباب المهنة التابع لها من غير موظفى الحكومة ، أما الأعضاء من موظفى الحكومة فيحاكمون أمام السلطات التأديبية المختصة فى جميع ما ينسب اليهم فى دائرة عملهم الحكومى من مخالفات لها علاقة بأعمالهم الحكومية وأمام مجلس النقابة فيما يقع منهم بسبب مزاوله مهنتهم فيما عدا ذلك وان يحاكم أمام الهيئات التأديبية للنقابة كل عضو صدر ضده حكم نهائى بعقوبة أو بتعويض من محكمة جنائية أو مدنية أو تأديبية مختصة لأمر تمس استقامته أو شرفه أو كفايته فى مزاوله مهنته لا حجة فى الاستناد الى هذه المادة ذلك لأنه فضلا عن أن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ مالمق له الذكر لم يردد أحكامها فإن إعادة تنظيم أمر (م ١١ - ٢٤ج)

محاكمة اعضاء نقابة الاطباء بوصفهم هذا على أساس يخالف ما كانت تقضى به المادة ١٩١ المشار اليها على النحو السالف البيان مؤداه ان هذه المادة أصبحت ملغاة بحكم القانون اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه طبقا لنص المادة ٧٨ منه التى تنص على إلغاء كل نص يخالف أحكامه . وبهذه المثابة لا ينحصر اختصاص السلطات التأديبية المختصة المنصوص عليها فى قوانين العاملين عن النظر فى تأديب الأطباء الخاضعين لهذه القوانين بالنسبة للمخالفات التى يرتكبونها خارج نطاق عملهم متى كانت هذه المخالفات تشكل مسلكا معيبا ينعكس على سلوكهم العام فى مجال وظائفهم وتوقع عليهم الجزاءات التأديبية المنصوص عليها فى نظمهم الوظيفية التى تتسق مع مبادئهم القانونية الوظيفية وذلك دون اخلال بحق النقابة فى النظر فى امهرهم عن هذه المخالفات وتوقع عليهم الجزاءات التى تضمنها قانون النقابة والتى تتلاءم مع صفة الأطباء النقابية .

( طعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٨ )

#### المادة رقم ( ٧٧ )

المبدأ :

نقابة الأطباء من أشخاص القانون العام وقرارها بأحالة طبيب الى هيئة التأديب قرار إدارى يختص القضاء الإدارى ببسط رقابة المشروعية عليه .

ملخص الحكم :

ان نقابة الأطباء من أشخاص القانون العام ، وهى منشأة بقانون ، وإغراضها وأهدافها ذات نفع عام . وتعتبر قرارات النقابة التى تصدر فى موضوع التأديب وفى مسائل القيد وغيرها قرارات إدارية . ويعتبر قرار مجلس النقابة بأحالة

الطبيب الى هيئة التدليب قرارا اداريا نهائيا فى خصوص تلك الحالة • ويجوز  
الطعن بالالغاء فى قرار الاحالة مستقلا عن الحكم التأديبى النهائى اذا شابه عيب  
من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة • وتقف رقابة المحكمة على  
مشروعيته قرار الاحالة عند حد التثبيت من صدور قرار الاحالة من جهة ناطق بها  
قانون نقابة الأطباء اصدار قرارات احالة الأطباء أعضاء النقابة الى الهيئة التأديبية  
ومن قيام قرار الاحالة بحسب الظاهر على سببه المبرر له قانونا ، ولا تملك فحص  
وتمحيص الوقائع المكونة لركن السبب فى قرار الاحالة حتى لا تتحول الى محكمة  
تأديبية لا يخولها القانون هذه السلطة •

( طعن ١٥١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١١ ) •

## الفرع الخامس

### صندوق الاعانات والمعاشات

#### قاعدة رقم ( ٧٨ )

#### المبدأ :

خضوع صندوق الاعانات والمعاشات لأعضاء نقابات المهن الطبية وأسرهـم  
لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن صناديق التأمين الخاصة — تطبيق  
أحكام هذا القانون على جميع الصناديق القائمة وقت العمل بلحاظه .

#### ملخص الفتوى :

انه على الرغم من ان قانون اتحاد المهن الطبية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ أنشأ  
صندوقا لاعانات ومعاشات أعضاء المهن الطبية وأسند ادارته الى مجلس ادارة  
الاتحاد الذى يختص بوضع لائحة الصندوق على ان تصدر بقرار من وزير الصحة  
الا ان المشرع اتجه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ الى توحيد نظم صناديق التأمين  
الخاصة التى تبلغ جملة اشتراكاتها ألف جنيه فأكثر فأخرجها من نطاق تطبيق  
أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والزم الصناديق  
القائمة جميعها بغير استثناء بأن تقدم طلبا لتسجيلها وفقا لأحكامه الى المؤسسة  
المصرية العامة للتأمين وفى ذات الوقت ألغى الباب الثالث من قانون الاشراف  
والرقابة على هيئات التأمين رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ واستبدل بهذا الاشراف نظاما  
جديدا أدخل فى نطاقه جميع الصناديق التى تتألف فى النقابات أو الجمعيات أو  
غيرها بهدف منح اعضائها تعويضات أو معاشات أو مرتبات دورية أو إية مزايا  
مادية أخرى وخول وزير التأمينات وحده سلطة تحديد الشروط الواجب توافرها  
فى النظم الأساسية للصناديق الخاصة بعد أخذ رأى مجلس ادارة المؤسسة المصرية

العامة للتأمين ، وخشى كل صندوق بمجلس ادارة مستقل يهيمن على شئونه ويتولى تعريفها وفقا للنظام الاساسى الخاص به . ومن ثم يكون القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه قد استحدث نظاما جديدا موحدًا الزم به جميع صناديق التأمين الخاصة ولم يستثن من الخضوع له آيا منها . وعليه يخضع صندوق الاعانات والمعاشات لأعضاء نقابة المهن الطبية لأحكام هذا القانون .

ولا وجه للقول بأن النظام الذى قرره قانون اتحاد نقابات المهن الطبية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ لهذا الصندوق يعد نظاما خاصة وبالتالي يتمتع اعماله فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على اعتبار انه تضمن أحكاما عامة ليس من شأنها الاخلال بالنظم الخاصة القائمة - ذلك لأن المشرع افصح فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ عن رادته فى تطبيق أحكامه على الصناديق القائمة وقت العمل به فالزمها بالتسجيل لدى المؤسسة المصرية العامة للتأمين وفقا لأحكامه ولم يستثنها عنها. حدد نطلق تطبيق أحكامه ، ومن ثم فإن القانون الجديد يسرى عليه منذ تاريخ العمل به .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى خضوع صندوق الاعانات والمعاشات لأعضاء نقابات المهن الطبية وأمرهم لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن صناديق التأمين الخاصة .

( ملف ٢٨/١/٨٨ - جلسة ١٩٨٤/٣/٤ ) .

## المصـل الرابع

### نقابة الأطباء البيطريين

#### الفـرع الأول

#### الترشيح لمنصب النقيب وعضوية مجلس النقابة

قاعدة رقم ( ٧٩ )

المبدأ :

يحق للأطباء البيطريين غير المستقلين المقيمين بالجدول العام حضور اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة والترشيح لمنصب النقيب أو عضوية مجلس النقابة .

ملخص الفـسوى :

ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء البيطريين ينص فى المادة ٤ منه على أن : « تنشأ بالنقابة الجداول الآتية » :

( أ ) الجدول العام : ويقتد فيه كل طبيب استوفى الشروط المنصوص عليها ..  
فى قانون مزاولة مهنة الطب البيطرى ، بمد سداد رسم القيد فيه  
وقدره خمسة جنيهات .

(ب) جدول الاختصاصيين : ويقتد فيه كل طبيب بيطرى استوفى الشروط  
المنصوص عليها فى اللائحة الداخلية للنقابة ، بمد سداد رسم القيد  
وقدره عشرة جنيهات .

(ج) جدول غير المستقلين .

وينص فى المادة ١١ منه على أن : « تتألف الجمعية العمومية من كافة  
الأعضاء المقيدة أسماؤهم فى الجدول العام الذين أدوا الاشتراكات السنوية  
المستحقة حتى آخر السنة المنتهية » .

ولما كان مفاد هذين النصين أن حق حضور الجمعية العمومية لنقابة أطباء البيطريين إنما يثبت لأعضاء النقابة المقيّدة أسماؤهم بالجدول العام - الذي يضم جميع أعضاء النقابة - عدا من كان منهم غير مسدد للاشتراك المستحق عليه .

ولما كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٦ يشلن اتحاد نقابات المهن الطبية ينص في المادة ٢٥ منه على أن : « يعفى العضو المستحق للمعاش من تسديد الاشتراك السنوي للنقابة من تاريخ تقرير المعاش له ، وللمجلس الاتحاد أن يقرر إعفاء أحد الأعضاء من تسديد الاشتراك لمدة محددة بناء على اقتراح مسيب من مجلس النقابة التي ينتمى إليها العضو » فإن مفاد ذلك عدم استحقاقه للاشتراك على الأعضاء المشار إليهم في هذا النص ، ابتداء من تاريخ استحقاق المعاش لهم أو خلال الفترة المحددة في القرار الصادر من مجلس الاتحاد بحسب سنة الإغفاء التي أشار اليه النص في كل من الحالتين المذكورتين .

ولما كان الأطباء البيطريون غير المشتغلين مقيدين بالجدول العام للنقابة وفقا لنص البند (ج) من المادة الثالثة من اللائحة الداخلية لنقابة الأطباء البيطريين الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، فإنهم يكونون من أعضاء الجمعية العمومية للنقابة دون اشتراط ادائهم للاشتراكات السنوية عند عدم استحقاقها عليهم وفقا لنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

ولما كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر ينص في المادة ١٧ منه على أن : « يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضوا من الأعضاء المقيدين في جداول النقابة » ، ومن بينها جدول غير المشتغلين المنصوص عليه في البند (ج) من المادة ٤ من ذات القانون ، فله يجوز وفقا لهذا الحكم أن يكون النقيب وأعضاء مجلس النقابة من بين الأطباء البيطريين غير المشتغلين .

من أجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية الأطباء البيطريين غير المشتغلين في حضور اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة وفي الترشيح لنصيب النقيب أو لعضوية مجلس النقابة .

( ملف ٢٥/١/٨٨ - جلسة ١٩٧٧/٣/٩ ) .

## الفرع الثاني

### انتخاب رئيس وأعضاء مجلس النقابة

قاعدة رقم ( ٨٠ )

#### المبني على :

ملفاد احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء البيطريين  
ان المشرع قد اتجهت ارادته فيما يتعلق بإجراءات وشروط انتخاب رئيس مجلس  
النقابة الى اعتبار عملية الانتخاب وحدة واحدة بكل مراحلها - الرنك - عدم  
قبول الطعن فيها الا بعد انتهاء عملية الانتخاب وتشكيل مجلس النقابة .

#### ملخص الحكم :

يبين من مطالعة القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء  
البيطريين أنه أورد في الباب الرابع منه « احكام تكوين النقابة » ، فقضى في  
المادة العاشرة بأن النقابة تتكون من الجمعية العمومية ومجلس النقابة على  
مستوى الجمهورية ، ومن الجمعيات العمومية ومجالس النقابات الفرعية على  
مستوى المحافظات ، وفي البسادة ١٦ : بأن من اختصاصات الجمعية العمومية  
انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة ، وفي المادة ١٧ بأن يشكل مجلس النقابة  
من النقيب وأربعة وعشرين عضوا ، ويتم تشكيل المجلس بالانتخاب المباشر ،  
وفي المادة ١٨ بأن يعلن المجلس في شهر ديسمبر من كل عام عن المراكز الخالية  
وأن تقدم اليه طلبات الترشيح لها تمهيدا لإجراء الانتخاب - وقد بينت اللائحة  
التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧١ في الباب  
السابع منها الأحكام التفصيلية.لإزاحل عملية الانتخاب وإجراءاتها بدءا من تقديم



طلبات الترشيح وانتهاء بالاقتراع وإعلان نتيجة الانتخاب ، وأوردت اختصاصات مجلس النقابة بتلقى طلبات الترشيح وفحصها والبت فيها وتحديد أسماء المرشحين - كما تنص المادة ٣٥ من القانون على أنه : « لخمسين عضواً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن في صحة انعقادها أو في تشكيل مجلس النقابة » ، بقرار موقّع عليه منهم يقم إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال ١٥ يوماً من تاريخ انعقادها ، بشرط التصديق على التوقيعات من الجهة المختصة ، ويجب أن يكون الطعن مسبباً والا كان غير مقبول شكلاً ، وتفصل محكمة النقض في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة سرية وذلك بعد سماع أقوال النقيب أو من ينوب عنه ووكيل عن الطاعنين ، وتقضى المادة ٣٦ بأنه إذا قبل الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية بطلت قراراتها ، وتدعى للانعقاد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ قبول الطعن ، وتدعى كذلك في حالة الحكم بإبطال انتخاب النقيب أو اثنين أو أكثر من أعضاء مجلس النقابة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم بالإبطال .

ومن حيث أن المشرع وقد قرر على ما سلف بيانه بأن يشكل مجلس النقابة بالانتخاب المباشر الذي حدد القانون واللائحة التنفيذية مراحلها وإجراءاته بدءاً من فتح باب الترشيح للمراكز الشاغرة بالمجلس حتى اتمام الانتخاب وإعلان النتيجة ، وبأن يكون الطعن في تشكيل المجلس بقرار يقم إلى محكمة النقض من خمسين عضواً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية التي جرت فيها الانتخابات ، فإن مفاد ذلك أن المشرع وهو بصدد تنظيم الطعن القضائي فيما يعتبر بإجراءات وشروط انتخاب رئيس وأعضاء مجلس النقابة من مخالفات قانونية ، قد اتجهت إرادته إلى اعتبار عملية الانتخابات هذه بكل مراحلها وحدة واحدة لا يقبل الطعن فيها إلا بعد انتهاء عملية الانتخاب وتشكيل مجلس النقابة ، وعزل محاكم مجلس الدولة عن الفصل في صحة تشكيل مجلس النقابة ، وناط هذا الاختصاص بمحكمة النقض وفقاً للإجراءات والمواعيد

المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون النقابة والا كان الطعن غير مقبول شكلا ، ومن ثم فانه لا يسوغ الطعن على استقلال أمام محاكم مجلس الدولة فيما تصدره النقابة من قرارات بالبيت في طلبات الترشيح لرئاسة وعضوية مجلس النقابة وتوفر شروط الترشيح ، أخذا في الاعتبار أن اختصاص محكمة النقض بالفصل في صحة تشكيل مجلس النقابة من شأنه أن يثير أمالها كافة الاجراءات والقرارات التي ترتبط بهذا التشكيل لتسلط قضاءها عليها ، وتحقق بذلك رقابة مشروعيةها .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم ، وكان قرار مجلس النقابة بقبول طلب أحد المرشحين للانتخابات يمثل إحدى مراحل عملية الانتخاب ، فإن الطعن فيه بالانقضاء أمام محاكم مجلس الدولة يكون غير مقبول ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد خالف القانون ويتعين القضاء بالانقضاء والحكم بعدم قبول الدعوى ، مع الزام المدعى بالمصروفات .

( طعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٦ ) .

## المجلس الخامس

### نقابة الصيادلة

#### الفروع الأولى

#### الانتخابات

#### قاعدة رقم ( ٨١ )

المادة :

نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة الصيادلة على حظر انتخاب النقيب لأكثر من مرتين متتاليتين - إذا كان الثابت أنه قد أعيد انتخابه نقيباً للصيادلة في ١٩٧١/٦/٢٧ بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ وكان هذا الانتخاب هو المرة التالية مباشرة لانتخابه السابق الذي تم في ظل القانون القديم رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ والذي ظل قائماً من ١٩٦٥/١٢/١٩ حتى ١٩٧١/٦/٢٦ فإنه يكون قد تحقق في شأنه الانتخاب لمنصب النقيب مرتان متتاليتين ويحظر انتخابه لهذا المنصب مرة ثالثة في دورة مارس سنة ١٩٧٦ - ٧ يؤكد ذلك أن الانتخاب الأول الذي تم في ظل القانون القديم ظل قائماً ومنتجاً لآثاره بعد العمل بالقانون الجديد في سنة ١٩٦٩ واستمر بعد ذلك قرابة العامين - أساس ذلك تطبيق قاعدة الأثر المباشر للقانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة للصيادلة تنص على أن : « يشكل مجلس النقابة من النقيب و ٢٤ عضواً » ويكون تشكيل المجلس على الوجه الآتي :

( ١ ) ينتخب النقيب و ١٢ عضواً بالانتخاب المباشر على مستوى الجمهورية يتم انتخابهم من جميع الصيادلة الأعضاء المقيمين بالنقابة .

(ب) اثني عشر عضوا يمثلون المناطق الست الآتية :

١ - منطقة القاهرة وتشمل القاهرة والجيزة .

٢ - منطقة وسط الدلتا وتشمل محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ والقليوبية . بحيث لا يزيد ممثل أية محافظة واحدة عن عضو واحد . . والمادة ٢٤ منه تنص على « أن يكون انتخاب النقيب لمدة أربع سنوات ولا يجوز انتخاب العضو أكثر من مرتين متتاليتين » والمادة ٣٧ تنص على أن : « ينشأ بكل محافظة بهأكثر من عشرة صنادلة نقابة فرعية وفي المحافظات التي يقل عدد الصنادلة فيها عن عشرة يضمون إلى أقرب نقابة فرعية لهم » . والمادة ٣٨ تنص على أن : « وتتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من جميع أعضاء النقابة المقيدين بسجلاتها . » ، وتنص المادة ٣٩ على أن : « تنتخب الجمعية العمومية للنقابة الفرعية مجلس يتكون من رئيس وم ستة أعضاء . » .

ومن حيث انه طبقا للمادة ٢٤ المشار اليها يحظر انتخاب النقيب لأكثر من مرتين متتاليتين .

ومن حيث أن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تتم تحت سلطانه ، أى في الفترة ما بين تاريخ العمل به والفائه ، وهذا هو مجال تطبيقه الزمنى ، فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على المراكز والوقائع التي تقع أو تتم قبل نفاذه الا بنص صريح يقرر الأثر الرجعى ، ومن ناحية أخرى لا يسرى القانون القديم على المراكز أو الوقائع القانونية التي تقع أو تتم بعد النفاذ الا اذا مد العمل به بالنص ، وهذا كله يصدق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث

تكوينها ، لما الآثار السبقتة المترتبة عليها فتخضع القانون الجديد  
بحكم أثره المباشر .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على حالة السيد / الصيدل . . . . .  
فانه وقت أن أعيد انتخابه في ١٧/٦/١٩٧١ بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٦٩ وكان هذا الانتخاب هو المرة التالية مباشرة لانتخابه السابق الذي تم في  
ظل القانون القديم رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ وظل قائما من ١٩/١٢/١٩٦٥ حتى  
٢٦/٦/١٩٧١ فانه يكون قد تحقق في شأنه الانتخاب لمنصب النقيب مرتين  
متتاليتين ويحظر انتخابه لهذا المنصب مرة ثالثة في دورة مارس ١٩٧٦ ،  
خاصة وأن الانتخاب الاول الذي تم كما سلف البيان في ظل القانون القديم  
ظل قائما ومنتجا لآثاره بعد العمل بالقانون الجديد في ١٩٦٩ وهو ما استبر  
بعد تلك قرابة العاملين .

وترتيبا على ما سلف بيانه فانه يحظر انتخاب السيد المذكور لمنصب نقيب  
الصيدلة مرة ثالثة في دورة ١٩٧٦ كما يحظر بالتالي ترشيحه لذلك المنصب في  
انتخابات تلك الدورة .

( ملئى رقم ١٧٢ في ١٨/٣/١٩٧٦ )

#### قاعدة رقم ( ٨٢ )

المبدأ :

نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه قاطع الدلالة  
على ان من يمثل النقابة في مجلس النقابة يتعين أن يكون منتبها اليها بعمله أو  
بإقامته ببليل انه لو انتقل منها فك تمثيله لها - هذا الحكم بالنسبة للترشيح  
للنقابة العامة أولى بالاتباع بالنسبة للنقابة الفرعية بطريق القياس .

ملخص الفتوى :

انه عن مدى أحقية الصيدلي في التقدم لانتخاب النقابة مثلا لمنطقة من

الناطق الست المبينة في المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٦ دون أن يكون من غير المقيمين في أي من المحافظات الداخلة في إحدى هذه المناطق أو من غير العاملين بها فقله يبين من استعراض نص المادة ٧٠ المشار إليها أنها بعد أن تناولت كيفية تشكيل مجلس النقابة وبيان عدد أعضائه وكيفية تمثيل الأعضاء عن المناطق نصت في قمرتها الرابعة على أنه : « إذا انتقل عضو مجلس النقابة إلى خارج المنطقة التي يمثلها حل محله لباقي مدته العضو الحائز على أكبر عدد نال من الأصوات بعد آخر من انتخب لعضوية المجلس عن نفس المنطقة . » وهذا للنص قاطع الدلالة في أن من يمثل المنطقة في مجلس النقابة يتعين أن يكون منتقيا إليها بعمله أو بإقامته بدليل أنه لو انتقل منها فقد تمثيلة لها على النحو المتقدم ، وهذا ما يتفق مع أصل تقتضيه الصفة التمثيلية عن المنطقة إذ ينبغي ألا يمثل المنطقة إلا من له مصلحة مشروعة فيها إقامة كانت أو عملا .

وعلى ذلك فإنه لا يجوز أن يتقدم للترشيح ممثلا لمنطقة ما من لا يتخذ من دائرتها محلا لإقامته أو مقرا لعمله ، وإذا كان ما تقدم هو الحكم بالنسبة للترشيح للنقابة العامة فإنه أولى بالاتباع بالنسبة للنقابة الفرعية إذ يلزم أن يكون المرشح من العاملين أو المقيمين بدائرة اختصاص النقابة وذلك كما هو مستفاد من المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون المشار إليه وقياسا على الحكم بالنسبة للنقابة العامة .

( فتوى رقم ١٧٢ في ١٨/٣/١٩٧٦ ) .

## الفرع الثانى

### الاشتراكات

قاعدة رقم ( ٨٣ )

المبدأ :

إذا كان أحد الصيادلة يسدد اشتراكات النقابة بطريقة الخصم من مرتبه بمعرفة الشركة التى يعمل بها فإن تأخر هذه الشركة فى توريد اشتراكات النقابة فى الموعد المحدد يعتبر تأخرا من الصيدلى المذكور حائلا دون قبول ترشيحه - أساس ذلك ان هذه الشركة تعتبر وكيله عنه فى السداد وتصرفات الوكيل تنصرف الى الأصل وما يصدر عن الأول يعتبر صادرا عن الأصل .

ملخص الفتوى :

انه عن قبول ترشيح السيد / الصيدلى . . . . . فانه لا كان يسدد اشتراكات النقابة بطريق الخصم من مرتبه بمعرفة الشركة التى يعمل بها فإن هذه الشركة تعتبر وكيلة عنه فى السداد ، ولما كانت تصرفات الوكيل تنصرف الى الأصل وان ما يصدر عن الأول يعتبر صادرا عن الأصل وعلى ذلك فإن تأخر الشركة الذى يعمل بها الصيدلى المذكور عن توريد اشتراك النقابة عن شهرى نوفمبر وديسمبر فى الميعاد المحدد يعتبر تأخرا من الصيدلى المذكور حائلا دون قبول ترشيحه .

من أجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولا - لا يجوز انتخاب السيد الصيدلى . . . . . لمنصب نائب الصيادلة مرة ثالثة فى دورة ١٩٧٦ ولا يصح بالتالى ترشيحه لهذا الانتخاب .

ثانيا - لا يجوز أن يتقدم للترشيح ممثلا لمنطقة من لا يتخذ من دائرتها مقرا

ثالثا - عدم جواز قبول ترشيح الصيدلى . . . . .

( ملف ٩/١/٤٩ - جلسة ١٧/٣/١٩٧٦ )

## الفصل السادس

### نقابة المهندسين

#### الفروع الأول

#### القيد فى النقابة

#### قاعدة رقم ( ٨٤ )

#### المبدأ :

تقدير مدى اعتبار المؤهل هندسياً يضاف على حامله وصف المهندس الذى يتوافر فيه شرط قيده بسجلات المهندسين أمر لا تستقل به نقابة المهندسين -  
تحديد المؤهلات فى القانون ، أو بالاتفاق بين وزارة الرى ووزارة التعليم العالى  
ونقابة المهندسين .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية معديلاً بالقانونين رقمى ٧٧ لسنة ١٩٥٧ و ٩٨ لسنة ١٩٦٣ قد أنشأت نقابة للمهن الهندسية تؤلف من أرباب المهن الهندسية المقيمة أسماؤهم بالسجلات التى نص عليها. هذا القانون وأولها خاص بالمهندسين. والثانى للمهندسين تحت التمرين والثالث بالمهندسين المساعدين واشترطت المادة الثانية من القانون فى طلب القيد شروطاً منها أن يكون مهندساً أو مهندسياً تحت التمرين أو مهندساً مساعداً ، بالتطبيق لأحكام هذا القانون ، وحدثت المادة الثالثة من يعتبر فى حكم هذا القانون مهندساً أو مهندساً تحت التمرين أو مهندساً مساعداً ، ونصت الفقرة ( ١ ) من هذه المادة على أن يعتبر مهندساً فى حكم هذا القانون كل من حصل على دبلوم مخرجة الهندسة بالجيزة أو على درجة بكالوريوس فى الهندسة من إحدى الجامعات المصرية أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا (قسم العمارة) أو كلية الفنون الجميلة ( قسم العمارة ) أو على شهادة أخرى من الخارج تتفق



وزارة الأشغال العمومية والتربية والتعليم ومجلس النقابة على اعتبارها معادلة لأحدى الشهادات المذكورة . او من نجح في امتحان معادلة يحدد نظامه وتوضيح مناهجه بالاتفاق بين الوزارتين المذكورتين وتجريه احدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية . وقضت المادة ٢٦ من القانون بأن يقدم طلب القيد الى مجلس النقابة وتظمت شروط وأوضاع التقدم به ونصت على ان : يقرر المجلس قيد الطالب في السجل بعد التحقق من توافر شروط القيد فيه ، ثم نظمت المادة ٢٧ طريق المظلم من القرار الصادر برفض طلب القيد .

ومن حيث ان الثابت من مطالعة القانون سالف البيان وبخاصة النصوص المشار اليها آنفا ان المشرع اشترط فيما اشترطه للقيد في سجل المهندسين نقابة للمهن الهندسية أن يكون طالب القيد مهندسا في حكم هذا القانون . وقد على المشرع بتحديد من يعتبر مهندسا تحديدا جامعا ، ولم يخول النقابة وحدها أدنى سلطة تقديرية في هذا الشأن ، فقد عمد المشرع بالنسبة الى المؤهلات المصرية الى تحدد المهندسين منها والتي يعتبر حللها مهندسا في تطبيق القانون المشار اليه وذلك على سبيل الحصر وهي دبلوم مدرسة الهندسة بالجيزة ، وبكالوريوس في الهندسة من احدى الجامعات المصرية ، ودبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا ( قسم عمارة ) وكلية الفنون الجميلة ( قسم عمارة ) ، ثم تطرق القانون الى الشهادات الأجنبية التي تمنح من الخارج وقضى لاعتبارها معادلة لأحدى الشهادات الهندسية المصرية سالفه البيان ان تتفق على ذلك كل من وزارتي الرى ( الأشغال العمومية ) والتربية والتعليم ومجلس النقابة ، وأخيرا اعتبر القانون مهندسا من ينجح في امتحان معادلة يحدد نظامه وتوضيح مناهجه بالاتفاق بين الوزارتين المذكورتين وتجريه احدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية . ومؤدى ذلك ان المشرع لم يترك للنقابة وحدها أدنى حرية في تقدير ما اذا كان تبة مؤهل يعتبر مهندسيا يشغى على حامله وصف المهندس الذى يتوافر فيه شرط قيده بسجلات المهندسين أو لا يعتبر كذلك ، واتما نلط هذه

السلطة اما لتحديد القانون ذاته كما هو الشأن بالنسبة للمؤهلات المصرية او لاتفاق وزارتي الري والتربية والتعليم ومجلس النقابة بالنسبة للمؤهلات الأجنبية التي تمنح فى الخارج ، أما بالنسبة لما عدا هذه المؤهلات فقد تطلب المشرع فى طالب القيد بسجلات المهندسين أن يجتاز بنجاح امتحان معادلة تجريه إحدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية بالشروط والأوضاع السالف بيانها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى لم يحصل على أحد المؤهلات الهندسية المصرية التى عددتها المادة الثالثة من قانون نقابة المهن الهندسية سالف الذكر ، ولم تتم معادلة درجة الكانديدات التى حصل عليها من معهد الصلب والسبائك بموسكو لأحدى الشهادات الهندسية المصرية المشار إليها آنفا باتفاق وزارتي الري والتربية والتعليم ومجلس النقابة ، كما أنه لم يؤد امتحان معادلة وفقا للقانون ، فمن ثم لا يتحقق فيه شرط الحصول على المؤهل الهندسى اللازم للقيد بسجل المهندسين بنقابة المهندسين الذى يطالب به . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المنهج فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . ولا غناء فيما أبداه المدعى من أن درجة الكانديدات التى حصل عليها عودلت بدرجة الدكتوراه المصرية بالتطبيق لقرار وزير التعليم العالى رقم ١١٤ الصادر فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٣ ، ومن ثم فلا يلزم لاعتبارها هندسية موافقة لوزارتي الري والتربية والتعليم ومجلس النقابة ، لأن ذلك من الأمور التى تستقضى بها الانتخاب وهو ما مارسه فعلا عند قبول قيد بعض زملاء له بسجلات المهندسين ، لا غناء فى ذلك لأنه فضلا عن القرار المذكور رقم ١١٤ الصادر فى ٢٠/٣/١٩٦٣ صدر عن رئيس ديوان الموظفين تنفيذا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة وبناء على ما ارتأته لجنة تحديد النظائر والمعادلات . بالادارة العامة للبعثات ولم يصدر إلا بالتطبيق لأحكام قانون نقابة المهن الهندسية ولا من السلطة التى خولها هذا القانون معادلة المؤهلات الهندسية ، فان

ما قضى به هذا القرار هو مجرد اعتبار درجة الكانديدات من روسيا معادلة لدرجة الدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية دون ثمة تحديد لنوع الدراسة او التخصص الذى منحت هذه الدرجة فيه ، ومن ثم فلا يسوغ وفقا لحكم المادة الثالثة من قانون نقابة المهن الهندسية اعتبار هذه الدرجة مؤهلة هندسيا وحاملها مهندسا ما لم يتم اعتبارها كذلك بالاتفاق بين وزارتى الرى والتربية والتعليم ونقابة المهن الهندسية . وقضلا عن ذلك فان الدراسة التى اجرتها النقابة بفروعها المختلفة قد اجمعت على التفصيل السابق على ان الدراسات الهندسية التى تلقاها المدعى لتبهد له سبيل الحصول على درجة الكانديدات المذكورة لا ترقى بمؤهل المدعى الى مرتبة المؤهل الهندسى الذى يعتبر معه حامله مهندسا فى حتم قانون نقابة المهن الهندسية ، وذلك سواء بمقارنة هذه الدراسات كما وكيفا بالدراسات الهندسية التى يتلقاها طلبة كليات الهندسة بالجامعات المصرية أم الدراسات التى تلقاها بعض زملائه الذين استشهد بهم . ولم يتقدم المدعى بما يدحض هذه الدراسات او بما ينيد انحراف النقابة بسلطتها فيما نوهيت اليه فى شكاىة من نتائج . اما ما استند اليه المدعى وشاطره فيه الحكم المطعون فيه واقام عليه قضاءه من ان النقابة جرت على اعتبار درجة الكانديدات التى حصل عليها المدعى مؤهلا هندسيا بالنسبة لبعض زملائه وقبلت قيدهم بسجلات المهندسين مع تماثل دراسته مع دراسة زملائه ، فلا حجة فى ذلك انه فضلا عن ان الخطأ فى تطبيق القانون بالنسبة للبعض لا يبرر التعمادى فى مخالفة القانون والغاء حكمه فى كل الحالات الأخرى ، فان الدراسة التى قامت بها النقابة على ما سلف بيانه خلصت لأسباب سائفة مستتقة من وقائع وبيانات لم ينكرها المدعى او يظمن فيها الى ان دراسة المدعى الهندسية لا ترقى بحسب الى مرتبة الدراسات الهندسية التى تلقاها بعض من استشهد بهم ممن قبلت طلبات قيدهم بسجلات المهندسين ولكنها أيضا لا ترقى الى مرتبة الدراسات التى يدرسها

قاعدة رقم ( ٨٥ )

المادة :

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ أناط بوزير التعليم العالي وحده تحديد المؤهلات العلمية المعادلة لدرجة بكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية - درجة بكالوريوس فى الهندسة من المعاهد العالية الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالي معادلتها بدرجة البكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية - معادلة درجة بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى التى يمنحها لخريجيه المعهد الفنى العالى التابع للمصانع الحربية بدرجة بكالوريوس فى الهندسة من المعاهد العالية الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالى بقواد وزير التعليم رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ يستتبع - بحكم اللزوم - معادلة المؤهل الأول بدرجة البكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية - احقية خريجي المعهد العالى التابع للمصانع الحربية من حملة بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى فى القيد كاعضاء فى نقابة المهندسين طبقا لاحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الموضوع - فان المادة ٣ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٩ فى شأن انشاء نقابة المهن الهندسية تقضى على أن يعتبر مهندسا فى حكم هذا القانون من حصل على درجة بكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية أو دبلوم مدرسة الهندسة الملكية أو دبلوم مدرسة الفنون الجميلة للعليا ( قسم العمارة ) أو على شهادة اخرى تتفق وزارة المعارف ووزارة الأشغال بعد اخذ رأى مجلس النقابة على اعتبارها معادلة لاحدى الشهادات المشار اليها . ويتضح من هذا النص ان المهندس فى مجال تطبيق قانون المهن الهندسية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو الحاصل على احدى المؤهلات سالفة الذكر وعلى رأسها بكالوريوس الهندسة

من إحدى الجامعات المصرية ، او على شهادة معادلة تتفق وزارة التربية ووزارة  
الري بعد اخذ رأى مجلس نقابة المهندسين على اعتبارها معادلة لدرجة بكالوريوس  
فى الهندسة من إحدى الجامعات المصرية او لدبلوم مدرسة الهندسة الملكية او  
لدبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا ( قسم العمارة ) وتقضى المادة ٣ من القانون  
رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين على انه يشترط فيمن يكون عضوا  
بالنقابة أن يكون حاصلا على بكالوريوس الهندسة من إحدى الجامعات المصرية أو  
على شهادة معادلة لها طبقا لما يقرره وزير التعليم العالى من إحدى الكليات او  
المعاهد العليا فى جمهورية مصر العربية او فى الخارج . ويتضح من هذا النص  
ان عضوية نقابة المهندسين مشروطة بالحصول على درجة البكالوريوس فى  
الهندسة من إحدى الجامعات المصرية او بالحصول على شهادة معادلة لدرجة  
البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية ، وناط القانون بوزير التعليم العالى،  
وحده أن يقرر تعادل الشهادات الأخرى بدرجة البكالوريوس فى الهندسة . من  
إحدى الجامعات المصرية واستنادا الى هذا النص أصدر وزير التعليم القرار رقم  
١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ فى ١٩٧٦/١/٧ باعتبار درجة بكالوريوس الهندسة من  
الإنتاج الصناعى التى يمنحها المعهد العالى الفنى التابع للمؤسسة المصرية العامة  
للمصانع الحربية تعادل علميا درجة بكالوريوس الهندسة من المعاهد العالمة  
الصناعة التى كانت تابعة لوزارة التعليم العالى ، ولئن كان قانون نقابة  
المهندسين قد نص على تعادل الشهادات المعادلة مع درجة البكالوريوس من  
الهندسة من إحدى الجامعات المصرية بحيث تكون هذه الدرجة العلمية الأخيرة هى  
الدرجة العلمية الطرف الأسمى فى كل قياس وتعادل ، الا أن التعادل الحقيقى مع  
هذه الدرجة يتحقق أيضا اذا كان المؤهل العلمى الذى تم وزن وتقدير تعادله مع  
درجة البكالوريوس فى الهندسة من إحدى الجامعات المصرية قد عودل بمؤهل  
سبقته معادلتها مع بكالوريوس الهندسة من إحدى الجامعات المصرية . وعلى ذلك

ظانه متى كانت درجة بكالوريوس الهندسة من المعاهد العالية الصناعية التي كانت تابعة لوزارة التعليم العالي قد عولجت بدرجة بكالوريوس الهندسة . من إحدى الجامعات المصرية - فان قرار وزير التعليم رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٩/٧ بمعادلة درجة بكالوريوس في الهندسة في الانتاج الصناعي التي يمنحها المعهد العالي الفني التابع للمؤسسة المصرية للمصانع الحربية بدرجة بكالوريوس الهندسة من المعاهد العالية الصناعية - هذا التعادل يجعل درجة البكالوريوس في الهندسة في الانتاج الصناعي معادلة بحكم اللزوم واليقين لدرجة البكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية ، ومما يؤكد هذا النظر ان قرار وزير التعليم العالي رقم ٦٣ الصادر في ١٩٦٩/٦/٨ يجعل لحاملي بكالوريوس الهندسة في الانتاج الصناعي الحق في التعيين في الدرجة السابعة الفنية العالية . وقد أقرت وزارة التعليم العالي في كتابها المؤرخ في أغسطس سنة ١٩٦٧ أن المحتوى العلمي لما جاء بالمقررات والامتحانات بالمعهد الفني للمصانع الحربية يقارن بالبكالوريوس الجامعي . وجاء في كتاب وزير التعليم العالي الى تقييب المهندسين رقم ١٣٦٧ المؤرخ ١٩٧٥/٣/١ ان بكالوريوس الهندسة في الانتاج الصناعي يعادل درجة بكالوريوس الهندسة الممنوحة للمعاهد العالية الصناعية وهو ما أكدته وزير التعليم بقراره رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٩/٧ - وجاء في كتاب وكيل وزارة التعليم العالي الى تقييب المهندسين رقم ١٢٩٧ المؤرخ ١٩٧٦/١٠/٣ ان درجة بكالوريوس الهندسة في الانتاج الصناعي التي تمنح لخريجي المعهد الفني التابع للمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية تعادل عليا درجة بكالوريوس الهندسة من المعاهد العالية الصناعية وأوصت الوزارة بقيد خريجي هذا المعهد كأعضاء بنقابة المهندسين . وجاء في مضبطة الجلسة السابعة والثلاثين التي عقدها مجلس الشعب في يوم السبت ١٩٧٤/٦/٢٩ لمناقشة بعض مواد قانون نقابة المهندسين رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ما يستفاد منه ان بعض الأعضاء بالمجلس ارتأوا إضافة عبارة المعاهد العليا العامة

والخاصة لتشمل المادة الثالثة (١) من القانون على وجه التخصيص المعهد العالي  
لمؤسسة المصانع الحربية وصناعات الطيران ضمن دور العلم التي تمنح درجة  
بكالوريوس الهندسة ويكون لخريجها الحق في عضوية نقابة المهندسين - فرد  
مقرر المشروع على هذا الطلب بأن خريجى ذلك المعهد يصبحون أعضاء في نقابة  
المهندسين دون مناقشة ودون حاجة الى ادخال اى اضافة على النص لأن المعاهد  
والكليات التي وردت في المذكرة الايضاحية للقانون وردت على سبيل المثال وليس  
على سبيل الحصر واطافة اسم المعهد الفنى للمصانع الحربية تقتضى بالضرورة  
حصر جميع المعاهد والنص عليها ، وأضاف عضو آخر ان الهدف الرئيسى من  
اصدار القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ هو تلبية الطلب الاساسى للمعاهد العليا التي  
تتبادل مؤهلاتها مع درجة البكالوريوس فى الهندسة بأن ينخرط خريجوها فى  
نقابة المهندسين . وفى كتاب وزارة التعليم العالى الى تقييد المهندسين رقم ٦٤٥  
بتاريخ ١٧٥/٢/٧٢ تؤكد الوزارة ان المعهد العالى للمصانع الحربية يخضع  
لاشرافها وتتفق خطة الدراسة فيه مع للقننات المعتمدة فى اجتياح عمدها كليات  
الهندسة العربى فى بغداد - اذ ان الخطة المقننة لكليات الهندسة تجعل مدة الدراسة  
الكلية من ٣٥٠ الى ٤٥٠ ساعة ، بينما عدد ساعات الدراسة فى المعهد الفنى  
للمصانع الحربية ٦٨٠٤ ساعة . والخطة المقننة تجعل لدراسة العلوم الاساسية  
فى كليات الهندسة ١١٠٠ ساعة بينما مدة دراستها فى المعهد ٩٨٠ ساعة ، كما  
تجعل الخطة المقننة لدراسة العلوم الهندسية ١٢٥٠ ساعة بينما عدد ساعات  
دراستها فى المعهد ١٣٠٨ ساعة والخطة المقننة تجعل للتطبيقات ٢١٥٠ ساعة  
بينما عدد ساعات دراسة التطبيقات فى المعهد ٤٥١٦ ساعة ، وعلى ذلك فانه لما  
كان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قد ناط بوزير التعليم العالى وحده تحديد  
المؤهلات العلمية المعادلة لدرجة بكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات  
المصرية . وكانت درجة بكالوريوس فى الهندسة من المعاهد العالية الصناعية  
التي تابعة لوزارة التعليم العالى قد عودلت بدرجة البكالوريوس فى الهندسة من

أحدى الجامعات المصرية فان معادلة درجة بكالوريوس فى الهندسة فى الانتاج الصناعى التى يمنحها لخريجيه المعهد الفنى العالى التابع للمصانع الحربية بدرجة بكالوريوس فى الهندسة من الملاحظه العالیه الصناعیه التابعه لوزارة التعليم العالى بقرار وزير التعليم رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ يستتبع بحكم اللزوم معادلة ويترتب على ذلك احقية خريجي المعهد العالى التابع للمصانع الحربية من حملة المؤهل الأول بدرجة البكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية ، بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى فى القيد كأعضاء فى نقابة المهندسين طبقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ومن ثم يكون القرار السلبى بامتناع نقابة المهندسين عن قيد المدعين والمتدخلين حملة درجة بكالوريوس الهندسة فى المعهد الفنى العالى للمصانع الحربية مخالفا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ الأمر الذى يتعين معه الحكم بالفائه وما يترتب على ذلك من اثبات إحقاقية المدعين والمتدخلين فى القيد كأعضاء فى نقابة المهندسين طبقا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ . واذ قضى الحكم المطعون فيه بالفاء التمسار السلبى بامتناع نقابة المهندسين عن قيد المدعين والمتدخلين كأعضاء فى النقابة - فانه - أى الحكم المطعون فيه - يكون قد جاء مطابقا لأحكام القانون حقيقا بالتأييد ، ويكون الطعن فيه فى غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون - الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه برفضه والزام نقابة المهندسين بالمصاريف .

( طعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٣٦ ) .

قاعدة رقم ( ٨٦ )

المبدأ :

مقاد نص للدتين ٤ ، ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين أن ميعاد رفع دعوى الافناء أمام محكمة القضاء الإدارى فى قرار القيد



بالنسبة لمن تنظم من ذلك إلى مجلس النقابة هو ثلاثون يوما من تاريخ اعلانه بقرار مجلس النقابة برفض تنظمه - شهادة مهنتي في التسيج من مدرسة مونشن جلاد باخ بألمانيا الغربية ، معادلته بشهادة بكلوريوس كلية الفنون التطبيقية قسم تسيج - بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ - استيفاء المعنى شرط المؤهل الذي تطلبه القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهنسين للمقيد بالنقابة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الداعن ، وهو الخاص بعدم قبول الدعوى شكلا لرفضها بعد الميعاد المقرر قانونا ، فإن المادة ٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهنسين تنص على أن : « تشكل لجان القيد برئاسة أحد وكلي النقابة وعضوين من مجلس النقابة يختارهما المجلس وممثلين لكل شعبة » . ويقدم طلب القيد إلى الشعبة المختصة لدراسته وتقديم توصياتها بشأنه طبقا للنظام الداخلي وتعرض هذه التوصيات على لجان القيد وعلى الطالب أن يؤدي مع الطلب رسما قدره عشرة جنيهات ولا يرد هذا الرسم بأي حال من الأحوال ، وتقرر لجنة القيد قيد الاسم في الجدول الخاص بعد التحقق من توافر شروط القبول في المقلب طبقا للأوضاع والإجراءات التي يحددها النظام الداخلي ويجب أن يكون قرار اللجنة برفض القيد مسببا . وفي هذه الحالة تسلم صورة من قرارها إلى الطالب أو ترسل إليه بكتاب موسى عليه يعلم الوصول خلال أسبوع من تاريخ صدور القرار . وفي جميع الأحوال يجب أن يصدر القرار من اللجنة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استيفاء الأوراق المطلوبة » ، وتنص المادة ٥ من ذلك القانون على أنه : « يجوز للطالب أن يتظلم من القرار الذي يصدر برفض قيده إلى مجلس النقابة وذلك خلال ثلاثين يوما التالية بتاريخ اعلانه بهذا القرار ، كما يجوز لمجلس الشعب إذا رأى وجها لذلك أن يعرض وجهة نظره على مجلس النقابة في النظام . بعد تكليفه الماعن بالحضور بكتاب موسى عليه لسماع أقواله

على ألا يكون لأعضاء لجنة القيد المختصة صوت معدود في قرار المجلس بقبول التظلم أو رفضه . وإن صدر قرار برفض تظلمه ان يطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار . ولا يجوز للطالب اذا رفض طلب قيد اسمه أن يجدد طلبه الا اذا زالت الأسباب التي حالة دون قبوله .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص ان ميعاد رفع دعوى الانشاء أمام محكمة القضاء الإداري في قرار القيد النسبي لمن تظلم من ذلك القرار إلى مجلس النقابة ، هو ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقرار مجلس النقابة برفض تظلمه .

ومن حيث ان الثابت من حافظة المستندات التي قدمها الطاعن نفسه ( نقابة المهندسين ) أثناء نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري بجلسته ١٢/٢/١٩٧٦ ان أمين عام النقابة أرسل كتابا إلى المطعون ضده نصه : « نرجو التكرم بالاحاطة ان مجلس النقابة الأعلى بجلسته المنعقدة في ١٩٧٨/١/٧ قد قرر رفض طلب القيد والتظلم المقدم منكم في هذا الشأن » . وهذا الكتاب موقع من الأمين العام للنقابة في ١٩٧٨/١/٢٩ ويحمل رقم صادر ( ٨٩٦ ) في ١٩٧٨/٢/١ ومؤشر عليه « مسجل بعلم الوصول » .

ولا كان الثابت أيضا ان المدعى قد أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري في ١٩٧٨/٣/٢ - أي خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقرار مجلس النقابة برفض تظلمه - حتى مع افتراض أن الاعلان قد وصله يوم تصديره لى ١٩٧٨/٢/١ - فان دعواه تكون مقامة في الميعاد ، ويكون الدفع بعلم قبولها شكلا على غير أساس ، ويقيد من ذلك ما أبدته النقابة الطاعنة من ان المدعى لم يكن قد قدم تظلمه إلى مجلس النقابة في الموعد المحدد قانونا - ذلك انه فضلا عن ان النقابة لم تقدم دليلا على هذا المزعم ، فان الثابت من الكتاب المقدم منه الصادر من أمين عام النقابة ان مجلس النقابة لم يقرر عدم قبول التظلم لتقديمه بعد الميعاد وانما قرر بجلسته ١٩٨٢/١/٧ « رفض طلب القيد والتظلم » مما يقطع بأن كلا من طلب القيد والتظلم كان محل بحث مجلس النقابة حتى تاريخ صدور

قراره في ١٩٧٨/١/٧ ، ومن ثم يكون المحول عليه في تحديد ميعاد رفع الدعوى هو تاريخ اعلان ذلك القرار اليه ، واذ اقام المدعى دعواه خلال الميعاد المقرر في المادة ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، فانها تكون مقبولة شكلا ويكون هذا الوجه من أوجه الطعن غير سديد .

ومن حيث أنه عى الوجه الثانى من أوجه الطعن ، وهو المتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق على الدعوى ، فما دام الثابت حسبما تقسم ان القرار المطعون فيه هو القرار الصادر من مجلس نقابة المهندسين بجلسة ١٩٧٨/١/٧ برفض قيد المدعى بتلك النقابة ، وبرفض تظلمه من عدم القيد ، فان القانون الواجب التطبيق على الدعوى هو القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الذى صدر القرار المطعون فيه فى ظله ، وتطبيقا لأحكامه .

ومن حيث ان المادة ٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه تنص على انه : « يشترط فيمن يكون عضوا بالنقابة ما يلى : - (١) أن يكون حاصلًا على بكالوريوس فى الهندسة من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة معادلة لها طبقا لما يقرره وزير التعليم العالى من إحدى الكليات أو المعاهد العليا فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج . او ان يكون قد نجح فى الامتحان الذى تجزبه وزارة التعليم العالى طبقا للنظام ووفقا للمناهج التى تضعها هذه الوزارة بالاتفاق مع وزارتى الصناعة والرى بعد أخذ رأى مجلس اتحاد نقابة المهندسين والنقابات المهنية » .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص ان المشرع قد اناط بوزير التعليم العالى وحده الاختصاص بتحديد الشهادات الصادرة من إحدى الكليات أو المعاهد العليا فى مصر او فى الخارج التى تعتبر معادلة لبكالوريوس الهندسة من إحدى الجامعات المصرية ، كما اناط بوزارة التعليم العالى الاختصاص بإجراء امتحان لمن لم تتم معادلة شهادتهم بقرار وزير التعليم العالى - وفقا للمناهج التى

تضمها تلك الوزارة بالاتفاق مع وزارتي الصناعة والرى ، وبعد اخذ رأى مجلس اتحاد نقابة المهندسين والتقانات المهنية .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع ذلك القانون تعليقا على النص المشار اليه ان المشروع وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع ذلك القانون تعليقا على اليه ان المشروع يقوم على مبادئ أساسية منها : « شمول عضوية النقابة للمهندسين الحاصلين على بكالوريوس الهندسة من اجدى الجامعات او على شهادة معادلة لها طبقا لما يقرره وزير التعليم العالى من احدى الكليات او للمعاهد العليا فى جمهورية مصر العربية او الخارج مثل كلية الفنون الجميلة قسم العمارة ، ومثل معاهد التكنولوجيا كمعهد التكنولوجيا بحلولان وكلية الفنون التطبيقية قسم النسيج وطباعة المنسوجات . وبذلك يكون المشروع قد حقق العضوية الثابتة المستقرة بالنقابة لخريجى الكليات والمعاهد العليا الهندسية » .

ومن حيث ان الثابت من الأورلق إن المدعى حاصل على شهادة مهندس فى النسيج من مدرسة المهندسين العليا بمونش جلاذ باخ بالمانيا الغربية عام ١٩٦٣ ، وهى مدرسة حكومية وفقا لآ قرره السيد مدير عام البعثات بوزارة التعليم العالى امام هذه المحكمة بجلسة ١٠/٣/١٩٨٤ ، واذا صدر قرار من وزير التعليم العالى برقم ٤١٩ فى ١٧/٦/١٩٧٤ بمعادلة هذه الشهادة بشهادة بكالوريوس كلية الفنون التطبيقية قسم النسيج بجمهورية مصر العربية فان المدعى يكون - استوفى شرط المؤهل الذى تطلبه القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه للقيده فى نقابة المهندسين ، ولا وجه لآ ينص الطاعن على القرار الصادر من وزير التعليم العالى برقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه من انه صدر قبل العمل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فلا يعتد به بعد صدور ذلك القانون ، لا وجه لهذا المعنى ، وذلك انه ما حتم هذا القرار صادر ممن يملك اصداره وفقا للاختصاص المخول له بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالدولة ، وما دام

هذا القرار ساريا لم يبلغ ولم يعدل في ظل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ فإنه يكون واجب الاعمال في خصوص معادلة الشهادات التي نصت عليها المادة ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، ولا وجه لما تثيره النقابة من ان مفهوم تقييم المؤهل للقيّد في نقابة المهندسين مختلف عن مفهوم التقييم العلمى للمؤهل للصلاحيّة للتمييز في الوظائف العامة ، لا وجه للقول بهذا الاختلاف لأنه فضلا عن انه اختلاف غير منطقي لأن القيد في النقابة شرط من شروط شغل الوظيفة العامة مما يقتضى التوحيد في مفهوم التقييم في الحالين ، وهو ما اخذ به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حين أُنال في تقييم المؤهل اللازم للقيد في النقابة الى قرار يصدر من وزير التعليم العالى بوصفه الجهة المختصة بتقييم المؤهلات العليا حتى يتم توحيد المعاملة لأصحاب المؤهلات العليا في جميع المجالات ، فضلا عن ذلك فإن إلثابت على ما تقدم ، انه لم يصدر قرار آخر من وزير التعليم العالى في ظل العمل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ يتضمن تعديلا أو إلغاء لقراره رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، بل الثابت من الأوراق - المعلقة من الطاعن أيضا - ان ادارة المعادلات والتقديرات أصدرت كتابا بتاريخ ١٩٧٤/٧/٣٠ ( اى بعد العمل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ) يفيد معادلة الشهادة الحاصل عليها المدعى لبيكالوريوس كلية الفنون التطبيقية ( قسم النسيج ) من جمهورية مصر العربية ، وقد حاولت نقابة المهندسين ( الطاعنة ) الاعتراض على هذه المعادلة بكتابها المؤرخ في ١٩٧٤/١٠/٨ الموجه الى السيد وزير التعليم العالى ، الا أن اعتراضها لم يلق استجابة ، ولا وجه كذلك للنعى على قرار وزير التعليم العالى رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بقوله انه صدر خلافا لقرار سابق برقم ٤٨ فى ١٩٧٣/٢/١٠ حيث تمت معادلة الشهادة التى حصل عليها المدعى بتجارب المعاهد العليا الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالى مما يكشف عن تضارب الوزارة فى معادلة المؤهلات الأجنبية ، لا وجه لهذا النعى لأن القرار رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وهو لاحق للقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣ يعد ناسخا له ،

وهو أبر جوائز ما دام القراران من مرتبة واحدة ، ومن ثم يكون هذا الوجه أيضا من أوجه الطعن غيد سديد .

ومن حيث أنه عن الوجه الثالث من أوجه الطعن ، وهو الخاص بنوعية المؤهل الحاصل عليه المسمى التى تؤهله للتقيد فى نقابة المهن التطبيقية دون نقابة المهندسين ، فمردود عليه بما جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ التى سلف نصها من ان عضوية النقابة أصبحت شاملة لفئات مختلفة ضربت أمثلة لدفعها ومنها ( كلية الفنون التطبيقية - قسم النسيج وطباعة المنسوجات ) - كما هو مردود ايضا بما أبداه المدعى ولم تجوره جهة الادارة من ان خريجى كلية الفنون التطبيقية قسم النسيج يقيدون فى نقابة المهندسين بغير قيد أو شرط ، ومن ثم يكون هذا الوجه أيضا من أوجه الطعن غير سديد .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فان الطعن يكون على غير أساس من القانون خليقا بالرفض ، مع الزام الطاعن بالمصروفات .

" ( طعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٤ )

## الفرع الثاني

### قرارات النقابة

قاعدة رقم ( ٨٧ )

#### المبدأ :

نقابات المهن التي تنشأ بقانون لتحقيق أهداف ذات نفع عام يكون لها مقومات أشخاص القانون العام - أثر ذلك - قرارات النقابة في نطاق تنظيم العمل بها وفي شئون أعضائها تعتبر قرارات إدارية قابلة للتخصيم بمعنى مستين يوما على صدورهما - قرار إعلان نتيجة الانتخاب يكون بمنجاة عن الطعن بمعنى المدة المذكورة رغم ما شابهه من عيب .

#### ملخص الفتوى :

إن المادة ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين تنص على أن : « يعتبر أعضاء نقابة المهن الهندسية المقيدة أسماؤهم بسجلاتها الدائمة والمؤقتة عند صدور هذا القانون مهندسين وأعضاء مؤسسين لنقابة المهندسين وتدرج أسماؤهم في جداولها حسب تواريخ حصول كل منهم على لقب مهندس ، ويعني الأعضاء المؤسسون من أداء رسوم القيد » .

وتنص المادة ٣٤ من هذا القانون على أن : « يدير كل شعبة مجلس ينتخبه أعضاؤها من عدد لا يقل عن سبعة ولا يجاوز خمسة عشر عضوا تبعا لعدد المقيدين في كل شعبة ، ويبين النظام الداخلي عدد أعضاء مجلس كل شعبة وطريقة

وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على أن : « يصدر النظام الداخلي للنقابة وشروط وإجراءات انتخابهم » .

.. وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على أن « يصدر النظام الداخلي للنقابة بقرار من وزير الري بعد موافقة الجمعية العمومية للنقابة ويجب أن يتضمن

هذا النظام أوضاع وإجراءات الترشيح والانتخابات النقابية على كافة مستوياتها . . . . . »

ولقد أصدر وزير الري قراره رقم ٢١٣٣ لسنة ١٩٧٥ بالنظام الداخلى لنقابة المهندسين ونص المادة ٢١ على أن : « تعلن نتيجة فرز أصوات النقابة العامة بعد اعتمادها من نقيب المهندسين وذلك بمقر النقابة العامة بالقاهرة ومقر النقابات الفرعية بالمحافظات وفى الصحف »

ونص المادة ٧٤ من هذا القرار على أن : « ينتخب أعضاء الجمعية العمومية للشعبية على مستوى الجمهورية بالاقتراع السرى فى الأسبوع الأخير من شهر فبراير أعضاء مجلس الشعب على الوجه الآتى :

( ١ ) بالنسبة لشعب الهندسة المدنية والميكانيكية والكهربائية والمعمارية :

١ - ستة أعضاء من مارسوا المهنة لمدة أكثر من خمس عشرة سنة ،

٢ - وخمسة ممن مارسوها لمدة أقل من خمس عشرة سنة . . . . . »

ومن حيث أنه يبين من نصوص القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه أن المشرق رتب المهندسين عند قيدهم بجدول النقابة بحسب تواريخ حصول كل منهم على لقب مهندس . كما قرر ادارة كل شعبة من شعب النقابة بواسطة مجلس ينتخبه أعضاؤها من عدد لا يقل عن سبعة ولا يجاوز ١٥ عضوا وأحال الى النظام الداخلى لتحديد عدد أعضاء كل مجلس وطريقة وشروط وإجراءات انتخابهم .

ومن حيث ان المشرع ترك للنظام الداخلى تحديد شروط الانتخاب بعبارة عامة مطلقة فإنه يكون لهذا النظام أن يسن الشروط اللازم توافرها فى الناخبين وكذا الشروط اللازم توافرها فى المرشحين وذلك أمر مستفاد من صريح عبارة المادة ٢٧ والمادة ١٠٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ فالمادة ٣٤ أحالت للنظام



الداخلي لتحديد طريقة واجراءات وشروط الانتخاب ، كما خولت المادة ٩٤ وزير  
الرى سلطة اصدر هذا النظام على أن يتضمن أوضاع واجراءات الترشيح ومن  
ثم يكون نص المادة ٧٤ من النظام الداخلى للنقابة متفقا مع حكم القانون فيما  
تضمنه من تقسيم للمرشحين لعضوية مجلس ادارة الشعبة الى فئتين بحسب مدة  
ممارسة المهنة . وهذا المسلك ليس غريبا عن المشرع فلقد اعتد فى المادة ٦ من  
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ الحصول على لقب مهندس أى بتاريخ ممارسة  
المهنة عند ترتيب المهنيين بجدول النقابة .

ومن حيث ان نقابة المهندسين من نقابات المهن التى يتوافر فيها مقومات  
اشخاص القانون العام فانشاؤها يتم بقانون واغراضها وأهدافها ذات نفع عام  
ولها على اعضائها سلطة تأديبية ولهاؤلاء الاعضاء دون سواهم حق احتكار مهنتهم  
فلا يجوز لغيرهم مزاولتها وذلك وفقا للقواعد التى تقرها النقابة - ومن ثم فان  
قرارات النقابة الصادرة فى نطاق تنظيم العمل بها وفى شئون اعضائها تعتبر  
قرارات ادارية وبالتالى فهى قابلة للتصديق بمضى ستين يوما على صدورها ان  
شأبها عيب مثلها فى ذلك مثل سائر القرارات الادارية .

ومن حيث أن المهندس فى الحالة الماثلة قد رشح نفسه وفاز بالنزكية على  
انه مارس المهنة لمدة أقل من ١٥ سنة ، فى حين انه ليس كذلك فان عضويته  
بمجلس ادارة الشعبة تكون مخالفة للقانون بيد انه لما كانت المادة ٧٤ من النظام  
الداخلى للنقابة تقرر اجراء الانتخابات فى الأسبوع الأخير من فبراير فانه حتى  
على فرض اجراء الانتخابات فى السنة التى اعترضت فيها الشعبة على عضويته  
فان قرار اعلان نتيجة الانتخاب يكون قد تحصن بمضى أكثر من ستين يوما على  
صدوره وبالتالى لا يجوز قبول اعتراض مجلس الشعبة على عضويته لابدائبعلاويخ  
١٧/٧/١٩٧٧ بعد الميعاد المحدد للطعن فى القرارات الادارية .

من أجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع  
الى ما يأتى : -

**أولاً -** مشروعية نص المادة ٧٤ من قرار وزير الري رقم ٢١٣٣ لسنة ١٩٧٥  
بالنظام الداخلى لنقابة المهندسين الذى تضمن تقسيم المرشحين  
لمجالس الشعب الى فئتين بحسب مدة ممارسة المهنة وقصر ترشيح كل  
فئة على من ينخرج تحتها •

**ثانياً -** ان عضوية السيد المهندس / ..... الذى رشح نفسه باعتباره قد  
مارس المهنة لمدة تقل عن ١٥ سنة فى حين انه ليس كذلك قد  
أصبحت بمنجاة من الطعن لتحصل قرار اعلان نتيجة الانتخابات  
بمضى ستين يوماً على صدوره •  
( ملف ٢٧/١/٨٨ - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١ ) •

## الفرع الثالث

### المعاش

#### قاعدة رقم ( ٨٨ )

المبدأ :

صدور قرار من مجلس نقابة المهن الهندسية في ١٩٧١/٤/٢٩ بقواعد صرف معاش العضو في حالة العجز الصحي - انطواء القواعد التي تضمنها القرار المذكور على تعديل لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة - يقتضي الأمر لتفلاها إقرارها من الجمعية العمومية للنقابة وصدور قرار بها من وزير الري - انطواء هذه القواعد أيضا فيما تضمنته من اشتراط لثبوت العجز الكامل للعضو تنطوي ، بالإضافة الى خروجها على أحكام المادة ١٢٠ من اللائحة ، على مخالفة لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ التي تكتفي باشتراط ثبوت العجز الصحي عن مزاولة المهنة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بانشاء نقابة للمهن الهندسية تنص على ان : « تختص الجمعية العمومية للنقابة بما يأتي : اقرار اللائحة الداخلية التي يضمها مجلس النقابة وما يسخره عليها من التعديلات » .

كما تنص المادة ١٥ على أن : « يختص مجلس النقابة بما يأتي : أولا - اعداد اللائحة الداخلية للنقابة وما يرى ادخاله عليها من التعديلات ، غلبى أن تصدر بقرار من وزير الأشغال العمومية ، بعد موافقة الجمعية العمومية عليها » .

وتنص المادة ٥٩ ، معدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، بأن يكون للعضو

الحق فى معاش أو اعانة بتوافر الشرطين الآتيين : أولا - ان يكون قد ادى الى التقابة رسم الاشتراك المستحق عليه ما لم يكن معفى من ادائه بقرار من مجلس التقابة . ثانيا - ان يثبت عجزه صحيا عن مزاولة المهنة بقرار من القومسيون الطبى العام . وتنظم اللائحة الداخلية مقدار المعاش وكيفية صرفه .

ومن حيث أنه بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ صدر قرار وزير الأشغال العمومية رقم ٩٦٩٩ لسنة ١٩٥٩ باللائحة الداخلية لتقابة المهنة الهندسية .

وقد تطلبت المادة ١٢٠ من هذه اللائحة لصرف المعاش أو الاعانة توافر ذات الشروط التى أشارت إليها المادة ٥٩ من المقتون آنف الذكر .

ونصت المادة ١٢٣ منها على أن : « يصرف للعضو معاش شهرى فى حالة العجز الصحى حسب الفئات الآتى :

١١ جنيه للعضو .

ويضاف الى هذا المبلغ : -

مليم جنيه  
٢٥٠٠ عن الزوجة :

٢٠٠٠ عن كل من الولد والبنت .

١٥٠٠ عن كل من الوالد والوالدة .

ومن حيث ان مجلس تقابة المهنة الهندسية أصدر بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٩ قرارا يقواعد وشروط صرف المعاشات فى حالة العجز الصحى . وتضمن هذا القرار الأحكام الآتية : -

أولا - أن يقرر القومسيون الطبى العجز الكامل للعضو .

**ثانياً** - تحديد مدلول الأسرة التي يعملها العضو بأنها تتكون من الزوجة والأبناء الذين لم يبلغوا سن الرشد ويدرسوا بالمدارس .

**ثالثاً** - تكملة الحد الأقصى لدخل العضو حسبما هو مبين فيما بعد في حدود المعاش المقرر للمهندس طبقاً للائحة على أن يصاد النظر في الحالة بعد عشر سنوات من الصرف ، وقواعد التكملة هي :

- ١ - المهندس ( شخص واحد ) بحد أقصى ٢٥ جنيها .
- ٢ - المهندس + ١ ( شخصان ) بحد أقصى ٣٥ جنيها .
- ٣ - المهندس + ٢ ( ثلاثة أشخاص ) بحد أقصى ٤٥ جنيها .
- ٤ - المهندس + ٣ ( أكثر من ثلاثة اشخاص ) بحد أقصى ٥٠ جنيها .

ومن حيث أنه بمساحة قرآن القواعد المشار إليها قد تضمنت تعديلاً لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة من عدة وجوه أولها أنها اشترطت لصرف المعاش أن يقرر القومسيون الطبي المجزئ الكامل للعضو ، في حين أن المادة ١٢٠ من اللائحة - والمطابقة لنص المادة ٥٩ من القانون - تكتفى باشتراط أن يثبت العجز الصحي عن مزاولة المهنة . وثانيهما أنها ضيق من مدلول الأسرة التي يصرف عنها المعاش فتصرت ذلك على الزوجة والأبناء الذين لم يبلغوا سن الرشد ويدرسوا بالمدارس ، بينما قضت المادة ١٢٣ من اللائحة بصرف معاش للعضو عن الزوجة والأولاد دون تحديد سن معينة ، والوالد والوالدة . وثالثهما أنها وضعت قواعد لتكملة الحد الأقصى لدخل العضو الذي يصرف إليه المعاش في حين أن المادة ١٢٣ المذكورة قد خلت من مثل هذه القواعد .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن هذه التعديلات يتعين لنفاذها ، في الحدود التي لا تخالف فيها أحكام القانون إقرارها من الجمعية العمومية للنقابة

ثم صدور قرار بها من السيد وزير الري بالتطبيق لأحكام المادتين ٧ ، ١٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه .

ولا يفيز من هذا النظر ما قضت به المادة ١٣٠ من اللائحة من أن : « لمجلس النقابة في كل وقت حق إعادة النظر في المعاشات والاعانات التي سبق تقريرها وذلك وفقاً لتقتضيه حالة الصندوق أو حالة الشخص المنتفع بالمعاش أو الإعانة ، ذلك أنه ولئن كان يجوز لمجلس النقابة « بالتطبيق لهذا النص ، إعادة النظر في الاعانات والمعاشات التي سبق تقريرها وفقاً لتقتضيه حالة الصندوق أو حالة الشخص المنتفع - إلا أن هذا الحق المخول للمجلس والذي يجريه في الحالات الفردية الواقعية يتميز عما أجراه حين أصدر قواعد عامة مجردة تنظم شروط استحقاق المعاش بالمخالفة لنصوص اللائحة الداخلية ، مما لا يكون معه محل لأعمال مقتضى هذه النصوص إذا ما طبقت التعديلات التي أصدرها مجلس النقابة » .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن القواعد التي قررها مجلس نقابة المهن الهندسية بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٩ بخصوص المعاشات التي تصرف في حالة العجز الصحي تنطوي على تعديل لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة ، ومن ثم يقتضى الأمر لنفاذها إقرارها من الجمعية العمومية للنقابة وصدور قرار بها من السيد وزير الري .

هذا ، وتجدر الإشارة إلى أن القواعد آنفة الذكر فيما تضمنته من اشتراط ثبوت العجز الكامل للعضو تنطوي ، بالإضافة إلى خروجها على أحكام المادة ١٣٠ من اللائحة ، على مخالفة لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ التي تنكفي بالاشتراط ثبوت العجز الصحي عن مزاوله المهنة .

( ملقت ١٣/١٠/٨٨ - جلسة ١٥/٩/٦٩٧١ )

## الفرع الرابع

### دمنفة النقابة

قاعدة رقم ( ٨٩ )

#### المبدا :

الاجراءات الهندسية اللازمة لشهر التصرفات العقارية لا تعتبر من قبيل العقود الهندسية التي تستحق عليها رسم دمنفة نقابة المهندسين .

#### ملخص الفتوى :

يتلخص الموضوع فى أن بعض فروع مصلحة المساحة والمكاتب الهندسية امتنعت عن اتمام الاجراءات الهندسية التى تحول اليها من مأموريات الشهر العقاري حتى يدفع طالبو الشهر رسم دمنفة نقابة المهن الهندسية المنصوص عليها فى المادة ٥٥ فقرة خامسة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ استنادا الى أن هذه العملية تعتبر ايجابيا من الطالب وقبولا من المصلحة وتكون عقدا هندسيا يندرج تحت حكم المادة المشار اليها .

وتنص المادة ٤٥ من القانون المذكور على أن رأس مال صندوق النقابة يتكون من موارد عدديتها ومنها ما يحصله مجلس النقابة ثمنا لطابع دمنفة ينشأ خصيصا لهذا الصندوق ويكون لصقه الزايليا على الاوراق البيينة فى هذه المادة ومنها عقود الأعمال الهندسية التى تبرم مع المصالح الحكومية أو المؤسسات الحرة أو الأفراد .

وتنص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري على أن جميع التصرفات التى من شئها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك الاحكام النهائية

المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل فى هذه التصرفات الوقف والوصية ، ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم .

وقد بين الباب الأول من هذا القانون المكاتب التى تقوم بالشهر واختصاص كل منها ، وما تقوم به من أعمال .

فمكاتب الشهر العقارى تقوم بخدمة عامة للجمهور هي شهر تصرفاتهم التى يوجب القانون شهرها وعلاقة المنتفع من هذه الخدمة بهذه المكاتب عبارة عن مركز قانونى ينظمه القانون واللوائح القابلة للتعديل حسب ما تقتضيه المصلحة العامة ولا يمكن اعتبار هذه العلاقة تعاقدية والا لما جاز لمصلحة الشهر العقارى أن تعدل فى احكام هذه العلاقة بإرادتها وحدها وهو ما لا يمكن التسليم به .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان الخدمات التى تقوم بها مصلحة الشهر العقارى لا تترتب على عقود بينها وبين الأفراد وإنما هي خدمات عامة تنظمها القوانين واللوائح المتعلقة بها فلا يمكن القول بوجود عقد هندسى بينها وبينهم بالمعنى المقصود فى المادة ٥٦ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بنقابة المهن الهندسية ، ومن ثم لا تستحق على الطلبات التى تعد للمصلحة المذكورة لشهر التصرفات العقارية رسم دفعة نقابة المهن الهندسية ، ومن ثم لا تستحق على الطلبات التى تعد للمصلحة المذكورة لشهر التصرفات العقارية رسم دفعة نقابة المهن الهندسية ولا يجوز لأقلام الهندسة التابعة لمصلحة المساحة أن تمتنع عن قبول هذه الطلبات بحجة عدم دفع الرسم المشار اليه .

( فتوى رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٦ ) .



قاعدة رقم ( ٩٠ )

المبطل :

لا يحصل رسم دفعة نقابة المهن الهندسية الا مرة واحدة عن اصل العقد او اصل الرسومات الهندسية التي يباشرها عضو النقابة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٠  
تحصيل دفعة نقابة المهن الهندسية على نسخ العقود والرسومات الخاصة  
بالاعمال الهندسية ولاحظ أن المادة الخامسة والخمسين من القانون رقم ٨٩  
لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء نقابة المهن الهندسية فى تعدادها للموارد التي  
يتكون منها رأس مال صندوق المعاشات والإعانات ذكرت فى البند  
( خامسا ) ما يأتى :-

« ما يحصله مجلس النقابة ثمنًا لطابع دفعة ينشأ خصيصًا لهذا الصندوق  
ويكون لصقه الزاميا على الأوراق الآتية » :

( ١ ) كافة الرسومات الهندسية التي يباشرها عضو النقابة .

(ب) عقود الاعمال الهندسية التي تبرم مع المصالح الحكومية او لمؤسسات  
الحررة أو الأفراد .

ثم بينت المادة مقدار هذه الدفعة بالنسبة الى هذين البندين فنصت  
على ما يأتى :-

٥٠ م للرسومات والعقود التي لا تتعدى قيمتها ١٠٠ ج

١٠٠ م للرسومات والعقود التي تزيد قيمتها على مائة جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ ج

٢٠٠ م للرسومات والعقود التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ ج ولا تتجاوز ١٠٠٠ ج

وتزاد مائة ملجم لكل ألف جنيه تزيد على الألف الأولى .

ثم نصت المادة على أن اللائحة الداخلية للنقابة تبين طريقة تنظيم  
وتحصيل هذه الرسوم .

فالبند ( خامسا ) من المادة الخامسة والخمسين قد جعل قيمة رسم الدفعة  
السابق الإشارة اليه متوقفا بقيمة العقد أو الرسومات المفروضة عليها هذا الرسم  
ومؤدى ذلك أن هذا الرسم بالقيمة المعينة إنما يستحق على العقد أو الرسومات  
توحيده ولا يحصل الا مرة واحدة عن أصل المحرر المثبت للمعاقد أو أصل  
الرسومات الهندسية ولا يصح تحصيله عن نسخ العقود أو الرسومات .

ولو كان القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ قصد أن يحصل الرسم عن النسخ  
علاوة على تحصيله على الأصل لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادة ١٢ من  
القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص برسم الدفعة الذى تحصله الحكومة .  
اذ جاء بهذا : -

« اذا كان العقد أو المحرر من عدة صور احتفظ كل متعاقد بصورة ممضاة  
فإن كل صورة يستحق عليها رسم الدفعة الذى يستحق على الأصل . . . »

أما ما جاء بالمادتين ١٢٧ و ١٢٨ من اللائحة الداخلية لنقابة المهن الهندسية  
من نص على لصق الطوابع على العقود الرسمية التى يتعامل بمقتضاها سواء التى  
ستحتفظ بها الهيئة الحكومية أو ستسلم إلى المفاوض أو المتعهد وأنه اذا رغب احد  
المفاوضين أو المتعهدين فى اخذ صورة اخرى وجب لصق طوابع دفعة عليها على قدر  
قيمة العملية فانه يعتبر أحكاما جديدة لا تتفق مع القانون الذى تستند اليه  
اللائحة وتستمد منه قوتها ، ومن المعروف أن اللوائح التنفيذية لا يجوز  
أن تخالف القوانين .

( فتوى رقم (٣٣) فى ١٠/٧/١٩٥٠ ) .

## الفرع الخامس

### رسم لمصالح النقابة

قاعدة رقم ( ٩١ )

المادة :

المادة ٤٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين - المادة ٥١ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية - نص كل منهما على فرض رسم على انتاج الأسمنت وحديد التسليح المحل لمصالح النقابة - مناط استحقاق الرسم هو عملية الانتاج لا التداول - مقتضى ذلك هو التزام الشركات المنتجة بالرسم دون نقل عبئته الى المستهلك - يجوز لوزير الصناعة طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح أن يعدل تسعير الأسمنت وحديد التسليح أو أيهما بما يسمح بإضافة قيمة الرسم كله أو بعضه إذا اقتضت ذلك ظروف التصاريح الانتاج ، وذلك دون اثر رجعى لهذا التعديل .

ملخص الفتوى :

انه لما كانت المادة ٤٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين والمادة ٥١ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية قد تضمنتا النص على فرض رسم معين القيمة على انتاج مقادير معينة الوزن من كل من الأسمنت وحديد التسليح المحل ، على نحو يجعل مناط استحقاق الرسم هو عملية الانتاج لا التداول ، ومن ثم فإن الشركات المنتجة هى المتزمة بأدائه على وجه لا يسمح لها بنقل هذا الالتزام الذى فرضه القانون عليها الى المستهلك ، الا أن ذلك لا يحول دون استعمال وزير الصناعة لحقه المقرر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحدد

- ٢٠٤ -

الأرباح ، على النحو الذى يعدل من تسعير الأسمنت وحديد التسليح أو أيهما بما يسمح بإضافة ما يوازى قيمة الرسم كله أو بعضه اذا اقتضت ذلك ظروف اقتصاديات الانتاج بعد فرض هذا الرسم على الشركات المنتجة ، وذلك بمراعاة عدم رجعية اثر القرار الذى يصدر بالتسعير الجديد .

( ملف ٢٠٣/٤/٣٧ - جلسة ١٩٧٦/١١/١٥ - )

## الفصل السابع

### نقابة المهن الزراعية

#### الفروع الأول

#### عضوية النقابة

#### قاعدة رقم (٩٢)

المادة :

دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية - ليس من المؤهلات الواردة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ - المناط في اعتبار شهادة ما معادلة للشهادات الواردة بذلك القانون هو بصور قرار من وزارة التربية والتعليم بالاتفاق مع وزارة الزراعة .

ملخص الحكم :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن نقابة المهن الزراعية على انه يشترط فيمن يكون عضوا في النقابة ما يأتي : (١) ١٠٠٠ (٢) أن يكون حاصلا على إحدى الشهادات المبينة في المادة الثالثة ، (٣) ١٠٠٠ ، وتنص المادة الثالثة من ذلك القانون على أن يعتبر مهندسا زراعيا في حكم هذا القانون من حصل على بكالوريوس الزراعة من إحدى كليات الجبلعة المصرية أو بكالوريوس أحد المعاهد العليا الزراعية أو على دبلوم من مدرسة الزراعة بالجيزة أو مدرسة الزراعة العليا أو على شهادة زراعية تتفق وزارتا المعارف والزراعة على اعتبارها معادلة لأحدى الشهادات المذكورة بعد أخذ رأي النقابة ، فالقيد في سجل النقابة منوط بتوافر الشروط المبينة بالمادة الثانية من القانون المشار اليه ومن بينها حصول الطالب على أحد المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة ، فإذا تخلف شرط من الشروط الواردة بالمادة الثانية ، أو كان طالب القيد غير حاصل على شهادة مؤهل ببلاته من المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة ، امتنع قيد الطالب في

سجل النقابة . ولما كانت دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية الحاصل عليها المدعى ليست من بين المؤهلات الواردة بالمادة الثالثة فقرة (١) من القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٩ - وهي مؤهلات وردت على سبيل الحصر - كما لم يصدر باعتبارها معادلة لاحدى الشهادات المذكورة قرار من وزارة المعارف بالاتفاق مع وزارة الزراعة ، فلا حق للمدعى فى طلب قيده بالنقابة ، ولا وجبه للتحدى بأن دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية سبق أن عودلت بالشهادات الأخرى الواردة بالفقرة (١) من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بقولة انه قدر لهذه الدبلوم فى قرارات مجلس الوزراء الخاصة بالمعادلات الدرجة السادسة بمرتب ١٠ ج و ٥٠٠ م شهريا ، او برنامج الدراسة المقررة للحصول على الدبلوم تتفق وبرامج المؤهلات الأخرى ، او إن الدبلوم نعتت بأنها من الدبلومات العالية - لا وجه لذلك كله ، اذ المناط فى اعتبار شهادة ما معادلة للشهادات الواردة بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ هو بصور قرار من وزارة المعارف بالاتفاق مع وزارة الزراعة باعتبارها كذلك ، ومثل هذا القرار لم يصدر ، بل على العكس من ذلك صدر قرار بالاتفاق بين الوزارتين بأن شهادة دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية ليست فى مستنوى أى من الشهادات الزراعية الوارد ذكرها بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ، وإنما هى مؤهل متوسط. وظهر من كل ما تقدم أن القيد بسجل النقابة رهين بتوافق الشروط المقررة بالقانون على النحو السابق إيضاحه، فإذا تخلف شرط من هذه الشروط فى حق طالب القيد فقد تعين رفض طلبه ، ومن ثم فلا محل لنا قضى به الحكم المطعون فيه من أنه كان على النقابة أن ترفض إصدار قرارها برفض طلب المدعى الى أن يصدر قرار من وزارتي المعارف والزراعة متفقتين فى شأن مؤهله ، ذلك أن رفض طلب قيده لعدم توافر الشروط المطلوبة قانونا لا يحول مستقبلا دون إعادة عرض حالته اذا ما استوفى شروط القيد .

( طعن رقم ٥٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٦ )

## الفرع الثانى

### انعقاد الجمعية العمومية

#### قاعدة رقم ( ٩٣ )

#### المادة :

نقابة المهن الزراعية - انعقاد الاجتماع السنوى العادى لجمعيةها العمومية ،  
واجراء انتخاب اعضاء مجلسها - بمعاذها - نص القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩  
الصادر بانشاءها على انعقاد الاجتماع المذكور بعد ظهر الجمعة الثانى من يناير من  
كل عام وتحديد صباح هذا اليوم ومساء اليوم السابق عليه لاجراء عملية انتخاب  
اعضاء مجلس النقابة - عدم جواز تأجيل هذا الميعاد - لا يغير من ذلك وقوعه على  
يوم من ايام الاعياد او المواسم الرسمية .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ بانشاء نقابة المهن الزراعية  
على انه : « لا يحضر الجمعية العمومية الا الاعضاء الذين دعوا رسم الاشتراك .  
السنوى المستحق عليهم فباية تاريخ اجتماعها العادى ويقعد اجتماعها السنوى  
العادى بعد ظهر يوم الجمعة الثانى من شهر يناير من كل سنة فى الموعد الذى  
يحدده مجلس النقابة ويجوز دعوتها الى اجتماع غير عادى فى مدى شهر من  
تاريخ طلب يقدمه عشرة على الأقل من اعضاء مجلس النقابة او طائفة على الأقل من  
الاعضاء المقيدين ولا تكون مداوالات الجمعية العمومية صحيحة الا اذا حضر  
الاجتماع اكثر من نصف الاعضاء الذين تتألف منهم الجمعية . فانما لم يتكامل  
العدد اجل الاجتماع اسبوعين ، وتكون مداوالات الجمعية العمومية الثانية  
صحيحة ايا كان عدد الاعضاء الحاضرين » .

كما تنص المادة ٢٣ منه على ان : « تتولى كل فئة من الفئتين المنصوص

عليها في المادة الثالثة انتخاب الأعضاء الذين يمثلونها في مجلس النقابة .  
وتجرى عملية الانتخاب بالنسبة الى لفئة المنوه عنها في الفقرة الأولى من المادة  
المذكورة صباح يوم انعقاد الجمعية العمومية للنقابة ( وبعد ظهر اليوم السابق  
لانعقاد الجمعية العمومية للنقابة ) وبعد ظهر اليوم السابق لانعقاد الجمعية  
العمومية بالنسبة الى لفئة المنوه عنها بالفقرة الثانية من تلك المادة » .

ويستفاد من هذين النصين أن المشرع حدد لانعقاد الاجتماع السنوي  
العادي للجمعية العمومية لنقابة المهن الزراعية يوما معينا في كل عام ووفقا معينا  
من هذا اليوم وهو بعد ظهر الجمعة الثاني من شهر يناير من كل سنة كما حدد  
لاجراء عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة موعدا محددا على الوجه السابق وهو  
صباح اليوم المشار اليه ومساء اليوم السابق عليه . وقد جاء القانون في هذا  
الصدد صريحا قاطعا مما يقتضي التزام حكمه واعمال نصه .

ولقد راعى المشرع في اختيار هذين الموعدين أنهما يوافقان موعد العطلة  
الأسبوعية في الدولة ، حيث تتاح لأعضاء النقابة من موظفي الحكومة والهيئات  
العامة والخاصة فرصة الاشتراك في الاجتماع السنوي العادي للجمعية العمومية  
لنقابة المساهمة في انتخاب أعضاء مجلس النقابة — ولا تنهض الأعياد سببا  
مبررا لتعديل حكم صريح قاطع نص عليه المشرع ، والا لجاز تعديل هذه الموازين  
كلما وقعت المواعيد يوما من أيام الأعياد أو الواصل الرسمية وهي عديدة كثيرة  
مما يسفر عن اهدار نص المشرع وليس ثمة سبيل لتعديل المواعيد متى صادفت  
عيدا من الأعياد غير تعديل النص عن طريق التشريع .

والقاعدة انه حتى كان النص صريحا فلا يجوز ترك حكمه بدعوى انه غير  
عادل أو ان حكما آخر يكون اعديل منه أو اصليح وإن استبدال حكم بأخر أمر من  
اختصاص المشرع نفسه طبقا للقاعدة ( لا مساغ للاجتهاد فيما ورد فيه  
نص صريح قطعي ) .



لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تأجيل عقد الاجتماع السنوى العادى للجمعية العمومية لنقابة المهن الزراعية واجراء انتخاب أعضاء مجلس النقابة عن المواعيد المحددة فى المادة ٧ والمادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابة المهن الزراعية .  
( فتوى رقم ١٧ فى ١٧/١/١٩٦٠ )

### الفرع الثالث

#### انشاء النقابة العامة لشركة مساهمة

##### قاعدة رقم ( ٩٤ )

##### المبدأ :

عدم جواز انشاء الجمعية التعاونية الزراعية المركزية ونقابة المهن الزراعية  
أو فروعها في المحافظات شركة مساهمة وفقا للقانونين المنظمين لهما .

##### ملخص الفتوى :

من حيث ان قانون التعاون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ ينص فى المادة اولى  
منه على أن : « التعاون حركة شعبية ديمقراطية ترعاها الدولة ، ويسهم التعاون  
فى تنفيذ الخطة العامة للدولة فى القطاع الزراعى كما تنص المادة ١٥ منه على أن  
تتولى الجمعية المركزية دعم الجمعيات المكونة لها ومعاونتها فى أداء وظائفها  
وعلى الأخص ما يأتى : « . . . . . »

كما ان قانون نقابة المهن الزراعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ ينص فى مادته  
الأولى على أن : « تنشأ نقابة للمهن الزراعية تضم المهندسين الزراعيين المساعدين  
فى الجمهورية العربية المتحدة ويكون مقرها القاهرة ولها فروع على مستوى  
المحافظات وتعمل على تحقيق الأهداف التالية : « . . . . . »

ومن حيث ان البادى من نصوص هذين القانونين ، انه ليس لآى من  
الجمعية التعاونية أو نقابة المهن الزراعية أو فروعها بأحدى المحافظات مزاوله  
الأعمال التجارية ومنها تأسيس شركات المساهمة ، فضلا عن ان كلا من القانونين  
المذكورين قد عين اختصاصات هذه الهيئات على سبيل الحصر والتحديد ، فى دعم  
الحركة التعاونية ورفع مستوى الأعضاء النقابيين، واذ منحها المشرع الشخصية

المنوية (الاعتبارية) ، فإن أهليتها مقيدة بمبدأ التخصص الذى يسود نظاما ففى  
انما انشئت لقرض معين تخصصت لتحقيقه ، ونشاطها القانونى يتحدد لهذا  
القرض لا ينبغى تجاوزه ولا يجوز ممارسة ما ليس داخلها فى دائرة عهد  
التخصص ، حماية للشخص المنوى ذاته واحتراما لارادة الشارع نفسه ،  
وتطبيقا للمادة ٥٣ من التقنين المدنى التى تقضى بأن للشخص الاعتبارى أهلية فى  
الحدود التى يمينها سنة انشائه أو التى يقررها القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز  
انشاء كل من الجمعية التعاونية الزراعية المركزية ، ونقابة المهن الزراعية أو  
فرعها بمحافظة الدقهلية الشركة المساهمة المشار اليها ، وفقا للقانونين  
المنظمين لهما سالفى الذكر .

( ملف ١/٢٧ - ٨٤ - جلسة ١٠/١٠/١٩٨٢ ) .

## الفصل الثامن

### نقابة عمالية

قاعدة رقم ( ٩٥ )

المبدأ :

نصت المادة الثانية من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
معدلاً بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على تعريف العامل بأنه كل ذكر أو أنثى يعمل  
 لقاء أجر مهما كان نوعه في خدمة صاحب عمل وتحت سلطته وإشرافه - كما  
 نصت المادة ١٧١ منه على أن تحدد شروط العضوية في مجالس إدارة النقابة العامة  
 أو اللجنة النقابية أو النقابة الفرعية بقرار من وزير العمل - صدور قرار وزير  
 القوى العاملة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ والنص فيه على ضرورة توافر شروط معينة  
 فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة اللجنة النقابية أو النقابة العامة أو  
 النقابة الفرعية أو الاتحاد المحلي للجان النقابية أو الاتحاد العام للعمال ، وهي  
 أو يكون بالفا سن الرشد ولم يسبق الحجر عليه ، وأن يجيد القراءة والكتابة فيما  
 عدا عمال الزراعة وأن لا يكون قد سبق الحكم عليه بمقوينة جنائية أو بمقوينة  
 جنحة في إحدى الجرائم التي نص عليها القرار وأن يكون عضواً عاملاً بالاتحاد  
 الاشتراكي - تطلب هذه الشروط لا يترتب عليه حرمان طائفة من العاملين من  
 حق عضوية مجالس إدارة التشكيلات النقابية دون مسوغ قانوني أو إجراء تفرقة  
 بين العاملين أعضاء النقابة دون سند أو مبرر أو إجراء تغيير في تعريف العامل  
 أو مخالفة مبدأ المساواة بين المواطنين الذي نص عليه الدستور أو مصادرة لحق  
 من حقوق المواطن الأساسية - قرار وزير القوى العاملة رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣  
 بإضافة شرط جديد إلى هذه الشروط بأن يكون المرشح منطبقاً عليه التصرف  
 السياسي للعامل - خروج ذلك على حدود التفويض المخول له بمقتضى المادة ١٧١  
 من قانون العمل مما يجعل هذا الشرط باطلاً .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ معدلا بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ينظم نوعين من العلاقات ، النوع الأول هو العلاقة بين العامل من ناحية ورب العمل من ناحية أخرى. وفى هذا المجال وردت المادة الثانية منه تعرف العامل من مواجهة رب العمل وتقول : « يقصد بالعامل كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء اجر مهما كان نوعه فى خدمة صاحب العمل وتحت سلطته أو اشرافه » ، اما النوع الثانى فهو العلاقة بين العمال وبعضهم البعض . وفى هذا المجال وضع القانون فى الباب الرابع منه الأحكام الخاصة بتقابات العمال. ونص فى المادة ١٧١ منه على أن : « تحدد شروط العضوية فى مجال ادارة النقابة العامة أو اللجنة النقابية أو النقابة الفرعية بقرار من وزير العمل » .

ومن حيث انه يبين مما سبق ان القانون وهو ينظم علاقة العمل من مختلف نواحيها ، يحدد مجال تطبيق كل قاعدة فيه من حيث الأشخاص . فأول كل شيء يستبعد من تعريف العامل أحد طرفى العلاقة وهو رب العمل . ثم افترض بعد ذلك أن جميع من ينطبق عليهم هذا التعريف لا يسوغ لهم لدواعى الصالح العام أن يكونوا أعضاء فى مجلس ادارة وكل من التشكيلات النقابية المشار إليها . الأمر الذى يترتب عليه بالضرورة ان بعضا ممن ينطبق عليهم تعريف العمال لابد وان يستبعدوا من مجال العضوية فى مجالس الادارة . لأن القانون قد افترض أن هذه العضوية تتطلب فى العضو صفات وخصائص وقدرات قد لا تتوفر فى كل من يشملهم تعريف العامل . الا أن المشرع لم يشأ أن يحدد بنصوص تشريعية مسبقة هذه الشروط. بل ارتأى أن يترك تفصيل ذلك للوزير ، وذلك بضمان قدر أكبر من المرونة فى تحديد هذه الشروط لتأتى متفقة مع طبيعة كل مستوى من التشكيلات النقابية ، ومع اختلاف نوعية العمل والعمال الذين يقومون به من مجال لآخر وليمكن أو تتلاءم هذه الشروط مع المكان والزمان اللذين تقوم فيهما علاقة العمل .

ومن حيث انه بالتطبيق لهذه الأحكام فقد أصدر وزير القوى العاملة القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ ونص فيه على أنه يجب أن تتوافر قيمين يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة اللجنة النقابية أو النقابة العامة أو النقابة الفرعية أو الاتحاد المحلى للجان النقابية أو الاتحاد العام للعمال الشروط الآتية :

( أ ) أن يكون بالغاً سن الرشد ولم يسبق الحجر عليه .

(ب) أن يجيد القراءة والكتابة فيما عدا عمال الزراعة .

(ج) أو لا يكون قد سبق الحكم عليه بمقوبة جنائية أو بمقوبة جنحة فى احدى الجرائم التى نص عليها القرار .

( د ) أن يكون عضوا عاملا بالاتحاد الاشتراكي .

والذى يبين من هذه الشروط ان القرار خصص من بين من ينطبق عليهم تعريف لعمال الوارد فى المادة الثانية من القانون فئات تتوافر فيها شروط معينة ونص على أن يكون لهذه وحدها حق الترشيح لعضوية مجالس إدارة التشكيلات النقابية . وهو فى هذا أنها أضاف أوصافاً وقيوداً على تعريف العامل بناء على التفويض الذى منحه المشرع للوزير تحقيقاً للمصلحة العامة التى تملو المصالح الفردية .

ومن حيث انه يبين من صحيفة دعوى المدعى انه لا يوجه لمطعنا غل ما تضمنه القرار الوزارى الصادر عام ١٩٦٤ ، بل انه يرى ان تفويض الوزير فى وضع الشروط المشار اليها فى المادة ١٧١ سالفة الذكر انما كان المقصد منه انتقاء العناصر القيادية النقابية من الصالحين لممارسة هذا النشاط . وبهذا فان المدعى يسلم بأنه لا يكفى أن يتوافر فى الشخص عناصر تعريف العامل كما وردت فى المادة الثانية من القانون ، بل يتمين الى جانب ذلك أن تتوافر فيه شروط تجعله من بين العناصر القيادية . وينبنى على ذلك ان تطلب هذه الشروط لا يترتب

عليه حرمان طائفة من العاملين من حق عضوية مجالس ادارة التشكيلات النقابية دون مسوغ قانوني او اجراء تفرقة بين العاملين أعضاء النقابة دون سند او مبرر او اجراء تمييز في تعريف العامل او انه خالف مبدأ المساواة بين المواطنين الذي ينص عليه الدستور او مصادرة لحق من حقوق المواطن الأساسية .

ومن حيث ان القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣ الصادر من وزير القوى العاملة اُضيف الى هذه الشروط ان يكون المرشح منطبقا عليه التعريف السياسي للعامل ، وهو القرار الذي صدر الحكم بالفائه تأسيسا على ان الوزير باصداره هذا القرار قد اورد شرطا يناقض تعريف العامل الوارد في المادة ٢ من قانون العمل وأضفى على هذا التعريف وصفا أو قيداً لم ير المشرع ايراده ويكون الوزير بما أورده نى هذه الفقرة قد خرج على حدود التفويض المخول له بمقتضى المادة ١٧١ من قانون العمل مما يجعل هذا الشرط باطلا .

ومن حيث انه ليس صحيحا في القانون ان تطلب شروط خاصة في المرشح لعضوية مجالس ادارة التشكيلات النقابية يطاقت - من حيث المبدأ - تعريف العامل الوارد في المادة ٢ من قانون العمل . لأنه تلميسا على ما سبق ذكره ، يعتبر هذا القول خلطا بين مجالين منفصلين في علاقة العمل وان كان قانون واحد ينظمها ما . فتعريف العامل يأتي على رأس الأحكام التي تنظم علاقة العامل برب العمل. فإذا خلصت المجموعة التي ينطبق عليها تعريف العامل يورد القانون الأحكام التي تنظم التشكيلات النقابية التي تضمها ، وكيفية انتخاب العناصر القيادية التي تكون مجالس ادارتها وتكون صالحة لأداء المهام المطلوبة من هذه التشكيلات ولا يكون صحيحا أن تطلب هذه الشروط يورد وصفا أو قيداً على ذلك التعريف ، لأن الشروط المذكورة لا تتعرض لعلاقة العامل برب العمل وبالتالي فاتها لم تمس تعريف العامل ولم تحرم من سفة العامل لبا من ينطبق عليهم حكم المادة الثانية من القانون .

ومن حيث ان الفقرة (هـ) التى اضافيا القرار المطعون فيه انما جاءت استمرارا لما تضمنه القرار السابق رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ من وضع المعايير والشروط التى تبرز العناصر القادرة على أن تكون أعضاء فى مجالس ادارة التشكيلات النقابية ، وعلى ذلك فانه يكون قد صدر فى حدود التفويض الذى تضمنته المادة ١٧١ من قانون العمل وقد صدر محققا للمصلحة العامة متفقا مع احكام القانون . ذلك أنه نظرا لوجود نوعين من النقابات ، يضم الواحد منها المهنيين الحاصلين على المؤهلات العليا ، ويتبع الآخر للقاعدة العمالية العريضة التى لا يسوغ لها الانضمام الى هذه النقابات المهنية ، لذلك فانه يكون من الطبيعى أن تكون مجالس ادارة كل من النوعين معبرة عن اوضاع العاملين فى كل نوع ، قريبة من مستوى تفكيرهم ، قادرة على الاحساس الواقعى بمشاكلهم ومطالب حياتهم ، ولا يعنى هذا تفرقة بين العاملين او اخلافا بمبدأ المساواة او مصادرة لحق من الحقوق الأساسية - يستوى فى ذلك حرمان غير اصحاب المؤهلات العليا من عضوية النقابات المهنية ومجالس ادارتها ، أو حرمان اصحاب هذه المؤهلات من مثل هذه المراكز فى النقابات العمالية .

هذا وقد اشترط القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية الذى النى الباب الرابع من قانون العمل - فيمن يكون عضوا فى النقابة العامة ألا يكون منضمنا الى نقابة عامة أخرى ولو كان يمارس أكثر من مهنة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه جاء على خلاف هذه المبادئ ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه الحكم بالفائه ورفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات .

( طعن رقم ٤٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١/٢٦ / ١٩٨٠ ) .



## الفصل التاسع

### مسائل عامة ومتنوعة

#### الفرع الأول

#### المهن الحرة مرافق عامة

قاعدة رقم ( ٩٦ )

المبسدا :

تنظيم المهن الحرة كالطب والمحاماة والهندسة يدخل اصلا فى صميم اختصاص الدولة بحسبانها قوامة على المرافق العامة - تغليها عن هذه لأعضاء المهنة انفسهم وتخويلهم نصيبا من السلطة العامة لتتولى رسالتهم تحت اشرافها - عدم تغيير ذلك للتكيف القانونى لهذه المهن بوصفها مرافق عامة .

ملخص الحكم :

ان تنظيم المهن الحرة كالطب والمحاماة والهندسة ( ومى مرافق عامة ) مما يدخل اصلا فى صميم اختصاص الدولة بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة ، فاذا رأت الدولة ان تتخلى عن هذا الأمر لأعضاء المهنة انفسهم لأنهم اقدر عليه مع تخويلهم نصيبا من السلطة العامة يستعينون به على تأدية رسالتهم مع الاحتفاظ بحفظها فى الاشراف والرقابة تحقيقا للمصالح العام ، فان ذلك لا يغير من التكليف القانونى لهذه المهن بوصفها مرافق عامة .

( طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٤ )

## الفرع الثاني

### تأديب أعضاء مجلس إدارة التـشـكـيـلات النقابية

قاعدة رقم ( ٩٧ )

المبـدأ :

المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ،  
الـشـرـع قد انطـبـأ بالحـكـام التأديبية نظـر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية  
الإدارية صاحبة ولاية التحقيق في الدعاوى التأديبية الخاصة بأعضاء مجالس  
الإدارية صاحبة ولاية التحقيق في الدعاوى التأديبية الخاصة بأعضاء مجالس  
إدارة التشكيلات النقابية - المحكمة التأديبية هي صاحبة الولاية الطبيعية في  
محاكمة الأعضاء المذكورين - لا حجة في القول بأن المادة ٥٦ من الدستور تقضي  
بأن تكون للـنقابات الشخصية الاعتبارية وانها تختص بمسألة أعضائها عن  
سلوكهم في ممارسة نشاطهم ، لأن هذا النص وإن كان يلزم النقابات بمسألة  
أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم إلا أنه لا يمنع صراحة أو ضمناً الجهات  
القضائية من ممارسة اختصاصها في مسألة أعضاء هذه النقابات إذا ما ورد منهم  
أى عدوان على حقوق الغير .  
ملخص الحكم :

إن الحكم المطعون فيه قد صادف صواب القانون والواقع فيما انتهى إليه  
من رفض الدفاع التى تقدم بها الطاعن وإدانتـه مما نسب إليه للأسباب الساندة  
التي استند إليها والتي تأخذ بها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم إلا أنه لم  
يمنح صراحة وضمناً الجهات القضائية من ممارسة اختصاصها في مسألة أعضاء  
هذه النقابات إذا لم يرد منهم أى عدوان على حقوق الغير ولما كان الثابت من  
الأوراق أن المذكرة التى تقدمها الطاعن إلى السيد المستشار رئيس مجلس الدولة

بالاعتراض على الفتوى التي انتهى اليها السيد/عضو المكتب الفني بمجلس الدولة قد انطوت على اعانة بهذا العضو واتهام صريح له بأن له مآربا في النتيجة التي انتهى اليها في فتواه حيث ذكر بعد أن استعرض نصوص القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن المنظمات النقابية (المالية والقانون رقم (١) لسنة ١٩٨١ المعدلة له ٠٠٠ ويتضح من جماع هذه النصوص التي لم يعيها الباحث في مذكرته حاجة في نفس يعقوب . . . » فإن هذا القول يعتبر اعتداء يستوجب المؤاخذة التأديبية وهو أمر يخرج كلية عن مجال النشاط النقابي أخذا في الحسبان ان موضوع الفتوى كان يدور حول حدود مجلس الدولة في خصم اشتراكات العاملين بالمجلس الذين استقالوا عن عضوية النقابة ، وهو أمر يدخل حسمه في صميم اختصاص مجلس الدولة بغير هذا النظر ينطوى على اباحه للمرءوسين من رؤسائهم والتشهير بهم والحق من كرامتهم ، وهو الأمر الذي يتفق مع المصلحة العامة وما تقتضيه من قيام دواعي توقيير المرءوسين لرؤسائهم ، هذا ومن جهة أخرى فإن هذا السلوك المعيب من الطاعن ينعكس على سلوكه بوصفه عاملا بمجلس الدولة يستتبع مؤاخذته عنه تأديبيا .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه .

( طعن ١٠٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٦ )

### الفرع الثالث

مدى جواز خصم اشتراكات النقابات من مرتبات

#### العاملين المدنيين بالدولة

قاعدة رقم ( ٩٨ )

المبــــــــــــــدأ :

مدى جواز خصم اشتراكات النقابات من مرتبات العاملين المدنيين بالدولة  
— قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — سريان أحكام الباب  
الرابع منه على العاملين بالحكومة الذين كانوا خاضعين لكادر العمال — نظام  
النقابات المنصوص عليه في هذا الباب لا يسرى على العاملين بالدولة  
الذين لم يخضعوا لكادر العمال — نصوص قانون العمل — مقتضاها ان الانضمام  
الى النقابات ليس وجوبيا وانما هو امر اختياري متروك لحض ارادة العامل .

ملخص الفتــــــــــــوى :

ان أحد العاملين بديوان محافظة الجيزة وهو السيد / ..... اعترض  
على خصم ١٠٠ مليم شهريا من مرتبه لحساب اللجنة النقابية للعاملين بمحافظة  
الجيزة ، مبدئا انه لم يقدم طلبا للانضمام الى هذه النقابة ، كما لم يقدم اقرارا  
يقبول خصم الاشتراك الخاص بها من راتبه ، فاستجابت المحافظة لهذا الاعتراض  
وأوقفت الخصم من راتبه اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٧١ ، الا انه عاد فطالب  
برد ما سبق خصمه منه بغير حق في المدة من اول يوليو سنة ١٩٦٤ حتى اول  
سبتمبر سنة ١٩٧١ .

ومن حيث ان المادة (٤) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١  
لسنة ١٩٥٩ تنص على انه :

« لا تسرى أحكام هذا القانون على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة الا انما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية » ، وتطبيقا لهذا النص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٢ ونص في مادته الاولى على أن : « تطبق أحكام الباب الرابع من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ( وهو الباب الخاص بنقابات العمال ) على عمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة » . ويقصد بالعمال في حكم هذا القرار الأشخاص الخاضعين لأحكام كادر عمال الحكومة او الكادرات العمالية الأخرى » .

ومن حيث انه ولئن كان قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد أزال التفرقة بين الموظفين والعمال ، والى كادر العمال والقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٤٦٠ المشار اليهما ، ونص في المادة (٢) على أن : « يعتبر عاملا في تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين في إحدى الوظائف الدائمة او المؤقتة بقرار من السلطة المختصة الا ان انعاملين الذين كانوا خاضعين لكادر العمال ، لا يزالون طائفة متميزة ، ذلك ان القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام مؤقتة للعاملين بالدولة قد أرجأ تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بالتطبيق للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ونص في الفقرة (ج) على أن يستمر العاملون الخاضعون لأحكام كادر العمال شاغلين لوظائفهم الحالية بدرجاتهم المنقولين اليها ونصت المادة (٩) منه على أن « تجري الترتيبات بسراعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة في الميزانية » . ومن ثم فان هذه الطائفة وحدها هي التي تخضع لنظام النقابات المنصوص عليه في الباب الرابع من قانون العمل » .

ومن حيث أن المادة (٦٠) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن : « للعمال والعمال المتدرجين المشتغلين يمين او صناعات متماثلة او مرتبطة بعضها ببعض او تشترك فى انتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابة عامة تعمل على رفع كفايتهم الانتاجية وعلى تمكينهم من الاسهام فى التطور الصناعى وتصون حقوقهم ومصالحهم ، كما تعمل على رفع مستواهم المادى والثقافى والاجتماعى ، وتحديد مجموعات المهن والصناعات المشار اليها فى الفقرة السابقة بقرار من وزير العمل . وتسرى أحكام هذه المادة على خدم المنازل ومن فى حكمهم » ، وتنص المادة ١٦٣ على انه : « لا يجوز للعمال ان ينضم الى نقابة عامة الا اذا بلغ من العمر خمس عشرة سنة ولا ينضم الى اكثر من نقابة واحدة » ، كما تنص المادة ١٦٤ على أن : « تسير النقابة فى اعمالها طبقا لنظامها الاساسى الذى يجب ان يشتمل على الأخص على ما يأتى ٠٠٠ (٣) شروط قبول الأعضاء وانسحابهم وفصلهم » ، وتنص المادة ١٧٣ على انه : « لا يجوز رفض طالب الانضمام الى النقابة العامة الا بقرار من مجلس ادارتها بأغلبية ثلثي الأعضاء » ٠٠٠ والواضح من هذه النصوص ان الانضمام الى النقابات ليس وجوبيا وإنما هو أمر اختياري متروك لمحضر ارادة العامل . فله ان ينضم الى الجمعية او لا ينضم اليها ، وهو لا يعتبر منضما اليها بقررة القانون .

ومن حيث ان المادة ١٧٢ من قانون العمل معدلا بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه : « يجب على صاحب العمل بناء على طلب كتابى من اللجنة النقابية او النقابة العامة أن يستقطع من اجر العامل قيمة اشتراكه فى النقابة العامة التى ينتمى اليها وان يرسل الى النقابة العامة خلال النصف الاول من كل شهر قيمة الاشتراكات المقتطعة . وعليه كذلك أن يرسل الى النقابة عند استقطاع الاشتراكات فى أول مرة ثم فى يناير من كل عام كشفا مبينا به اسماء العمال

الذين استقطعت الاشتراكات منهم وان يوافقها بأى تعديلات تطرأ على هذا  
البيان شهوريا .

ومن حيث ان المادة (١١) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم  
جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين او المستغلين او معاشاتهم او مكافآتهم  
الا فى احوال خاصة تنص على انه : « لا يجوز اجراء خصم او توقيع حجز على  
المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة او المصالح العامة . » للموظف أو العامل مدنيا  
كان او عسكريا بصفة مرتب أو اجر ٠٠ الا فيما لا يجاوز الربع ٠٠ ومع ذلك  
تجوز الحوالة دون الحجز فيها لا يجاوز ربع الباقي بعد الربع الجائز الحجز عليه  
طبقا للفقرة السابقة لاداء ما يكون مطلوبا ٠٠ أو رسم اشتراك فى جمعية  
تعاونية منشأة طبقا للقانون او ناد للموظفين او للممال او جمعية او  
مؤسسة خاصة منشأة طبقا للقانون » .

ومن حيث ان المادة ١٧٢ المشار اليها حين نصت على الزام رب العمل  
باستقطاع الاشتراك الشهري من مرتب العامل وتوريده الى النقابة ، انما قررت  
جواز الخصم فحسب دون ان تنعرض للقوانين الأخرى الخاصة بشروط الخصم  
من المرتب أو الحجز عليه بالتعديل صراحة او ضمنا ، لأن التعديل الصريح غير  
ظاهر ، كما ان التعديل الضمني لا تتوافر شروطه المنصوص عليها فى القانون  
المدنى لأن المادة ١٧٢ من قانون العمل لا تعيد تنظيم وضع سبق تنظيمه ، كما  
انها صدرت فى تشريع لم يشر فى ديباجته للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ .  
يريد هذا النظر ان تلك المادة قد خلت من ضوابط لأعمال الاستثناء من قاعدة  
حظر الحجز على المرتب او المعاش كما هو الحال فى شأن سائر الاستثناءات التى  
ترد على تلك القاعدة والتى ترتبط بوجود حجز قضائى ، او اقرار كتابى من  
صاحب المرتب ، وبوضع حدود لمقدار المرتب الجائز الحجز عليه حتى يحفظ  
للعامل ولامرته معاشهما ، وهنا ما يقطع بأن المشرع لم يقصد ان يخرج فى هذه

المادة على القواعد العامة المقررة بالعانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ . ومن ثم فإن خصم اشتراك النقابة يكون هنا بالحصول على اقرار كتابي من العامل بقبول هذا الخصم .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم ، ولما كان السيد / ..... من العاملين بالدولة الذين لم يخضعوا لكادر العمال ، فان نظام النقابات المنصوص عليه في الباب الرابع من قانون العمل لا يسرى في شأنه على انه فضلا عن ذلك ، يبين من الاطلاع على احكام اللائحة الاساسية للنقابة العامة لخدمات الاعمال والادارة بمحافظة الجيزة ، واللائحة الاولى تنص في المادة (٦) على انه : « على راغب الانضمام الى النقابة الطامة ان يقدم طلبا على الاستمارة المعدة لذلك الى اللجنة النقابية التي يتبعها فان لم توجد فيتقدم الطالب الى مجلس ادارة النقابة العامة مباشرة » كما تنص المادة (٣٥) من تلك اللائحة على ان : « الاشتراك الشهري يدفعه كل عضو في النقابة الامة على ان يعفى العضو من دفع اشتراكه مع حقه في الاستمرار في العضوية في الحالات الآتية ٠٠٠ » وتنص اللائحة الثانية في البند ( ثالثا ) تحت عنوان شروط العضوية على ان : « قيمة اشتراك العضو ١٠٠ مليم شهريا تدفع او تستقطع من راتب العضو بموجب اقرار كتابي من صورتين » - ويبين من هذه النصوص ان النظام الاساسي للجنة النقابية المشار اليها يستلزم للانضمام لها طلبا كتابيا من العامل بهذا الانضمام ، كما ان الاصل هو دفع الاشتراك نقدا ، ويجوز خصمه من راتب العامل المشترك في النقابة بشرط ان يقدم اقرارا كتابيا بقبول هذا الخصم . ومن ثم ، ولما كان الواضح من وقائع الحالة المعروضة ان السيد / ..... لم يقدم طلبا للانضمام للجنة النقابية للعاملين بمحافظة الجيزة ، كما لم يقدم اقرارا بقبوله خصم الاشتراك من مرتبه ، فانه ما كان يجوز للمحافظة ان تخصم هذا الاشتراك من راتبه ، ولذلك فان



ما كان يجوز للمحافظة ان تخصم هذا الاشتراك من راتبه . ولذلك فان عليا  
ان ترد اليه ما خصمته من راتبه بغير حق مع مراعاة التقادم المنصوص عليه في  
المادة ١٨٧ من القانون المدني التي تنص على ان : « تسقط دعوى استرداد ما دفع  
بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق  
بحقه في الاسترداد . وتسقط الدعوى كذلك في جميع الاحوال بانقضاء خمس  
عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق » .  
لهذا ، انتهى رأي الجمعية العمومية الى احقية السيد / ..... في

استرداد ما خصم من راتبه كاشتراك في اللجنة النقابية للعاملين بمحافظة الجيزة  
مع مراعاة احكام التقادم المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من القانون المدني .  
( ملف ٨٨-١-١٥ جلسة ١٩٧٢/٥/٣ ) .

## **نقد اجنبى**

**الفصل الأول : الرقابة على التعامل بالنقد الاجنبى وحظره**

**الفرع الأول : الرقابة على التعامل بالنقد الاجنبى**

**الفرع الثانى : حظر التعامل بالنقد الاجنبى**

**الفرع الثالث : جرائم النقد الاجنبى**

**الفصل الثانى : مسائل متنوعة**

**الفرع الأول : الترخيص بمزاولة عمليات النقد الاجنبى**

**الفرع الثانى : سعر الصرف**

**الفرع الثالث : شرط الدفع بالتلفراف**

**الفرع الرابع : المقصود بالاجنبى غير المقيم**

## الفصل الأول

### الرقابة على التعامل بالنقد الأجنبي وحظره

#### الفروع الأول

#### الرقابة على التعامل في النقد الأجنبي

#### قاعدة رقم ( ٩٩ )

المبطل :

التعامل في أوراق النقد المصري والأجنبي وغيرها من القيم المنقولة وتحويلها من مصر أو إليها وكذا تصديرها واستيرادها - إخضاعه لرقابة الإدارة العامة للنقد - الأحكام التشريعية المقررة في هذا الشأن - العقوبات المقررة على مخالفتها أو الشروع في ذلك - حق رفع الدعوى العمومية رهين بلان من وزير المالية أو ممن يندبه لذلك - جواز مصادرة المبلغ موضوع المخالفة إداريا في حالة عدم الاذن بالعامه الدعوى .

ملخص الحكم :

يستفاد من نصوص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ وقرارات وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ ورقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ المنفذة لأحكام هذا القانون ان المشرع قد أخضع التعامل في الأوراق النقد المصري والأجنبي وغيرها من القيم المنقولة وتحويلها من مصر أو إليها ، وكذا تصديرها واستيرادها ، لرقابة الإدارة العامة للنقد . وحدد الشروط والأوضاع الخاصة بذلك ، فحظر كل عملية تتم على خلافها ، وفرض على مخالفة هذا الحظر عقوبة الحبس والغرامة والمصادرة ، وأباح فيما أبجازه للمسافرين من رعايا الجمهورية العربية المتحدة المقيمين بإقليم مصر القادمين

اليه ان يحمل كل منهم دون ترخيص مبلغا لا يجاوز عشرين جنيهها من أوراق النقد المصرى ، فان جاوز هذا القدر لزم الحصول على الترخيص المطلوب فيها يتعلق بالزيادة من مراقبة عمليات النقد عن طريق أحد المصارف المرخص لها فى ذلك . وفى جميع الحالات يتعين على كل من يدخل الاقليم المصرى ان يقدم للسلطات الجمركية اقرارا يتثبت به قيمة ما يحمله او يحوزه من أوراق النقد المصرى او الأجنبى وفتاته أيا كان مقدارها او نوعها . فاذا اغفل شيئا من ذلك او اثبت فى الاقرار بيانات غير صحيحة كان مخلا بالشروط والأوضاع القانونية المقررة لاستيراد اوراق النقد ، وبالتالي مخالفا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ معدلا بالقانونين رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ورقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، وللقراءات الوزارية المنفذة لهذا القانون . وبذلك يصدق عليه حكم المادة التاسعة منه التى لم تقتصر على معاقبة كل مخالفة لاحكامه مواد الأولى والثانية والثالثة . او كل شروع فى مثل هذه المخالفة بل جاوزت فى التوسع فى تأميم الأفعال التى تكون المخالفة المذكورة ملأوف القواعد العامة فى المواد الجنائية . لا لهذه الجرائم من خطورة على النظام المالى للدولة ، فقضت بالعقاب على مجرد محاولة ارتكاب تلك الأفعال ولو لم تبلغ هذه المحاولة حد الشروع المروف قانونا ، وقد قسرت الشارح للأفعال المكونة للجرائم التى تناولتها هذه المادة عقوبة الحبس والغرامة ومصادرة المبالغ المضبوطة بجانب الخزنة العامة ، الا انه جيل رفع الدعوى العمومية بالنسبة الى هذه الجرائم او اتخاذ أى اجراء فيها رهينا باذن يصدر تلك الأفعال ولو لم تبلغ هذه المحاولة حد الشروع المعروف قانونا ، وقد قرر للملاساتها . واجاز الوزير او لمنوبه فى حالة عدم الاذن بأقامة الدعوى الجنائية مصادرة المبلغ موضوع المخالفة حسبما يراه بوصف المصادرة الادارية فى هذه الحالة عقوبة أهون على المتهم وأكثر رعاية له من عقوبة الحبس بعد المحاكمة الجنائية وما يتبعها من غرامة ومصادرة قضائية ، فضلا عن كونها ارفق به لتجنبها إياه تلك المحاكمة .

( طعن رقم ١٩١٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢ ) .

قاعدة رقم ( ١٠٠ )

المادة :

مصادرة الإدارة العامة للنقد للمبالغ المضبوطة استنادا الى السلطات المخولة لها بمقتضى أحكام المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعلقة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ - لا سند للإدارة فيما تمادت اليه من مصادرة المبالغ المضبوطة قرارها الصادر في هذا الشأن في ظل العمل بأحكام المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ ينطوي على غصب السلطة وانحدار الى مرتبة العلم حيث لا حصانة ولا عاصم من أن تمتد اليه الرقابة القضائية دون التقيد بالواعيد المقررة لدعوى الإلغاء - أساس ذلك أن المحكمة للدستورية العليا قد حكمت في القضية الدستورية ٣ سنة ٨ قضائية (دستورية) بجلستها المعقودة في ٤ مارس سنة ١٩٧٨ بعدم دستورية المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه فيما نصت عليه من أنه في حالة عدم الإذن برفع الدعوى يجوز لوزير المالية أو لندوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ - نص المادة ٣٦ من الدستور على أن المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي .

ملخص الحكم :

حيث ان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ تنظم الرقابة على أعمال النقد وهو القانون الذي صدر القرار محل الطعن في ظل سريان أحكامه قد نص في المادة ٢ على أن : « يحظر استيراد وتصدير اوراق النقد على اختلاف أنواعها وكذلك القراطيس المالية والكوبونات وغير ذلك من القيم المنقولة ايا كانت العملة المقومة بها الا بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية بقرار منه »

وينظم وزير المالية بقراره إصداره استيراد وتداول شيكات السياحة وتحديد المصارف المرخص بها التعامل فيها .

وتنه . المادة ٩ معدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ على ان : « كل من خالف أحكام المواد الأولى والثانية والثالثة أو شرع في مخالفتها أو حاول ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن خمس سنوات ٠٠ وفي جميع الأحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها لجانب الخزنة العامة ، فإن لم تضبط يحكم على الجاني عدا العقوبات السابقة بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه المبالغ .

ولا يجوز رفع الدعوى بالنسبة الى الجرائم المتكتم ذكرها او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد او ممن يندب له لذلك . وفي حالة عدم الاذن يجوز للوزير او لمدوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة .

ومن حيث أن رقابة دستورية القوانين تستهدف صون الدستور القائم ٣ لسنة ٨ قضائية (دستورية) بجلستها المعقودة في ٤ من مارس سنة ١٩٨٠ هـ بعدم دستورية المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد معدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ بما نصت عليه من انه في حالة عدم الاذن يرفع اندعوى يجوز لوزير المالية او لمدوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الدستور في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ هـ . . . . .

ومن حيث أن رقابة دستورية القوانين تستهدف صون الدستور القائم وحمايته من التروج على أحكامه بحسيانه الوعاء الجامع للمبادئ والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم والتي تحتل المقام الأعلى في مجال التدرج الهرمي للقواعد التشريعية والتي يتعين التزامها والوقوف عند حدودها في ممارسة السلطة وان مقتضى الحكم بعدم دستورية نص في القانون أو اللائحة أن يهدر النص كلية مما

شملة من أحكام من عداد القواعد التشريعية وأن يتجرد من صفته التشريعية وأن  
يعتبر كأن لم يكن بالنسبة للكافة اعتباراً من تاريخ صدوره أو من تاريخ العمل  
بالمستور أيهما أقرب .

ومن حيث أنه بتطبيق تلك الأصول على خصوصية الحالة المعروضة فإنه  
لما كان النابت من الأوراق أن قد نسب إلى الطاعن كونه قدم من الجمهورية  
العربية الليبية في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ حاملاً معه مبلغ ٣٠٦٥ جنيهاً  
مصرية و ٢٧٠ جنيهاً ليبيا وذلك بالخلافة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٧  
بشأن الرقابة على النقد وقرار وزير المالية رقم ١٤١٣ لسنة ١٩٦١ وقد حسّر  
بذلك محضر شرطة مخالفة في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ وأذنت الإدارة العامة  
للقد بمقتضى كتابها المؤرخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ باتخاذ الإجراءات  
القانونية لرفع الدعوى العمومية ضده إلا أنها علنت وأخطرت نيابة الشئون  
المالية والتجارية في ٥ من مايو سنة ١٩٧٢ بأنها لا ترى الإذن برفع الدعوى  
اكفاء بمصادرة النقد المضري والاجنبى للضيوط وهو القرار محل الطعن المائل .

وفى هذا المعام فإنه ولئن كان الثابت أن إدارة قضايا الحكومة قد قامت  
في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ بعد صدور الحكم محل الطعن بسحب حافظة  
المستندات التي سبق أن أودعتها أمام محكمة القضاء الإداري والتي تحوى ملف  
القضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق المالية والتي حوت الأوراق والمستندات  
والأحراز الخاصة بما نسب إلى الطاعن - وأنه عندما طلب منها - أمام المحكمة  
الإدارية العليا - إعادة الأوراق التي سبق سحبها - تقدمت بحفاظتى مستندات  
انطلوتا على كتابين للسيد رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية مقلدها أن  
القضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليها قد دشت ولم يعد لها وجود - إلا أن  
ذلك ليس من شأنه أن ينال من قيام الحقيقة ممثلة في صدور قرار من إدارة  
النقد بمصادرة المبالغ التي تم ضبطها مع الطاعن على النحو السابق بيانه وهو  
ما ورد مضمونه في الحكم المطعون فيه ودفاع إدارة قضايا الحكومة منسوباً إلى  
معين واحد هو الرجوع الى ملف القضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليها .

هذا ولا يفوت المحكمة في تلك الخصوصية أن تفسير الى انه لئن كان للجهة الادارية أن تسحب المستندات المقدمة منها بعد صدور الحكم الا ان القيام بعثتها رغم قيام القضية بحسبان ان السحب قد تم بعد تقديم الطعن في الحكم هو أمر يستوجب إعادة النظر في تنظيم سحب المستندات خلال مدة الطعن أو بعد التقدم به بمراجعة طبيعة المنازعة الادارية ودور الجهة الادارية كخصم شريف يهدف أصلا الى تطبيق أحكام القانون والسهر على تنفيذه وما يثيره الطعن امام المحكمة الادارية العليا من طرح النزاع كاملا لتقضى فيه .

وحيث انه وقد ثبت ان الادارة العامة للتقدي قد صادرت المبالغ المضبوطة استنادا الى السلطات المخولة بمقتضى أحكام المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه - فانه وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بمسح دستورية المادة التاسعة في خصوصية ما نصت عليه من انه في حالة عدم الاذن برفع الدعوى يجوز لوزير المالية او لمندوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الدستور في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ لذلك يكون القرار محل الطعن وقد صدر في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٢ قد هوى فاقد لاساسه ومجردا من مقوماته حيث لا سند للادارة فيما تهادت اليه من مصادرة المبالغ التي ضبطت مع الطاعن بعد أن زالت الصفة التشريعية للمادة التاسعة في الحدود المبينة اعتبارا من ١١/٩/١٩٧١ - ويكون قرارها - في ظل العمل بأحكام المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ والتي تنص على أن : « المصادر العامة للأنوال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي » يكون قد اندلوى على غضب السلطة وانحدر الى مرتبة العلم حيث لا حصانة ولا عاصم من أو يمتد اليه الرقابة القضائية دون التقيد بالمواعيد المقررة لاقامة دعوى الالغاء .

ومن حيث أنه متى تقرر ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى عدم



قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد - وقد قضى بعدم دستورية المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ اعتبارا من ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ على النحو تبين فان القرار محل الطعن يكون قد صدر منعما على التفصيل المبين بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفاء القرار الصادر من الادارة العامة للنقذ بمصادرة مبالغ النقذ المصرى ٣٠٦٥ جنيها مصريا والنقذ الأجنبى ( ٣٧٠ - جنيها ليبيا ) التى ضبطت مع الطاعن مع ما يترتب على ذلك من آثار وللزام الجهة الادارية بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

( طعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٦ ) .

## الفرع الثاني

### حظر التعامل فى النقد الأجنبى

قاعدة رقم ( ١٠١ )

البيان :

القرار الوزارى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ ببيان الشروط والأوضاع الخاصة باستيراد أوراق النقد الأجنبى او المصرى - ما ورد فيه من احكام تتعلق بتنظيم أداء قيمة الصادرات عن طريق المصارف المرخص لها - عدم اشتماله على أية احكام خاصة بتحديد او استعمال النقد .

ملخص الحكم :

ان القرار الوزارى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ الصادر ببيان الشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذى يوان كلتد اأاز لغير المقيمين القادمين الى مصر أن يحملوا معهم اية مبالغ من النقد المصرى الا انه لم يتضمن بيان الأوجه التى يجوز لهم استعمالها فيها كما انه فى الوقت ذاته لم يتضمن أى حكم من شأنه اطلاق حريتهم فى استعمال تلك المبالغ فى أى غرض من الأغراض ولئن كان القرار المذكور قد ادخل تعديلا على المادة ١١ من القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه باضافة فقرة اليها تنص على انه : « يجوز أداء كل أو بعض قيمة الصادرات المصرية بأوراق البنكوت المصرى طبقا للتعليمات الصادرة من الادارة العامة للنقد فى هذا الصدد ويجب فى هذه الحالة أن يتم استيراد أوراق النقد المصرى عن طريق المصارف المرخص بها » الا أن هذا النص قد اقتصر على تنظيم أداء قيمة للصادرات بأوراق البنكوت المصرى المستورد عن طريق المصارف المرخص لها ولم يتضمن لا هو ولا غيره من نصوص القرار المذكور تحديد الأوجه التى يجوز فيها استعمال أوراق النقد المصرى التى يحملها غير المقيمين معهم عند دخولهم البلاد .

( طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١ ) .

قاعدة رقم ( ١٠٢ )

المبــــــــــــد

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد المعلن بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ - حظره على غير المقيمين ووكلائهم التعامل بالنقد المصري أو استيراد أوراق النقد المصري أو الأجنبي إلا بالشروط والأوضاع التي تعين بقرار من الوزير المختص .

ملخص الحكم :

يؤخذ من نصوص المواد ١ فقرة ٣ و ٢ فقرة أولى ٠ والمادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ان القانون قد حظر على غير المقيمين ووكلائهم التعامل بالنقد المصري كما حظر استيراد أوراق النقد المصري أو الأجنبي إلا بالشروط والأوضاع التي تعين بقرار من الوزير المختص ونص على عقوبة زائدة لمن يخالف هذه الأحكام أو يحاول أو يشرع في مخالفتها .

( طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١ )

قاعدة رقم ( ١٠٣ )

المبــــــــــــد

حظر استيراد أوراق النقد المصري أو الأجنبي إلا بالشروط والأوضاع التي تعين بقرار من الوزير المختص - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - القرارات الوزارية المنظمة لهذا الموضوع تفاوت الأمر فيها بين الحظر المطلق والإباحة المطلقة

ملخص الحكم :

ان القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٧ الصادر من وزير المالية بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لم يكن يجيز لأى مسافر قادم الى مصر أو خارج منها أن يحمل عند دخول الأراضي المصرية أو الخروج منها أى مبلغ

يزيد على عشرين جنيها مصريا من اوراق النقد الا بترخيص خاص وذلك وفقا لنص المادة السادسة منه ثم استبدل بهذا النص نص آخر بمقتضى القرار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ تضمن انه : « يجوز للسائحين الأجانب ولغير المقيمين القادمين الى اقليم مصر أن يحمل كل منهم دون ترخيص - نقدا مصريا بالنا قيمته ما بلغت ، وظلت اباحة حمل اوراق النقد المصرى لغير المقيمين القادمين الى مصر سارية الى أن عمل بالقرار رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٦١ الذى ألغاهما وقلبها حظرا مطلقا .  
( طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٤ )

المبسدا :

قرار ادارى تنظيمى - اللجنة العليا للنقد - تعرضها اصاليتين فرديتين يطلب استعمال البنكوت المصرى الوارد من الخارج لحساب غير مقيمين فى شراء عقارات - قرار اللجنة باتها لا تميل الى الموافقة على هذين الطلبين - لا يعتبر قرار اللجنة قاعدة ملزمة للأفراد .

#### ملخص الحكم :

بالرجوع الى محضر جلسة اللجنة العليا فى ٢٨ من فبراير لسنة ١٩٥٩ يبين أنه لم يكن معروضا عليها أمر العدول عن قرارها الذى اصدرته بجلستها المنعقدة فى ٢٩ من سبتمبر لسنة ١٩٥٨ بالموافقة على امكان استعمال البنكوت المصرى الوارد من الخارج لحساب غير المقيمين فى شراء عقارات بل ان الذى كان معروضا عليها هو البت فى طلبين أحدهما مقدم من لبنانية غير مقيمة لاستخدام رصيده حسابها المجد لدى أحد البنوك فى شراء عقار بمصر والآخر مقسّم من ثلاثة أشخاص لاستخدام ارصدة حساباتهم المجددة لدى ذات البنك فى شراء عقار على أن يتم مصاد باقى ثمنه بتكنوت مصرى يرد من لبنان ، وقد انتهت اللجنة فى شأنها الى أنها لا تميل للموافقة عليها معللة ما انتهت اليه على الوجه السابق بيبانه - ويبين من صيغة هذا القرار والملايسات التى أحاطت صدوره أنه قرار فردى صدر فى شأن طلبين معينين وان كانت الالمة التى استندت إليها اللجنة تنقسم بالعمومية وبناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق اذ انتهى

فى اسبابه الى ان عبارة ( لا تميل اللجنة ) لا تعتبر قاعدة نظمية ملزمة للجنة او الافراد .

( ملن رقم ١٠٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٠٥ )

المبطل :

اختصاص ادارة الرقابة على النقد بما يتعلق برفض تحويل مبلغ خاص بشركة تحت التصفية لحساب الشركة فى الخارج .

ملخص الحكم :

اذا ما أصدرت ادارة الرقابة على النقد قرارها برفض تحويل المبلغ الذى تطلب الشركة تحت التصفية تحويله الى الشركاء فى الخارج باعتباره فائض تصفية قبل انتهاء أعمال التصفية ، فان الادارة المذكورة تكون قد اتخذت قرارها هذا بوصفها السلطة القائمة على شئون النقد بمصر ، وذلك برفض تحويل المبلغ المذكور لانتهاء صحة السبب او الفرض المطلوب تحويل المبلغ من أجله ومن ثم فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر فى حدود اختصاص الادارة المذكورة ، وهو قرار سليم قائم على مبيبه .

( ملن ٦٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١ ) .

## الفرع الثالث

### جرائم النقد الأجنبي

#### قاعدة رقم (١٠٦)

المبسطة :

المادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن جرائم تهريب النقد -  
الاكتفاء بإصدار قرار بمصادرة المبلغ المضبوط اداريا - عدم خضوع هذا القرار  
لرقابة القضاء - لا وجه للنص عليه بالتعسف في استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

إذا كان الفعل المسند الى المدعى والمكون للجريمة المنصوص عليها في المادة  
التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ثابتا في حقه من محضر ضبط الواقعة  
وقد ضبط مبالغ عند تفتيشه على أثر الاشتباه في أمره بعد ان قدم الاقرار  
الجبركي المكتوب الذي ثبت به قصده الجنائي وتحققت بناء عليه أركان الجريمة  
وبعد اصراره عند استجوابه قبل التفتيش على انكار حيازته لأية مبالغ تزيد على  
ما أثبتته باقراره ، ومن ثم حق عقابه بالمادة التاسعة آتفة الذكر ومصادرة المبلغ  
الذي حاول تهريبه ولو لم يأذن وزير الخزينة أو مدير النقد الذي إنابه الوزير  
عنه في هذا الشأن بإقامة الدعوى العمومية . وغنى عن البيان ان عدم الاذن  
بمحاكمة المدعى جنائيا والاكتفاء بمصادرة المبلغ المضبوط معه إعمالا للسلطة  
التقديرية المخولة لمدير عام النقد في هذه الحالة ، الأمر الذي ترتب عليه أن  
حفظت نيابة الشئون المالية التحقيق اداريا ، لا يخضع رقابة القضاء ، فضلا عن  
انه لا ريب لاجراء اصالح للمتهم بأخذه بالعقوبة الانخف وتجنبيه العقوبة المقيدة  
للحرية وهي الحبس بالإضافة الى الغرامة المضاعفة وهي المصادرة . وهذا ينفي  
كل مظنة للتعسف في استعمال السلطة الذي ينعاه للمدعى على قرار المصادرة  
المطعون فيه .

( ملعن رقم ١٩١٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢ ) .

### قاعدة رقم (١٠٧)

#### المبطل :

قاعدة القانون الأصلح للمتهم - شرط الافادة منها - هو عدم عدول المشرع عنها الى قانون اشد قبل صدور حكم نهائى - اساس ذلك - مشال بالنسبة للتشريعات المتعلقة بجرائم حمل النقد الى داخل البلاد او الى خارجها .

#### ملخص الحكم :

اذا كان القرار الوزارى رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ بالشروط والاولضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعمول به اعتبارا من ٣٠ من يرنية سنة ١٩٦٠ قد اباح للقادمين الى الاقليم المصرى من رعايا الجمهورية العربية المتحدة ومن المائلحين الاجانب وغير المقيمين ان يحمل كل منهم - دون ترخيص - نقدا اجنبيا وحوالات وشيكات مصرفية وخطابات اعتماد وشيكات سياحية واوراق نقد مصرى بالغة قيمتها ما بلغت . فان الشارع قد ألغى هذه الاباحة وقلها حظرا مطلقا بالقرار الوزارى رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٦١ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ . ان نصت للفقرة الأخيرة من المادة الاولى من القرار على انه : « يحظر على القادمين الى الجمهورية العربية المتحدة أو المسافرين منها أن يحملوا معهم اوراق نقد او بنكوت مصرى » - وهذا الذى يمكن اخذه فى الاعتبار عند اعمال قاعدة القانون الأصلح للمتهم ، ان كان لها وجه بعد الغاء القرار السابق عليه رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٦٠ ، ذلك ان فكرة القانون الأصلح للمتهم تقوم على رعاية فردية يفترض فيها أنها لا تنطوى على ايذاء لمصلحة الجماعة ، ما دام عدول الشارع عن القانون الاشد الى قانون جديد اخف وطأة على المتهم يعنى انه قبل ان هذا القانون الجديد يفضل سابقه من حيث تحقيق فكرة للعدالة وفائدة الجماعة . ولا كانت تلك هى

الحكمة التشريعية للنص فان استصحابها حتى الحكم النهائي او حتى ما بعده ذلك فى حالة صدور قانون يجعل الفعل غير معاقب عليه يكون شرطا لازما للافادة من القانون الاصلح ، فاذا عدل الشارع قبل الحكم النهائي عن القانون الاخف الى قانون اشد لانه رأى فيه تحقيقا لفكرة العدالة وفائدة الجماعة انتفى اساس تطبيق قاعدة الاصلح لزوال هذا القانون وحلول قانون اشد محله وقت الحكم ، وواقع الامر ان القرار الوزارى رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٦١ النافذ الآن هو اشد وطأة من القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ معدلا الذى كان معمولا به وقت وقوع الفعل المنسوب الى المصطفى لتضمنه حظرا مطلقا لاستيراد أوراق النقد المصرى الذى كان هذا القرار الاخير يتخفف منه فى حدود عشرين جنيها .  
( طعن رقم ١٩١٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢ ) .

#### قاعدة رقم (١٠٨)

##### المبطلات :

إذا كان الثابت ان المدعى بحكم علمها اليقيني منذ سنة ١٩٦٨ باسقاط الجنسية المصرية عنها وباكتسابها من ثم صفة غير المقيم فى حكم التشريع الخاص بنظم الرقابة على عمليات النقد قد نكلت عن اتخاذ ما يجب عليها طبقا لهذا التشريع وقد ترتب على ارتكاب المدعى هذه المخالفة انها حجت ادارة الرقابة على النقد والبنوك عن ان تطبق على اموالها واوراقها المالية الموجودة فى مصر النظم القانونية الخاصة باموال غير المقيمين فان هذه الاعمال تشكل جرائم فى تطبيق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد وتجزئ طبقا للمادة التاسعة منه المصادرة الادارية للمبلغ موضوع المخالفة فى حالة عدم الاذن برفع الدعوى العمومية - قرار مصادرة هذه الاموال يكون صحيحا مطابقا للقانون .



### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد - معديا  
بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ - ينص في المادة الأولى منه على أنه :

« يحظر التعامل في أوراق النقد الاجنبى او تحويل النقد من مصر او اليها  
كما يحظر كل تمهيد مقدم بعملة اجنبية وكل مقاصة منطوية على تحويل او  
تسوية كاملة او جزئية بنقد اجنبى وغير ذلك من عمليات النقد الاجنبى سواء  
كانت حادثة أم لأجل الا بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية وعن  
طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك »

ويحظر على غير المقيمين فى مصر او وكلائهم التعامل بالنقد المصرى أو  
تحويل او بيع القراطين المالية المصرية الا بالشروط والأوضاع التى تعين بقرار  
من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك »

وبينت اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٨١٣ لسنة  
١٩٦٠ الأحكام التفصيلية لتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، فنصت فى المادة ١١  
منها على أن المقصود بعبارة ( أموال غير المقيمين ) العملات الاجنبية والجنهيات  
المصرية التى يملكها اشخاص غير مقيمين ، وعرفت فى المادة ٢٤ غير المقيم بأنه :  
« من لا تتوافر فيه احدى الصفات الآتية :

- ( أ ) أن يكون منتعما بالجنسية المصرية بصرف النظر عن محل اقامته .
- ( ب ) من يحمل بطاقة اقامة لمدة لا تقل عن خمس سنوات او اقامة لمدة متصلة  
بلفت خمس سنوات فى مجموعها .

( ج ) كل شخص اعتبارى .

( د ) فروع المنشآت الأجنبية . . . »

وقضت فى المادة ٢٥ بأن الأجنبى الذى يزعم الإقامة فى الخارج يقدم طلبا الى ادارة الرقابة على النقد ليكتسب صفة غير المقيم . وحددت المادة ٢٧ المال الذى يجوز الافراج عنه لغير المقيم بمبلغ خمسة آلاف جنيه للأسرة سواء كان مصدر هذا المبلغ رأس مال أو ايراد ، وقضت بأن تودع باقى أموال غير المقيم فى « حساب مجمد » باسم صاحب الشأن ، وأجازت المادة ٢٨ لغير المقيم أن يودع بمبلغ الخمسة آلاف جنيه سلف الاشارة فى « حساب غير مقيم » يفتح باسم صاحبه - وقضت المادة ٣٩ على أن المبالغ المستحقة الدفع الى غير مقيم والتي لا تجيز قواعد الرقابة على النقد تحويلها ينبغى أن تدفع فى حساب مجمد لدى أحد البنوك المعتمدة فى مصر ، وانه يجب على البنوك أن تقيّد فى الجانب الدائن من الحساب المجمد المبالغ التى لها صفة رأس المال حيث يجوز التحويل منها بموافقة الادارة العامة للنقد فى الاحوال الاربع التى ذكرتها المادة ، وأجازت المادة ٤٠ لغير المقيم أن يستثمر ارصدة حساباته المجمدة فى شراء اوراق مالية معينة ، واستلزمت أن يتم الشراء عن طريق البنك المفتوح لديه الحساب المجمد وبشرط أن تحفظ الاوراق المالية لدى بنك معتمد . وقضت المادة ٤١ بأن تعاد قيمة هذه الاوراق عند التصرف فيها الى الحساب المجد الذى اشترت من رصيده . وأجازت المادة ٤٢ الموافقة على تحويل ربع الأصول المشترية من حساب مجمد الى الاستفادة لغير المقيم . ونظمت المادتان ١١٣ و ١١٤ الشروط والأوضاع التى يجب على غير المقيم اتباعها للحصول على موافقة ادارة النقد على تحويل ايرادات رؤوس الأموال الى الخارج . كما نظم الباب الرابع ( الفصل الأول ) من اللائحة المذكورة « عمليات الاوراق المالية » فأوجب فى المادة ١٧٢ أن تودع جميع الاوراق المالية الموجودة فى مصر والمملوكة لغير مقيم لدى بنك محلى معتمد ، ونص فى المادة ١٧٣ على مسئولية البنك المودع لديه هذه الاوراق اذا ما تصرف فيها بما يخالف احكام اللائحة ، وقضى فى المادة ١٧٤ بأن تضاف الاموال المستحقة لغير مقيم الناتجة عن بيع ما يملكه من اوراق مالية فى مصر فى « حساب مجمد » ، وأخضع فى المادة

١٧٥ عمليات شراء غير المقيمين ووكلائهم الأوراق المالية في مصر برقابة البنك  
بفصد التحقق من تفرر الشروط التي أوردتها المادة في هذا الشأن .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه القواعد على وثائق المنازعة الماثلة بين أن المدعية  
بحكم عليها اليقيني منذ سنة ١٩٦٨ بإسقاط الجنسية المصرية عنها وباكتسابها  
من ثم صفة غير المقيم في حكم التشريع الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد  
قد نكلت عن اتخاذ ما يجب عليها طبقا لهذا التشريع من اخطار الجهات الادارية  
المختصة في مصر والبنوك المودعة لديها نفوذها وأوراقها المالية بأمر لكتسابها  
صفة غير المقيم ، وقد ترتب على ارتكاب المدعية هذه المخالفة أنها حجت إدارة  
الرقابة على النقد والبنوك عن أن تطبق على أموالها وأوراقها المالية الموجودة في  
مصر النظم القانونية الخاصة بأموال غير المقيمين والتي من مقتضاها وضعها في  
حسابات مجمدة يتم استخدامها والإيداع فيها والسحب منها وفق القواعد  
والضوابط السارية على أموال غير المقيمين والتي سلف إيرادها تفصيلا ، ثم  
استغلت المدعية الاثر المترتب على هذه المخالفة ، فأخذت هي ووكيلها - منذ  
سبتمبر سنة ١٩٦٨ وحتى ضبطهما في فبراير سنة ١٩٦٩ - يتعاملان في تلك  
الأموال بنوعيتها ، نقودا وأوراقا مالية ، دون أى التزام بالنظم الخاصة بأموال غير  
المقيمين وبالمخالفة الصريحة لها ، وقد تم ذلك حسب التفصيل الأسالف بيسائه  
والذى كشف عن اتجاه المدعية ووكيلها الى تصفية تلك الأموال وتهريبها الى  
خارج البلاد ، على ما ورد بنتائج تحريات إدارة مكافحة تهريب النقد بوزارة  
الداخلية وتقارير خبير النقد المودعة ملف الطعن ، ومؤدى ما تقدم جميعه أن  
المدعية ووكيلها قد ارتكبا الجرائم التي حظرتها المادة الاولى من القانون رقم ٨٠  
لسنة ١٩٤٧ التي سلف ذكرها وخالفا القواعد المنظمة للتعامل في النقد  
والأوراق المالية .

ومن حيث ان المادة التاسعة من القانون المذكور - معدلة بالقوانين رقمي

١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ - تنص على أن : « كل من خالف احكام المواد الأولى والثانية والثالثة او شرع فى مخالفتها او حاول ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر . وبغرامة تعادل ضعف المبالغ التى رفعت الدعوى الجنائية بسببها . . وفى جميع الاحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها لجانب الخزنة العامة ، فان لم تضبط يحكم على الجانب عدا العقوبات السابقة بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه المبالغ . ولا يجوز رفع الدعوى بالنسبة الى الجرائم المتقدم ذكرها او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد او من يندبه لذلك - وفى حالة عدم الاذن يجوز للوزير او لندوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة » .

ومن حيث أن قرار المصادرة الادارية المطعون فيه والذى صدر فى ٨ من يونية سنة ١٩٦٩ من مدير الادارة العامة للرقابة على النقد قد نص على : « عدم الاذن برفع الدعوى العمومية فى القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٩ حصر تحقيق شئون مالية - مع اتخاذ الآتى :

١ - مصادرة رصيد حساب ٠٠٠٠٠٠ بينك الاسكندرية فرع الموسكى .

٢ - مصادرة قيمة الأوراق المالية بملف الأوراق المالية الخاص بالسيدة ... بينك الاسكندرية فرع الموسكى .

٣ - مصادرة رصيد الحساب الجارى المفتوح باسم ... تحت رقم ١١٩ بينك بور سعيد فرع قصر النيل وكذلك الحساب المؤقت بالفوائد عن الحساب المذكور . ولما كان الثابت فيما تقدم ان المدعية وكيلاها قد خالفا القانون بالنسبة لهذه الحسابات لثلاثة بعدم الابلاغ باكتساب صاحبتهما صفة غير المقيم مما ادى الى عدم اخضاعها للنظم الخاصة بأموال غير المقيمين ، كما انهما بالاضافة الى ذلك ارتكبا بالنسبة للحساب الاول عدة

مخالفات من بينها مخالفة ايداع مبلغ ٢٢١٥٢٠.٧٠ جنيها حصيدا ببيع اوراق مالية بناء على امر المدعية الى البنك حالة ان هذا المبلغ كان يجب ان يودع في حساب مجمد طبعا للقواعد القانونية صالحة البيان ، ومخالفة سحب الوكيل مبلغ ٢٥ ألف جنيه بشيك في ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٩ لصالح ..... تم ضبطه وأوقف صرفه والمبلغان موضوع هاتين المخالفتين وحدهما يجاوزان قيمة الرصيد الدائن لهذا الحساب الذي تقررت مصادره ( ٦٤٣٥٦٨٤٦ جنيها ) وبالنسبة للنفق الأوراق المالية فالثابت فضلا عن مخالفة عدم الإبلاغ بصفة غير المقيم ان المدعية شرعت في بيع ما تبقى بهذا الملف من أوراق بالمخالفة للقواعد التي تنظم التعامل في الأوراق المالية المملوكة في مصر لغير المقيمين ، والتي من أهمها فرض رقابة جهة الإدارة والبنك على التعامل فيها وفقا للقواعد المذكورة ، وبالنسبة للحساب الجاري وفوائده بينك بور سعيد فقد ثبت ان المدعية - استغلا لا منها لما ارتكبتها من عدم الإبلاغ باكتسابها صفة غير المقيم قد شرعت في التعامل في مجموع رصيد الحساب المذكور بأن كلفت وكيلها بأن يقبضه لنفسه مقابل أتعاب له .

وعلى ذلك فان الأفعال التي ارتكبتها المدعية وكيلاها بالنسبة للحسابات الثلاثة التي تضمنها القرار المطعون فيه تشمل جرائم في حكم القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقود ، ومن ثم تجزئ طبعا للمادة التاسعة منه المصادرة الإدارية للمبالغ موضوع المخالفة في حالة عدم الاندراج الدعوى العمومية ، وعلى ذلك يكون القرار فيه قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد خلاص الى هذه النتيجة وقضى برفض الدعوى فانه يكون قد اصاب الحق في قضائه ، ولذلك يتعين الحكم بقبول هذا الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٦ ) .

### قاعدة رقم (١٠٩)

#### المبدأ :

نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المملدة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ يحظر التعامل فى أوراق النقد الاجنبى أو تحويل النقد من مصر أو اليها ، وحظر كل تعهد مقدم بعملة اجنبية وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو ضريبة بنقد اجنبى وغير ذلك - عمليات النقد الاجنبى سواء اكانت حالة ام كانت لأجل الا بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك - اتساع معنى المقاصة الواردة بالمادة الأولى من قانون النقسد المذكور ليشمل كافة صور الوفاء المنطوى على تحويل أو تسوية بنقد اجنبى دون مراعاة للقواعد المقررة فى هذا الشأن - ما عدته تلك المادة من أمور محظورة كان على سبيل المثال - أساس ذلك - تطبيق : مخالفة الشخص لأحكام المادة الأولى من القانون المذكور للعمل بمقاصة منطوية على تسوية كاملة بالنقد الاجنبى مقابلها دفع بالجنيه المصرى داخل البلاد بشير الشروط والأوضاع المقررة - قرار المصادرة فى هذا الشأن صحيح ويستند لأحكام القانون .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالإطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، الذى جرت وقائع المنازعة الماثلة فى ظل العمل بأحكامه ، يبين ان المادة الاولى منه - معدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ - قد نصت على أن : « يحظر التعامل فى أوراق النقد الاجنبى أو تحويل النقد من مصر أو اليها ، كما يحظر كل تعهد مقدم بعملة اجنبية ، وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد اجنبى ، وغير ذلك من عمليات النقد الاجنبى سواء اكانت حالة ام كانت لأجل الا بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية

وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك ٠٠٠ ، كما نصت المادة ٩ - معدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ - على أن : « كل من خالف احكام المواد الاولى والثانية والثالثة او شرع فى مخالفتها او حاول ذلك ، يعاقب ٠٠٠ وفى حالة العودة يحكم ٠٠ وفى جميع الاحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها لجانب الخزنة العامة ، فان لم تضبط يحكم على الجاني عدا العقوبات السابقة بغرامة اضافية لتلادل قيمة هذه المبالغ - ولا يجوز رفع الدعوى بالنسبة الى الجرائم المتقدمة ذكرها ، او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد او ممن ينوبه لذلك ، وفى حالة عدم الاذن بجوز للوزير او لمنوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة » .

ومن حيث انه بالرجوع الى التحقيقات التى أجرتها هيئة الخبراء بالادارة العامة للنقد فى موضوع المنازعة الماثلة - والمودعة بملف الدعوى - تبين ان المخالفات التى نسبت للمدعى هى انه فى الفترة من ١١/١/١٩٦٩ الى ٥/٤/١٩٦٩ اودعت فى حساب المدعى بالبنك مبالغ جملتها ٥٨٠٠ جنيه ( خمسة آلاف وثمانمائة جنيه مصرى ) بناء على طلب شقيقة المدعى التى ارشدت فى التحقيق عن المودع الحقيقى لهذه المبالغ ، وقد كشفت اقواله عن انه اقترض من المدعى فى الكويت ما يقابل قيمتها بالدينار الكويتى على أساس سعر الدينار ٢ جنيه مصرى . وبناء على ذلك انتهت هيئة الخبراء الى أن المدعى قد خالف احكام المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٧ - السارى وقتذاك - وذلك « .. للعمل بمقاصة منظوية على تسوية كاملة بالنقد الاجنبى مقابلها بفتح الجنبه المصرى داخل البلاد بغير الشروط والاوضاع المقررة .. » ، كما روى الاكتنام بمصادرة مبلغ ٥٨٠٠ جنيهها سالفة الذكر « .. نظرا لأن المذكور لم يتم قبل ذلك فى اية جرائم نقدية ولكونه مقيم بالخارج بالكويت .. » واستنادا الى ذلك ابلغ المدير العام وكييل نيابة الشئون المالية والتجارية بالاسكندرية بكتابه المؤرخ

فى ١٩/١١/١٩٦٩ بأنه لا يأذن باتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى العمومية ضد المدعى مع مصادرة المبلغ المذكور المدوع فى حسابه فى بنك مصر فصرح طلبه حرب بالاسكنندرية .

ومن حيث انه لا تترتب على الادارة العامة للنقد ، وقد ثبت فى حق المدعى ما تقدم ، حين اعتبرته مخالفا لأحكام المادة الأولى من قانون النقد سالف البيان لأن هذه المادة لا تعنى فقط حظر التمسك بالمقاصة بين دينين أحدهما بالعملة الأجنبية فهذا حكم تمنى عنه المادة ٣٦٢ من القانون المدنى التى تشترط لجواز التمسك بالمقاصة بين دينين أن يكون « موضوع كل منهما نقودا أو مثليات متحدة فى النوع والجودة » ، وإنما يتسع معنى المقاصة الواردة فى المادة الأولى من قانون النقد المذكور ، ليشمل كافة صور الوفاء المنطوى على تحويل أو تسوية بنقد أجنبى دون مراعاة للقواعد المقررة فى هذا الشأن ، بل ان ما عدته تلك المادة من أمور محظورة كان على سبيل المثال اذ اردفت بقولها : « وغير ذلك من عمليات النقد الأجنبى » واه آكانت حالة ام كانت لأجل الا بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك » .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم يكون قرار المصادرة المطعون فيه صحيحا استنادا الى أحكام المادتين الأولى والتابعة من قانون النقد المشار اليه ، ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ومن ثم يتعين القضاء بالفائه وبرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

( طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢ ) .



## الفصل الثاني

### مسائل متنوعة

#### الفرع الأول

#### الترخيص بمزاولة عمليات النقد الأجنبي

##### قاعدة رقم (١١٠)

##### المبـدا :

رقابة على النقد - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد - قصر وزير الاقتصاد الترخيص بمزاولة عمليات النقد الأجنبي على بنوك ومؤسسات معينة بالاسم - سماح الادارة لصياغة البحر في بور سعيد بالعمل نظروهم الخاصة - لا يكسبهم حقاً في الاستثمار في مزاولة عملهم المخالف للقانون .

##### ملخص الحكم :

انه تنفيذاً للمقتانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له والقرارات الوزارية المنفذة له أصدر وزير الاقتصاد القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ في ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ بلانحة الرقابة على عمليات النقد وقصر الترخيص فيها بمزاولة عمليات النقد الأجنبي . وذلك في حدود ما تخوله الادارة العامة للنقد من سلطات على البنوك المعينة بالاسم في اللانحة ولتوماس كوك وولده في حدود ما تستلزمه الاراض السيلحية ، كما اوجبت اللانحة ان يتم التعامل في العملات الأجنبية عن طريق هذه البنوك ، المؤسسات المرخص لها بذلك .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون نشاط صيرافة البحر والمدينة مجافيا للقانون  
ويسد الترخيص به مخالفة لأحكام قانون النقد فاذا كانت الإدارة قد تسامحت في  
تنفيذ القانون فسمحت لهؤلاء الصيارفة بالعمل ، رحمة بهم ورغبة في عدم  
تشريدهم مستهدفة بذلك التيسير على أهالي بور سعيد نظرا لظروف العدوان  
التي احاطت بهم وبناء على ما اشارت به لجنة انعاش بورسعيد فليس من شأن  
هذا التسامح أن يكسب هؤلاء الصيارف حقا في الاستمرار في مزاوله أعمالهم لما  
في ذلك من تعطيل لقانون النقد ومخالفة لأحكامه .

( ملعن رقم ٤١٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٥ ) .

## الفرع الثاني

### سعر الصرف

#### قاعدة رقم (١١)

#### المبدا :

العقود المتعلقة بمعاملات خارجية - عدم الخلط في شأنها بين سعر التعادل للجنيه المصرى المحدد بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥١ وسعر الصرف الذى يحدده البنك المركزى المصرى بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد وتنفيذا لقانون الرقابة على النقد رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - سريان سعر الصرف وحده من تاريخ سداوره على هذه العقود - التمييز بين العقود المقومة بالنقد الاجنبى وتلك المقومة بالجنيهات المصرية - خضوع الوفاء لسعر الصرف الجديد فى الحالة الاولى، ما لم يتفق المتعاقدان على تثبيت القيمة - عدم تأثر الوفاء فى الحالة الثانية لتغير هذا السعر - مناط هذا التمييز هو نية المتعاقدين مستخلصة من ظروف التعاقد وملابساته - أساس ذلك - مثال بالنسبة لعقد مبرم بين هيئة المواصلات السلطوية واللاسلكية وبين شركة أمريكية .

#### ملخص الفتوى :

انضمت مصر الى اتفاقية بريتون وودز اعتبارا من ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بمقتضى المرسوم الصادر فى ٧ من يناير سنة ١٩٤٦ وانها - طبقا لأحكام هذه الاتفاقية - حددت سعر التعادل للجنيه المصرى بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥١ الذى نص فى المادة الأولى منه على انه : « حدد وزن الذهب الخالص فى الجنيه بمقدار ٣.٥٨٧ جرام وذلك ابتداء من ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ » ، وإذا تحدد سعر التعادل بقانون فاتم لا يسوغ تعديله الا بقانون آخر ، على ذلك يجب عدم الخلط بين سعر التعادل الذى تحدد بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥١ المشار اليه

وبين سعر الصرف الذى يحدده البنك المركزى المصرى بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد طبقا لما تنص به المادة الاولى من قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ ، ذلك ان سعر الصرف الذى يملك وزير الاقتصاد تحديده وتعديله بقرار منه هو السعر الذى تشتري وتبيع به الدولة العملات الأجنبية اعمالا لنص المادة الثالثة من قانون الرقابة على النقد رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التى تنص بانها : « على كل شخص طبيعى أو معنوى أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير المالية جميع الارصدة المصرفية من العملة الاجنبية المملوكة له .

فاذا كان البنك المركزى المصرى - بناء على قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٥٥ مكررا - قد حدد أسعار صرف العملات الأجنبية بالنسبة لجميع المعاملات الخارجية متظورة او غير متظورة اعتبارا من ١ من مايو سنة ١٩٦٢ على أساس ان الجنيه المصرى يعادل ٢ر٣ دولار فأصبح سعر شراء الدولار الأمريكى ٤٣١٤٩٤ قرشا وسعر بيعه ٤٣١٢٩ قرشا فيما عدا رسوم المرور فى قنصاة السويس التى تسدد على أساس أن سعر الدولار الأمريكى ٣٤٨٢٤٢ قرشا ، فإنه يتعين لذلك اعتبار هذا السعر الجديد بالنسبة الى جميع المعاملات الخارجية التى تباع فيها الدولة أو تشتري عملات أجنبية فيما عدا رسم المرور فى قنصاة السويس ومن ثم فإن كل العقود المتعلقة بمعاملات خارجية يسرى فى شأنها هذا السعر الجديد اعتبارا من تاريخ صدوره ، لأن المتعاقدين فى هذه العقود يلجئون الى استبدال عملات أجنبية بالجنيهات المصرية التى حصلوا عليها عن قيمتها بالجنيهات المصرىة واتفق على أن يتم الوفاء بنقد أجنبى يعادلها فإن الوفاء طريق شراء هذه العملات من البنك التى تنوب عن الحكومة فى مباشرة هذه العملية ، فاذا كانت هذه العقود مقيمة بالنقد الأجنبى واتفق على أن يتم الوفاء يجب ان يتم وفقا لسعر الصرف الجديد اعتبارا من تاريخ العمل به ما لم يتفق

الطرفان على تثبيت القيمة بحيث لا تتأثر ارتفاعا أو انخفاضاً بتغير سعر الصرف لأنه في هذه الحالة يتعين النزول على إرادة الطرفين المتعاقدين .

أما إذا كانت العقود - حتى لو تعلقت بمعاملات خارجية - مقومة بالجنيهات المصرية واتفق على أن يتم الوفاء بتبقيتها بالجنيهات المصرية فإن قيمتها لا تتأثر بسعر الصرف الجديد لأن هذا السعر لا يؤثر إلا في المعاملات التي تتضمن تحويل القيمة من نقد مصري إلى أجنبي أو العكس .

١ - وعلى مقتضى ما تقدم فإنه يتعين في كل حالة الرجوع إلى أحكام العقد الذي ينظمها والنزول على إرادة المتعاقدين الثابتة فيه أو تقصى هذه النية من ظروف العقد وملابساته إذا كان فيها غموض مع ملاحظة أن عبارة سعر الصرف قد تطلق في العقود أحيانا على سعر الصرف الثابت ، كما أنها قد تطلق في أحيان أخرى على سعر الصرف المتغير ومن ثم فإنه يلزم دوماً تحديد ما يقصده المتعاقدان من هذه العبارة إذا وردت في العقد .

وفي خصوص العقد موضوع النزاع المبرم بين هيئة المواعيل السلوكية واللاسلكية وبين شركة ( ١٠ ب . م ورلد كوربوريشن ) فإن التعاقد بين هاتين الجهتين تم بالكيفية الآتية :

١ - عطاء مقدم من شركة ( ١٠ ب . م ) في ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ .

٢ - برقية من هيئة المواعيل السلوكية واللاسلكية إلى الشركة في ٢٩/٩/١٩٥٣ تتضمن الموافقة على العطاء .

٣ - عقد رقم ٦٥-٣٨-٥٣ ت ت ٤٧ في ١/١٠/١٩٥٣ في صورة كتاب موجه من المدير العام للتلفارات والتليفونات إلى وكيل شركة ( ١٠ ب . م ) يتضمن الشروط التي وافقت عليها المصلحة .

وإذا لم تعترض الشركة على ما جاء بالبرقية والمقد بل قامت بالتنفيذ على أساس الشروط التفصيلية التي تضمنها العقد المذكور ، فإن شروط هذا العقد تكون هي التي التقى عليها وإيجاب وقبول الطرفين المتعاقدين وتحت الفصل فيها ينشأ من خلافات في خصوص تفسير هذا العقد .

وبين من معاملة المعطاء المقدم من الشركة والبرقية المرسلة لها والعقد المبرم معها ان قيمة العملة قد حددت فيها جميعا إجمالاً وتفصيلاً بالجنيه المصري ، وعلى هذه القيمة التقى إيجاب وقبول الطرفين المتعاقدين وتم الاتفاق بينهما على أدائها بالجنيه المصري وعلى ثباتها ما لم تتغير الأسعار العالية على النحو المبين في البند العاشر من العقد . ومن ثم فإن هذه القيمة وقد تحددت بالجنيه المصري واتفق على الوفاء بها بالجنيه المصري لا يؤثر فيها تغير سعر الصرف ارتفاعاً أو انخفاضاً ، أما الإشارة إلى سعر الصرف في البند الثامن عشر من العقد فلم يكن القصد منها الا بيان الأساس الذي يتم على مقتضاه تحويل القيمة المتفق عليها من دولارات إلى جنيهات ولم يكن الغرض منها أن يتغير السعر ارتفاعاً أو انخفاضاً تبعاً لارتفاع وانخفاض سعر الصرف، بل ان النص الانجليزي لهذا البند لم يشر إلى سعر الصرف وإنما ورد به ان التحويل يكون على أساس ان الجنيه يساوي ٣٤٫٨٧٢ قرشاً .

لذلك انتهى الرأي إلى أن هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لا تلتزم قبل شركة ( ا ب ١٠ ) ورلد كوربوريشن ( الأمريكية الا بالوفاء بالقيمة المبينة في العقد المبرم بينهما برقم ٥٣/٣/٢٨/٦٥ ت ٤٧ في اول اكتوبر سنة ١٩٥٣ بالجنيهات المصرية. دون أن تتأثر هذه القيمة بما طرأ على سعر الصرف من تغيير بمقتضى الاعلان الصادر من البنك المركزي في ١٥ من مايو سنة ١٩٦٢ .

( فتوى رقم ٧١٢ — في ٤/٧/١٩٦٣ ) .

### الفرع الثالث

#### شرط الدفع بالتلفسراف

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

ان الفرنك الذهبى مجرد وحدة حسابية معروفة وزنه وقياسه بمعايير للفرنك الفرنسى وشرط الدفع به فى الاتفاقات الخاصة بالتلفسراف يعتبر شرطا صحيحا .

ملخص الفتوى :

فى ٢ من أغسطس سنة ١٩١٤ صدر امر عال فى شأن السعر الإلزامى لأوراق البنكوت الصادرة من البنك الأهلى نص فى المادة الأولى منه على ما يأتى :

« أوراق البنكوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى يكون لها نفس القيمة الفعلية للنقود الذهبية المتداولة رسميا فى القطر المصرى »

وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق ( لائى سبب وبأى مقدار ) يكون دفعا صحيحا وموجبا لبراءة الذمة كما لو كان الدفع حاصل بالعملة الذهبية بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط والاتفاقات الحاصلة أو التى تحصل بين اصحاب الشأن . وذلك بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر امر جديد » .

فهذا النص يقضى بإعطاء أوراق البنكوت الصادرة من البنك الأهلى سعرا الزاميا يجعل له نفس القيمة التى للنقود الذهبية المتداولة رسميا فى مصر ، ويترتب على ذلك منع اشتراط الوفاء بهذه العملة .

وبالرجوع الى النظام النقدي الذى كان قائما فى مصر عند صدور هذا الامر لمعرفة المقصود بالعملة الذهبية المتداولة رسميا فى مصر يتبين انه كانت هناك

عملات كثيرة متداولة في مصر قبل الإصلاح النقدي الذي لم يتم الا في سنة ١٨٨٥ ، ففي عهد محمد علي باشا الكبير حدد سعر قانوني لتسعة أنواع من العملة الأجنبية ولنوعين كانا موجودين في مصر من قبل ومن ذلك الريال أبو طاقة والقطعة الفرنسية ذات الخمسة الفرنكات والجنيه الانجليزي والجنيه الذهبي الفرنسي والجنيه التركي وغيرها .

وفي ١٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ صدر مرسوم الإصلاح النقدي ( وعدل في سنة ١٨٨٧ ) وهذا المرسوم هو أساس السياسة النقدية مصر ، وهو الذي كان ساريا عند صدور الأمر العالي السابق الاشارة اليه في سنة ١٩١٤ .

وبموجب هذا المرسوم جعلت وحدة النقود المصرية هي الأجنبية - واستبعدت جميع العملات الأخرى عدا ثلاثة هي الجنيه الانجليزي والوينتو ( القطعة الفرنسية ذات العشرين فرنكا ) والجنيه التركي - وقد حدد لهذه العملات الثلاثة سعر قانوني .

« فعبارة النقود الذهبية المتداولة رسميا في القطر المصري » الواردة في الأمر العالي الصادر في سنة ١٩١٤ تعني اذن (١) الجنيهات المصرية (٢) الجنيهات الانجليزية (٣) الفرنكات الفرنسية (٤) الجنيهات التركية .

وبمناسبة صدور بعض أحكام من القضاء ذهبت الى أن الأمر العالي الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ لا يسرى على الاتفاقات ذات الصيغة الدولية وبعض أحكام أخرى ذهبت الى أن الأمر لا يمتد الى حدود الديار المصرية فلا يطبق الا على أحوال الوفاء داخل القطر ، صدر المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٥ ناصنا في ديباجته على ما يأتي : -

وبما ان الحاجة تدعو فيما يتعلق بنظام النقد المصري الى تحديد آثار شروط الدفع ذهبيا في العقود التي يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية



والتي تكون قد قومت بالجنيهات المصرية او الاسترلينية او بنقد اجنبى آخر  
كان متداولاً فى مصر ( الفرنك والجنيه التركى ) .

ثم نصت المادة الاولى على انه :

« تبطل شروط الدفع ذهباً فى العقود التى يكون الالتزام بالوفاء فيها ذاك  
صيغة دولية والتي تكون قد قومت بالجنيهات المصرية ( او الاسترلينية او نقد  
اجنبى آخر كان متداولاً قانوناً فى مصر ( الفرنك والجنيه التركى ) ولا يترتب  
عليها أى اثر » .

« ولا يجرى هذا الحكم على الالتزام بالوفاء بمقتضى المعاهدات او الاتفاقات  
الخاصة بالبريد او التلفزيون او التلفزيون » .

والواقع ان المشاريع لم يات فى هذا المرسوم بقانون بل فى حكم جديد - كما  
قال جحق فى المذكرة الايضاحية - اذ ان نص الامر العالم الصادر فى سنة ١٩١٤  
يفضى بان ما يدفع من تلك الأوراق ( لى سبب كان وبلى مقدار ) يكون دفعاً  
صحيحاً وموجباً لبرائة النعمة كما لو كان للدفع حاصل بالعملة الذهبية .

فعبارة ( لى سبب ) تشغل الالتزام الدولى والالتزام الداخلى فيندرجان  
تحت حكم عملاً النص سواء بسواء ، ولكن المشرع اراد انهاء ما قام من خلافة  
فى التفسير ان ( يزيد مخلصه وضوحاً ) كما ورد فى المذكرة الايضاحية  
فاصدر المرسوم بقانون السابق الاشارة اليه موضحاً ومفسراً للامر العالم الصادر  
سنة ١٩١٤ دون ان يأتى فيه بلى حكم جديد .

الفقرة الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٢٥  
اذن ليست استثناء من حكم ابطال التعامل بالنقود الذهبية المتداولة رسمياً من  
خسر فيما يتعلق بالنقود ذات الصيغة الداخلية وحسب بل من الحكم العام الذى  
لم تلت الفقرة الاولى من هذه المادة الا زيادة مداه وضوحاً .

ثم ان عبارة الاتفاقات الخاصة بالبريد او التلغراف او التليفون قد وردت بشير تخصيص ومن ثم تشمل الاتفاقات المدخلية .

على ان الواقع ان الامر العالي الصادر في سنة ١٩١٤ ( والمفسر بالمرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٥ ) لا يسرى على المعاهدات والاتفاقات الخاصة بالبريد او التلغراف او التليفون بلا حاجة الى نص خاص ، ولم يرد نص الفقرة الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون للشار اليه الا ايضا ، وتوكيدا لكل احكام هذا المرسوم بقانون .

ذلك ان معنى التشريع واحد - على ما سبق البيان - اذ هو ابطال شرط الدفع ذهباً في العقود التي قومت بالجنهيات المصرية او الاسترلينية او بنقد اجنبي آخر كان متداولاً قانوناً في مصر .

فلطالان - وهو اثر لاعطاء الاوراق التي يصورها البنك الاعلى المصري سعراً الزامياً - مقصور على شروط الوفاء بأحدى العملات المتداولة رسمياً في مصر وهي كما توضح فيما سلف الجنهيات المصرية والجنهيات الانجليزية والفرنكات الفرنسية والجنهيات التركية .

اما شرط الدفع بالنهب في المعاهدات والاتفاقات الخاصة بالتلغراف والتليفون ( معاهدة لندن سنة ١٩١٢ ومديريت سنة ١٩٣١ مثلاً ) والاتفاقات المبرمة بين الحكومة المصرية وشركتي ماركوني وايسترن فليس مقوماً بالفرنك الفرنسي ( الذي كان يعتبر متداولاً قانوناً في مصر وتسرى عليه الاحكام السابقة ) بل بالفرنك النحوي الذي هو مجرد وحدة حسابية مبنية وزنه وعياره صراحة في

١٠

المعاهدات المذكورة ( وزنه - من الجرام وعياره عن ٩٠٠ ، ويقسم الى

٣١٠

مائة جزء ) . وقد ورد ذلك صراحة في المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون ٤٥ لسنة ١٩٢٥ حيث قالت :

» وما تجب ملاحظته أنه فيما يتعلق بالمعاملات الخاصة بالبريد أو الطغراف أو التليفون التي يشترط فيها الدفع بالفرك اللبني أن الفرك اللبني

١٠

الذهبي فيها ( وهو مجرد وحدة للمعاملات الحسابية وزنه — من الجرام ٣١

وعياره من الذهب الخالص ٩٠٠ ر. مغاير للنقود الفرنسية التي يطلق عليها ذلك الاسم وعلى وجه الخصوص مغاير للمسكوكات المستعملة في بلاد الاتحاد اللاتيني والتي كانت متداولة رسمياً في القطر المصري ، ومع ذلك وتناديا لكل ليس في هذا الصدد رأى من الأفضل أن ينص صراحة على أن القانون الجديد لا يجري حكمه من حيث بطلان شرط الدفع ذهباً على ما يكون في المعاملات والاتفاقات المذكورة من شرط الدفع بالفرك اللبني » .

ولذلك انتهى رأى التيسيم إلى أن شرط الدفع بالفرك اللبني المنصوص عليه في المادة ١٢ من الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وشركتى ماركوني والمادة السادسة من الاتفاق المبرم بين الحكومة وشركة إيسترون هو شرط صحيح .

( فتوى رقم ١٦١ في ١٥/٥/١٩٥٠ )

## الفصل الرابع

### المقصود بالأجنبي غير المقيم

قاعدة رقم (١١٢)

المبني على :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد - المقصود بالأجنبي غير المقيم في تطبيق امكابه .

ملخص الفتوى :

ان فكرة الإقامة بصفة عامة لا ترد مستقلة عن فكرة الموطن باعتبارها عنصراً من العناصر المكونة له ، ومن ثم فانه ينبغي في تحديدها الرجوع الى تعريف الموطن ، وقد عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وأنه يجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن ، كما يجوز ألا يكون له موطن ما . والإقامة لفظاً هي مجرد الوجود في مكان ما ، والإقامة لفظاً هي مجرد الوجود في مكان ما ، ولكن هذا المكان لا يصبح موطناً بالم طبيعة متقاربة أو متباعدة ، ويرتبط على هذا التصوير انه قد لا يكون للشخص تكن الإقامة فيه مستمرة على وجه متحقق معه شرط الاعتياد ، ولو تخللتها فترات موطن ما وقد يكون له أكثر من موطن . والى جانب الموطن الذي يتحدد باختيار الشخص من جراء إقامته المعتادة ، توجد ثلاثة أنواع أخرى من الموطن : أولاً - موطن أعمال يكون مقصوراً على ناحية معينة من نواحي نشاط الشخص . ثانياً - موطن قانوني ينسب للقانون للشخص ولو لم يقيم فيه عادة ، كما هو الشأن في حالة القاصر ، فان القانون يجعل من موطن الوصي موطناً له . ثالثاً - موطن مختار يتخذه الشخص لتنفيذ عمل قانوني معين .

وقد صدرت عدة تشريعات خاصة حددت فكرة الموطن بما يتفق والغرض الذي يستهدفه المشرع من القانون ، ويمكن القول بأن هذا الموطن يعتبر موطناً

حكيمًا ينسبه القانون إلى الشخص بالإضافة إلى الوطن المحدد باختياره نتيجة إقامته المعتادة على النحو السالف الذكر ، فقد نص القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالضرائب العامة على الإيراد على أن الأجنبي يعتبر متوطنًا في مصر إذا اتخذ الدولة المصرية محلًا لإقامته الرئيسية ، أو إذا كانت مصلحة الرئيسية فيها . ففكرة الوطن في مجال الضريبة العامة على الإيراد حل محلها المشرع تحديدها حكمًا نظر إليه من زاوية استحقاق الضريبة وتحديد المكلف بها ، ومن ثم فقد اكتفى باعتبار الشخص متوطنًا في مصر بأن تكون مصلحة الرئيسية بها ، ولو لم يكن مقيمًا فيها . والحكمة في ذلك أن وعاء الضريبة هو المال ، ومحل التكليف بها هو صاحب هذا المال ، فمتى كانت مصلحة الرئيسية - وهي ولا شك تتعلق بالمال - في مصر ، كان من المتعين أن يتحمل الضريبة ، ولو كان له موطن آخر لا تمتد إليه سيادة التشريع المصري .

وقد اختلفت نظرة المشرع في الرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب ، ذلك أنه كان يستهدف بهذا القانون تنظيم فترة الإقامة على نحو يكفل امتداد سيادة التشريع المصري على الأجانب فعلاً عند تغيير الهجرة إلى داخل البلاد ، فقسم الإقامة إلى ثلاثة أنواع هي : الإقامة الخاصة ، والإقامة للعادية ، والإقامة المؤقتة . وقد خول الأجنبي حق الإقامة الخاصة إذا ولد في مصر ولم تنقطع إقامته ، أو إذا مضت على إقامته بها مدة معينة بشروط خاصة ، أو إذا كان في إقامته مصلحة للدولة كان يكون من رجال الفن أو للصناعة أو التجارة . وخول حق الإقامة العادية لمن دخلوا بطريق مشروع وانضوا فترة محدودة ( ١٥ سنة ) لم تنقطع ، وهؤلاء يرخص لهم في الإقامة مدة خمس سنوات قابلة للتجديد . أما الإقامة المؤقتة ، فهي التي يرخص فيها للأجانب من غير الطوائف قابلة للتجديد . أما الإقامة المؤقتة ، فهي التي يرخص فيها للأجانب من غير الطوائف السابقة ، وأقصى مدتها ستة أشهر يجوز تجديداتها . ويبين من استعراض نصوص قانون الرقابة على النقد أن المشرع الذي استهدفه المشرع من تحديد الإقامة فيه يختلف في هذا التشريع عنه في

التشريعين السالفين الذكر ، ذلك أن فكرة الرقابة على النقد تقوم على منه نقل الأموال خارج الدولة على نحو يؤثر على كينيتها الاقتصادية ، وهو ما استهدفه المشرع من إصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل لقوانين إحقة . فقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أنه : « يحظر على غير المقيمين في المملكة المصرية أو وكلائهم التعامل بالنقد المصري أو تحويل أو بيع للقراتيس المالية المضرة إلا بالشروط والأوضاع التي تعين بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك » . وتقتضى المادة الثالثة بأن : « تعرض للبيع على وزارة المالية جميع المبالغ المقومة بعملة أجنبية المستحقة لأي سبب كان في مصر أو في الخارج لحساب شخص أو هيئة مقيمة في مصر » . وأجازت لوزير المالية أن : « يستثنى من أحكامها الأجانب المقيمين في مصر بالنسبة إلى ما يخضعون عليه من دخل مقوم بعملة البلاد التي يتبعونها » . وقضت المادة الخامسة بأن : « المبالغ المستحقة الدفع إلى أشخاص غير مقيمين في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليهم طبقاً لأحكام هذا القانون يعتبر مبرراً للذمة دفعهما في حسابات تفتح في أحد المصارف المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين في مصر وتكون هذه الحسابات مجمدة ويمين وزير المالية بقرار الشروط والأوضاع اللازمة للتصرف في المبالغ التي تشمل عليها الحسابات المجمدة » .

ولم يضع المشرع معياراً يحدد به صفة المقيم ، غير أن البند الأول من القسم الثالث من الباب الأول من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على النقد ، يقضى بأن غير المقيمين هم الأفراد الأجانب ، والبنوك الأجنبية والمؤسسات والهيئات التي تعتبر من وجهة نظر الرقابة على النقد مقيمة في الخارج بصفة دائمة . ويخلص من هذا التعريف أن المشرع قصد إلى وضع قاعدة خاصة يحدد بها معنى غير المقيمين ، وتقوم تلك القاعدة على ضابطتين : ١ - أن يكون الشخص أجنبياً طبيعياً أو معنوياً مقيماً في الخارج بصفة دائمة ٢ - أن يتحدد هذا التعريف من وجهة نظر الرقابة على النقد . وهذا يدل على أن المشرع في صدد الرقابة على النقد قصد إلى عدم تقييد جهة الإدارة التي تتولى منه الرقابة

بقيود وضوابط محددة تلتزمها في تحديد صفة الأجنبي المقيم وغير المقيم ، وذلك على نقيض ما جرى عليه عند تحديد فكرة الإقامة في قانون الضريبة العلية على الأيراد ، وقانون جوازات السفر وإقامة الأجانب . وحكمة ذلك أن الظروف الاقتصادية في تطور مستمر ، وقد تقضى هذه الظروف في وقت ما لا تقتضيه في وقت آخر ، في صدد التشديد أو التخفيف عند وضع الضوابط والشروط التي تحدد صفة الأجنبي المقيم وغير المقيم ، فرأى المشرع أن يترك هذا الأمر لتقدير جهة الإدارة القائمة على شئون الرقابة على النقد ، فتحدد صفة الأجنبي المقيم وغير المقيم وفق مقتضيات المصلحة العلية والظروف الاقتصادية للدولة ، وعلى هدى الاعتبارات التي تراها كفيلة بحماية نقلها . على أنه يمكن الاستهداء في تحديد صفة الأجنبي المقيم أو غير المقيم بمدة إقامة الأجنبي في مصر وتجديدها أو عدم تجديدها بانتظام ، وظروف مولده وتعليمه ونشأته وإقامته أسرته ووجود مصالح له في مصر ، فإن طالب مدة إقامته وتم تجديدها بانتظام ، أو كان مولوداً بمصر ونشأ وتعلم وإقام بها هو وأسرته فترة طويلة ، أو كانت له بها مصالح عامة كانت مرتبطة على الإقامة الدائمة بنية لبقاء في مصر . . . . . ذلك على عسلى توافر صفة الأجنبي المقيم في مصر .

( فتوى رقم ٤٣٦ في ٢١/٦/١٩٥٦ )

## الفصل الأول

### الحكام عامة

—

#### الفرع الأول

لا إلزام على جهة الإدارة بالنقل من سلك إلى سلك ، وعدم اكتساب الموظف حقا في عدم النقل

—

قاعدة رقم ( ١١٣ )

المبدأ :

النقل من سلك إلى آخر — لا إلزام على الإدارة في ذلك عند انعدام القى .

ملخص الحكم :

لا إلزام على الإدارة فيما تترخص فيه من نقل الموظف من سلك إلى آخر ما دام لا يوجد نص تقوئى يحتم هذا النقل .

( طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٦ ) .

قاعدة رقم ( ١١٤ )

المبدأ :

ليس للموظف حق مكتسب في البقاء في وظيفة بعينها تأسيسا على أنه لم يطلب نقله منها أو على أنه يفيد منها خبرة معينة لا تتوافر في الوظيفة التى سينقل إليها .

ملخص الحكم :

لا وجه لنعى المدعى على نظه من إدارة الحريق إلى إدارة المرور دون طلب منه ، ذلك أن ملاقة الموظف بالحكومة هي ملاقة تنظيمية تحكمها



القوانين واللوائح ، فمركز الموظف هو مركز قانونى عام ، يجوز تغييره  
فى أى وقت وفق مقتضيات المصلحة العامة وليس للموظف لزامها حتى  
مكتسب فى البقاء فى وظيفة بعينها تلتبسها على أنه لم يطلب نقله منها ،  
أو على أنه يفيد منها خبرة معينة لا تتوفر فى الوظيفة التى سينقل إليها ،  
ولا معقب على قرارات النقل التى تصدرها جهة الإدارة بما دأبت —  
خلت من إساءة استعمال السلطة .

( طعن رقم ٦٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٠ ) «

### الفروع الفرعية

ماهية قرار النقل وخصائصه ونطاقه

مبحث

قاعدة رقم ( ١١٥ )

المبدأ :

ان قرار النقل هو لفصاح الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح يقصد أحداث اثر قانونى معين هو انتهاء الولاية الوظيفية للعامل في دائرة الوظيفة المنقول منها واسناد اختصاصات الوظيفة العامة اليه في دائرة الجهة المنقول اليها — ويقع ناجزا اثر النقل بصور القرار التامى به وبلاغه الى صاحب الشأن ما لم يكن مرجا تنفيذه فيترأى هذا الاثر الى التاريخ المعين للتنفيذ — امتناع العامل عن تنفيذه قرار النقل يعتبر مخالفة ادارية في حق الجهة المنقول اليها .

ملخص الفتوى :

ان قرار النقل وفقا لما قضت به المحكمة الادارية العليا هو انفصاح عن ارادة الادارة الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث اثر قانونى معين هو انتهاء الولاية الوظيفية للعامل في دائرة الجهة او في الوظيفة المنقول منها واسناد اختصاصات الوظيفة العامة اليه في دائرة الجهة او في الوظيفة المنقول اليها . ويقع ناجزا اثر النقل بصور "قرار" التامى به وبلاغه الى صاحب الشأن ، ما لم يكن مرجا تنفيذه فيترأى هذا الاثر الى التاريخ المعين للتنفيذ ومتى تحقق الاثر الناجز وحل الاجل المحدد ، انقطعت تبعية الموظف بالجهة الادارية المنقول منها ، وزايلته اختصاصات الوظيفة التي كان متوليا عنها ، وانتقلت تبعيته الى الجهة الادارية المنقول اليها ، وتولد له مركز قانونى في الوظيفة الجديدة .

وترتبيا على ذلك فان العامل الذى يمتنع عن تنفيذ قرار النقل يمد مرتكباً لمخالفة ادارية لا في حق الجهة الادارية التي نقل منها والتي لا يمكن

ان تمود صلته بها الا بالغاء قرار نقله ، بل في حق الجهة الجديدة التي أصبح  
يدين لها بالتبعية بحكم نقله اليها .

( فتوى رقم ٤٥٥ في ١٦/٤/١٩٧٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ١١٦ )

المبدأ :

رجعية قرار النقل — تضمن قرار النقل نصا برجميته — يكشف عن  
استهدافه غرضاً غير الذي شرعت من اجله قرارات النقل — اعتبار هذا  
القرار مخالفا للقانون فيما تضمنه من رجعية النقل .

ملخص الفتوى :

ان قرار النقل انما شرع ليتولى العامل المنقول عمل الوظيفة التي  
نقل اليها ولا يمكن ان يتم ذلك الا في تاريخ لاحق لقرار النقل ، فاذا تضمن  
قرار النقل نصا بان يكون ذلك من تاريخ سابق عليه فان هذا النص انما  
يستهدف غرضاً آخر غير تولى اعمال الوظيفة المنقول اليها وبذلك يكون  
قرار النقل المتضمن هذا النص قد انحرف به عما شرع النقل من اجله  
ويكون النص على هذه الرجعية مخالفا للقانون .

( فتوى رقم ٨١ في ٢/٤/١٩٨٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ١١٧ )

المبدأ :

ان شغل الوظائف الخالية بطريق النقل هو حكم عام يشمل جميع  
الوظائف الخالية ايا كانت درجاتها فلا يقتصر النقل على ادنى الدرجات او  
على بعض الوظائف فهو يشمل جميع الوظائف المخصص لها الدرجات  
الواردة في جدول للرتب والمراتب للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ من الدرجة  
الثانية عشرة الى الدرجة الممتازة .

### ملخص الفتوى :

أن المادة ١٩ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يكون شغل الوظائف الخالية بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة ومن مجموعة الوظائف التي من نوعها أو بالتعيين أو النقل » .

وتنص المادة ٤١ من ذات القانون على أنه « يجوز نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة إلى أخرى أو مؤسسة أو هيئة إلى أخرى إذا كان النقل لا يوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية أو كان ذلك بناء على طلبه » .

ولا يجوز نقل العامل من وظيفة إلى أخرى درجتها أقل .

ويكون نقل العامل بقرار من السلطة المختصة بالتعيين » .

وسبق أن رأت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وللشريع بجلسته ١٩٧٠/٢/٤ إلى أن شغل الوظائف الخالية بطريق النقل هو حكم عام يشمل جميع الوظائف الخالية أي كانت درجاتها فلا يقتصر النقل على أدنى الدرجات أو على بعض الوظائف فهو يشمل جميع الوظائف المخصص لها الدرجات الواردة في جدول المرتبات المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من الدرجة الثالثة عشرة إلى الدرجة الممتازة . وتدخل في هذه الدرجات درجة وكيل وزارة ١٤٠٠ — ١٨٠٠ ج بملاوة ٨٥ ج فهي درجة من درجات الجدول وشاغلها من العاملين الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين المشار إليها ومن بينها أحكام النقل .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢٩ لسنة ١٩٦٨ الصادر في ١٢/٦/١٩٦٨ بنقل السيد . . . . إلى وزارة العمل وإن اقتصر على تحديد الجهة المنقولة إليها وحدها وعلى الاحتفاظ به بمرتبه الحال بصفة شخصية . فإن أحكام القانون تتكفل بتحديد الدرجة المعادلة المنقول إليها ويتمديد أقدميته في هذه الدرجة لأن قرار النقل وهو عمل شرطي

يسند إلى شخص مركزا قانونيا معنا يحدده القانون ويحدد حقوقه  
واجباته .

ومن حيث أن الحاق السيد . . . . . بوزارة العمل قد تم بطريق النقل  
فيتعين شغله لوظيفة درجتها معادلة لدرجة الوظيفة المنقول منها ولما  
كانت درجة وكيل وزارة هي التي تتعادل مع درجة وزير مغوض طبقا لقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيكون قرار وزير  
العمل بنقله الى درجة وكيل وزارة التي خلت بلحالة شاغلها الى المائس  
هو الذي يتفق واحكام القانون .

( غنوى رقم ٤٦٢ في ١٨/٤/١٩٧٠ ) .

### الفرع الثالث

اختصاص لجنة شؤون المعلمين بظنظر في النقل

قاعسة رقم ( ١١٨ )

#### المبدأ :

نقل موظف من اللجنة العليا للإصلاح الزراعى الى الهيئة العامة لشئون البترول — خلو قرار النقل من تحديد المرتب الذى يتقاضاه فى الوظيفة المنقول اليها — وجوب الرجوع حينئذ الى ما يقضى به القانون فى مثل حالته فيوضع فى الدرجة التالية للدرجة التى كان يشغلها قبل نقله — القول بوجوب وضعه فى الدرجة التى حددتها لجنة شئون الموظفين بالهيئة المذكورة فى توصيتها بنقله — لا يجوز تكون هذه التوصية صدرت فى وقت لم يكن الموظف المنقول تابعا فيه للجهة المنقول اليها كما ان قرار النقل لم يتضمنها .

ملخص الفتوى :

إذا كان للثابت ايه فى ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وهو التاريخ الذى أوصت فيه لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة لشئون البترول بوضع السيد/... فى درجة وكيل قسم ( من ٥٥ الى ٧٥ جنيها فى الشهر ) ، ولم تكن لسيادته أى صلة بالهيئة حيث كان لا زال موظفا فى الإصلاح الزراعى ، ومن ثم لا اثر لهذه التوصية على حالة سيادته أصلا ، حيث لا تعد وان تكن اقتراحا يمثل عملا دخلييا أو اجراء تمهيدا داخل الهيئة فى شأن موظف لا صلة لها به .

وحيث أن القرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد اقتصر نصه ومضمونه على نقل للسيد/... الى الهيئة اعتبارا من ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٨ دون أن يحسد ما يتقاضاه من مرتب فيها ، ومن ثم يكون للمرد فى تحديد مرتبه لما يقضى به القانون فى مثل حالته . ولا يرجع فى هذا

التحديد إلى توصية لجنة شئون موظفي الهيئة في ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ بوضعه في درجة وكيل قسم ( من ٥٥ إلى ٧٥ جنبها في الشهر ) إلا بالتقدير الذي تتفق فيه هذه التوصية مع القانون لا أخذا بالتوصية بمعد أن وضع فيها منق أنه لا أثر لها على مركز سيادته حيث صدرت ولا صلة له بالهيئة ولم يتضمينها القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٨ حتى يقال أنها اندمجت فيه واختلطت به واستمد منه حقا فيها .

ونقل الموظف المذكور إلى الهيئة العليا لشئون الليتورل — أيا كان التكيف القانوني لهذا النقل — لئلا يتم إلى درجة مالية مقابلة للدرجة التي كان يشغلها في الإصلاح الزراعي .

وعلى مقتضى ما تقدم تكون الدرجة التي شغلها هذا الموظف منم بدء عمله بالهيئة هي تلك التي تعادل الدرجة التي كان يشغلها في الإصلاح الزراعي ، ونظرا لأن هذه الدرجة الأخيرة هي مدير قسم ( من ٢٥ — ٥٠ جنبها في الشهر ) ، فإن الدرجة المعادلة لها في الهيئة ، والتي تكون له قانونا ، هي درجة محاسب « ب » في الوظائف الفنية العالية أو إداري ثان ومربوطها من ٢٠ إلى ٤٥ جنبها في الشهر ، دون أي عبرة بتوصية لجنة شئون موظفي الهيئة المشار إليها على الأسس المتنافسة ذكره .

( غنوى رقم ١١٠ في ١١/٢/١٩٦٤ )

قاعدة رقم ( ١١٩ )

#### المبدأ :

نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام إدارة المخابرات العليا المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٧ — أجازته للجنة شئون الموظفين تحديد مرتب الموظف المقول من هذه الأذلة إلى جهة حكومية أخرى بمنحه آخر مربوط الفئة التي يدخل فيها مرتبه بشرط ألا يتجاوز ذلك مرتبه مضاعفا إليه علاوة للخابرات — مناط اختصاص لجنة

شئون الموظفين في هذا الشأن — هو كون الموظف لم يتم نقله من إدارة المخابرات العامة وتعيينه في الجهة المنقول إليها — القرار الصادر من هذه اللجنة بتصديق راتب موظف بمعد نقله فعلا — هو قرار مشوب بعيب عدم الاختصاص مما ينحصر به إلى درجة الإنعدام — لا يغير من هذا الحكم استمرار الموظف المنقول في عمله بالإدارة لفترة محددة لتسليمهم ما في عهدة .

#### ملخص الفتوى :

أن المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٥٥ بنظام إدارة المخابرات العامة المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٧ أجازت نقل أى موظف بإدارة المخابرات العامة إلى أية جهة حكومية أخرى ، وذلك بناء على طلب مدير المخابرات وموافقة لجنة شئون الموظفين وأجازت المادة ٤٦ من القانون المذكور للجنة شئون الموظفين أن تمنح الموظف المنقول آخر مربوط الفئة التي يدخل فيها مرتبه ، بشرط ألا يجاوز ذلك مرتبه مضافا إليه علاوة المخابرات وبناء على ما تقوم به لجنة شئون الموظفين من تحديد لمرتب الموظف للمنقول متى هذا النحو تتحدد الدرجة التي يعين فيها الموظف بالجهة المنقول إليها ، وذلك طبقا لما تنص به المادة ١١٠ من القانون المشار إليه ، من أنه إذا رأى نقل الموظف من نقارة المخابرات العامة إلى أية جهة حكومية أخرى ، فانه يعين في الدرجة التي يدخل مرتبه في مربوطها ، وتحتسب أقدميته فيها من تاريخ وصول مرتبه إلى ما يعادل أول مربوطها ، فإذا تعادل مرتب الموظف للمنقول مع آخر مربوط درجة وأول مربوط الدرجة التي عليها سويت حالته بوضعه في الدرجة الأعلى .

ومما قد تقدم هو أنه يلزم أن تباشر لجنة شئون الموظفين بإدارة المخابرات العامة اختصاصا في تحديد مرتب الموظف المنقول من الإدارة — طبقا للمادة ٤٦ — حول إتمام نقل الموظف وتعيينه في الجهة المنقول إليها ، إذ رتب للقانون على هذا التصديق آثار معينة من حيث تحديد الدرجة التي يعين فيها ، وتصديق أقدميته في هذه الدرجة ، وهو ما يستلزم أن



يكون هذا التجديد قد تم فعلا قبل النقل ، حتى يمكن تحديد الدرجة التى يعين فيها الموظف فى لجهة المنقول اليها ، وتحديد أوضاعه فيها ، ومتضى ذلك هو أنه لا يكون للجنة شئون الموظفين أى اختصاص فى تحديد مرتب الموظف المنقول من ادارة المخابرات العامة ، الا اذا كان الموظف لم يتم نقله بعد وتعيينه فى الجهة المنقول اليها بحيث يتحدد آخر ميعاد لمباشرة هذا الاختصاص بتاريخ صدور قرار التعيين فى هذه الجهة ، وذلك استقرارا لكل من مركز الموظف المنقول ومراكز الموظفين الأملين فى الجهة للنقل اليها ، وكذلك لأوضاعهم ، على نحو نهائى لا يكون عرضة للزعزعة والتغير ، بعد أن يصدر قرار تعيين الموظف المنقول فى الجهة المنقول اليها .

وعلى ذلك فان مناط اختصاص لجنة شئون الموظفين بإدارة المخابرات العامة ، فى تحديد مرتب الموظف المنقول من الادارة المذكورة ، طبقا للمادة ٤٦ من القانون سالف الذكر ( بمنحه آخر مربوط للفئة التى يدخل فيها مرتبه ، بشرط ألا يجاوز ذلك مرتبه مضاعفا اليه علاوة المخابرات ) مناط هذا الاختصاص هو كون الموظف لم يتم نقله من الادارة وتعيينه فى الجهة المنقول اليها ، ومن ثم ينتهى هذا الاختصاص اذا كان الموظف قد تم نقله فعلا . ومن ثم فإذا ما صدر من اللجنة المذكورة قرار بتحديد مرتب للموظف بعد نقله فعلا ، فان هذا القرار يكون قد صدر من غير مختص ومن ثم يكون مشويا بعب عدم الاختصاص ، مما يوجب بهذا القرار الى درجة الاعتدال .

ولا يبرح الاحتجاج باستمرار الموظف فى العمل بإدارة المخابرات العامة حتى بعد صدور القرار الجمهوري بتعيينه بوزارة الخارجية — ذلك أن استمرار الموظف فى عمله بعد انتهاء صلته قانونا بالوظيفة أو بالجهة التى كان يعمل بها — ليس ما يمهده ، أو للقيام بعمل مما تستلزمه طبيعة الوظيفة المنقول — انما مرده الى مبدأ أصيل هو حسن سير

المراقب العامة بانتظام ولطارد ، ومن ثم فلا يحول استمرار الموظف بعض الوقت في عمله لتحقيق مثل هذه الافتراض ، دون تزقيب الأثار السورية للقرار الإداري بالنقل والذي يعتبر ناجزا بمجرد صدوره في حدود القانون . وقد تضمنت المادة ١١١ من قانون نظم إدارة المخابرات العامة هذا للبدا الأصل ، إذ نصت على أنه « يجوز إبقاء الموظف بعد انتهاء مدة خدمته بمدة لا تتجاوز شهرا ولحدا لتسليم ما بمهنته ، ويجوز مد هذا الميعاد بنوافقة مدير إدارة المخابرات العامة لمدة لا تتجاوز شهرين إذا اقتضت الضرورة ذلك ، وتصرف له عن مدة التسليم مكافأة تعادل مرتبه ، ، على ذلك لمن أبقاه السيد المذكور بإدارة المخابرات العامة لتسليم ما بمهنته ، أو لاتجز ما كان موكولا إليه من أعمال بعد صدور القرار الجمهوري بتعيينه بوزارة الخارجية ، لا يترتب عليه ان ينظر السيد المذكور محتفظا بصفته كموظف بإدارة المخابرات العامة ، ولا يحول دون اعتبار القرار الجمهوري الصادر بتعيينه بوزارة الخارجية ناجزا بمجرد صدوره .

كما لا يجوز القول بأنه بالرغم من ان هذا الموظف تنتهى خدمته فتكونا بإدارة المخابرات العامة فيصدر القرار الجمهوري بتعيينه بوزارة الخارجية ، الا ان للجنة شئون الموظفين ان تباشر اختصاصها المخول لها بمقتضى المادة ٤٦ من قانون نظم إدارة المخابرات العامة ، بزيادة مرتبه طبقا لأحكام هذه المادة ، حتى بعد صدور القرار الجمهوري المشار اليه ، لا يجوز القول بذلك ، إذ أنه مرفود بأنه يبين من سياق نصوص المواد ٤٧ ، ٤٦ ، ١١٠ من القانون سالف الذكر ، أنه يلزم ان تباشر اللجنة المذكورة اختصاصها بتصعيد مرتبه السيد المذكور قبل نطه فعلا من إدارة المخابرات العامة ، ولما كان هذا النقل قد تم بصدور القرار الجمهوري بتعيينه بوزارة الخارجية ، بما تترتب على هذا القرار من انتهاء خدمة السيد المذكور بإدارة المخابرات العامة — على النحو السابق لفضاحه — ومن ثم فلا يكون للجنة شئون الموظفين أى اختصاص في هذا الشأن اعتبارا

من تاريخ صدور القرار الجمهوري المشار اليه وذلك بصرف النظر عن إبقاء السيد المذكور في العمل بإدارة المختبرات بعد تاريخ صدور هذا القرار .

( نقوى رقم ١٢١ في ١٩/٢/١٩٦٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٢٠ )

##### المبدأ :

اختصاص لجان شئون الموظفين بقرارات النقل طبقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يشمل قرارات النقل المكثى — لا يغير من هذا الحكم ان رأى هذه اللجان استشارى .

##### ملخص الحكم :

ان النقل المكثى يخضع لأحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى تقضى باختصاص لجان شئون الموظفين بالنظر فى نقل الموظفين لدرجة الدرجة الأولى على ان ترفع أقتراحات اللجان الى الوزير لاعتمادها — ومجرد كون رأى هذه اللجان استشاريا لا يبرر اغفال عرض النقل عليها اذ ان ذلك اجراء جوهرى اوجبه القانون لاعتمادات تتعلق بالمصالح العام — كما ان اختصاص لجان شئون الموظفين فى هذا الشأن عنان يشمل النقل من مصلحة الى مصلحة أخرى أو من وزارة الى وزارة أخرى كمسما يشمل النقل من بلد الى آخرى ولو كانت الوظائف تابعتين لمصلحة واحدة — ذلك ان النقل من بلد الى آخر ينطوى على اثر عقونى معين هو انتهاء الولاية الوظيفية للموظف للنقل الى الجهة المنقول منها واسناد اختصاصات الوظيفة اليه فى دائرة للجهة المنقول اليها فهو لا يغفل فى اهميته وتعلقه بالمصلحة العامة عن النقل من مصلحة الى أخرى أو من وزارة الى أخرى — أما الاستناد الى المادة ٢٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ للقول بان نقل الموظف من بلد الى آخر لا يخضع لأحكام المادة ٢٨ من ذلك القانون متى كانت الوظائف تابعتين لمصلحة واحدة فنردود بان حكم المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عام شامل لا يفيد

نص في اللائحة وبأن المسادة ٢٣ من اللائحة لم تعالج سوى الحالة التي يكون فيها النقل من جهة الى أخرى تستقل كل منها بلجنة شئون الموظفين الخاصة بها .

( ملحق رقم ٣٦١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٢١ )

##### البدا :

اختصاص لجنة شئون الموظفين بالنظر في نقل الموظفين في ظل المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — مقصور على النقل المكاني — النقل من كادر احدى الى كادر اعلى — يخرجه من اطار هذا الاختصاص .

##### ملخص الحكم :

ان اختصاص لجنة شئون الموظفين بالتطبيق للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة انما ينحصر فيما أورده الشارع في هذه المسادة المصحلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ بالنظر في نقل الموظفين لغاية الدرجة الأولى وفي ترقيتهم — ومن ثم لا يعتد لها اختصاص ما في امر تعيين هؤلاء الموظفين ، واذا كان النقل من الكادر الاعلى هو تعيلاً نوعياً بطلبية للتعيين في الكادر الاعلى الذي تخطف الوظائف فيه من حيث شروط التعيين والترقية والاختصاصات من مثيلاتها في الكادر الأدنى ، فان هذا النوع من النقل بهسب هذا التكييف وهو ما جرت به احكام هذه المحكمة — يخرج بطبيعته عن اختصاص لجنة شئون الموظفين المبين بالمسادة ٢٨ سابقة الذكر ، ومن ثم يكون اختصاصها مقصوراً على النقل المكاني الذي حددته المسادة ٢٧ في مسندورها بنقل الموظف من ادارة الى أخرى ومن مصلحة او وزارة الى مصلحة أو وزارة أخرى ، دون النسوي .

( ملحق رقم ١٠٥١ لسنة ٧ ق — جلسة ٢/١/١٩٦٦ ) .

ماعددة رقم ( ١٢٢ )

المبسدا :

النقل التوعى المتضمن حرمان الموظف من ميزة مالية — عدم عرضه على لجنة شئون الموظفين — اثره : بطلان القرار فى الأحوال المالية — النقل الذى يتم تنفيذ القانون كقتل المعلمين فى قسم الايرانات بالاذاعة بمسد الفقه بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦٠ — لا يسرى عليه مثل هذا الحكم .

ملخص الحكم :

الأصل ان النقل الذى لم يمرض على لجنة شئون الموظفين والذى يتضمن للحرمان من ميزة مالية يعتبر معيبا فى الأحوال المالية التى يحكمها قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ ، الا ان القرار المطعون بيه يخرج عن مجال تطبيق هذا القانون بحكم مسدوره تطبيقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية ولحكم قرار رئيس للجمهورية رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر بتنفيذ القانون المذكور فى شأن توزيع موظلى ومستخدمى هيئة الاذاعة الزائدين عن حاجة العمل بها الى وزارات الحكومة ومصلحتها والهيئات العامة الأخرى ، ومن ثم فانه لا وجه للتحدى بأحكام قانون موظلى الدولة عند النظر فى مشروعية القرار المطعون بيه أو عدم مشروعيته .

( طعن رقم ٢١٩ لسنة ٩ فى — جلسة ١٩٦٦/٢/٦ ) .

### التعزيع الرابع

شروط عدم تفويت النقل للدور في الترقية بالأقدمية

قاعدة رقم ( ١٢٣ )

المبدأ :

حق الإدارة في نقل الموظف بحسبه قيدان : الأول أن لا يفوت عليه النقل حقه في الترقية بالأقدمية ، والثاني ألا يرقى الموظف المنقول إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ النقل ما لم تكن الترقية في نسبة الاختيار أو في درجات المصالح المنشأة حديثا — النقل المعنى بهذا النص ينصرف إلى نقل الموظف مجردا عن الدرجة التي يشغلها — نقل درجة الوظيفة التي يشغلها الموظف في قانون ربط الميزانية لا يخضع لهذه القيود .

ملخص الفتوى :

تتمس المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أنه « يجوز نقل الموظف من إدارة إلى أخرى ويجوز نقله من مصلحة أو وزارة إلى مصلحة أو وزارة أخرى إذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية أو كان بناء على طلبه . ومع ذلك لا يجوز النظر في ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة إلى وزارة أو مصلحة أخرى إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ نقله ما لم تكن الترقية في نسبة الاختيار أو في درجات المصالح المنشأة حديثا ، ولا يجوز نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى درجتها أقل من درجته » .

وبين من هذا النص أن حق الإدارة في نقل الموظف لا يجري على إطلاقه ، وإنما يرد عليه قيدان أولهما مقرر لمصلحة الموظف المنقول ويقضى بعده جواز نقله إذا كان النقل يفوت عليه دوره في الترقية . والقيد الثاني مقرر لمصلحة الموظفين في الجهة المنقول إليها الموظف ، ويستهدف عدم إحقاق غيرهم عليهم مما يؤدي إلى تفويت فرصة الترقية عليهم ، وذلك

يقتصر على عدم جواز ترقية الموظف المنقول إلا بعدد مضي سنة من تاريخ النقل . على أن المشرع أورد على هذا القيد استثنائين ، أولهما أن تكون ترقية الموظف المنقول في النسبة المقررة للترقية بالاختبار ، وثانيهما أن تكون الترقية في المصالح المنشأة حديثاً .

ويلاحظ أن النقل الذي مناه المشرع في هذه المادة ينصرف إلى ذات الموظف مجرداً عن الدرجة التي يشغلها ، يدل على ذلك ما يأتي :

أولاً — أن المشرع حين استثنى الموظف المنقول من شرط انقضاء مدة السنة إذا كان على درجة في مصلحة أنشئت حديثاً لما قصد الموظف الذي تخطى من درجته في الجهة المنقول منها ، لأنه لا يتأتى أن يجتمع بين ممرتين ماليين في وقت واحد .

ثانياً — أن الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ { اذ تقر أنه لا يجوز نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى درجتها أقل من درجته تدل على أن المقصود أنها هو نقل الموظف دون درجته ، لأنه لا يتصور أن ينقل الموظف إلى درجة أقل إلا إذا كان قد تخطى عن درجته الأولى التي نقل منها .

ثالثاً — أن نقل درجة الموظف من وزارة أو مصلحة إلى وزارة أو مصلحة أخرى وربط الميزانية على هذا الأساس لا يقصد من ورائه تحقيق مصلحة فردية لموظف بذاته ، وإنما يراعى فيه الاستجابة إلى ما تتطلبه المصلحة العامة ومقتضيات العمل ، وبالتالي فإن ترقية الموظف المنقولة درجته قبل مضي السنة لا تدخل في نطاق الترقية التي جرمتها المادة ٧٧ ، والتي يقصد المشرع من ورائها إلى منع التحليل على نصوص القوانين في سبيل تحقيق الأغراض والمصالح الذاتية .

ولما كانت الاعتبارات المتقدمة لا تتواءم في الحالات التي يكون فيها نقل الدرجة مقصوداً به خدمة الموظف أو كان بناء على طلبه ، لا بد من تفويت هذا القصد عليه للاعتبارات التي من أجلها شرع الحظر — لذلك

فإن المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ مقصور الأثر على الموظف المنقول دون درجته ، وذلك ما لم يكن النقل مقصودا به خدمة الموظف أو كإحدى نتيجة إبطائه .

( فتوى رقم ٦٢٦ — في ١١/١٠/١٩٥٦ ) .

لما عتد رقم ( ١٢٤ )

: الجواب :

نقل الموظف الذي يتم دون طلبه ويفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية — باطل ولو لم يكن مشوباً بفساد استعمال السلطة — النقل الذي يفوت على الموظف ترقيته بالاختيار — جواز إبطائه إذا تطوى على إساءة استعمال السلطة .

ملخص المسبب :

... لأن كان يجوز للإدارة — طبقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — نقل الموظف من إدارة إلى أخرى ومن مصلحة أو وزارة إلى مصلحة أو وزارة أخرى ، إلا أن شرط ذلك ألا يفوت النقل على الموظف دوره في الترقية بالأقدمية ، ما لم يكن النقل بناء على طلبه ، ومفاد ذلك أن النقل في تلك الحالة يكون باطلا لمخالفته القانون ، حتى ولو لم يكن مشوباً بإساءة استعمال السلطة ، وبدون حاجة إلى أدلة بهذا الصدد ، ولكن يجب التنبيه إلى أنه ليس معنى ذلك أن النقل يصبح دائما إذا كتبت الترقية بالاختيار ، بل يجوز إبطاله في هذه الحالة كذلك إذا صدرت تبعاً من إساءة استعمال السلطة ، ولكن على من يدعى هذا الصب إثباته . فإذا كان الثابت أن ظروف الحال وملاصقته تقطع في أن نقل الفردى مجرداً لحظة الأثر كان مشوباً بسوء استعمال السلطة ، إذ انحرف من الغاية الطبيعية التي تفياها القانون من النقل إلى غاية أخرى فتكبد بها الجحادة ، وذلك بقصد إبعاده من سلك المعاهد وحرمانه من مزاياه



والترقى في درجاته الى مكان ينقل عليه في هذا كله ، بل كان هذا النقل تحليلا للهروب من مقتضى القضاء الذى لخصه ، اذ كان قد حصل على حكم من محكمة القضاء الادارى يقضى بإلغاء القرار الصادر من مشيخة الجامع الأزهر في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بتدنية للتفتيش بالادارة العامة ، بعد اذ ثبت للقضاء ان السبب الذى قام عليه لم يكن صحيحا ، ومقتضى تنفيذه - لو كانت الأمور تسير سيرا طبيعيا - هو اعادة الدعى الى وضعه الأصلي في سلك المعاهد ، ولكن قرار المشيخة الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ بتعيين المدعى مديرا للمجلة اعتبارا من ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ ، وامسداد المشيخة في ذات اليوم ، اى في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ ، قرارا بنوب الدعى مفتشا بإدارة التفتيش ، وعدم تبليغ الدعى بقرار تعيينه مديرا للمجلة الا في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، بعد ان ثبت للترقية المطعون فيها ، ان هو الا اصرار من مشيخة الأزهر على ابقاء الدعى في الوظيفة التى قرر حكم الالفاء الصادر من محكمة القضاء الادارى آنف الذكر انتشالها منها ، وتهدف المشيخة بذلك الى التحلل من تنفيذ مقتضى حكم القضاء الادارى ، وابقاء الوضع بالنسبة الى الدعى على ما كان قد انعقد اليه بالقرار الأول - اذ كان للثابت هو ما تقسم ، ان ذلك قاطع في الدلالة على ان موقف المشيخة المدعى يتضمن بفساد استعمال السلطة ، فيعتبر نكته - والحال هذه - باطلا وكأنه لم يكن - ويطلب الدعى معتبرا بقانونا وكأنه في سلك المعاهد ، وله ان يفيد من مزايده ، بها في ذلك لتلحة الفرصة له في الترقى الى الدرجات الأعلى ، وعلى هذا الأساس كان من حقه ان يكون من المرشحين للترقية الى الدرجة الأولى في القرار المطعون فيه .

( طعن رقم ٩٧ لسنة ١٥٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١ ) .

قاعدة رقم ( ١٢٥ )

المبحث ١ :

المادة ٧ { من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — التقيد الذي وضعته المادة المذكورة ينصرف الى النقل العادي الذي يتم في الظروف الطبيعية — النقل الذي يتم وفقا لمقتضيات صالح العمل ومتطلبات المصلحة العامة ، للإدارة الحق في أن تجربيه بما تتمتع به من سلطة تقديرية بلا معقب عليها في ذلك ما دامت قد تفتت عند إصدار قرارها الصالح العام ولم تتعسف في استعمال سلطتها ولم تخالف القانون .

ملخص للحكم :

أنه لا وجه لما ينعمه المدمى على القرار الصادر بنقله من وزارة الشؤون الاجتماعية الى وزارة الصناعة اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦١ بمقولة أنه قد ترتب عليه تفويت الدور عليه في الترقية الى الدرجة الثالثة بالامتحانية المطلوبة بالخلافة للمادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ذلك ان هذه المادة تنص على أنه « يجوز نقل الموظف من ادارة الى أخرى » ويجوز نقله من مصلحة او وزارة الى مصلحة او وزارة أخرى اذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالامتحانية او كان بناء على طلبه » . والقيد الذي وضعته هذه المادة إنما ينصرف الى النقل العادي الذي يتم في الظروف الطبيعية ، فإذا كان النقل وفقا لمقتضيات صالح العمل ومتطلبات المصلحة العامة فإن للإدارة الحق في أن تجربيه بما تتمتع به من سلطة تقديرية بلا معقب عليها في ذلك ما دامت قد تفتت عند إصدار قرارها الصالح العام ولم تتعسف في استعمال سلطتها ولم تخالف القانون . والثابت — حسبما سلف بيانه — أن نقل المدمى وزملائه من وزارة الشؤون الاجتماعية الى الوزارات الأخرى قد تم لتمكين هذه الوزارات من القيام بمسؤولياتها الجديدة .

### المبدأ :

المادة ٤١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — نقيدها نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو من محافظة أو مؤسسة أو هيئة إلى أخرى يقيد إلا يفوت النقل عليه دوره في الترقية بالإنعقدة — وجوب التزام هذا القيد أيضا في حالة النقل من كادر إلى آخر — أساس ذلك — النقل في حالة الترقية بالاختيار شرطه أن يصدر بباعث من المصلحة العامة .

### ملخص الحكم :

انه ولئن كان يجوز للادارة طبقا لنص المادة ٤١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة إلى أخرى أو من مؤسسة أو هيئة إلى أخرى اذا كان هذا النقل لا يفوت على العامل دوره في الترقية بالإنعقدة أو كان بناء على طلبه ، فان النقل من الكادر الادارى إلى الكادر الفنى العالى أو العكس وإن كان نقلا نوعيا لتغاير طبيعة العمل في كل منهما — كما قرر الحكم المطعون فيه — الا أن للحكمة التي جسدت بالمرع إلى تقرير الحكم الذى أورده نص المادة ٤١ سالف الفكر متولفر في هذا النوع من النقل أيضا ومن ثم فان جهة الادارة تنقية فيه بدولعى المصلحة العامة ومصلحة الموظف جبينها ما يتعين معه الاستهداء بحكم المادة ٤١ سالف الذكر وبما أورده من قيود

ومن حيث انه بالنسبة إلى ما يثيره الطعن من أن الترقية تقتضى القرار المطعون فيه كانت بالاختيار وشرط عدم النقل في المادة ٤١ سالف الذكر منوط بالتخطى في الإنعقدة المطلقة ، ولئن كان القيد الذى أورده حكم هذه المادة — والذي جاء مرددا لحكم المادة ٤٧ من قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة اللعى — هو استثناء من

الأصل العلم الذى يجيز النقل كما يجيز ترقية الموظف المنقول وفقا للقواعد العامة مما يتعين تفسيره فى حدود الحكمة التشريعية التى قام عليها. وهى منع التحايل لإثثار الموظف المنقول بترقيته فى الجهة المنقول إليها فى نسبة الأقدمية وحرمان من كان يصيبه الدور فى الترقية لولا مزاحمة المنقول له فى فرصة الترقية فيجبه بحكم أقدميته الأمر الذى يفهم منه أن القيد الذى أورده الحكم للتقدم وحظر به للنقل هو الذى يفوت على العامل دوره فى الترقية بالأقدمية لأن كان هذا هو ما يفهم من القيد إلا أنه سبق لهذه الحكمة أن قضت أنه مما يجب التنبيه إليه أنه ليس معنى ذلك أن النقل يصح دائما إذا كانت الترقية بالاختيار بل يجوز إبطالها فى هذه الحالة كذلك إذا صدرت ببيع من إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن عيب الانحراف بالسلطة يعتبر ملزما للسلطة التقديرية المنفوخة لجهة الإدارة فى حدود ما تملبه مقتضيات المصالح العام تحقيقا لحسن سير المرافق العامة على سند من توجى العدالة الإدارية بالنسبة لمعاملتها والمفاتيح عليها وبهذه المثلية فإنه يتعين أن تمارسها بمعيار موضوعى يتفق وروح القانون ، الأمر الذى يطوع للقضاء الإدارى تحرى بواعث العمل وملاصقته وأسبليه وفرض رقابته على كل ذلك للوقوف على الهدف الحقيقى الذى تنشده الجهة الإدارية من قرارها وما إذا كان حقا قد زمت به وجه المصلحة العامة أم تكبت السبيل ولتحرفت به عن الغاية كما أنه غنى عن البيان أنه إذا ما أوضحت الإدارة عن أساليب قرارها فإن للمحكمة تحرى صحة هذه الأساليب وللتأكد من أنها تنجح حقيقة النتائج المنشودة وأنها مستخلصة استفلاصا مطلقا من أصول نتائجها وانعسا وبقائونا .

ومن حيث أنه بالرغم من أن الأوراق تبين أنه خلت ثلاث درجات " ثالثة " بالكلية الإدارى بعيوان عام وزارة الاقتصاد فقررت لجنة شئون العاملين بالوزارة بتاريخ ٢٦ من ديسمبر لسنة ١٩٦٥ بحضرها المعتمد من الوزير بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ نقل كل من الملعون عنده

والسيد/..... من الكادر الادارى الى الكادر المعالى ونقسه كل من  
السجين/..... مكثها من الكادر المعالى الى الكادر الادارى وترقيتها  
في ذات الوقت وبذات القرار مع السيد/..... الذى كان احث من المدعى  
في اقدمية الدرجة الثالثة بالكادر الادارى — الى الدرجات الثالثة والثقة  
الخالية بهذا الكادر وصدر بذلك لقرار المطعون فيه رقم ١٧٨ بتاريخ  
٣ من يناير سنة ١٩٦٦ وقد جاء بمحضر لجنة شؤون العاملين المشار اليه  
انه روى في النقل المصلحة العامة التى يقتضيها حسن سير العمل ومناسبة  
المؤهل الحاصل عليه كل منهم : واضافت الوزارة بكتليها المؤرخ ١٢ من  
ابريل سنة ١٩٧٢ ردا على استفسارات المحكمة ان مؤهل المدعى ( شهادة  
المالية من الأهر ) لا يتفق مع اشتراطات التأهيل المناسبة لشغل الوظيفة  
القيادية وأن المرتين يمتازون بحصولهم على المؤهلات المناسبة بالإضافة  
الى خبرتهم في مجالات تخصصهم .

ومن حيث ان الواضح من الوثائق السابق تفصيلها ان للنهضة الادارية  
ربطت بين اعتبارات الصالح العام وبين المعيار الذى اتخذه للمفاضلة بين  
المدعى وملائه الذين نزلوا ورتقوا على اساس للوظائف التى رتقوا اليها  
ومدى صلاحيتهم وقدراتهم على القيام بامثلها بالنظر الى خبراتهم السابقة  
ومناسبة مؤهلاتهم ، في حين ان الواضح من رد الوزارة على الدعوى ان  
المدعى كان يشغل بالكادر الادارى قبل النقل وظيفة وكيل مراقبة المحفوظات  
وشغل بعد النقل وظيفة كبير اخصائين ثان ، ومعنى ذلك — تمشيا مع  
وجهة نظر الوزارة ان المدعى وهو حاصل على المالية من الأهر لا يصلح  
للعمل بالكادر الادارى في الوظيفة الأولى ولكنه يصلح للعمل بالكادر الفنى  
المعالى في الوظيفة الأخيرة وهى وظيفة قيادية وهو لا يستقيم مع ما  
تتطلبه الوظيفة الرئيسية في الكادر الفنى المعالى من استعداد وتوعية خاصة  
في المؤهلات ومن ثم تضد حجة الوزارة في هذا الشأن دلحضة ، ويؤكد  
ذلك ان المؤهل الحاصل عليه زميل المدعى الذى كان تاليه في اقدمية الدرجة  
الثالثة بالكادر الادارى وهو السيد/..... هذا المؤهل وهو ( ليسقس  
الأدب ) الذى يتماثل مع مؤهل المدعى ولا يفوقه لم يحل دون ترقية الى

الدرجة الثانية بالكادر الإداري في القرار المطعون فيه : ويؤكد ذلك أيضا ان النقل في حصد ذاته لم يتخذ مظهرا جديا غائلت من رد الوزارة بالكاتب المؤرخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٢ ان الوظائف التي كان يتولاها الموظفون الذين نظمو بالقرار المطعون فيه قبل النقل لم تتغير بمسحور قرار النقل بل ظل كل منهم يشغل وظيفته السابقة مما يشعر بعدم جدية هذا النقل ويدل على ان هناك ارتباطا وثيقا بين نقل المرشحين من نقلوا من الكادر الفني العالي الى الكادر الإداري وترقيتهم في ذات الوقت وبذلك القرار وبذلك يظهر واضحا ان المعاصرة التي لازمت النقل وللترقية كان الهدف منها اتاحة الفرصة لهؤلاء للترقية على الدرجات الخلفية بالكادر الإداري ، ومن ثم فان المناقشة التي اجرتها الوزارة بين المتقولين بالتبادل وجعلت أساسها المصلحة العامة لا تقوم على أساس سليم من الواقع والحق يمد نفلا سائرا لترقية المطعون ضدهم . وتأسيسا على ذلك يكون النقل بهذه المثابة باطلا ويظل المدمى مقيدا قانونا في الكادر الإداري كما يكون من حقه ان يتزاحم في الترشيح في الترقية بالاختيار على احدي الدرجات الثلاث التي كانت خلفية بالكادر الإداري والتي تمت الترقية بها بالقرار المطعون فيه .

(طعن رقم ١١٥٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١١)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على انه يجوز نقل الموظف من ادارة او مصلحة او وزارة الى اخرى اذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالاقدمية او كان بناء على طلبه - خضوع لقرارات الصادرة بالنقل لرقبة القضاء الادلى اذا كانت الجهة الادارية ترى من وراء النقل استبعادهم من دائرة المتطلعين للترقية باعتبار هذه القرارات مقدمة للخطر ووسيلة للحيلولة بين الموظف وبين الحصول على حقه في الترقية بالاقدمية - طلب الموظف

المنفول إلغاء قرار الترقية لاذى أصدرته الجهة المنقول منها فيما تضمنه من تخطيط يهدف ابتداء الى إلغاء القرار الصادر بالنقل - أساسا ذلك أن طلب إلغاء قرار الترقية في هذه الحالة لا يستقيم إلا كنتيجة لإلغاء قرار النقل - صدور قرار الترقية يكشف عن الهدف الذى كانت تتفياها جهة الادارة من قرار النقل ومن ثم يعتد في حساب ميعاد الطعن بتاريخ صدور قرار الترقية للمطعون فيه .

ملخص الحكم :

ان المطعون ضدها اذ طلبت في دعواها إلغاء القرار الصادر من وزارة التربية والتعليم في ١٩٦٢/١١/٢٧ بإجراء ترقية الى الدرجة للخبسة الفنية العليا بين موظى الوزارة المذكورة فيما تضمنه من تخطيطها في الترقية الى تلك الدرجة نهى تهدف من دعواها لابتداء إلغاء القرار الصادر في ١٩٦٢/٨/١٣ بنقلها من وزارة التربية والتعليم الى وزارة للثقافة والارشاد القومى ذلك أن تخطيطها في الترقية بالأقسامية المطلعة بموجب القرار المطعون فيه كان سببه انها لم تكن اذ ذلك من موظى وزارة التربية والتعليم بمعد ان نقلت منها بقرار النقل المشار اليه ومن ثم فان طلبها إلغاء قرار الترقية الصادر في ١٩٦٢/١١/٢٧ لا يستقيم إلا كنتيجة لإلغاء قرار النقل .

وحيث انه من ناحية اخرى فان قرار النقل الذى يسر وسيلة للتفلى في الترقية قد يستعمل على صاحب الشأن ادراك مراديه ومن ثم فهو لا يحاسب على ميعاد الطعن فيه قبل ان يظهر له هدفه ودواعيه وتكتشف له الغاية التى كانت تتفياها جهة الادارة من ورائه ، ومن ثم فاذا تبين ان المدعية لمتهنيا لها كشف قصد الادارة من وراء قرار النقل ولم تتبين مدى تأثير مركزها القانونى بذلك للقرار الاتيين مسطور قرار الترقية فمما تضمنه من تخطيطها كان من الحسب الا تحاسب على ميعاد الطعن الا من ذلك الحين ( حكم المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٩٦٢/٢/١٠ فى الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥ ق ) وعلى ذلك واذا كان الثابت ان قرار الترقية المطعون فيه قد صدر في ١٩٦٢/١١/٢٧ ونشر في نشرة وزارة التربية والتعليم في

١٩٦٢/١/١٠ بعد أن كانت المدعية قد نفذت قرار نقلها إلى وزارة الثقافة والارشاد القومي منذ ١٩٦٢/١٠/١٩ . وليس ثمة دليل من الأوراق يقوم عليه إلمها علما يقينيا بقرار الترقية قبل أن تتظلم منه في ١٩٦٢/١٠/٢٢ ، ولذا كانت المدعية قد اعتبرت دعوها بعدم ذلك عن طريق المساعدة القضائية بليداع صحيفة الدعوى في ١٩٦٤/٨/١٥ بعد أن تسحمت في ١٩٦٤/٢/١٨ بطلب إعفائها من الرسوم الذي قبل في ١٩٦٤/٦/٢٠ فإن دعوها تكون قد أقيمت في الميعاد للقانوني وبالتالي فهي مقبولة شكلا .

وحيث أن المادة ٤٧ من نظام موظفي الدولة الصادر بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ وهو القانون الذي يحكم المنازعة المسائلة — قد نصت في فقرتها الأولى على أنه يجوز نقل الموظف من إدارة إلى أخرى ويجوز نقله من مصلحة أو وزارة إلى مصلحة أو وزارة أخرى إذا كان النقل لا يفسد عليه دوره في الترقية بالأكاديمية أو كان بناء على طلبه — وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه ولئن كان القضاء الإداري غير مختص في الأصل بمراقبة قرار النقل إلا أن عدم اختصاصه بذلك مشروط بما إذا كان هذا القرار مكتفيا مرما لا تحركه سوى حوافز الصالح العام وحسن التنظيم المرفق بالمرور لإعادة توزيع عيال المرافق العامة أو ما إذا كانت الجهة الإدارية ترمي من وراء النقل إلى غرض حقوق أصحاب الدور في الترقية من الموظفين المستحقين لها بالحلتهم بدورات أو وزارات أخرى بغية استبعادهم من دائرة المتقدمين للترقية ، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون قرار النقل من القرارات التي تخضع لمراقبة القضاء الإداري اعتبارا بأنه مقدمة للخطى ووسيلة مستورة للحيلولة بين صاحب الدور وبين الحصول على حقه في الترقية بالأكاديمية مما لم يكن النقل بناء على طلب الموظف غايته يكون باطلا لمخالفته القانون طالما أن جهة الإدارة قد قصفت من ورائه تصويت الترقية على الموظف المنقول ، أما إذا تم النقل وفقا لمقتضيات صالح العمل ومتطلبات المصلحة العامة فإن للدائرة الحق في أن تجرب به بما تتجبع به



من سلطة تقديرية بلا معقب عليها في ذلك ما دامت قد تفتت منذ اصدار القرار الصالح العام ولم تتعسف في استعمال سلطتها ولم تخالف التقون .

وحيث ان الثالث في خصوص المنازعة المسئلة ان وزير الثقافة والارشاد القومي شهد ارسال كتابا الى وزير التربية والتعليم في ٢٦/٦/١٩٦٢ جاء فيه ان مدرسة الباليه بسدد انشاء قسم ثانوى في العام الدراسى ١٩٦٢/ ١٩٦٣ وتدميم القسمين الابتدائى والامدادى بها يحتاج الى عدد من المدرسين والمدرسات ذوى الخبرة الفنية ضمانا لاستقرار التعليم بالمدرسة في طورها للجديد لتنهض برسالتها ، وان مديرة المدرسة قد وقع اختيارها على المدرسين والمدرسات المطلوب تنظيم وتدريبهم للعمل بها والموضحة اسماؤهم ودرجاتهم والجهات التى يعملون بها في الكشف المرفقة ، وانه لما كتبت وزارة التربية والتعليم حريصة على مسيرة النهضة العلمية ومؤازرتها . ومساعدة دور التعليم في اداء رسالتها ، فان وزارة الثقافة والارشاد القومي تطلب الموافقة على نقل وتدريب المدرسين والمدرسات للالتزمين لهذه المدرسة لكي يتمكن من اداء رسالتها ، هذا وقد ورد اسم الدمية من بين المدرسات الخمسة الذين طلبت وزارة الثقافة الى وزارة التربية والتعليم تدبير العمل بها ، وتضمنت للكشوف أسماء مدرسات ثمانية أخريات طلبت للوزارة المذكورة نظهن اليها . وقد تبين من الاطلاع على القرار الصادر من سكرتير عام وزارة للثقافة والارشاد القومي برقم ٥٤٢ لسنة ١٩٦٢ في ٢٧/١٠/١٩٦٢ بنقل الدمية ومدرسات غيرها الى الوزارة المذكورة انه اشار في ديباجته الى موافقة لجنة شئون الموظفين بوزارة التربية والتعليم بجنسة ١٩٦٢/٨/٢ على نقل كل من السيدات والأنسك و ... . والدمية ... . وهؤلاء جميعا من المدرسات اللاتي وردت أسماؤهن في الكشف المرفقة لكتف وزير للثقافة والارشاد القومي السالف الذكر واللائي رشحتهن مديرة مدرسة الباليه للنقل او التغب الى المدرسة المذكورة .

وحيث انه يخلص من ذلك ان وزارة التربية والتعليم لم تهدف من

وراء نقل المدعية الى وزارة الثقافة والارشاد القومي لتكوين الدور عليها في الترقية الى الدرجة الخامسة وانما جاء نقلها لاستجابة لدواعي المصالح العام التي اشار اليها وزير الثقافة في كتابه الى وزير التربية والتعليم وكما شملها قرار النقل فقد شمل غيرها من المدرست اللاتي ارتلت وزارة الثقافة بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم اختيارهن للنهوض بالتدريس في مدرسة الباليه ، ومن ثم فان نقل المدعية من وزارة للتربية والتعليم لا يخضع للتقيد الولد في المادة ٧٧ السابقة الفكر طالما انه لم يتم في ظروف عادية وانما تطلبته دواع طارئة من شأنها ان تشكل سببا صحيحا في الواقع والقانون لقرار النقل وتنفي عن جهة الادارة انها قصدت به تقويت للترقية على المدعية ويبقى ان لجهة الادارة ان تجري النقل بها تتمتع به من سلطة تفسيرية بلا معقب عليها طالما انها لم تخالف القانون ولم تتعسف في استعمال السلطة وبهذه المثابة يكون قرار النقل قد جاء سليما لا يطمعن عليه وبالتالي لا يكون ثمة مطمعن على قرار الترقية المطمعون فيه .

وحيث انه وقد ذهب الحكم المطمعون عليه مذهباً مخالفاً لما عليه يتعين للقضاء بالغاءه ويرغض الدعوى مع الزام المدعية المصروفات .

( طعن رقم ٣١٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢١ ) .

## الفرع الخامس الأثر المترتبة على النقل

قاعدة رقم ( ١٢٨ )

المبدأ :

التحاق العامل بجهة أخرى مع احتفاظه برتبته الذى كان يتقاضاه في عمله السابق استثناء من أحكام كادر العمال — وضعه على درجة أقل من الدرجة التى كان يشغلها في العمل السابق — اعتبار التحاقه بالعمل الجديد قد تم بطريق التعيين وليس بطريق النقل .

ملخص الفتوى :

ان الحاق السابق المذكور بالعمل بمحافظة القاهرة تم وقت ان كانت هيئة النقل للعلم مؤسسة لها شخصية اعتبارية مستقلة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر بقايتها ، وقد تقدم الى المحافظة لمتىسا تعيينه بها ، ووافقت على هذا التعيين لجنة شئون العمال بجلستها المنعقدة في ١٩٦٣/٧/٢ وأتمت قرارها من السيد المحافظ بعدم ان ولفق ديوان الموظفين على تعيينه استثناء من أحكام كادر العمال بأجره الذى كان يتقاضاه في الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم ، اى ان الاجراءات التى اتبعت في حالته العمل بالمحافظة هي اجراءات تعيين اخذ فيها رأى ديوان الموظفين للاحتفاظ له برتبته الذى كان يتقاضاه بهيئة النقل للعلم استثناء من أحكام كادر العمال ولو كان الأمر نقلا لاحتفظ بألأرتاب دون حاجة الى موافقة ديوان الموظفين واتبعت بشتة لجراءات النقل فضلا عن وجوب النقل الى ذات الدرجة لالتى كان يشغلها بهيئة النقل للعلم وهى الدرجة ٧٠٠/٣٠٠ مليم ، والنقل لا يكون حيث يوجد فاصل زمنى بين العمل السابق والعمل الحالى وهو ما وجد اذ تسلم المذكور عمله بالمحافظة في ١٩٦٣/٧/٢١ في حين صدر قرار مؤسسة للنقل للعلم برفع اسمه اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١٦ .

ومن حيث أن الإدارة تترخص في شغل وظائفها بطريق التعيين والنقل  
وهى مقيدة بالدرجات المالية الواردة بالميزانية فيكون التحقق للعامل  
المذكور بمحافظة القاهرة بالدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم مع احتفاظه براتبه  
السابق بهيئة النقل العام هو تعيين جديد وليس نقلا .

ومن حيث أن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ يوضح أحكام وتسيمة  
للعاملين المدنيين بالدولة - ينص في المادة الأولى منه على أن تعادل  
الدرجات المالية للعاملين المدنيين في الدولة في تاريخ نفاذ هذا القانون ،  
وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المالية وذلك كله وفقا للقواعد  
وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس للجمهورية .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن  
تواعد وشروط ولوائح نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم  
للمالية وعادل هذا القرار الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم بالدرجة التاسعة .  
فليس ثمة تشريب على جهة الإدارة اذ هي سوت حالة المذكور على الدرجة  
التاسعة باعتبارهم شاغلا للدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم وليس الدرجة ٧٠٠/٣٠٠  
ملزم التي لتقطعت صلته بها بانتهاء خدمته بالهيئة اعتبارا من تاريخ تعيينه  
بمحافظة القاهرة في يولية سنة ١٩٦٣ اى قبل صدور قانون نظام العاملين  
المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لىسمى الفتوى والتشريع  
الى ان الحاق السيد/... بمحافظة القاهرة قد تم بطريق التعيين على الدرجة  
٥٠٠/٣٠٠ ملزم مع احتفاظه براتبه السابق . وان تسوية حالته ونقله الى  
الدرجة التاسعة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هى تسوية  
صحيحة

## الفرع السادس تراخي المنقول عن استلام وتليفته المنقول اليها

### قاعدة رقم ( ١٢٩ )

#### المبدأ :

تراخي الموظف في تسلم عمله الجديد مدة خمسة عشر يوما بغض  
عمر مقبول — نصه — قيام للقرار على سبب مطابق للقانون .

#### ملخص الحكم :

مضى ثبت أن الموظف لم ينفذ الأمر الصادر بنقله ، ولم يتم بتسليم  
عمله الجديد في الجهة المنقول إليها ، واستمر على ذلك مدة خمسة عشر  
يوما ولم يقدم عذرا مقبولا ، فإن هذه الوقائع تكون ركن السبب في  
القرار الصادر بفصله من الخدمة ، وما دلم لها أصل ثبت بالأوراق ،  
فإن القرار المخكوك المستند إلى المادة ١١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، والصادر ممن يملكه في حدود  
اختصاصه ، إذا استخلص النتيجة التي انتهى إليها استخلاصا سائفا من  
أصول فتحها ملكيا أو قانونا ، يكون قد قلم على سببه وجاء مطابقا  
للقانون ، وليس يقضى عن ذلك إرسال الموظف كتابا إلى رئيسه يبدى فيه  
استعداده لتنفيذ قرار نقله ، دون أن يقوم من جانبه بأى عمل إيجابى لتنفيذ  
هذا النقل بالفعل — فهذا الكتاب يدل على إمعنه في موقعه السلبى  
من قرار النقل .

( طعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/١ ) .

### الفرع السابع

عدم استحقاق المرتب طوال مدة امتناع المنقول عن استلام عمله المنقول اليه

قاعدة رقم ( ١٢٠ )

المبدأ :

امتناع المائل عن استلام العمل بالجهة المنقول اليها — عدم استحقاقه  
للمرتب طوال مدة الانقطاع — انص على قرار النقل بمخالفته للقانون لا يبرر  
الانقطاع عن العمل ولا يكفى لاستحقاق النحر .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان العاملين المذكورين قد امتنعوا عن استلام اعمال وظائفهم  
بوزارة التربية والتعليم ، خلال الفترة التي نقلوا فيها الى هذه الوزارة .

ومن حيث ان الاجر لقاء العمل فلا يستحقون رواتبهم من الفترة المذكورة  
طالما انهم لم يؤدوا عملا خلالها وان تظلمهم من قرار النقل ونعيمهم عليه  
مخالفته احكام القانون لا يبرر لمتناعهم عن العمل اذ من واجب المسائل  
المنقول الذي يتضرر من قرار نقله ان يتسلم العمل في الجهة المنقول اليها  
ويسلك الطريق القانوني في التظلم من لقرار الصادر بالنقل .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
الى عدم استحقاق الكيمايين بمصلحة الطب للشرعى الذين نقلوا الى  
وزارة التربية والتعليم ثم اعيد نقلهم الى المصلحة الاولى لرواتبهم من الفترة  
التي انقطعوا فيها عن اعمال وظائفهم .

( ملف رقم ٢١٦/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٤/٨ ) .

## الفرع للثلاثين

التأخر في تنفيذ النقل لتسليم للمهدة

قاعدة رقم ( ١٢١ )

المبدأ :

الأثار الفورية للقرار الصادر بالنقل — لا يحول دون ترقيتها استمرار الموظف في عمله بعد انقطاع صلته بالوظيفة المنقول منها أو بالجهة التي كان يعمل بها لتسليم ما في عهده أو للقيام بعمل ما تستلزمه طبيعة هذه الوظيفة — أساسه مبدأ حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد .

ملخص الحكم :

إن استمرار الموظف في عمله بعد انتهاء صلته قانونا بالوظيفة أو بالجهة التي كان يعمل بها ليس له ما في عهده أو للقيام بعمل ما تستلزمه طبيعة الوظيفة ولا يحتمل إبطاء أو تعطيلاً ، كل ذلك إنما يزده إلى مبدأ أصيل هو حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد . ومن ثم فلا يحول استمرار الموظف بعض الوقت في عمله لتحقيق مثل هذه الأغراض دون ترتيب الآثار الفورية للقرار الإداري بالنقل والذي يعتبر ناجزاً بمجرد صدوره في حدود القانون .

( طعن رقم ٨٤٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٣ ) .

### المفرع التاسع

مدى استصحاب المنقول مركزه القانونى فى الجهة المنقول منها

قاعدة رقم ( ١٢٢ )

المبدأ :

نقل بعض العاملين بوحدة القطاع العام الى الجهاز المركزى للحسابات — القاعدة الأصلية فى تحديد لخدمة العامل المنقول من جهة الى أخرى — استصحاب المنقول مركزه القانونى فى الجهة المنقول منها بما فى ذلك اقدميته فى الوظيفة التى كان يشغلها قبل النقل — لا يجوز فى مقام تحديد لخدمة العامل المنقول الى فئة أو درجة معادلة للفئة أو الدرجة التى كان يشغلها أعمال قواعد الترقية الخاصة بالمدى المقررة كحد الأدنى للترقية المنصوص عليها فى الجدول الأول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ — قرار رئيس للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ ببيان شروط وقواعد النقل بين جهاز الدولة الإدارى وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة — ليس من شأن هذا القرار أن يعدل من الآثار القانونية للنقل ايا كانت الاعتبارات التى قام عليها .

ملخص الفتوى :

تم نقل بعض العاملين بوحدة القطاع العام من شاطئ مئات أعلى من درجة بدء التعمين الى الجهاز المركزى للحسابات على أن يتم تحديد اقدميتهم بمراماة استيفائهم للحد الأدنى لمجموع المحدث المقررة عند الترقية والمنصوص عليه فى الجدول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وذلك وفقاً لما انتهت اليه لجنة شئون العاملين للفتين بالجهاز بجلستها المنعقدة فى ١٢ من يونية سنة ١٩٦٨ والمعتمدة محضرها فى ذات التاريخ . وتم الحصول على اقرارات موقعة من العاملين المذكورين بتبول هذا التعديل قبل اجراء النقل . ومع ذلك فقد تقدم بعض العاملين المذكورين بعد تنظيم الى الجهاز بطلبات لتحديد اقدمياتهم بحيث يحتفظ



لهم بذات الأهمية التي كانت لهم في الفئات التي كفوا بشملونها بجهات  
معلم الأصلية قبل نظمهم إلى الجهاز .

وكان سند الجهاز المركزي للمحاسبات فيما قرره من تعديل لامتيازات  
العاملين المذكورين بمعد نظمهم إليه هو ما نصت عليه المادة الثالثة من  
قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة من أنه يجوز النقل والندب  
بين جهاز الدولة الإداري وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة طبقا  
للقواعد والشروط التي يقررها رئيس الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة  
« فقد أصدر رئيس الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة - بناء على هذا  
النص - القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ ونص في المادة الأولى على أن  
« يعمل بالقواعد المرفقة في شأن النقل والندب بين جهاز الدولة الإداري  
وبين المؤسسات العامة والشركات التابعة لها » . وتنص القواعد المشار  
إليها بعد تعديلها بالقرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ على ما يأتي :

أولا : يجب أن يكون العامل مستوفيا لشروط ومواصفات الوظيفة  
المنقول إليها ويكون النقل إلى الدرجة أو الفئة المحددة للفئة أو الدرجة التي  
يشغلها العامل بالجهة المنقول منها .

ولا يجوز النقل من المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة  
لها إلى جهاز الدولة الإداري إلا في حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية في  
الدرجة المرغوب نقل العامل إليها إذا كان النقل في غير أدنى درجات التعمين .

ثانيا : يراعى في فترة تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤  
أن يكون للعامل المنقول إلى الحكومة مستوفيا لمجموع الدد المقررة كحد  
أدنى للترقية بالجدول الأول الملحق بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة  
١٩٦٤ بالنسبة للدرجة المنقول إليها وما يسبقها من درجاته حسب المجموعة  
النومية المنقول إليها .

ثالثاً : ..... .

رابعاً : تحدد اقدمية العامل المنقول بين زملائه في الجهة المنقول منها وبمراعاة أحكام البند « ثانياً » ..

ومن حيث أن القواعد الأصلية في تحديد اقدمية العامل المنقول من جهة الى أخرى تقتضى بأن يستصحب المنقول مركزه القانونى في الجهة المنقول منها بما في ذلك اقدميته في الوظيفة التى كان يشغلها قبل النقل فلا يقترب على نقل العامل مساس بهذه الأقدمية والا خرج قرار النقل من المعنى الذى حدده القانون له ورتب عليه آثاره — ومن ثم متى كان حصول العامل على الفئة المعادلة للدرجات والفئة المنقول اليها قد تم صحيحاً فإنه تحسب اقدميته عند النقل بمراعاة اقدميته في شغل الفئة المنقول منها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم لا يجوز في مقام تحديد اقدمية العامل المنقول الى فئة أو درجة معادلة للفئة أو الدرجة التى كان يشغلها أعمال قواعد الترقية الخاصة بالمدد المقررة كحد أدنى للترقية المنصوص عليها في الجداول الأول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وذلك لقوله أن أعمال هذه القواعد ولجب في حالات النقل طبقاً لقرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه — لا يجوز ذلك — لأنه ليس من شأن قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أن يعدل من الآثار القانونية للنقل اياً كتبت الاعتبارت التى قام عليها وبهذه المثابة فإن ما قرره قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة من شروط لإجراء النقل لا يعدل من الآثار القانونية للنقل بعد تبامه ولخصها باستصحاب الأقدمية في الوظيفة المنقول منها العامل ، وكل ذلك بطبيعة الحال بمراعاة أن الحصة القانونية طلق القرارات الصادرة بالمخيلة لذلك إذا كان تقتضى عليها مواعيد للسحب القانونية .

لهذا انتهى رأى للجمعية الصومية الى أن اقدمية العاملين المذكورين تحدد من تريح شغلهم للفئات المعادلة للدرجات أو الفئات التى نظوا

اليها ومع مراعاة حصانة القرارات الصادرة بما يخالف ذلك اذا كان قد انتضى عليها مواعيد السحب للقانونية .

( ملف رقم ٢٦٦/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٣/٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٣٣ )

##### المبدأ :

اتر تعيين موظفي الوزارات والمصالح الحكومية في احدى المؤسسات العامة في شأن تسوية المعاش — اعتباره بمثابة نقل من مرفق عام الى مرفق آخر لا يتأثر به مركزهم القانونية الذاتية — اعتبار مدة خدمتهم متصلة ، واستمرارهم معاهلين بقوانين المعاشات التي كانوا معاهلين بها قبل هذا النقل — مثال بالنسبة للموظفين الحكوميين المنقولين إلى مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة .

##### ملخص الفتوى :

استقر رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري على قاعدة ، مقتضاها أن تعيين موظفي وزارات الحكومة ومصالحها في احدى المؤسسات العامة التي تقوم على مرفق عام ، يعتبر — في خصوص تسوية معاش هؤلاء الموظفين — بمثابة نقل من مرفق عام الى مرفق آخر . تتأثر به مركزهم القانونية لذاتية التي اكتسبوها في ظل القواعد التنظيمية المعمول بها بالنسبة الى موظفي الحكومة . وتعتبر مدة خدمتهم في الحكومة وفي المؤسسة العامة التي نقلوا اليها متصلة ، في خصوص تسوية معاشهم ومن ثم تستمر معاملة هؤلاء الموظفين بأحكام قوانين المعاشات التي كانوا معاهلين بها في الحكومة قبل نقلهم إلى المؤسسة العامة .

ومن حيث أن المسادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦٠ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة تنص على ان « تنشأ مؤسسة عامة بالاتظيم المصري تسمى مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة ،

ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة . . . » وتخص المادة الثانية من القرار المذكور على أن « . . تتولى المؤسسة ادارة واستغلال كافة مرافق النقل العام للركاب في مدينة القاهرة . . . » . وعلى ذلك فان مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة تعتبر — طبقا لقرار انشائها — مؤسسة عامة . تقوم على مرفق عام ، هو مرفق النقل العام للركاب في مدينة القاهرة . من ثم يعتبر تعيين بعض موظفي وزارات الحكومة ومجالسها في هذه المؤسسة ، بمثابة نقل من مرفق عام الى مرفق عام آخر ، لا تتأثر به مراكزهم القانونية الذاتية التي اكتسبوها في ظل القواعد التنظيمية المعمول بها بالنسبة الى موظفي الحكومة ، وتعتبر مدة خدمتهم في وزارات الحكومة ومجالسها

— التي كانوا يعملون بها — وفي مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، مدة خدمة متصلة ، في خصوص تسوية معاشاتهم ، وبالتالي تستمر معالجة الموظفين المذكورين بالحكم قولتين المعاشات التي كانوا معاملة بها في الحكومة ، قبل تعيينهم في المؤسسة العلية سالفة الذكر .

### الفرع للمأثر

مدى احتفاظ المتقوّل بالآراى المالية للوظيفة المتقوّل منها

قاعدة رقم ( ١٣٤ )

المبدأ :

عدم اختلاف الوظيفة المتقوّل منها الموظف عن تلك المتقوّل اليها —  
لا ينال من ذلك أن الوظيفة للمتقوّل منها الموظف كان مقررا لها مكافآت خاصة  
— هذه المكافآت لا تعتبر حقا مكتسبا أن يحصل عليها ولا وزن لها  
عند معاملة الوظائف المقررة لها بغيرها من الوظائف .

ملخص الحكم :

أنه بالنسبة للقرار الثانى — للخاص بنقل الدمى نقلا مكافيا من وظيفة  
مفتش مالية الى وظيفة وكيل ثان بدار المحفوظات — فان وظيفة وكيل ثان  
بهذه الدار التى نقل اليها الدمى لا تختلف عن وظيفة مفتش مالية  
بمحافظة الغربية التى نقل منها ، لا من حيث الدرجة للمالية ولا من حيث  
الكادر — وهو الكادر المالى بالنسبة الى الوظيفتين — ما لم يثبت أنه  
ترتب على هذا النقل تفويت دور الدمى فى الترقية بالأكاديمية المطلقة  
وعلى ذلك فان هذا النقل يعتبر نقلا مكافيا بحقا . . لها بالنسبة للميزلة  
التي يقول الدمى أنه فقدوها بنقله الى دار المحفوظات — وهى الخاصة  
بمكافآت الملاهى والجرد العام للعوائد وما الى ذلك فليس من شأن هذه  
المكافآت أن تفل بالتماثل بين الوظيفتين لأنه من الأمور المسئلة أن هذه  
المكافآت يقصد بها مواجهة ما تتطلبه وظيفة مفتش مالى بحسب وضعها  
وواجباتها من نفقات يتتبعها التفتيش على الملاهى والعمل فى الجرد العام  
للعوائد وما الى ذلك من اممال . ومتى كان الأمر كذلك وكثرت هذه  
الحكمة التى تفيهاها المشرع من تقرير هذه المكافآت ومن ثم فلا يمكن أن  
تعتبر حقا مكتسبا أن يحصل عليها ولا تدخل ضمن مرتبه معها طال زمن  
منحه اياها ويجوز للمأثرا فى أى وقت ويفقد الموظف حقه فيها اذا ما نقل

الى وظيفة أخرى غير مقرر لها هذه المكلفات ولذلك فلا يكون لها من وزن عند معادلة الوظائف المقرر لها المكلفات بغيرها من الوظائف .  
( طعن رقم ٢٢٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٢٥ )

##### المبدأ :

نص المادة ٨ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام معجلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ بمقارنه الاحتفاظ للعاملين المنقولين من من المؤسسات للغةا بمتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية او عينية أخرى خلال عامي ٧٤ ، ١٩٧٥ بشرط أن تكون لها صفة العمومية بالنظر الى كل ميزة على حدة ومقارنتها ببقياتها في الجهة المنقولة اليها .

بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بالمؤسسات العامة التابعة لوزارة الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ — حقيقة بدل مركب من عدة بدلات اشتمل عليها دون تمييز او افراد لولحد منها بنسبة محددة — اثر ذلك — احتفاظ للعاملين المنقولين من المؤسسات المشار اليها بمتوسط بدل طبيعة العمل الموحد الشامل الذي كانوا يتقاضون خلال عامي ٧٤ ، ١٩٧٥ مقارنا بجموع البدلات التي اشتمل عليها البدل المشار اليه ولتي تكون مقرره بالشركة المنقولين اليها ايهاا اكبر .

العاملون الذين كانوا يقيمون بمساكن تابعة للمؤسسات التي كانوا يعملون بها مقابل قيمة لسمية او رزية ويحصلون في ذات الوقت على بدل طبيعة العمل المقررة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — الاحتفاظ لهم ببديل طبيعة العمل المشار اليه مخصصا منه قيمة ما كانوا

يؤدونه من مقابل اسمى او رمزى لتبتمهم بالاقبلة فى مساكن المؤسسة —  
براعة عدم الجمع بين هذا البدل ومجنوع البدلات المقابلة التى تكون  
مقررة للعاملين بالشركة المتقولين اليها .

ملخص الفتوى :

المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون  
رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ ، قررت — الاحتفاظ للعاملين المتقولين من المؤسسات  
الغاة بها كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه  
من حوافز ومكافآت وأرباح وآية مزليا مادية او عينية اخرى خلال عامى  
١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، وذلك « مع عدم الجمع بين هذه المزليا وما قد يكون  
مقرا من مزليا مماثلة فى الجهة المتقول اليها العامل . وفى هذه الحالة  
يصرف له ايها اكبر ، وقد انتهت الجمعية لعمومية فى ١٦ نوفمبر سنة  
١٩٧٧ — بأنه فى تطبيق هذا للحكم ينبغى النظر فى كل ميزة على حدة ،  
ومقارنتها بمثلتها فى الجهة المتقول اليها العامل ، وانه يشترط للاحتفاظ  
بالميزة ان تكون لها صفة العمومية وانه يخرج عن نطاق المزايا التى يجب  
الاحتفاظ بها للعامل كل مبلغ لا يقبل عمله الاصل ، ويشمل ذلك بدل الانتقال  
الثابت ومصاريف الانتقال الفعلية ومكافآت التنريب . وللتدريس وبدل  
حضور اللجان والجلسات ومكافآت التحكيم والأجور الاضافية .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ سالف  
الذكر وان سسمى البدل المقر بدلا طليعية عمل ، الا انه ينطوى فى حقيقته  
على بدلات متعددة وفقا لمصريح المادة الاولى الاقبلة والخطر والعدوى  
والفتيش والصحراء والافتراق ، ومن ثم فهو بدل مركب عن عدة بدلات ،  
اشتمل عليها دون تمييز او افراد لوالحد منها بنسبة محددة ولما كان  
القصد من النص فى القرار النظم للبدل على شموله تلك البدلات عدم جواز  
منح العاملين ايا من البدلات لطبيعة بالنص او افرادها بعد ذلك ، فانه يجب

الاحتفاظ للعاملين المنقولين من المؤسسات المشار إليها ، بمتوسط بدل طبيعة العمل الواحد الشامل الذى كانوا يتقاضونه خلال عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، مقارنا بمجموع قيمة البدلات طبيعة للعمل والاقلية والسكن والخطر والعدى والتفتيش والصحراء والاغتراب التى تكون مقررة بالشركة المنقولين إليها ، وفى هذه الحالة يحتفظ للعامل بأيهما أكبر .

ولا يؤثر فى ذلك ما سبق ان اراتته الجمعية العمومية ، من أن تكون ، المعبرة فى تطبيق حكم المادة الثامنة من القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، هو بكل ميزة على حدة ، لأنه ما دام ورد صراحة فى قرار منح بدل طبيعسة العمل ، انه شامل البدلات الأخرى المبينة بالنص ، فانه يمتين أن تجري المناضلة مع مجموع فئات البدلات المماثلة التى تكون مقررة بالجهات المنقولين إليها باعتبار انه لا يمكن افراد أى من البدلات الداخلة فى تركيب البديل المقرر بقرار رئيس للجمهورية سالف الذكر أو تحديد فئة أو نسبة فى الفئة للشاملة المحدد بالقرار للبديل الشامل المركب .

ومؤدى ذلك ، أنه بالنسبة لن كانوا يقيمون بمسكن تابعة للمؤسسات التى كانوا يعملون بها ، مقابل قيمة اسمية أو رمزية ، وكثما يحصلون فى ذات الوقت على بدل طبيعة العمل المنسوه عنه شاملا بدل السكن . فلا يجوز الاحتفاظ لهؤلاء الا ببديل طبيعة العمل المشار اليه مخصصا منه قيمة ما كانوا يؤدونه من مقابل اسمى أو رمزى لتحتهم بالائتملة فى مسكن المؤسسة مع مراعاة سحب الجمع بين هذأ للبديل وبين موضوع البدلات المماثلة والتى تكون مقررة للعاملين بالشركة المنقولين إليها وفقا للتفصيل المتقدم .

ومن حيث أن المشرع قد نص صراحة على الاحتفاظ بمتوسط المزايا التى كانت تصرف فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ فانه يجب الالتزام بهذا الحكم دون غيره وبالتالى لا يجوز اتباع طريقة أخرى كضم البديل الى المرتب



المستحق في ١٢/٣١/١٩٧٥ عند تحديد القدر الذي يتمتع الاحتفاظ به للعامل من البديل في الحالة المعروضة .  
من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه :

اولا : لاحتية العاملين المنقولين من المؤسسات العامة الملقاة التي كانت تابعة لوزارة الاصلاح الزراعي ولستصلاح الاراضي ، في الاحتفاظ بمتوسط بدل طبيعة العمل الشامل الذي كان يقررا لهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ والذي كانوا يتقاضونه منها خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .  
مع مضم جواز الجمع بينه وبين مجموع بدلات طبيعة العمل والاقامة والسكن والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب المأظفة للبديل الشامل الموحّد المشار اليه والتي تكون مقررة للعاملين بالشركة المنقولين اليها .  
وفي هذه الحالة يصرف لهم ايا متوسط بدل طبيعة العمل للشامل المشار اليها او مجموع البدلات المقابلة له ايها اكبر .

ثانيا : بالنسبة لمن كان يحصل على البديل المشار اليه ، بالاضافة الى تمنعه بالاقامة في مساكن المؤسسات الملقاة نظير مقابل رمزي او اسمي .  
فانه يتمتعين خصم قيمة هذا المخليل من قيمة بدل طبيعة العمل الذي يحتفظ به باعتبار هذا البديل شاملا بدل السكن في ذات الوقت . ايها اكبر .

( ملف رقم ٨٦/٤/٨٥ — جلسة ١١/٢٩/١٩٧٨ ) .

#### ملاحظة رقم ( ١٣٦ )

المبدا :

عدم جواز الاحتفاظ ببديل طبيعة العمل المجمع بعد نقل العامل من جهة الى اخرى .

( م ٢٠ — ج ٢٤ )

### ملخص الفتوى :

من حيث أن لائحة العاملين بمؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة الصادرة بقرار من مجلس ادارتها بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣٠ أجازت في المادة ٥٤ لمجلس الادارة تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بها بنسبة لا تجاوز ٣٠٪ من مرتباتهم الأساسية . وبتاريخ ١٩٦٦/١١/١ عمل بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ بلائحة العاملين بهيئة النقل العام بمدينة القاهرة الذى قضى في المادة الثانية من مودل لصداره بلفاء اللائحة الصادرة في ١٩٦٢/٥/٣٠ ، وقضى في المادة ٣٨ بأن يستمر صرف بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بالهيئة الذين التحقوا بالخدمة حتى أول أكتوبر سنة ١٩٦٦ وبذلك القيمة المقررة لكل منهم ، وأجازت تلك المادة تكليف هؤلاء العاملين بالعمل ساعات إضافية أو العمل في أيام العطلات الرسمية بدون أجر اضافي وأجازت المادة ٤١ من ذات القرار لمجلس ادارة الهيئة صرف بدلات تقتضيها واجبات العمل وفقا للشروط والأوضاع التى يحددها .

ومما ذلك أن قرر وزير النقل المشار اليه جدد بدل طبيعة العمل الذى كان يصرف للعاملين بهيئة النقل العام في ١٩٦٦/١١/١ وفقا لأحكام اللائحة الصادرة في ١٩٦٢/٥/٣٠ ، بيد أنه لم يجعل منه جزءا من المرتب بل احتفظ له بذاتية مستقلة ، وفي ذات الوقت خول العاملين حقا في الجمع بينه وبين البديل المنصوص عليه في ذلك القرار ، وفي مقابل ذلك حرم العامل من تقاضى البديل المجدد المقرر من ساعات العمل الإضافية أو العمل في أيام العطلات ، ومن ثم فإن قرار وزير النقل المشار اليه لم يضيف على البديل المجدد صفة جديدة ، ولم يغير من طبيعته المستقلة عن المرتب ، وبالتالي فإن غاية ما رتبته قرار وزير النقل ، أنه زاد البديل المستحق للعامل بمعد انماجه بمقدار البديل الذى كان يتقاضاه قبل العمل به في مقابل الحرمان من الأجر الإضافي . ولما كان تقرر بدل طبيعة العمل يرتبط بإداء أعمال الوظيفة التى تقرر لها ويدور معه وجودا وعدما فإن العامل المنقول لا يستصحب البديل

الذى كان يتقاضاه في الوظيفة المنقول منها زمن ثم كان العامل المعروضة حالته لا يستحق البديل المجد الذى كان يتقاضاه بهيئة النقل العام اعتبارا من تاريخ نظه في ١٩٧٨/٢/٤ ولما يقتصر حقه على البديل المنصوص عليه بقرار المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بنسبة ٢٠٪ من بداية ربط الوظيفة التى نقل اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز احتفاظ العامل المعروضة حالته لبديل طبيعة العمل الذى كان يتقاضاه بهيئة النقل العام اعتبارا من تاريخ نظه الى الأمانة العامة للمجالس القومية المتخصصة .

( ملف رقم ٨٦٪/٤ — جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٣٧ )

##### المبدأ :

احتفاظ المنقولين من المؤسسات العامة للغة بالزاياء المسانية والمينية في الوظيفة المنقول منها على سبيل الاستثناء .

##### ملخص الفتوى :

الأمل أن العامل المنقول لا يجوز له الاحتفاظ بالبدايات ولا يستحبها معه عند نظه الى جهة أخرى ، ولما يخضع للنظام المصوب به الجهة المنقول اليها . على أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ ورد على خلاف هذا الأصل ، نقرر مبدأ احتفاظ العاملين المنقولين من المؤسسات للغة بما كانوا يتقاضونه من بدايات تمثيل ومتوسط ما حصلوا عليه من حوافز ومكافآت ولرياح وآية مزاياء مادية

أو عينية أخرى خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بصفة شخصية دون ما قيد  
الا قيد عدم الجمع بين ميزتين متماثلتين مع احتفاظهم بالميزات الأكبر ولو  
أدى ذلك إلى زيادة مرتبتهم بالجهة المنقولين إليها . ولا يجوز للتوسع  
في هذا الاستثناء أو القياس عليه خاصة وأنه يترتب أعباء مالية ، وإن كان  
المشرع قد قرر الاحتفاظ للعامل بالزايا بصفة شخصية إلا أن كل ميزة تبقى  
محتفظة بصفاتها وتظل متمتعاً بذلتيتها وتمييزة عن المرتب فلا تندمج فيه  
ولا تعتمد . عنصران من عناصره وبالتالي لا تزيد بزيادة المرتب سواء كانت  
هذه الزيادة بسبب ترقية أو تسوية .

( ملف ١٩٥٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٥ ) .

الفرع الحادى عشر  
مضى يكون قرار النقل معدوما

قاعدة رقم ( ١٢٨ )

المبدأ :-

صدور قرار لدارى يوضع الموظف المنقول على درجة مالية اعلى من تلك التى كان يشغلها قبل نقله على ان يعمل بذلك من تاريخ سبق لم يكن فيه تابعا للجهة المنقول اليها — يعتبر قرارا منقصا لا اثر له على المركز القانونى لهذا الموظف فيظل شاغلا ذات المركز الذى كان يشغله قبل نقله . . . سند ذلك هو تضمين القرار ترقية ووشية مالية صارخة لا تجد سندا من القانون تنص عليه الى درجة الانعقاد .

ملخص الفتوى :-

انه بالنسبة الى القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ الذى تضمن وضع الحيد/ . . . فى درجة رئيس قسم ( من ٦٠ الى ٨٥ جنيا . فى الشهر ) فان هذا القرار قد شابه من البطلان الجسيم ما يعمده للأسباب التالية :-

اولا : استند القرار — كما اشار بديليجة — على محضر لجنة شئون الموظفين المنعقدة فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ ، وقد جاء بهذا المحضر ان اللجنة « قامت بفحص حالة موظفى وعمال الهيئة كل على حده ووضعهم فى الوظائف والمهن والمجموعات المالية المعتمدة فى الميزانيات ورأيت فى ذلك مؤعلاتهم وخبرتهم وطبيعة الأعمال التى يقومون بها فى الوقت الحاضر واكتنديتهم وكفائتهم ومدد خدمتهم » . وانتهت اللجنة الى التوصية بوضع الموظفين فى الدرجات المبينة قرين اسم كل منهم فى سنة عشر كشفا مرافقا .

والقرار المذكور — في ضوء هذا المحضر — اغتصب سلطة ليست له  
لذا كان يعمين قانونا أن يقتصر على تحديد الدرجة المالية التي يوضع  
فيها كل موظف وعامل تحديدا يستند فقط الى مرتبة الذي يتقاضاه  
الدرجة التي يشغلها . ولكن القرار جاوز ذلك واستند الى معايير أخرى  
مما روعى عند التعيين ويكون محل نظر عند الترقية ، وتبعاً لهذه المعايير  
لدرجاتهم السابقة ومن ثم فقد أجرى ترقية لا يختص بها أصلاً ، بل  
وأجراها دون التزام معايير منضبطة ، ولم تكن للترقيات مبنية على تقارير  
كفاءة تحقق المداولة والمساواة . ولقد تضمن القرار صوراً صارخة  
لوثبات مالية عليية قفزها موظفون على نحو لا يستند الى قانون ويتخطى  
جميع الحدود والقيود . ومن ذلك حالة السيد المذكور لذا بيننا كان  
مركزه عند صدور القرار ينحصر في الدرجة المالية ( ٣٠ — ٤٥ جنيه  
شهرياً ) كما سبق فإن القرار وضعه على الدرجة ( ٦٠ — ٨٥ جنيه شهرياً ) .  
ثانياً : نص القرار على أن يعمل به اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٨  
بينما أن محداً من موظفي الهيئة الذين يتناولهم القرار لم يكن قد عهد  
بالهيئة في هذا التاريخ ، ومنهم للسيد المذكور .

وحيث أن جلسة تلك المخالفة في القرار للمذكور تنحصر به الى  
مدارج الاعتماد في الحالات التي تحققت فيها المخالفة ، ومنها حالة السيد  
المذكور على ما سلف ومن ثم فانه يكون عقيماً في ترتيب أى اثر على مركز  
سيادته عند صدوره ، ويظل بالرغم من وجود القرار مادياً شاغلاً نفس  
الركز الذي كان يشغله من قبل وهو للدرجة المالية ( ٣٠ — ٤٥ جنيه  
شهرياً ) .

لهذا انتهى رأى الجمعية للصومية الى السيد/... لا يستحق  
الارتقاء لدرجة لدارى « ١ » من ٤٠ — ٦٠ جنيه شهرياً ابتداء من تاريخ  
صدور القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .  
( مئوى رقم ١١٠ في ١١/٢/١٩٦٤ ) .

## الفصل الثاني

### النقل من كادر إلى كادر

#### الفرع الأول

#### النقل من كادر خاص إلى العام أو للعكس

أولا : النقل من الكادر العام إلى أحد الكادرات الخاصة أو العكس  
يتمتع تعيينا .

قاعدة رقم ( ١٣٩ )

المبدأ :

موظف — نقله من الكادر العام إلى أحد الكادرات الخاصة أو العكس  
— اعتباره تعيينا لا ترقية — تعيين مدير قسم الأوقاف ( درجة مدير عام )  
مديرا عاما بقسم قضايا الأوقاف ( بدرجة مستشار ) — منحه بداية مربوط  
الدرجة للجديدة التي تعادل مرتبه للسابق دون علاوة من علاواتها .

ملخص الفتوى :

أن مجلس الأوقاف الأعلى يختص بالنسبة إلى موظفي وزارة الأوقاف  
بنا : يختص به مجلس الوزراء بالنسبة إلى سائر موظفي الدولة ، وقد سبق  
لمجلس الأوقاف الأعلى أن وافق بجلسته المنعقدة في ١٧ من مارس سنة  
١٩٢٨ على تطبيق كادر موظفي لقسم قضايا الحكومة على الموظفين الفنيين  
بقسم قضايا وزارة الأوقاف . كما نصت المادة ٦ من القانون رقم ٣٦  
لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف على أن : يختص  
مجلس الأوقاف الأعلى بنظر المسائل الآتية :

سادسا : وضع اللائحة الداخلية لسير العمل في الوزارة وتصدر  
بقرار من الوزير .

سابعا : المسائل التي يختص بها مجلس الوزراء بالنسبة للمواطنين  
والمستخدمين وتكون له سلطة مجلس للوزراء ذلك » .

وبناء على القانون المذكور اصدر وزير الأوقاف القرار رقم ١٩  
لسنة ١٩٤٦ الذي نصت المادة ٤/٣٧٩ منه على أن « يشكل القسم ( اى  
قسم القضايا ) من هيئة قضائية وإخرى كتابية ، وتسرى على الهيئة الأولى  
القواعد المالية والإدارية التي تطبق على الفنيين من رجال إدارة قضايا  
الحكومة » .

وقد نصت المادة ٢/٧ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ ، بإنشاء  
إدارة قضايا الحكومة على أن « يكون شأن المستشارين الجمهوريين  
والمستشارين للجمهوريين المساعدين بالنسبة الى اللزب وشروط التعيين  
شأن المستشارين والمستشارين المساعدين بمجلس الدولة » ، وقد نص  
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ومن يحدده القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥  
بشأن تنظيم مجلس الدولة على أن « تسرى فيما يتعلق بنظام المرتبات  
جميع القواعد المقررة في شأن رجال القضاء » .

ومن حيث أن القاعدة « ثانيا » من القواعد المرافقة للمرسوم  
بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء نصت على أن « كل  
من يعين في وظيفة من الوظائف الزمنية في درجات. ذات.مبدأ. ونهاية يمنح أول  
مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أن يمنح العلاوات المقررة بحسب  
القانون » . وظاهر من هذا النص أنه يقرر حكما عليا ، مقتضاها أن كل  
من يعين في إحدى الوظائف القضائية المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية  
يمنح أول مربوط الدرجة من تاريخ تعيينه .

ومن حيث أنه لا محل للاستناد الى نص الفقرة الثانية من البند .  
« ثانيا » من القواعد الملحقه بقانون استقلال القضاء التي تنص على أنه



« إذا كان مرتب القاضي أو عضو النيابة يعادل أول مربوط الدرجة أو يزيد عليه فيمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة الممن فيها » . ذلك أن هذه الفقرة إنما يقتصر أثرها على القضاء وأعضاء النيابة دون غيرهم من الموظفين الذين يعينون في إحدى الوظائف القضائية ، لأن حالة هؤلاء يحكمها نصوص الفقرة الأولى من البند « ثانيا » المشار إليه .

ومن حيث أن الرأي مستقر على أن النقل من الكادر العام إلى أحد الكادرات الخاصة أو العكس يعد تعيينا .

ومن حيث أن مدير قسم الأوقاف معزوفى وظيفة « مستشار » نقلا من الكادر العام بمقدار أن يبلغ مرتبه فى وظيفة « مدير عام » ١٣٠٠ جنيه سنويا وهو بداية مرتب وظيفة « مستشار » فى كادر القضاء ، ومن ثم يصرى عليه حكم القامدة « ثانيا » من القواعد المرافقة للمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه . ويمنح بداية مربوط هذه الدرجة فقط ، تلك للبدالية التى تعادل برتبة السابقي دون أية علاوة .

لهذا انتهى الزاى إلى أن تعيينه مديرا لقسم القضايا بوزارة الأوقاف بدرجة « مستشار » نقلا من الكادر العام لا يعد ترقية ، وإنما هو تعيين — الأمر الذى يترتب عليه منحه بداية مربوط الدرجة للجديد وهو ١٣٠٠ جنيه سنويا فقط دون علاوة من علاوات هذه الدرجة .

( فتوى رقم ٢٠٦ فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٠ )

#### المبدأ :

النقل من كادر إلى آخر أو من مجموعة وظيفية إلى أخرى يتضمن إنهاء للرابطة الوظيفية فى الجهة المنقول منها للمعامل وتعيينه فى الوظيفة التى

نقل إليها — عدم جواز تحلل العامل المتقول من الشروط اللازم توافرها لشغل الوظيفة المتقول إليها — أساس ذلك : لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة بين النقل وبين التعيين المبتدأ أو الترقية — بالنسبة لضرورة توافر الشروط اللازمة لشغل الوظيفة لأن الاعتبارات التي دعت المشرع إلى تطلبها لاختارة أعباء وظيفة معينة تقتضي توافر هذا الأمر في كل من يشغل هذه الوظيفة بغض النظر عن الأدلة التي يتم شغلها بمقتضاها ما دام أن طبيعة الوظيفة هي التي أبطلت هذه الشروط .

#### ملخص النقوى :

أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام للعاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة ٢/٨٦ منه على أن « يتم التعيين والترقية بهراة الأحكام الآتية :

١ — حكم المادة ١ ( بند ثالثا — ٢ ) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ..... » .

وتنص المادة الأولى ( بند ثالثا — ٢ ) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ على أن « يرأى عند التعيين والترقية المؤهلات الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له كذلك الأحكام المنصوص عليها في كادر العمال » .

كما تنص المادة للجدلية عشرة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن المؤهلات للعلمية التي يجب أن يكون المرشح حاصلًا عليها هي :  
..... (٣) شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها إذا كان التعيين في وظيفة كتابية أو شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها إذا كان التعيين في وظيفة من الدرجة التاسعة ..... » .

ومن حيث أن النقل من كادر إلى آخر أو من مجموعة وظيفية إلى أخرى

يتضمن انتهاء الرابطة الوظيفية في الجهة المنتول منها العامل ، وتعيينه في الوظيفة التي تنقل إليها ، ومن ثم فلا يجوز أن يتطل العامل المنتول من الشروط اللازم توافرها لشغل للوظيفة المنتول إليها .

ومن حيث أنه لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة بين النقل — محل البحث — وبين التعيين المبتدا أو الترقية بالنسبة لضرورة الحصول على المؤهل الدراسي اللازم لشغل للوظيفة ، لأن الاعتبارات التي دعت المشرع الى تطلب المؤهل الدراسي لباشرة أعباء وظيفية معينة ، تقتضى توافر هذا الأمر في كل من يشغل هذه للوظيفة بغض النظر عن الأداة التي يتم شغلها بهقتضاها ، ما دلم أن طبيعة الوظيفة هي التي أملت هذا الشرط .

ومن حيث أنه لا يسوغ الاستدلال بما ورد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من نصوص تجيز التعيين في الدرجة الثانية دون مؤهل اذا تولفت مدة خبرة معينة ، فقد ورد استثناء من قواعد التعيين والترقية لمعالجة أوضاع كتكت قائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون ، ومن ثم فلا مجال للقياس عليها أو مد سريقتها الى غير الحالات التي وضمت أصلا لمعالجتها ، وبالتالي يتعين استيفاء جميع الشروط اللازمة لشغل الوظيفة ومن بينهما شرط الحصول على المؤهل للدراسى سواء كان شغلها بطريق التعيين المبتدا أو اعادة التعيين أو الترقية أو النقل من كادر آخر أو من مجموعة وظيفية أخرى .

ومن حيث أنه لما كان الثابت أن السيد المذكور قد تظلف في شأنه شرط للحصول على المؤهل للدراسى اللازم لشغل إحدى وظائف الفئة العاشرة المكتبية ، فمن ثم فان نقله الى الوظيفة المدنية لا يكون الا الى وظيفة من الفئة العاشرة للمالية ( خدمت معاونة ) ، وبالتالي فانه لا يجوز اجابته الى طلبه لتعديل نقله الى وظيفة من الفئة العاشرة المكتبية .

.. من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز نقل السيد/..... إلى وظيفة من الفئة للممارسة المكتبية .

( ملف رقم ٦٣/١/٢٥ — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢ ) .

ثانيا : معيار التماثل بين درجة من درجات الكادر الخاص ودرجة من درجات الكادر العام .

قاعدة رقم ( ١٤١ )

المبدأ :

للمعادلة بين درجات الكادرات الخاصة وبين درجات الكادر العام — لا يقتصر فيها على المعايير المالية وحدها بل يجب مراعاة المزايا الوظيفية الأخرى كذلك — نقل وكيل نهاية من الدرجة الثانية إلى وظيفة في الكادر العام — وضعه في الدرجة الخامسة يعتبر تزيلا له يخالف نص المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة — إجراء التماثل في هذا الخصوص يقتضى وضعه في الدرجة الرابعة .

ملخص الحكم :

ان المعادلة بين درجات الكادرات الخاصة كالجدول الملحق بقانون استقلال القضاء أو مجلس الدولة وبين درجات الكادر العام لا ينبغي ان يقوم على المعايير المالية وحدها ، وبوجه خاص اذا لوحظ ان بدايات الدرجات المالية ونهاياتها تفرق في الكادر الواحد من الآخر ، وفي مواعيد المصادرات الدورية ومتلازمها فبينما درجة وكيل الثانية من الدرجة الثانية كانت وقت صدور قرار النقل محل النزاع بدليتا ٣٦٠ جنيتها ونهايتها ٤٨٠

جنيتها بملاوة ٣٦ جنيتها كل سنتين ، فإن الدرجة الخامسة في الكادر الفني العالي والادارى بدليتها ٢٠٠ جنيتها ونهيتها ٤٢٠ جنيتها بملاوة ٢٤ جنيتها كل سنتين لى أن يصل المرتب الى ٣٧٢ جنيتها ثم ٣٦ جنيتها كل سنتين لغاية نهاية الدرجة . هذا الى أن الترقية من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة كانت مقيدة ببقاء الموظف ثلاث سنوات سواء اكتفت للترقية بالأقدمية أم بالاختيار ، بينما الترقية في الكادر القضائي غير مقيدة بأى مدة وظاهر من ذلك اختلاف الوضعين نهائيا عند الموازنة بين هاتين الدرجتين ، بحيث لا يمكن القول بأن درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية في عموم مزاياها تعادل الدرجة الخامسة في الكادر الفني العالي والادارى ، بل هي بلا مراء أعلى منها ، ويكون وضع وكيل النيابة من الدرجة الثانية في الدرجة الخامسة هو تفريل له حتما ما يخلف المسألة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أما الدرجة الرابعة الادارية فلئن كانت بدليتها ٢٢٠ جنيتها ونهيتها ٥٤٠ جنيتها وعلاوتها ٤٢ جنيتها كل سنتين أى بما يحاوز حدود درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية في هذا الخصوص ، إلا أنه يجب ألا يغرب من الببال أن الترقية من هذه الدرجة مقيدة بوجوب البقاء ثلاث سنوات سواء اكتفت الترقية بالاختيار أو بالأقدمية ، بينما هي مطلقة بغير قيد زمنى في الكادر القضائي ، هذا الى جانب المزايا الوظيفية استقلال القضاء سواء من ناحية فرصة الترقية مستقبلا في الوظائف القضائية في الكادر الخاص باعتبار أن النيابة والقضاء صنفان في هذا الكادر أو من ناحية مميزات المعاش والمكافأة أو عدم الإقلبية للعمل مستقبلا إذا ما انتقل وكيل النيابة الى وظائف القضاء واستوفى الشروط القانونية في هذا الشأن أو من حيث ضمانات التحقيق والمحاكمة أو غير ذلك من المزايا الخاصة التى يميز للكادر بها رجال القضاء بحكم وظائفهم ، فيكون ما جرى عليه ديوان الموظفين في الموازنة بين درجات رجال القضاء والنيابة وغيرهم من الكادرات الخاصة وبين درجات الكادر للعام المحقق بقانون موظفي الدولة من مراعاة المزايا الوظيفية الخاصة في الكادرات الخاصة سليم لا غبار عليه ، وما انتهى اليه في المعادلة بين درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية بدرجة

الكادر الخاص وبين الدرجة الرابعة في الكادر للعلم واعتبر أقدمية وكيل  
كتيبة من الدرجة الثانية المنقول الى الدرجة الرابعة في الكادر العلم من يوم  
تعيينه في وظيفته الأولى سليم .

( طعن رقم ٩٠٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٤٢ )

##### المبدأ :

الانتقال من الكادر القضائي الى الكادر العلم — تعادل درجة مستشار  
مساعد بالكادر القضائي بدرجة مدير علم .

##### ملخص الحكم :

بمقارنة درجة مستشار مساعد بالدرجة الأولى وبدرجة مدير علم  
يتبين ان درجة مستشار مساعد تبدأ براتب قدره ٩٠٠ جنيه وتنتهي الى  
١٣٠٠ جنيه سنوياً بعلوة قدرها ٨٢ جنيه كل سنتين وان الدرجة الأولى  
يبدأ مربوطها براتب قدره ٩٦٠ جنيه الى ١١٤٠ جنيه سنوياً بعلوة  
قدرها ٦٠ جنيه كل سنتين وان درجة مدير علم تبدأ براتب قدره  
١٢٠٠ جنيه وتنتهي الى ١٣٠٠ جنيه سنوياً بعلوة قدرها ١٠٠ جنيه  
كل سنتين ومعنى ذلك بما لا يدع مجالاً للشك ان الدرجة الأولى تقل في  
علوتها ونهاية مربوطها عن درجة مستشار مساعد وان درجة مدير علم  
هي اقرب لدرجة الكادر العلم الى درجة مستشار مساعد والتي تتفق معها  
نهلية المربوط .

( طعن رقم ١١٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢١ ) .

قاعدة رقم ( ١٤٣ )

المبدأ :

معيار إجراء التعادل بين درجة من درجات الكادر الخاص ودرجة من درجات الكادر العام قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ بمعاملة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام — المعبرة في المعادلة بالمرتب بحيث ينقل للعامل إلى درجة معادلة للدرجة التي يؤهله لها الراتب الذي وصل إليه .

ملخص الفتوى :

إن مقطع النزاع في المسألة المعروضة يدور حول تحديد المعيار واجب للتطبيق عند إجراء التعادل بين درجة من درجات الكادر الخاص ودرجة من درجات الكادر العام في حالة النقل الذي تم قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، وهل يعتد في هذا الخصوص بمعيار المدة بحيث تكون المعبرة عند إجراء التعادل بين الدرجات بالمدة التي قضاها العامل المنقول فإذا كان قد أمضى في درجته بالكادر الخاص مدة مساوية للنصاب للزمى للآزم للترقية إلى درجة أعلى في الكادر العام ينقل إلى الدرجة الأعلى مع حساب أقدميته فيها من تاريخ انقضاء هذا للنصاب ، أم يتعين الأخذ بمعيار المرتب فينظر إلى المرتب الفعلي الذي يتقاضاه العامل المنقول من الكادر الخاص إلى الكادر العام وتوازيه مع مربوط الدرجة المقبلة في الكادر العام بحيث لا يسوغ للنقل إلى درجة تقل في مربوطها وعلاوة لها عن الدرجة المنقول منها .

ومن حيث أن النقل من الكادر الخاص إلى الكادر العام لا يجوز أن يقترب عليه أساساً بالمركز القانوني الذي اكتسبه للعامل في الكادر الأول

بما وصل اليه من راتب حتى صدور القرار بنقله ، فيجب عند النقل مراعاة هذا المركز الذاتي الذي اكتسبه فينقل بذات راتبه الذي وصل اليه بالملأوت .

وانطلاقاً من هذا المفهوم استقر الفقه والقضاء قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ على الاعتداد بمعيار المرتب بحيث يقرر العامل إلى درجة معادلة للدرجة التي يؤهلها لها للراتب الذي وصل اليه . ولم يخرج القرار المشار اليه على هذا المعيار وإنما استوحى قواعده مما استقر عليه الفقه والقضاء فاعتد عند إجراء التعادل بين درجات الكادرات الخاصة ودرجات الكادر العام بمتوسط راتب كل من درجة الوظيفة المنقول منها ودرجة للوظيفة المنقول اليها مع عدم الإخلال بأندمية العامل في الدرجة عند نقله .

وليس من شك في أن معيار المرتب فضلاً عن قيامه على أساس سليم في القانون بعدد هو المعيار الأصطل . أما معيار المدة فانه يقوم على أساس تحكى حيث يسوى بين من أمضى المدة للمساوية للنصاب الزمني اللازم للترقية في الكادر العام وبين من جاوزها إلى ضعفها أو يزيد ، بينما يميز بين الذين يتقانسون راتباً واحداً على أساس من المدة التي قضوها كل منهم في درجته دون أن يخل في اعتباره أن إحدى الدرجتين تتميز عن الأخرى ، كما يخلط بين معيار الترقية في كل من الكادر الخاص والكادر العام بلفراض أن المنقول من الكادر الخاص كان خاضعاً لمعايير الكادر العام قبل نقله اليه على الرغم من أن عدم تقيد الترقية في الكادر الخاص بعد زمني تعدد ميزة تؤخذ في الاعتبار عند إجراء المناقشة بين الكادرين .

وبين حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين أن المرتب الذي كان يتقاضاه الطبيب . . . . عند نقله من الكادر الخاص إلى الكادر



العلم هو ٧٨١ ملجم و ٣٥ جنيه أى ما يزيد على ٤٢٠ جنيه سنويا ، وهو ما يدخل فى مربوط الدرجة الخامسة بالكادر العام ، فمن ثم يستحق النقل الى تلك الدرجة مع رد اقساميته فيها الى تاريخ بلوغ هذا المراتب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد الطبيب ... يستحق النقل الى للدرجة الخامسة مع حساب اقساميته فيها من تاريخ بلوغ مرتبه ٧٨١ ملجم و ٣٥ جنيه .

وترتقيا على ذلك تكون التسوية التى اجرتها الجامعة على هذا الأساس صحيحة ومطابقة لأحكام القانون .

( ملف رقم ١٩٧٩/١/٥٩ — جلسة ١٩٧٩/٣/٢ )

لمادة رقم ( ١٤٤ )

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معاملة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام — اقتصر هذه المعاملة على نقطة النقل من كادر خاص الى الكادر العام دون أن يمتد ذلك الى حالة التعيين فى إحدى درجات الكادر العام .

ملخص الحكم :

كما أن لأوجه كذلك للاستناد الى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معاملة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام التغير تضمنت معاملة رتبة جندى بالدرجة الحادية عشر لا الدرجة مباشرة ، لأن هذا التعامل مقصور التطبيق طبقا للمادة ٢ من القرار

( م ٢١ — ج ٢٤ )

سلف الذكر على حالة النقل من أحد الكادرات الخاصة الى الكادر العلم أو العكس في الحالات التي يجوز فيها ذلك ويشمل ذلك حالات نقل الجنود المتطوعين غير الحاصلين على مؤهل دراسي الى الدرجة الحادية عشرة اها من يعين من هؤلاء الجنود في الدرجة العاشرة راسا باعتبارها الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي للحصول عليه في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ويطلب ضم مدة خدمته السابقة لوقوعها تالية للحصول على المؤهل الدراسي استنادا الى قواعد حساب الحد السابقة التي تقوم على الاستفادة من الخبرة التي يكسبها المعين خلال المدة التي يقضها بممرسا لنشاط سابق على تعيينه بالحكومة أو اعادة تعيينه بها فله يرجع في استظهار شرط التبادل الى قواعد حساب الحد السابقة الصادرة في ظل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الوجه السابق بيانه .

( طعن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٧٨ ) .

#### ثالثا : النقل من كادر الشرطة الى الكادر العام

قاعدة رقم ( ١٤٥ )

المبدأ :

جواز نقل ضابط الشرطة بوفاقه الى إحدى الوزارات — الاحتفاظ له بأقدمية للدرجة المنقول منها ما دام النقل الى درجة معادلة — اختلاف نظام الدرجات في الجهتين يوجب اجراء تعادل بين الدرجتين في كل من الجهتين — وجوب مراعاة المزايا الوظيفية لكل من الدرجتين ولول مربوط كل منهما ومتوسطها ونهايتها وعلاواتها — مثال بالنسبة لنقل مقدم من هيئة للشرطة — تعادل درجة مقدم بمراعاة مزاياها مع درجة التلقية بالكادر العام — نقله الى هذه الدرجة يوجب الاحتفاظ له بأقدميته في رتبة مقدم

اتعادليها مع الدرجة المنقول اليها — لا يفرض من ذلك عدم تقاضيه أول مربوط  
الدرجة الثالثة عند بدء شغلته وظيفه مقدم .

#### ملخص القنوى :

يبين من مطالعة احكام قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤  
وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، أن نقل  
ضابط الشرطة بمولفته الى احدى الوزارات أمر جائز ، بشرط أن يظل  
مركزه القانوني في الجهة المنقول اليها معادلا للمركز القانوني الذي كان  
يشغله في هيئة الشرطة ، مع حفظ حقه في اقدمية الدرجة المالية الثابتة  
له — وفي ذلك يتمين اجراء تعادل بين الدرجة المالية في الهيئة المنقول  
منها والدرجة المعادلة لها في الجهة المنقول اليها ، طالما يخلف نظام  
الدرجات في الجهتين ، على أن يقاس التعادل بمراعاة المزايا الوظيفية لكلتا  
الدرجتين ، ومع الاستدعاء بالظروف المحيطة بكل منهما فيما يتعلق بأول  
مربوط الدرجة ومتوسطها ونهايتها وعلاواتها ، وذلك كله في ضوء الضوابط  
الموضوعة أصلا على النقل وأهمها ألا يضر المنقول ، وألا يتضمن ترقية  
له . فإذا تم النقل الى درجة معادلة تمين أن يستصحب العامل المنقول  
الامتجية التي كانت له في الدرجة عند النقل .

ومن حيث أن الربط العملي للوظيفة المنقول منها — في الحالة المعروضة  
— وهي وظيفة مقدم بكادر هيئة الشرطة ( الذي تضمنه القانون رقم ٦١  
لسنة ١٩٦٤ ) يبلغ أوله ٧٢٠ جنيه سنويا ومتوسطة ٨٠٤ جنيه وآخره  
٨٨٠ جنيه ، وعلاوة هذه الوظيفة ٤٢ جنيه سنويا . أما الدرجة المنقول  
اليها وهي الدرجة الثالثة من درجات الكادر العام ( الذي تضمنه القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ) فيبلغ أول مربوطها ٦٨٤ جنيه سنويا ومتوسطها  
٩٤٢ جنيه وآخرها ١٢٠٠ جنيه وعلاواتها ٤٨ جنيه ، أي أنها تكل عن رتبة  
المقدم المنقول منها في أول الربوط وترتد عليها في متوسطة ونهايته بقيمة  
العلاوة .

غذاً لخذ في الاعتبار أن ضابط الشرطة يحصل على مزايا مالية في صورة بدلات ، وسيتمتع عليه بتقليصها في وظيفة الكادر العام ، لتبين أن الدرجة الثالثة هي أقرب للدرجات إلى رتبة المقدم المنقول منها ملحوظاً في ذلك أن الزيادات المضاف إليها في هذه الدرجة عن رتبة المقدم تواجه المزايا المالية التي يصير مقعدها عند شغل تلك الدرجة ، وبذلك تكون الدرجة الثالثة معادلة لرتبة المقدم .

ومن حيث أنه مع ثبوت هذا التعادل يتم النقل إلى تلك الدرجة مع احتفاظ المنقول بالأقدمية التي كسبت له في رتبة المقدم طالما أنها تعادل الدرجة الثالثة المنقول إليها .

ومن حيث أنه لا يغير من ترتيب هذه الأقدمية للمنقول أنه لم يكن يتقاضى وقت بدء شغله وظيفة مقدم أول مربوط الدرجة الثالثة ، لأن العبرة في استصحاب الأقدمية بقيام التعادل المذكور ، وهو يقوم وثمة اختلاف مالي بين الدرجتين المنقول منها وإليها ، وهذا الاختلاف كان ملحوظاً عند إجراء التعادل . فإذا تمت المعادلة احتفظ الموظف بأقدميته في الدرجة المنقول منها .

لذلك انتهى الرأي إلى أن نقل السيد/..... المقدم بهيئة الشرطة إلى الدرجة الثالثة بديوان عام وزارة الاتصالات يعتبر نقلاً إلى درجة معادلة ، ومن ثم يستصحب في هذه الدرجة الأقدمية التي كسبت له في الرتبة المنقول منها ، أي تكون إقامته في الدرجة الثالثة اعتباراً من ١٧ من يوليو سنة ١٩٦١ .

( ملف رقم ١٩٦٣/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/١/١٣ )

## رابعاً : النقل من السلك الدبلوماسى الى الكادر العام

قاعدة رقم ( ١٤٦ )

المبدأ :

المادة ٤٧ من قانون الموظفين — نقل موظف بالسلك الدبلوماسى الى مثل درجته بالكادر الادارى قبل صدور القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ —  
— جواز — .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٤٧ من قانون نظام موظفى الدولة على جواز نقل الموظف من ادارة الى اخرى ، ومن مصلحة او وزارة الى مصلحة او وزارة اخرى ، على الا يكون هذا النقل من وظيفة الى اخرى درجتها اقل من درجته . ولما كان الثابت ان المدعى لها نقل من الدرجة الرابعة الادارية فى السلك السياسى الى مثيلتها . وهى الدرجة الرابعة الادارية بديون الوزارة ، وذلك قبل صدور القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ للخاص بنظام السلكين السياسى والتفصىلى ، فان هذا النقل يكون قد وقع صحيحا فى حدود الرخصة المخولة للادارة بالتفصىلى المعمول به وقتئذ ، ما دام النقل ليس حاصل الى درجة اثنى ، ولا يعمد بهذه المثبة منطويا على تنزيل فى الوظيفة او جزاء تأديبى ، اذ ان ما يتطلبه المشرع هو تماثل الدرجة لمصعب ، واذا كان المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ يوضع استثناء وقتى من بعض احكام المادة ٤٧ سلفه الذكر ، قد اجاز — فى الفترة من تاريخ العمل به فى ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٤ ، وهى التى تم خلالها نقل المدعى — ان ينقل الموظف من وظيفة فنية عالية او ادارية الى وظيفة فنية متوسطة او كتابية من الدرجة ذاتها . مقتررا بذلك بالتنزيل فى الوظيفة مع الابتعاد على الدرجة فقط ، فان النقل من وظيفة ادارية فى المللك

السياسى الى وظيفة ادارية مثلها ، ومن الدرجة ذاتها بعمولان الوزارة دين  
تنزيل ، يكون جئزا من يلج اولى ، اذ يتضح من ميزانية وزارة الخارجية  
ان الدرجات المخصصة لوظائف السلك السياسى قبل القانون رقم ١٦٦  
لسنة ١٩٥٤ هى درجات ادارية ، وكذلك الدرجات المخصصة للوظائف  
الادارية الأخرى بالوزارة .

( ملن رقم ١٦٥١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٦ ) .

خلصا : لنقل من النيابة الادارية الى الكادر العلم

قاعدة رقم ( ١٤٧ )

المبدأ :

نقل وكيل نيابة ادارية من الفئة الممتازة الى الدرجة الثالثة بالكادر  
العالى - طلب اعتباره فى الدرجة الثانية من تاريخ حصوله على درجة  
وكيل نيابة من الفئة الممتازة لتعادل للدرجتين - لا محل له متى كان نقلة  
طبقا للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى اجاز نقل اعضاء النيابة الادارية  
بتقرير مسبب الى وظائف علمية فى الكادر الادارى فى درجة مالية تدخل  
مرتبتهم فى حدود مربوطها او اول مربوط الوظيفة التى يشغلونها .

ملخص التمسوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض  
احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات  
التدبيرية تنص على انه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح  
مدير للنيابة الادارية وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة  
٣٥ من هذا القانون بتقرير مسبب نقسل اعضاء النيابة الادارية الى وظائف

عامة في الكادر العالي في درجة مالية تدخل مرتبتهم عند النقل في حدود مربوطها أو أول مربوط الوظيفة التي يشغلونها ... » ونص المادة الثالثة من القانون المذكور على أن « يعمل بالأحكام المنصوص عليها في المادة الثانية لمدة سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويجوز تجديد هذه المدة بقرار من رئيس الجمهورية »

وقد عمل بالقانون من تاريخ نشره في ١٢ من يونيو سنة ١٩٦٠ ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد مدة العمل بأحكام المادة الثانية الألف نصها سنة أخرى ، أي حتى ١٢ من يونيو سنة ١٩٦٢ ، ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه قد صدر في ١٠ من يونيو سنة ١٩٦٢ ومن ثم فانه يكون صادرا خلال مدة العمل بالمادة الثانية المذكورة .

ولما كان نقل السيد/..... من النيابة الادارية الى وزارة الأوقاف ، قد تم بناء على المادة الثانية من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فانه يتعين عند مراجعة مشروعية قرار النقل فيما تضمنه من وضبط سيادته بالدرجة الثالثة في الكادر العالي ، الرجوع الى احكام هذه المادة وحدها ، دون غيرها من القواعد والأحكام التي توصل اليها القضاء في شأن معادلة وظائف رجال القضاء بدرجات الكادر العام عند النقل من تلك الوظائف الى هذه الدرجات ، ذلك لأن مناسبة تطبيق القواعد والأحكام القضائية انما تكون حيث لا يوجد نص تشريعي ينظم هذا النقل .

ماذا وجد للنص تعين تحكيه وحده دون سواء .

وبما ان نص المادة الثانية المشار اليها قد أجاز — بصريح منطوقه — نقل عضو النيابة الادارية الى وظيفة عليا في الكادر العالي في درجة مالية يدخل مرتبه في حدود مربوطها ، ومن ثم فانه يتعين للنظر — في هذا الشأن — الى مرتبة عضو النيابة الادارية عند النقل . ماذا تبين انه يدخل

في نطاق مربوط للدرجة المالية التي نقل اليها في الكادر العام ، كان للنقل الى هذه الدرجة صحيحا ومطبعا للقانون .

وبما أن مرتب المذكور كان يبلغ عند نظه ، ٥٧ جنيه و ٥٠٠ مليم وهو مما يدخل في مربوط الدرجة الثالثة كادر عالي ( ٣ ) — ٦٥ جنيه شهريا ) ، ومن ثم يكون قرار نظه الى هذه الدرجة قائما على اساس تسليم من القاتون ، بما لا وجه معه لمراجعته في هذا الخصوص . وقد صدر متفقا مع احكام التشريع الواجب التطبيق .

وترتبيا على ذلك يكون طلب سيالته اعتبار نظه الى وزارة الاوقاف في الدرجة الثانية لا الثالثة وما يترتب على ذلك من ارجاع ائتمنيته في الدرجة الثالثة الى تاريخ تعيينه في وظيفة وكيل نيابة ادارية فئة ممتازة . هو طلب لا اساس له من القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد/..... في طلبه ارجاع ائتمنيته في الدرجة الثانية الى تاريخ شغله وظيفة وكيل نيابة ادارية فئة ممتازة .

( ملف رقم ١٩٠/٢/٨٦ — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٠ )



## الفرع الثاني

النقل من كادر أدنى إلى كادر أعلى أو العكس

أولاً : الأصل هو الفصل بين الكادرات ، النقل بينها استثناء

قاعدة رقم ( ١٤٨ )

المبدأ :

القاعدة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي الفصل بين الكادرين  
— الاستثناءات التي أوردتها المشرع على هذا الأصل — عدم جواز النقل  
من الكادر المتوسط إلى للكادر الأعلى في غير هذه الحالات .  
ملخص الفتوى :

تصم المادة الثانية من قانون نظام موظفي الدولة على أن تنقسم  
الوظائف الداخلة في الهيئة إلى فئتين : عالية ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين  
الفئتين إلى نوعين : فنى وإدارى للأولى وفنى وكتابى للثانية ، وتتضمن  
الميزانية بيتا لكل نوع من هذه الوظائف ، ولا يجوز بغير إذن من البرلمان  
نقل وتليفة من فئة إلى أخرى أو من نوع إلى آخر ، ويستلزم من هذا  
النص أن تقسيم الوظائف والفصل بين الكادرين على النحو المبين في المادة  
السابقة هو أصل عام من الأصول التي يقوم عليها قانون نظام موظفي  
الدولة بحيث تتميز كل فئة من فئات الوظائف بأحكام خاصة بها ولا يجوز  
بغير إذن من السلطة التشريعية نقل وتليفة من فئة إلى أخرى أو من نوع  
إلى آخر .

ولذا كان هذا هو الأصل العام في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
المشار إليه إلا أن المشرع خرج عليه في حالات استثنائية وردت على سبيل

الحصر وهى فى ذاتها تثبت الأصل المشار اليه وتؤكد من هذه الحالات ما نصت عليه الفترة لثانية من المادة ٤١ من هذا القانون التى تجيز استثناء ترقية الموظف من أعلى درجة فى الكادر الفنى المتوسط والكتابى الى الدرجة التالية لها فى الكادر الفنى العالى او الإدارى بالشروط وفى الحدود للنصوص عليها فيه ، ومنها الحالة الواردة بالفترة الأخيرة من المادة ٧ التى تقضى بأنه فى حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بميزانية إحدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعالجة لها .

ومتضمن ذلك أنه لا يجوز قانونا نقل الموظف من وظيفة فنية متوسطة أو كتابية الى وظيفة فنية عالية أو نظرية فى غير الحالات الاستثنائية المنصوص عليها على سبيل الحصر .

( مئوى رقم ٢٣٩ - فى ١٧/٣/١٩٦٠ ) .

ثانياً : نقل الدرجة الى كادر أعلى لا يستتبع حتماً نقل شاغلها .

قاعدة رقم ( ١٤٩ )

المبدأ :

تقسيم الوظائف طبقاً لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - م  
يخفى فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ فى ميزانيته  
١٩٦٦/٦٥ ، ١٩٦٧/٦٦ سوى التسميات التى أطلقت على الوظائف -  
هذا التغير لا يؤثر على أحكام الفصل بين الكادرات ومنها الحكم المنصوص  
عليه فى الفترة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ -

نقل الدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر الاعلى في الميزانية لا يستتبع حتما  
نقل شغلها بقوة القانون - يترخص الوزير المختص في اجراء هذا  
النقل بحسب اعلى الموظف لشغل الدرجة المنقولة - تكيف هذا النقل  
بانه يعمين بالكادر الاعلى مع الاعفاء من شرط للحصول على المؤهل الاعلى  
- تطبيق ما تقدم على نقل بعض الدرجات في ميزانية مجلس الدولة من  
مجموعة الوظائف المكتبية الى مجموعة الوظائف التنظيمية والادارية .

#### ملخص الفوضى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن تنقسم  
الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين  
الفئتين الى نوعين :

- فنى وادارى للأولى .
- وفنى وكتابى للثانية .

وتتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هذه الوظائف .

ويبين من هذا النص أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لم يأت  
بنظام لترتيب الوظائف مثلما أتى بنظام لترتيب الدرجات في مجموعتين من  
الوظائف العالية والمتوسطة وقد قسم المجموعة الأولى الى فنية وادارية  
والثانية الى فنية وكتابية ولم يتفر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٥١ على تقسيم الدرجات المالية وقد تم ذلك في ميزانية الدولة  
لسنة ١٩٦٤ سلفت الذكر الا للتسميات التي أطلقتها القانون رقم ٢١٠  
للسنتين الماليين ٦٥/٦٦ و ٦٦/٦٧ لاذ استبدلت بالوظائف الفنية  
العالية الوظائف التخصصية وبالوظائف الادارية لوظائف التنظيمية والادارية  
وبالوظائف الفنية المتوسطة للوظائف الفنية وبالوظائف الكتابية الوظائف  
المكتبية .

وهذا التغير لم يؤثر على مضمون التقسيم السابق او على احكام الفصل بين الكادرات التى تنظم للوظائف السابقة ومنها الحكم الذى نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ التى تقضى بأنه « وفى حالة نقل بعض للدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بميزانية احدى الوزارات او المصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى نفس درجته ، و تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعاملة لها » .

ويؤخذ من هذا الحكم انه فى حالة نقل درجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بالميزانية يجوز نقل شاغل الدرجة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى غير ان نقل هذه الدرجة فى الميزانية لا يستتبع حتما ويقوة القانون نقل شاغلي الدرجة المنقولة بل اجيز لكل وزير فى وزارته سلطة للتخفيض فى نقل او عدم نقل كل موظف نقلت درجته من الكادر المتوسط الى الكادر العالى حسبما يتبين من جدارته واهليته لهذا النقل الذى هو بمثابة تعيين فى الكادر الأعلى مع اتماعه من شرط الحصول على المؤهل العالى فلذا لم ير نقله الى الدرجة المنقولة فى الكادر العالى وجب تسوية حالته على درجة متوسطة من نوع درجته ومعاملة لها .

ومن حيث انه تبين من الاطلاع على ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٦٦/٦٦ ان الدرجات المدرجة فى ميزانية مجلس الدولة فى المجموعة النوعية : ثلثت الوظائف التنظيمية والادارية ادرجت تون ما تخصيص بوظيفة معينة . وقد طلبت الامانة العامة للمجلس من وكالة وزارة الخزانة لتسوية الميزانية تصديق اتمام شاغلي الدرجات المنقولة من مجموعة الوظائف المكتبية الى مجموعة الوظائف التنظيمية والادارية فوافقت بأن الدرجات المنقولة الى الدرجة الخامسة للكتابة ويشمل هذه الدرجة رئيس السكرتارية العامة

بمكتب السيد الأمين العام ودرجتين ساحتين كتابيتين يشغل أحدهما رئيس سركرتارية مكتب السيد رئيس مجلس الدولة ويشغل الثانية رئيس سركرتارية مكتب السيد نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع .

ومن حيث أن ما تضمنه كتاب وكالة وزارة الخزانة سالف الذكر لا يعمدو أن يكون تحديدا لشاغلي الدرجات المنقولة على النحو الذى طلبته الأمانة العامة لمجلس الدولة تمييزا لهم عن سواهم ممن كانوا يشغلون درجات كتابية لازالت باقية كما هى دون نقل الى المجموعة التنظيمية والإدارية ، وليس من شأن هذا الكتاب أن يخصص هذه الدرجات لوظائف معينة دون أن يكون لهذا التخصيص صدى فى قانون الميزانية .

ولما كان الثابت من كتاب الأمانة العامة للمجلس رقم ٤٠٢٦ بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٦٦ أن شاغلي الدرجات المنقولة هم السادة ..... ولا يفر من هذا للنظر بالنسبة للأخير نظه فى ١٦ من إبريل سنة ١٩٦٦ للقيام بأعمال وظيفية أخرى بعد طلب نقل الدرجة التى يشغلها وقبل تمام النقل بالميزانية اذ ظل على الرغم من نظه شاغلا لذات الدرجة السادسة المكتبية المنقولة حتى أول يوليو سنة ١٩٦٦ حين تم نقلها الى مجموعة الوظائف التنظيمية والإدارية فيعتبر شاغلا للدرجة المنقولة فى مفهوم الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سلفة الذكر شأنه فى ذلك شأن زميله من حيث ترخص الإدارة فى نقله الى نفس درجته بالمجموعة التنظيمية والإدارية أو تسوية حالته على درجة أخرى مكتبية خالية من نوع درجته و معاملة لها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن نقل درجة معينة من المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية الى المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والإدارية لا يترتب عليه أن يحسب شاغلا حقا تلقيا فى النقل

اليها بمجرد صدور قانون الميزانية وانما يتمين صدور قرار ادارى بنقله اليها او تسوية حالته على درجة خالية من نوع درجته ومعللة لها وان جهة الادارة هى صاحبة الحق فى تقدير صلاحية من يشغل للدرجة المنقولة.

( فتوى رقم ١١٠٩ بتاريخ ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٥٠ )

##### المبدأ :

ان نقل الدرجة من كادر احدى الى كادر اعلى لا ينقل شاغلها الى الكادر الجديد — جهة الادارة تترخص فى نقل الموظف للمنقولة درجته الى كادر اعلى — للقانون لم يشترط شكلا معيناً فى القرار الذى يصدر بنقل الموظف تطبيقاً لنص المادة {٧} من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ .

##### ملخص الحكم :

ان نقل الدرجة من كادر احدى الى كادر اعلى ، لا يستتبع نقل شاغلها الى الكادر الجديد وانما تترخص جهة الادارة فى نقل الموظف للمنقولة درجته الى الكادر الاعلى او تسوية حالته على درجة متوسطة من نوع درجته بنقل الموظف تطبيقاً لنص المادة {٧} المشار اليها شكلا معيناً ، ولذلك تد يكون القرار صريحا وقد يكون ضميا .

( طعن رقم ٣٣١ لسنة ١١ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٠ ) .

قاعدة رقم ( ١٥١ )

المبدأ :

للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - قسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى تقرير عليا ومتوسطة - الأصل في هذا القانون هو الفصل بين الكادرين - نقل درجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بالميزانية لا يستتبع حتما وبفسوة القانون نقل شاغلها الى التادر الاعلى - لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل او عدم نقل كل موظف نقلت درجته من الكادر المتوسط الى الكادر العالي - قانون ربط الميزانية لا يسند بذاته الى الموقعين درجات او وظائف وانما يتم ذلك عن طريق التعمين او النقل او الترقية بقرارات فرعية من الجهة المختصة .

ملخص للنصوى :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قسم الوظائف تدخله في الهيئة الى فئتين عليا ومتوسطة على ان تتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هذه الوظائف ، ونص على انه لا يجوز تغير اثن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى او من نوع الى آخر ووضع لكل فئة من هاتين الفئتين احكاما خاصة بها من حيث التعمين والترقية ، مما يفيدان هذا القانون جمل الأصل هو الفصل بين الكادرين .

وان المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه نصت في فقرتها الأخيرة على انه « في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بميزانية إحدى الوزارات او المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته او تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعدلة لها » .

ويؤخذ من هذا للنمى لئه في حالة نزل درجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بالميزانية ، يجوز نزل شاغل هذه الدرجة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى ، فنقل الدرجة على هذا النحو لا يستتبع حتماً ويقوة للقانون نزل شاغلها الى الكادر الأعلى ، ولما لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نزل أو عدم نزل كل موظف نقلت درجته من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ، فإذا لم ير نظه الى الدرجة المنقولة وجب تسوية حالته على درجة متوسطة من نوع درجته ومعادلة لها .

وانه — بناء على ما تقدم — فسواء كانت الدرجة الخامسة الادارية المخصصة لوظيفة أمين المكتبة في ميزانية ١٩٥٥/١٩٥٦ وقد استحدثت من طريق انشائها أو عن طريق نقلها من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى ، فان الثابت من الأوراق أن مجلس الدولة لم يصدر قراراً بنقل المتظلم الى الكادر الادارى ، ولا تثريب عليه في ذلك إذ لا يوجد نص قانونى يلزمه اتباع هذا الاجراء ، خاصة وأن المتظلم كان وقت صدور الميزانية المشرار اليها لا يزال في الدرجة السادسة الكلية ولم يكن قد رقى بعد الى الدرجة الخامسة الكلية .

كما انه بالاضافة الى ذلك فله لا وجه لما يطلبه المتظلم من تسوية حالته بوضعه في الدرجة الخامسة الادارية اعتباراً من تاريخ ورود وظيفة أمين المكتبة في الكادر الادارى في ميزانية سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ ، وذلك لأن قانون ربط الميزانية لا يستند الى المواطنين درجات أو وظائف ، وإنما يتم ذلك عن طريق التعيين أو للنقل أو الترقية بقرارات فردية تصدر من جهة الادارة بما لها من سلطة تطبيقاً للقواعد القانونية المنقذة في هذا الشأن .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اخفية السيد المذكور في نظلمة .

( ملف رقم ٢١٤/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٩/٢٢ )



**نقلنا : النقل إلى درجات الكادر الأعلى يعتبر تعيينا جديدا أو نقلا نوعيا**

قاعدة رقم ( ١٥٢ )

**المبدأ :**

نقل الموظف من كادر أدنى إلى كادر أعلى — هو في حقيقته تعيين مبتدأ في الكادر الأعلى — عدم لاستصحاب الموظف المنقول أقدميته في الكادر الأدنى كفضل علم — جواز هذا الاستصحاب استثناء في الحالات المنصوص عليها قانونا .  
ملخص الفتوى :

إن نقل للعامل من الوظائف المتوسطة إلى الوظائف العالية أي من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي بها يتضمنه من رفع للموظفين من كادر أدنى إلى كادر أعلى وما يستتبعه من تحسين في مركزه ومراعاة لاختلاف الشروط التي يتطلبها القانون عند التعيين في كل من الكادرين وعلى الأخص فيما يتعلق بالمؤهلات العلمية لها هو بمثابة التحسين في الكادر الأعلى .

ومن ثم لا يكون هذا النقل جائزا إلا في الحالات والشروط والأوضاع التي ينص عليها القانون ، والأجل أن هذا النقل لا يستصحب فيه الموظف للمنقول أقدميته في الكادر الأدنى إلى الكادر الأعلى بل تعتبر أقدميته بين أقرانه في هذا الكادر من تاريخ نظه إليه باعتباره تعيينا مبتدئا فيه وذلك طبقا للمادة ١٦ من قانون نظم للعاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التي تنص على : أن « تعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها » .

ولا يستصحب العامل المنقول من كادر أدنى إلى كادر أعلى أقدميته التي كانت له في الكادر الأدنى إلا إذا أجاز القانون ذلك . كما هو الشأن في

الحالة التي كانت تنص عليها للفترة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذا كان النقل مترتبا على نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر ادنى الى الكادر الاعلى بناء على ما رؤى لمصالح العمل ولحسن سير المرفق بسبب اختصاصات الوظيفة ومسئولياتها .

( غنوى رقم ١٢٤٩ فى ١٢/٢٨ / ١٩٦٥ ) .

قاعدة رقم ( ١٥٣ )

#### المبدأ :

النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى — مجال تطبيق حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عند نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر المتوسط الى الكادر للعالى — للنقل الى درجات الكادر العالى المنشأة فى الميزانية مقابل إلغاء درجات من الكادر المتوسط يعتبر تعيينا جديدا .

#### ملخص الحكم :

ان الثابت من الاطلاع على الأوراق ان الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية اصدرت القرار رقم ٧٢ بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٢ بتسوية حملة المؤهلات الجامعية والعالية من موظفيها الشاغلين لوظائف فى الكادر المتوسط والذين على درجات خصوصية وعملية وذلك بنقلهم على على المراتب للعالية الادارية والفنية المنشأة لهم بمراتب الهيئة من السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ مقابل الحذف الذى تم بهذه المراتب للمتوسطة والدرجات الخصوصية والعالية التى كانوا يشغلونها حتى يوم ١٩٦٢/٦/٣٠ على ان يمنحوا اول مربوط المراتب الجديدة او مرتباتهم الحالية ايها الكبير وذلك اعتبارا من ١٩٦٢/٧/١ على ان تحدد ائتمنياتهم بعد ذلك فى الكادر العالى حسب القواعد المقررة ويمتضى هذا القرار

سويت حالة الطاعن الذي كان يشغل الرتبة الأولى الكلية بوضعه في الرتبة الثالثة بالكادر العالي وذلك اعتباراً من يوم ١٩٦٢/٧/١ وقد راعت الهيئة عند ترتيب الأقدمية فيما بين موظفي الكادر الإداري المتقولين من الكادر المتوسط استصحابهم لأقدميتهم في الرتبة المتقولين منها وذلك استناداً للكتاب الدوري لديوان الموظفين رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ الذي قضى بأن الموظف الذي ينقل من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي تبعاً لنقل درجته تحسب له أقدميته في الدرجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسط تطبيقاً للمادة ٤٧ فقرة رابعة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وعلى هذا الأساس اعتبرت أقدمية الطاعن في الرتبة الثالثة بالكادر العالي من ١٩٥٧/٥/٢١ تاريخ حصوله على الرتبة الأولى بالكادر المتوسط فلما صدرت فتوى اللجنة الأولى للقسم الاستشاري بجس الدولة في ١٩٦٥/٢/٩ بأنه لا مجال لتطبيق أحكام كتاب ديوان الموظفين مقابل إلغاء المراتب التي كانوا يشغلونها في الكادر المتوسط مرضى لمر هذا المشار إليه بالنسبة إلى الموظفين الذين وضعوا على مراتب الوظائف العالية الفتوى على لجنة شئون الموظفين بالهيئة بجلستها للتمتدة يوم ١٩٦٥/٦/٣٠ فقررت تنفيذها وبذلك أصبحت أقدمية الطاعن في الرتبة الثالثة من يوم ١٩٦٢/٧/١ وعلى أساس هذه الأقدمية لم يكن الطاعن مستحقاً للترقية عند إجراء حركة الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٦٥ التي شملت الموظفين في ترقية .

وحيث أن ما تتبعته الهيئة بداية في تحديد أقدمية الطاعن عند نقله من الكادر المتوسط إلى الرتبة الثالثة بالكادر العالي استناداً إلى كتاب ديوان الموظفين السالف الذكر بحساب أقدميته في الرتبة المذكورة من يوم ١٩٥٧/٥/٢١ هو إجراء غير سليم ذلك أنه لا يجوز تطبيق حكم المادة ٤٧ فقرة رابعة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ على موظفي الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٠ تاريخ

العمل بنظام موظفيها الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩. إذ أصبحت أحكام هذا النظام وحده هي السارية عليهم من التاريخ المشار إليه وقد خلت تلك الأحكام من نص مماثل لنص المادة ٤٧ السابقة الذكر ، وغنى من البيان أن تطبيق المادة المذكورة إنما يكون مجاله عند نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي بالميزانية فيجوز في هذه الحالة نقل الموظف شاغل للوظيفة المنقولة إلى الكادر العالي تبعاً لنقل درجته لذا كانت طبيعة العمل واحدة قبل النقل وبممهده وكان متوافراً في الموظف شاغل الوظيفة المنقولة المؤهلات والكفايات المطلوب معتدز يستصحب أقدميته في الدرجة التي كان يشغلها قبل النقل إما النقل إلى درجات أو مراتب الكادر العالي التي تنشأ بالميزانية مقابل إلغاء درجات أو مراتب موازية بالكادر المتوسط — كما هو الحال في المنازعة الراهنة — لهذا النقل يعتبر بمثابة تعيين جديد في الكادر العالي ومن ثم تتحدد الأقدمية في الدرجة أو المرتبة من تاريخ التعيين فيها بطريق النقل إلى الكادر العالي مع جواز تعديل أقدمية الموظف المنقول إليها طبقاً لقواعد ضم مدد الخدمة السابقة التي انتظمها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ إذا ما توافرت شروط تطبيقها ولول هذه الشروط أن يكون المتعين قد تم في أدنى درجته . .

( طعن رقم ١٨٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٣ )

مقاعدة رقم ( ١٥٤ )

المبدأ :

نقل الموظف من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي — حصول هذا النقل طبقاً للمادة ٤٧/٤ من قانون نظام موظفي الدولة نتيجة نقل بعض الدرجات من الكادر الأول إلى الثاني — نقل نوعي — حساب أقدمية الموظف في الدرجة المنقول إليها من تاريخ النقل .

### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٧/٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بأنه : في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي ببيزانية لحدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شغلا الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعالجة لها .

ويرتّب حتما على النقل المشار اليه الغاء وظائف الكادر المتوسط التي نقلت درجاتها الى الكادر العالي ، ومع ذلك فقد أجاز المشرع هنا أن يشغل الموظف المنقولة درجته وظيفة بالكادر العالي في نفس درجته وبما أن الغاء الوظيفة بصفة عامة يرتّب عليه إما فصل الموظف طبقا للمادة ١٧/٥ من القانون المشار إليه ، و تعيينه في وظيفة مساوية أو أدنى من وظيفته وفقا للشروط والضوابط التي تضمنتها المادة ١١٣ من القانون ذاته ، الأمر الذي يجعل من حكم المادة ٤٧/٤ — بجواز تعيين الموظف في وظيفة اعلا — حكما استثنائيا في هذا الخصوص بما يستتبعه ذلك من ضرورة تفسير هذا الحكم وأعماله في أضيق الحدود ، وبالتالي يعتبر تاريخ شغل الدرجة في الكادر العالي هو تاريخ الأسمية فيها دون الاعتماد بأي تاريخ سابق .

وبخلاف ذلك ، فإن المادة ٤٧/٤ هذه وهي تعالج وضع الموظف المنقولة درجته قد استعملت لفظ « ينقل » في حالة شغله لنفس الدرجة التي تم نقلها ، وتعبر « تسوى حالته » إذ أريد استيفاءه في درجة بتوسطة ، ولا شك أن المفرقة في التعبير تقتضى المخيرة في الحكم إذ أن تسوية الحالة يرتّب عليها حسب الأسمية في الدرجة ، أما النقل النوعي فيعتبر بمثابة تعيين جديد لا يرتّب عليه هذا الأمر ، يؤيد هذا التفسير ويدعمه أن حكم احتساب مدة الخدمة السابقة هي الخبرة الى اكتساب الموظف من عمله اول ، والتي تنفذ في عمله للجديد لاتحاد طبيعة العملين .

( فتوى رقم ٦٤٧ في ٢٣/١٠/١٩٥٦ ) .

#### تعليق :

مجلت الجمعية من هذا الرأي في الفتوى رقم ٥٦٧ في ١٥/١٠/١٩٥٧ لـذ انتهت الى ان الموظف الذي ينقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي تبعا لنقل درجته طبقا للمادة ٤/٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة تحتسب اقدميته في الدرجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسط بشرط اتحاد ميل الموظف السابق مع ميله الجديد .

**رابعاً : حالات يكون فيها النقل الى درجات الكادر الأعلى تسوية**

#### قاعدة رقم ( ١٥٥ )

#### المبدأ :

**قرار النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي اعمالا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ لا يعدو ان يكون تسوية مستتدة مباشرة من احكام القانون — عـدم تحصنها بفوات مواعيد الالفاء .**

#### ملخص الحكم :

لا وجه لما يتولاه الطامن من ان القرار الصادر بنقله الى المرتبة الثالثة الادارية هو قرار فردي تحصن بفوات مواعيد الطمن عليه ذلك ان القرار المذكور وهو القرار الصادر برقم ٧٢ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٢ قد تضمن نقله الى الكادر العالي اعتبارا من ١/٧/١٩٦٢ دون ان يحدد اقدمية معينة له او لزملائه المنقولين بالقرار المذكور وانما جاءت تسوية حالته بعـد ذلك بلرجاع اقدميته في الكادر العالي الى ٢١/٥/١٩٥٧ اعتبارا بان هذه التسوية مستتدة مباشرة من احكام القانون دون ان تستهدف تلك التسوية انشاء مركز قانوني ذاتي بمقتضى سلطة الادارة التعديرية وبهذه المثبة فانه يمكن تمـحيل ترتيب هذه الاقدمية في

أى وقت بالتطبيق السليم لأحكام القانون ومن ثم يمكن المنازعة في هذا الترتيب دون للتقيد بميعاد معين لها القرار الصادر من الهيئة في ٢٨/١٠/١٩٦٦ بعد صدور القرار المطعون فيه بوضعه على الدرجة الثالثة الإدارية الجديدة أملاً لأحكام قرار رئيس للجمهورية رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ غايته لا يعدو أن يكون تسوية مستمدة مباشرة من أحكام القانون بعد تطبيق القواعد الواردة في قرار رئيس للجمهورية المشار إليه والتي قضت بتطبيق أحكام نظم للمعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على موظفى الهيئة وأيا كان وجه الصواب أو الخطأ في هذه التسوية فإنها لا تشكل سبباً قانونياً للمطعن في قرارات الترقية السلبية التي صدرت قبل العمل بقرار رئيس للجمهورية رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .:

( ملعن رقم ١٨٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٣ ) .

خامساً : النقل من الكادر المتوسط إلى الكادر العالى ترقية

#### قاعدة رقم ( ١٥٦ )

المبدأ :

موظف — نقله من الكادر الفنى المتوسط إلى الكادر العالى — المناذة

٤١ من قانون الموظفين بفرض قيود على هذا النقل — عدم سريتها على من سبق نقلهم إلى الكادر العالى قبل العمل بقانون الموظفين في ١/٧/١٩٥٢ .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (معلقة بالقانونين رقمي ١٤٣ و ٥٧٦ لسنة ١٩٥٣ ) تنص على أنه : تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة في الكادر الفنى المتوسط إلى الدرجة التالية لها في الكادر الفنى العالى في حدود النسبة المخصصة للاختيار ويشتترط

أن لا يزيد نصيب قوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للاختيار ويعمل بهذه القواعد عند الترقية الى اية درجة اعلى ، وبين من مطالعه هذا النص أن الفقرة الأولى الخاصة بالنقل من الكادر الفني المتوسط الى الكادر الفني العالي تضمنت حكما نيسه مثل في الفقرة الثانية الخاصة بالنقل من الكادر الكلي الى الكادر الإداري العالي ، وهو أن يعمل بالقواعد المتقدمة عند الترقية الى اية درجة اعلى . والمقصود بهذا الحكم أن الموظف الذي يصل الى اعلى درجة في الكادر الفني المتوسط في الوزارة او المصلحة كالدرجة الرابعة يجوز أن يرقى الى الدرجة التالية لها في الكادر العالي وهي الدرجة الثالثة ، بشرط أن يكون ذلك في حدود نسبة الاختيار اذا كان من اصحاب المؤهلات العالية ، أما اذا كان هذا الموظف من حملة للمؤهلات المتوسطة فلا يجوز ترقيته الا في حدود ٤٠٪ من نسبة الاختيار ، وعلى أن تكون هذه الشروط ولجنة الاتباع عند النظر في ترقية مثل هذا الموظف بعد ذلك الى الدرجات الأعلى من الدرجة الثالثة . وقد جرى للتساؤل عما اذا كانت هذه القيود تسرى على الموظفين الذين يحملون مؤهلات متوسطة والذين كفوا يشغلون درجات في الكادر الفني العالي في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من عدمه ، بمعنى أنه اذا كان هناك موظف ذو مؤهل متوسط يشغل الدرجة الثالثة للفنية في الكادر العالي في مصلحة كانت ميزانيتها مقسمة على كادر فني على وكادر فني متوسط قبل يولييه سنة ١٩٥٢ ، فهل تنبذ ترقيته الى الدرجة لثانية او الأولى بالقانون الواردة في المادة ٤١ نزولا على حكم العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى منها ، او أنه اذا اكتسب مركزا قانونيا في الكادر الفني العالي قبل العمل بقانون التوظيف فلا تسرى في شأن ترقيته الى درجات هذا الكادر ألا الأحكام الواردة في المادة ٣٨ الخاصة بالترقية في درجات الكادر العالي ، فلا تكون نسبة ترقية بين شاغلي درجات هذه الكادر بحسب مؤهلاتهم ، بل تجرى في شأن ترقيتهم قواعد الترتيبات بالأممية او بالاختيار دون أن تحصر ترقية حملة المؤهلات



المتوسطة منهم في الحدود الضيقة الواردة في المادة ٤١ . والواقع أن الاستناد من حكم الفقرة الأولى من المادة ٤١ سلفه الذكر لانه اذا ينظم للنقل من الكادر الفني المتوسط الى الكادر الفني العالي لنها يتناول فريقين من الموظفين الشاغلين لدرجات في الكادر المتوسط : حملة المؤهلات العالية وهؤلاء يكون نظمهم في حدود للنسبة المقررة للاختيار ، وحملة المؤهلات للمتوسطة الذين لا يجوز نظمهم الا في حدود ٤٠٪ من هذه النسبة . ولا شك ان المشرع ، لذ نص في عجز هذه الفقرة على ان يعمل بالقواعد المتقدمة عند الترقية الى اية درجة اعلى في الكادر العالي ، انها قصد ان تكون ترقية الموظفين المنقولين من الكادر للمتوسط الى الكادر العالي ، في درجات هذا الكادر الاخير مقيدة بذات القيود التي اتبعت في نظمهم ابتداء الى هذا الكادر . ولذا كان تنظيم لنقل الى الكادر العالي يتناول نقل اصحاب المؤهلات العالية الشاغلين لدرجات في الكادر للمتوسط كما يتناول اصحاب المؤهلات المتوسطة على ما سبق بيانه ، فان مؤدى ذلك لزوم القول بان التزام هذه القيود عند الترقية الى درجات اعلى في الكادر الفني العالي يسرى في حق هذين الفريقين من الموظفين على السواء . ومضى تقرر أن اصحاب المؤهلات العالية الذين ينقلون الى الكادر العالي — تطبيقاً لأحكام المادة ٤١ — تكون ترقيةهم في درجات الكادر العالي محدودة بنسبة الترقية بالاختيار ، فانه يتعين القول بان الفرض من هذه القيود هو جملة الموظفين للشاغلين من قبل لدرجات الكادر العالي ، وليس الفرض منها حماية اصحاب المؤهلات العالية ، اذ لو كان هذا هو الفرض الوحيد المقصود لجعل المشرع ترقية اصحاب المؤهلات العالية المنقولين من الكادر للمتوسط في درجات الكادر العالي طليقة من كل قيد مساواة بزملائهم ممن كانوا اصلاً في الكادر العالي . ومقتضى القول بان الهدف من القيد الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٤١ سلفه الذكر هو المحافظة على مراكز الموظفين الشاغلين لدرجات الكادر العالي وجملة اتمديتهم من ان تتأثر بتمديدات المنقولين من الكادر للمتوسط ولو كانوا حاملين مؤهلات

مالية — مقتضى ذلك هو التسليم بامتداد هذه الحماية الى جميع من كانوا مقيدين على درجات في الكادر العالى ، سواء منهم أصحاب المؤهلات العالية والمتوسطة ، ومن ثم فكل أصحاب المؤهلات المتوسطة الذين وضعوا على درجات في الكادر العالى منذ اول يولية سنة ١٩٥٢ لا تقيد ترقيةاتهم بالقيود الواردة في المادة ٤١ — لا لانهم قد كسبوا حقاً في الانطلاق في الترقيات الى درجات هذا الكادر وفقاً للتواعد التى كان معمولاً بها قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ، اذ المعروف ان مركز الموظفين لنا هم مراكز لائحة تحكمها اللوائح واللوائح التى تصدرها جهة الادارة بتنظيم شئونهم ، بحيث يملك المشرع ان يقيد فى اى وقت ترقية أى فريق من الموظفين كحكمة المؤهلات المتوسطة مثلاً ويحدد من ترقيةاتهم في درجات الكادر العالى حسبما يقرأه له ، دون ان يكون لهم الاحتجاج بآلية مركز قانونية كسبوا في شأن ترقيةاتهم ، اذ كل ما يستقر لهم من مراكز فردية ينحصر في قيدهم لدرجة من درجات الكادر العالى بحيث لا يجوز بقرار فردى نظهم منه — وإنما يستند عدم سريان حكم العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة ٤١ على أصحاب المؤهلات المتوسطة لاشغالهم لدرجات في الكادر العالى قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ الى ان هذا للحكم — بحسب سياقه ومعنونه وأهدافه — لا يتعدى اليهم ، اذ يقتصر على من ينظفون من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فهؤلاء هم الذين تظل ترقيةاتهم في درجات الكادر العالى مقيدة بهذه القيود . اما الموجودون بالكادر العالى عند العمل بالقانون المشار اليه فان مجال تنظيم ترقيةاتهم هو المادة ٣٨ الخاصة بنظام الترقيات في درجات الكادر العالى التى جعلت منطقتى الترقية الأقدمية او الاختيار دون أن تقرر حكماً خصاً لذوى المؤهلات المتوسطة مما مفاده انهم يتساوون بمنع أصحاب المؤهلات العالية<sup>(١)</sup>

سادسا : جواز نقل الموظف الى الكادر الأعلى تبعا لنقل درجته

قاعدة رقم ( ١٥٧ )

المبدأ :

نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي — جواز  
نقل الموظف شاغل الدرجة المتقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في  
نفس درجته — المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — استصحاب  
الموظف المتقول اقدميته في الدرجة المتقولة .  
بمخلص الحكم :

نصت المادة ٤٧ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في  
الفترة الأخيرة منها على انه « في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط  
الى الكادر العالي ببيزائية احدى للوزارات أو المصالح يجوز بقرار من  
الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المتقولة من الكادر المتوسط الى  
الكادر الفني العالي في نفس درجته او تسوية حالته على درجة متوسطة  
خالية من نوع درجته ومعللة لها » .

ومن حيث ان هذه المحكمة قضت بجلستها بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٨ في  
الدموى رقم ١١٨ لسنة ٤ القضائية في صدد هذه المادة بأنه ولئن كان  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — بشأن موظفي الدولة قد قسم الوظائف  
الداخلية في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة على ان تضمن الميزانية بيانا  
بكل نوع من هذه الوظائف ولا نص على انه لا يجوز بغير إذن من البرلمان  
نقل وظيفة من فئة الى اخرى او من نوع الى آخر ولا وضع لكل فئة من  
هاتين الفئتين احكاما خاصة بها من حيث التعيين والترقية تختلف في كل  
واحدة عن الأخرى مما يترتب عليه ان الأتمدية في وظائف الكادر العالي

تتميز عن الأقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتهما متباعدة ، ومن ثم فإذا نقل موظف من الكادر الأدنى إلى مثل درجته في الكادر الأعلى فإنه لا يستصحب معه عند النقل أقدميته في الكادر الأدنى بل يعتبر في ترتيب أقدميته بين أقرانه في الكادر الأعلى من تاريخ نقله إلى هذا الكادر الأخير . . . إلا أنه إذا كان للنقل مترتبة على نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر الأدنى إلى الكادر الأعلى بناء على ما رؤى لصالح العمل ولحسن سير المرفق للعام فإن المستفاد من نص القانون في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المشار إليها أن المشرع قصد الاحتفاظ للموظف لذى ترى الإدارة نقله إلى الكادر الفني العالي تبعاً لنقل وظيفته بدرجةها بأقدميته فيها وحكمة ذلك ظاهرة تقوم على أساس من العدالة وللصالح العام لأن نقل الوظيفة بدرجةها قد استدعته حاجة العمل والمصلحة العامة ولأنه كما أن نقل الوظيفة من الكادر المتوسط إلى الكادر الأعلى لا يستتبع حتماً ويقوة القانون نقل شاغلها فقد لا يكون الموظف صالحاً للقيام بوظيفته في الكادر الأعلى سواء من حيث الكفاية أو المؤهل ، فقد أجاز لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل أو عدم نقل كل موظف نظمت وظيفته بدرجةها إلى الكادر العالي ومن ثم فإن الموظف الذي تثبت صلاحيته للنقل إلى الكادر العالي في تلك الوظيفة ينبغي ألا تتأثر أقدميته في الدرجة المنقولة بنقله إلى الكادر العالي ما دلم قد تم ذلك تبعاً لنقل الوظيفة بدرجةها تنظيمياً للأوضاع في الوزارة أو للمصلحة على الأساس المتكسب وما دلم قد ثبتت جدرة الموظف وأهليته للنقل .»

قاعدة رقم ( ١٥٨ )

المبدأ :

الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — نصها على اجازة نقل شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر الاعلى في نفس درجته — يعتبر حكما استثنائيا — عدم تطبيقه حال النقل من درجات شخصية او الى كادر اعلى لا تتمثل درجته مع درجات الكادر المتوسط — لا حق للتوظيف المنقول في هذه الحالات في استصحاب اقدميته السابقة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنفي في مقرنها الرابعة بأنه في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر الاعلى بمرتبة احدى الوزارات او المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر الاعلى في نفس درجته او تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعاملة لها .

ومن حيث ان حكم الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة هو حكم استثنائي ومطل لا يجوز تطبيقه الا اذا نطقت وظيفة المدعى بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر الفنى الاعلى وكان المصالح يقتضى هذا النقل ، وغنى عن البيان ان الوظائف التنفيذية التى نص عليها القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٥ ليس لها مثل في الكادر المتوسط حتى يصح القول بان المدعى نطقت وظيفته بدرجة من حين تم تعيينه بصورة مبتدئة بالكادر الفنى الاعلى ، وبغضلا مما تقدم فان درجته الخامسة التى كان حاصلا عليها

بالكادر المتوسط كلت درجة شخصية والدرجة الشخصية ليس لها كيان ذاتي بالميزانية بحيث يتصور معه نقلها من كادر أعلى ، فالشروط الواردة في المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة متعلقة كلها في حق المدمى بما يتمتع معه امكان استصحابه لأحقيته السابقة في للدرجة الخامسة بالكادر المتوسط على نحو ما زعم في طلباته وحتى اذا كلن الأمر كذلك انهار الأساس الذى يجوز أن يبنى عليه ما طلبه بغير حق من تسويات وظيفية خاطئة ربطها بهذه الأكاديمية المزعومة .

( طعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠ ) .

قاعدة رقم ( ١٥٩ )

البدا :

الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٢ تجزى بقرار من الوزير المختص نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعاً لنقل درجته في الميزانية —الحكم الذى تضمنته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المشار اليها هو استثناء من اصل علم لا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه — اذا كان الاجراء الذى اتبعته جهة لإدارة هو إلغاء درجات الكادر المتوسط بالميزانية مقابل إلغاء عدد بديل وموازى لها بالكادر العالى وكانت غالبة الموظفين الذين شملهم القرار الإدارى الذى تضمن النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى على درجات شخصية لا وجود لها في الميزانية فان التدرج لا يكون تنفيذا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة من تاريخ تعيينه بالكادر العالى .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى صدر القرار الوزارى رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٦٢ في ظل احكامه — قد نص في مادته الثانية على أن :

و تنقسم الوظائف الدخلة في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة ، وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وإدارى للأولى وفنى وكتابى للثانية وتتضمن الميزانية بياناً بكل نوع من هذه الوظائف ولا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر وباستثناء مواد هذا القانون تبين أنه قد تُفرد لكل فئة من هاتين الفئتين أحكامها خاصة بها من حيث التعمين والترقية تختلف كل واحدة عن الأخرى مما يدل على قيام الفصل للعلم بين الكادرين المتوسط والعالي ، ويستقل كل منهما بدرجةه وأقساميات الموظفين المنتهين اليه وعلى ذلك فمن الأصل أن الموظف الذى ينتقل من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى لا يستصحب معه أقدميته السابقة في الكادر الذى كان تابعاً له ومثل هذا النقل يعتبر في الحقيقة بمثابة التعمين في الكادر الآخر المنقول اليه .

ومن حيث أنه إذا كان هذا هو الأصل العلم الذى قامت على أساسه أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ عند بدء العمل به ، إلا أن القانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ قد أضاف بعد ذلك إلى المادة ٤٧ مقرة أخيرة التى نصت على أنه : « في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بميزانية الوزرلرت أو المصلح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعاملة لها ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعاً لنقل درجته في الميزانية يترتب عليه استصحاب أقدميته بالكادر الأدنى وذلك استثناء من قاعدة الفصل بين الكادرين وأن مناط أعمال هذا الاستثناء أن تكون طبيعة العمل في كل من الوظيفتين واحدة بحيث إذا اختلفت طبيعة عملها يكون قد تطلبت شرط أعمال هذا الاستثناء وحينئذ يتمين الرجوع الى الأصل العلم وتتحدد أقدمية الموظف المنقول من تاريخ نقله الى الكادر العالى بحكم كون هذا

النقل في حقيقته تعيينا كما سلفت الإشارة لذ تنص المادة ٢٥ من القانون المذكور على أن « تعتبر الأهمية في العرجة من تاريخ التعيين فيها . . . » .  
وعلى ذلك فانه متى كان للحكم الذي تضمنته لفترة الأخيرة من المادة ٤٧ المشار إليها هو استثناء من اصل علم فانه من المسلم أن الاستثناء يطبق في أضيق الحدود ولا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه .

ومن حيث انه يبين من كتاب ادارة الميزانية بوزارة للصحة المؤرخ ١٩٧٤/٢/٢٨ أن الاجراء الذي تتبعته عند تحويل الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى يكون بالفاء للدرجات المخرجة بالميزانية في الكادر الاول مقابل انشاء سدد بديل وهوئز لها بالكادر الآخر كما أن غالبية من شملهم القرار الوزارى رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٦٢ الذى يتضمن نظم من الكادر الفنى للمتوسط والكتلى الفنى العالى والادارى كانوا على درجات شخصية التى لا وجود لها فى الميزانية ومن ثم لا يتصور نقل مثل هذه الدرجات من كادر الى كادر آخر ، لذ هذا النقل لا يتم الا حيث توجد درجات أصلية مدرجة فى صلب الميزانية .

ومن حيث انه مبنى تبين ما تقدم فان النقل الذى تضمنه القرار الوزارى رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٦٢ لم يكن القصد منه فى الواقع نقل الوظيفة بدرجةها فى الميزانية لاعتبارات تتعلق بحسن سير العمل وبمقتضيات المصالح العام تنفيذاً لحكم لفترة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وأما كان ذلك لتحقيق الرقبة فى نقل من حصلوا على مؤهلات عالية اثناء الخدمة الى الكادر العالى ومن ثم تتحدد أهمية الوظائف فى هذه الحالة من تاريخ نظه الى الكادر المذكور او بعبارة اخرى من تاريخ تعيينه فيها من ١٩٦٢/٧/١ .

( ظمن رقم ٤٢٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٤ ) .



سابعاً : الأصل عدم استصحاب الموظف المتقول الى كادر أعلى لآتبعيته

قاعدة رقم ( ١٦٠ )

المبدأ :

النقل من الكادر المتوسط الى الكادر الأعلى — الأصل في قانون الموظفين هو الفصل بين الكادرين المتوسط والأعلى — عدم استصحاب الموظف عند النقل أقدميته في الكادر الأدنى — اعتبار النقل نقلاً نوعياً بمثابة التعمين في الكادر الأعلى — الاستثناء من هذا الأصل قد يستفاد من القانون صراحة أو ضمناً .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — إذ قسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين ( عالية ومتوسطة ) على أن تتضمن الميزانية بياناً بكل نوع من هذه الوظائف ، ولأن نص على أنه لا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر ، ولأن وضع لكل فئة من فئتين الفئتين أحكاماً خاصة بها من حيث التعمين والترقية تختلف في كل واحدة عن الأخرى — فإنه قد جعل الأصل هو الفصل بين الكادرين مما يترتب عليه أن الأقدمية في وظائف الكادر العالي تتميز عن الأقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتهما متباعدة ، ومن ثم فإذا نقل موظف من الكادر الأدنى الى مثل درجته في الكادر الأعلى فلا يستصحب معه عند النقل أقدميته في الكادر الأدنى ، بل يعتبر في ترتيب أقدميته بين أقرانه في الكادر الأعلى من تاريخ نقله الى هذا الكادر الأخير ، لأن هذا النقل هو نقل نوعي بمثابة التعمين في الكادر الأعلى الذي تختلف الوظائف فيه من حيث شروط التعمين والترقية والاختصاصات عن مثيلاتها في الكادر الأدنى . ولأن كان ذلك هو الأصل . إلا أن الاستثناء منه قد يستفاد من القانون صراحة أو ضمناً لحكمة خاصة تبرر هذا الاستثناء .

( طعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤ ق. — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢ )

( ٢٣٨ — ٢٤٤ )

ثانياً : مدى استصحاب الموظف المنقول الى كادر اعلى تبعاً لنقل درجته لاقبضته

### مقدمة رقم ( ١٦١ )

#### المبدأ :

نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعاً لنقل درجته وفقاً للمادة ٤٧/٤ من قانون الموظفين — اتحاد عمله للسابق مع عمله الجديد — احتساب اقدميته في الدرجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسط .  
ملخص الفتوى :

تمس الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ على أنه « في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ببيزنسية احدى الوزارات او المصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل للدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في نفس درجته او تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعايلة لها » ، وقد جاء بنكرة القانون الايضاحية تبريراً لهذا النص « ان حالة العمل قد تستدعي نقل وظيفة مدرجة في الكادر المتوسط الى الكادر العالى ، وان يتم هذا النقل في تقوى الميزانية نفسه » ، وهذا النقل لا يستتبع ضمًا وبقوة القانون نقل من يقوم بعمل الوظيفة من أحد الكادرين الى الآخر ، فقد لا يكون الموظف صالحاً للقيام بعمل وظيفة في الكادر العالى سواء من حيث الكفاية او المؤهل » .

ومعنى ذلك ان نقل الدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى يختلف عنه — بالنسبة الى الموظف شاغل الدرجة المنقولة — احد وضعين :

الأول : ان يكون الموظف سالحا لولاية الوظيفة التي نقلت درجتها الى الكادر العالي ، وفي هذه الحالة ينتقل للموظف على الدرجة المنقولة .

الثاني : ان يكون الموظف المنقولة درجته غير صالح لشغل الوظيفة المنقولة درجتها ، سواء من حيث للكلية او المؤهل ، وفي هذه الحالة تسوى حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها . ويستناد من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٢ الذي اضيفت بهتضاء الفقرة الرابعة سالفة الذكر الى المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ان العمل الذي يعمد به الى الموظف المدرجة درجته بالكادر المتوسط يظل — بعد نقل درجته الى الكادر العالي — كما هو دون تغيير .

على ان نقل الموظف بالكادر المتوسط الى الكادر العالي تبعاً لنقل درجته ، ولن اعتبر بمثابة التعيين في وظائف الكادر العالي ، الا انه من ناحية الدرجة المالية يعد نقلاً مكافئاً بحيث تحسب للموظف اشديته في الدرجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسط ، كما ان العبرة في الترقيات والاشديت بالدرجات المالية لا بالوظائف الا اذا كانت الدرجة مرتبطة بالوظيفة بطريق التخصيص في الزمنية ، وهذا هو ما يتفق مع نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ التي تنص بان " تعتبر الامتددة في الدرجة من تاريخ التعيين فيها " .

ومن التتق عليه وفقاً لأحكام قانون نظام موظفي الدولة والاعوانة لعمول بها قبل هذا القانون انه لا يقرب على النقل تمثيل في امتددة الوظائف او استخخدم ولو كان النقل الى وظيفة تختلف في طبيعة عملها عن عمل الوظيفة السابقة

لهذا فان الموظف الذي ينتقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي تبعاً لنقل درجته طبقاً للمادة ٢٧/٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢

تحتسب أقدميته في الدرجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسط وذلك بشرط انعقاد عمله السابق مع عمله الجديد .

( فتوى رقم ٥٦٧ في ١٠/٥/١٩٥٧ ) .

قاعدة رقم ( ١٦٢ )

**المبدأ :**

نقل الوظيفة بدرجتها من الكادر الأدنى إلى الكادر الأعلى — نقل الموظف إلى الكادر الأعلى تبعا لثقل وظيفته بدرجتها — عدم تأثير أقدميته في الدرجة المنقولة بنقله إلى الكادر الأعلى .

**ملخص الحكم :**

لذا كان النقل مترتبا على نقل الوظيفة بدرجتها من الكادر الأدنى إلى الكادر الأعلى بناء على ما رؤى لصالح العمل ولحسن سير المرفق العام وأن طبيعة العملين في الوظائف واحدة ، فقد يستفاد من نصوص القانون ضمنا أنه قصد الاحتفاظ للموظف الذي ينقله إلى الكادر الأعلى تبعا لنقل وظيفته بدرجتها بأقدميته فيها ، ومن ذلك الحالة التي نصت عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ التي تنص ( وفي حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي يمتازة إحدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شافلا الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي بنفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وحكمة ذلك ظاهرة من العدالة والصالح العام ، لأن نقل الوظيفة بدرجتها قد تستدعي حاجة العمل والمصلحة العامة ، ولأنه وإن

كان نقل الوظيفة من الكادر المتوسط الى الكادر الأعلى لا يستتبع حتماً ويقوة  
الائقون. نقل من يقوم بعملها الى الكادر الأعلى سواء من حيث الكفاءة او  
المؤهل ، فقد أجاز لكل وزير في وزارته سلطة للتخصيص في نقل او عدم  
نقل كل موظف نقلت وظيفته بدرجة الى الكادر الأعلى ، ومن ثم فإن الموظف  
الذى تثبت صلاحيته للنقل الى الكادر الأعلى في تلك الوظيفة ينبغي الا تتأثر  
أقدميته في الدرجة المنقولة منطه الى الكادر الأعلى ما دام قد تم ذلك تبعاً  
لنقل الوظيفة بدرجة تنظيمياً للأوضاع في الوزارة او المصلحة على الأساس  
المتقدم وما دام تثبت جدارة المتقول وإهليته للنقل الذى هو بمثابة  
التعيين في الوظيفة ذات الطبيعة الواحدة في العمل .

( طعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٦٢ )

##### المبدأ :

استصحاب الموظف بالنقل بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر  
العالي أقدميته في الدرجة المتقول بها — مقصور على هذه الدرجة دون  
أقدميته في الدرجة السابقة — تميز الأقدمية في وظائف الكادر العالي في  
الأقدمية . في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتها متساوية —  
استصحاب الموظف بالنقل لأقدميته في هذه الحالة — استثناء يجب  
الاقتصار على تطبيقه في الحدود التى ورد بها .

##### ملخص الحكم :

انه ولئن كان المستفاد من نص المادة ٧٧ مقرر أخيراً من قانون موظفى  
الدولة أن الموظف المنقول بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي  
يستصبح معه أقدميته في الدرجة المنقول بها طبقاً لشروط وضوابط

وضعتها هذه المحكمة إلا أنه لا يستفاد من هذا النص أنه يستصحب معه أيضا ألقديته في الدرجة السابقة برعاية الأصل هو الأقدمية في وظائف الكادر العالي تميز من الأقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتها متماثلة وأن للخروج على هذا الأصل يستلزم نصا استثنائيا مثل الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ ، ومن المقرر أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره ومن ثم فلا يمكن أن يفترض أن للطاعين والمطعون ضده عينوا لأول مرة في الدرجة الخامسة فيكون المعيار الواجب للتحويل عليه في تحديده الأقدمية بين المعينين هو المؤهل للأقدمية الخارج معلو السن على التعاقب ، للفترة (ب) من المادة ٢٥ من قانون موظفي الدولة ، لأن هذا المعيار لا يستقيم مع وجود ولحق على خلافه وهو عدم تعيين المتزاحمين لأول مرة في الدرجة الخامسة ولأن المطعون في ترقيقه وأن كان يستصحب معه ألقديته في الدرجة الخامسة بالكادر الفني للمتوسط إلا أنه لا يصح أن يستصحب معه ألقديته في الدرجة السادسة بالكادر الفني المتوسط ذلك أن المشرع في المادة ٤٧ فقرة أخيرة قد خرج على الأصل العام الذي يقضى بأنه عند نقل موظف من الكادر الأدنى إلى مثل درجته في الكادر الأعلى لا يستصحب معه عند النقل ألقديته في الكادر الأدنى وذلك حين استثنى حالة ما إذا كان للتقل مرتبة على نقل الوظيفة بدرجةها وبمراعاة الشروط والأوضاع التي أرسنها هذه المحكمة ومن ثم وجب الاتصال على تطبيق هذا الاستثناء في الحدود التي ورد فيها بحيث لا يتعدى إلى الأقدمية في الدرجة السابقة حسبما سبق به البيان .

تاسعا : مبررات النقل الى الكادر الأعلى تبعا لنقل للدرجة

قاعدة رقم ( ١٦٤ )

المبدأ :

النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي — النقل المترقب على  
نقل الوظيفة بدرجة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى — استصحاب  
الموظف ، على سبيل الاستثناء ، اقدميته في الكادر الأدنى — قد يستفاد  
من نصوص القانون انه قصد اليه لاعتبارات من المصلحة العامة ولا تفصل  
العمل في الوظيفتين .

ملخص الحكم :

لذا كان النقل مترقا على نقل للوظيفة بدرجة من الكادر الأدنى الى  
الكادر الأعلى بناء على ما رؤى لصالح العمل ولحسن سير الفرق العام  
لن طبيعة العاملين في للوظيفتين واحدة ، فقد يستفاد من نصوص القانون  
ضمنا انه قصد الاحتفاظ الموظف الذي يرى نقله الى الكادر العالي تبعا  
لنقل الوظيفة بدرجة بالقدميته فيها ، ومن ذلك الحالة التي تنص عليها  
الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المضافة بالقانون رقم ٥٨٦٦ لسنة ١٩٥٢ .  
التي تنص بأنه « وفي حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى  
الكادر العالي بميزانية احدي الوزارات و المصالح ، يجوز بقرار من  
الوزير المختص نقل الموظف شياغل للدرجة المنقولة من الكادر المتوسط  
خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وحكة ذلك ظاهرة تقوم على أساس  
من المعادلة والمصالح العام ، لأن نقل الوظيفة بدرجة قد استدمته حاجة  
العمل والمصلحة العامة ، فتم الاندماج على هذا الأساس ، وبمراعاة لن  
للطبيعة واحدة في العاملين ، لأنه لما كان نقل الوظيفة من الكادر المتوسط

الى الكادر الأعلى لا يستتبع حتماً ويقوّة للقانون نقل من يقوم بعمله من الكادر للعالي سواء من حيث للكفاية أو المؤهل ، فقد أجاز لكل وزير في وزارته سلطة الترخّص في نقل أو عدم نقل موظف نقلت وظيفته بدرجةها الى الكادر الأعلى ، ومن ثم فإن الموظف الذي تثبت صلاحيته للنقل الى الكادر العالي في تلك الوظيفة ينبغي ألا تتأثر أقدميته في الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر للعالي ، ما دلم قد تم ذلك تبعاً لنقل الوظيفة بدرجةها ، تطبيقاً للأوضاع في الوزارة أو المصلحة على الأساس المتكتم ، وما دلم تثبت جدارة المنقول وأهليته للنقل الذي هو بمثابة التعيين في هذه الوظيفة ذات الطبيعة الوحدية في العمل . وهذا للحكم الضمني في تحديد الأقدمية المستفاد من الفقرة الأخيرة من المادة ٧ } هو حكم استثنائي خاص بتنظيمه الأفراس التي استهدفها القانون بإضافة تلك الفقرة ، يقطع في ذلك أن المشرع يريد دائماً مثل هذا الحكم عند إعادة تنظيم الأوضاع الإدارية تطبيقاً من شأنه نقل الوظائف بدرجةها من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى ، كما تم ذلك بالقرار بقانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٦ الذي أجاز لوزير التكوين أن ينقل بقرار منه أية وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر بميزة الوزيرة ، كما أجاز له نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة الى الكادر العالي ، أو نقل غيره من موظفي الوزارة الى الدرجة المنقولة الى الكادر العالي في نفس درجته ، بشرط أن يكون حاصلاً على المؤهل اللازم للتعيين في الكادر المنقول اليه ، أو تسوية حالته في درجة خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وإن تعتبر أقدمية الموظف في الكادر للعالي المنقول اليه من تاريخ حصوله على الدرجة المماثلة للدرجة المنقولة اليها في ذلك الكادر ، وذلك بشرط أن يتفق عمل الوظيفة المنقول اليها مع عمل الوظيفة المنقول منها في طبيعتها ، وإلا اعتبرت الأقدمية في الكادر المنقول اليه من تاريخ النقل .



عاشرا : أداة النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي

قاعدة رقم ( ١٦٥ )

المبدأ :

النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي تبعا لنقل درجته في الميزانية  
بالتطبيق للفقرة ٣ من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — أداة  
هذا النقل — هي قرار من الوزير المختص او من يسند اليه هذا الاختصاص  
بنص في قانون واجب التطبيق — مثال بالنسبة لاختصاص مدير عام الهيئة  
العامة للسكك الحديدية طبقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤  
لسنة ١٩٤٩ .

ملخص الحكم :

إن أعمال حكم للفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي أضيفت بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة  
١٩٥٣ والتي يجرى نصها هكذا ( وفي حالة نقل بعض الدرجات من الكادر  
المتوسط الى الكادر العالي بميزانية لحدى الوزارات او المصالح ، يجوز  
بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر  
المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته ، او تسوية حالته على درجة  
متوسطة خالية من نوع درجته ، ومعالجة لها ) إن أعمال هذا النص  
يقتضى أن يكون النقل بقرار من الوزير المختص ، الا ان لخير عام للسكك  
الحديدية سلطة نقل الموظفين حتى الدرجة الثالثة وذلك طبقا لحكم  
المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ التي عهدت له بإدارة  
السكك الحديدية تحت إشراف وزير المواصلات ، وان يبيت في حدود  
التوازي واللوائح في نقل الموظفين حتى الدرجة الثالثة ، وهذا للقانون

خاص بالمسكك الحديدية وظل قائما حتى النى أخيرا بالقانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ الذى صدر فى ١٤/١٠/١٩٥٦ ، وعمل به من تاريخ نشره ، ولما كان هذا القرار قد صدر فى ظل القانون الأول قبل النفاذ فهو الذى يحكمه ولا يتغير الحال بصدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة ، اذ لا يفسخ حكمه به لأن القاعدة للقانونية تقضى بأن القانون الخاص يقيد القانون العام والعكس غير صحيح فى هذه القاعدة .

( طعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٣ ) .

خامس عشر : النقل من الكادر العالى الى الكادر المتوسط يستلزم موافقة الموظف المتقوّل .

قاعدة رقم ( ١٦٦ )

المبدأ :

نقله من الكادر العالى الى الكادر المتوسط — جواز به بشرط موافقة الموظف على هذا النقل .

ملخص الفتوى :

ان الأصل للعالم هو عدم جواز نقل الموظف من الكادر العالى الى الكادر المتوسط ، نظرا لما ينطوى عليه هذا النقل من تنزيل للوظيفة ، وتفاوت لغرض الترقى الى نهاية درجات السلم الإدارى ، واضرار بمركز للموظف الأدبى ، الأمر الذى يعتبر بمثابة عقوبة تأديبية لا يجوز توقيعها الا لجرية ارتكبتها للموظف وبعد اتباع الاجراءات التأديبية المنصوص عليها فى القانون . ولما كانت للحكمة من هذا الحظر هى حماية الموظف من عنف الإدارة ، حتى لا يتخذ من هذا النقل وسيلة للتشنج والاضرار بمن يشاء من موظفيها على خلاف ما يقتضيه الصالح للعالم ، فان هذه الحكمة

بشقيها تنتهي في حالة قبول الموظف مثل هذا النقل ، باعتبار انه الأمين على مصلحته والأكثر منها لها ، فان هو طلب هذا النقل لو رضى به او قدم اقرارا للدائرة بقبوله ، جاز ذلك ما دامت جهة الادارة — وهى المنوط بها تقدير المصلحة العامة ورمليتها — قد قدرت لزوم هذا النقل ، بل ولجأت عملا في إحدى الحالتين المعروضتين لى نقل بعض الدرجات من الكادر العالى الى الكادر المتوسط ، لصالح العمل ولا يمكن التنسيق بين الكادرين لأعلى والمتوسط .

ولا وجه لما يتحدى به من أن علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة لائحية لا تتأثر بقبول الموظف وضعا يغير ما تنص عليه القوانين وللوائح ، اذ ان المادة ١١٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفى الدولة ، قد اجازت الاعتداد بقبول الموظف وضعا يغير وضعه القانونى كما اشارت المادة ٧ من القانون المذكور في مقررتها اولى الى الاستداد بقبول الموظف النقل من وزارة او مصلحة الى وزارة او مصلحة اخرى ، ولو كان هذا النقل يفوت عليه حقه في الترقية بالأقدمية . لذلك مانه يجوز نقل للموظفين من الكادر العالى الى الكادر المتوسط — تبعا لنقل درجاتهم او استتلالا — اذا انتضت المصلحة العامة ذلك طبقا لقانون الميزانية ، وبشرط موافقة الموظف المنقول على هذا النقل .

( فتوى رقم ٢١٦ في ٢٣/٦/١٩٥٥ ) .

ثانى عشر : اثر النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى على إعانة غلاء المعيشة .

قاعدة رقم ( ١٦٧ ) .

المبدأ :

نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى — اثره على إعانة غلاء المعيشة — لا يخصم من الإعانة الا ما يعادل الفرق بين ما كان يتقاضاه فعلا بالكادر المتوسط ولول مربوط الدرجة بالكادر العالى .

### ملخص الفتوى :

بتقصي المراحل التشريعية لموضوع اعانة غلاء المعيشة يبين ان مجلس الوزراء نظمها بقواعد عامة بقرار اصدره في اول ديسمبر سنة ١٩٤١ ثم ادخل على هذا القرار بعض تعديلات جزئية حتى اصدر في ١١ من يولييه سنة ١٩٤٤ قرارا بتثبيت هذه الاعانة وتخفيضها في بعض الحالات وذلك تخفيفا من الاعباء المالية . وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ رفع قيد التثبيت الذي فرضه القرار السابق ، وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ عاد مجلس الوزراء وقرر تثبيت الاعانة على الماهيات والمرتبات والأجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم قرر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ معالجة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة للغلاء على اساس ماهياتهم لاساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليه من اعانة المعيشة ولن تتأثر حالتهم بهذا الاجراء ما دامت جلة الاجر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم يحصلون على شهادات دراسية اعلا من هذا للتاريخ او بعده<sup>١</sup> ويعينون بالدرجات او الماهيات الجديدة ، على عليها .

وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ عند نظر مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٣/١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة ملحقة بهذا المشروع جاء بها « لما كان بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم الى الكادر الجديد بزيادة في ماهياتهم الحالية فقد رئي استقطاع هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ولن تتأثر حالتهم بهذا الاجراء ما دامت جلة الاجر والاعانة لم تنقر ولن ما سينلولونه من تحسين بسبب تطبيق الكادر سيضم الى ماهياتهم الأصلية ويختل مستقبلا في حساب مبالغهم بدلا من علاوة مؤقتة للغلاء تكون خاضعة للتخفيض في اي وقت » .

وبين من القرار الأخير الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ أن المشرع يهدف من وراء خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة الى

تغطية العجز الذى خشى وقوعه بسبب تطبيق الكادر للجديد الملحق باللقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفى الدولة ، وكان سبيله الى ذلك تخفيض نفقات تطبيق للكادر للجديد من بند آخر من بنود الميزانية وهو اعادة غلاء المعيشة - فهو اجراء قصد به تحقيق غرض مالى بحث هو موازنة الميزانية ، ومع ذلك لم يغفل المشرع حالة الموظف المعيشية فحرص على أن تظل جملة ما يتقاضاه من راتب واعانة غلاء على ما هو عليه حتى لا تضطرب لحواله المعيشية .

ولما كان تحقيق هذين الهدفين للذين سعى اليهما المشرع ، وهما موازنة الميزانية من طريق تلافى للعجز المحتمل وقوعه نتيجة تطبيق الكادر الجديد ، ومراعاة لحوال الموظف المعيشية ، يقتضى في واقع الأمر أن تتساوى الزيادة الناشئة عن تطبيق الكادر للجديد مع النقص للترتب على الخصم من الامانة حتى لا يطغى احد الهدفين على الآخر فيختلف النص من تحقيقه ، وعلى مقتضى ذلك فان من يعين في وظيفة كان مربوطها في ظل الكادر القديم ١٢ جنيها واصبح مربوطها في ظل الكادر الجديد ١٥ جنيها ، يخصم ثلاثة جنيها من امانة غلاء المعيشة للخاصة به وهى قيمة الفرق بين الكادرين ، أما اذا كان يتقاضى راتبا يزيد على اول مربوط الكادر القديم ويقل عن اول مربوط الكادر الجديد فان الخصم يقع من امانة غلاء المعيشة الخاصة به بما يوازى الفرق بين ما كان يتقاضاه فعلا وبين اول مربوط الكادر الجديد ، وللقول بغير ذلك من شأنه أن يتخلف احد الهدفين اللذين حرص المشرع على تحقيقهما ، ذلك أن الخصم لو تم على راتب الموظف بما يوازى للفرق بين الكادرين لأصبحت جملة ما يتقاضاه من راتب واعانة اقل مما كان يتقاضاه في الكادر المتوسط وهو ما يؤدي الى اضطراب احواله المعيشية الأمر الذى حرص المشرع على توقيه .

يؤيد هذا للنظر ما تضمنت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون

رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه حيث تقضى بان موظفى الكادر المتوسط الذين يعملون فى احدى وظائف الكادر العالى يحتفظ لهم بمرتبتهم التى كانوا يتقاضونها فى الكادر المتوسط اذا زلقت على اول مربوط الدرجة التى مینوا فيها ، ويشترط الا تجاوز نهائية مربوط هذه الدرجة . وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا النص انه « لا يجوز ان تكون اعادة تعيين موظفى الحكومة فى كادر اعلى سببا فى خفض مرتبتهم التى كانوا يتقاضونها قبل تعيينهم فى هذا الكادر حتى لا تضطرب احوالهم المعيشية » .

لهذا انتهى الرأى الى انه عند نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى لا يخصم من امالة غلاء المعيشة للخاصة به الا ما يعادل الفرق بين ما كان يتقاضاه عملا بالكادر المتوسط وأول مربوط الدرجة بالكادر العالى ، ويبدأ الخصم من تاريخ التعيين بالكادر العالى ، ومن ثم يرد ان خصم منهم الفرق بين الكادرين ما خصم بغير وجه حق اعتبارا من تاريخ التعيين بالكادر العالى ما لم يكن قد سقط بالتقدم .

( متوى رقم ٥٦٩ فى ٢٤/٨/١٩٥٩ ) .

**ثالث عشر : النقل من الكادر لكتبى الى الكادر الادارى او العكس**

**قاعدة رقم ( ١٦٨ )**

**المبدأ :**

**النقل من الكادر لكتبى الى الكادر الادارى دون ترقية — شروط صحته .**

**ملخص الحكم :**

إذا كانت جهة الإدارة تملك — بمقتضى نص المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر

في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٣ — « الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من درجات للكادر الكتابي فيها الى الدرجة التالية لها في الكادر الإداري » بشروط معينة ، فلها تلك من باب أولى للنقل دون ترقية متى اقتضى ذلك حسن سير العمل في المصالح العامة : ما دام النقل ليس الى وظيفة درجتها أفضل ولا يفوت على الموظف دوره في الترقية بالأممية . ولا يجوز أن يحول دون أعمال سلطة النقل هذه ابتغاء وجه المصلحة العامة للتذرع — سواء من قبل الموظف المنقول أو من جانب موظفي الجهة المنقول إليها — بأمر في حق قائم على مصلحة فردية لا تتواءم مع المصلحة العليا الأسمى منها والواجب تطبيقها عليها ..

( طعن رقم ١٩٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٧/٩ ) .  
قاعدة رقم ( ١٦٩ )

#### المبدأ :

النقل من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري — خلو ملف خدمة الموظف من قرار صريح به — لا يفيد حتما عدم النقل — جواز استخلاص النقل من أدلة واقعية — قرار النقل الصادر بعد ذلك يعتبر كاشفا لحالة قانونية واقعية فعلا .

#### ملخص الحكم :

إن خلو ملف خدمة الموظف من قرار صريح ينقله من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري لا يعني حتما أنه لم ينتقل الى الكادر الإداري بل قد يستلزم هذا النقل إذا قامت أدلة واقعية تفيد هذا النقل — وإن صدور قرار بعد ذلك بهذا النقل إنما يكون بمثابة قرار كلف لحالة قانونية واقعية فعلا .

( طعن رقم ٨٥٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٢٥ ) .

قاعدة رقم ( ١٧٠ )

المبدأ :

نقل الموظف من الكادر للكتابي الى الكادر الإدارى طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ — شروطه — ان يكون للموظف شافلاً درجة سادسة شخصية في الكادر الكتابي ، وان تكون الدرجة السادسة الإدارية التي يعين فيها مخصصة لوظيفته ومنقولة في الميزانيات ٥٤/٥٢ الى ١٩٥٧/٥٦ .  
ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة في مادته الثانية على ان تنقسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عاليتين ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين فنى وإدارى للأولى فنى وكتابى للثانية .

وتتضمن الميزانية بياناً بكل نوع من هذه الوظائف .

ولا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر .

وقد أورد المشرع على مبدأ تقسيم الوظائف المقررة بهذا النص استثناءات نص على بعضها في ذلك القانون المذكور ونص على البعض الآخر في تشريعات مستقلة مثال ذلك :

١ — الاستثناء الذى أورده المادة ٤١ من القانون المشار اليه اذ نصت على انه « يجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر الفنى العالى في حدود النسبة المخصصة للاختيار ويشترط الا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للاختيار ويعمل بهذه القواعد عند الترقية الى أى درجة أعلى .



كما يجوز الترقية من أعلى درجة الى الوزارة أو المصلحة من درجات  
لكدر الكتابى فيها الى الدرجة التالية فى الكادر الإدارى فى حدود النسبة  
المخصصة للاختيار وبشرط ألا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على  
٤٠٪ من النسبة المخصصة للترقية بالاختيار .

٢ — الاستثناء الذى جاءت به لفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون  
المذكور اذ نصت على أنه « فى حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط  
الى الكادر العالى لميزانية لصدى للوزارات والمصالح يجوز بقرار من  
الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى  
الكادر العالى فى نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية  
من نوع درجته ومعادلة لها .

ومن حيث أن المشرع قد اورد على مبدأ تقسيم الوظائف المقررة على  
النحو المتقدم استثناء تضمنته المادة ٣ من القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦  
التي نصت على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يجوز  
بقرار من الوزير المختص أن يعين موظفى الدرجة السادسة للشخصية  
بالكادر الكتابى فى الدرجات السادسة الادارية والمنقولة فى الميزانيات  
١٩٥٣/١٩٥٤ الى ١٩٥٦/١٩٥٧ أو أن يرقى من كان منهم فى الدرجة السابعة  
الكتابية الى الدرجة السادسة الادارية المرفوعة من الكادر الكتابى متى  
استوفى شروط الترقية اليها . ومما هذا النص أن مناط تطبيق الاستثناء  
الوارد به ان يكون الموظف شاغلا لدرجة سادسة شخصية فى الكادر الكتابى  
وان تكون الدرجة السادسة الادارية التى يعين فيها مخصصة لتوظيفته  
ومنفولة من الميزانيات ١٩٥٣/١٩٥٤ الى ١٩٥٦/١٩٥٧ .

فإذا كان الثابت أن موظفا كان يشغل درجة سادسة كتابية أصلية  
فى ميزانية جامعة الاسكندرية ثم نقل من هذه الدرجة الى الدرجة السادسة

الإدارية المنشأة بميزانية الجامعة في السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧ ومن ثم لا يكون قد توافرت في شأنه شروط تطبيق الاستثناء المقرر بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ على ما سبق بيانه .

( انتهى رقم ٩٢٢ في ١٢/٤/١٩٦١ ) .

### قاعدة رقم ( ١٧١ )

#### المبدأ :

شروط النقل من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري طبقا لأحكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ — مخالفة هذه للشروط — جزاء هذه المخالفة هو البطلان وليس الإنعدام فلا يجوز سحب قرار النقل في هذه الحالة إلا خلال الميعاد القانوني .

#### ملخص الفتوى :

انه ولئن كان القرار الصادر بنقل الموظف من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري قد جاء مخالفا للقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ الا انه لا يجوز سحبه او إلغاؤه الا في المواعيد المقررة للسحب والالغاء ، ولا يجوز القول بأن هذا القرار يمدد قرارا معنويا اذ ان القاعدة العامة فتها وقضاء ان القرار الإداري الذي يصدر بالمخالفة للقانون لا يعتبر قرارا منعديا الا اذا بلغ عيب عدم الشرعية فيه حدا ينحدر به الى درجة العدم وليس هذا هو الحال بالنسبة الى القرار الصادر بنقل الموظف من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري اذ ان العيب الذي شاب هذا القرار لا يمدد ان يكون خطأ في تفسير القانون وتأويله ومن ثم لا ينحدر به الى درجة العدم .

لهذا تنتهى رأى الجمعية العمومية الى ان القرار الصادر بنقل السيد/... من الكادر الكتلى الى الكادر الادارى وأن كان مخالفا للقانون الا انه لا يجوز سحبه او الغاؤه متى كان قد انقضت المواعيد المقررة لهذا السحب او الفاقه .

(مئوى رقم ٩٢٢ فى ١٢/٤/ ١٩٦١ ) .

قاعدة رقم ( ١٧٢ )

#### المبدأ :

النقل من السلك الادارى الى السلك الكتلى فى ظل احكام المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بغير اتباع الاجراءات التأديبية — صحته قانونا اذا خلا من اساءة استعمال السلطة .

#### ملخص الحكم :

لا حجة فى القول بان نقل الموظف من السلك الادارى الى السلك الكتلى فى ظل احكام المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ ، بغير اتباع الاجراءات التأديبية يعتبر مخالفا للقانون ، لانطوائه على عقوبة تأديبية مقترنة دون اتباع اجراءاتها التى نص عليها القانون ، ذلك لأن هذا النقل انما يتم بناء على للرخصة التشريعية التى اجترته لجهة الادارة استثناء من احكام المسادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفى الدولة ، ولتى خرجت على احكام هذا القانون من حيث عدم استلزامها ارتكاب ذنب تأديبى لنقل الموظف من السلك الاملى الى السلك الأدنى من جهة ، ومن حيث عدم تطلب اتباع الاجراءات التأديبية المقررة فى القانون المنكسور لامكان تنزيل الموظف من جهة اخرى ، ذلك ابتغاء سرعة تحقيق الأغراض التى استهدفها المشرع من تقرير هذه الرخصة بشغل الوظائف الحكومية الكثيرة الشاغرة

وكتذاك ، بالنفل أو للترقية دون إبطاء ودون للتقيد ببعض أحكام قاتون  
نظام الدولة ، حتى لا تتعطل الأداة الحكومية أو تقتصر في رعاية المرائسق  
العمالة ، كما جاء بالذكورة للإيضاحية للرسوم بقاتون آنف للذكر ، وما دام  
لم يتم دليل من الأوراق على اساءة استعمال السلطة ، فان استعمال الادارة  
للرخصة المخولة لها بالقاتون في الحدود المرسومة لذلك ، يكون عملا  
مشروعا لا مطمئن عليه .

( طعن رقم ١٧٤٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨ ) .

### الفصل الثالث

#### التنقل من وظيفة الى أخرى داخل الكادر الواحد

قاعدة رقم ( ١٧٢ )

المبدأ :

التنقل الى وظيفة أخرى — جائزة بشرط ألا تقل درجتها عن درجته  
— تنزيله في الوظيفة دون خفض الدرجة — ليس عقوبة تأديبية في ظل  
قانون نظام موظفي الدولة — ترخص الإدارة في النقل من وظيفة الى أخرى .  
ملخص الحكم :

ان نقل الموظف أصبح جائزا من وظيفة الى أخرى بشرط ألا تقل درجتها  
من درجته وذلك طبقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
الخاص بموظفي الدولة ، ولم يعد التنزيل في الوظيفة عقوبة تأديبية كما كان  
للحال طبقا لكتريكو سنة ١٩٠١ ، ولذا فإن المادة ٨٤ من القانون المشار  
اليه ، حين عدلت الجزاءات التأديبية ، لم تنص على تنزيل الوظيفة بل  
نصت على خفض الدرجة ، فالتنقل من وظيفة الى أخرى أصبح من الملامات  
المتروكة لتقدير الادارة بما لا يعقب عليها في هذا الشأن ما دام لا يفوت  
به الدور في الترقية بالإنصاف وما دلم خلا من اساءة استعمال السلطة .

( طعن رقم ٢٦ لسنة ٢٢ في — جلسة ١٢/١٠/١٩٥٥ ) .

قاعدة رقم ( ١٧٤ )

المبدأ :

جواز النقل من وظيفة إلى أخرى ما دامت الأخيرة ليست أقل درجة من الأولى .

ملخص الحكم :

إن الجزاءات التي عدها المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ليس من بينها التزويل في الوظيفة كما كان الحال قبل العمل بالقانون سالف الذكر . وقد أجازت المادة ٤٧ من القانون المشار إليه النقل من وظيفة إلى أخرى ما دامت درجة الوظيفة المنقول إليها الموظف ليست أقل من درجة الوظيفة المنقول منها . فالقول بأن نقل الدمي من وظيفة رئيس قسم جنائي بالحدود للنيابات الجزئية إلى وظيفة كاتب بالنيابة الكلية قد قصد به أن يكون بمثابة عقوبة توقع عليه إلى جانب الخصم من مؤبده ، هو مذهب لا يستند إلى أساس سليم من القانون ذلك أن الدمي قد نقل إلى وظيفة لا تقل درجتها عن درجة وظيفته الأولى ، فلم يتضمن نظه أي تزييل له في الدرجة .  
( ظعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٠ )

قاعدة رقم ( ١٧٥ )

المبدأ :

نقل الموظف إلى وظيفة أخرى جائز ما دامت درجتها لا تقل عن درجة الوظيفة المنقول منها — المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة .

ملخص الفتوى :

إن المادة الثمانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن تنظيم موظفي الدولة قد منحت الوظيفة الدخلة في الهيئة إلى فئتين عاليتين

ومتوسطة ، ثم قسمت كلا من هاتين الفئتين الى فئتين وإدارى للأولى وفئتين وكتابى للثانية ، فالتقسيم الوارد بها انما ينصب على الوظائف ، ولا يتناول الدرجات ، فالدرجة هي المصنف المالى الذى يتقاضى منه الموظف راتبه ، وهى تتبع الوظيفة باعتبارها لثرا لها ، ثم نصت المادة ٧٧ من القانون المشار اليه على انه « يجوز نقل الموظف من ادارة الى اخرى ، ويجوز نقله من مصلحة او وزارة الى مصلحة او وزارة اخرى اذا كان النقل لا يفوت عليه بمره فى الترقية بالآتسمية ، او كان بناء على طلبه ولا يجوز نقل الموظف من وظيفة الى اخرى درجتها اقل من درجته .

ومفهوم هذا النص انه يحظر نقل الموظف من وظيفة الى اخرى درجتها اقل من درجته ، لما ينطوى عليه هذا النقل من جزاء تاديبى لا تملكه سوى الجهة المختصة بإجرائه وهى مجلس التدبير ، ومفهوم المخالفة للنص انه يجوز نقل الموظف من نوع الى آخر فى ذات لفئة التى تتبعها وظيفته ، ما دلت درجتها لا تقل عن درجة الوظيفة المتول منها اذا ما اقتضى هذا النقل لإتفاء وجه المصلحة العامة او كان بناء على طلب الموظف نفسه . انتهى كان الثابت ان الموظف هو الذى طلب نقله من وظيفته بالكادر الفنى المتوسط الى مثل وظيفته بالكادر الكتابى ، وكلاهما من نوع واحد وتنظمهما الفئة المتوسطة ، وكنت هنالك وظيفتان خاليتان من الدرجة الثامنة الكتابية ، ووافقت لجنة شؤون الموظفين على نقله الى إحدى هاتين الوظيفتين بعد موافقة ديوان الموظفين ، واعتمد الوزير محضر اللجنة فيها يتعلق بهذا النقل فى ١٩/١/١٩٥٤ ، ومن ثم فان النقل قد تم صحيحا ومستوفيا كافة شرائطه القانونية ، وبالتالي يعتبر هذا الموظف شاغلا لوظيفة فى الدرجة للثامنة الكتابية من ذلك التاريخ ، اما ما رددته ادارة المستخدمين من ان قرار نقله الى الدرجة الثامنة الكتابية جاء مخالفا للمادة للثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ فى شأن تنظيم موظفى الدولة — فإنه اعترض فى غير محله ، اذ ان هذه المادة تنظم

نقل الوظيفة ذاتها من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر ، ولا شأن لهما بنقل الموظف دون نقل وظيفته ، فقد تكللت بتنظيم هذه الحالة الأخيرة المادة ٤٧ من القانون على ما سلف للبيان . كما انه لا وجه للاحتجاج بانتهاء الرخصة التي منحت للجهة الادارية بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بالاستثناء من احكام المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذ ان ذلك المرسوم يتناول جولة نقل الموظفين من فئة الى أخرى ، والحالة المعروضة خاصة بنقل الموظف من نوع الى آخر في نفس الفئة ، وهو امر تجيزه الأحكام العلية الواردة في القانون .

( فتوى رقم ٣٩٦ في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ ) :

#### قاعدة رقم ( ١٧٦ )

##### المبدأ :

**النقل من وظيفة لأخرى في مثل درجته ومرتبه — استهداف النقل**  
**مصلحة عامة تقتضها ظروف العمل — لا وجه للطعن في هذا القرار .**

##### ملخص الحكم :

مضى ثبت ان المدعى عين في للدرجة الثالثة على اعتماد مقاومة الأمراض الوبائية المدرج بالميزانية بند امال جديدة ، ونسب للعمل كاتبا في ادارة المخازن والمشتريات ، ولما اقتضت ظروف العمل في مصلحة الطب البيطري شغل الموظف في الاعتماد المخصص لمقاومة الأمراض الوبائية شغلا ماليا بأن يقومون بامناء هذه الوظائف ، نقل المدعى وامثاله الى اعتماد المساحة اللعظنية في مثل درجاتهم ومرتباتهم ، وهذا النقل ليس من شأنه أن يمس مراكزهم التي كانوا قد اكتسبوها بقرار تمييزهم ، مسواء من حيث الدرجة أو الراتب ، لذ أنهم نقلوا في وضع مماثل وعلى اعتماد مماثل ، وقد استهدف



النقل تحقيق مصلحة عامة اقتضتها ظروف العمل في المصلحة التي يعمل بها المدعى — متى ثبت ذلك ، فإن الدعوى يطلب إلغاء القرار الصادر بنقل المدعى الى اعتماد المصلحة للقطنية تكون على غير اساس سليم من القانون بتعيينا رفضها .

( ع طعن رقم ٧٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٧٧ )

##### المبدأ :

**!نقل من وظيفة الى اخرى — صحيح ما دام لا ينطوى على جزاء تاديبى**  
مقتع بتزليل الموظف الى وظيفة درجتها اقل — التعمى على قرار النقل بأنه  
تم على غير درجة وعلى غير وظيفة — غير صحيح متى كان النقل الى مثل  
درجة الموظف ، ولو كان الخصم بمهية على ربط وظيفة بالجهة لنقول منها .

##### ملخص الحكم :

ما دام النقل لا ينطوى على جزاء تاديبى مقتع بتزليل الموظف من الوظيفة  
التي يشغلها الى وظيفة درجتها اقل من درجته ، ولا يفوت عليه دوره  
في الترقية بالأهمية في الوظيفة المنقول منها ، فهو صحيح ، ذلك ان  
الموظف ليس له ازاء المصلحة العامة حق مكتسب في البقاء في وظيفة  
بمعينا . ولا حجة فيما يذهب اليه المدعى من ان نقله تم الى غير درجة وعنى  
نير وظيفة ، اذ الواقع انه تم نقل الى مثل درجته بالديوان العام بوزارة  
الداخلية ، والحق يقسم الادارة به . ولا يخير من هذه الحقيقة صدور  
قرار وزير الداخلية ، بالخصم بمهية على ربط وظيفة منرس من الدرجة  
الثالثة بكلية البوليس ، اذ لا يعمدو هذا أن يكون تعيينا للمصرف المالى ،  
دون مساس بالوضع الوظيفى للمدعى من حيث الدرجة .

( طعن رقم ١٤٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥ ) .

قاعدة رقم ( ١٧٨ )

المبدأ :

النقل الى وظيفة أخرى مماثلة — استهداف قرار النقل استقرار الموظف في مقر وظيفته — لنفى عليه بعيب إساءة استعمال السلطة أو أنه تضمن جزاء تأديبيا مقما — لا محل له — هو نقل مكاني مما تترخص فيه جهة الإدارة .  
ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى نقل من مدرسة الهلال بكرداسة الى مدرسة المعرقب ، وأن كلتا المدرستين تابعة لمنطقة الجيزة لتعليمية ، ومن نفس المرتبة ، وقد نقل المدعى الى وظيفة مماثلة لتلك التي كان يشغلها في المدرسة المنقول منها ، وظاهر من قرار النقل أن الإدارة استهدفت من ورائه استقرار المدعى في مقر وظيفته ، فلا يمكن أن يعاب تصرفها بسوء استعمال السلطة أو أنه تضمن جزاء تأديبيا مقما ، وهو قرار نقل مكاني تترخص فيه جهة الإدارة بلا معقب عليها ، ما دلم أن قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة ، ومن ثم يكون الحكم اذ قضى بإلغاء قرار النقل قد خالف القاتون ويتمين الغسالة .

( طعن رقم ١٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٩ ) .

قاعدة رقم ( ١٧٩ )

المبدأ :

النقل الى وظيفة درجتها أقل — لا يجوز طبقا لنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

### ملخص الملصق :

إذا كان الثابت أن المسمى قد حصل على بكالوريوس للزراعة في سنة ١٩٤٤ والتحق بمصلحة الأملاك الأميرية في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ في الدرجة السادسة بالكادر العالي ( تفتيش ) ، وكان يشغل وظيفة ناظر زراعة ، ثم صدر قرار مدير عام المصلحة في شهر ديسمبر سنة ١٩٥٥ ينقله من وظيفة ناظر للزراعة بإدارة البيع ( الثروة العقارية ) من الدرجة السادسة الفنية بالكادر الفني العالي إلى الكادر الإداري مع ترقية إلى الدرجة الخامسة بوظيفة وكيل إدارة ، وذلك اعتباراً من ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، ثم أصدر مدير عام المصلحة في شهر أغسطس سنة ١٩٥٧ القرار المطعون فيه بنقل المسمى إلى وظيفة معلون لملاك بمديرية البحيرة اعتباراً من ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، وجاء في ذلك القرار أن الوظيفة المنقول منها المسمى هي « ناظر زراعة بالثروة العقارية » في حين أنه لا يوجد في ملف المسمى ما يفيد أنه كان قبل صدور هذا القرار قد نقل من وظيفة وكيل إدارة التي رقي إليها في سنة ١٩٥٥ إلى وظيفة ناظر زراعة .

ولما كان الثابت من الرد على الدعوى أن وظائف معلوني الأملاك مخصص لها الدرجتان السابعة والثامنة ، ويؤيد ذلك أيضاً الإطلاع على ميزانية المصلحة من عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ المعمول بها وقت صدور القرار المطعون فيه ، فإنه يبين منها أنه قد خصص لوظائف معلوني الأملاك الدرجتان السابعة والثامنة في الكادر الفني المتوسط ، ومن ثم فيكون المسمى قد نقل بالقرار المطعون فيه إلى وظيفة تقل درجتها من درجته ، الأمر غير الجائر قانوناً لمخالفته لحكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي تنص على أنه « لا يجوز نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى درجتها أقل من درجته » .

قاعدة رقم ( ١٨٠ )

**المبدأ :**

**وضع الموظف المنقول على درجة أقل من تلك التي كان يشغلها قبل نقله — لا يجوز .**

**ملخص للحكم :**

أن القرار الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ من السيد مدير عام هيئة الإصلاح الزراعي بالحقاق المطعون عليه بوظيفة وكيل ادارة في الدرجة ( ٤٥ — ٦٥ جنيه ) اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٩ ، مع أنه كان قبل نقله في الدرجة للثانية بالكلدر الفني للعالي بوزارة الأوقاف بمربوط مالى ( ٦٥ — ٨٠ جنيه ) ينطوى بلا جدال على خفض لدرجته المالية التي كان عليها عند نقله من وزارة الأوقاف ، وهو تصرف ادارى لا شك يجافى الأصول العامة التي توجب عدم المساس بأوضاع الموظفين المنقولين الا في حدود القانون ويمس سلوك طريق التذويب ولا يجادل احد في أن نقل بعض الموظفين — ومن بينهم المطعون ضده — لم يكن يراد به أن تترك حقوق الموظفين — سدى تحت رحمة الجهة الادارية التي تم نقلهم اليها ان شاعت حافظت على أرضاعهم المكتسبة ولن شاعت نصحت مراكزهم القانونية وسمت درجاتهم المالية التي بلغوها ومن ثم يعمين القضاء بالفناء القرار الإدارى الصادر من مدير عام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيما تضمنه من عدم إسناد وظيفة مدير ادارة اليه وهى درجة حدود لها ربط مالى ( ٦٥ — ٨٥ جنيه ) يقابل للدرجة الثانية التي كان المطعون عليه معينا فيها قبل نقله الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

قاعدة رقم ( ١٨١ )

**المبدأ :**

نقل الموظف من نوع الى آخر من الوظائف داخل الكادر الواحد —  
جائز في حالة اتساع الدرجة وتوفر شروط شغل الوظيفة المنقول اليها —  
استصحاب العامل المنقول اقدميته السابقة — أساس ذلك أن الأمر في  
هذه الحالة نقل وليس تمييزا .

**ملخص الفتوى :**

النقل من نوع الى آخر من الوظائف داخل الفئة الواحدة أى النقل  
من الوظائف الفنية العالية الى الوظائف الادارية وبالعكس أو النقل من  
الوظائف الكتابية الى الوظائف الفنية للمتوسطة وبالعكس فيحكه نص المادة  
٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي كتبت تنص على أنه يجوز  
نقل الموظف من دائرة الى أخرى ويجوز نقله من مصلحة أو وزارة الى مصلحة  
أو وزارة أخرى إذا كان النقل لا يفتقر عليه دوره في الترقية بالأقدمية أو  
كان بناء على طلبه . . . . ولا يجوز نقل الموظف من وظيفة الى أخرى درجاتها  
أقل من درجته وهذا هو الحكم الذي رددته المادة ١١ من قانون  
العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومتفق على هذا النص أنه يحظر نقل الموظف من وظيفة الى أخرى  
درجاتها أقل من درجته لما يفتقر عليه هذا النقل من جزاء تأديبي  
لا تملكه سوى الجهة التأديبية المختصة بتوقيعه . ومفهوم المخالفة للنص  
المذكور أنه يجوز نقل الموظف من نوع الى آخر في ذات الفئة التي تدرج  
فيها وظيفته ما دامت درجاتها لا تقل عن درجة الوظيفة المنقول منها لذا  
اقتضت المصلحة العلة هذا النقل أو كان بناء على طلب الموظف نفسه .  
وهو ما سبق أن انتهى اليه رأى للجمعية العمومية للقسم الاستشاري  
بجلستها المنعقدة في ١٧ من يوليو سنة ١٩٥٧ .

ومن حيث أنه متى توفر في النقل بين نوعي الوظائف من الفئة الواحدة العالية أو المتوسطة شرط اتحاد الدرجة والشروط الأخرى اللازمة لشغل الوظيفة المنقول إليها فإن للعامل يستصحب معه في هذه الحالة أقدميته التي كانت له قبل النقل ، بوصف أن الأمر يتعلق بنقل لا بتعيين وهذا الحكم يغير حالة التعيين المبتدأ التي تتطلب توفر شروط ضم مدد الخدمة فيما يحسب للعامل من مدد خدمة سابقة على هذا التعيين .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى ما يأتي :

أولاً — أن النقل من كادر أدنى الى كادر أعلى غير جائز الا في الحالات وللشروط والأوضاع التي ينص عليها القانون .

ثانياً — أن العامل المنقول من كادر أدنى الى كادر أعلى يعتبر معيناً تعييناً مبتدئاً في الكادر الأعلى ومن ثم لا يستصحب الأقدمية التي كانت له في الكادر الأدنى الا اذا لجأ القانون ذلك .

ثالثاً — أن النقل من نوع الى آخر داخل الكادر الواحد سواء الفني والإداري العالي أو الفني المتوسط والكتلي جاز في حالة اتحاد الدرجة وتوفر الشروط اللازمة لشغل الوظيفة المنقول إليها ولا يعتبر تعييناً مبتدئاً مما تسرى في شأنه قواعد ضم مدد الخدمة السابقة ومن ثم يستصحب العامل المنقول أقدميته التي كانت له قبل النقل .

رابعاً — أن القواعد المتقدمة لا تطبق الا خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة وقبل العمل بقواعد تقييم وترتيب الوظائف تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن العاملين المدنيين بالدولة .

قاعدة رقم ( ١٨٢ )

المبدأ :

قرار النقل من وظيفة الى الوظيفة المعادلة لها — قرار تسوية يستند  
العامل حقه فيه مباشرة من القانون — يفتح ميعاد الطعن في الترتيبات  
السابقة عليه .  
ملخص الحكم :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان  
« تسرى الاحكام الاخرى الواردة في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ على  
لوظائف المنصوص عليها في المادتين الاولى والثالثة من هذا القانون  
وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في أنظمة المؤسسات » ، لذا باقى الوظائف  
والمؤسسات المذكورة فتسرى في شأنها جميع القواعد والاحكام المنصوص  
عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ومن حيث ان قانون الوظائف العامة هو الذى يسرى على موظفى  
المركز القومى للبحوث من غير أعضاء هيئة البحوث باعتبار هذا المركز  
هيئة عامة تمارس نشاطا علميا وتخضع كذلك لاحكام القانون رقم ٧٩  
لسنة ١٩٦٢ أتف الذكر ولم يرد بلائحته الادارية وللالية ما يتعارض  
وهذا الأمل المقرر . كما وان قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣  
قد نص في مادته الثالثة عشرة على ان « تسرى على موظفى وعمال الهيئات

العامة احكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص  
خاص في القرار الصادر بانشاء الهيئة وللوائح التى يضعها مجلس الادارة » .  
ومن حيث انه يبين مما تقدم انه يصدر قرار رئيس للجمهورية رقم  
٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسؤوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى عدا العاملين  
بالمعهد القومى للقياس والمعايرة للتابع لوزارة البحث العلمى ومن بينهم  
المدعى من عداد موظفى وعمال المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا

والمخاطبين بقواعد واحكام التشريع العلم للتوظيف باعتبارهم من غير  
الشاغلين لوظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية التى تنظمها  
قواعد واحكام صادرة بقوانين خاصة ومن ثم فان المدعى يكون — والحال  
كذلك — قد اصبح خاضعا منذ صدور القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٩ لسنة  
١٩٦٤ فى ١٣ من يولييه سنة ١٩٦٤ ، لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باعتباره القانون العلم لشئون العاملين  
المدنيين بالدولة والذي يسرى عليه — حسبما سلف البيان — بالتطبيق لاحكام  
كل من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ والقرار  
الجمهورى رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ السالف ذكرهم ومن ثم فانه وقد تحدد  
بصدور لقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ فى ١٣ من يولييه سنة  
١٩٦٤ النظام الوظيفى للواجب للتطبيق على المدعى فانه كان يتعين تبعا  
لذلك نقله الى درجة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تعادل درجته  
المعين عليها طبقا للجدول الاول الملحق بالائحة موظفى ومستخدمى الهيئة  
العامة للتوحيد للقياس وذلك على اساس من الضوابط التى ارستها هذه  
المحكمة فى شأن النقل من الكادرات الخاصة الى الكادر العلم ومن بينها ان  
يكون المركز القانونى للعامل فى للجهة المنقول اليها مساويا او معادلا للمركز  
القانونى الذى كان له فى للجهة المنقول منها مع حفظ حقه فى الاستجابة التى  
كانت له وذلك اذا كان نظام الدرجات واحدا فى الجهتين .

ومن حيث ان للدرجات الواردة بالكادر الملحق بالائحة الهيئة المصرية  
للتوحيد القياسى بالنسبة للموظفين سواء فى الوظائف العالية او المتوسطة  
تتطابق مع الدرجات الواردة بالكادر العلم فى قانون التوظيف رقم ٢١ لسنة  
١٩٥١ وكان المدعى معينا على الدرجة ( ٩٦٠ — ١١٤٠ جنيه ) والتي اصبحت  
فى حكم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية  
رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى  
الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ، تعادل الدرجة لثلاثية ( ٨٧٦ — ١٤٤٠  
جنيه ) فان المدعى يكون قد استمد مباشرة من احكام القرار الجمهورى



رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ الحق في أن ينقل اعتبارا من تاريخ صدور ذلك القرار في ١٣ من يولييه سنة ١٩٦٤ الى الدرجة الثانية من درجات القنون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها الدرجة المعادلة للدرجة التي كان معينا عليها وقتئذ وذلك بالتسوية فيها ترجع الى ٦ من مايو سنة ١٩٦٢ تاريخ تعيينه على تلك الدرجة ومن ثم كان يتعين على الجهة الادارية أن تصدر قرارا بتسوية وضعه الوظيفي على النحو المتقدم ومتى كان الأمر كذلك فإن القرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ الصادر من رئيس المجلس الأعلى للبحث العلمي في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ ينقل المدعى اعتبارا من ١٣ من يولييه سنة ١٩٦٤ الى الدرجة الثانية من درجات القنون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعادلة لدرجته وذلك بالتسوية فيها ترجع الى ٦ من مايو سنة ١٩٦٢ لا يعدو في حقيقته أن يكون قرارا بتسوية حالة المدعى اعمالا لحقه المستبد مباشرة من احكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ويكون بالتالي قد كشف عن وضعه القانوني السليم وقت صدور القرار المطعون فيه في ٢ من مايو سنة ١٩٦٦ الأمر الذي يفتح له بعبادا جديدا للطعن في ذلك القرار .

ومن حيث أن المدعى كان قد أقام للدعوى رقم ٢٠٨ لسنة ١٦ القضائية في ١١ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ بالطعن في القرار الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٦٦ وذلك قبل صدور قرار التسوية المشار اليه فيه ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ واستمر في مخاصمة القرار المطعون فيه بالدعوى ذاتها بمسد أن تظلم منه مرة اخرى في ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٧ على تقويم قرار التسوية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ والذي أوضح تعيينه بوضعه القانوني دون أن يطفي ردا على ذلك التظلم الأمر الذي يفرض منه طلب المدعى إلغاء القرار المطعون فيه مقبولا شكلا دون ما حاجة الى رفع دعوى جديدة يخاسم فيها القرار ذاته من جديد .

( طعن رقم ٢٠٨ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣٠ ) .

( م ٢٥ — ج ٢٤ )

### الفصل الرابع

النقل من وزارة أو مصلحة إلى وزارة أو مصلحة أخرى .

قاعدة رقم ( ١٨٢ ) .

المبدأ :

التقيد للوارد في المادة ٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على  
ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة إلى أخرى — الحكمة التشريعية  
التي قسام عليها — توازرها في التنقل بين وحدتين إداريتين مستقلتين  
بترقياتها داخل مصلحة واحدة — سريان التقيد المباشر إليه في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن التقيد الذي أوردته المادة ٤٧ من  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو استثناء من الأصل العام الذي يجيز  
النقل كما يجيز ترقية الموظف المنقول طبقاً للقواعد العامة . ويجب تفسير  
هذا الاستثناء في حدود الحكمة التشريعية التي قام عليها ، وهي منع  
التحليل لا يثار الموظف المنقول بترقيته في الجهة المنقولة إليها في نسبة  
الأكاديمية وحرمان من كان نصيبه الدور في الترقية لولا مزاحمة المنقول  
لـه في فرصة الترقية فيحجب بحكم أقدميته . ويبين من ذلك أن سياسة  
التشريع في هذا الشأن في ضوء حكيمته تقوم على افتراض موظفين في  
وحدتين مستقلتين بأقدميتهما وترقيتهما مما يجعل النقل من إحداها إلى  
الأخرى مؤثراً في تكلف الفرص في الترقية وهو ما أزداد القانون تنظيمه  
على الوجه المبين في تلك المادة . وما دام أن النشاط هو النقل من وحدة  
إلى أخرى مستقلة في ترقياتها ، فإن الرد في هذا هو إلى أوسع  
الميزانية التي بحسبها قد تعتبر الفروع المختلفة للمصلحة الواحدة  
وحدات قائمة بذاتها في الترقية .

( طعن رقم ٤٠٩ لسنة ٥ في — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣ ) .

قاعدة رقم ( ١٨٤ )

المبدأ :

نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على إحالة النقل من إدارة أو مصلحة أو وزارة إلى أخرى — عدم انطباقه على حالة النقل داخل الوحدة الواحدة — مثال — النقل الحاصل تنفيذاً للقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٤ باعتبار ميزانية وزارة التجارة والصناعة بمصلحتها للاختلاف وحدة ولحده بالنسبة للترقيات والتنقلات بين موظفيها حتى نهاية سنة ١٩٥٥ — اعتباره من قبيل التنسيق أو التوزيع الداخلي وليس من شأنه جعل الموظف المنقول في مركز خاص — نص القرار الوزاري رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٥ على اعتباره انتداباً مع استثناء حالتي النقل على درجة خالية بالجهة المنقول إليها أو بطريقة التبادل — عدم انطباق هذا القرار الاستثنائي على الموظف المنقول إلى الديوان العام في ظل القانون للسالف الفكر ، ثم صدر قرار ينقله إلى هذا الديوان بعد انتهاء الفترة المحددة لتطبيق هذا القانون — اعتباره منقولا من تاريخ القرار الصادر بهذا النقل لا قبل ذلك .

ملخص الحكم :

أن مفهوم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أن للنقل لا يكون إلا من إدارة إلى أخرى أو من مصلحة أو وزارة إلى مصلحة أو وزارة أخرى ولا يتصور أن يكون النقل في داخل الإدارة الواحدة أو المصلحة الواحدة ، وأن النقل المحظور أجراءه بغير مبرر هو الذي من شأنه أن يفوت على المنقول دوره في الترقية بالأقسامية إلا إذا كان بناء على طلبه .

وهذا الحكم العام الذي قرره المادة ٤٧ في شأن النقل وآثاره لا يتصور حدوثه في دأخل الوحدة التي أوجدها القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٤ الذي قضى باعتراف ميزانية وزارة التجارة والصناعة بمسالحها المختلفة وحدة واحدة بالنسبة للترقيات والانتقالات بين موظفيها في خلال المهلة التي حددها حتى نهاية يونية سنة ١٩٥٥ خروجاً واستثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بأداة تشريعية في نفس مرتبته ، ويكون النقل خلالها ولو جاءت عبرته صريحة من قبيل التنسيق أو الترتيب أو التوزيع الداخلي الذي تجريه للجهة الإدارية بيد طليقة استجابة منها لاحتياجات العمل وما يقتضيه حسن سير المرفق العام ومن ثم لا تقترب عليه أحكام النقل الذي يجعل صاحبه في مركز خاص يحميه القانون لا يسوغ لها أن تمسه بغير مبرر كما أن القرار ٣١٩ لسنة ١٩٥٥ الصادر في نهاية يونية سنة ١٩٥٥ جعله متدلياً فيأخذ حكم الانتداب ، ومع استثناء النقل الذي نص في القرار الصادر به بأنه كان على درجة خالية بالجهة المنقول إليها أو بأنه تم بطريق التبادل بين موظفين في درجة واحدة وفي كادر واحد . ولما كان هذا الاستثناء لا ينطبق على حالة المدمى كما أن الجهة الإدارية أعربت عن رغبتها في نقله إلى الديوان العام بالقرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٦ بمعد نهاية الفترة المعينة فلا يعتبر منقولاً إليه الا من التاريخ الذي حدده هذا القرار الأخير إذ لم تتوافر ظروف أو ملاسبات من شأنها أن تحول النذب إلى نقل قبل حصوله .

( طعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٦/٢٤ ) .

قاعدة رقم ( ١٨٥ )

المبدأ :

نقل العامل من وزارة الى أخرى في وقت لم تكن توجد فيه بلجهة  
التنقوسل منها درجة خلفية يسمح بترقيته — اجراء سليم قانونا — لا يغير  
من ذلك أن يكون مشروع الميزانية قد تضمن اقتراح إنشاء درجات جديدة .

ملخص الحكم :

أن القرار الصادر بنقل المطعون عليه من وزارة الحربية الى وزارة  
التربية والتعليم اعتبارا من اول يونية سنة ١٩٥٩ قد صدر في ٢١ يونيه  
سنة ١٩٥٩ وأن قرار ترقية السيد / . . . . المطعون فيه قد صدر في  
٢٤ فبراير سنة ١٩٦٠ وأن الدرجة التي تمت عليها هذه الترقية قد  
اعتمدت في ميزانية وزارة الحربية ( الكلية الحربية ) من السنة المالية  
١٩٦٠/١٩٥٩ أي أن الترقية للمطعون فيها قد تمت على درجة انشئت  
اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٩ . ومنذ ذلك أنه لم تكن ثمة درجة ثقبة  
غنية عالية خالية بالكلية الحربية وقت نقل المطعون عليه الى وزارة التربية  
والتعليم . وإذا ثبت أن نقل المطعون عليه من وزارة الحربية الى وزارة  
التربية والتعليم كان نقلا سليما اقتضته مصلحة العمل والعامل ولم يمسح  
عن لساعة استعمال السلطة كما يذهب المدعى — ابتغاء تقويت حقه في  
ترقية كانت متاحة له إذ لم تكن ثمة درجات وقت النقل تسمح بترقيته  
اليها فإن النقل — يكون والحالة هذه — لا مطعن عليه ذلك أن النقل لا  
يكون معيبا الا اذا كان هناك درجات تسمح بترقية العامل في للجهة المنتول  
منها وقصد حرمانه من للترقية اليها وإفساح الطريق لمن يليه في الأقدمية  
لما اذا كان الأمر على خلاف ذلك وذهبت جهة الادارة الى استعمال الرخصة  
المخولة لها قانونا في النقل بقصد تحقيق الغرض الذي شرع من أجله

ثم انشأت درجة جديدة في ميزانية الادارة بعد قرار النقل المطعون فيه  
فلا يسوغ الادعاء عندئذ بأن هذا النقل قصد به تقوية حق  
الموظف المنقول في الترقية .

ولا وجه في هذا المقلم للتحدى بأن للوزارة قد تمتعت بنقل  
المدعى بغية تقوية دوره في الترقية ، لأنها كانت قد اقترحت انشاء  
درجات في مشروع الميزانية لأن اعداد مشروع الميزانية بواسطة الوزارات  
المختلفة واقتراح انشاء الدرجات الجديدة لا يقوم دليلا كما يذهب المدعى  
على اساءة استعمال للسلطة باعتبار أن للوزارة كانت تعلم ببطل هذه  
الدرجات المقترحة ، ذلك أن سلطة الوزارة تنحصر في الاقتراح لمجسب  
ولا تمتد الى تقديرها عملا ووجوب انشائها فهي لا تملك ذلك باعتباره  
حقا أصيلا للسلطة التي تقوم باعتماد الميزانية والتي تملك حذف  
وتمديد وانشاء للدرجات التي تطلبها الوزارات والمصالح كي تتم الموازنة  
بين أبواب الميزانية المختلفة دون أن يكون لهذه الوزارات حق الاعتراض  
على ذلك . ومن ثم فإن اقتراح انشاء بعض للدرجات في ميزانية الجهة  
المنقول منها المطعون ضده لا ينهض دليلا على علم الوزارة بإنشاء هذه  
الدرجة اذ لا يتكبد هذا العلم الا بصور قانون ريث الميزانية يتضمنها هذه  
الدرجات ويهذه المثابة يكون نقل المطعون ضده قد وقع صحيحا  
بالولفة لأحكام القانون :

( طعن رقم ١٢٠١ لسنة ١٤ ق . - جلسة ١٩٧٣/٥/٧ ) .

قاعيدة رقم ( ١٨٦ )

المبدأ :

الأصل أن الموظف المتقول إلى وظيفة أخرى لا يستصحب إليها البدلات التي كان يتقاضاها بوظيفته السابقة إلا إذا نص القانون على غير ذلك .

ملخص الفتوى :

مفاد حكم المسألة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة أن العامل الذي يصاد تعيينه في وحدات الجهاز الإداري للدولة دون ماضٍ زمني بين ترك الخدمة في جهة سابقة وإعادة التعيين سواء أعيد التعيين في وظيفته من نفس الفئة التي كان يشغلها أو في فئة أعلى ، فإنه يحتفظ بأجره السابق أو بداية مربوط الفئة المعين عليها أو أيهما أكبر ، والأجر السابق لها ينصرف إلى الأجر الأساسي وحده دون ما كان يتقاضاه المعاد تعيينه من بدلات ، ذلك أن الأجر إذا ورد مطلقاً كما هو الحال في النص المشار إليه — فالأصل فيه أن ينصرف إلى المرتب الأساسي وحده ، كما وأن البدلات المقررة للوظيفة لها يرتبط صرحاً بشغل تلك الوظيفة ، وعليه فإن الأصل أنه إذا ما ترك للعامل تلك الوظيفة أو نقل بوظيفة أخرى فإنه لا يستصحب معه البدلات التي كان يتقاضاها بوظيفته السابقة إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك ، كما هو الحال في المادة ٢٨ من قانون هيئة للشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ مقصد احتفظ بالشرع — استثناء من القواعد العامة للضابط الذي ينقل إلى وظيفة خارج هيئة الشرطة بالمرتب الذي كان يتقاضاه في هيئة الشرطة ، مضافاً إليه للبدلات للسابقة المقررة لرتبته أو درجته .

ولا وجه للاعتراض على ما تقدم بدعوى أن القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ قد حدد مرتب السيد المذكور بمبلغ ١٠١٢٥٠ ، ذلك

أن الموظف يستفيد حقه في الراتب من القانون مباشرة ، ومن ثم فإن القرار الصادر بتحديد المرتب على خلاف حكم القانون لا يعدو أن يكون عملا مائيا لا يكسب الموظف حقا في المرتب الذي حددته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الحلق السيد المذكور بوزارة التكوين إنما هو اعادة تعيين طبقا للعادة ٢/١٣ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وبذلك فإنه يستحق اول مديوط الفئة التى عين بها فى وزارة للتكوين أو المرتب الأساسى المقرر لرتبة مقدم للتى انتهت به خدمته بوزارة الداخلية على أساسها .

( ملك ٤٧١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ ) .



### الفصل الخامس

النقل من الحكومة إلى المؤسسات العلمية أو العكس

مقاعدة رقم ( ١٨٧ )

المبدأ :

نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على قصر النقل بين الوزارات والمصالح داخل الحكومة المركزية - اعتبار هذا النص ترديدا لأصل علم مقتضاه جواز الإفادة من خبرة الموظفين بنقلهم إلى الجهات التي تحتاج إلى هذه الخبرة - اثر ذلك - جواز نقل وكيل نيابة من الفئة الممتازة إلى الدرجة الثانية الفنية للمعالية باحدى المؤسسات العلمية للبحث العلمي باعتبارها الدرجة المعادلة للدرجة المنقول منها - لاستصحابه لأقدميته في درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة وارتداد أقدميته في تدرجه الثانية إلى تاريخ ترقيه إلى الدرجة المنقول منها .

ملخص الفتوى :

لأنه وإن كان من المستفاد من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أن حكما مقصور على النقل بين الوزارات والمصالح داخل الحكومة المركزية ، إلا أن هذا الحكم ترديد لأصل علم مقتضاه جواز الإفادة من خبرة الموظفين بنقلهم إلى الجهات التي تحتاج إلى هذه الخبرة وفقا لما تقتضيه الجهة الإدارية من ملامحة هذا النقل ابتغاء حسن إدارة المرافق العلمية واستمرار سيرها بتنظيم وإطراد .

وهذا الأصل الذي رده المشرع في المادة ٤٧ المشار إليها يقوم بالنسبة إلى النقل من الحكومة إلى المؤسسات العلمية لتمكينها من أداء

رسالتها على الوجه الأكمل نظرا لما تقوم به من أعداد وتدريب الأخصائيين في الفروع العلمية المختلفة وإيفاد البعثات الدراسية واتباع وسائل التدريب والأعداد العلمى والعملى وتيسير إجراءات البحوث العلمية وتنميتها والنهوض بها وتشجيعها بالامتيازات والمكافآت المالية والمعنوية وغير ذلك من الأعراض التى تقوم عليها المؤسسات العلمية .

ولذا كان قد اجيز — نزولا على ذلك الأصل العام — النقل بين الوزارات والمصالح بشرط الا يغوت للنقل على الموظف دوره فى القرينة ، وذلك انتفاعا بميزة الموظف المنقول .

لذلك لا يكون ثمة ما يمنع من اجازة نقل موظفى الحكومة — سواء كانوا معينين بالكادر العام أو بأحد للكادرات الخاصة بها — الى المؤسسات العلمية للانتفاع بخبراتهم والاستعانة بهم فى هذه المؤسسات ، ومن ثم يستصحب للموظف المنقول أقدميته فى آخر درجة كان يشغلها بالحكومة قبل النقل الى الدرجة التى ينقل إليها فى المؤسسة العلمية وبالتالي ترتد أقدميته فى هذه الدرجة الأخيرة الى تاريخ حصوله على الدرجة الحكومية المنقول منها ، لا سيما اذا لم يوجد أى فاصل زمنى بين انتهاء الخدمة بالحكومة والنقل الى المؤسسة .

يؤكد ذلك ما قضت به المحكمة الادارية العليا بجلستها المنعقدة فى ٣ من يولية سنة ١٩٦٠ فى الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٤ القضائية من أن « ما جرى عليه ديوان الموظفين فى الموازنة بين درجات رجال القضاء والنيابة وغيرهم من الكادرات الخاصة ، وبين مراعاة المزايا الوظيفية الخاصة فى الكادرات الخاصة سليم لا يغفل عليه » وما انتهى إليه فى المعادلة بين درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية بدرجة فى الكادر الخاص ، وبين الدرجة الرابعة فى الكادر العام واعتبار أقدميته وكيل النيابة من الدرجة الثانية .

المنقول الى الدرجة الرابعة في الكادر العام من يوم تعيينه في وظيفته الأولى .  
كل ذلك سليم لا غبار عليه كذلك ، ويكون الحكم والحالة هذه قد اصاب  
الحق في النتيجة التي انتهى اليها ، ومن ثم يتمين رفض الطعن . . . .

ويبين مما سبق أن المحكة الادارية العليا - في مقام تحديد اقدية  
وكيل للنيابة المنقول من الكادر الخاص الى احدى درجات الكادر العام  
قد ردت اقسديته في الدرجة المنقول اليها الى تاريخ تعيينه في وظيفته  
الأولى المنقول منها . وغنى عن البيان أنه يستوى في احوال هذا الحكم  
أن يكون الكادر العام الذي تم النقل الى احدى درجاته مطبقا في الحكومة  
أو في احدى المؤسسات العامة ما دام النقل في كلتا الحالتين كانت تحكيمه  
دواعي المصلحة العام للانتفاع بخبرة الموظف المنقول نزولا على الأصل  
العام السالف يسلفه .

( غوى رقم ٩٥٣ في ٢١/٨/١٩٦٣ ) .

مقاعدة رقم ( ١٨٨ )

#### المبدأ :

نقل من المؤسسات العامة الى الحكومة ، الموظف يستصحب حالته  
الوظيفية ، الا انه لا يستصحب النظام الذي كان مطبقا عليه ، ويخضع للنظام  
الخاصة بالجهة المنقول اليها .

#### ملخص الفتوى :

... أن الموظف المنقول يستصحب حالته الوظيفية التي كان عليها بالمؤسسة  
تقبل نقله الى الحكومة ، فإن الموظف المنقول من مؤسسة عامة الى الحكومة ،  
يظل يمنح اعانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها أثناء تبعيته المؤسسة

عامة ، وبالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ١٥ من القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، إذ أنه يكون قد نشأ له مركز قانونى ذاتى فى استمرار احتفاظه بهذه الأمانة ، فهو حين يعاد نقله الى جهة حكومية ، ينتقل بحالته الوظيفية التى كان عليها عند النقل ، مع مراعاة أن يخضع لقاعدة خصم فرق الكادرين ، المطبقة فى الحكومة وفى المؤسسات العامة ، التى كانت توضع لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١. سالف الذكر . الا أن هذا الموظف وامثاله بعد نقلهم الى الحكومة يخضعون — باعتبار علاقتهم بالدولة علاقة تنظيمية — لما قد يصدر من قواعد جديدة منظمة لهذه العلاقة ، وذلك تأسيسا على أنهم كانوا يستمحبون حالتهم الوظيفية ، الا أنهم لا يستمحبون النظم المماثلة للقواعد الحكومية المعمول بها ، فاستصحاب حالتهم الوظيفية يضمن لهم للحصول فقط على امانة غلاء المعيشة التى كانوا يحصلون عليها قبل نقلهم ، فلا يجوز المساس بها ، كثر من أثار النقل ، لكنهم بعد النقل يخضعون لأى تنظيم جديد يصدر فى أى شأن من شئون الوظيفة ، ومن ذلك أيضا وبطبيعة الحال الأنظمة الجديدة لامانة غلاء المعيشة ، وبعبارة أدق ، لا يخضع هؤلاء الموظفون للقواعد السارية وقت نقلهم على موظفى الحكومة ، من حيث تثبيت ومن حيث التخفيض النسبى — ما لم تكن هذه القواعد كانت مطبقة عليهم فى المؤسسات أو الهيئات العامة المنقولين منها — وأن كانوا يخضعون لقواعد خصم فرق الكادرين ، باعتبار أن هذه القواعد ولجنة التطبيق فى الحكومة وفى المؤسسات العامة الخاضعة لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ولو أن الموظف المنقول الى الحكومة لم يكن خاضعا لقاعدتى التثبيت والتخفيض النسبى ، يمثل هذا الموظف عند نقله الى جهة حكومية ، بظل محتفظا بأمانة غلاء المعيشة التى كان يحصل عليها قبل النقل ، وهذا الاحتفاظ أساسا أن الموظف المنقول يستمحب حالته الوظيفية التى نشأ له مركز قانونى ذاتى فى استمرار الاحتفاظ بها. ولا يتعدى فى هذا النظر أن يكون الموظف المنقول من مؤسسة عامة الى الحكومة — موظفا

حكوميا أصلا قبل نقله الى المؤسسة ، اذ ان العبارة بالجهة التي يتبعها الموظف عند النقل ، والعبارة أيضا بحالته المنقول بها ، ودون تعقب الموظف في الجهات السابقة ، ما دام وضعه المنقول منه وبه هو الذي يجب للتعويل ! التربية والتعليم كان نقلا سلبيا اقتضته مصلحة ابتغاء تنوير حقه في عليه ، ولا يخفى من ذلك ان يكون قد افاد من هذا النقل ، طالما ان الفائدة القانونية ، اى تطبيقا للقواعد القانونية المقررة ، كان يكون الموظف بنقله من الحكومة الى مؤسسة عامة قبل صدور القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد اعتبر نظمه بمثابة تعيين جديد ، فحصل على امانة غلاء معيشة أكثر من امانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها وقت ان كان في الحكومة ، ثم جاءت للفترة الثانية من المادة ١٥ من القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه واحتفظت لهذا الموظف بامانة غلاء المعيشة التي يحصل عليها وقت العمل بهذا القرار الجمهورى ، فهذا المركز للقانونى الذاتى فى استقرار الاحتفاظ بهذه الامانة ، هو مركز مستمد من قاعدة قانونية وحين ينتقل مرة ثانية من المؤسسة العامة الى الحكومة ، ويكون من أثر هذا النقل ان يستصحب حالته الوظيفية المنقول بها ، لا يكون ثبت وجه لتعديل هذا المركز للقانونى يقصد حرمانه من غلاء حققتها له القانون .

لذلك انتهى رأى للجمعية العمومية الى ما يأتى :

١ — الموظف المنقول من الحكومة الى المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الأعمال المدنية يستصحب حالته الوظيفية ، ومن بين ما يستصعبه امانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها قبل النقل .

٢ — الموظف المنقول من مؤسسة للتأمينات الاجتماعية الى ديوان الموظفين ( الجهاز المركزى للتشغيل والإدارة حاليا ) يستصحب حالته الوظيفية المنقول بها ويكون من حقه ان يعطى امانة غلاء المعيشة التي

كان يتقاضاها بالمؤسسة الا انه لا يستصحب للنظام المطبق في المؤسسة —  
لذا كان مغايراً للنظم المطبقة في الحكومة ، ويخضع من تاريخ نقله لقاعدة  
خمس فرق الكادرين ولاية قاعدة تنظيمية جديدة في شأن اقامة غلاء  
المعيشة .

٢ — الموظف الذي كان بخدمة الحكومة ، ثم نقل الى مؤسسة عامة ،  
ثم اميد الى الحكومة ، يستصحب حالته الوظيفية التي كان عليها بالمؤسسة  
قبل نظه الى الحكومة ، ولكنه لا يستصحب للنظام الذي كان مطبقا عليه  
في المؤسسة اذا كان هذا النظام مغايراً للنظم الحكومية .

٣ — الموظف الذي ينقل من الهيئة العامة للبريد الى الحكومة يخضع  
منذ نظه لقاعدة خمس فرق الكادرين .

( ملّت رقم ٨٦/٦/٨١ — جلسة ١٢/٥/١٩٦٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٨٩ )

##### المبدأ :

صدر القرار الجمهوري رقم ١٠٢٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن استعمال  
تنظيم المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة —  
نقله الى ميزانية هذه المؤسسة اعتمادات جديدة نقلا من ميزانيات هيئات  
ومؤسسات اخرى — تفويض نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى في نقل  
العمالين الذين يعملون بهذه القطاعات الى المؤسسة وبالعكس — تعيين  
أحد هؤلاء العمالين في وظيفة مساعد مدير بالمؤسسة المذكورة — هو في  
حقيقته نقل ينبنى عليه استصحاب المنكور بمعاد علاوته الدورية .

### ملخص القضية :

ان القرار الجمهورى رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن استكمال تنظيم المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة قد نقل الى ميزانية هذه المؤسسة اعتمادات جديدة تقدر من ميزانيات الهيئات والمؤسسات المشار اليها به ، ولذا كان هذا النقل يستلزم نقل العاملين للذين يعملون بالقطاعات التى نقلت ميزانياتها فقد فوضت المادة الرابعة منه نقاب رئيس الوزراء الزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى فى نقل العاملين من والى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى والمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة وذلك حتى نهاية السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ ، ولقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٦ بتعيين للمهندس ... مدير الادارة العامة للشئون الزراعية بالمؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى فى وظيفة مساعد مدير شئون الانتاج والمناطق بالمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة بالفتحة الاولى براتب سنوى قدره ١٢٠٠ جنيه مضافا اليه ٦٠٠ جنيه بدل تمثيل .

ونظرا الى ان هذا القرار لها هو قرار ينقل المذكور من المؤسسة التى كان يعمل فيها الى المؤسسة التى نقلت اليها الاعتمادات ولا يعتبر هذا النقل تعيينا جديدا وينبغى على ذلك ان يستحصل المذكور بمعاد علاوته الدورية .

ونظرا الى ان آخر علاوة دورية منحتها كانت فى اول يناير سنة ١٩٦٦ فلن بمعاد علاوته التالية يكون من اول يناير سنة ١٩٦٧ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٢٠ مايو سنة ١٩٦٦ بتعيين المهندس المذكور بالفتحة الاولى

بالمؤسسة المصرية العلمية لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة هو قرار نقل وينقل معه يستصحب ميعاد علاوته الدورية قبل نظه ويستحقها في اول يناير سنة ١٩٦٧ .

( غتوى رقم ٣٩٧ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٦٨ ) .

### مادة رقم ( ١٩٠ )

#### المبدأ :

بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصدر لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العلمية أصبح نقل الموظف من الحكومة الى المؤسسات العامة او العكس نقلا بالمعنى الاصطلاحي المفهوم لكلمة النقل متى كان النقل قد تم في ظل هذه اللائحة .

#### ملخص المسلك :

ان الاصل في التعيين ان يكون مبتداً وفي احدى الدرجات حسب القواعد المقررة للتعيين بالمؤسسة ولا يستصحب الموظف معه حالته الوظيفية السابقة وانه ولئن كان النقل من الحكومة الى المؤسسة او العكس لم يكن امراً جائزاً قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة وكان ذلك يعتبر بمثابة التعيين المبتداً الا انه بعد العمل بالقرار الجمهورى سالف الذكر أصبح النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة او العكس نقلا بالمعنى الاصطلاحي المفهوم لكلمة النقل لا يترتب عليه اى تغيير في حالة الموظف المتقول حيث ينقل بحالته الوظيفية عند النقل متى كان هذا النقل قد تم في ظل العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه . ومن غلا مجال للقول بان هذا النقل



ينطوى على تعيين وبالتالي غلقه يسرى في شأنه القيد الوارد بالمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة .  
( طعن رقم ٨٢٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠ ) .

### قاعدة رقم ( ١٩١ )

#### المبدأ :

احتفاظ العاملين المنقولين من المؤسسات المملوكة التي كانت تابعة لوزارة الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي بمتوسط بدل طبيعة العمل الذي كان مقررا للعاملين بهذه الجهات بالقرار الجمهوري ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ وذلك طبقا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

#### ملخص القسوى :

حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ قررت الاحتفاظ للعاملين المنقولين من المؤسسات المملوكة بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من جوائز ومكافآت وأرباح وأية جزاء مادية أو عينية أخرى خلال عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، وذلك « مع محم الجيع بين هذه الجزاء وما يجب يكون مقررا من جزاء مضافة في الجهة المنقول إليها العامل » ، وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر . .

ومن حيث إن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ سبيل الذكر وان سمي البديل التفرقة بدل طبيعة عمل « ألا انه ينطوي في حقيقته على بدلات متمسدة ومقتضا لصريح نية التبادلية الأولى : التكملة والخطر  
( ٢٢٤ ج — ٢٢٤ ج )

والمعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب . ومن ثم فهو بدل مركب من مدة بدلات اشتغل عليها دون تمييز أو أفراد لولحد منها بنسبة محددة لذا فانه يجب الاحتفاظ للعاملين المنقولين من المؤسسات المشار اليها ، بتوسط بدل طبيعة العمل الموحد الشامل الذى كانوا يتقاضونه خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ من مجموع قيمة البدلات ( طبيعة العمل والاتاقلة والسكن والخطر والمعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب ) التى تكون مقررة بالشركة المنقولين اليها ، وفى هذه الحالة يحتفظ العامل بليهما اكبر .

ولا يؤثر فى ذلك ما سبق ان ارتكته الجمعية العمومية من أن تكون المبرة فى تطبيق حكم السادة للثاقبة من القتون ١١١ لسنة ١٩٧٥ هو بكل ميزة على حدة لانه ما دام ورد مرحلة فى قرار منح بدل طبيعة العمل انه شامل للبدلات الأخرى المبينة بالنص فانه يضمن أن تجرى المفاضلة بين مجموعة مؤسسات البدلات المماثلة التى تكون مقررة بالجهات المنقولين اليها باعتبار انه لا يمكن أفراد أى من البدلات الداخلة فى تركيب البديل المقرر بقرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، أو تحديد فئته أو نسبته فى البديل الشامل المركب المصدد بذلك القرار .

وبالنسبة لمن كانوا يقيمون بمساكن تابعة للمؤسسات التى كانوا يعملون بها ، مقابل قيمة اسمية أو رمزية ، وكانوا يحصلون فى ذات الوقت على بدل طبيعة العمل . فنوه عنه شاملا بديل السكن فانه مؤدى ما تقدم انه لا يجوز الاحتفاظ لهؤلاء الا ببديل طبيعة العمل للشار اليه مخصصا منه قيمة ما كانوا يؤدونه من مقابل اسمى أو رمزى لتمتعهم بالاتاقلة فى مساكن المؤسسة مع مراعاة عدم الجمع بين هذا البديل وبين مجموع البدلات المتبقلة والتي تكون مقررة للعاملين بالشركة المنقولين اليها وفقا للتفصيل المتضمن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

اولا : لحقية العاملين المنقولين من المؤسسات الصناعية للمفاعة التي كانت تابعة لوزير استصلاح الاراضي والاصلاح الزراعى فى الاحتفاظ بمتوسط بدل طبيعة العمل الشامل الذى كان مقررا لهم بقرار رئيس للجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ والذى كانوا يتقاضونه منها خلال على ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، مع عدم جواز الجمع بينه وبين مجموع بدلات طبيعة العمل والاقامة والسكن ، والخطر والعدوى والتفتيش والمصحاء والاعترا ب المسائلة للبدل الشامل الموحد المشار ليه ، ولتى تكون مقررة للعاملين بالشركة المنقولين اليها ، وفى هذه الحالة يصرف لهم اما متوسط بدل طبيعة العمل الشامل المشار اليه او مجموعة البدلات المتقلة له ايهاا اكبر .

ثانيا : بالنسبة لمن كان يحصل على للبدل المشار اليه بالاضافة الى تنعمه بالاقامة فى مساكن المؤسسات للمفاعة نظير مقابل رىزى او اسمى فاته يتعين خصم قيمة هذا المقابل من قيمة بدل طبيعة العمل الذى يحتفظ له ، باعتبار هذا البدل شاملا بدل السكن فى ذمت الوقت .

( ملف ٨٠٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩ ) .

#### مادة رقم ( ١٩٢ )

##### المبدأ :

استصحاب المنقول لحالته عند النقل من حيث الدرجة والقر ب والاختية فيها متى كان النقل من مصلحة التلجم والوقود لى المؤسسة للصناعة للابحاث الجيولوجية والتمدين المشاة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ — المؤسسة المذكورة لم تتم بوضع جدول جديد لوظائفها الا فى ١٩٦٨/١٢/٣١ لم يحدث تحويل فى الخزانة لما اورد به الجدول الجديد من زيادات ورفع لوظائف المؤسسة الى ان الفيت بقرار رئيس

الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ وحلت محلها هيئة عامة بذات الاسم —  
ومن ثم لا اعتياد بطلب المعاملة بهذه الجداول لعدم استكمال مقومات  
وأوضاع نفلها .

#### ملخص الحكم :

من حيث أن المؤسسة العامة للأبحاث الجيولوجية والتمدين انشئت  
بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذي أطلها على  
ما نص عليه في المادة الأولى منه محل مصلحة الأبحاث الجيولوجية  
والمؤسسة العامة للتمدين ومصلحة المناجم والوقود فيما يتعلق بإجراء  
الدراسات الجيولوجية والتمدية ومراقبة استغلال مواطن الثروة المعدنية  
طبقاً للقوانين واللوائح ونص على أن يسرى عليها القانون رقم ٦٠ لسنة  
١٩٦٢ ، وقضى في المادة ٢ منه بنقل العاملين بهذه الجهات الثلاث إلى  
وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء وما يلحق بها القرار من نائب  
رئيس الوزراء المختص بها بحالتهم ومقتضى هذا أن يستصحب كل من  
هؤلاء وحالته عند النقل من حيث الدرجة والمرتبة والأهمية فيها وفق  
ما تستوجبه القوانين واللوائح النارية في الجهة المنقول فيها. فنقدت وهي  
بالنسبة إلى من كان حالة المطعون ضده أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٤ والقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع — أحكام وقتية استثناء  
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وقواعد وشروط وأوضاع  
نقلهم إلى الدرجات المعادلة لدرجتهم إذ كان يعمل بمصلحة المناجم والوقود  
وقد تحدد وضع كل من هؤلاء المنقولين على هذا الأساس في قرار  
نقله إلى المؤسسة المنشأة بالقرار الصادر في ١٩٦٥/١١/٨ فاعتبر على  
ما كان عليه فيها ، وقد كان المطعون ضده في الفئة الثالثة طبقاً  
لجدول الدرجات ومعادلتها وفقاً للقوانين سالفة الذكر وجاءت ميزانية  
المؤسسة في المبنول فقد اتشلتها بمراعاة ذلك أي على أساس تحديد  
وظائفها وفئاتها وفق أوضاع المنقولين إليها درجات وعينداً مع ما انتخبه

الأمر من استحداثك درجات جديدة وزيادة حتمية في باب المرتبات ولم تتم المؤسسة بوضع جدول جديد لوظائفها يتضمن تحديد وظائفها وفئاتها وربطها وشروط شغلها وفق ما يتطلب قرار انشائها النطوى على اندماج مصلحتين ومؤسسة عامة غيرها من تنظيم جديد ، الا في ١٢/١٢/١٩٦٨ مما يحكمه نص المادتين ١ و ٢ من اللائحة المعمول بها في هذا التاريخ المبادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وهو ما يقتضي الا يسرى مما يشمل عليه التقويم الجديد لوظائف المؤسسة الا اعتبارا من أول السنة المالية للثالثة لها حسبها هو ولرد في المادتين ١ و ٢ وظائف المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الأمر الذي يرتبط بشرط من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن اعادة تقويم ورود الميزانية الجديدة متضمنة تمويل هذه الوظائف بتقرير الفئات اللازمة لها على مقتضاه زيادتها عددا ونوعا مما كانت عليه قبلها حتى يمكن اجراء المعادلة بين للوظائف بحالتها القائمة قبلها بما طرأ عليها من تفسير وفق الجدول المذكور وتجرى بعدئذ تسوية اوضاع الموظفين تبعاً لذلك وهو ما لم يحدث اذ لم يتضمن ميزانية المؤسسة في السنة المالية التابعة لها ولا فيما بعدها حتى الغيت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ الذي قضى أن تحل محلها هيئة عامة بالاسم ذاته كما لم يجرى بعد ذلك اعادة تقويم لوظائفها وفئاتها وفق القانون الذي يسرى عليها تبعاً أو ادراج اعتمادات ، في ميزانياتها لمواجهته ومن ثم فإن التنظيم للوظيفي المستند الى قرار مجلس ادارة المؤسسة باعتدال جدول توصيف وتقويم ومعادلة وظائفها المعتمد في ١٢/١٢/١٩٦٨ ما كان قد استكمل المراحل اللازمة له في الخصوص حتى يكون نافذاً او منتجاً انره اذ لم يتم اعتماد المال اللازم ، وفي الميزانية في الجهة المختصة بالقررها.

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك فإن نقل المطعون ضده الى المؤسسة العامة للمسلحة للجيوولوجية عند انشائها بالقرار رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥

بمستصحبها حالة قبلها الى اللجنة الثالثة التي شغها اعتباراً من ١٩٧٤/٧/١  
'مطبقة للقانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٦٤ وللقانون ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ ومقرر رئيس  
الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ — صحيح ولاحق له في رد اقدمية في السنة  
الثانية الى رقمي لها بالقرار في ١٥/١/١٩٦١ — الى تاريخ العمل بالقرار  
رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ولا الى تاريخ اعتماد جداول توصيف  
وتقسيم ومعالجة وظائف المؤسسة في ١٢/٣١/١٩٦٨ وهي لم تستكمل  
بتقنيات واوضاع نفاذها .

( طعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠ ) .

## الفصل السادس

النقل من شركة قطاع عام الى الحكومة او هيئة عامة او العكس

مقاعدة رقم ( ١٩٢ )

المبدأ :

النقل من شركة قطاع عام الى هيئة عامة تطبيقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة — اختلافه عن النقل الذى يتم داخل الهيكل التنظيمى للشخص الاعتبارى الواحد — نتيجة ذلك — يجب ان يلغى النقل فى الحالة الاولى حكم التعمين المبتدا من حيث خضوعه لتقيد الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى لا تجيزه الا فى حدود ١٠٪ من مجموع الوظائف الخالية فى غير ابنى الدرجات .:

ملخص الحكم :

ان الهيئة المدعى عليها تسرى على العاملين فيها احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهذا — عملا بحكم المادة ٢٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ — وهذه القانون قد نص فى المادة ١٩ منه على انه « مع مراعاة استثناء الموظف لشروط ومواصفات الوظيفة المرقى اليها ويكون شغل الوظائف الخالية بطريق الترقية من الوظائف التى تسبقها مباشرة ومن مجموعة الوظائف التى من نوعها أو بالتعمين أو النقل وذلك برأى حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ » ومناد ذلك ان شغل الوظائف يكون بالترقية أو للنقل أو بالتعمين ، فلما الترقية تكون من بين الوظائف التى تسبق مباشرة الوظيفة المرقى اليها والتى تدرج تحت مجموعة الوظائف التى من نوع الوظيفة المذكورة . ولما

النقل فيتم أصلا بسفل الوظيفة الشاغرة بمن يشغل وظيفة أخرى في الجهاز الإداري للدولة معادلة لها في الدرجة . وأما للتعيين فهو الذى تنشأ بمقتضاه الرابطة الوظيفية بإسناد الوظيفة للمرشح لها بعد الحصول على قبوله ، فإذا كان التعيين فى غير أدنى الدرجات مبتداً كان أم معاداً — وجب أن يتم وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون فى حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية وتحسب هذه النسبة وفقاً لنص المادة ٢ من التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ ، وهذا وقد أجازت المادة ٤١ من القانون نقل العامل من وزارة أو محافظة الى أخرى ومن مؤسسة الى أخرى ومن هيئة الى أخرى ، إذا كان النقل لا يفوت عليه دوره فى الترقية بالترسمية لو كان بناء على طلبه ، وتنبه استكمل هذا النص بالحكم الولد فى التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ الذى أجاز النقل من الجهاز الإداري للدولة الى الهيئات العامة والهيئات العامة وبالعكس ، وإذا كان هذا النوع من النقل يتم بين أشخاص اعتبارية يستقل كل منها من الآخر ، ويختص بنوع معين من النشاط وينظم وظيفى متميز وجب أن يؤخذ بمفهوم خاص يغير المفهوم العلم للنقل الذى يتم داخل الهيكل التنظيمى للشخص الاعتبارى الواحد ، وأية ذلك أن هذا النقل تنقضى به العلاقة الوظيفية بين العامل المنقول والجهة التى يتبعها وتبدأ به علاقة وظيفية جديدة بين هذا العامل وبين شخص اعتبارى آخر ، وبهذه المثابة يجب أن يأخذ حكم التعيين البتداً من حيث خضوعه للعقد الولد فى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى لا تجيزه الا فى حدود ١٠٪ من مجموع الوظائف الخالية ، إذ تتحقق فى هذه الحالة الحكمة التى تفيهاها المشرع وهى حماية شاغلى الوظائف الأدنى من المنافسة الخارجية فى مجال الترقية الى الوظائف الأعلى ، ويؤكد هذا النظر أن التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الذى أجاز النقل من للجهاز الإداري للدولة وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة قد قيد صراحة هذا النوع من النقل بأشراط أن يتم طبقاً للقواعد والشروط التى يقررها رئيس الجهاز المركزى للتنظيم



والادارة ، ثم صدر بهذه القواعد قرار رئيس الجهاز المركزى رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦٥ الذى نص على أن تنتقل بين الجهاز الادارى للدولة وبين المؤسسات العامة والشركات التابعة لها لا يجوز فى غير احدى درجات أو مذات التعيين الا فى حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية فى الدرجة أو ثلثة المذغوب نقل للعامل اليها فجاء هذا لتقيد مردد لاحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ، الذى قيد التعيين فى غير احدى الدرجات بنسبة ١٠٪ من الوظائف الشاغرة .

( يلحق رقم ٧٦٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٩٤ )

##### المبدأ :

المادة ٣ من قرار التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر عن اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

اجازت النقل والتدب بين الجهاز الادارى للدولة - وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة طبقا للقواعد والشروط التى يقررها رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة - صدور قرار رئيس للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ مشترطا عين ينقل من شركة قطاع عام الى الحكومة أن يكون مستوفيا لمجموع السدد المقررة كحد احدى لفرقة بالجدول الاول الملحق بالقرار للجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للدرجة المنقول اليها وما يسبقها من درجات - هذا التقيد وإن تعين مراعاته والالتزام به كوجبة للجهاز الادارى المختلفة بحيث لا يتقبل العامل الا اذا كان مستوفيا هذه المدد الا انه متى تم هذا النقل بالأداة القانونية المقررة فليس من شأن القرار المشار اليه ان يمس من الآثار القانونية للنقل ومنها استصحاب العامل أقدميته فى الفئة المنقول منها .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام العاملين بالدولة قد أجاز في المادة ٤١ منه نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة إلى أخرى أو مؤسسة أو هيئة إلى أخرى إذا كان للنقل لا يفسد عليه دوره في الترقية أو كان ينسأ على طلبه — كما أجاز قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المحليين في المادة ١ منه « نقل وتدابير واعارة للعاملين بوزارة الحكومة ومصلحها ووحدات الإدارة المحلية إلى الهيئات العامة والمؤسسات العامة ونقل وتدابير واعارة — العاملين بهذه الهيئات والمؤسسات إلى الوزارات والمصالح والوحدات المذكورة » وجاء في المذكرة المرفقة بهذا التفسير أن العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة موظفون عموميون شأنهم في ذلك شأن العاملين بالجهاز الإداري للدولة أي بوزارات الحكومة ومصلحها ووحدات الإدارة المحلية وتتضمن المصلحة العامة إباحة تبادل نقل العاملين وتدابير واعارتهم بين الجهات العملية المذكورة للأفادة من خبرتهم في الأعمال التي تتطلب هذه الخبرة وللتمكن من حسن إدارة المرافق العامة وإنظام سيرها ثم صدر بعد ذلك قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ نصا في المادة ٢ منه على أنه ( يجوز النقل والتدابير بين جهاز الدولة الإداري وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة طبقا للقواعد والشروط التي يقرها رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، وورد في المذكرة الخاصة بهذا التفسير أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ قد أجاز النقل والتدابير بين العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، كما أجاز القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٥ النقل والتدابير بين العاملين في الجهاز الإداري للدولة والعاملين بالمؤسسات العامة وبهذا أمكن النقل والتدابير بين العاملين في الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، الأمر الذي يقتضي تقريره بقرار جمهوري تحقيقا للأغراض التي



المادة ٣٣ منه على أنه ( يجوز لنقل العامل من أى جهة حكومية مركزية او محلية الى وظيفة من ذات فئة وظيفته بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كما يجوز نقل العامل الى وظيفة من ذات فئة وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة او للوحدة الاقتصادية او الى مؤسسة او وحدة اقتصادية اخرى او هيئة عامة او جهة حكومية مركزية او محلية ، ويشترط لصحة قرار النقل في جميع الحالات الا بقوت على العامل دوره في الترقية ما لم يكن ذلك بناء على طلبه او موافقته او كان نقله بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أنه وقد اُجيز على مقتضى القواعد المتقدم بيانها نقل العامل من إحدى شركات القطاع العام الى أية جهة حكومية فإن القواعد الأصلية في تحديد ائتمنية للعامل المنقول من جهة الى أخرى تقتضي بان يستصحب المنقول مركزه القانوني في الجهة المنقول فيها بما في ذلك مناس بهذه الأئتمنية والا خرج قرار النقل عن المعنى الذي حدده القانون ائتمنيته في لفئة التي كان يشغلها قبل النقل ، فلا يترتب على نقل العامل له وترتب عليه اثره ومتى كان حصول العامل على لفئة المعادلة للفة المنقول اليها قد تم ضحيا فانه يتعين ان تصطب ائتمنيته عند النقل بمراعاة ائتمنيته ، في شغل لفئة المنقول منها — ولذا كان قد عهد الى رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة بقرار للتفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ وضع القواعد والشروط التي يتم النقل طبقا لها ، وقد قرر رئيس الجهاز وجوب مراعاة ان يكون للعامل المنقول مستوفيا لاجموع المسد المقررة كحد أدنى للترقية بالجنسول الأول الملحق بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للدرجة المنقول اليها ، وما يسمتها من درجات والالتزام به لتوجيه للجهات الادارية المختصة عند اجراء النقل بحيث لا ينقل حسب المجموعة النوعية المنقول اليها ، فان ذلك التقيد وان ضمن مراعاته الموظف الى الجهاز الاداري للدولة الا اذا كان مستوفيا هذه المسد الا انه

مضى تم هذا للنقل بالأداة القانونية المقررة وليس من شأن قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أن يعدل من الآثار القانونية للنقل أيا كانت .  
- قرارات الترخيص -  
الفئة الأولى : - وقد أكد هذا للنظر بما لا يدع مجالا للشك صدور قرار رئيس للجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه والمصوب به في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ أى في تاريخ لاحق على صدور قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ١٣/٨/١٩٦٦ ناصا في المادة ٣٣ منه على جواز نقل العامل من وظيفته بالحدى : شركات القطاع العام الى وظيفة من ذات فئة وظيفته بجهة حكومية دون الاحالة الى أية قواعد او شروط تصدر من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على النحو الذي صدر به قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه مما لا يجوز معه تطبيق هذه القواعد باستصحاب اقدميته عند نظره ما دلم ان نص المادة ٣٣ جاء مجزا على وجه يؤدي الى المسلس بالمركز للقانونى للعامل المتقرب الخاص لنقل العامل من القطاع العام الى الجهات الحكومية دون أية قيود تتعلق بقضاء مد معينة في الدرجات .

ومن حيث انه متى كتبت الثابت في المناوغة الحالية ان المدعية حاصلة على ليسانس الآداب في يونيو سنة ١٩٥٩ والتحق بمكاتبه لاجتماعية في الدراسة القومية للثوية للبنات من اول اكتوبر سنة ١٩٥٩ حتى ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٦ لم عيئت في ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٢ بالشركة المصرية للصناعات الميكانيكية الدقيقة وسويت حالاتها في هذه الشركة بتسكينها في وظيفة رئيس فرع الخدمات والرمالية الاجتماعية من الفئة الخامسة وحدثت اتخيمتها في هذه الفئة من ١/٧/١٩٦٤ بالتطبيق لقرار رئيس للجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تسويت العاملين في المؤسسات المالية والشركات التابعة لها والذي نص في المادة ١ منه على انه استثناء من

حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام للمعاملين في الشركات تحديد اقدمية المعاملين في المؤسسات والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعادل اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ . . . فان المدعية تكون قد اكتسبت مركزاً قانونياً بهذه التسوية فيما تضمنته من أن اقدميتها في الفئة الخامسة بالشركة المذكورة ترجع الى التاريخ الذي حدده قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ فإذا ما نقلت بعد ذلك في أول فبراير سنة ١٩٦٩ الى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة التي كانت تشغلها بالشركة فلها تستصحب اقدميتها في الفئة المذكورة التي تعود الى ١/٧/١٩٦٤ ولا يؤثر في ذلك ما يثيره الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة من جدل حول مدى صحة هذه التسوية أو صحة الاستناد الى شهادة الخبرة المقدمة من المدعية لأن فضلاً عن أن هذه التسوية تتفق مع حكم القانون أساس مدة الخبرة التي اتمتت عليها لجنة التظلمات بالمؤسسة انني تنسها للشركة والتي تسمح للمدعية بشغل وظيفة من الفئة الخامسة بالشركة فلها قد اكتسبت حقاً في استمرار أعمال هذه التسوية في حلتها انني ما زالت مثابرة من الوجهة القانونية ولم تستجب لمحدثه لكافة آثارها في حق المدعية ، كما أنه لا تضع فيما يثيره الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة من أن المدعية قد حلت عند نقلها اليه — اقرار بقبول حساب اقدميتها في لفئة الخامسة اعتباراً من ١٩٦٨/٢/٢٣ بدلا من ١٩٦٤/٧/١ لأنه من المسلم أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لأية اقرارات يقدمها ذو الشأن بقبول أمور تتعارض مع صحيح حكم القانون في كفلها .

ومن حيث أن للحكم المطعون فيه لاذ اخذ بالنظر المتقسم غاته يكون قد أصاب وجه الحق في فضائه ويكون الطعن فيه على غير أساس سليم من القانون متعين رفضه مع إلزام الجهة الادارية المصروفات .

( طعن رقم ٧٤٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٨ ) .

قاعدة رقم ( ١٩٥ )

المبدأ :

أحقية العامل الذى كان يعمل بالجهاز الإدارى للدولة فى ١٩٧٤/١٢/٣١  
ثم نقل قبل أول يوليه سنة ١٩٨٠ لى إحدى شركات القطاع العلم فى  
الإفادة من أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ — أسس  
نك — ان ما تنص عليه المادة السابقة من اشتراط الانتفاع بأحكام مولى  
للقانون المذكور من وجود للعامل بالخدمة فى تاريخ العمل بالقانون هو  
الخدمة بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام  
والمؤسسات العامة قبل نقلها .

ملخص الفتوى :

وباستعراض أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن علاج  
الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات  
بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية الممثل بالقانون رقم ١١٢  
لسنة ١٩٨١ والذى ينص فى المادة الثالثة منه على أن ( يمنح حملة  
المؤهلات العالية أو الجلمية التى يتم الحصول عليها بعد دراسة متنها  
أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين  
بالخدمة فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة  
اقتصادية اعتبارية قدرها سنتان فى الفئات المالية التى كانوا يشغلونها  
أصلا أو أصبحوا يشغلونها بالتطبيق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، أما من  
يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة متنها خمس سنوات فلكثر بعد  
شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١  
فى هذه الجهات فيمنحون اقتصادية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات فى الفئات  
المالية التى كانوا يشغلونها أصلا أو أصبحوا يشغلونها: فى ذلك التاريخ  
بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ويسرى حكم للفترة الأولى على حملة الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التي لم يتوقف منحها ، كما يسرى على حملة للشهادات المتوسطة التي توقف منحها. وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق أقل من خمس سنوات بعد شهادة لتكمّل الدراسة الابتدائية ( قديم ) أو بعد امتحان مسابقة للقبول ينتهي بالحصول على مؤهل ، أو بعد دراسة مدتها أقل من ثلاث سنوات دراسية بعد للشهادة الإعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات ، وحملة الشهادة الابتدائية ( قديم ) أو شهادة الإعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادلها .

كما يسرى حكم للفترة الأولى من هذه المادة وحكم المادة الخامسة من هذا القانون على حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة الأولى منه الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الذين لم يفيدوا من تطبيق المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة في تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات للدراسة .

ويعتد بهذه الأسمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفترات السابقة عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالنسب الوظيفي وأيضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وبالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة بحيث لا يقل ما يمنحه العامل بالتطبيق لحكمها عن بداية ربط الأجر المقرر للوظيفة المنقول إليها ، أو علاوتين من علاواتها أيها أكبر حتى لو تجاوز بها نهاية مربوطها وذلك لذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح فيها الأسمية الاعتبارية بمقتضى هذا القانون على ألا يؤثر ذلك على موعد العلاوة الدورية .



ولا يجوز الاستناد الى هذه الأحكامية الاعتبارية للطعن في قرارات  
لترقية للمصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون .

كما تنص المادة الرابعة منه على سرين الحكم السابق على حملة  
المؤهلات السابقة من العاملين الموجودين بالخدمة في ٣١ من ديسمبر  
سنة ١٩٧٤ بوححدات القطاع العلم أو المؤسسات العلمية قبل إلغاءها وكان  
يسرى في شأنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

وتنص المادة السابعة على أن يشترط للانتفاع بأحكام المواد السابقة  
أن يكون العامل موجوداً بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون .

ورأت الجمعية أن المقصود بالخدمة في تطبيق أحكام هذا القانون  
الخدمة بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العلمية ووحدات القطاع للعلم  
والمؤسسات العلمية قبل إلغائها .

وبما لذلك فإن العامل المذكور يفيد خلال فترة عمله بمجلس الدولة  
من أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر  
بحيث يمنح أهلية اعتبارية قدرها سنتان في الفئة ٧٨٠/٣٣٠ التي كان  
يشغلها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ بحيث ترجع أهليته إلى ٣١ من  
ديسمبر سنة ١٩٧١ ويستكمل بذلك ألددة القانونية للترقية إلى الفئة ٧٢٠/  
٧٨٠ إلا أنه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ بالتطبيق لأحكام قرار رئيس مجلس  
الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ ويتمتع على مجلس الدولة لجراء هذه  
التصويّة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لمقسي الفتوى والتشريع إلى أحقية  
العامل في تسوية حالته على الوجه المتقدم .

( ملف رقم ٦٠٢/٣/٨٦ — جلسة ١٦/٦/١٩٨٢ ) .

قاعدة رقم ( ١٩٦ )

المبـ

جواز احتفاظ من ينقل من إحدى وحدات القطاع العام إلى الحكومة بمتوسط ما كان يتقاضاه في السنتين الأخيرتين قبل النقل من بدلات وأية مزايا مالية أخرى ، على أن تستهلك الزيادة التي يحصل عليها مما هو مقرر للوظيفة المنقول إليها من ربح ما يستحق له من علاوات دورية وعلاوات ترقية مستقلة

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لفسنى الفتوى والتشريع حكم المادة ٢٦ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاصة بالعقوبات رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ والتي قضت بأن لرئيس الوزراء أن يقرر الاحتفاظ بصفة تشخيصية لمن ينقل من إحدى وحدات القطاع العام إلى إحدى الوحدات الخاضعة لأحكام هذا القانون بمتوسط ما كان يتقاضاه في السنتين الأخيرتين قبل النقل من بدلات وأية مزايا مالية أخرى على أن تستهلك الزيادة التي يحصل عليها مما هو مقرر للوظيفة المنقول إليها العامل من ربح ما يستحق له من علاوات دورية وعلاوات ترقية مستقبلية ، واختصاص رئيس مجلس الوزراء في هذا الشأن يدخل في نطاق السلطة التقديرية التي يترخص بمقتضاها في استخدامه وتقرير الاحتفاظ أو عدمه عند التصدي لاستخدام هذا الاختصاص عند إصداره قرار النقل .

ولما كانت عبارات نص المادة ٢٦ مكررا المشار إليها غامضة وردت عامة تشمل جميع البدلات والمزايا المالية التي كان يحصل عليها العامل

و. السنتين الأخيرتين قبل النقل ومن ثم فلا يجوز التفرقة بينها وقصر الاحتفاظ  
على بعضها دون البعض الآخر . فكل من يصدق عليه وصف الزية المالية  
أيا كانت طبيعتها ومساها تدخل فيما يجوز الاحتفاظ بمتوسطة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى جواز  
الاحتفاظ للسيد/..... بمتوسط ما كان يقلضاه من بدلات ومزايا مالية  
بالشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية منذ نقله إلى ديوان عام  
وزارة الصحة .:

( ملف ١٥/٤/٨٦ — جلسة ١٧/٤/١٩٨٥ ) .

### الفصل السابع

النقل من السلك العسكري إلى السلك المدني

#### الفرع الأول

النقل من القوات المسلحة إلى الوظائف المدنية

أولاً — التماثل الواجب بالنسبة لمن ينقل من السلك العسكري إلى  
السلك المدني .

قاعدة رقم ( ١٩٧ )

المبدأ :

المقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية  
أضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة قضى  
في المادة ١٢١ منه بأنه في حالة نقل أحد العسكريين إلى وظيفة مدنية  
ينقل في الدرجة التي يدخل الرتب المقرر لرتبته أو درجته العسكرية في  
مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها — هذا  
النص يحكم فقط حالة الموظف وقت النقل بحيث يتم تحديد أقدميته في  
درجة واحدة من الدرجة المنقول إليها دون أن يرتد بالترجيع سابق  
ليتمدد من الدرجة السابقة التي كان يشغلها .

ملخص الحكم :

من حيث أن مقطع النزاع في هذه الدعوى يدور حوله التماثل  
الواجب بالنسبة لمن نقل من السلك العسكري إلى السلك المدني ، وعما  
إذا كان من القانون المعمول به وقت النقل يمتد أثره ليمادل كافة الدرجات  
السابقة أم يقتصر هذا الأثر فقط على الدرجة المنقول إليها عند النقل فقط .

ومن حيث أن اللقائين رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة وللترقية لضباط الشرف والمسامدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة - وهو الذي يتم نقل اللذي في ظله إلى الوظيفة المدنية - قضى في المادة ١٢١ منه على أنه : في حالة نقل أحد العسكريين إلى وظيفة مدنية ينتقل في الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته أو درجته العسكرية في مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ومعنى ذلك ومقتضاه أن ينظر إلى المنقول بمראה الراتب المقرر لرتبته العسكرية ولا يساويه من رتب في الدرجة المدنية المنقول إليها وتحدد أقدميته في هذه الدرجة من تاريخ حصوله على أول مربوطها ولا جدول في أن للنص يحكم فقط حالة الموظف وقت النقل بحيث أنه عند تمام نطفه بالطريق الذي رتبته للقائين تجدد أقدميته في درجة واحدة هي للدرجة المنقول إليها ومعناه أيضا أنه لا يزدد بالترجيح سابق ليمتد من الدرجة السابقة التي كان يشغلها قبل نقله ، بل أنه ليس فيه أي نص يقيد تسوية حالة القائمين على الوظائف العسكرية وقت منادونه في غير للدرجة التي حددتها اللقائين بالتره المباشر . دون الرجوع بهم إلى تسوية سابقة أو تسلسل في الدرجة أو المرتبة أو العلاوة وعليه تبين المراكز السابقة على منادونه تحكمها القوانين واللوائح التي نفاذت في ظلها .

ومن حيث أنه يطبق ما تحكما على الوقائع الواردة بالأوراق نجد أن الإدمى عليه في وظيفة مساعد ثالث شرف في ١١/٥/١٩٤١ بمقره قدره ١٠٠ جنيه شهريا ورتب إلى وظيفة مساعد ثان في ١/٥/١٩٤٥ وإلى مساعد أول في ١/٥/١٩٥٠ ثم رتب إلى رتبة ملازم شرف في ١١/٥/١٩٥٧ وإلى ملازم أول شرف في ١١/٥/١٩٥٩ وإلى نقيب شرف في ١/٥/١٩٦٤ وتقبل إلى وظيفة مدنية من الدرجة الخامسة الفنية بهيئة الشؤون المالية والإدارية المسلحة في ١/٥/١٩٦٦ الأمر الذي يبين أنه وقت النقل كان للراتب المقرر لرتبته العسكرية يدخل في مربوط الدرجة الخامسة المدنية المنقول

عليها طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هذا معناه أن رتبة نقيب شرف تعادل ، الدرجة الخامسة المدنية أما بالنسبة لبلاتى الوظائف التى كان عليها قبل ذلك منذ بداية التسعين فإن تعادلها منوطة بالقوانين التى كانت سارية وقت تعيينه عليها وبالرجوع الى احكام كادر سنة ١٩٣٩ وهو الذى كان معمولاً به عند تعيين المدعى فى وظيفة مساعد ثالث ١٩٣٩/١١/٥ نجد أن الدرجة التاسعة كانت تبدأ بالربط لى ٣٦ — ٧٢ جنيها سنويا وبداية الدرجة الثامنة كانت تبدأ من ٧٢ جنيها لى ١٢٠ جنيها سنويا . والمدعى قد كان رتبة فى ١٩٣٩/١١/٥ وقت تعيينه ٨٠٠ره اذ فقد كان معينا على وظيفة تعادل الدرجة التاسعة طبقا لأحكام الكادر للسلام . وتكون ترقياته قد تمت تماما لها فى الناقية الى وظيفة مساعد ثان والسابعة فى وظيفة مساعد اول والسلامة فى وظيفة ملازم اول ثم صارت السادسة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ثم رقى لى الخامسة فى وظيفة نقيب اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وهى المعادلة للدرجة التى نقل اليها فى ١٩٦٦/٥/٦ الى الوظيفة المدنية ، وهذه التوالى يقطع بصحة التعادل بحسب القامدة التى ألحقت بها .

( طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٨٠/٢/١٧ )

قاعدة رقم ( ١٩٨ )

المبدأ :

الدرجة التى يستحقها الفرد العسكري عند نقله الى وظيفة مدنية — تصديدها على اساس المرتب المقرر لرتبته العسكرية دون المرتب الذى يتقاضاه فعلا — مثال : نقل ضابط الشرف الى وظائف مدنية .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمسافدين وضباط الصف والمساکز

بالقوات المسلحة تنص على أنه : « في حالة نقل أحد الأفراد إلى وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لمرتبه العسكرية في مربوطها وتحسب أفضيته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويجوز أن ينقل في الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لمرتبه في مربوطها إذا كان مجموع راتبه وتعويضاته يبلغ بداية مربوطها أو يجاوزه ، ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية ويتضح من صريح عبارة هذه المادة أن المناط في التعادل الذي يتم على أساسه النقل هو الراتب المقرر للمرتبة العسكرية وليس الراتب الذي يتقاضاه الفرد المنقول إلى الوظيفة المدنية ،

ومن حيث أن جدول ثلث الرواتب الملحق بالقانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه يقضى بأن « من يرقى إلى رتبة ملازم شرفه من المساعدين الأول يعادل من حيث للرواتب حسب جدول رواتب الضباط العظماء » كما أن الجدول الملحق بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخفية والترقية لضباط القوات المسلحة والمضمن الرواتب الاحتياطية ورواتب الطيران لضباط القوات المسلحة بالاطليين للشبهائي والجنوبيين جعل رواتب الملازم ١٧ جنيتها ويصل بمعد سنتين إلى ١٩ جنيتها وبمعد أربع سنوات إلى ٢١ جنيتها وبمعد ست سنوات إلى ٢٣ جنيتها .

وبذلك يكون الحد الأقصى لراتب رتبة الملازم الأول مما يدخل في رطب للدرجة السادسة بالكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفي الدولة الذي يبدأ من ١٥ جنيتها إلى ٢٥ معالة كل سنتين مقدارها جنيتها »

ومن حيث أنه ولئن نص القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن إضافة حكم وقضى إلى القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر — على أن

تسوى حالة ضباط الشرف والمساعدين الموجودين في الخدمة في السنة من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ الى ٣١ من ديسمبر ١٩٥٩ على اساس منحهم فئات العلاوات الدورية المقررة في بيان المرتبات المرافق للرسوم يتقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ للخاص بمرتبات صولات وصف ضباط وعساكر القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٧ وذلك اعتبارا من تاريخ ترقيةهم الى رتبة مساعد درجة ثالثة كما ورد في المادة ١٢٣ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ سلف الذكر ان الأفراد الذين يقولون المعاملة بجدول فئات الرواتب المرافق لهذا القانون والذين يصرفون وقت العمل به رواتب أعلى مما يستحقونه بمقتضى ذلك الجدول يستمرون في صرف رواتبهم وعلاواتهم الحالية على ان يستغنى للفرق من كل علاوة دورية أو علاوة ترقية يحصلون عليها بمقدار النصف حتى تصل رواتبهم الى المقدار الذى يستحقونه بالفعل طبقا لأحكام هذا القانون . وكان من شأن هذه التسوية وتلك التعامدة ان يحصل ضباط الشرف على راتب قد يصل الى ٣٥ جنيتها وقد حصل الطعون في تربيته على راتب قدره ٢٩ جنيتها وهو يجاوز الربط المقرر لرتبة الملازم . الا انها في ذات الوقت لم تغير من راتب الرتبة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ الذى جعله المشرع اساسا للتعادل بين الوظيفة العسكرية والوظيفة المدنية عند الثقل اليها .

ومن حيث ان المطعون في تربيته وقد كان وقت نظه بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٠٦ في رتبة الملازم الأول وهى الرتبة التى يدخل الراتب المقرر لها في ربط الدرجة السادسة من درجات الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن ثم فان نظه بالقرار المذكور في الدرجة الخامسة ينطوى على تربيته الى هذه الدرجة ومن ثم تتحدد اقدميته فيها من تاريخ صدور القرار الجمهورى :

( طعن رقم ٣١٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ ) .



ثانياً — الاحتفاظ بأقدمية الرتبة العسكرية ومرتبتها وبدلاتها  
عند النقل .

قاعدة رقم ( ١٩٩ )

المبدأ :

تحتسب أقدمية المنقول من السلك العسكري إلى السلك المدني في  
الدرجة المنقول إليها وحدها دون ما يسبقها من درجات .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط  
الخدمة والترقية لشبيلت الشرف والمساعدين وشبيلت الصف والجنود  
بالقوات المسلحة بأنه في حالة نقل أحد العسكريين إلى وظيفة مدنية  
ينقل من الدرجة التي يدخل للرتب المقرر لرتبته أو درجته العسكرية في  
مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها . ويحكم  
هذا النص حالة الموظف وقت النقل بحيث يتم تحديد أقدميته في درجة  
واحدة هي لدرجة المنقول إليها دون أن يرتد بالترجيح سابق ليعاقل  
من الدرجة السابقة التي كان يشغلها .

( ملعن ٦٠٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨٠ ) .

قاعدة رقم ( ٢٠٠ )

المبدأ :

قصر المشرع الاحتفاظ بأقدمية الرتبة العسكرية ومرتبتها وبدلاتها  
على حالة النقل إلى وظيفة مدنية — أثر ذلك — شغل الوظيفة المدنية بطريق  
التعيين ابتداء لا يدخل تحت أحكام المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢  
لسنة ١٩٥٩ .

### ملخص الفتوى :

ان النص الذى تخضع له الحالة الماثلة وهو المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة كان يقضى بأنه « فى حالة نقل أحد الضباط الى وظيفة مدنية ينقل الى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها او بحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها . ويتم النقل فى هذه الحالة طبقاً لحكم المادة السادسة من القانون . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن ينقل الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها . على أن يمنح أول هذا المربوط وتحسب أقدميته فيها من تاريخ نقله اليها . وفى كلتا الحالتين إذا تقلص الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل من مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استيفاءه بالترقية أو العلاوات أو التعويضات . وتحدد التعويضات العسكرية التى تحسب للضابط عند النقل بقرار من وزير الحربية » .

ومسند هذا النص أن المشرع قصر الاحتفاظ بأقدمية الرتبة العسكرية وربطها وبدايتها على حالة النقل الى وظيفة مدنية يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى الدرجة المقرر لها .

ولما كان الضابط فى الحالة الماثلة قد شغل الوظيفة المدنية بطريق التعيين ابتداءً بعد إحالته الى التقاعد وليس بطريق النقل فإن الحكم الذى تضمنه هذا النص لا ينطبق عليه ومن ثم يتحدد مركزه القانونى وحقوقه المالية طبقاً لأحكام قانون تنظيم العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى صدر قراراً بتغييره فى ظله .

( فتوى رقم ٤٤٩ فى ١٦/٥/١٩٨١ ) .

قاعدة رقم ( ٧٠١ )

المبدأ :

نقل الى وظيفة مدنية طبقا للمادة ١٢٥ من القانون ٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط للخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين والصف والعساكر بالقوات المسلحة — استحقاق الانتقال الى العمل المنضى للرتب الاساسى الذى كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية فقط — استحقاقه الترقى بين هذا الرتب الاساسى مضافا اليه سائر المقررات المالية الأخرى للوظيفة المدنية وبين مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية يكون بصفة شخصية ويستنفذ بالترقية والملاوات والتمويضات .

ملخص الفتوى :

ان المبدأ ١٢٥ من القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين والصف والعساكر بالقوات المسلحة كتبت تنص على انه : « في حالة نقل احد الأمراد الى وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التى يدخل للراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على اول مربوطها .

ويجوز ان ينقل في الدرجة التالية للدرجة التى يدخل للراتب المقرر لرتبته في مربوطها اذا كان مجموع راتبه وتمويضاته يبلغ بداية مربوطها او يجاوزه ويتم الانتقال في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية .

وفي كلتا الحالتين اذا تقلص الفرد الانتقال الى وظيفة المدنية رواتب وتمويضات مدنية نقل عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو الملاوات أو التمويضات . »

ويؤخذ من نص الفقرة الأخيرة من المادة السابقة انه في بيان ما يؤدي الى الفرد المنقول من مبلغ بصفة شخصية ، قد أجرى المقارنة بين منصرين .

الأول : ما يتقاضاه في الوظيفة المدنية المنقول اليها من رواتب وتمويضات .

الثاني : مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية .

وأوضح النص انه اذا تجاوز العنصر الثاني للعنصر الأول احتفظ المنقول بمقدار المجاوزة بصفة شخصية على أن يستند مستقبلا بالترقية والمعاملات والتعويضات .

والنص بذلك يسلم بالأصل الذي يقضى بالألا يحصل المنقول الا على المقررات المالية للوظيفة المدنية المنقول اليها ، الا انه زاد على ذلك حرصا على المنقول وحتى لا تضطرب ظروفه ، حكم الاحتفاظ للشخصي بالفرق المشار اليه . فالمشروع يفترض — في عبارات واضحة — أن الحقوق المالية في الوظيفة المدنية تختلف مما كان يتقاضاه المنقول في الوظيفة العسكرية ، ومن هنا كان وجه النص على الحكم للوارد في الفقرة المذكورة . ولو أن المنقول يستحق في الوظيفة المدنية مجموع ما كان يحصل عليه في العمل العسكري استحقاقا أصليا لا يرد عليه حكم الاستنفاد في المستقبل ، ما كان ثمة داع لإيراد حكم الفقرة المشار اليها ، بالذى دعا للنص على هذا الحكم هو أن المعاملة المالية للمنقول تحسب على أساس ما نتيجة الوظيفة المدنية من مقررات مالية بصرف النظر عما كان يحصل عليه في الوظيفة المنقول منها ، ولا شأن لقررات الوظيفة العسكرية الا في بيان ما يقده المنقول بسبب النقل ، فيحتفظ له بصفة شخصية ويستند في المستقبل بالمقدار الذي يحل فيه راتب أو تعويض مدني محل المحتفظ به بالصيغة الشخصية . . .

وتطبيق ذلك على صورتى النقل الواردين في المادة رقم ١٢٥ المشار إليها ، يبين أنه ، إذا تم النقل طبقا للفقرة الأولى من هذه المادة ، فإن المنقول يستحق بصفة أصلية المرتب الأساسى لذى كان يحصل عليه في الوظيفة العسكرية والفرض طبقا لتلك الفقرة أن هذا المرتب لا يقل من أول مربوط درجة للوظيفة المدنية والا تطبق على النقل حكم الفقرة الثانية ، ويضاف الى ذلك المرتب الأصلى ما يكون للوظيفة ادنية من تعويضات ، فإن اتضح أن المرتب الأصلى والتعويضات على هذا الوجه تقل من مجموع ما كان يتقاضاه المنقول في الوظيفة العسكرية أدى اليه الفرق بصفة شخصية على أن يستفاد مستقبلا بالترقية والعلاوات والتعويضات . أما إذا تم النقل طبقا للفقرة الثانية ، فإن المنقول يستحق بصفة أصلية أول مربوط الدرجة المدنية المنقول إليها ، والفرق أنه يزيد على المرتب العسكرى الأساسى ، ويضاف الى هذا المرتب الأساسى التعويضات المالية الأخرى للوظيفة المدنية ، فإذا اتضح أن مجموع المقررات المالية على هذا الوجه تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه المنقول في العمل العسكرى أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استفادته بالترقية والعلاوات والتعويضات المستقبلية .

ويرامى في هذا الشأن أنه لا أساس مطلقا لقول بأن المنقول يستحق في العمل المدني على وجه أصلى ونهائى البدلات العسكرية العسابة التى يتقاضاها كل العسكريين ولا يجرى عليها حكم الاستفاد ، ولا يستحق بصفة شخصية إلا البدلات الإضافية التى تمنح لظروف خاصة ولطبوائف معينة من العسكريين — لا أساس لذلك لأن المنقول لا يستحق أصلا ونهائيا إلا المقررات المالية للوظيفة المدنية بصرف النظر عن الحقوق المالية في الوظيفة العسكرية سواء منها ما كان من قبيل البدلات للعلة أو الإضافية ولا ينظر الى مجموع المقررات المالية العسكرية بما فيها من بدلات على اختلاف صورها إلا لمقرراته بمجموع الحقوق المالية المدنية ، ويبين الفرق بينهما للإبقاء عليه للمنقول بصفة شخصية على أن يتم استفادته مستقبلا .

لهذا انتهى رأى الجمعية للعمومية الى ان المسكرى الذى ينقل الى وظيفة مدنية طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن بعدها الفقرة الأولى من المادة رقم ١٢١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، لا يستحق بصفة أصلية فى العمل الدنى الا الرتب الأساسى مضافا اليه سائر المميزات المالية الأخرى للوظيفة المدنية الذى كان يتقاضاها فى الوظيفة العسكرية ويستحق بصفة شخصية الفرق بين هذا المراتب الأساسى ان وجدت وبين مجموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية مهما كان نوعه ، ويتم استئفاد هذا الفرق بالترقية أو العلاوات أو الترميزات .

... فإذا تم النقل طبقا للفترة الثانية فإن المنقول يستحق بصفة أصلية فى العمل الدنى اول مربوط للدرجة المالية المنقول اليها ، ويستحق بصفة شخصية الفرق بين هذا المراتب الأصلى مضافا اليه سائر المقررات المالية الأخرى للوظيفة المدنية ان وجدت وبين مجموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية مهما كان نوعه ، ويتم استئفاد هذا الفرق بالترقية أو العلاوات أو الترميزات .

( ملف ٣١٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/٣/٢١ )

قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

المبدأ :

الرئيس الجمهورية نقل للمسكرين الى الوظائف المدنية مع ترقيةهم الى درجة أعلى .  
ملخص النقوى :

أوجب المشرع عند تسوية حالة العامل المهنى بموجب احكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ وطبقا للحد الكلية للواحدة بالجداول الثالث الخاص

بالجبال المهنيين أن تخصص الدة المشرطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئات التالية لها وذلك اذا عين العامل ابتداء في الفئة التاسعة أو الثالثة أو السابعة أو أى فئة أعلى من الفئة العاشرة المحددة لتعيين العمال المهنيين ومن ثم يجب لامال هذا للحكم أن يتم تعيين العامل في درجة أعلى من درجة بداية التعيين الأمر الذى يقضى ألا تكون له مدة عمل سابقة أخذت في الاعتبار عند تعيينه .

ولما كان للعمال في الحالة المسألة عند نقل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٦٢ الى درجة صانع دقيق ممتاز ( كادر العمال المعادلة للفئة الثامنة وتم هذا النقل من رتبة رقيب اول المعادلة للدرجة التاسعة ( ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ) طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن معادلة درجات الكادرات الفاصة بدرجات الكادر العام بحيث تفهم نفيته ترقية من الدرجة للتاسعة الى الدرجة الثامنة امسالا لسلطة رئيس الجمهورية في نقل العسكريين مع ترقيتهم الى درجة أعلى المنصوص عليها بالمادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والرتبة لضباط الفرقة والمسامين وضباط الصف والمسلكر بالقوات المسلحة الذى كان ساريا وقت صدور قرار رئيس الجمهورية بنقله فانه ترتيبا على ذلك تكون فترة تظومه بالقوات المسلحة من ١٩٥٠/٤/٥ حتى تاريخ نقله قد حسبت ضمن مدة خدمته الفعلية من قبل الأمر الذى يقتضى الامتداد بحالته الوظيفية خلالها منذ تحديد درجة بداية تعيينه وعليه يكون هذا العامل قد استصحب بعدا نقله اوقامه الوظيفية التى كان عليها خلال فترة تظومه. وإذا بدأت خدمته في السلك العسكري في ١٩٥٠/٧/٥ برتبة عريف متعلق للمعادلة للدرجة المعادلة وفقا للمعادل المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ فانه يتعين تسوية حالته باعتبارها متاعلا للدرجة المعادلة من ١٩٥٠/٧/٥ في مدة الخدمة الكلية. تكون في تلك الدرجة التى تشملها مدة بداية تظومه أى في الدرجة المعادلة.

لذلك انتهت للجمعية العمومية لتعسي الفتوى والتشريع الى عدم جواز تسوية حالة السيد المذكور السابق بمجلس الوزراء بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه باعتباره معيناً لأول مرة بالفئة الثالثة .

( ملف ٧٣٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١/٧ )

ثالثاً — البدلات المحتفظ بها عند النقل من وظيفة عسكرية الى وظيفة مدنية .

#### قائمة رقم ( ٢٠٣ )

المبدأ :

نقل من وظيفة عسكرية الى وظيفة مدنية — الفرد المنقول الى وظيفة مدنية من وظيفة عسكرية يتقاضى الفرق بين مجموع ما كان يحصل عليه في وظيفته العسكرية من رواتب وبدلات وتمويضات وبين راتب الوظيفة المدنية وذلك بصفة شخصية — المقصود بالبدلات هي التي لها صفة الثبات — علاوة التقز لا تنطبق عليها هذه الصفة .

لخص التقوى :

ان علاوة التقز لا تدخل ضمن التمويضات التي تصيب طبقاً للمادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ عند النقل الى وظيفة مدنية ، كما ان المادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الأشراف والمسامين وضباط الصف ومسلكر القوات المسلحة تضم على انه « في حالة نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التي يحصل للراتب المقرر لرتبته أو درجته للعسكرية في مربوطها وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها » .



ويجوز أن ينتقل في الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته أو درجته في مربوطها إذا كان مجموع راتبه وتمويضاته يبلغ بداية مربوطها أو يجاوزه ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية .

وفي كلتا الحالتين إذا تقلص الفرد المنقول إلى الوظيفة المدنية راتب وتمويضات مدنية نقل في مجموعها عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية أدى إليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استيفاءه بالترقية أو العلاوات أو للتمويضات .

ومناد ذلك أن المشرع حدد ما يستحقه الفرد المنقول من الوظيفة العسكرية إلى وظيفة مدنية بما لا يقل عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية بحيث يحصل على الفرق بين هذا المجموع وبين راتب الوظيفة المدنية إذا قل عن هذا المجموع بصفة شخصية وذلك رغبة من المشرع في المحافظة على مستوى المعيشة للمنقول من القوات المسلحة ، فلا يقل دخله دفعة واحدة بل يستهلك الفرق من راتب الوظيفة المدنية والوظيفة العسكرية بالتدريج حتى يتم استيفاءه بالترقية أو العلاوة أو للتمويضات التي يستحقها بوظيفته المدنية . ومن ثم فلا يدخل في قصد المشرع ما يصرف لأفراد القوات المسلحة بسبب عارض فالمعول عليه في تحديد مجموع ما يتقاضاه فرد القوات المسلحة في الوظيفة العسكرية بالرواتب والتمويضات التي كان يحصل عليها ما له صفة الألقاب والاستمرار دون تلك التي لا تنقسم بهذه الصفة .

ولما كان الثابت من كتاب هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة — فرع الأفراد — قسم الميزانية رقم ٥٩/٣/١٥٤ المؤرخ ١٤/١٠/١٩٦٨ أن علاوة الأفضلية ليس لها صفة التولم لأنها مقترونة بأن يخدم الفرد بوحدة معينة علاوة على تلك بداية للقوات ، ومن ثم فهي لا تدخل ضمن التعميمات التي تؤدي للمنقول إلى وظيفة مدنية . وعليه فلا

لا يجوز الاحتفاظ للسيد المروضة حالته بملأوة القفز عند نقله الى الوظيفة المدنية .

أما الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤ ق المشار اليه فلا ينال من تلك النتيجة لأنه قضى بالاحتفاظ بملأوة القفز لأحد خريجي مدرسة المظلات الذين يعد القفز عملا أصليا بالنسبة لهم وعليه لا يجوز القياس عليه فى الحالة المطاللة لأن المطلوب إبداء الراى بشأنه تقاضى ملأوة القفز بصفة عرضية بسبب قضاؤه إحدى فرق القفز . ولذلك فلا يعتبر البديل بالنسبة له من البدلات الثابتة التى تحسب ضمن مرتبه عند نقله الى الوظيفة المدنية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المروضة حالته فى الاحتفاظ بملأوة القفز عند نقله الى الوظيفة المدنية .

( ملك ٨٧٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٤/٨ ) .

رابعاً — النقل من المخابرات العامة الى السلك السياسى .

#### قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

المبدأ :

نقل موظف من إدارة المخابرات العامة الى السلك السياسى وفقاً للقانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٧ ب حقه فى الاحتفاظ بمرتبه الأساسى الذى كان يتقاضاه قبل نقله ، طالما انه يدخل فى حدود الدرجة المعين عليها ب التحدى بقاعدة الفصل بين الكارئات المختلفة مما يجعل النقل من احدها الى الآخر تعييناً جديداً يستتبع منح أول مربوط الدرجة المعدل التعيين فيها — غير صحيح فى هذه

الجاللة - اساس ذلك : نص المادة ١١٠ من القانون المذكور ، والمادة ٧ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقضلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ م .  
ملخص الفتوى :

فتى من البيان ان يظل الموظف المنقول محتفظا بمرتبه الاساسى الذى كان يتقاضاه فى ادارة المخابرات العامة ، فى تاريخ صدور القرار الجمهورى بتعيينه فى لحدى وظائف للسلك السياسى بوزارة الخارجية ، دون ان ينقص مرتبه الى اول مربوط درجة هذه الوظيفة ، ما دلم ان مرتبه يدخل فى حدود مربوط درجاتها . ذلك انه ولئن كان الاصل هو الفصل بين الكادرات المختلفة ، بحيث يعتبر النقل من احدها الى الآخر تعيينا جديدا فى هذا الاخر ، بما يستتبعه ذلك من تلقى الموظف للنقل اول مربوط الدرجة التى اعيد تعيينه فيها ، الا انه يبين من نص المادة ١١٠ من قانون نظام ادارة المخابرات العامة رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ .معدلا بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٧ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقضلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ، ان موظف المخابرات العامة الذى ينقل الى السلك الدبلوماسي يحتفظ بمرتبه الاساسى الذى كان يتقاضاه وقت صدور القرار باعادة تعيينه .

( فتوى رقم ١٢١ فى ١٩/٢/١٩٦٤ ) .

قائمة رقم (٢٠٥)

## المبدأ ٧

معادلة الفئة التى كان يشغلها بالدرجة التى ينقل اليها الكادر العام - طبقا لاحكام القانون رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام للمخابرات العامة بتعين ان ينقلها افراد للمخابرات الضالة الى حركات معادلة لرتبتهم عند نقل

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٨٧ لسنة ١٩٦٧ كان لزاماً ان يتم التماثل بين الدرجة المنقول فيها وأقرب الدرجات اليها في سلم الدرجات في الجهة المنقول اليها وكان يستهدف بجملة معايير بقصد تحقيق ذلك — استكمال معيار متوسط مربوط الدرجة في حالة قصوره بمعيار المرتب الأعلى الذي يلفه العامل المنقول — للدرجة الرابعة بجدول الوظائف الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تعتبر أقرب الدرجات الى الفئة « ج » بجدول وظائف المخابرات العامة .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ ينظم المخابرات العامة ينص في الفقرة الثانية في المادة ٥٢ منه للواردة في الفصل الرابع وعنوانه « التذب والنقل والاعارة والبعثات والمسؤوليات والتجنيد » على انه « وبالنسبة الى من ينقل من المخابرات العامة يجوز للجنة اضافة علاوة المخابرات الى ماهيته وتصبح ماهيته الأساسية التي ينقل بها هي الماهية الناتجة من اضافة تلك للعلاوة .

ويشترط في اضافة علاوة المخابرات ان يكون الفرد قد ابقى مدة خدمة بالمخابرات العامة لا تقل من ثلاث سنوات من تاريخ تشييته اذا كان معيناً او من تاريخ نقله بعد التذب ... » كما تنص المادة ١٢٠ من هذا القانون بأنه « اذا روى نقل فرد من المخابرات العامة الى اى جهة حكومية اخرى فانه يعين في الدرجة التي تعادل الفئة التي يشغلها بالمخابرات العامة عند نقله وتحسب أقدميته في الدرجة من تاريخ شغله للفئة التي نقل منها » .

ومن حيث انه يبين من هذين النصين ان افراد المخابرات العامة الذين ينقلون الى وظائف مدنية ، يتمين ان ينقلوا الى درجات معادلة لرتبتهم حتى

لا يلحقهم ضرر نتيجة هذا النقل ، ومن ثم وإذا لم تكن شاة فأسد - سواء قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكلاسات للخاصة بدرجة الكادر العلم أو بعد صدور هذا القرار - لمعادلة درجات المخابرات العلمية بدرجة الكادر العلم ، فقد كان لازما أن يتم للتعاقد بين الدرجة المنقول منها وأقرب الدرجات إليها في سلم الدرجات في الجهة المنقول إليها ، وفي سبيل ذلك لم يكن الانثناء أو القضاء يجرى على اتباع معيار واحد ، وإنما كان يستهدى بجعله معايير يقصد الوصول إلى أقرب الدرجات المنقول منها حتى لا يضر الموظف بنقله إلى درجة تقل عنها أو تصيبه ترقية أو وثبة مالية نتيجة نقله إلى درجة تطلو الدرجة المنقول منها ، وإذا كان متوسط مربوط الدرجة هو أقرب هذه المعايير لتحقيق الغرض المطلوب لأنه يقوم على أسس موضوعية ، إلا أن للتطبيق العملي أسس عن تصوره في بعض الأحوال عن تحديد الدرجة المعادلة ، فقد يتدخل مربوط الدرجات في بعضها البعض ، وقد تتوازي درجة من درجات الكادر الخاص مع أكثر من درجة من درجات الكادر العلم فيصعب تحديد أي الدرجات تعتبر معادلة لها ، ومن ثم فقد كان لازما أن يستكمل معيار متوسط مربوط الدرجة - في حالة قصوره عن تحديد الدرجة التي يتم النقل إليها - بمعيار المرتب الفعلي الذي يلقه للعامل المنقول ، فينقل من بلغ راتبه حدا معين إلى درجة أعلى ، من الدرجة التي ينقل إليها من لم يبلغ راتبه هذا الحد ، وذلك حتى لا يتساوى حديث مع قديم ، وهذا المسلك هو الذي اتبعه المشرع بمد ذلك في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك فإن الدرجة الرابعة بجدول الوظائف الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والتي يبلغ مربوطها السنوي ٩٦٠/٥٤٠ جنيها ومتوسط ربطها الشهري ٦٢٥٠٠ جنيها - هذه الدرجة تعتبر أقرب الدرجات إلى الفئة « ج » بجدول وظائف المخابرات

العامة التي يبلغ مربوطها السنوي ٨٧.٠/٦٠.٠ جنيهًا ومتوسط ربطها  
الشهري ٥٧.٥٠٠ جنيهًا ، ومفضلًا من ذلك فلما كانت المادة ١٢٠ من القانون  
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام المخابرات العامة قد حددت الدرجة التي  
يتم التّجّل إليها بكونها الدرجة التي « تعادل الفئة التي كان يشغلها الفرد  
التّقول » فإن مقتضى ما سلف أن لتعادل هنا يتم بين الفئة وللدرجة ( اى  
بين متوسط الفئة ومربوط الدرجة ) وفي هذا الصدد فإن للفئة « ج »  
بأكبر المخابرات العامة التي كان يشغلها السيد / . . . . . تعادل الدرجة  
الرابعة بالكلية العلم من حيث ربطها ، وسواء في هذا بالنظر الى بداية  
المربوط ومتوسطه ، بل إن الفئة « ج » تدخل بأكمل ربطها المسالى في  
مربوط الدرجة الرابعة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد/  
. . . . . رئيس مكتب الأمن ببيئة الطلقة الخرية فيما يطلبه من تصديق الدرجة  
التي تقل أليها من المخابرات العامة لتصبح الثانية بدلا من الرابعة .

( ملف ٢٧٩/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١ ) .

## الفرع الثاني النقل من للشرطة الى الوظائف المدنية

قامعة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

رجال للشرطة - رجال القوات المسلحة - النقل الى وظائف مدنية -  
يبين من نصوص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة  
والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط  
الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ان افراد  
القوات المسلحة او افراد للشرطة الذين ينقلون الى وظائف مدنية يتعين ان  
ينقلوا الى درجات معادلة لمرتبتهم العسكرية - قبل صدور قرار رئيس  
الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ كان لازما ان يتم التماثل بين الدرجة  
المنقول منها واقراب الدرجات اليها في سلم الدرجات في الجهة المنقول اليها  
وكان يستهدف بجملة معايير يقصد تحقيق ذلك - للدرجة الثامنة بجدول  
المرتبات المحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تعتبر اقرب الدرجات الى  
رتبة مساعد بالقوات المسلحة - والدرجة التاسعة تعتبر اقرب الدرجات  
الى رتبة رقيب اول بالقوات المسلحة ورتبة رقيب والى رتبة رقيب بالشرطة .

ملخص النصوص :

يبين من تسمى القواعد القانونية المنظمة لنقل رجال الشرطة والقوات  
المسلحة الى الوظائف المدنية انه في تاريخ النقل الذي تم في الحالة المروضة ،  
كانت المادة ( ١٣١ ) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط  
الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود  
بالقوات المسلحة تضم على انه في حالة نقل اخذ العسكريين التي

وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التي يحظى للراتب المقرر لرتبته أو درجته العسكرية في مريوطها . وتحسب أتعنيته فيها من تاريخ حصوله على أول مريوطها . وتنص المادة ( ٢٥ ) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة للشرطة على أنه « لا يجوز نقل للضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقة كتلة . . » وتنص المادة ( ١١٢ ) على أن « تسرى على ضباط الصف وعسكر الدرجة الأولى فضلا عن الأحكام الواردة في هذا الباب لحكم المواد ١٤ و ٢٥ . . . » وتنص المادة ( ١٤٦ ) على أن « يسرى على افراد هيئة للشرطة ما لا يتعارض مع هذا القانون من الأحكام الواردة في قانون نظام العاملين بالدولة . . » وقد نصت المادة ( ٤١ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه « يجوز نقل للعامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة الى أخرى أو مؤسسة أو هيئة الى أخرى اذا كان للنقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالأتمدية أو كان ذلك بناء على طلبه » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص ان افراد القوات المسلحة أو افراد الشرطة الذين ينقلون الى وظائف مدنية ، يتعين ان ينقلوا الى درجات معادلة لرتبهم العسكرية حتى لا يلحقهم ضرر نتيجة هذا النقل ، ومن ثم واذ لم تكن ثمة قاصدة قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه — لمعادلة درجات الكادرات الخاصة بـدرجات الكادر العلم ، فقد كان لزاما ان يتم التعامل بين الدرجة المنقول منها وأقرب الدرجات إليها في سلم الدرجات في الجهة المنقول إليها ، وفي سبيل ذلك لم يكن الإغناء أو القضاء يجرى على اتباع معيار واحد ، وإنما كان يستهدى بجملة معايير بقصد الوصول الى اقرب الدرجات المنقول منها حتى لا يضر الموظف بنقله إلى درجة تقل كثيرا عن الدرجة المنقول منها ، أو تصيبه ترقية أو وبة مالية نتيجة نقله إلى درجة تزيد كثيرا على الدرجة المنقول منها ، وإذا كان متوسط مريوط الدرجة هو اقرب هذه المعايير



لتحقيق الغرض المطلوب لأنه يقوم على أسس موضوعية ، إلا أن التطبيق العملي أسفر عن تصوره في بعض الأحوال عن تحديد الدرجة المعدلة ، فقد يتداخل مربوط للدرجات مع بعضها البعض ، أو قد تتولزى درجة من درجات الكادر الخاص مع درجتين أو أكثر من درجات للكادر العام فيصعب تحديد أى الدرجتين تعتبر معادلة لها ، ومن ثم كان لا بد أن يستكمل معيار متوسط مربوط للدرجة في هذه الحالة بمعيار الترتيب الذي بلغه العامل المتقول ، فينقل من بلغ راتبه حداً معيناً إلى درجة أعلى من الدرجة التي ينقل إليها من لم يبلغ راتبه هذا الحد ، وذلك حتى لا يتساوى حديث مع قديم وهذا المسلك هو الذي تتبعه المشرع بعد ذلك في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه ، فقد عادل مثلاً بين درجة كونسابل ممثل بالشرطة ، وبين الدرجتين السابعة والثامنة بالكادر العام ، وحدد الأولى أن بلغ راتبه ٣٦٠ جنيتها سنوياً ، والثانية أن لم يبلغ راتبه هذا المقدار ، كما عادل بين درجة نقيب وبين الدرجتين الخامسة والسادسة بالكادر العام ، وحدد الأولى أن بلغ راتبه ٤٢٠ جنيتها سنوياً والثانية أن لم يبلغ راتبه هذا المقدار .

ومن حيث أنه تطبيقاً لذلك ، ولما كانت الدرجة الثالثة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ( ١٨٠ — ٣٦٠ جنيتها سنوياً ) التي يبلغ متوسط مربوطها ٢٧٠ جنيتها سنوياً ، تعتبر أقرب الدرجات إلى رتبة مساعد بالقوات المسلحة ( ٢٤٠ — ٢٦٤ ) التي يبلغ متوسط مربوطها ٢٥٢ جنيتها سنوياً ، وللدرجة التاسعة ( ١٤٤ — ٢٠٠ ) التي يبلغ متوسط مربوطها ٢٢٢ جنيتها سنوياً تعتبر أقرب للدرجات إلى رتبة رقيب أول بالقوات المسلحة ( ٢١٦ — ٢٤٠ ) التي يبلغ متوسط مربوطها ٢٢٨ جنيتها سنوياً ، وإلى رتبة رقيب بالقوات المسلحة ( ١٨٦ — ٢١٠ ) التي يبلغ متوسط مربوطها ١٩٨ جنيتها سنوياً ، وإلى رتبة رقيب بالشرطة

١٨٠٠ : ١٠٢٦) التي بلغ متوسط مروطا ١٩٨٠ جنيتها سنويا ، والواضح ان التطبيق بين متوسط مروط هذه الدرجات يكاد يكون متحققا وليس ثمة تدخل بين هذه الدرجات وبعضها يدعس الى اللجوء الى المرتب الفعلي للعامل المتقول ، وهذا للتعدل ذاته هو الذي اعتمدته المشرع فيما بعد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه اذ اعتبر كلا من الدرجات والرتب المشار اليها متعادلة ، ومن ثم فان ما اجراه المجلس الاعلى للرياسة من تسويات لهؤلاء العاملين يكون مطابقا لحكم القانون .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى انه لا احقية للعاملين المذكورين في اعادة تسوية حالاتهم على النحو الذي يطالبون به .

( ملف : ٦٩/١/٥٩ - جلسة ١٩٧٣/٢/٢١ ) .

قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن نقل الأفراد العسكريين ذوي الراتب العالي والأفراد العاملين باحكام كادر الشرطة بمصلحة المواتي والمنقر ولهيئة المساهمة لبناء الاسكندرية الى وظائف مدنية - الأفراد العسكريين المتقولين الى وظائف مدنية بالهيئة العامة لبناء الاسكندرية وفقا لاحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ يفيدون من القواعد الخاصة بقضايا العاملين التي تضمنتها المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ واحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ - اساس ذلك ان النقل كوسيلة من وسائل تسفل للوظائف العامة ليس من شأنه ان يهدر مدة الخدمة السابقة للعامل المتقول ومن ثم فان العاملين المذكورين من كادر الشرطة الى وظائف مدنية وفقا للقانون سلف الذكر ليس من شأنه ان يهدر مدة خدمتهم بأكبر

للشرطة - يؤكد هذا النظر أن قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٩  
قضى في مادته رقم ٣ بحسب مدد العمل التي قضاها العاملون في كادر خاص  
أو في وظائف نظفيها قوانين خاصة في المسد المتصوص عليها في المادة ٢٢  
من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ حتى خضعوا لأحكامه وعولت درجاتهم .

### ملخص النقوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن نقل  
الأفراد العسكريين ذوي الراتب المتالى والأفراد العاملين بأحكام كادر  
الشرطة بمصلحة الموائى والمنقر والهيئة العامة لبناء الاسكدرية الى وظائف  
مدنية - انه ينص في مادته الأولى على أن « ينقل الأفراد العسكريون ذوو  
الراتب المتالى والأفراد العاملين بأحكام كادر الشرطة العاملين بمصلحة  
الموائى والهيئة العامة لبناء الاسكدرية والهيئة استنلاهم بالكثوف المرافقة  
الى وظائف مدنية في الدرجات وطبقا للتدبيكات الموضحة قرين اسم  
كل منهم » .

ومن حيث أن النقل كوسيلة من وسائل شغل الوظائف العامة ليس  
من شأنه بحسب طبيعته أن يحدد مدة من الخدمة السابقة للمقابل  
النقل . فتنال هذه لمدة بنتجة لآثارها في خصوص احكام القانون الذى  
خضع له العامل بمد نقله ، وليس في ذلك اعمال للقانون الآخر باثر  
رجعى ، اذ ان تطبيقه في حق العامل النقل مع أخذ مدة خدمته  
السابقة على النقل في الاعتبار لن يترتب عليه أية آثار باعية سابقة على تاريخ  
النقل وخضوعه لأحكام القانون السالف الذكر ، وعلى مقتضى ذلك فإن نقل  
العاملين المذكورين من كادر الشرطة الى وظائف مدنية بالهيئة العامة لبناء  
الاسكدرية ونقا لأحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ ليس من شأنه أن يحدد  
مدة خدمتهم بكادر الشرطة ، ومن ثم يتعين الاعتماد بهذه المدد في مسد

تطبيق أحكام القانونين اللذين يخضعون لها في وظيفتهم المدنية ومنها المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وللقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه مما يؤكد صحة هذا النظر ، أن للجنة العليا لتفسير قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، أصدرت قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ الذي قضى في مادته رقم ( ٣ ) بحساب مدد العمل التي قضاها العاملون في كادر خاص أو في وظائف تنظيها قوانين خاصة في المدد المنصوص عليها في المادة ( ٢٢ ) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه متى خضعوا لأحكامه ومودلت درجاتهم بدرجاته ، وغنى عن البيان أن هذا التفسير التشريعي لا يعدو أن يكون تقريراً للأكثر المترتبة على النقل بحسب طبيعته — وبهذه المثابة فإن الأفراد العسكريين المنقولين إلى وظائف مدنية بالهيئة العامة لبناء الاسكندرية يعدون من القواعد للخاصة بقضايا العاملين التي نظمها المادة ( ٢٢ ) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وغيرها من القواعد المطلة .

من أجل ذلك تنتهى رأى الجمعية العمومية إلى احقية الأفراد العسكريين المنقولين إلى الهيئة العامة لبناء الاسكندرية — وفقاً لأحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ — في الاعتماد بدرجة خصلتهم للسابقة على النقل في مجال تطبيق للسادة ( ٢٢ ) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وللقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ .

( ملف ٥١/١/٢٥ . جلسة ١٩٧٤/١٢/٤ )

قائمة رقم ( ٢٠٨ )

المبدأ :

أن نقل ضابط أو أفراد هيئة الشرطة إلى وظائف خارجها يكون إلى فئات معادلة لثقافتهم وعلى أساس الترتيب الذي يتقاضي في هيئة للشرطة مضافاً إليه المراتب الثانية المقررة لمرتبة أو درجته — البديل الثابت هو الذي لا يتأخر بعمل دون آخر في هيئة الشرطة ولا يتغير من شهر إلى آخر .

### ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة الذي تم النقل في ظله ينص في المادة ٧٧ منه على أن : « ... كما تصرى على أفراد هيئة الشرطة أحكام المواد ٢٨ ، ... » . وينص في المادة ٢٨ على أن : « ... لا يجوز نقل الضابط إلى وظيفة خارج هيئة الشرطة إلا بعد موافقته وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، ويتم للنقل على أساس المرتب الذى يتقاضاه في هيئة الشرطة مضاعفاً إليه - البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجة » .

ويبين من ذلك أن نقل ضابط أو أفراد هيئة الشرطة إلى خارجها يكون إلى ثلث معادلة لثباتهم ويتم إجراء هذا التبادل طبقاً لما بلغه الممثل المتقول من مرتب ، مضاعفاً إليه ما يتقاضاه من بدلات ثابتة .

وقد أصبحت المذكرة الإيضاحية لقانون هيئة الشرطة من طبيعة البدلات التى تتسم بخاصية الثبات فى حكم هذا النص ، وتضم تبعاً لذلك للمرتب الذى تحدد على أساسه الدرجة المتقول إليها ، فحددتها بأنها « البدلات التى لا تتأثر بعمل دون آخر فى هيئة الشرطة ، والتى لا تتغير من من شهر إلى آخر نتيجة أى ظرف طارئ بل يستمر استحقاقها ثابتاً مستقراً » .

ويتطبيق ما تقدم على ما كان يتقاضاه الممثل المخور من مبلغ يقضح أنها جميعها لا يلحقها وصف البدل الثابت ، وأساس ذلك أن علاوة المدن يتقاضاها نرد هيئة الشرطة بمناسبة العمل فى مدينة ويوقف صرفها بمجرد النقل إلى مناطق لا يصدق عليها وصف المدن ، ومن ثم لا تعتبر ذات طبيعة ثابتة وإن علاوة المباحث لا تمنح إلا أن يقوم بأعمال المباحث ويكون منحها مرهوناً باستمراره فى أداء هذه الأعمال . وبالتالي تنتفى عنها صفة

للبدل الثابت الذى يستصعبه فرد هيئة الشرطة للنقل الى وظيفة خارجها ، كما ان الاجر الاضافى الذى يمنح لأفراد تلك الهيئة لا يعتبر من قبيل البدلات فضلا عن ارتباطه بأدائهم أعمالا اضافية لما هو مسند اليهم أصلا من أعمال ويتوقف استحقاقه على القيام بالخدمة الاضافية المؤقتة بطبيعتها فلا يعد من البدلات الثابتة المبينة فى النص المتخدم كذلك فان استحقاق للعروضة حالته لبذل الغداء فى حالة الطوارئ ، منوط بقيام ظروف استثنائية تستلزم استمرار قوات الشرطة فى أداء عملها طوال اليوم ، فبالإتالى لا يتسم هو الآخر بوصف الثبات المتطلب فيها يحتفظ به من بدلات عند النقل وترتبطا على ذلك لا يحق للمذكور الاحتفاظ بأى من تلك المبالغ بعد نقله الى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

( ملف ٨٦/٤/٨٤٠ — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ ) .

### المفضل الثامن

### نقل الموظف المبعوث

قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

المبدأ :

لا يجوز نقل الموظف المبعوث إلا بموافقة الجهة التي أوفدته —  
ترقية في الجهة التي أوفدته — صحيحة — إلغاء هذه الترقية — باطل —  
أساس ذلك أن القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والأجارات  
الدراسية والمبعوثين بالجمهورية العربية المتحدة قد نصت في المادة ٣١ منه  
على أن « يلتزم عضو البعثة أو الإعلارة الدراسية أو التلمذة بخدمة الجهة  
التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى لاحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة  
التنفيذية للبعثات » ، كما أوجب في المادة ٣٢ على الجهات الموفدة أن تدرج  
في ميزانيتها درجات تكميلية لأعضاء بعثاتها أثناء دراستهم . وفاد ذلك أن  
الموظف الذي أوفد في بعثة لحساب جهة معينة يعتبر في عداد موظفيها  
وأن نقله من هذه الجهة إلى جهة أخرى لا يتم بقرار من لجنة البعثات  
وحدها بل يجب أن توافق على هذا النقل الجهة التي أوفدته .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الأوراق أن المذمى أوفد في بعثة مقرر للبعثات العالي  
للترقية الرياضية للمعلمين بأبى قمر بالإسكندرية وهو من المعاهد التي  
أصبحت تابعة لوزارة التعليم العالي بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٥  
لسنة ١٩٦١ الصادر في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بمسؤوليات وتنظيم وزارة  
التعليم العالي إذ نص في « ثالثا » من المادة الأولى منه على أن تقسم  
الوزارة برئاسة أدلة الكليات والمعاهد العليا وذاكر التدريب الحكومية

على اختلاف أنواعها وقد صدر الأمر التنفيذي رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ متضمنا نقل المدمى الى وزارة التعليم المسالى اعتبارا من ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ تنفيذا لأحكام قرار رئيس الجمهورية سالف الفكر ومن ثم أصبح تلجعا لها من هذا التاريخ فلذا ما قررت بعد ذلك لجنة البعثات في ٣ من يونيه سنة ١٩٦٢ بتبعية المدمى الى وزارة التربية والتعليم فان قرارها الصادر في هذا الشأن ينطوى على الزلله بخسمة هذه الوزارة وهى خلاف الجهة التى أصبح تلجعا لها وموقعا لحسابها ، وهذا للقرار لا ينتج اثره القانونى في نقل المدمى الى وزارة التربية والتعليم الا من تاريخ موافقة وزارة التعليم العالى على هذا النقل والذي تم بقرارها رقم ٢٨٦ الصادر في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ واذا كان هذا القرار قد نص على نقل المدمى الى وزارة التربية والتعليم اعتبارا من ٣ من يونيه سنة ١٩٦٢ تاريخ قرار لجنة البعثات سالف الفكر ، فانه يعتبر مخالفا للقانون اذ ان من المسلم ان للقرارات الادارية لا تكون نافذة الا من تاريخ صدورها ويأثر حال مباشر ولا تسرى بالرجوع الى النص خاص في القانون ولا سيما اذا كانت تمس حقوقا مكتسبة .

( طعن رقم ١٢٠٠ لسنة ١٣ قى — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .

قاعدة رقم ( ٢١٠ )

المبدأ :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية. والتمتع بالجمهورية العربية المتحدة قد نص في المادة ٢١ منه على ان « يلتزم عضو اللجنة او الاجازة الدراسية او التمتع بخدمة الجهة التى اوفدته او اية جهة حكومية اخرى ترى الحاجة بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات ... » كما لوجب في المادة ٢٢ على للجهات الموفدة ان تدرج في ميزانيتها درجات، تكافؤية لأعضاء بعثاتها أثناء دراستهم .



ومما ذلك أن الموظف الذى أوفسد في بعثة لحساب جهة معينة يعتبر من عندك موظفها وأن نقله من هذه الجهة الى جهة أخرى لا يتم بقرار من لجنة البعثات وحسبها بل يجب أن توافق على هذا النقل الجهة التى أوفسته .

بمخلص المصم :

ان اللابث من الأوراق ان المدعى أوفسد في بعثة مقررة للمعهد العالى للتربية الرياضية للمعلمين بأبى قمر بالاسكندرية وهو من المعاهد التى أصبحت تابعة لوزارة التعليم العالى بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بمسئوليات وتنظيم وزارة التعليم العالى اذ نص فى ( ثالثا ) من المسلة الأولى منه على ان تقوم الوزارة بانشاء ادارة الكليات والمعاهد العالاية ومراكز التدريب الحكومية على اختلاف أنواعها وقد صدر الأمر التنفيذي رقم ٢٨ فى ١٨ من يناير سنة ١٩٦٢ متضمنا نقل المدعى الى وزارة للتعليم العالى اعتبارا من ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ تنفيذا لأحكام قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، ومن ثم أصبح تابعيا لها من هذا التاريخ فاذا ما قررت بعد ذلك لجنة البعثات فى ٣ من يونيه سنة ١٩٦٢ بتبعية المدعى الى وزارة للتربية والتعليم فان قرارها الصادر فى هذا الشأن ينطوى على الزامه بخدمة هذه الوزارة وهى خلاف الجهة التى أصبح تابعيا لها ومنفصدا لحسابها ، وهذا القرار لا ينتج اثره القانونى فى نقل المدعى الى وزارة التربية والتعليم الا من تاريخ موافقة وزارة التعليم العالى على هذا النقل الذى تم بقرارها رقم ٢٨٦ الصادر فى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ولذا كان هذا القرار قد نص على نقل المدعى الى وزارة للتربية والتعليم اعتبارا من ٣ يونيه سنة ١٩٦٢ تاريخ قرار لجنة البعثات سالف الذكر ، ( م ٢٩ — ج ٢٤ )

فإنه يعتبر مخالفا للقانون إذا ان من المسلم أن القرارات الإدارية لا تكون نافذة إلا من تاريخ صدورها ويأثر حال مباشر ولا تسرى بأثر رجعي. إلا ينص خاص في القانون لا سيما إذا كانت تمس حقوقا مكتسبة .

( ملحق رقم ١٣٠٠ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .

## الفصل التاسع

### التنقل في جهات مختلفة

#### الفرع الأول

#### وزارة التربية والتعليم

قاعدة رقم ( ٢١١ )

المبدأ :

القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن التعليم الابتدائي والقانون  
٥٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن التعليم الإعدادي — سلطة وزير التربية والتعليم  
طبقا لأحكامها في تنظيم خطة الدراسة وتوزيع المواد في سننى الدراسة  
والمناهج الدراسية — تتضمن بحكم القوم سلطته في توزيع القائمين  
بمهمة التدريس .

ملخص الحكم :

يوضح من لستعرايش احكام القانونين رقمى ٢١٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن  
التعليم الابتدائى ، ٥٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم التعليم الإعدادي العام ،  
أنها حولا وزير التربية والتعليم أن ينظم بقرارات منه خطة الدراسة ،  
وكيفية توزيع المواد في سننى الدراسة ، وعدد الدروس المخصصة لكل  
منها ، والمناهج الدراسية ، على الإيفاض عدد الدروس من العنيد الذى  
نص عليه في هاتين القانونين . وقد اشارت المذكرة الإيضاحية للقانون  
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ إلى أن المشروع المقترح لم يحدد خطة الدراسة  
تجسيدا نهائيا ، وإنما أخذ في الاعتبار أن الخطة تخضع للتجريب  
والتطوير في ضوء ما تظهر منه التجربة . وفي ضوء الاتجاهات والأهداف  
التربوية .

وان سلطة وضع هذه المواد والخطط والمناهج الدراسية تتضمن  
حنها وبحكم اللزوم سلطة توزيع القائمين بمهمة التدريس وتفسير ملازمة  
هذا التوزيع بالنسبة الى مختلف مراحل التعليم في ضوء ما تسفر عنه  
حاجة مرفق التعليم ، وما يقتضيه تحقيق الأغراض العليا التي استهدفتها  
المشروع من إصدار القانونين لنفي الذكر .

( طعن رقم ١١١ لسنة ٨ في بـ جلسة ١٩٦٦/١١/٢٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

##### البدا :

قانون الميزانية عن السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ - تضمنه فيما  
يختص بوزارة التربية والتعليم نقل وظيفة المدعى وزملائه من الفرع  
الخامس ( مدارس أولية ) الى الفرع الأول ( كادر كتابي ) وكذلك درجاتهم  
اعتباراً من أول السنة المالية المحدد لها أول مارس سنة ١٩٥٠ -  
لقرار الإداري الصادر في ١٢/١٠/١٩٥٠ بنقل المدعى اعتباراً من أول مارس  
سنة ١٩٥٠ - فيما قد انفصح عن المركز القانوني للصحيح الذي كان قد  
نشأ للمدعى منذ صدور قانون الميزانية - من قبيل القرارات التنفيذية  
المؤكدّة الذي كشفت به الجهة الإدارية عن حقيقة مركز المدعى القانوني .

##### ملخص الحكم :

ان قانون الميزانية من السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ قد تضمن فيما  
يختص بوزارة التربية والتعليم نقل وظيفة المدعى وزملائه من رؤساء  
ومعلمي المدارس الأولية المنعويين للأعمال الكتابية من الفرع الخامس  
( مدارس أولية ) الى الفرع الأول ( كادر كتابي ) وكذلك درجاتهم اعتباراً من  
أول السنة المالية المحدد لها أول مارس سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فإن  
المدعى من هذا التاريخ يعد ضمن الموظفين الكتابيين بالوزارة الذين

يتدرجون في الفرع الأول ولذين شملتهم الحركة المطعون فيها ترتيباً على نقل وظيفته والمصرف المالى المخصص لدرجته الى هذا الفرع من نروع الوزارة . وبهذه الخلبة فان القرار الادارى الصادر فى ١٢/١٠/١٩٥٠ بنقل المدمى اعتباراً من اول مارس سنة ١٩٥٠ يكون قد انفصح عن المركز القانونى الصحيح الذى كان قد نشأ للمدمى منذ صدور قانون الميزانية ، وهو بذلك لا يعدو أن يكون من قبيل القرارات التنفيذية المؤكدة الذى كشفت به اللجنة الادارية عن حقيقة مركز المدمى للقانونى بالنسبة لزملائه المواطنين الكتبيين ، ومن ثم فان ترليخاً فى اصدار هذا القرار التبعى لنظرة من يوم نفساذ قانون الميزانية لا يفسر به المدمى ولا يحرمه من حقه فى الامادة مما قرره قرار النقل خلاصاً بالتاريخ الذى حددده لسيان هذا النقل لسنده الصحيح الذى استند منه مقوماته .

( طعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٠ ) .

الفرع الثاني  
هيئة التدريس بكلية البوليس

قاعدة رقم ( ٢١٣ )

المبدأ :

نقل عضو من هيئة التدريس بكلية البوليس الى قسم الادارة العامة بالديوان العام لوزارة الداخلية — قيام ما يبرره من توصية مجلس الكلية به لاسباب تتعلق بصالح التدريس بها — انتفاء سوء استعمال السلطة او المخالفة للقانون — التخذى بخسن التقارير السرية المتابعة لموضوعه عن الموظف ، والقول بتغير النظرة اليه بعد تعيين مدير جديد للكلية — لا يكفى للتدليل على اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت أن نقل الدمى من وظيفته بهيئة التدريس بكلية البوليس الى قسم الادارة بالديوان العام لوزارة الداخلية انه اتما تم للمصلحة العامة المتمثلة فى مصلحة للتعليم بالكلية المذكورة ، وذلك بناء على توصية مجلس ادارة الكلية ، بعدد اذ تبين له ان بقاء الدمى بها يضر بصالح التعليم نظرا لكثرة تغيبه ، وهذا امر يتفرد بتقديره المجلس المشار اليه بصفته المهيمن على شئون التعليم والمشراف على رعايته وعلى وزن كفاية القائمين به . والمسئول عن حسن سيره بالكلية ، بما لا يعقب عليه فيه ، ولا رقابة للقضاء الادارى عليه ، ما دلم قراره فى ذلك قد تقيأ وجهه المصلحة العامة وخلا من شكاية اساءة استعمال السلطة . وقد ابدى مجلس ادارة الكلية توصيته بنقل الدمى ، وقرره على ذلك وزير الداخلية باعتباره المسئول الاخير من هذا كله ، واستند الوزير فى ديباجة قراره الى توصية المجلس بعدد اذ اطلع على اسبابها وامتنعها اقتناعا بها ، ولم ينهض دليل على أن

مجلس إدارة الكلية أو أن وزير الداخلية قد أصدر فيها لفتاء عن بواعث شخصية بعيدة عن المصلحة العامة أو مشوية بالاعتراف بالسلطة إذا كان الثابت مما تقدم ، فإن النقل يكون مشروعاً وليس يكفى للتقليل على إساءة استعمال السلطة المدعى بها للتحدي بالتقارير السرية في السنوات السابقة ، وما تشهد به من نشاط صاحبها واجتهاده في الماضي ، لأنها من جهة ليست الوعاء الوحيد لتقرير صلاحية الموظف ، ولأنها من جهة أخرى لا تمنع من أن يجد به في المستقبل ما يغير النظرة إليه ، ذلك أن سلوك الموظف في عمله ومواقفته عليه ليس حالة دائمة الثبات لا تقبل التحول ، بل هي صفة قد تترايل صاحبها ، إذ تتأثر بالظروف المحيطة به ، كما لا يكفى القول بأن النظرة إلى المدعى قد تغيرت دون مقدمات يعبد تولى مدير كلية البوليس الجديد لمنصبه ، ما دام هذا المدير — ولم يثبت أن بينه وبين المدعى ما يحيله على التجنى عليه — ليس هو صاحب السلطة النهائية التي تملك أمر نقله ، ولا سيما أن توصية مجلس إدارة الكلية لم تقتصر على اقتراح نقل المدعى ومده من هيئة التدريس بها لمصلحة التعليم ، بل تناولت في الوقت ذاته زميلاً آخر له للمصلحة عينها ، ابتغاء التطهير والإصلاح ، وهو نقل مشروع تملكه جهة الإدارة وفقاً لتبعية المصلحة العامة ، وترخص فيه بسلطانها التقديرية حسبما تراه محققاً لهذه المصلحة .

( طعن رقم ٨٧٤ لسنة ٤ في — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٥ )

الفرع الثالث  
هيئة الاذاعة

قاعدة رقم ( ٢١٤ )

المبدأ :  
يقل موظفي هيئة الاذاعة العاملين اصلا في قسم الإيرادات بها  
إلى وظائف أخرى بالوزارات والمصالح والهيئات العامة بعد الفناء هذا  
القسم ووظائفه طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ - صحته حتى ولو  
تضمن تهويت مزليا مالية على الموظف المنقول - لا ينال من ذلك أن يكون  
الموظف المنقول قد الحق من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠  
إلى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر  
تنفيذا له بأجدي وظلف هيئة الاذاعة الأخرى ، إذ أن ذلك الإلحاق  
مؤقت .  
ملخص الحكم :

يبين من ملاحظة نصوص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر  
ومذكرته الإيضاحية أنه نسخ النظام المالي القديم الذي كان متبعا في  
فرض وتحصيل رسوم أجهزة الاستقبال والذي كان يقوم عليه قسم الإيرادات  
بهيئة الاذاعة فقد أزال حكمه بإحلال محله نظاما جديدا لا يمت  
إلى النظام القديم بأية صلة . بل أنه انطأ بجهات أخرى غير هيئة الاذاعة  
مهمة تحصيل الرسوم المقررة لحساب هيئة الاذاعة ، وبذلك تقطعت اسباب  
بقاء قسم الإيرادات بهيئة الاذاعة ، مما يترتب عليه بحكم اللزوم اعتبار  
وظائف هذا القسم ملغاة ، ولو كان المشرع قد وقف عند هذا الحد  
لما كان أهم شأغلى هذه الوظائف الا انتهاء خدمتهم بسبب الفناء  
وظائفهم . ولكن صدر بالاستناد إلى القانون المذكور قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٠ وتنص المادة الأولى منه على أن موظفي ومستخدمى



هيئة الاذاعة الذين يتقرر بمعد العمل بالقانون المشار اليه اعتبرهم اثنين على حاجة العمل بها يتم توزيعهم بدرجاتهم ووظائفهم على الوزارات والمصالح والهيئات العلبة الأخرى وفقا لما تقتضيه حاجتها وتنص المادة الثانية على أن يتم للتوزيع المشار اليه بالمادة السابقة بقرار رئيس ديوان الموظفين بناء على اقتراح اللجنة التي تشكل لهذا الغرض من ممثلى ديوان الموظفين وهيئة الاذاعة ويصدر بتشكيلها قرار من رئيس ديوان الموظفين وتنص المادة الرابعة على أن يعمل بهذا القرار اعتبارا من اول يولييه سنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أنه يبدو واضحا مما تقدم أن موظفى قسم الإيرادات ليس لهم من وقت العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ الى وقت العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٠ ليس لهم في هذه الفترة اصل حق في اعتبارهم غير زائدين على حاجة العمل بهيئة الاذاعة ، ذلك ان وظائفهم بقسم الإيرادات قد اعتبرت ملغاة من وقت العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ وأوصاهم الجديدة التي نظمها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٠ سواء بالاستبقاء في هيئة الاذاعة أو بالنقل الى خارجها لا تعتبر قيد استقرت الا اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٠ وقت العمل بالقرار المذكور . ويتبنى على ذلك أن الحاق البعض منهم بأحد اقسام هيئة الاذاعة في هذه الفترة هو وضع مؤقت لا يرتب له أى حق في البقاء ما دام هذا الوضع لم يستمر الى ما بعد اول يوليو سنة ١٩٦٠ اذ لا يكتسب المركز القانونى الذاتى بالنسبة لذلك الوضع بحسب احكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه الا اعتبارا من التاريخ المذكور . كما أنه ليس لن نقل منهم الى الوزارات والمصالح الأخرى اصل حق في التمسك بالميزة المالية التي كان يتمتع بها . فهذه الميزة كانت من ملحقات وظيفته بقسم الإيرادات التي ألغاهما للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ قبل نطه .

( طعن رقم ٢١٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٦ ) .

## الفرع الرابع هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية

مقاعدة رقم ( ٢١٥ )

المبدأ :

احكام النقل الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وفي القرار الجمهوري رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية — وجوب ان يكون النقل لدرجة معادلة مع حفظ حق الموظف النقل في اقدميته في الدرجة — شرط الاحتفاظ بالاقدمية هو النقل الى درجة معادلة — اختلاف نظام الدرجات يوجب اجراء التعامل بين الدرجتين في الجهتين واجراء النقل الى اقرب الدرجات سواء كانت الاقرب اعلى ام ادنى — وجوب مراعاة الزايا الوظيفية لكل من للدرجتين ومواعيد وفرص الترقية — مثال بالنسبة لنقل احد موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية من المرتبة الثانية بكادر الهيئة الى وزارة المواصلات — تعادل هذه الدرجة مع الدرجة الثانية في الكادر العام طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — نقل هذا الموظف الى الدرجة الاولى هو نقل يتضمن ترقية بما يوجب تضخيد الاقدمية من تاريخ النقل دون استصحاب الاقدمية السابقة .

ملخص التقوي :

يبين من مطالعة المادتين ٢٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ - لشار اليه و ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ( الذي كان محمولا به عند النقل ) ، ان نقل العامل من هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الى احدى للوزارات او بالعكس امر جائز ، بشرط ان يكون المركز القانوني للعامل في الجهة المنقول اليها مساويا او معادلا للمركز القانوني الذي كان يشغله في الجهة المنقول منها ، مع حفظ حقه في الاقدمية

التيهية له في الدرجة المالية ، وذلك إذا كان ينظم الدرجات وإحدا في الجهتين . أما إذا اختلفت نظم الدرجات فبمعنى في هذه الحالة إجراء التعادل بين درجة العمل في الجهة المنقول منها والدرجة المتولدة لها في الجهة المنقول إليها ، على أن يقاس التعادل بمراعاة الأثاق الوظيفية لكل من الدرجتين ، مع الاستعداد بالظروف المحيطة بكل منهما فيما يتعلق بأول مربوط الدرجة ومتوسطها ونهايتها ومقدار العلاوة الدورية ومواعيد وفرض الترقية ، وما يكون قد وضعه المشرع من ضوابط لتحديد هذا التعادل . وذلك كله في تفرع الضوابط الموضوعية أصلا على النقل وأهمها ألا يضار العمل منه ، وألا يتضمن ترقية له إلا في الحفود والقيود المقررة قانونا للترقية

فإذا تم النقل إلى درجة معادلة تمن إن يستوجب العمل المنقول الأسمية التي كانت له في الدرجة عند النقل ، لها إذا تم النقل إلى درجة أعلى فإن الأسمية تتحدد عندئذ من تاريخ النقل باعتباره يتضمن ترقية ، إذا توافق لهذه الترقية الشرائط اللازمة لصحتها .

ومن حيث أن التعادل يجب أن يتم من الدرجة المنقول منها وأقرب الدرجات إليها في سلم درجات الجهة المنقول إليها ، لاستحالة تطبيق الدرجتين باختلاف النظم في الجهتين يستوي في ذلك أن تكون الدرجة الأقرب أعلى أم أدنى بالنسبة إلى الدرجة المنقول منها ، ذلك لأنه إذا كان من المفروض ألا يضار الموظف بنقله ، فله من المتمعن أيضا ألا يتضمن للنقل بذاته ترقية أو وثبة مالية لأجر العمل ، وبين جدي الغرر والنتج ، لا منحوخة من إجراء التعادل على اقرب للدرجات إلى الدرجة المنقول منها سواء كان القرب علوا أو نزولا ، ما دلم التطبيق حتى يتم العمل .

ومن حيث أن ربط الدرجة المنقول منها في الحالة المعروضة — وهي المرتبة الثانية بكلدر هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية يبلغ ٧٨ —

١٠٢٠ ج ستويا ، فيكون متوسط المربوط ٩٠٠ ج وعلاويها ٦٠ ج كل سنتين .  
وغرس للترقية الى الدرجة الثالثة ( المرتبة الاولى ) لمدة لا تقل عن سنتين .  
أما درجات الكادر العالي للذى تم التماس اليه فمنها الدرجة الاولى وأول  
مربوطها ٩٦٠ ج ومتوسطة ١٠٥٠ ج وآخره ١١٤٠ ج ، ومنها أيضا الدرجة  
الثابتة وأول مربوطها ٧٨٠ ج ومتوسطه ٨٧٠ ج وآخره ٩٦٠ ج وغرس  
للترقية الى الدرجة الثالثة ( الاولى ) لمدة لا تقل عن سنة .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك ان الدرجة الثانية في الكادر المنقول اليه  
في الكادر المنقول اليه تطو للدرجة المنقول منها يبلغ ١٨٠ ج في أول الربط  
و ١٥٠ ج في متوسطه و ١٢٠ ج في آخره . ولذا كلن قرب الدرجة الثانية  
تساوى مع الدرجة المنقول منها في أول الربط ، وتقل منها في متوسطه  
ببلغ ٣٠ ج وفي آخره يبلغ ٦٠ ج .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك ان الدرجة الثالثة في الكادر المنقول اليه  
تقرب الى الدرجة المنقول منها ، ذلك لأن الفوارق بين الدرجتين لا بعدو  
ان يكون ٣٠ ج في متوسط الربط و ٦٠ ج في آخره ، بينما تصل الفوارق بين  
الدرجة الاولى بذلك الكادر وللدرجة المنقول منها الى ١٨٠ ج في أول الربط  
و ١٥٠ ج في متوسطه و ١٢٠ ج في آخره . ولذا كلن قرب الدرجة الثانية  
هو بالاتصل ، الا ان ذلك لا يؤثر في أن تكون هذه الدرجة هي المعادلة  
للمرتبة المنقول منها باعتبارها الدرجة الأقرب كما سبق .

ومن حيث أنه يؤكد هذه المعادلة ما يلي :

١ — ان الفرق بين الدرجة والثانية والمترتبة المنقول منها ، وان كان  
فارقا بالاتصل ، الا أنه يواجه أن غرس للترقية في هذه المرتبة لمدة لا تقل  
عن سنتين بينما هي سنة واحدة في الدرجة الثانية ، وهذه ميزة قد  
تعوض الفارق المسالى .

٢ - لو بقي الموظف المنقول وبقى في الهيئة لحصل على المرتبة الأولى واستحق راتباً سنوياً مقداره ٩٦٠ ج وهو ذلت راتب الدرجة الأولى في الكادر المنقول اليه وهذه الدرجة تصلو الدرجة الثانية التي سلف أن المعاملة تتحقق معها .

٣ - كان موظفو الهيئة يخضعون فيما قبل اول يولية سنة ١٩٦٠ لنظام درجات الكادر العام ، ثم وضع لهم نظام خاص بقرار رئيس للجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وقد تضمن هذا النظام بعض القواعد المحددة لمعاملة درجاته بدرجات الكادر العام في مجال تنظيم نقل الموظفين من الوضع القديم في الكادر العام الى النظام الجديد ، وفي هذا الشأن نصت المادة ٦٥ من القرار المذكور على أن ينقل الموظفون الى الكادر الجديد الملحق بهذا النظام طبقاً للقواعد الآتية :

(١) ... (٢) ... وينقل ... موظفو الدرجة الثانية الى المرتبة الثانية ... وهذا لفصاح من المشرع عن أن المرتبة الثانية تعادل الدرجة الثانية ، وهو ذات ما تم استخلاصه فيما سبق .

ومن حيث انه يخلص من جميع ما تقدم أن المرتبة الثانية المنقول منها تعادل الدرجة الثانية لا الأولى في الكادر العام المنقول اليه ، والأصل أن يتم النقل الى الدرجة الثانية بنفس اقدمية المنقول في المرتبة المنقول منها .

ومن حيث انه يترتب على ذلك أن نقل الموظف المذكور من هيئة المواصلات للسلكية واللاسلكية الى الدرجة الأولى بوزارة المواصلات هو نقل تضمن ترقية لا تجوز الا اذا كان مقصوداً لفادته من الترقية وتوافرت لها جميع الشروط المقررة لقانونا ، وعندئذ تتحدد اقدميته في الدرجة الأولى من تاريخ النقل ، استصحاباً للأصل العام في تحديد الإبتدائية بالدرجة من تاريخ الترقية اليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن نقل السيد المهندس/..... من المرتبة الثانية ببيئة المواصلات السلكية واللاسلكية إلى الدرجة الأولى من درجات الكادر العام الذي كان منصوصا عليه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، قد تضمن ترقية ، ومن ثم تتحدد أقدميته في هبذه الدرجة من تاريخ نقله ، بشرط أن تكون الترقية قد تمت في حدود ما تسمح به احكام القانون .

( ملف ١/٨٦ - ١٦٤/١ - جلسة ١٢/١/١٩٦٥ ) .

قائمة رقم ( ٢١٦ ) .

#### المبدأ :

احكام النقل الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وفي القرار الجمهوري رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية - وجوب أن يكون النقل لدرجة معادلة مع حفظ حق الموظف للنقل في أقدميته في الدرجة - شرط الاحتفاظ بالأقدمية هو النقل الى درجة معادلة - لاختلاف نظام الدرجات. يوجب إجراء للمعامل بين الدرجتين في الجهة المنقول منها والجهة المنقول اليها - وجوب مراعاة المزايا الوظيفية لكل من الدرجتين وأول مربوط كل منهما ومتوسطها ونهايتها ومقدار العلاوة الدورية ومواعيد وغرض الترقية - مثال بالنسبة لنقل احد موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية من المرتبة الأولى الكتابية الى ديوان عام وزارة المواصلات - تعادل هذه الدرجة مع الدرجة الخامسة في الكادر العام طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - نقل هذا الموظف الى الدرجة الرابعة هو نقل يتضمن ترقية يوجب تحصيله الاقدمية من تاريخ النقل دون استصحاب الاقدمية السابقة .

### ملخص الفتوى :

يبين من مطالعة احكام النقل المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وفي قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، انه يشترط في نقل العامل أن يكون مركزه القانوني في الجهة المنقول اليها متساويا للمركز القانوني الذي كان يشغله في الجهة المنقول منها ، مع حفظ حقه في الأئتمنية الثابتة له في الدرجة الحالية ، وذلك إذا كان نظام الدرجات واحدا في الجهتين ، أما إذا اختلف نظام الدرجات فيتمتع في هذه الحالة اجراء التعادل بين درجة العامل في الجهة المنقول منها والدرجة المقابلة لها في الجهة المنقول اليها ، على أن يقاس التعادل بمراعاة المزايا الوظيفية لكلتا الدرجتين مع الاستهداء بالظروف المرتبطة بكل منهما فيما يتعلق بأول مربوط الدرجة ومتوسطها ونهايتها ، ومقدار العلاوة الدوية ، وبوابعيد وغرض الترقية ، وما يكون قد وضعه المخرج لتجديد هذا التعادل ، وذلك كله في ضوء الضوابط الموضوعة أصلا للنقل وأنها لا يضار العامل منه ، والا يتضمن ترقية له ، إلا في الحدود وبالقيد المقررة قانونا للترقية .

علاذا تم النقل الى درجة متفولة تمنح ان يستصحب العامل المنقول الأئتمنية التي كانت له في الدرجة عند النقل ، أما اذا تم النقل الى درجة أعلى فان الأئتمنية تتحدد عندئذ من تاريخ النقل باعتباره متضمنا لترقية ، اذا توافرت لهذه الترقية الشروط اللازمة لصحتها .

ومن حيث أن التعادل يجب أن يتم بين الدرجة المنقول منها وأقرب الدرجات اليها في سلم درجات الجهة المنقول اليها ، لاستحقاق تطابق الدرجتين باختلاف النظام في الجهتين ؟ يستوى في ذلك أن تكون الدرجة الأقرب أعلى أم أدنى بالأئتمنية الى الدرجة المنقول منها ، ذلك لأنه إذا كان من المفروض ألا يضار الموظف بنقله فله من المتعين أيضا ألا يتضمن النقل

بذاته ترقية أو وثبة مالية في اجر للعامل ، وبين حدى الضرر والنفسح لا مندوحة من إجراء التماثل على اقرب الدرجات الى الدرجة المنقول منها سواء كان القرب علوا ونزولا ، ما دام التطبيق غير قائم أصلا .

ومن حيث أن ربط الدرجة المنقول منها في الحالة المعروضة — وهى المرتبة الأولى الكتابية بكادر هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية — يبلغ ٤٢٠ — ٨٤٠ ج سنويا ، فيكون متوسط الربوط ٦٢٠ ج وعلاوتها ٤٨ ج كل سنتين وفمرص للترقية الى مرتبة أعلى معدومة لأنها أعلى مراتب الوظائف المتوسطة بكادر الهيئة ولا تجوز الترقية منها الى مراتب الوظائف العالية ما لم يكن العامل حاصلا على مؤهل على مؤهل عال . أما درجات الكادر العام الذى تم النقل اليه فمنها الدرجة الرابعة أول مربوطها ٥٤٠ ج وبمتوسطه ٧٥٠ ج وآخره ٩٦٠ ج ، ومنها أيضا الدرجة الخامسة وأول مربوطها ٤٢٠ ج ومتوسطه ٦٠٠ ج وآخره ٧٨٠ ج وفمرص للترقية الى الدرجة التالية ( الرابعة ) لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

ومن حيث أنه بمقارنة هذه للدرجات المالية ، يبين أن الدرجة الرابعة في الكادر المنقول اليه تطو المرتبة المنقول منها بمبلغ ١٢٠ ج في أول الربط و ١٢٠ ج في متوسطه و ١٢٠ ج في آخره ، بينما الدرجة الخامسة بهذا الكادر تتساوى مع المرتبة المنقول منها في أول الربط وتقل عنهما في متوسطه بمبلغ ٣٠ ج وفى آخره بمبلغ ٦٠ ج .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك أن الدرجة الخامسة في الكادر المنقول اليه اقرب الى المرتبة المنقول منها ، ذلك لأن الفارق بينهما لا يعدو أن يكون ٣٠ ج في متوسط الربط و ٦٠ ج في آخره ، بينما يصل الفارق بين الدرجة الرابعة بتلك الكادر — والمرتبة المنقول منها الى ١٢٠ ج في أول الربط ومثلها في متوسطه وفى آخره ، وإذا كان قرب الدرجة الخامسة هو قرب بالأقل ،



الا ان ذلك لا يؤثر في أن تكون هذه الدرجة هي المعادلة للمرتبة المنقول منها باعتبارها الدرجة الأقرب كما سبق .

ومن حيث أنه مما يؤكد هذه المعادلة ما يلي :

١ — أن الفرق بين الدرجة الخامسة والمرتبة المنقول منها ، وأن كان غارفا بالأقل ، إلا أنه يولجه أن غرس الترقية من هذه المرتبة معدومة في الحدود السالف ذكرها ، بينما هي موجودة في الدرجة الخامسة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، وهذه ميزة قد تعوض الفارق المالي .

٢ — أن للترقيتين للدرجة الخامسة يتم إلى الدرجة الرابعة ( ٥٤٠ — ٩٦٠ ج سنويا ) وهذه درجة أعلى في أول ومتوسط وآخر ربطها من المرتبة المنقول منها بمسا تعتبر معه الدرجة الرابعة أرقى من هذه المرتبة لا معادلة لها . وبالتالي لا مناص من تقرير التعادل مع الدرجة السابقة مباشرة وهي الدرجة الخامسة كما سبق .

٣ — كان موظفو الهيئة يخضعون فيما قبل أو يوليه سنة ١٩٦١ لنظام درجات الكادر العام الملحق بالفتقون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ( الملحق ) ، ثم وضع لهم نظام خاص بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ — وقد تضمن هذا النظام بعض القواعد المحددة لمعادلة درجاته المالية بدرجات تلك الكادر العام في مجال تنظيم نقل الموظفين إلى النظام الجديد ، وفي هذا الشأن نصت المادة ٦٥ من القرار المذكور على أن « ينتقل الموظفون إلى الكادر الجديد الملحق بهذا النظام طبقا للقواعد الآتية :

(١) ..... (٢) ..... (٣) ..... (٤) وينقل إلى الوظائف المتوسطة  
موظفو الكادرين الفني المتوسط والكتلي من الدرجة الرابعة إلى المرتبة الأولى ..... »

( م ٣٠ — ج ٢٤ )

ويبدو من ذلك أن المشروع قد اعتبر المرتبة الأولى معادلة للدرجة الرابعة بكادر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وقد اعتبرت هذه الدرجة معادلة للدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر تنفيذا للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة . ومن ذلك يبدو أن المرتبة الأولى المشار إليها تعادل الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي تم النقل في ظله .

ومن حيث أنه يخلص من جميع ما تقدم أن المرتبة الأولى المنقول منها تعادل الدرجة الخامسة لا الرابعة في الكادر العام المنقول اليه ، والأصل أن يتم النقل الى الدرجة الخامسة بنفس اقدمية المنقول في المرتبة المنقول منها .

ويترتب على ذلك أن نقل المذكور من هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الى الدرجة الرابعة هو نقل تضمن ترقية بحصوله على الدرجة التالية للدرجة المعادلة لمرتبة المنقول منها، وهي ترقية لا تجوز الا اذا كان مقصودا اعدائه من الترقية وتوافرت لها جميع الشروط المقررة قانونا ، وعندئذ تتحدد اقدميته في الدرجة الرابعة من تاريخ النقل ، استصحابا للأصل العام في تحديد الأقدمية بالدرجة من تاريخ الترقية اليها .

لذلك انتهى الرأي الى نقل الموظف المذكور من المرتبة الأولى الكتابية بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الى الدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، قد تضمن ترقية ، ومن ثم تتحدد اقدميته في هذه الدرجة من تاريخ نقله ، بشرط أن تكون الترقية قد تمت في حدود ما تسمح به أحكام القانون .

## الفرع الخامس المصانع الحربية

قاعدة رقم ( ٢١٧ )

المبدأ :

نقل موظفي المصانع الحربية الى مصنع آخرى — جوازه دون ما يقيد بالقيود المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — يشترط لا يمكن هذا النقل قيام حالة ضرورة تقتضيه — تقدير قيام مثل هذه الحالة — من اطلاقات الإدارة بشرط عدم لساءة استعمال السلطة .  
ملخص الحكم :

يبين من استعراض نصوص المادة ١٤ من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر من مجلس إدارة المصانع الحربية بشأن نظام موظفي المصانع الحربية والمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة أن النقل الذي نظّمته المادة ٧ في مقرتها الأولى بالشروط والقيود الواردة بها تعدّ نظّمته المادة ١٤ من القرار المشار اليه ، دون أن تتضمن أى قيد على حق إدارة المصانع الحربية في اجرائه على نحو ما يقيده به المادة ٤٧ في مقرتها الأولى ، وذلك تحقيقاً للحكمة التي قام عليها القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ وأشارت اليه مذكرة الإيضاحية ، وكل ما اشترطه القرار لا يمكن اجراء النقل قيام حالة ضرورة تقتضى ذلك ، وتقرير قيام مثل هذه الحالة أمر متروك لطلاق تقدير الإدارة تقتضيه على مدى المصلحة العليا لا يحدها ، ذلك إلا عيب اساءة استعمال السلطة اذا وجد وقام الدليل عليه .

( طعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦ ) .

الفرع السادس  
مصلحة الجمارك

قاعدة رقم ( ٢١٨ )

المبدأ :

اجازة القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ التعمين فيما لا يجاوز نصف  
خلوات الدرجة السادسة الادارية بمصلحة الجمارك بالنقل من الدرجة  
السادسة الكتبية بالمصلحة المذكورة — عدم استصحاب الموظف المنقول  
بالتطبيق لاحكامه اقدميته في الكادر الأدنى .  
ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ ، و ان اجاز — استثناء من احكام  
المادتين ١١ و ١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي  
الدولة — التعمين فيما لا يجاوز نصف خلوات الدرجة السادسة الادارية  
بمصلحة الجمارك بالنقل من الدرجة السادسة الكتبية بالمصلحة المذكورة ،  
بشرط الا تقل مؤهلات المتقولين من الشهادة المتوسطة ، وان يكون التقرير  
ان الآخر ان بدرجة امتياز او ما لا يقل عن ٨٠ ٪ ، وان يكونوا قد جاوزوا  
بنجاح امتحان المعهد الثقافي الجبركي الملحق بالمصلحة ، وان تكون ترقية  
ذوى المؤهلات المتوسطة منهم من الدرجة الرابعة الادارية الى الدرجة  
الثالثة الادارية في حدود النسب المقررة بمقتضى احكام المادة ٤١ من  
القانون للسلف الذكر — لئن اجاز القانون المذكور النقل على هذا الوجه  
بالقيود والشروط سلف الذكر ، الا انه لا يتفصح منه — سواء من نصوصه  
او من مذكرته الاصلاحية — انه قصد ان يستصحب الموظف المنقول من الكادر  
الأدنى الى الكادر الأعلى اقدميته في الكادر الأدنى ، فلا مناص — والحالة  
هذه — من الرجوع الى الأصل ، وهو الفصل بين الكادرين ، متعتبر  
اقدمية الموظف المنقول بين لقرانه في الكادر الأعلى من تاريخ نقله الى هذا

الكادر الأخير ، تقطع في ذلك الحكمة التشريعية التي قام عليها القانون المذكور في ضوء فكرته الاصلحية ، اذ يظهر منها ان مصلحة الجمارك ابدت داته يتعذر عليها من الناحية العلمية او الوظيفية تقسيم وظائفها الى ادارى بحث او فنى بحث ، وطلبت اعادة النظر في هذا التقسيم في الوظائف ، وكذلك استثناءها من احكام المادتين ١١ و ١٥ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يخص بقصر التعيين في الدرجة السادسة الادارية ولا مع الاسس التي بنى عليها نظام العمل بها ، لأن اعمال الجمارك غالبا ما تتطلب من القائمين بها نوعا من التخصص يكتسب بالمران والخبرة مع الاسلم بالاجراءات والمطلوبات وانظمة الجبركية والتدرج في مخطف درجات الوظائف دون التقيد بهؤل دراسى عال معين . . . ، وواضح من ذلك ان الغاية من هذا القانون هى للتيسر على المصلحة في شغل هذه الوظائف بطريق النقل من الكادر الأدنى في المصنوفة وبالقيد والشروط السابقة الذكر ، بدون حاجة الى حصول الموظف المنقول على المؤهل الاعلى الذى يتطلبه القانون في الاصل للتعيين في هذه الوظائف ، اذ استعفى عن ذلك بالنجاح في امتحان المعهد الثانى الجبركى الى جانب الشروط الأخرى التى تثبت امتيازه ، ولكن لا يظهر مما تقدم ان القانون المشار اليه يسمح بأن يستصحب الموظف المنقول امتحانه في الكادر الأدنى عند نظه الى الكادر الأعلى ، بل على العكس من ذلك فإن تعقيده الترقية من للدرجة الرابعة الادارية الى الدرجة الثالثة الادارية في حدود النسب المقررة بمقتضى احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تدل على ان هذا النقل الاستثنائى لا يهدف الى ابعاد ما تقدم ، وإن للشارع اما يقيسه على النقل بالتطبيق للمادة ٤١ المشار اليها

الفرع السابع  
موظفو المحاكم

قاعدة رقم ( ٢١٩ )

المبدأ :

النقل من وظيفة رئيس قلم جنائي باحدى النيابة الجزئية الى وظيفة كاتب بالنيابة الكلية بدرجته — من الملاحظات المتروكة لرئيس النيابة بحسبانه توزيعا للعمل على كتاب النيابة — المادة ٥٩ من قانون نظام القضاء .

ملخص الحكم :

ان المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء تنص على أن : « رئيس كل محكمة يتولى توزيع الأعمال على كتابها وتحديد محل كل منهم وتعيين رؤساء الأقسام والكتب الأول بالمحكمة الجزئية وكذلك نقل للكتاب وتدريبهم لدخل دائرة الحكة ، ويتولى رئيس كل نيابة كلية هذه الأعمال بالنسبة لكتاب النيابة للتابعين له » . ومن ثم فان نقل المدعى من وظيفة رئيس قلم جنائي باحدى النيابة الجزئية الى وظيفة كاتب بالنيابة الكلية بدرجته ، لا يعدو أن يكون توزيعا للأعمال على كتاب النيابة ، فهو بهذه المثابة من الملاحظات المتروكة لتقدير رئيس النيابة حسبما يكون متفقا مع الصالح العام ، طبقا للمادة ٥٩ سالفة الذكر .  
( طعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٠ ) .

قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

الشروط الواجب توافرها فيمن يعين كتابا بالمحكمة — إلهى العالى الصادر فى ١٤/٦/١٨٨٢ والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء — عدم اشتراط مثل هذه الشروط بالنسبة للتساخين — مجرد

نقل درجات التسلخين من سلك الدرجات للوقت الى سلك الدرجات الدائمة  
— لا يترتب عليه بذاته نقل التسلخين من وظائف النسخ الى وظائف الكتاب  
— استقلال وظائف كل من الطائفتين عن وظائف الأخرى .  
ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على لائحة ترتيب المحكم الأهلية الصادر بها أمر عال  
في ١٤ من يونية سنة ١٨٨٢ انه نص في المادة ٤٣ منها على أنه « يشترط  
فيمن يعين بوظيفة كاتب أول أن يكون لشتغل في وظيفة كاتب ثان مدة سنة  
على الأقل ويشترط فيمن يعين بوظيفة كاتب ثان أن يقدم شهادة من  
رئيس قلم النائب العمومي باشتغاله بالكتابة في أحد مكاتب المحكم مدة  
سنة شهور ، وأن يكون أحسن الاجابة في امتحان اختبر فيه كتابة وشفاها  
عن مسائل المرامعات وترتيب المحكم على وجه المرسوم ... » ، كما نصت  
المادة ٣٦ من لائحة الاجراءات الداخلية للمحكم الأهلية الصادرة في ١٤  
من فبراير سنة ١٨٨٤ على أن « الامتحان المقرر اجراؤه في المادة ٤٣  
من لائحة ترتيب المحكم يكون كتابة وشفاها في المسائل المتعلقة بقانون  
المرامعات وقانون تحقيق الجنايك وفي الأعمال المختصة بقلم للكتاب ،  
ويعاين من الامتحان من سبقت له خدمة في محكمة ابتدائية بوظيفة  
كاتب أول أو كاتب ثان وطلب تعيينه بهذه الوظيفة بمحكمة أخرى ابتدائية  
أو استئنافية » ، ونصت المادة ٣٧ على كيفية تشكيل لجنة الامتحان ،  
ونصت المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام  
القضاء على أنه « يشترط فيمن يعين كاتبا الشروط الواجب توافرها وفقا  
للاحكام العامة للتوظف في الحكومة عدا شرط امتحان المسابقة المقرر لشتغل  
الوظيفة » ، كما نصت المادة ٥٢ على أنه « لا تجوز ترقية من عين كاتبا من  
الدرجة التي عين فيها للدرجة التي عليها الا اذا حسنت الشهادة في حقه  
ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشفاها ، ويعنى حملة الشهادات العيسا  
من شرط الامتحان » ، ويثبت للولد من ٥٤ الى ٥٧ مكان الامتحان والمواد

القانونية التي سيجرى الامتحان فيها ونظام الامتحان ، واشترطت المادة ٧٦ الشرط مینه بالنسبة للمترجمين ، ونصت المادة ٧٠ بعد ذلك على ان « يطف الكتب والحضرون والمترجمون ايام هيئة المحكمة التابعين لها في جلسة ملنية يبين بان يؤدوا اعمال وظيفتهم بالنزعة والعدل » . هذا ولم تستلزم جميع هذه التشريعات شيئا من ذلك بالنسبة للنساخين ، فلا يمتحنون عند تعيينهم ، ولا عند ترقيتهم ، ولا يؤدون اليمين قبل مباشرة عملهم . ومفاد ذلك ان وظائف للكتاب تخطف عن وظائف النساخين في طبيعتها وفي شروط التصيين فيها ، بل وفي شروط الترقية من اولى الدرجات الى الدرجة التي تليها ، ومن ثم فلا يعتبر مجرد نقل درجات النساخين من سلك للدرجات المؤقتة الى سلك الدرجات الدائمة نقلا للنساخين انفسهم من وظائف النسخ الى وظائف الكتاب ، وما كان هذا النقل ليغير من وضعهم القانوني — حيث اعتبرهم نساخين — شيئا ، اذ لا زال وضعهم في الميزانية على النحو الذي كان عليه قبل نظهم الى سلك الدرجات الدائمة ، فلم تدمج وظائف النسخ في وظائف الكتاب ، ولا زالت وظائفهم مخصصة لهم في الميزانية كما كانت قبل النقل تماما .

( ملعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبحث :

وظائف النساخين بمحكمة النقض — كانت جميعها وظائف مؤقتة ثم نقلت الدرجات السابعة والثامنة منها من سلك الدرجات المؤقتة الى سلك الدرجات الدائمة في ميزانية سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ — نقل شاغلي الدرجات المذكورة الدائمة — شروطه — امتناع نقل من لا يتوفر فيه احدها .



### ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على ميزانيات الدولة أن وظائف النساخين بمحكمة النقض كانت تدرج تحت عنوان « درجات مؤقتة » الى سنة ١٩٤٧ ، حيث نقلت الى الوظائف الدائمة اعتبارا من السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، فقد تضمنت ميزانية محكمة النقض من السنة المالية ١٩٤٧ — ١٩٤٨ تحت عنوان « علم للكتاب » درجات دائمة وأخرى مؤقتة ابتداء من الدرجة التاسعة الى الدرجة السابعة حسب الميزان التالي : « الدرجات الدائمة » : ٦ درجات سابعة مستخدمين ، و ٩ درجات ثمانية مستخدمين ، ثم « الدرجات المؤقتة » : درجتان سابعة لنساخين ، و ١٢ درجة ثمانية لنساخين ، و ١٤ درجة تاسعة لنساخين ، وتضمنت ميزانية محكمة النقض من السنة المالية التالية ( ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ) تحت عنوان « الدرجات الدائمة علم للكتاب » ما يأتي : ٦ درجات سابعة مستخدمين ، و ٤ درجات سابعة لنساخين و ٧ درجات ثمانية مستخدمين ، و ١٠ درجات ثمانية لنساخين ، ثم وردت تحت عنوان « للدرجات المؤقتة » : ١٤ درجة تاسعة لنساخين . ومعاد ذلك أنه بعد أن كتبت وظائف النسخ جميعا درجات مؤقتة نقلت الدرجات السابعة والثامنة منها من سلك للدرجات المؤقتة الى سلك الدرجات الدائمة ، وبقيت الدرجات التاسعة على حالتها لأنها بطبيعتها مؤقتة حسبما نص على ذلك صراحة في كادر سنة ١٩٣٩ ، وقد استتبع هذا النقل ضرورة احالة شاغلي للدرجات السابعة والثامنة ( نسخ ) الى القومسيون الطبي لتقرير لياقتهم الطبية ، حتى اذا ثبت لياقتهم وضعوا على الدرجات الدائمة الجديدة ، فقد نصت المادة الثامنة من دكرينو ٢٤ من يونيو سنة ١٩٠١ على أن : « المرشحون الذين يدخلون لأول مرة في خدمة الحكومة وأرباب المعاشات والمرفوتون الذين يعادون الى الخدمة يجب عليهم ان يقدموا : (١) شهادة دالة على حسن سيرتهم وأخلاقهم . (٢) شهادة دالة على جنسيتهم . (٣) شهادة من القومسيون الطبي بمصر او بالاسكندرية دالة

على صحة بينتهم . . . ، كما بينت المسادة الأولى من البند العاشر من لائحة  
للقومسيونات الطبية طبعة سنة ١٩٢٩ ، شروط اللياقة الطبية للمرشحين  
للووظائف الدائمة . ولما كان قد ثبت عدم لياقة المدعى طبيا ، كما لم  
يصدر قرار من السيد الوزير باعفائه من شرط اللياقة الطبية ، فانه لم  
يكن يجوز نقله الى درجات النسخ الدائمة للجندية ، ومن ثم ظل على  
درجته السابعة المؤقتة .

( طعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢ قأ — جلسة ١٩٥٨/٦/٧ ) .

## الفرع الثالث

### ديوان الأوقاف الخصوصية

قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

#### المبدأ :

ديوان الأوقاف الخصوصية لم يكن نزعاً من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة عامة — عدم اعتبار موظفيه ، قبل نقلهم إلى وزارة الأوقاف ، من الموظفين العموميين — نقلهم إلى وزارة الأوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والمهنية والاقتصادية طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ — صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ باعتبار ما تم في شأن نقل موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية إلى وزارة الأوقاف بحالتهم صحيحاً — مقتضى ذلك أن المشرع اعتمد ماضي خدمة موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية برواتبهم التي كانوا يتقاضونها وعلاواتهم كما لو كانوا يتقاضونها في وزارة الأوقاف — أثر ذلك : تثبيت إعانة غلاء المعيشة بالنسبة إليهم على المهامات والرتب المستحقة لهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

#### ملخص الفتوى :

انه ولئن كان ديوان الأوقاف الخصوصية لم تتوافر له من الميزات والخصائص ما يجعله نزعاً من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة عامة كما أن العاملين به قبل نقلهم إلى وزارة الأوقاف في أول أغسطس سنة ١٩٥٢ لم يعتبروا موظفين عموميين .

الا أن مقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بالموافقة على أن يكون نقل موظفي هذا الديوان بحالتهم من حيث الدرجة والمهنية مع الاحتفاظ لهم بأقسديتهم في درجاتهم ومواعيد

علاواتهم وكذا القاتون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ باعتبار ما تم في شأن نفل موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية سابقا الى وزارة الأوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والمرتب والاحتفاظ لهم بأقسدياتهم ومواعيد علاواتهم صحيحا ، ان مقتضى القرار والقاتون سالفى الذكر ان الشارع قد اعتد بماضى خدمة موظفى ديوان الأوقاف الخصوصية ورواتبهم التى كانوا يتقاضونها فى هذا الديوان وعلاواتهم الدورية فيه كما لو كانوا يتقاضونها فى وزارة الأوقاف»

ومن حيث أن مجلس الوزراء كان قد قرر بجلسته المنعقدة فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ تثبيت امالة غلاء المعيشة على الماهية والمرتبات والأجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ :

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى الراتب ان الذى ثبت على أساسه امالة غلاء المعيشة بالنسبة للسيد/ . . . . الذى كان موظفا بديوان الأوقاف الخصوصية الملكية سابقا ونقل الى وزارة الأوقاف اعتبارا من ١/٨/١٩٥٢ هو راتبه الذى كان يستحقه فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ تثبيت امالة الغلاء .

( غنوى رقم ١٢٧٥ بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ) .

الفرع التاسع  
مركز للتنظيم والتدريب بقطيوب

قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ ٤

القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مركز للتنظيم والتدريب بقطيوب  
— النص في المادة الثالثة منه على ضم الهيئات العامة التابعة او الخاضعة  
لوزارات الصحة العمومية والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والزراعة  
والمعارف العمومية ولقى تبشر اعمالها في دائرة ذلك المركز وضما اليه  
ونقل الاعتمادات المالية لتلك الهيئة الى ميزانية المركز بالقانون رقم ٢٥٦  
لسنة ١٩٥٣ — لا يقضى ذلك نقل اشخاص شاغلي الدرجات المتفولة الى  
المركز بذواتهم .

ملخص الحكم :

ان ضم الهيئات العامة التابعة او الخاضعة لاشرف للوزارات التي  
نصت عليها المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ الى مركز  
التنظيم والتدريب بقطيوب تنفيذا للقانون المشار اليه لتتفى سلخ هذه  
الهيئات العامة كوجهات نظمية من الوزارات التي عدهتها المادة المذكورة  
ليكون المركز للنشأ من مجموعها ، كما استلزم بالتالى صدور القانون  
رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ بنقل الاعتمادات التي كانت لتلك الهيئات من  
ميزانيات الوزارات التي كانت تابعة او خاضعة لها الى ميزانية  
خاصة للمؤسسة الجديدة . التي منحت استقلالاً ذاتياً ، وتقررت لها  
الشخصية الاعتبارية في حدود اشراف الحكومة المركزية عليها حتى تتمكن  
من مباشرة نشاطها على الوجه الذي ارتآه الشارع . ولما كان من المقومات  
الجوهرية لقيام الشخصية الاعتبارية أن تكون للشخص الاعتباري ذمة مالية

مستقلة ، فقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ على أن « يكون للمركز ميزانية خاصة وتلحق بالميزانية العامة للدولة .. » وهذه الليزانية الخاصة بالمركز والمستقلة تكونت ابتداء من المبالغ التي حذفت من الاعتمادات المالية المدرجة بميزانيات الوزارات والمصالح المبينة بالجدول حرف « ب » المرافق للقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ وإذا كان هذا الجدول قد تضمن بيانا لعدد الدرجات ونوعها ووصفها والجهة التي ستؤخذ من اعتمادات ميزانيتها فإنه لم ينص على وجوب نقل أشخاص شاغلها الى المركز بذواتهم ، وإنما أورد هذا البيان لكي يحسب على أساسه مقدار المبالغ المقتضى حذفها من ميزانيات الوزارات والمصالح التي عينها . كما أن القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ قد خلا من أى نص على نقل موظفي الهيئات التي قضى بضمها الى المركز ، ولو أنه أراد نقل الموظفين والمستخدمين تبعاً لنقل وظائفهم لنص على ذلك كما فعل القانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٣ بشأن الموظفين والمستخدمين والعمال المنقولين من المصالح الحكومية التي أصبحت تابعة لمجلس بلدى مدينة القاهرة ، الذى نص فى مادته الثانية على أن « ينقل الى مجلس بلدى مدينة القاهرة جميع موظفى ومستخدمى ومعال المصالح الحكومية التى أصبحت أو ستصبح تابعة لهذا المجلس اعتباراً من تاريخ شطب الاعتمادات الخاصة بهم من ميزانية الدولة وإدراج اعتمادات عنها فى ميزانية المجلس البلدى ... » وكما فعل القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٥ بضم مصالح وإدارات المبلى الى وزارة الشؤون البلدية والقروية ، الذى نص فى مادته الأولى على أن « تضم المصالح والإدارات الآتية بجميع اختصاصاتها وموظفيها الى وزارة الشؤون البلدية والقروية .. » وقضى فى مادته الثانية بأن « تنقل الاعتمادات المالية الخاصة بالمصالح والإدارات المنقولة اليها فى المادة الأولى للآورد فى ميزانية ١٩٥٤ / ١٩٥٥ الى ميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية .

الفرع المأثر  
شركة لبيون

مقاعدة رقم ( ٢٢٤ )

المبدأ :

للمعاملون بشركة لبيون الذين نقلوا الى مؤسسة الكهرباء والفاز طبقا للمادة من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة لبيون — نقرعة المشرع بين طائفتين من العاملين في شركة لبيون وقت إسقاط التزليها : طائفة العمال وطائفة الموظفين — النص على نقل الطائفة الأولى الى مؤسسة الكهرباء والفاز من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه ، اما الموظفون الذين كانوا يمسكون بالشركة المذكورة فقد علق لاحاقهم بالمؤسسة على اختيارهم بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض وتعتمد قراراتها من وزير الشؤون البلدية والقروية — عمال شركة لبيون الذين نقلوا الى مؤسسة الكهرباء والفاز طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في الوظائف العمالية التي سويت حالتهم عليها — تحديد أقصيتهم في هذه الوظائف يكون من تاريخ انشاء المؤسسة المذكورة في ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ ولا يترتب على ذلك للساس بمرتباتهم في الشركة قبل نقلهم الى المؤسسة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة لبيون نص في المادة الأولى على ان « يسقط طبقا لاحكام هذا القانون التزام استغلال مرفق الكهرباء والفاز بمدينة الاسكندرية الذي كانت تتولاه شركة لبيون وشركاه بالاسكندرية » .

ونص في المادة الثانية على أن « تنشأ مؤسسة عامة بالاقليم المصرى  
تسمى مؤسسة الكهرباء والنفط بمدينة الاسكندرية ويكون لها شخصية  
معنوية وميزانية مستقلة ، وتعتبر اموالها من جميع الوجوه اموالا عامة  
ويكون مقرها مدينة الاسكندرية » .

ونصت المادة ١٣ بأن ينقل الى مؤسسة الكهرباء والنفط بمدينة  
الاسكندرية جميع عمال الشركة المشار اليها الذين كانوا قائمين بالعمل في  
المرق في تاريخ العمل به .

واستثناء من احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ « يعين في المؤسسة  
الموظفون القائمون بالعمل في هذا المرق في التاريخ المشار اليه الذين  
تختارهم وتحدد مرتباتهم لجنة تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية  
والقروية بالاقليم المصرى وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا  
القانون ويعتمد وزير الشؤون البلدية والقروية قرارات هذه اللجنة » .

وقد أصبح هذا القانون نافذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية  
في ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ .

ومن حيث انه يبين من ذلك أن المشرع قد فرق بين طائفتين من العاملين  
في شركة ليون وقت اسقاط التزامها طائفة العمال وطائفة الموظفين فنص  
على نقل الطائفة الاولى من تاريخ العمل به الى المؤسسة ، وبذلك فانهم  
يستخدمون حقهم في النقل الى المؤسسة وفي انشاء مركزهم القانونى فيها  
من احكام القانون ذاته ، أما الموظفون الذين كانوا يعملون بالشركة المذكورة  
فقد علق حالتهم بالمؤسسة على اختيارهم بمعرفة لجنة تشكل لهذا  
الغرض وتعتمد قراراتها من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وتنفذا لأحكام هذا القانون نقل عمال الشركة الى المؤسسة مع  
الخصم بأجورهم على اعتماد اجمالى غير مقسم الى درجات الى أن تقسم



هذا الاعتماد الى درجات في ميزانية المؤسسة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٤ اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن الجمعية العمومية متبقي ان انتهت بجلستها للتعقد في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ الى أنه « اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ وإدارة مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية بواسطة أحد اشخاص القانون للعام هو مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية فان موظفي ومعال المرفق يعبرون من الموظفين العموميين وتسرى في شأنهم أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر باتشاء المؤسسة او اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة وذلك طبقاً للمادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة . ويتربط على ذلك انه من تاريخ العمل بهذا القانون يكون قيد نشأ لهؤلاء العاملين مركز قانوني جديد في ظل القانون العام مختلف تبلياً عن مركزهم التعاقدى الخاص في ظل اوفضاع الالتزام السابق الممنوح لشركة ليون ودون تعليق نفاذ هذا المركز على تقسيم الاعتماد المالى الى درجات كائز العمال ولا يجوز نتيجة التراخي في هذا التقسيم الاضرار بهراكر هؤلاء العمال التي تحدثت بنقلهم الى المؤسسة بقوة القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ ومن تاريخ العمل به .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان تحديد اقدمية عمال شركة ليون بالاسكندرية الذين نقلوا الى مؤسسة الكهرباء والغاز بناء على الفترة الاولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في الوظائف للمعالية التي سويت حالتهم عليها يكون من تاريخ اتشاء المؤسسة في ٢٠/٧/١٩٦١ ولا يترتب على ذلك المساس بمرتباتهم في الشركة قبل نقلهم الى المؤسسة .

(ملف ٥٦/١/٥٦ - جلسة ١٩٦٩/٤/٩ ) .

### الفصل العاشر

#### رقابة القضاء الإدارى على قرارات النقل

قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

المبدأ :

النقل من الكادر الإدارى بوزارة الشؤون الاجتماعية الى الكادر الكلى بمصلحة السكك الحديدية — إلغاء هذا القرار — من مقتضاه ان يعود الموظف الى وزارة الشؤون الاجتماعية كما كان لا ان يصبح فى عداد موظفى الكادر الإدارى بمصلحة السكك الحديدية — فوات ميعاد الطعن فى هذا القرار — لا يفتح الحق فى المطالبة بالتعويض بمراماة ما فات على الموظف فى الترقية الى درجة اعلى فى الكادر الإدارى بمصلحة السكك الحديدية ولكن الى ما عساه يكون قد فوته عليه قرار النقل من دوره فى الترقية بوزارة الشؤون الاجتماعية ان كان له وجه — ليس لهذا الموظف أصل حق فى التزام الكادر الإدارى بمصلحة السكك الحديدية طالما انه لم يصدر قرار باعتباره من موظفى هذا الكادر .

ملخص الحكم :

لئن قرار نقل المدمى من الكادر الإدارى للمالى فى وزارة الشؤون الاجتماعية الى الكادر الكلى فى مصلحة السكة الحديد قد وقع مخالفا للفقانون ، لانطوائه على تنزيل المدمى من كادر اعلى الى كادر ادنى ، مما كان يصح معه الغاؤه لو لم يفت ميعاد طلب الالغاء ، الا انه يجب التنبيه الى ان الغاء مثل هذا القرار — لو كان ذلك مقصورا فى ميعاده للقائونى — ما كان يترتب عليه أن يصبح المدمى فى الكادر الإدارى للمالى بمصلحة السكة الحديد ، وان له بهذه المثابة أن يتراحم فى الترتيب الترقية

مع من تنظهم هذا الكادر في هذه المصلحة ، ولتأجوداء — لو كان ذلك مقصوراً — أن يعود الى وزارة الشؤون الاجتماعية كما كان ، فينبى — والحالة هذه — عند استظهار اركان التعويض — على الأساس الذى يقيم المدمى عليه طلب التعويض — أن ينظر لا الى ما فاتته فى الترقية الى الدرجة الثالثة الادارية فى الكادر الادارى العالى بمصلحة السكة الحديد ولكن الى ما عساه يكون قد فوته عليه قرار النقل هذا من دوره فى الترقية بوزارة الشؤون الاجتماعية ان كان لذلك وجه . ولما كان المدمى يقيم دعواه فى طلب التعويض على أساس أنه كان احق بالترقية الى الدرجة الثالثة الادارية التى رقى اليها آخر بمصلحة السكة الحديد ، على اعتبار أنه من موظفى الكادر الادارى العالى فى تلك المصلحة ، مع أنه لا يعتبر من موظفى هذا الكادر لجرد مسدور قرار خاطيء بنظه الى الكادر الكتبى فى هذه المصلحة ، بل كان لابد لى يكون له اصل حق فى التزام الادارى أن يسدر قرار بإنشاء هذا المركز القانونى له فى مصلحة السكة الحديد بتعيينه بالكادر العالى حتى يجوز له أن يتزلم فى الترقية بدوره طبقاً للقانون مع موظفى هذا الكادر ، وبذلك يتأهل الأساس القانونى الذى بهم عليه دعواه ، وهذا لا يمس حقه فى طلب التعويض إذا كان النقل من وزارة الشؤون الاجتماعية قد فوته دوره فى الترقية فى هذه الوزارة أن كان لذلك وجه .

( طعن رقم ٦١٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠ ) .

قاعدة رقم ( ٢٢٦ )

#### المبدأ :

نقل اثنين من الموظفين من الكادر الادارى الى الكادر الكتبى ونقل آخرين من الكادر الثانى الى الاول — الفاء نقل الاولين بقرار من اللجنة القضائية لمخالفته لاحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢ — تنفيذ هذا

القرار يقضى مجرد اعتبار الموظفين للكسورين في الكادر الإداري ، دون الغاء نقل زديليها اليه ، ما دام قرار اللجنة لم يشر الى وجود ارتباط بين التنازل — لا محل مع ذلك لتنفيذ القرار اذا انصدمت مصلحة من صدر لصالحها في ذلك بالحالة تصدها لى المعاش ونقل التنازل الى وزارة اخرى — تنفيذ الإدارة للقرار في هذه الحالة بغية ترقية آخرين يعد انحرافا بالسلطة .

ملخص الحكم :

إن اللجنة القضائية — لذ تدرت القرار الوزاري المؤرخ ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من نقل المتظلمين من الكادر الإداري الى الكادر الكتلي — لم تشر الى وجود ارتباط بين نقل المخورين ونقل المطمون ضددها من الكادر الكتلي الى الكادر الإداري وبالعكس ، ولذا لم تفحص حالتهم على هذا الوجه ولم يتضمن قرارها الغاء نقل المطمون عليها على وجه التخصيص ، ومن ثم فإن التنفيذ السليم لقرار اللجنة القضائية كان يجب أن يكون في حدود هذا المقتضى وبالقدر اللازم لتنفيذه ، وهذا المقتضى هو أن يعتبر المتظلمات وكأنهن لم ينقلن الى الكادر الكتلي ، بل يعتبرن في الكادر الإداري ، ولكن هناك واقعا جد بعد صدور القرار وقبل تنفيذه يجب أن يؤخذ في الاعتبار لدى هذا التنفيذ ، ذلك أن أحد المتظلمين كان قد حيل الى المعاش في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وأن الثاني كان قد نوب للعمل بوزارة الارشاد القومي في مايو سنة ١٩٥٣ وذلك قبل تنفيذ قرار اللجنة القضائية المشار اليه الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٤ ، وقد استطل نوبه حتى نقل نهائيا الى تلك الوزارة في ٦ من يونية سنة ١٩٥٤ ، وبهذا زالت المصلحة إن صدر لصالحها هذا القرار في تنفيذه ، بل إن ظروف الحال وملابساته تدل على أن تنفيذه بعد زوال مصلحة حوى للشأن في ذلك إنما تم بانحراف السلطة ، إذ انتهزت الفرصة لتمهيد السبيل لترقية آخرين لم يكونا طرفا في المنازعة للدرجة الثالثة

الإدارية ، مع أنها يكونا طرفا في المنازعة للدرجة الثالثة الإدارية ، مع أنها كانتا يلبان للمدعين في ترتيب الأقدمية في الدرجة الرابعة الإدارية ، ولو أنها بقيا في الكادر الإداري لكن بقاؤهما يحول دون ترقيتهما ، باعتبارهما على رأس ترتيب الأقدمية ، وكليتهما لا مطعن عليهما ، فضلا عن أنها حائزان على مؤهل عال ، ولكن قصد من التنفيذ إبعادهما عن هذا الكادر بفرض فتح الطريق لترقية الموظفين المشار إليهما ، فانحرف التنفيذ بذلك عن الجادة ، وتنكب الطريق السوى ، مما يعيبه بسوء استعمال السلطة ، يقطع في ذلك أنه كانت توجد درجات إدارية خالية من الممكن اتهام التنفيذ عليها دون المساس بالمطمعون عليهما لو خلصت النية واستقام التنفيذ ولكنه قد شبه الفرض .

( طعن رقم ٩١٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٤ )

ثامنة رقم ( ٢٢٧ )

المبدأ :

عدم خضوع قرارات النقل المكاني لولاية القضاء الإداري — تطبيق ذلك على قرار بنقل الطاعن من العمل بقطارات الركاب إلى عمل بقطارات البضاعة .

ملخص الحكم :

أن نقل الطاعن لصالحه من العمل بقطارات الركاب إلى عمل بقطارات البضاعة تخية له عن الاتصال بالجمهور ، هو من الملامات المتعلقة بصالح العمل المتروكة لتقدير الإدارة ، وهو باعتباره من قرارات النقل المكاني يخرج عنها ولاية القضاء الإداري .

( طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢ )

قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

**المبدأ :**

ان قرارات النقل اذا حملت في طياتها قرارات اخرى مقنعة مما تختص محكمة القضاء الإداري اصلا بنظره ، فالعبرة في مثل هذه الحالات بما قصدت اليه الإدارة حقيقة من اتخاذ قرارها لا بما وصفت به القرار .

**ملخص للحكم :**

ان قرارات النقل اذا كانت تحمل في طياتها قرارات اخرى مقنعة مما تختص محكمة القضاء الإداري اصلا بنظره كان تنطوي على جزاء تاديبي نالبرة اذا في مثل هذه الحالات بما قصدت اليه الإدارة حقيقة من اتخاذ قرارها لا بما وصفت به هذا القرار من وصف مخالف للحقيقة .

( طعن رقم ٤١٩ لسنة ١٥ ق' - جلسة ١٨/٤/١٩٧٠ ) .

قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

**المبدأ :**

ان تلاحق قرارات النقل وصورتها بغير مقتضى من الصالح العلم بقصد مجازاة الموظف لرفعته تقريراً الى رئيس الوزراء - انحراف الجهة الإدارية بسلطتها في نقل الموظفين من مكان الى آخر عن الغاية التي وضعت لها باتخاذها اداة للمعاقب - ابتداعها نوعاً من الجزاء التديبي لم ينص عليه القانون - عدم جواز اخلاء سلطة النقل المكاني اداة للمجازاة .

**ملخص للحكم :**

ان تلاحق قرارات النقل المكاني وصورتها بغير مقتضى من الصالح العلم وفي اعتقاد رفع الموظف لتقريره للخاص بصناديق النذور الى السيد

رئيس الوزراء فان الجهة الادارية انما تصحت مجازة المدعى لانها لم تكن راضية على التقرير الذى رفعه الى السيد رئيس الوزراء بشأن صناديق النذور .

لذلك تكون الجهة الادارية قد انحرفت بسلطانها فى نقل المولفين من مكان الى آخر من الغاية التى وضعت لها واتخذتها أداة للمعاقبة وبذلك تكون قد لبدعت نوعا من الجزاء التأديبى لم ينص عليه القانون ولوقعته على المدعى بغير سبب يبرره لاذ ان رفع المدعى للتقرير عن صناديق النذور الى السيد رئيس الوزراء يعرض فيه مقترحاته بشأنها هو حق مشروع للمدعى حذف من ورائه المدعى الى تحقيق مصلحة عامة وقد تلقى كتاب شكر من السيد رئيس الوزراء عن هذا التقرير وما كان يجوز للجهة الادارية ان تضيق تضيق بهذا النقيض البناء وأن تتخذ من سلطة النقل المكتنى أداة لمجازة المدعى ومن ثم كان قرارها مخالفا للقانون مشوبا بسوء استعمال السلطة .

( طعن رقم ١٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٧٠ )

قاعدة رقم ( ٢٣٠ )

#### المبدأ :

إذا قضت المحكمة التأديبية بأن النقل من وظيفة الى أخرى بذات الدرجة ليس من قبيل عقاب العامل المتقول من ذنب ادارى ارتكبه بل من اجل صالح العمل ، فعلى المحكمة ان تقضى برفض الدعوى وليس بعدم اختصاصها .

#### ملخص للحكم :

إذا صدر قرار بنقل العامل من وظيفة الى أخرى ، وطعن على هذا القرار امام المحكمة التأديبية ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها

طالباً أنها تعرضت لموضوع القرار ، وأشارت في أسباب حكمها الى ان النقل في هذه الحالة يستهدف مصلحة العمل وليس عقاب العامل ، خاصة اذا كانت الوظيفة المنقول اليها للعامل لا تقل عن الوظيفة المنقول منها . ويتعين على المحكمة في هذه الحالة تمثيلاً مع ما رددته في أسباب حكمها ان تقضى برفض طلب المدعى لا أن تحكم بعدم اختصاصها .

( طعن ٣٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥ ) .

قاعدة رقم ( ٢٣١ )

المبدأ :

ليس اقتران الجزاء بنقل مكاني يعني لزماً ان هذا النقل عقوبة تأديبية تحل معنى تعدد العقاب .  
ملخص الحكم :

ان اقتران النقل بالجزاء الموقع على العامل ليس في ذاته دليلاً على ان النقل ينطوي على جزاء مقنع تتمدد به العقوبة عن فعل واحد ، طالما ان النقل قصد به مصلحة العمل . ومن ثم يتعين على المحكمة التي نظرت الطعن في الجزاء التأديبي أن تقضى برفض الطلب في هذا الشق لا أن تحكم بعدم اختصاصها .

( طعن ١٨٩ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٣١ ) .

قاعدة رقم ( ٢٣٢ )

المبدأ :

النقل المكاني الذي يستر عقاباً تأديبياً مقعاً تختص به المحكمة التأديبية .  
ملخص الحكم :

لذا صدر قرار بنقل أحد العاملين بالقطاع العام نقلاً مكافئاً ، وطعن



على هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى ، ونعى على هذا القرار أنه انبثك من منطلق الرغبة فى التاديب ويستتر عقوبة تأديبية غير قانونية ، فإنه يجب على محكمة القضاء الإدارى أن تقضى بعدم اختصاصها وتحويل الدعوى إلى المحكمة التأديبية المختصة .

( طعن ١٢٧- لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٢ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٢٣ )

المبدأ :

الطعن على قرار نقل مكلف يستتر جزاء تأديبيا مقعاً يكون أمام محكمة القضاء الإدارى أو المحكمة الإدارية المختصة وليس أمام المحاكم التأديبية .

ملخص الحكم :

حدثت المادتان ١٢ و ١٥ من قانون مجلس الدولة للمصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اختصاص محكمة القضاء الإدارى والمحكم التأديبية . وبقتضى احكام هاتين المادتين فإن المحكم التأديبية ذلت لاختصاص محدود ورد استثناء من الاختصاص العام لمحكمة القضاء الإدارى فى المنازعات الادارية . ويتمين طبقاً للأحكام العامة فى التفسير تفسير الاختصاص المقاد للمحكم التأديبية أضيق الحدود . ومن ثم يتمين قصر اختصاص المحكم التأديبية على الطعون فى قرارات الجزاءات التأديبية المقررة صراحة فى القوانين وللوائح كعقوبة من المخالفات المالية والإدارية . أما الجزاءات المقعة وهى الجزاءات المستورة بلجراء أو تصرف إدارى مختص بنظر المنازعات فهى أمام محكمة القضاء الإدارى . وهذه القرارات ومنها قرارات النقل المكلف الذى يستتر عقوبة تأديبية يكون النص عليها بعيب الإتحراف بالسلطة ، وفيه تستهدف جهة العمل بالإجراء أو للتصرف الانتقام من الموظف العام بمعاقبته تحت ستار قرار إدارى آخر ، أو بعيب الخروج عن قاعدة

### ملخص الحكم :

ان قرارات النقل والتميين ليست من الجزاءات التأديبية المقررة بنظام العاملين بالقطاع العام . فلذا اقيمت دعوى بطلب التعويض من ظهر من هو القرارات خرج نظرها عن ولاية القضاء الادارى برمته وليس من ولاية المحاكم التأديبية وحدها . ومن ثم يتمين للحكم بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة التأديبية « الدائرة العمالية » المختصة اصلا بهتل هذه المنازعة .

( طعن ٧٤١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/١٤ ) .

تخصيص الأهداف ، بأن تستهدف جهة العمل تحقيق مصلحة عامة بشئ  
الطريق الذي رسمه القانون خصيصا لتحقيقها .

( طعن ٦٤٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٣٤ )

**المبدأ :**

**القرار الصادر بالنقل من وظيفة بشركة من شركات القطاع العام  
الى وظيفة بديوان عام الوزارة لا تختص به محكم مجلس الدولة .**

**ملخص الحكم :**

ان صدور قرار نائب رئيس الوزراء بتعيين الطاعن وهو يشغل  
وظيفة رئيس مجلس ادارة شركة من شركات القطاع العام في وظيفة اخرى  
بديوان عام الوزارة ، لا يعتبر قرارا اداريا فيما تضمنه من نقل ضمنى ، ذلك  
انه وان كان القرار صادرا من سلطة عامة ، الا انه صدر في مسألة من  
مسائل الخاص ومتعلقة بادارة شخص معنوى خاص . ومن ثم يعتبر هذا  
القرار صادرا من نائب رئيس الوزراء بصفة رب عمل ناطق به قانون العاملين  
بالقطاع العام بعض الاختصاصات في شئون العاملين بشركات القطاع العام  
ومن بينها النقل . وعلى ذلك ، فانه يترتب على ذلك عدم اختصاص  
المحكم التأديبية بمجلس الدولة بنظر هذا القرار .

( طعن ١٢٠٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٣٥ )

**المبدأ :**

**طالب التعويض عن قرار تعيين او نقل خاطيء في احدى وحدات  
القطاع العام تختص به المحكمة الابتدائية ( الدائرة العميقة ) .**

## الفصل الحادى عشر

### مسائل متنوعة

#### الفرع الأول

النقل الى الدرجة التاسعة التى استحدثها كادر ١٩٣٩

#### قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

المبدأ :

كادر سنة ١٩٣٩ — استحدثته للدرجة التاسعة — اعتبارها أدنى درجات الكادر — بهدف واضع الكادر الى أن يختص بهذه الدرجة الموظفون الذين كانوا قبل انشائها فى درجة أقل من الدرجة الثامنة وذلك بمرعاة الربط المالى لهذه الدرجة — نقل الموظفين الى الدرجة التاسعة لا يعتبر ترقية او تعيينا جديدا — لا يمدو الأمر أن يكون تحويلا للدرجات الخاصة الى ما يقابلها فى الكادر الجديد — استصحاب الموظفين لاتصمياتهم السابقة .

ملخص الحكم :

ان الدرجة التاسعة هى درجة مالية استحدثت بأحكام كادر سنة ١٩٣٩ ولم يكن لها وجود فى الكادرات السابقة التى كان ممولا بها قبله وقد ورد بالكشوف الرافعة لهذا الكادر : أن ربط هذه الدرجة يكون من ٣٦ ج الى ٧٢ ج فى السنة بعلاوة ستة جنيها بصفة دورية كل ثلاث سنوات وتخصص لمعلمى المدارس الالزامية وأصحاب المربوط الثابت ( ٧٢ ج ) ومساعدى للكتابة والوظائف الصغيرة التى تحتاج الى معلومات كتابية مثل الكتبيين على الآلة الكتابة وملاحظى الجمارك والأستنجية ومن لديهم . حسب ما تقرره وزارة المالية ، والتعيين فيها يكون دائما بصفة

مؤقتة — ومؤدى ذلك أن واضح الكادر ارتأى بمناسبة استحداث هذه الدرجة المالية الجديدة واعتبارها أدنى درجات الكادر أن يختص بها فئات من الموظفين كانوا قبل انشائها في درجات أقل من الدرجة الثامنة التى كانت معتبرة في الكادرات السابقة لأدنى درجاتها وذلك بمراعاة الربط المالى لهذه الدرجة المستحدثة بما كان مقررا لهذه الفئات من الموظفين من قبل ، ونقل هذه الفئات من الموظفين الى هذه الدرجة المستحدثة لا يعتبر ترقية لهم أو تمييزا جديدا يترتب عليه اهدار مدة خدمتهم السابقة واعتبار انها قضيت في غير درجة أو درجة أدنى من الدرجة التاسعة ، ولا يعدو الأمر في هذه الحالة أن يكون تحويلا لدرجات الخاصة التى لم يعد لها وجود بعد صدور الكادر الجديد الى الدرجة المستحدثة بأقديباتهم السابقة .

( طعن رقم ٣١٥ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٧ ) .

بإعمال كتابية بوظائف من الدرجة التاسعة لأن متوسط ربط هذه الوظائف يعادل أو يزيد على متوسط ربط الدرجة التاسعة ، أما وظائف الدرجتين الثالثة والرابعة من كادر الخدمة الخارجين عن الهيئة فلم توافق وزارة المالية على إبدالها بوظائف درجة تاسعة بالنظر لأن متوسط مربوطها يقل عن متوسط مربوط الدرجة التاسعة . حدث بعد ذلك أن أصدر مجلس الوزراء قراراً في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ بعدم التعيين في وظائف الدرجة التاسعة إلا لمن كان حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية ( للثقافة العامة ) أو ما يعادلها ، وترتب على إنشاء الدرجة التاسعة وتحويل وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة من الدرجة الثانية وما فوقها إلى وظائف من الدرجة التاسعة ثم صدور قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ بعدم التعيين في وظائف هذه الدرجة إلا لمن كان حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها أن لم يتنع على مستخدمى الدرجة الثالثة ( خدم ) الذين يقومون بإعمال كتابية طريق الترقية للدرجة الثانية وما فوقها . كما أن ترفيقتهم للدرجة التاسعة أصبحت بمنتهى بناء على قرار المجلس المشار إليه . وللتيسير على هؤلاء المستخدمين وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ على إجازة النقل إلى الدرجة التاسعة لمستخدمى الدرجة الثالثة الخارجين عن الهيئة الذين يشغلون وظائف حوت مثيلاتها من الدرجة الثانية إلى الدرجة التاسعة . وذلك بغض النظر عن عدم حيازتهم للمؤهل الدراسي المقرر ، بشرط أن يكونوا قد قضاوا في وظائفهم التي من الدرجة الثالثة سبع سنوات على الأقل ، وكانوا قد عيّنوا قبل ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ ، وهو التاريخ الذي صدر فيه قرار مجلس الوزراء بعدم التعيين في الدرجة التاسعة إلا من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ، وعلى أن يمنع هؤلاء المستخدمين ملاوة الترقية عند نظم للدرجة التاسعة ، . وبؤخذ مرحلة من فحوى قرار مجلس الوزراء المشار إليه مقسراً بكتاب المالية الدورى المسوّعة عباراته بالصيغة السابقة أن تؤأفر شروط النقل

### القعر النقى

النقل من وظائف خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة

قاعدة رقم ( ٢٣٧ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يوليو سنة ١٩٤٣ المنفذ بكتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ — ٢٨٨/١ في ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ — اجازته نقل مستخدمى الدرجة الثالثة للخارجة من الهيئة الى الدرجة التاسعة بشرط ان يكونوا قد قضوا فى وظائف الدرجة الثالثة سبع سنوات على التقل وكثروا قد عينوا قبل ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ — علة هذه الاجازة — توافر شروط النقل الى الدرجة التاسعة لا ينشئ للمستخدم مركزا ذاتيا يجعله مستحقا عنها للترقية — هذا النقل متروك الى تقدير الادارة وتقبلها ابدال للدرجات الثالثة خارج الهيئة بالدرجات التاسعة فى نطاق ميزانية كل مصلحة .

ملخص الحكم :

ان نقل مستخدم فى الدرجة الثالثة خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة لا يستند الى قاعدة ملزمة ، كما يتضح ذلك مما ورد فى كتاب المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ — ٢٨٨/١ المؤرخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ ، وهو الكتاب الذى تكفل بتفسير رخصة نقل مستخدم الدرجة الثالثة خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يوليى سنة ١٩٤٣ ، كما عنى بالكشف من بوامث التيسير التى استحدثت تقرير هذه الرخصة ، حيث جرى نصه كالاتى : « وسلارت هذه الوزارة ( وزارة المالية ) على قاعدة استبدال وظائف المستخدمين الخارجين من هيئة العمال من للدرجة الثانية وما فوقها التى يشغلها مستخدمون يقومون

الى الدرجة التاسعة في مستخدم الدرجة الثالثة الخارجة عن الهيئة لا ينشئ له بذاته مركزا ذاتيا يجعله مستحقا. حتما للترقية الفعلية الى الدرجة التاسعة من اليوم التالى لتقضيته سبع سنوات في الدرجة خارج الهيئة ، أو اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٤٣ عند وجود درجة خالية في حدود النسبة المعينة لذلك ، كما هو الشأن في ترقيات قدامى المستخدمين التى نظمها ذات القرار المشار اليه بالقيود التى أوردها بل جعل المال والمرجع في ذلك الى تقدير الجهة الادارية وتقبلها ابدال الدرجات الثالثة خارج الهيئة بالدرجات التاسعة في نطاق ميزانية كل مصلحة . فالادارة هى التى تترخص وهذا في تقدير ملائمة هذا الابدال بحسب امكانيات الميزانية وتناسب الدرجات المخططة في نطاقها ، مراعية في ذلك صالح العمل على هدى المصلحة العامة بلا معقب عليها في هذا التقدير ، وبغير هذه الموافقة لا ينشأ لذوى الشأن من مستخدمى الدرجة الثالثة خارج الهيئة حق في هذا المركز اللذانى بمجرد صدور قرار مجلس الوزراء في ٧ من يولية سنة ١٩٤٣ .

( طعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢١ ) .



### الفرع الثالث

#### النقل من الدرجات الشخصية الى الدرجات الأصلية

قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ :

موظفون — نقلهم من الدرجات الشخصية الى الدرجات الأصلية بالتطبيق لأحكام المادة ٤٠ مكررا من قانون موظفي الدولة او ترقيتهم من الدرجة التاسعة الى الثالثة — يبنى عليه انتهاء خدمتهم في الستين بدلا من الخامسة والستين — تنزلهم من هذا النقل او الترقية لبتقاء الاستمرار في الخدمة — غير جاز .

ملخص الفتوى :

ان النقل من الدرجة الى درجة من درجات الأقدمية المطلقة بالتطبيق لنص للمادة ٤٠ مكررا من قانون نظم موظفي الدولة امر وجوبى لا يمكن التجاوز عنه لما في هذا للتجاوز من مخالفة للقانون من شأنها ان تجعل ميزانية الدولة غير مطابقة لواقع الحال نيبا لو استنحل عدد الدرجات الشخصية واستمر وجودها دون ان تسوى عن طريق نقل شاغليها من الموظفين الى درجات بالميزانية ، كما ان موافقة الإدارة على نزول المستخدم عن الترقية من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثالثة أو النقل من الدرجة الثالثة المؤقتة الى الدرجة الثالثة الدائمة يعتبر اتفاقا من شأنه ان يخل بما أوجبه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في المادتين ٤٠ و ٤١ قصد به التحليل على حكم المادة ١٤ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذى يوجه نصّل الموظفين من الخدمة متى بلغوا سن الستين ، وذلك بالإبقاء على وضعه السابق باعتباره مستخدما مؤقتا ، حتى يستمر في الخدمة الى سن الخامسة والستين طبقا لما تنصّ به المادة ١٤ من

تتكون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بالنسبة للمستخدمين المؤقتين . ولا جدال في أن كل اتفاق على خلاف حكم أوجبه القانون يعتبر باطلا لمخالفته حكما من الأحكام الآمرة ، وإن ثم من نزول المستخدم عن ترقيته إلى الدرجة التالية أو نظه من درجة مؤقتة إلى درجة دائمة يعتبر باطلا لمخالفته لأحكام أوجب أعمالها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، فضلا عما فيه من تحليل على أحكام قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩. فيما يتعلق بالسن القانوني لخروج الموظفين الدائمين من الخدمة . هذا إلى أن الترقية من درجة إلى درجة أعلى أو النقل من درجة مؤقتة إلى درجة دائمة لم يقصد به صالح الموظف وحده بل قصد به كذلك تحقيق مصلحة عامة ، الأمر الذي لا يملك الموظف النزول عنه لما في هذا النزول من أساس بمصلحة الإدارة .

لكل هذا فانه لا يجوز نزول المستخدمين الشاغلين للدرجات التاسعة والثانية المؤقتة والمقرر فصل أمثالهم من الخدمة في سن الخامسة والستين طبقا لحكم المادة ١٤ من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ عن الترقية أو النقل إلى الدرجة الثامنة الدائمة التي يستحقونها بالتطبيق لأحكام المادتين ٤٠ و ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ولو توجب على الترقية فصلهم من الخدمة في سن الستين ونفا لحكم المادة ١٤ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

## الفرع الرابع النقل في الدرجات التي خلت بالتطهير

قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ :

النقل من السلك الفني العالي أو الإداري إلى الفني المتوسط أو الأدنى  
أو العكس - القانونان رقما ٤٢ و ٨٧ لسنة ١٩٥٢ - شروط تطبيقها -  
حصر مجال تطبيق النقل في الدرجات التي خلت نتيجة التطهير - في غير  
مصلحة قانونا .

ملخص الحكم :

حول المشرع الإدارة - بمقتضى كل من المادة الأولى من المرسوم  
بمقتضى رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ والمادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة  
١٩٥٢ - رخصة وقتية ، على خلاف حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ ، في نقل الموظفين من سلك إلى آخر ، وقد جاءت هذه  
الرخصة مطلقه من أى قيد ، سواء من حيث طبيعة الوظيفة التي يتم النقل  
إليها أو من حيث سبب ظهورها ، فيما عدا القيد الزمني الذي أوردته لاستعمال  
هذه الرخصة والشرط النومي الذي استلزم به أن تكون كلتا الوظيفتين في  
المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ المنقول منها والمنقول إليها من درجة  
وأحدة . ويعد أن اجاز النقل من وظيفة فنية عالية أو إدارية إلى وظيفة  
فنية متوسطة أو كتابية وعلى ذلك بصلاح العمل حتى تتمكن الحكومة من  
تشغيل الموظفين الكثر الشافرة وتذاك بالنقل والترقية دون إبطاء ودون  
التقيد ببعض القواعد العامة في قانون موظفي الدولة التي قد تنفق  
حائلا دون تحقيق هذه الغاية أضفت في القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢  
مادة جديدة تقضي بجواز نقل الموظفين من الكادر الفني المتوسط أو الأدنى

الى الكادر الفني العالي او الادارى ، وذلك للحكمة ذاتها ولكى يتم التناسق والتعادل بقبائل للنقل بين الكادرات المختلفة وحتى يقضى الانتفاع بكفايات الموظفين الموجودين فى الكادر المتوسط وقد يكون منهم من يحمل مؤهلا عاليا ومن اكتسب خبرة من ممارسة العمل وتقضى المصلحة العامة بالانتفاع بهم فى الكادر العالى . ولذا كتبت المذكرة الاصلاحية لكل من هذين القانونين قد تضمنت تنويها الى انه ترتب على تطبيق المراسيم بقوانين الخاصة بفصل الموظفين بغير الطريق التاديبى ان شغرت كثير من الدرجات والوظائف الحكومية ، والى ان بعض لجان فصل الموظفين اوصت بوجود شغل هذه الوظائف وتبادل نقل الموظفين من كادر الى آخر مراعاة لصالح للعمل ولكن يمكن تحقيق الافراض التى دعت الى استصدار تلك المراسيم بقوانين ، فليس مقتضى هذه الاشارة حصر مجال تطبيق النقل فى الدرجات التى خلت نتيجة للتطهير او تخلت بسببه دون ما عداها من الدرجات الأخرى ، بل مجرد بيان لحكم الغالب من الحالات التى كتبت من بين بواعث لصدار هذا التشريع ، والتى لا يمكن ان تتطلب قيادا على النص المطلق الذى وضع بمسلة عامة ولادة مؤقتة لاستثناء من احكام قانون نظام موظفى الدولة ، وهو القانون الذى لا يتحدد تطبيقه فى مجاله بدرجات معينة ، ولا يخرج الاستثناء من طبيعة المستثنى منه . وقد انصح المشرع فى المذكرتين الاصلاحيتين للمرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢ عن الحكمة العامة فى اجازة نقل الموظفين بمقتضى هذين التشريعين ، تلك الحكمة التى تصبو من مجرد الرغبة فى شغل للوظائف الشاغرة والتى تنبثق من تحقيق مصلحة العمل وعدم تعطيل الاداة الحكومية او التضييق فى رعاية الرافق العامة بسبب خلوكثير من الدرجات والوظائف الحكومية ، ثم الانتفاع بكفايات الموظفين الموجودين فى الكادر المتوسط ، ولا سيما حملة الشهادات العالية منهم ، والامادة من خبرتهم فى الكادر العالى ، بغية اتمام التناسق بين الكادرين وتحقيق الافراض التى تنفسق والاهداف التى دعت الى استصدار المراسيم بقوانين الخاصة بفصل الموظفين بغير الطريق التاديبى .

ولو وقف الأمر عند حد الحرص على شغل الوظائف التي شغرت نتيجة  
للتطهير و بسببه لا يمكن ذلك عن طريق الترقية الى هذه الوظائف او التعيين  
فيها وفقا لقانون تنظيم موظفي الدولة دون حاجة الى تشريع خاص يجيز النقل  
بين الكادرين على خلاف احكام هذا القانون .

( ملحق رقم ١٩٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٩ ) .

## الفرع الخامس

### النقل من درجة عامل عادى الى درجة مستخدم

#### قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

#### المبدأ :

النقل من درجة عامل عادى الى درجة مستخدم — هو نقل وليس تعيينا مبتدا — اثر ذلك احتفاظهم بلجورهم ولو كانت تريد على بداية مربوط الدرجة المنقول اليها .

#### ملخص الفتوى :

ان درجة مستخدم بالفئة ٢٠٠ — ٣٢٠ مليا هي من الدرجات المقررة للعمال للعاديين دون تخصيصها لنوع معين من الحرف العادية ، وانه لذلك يجوز شغلها بأى عامل ممن يقومون بأى عمل يصنف عليه وصف عمل عادى ، ولا يوجد ما يمنع من نقل العمال للعاديين الى الدرجات ٢٠٠ — ٣٢٠ مليا الخالية بنفس لجورهم على ان تحسب لهم اقامة غلاء المعيشة على بداية ربط الدرجة المنقولين اليها عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ .

ومتى كان النقل من درجة عامل عادى الى درجة مستخدم يعتبر نقلا ، ولا يعد تعيينا جديدا . فلا محل للقول بأن القرارات الصادرة من وزارة الرى فى هذا الشأن تكون قرارات غير صحيحة ويتعين سحبها ، وذلك ان هذه القرارات الادارية متى كانت تتضمن نقلا للعمال للعاديين الى الدرجة ٢٠٠ — ٣٢٠ مليا المنشأة باللقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٠ ، والتكيف القانونى للصحيح لهذه القرارات هو انها قرارات نقل ، والعمال المنقول يحتفظ بحالته الوظيفية ، ولا يوجد ما يمنع من هذا النقل لقونا ، ما

دامت الدرجات الجديدة مخصصة للعمال العاديين ، وليست مخصصة لنوع معين من أولئك العمال ، فإذا كان العامل العادي المنقول الى الدرجة الجديدة يزيد أجره على اول مربوط بهذه الدرجة ، فله يحتفظ به كأثر من آثار النقل ، وهذا ما قرره للفترة الثالثة من البند الثامن من احكام كادر العمال ، وهو عدم تخفيض أجر للعامل عند نقله من درجة الى اخرى اذا كان يزيد هذا الأجر على اول مربوط الدرجة المنقول اليها .

ومنى كان ذلك ، وكلفت الأوامر الادارية الصادرة من وزارة الرى بنقل عمال عاديين الى درجة مستخدم ٢٠٠ — ٣٢٠ مليا المنشأة بكتشوى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ ، هي قرارات صحيحة في القانون ، فلا يكون ثمة مجال للظن عليها بأنها قرارات تتطوى على تعيين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الأوامر الادارية الصادرة من وزارة الرى بنقل عمال عاديين الى درجة مستخدم ٢٠٠ — ٣٢٠ ملياً مع احتفاظهم بأجورهم التي كانوا يتقاضونها في درجة عامل عادي والتي تزيد على بداية مربوط درجة مستخدم هي قرارات صحيحة في القانون .

( ملف رقم ٤٧/٦/٥٦ — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦ )

## الفرع السادس

### النقل من بند المكلفات الى الفئات المالية

قاعدة رقم ( ٢٤١ )

المبدأ :

لترميز في تطبيق احكام كتاب دورى وزارة الخزائنة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ يعنى التماثل في مستوى المؤهل ومدة الخبرة في العمل .

ملخص الحكم :

ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على ان المعول عليه في التماس بالترميز ليس هو التطبيق في المؤهل والعمل بل التماثل بتحقيق في مستوى المؤهل ومدة الخبرة في العمل ، وذلك طبقا لتواعد تقسيم اعتبارات المكلفات والاجور. للتمثلة الى فئات ونقل للعاملين المعينين عليها الى الفئات الجديدة في المؤسسات العميلة. الصادر بها كتاب.وزارة الخزائنة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ — وعلى ذلك فقرار رئيس المؤسسة بنقل العاملين من بند المكلفات الى الفئات المالية وبالاتسميات الخاصة بهم من الفئة التى يشغلها المضمون ضده بالسماحة ويسبقه فيها اثنان احدهما حاصل على ليسانس آداب سنة ١٩٥٨ والثانى دبلوم كلية الفنون التطبيقية عام ١٩٥٨ ايضا ويسبق هؤلاء جميعا من هم في الفئة الخامسة الحاصلين على مؤهلات مالية مماثلة وكذا دفعت مابقة احداثها الحاصلين على مؤهلات عالية عام ١٩٥٧ . ثم صدر قرار مجلس ادارة المؤسسة وقضى بتصديق ائتمدية العاملين في الفئات التى يقطنونها حاليا وكان المضمون ضده هو اول الكين جرت تسوية حالتهم من دفعة سنة ١٩٥٨ على الفئة السادسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ التاريخ المحدد بكتاب دورى وزارة الخزائنة سالفة



النكر . وكل من يسبقونه تمت تسويتهم على الفئة الخامسة من دفعات أجدتها  
عام ١٩٥٦ ويليه ثلاثة من دفعة ١٩٥٨ حاصلين على الفئة السادسة ويحصلون  
بمؤهلات مماثلة . فإن هذه التسويات تكون صحيحة ومطابقة لحكم القواعد  
التي استلزمها أحكام كتاب وزارة الخزائنة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .

( طعن رقم ٧٤٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/١١/٢٢ ) .

### الفرع السابع

النقل من إدارات الحكومة المركزية ومصالحتها الى المجلس البلدى  
لمدينة الاسكندرية

مقاعدة رقم ( ٢٤٢ )

المبدأ :

النقل من إدارات الحكومة المركزية ومصالحتها الى المجلس البلدى  
لمدينة الاسكندرية يعتبر تعيينا جديدا الا فيما حددته اللقنونان رقما ٦٢  
لسنة ١٩٥٥ و ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ على سبيل الاستثناء — عدم خضوع  
الموظف المنقول من الحكومة الى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية للتقيد  
الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .  
ملخص الحكم :

أن الأصل فى النقل من إدارات الحكومة المركزية ومصالحتها الى المجالس  
البلدية او بالعكس يعتبر انه بمثابة التعيين ، اذ يبين من مراجعة نصوص  
للقانونين رقمى ٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ — فى ضوء منكرتيهما  
الايضاحيتين — ان المادة الأولى من القانون الأول تنص على ان : « موظفو  
الحكومة ومستخدموها ومعالها الذين يعينون فى المجلس البلدى لمدينة  
الاسكندرية ينظون بالحالة التى يكون عليها كل منهم فى تاريخ تعيينه » ونص  
فى مادته الثانية على ان « تعتبر خدمة الموظفين والمستخدمين والعمال  
للمذكورين فى المادة السابقة فى كل من الحكومة والمجلس البلدى وحدة  
لا تتجزأ ، وتحسب فى تسوية ما قد يستحقونه من معاش او مكافأة عند  
تركهم للخخدمة او للفصل منها . . . » وقد جاء فى المذكرة الايضاحية  
بينا للحكمة التشريعية التى دعت الى اصداره ما يلى : « ورغبة فى تمكين  
المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية من مباشرة اختصاصاته الشعبية التى

قد تقتضى الاستعانة بالموظفين ذوي الخبرة والمران السابق ترى وزارة الشؤون البلدية والثروة تيسر نقل موظفي ومستخدمى وعمل الحكومة الى المجلس البلدى المذكور ، على ان قواعد خاصة لنظم وتسوية مكافاتهم ومكافاتهم ، وقد اوضح قسم التشريع بمجلس الدولة انه روى في تحييد هذه القواعد اعتبار موظفى الحكومة ومستخدمىها وعملها الذين يمينون فى مجلس بلدى الاسكندرية منقولين اليه بالحالة التى يكون عليها كل منهم فى تاريخ تعيينه ، واعتبر مدة الخدمة فى كل من الحكومة والمجلس البلدى وحدة لا تجزأ وتخصب فى تسوية ما عند يستحقونه من مائش او مكافآت ، ومبدأ ذلك ان الأصل هو اعتبار النقل تعيينا . وان الاستثناء هو ما حدده القانون المذكور فى الضموم التى عينه ، وبينما عدا ذلك فيعتبر النقل تعيينا منشيا لملاحة جديدة ، وآية ذلك انه لما اريد استثناء المجلس البلدى لخدمة الاسكندرية فيما يتعلق بتعيين الموظفين الذين ينقلون اليه من القيد الذى اورده الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، صدر القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ بامضافة مقرة جديدة بهذا المعنى الى المادة ١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وجاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ ما يلى : « وان كلفت احكام هذا القانون ( ٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) تحفظ لموظفى الحكومة ومستخدمىها الذين ينقلون الى المجلس البلدى جميع حقوقهم المكتسبة مع تسوية حالاتهم كما لو كان نقلا محليا ، الا ان هذا النقل لا زال بمثابة التعيين ابتداء ، لأنه ينشئ علاقة جديدة بين الموظف والمجلس البلدى الذى له شخصيته المعنوية وميزانيته المستقلة عن الحكومة . ونظرا الى ان المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، الذى تسرى احكامه على موظفى المجلس البلدى تقضى بمقدم جواز التعيين فى غير اثنى درجات الكادر الا فى حدود ١٠٪ من الدرجات ، ولما كانت حاجة البلدية لموظفى الحكومة تستلزم نقل من هم فى درجات اعلى من بداية درجات الكادر فان القيد الذى اورده المادة ٢٣ المذكورة سيقف عتبة

في سبيل تحقيق الخلية من استصدار القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ مـسـالف للذكر . وقد رُؤى — استكمالاً لتحقيق الغرض المقصود — ان تستثنى بلدية الاسكندرية بالنسبة لحالات تعيين موظفي الحكومة بها من نسبة الـ ١٠٪ الواردة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليها . . وظاهر من ذلك كله ان النقل من الحكومة الى المجلس ما زال يعتبر تعييناً الا انيما حددته القانونان المشار اليهما اللذان وردا على سبيل الاستثناء ، ومن ثم فلا يخضع الموظف المنقول من الحكومة الى المجلس للتقيد للوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من القانون مـسـالف للذكر ، لأنه لا يبرى الا على النقل دون التعيين .

( طعن رقم ٦٦٢ لسنة ٣ قى — جلسة ١٩٥٩/٢/١٤ ) .

### الفرع الثاني

النقل بمناسبة تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام  
العاملين المدنيين بالدولة

قاعدة رقم ( ٢٤٣ )

المبدأ :

ترتيب الوظائف طبقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - تعطيل للعمل بهذا الترتيب خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ - أثر ذلك : بقاء أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما يتعلق بتقسيم الوظائف طبقاً :  
ملخص التتوى :

لأن كانت الميراثية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ قد عمل بها في ظل العمل بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ويقوم هذا القانون على نظام متكامل لترتيب الوظائف على اختلاف درجاتها طبقاً لتقييمها حسب أهمية كل منها من حيث المسؤوليات والاختصاصات والواجبات الرئيسية لها ، ألا أن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ وضع أحكاماً ونهية للعاملين المدنيين بالدولة فتمس في مادته الأولى على أنه يستثنى من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يعمل في فئتين للعاملين المدنيين بالدولة أخصائين لأحكام القانون المذكور أعلياً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ بالأحكام الآتية :

أولاً : .....

ثانياً : تعادل الدرجات السالبة للعاملين المدنيين بالدولة في تاريخ نفاذ هذا القانون ، وينقل كل منهم إلى الدرجة المجاورة لدرجته السالبة

ونذلك كله وفقا للقواعد وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ثالثا : يتم للتعيين والترقية خلال فترة العمل بأحكام هذا القانون وفقا للقواعد الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه مع مراعاة ما يأتي :

١ - يراعى عند التعيين والترقية استبعاد ما ورد في القانون المذكور من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب الوظائف أو مرتبة عليها .

وتنفذا لأحكام القانون سالف الذكر صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ونص في المادة الثانية على أن تعادل الدرجات - دائمة أو مؤقتة - للولادة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ويكادر عمل اليومية بالدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الأول المرافق كما نص في مادته التاسعة على أن تجري ترقية العاملين بمراعاة التسيجات النوعية والتخصصات الواردة في الميزانية .

ويؤخذ من النصوص المتقدمة أن ترتيب الوظائف على اختلاف درجاتها طبقا لتوصيفها حسب أهمية كل منها من حيث المسؤوليات والاختصاصات والواجبات ، ولتقييمها يلجأ شريحة من الأجر لكل وظيفة بمراعاة صعوبة هذه الواجبات وأهمية المسؤوليات ومطالب التأهيل قد تعطل العمل به خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والذي لا ينتهى العمل به الا بصدر قرار من رئيس الجمهورية بالتطبيق للبند خامسا من المادة الأولى من هذا القانون الأخير التي تنص على أنه " لرئيس الجمهورية بقرار منه تفصيل تدابير لتتواءم العمل

بهذا القانون بعد اعتماد جداول الوظائف والمرتبات وفقا لحكم المادة ٩١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، ومن ثم تنظر احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة عينا يطبق بتقسيم الوظائف التالية .

( فتوى رقم ١١٠٩ في ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٦ ) .

قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

المبدأ :

نقل العامل الى احدى الدرجات المبينة بالجدول التقى المرفق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ يترب عليه استهلاك الراتب الاضافي المنصوص عليه في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بنصف قيمة علاوة الترقية الى العلاوة الاضافية المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القرار مع عدم صرف مروح مالية عن الفترة السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافي للعاملين في بعض المناطق كانت تنص على ان « يمنح العاملون الذين يكون مقر عملهم وقت العمل بهذا القرار في احدى الجهات المقرر لها اعانة غلاء اضافية بمقتضى القرارات المشار اليها راتبا اضافيا يعادل قيمة اعانة الغلاء الاضافية المستحقة لكل منهم في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٤ ويوقف صرف هذا الراتب بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات او ترقبته » ثم عدل هذا النص بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ فانصيح عجزها بعد التعديل ينص على انه « ويوقف صرف هذا

المرتب بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات ، وبالنسبة الى من يستمرون في العمل بهذه الجهات فله يتم استهلاك هذا المرتب بالخصم من نفسه بنصف قيمة ما يستحق العامل من ملاوات ترقية في المستقبل .

وتنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه على العمل بالقرار اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وهو ذاته تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر كما تنص على عدم صرف أية مروق مالية عن المدة السابقة على تاريخ صدور .

ومن حيث انه يؤخذ من النص السابق بمد هذا التصديق ان الراتب الإضافي للعاملين في بعض النطاقات النصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ والذي منح لهؤلاء العاملين عوضاً عن اعانة الغلاء الإضافية التي كانت مقررة لهم يفت بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات كما يستهلك من ملاوات الترقية .

ومن حيث ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط ولوائح نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية تنص على ان " تعادل الدرجات — دائمة او مؤقتة — الواردة بالجدول الملحق باللقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩١١ وبكادر عمل اليومية بالدرجات الواردة بالجدول الملحق باللقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الأول الملحق " .

كما تنص المادة الثالثة على ان " ينقل العاملون المدنيون الموجودون في الخدمة الى الدرجات الجديدة وفقاً للوائح التالية :

( ١ ) ينقل للعاملون ومعدداً من تتوافر فيهم شروط " ب " كل الى



الدرجة المعادلة لدرجته الحالية ونفا للجدول الأول المشار إليه ويأتمنيته فيها .

(ب) ينقل العاملون الشاغلون للدرجات الواردة بالجدول الثاني المرافق الذين أمضوا فيها أو يمضون حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ مددا لا تقل عن لمدة المحددة قرين كل درجة إلى الدرجات المبينة بهذا الجدول وتصدد أتمنياتهم فيها من أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

(ج) .....

(د) يسرى في شأن العاملين من الفئات الآتية حكم لفقرة « أ » منقط من هذه المادة. ولو توافرت في شائهم شروط لفقرة « ب » .

١ — العاملون المعينون بصفة مؤقتة على درجات .

٢ — العاملون غير الحاصلين على شهادات دراسية الذين يشغلون حاليا الدرجة الرابعة فأعلى .

٣ — العاملون الحاصلون على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها للذين يشغلون حاليا الدرجة الثالثة فأعلى .

٤ — العاملون الذين تقدم عنهم تقرير سنوى عن سنة ١٩٦٣ بدرجة ضعيف ما لم يكن قد حل دورهم في الترقية خلال الفترة التالية لوضع التقرير وحرروا منها .

٥ — العاملون الموقوفون عن العمل .

٦ — العاملون المحالون الى الهيئة المشكل منها المحكمة التأديبية بسبب حصولهم على تقريرين بدرجة ضعيف .

(م ٣٣ — ج ٢٤)

٧ - العاملون المحالون الى المحلطة التأديبية او الجنائية الا اذا حكم ببراءتهم .

٨ - العاملون الذين وقعت عليهم عقوبات تأديبية من شأنها ان تمنع ترقياتهم لفترات معينة على الوجه المبين بالمادة ١٠٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

٩ - العاملون المحالون الى الاستبعاد لأسباب تتعلق بالصالح امام المحتط لهم بدرجةهم بصفة «تخصية» .

ومن حيث انه يبين من الجدولين الاول والثاني المرافقين لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ، ان الجدول الاول اقتصر على الدرجات الواردة في الجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمعادلة للدرجات القديمة الواردة في الجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولن الجدول الثاني تضمن النقل الى درجات اعلى من الدرجات المعادلة الواردة في الجدول الاول ان امضوا مددا معينة حددها قرين كل درجة بحيث لا تقل عن الحد المحددة للترقية .

ومن حيث ان الترقية هي تقديم للعامل في التدرج الوظيفي والمالى متى تجمع بين اسناد واجبات ومسئوليات وظيفة اعلى للعامل وبين اثباته على ذلك بتقرير اجر الوظيفة الاعلى له طالما كان قائما بامباتها ومسئولياتها .

ومن حيث ان النقل طبقا للجدول الثاني المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ يجمع بين الأمرين السابقين وهما تقديم العامل في التدرج الوظيفي بنقله الى درجة اعلى من الدرجة المعادلة والتدرج بنحو زائب هذه الدرجة وعلاواتها فضلا عن ان موانع النقل طبقا لهذا الجدول الواردة في لفقرة « د » من المادة الثالثة من هذا القرار هي

ذاتها موانع الترقية ، ولا يستصحب العامل المنقول طبقا لهذا الجدول  
اقتصاديته في الدرجة المنقول منها بعكس الحال عند نقل العامل طبقا  
للجدول الأول .

ومن حيث ان الحكم الوارد في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من  
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الذي يقضى بأن « يمنح  
العامل مرتبا يعادل مجموع ما استحقه في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ من مرتب  
وامانة غلاء معيشة واعانة لاجتماعية مضافا اليه علاوة من علاوات الدرجة  
المنقول اليها بحد ادنى قدره ١٢ جنيها سنويا ولو جاوز الرتب نهلية  
مربوط الدرجة او يمنح بدلية مربوط هذه الدرجة ايها اكبر » لا يختلف  
بالنسبة الى المنقولين الى درجات اعلى طبقا للجدول الثاني من حكم علاوة  
الترقية كما حددتها المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٤ فيما قضت به عند الترقية من ان « يمنح للعامل ادنى مربوط  
الدرجة المرتقى اليها او علاوة الدرجة الجديدة ايها اكبر » تؤدى الحكيم  
واحد وهو منح العامل ادنى مربوط الدرجة الاعلى او علاوتها ايها اكبر .

ومن حيث ان اطلاق المشرع على العلاوة المنصوص عليها في المادة  
الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ لاصطلاح العلاوة  
الاضافية هو بحكم الاغلب الامم من الحالات التي ستمنع فيها هذه العلاوة  
وهي حالات الجدول الأول الذي تمنح فيه علاوة الدرجة المعادلة ولا يغير  
هذا من التكيف القانوني الصحيح لهذه العلاوة في نطاق الدرجة الاعلى  
من الدرجة المعادلة فضلا عن ان علاوة الترقية لا تصدو ان تكون علاوة  
اضافية من حيث انها تضاف الى العلاوات الدورية ولا تغير من مواعيدها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
الى ان نقل العاملين الى الدرجات المبينة بالجدول الثاني المرافق لقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ يترتب عليه استهلاك الراتب

الاضافى للنصوص عليه فى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بنصف قيسة علاوة الترقية اى العلاوة الاضافية للنصوص عليها فى المادة الرابعة من القرار الاول مع عدم صرف قروق مالية عن الفترة السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٦٦ .

( ملف ٤٧٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

##### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واطواع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية — تطبيق الجدول الثانى المرافق لقرار رئيس للجمهورية المشار اليه على العاملين الذين اُفادوا من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ وطُبقت عليهم المادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة متى ادى ذلك الى استيفاء التصاب للزمى المصدد فى هذا الجدول .

##### ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بهدى جواز تطبيق الجدول الثانى المرافق لقرار رئيس للجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ على العاملين الذين اُفادوا من القانون آتف الذكر وطُبقت عليهم المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فان المادة ٣ من هذا القرار نصت على أن ينقل العاملون المذبنيون الموجودون فى الخدمة الى الدرجات الجديدة وفقا للاوضاع التالية ( ا ) ينقل العاملون — عدا من تتوافر فيهم شروط الفقرة ( ب ) كل الى الدرجة المعادلة لدرجته الحالية وفقا للجدول الاول المشار اليه وباتسحيته فيها . ( ب ) ينقل العاملون للشاغلون للدرجات الواردة

بالجدول التالى المرافق الذين لمضوا فيها او يمضون حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ محدا لا تقل عن المدة المحددة قرين كل درجة الى الدرجات المبينة بهذا الجدول وتحدد أئسديتهم فيها من أول يونية سنة ١٩٦٤ ( ج ) .....

ومن حيث أن المادة ٤٠ مكررا المشار اليها نصت على أنه « مع عدم الاخلال بنصوص المادتين ٣٥ ، ٤١ إذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون ١٥ سنة فى درجة واحدة أو ٢٤ سنة فى درجتين متتاليتين أو ٢٨ سنة فى ثلاث درجات متتالية أو ٣١ سنة فى أربع درجات متتالية اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الأخيران منه بدرجة ضعيف . ويسرى هذا الحكم مستقبلا على من يكمل المسدد السابقة ويعتبر مرقى بالشروط نفسها فى اليوم التالى لاتقضاء المدة » .

ومن حيث أنه وقد انتهينا فيما تقدم الى العاملين الذين طبق عليهم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ يفيدون من أحكام قانون المعادلات الدراسية اعتبارا من تاريخ العمل به بحيث يمنحون الدرجات والمرتبات المقررة لمؤهلاتهم بالخضمة أو حصولهم على المؤهلات أيها اقرب بمع ما يقرب على هذه الدرجات الرجعية والأئسدية الاعتبارية من آثار طبقا للقواعد القانونية القائمة آنذارك ولو كانت مسلجة على العمل بالقانون آنف الذكر - رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ - الا ما نص هذا القانون على عكسه صراحة ، فمن ثم أنه تتمين اذا ما ترتب على لفادة للعامل من هذا القانون وتطبيق المادة ٤٠ مكررا آنفة الذكر على حالته أن استوفى النصاب الزمنى المحدد فى الجدول التالى المرافق للقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ تطبيق هذا الجدول عليه مع عدم صرف مروق مالية من الماضى .

ولا يغير من هذا النظر ما قضت به المادة للثالثة من القانون المشار اليه من عدم جواز الاستفاد الى الأئسدية الاعتبارية أو الدرجة الرجعية

التي يرتبها هذا القانون للطعن في القرارات الإدارية السابقة على تاريخ العمل به الخاصة بالترقيات و التعيينات أو للنقل — ذلك ان القرارات الصادرة بنقل العاملين طبقا للجدول آتف الذكر لا تعدو ان تكون قرارات تنفيذية لأحكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بمعنى ان المركز القانونى للعامل انما ينشأ بالاستناد الى أحكام هذا القرار الجمهورى وليس بالاستناد الى القرار التنفيذى الذى يصدر من الجهة الادارة بالتطبيق له ، وبالتالي فان هذه القرارات التنفيذية لا تخضع للمادة الثالثة المذكورة التى ينصرف حكمها الى قرارات النقل التى تنشئ بذاتها مركزا قانونيا للعامل حفاظا على هذا المركز من الزعزعة .

( فتوى رقم ٧٥١ فى ١٢/٧/ ١٩٧١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

##### المبدأ :

مؤدى أحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى درجات للعائلة لدرجاتهم الحالية ان المشرع قد استبعد فى مجال التعيين والترقية ما ورد من أحكام خاصة بتوصيف وترتيب الوظائف او مبنية عليها فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وانه ابقى على نظام الكادرات وما يتعلق به من قواعد خاصة بالنقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعا لنقل الدرجة التى تتضمنها الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة — استصحاب العامل المنقول بالتطبيق لهذا الحكم لأقدميته فى الدرجة المنقولة تطبيقا لقضاء مستقر — نقل المدعى من وظيفة مساعد مهندس من الدرجة الرابعة بمجموعة

الوظائف التخصصية (ب) وتقبل وظائف الكادر الفني المتوسط الى وظيفة مهندس من ذات الدرجة بمجموعة الوظائف التخصصية ( ١ ) وتقبل وظائف الكادر الفني العالي تبعا لنقل وظيفته بالمقرائية يضح قانونا ويرتب آثاره متى كان متفقا وحكم القانون — لا محل للقول بأنه لا يجوز نقل المدعى الى وظيفة مهندس لعدم جواز منحه هذا اللقب لحصوله على دبلوم المدارس الصناعية فقط — اساس ذلك انه لا سند قانونا لاشتراط حصول المدعى على لقب مهندس وفقا لاحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهندسين كى يجوز نقله الى للوظائف المختصة للمهندسين إذ لا شأن لهذا القانون بالأحكام الخاصة بالتعيين او بترقية في الوظائف العامة التي يحكمها قانون للمعلمين المدنيين بالدولة .

#### ملخص الحكم :

انه ولئن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينظم المعلمين المدنيين بالدولة الواجب التطبيق على هذه الدعوى لم يتضمن نصا مماثلا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة المدني والى نص على أنه : « . في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بمقرائية احصى الوزارات او المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته أو تسوية حالته على مرتبة متوسطة خالية من نوع درجته ومعالجة لها » . الا ان القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للمعلمين المدنيين بالدولة قد نص في مادته الأولى على أنه « استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باسدار نظام المعلمين المدنيين بالدولة يميل في شئون المعلمين المدنيين بالدولة الخاضعين لأحكام القانون المذكور أمثارا من اول يولي سنة ١٩٦٤ » بالأحكام الآتية :

أولاً : .....

ثانياً : تعامل الدرجات المسالية للمعلمين المدنيين بالدولة في تاريخ نفاذ هذا القانون وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المسالية وذلك كله وفقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ثالثاً : يتم التعمين والترقية خلال فترة العمل بأحكام هذا القانون وفقاً للقواعد الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه مع مراعاة ما يأتي :

١ — يراعى عند التعمين والترقية استبعاد ما ورد في القانون المذكور من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب للوظائف أو مبنية عليها . . .  
وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل المعلمين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ونص في المادة الخامسة على أن : « تجري ترقية المعلمين بمرعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة بالميزانية ويشترط قضاء المدة اللازمة للترقية المبينة بالجدول الأول المرافق » ويؤدى ما تقدم أن المشرع قد استبعد في مجال التعمين والترقية ما ورد في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من أحكام خاصة بتوصيف وترتيب للوظائف أو مبنية عليها وبقى على نظام الكادرات وما يتعلق به من قواعد خاصة بالنقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي تبعاً لنقل الدرجة التي تتضمنها الفترة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملحق .

ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة قد جرى بجواز نقل الموظف من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى تبعاً لنقل وظيفته ودرجتها طبقاً للفترة الأخيرة من المادة ٤٧ المشار إليها بناء على ما رؤى لصالح العمل ولحسن سير المرفق العام وأنه يستصحب اتسميته في الدرجة المتوقعة ، ولما كان



يبين من الأوراق ان المدمى قد نقل من وظيفة مساعد مهندس من الدرجة الرابعة بمجموعة الوظائف التخصصية ( ب ) الى وظيفة مهندس من ذات الدرجة بمجموعة الوظائف التخصصية ( ا ) وذلك تبعا لنقل وظيفته بميزانية ٦٨/٦٧ واعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ تاريخ العمل بهذه الميزانية ، وقد ثبت ذلك من الاطلاع على ميزانيتي وزارة الصحة عن السنتين الماليتين ٦٦/٦٧ ، ٦٧/٦٨ ، ومن مناقشة مدير الميزانية بهذه الوزارة اكد ذلك واصل ان الوظائف التخصصية ( ا ) هي التي تقابل وظائف الكادر الفنى العالى فى ظل القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لها الوظائف التخصصية ( ب ) فهي تقابل وظيف الكادر الفنى المتوسط فى ظل القانون المذكور . ترتيبا على ما تقدم فان اقدمية المدمى فى الدرجة الرابعة بمجموعة الوظائف التخصصية ( ا ) تصبح راجعة الى ١٩٦٢/١٠/١٢ تاريخ حصوله على هذه الدرجة بمجموعة الوظائف التخصصية ( ب ) ما دام نقله قد تم تبعا لنقل وظيفته بدرجةها تحقيقا للصالح العام وثبتت جدارته واهليته للنقل بما للإدارة من سلطة تقديرية فى هذا الشأن لا معقب عليها فيها ما دلم تصرفها قد جاء متفقا وحكم القانون وخلا من اساءة استعمال السلطة او الانحراف بها . واذا رعى المدمى الى الدرجة الثالثة بالقرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٦٨ فى ١٩٦٨/١/٢٢ بالأممية ، فان هذا القرار يكون القرار رقم ٨٩٦ لسنة ١٩٦٨ بإلغاء هذا القرار مخالفا للقانون .

ولا وجه لما ذهبت اليه الوزارة الطاعنة من انه لا يجوز نقل المدمى الى وظيفة مهندس لعدم جواز منحه هذا اللقب لحصوله على دبلوم المدارس الصناعية فقط ، ذلك لأنه لا سند قانوني لاشتراط حصول المدمى على لقب مهندس وفقا لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية لى يجوز نقله الى الوظائف المخصصة للمهندسين ، اذ لا شأن للقانون المذكور وهو خاص بإنشاء نقابة للمهن الهندسية بالأحكام

الخاصة بالتعيين أو الترقية في الوظائف العلة لاذ يحكمها ويسرى في شأنها قانون العاملين المدنيين بالدولة .

( طعن رقم ٨٠٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

المبدأ :

تقسيم الوظائف في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى فئتين : عالية ومتوسطة وتقسيم العالية الى فنية وادارية والمتوسطة الى فنية وكتابية — ايراد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تقسيما جديدا لاساسه ترتيب الوظائف حسب اهمية كل منها بعد تقييمها — صدور القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية وإبقاؤه لتقسيم القديم بصفة مؤقتة طوال فترة العمل بهذا القانون — البحث في جواز النقل بين فئتي الوظائف العالية والمتوسطة وبين نوعي كل منها مقصور على هذه الفترة .

ملخص الفتوى :

أن المادة للثنية من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت تنص على أن « تنقسم للوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عاليتين ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين :

فنى ولدارى للأولى .

فنى وكتابى للثنية .

وتتضمن الميزانية بيانات بكل نوع من هذه الوظائف .

ويؤخذ من هذا النص أن الوظائف في ظل العمل به كانت تنقسم الى فئتين عالية ومتوسطة وأن الوظائف المالية كانت تنقسم الى نوعين فنية وادارية بينما تنقسم الوظائف المتوسطة الى فنية وكتابية .

بيد أن قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الجديد رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد ا طرح التقسيم السابق مستبدلا به نظما متكبرا لترتيب الوظائف بحيث تكون الوظيفة إما دائمة او مؤقتة ، ويكون ترتيب الوظائف على اختلاف درجاتها طبقا لتقييمها حسب اهمية كل منها من حيث المسؤوليات والسلطات والاختصاصات والولجيات الرئيسية لها ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ناصا في المادة الأولى على انه ... « ثلثا : يتم التعيين والترقية خلال فترة العمل بأحكام هذا القانون ونقا للقواعد الواردة في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه مع مراعاة ما يأتي :

١ — يراعى عند التعيين استبعاد ما ورد في القانون المذكور من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب الوظائف أو مبنية عليها .

وقد غرض هذا القانون رئيس الجمهورية في وضع قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ثم صدر بذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ناصا في مادته التاسعة على أن تجرى ترقيات العاملين بمراعاة التقسيمات النوعية والاختصاصات الواردة بالبنائية » .

ومفاد هذا أن تقسيم الوظائف الى فئتين عالية ومتوسطة وتقسيم الفئة الأولى الى فنية وادارية والفئة الثانية الى فنية وكتابية لا يزال معمولاً به طوال فترة سريان القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الذي ينتهى العمل به طبقا للمادة الأولى منه بقرار يصدر من رئيس الجمهورية

بإنهاء العمل بعد اعتماد جداول الوظائف والمرتبات وفقاً لقواعد تقييم وترتيب الوظائف .

ومن ثم يكون البحث في جواز النقل بين منطى الوظائف المتوسطة والعالية وبين نوعى الوظائف في كل منهما مقصوراً على فترة العمل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ سلف الذكر لا يتصاحا .

( غنوى رقم ١٢٤٩ في ١٢/٢٨ / ١٩٦٥ ) .

#### قائمة رقم ( ٢٤٨ )

##### المبدأ :

عمال اليومية المنقولين الى درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وافادتهم من احكام المسلة ٢٢ منه لا تكون الا من وقت صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ .

##### ملخص الحكم :

ان العاملين الذين كانوا خاضعين لاحكام كادر عمال اليومية وانطبقت عليهم احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، ولم يكونوا قد استوفوا مقتضيات الامدة من حكم المسلة ٢٢ منه ، الا بما اكمله لهم القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ من قواعد تنظيم تتابع درجاتهم المالية وترفع منهم قيد عدم الحصول على تقريرين سنويين بتقدير ضئيف لتقدير ثبوت هذا المساع بالنسبة اليهم لعدم خضوعهم لنظام التقارير السرية الذى كان يسرى على الموظفين العاملين بالاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — هؤلاء العاملين المنقولين من كادر عمال اليومية لا يفيدون من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بتطبيق

المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عليهم الا من وقت صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ ومن ثم لا يجوز اسناد تلك الإنادة الى ما قبل العمل به .

( طعن ٧٢٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٩ ) .

## الفصل الأول تشكيل النيابة الإدارية

### الفرع الأول تعيين عضو النيابة الإدارية واقتدبه

أولا — تعيين عضو النيابة الإدارية :

قاعدة رقم ( ٢٤٩ )

المبدأ :

استمرار المراحل التشريعية المنظمة لتسمية المحامين الذين يعينون في وظائف القضاء والنيابة الإدارية — تجديد لسمية من يعين في وظائف القضاء والنيابة العامة وإدارة قضايا الحكومة أو النيابة الإدارية يكون أصلا حسب تاريخ القرار الصادر بالتعيين ليصبح تلقيا لزماته في الوظيفة التي يعين فيها — يجوز لجهة الإدارة المصدول عن هذا الأصل بتحديد اقتدية خاصة بشرط أن ينص عليها في قرار التعيين — حق استعمال هذه الرخصة رهن بمشينة الإدارة تجريها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة لها أن تعد بمدة عمل المعين السابقة في المحاماة أو الوظيفة التي كان يشغلها أو لا تعد بها ، أو أن تعد بجزء منها — إذا استعملت جهة الإدارة هذه الرخصة فعليا أن تقتزم بالضوابط المتصوص عليها في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه فيما يختص بتحديد اسمية الطامن بين زملائه من وكلاء النيابة الإدارية فانه بين من استقصاء المراحل التشريعية المنظمة لتسمية المحامين الذين يعينون في وظائف القضاء والنيابة الإدارية والتي صدر قرار تعيين الطامن في ظلها أن المادة ٣٣ من قانون النيابة الإدارية

رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ والذي عين الطامن في ظلها — تنص على أن « يكون شأن أعضاء النيابة الإدارية الفنيين فيما يتعلق بشروط لتعيين شأن أعضاء النيابة العامة ... الخ » .

وتنص المادة ٣٤ من القانون ذاته على أنه « يجوز أن يعين في الوظائف الفنية بالنيابة الإدارية رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة والموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة والمستقلون بالتدريس في كليات الحقوق وبتدريس مادة القانون في الكليات الأخرى بالجامعات المصرية ويكون تعيين هؤلاء في وظائف النيابة الإدارية المماثلة لوظائفهم أو التي تدخل درجات ووظائفهم في حدود الدرجات المسماة لتلك الوظائف أو التي تلي مباشرة درجة ووظيفتهم في جهاتهم الأصلية ... الخ » وتنص المادة ٥٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ السارية على وثائق النزاع — على أن « تقرر أقدمية القضاء بحسب تاريخ القرار الجمهوري بتعيينهم ، وإذا عين أو رقي قاضيا أو أكثر في قرار واحد كانت الأقدمية بينهم بحسب ترتيبهم في القرار وإذا عين أحد المحامين مستشارا كانت أقدمية القضاة الذين يعادلون إلى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم . وتعتبر أقدمية أعضاء النيابة عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ... ويجوز أن تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم من يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات وبالنسبة للمحامين فتحدد أقدمياتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي ، ومعاد هذه النصوص أن تحديد أقدمية من يعين في وظائف القضاء والنيابة العامة أو إدارة قضايا الحكومة أو النيابة الإدارية يكون أصلا حسب تاريخ القرار الصادر بتعيينه فيوضع تاليا لزملائه في الوظيفة التي يعين فيها بغض النظر عن تاريخ التخرج أو تاريخ الصلاحية لشغل الوظيفة . على أن الشرع

رخص للادارة في المعدول عن هذا الأصل اذ اجل لها تحديد اقصية خاصة بشرط ان ينص عليها في قرار التعيين وحق استعمال هذه الرخصة رحد بمشئنة الادارة تجربها ونقا لامتبارات المصلحة العامة فلهما ان تعدد باقصية المعين من الخارج في الوظيفة المعاملة التي كان يشغلها او مدة عمله السابق بالمحابة او لا تعتمد بهما او تعتمد بجزء منها وذلك في حدود الضوابط التي نص عليها المشرع وطبقا لامتبارات المصلحة العامة واذا استعملت جهة الادارة هذه الرخصة التي خولها لياها المشرع فعليها ان تلتزم بالضوابط المنصوص عليها في هذا الشأن وعلى ذلك فلا يكون للطامن اصل حق في ان يطله تعديل اقصيته في وظيفة وكيل نيابة ادارية بما يتواءم مع حالته الوظيفية قبل التعيين او عمله السابق بالمحابة طالما ان جهة الادارة لم تمارس سلطتها التقديرية وقت التعيين وعلى ذلك تحدد اقصيته في هذه الوظيفة من تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ ولا يكون للطامن اصل حق بعد ذلك في طلب تعديل هذه الاقصية طالما انها قد حددت ابتداء من تاريخ تعيينه فيها . واذا كان الحكم المظعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة فيكون قد صدر سليما ومطابقا للقانون .

( طعن رقم ٢٢٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

المبدأ :

نص المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية على ان يكون شان اعضاء النيابة الادارية القنين فيها يتعلق بشروط التعيين شان اعضاء النيابة العامة — مؤدى احكام مواد القسطن رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شان السلطة القضائية : ان الأصل ان تحدد اقصية



المحامي حسب القرار الصادر بالتعيين فيوضع تلقائياً زملائه في الوظيفة التي عين فيها بغض النظر عن تاريخ صلاحيته لتسفل الوظيفة — ترخص جهة الإدارة في أن تقرر للمحامي المعلم في وظائف القضاء أو النيابة ائتمنية خلسة تصد في قرار التعيين على أساس وضعه بين أغلبية زملائه من داخل الكادر القضائي — إذا مارست جهة الإدارة هذه للخصة تعين عليها أن تلتزم في تحديد الأئتمنية بالقواعد السليمة — في تحديد مدلول عبارة « بين أغلبية زملائه » يعتبر زميلاً للمحامي من عين في الوظيفة المراد التعيين فيها في تاريخ توقيع شروط الصلاحية لدى المحامي التعيين في تلك الوظيفة .

#### ملخص الحكم :

نصت المادة ٣٣ من قانون املاء تنظيم النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على أن يكون شأن أعضاء النيابة الادارية التعيين فيها. يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة ، ونصت المادة ١٢٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على أن « يكون للتعين في وظيفة وكيل النائب العام وفي الوظائف الأخرى من بين رجال النيابة بطريق الترعية من الدرجة السابقة مباشرة أو من بين رجال القضاء كذلك » ، على أنه يجوز أن يجهن رأساً في وظيفة وكيل النائب العام ... المحليون المشتغلون إمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل » . ونصت المادة ١٢٢ من القانون المذكور على أن تقتصر ائتمنية أعضاء النيابة بالطريقة المقررة لأئتمنية رجال القضاء وفقاً للمادة ٦٢ ، ونصت للمادة ٦٢ في فقرتها على « أن تقتصر ائتمنية القضاة بحسب تاريخ القوار الجمهوري الصادر بالتعيين » ، وإذا عين أو رقي قاضيان أو أكثر في قرار واحد كانت ائتمنية بينهم حسب ترتيبهم في القرار ، ونصت المادة ٦٢ في فقرتها الأخيرة على « أن تجسد ائتمنية مستشاري محكم الاستئناف وقضاة المحاكم الابتدائية المختلطين من

رجال السلك القضائي في قرار التعيين بموافقة مجلس القضاء الأعلى . ويجوز ان تحدد ائتمدية أعضاء مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف القضاء المتعاقبة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات . وبالنسبة للمحامين فتحدد ائتمديتهم بين اغلبيه زملائهم من داخل الكادر القضائي ، ومقتضى أعمال هذه النصوص في المنازعة المطالة أنه يجوز أن يعين في وظيفة وكيل نيابة ادارية المحامي المشتغل أمام المحكم الابتدائية مدة سنة على الأقل . وأنه في هذه الحالة فإن الأصل أن تحدد ائتمدية المحامي حسب تاريخ القرار الصادر بالتعيين فيوضع تاليا لزملائه في الوظيفة التي عين فيها بغض النظر عن تاريخ صلاحيته لشغل الوظيفة ، غير أن المشرع رخص للإدارة في أن تقرر للمحامي المعين في وظائف القضاء او النيابة ائتمدية خاصة تحدد في قرار التعيين على أساس وضعه بين اغلبيه زملائه من داخل الكادر القضائي ، وفي هذه الحالة يعين عليها أن تلتزم في تحديد ائتمدية القواعد السليمية . وفي تحديد مدلول عبارة « بين اغلبيه زملائه » فإنه يعتبر زميلا للمحامي من عين في الوظيفة المراد التعيين فيها في تاريخ توافر شروط الصلاحية لدى المحامي للتعين في تلك الوظيفة ، فإذا كان المحامي قد استوفى شروط الصلاحية بعد تاريخ تعيين زملائه الموجودين أصلا في الوظيفة وجب أن يوضع المحامي تاليا لهم في كشف ائتمدية ولو كان سابقا عليهم في تاريخ التخرج ، أما إذا كان المحامي قد استوفى شروط الصلاحية في تاريخ سابق على تاريخ تعيين زملائه الموجودين أصلا في الوظيفة وجب أن يوقع سابقا عليهم في كشف ائتمدية إذا كان قد سار في ممارسة مهنة المحاماة سرا عاديا دون لقطاع والتزام أحكام قانون المحاماة من حيث مواعيد القيد في الجدول ، وذلك بشرط ألا يسبق في ترتيب ائتمدية اغلبيه زملائه في التخرج من شاعلى للوظيفة الذين التحقوا بالوظائف القضائية أكثر تخرجهم وساروا في مدارجها سرا عادية ، وكذلك اغلبيه زملائه الذين استوفوا مع شرط الصلاحية لشغل الوظيفة

وعينوا فيها قبله ، وذلك اعتبارا بأن الأصل العام هو أن تصدد الأقدمية على أساس القرار الصادر بالتعيين ، وعدم وضع المحلى في هذه الحالة سابقا على زملائه في كشف الأقدمية يستتبع وضعه بعدهم مباشرة ، وهذه النتيجة تتفق مع ما استهدفه المشرع من عبارة « بين زملائه » التي يدخل تحت ملولها المعنى المتقدم .

وحين أن مقتضى تطبيق هذه القواعد أن المدعى وقد حددت له أقدمية خاصة في القرار الصادر بتعيينه فإن الأمر يقتضى وضعه في كشف الأقدمية بحيث يكون تاليا بمباشرة لأغلبية زملائه الذين استوفوا معه شروط التعيين في وظيفة وكيل نيابة وسبقوه إلى التعيين فيها ، ولما كان المدعى قد حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٥٤ وقيد اسمه في جدول المحامين في ١٩٥٤/١٢/٧ وقيد أمام المحاكم الابتدائية في ١٩٥٧/١٠/١ وبالتالي استوفى شروط التعيين في وظيفة وكيل نيابة إدارية في ١٩٥٨/١٠/١ ثم قيد أمام محكمة الاستئناف في ١٩٦٢/٣/٢١ واستمر مشغولا بهنة المحاماة منذ تخرجه إلى أن عين بالنيابة الإدارية في ١٩٦٤/٩/٢٠ .

ولما كان غالبية زملائه ممن تخرجوا معه عام ١٩٥٤ واستوفوا شروط التعيين في الوظيفة في تاريخ مقارب وسبقوه إلى التعيين في وظيفة وكيل نيابة إدارية هم السيد/... الذي استوفى شروط التعيين في ١٩٥٨/٥/٨ والسيد/... الذي استوفى شروط التعيين في ١٩٥٩/١١/٩ . فلهذا يتمن وضع المدعى في ترتيب الأقدمية تاليا لها بمباشرة إذ يعتبر زميلا المذكوران هم أغلبية زملائه الذين يتعين وضعه بينهم أعمالا لنص المادة ٦٢ من قانون السلطة القضائية :

وحيث أنه وقد ذهب الحكم المطعون عليه هذا المذهب ، فلهذا يكون قد أصف وجه الحق ، ومن ثم يتعين — والحالة هذه — رفض الطعن موضوعا والزام الجهة الإدارية المستوفات .

( تمعن رقم ٦٢٨ لسنة ١٨ في — جلسة ١٩٧٦/٥/٣٠ ) .

## قاعدة رقم ( ٢٥١ )

### المبدأ :

تخضع المدعى في التعمين في وظيفة مساعد نيلية إدارية رغم أنه قد توافرت فيه جميع الشروط التي يتطلبها القانون ونجاحه في الاختبار وحصوله على درجات في شهادة الكفاءة تفوق درجات بعض من شغلهم القرار التعمين — الاتصال بالمركز الاجتماعي لا يقوم في ذاته سببا صحيحا لتخفي المدعى لأن التعمين في مثل هذه الوظيفة يجب أن تتساوى فيه الفرص أمام المرشحين — هذا التخفي في التعمين من شأنه أن يشكل اختلافا بالمحكم الدستوري الذي يقضي بالمساواة في الحقوق العامة ومن بينها حق تولى

الوظائف العامة :

ملخص الحكم :

إن الخائب من الأوراق أن اللجنة التي شكلت من أعضاء النيابة الإدارية ومن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قامت باختيار المتقدمين لشغل وظائف مساعدي النيابة الإدارية. وبلغ عدد هؤلاء أربعين ، وقد رتب اللجنة من اجتازوا الاختبار — ومن بينهم المدعى — وفقا للدرجات التي حصلوا عليها في استفسار الحقوق ، واعتمدت نتيجة الاختبار في ١٩٦٥/٦/٢٣ من لجنة شؤون الأعضاء الفنين بالنيابة الإدارية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، ثم طلبت اللجنة تحريات جهات الأمن عن هؤلاء الناجحين ، وبجلسة ١٩٦٥/١١/٢٢ استعرضت اللجنة البيانات التي وردت من جهات الأمن ، واستلذا إلى هذه البيانات استبعدت ستة من الترشيح للتعين في وظائف مساعدي نيابة إدارية ومن بينهم المدعى ، وهذا وقد جاء في تقرير معاون البحث لأورخ في ١٩٦٥/١٠/١٩ أن المدعى كان يقيم مع والده الذي يعمل في وظيفة مساع بمكتب التسليح لأرمني والتعاوني بمثلوث منذ أكثر من

عشر سنوات ، وانه يعمل حاليا في وظيفة موقت بالشهر العقاري بمركز  
البدارى وبلدته الأصلية ادفا مركز سوهاج — وان المدعى حسن التسيرة  
ويتمتع بسمعة طيبة ، وان والده يتمتع بسمعة طيبة في منفلوط وبأقرب أسرته  
تقيم في ادفا .

وحيث ان يخلص مما تقدم ان المدعى قد استبعد اسمه من المرشحين  
للتعيين بسبب مركز والده الاجتماعي رغم ما يتمتع به هو ووالده من  
سمعة طيبة ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد جاء مفتقرا الى سبب  
قانونى سليم اذ تخطى المدعى في التعيين في وظيفة مساعد نيابة رغم انه قد  
توافرت فيه جميع الشروط التى يتطلبها القانون ويرغم نجاحه في الاختبار  
وحصوله على درجات في شهادة الليسانس تفوق درجات بعض من شملهم  
القرار بالتعيين ، أما التعامل بالمركز الاجتماعى فلا يقوم في ذاته سبباً  
صحياً لتخطى المدعى لأن التعيين في مثل الوظيفة التى رشح لها المدعى  
يجب أن تتسوى فيه الفرص أمام المرشحين ، ولا يسوغ ان يخضع لمثل  
الاعتبارات التى ساققتها النيابة الادارية بعدد اذ تبين ان سلوكه وسيرته  
لا تشوبها شائبة ، أما ظروف البيئة وأحكام التقاليد فانها لا تتعارض مع  
طبيعة الوظيفة التى رشح لها ، وبالتالي فان تخطيه في التعيين من شأنه  
ان يشكل اخلايا بالحكم الدستوري الذى يقضى بالمساواة في الحقوق للمابة  
ومن بينها حق تولي الوظيفة الشابة .

( طعن رقم ٥٨٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١٢ ) .

ثانياً - اقسدية عضوية النيابة الادارية .:

قاعدة رقم ( ٢٥٢ ) -

المبدأ :

المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - بإعادة تنظيم النيابة  
الادارية أجازت فيما يتعلق بشروط التعيين لدى القواعد الخاصة بتعيين

اعضاء النيابة العامة — القواعد التي تحكم ترقية اقدمية المعينين بالنيابة الادارية هي ذات القواعد التي تحكم تحديد اقدمية المعينين بالنيابة العامة بقانون السلطة القضائية اعمالا لاحالة الواردة في المادة ٢٣ المشار اليها — اساس ذلك ان تحديد الاقدمية في الدرجة ذاتها او بالنسبة للمعين واقر انه الذين يعينون فيها هو فرع من التعيين ومن ثم فلا يتعين الرجوع في هذا الشأن لاحكام قانون السلطة القضائية المنظمة لتحديد اقدمية من يعينون في وظائف النيابة العامة — خلو قانون النيابة الادارية من نص صريح ينظم كيفية تحديد الاقدمية لا يجيز الرجوع الى احكام قوانين العاملين المدنيين بالدولة في هذا الشأن بل يتعين الرجوع الى احكام قانون السلطة القضائية اعمالا لاحالة الواردة بالمادة ٢٣ المشار اليها — عدم جواز اعمال قواعد ضم مدد الخدمة السابقة المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن من يعين بالنيابة الادارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على تخطئه الحكم المطعون فيه فيما قضى به من ارجاع اقدمية الطعون ضده الى التاريخ للوارد به ، لأن اقدميته في وظيفة مساعد ادنى درجات التعيين في النيابة الادارية تكون من تاريخ القرار الصادر بها وردها الى تاريخ تعيينه في وظيفة مماثلة جوازي لجهة التعيين طبقا للبادة ٥٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ للحال اليها في المادة ١٣ منه وهي تطبق على النيابة الادارية ولا يطبق في هذا الخصوص احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على الخدمة السابقة لانها لا تسري في هذه الحالة .

ومن حيث ان الطعون ضده عين في النيابة الادارية تعيينا جديدا بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٨ الصادر في ١٩٦٩/١/٢٥ في وظيفة مساعد نيابة بناء على الطلب المقدم منه في هذا الشأن في ١٩٦٨/٥/٢٨ وبهذا

القرار حددت أهميته بين شاغلي هذه الوظيفة فيها وبين المعينين معه بمقتضى القرار ذاته على أساس اعتبارها من تاريخ العمل به وهو تاريخ صدوره وترتيبه بين أقرانه على أساس وضعه فيما بينهم وفق الترتيب الواردة بهذا القرار أى بمعد السيد/..... وتقبل السيد/..... وهو بهذا الرابع والعشرون من بين المعينين به ٥٤ مساعدا وهم جميعا نالون لمن عيونا قبلهم بقرارات سابقة أو هذا مما يصبح عملا بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية التى تنص على أن يكون شأن أعضاء النيابة الادارية فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة للعلمة وتكملها المادة ٢٤ منه التى تنص على أنه يجوز أن يعين فى وظائف النيابة الادارية رجال للقضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة والموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس فى كليات الحقوق أو تدريس القانون فى الكليات الأخرى ويكون تعيين هؤلاء فى وظائف النيابة الادارية المماثلة لوظائفهم أو التى تلى مباشرة درجت وظائفهم فى جهاتهم الأصلية ويجرى تحديد الأقدمية فى درجة التعيين بمقتضى الاحالة الواردة فى النص الأول الى ما ورد بقانون السلطة القضائية فى شأن أعضاء النيابة العامة لـ تحديد الأقدمية فى الدرجة ذاتها أو فيما بين أقران المعين فيها هو فرع من التعيين والقرار به ينشئ المركز القانونى به من نواح عدة منها التى تجلب اسناد الوظيفة تحديد تاريخه وترتيب الأقدمية فى الأقدمية فيها بين المعينين بمقتضاه وهو ما يقتضى الرجوع فى الخصوص الى المادة ٥٧ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ المعمول به لهذه اذ تعيل اليه المادة ١٠١ منه وعلى أساسه تحدد أهمية أعضاء النيابة من تاريخ التعيين أو من تاريخ التعيين فى الوظيفة المماثلة فى جهة قضائية أخرى اذا ما رأت جهة التعيين ذلك ويصبح تصرفها فى هذا الشأن ما استهدف المصلحة العامة ويرى ومن سوء استعمال السلطة ، وليس فى الأوراق ما يفيدان فيها قسما تصرف الادارة فى استعمال السلطة هذه عند إصدار

القرار المطعون فيه فلا هي أخرت المطعون ضده عن الترتيب الذى يستحقه بين من عينوا بالقرار من دفعته أو من زملائه في جهة عمله السابقة وكلهم حسيديو عهد بالتفريق والترتيب فيما بينهم جرى وفقا لقواعد لم يجادل المطعون ضده في أنها لا تقتضيه به عن موضوعه في القرار من حيث الترتيب بينهم وليس له والأمر كذلك أن يتوصل الى تعدد هذا الترتيب ليسببهم جميعا بحجة أن مدة عمله في إدارة تفضيلا للحكومة التي سبقت النيابة الإدارية بتعيينه فيها. بالشرح نفهم الى مدة خدمته . طبقا لقواعد حساب مدد العمل السابقة في تحديد درجة الموظف عند إعادة تعيينه فيها طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر بمقتضى سلطة التعويضية المقررة في المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والسارى بعند للملح بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محله حتى توضع لوائحه التنفيذية اذ ان حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لذلك للقرار والمادتين المشار اليهما ، وانها هو بقصد تحديد الدرجة التى يعاد التعيين عليها والتاريخ الذى ترد اليه اقدمية العين وذلك يكون عند التعيين على درجة من درجات ذلك القانون وليس عند التعيين في وظيفة من وظائف الجهات القضائية التى تقطن التعيين فيها. قوانين خاصة اذ لا يسرى احكام قانون تنظيم العاملين المدنيين على ما نظمت هذه القوانين من منمائل بنصوص خاصة ومنها ما تعلق بالتعيين من يختلف نواحيه ومنها تحديد الوظيفة والاعتمادية فيها ويكون مدة عمل المطعون ضده في الجهة السالفة محسوبة ضمن مود مدة خدمته في الحكومة قبل ان يمدد تعيينه بالنيابة الادارية له انزه في مسائل اخرى كالمعاشن ولكن لا شأن له بتحديد اقدمية في التياقة التى غينت بمقتضى قرار تعيينه فيها من تاريخه وفي الترتيب الواردة فيه بمقتضى النص المتعلق بها في قانونها ومن ثم تكون دعواه في غير محلها ، خاتمة بالرفس :

( ملعن ٢٧٩ لسنة ٢٥٠ في ٢٢/٤/١٩٨١ ) :



## الفرع الثاني

### اعادة تعيين عضو النيابة الادارية

قاعدة رقم ( ٢٥٣ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات القضائية — نص المادة ٤٨ منه على اعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية بقرار جمهوري يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بالقانون والاحتفاظ لمن لم يشتملهم القرار: للفكر بدرجاتهم ومرتبتهم بصفة شخصية لمدة ستة شهور يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظائف مماثلة لوظائفهم لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم الحالية — لا التزام على الجهة الادارية اثناء من لم يشتملهم قرار اعادة التعيين في النيابة الادارية بتعيينهم في الوظائف العامة — انقطاع صلتهم بوظائفهم الاصلية في النيابة الادارية بصدر القرار الجمهوري رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٥٨ باعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية وشغل وظائفهم بغيرهم — مهلة الستة اشهر هي اجل الجهة الادارية لها فيها سلطة تقديرية في تعيينهم دون التزام عليها فاذا انتهت المهلة تكد انقطاع صلتهم بالحكومة .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على أن « يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مدير عام النيابة الادارية باعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية طبقا للنظم الجديدة » . ويجوز أن يتم تعيين هؤلاء دون تقيد بأحكام المادة ٣٣ من هذا القانون « أما الذين لا يشتملهم القرار المشار

اليه في الفترة السابقة فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباهم الحالية بصفة شخصية لمدة اقصاها ستة أشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم سواء اكتفت ادارية أم غنية لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم الحالية وذلك بمعد الاتفاق مع الجهة المختصة .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن المطمون عليه لم يكن من بين من أعيد تعيينهم اعضاء للنياية الادارية ولا من بين من عينوا في الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة وذلك بالتطبيق للمادة ٤٨ المشار اليها .

ولسا كلفت صلة المطمون عليه بوظيفته الأصلية كعضو نيابة ادارية قد انقطعت يصدر القرار الجمهوري رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية وشغل وظيفته بغيره . والقانون اذ نص على أن تحتفظ من لم يشملهم التعيين بدرجاتهم ومرتباهم بصفة شخصية لمدة اقصاها ستة أشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم ... بمعد الاتفاق مع الجهات المختصة فإن مفاد ذلك أن القانون قد ضرب إجلا للجهة الادارية لتستعيد فيه سلطتها التقديرية في تعيين من لم يشملهم إعادة التعيين في النيابة الادارية في وظائف مماثلة أي أن الأمر في هذا التعيين لا يزال المرذ فيه الى تقدير السلطة الادارية ، فإذا انقضى هذا الأجل ولم يصدر قرار بالتعيين قاهت القرينة القانونية العاطمة على أن جهة الادارة لم ترد تعيينه او نقله الى جهة حكومية أخرى وهذا يعد بمثابة قرار ضمنى بمسدم التعيين مفروض فيه تياهه على سببه للصحيح قانونا الى أن يثبت للعكس والقانون اذا احتفظ للموظف الذي لم يشمله إعادة التعيين في النيابة بدرجته ومرتبه بصفة شخصية أبان للفترة التي حددها لكي تعمل الجهة الادارية سلطتها في التقدير من حيث التعيين أو عدمه ... فذلك لأن الموظف في هذه الفترة يكون تحت تصرف السلطة العامة وكان من الجائز أن تصدر قرار خلالها

بتعيينه في وظيفة أخرى مماثلة وبالتالي فقد احتفظ له بدرجته ومرتبته  
إبانها فإذا انتهت الأجل المضروب فقد زالت كل صفة لهذا الموظف وانقضت  
الرابطة القانونية التي كانت بينه وبين الحكومة بمقتضى القانون وليس  
بالقرار الإداري الصادر بإحالاته إلى المعاش الذي لا يعدو أن يكون قراراً  
منفذاً لحكم القانون المشار إليه ، فلا نصوص القانون ولا مذكرته  
التفسيرية يمكن أن تساير ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن تعيين من  
لم يشملهم قرار إعادة التعيين من أعضاء النيابة الإدارية في وظائف أخرى  
مماثلة إنما هو أمر وجوبى على جهة الإدارة لجراؤه إبان المدة المحدودة  
أو بعدها — ذلك أن النص قد خلا من الوجوه وكلمة « يصدر » لا تبد  
هذا الوجوب ومما يوضح الأمر أن التعيين لا يكون إلا بعد الاتفاق مع  
الجهات الإدارية التي كان سيلحق بها الموظف ومن الجائز أن هذا الاتفاق  
قد يتم أولاً وبذلك تنتهى صفة الوجوب من الحكم الولد في الفترة الثانية  
من المادة ٨ المذكورة .

( طعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٣ ) .

#### مادة رقم ( ٢٥٤ )

##### المبدأ :

المادة ٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة  
الإدارية — نصها على احتفاظ من لم يشملهم قرار رئيس الجمهورية بإعادة  
تعيين أعضاء النيابة الإدارية بدرجاتهم ومراتبهم الحالية بصفة شخصية  
لمدة اقتضاه ستة أشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم  
في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم — مفادة وجود التزام الإدارة بوجوب  
عليها تعيين المذكورين في تلك الوظائف .

### ملخص الحكم :

أن سوات المهلة المذكورة المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادلية دون أن يصدر قرار تعيين من فاته حظ التعيين في التشكيل الجديد لجهاز النيابة الادارية في وظيفة عليا أخرى مماثلة لوظيفته على الوجه الذى بينه القانون ، انما يكشف عن نية الادارة واتجاه لرادتها الى رفض اجراء هذا التعيين ، ويعتبر هذا التصرف من جانبها بمثابة قرار ادارى بالامتناع عن تعيين من لم يشملته قرار اعادة التشكيل الجديد في لية وظيفة أخرى وذلك تاسيسا على انه متى اوجب القانون على الادارة اتخاذ قرار خلال مهلة حددها سلفا فانه بانتهاء هذه المهلة دون أن تصدر هذا القرار الذى اوجب القانون عليها اتخاذه خلالها تقوم القرينة القانونية القاطعة على انها لا تريد اصدار هذا القرار ، ويتحدد بهذا الموقف السلبي المقيد بميعاد آخر من صاحب الشأن على الوجه آنف الذكر ، ومن ثم يتعين على صاحب الشأن بعد أن تكشف الوضع وتحدد موقف الادارة حياله بانتهاء المهلة التى حددها القانون لاصدار قرارها دون أن يصدر فعلا واستبانت من ثم نية الادارة على وجه قاطع لا يحتل الشك أن يبلر الى اتخاذ طريقه الى الطعن فى هذا التصرف أو السكوت عليه وللتسليم به ، فان هو اختار سبيل الطعن فان ذلك ينفى أن يتم لزاما فى ميعاده المقرر وطبقا للاجراءات التى رسمها القانون فان هو لم يفعل فان تصرف الادارة يصبح حصينا من الالفاء .

( طعن رقم ٥٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٥ ) .

قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

### المبدأ :

مخير عام النيابة الادارية ليس هو صاحب الاختصاص فى اعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية بالقرار الجمهورى رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٥٨ —

رئيس الجمهورية طبقا للأحكام الدستورية هو المسئول عما يصدر عنه من أقوال وأفعال .

### ملخص الحكم :

لا صحة في القول بأن مدير عام النيابة الادارية هو صاحب الاختصاص المطلق والحقيقي في اعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية بالقرار الجمهوري رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٥٨ وأن تدخل رئيس الجمهورية طبقا للأوضاع الدستورية ليس الا لجراء شكليا وذلك أن النظام الدستوري في دستور سنة ١٩٥٦ وفي الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ أخذ بالنظام الرئاسي فيها يتعلق بوضع رئيس الدولة واختصاصاته فلم يرد بأي من الدستورين المشار اليهما نصوص على غرار ما تضمنه دستور سنة ١٩٢٣ مؤداها أن رئيس الدولة يسود ولا يحكم وأنه يباشر اختصاصاته بواسطة وزرائه ، وأن اواصره شفهية كانت أو كتابية يسأل عنها الوزراء ، وأن توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، لم يرد شيء من ذلك في الدستور المعلن بعد ثورة ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٢ حيث . يجلس فيها رئيس الجمهورية على قمة الجهاز الاداري بأمره بصفته صاحب السلطة فعلا ومقتونا . ويضع — طبقا لنص المادة ٦٦ من دستور سنة ١٩٥٦ وتقبلها المادة ٤٤ من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ — بالاشتراك مع وزرائه الذين يعينهم السياسة العامة للحكومة ويقوم كل منهم في وزارته بتنفيذ تلك السياسة تحت اشراف رئيس الجمهورية ويسألون أمامه عنها ، كما يكون هو طبقا لبقية الأحكام الدستورية مسئولا عما يصدر عنه من أقوال وأفعال بمسئولية مباشرة تبشيا بمعقودة الأصلية التي تقضى بأنه « حيث تكون السلطة تكون المسئولة » .

( طعن رقم ٥٠٧ لسنة ١٢ في — جلسة ١١/٣١/١٩٧٠ ) .

## قاعدة رقم ( ٢٥٦ )

### المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين بالدولة  
المفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم — المشرع استبعد العاملين  
الذين تنظم شئونهم الوظيفية قوانين خاصة من مجال تطبيقه دون النظر  
فيما اذا كانت هذه القوانين قد تضمنت تنظيميا خاصا لاحكام الفصل  
بغير الطريق للتأديبي بالنسبة اليهم — طلب عضو النيابة الادارية الاستفادة  
من احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ في صحيح .  
ملخص الحكم :

ومن حيث انه لا وجه كذلك لما ذهب اليه الطاعن من احقيقه في  
اعادة تسوية معاملته طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن  
اعادة العاملين المدنيين بالدولة المفصولين بغير الطريق التأديبي الى  
وظائفهم ، بمقبولته وان كانت المادة الاولى من القانون المذكور منذ  
نصرت الاستفادة من احكامه على العاملين الذين لا تنظم شئونهم الوظيفية  
قوانين خاصة ، الا ان أعضاء النيابة الادارية لا يعتبرون من عداد هؤلاء  
العاملين في مجال فحص مشروعية لقرارات الصادرة بفصلهم بغير الطريق  
التأديبي طالما ان قانون النيابة الادارية لم تنظم اجراءات الفصل بغير الطريق  
التأديبي بالنسبة اليهم ، وطالما ان هذه القرارات تصدر في شأنهم  
اعمالا للاحكام العمالية في قوانين العاملين المدنيين بالدولة الذين تسرى في  
شأنهم احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ سالفة الذكر .

لا وجه لهذا القول ، ذلك لانه ليس في احكام القانون رقم ٢٨  
لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فالسائدة ولأن المستفاد إطلاق عبارة النص ومبوء  
ان الشارع مفيد استبعاد العاملين الذين تنظم شئونهم الوظيفية قوانين

خاصة من مجال تطبيقه دون نظر لما اذا كتبت هذه القوانين قد تضمنت تنظيمها خاضعت لأحكام الفصل بغير الطريق للتدبيس بالنسبة عليهم او انها سبب عن ذلك القضاء بالأحكام العامة الواردة في قوانين العللين المدنيين بالدولة .

ومنى كان ذلك لما ن طلب الدمى الاعادة من أحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر يكون في غير محله حقيقيا بالرفض .

( طعن ٤٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٨٤ ) .

### الفرع الثالث

#### مرتب عضو النيابة الادارية وبذلاته

أولا — سريان القواعد الخاصة برجال النيابة العامة فيما يتعلق بالمرتبات والمعاشات على أعضاء النيابة الادارية :

قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

المبدأ :

أعضاء النيابة الإدارية — سريان جميع القواعد المخصصة برجال النيابة العامة فيما يتعلق بالمرتبات والمعاشات عليهم — تماثل وظيفة مساعد نيابة إدارية مع وظيفة معاون نيابة ومساعد نيابة المروفين في نطاق قانون السلطة القضائية — بقاء التماثل قائم حتى بعد صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية وتقريره ربطا ماليا مستقلا لكل من الموظفين — حصول مساعد النيابة الإدارية عند تعيينه على المرتب الثالث المقرر لوظيفة معاون نيابة عامة ( ٢٦٤ جنيها سنويا ) — عدم حصوله على بداية ربط وظيفة مساعد نيابة عامة ( ٢٣٠ — ٦٠٠ جنيها سنويا ) الا بعد انتهاء فترة الاختبار .

ملخص الفتوى :

انه منذ طبق على أعضاء النيابة الادارية « كادر رجال القضاء » بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات الاديبية والتطبيق يكاد يكون تاما بين وظائف النيابة الادارية ووظائف النيابة العامة سواء من حيث شروط التعيين أو تبديل التعيين في هذه الوظائف أو من حيث المرتبات التي حددت بالجدول الخاص بكل من النيابة الادارية والنيابة العامة . وقد اورد المشرع في نهاية جدول المرتبات الملحق بالتانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه قاعدة ردها بعد ذلك



بمناسبة تناول هذا الجدول بالتعديل في القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٤ وتقتضى بأن تسمى فيما يتعلق بالمرتبات والمعاشات جميع القواعد الخاصة برجال النيابة العامة .

وقد كتبت وظيفة مساعد نيابة إدارية تماثل دائتها ومنذ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وظيفتى معاون نيابة ومساعد نيابة المعروفتين في نطاق قانون السلطة القضائية اللتين كان مقررا لهما ربط مالى وأحد وظل هذا التماثل قائما حتى بعد صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ولن كان هذا القانون الأخير جعل لكل من وظيفة معاون نيابة ومساعد نيابة ربطا ماليا مستقلا ذلك ان الدرجة المسماة لوظيفة مساعد نيابة — بعد تطبيق قانون السلطة القضائية الجديد — ٢٤٦ — ٦٠٠ ج سنويا لا تزال تدخل في حدود الدرجتين المساليتين لوظيفتى معاون نيابة عامة ومرتبها الثابت ٢٦٤ ج سنويا ومساعد نيابة عامة ذات المرتب المتغير ٢٣٠ — ٦٠٠ ج سنويا بعد فصلها في هذا القانون .

ولما كتبت المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية تنص على أن يكون تعيين معاونين بالنيابة على سبيل الاختبار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر فإن تعيين مساعد النيابة الإدارية — يكون شأنه شأن تعيين معاون للنيابة العامة — على سبيل الاختبار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر ابتداء بمرتب قدره ٢٤٦ ج سنويا وهو المرتب المقرر لوظيفة معاون نيابة عامة حتى اذا انتقلت فترة الاختبار وثبتت صلاحية مساعد للنيابة الإدارية وتوفرت في حقه الشروط الأولى اللازمة لترقية معاون النيابة العامة الى وظيفة مساعد نيابة زيد مرتبه الى ٢٣٠ ج سنويا وهو المرتب المقرر لوظيفة مساعد نيابة عامة والذي يتدرج بالعلوات الدورية حتى تصل إلى ٦٠٠ ج سنويا وبذلك ( م ٣٥ — ج ٢٤ )

لا يحصل مساعد النيابة الإدارية على المرتب المقرر لوظيفة مساعد نيابة عامة إلا إذا توفرت في حقه الشروط المقررة في قانون السلطة القضائية لترقية معاون النيابة العامة إلى وظيفة مساعدة نيابة .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن المرتب الذي يمنح ابتداء من تعيين في وظيفة مساعد نيابة إدارية هو ٢٦٤ جنيها سنويا وهو المرتب الثابت المقرر لوظيفة معاون نيابة عامة — ويكون تعيين مساعد النيابة الإدارية بهذا المرتب تحت الاختبار لمدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر حتى إذا انقضت فترة الاختبار بنجاح يزداد مرتبه إلى ٣٣٠ جنيها سنويا وهو المرتب المقرر لوظيفة مساعد نيابة عامة ويتدرج بعد ذلك بالمراتب في حدود الراتب المالي لهذه الدرجة .

( ملف ١٨٠/١/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١١/٣ ) .

ثانياً — مرتب مساعد النيابة الإدارية :

قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

المبدأ :

خلو القواعد التي تحكم التعيين في وظيفة مساعد نيابة إدارية من نص يحدد كيفية انتقال من يعين بها من المربوط الثالث إلى المربوط المتحرك — اللجوء إلى القواعد الواردة بنظم العاملين المدنيين بالدولة — أثر ذلك — تقسيم مرتب مساعد نيابة إدارية إلى مربوط متحرك يتم في ضوء قضاء فترة اختبار .

ملخص الفتوى :

أن جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ يعمض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الإدارية المعجل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة

١٩٨٠ بدأ وظائف النيابة الادارية بوظيفة مساعد نيابة ادلرية وُحدد لها ريبا ثابتا قدره ٣٩٦ جنيه سنويا يعقبه ريب متحرك ذو بدلية قدرها ٦٨ جنيه ونهية قدرها ٦٦٠ جنيه سنويا وسكت عن بيان القواعد التي يتم بناء عليها انتقال مساعد النيابة الى الربط المتحرك ذى البداية والنهية اكتفاء بالحكم المام الوارد بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات القضائية التي تنص على « ان يكون شأن اعضاء النيابة الادارية الذين يعينون بقسم التحقيق فيما يتعلق بشرط التعيين شأن اعضاء النيابة العامة ».

ولما كان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وجبّول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق به المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ قد ابقى على وظيفة معاون نيابة عامة ذات الربط الثابت المعدل الربط الثابت المحدد لمساعد النيابة الادارية واعقبها بوظيفة مساعد نيابة ذات الربط المتحرك وانخفض الترقية من وظيفة معاون نيابة عامة الى وظيفة مساعد نيابة عامة للشروط العامة في الترقية المنصوص عليها في هذا القانون التي من اهمها توافر الكفاءة التي تتم عنها تقارير ادارة التفتيش على اعمال اعضاء النيابة وفقا لنص المادة ١٢٢ من القانون والدرجة المطلوبة الخالية ولم يحدد مدة معينة بتعين بعدها ترقية المعاون الى مساعد كما لم يشترط لاجراء تلك الترقية قضاء فترة اختبار محددة حسبها كان يقضى قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فله لا يمكن الاستناد الى احكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لتحديد تاريخ انتقال مساعد النيابة الادارية من الربط الثابت الى الربط المتحرك لان هذا الانتقال لا يعبد ترقية اذ هو لا يتضمن شغل وظيفة اعلى من وظائف النيابة الادارية ومن ثم فله لا مناص من الرجوع في هذا الصدد الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بتظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره

الشريعة العامة في التوظيف التي يتعين إجمالها عند تظلم النص في الكادرات الخاصة .

ولما كفت المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تنص على أن « يوضع المعينون لأول مرة تحت الاختبار لمدة ستة أشهر من تاريخ تسليمهم للعمل . . . » ، وكان خضوع المعين لأول مرة لفترة اختبار يعتبر أصلاً من الأصول التي يقوم عليها نظام التوظيف فانه يتعين الالتزام به حتى ولو سكت المشرع عن النص عليه في قوانين التوظيف الخاصة بما لم تكشف نصوص هذه القوانين عن استبداله بنظام آخر يحل محله ويحقق الغرض منه . واذ خلت الفواحد التي تحكم التعيين في وظيفة مساعد نيابة إدارية من نص يحدد كيفية انتقال من يعين بها من المربوط للثابت إلى المربوط المتحرك المصحدين لها وكان من غير الممكن أن يكون لتقسيم مرتب مساعد النيابة الإدارية إلى مربوط ثابت ومربوط متحرك أى معنى إلا في ضوء قضاء فترة اختبار فإن انتقال مساعد النيابة الإدارية من المربوط الثابت إلى المربوط المتحرك يتم بقرار من مدير عام النيابة الإدارية بعد قضائه فترة الاختبار المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين الإداريين بالدولة بنجاح وبمدتها ستة أشهر من تاريخ تسليمه العمل وبما لذلك لا يجوز ترقيته إلى وظيفة وكيل نيابة إدارية إلا بعد حصوله على الربط المتحرك المرتبط بقضاء فترة الاختبار بنجاح .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والنشر إلى استحقاق مساعد النيابة الإدارية للربط ذي البداية والنهاية بعد قضائه فترة اختبار مدتها ستة أشهر وثبوت صلاحيته للبقاء في الوظيفة ، وأنه لا يجوز ترقيته إلى وظيفة وكيل نيابة إدارية إلا بعد حصوله على هذا الربط المتحرك .

## قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

## المبدأ :

مساعد النيابة الإدارية يستحق الربط ذا البداية والنهاية بمسند فضائه فترة اختبار مدتها ستة أشهر وثبوت صلاحيته للبقاء في الوظيفة - لا يجوز ترقية مساعد النيابة المذكور الى وكيل نيابة ادارية الا بعد حصوله على هذا الربط المتحرك .

## ملخص الفتوى :

لما كان جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الادارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بدأ وظائف النيابة الادارية بوظيفة مساعد نيابة ادارية وحسب لها ربطا ثابتا تسدره ٣٩٦ جنيتها سنويا يعقبه ربط متحرك ذو بداية تسدرها ٤٦٨ ج ونهائية تسدرها ٦٦٠ ج سنويا ومبكت عن جيلان القواعد التي يتم بناء عليها لتنتقل مساعد النيابة الى الربط المتحرك ذي للبداية والنهاية لكتفاء بالحكم النعام الوارد بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية التي تنص على ( ان يكون اعضاء النيابة الادارية الذين يمينون بقسم التحقيق فيما يتعلق بشرط التعيين شان اعضاء النيابة العلية ... ) .

ولما كان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وجدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق به المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ ابقى على وظيفة معاون نيابة علية ذلت الربط الثابت المعادل للربط الثابت الجديد لمساعد النيابة الادارية والأعضاء بوظيفة مساعد نيابة ذات الربط المتحرك وانخفض للترقية من وظيفة معاون نيابة علية الى وظيفة مساعد نيابة علية للشرط العلية في الترقية المنصوص عليها في هذا

انقلون التي من أهمها تولد الكفاءة التي تتم عنها تقارير ادارة انتدبش على افعال اعضاء النيابة وفقا للمادة ١٢٢ من هذا القانون والدرجة المالية للخلافة ولم يحدد مدة معينة يضمن بعدها ترقية المعاون الى مساعد نيابة ادارية كما لم يشترط لاجراء تلك الترقية قضاء فترة اختبار محددة حسبا كان يقضى قانون السلطة القضائية رقم ١٩٦٥ مائه لا يمكن الاستناد الى احكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لتحديد تاريخ انتقال مساعد النيابة الادارية من المربوط الثابت الى المربوط المتحرك لأن هذا الانتقال لا يمد ترقية اذ هو لا يتضمن شغل وظيفة أعلى من وظائف النيابة الادارية ومن ثم فانه لا مناص من الرجوع في هذا الصدد الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في التوظيف التي يضمن افعالها عند تخلف النص في الكادرات الخاصة .

ولما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تنص على ان ( يوضع المعينون لأول مرة تحت الاختبار لمدة ستة اشهر من تاريخ تسلم العمل ..... ) وكان خضوع المعين لأول مرة لفترة اختبار يعتبر اسلا من الأصول التي يقوم عليها نظام التوظيف مائه يضمن الالتزام به حتى ولو سكك المشرع عن النص عليه في قوانين التوظيف الخاصة ما لم تكشف نصوص هذه القوانين عن استبداله بنظم آخر يخل بمطه ويحقق الغرض منه .

واذ خلت القواعد التي تحكم التعيين في وظيفة مساعد نيابة ادارية من نص يحدد كيفية انتقال من يعين بها من المربوط الثابت الى المربوط المتحرك المحصنين لها وكان من غير الممكن ان يكون لتنظيم مرتب مساعد النيابة الادارية الى مربوط ثابت ومربوط متحرك أى معنى الا في ضوء قضاء فترة اختبار فان انتقال مساعد النيابة الادارية من المربوط الثابت الى المربوط

المتحرك يتم بقرار من مدير عام النيابة الإدارية فعند قضائه فترة الاختبار المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ بتنظيم العاملين المدنيين بالدولة بنجاح ومدة ستة أشهر من تاريخ تسلمه للعمل وتبعا لذلك لا يجوز ترقيةه الى وظيفة وكيل نيابة إدارية الا بعد حصوله على الرتب المتحرك المرتبط بقضاء فترة الاختبار بنجاح .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق مساعد النيابة الإدارية للربط ذي البداية والنهاية بعد قضائه فترة اختبار مدتها ستة أشهر وثبوت صلاحيته للبقاء في الوظيفة . وانه لا يجوز ترقيةه الى وظيفة وكيل نيابة إدارية الا بعد حصوله على هذا الرتب المتحرك .

( ملف ٥٥١/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٢/١٨ ) .

ثالثا — مرتب من يعين من خارج النيابة الإدارية وبدلاته :

قاعدة رقم ( ٢٦٠ ) .

المبدأ :

عدم جواز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من خارج النيابة الإدارية في إحدى وظائفها عن مرتب وبدلات من يلبه في أقضية الوظيفة التي عين فيها .

ملخص الفتوى :

أن نص المادة ١٠ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ صريح في تقرير عدم جواز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير أعضاء النيابة الإدارية من الخارج في إحدى وظائف النيابة الإدارية عن مرتب وبدلات من يلبه

في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها ، أما عضو النيابة الإدارية الأسبق في الأقدمية للذي يقتل مرتبه عن مرتب من هو أحدث منه غير مخاطب بأحكام هذه المادة كان السبب الذي أدى إلى أن يكون مرتبه أقل من مرتب من هو أحدث منه ، وذلك لضراجه النص ، ولأنه لا يجوز القياس في المسائل المالية .

ومن حيث أنه فضلا عما سبق ، فإن زيادة مرتب الأحدث على الأقدم في الحالة المفروضة كانت تطبيقا سليما لأحكام القانون ، وذلك أنه إذا كانت مرتبات بعض أعضاء النيابة الإدارية الأحداث قد زادت نتيجة لاستحقاقهم إعانة غلاء معيشة أو إعانة اجتماعية أكبر من زملائهم الأقدم بينهم ، فإن هذه الزيادة تمت وفقا لأحكام القواعد القانونية ، وبالتالي لا تشريه عليها ولو أدت إلى امتياز الحديث على القديم فالمرجع تدر الأوضاع الاجتماعية لكل منهما ، ورأى أن للحديث بطروقه المائلة يستحق إعانة أكبر من زميله الأقدم منه ، وعليه لا يحق للأقدم بعد ذلك الاحتجاج بنصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ للخروج على قصد المشرع من تقرير مزيا أكبر للبعض بسبب الأعباء الاجتماعية . . أما عن زيادة مرتب الأحدث على الأقدم بسبب تخطي الأقدم في الترقية ، فإن هذا السبب يرجع إلى نقص في كلفه وهو سبب ليس لارادته بخلافه ، وبالتالي لا يحق له الشكوى من نقص مرتبه لهذا السبب ولا يجوز له المطالبة باللاحق بين سبقه في الترقية ، والا فبنا أثر تخطيه في الترقية واعتبرناه كأن لم يتخط وهو أمر يخالف الواقع .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم أحقية السادة أعضاء النيابة الإدارية المروضة حالتهم في زيادة مرتبتهم بتقدير الزيادة في مرتبتهم زملائهم الأحدث منهم في ترتيب الأقدمية .

( ملف ٨١٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٥/٢ )



رابعاً — بدل طبيعة العمل لعضو النيابة الادارية :

قاعدة رقم ( ٣٦١ )

المبدأ :

بدل طبيعة عمل — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢  
يمنح بدل طبيعة عمل لرجال القضاء ومن في حكمهم — نصه على منح راتب  
طبيعة عمل ( للأعضاء الفنيين ) بالنيابة الادارية — المقصود ( بالأعضاء  
الفنيين ) في مفهوم هذا القرار — هم أعضاء قسم التحقيق بهذه النيابة  
دون أعضاء قسم الرقابة بها

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٠ من  
شهر يوليو سنة ١٩٦٢ ، قضى في ملأته الأولى بان :

« يمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين  
الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض  
أو النيابة العامة وللأعضاء الفنيين بمجلس الدولة ولدارة قضايا الحكومة  
والنيابة الادارية وذلك بالفئات الآتية :

- ١٤ ج شهريا للمستشارين ومن في درجتهم وما يعطوها وما يملأها .
- ٩ ج شهريا لرؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ومن في حكمهم .
- ٦ ج شهريا لوكلاء النيابة ومساعدى ومعاونى النيابة ومن في حكمهم .

ويستقر هذا النص ببيان أن من يغيد من قرار رئيس الجمهورية  
سالف الذكر فيستحق بدل طبيعة عمل من أعضاء النيابة الادارية هم

الأعضاء الفنيون الذين يعتبرون في درجة المستشارين أو في حكم رؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ووكلاء النيابة ومساعدى ومعاونى النيابة . وأنن نليس كل عضو من أعضاء النيابة الادارية يفيد من هذا القرار ، بل لابد أن يكون من هم في حكم رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة . وأعضاء النيابة الادارية — من هذا القبيل — هم أعضاء قسم التحقيق للذين قضت المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ بأن — يكون شأنهم فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة وتحدد مرتباتهم وفقا للجدول حرف « ا » المرافق لهذا القانون . كما جاء في ذيل هذا الجدول أنه تسرى فيما يتعلق بالمرتبات والمعاملات جميع القواعد الخاصة برجال النيابة . وبمطالعة الجدول حرف « ا » الخاص بقسم التحقيق يبين أنه يماثل تماما جدول مرتبات رجال النيابة العامة .

( وكيل عام ( بدرجة محام عام ) — رئيس نيابة — وكيل نيابة من الفئة الممتازة — وكيل نيابة — مساعد نيابة ) .

وأعضاء قسم التحقيق هم الذين يجوز تعيينهم في الوظائف الفنية بالقضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ، كما أنه يجوز تعيين رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة أعضاء في قسم التحقيق — وهذا هو المقرر بموجب نص المادة ٣٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالنيابة الادارية .

وأعضاء قسم التحقيق ائتمدية خاصة بهم ، أما أعضاء قسم الرقابة فيحكمهم جدول المرتبات حرف « ب » الذى يسرى في ذلك آخر مغاير تماما للجدول حرف « ا » كما تحكمهم ائتمدية مستقلة من ائتمدية قسم التحقيق ، وتختلف اللجنة التى تقوم بالنظر في تعيينهم وترقياتهم ونظامهم — في تشكيلها

عن اللجنة التي تقوم بالنظر في شئون أعضاء قسم الرقابة . كما أن أعضاء قسم التحقيق يجوز للحاتهم بقسم الرقابة ولا عكس .

وفي ضوء ما تقدم يبين أن أعضاء قسم التحقيق — دون أعضاء قسم الرقابة — هم المشبهون وحدهم بأعضاء النيابة العامة من حيث شروط التعيين والمرتبات والمعاشيات ، وهم الذين تتفق طبيعة عملهم مع طبيعة عمل أعضاء النيابة العامة ، ومن ثم فهم الذين يعتبرون أعضاء غنيين في مفهوم القرار الجمهوري رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ ، وبذلك فهم وحدهم الذين يستحقون بدل طبيعة العمل المقرر بموجب هذا القرار .

هذا وإن مما يؤيد هذا الفهم ما نصت عليه المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ معدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ ( وقيل تعديلها بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ ) من أنه :

« يكون شأن أعضاء النيابة الإدارية الفنيين الذين يمينون في قسم التحقيق فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة وتمدد مرتباتهم ونفا للجدول المرافق لهذا القانون » .

وكذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ معدلة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ من أنه :

تكون النيابة الإدارية هيئة مستقلة تلحق برئاسة الجمهورية وتشكل الهيئة من مدير يكون رئيسا لها ومن عدد كاف من الوكلاء العامين ومن رؤساء النيابة ووكلائها ومساعدتها » .

فهذه النصوص جميعا ، والمراحل التي مر فيها تنظيم النيابة الإدارية ، كلها تنيد أن المشرع أنما يخطب أعضاء قسم التحقيق على أنهم هم الأعضاء

الفنيون . أما أعضاء قسم الرقابة ، وإن كانوا من أعضاء النيابة الادارية ، الا انهم ليسوا من الأعضاء الفنيين في مفهوم قانون تنظيم النيابة الادارية ، في مرحلته المختلفة ، أو في مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح بدل طبيعة عمل لرجال القضاء ومن في حكمهم ، ومن أجل هذا لم يخصص بند طبيعة عمل في ميزانية النيابة الادارية لأعضاء قسم الرقابة ، على خلاف ما تم بالنسبة الى أعضاء قسم التحقيق .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى ان أعضاء قسم الرقابة بالنيابة الادارية لا يستحقون بدل طبيعة العمل المقرر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ .

(مقوى رقم ٢١٦ في ١٦/٣/١٩٦٤) .

## القرع الرابع

### تقدير مرتبة كفالية عضو النيابة الادارية

قاعدة رقم ( ٢٦٢ )

المبدأ :

تؤلف تقدير كفالية اعضاء النيابة الادارية — ورودها في الفصل السادس من اللائحة الداخلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ — لم تشترط ان يشتمل التقرير على فحص اعمال العضو فترة معينة او ان يكون عن اعمال سنة كاملة وان يعرض على لجنة شئون الاعضاء الفنيين للنسبة الادارية لاعتماده .

ملخص الحكم :

ان القواعد الخاصة بتقدير كفالية اعضاء النيابة الادارية وردت في الفصل السادس من اللائحة الداخلية للنسبة الادارية والمحکم للتأديبية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ ، فقد نصت المادة ٣٠ من اللائحة على ما يلى :

« يقدم المفتشون الفنيون ورؤساء الادارات الى الوكلاء العامين المختصين بتقديراتهم من درجة كفالية الاعضاء في حدود اختصاصاتهم ، ويقدم هؤلاء الوكلاء تقريراً براءهم في هذه التقديرات وتقدم هذه التقارير الى المدير العام للنسبة الادارية في الاسبوع الاول من شهرى يناير ويولية وفي أى موعد آخر يحدده المدير العام » . وتنص المادة ٣١ على ما يلى :

« تقدر درجة كفالية عضو النيابة الادارية بأحد التقديرات الآتية :  
كفاء — فوق الوسط — وسط — دون الوسط ، مع مراعاة حالته من حيث

استقلته وسلوكه الشخصي وقدر كفاءته في العمل وعنايته به ومبلغ استعداده لتحصيل المسؤولية ، ومدى قدرته على الابتكار وغير ذلك من عناصر التقدير . . ومفاد هذه النصوص أن القانون نظم كيفية اعداد تقارير درجة كفاءة اعضاء النيابة الادارية ، ورسم المراحل والاجراءات التي تتر بها حتى تصبح نهائية ، فأوجب ان يحررها المفتشون الفنيون او رؤساء الادارات على ان تقدم الى الوكلاء للعاملين المختصين ليقدموا تقريراً برأيهم فيها ورد من تقديرات لدرجة الكفاءة ، ثم ترسّع الى المدير العام للنيابة الادارية ليضع تقدير درجة الكفاءة مع مراعاة العناصر التي اوردتها المادة ٣١ المشار اليها ، فاذا ما انتهى تقدير درجة كفاءة العضو على النحو المتقدم أصبح التقدير نهائياً ، ولم يشترط الشرع ان يشتمل التقرير على فحص اعمال العضو لفترة معينة أو أن يكون عن اعمال سنة كاملة أو أن يعرض على لجنة ثلثون الاعضاء الفنيين للنيابة الادارية لاعتقاده ، كما هو الشأن بالنسبة الى العاملين الذين كان ينطبق عليهم قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو قانون العاملين المحليين بقادولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولذلك فلا يمكن التمسك بالبطلان على تقرير مقدم عن احد اعضاء النيابة الادارية بدعوى أنه لم يقدم عن اعمال سنة كاملة أو لم يمر بالمراحل التي اعتبرتها تواتين التوظيف الخاصة بطوائف اخرى من العاملين ، من المراحل الجوهرية التي يترتب على تخلفها بطلان التقرير ، بل أن المناط في هذا الشأن هو احكام قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ واللوائح التي صدرت تنفيذاً لاحكامه ، وهي لم تستوجب اتباع تلك المراحل والاجراءات ولذلك فلا يترتب على تخلفها اي بطلان .

( طعن رقم ٥٧٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣ . . )

قاعدة رقم ( ٢٦٢ )

المبدأ :

اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — هي اقدر الجهات على تقدير مراتب كفاءة أعضاء النيابة الادارية ومدى صلاحيتهم .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٥ المشار اليها تنص في الفقرة الثالثة منها على ان ( يكون تعيين سائر أعضاء النيابة الادارية وترقيتهم ونظهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة لجنة تشكل من المدير والوكلاء العاملين بحيث لا يثل عدد أعضاء اللجنة من أربعة مان قل عن ذلك اكمل من رؤساء النيابة حسب الأقدمية وذلك عند النظر في شئون أعضاء قسم التحقيق ) ولقد وضعت هذه اللجنة الأسس والضوابط التي يتم على مقتضاها نقل أعضاء النيابة الادارية الى وظائف اخرى وفقا لأحكام القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ — وغنى عن البيان ان هذه اللجنة بحكم تشكيلها وبما يتجبع اديها من التقارير المقدمة من كفاءة هؤلاء الأعضاء ومن بيانات عنهم من شتى المصادر فضلا عن معلومات أعضائها الشخصية هي اقدر الجهات على تقدير مراتب كفاءتهم ومدى صلاحية كل منهم للاضطلاع بالمهام الخطيرة المفقاة على عاتق النيابة الادارية .

( طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ ) .

### المقرر الخامس

نقل عضو النيابة الادارية الى وظيفة علمة اخرى

قاعدة رقم ( ٢٦٤ )

المبدأ :

نقل اعضاء النيابة للإدارية الى وظائف الكادر العالي بمقتضى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — رخصة متروكة لتقدير جهة الادارة المختصة تمارسها خلال فترة زمنية محددة وفقا لمقتضيات المصلحة العامة .

ملخص الحكم :

ان ما تنصاه المشرع من اجازة نقل اعضاء النيابة الادارية الى وظائف في الكادر العالي بمقتضى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — هو حسبما سبق البيان — تدميم هذا الجهاز المنوط به القيام بمهمة بالنسبة للخطورة باعتباره أداة رقابية ولشرف عن طريق استبدال اعضاء جدد ظاهري الكلية ببعض اعضاءه اللذين ينقلون منه — ونقل هؤلاء الاعضاء وفقا لأحكام القانون المشار اليه انها هو رخصة تركت لتقدير الجهة الادارية المختصة تمارسها خلال فترة زمنية محددة وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بلا معقب عليها من القضاء متى تم النقل وفقا لأحكام القانون وخلال من اساءة استعمال السلطة .

( طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ ) .

قاعدة رقم ( ٢٦٥ )

المبدأ :

جواز نقل عضو النيابة الادارية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الى وظيفة



في الكادر العالي يدخل في حدود مربوطها أما مرتبه عند النقل وإما أول مربوط الوظيفة التي يشغلها في النيابة الإدارية — يجوز في الحالة الأخيرة أن يكون النقل إلى وظيفة يقل نهلة مربوطها عن مرتبه المنقول به أو نقل علاواتها عن علاوات الوظيفة المنقول منها .

#### ملخص الحكم :

إن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد نصت على أنه ( يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مدير النيابة الإدارية وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من هذا القانون بتقرير مسبب نقل أعضاء النيابة الإدارية إلى وظائف عامة في الكادر العالي في درجة مالية تدخل مرتبتهم عند النقل في حدود مربوطها أو أول مربوط الوظيفة التي يشغلونها ويمنح من ينقلون طبقا للفترة السابقة درجات شخصية في الجهة التي ينقلون إليها تسوي على أول درجة أصلية تضل في تلك الجهة ) — ومفهوم هذا النص وملو له أنه يجوز نقل عضو للنيابة الإدارية إلى وظيفة عامة في الكادر العالي يدخل في حدود مربوطها — أما مرتبه عند النقل — وأما أول مربوط الوظيفة التي كان يشغلها في النيابة الإدارية — ولما كان المدعى عند نقله يشغل وظيفة رئيس نيابة إدارية مربوطها ١٢٠٠/٩٠٠ جنيه وقد نقل إلى وظيفة من المرتبة الأولى بالهيئة العامة للسكة الحديد مربوطها ١٢٠٠/٩٦٠ جنية وهي وظيفة يقل من حدى مربوطها أول مربوط الوظيفة التي كان يشغلها عند نقله — فيكون نقله قد تم سلميا ومطابقا لأحكام القانون — ولا يتحدح في سلامة هذا النقل أن مرتبه في النيابة الإدارية كان يجاوز نهلة مربوط الوظيفة التي نقل إليها ذلك أن القانون وإن أجاز أن يكون نقله إلى وظيفة يدخل هذا المرتب في حدود مربوطها إلا أنه لم يوجب أن يتم النقل على هذا الوجه دائما

— بل اجاز ايضا ان يكون الى وظيفة يعقل مربوطها عن هذا المرتب بشرط ان يدخل في هذا الربوط اول مربوط الوظيفة التي كان يشغلها — والقول بغير ذلك ويلزوم ان يدخل المرتب الفعلي لعضو النيابة الادارية المنقول في حدود مربوط الوظيفة التي ينقل اليها او ان يدخل في القليل متوسط هذا المربوط في تلك الحدود من شأنه اصدار هذه الخيرة في التزام احد المعيارين المحددين اللذين اجاز للقانون الاعتداد بأيهما عند التنقل كمثال معيار او مربوط الوظيفة التي كان يشغلها — المسمى قبل النقل — وغنى عن البيان انه لا يقصد في سلامة هذا النقل ان تزيد علاوة وظيفة رئيس نيابة ادارية على علاوة المرتبة الأولى بهيئة السكة الحديد او يكون في هذا النقل حرمان المسمى من مزايا كادر النيابة الادارية ما دام قرار نقله قد التزم الحدود التي رسمها للقانون ولم يحد عنها .

( طعن رقم ١١٢٠ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٦٦ )

##### المبدأ :

اعضاء النيابة الادارية — نظمهم الى الوظائف العامة الأخرى انما يتم بالاحالة التي يكون عليها العضو من حيث الدرجة والأتحية والمرتب — جهة الادارة لا تملك أية سلطة تقديرية تخولها التفصيل في هذا المركز او في آثاره المستتدة مباشرة من القانون — اللغة العامة ذات الربوط المالي ١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنيه سنوياً هي الفئة التي تصال على درجة وكيل عام النيابة الادارية .

##### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم النيابة الادارية ينص في المادة ( ٤٧ مكرر ) على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية

بناء على اقتراح من رئيس المجلس التنفيذي نقل أعضاء النيابة الإدارية إلى وظائف عامة في الكادر العالي بميزانية الدولة أو إلى وظائف عامة في المؤسسات أو الهيئات العامة ويتم النقل بالحالة التي يكون عليها عضو النيابة الإدارية من حيث الدرجة والأقدمية والمرتب ويمنح من ينظون طبقاً للفترة السابقة درجات شخصية في الجهة التي ينظون إليها تسوية على أول درجة أصلية تملأ بذلك الجهة .

ومما هذا النص أنه متى نقل عضو النيابة الإدارية إلى إحدى الوظائف العامة سواء في الكادر العالي بميزانية الدولة أو في عضو النيابة الإدارية من حيث الدرجة والأقدمية والمرتب فلا تملك جهة الإدارة حيل هذا المركز القانوني أية سلطة تقديرية تفولها التصديق في هذا المركز أو في آثاره المستمدة مباشرة من القانون .

ومن حيث أن الحلق السيد المذكور للعمل مديراً عاماً للشئون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للتشديد والبناء من الفئة الأولى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٦٦ لا يصدق أن يكون من قبيل النقل من جهة إلى أخرى في خدمة الدولة بغية الاستفادة من ثقل خبراته ، ومن ثم يخضع هذا النقل لأحكام المادة (٧ مكرر) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

ومن حيث أن التثبيت أن القرار الجمهوري رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر قد تضمن مسانداً بالمركز القانوني الذي تحقق للسيد المذكور إبان خدمته بالنيابة الإدارية إذ قضى بوضعه في الفئة الأولى ذات الرتب المالية ١٦٠ - ١٨٠ جنيه سنوياً بملاوة قدرها ٧٢ جنيه في السنة في حين أن هذه الفئة تعتبر أدنى من درجة وظيفته بالنيابة الإدارية المقر لها الرتب المالية ١٢٠ - ١٨٠ جنيه سنوياً بملاوة قدرها ٧٥ جنيه

في السنة وبهذه المثابة تحقق عيب مخالفة القانون في القرار الجمهوري  
سالف الذكر وهو الأمر الذي دعا المؤسسة إلى استصدار القرار الجمهوري  
رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بنية تصحيح ما شاب القرار الأول من بطلان .

ومن حيث أن البادئ من مطالعة المذكرة الإيضاحية المرافقة للقرار  
الجمهوري الأخير أن الغرض من استصداره هو تصحيح الوضع الناشئ  
من صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٦٦ وجاءت صياغة  
المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه  
مؤكدة لهذا المعنى غنصت على أن « يعتبر كل من السادة ... محينا في  
وظيفة مدير عام للشئون القانونية بالجهة وبالفئة أو الدرجة المبينة قرين  
اسمه وذلك بصفة شخصية ومن ثم فقد تقرر اعتبار السيد المذكور بالفئة  
العالية ذات الربط المالي ١٤٠٠ - ١٨٠٠ جنينه سنويا بعلاوة مقدارها  
٧٥ جنينها سنويا وهذه الفئة هي التي تعادل درجة وكيل عام النيابة الادارية  
التي كان يشغلها قبل النقل .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم قلناه لا يسوغ اعتبار قرار رئيس  
الجمهورية رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه قرار تعيين مبتدأ في الفئة  
العالية لمخالفة ذلك لما تقتضيه التسوية الوجوبية التي تتم في شأن من  
ينتقل من النيابة الادارية الى إحدى الوظائف العالية في الحكومة أو الهيئات  
والؤسسات وفقا للأوضاع النصوص عليها في المادة (٤٧ مكرر) من  
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه فضلا عن أن قرار رئيس  
الجمهورية رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٠ المتقدم ذكره - والذي اشار في ديباجته  
الى قانون النيابة الادارية - واضح الدلالة على القصد في التسوية وليس  
التعيين البتة غير أن هذه التسوية التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية  
رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٠ انما تنتج اثرها القانوني من التاريخ الذي يكون  
فيه تنفيذها جازم ويمكن قانونا وهذا يتحقق من التاريخ الذي تم فيه

انشاء الفئة العالية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦  
بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام أما قبل تاريخ العمل بهذه اللائحة فلم  
تكن فئة عالية في جداول المرتبات المرافقة لللائحة الشركات التابعة  
للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .  
ومن ثم فان مقتضى تسوية حالة السيد المذكور اعتباره بالفئة العالية بصفة  
شخصية من تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ مع ما يترتب على ذلك من  
تدرج راتبه بالمعالمات الدورية واستحقاقه الفروق المالية المترتبة على  
هذه التسوية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استقرار تسوية حالة  
السيد/... بصفة شخصية على الفئة العالية ( ١٤٠٠ — ١٨٠٠ ) اعتبارا  
من تاريخ سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه  
وتدرج راتبه بالمعالمات الدورية حتى يصل الى نهاية رتبة هذه الفئة مع  
ما يترتب على ذلك من فروق مالية .

( ملف ٢٧٧/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧ )

## الفرع السادس تدليب عضو النيابة الادارية

قاعدة رقم ( ٢٦٧ )

المبدأ :

المقصود بالشوائب ان يعلق بمسلك عضو النيابة الادارية ما يمس سمعته او كرامته وظيفته — يكفى وجود دلائل او شبهات قوية تلقى ظلاً من الشك على مسلكه او تمس سمعته .

ملخص الحكم :

ان المقصود بالشوائب ان يعلق بمسلك عضو النيابة الادارية ما يمس سمعته او كرامته وظيفته فلا يحتاج الأمر في التحليل على قيام ذلك الشوائب الى وجود دليل قاطع على توافرها ولما يكفى في هذا المقام وجود دلائل او شبهات قوية تلقى ظلاً من الشك على مسلكه او تمس سمعته — لا شبهة في ان وظائف النيابة الادارية هي من الوظائف ذات المسؤولية الخطيرة التي تتطلب من شاغليها اشد الحرص على اجتناب كل ما من شأنه ان يزرى السلوك او يمس السمعة وذلك سواء في نطاق أعمال الوظيفة او خارج هذا النطاق .

( طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١ ) .

## الفرع السابع

### انتهاء خدمة عضو النيابة الإدارية

قاعدة رقم ( ٢٦٨ )

المبدأ :

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحكمة  
التأديبية عدم تضمينه الأحوال التي تنتهى فيها خدمة أعضاء النيابة  
الإدارية - الرجوع في هذا الشأن الى احكام قانون نظام العاملين المدنيين  
بالدولة - انتهاء خدمة عضو النيابة (الإدارية) في ظل سريان احكام القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - نص المادة  
٧٧ من هذا القانون على سلطة رئيس الجمهورية في فصل العامل بفسر  
الطريق التأديبي - اعتبار ذلك من الملامات المتركة لتقدير جهة الادارة  
بلا معقب عليها ما دام قد خلا من عيب اساءة استعمال السلطة ولم تستهدف  
به سوى الصالح العام .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من استقراء احكام قرار رئيس للجمهورية العربية  
المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية  
والمحكمة التأديبية والقوانين المعدلة له الى تاريخ صدور القرار المطعون  
فيه انه ليرد البلب الرابع منه لتنظم أعضاء النيابة الإدارية وموظفيها وفنزل  
في مواده شروط تعيين أعضاء النيابة الإدارية وقواعد ترقيةاتهم ونجبهم  
وامارتهم الى الخارج ثم نص في المادة ٣٩ منه على العقوبت التأديبية التي  
يجوز توقيعها على أعضاء النيابة الإدارية كما نص هذا القانون في المادة  
١٧ مكرر على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس

المجلس التنفيذي نعل أعضاء النيابة الادارية بقسميها الى وظائف عامة في الكادر العالي بميزانية الدولة او وظائف عامة في المؤسسات والهيئات العامة ويتم النقل بالحالة التي يكون عليها عضو النيابة الادارية من حيث الدرجة والأقدمية والمرتب . ولقد اقتصم القانون على هذه الأحكام ولم ينطرق الى تنظيم الأحكام الوظيفية الأخرى للخاصة بأعضاء النيابة الادارية وبهذه المثابة فانهم يخضعون للقواعد العامة الواردة في قانون العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد بشئته نص خاص في قانون النيابة الادارية المذكورة . باعتبار أن قانون العاملين المدنيين بالدولة هو القانون العام الذي يسرى على سائر العاملين المدنيين بالدولة . ولما كان الأمر كذلك وكان قانون النيابة الادارية لم ينص على الأحوال التي تنقضى فيها خدمة أعضاء النيابة الادارية لذلك يتعين الرجوع في هذا الشأن الى أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي تم انهاء خدمة المدنية في تسلسل سريان أحكامه .

ومن حيث أن المادة ٧٧ من قانون نظام العاملين بالدولة المذكور قد خولت في مقرتها السادسة رئيس الجمهورية سلطة فصل العمال بغير الطريق للتدبيس ويرد هذا الحق الى أصل عام هو وجوب هيمنة الادارة على تسير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام باعتبار أن العاملين هم عمال هذه المرافق وهي التي تقوم باختيار من ترى فيهم الصلاحية لهذا الغرض وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك . هذا من الملاحظات المتروكة لتقديرها بلا معقب عليها ما دلم خلا من عيب اساءة استعمال السلطة فلم تستهدف به سوى الصالح العام ويتمين من ثم الالتزام بهذا الأصل ومراقبة القرار المطعون فيه للنظر في طلب التعويض الذي طرحته الدعية على المحكة في ضوء أحكام هذه المادة أخذاً في الاعتبار أن الدعية لا تنيد من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن امادة



المعاملين المدنيين بالدولة الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم لأن هذا القانون لا يصرى وفقا لحكم المادة الأولى منه على المعاملين الذين تنظم شئونهم الوظيفة قوانين خاصة ، شأن أعضاء النيابة الادارية الذين لم يصدر في شأنهم قانون مماثل .

ومن حيث ان التثبيت في الأوراق انه صدر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧ بحالة بعض السادة اعضاء النيابة الادارية الموضحة اسماؤهم به انى المعاش مع منح كل منهم المعاش الاستثنائى الموضح قرين كل اسم وتضمن هذا القرار اسم السيدة / ..... رئيسة للنيابة الادارية ومقدار المعاش الاستثنائى المقرر لها وقدره ٦٢٣٥٠ جنيها . وارقى بهذا القرار مذكرة السيد مدير النيابة الاحرية الذى ورد بها ان تقرير جهاز النيابة الادارية لىواجه المسئوليات الملقاة على عاتقه فى الوقت الحاضر يتطلب ضرورة اخفاء العناصر الصالحة لشغل الوظائف الرئاسية ولبعاد من مداهم وان استمرار وجود من تبين ضعف مستواهم الفنى مما كان سببا فى تخطيهم فى الترقية الى وظائف وكلاء عامين أو رؤساء نيابة سيؤدى الى ايجاد عناصر معوقة للعمل فى الجهاز ، ومن ثم فان الحاجة تدعو الى اعادة النظر فى وضع اعضاء النيابة الذين تبين عدم صلاحيتهم ، أما تسبب ضعف المستوى الفنى او لأسباب أخرى وذلك ببعاد بعض العناصر التى ثبت عدم صلاحيتها لضعف المستوى الفنى ، وقد لوحظ أنه يوجد بين اعضاء النيابة من جاوز سنهم السن المناسب لشغل الوظائف التى يشغلونها بمد ان تخطوا فى الترقية أكثر من مرة . وقد رأى اقتراح احالة السادة رؤساء وكلاء النيابة المتقاربة المبينة اسماؤهم فى مشروع القرار الى المعاش مع منح كل منهم معاشا استثنائيا بامضاية سنتين لمدة الخدمة او المدة الباقية لسن التقاعد ايها أقل ومنحه العلاوات المقررة خلال هذه المدة على الا يتجاوز المعاش نهاية مربوط الوظائف التى يشغلونها واضافت

المذكورة أنه قد روعي في ذلك صلاح العمل في جهاز النيابة مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بأن شملهم القرار اذ لهم جميعا قد بلغوا سنا يقرب من الخامسة والخمسين عاما أو يزيد ولهم مدد خدمة طويلة ولن اضافة سنتين الى مدة خدمة كل منهم يحقق لهم معاشا مناسباً — وقد أخطرت المدعية بقرار احالتها الى المعاش في ٧ من يناير سنة ١٩٦٨ فتظلمت منه في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٨ وأعدت الأمانة الفنية للجنة التظلمات بوزارة العدل تقريراً في شأن تظلمت لاستعرضت فيه حالتها الوظيفية ذكرت فيه أن كلفتها قدرت في الأول من أبريل سنة ١٩٦١ بدرجة « قرب فوق الوسط » كما قدرت كلفتها في نوفمبر من العام ذاته بدرجة « بين الوسط وفوق الوسط » و قدرت كلفتها بتاريخ مارس سنة ١٩٦٣ بدرجة « تزيد من الوسط » و رقيت الى وظيفة رئيس نيابة ادارية بالقرار الجمهوري رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٦٤ و رأت الأمانة الفنية قبول التظلم شكلاً لأنه لم ينسب الى المتظلمة ما يبرر فصلها وأوصت بقبول تظلمها وقد عرض هذا الرأي على لجنة التظلمات برئاسة السيد وزير العدل التي رأت عدم ملاحة التظلم للنظر . هذا كما أعد السيد مدير التفتيش الفني بالنيابة الادارية في ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٩ مذكرة في شأن تظلم المدعية استعرضت فيها حالتها الوظيفية وذكر أن كلفتها قدرت من محلها في المدة من الأول من يناير سنة ١٩٦٠ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بدرجة « تقرب من فوق المتوسط » وأخذ عليها عدة مأخذ في محلها من بينها القصور في التحقيق ومخالفة قواعده وانتهى عليها من حيث انجاز العمل والانتهاء الى نتائج صحيحة في الخلق ، كما قدرت كلفتها من محلها في المدة من الأول من يناير سنة ١٩٦١ حتى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بدرجة « بين الوسط وفوق الوسط » وأخذ للتقرير عليها عدة مأخذ من بينها القصور في التحقيق وعلق مدير التفتيش الفني بالنيابة الادارية على التقرير بأن المأخذ الواردة فيه لا يمدح معظمها في قدرتها او يقلل من كفايتها

فيما هذا ما شلب تحقيقاتها من تصور وخروج على إجراءات التحقيق بتوجيه أسئلة لا يقتضيها المقام ، كما اتنى على شخصيتها التي يغلب عليها الهدوء والاتزان . كما قدرت كتابتها عن عملها بالمكتب الفني في المدة في الأول من يناير سنة ١٩٦٢ حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٢ بدرجة « يزيد عن الوسط » بمعد أن أخذ عليها بعض مأخذ في العمل . وأضف أن المادة ٢٨ من القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية تنص على أن الترقية الى وظيفة رئيس نيابة ادارية ووكيل عام تكون بحسب درجة الكلية ولأنه وضع من مطالعة محضر لجنة شئون الأعضاء الفنيين بالنيابة الادارية في جلستى ٢٣ و ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ أن اللجنة اتجهت بمناسبة ترقية بعض وكلاء النيابة من الفئة المتأخرة الى رؤساء نيابة ، الى الاعداد بشدم التخرج ومدة الخبرة واعتبارها محل اعتبار عند الترقية وقصرت هذا المبدأ على من استقرت كتابته في التقارير الثلاثة الأخيرة على درجة « وسط » على الأقل .

ومن حيث أن ما استند اليه قرار إنهاء خدمة المدعية من أنها كانت قد قاربت الخامسة والخمسين من عمرها وجاوزت بذلك السن المناسبة لوظيفة رئيس نيابة ادارية التي كانت ما زالت تشغلها ، ومن أن استمرارها في الخدمة في هذه الوظيفة الرئاسية مع ضعف مستواها من الأمور التي تعوق عمل جهاز النيابة الادارية وتشل قدرته على مواجهة المسؤوليات الملقاة على عاتقه ، يستتبع إبعادها . هي وأمثلةا من العمل حتى يتيسر اختيار العناصر الصالحة لشغل هذه الوظائف الرئاسية ، أن ما استند اليه القرار المذكور في هذا الشأن لانتهاء خدمة المدعية يتفق وصحيح القواعد القانونية التي صدر في ظلها هذا القرار . ولا مجال للتسول المرسل في . هذا الصدد بأن وظيفة رئيس نيابة ادارية ليست من الوظائف بحيث يصبح من غير المناسب أن يقوم بأعمالها من ثلارب لسن الخامسة والخمسين . شأن المدعية — ذلك أن تقرير ذلك من الملاحظات التي تستل

بها جهة الادارة ، ما لم يشبه ثمة انحراف بالسلطة ، معى التى تستطيع بحكم معيشتها لظروف العمل وملاسلته ان تنسدر الآثار النفسية والسلوكية التى تنعكس على المدعية وعلى علاقاتها بروسستها الذين يصفونها سنا ويتفوقون عليها علما وخيرة ، وتقرن مدى اثر ذلك على حسن اداء العمل والتظلمه . وطالما أنه لم يتم دليل من الأوراق على ان النيابة الادارية لم تقضى من وراء هذا المصلحة العامة فلا يكون ثمة وجه للنمى عليها فى هذا الشأن . هذا كما أنه لا مثار للقول بأن الأوراق لا تفيد ان المدعية غير منتجة بمقولة ان كفايتها لم تنحدر منذ مارس سنة ١٩٦٣ لا مثار لذلك لأن عدم تقدير كفاية المدعية الفنية منذ هذا التاريخ الى تاريخ صدور قرار ائهاء خدمتها فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ لا يفيد بذاته انها كانت على كفاية تؤهلها للبقاء فى الخدمة والواقع ان تقارير كفاية المدعية من الفترة من الأول من يناير سنة ١٩٦٠ الى مارس سنة ١٩٦٣ لا تتجاف مع ما سجلته النيابة الادارية فى مذكرة طلب ائهاء خدمة المدعية من ان مستواها الفنى كان ضعيفا بل توحى به ، فتقدير كفاية المدعية بدرجة يزيد عن الوسط فى المدة من يناير سنة ١٩٦٢ الى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٢ وينفس هذه الدرجة فى مارس سنة ١٩٦٣ ومن قبل ذلك بدرجة بين الوسط وفوق للوسط فى حين ان درجة كفايتها فى الفترة من يناير سنة ١٩٦٠ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وفى ابريل سنة ١٩٦١ تقرب فوق الوسط ، ان تقدير درجات كفاية المدعية على هذا النحو تنبئ بوضوح عن ان كفاية المدعية كانت فى انهيار تضطرب بالآلا يسوغ معه خفض ما خلصت اليه النيابة الادارية فى مذكرتها سابقة الذكر من أن مستوى المدعية الفنى كان ضعيفا وذلك بحسبان ان مثل هذا التقدير من الملاحظات التى تنفرد بها جهة الادارة ما لم يشب تقديرها الانحراف وهو ما لم يتم عليه ثمة دليل بل وينفيه فضلا عن ان انهيار فى مستوى كفاية المدعية على النحو المتقدم ذكره منذ يناير سنة ١٩٦٠ كان مستمرا ومضطربا وأنه لا يوجد ثمة تفاوت صارخ بين تقدير كفايتها بدرجة يزيد على الوسط

في مارس سنة ١٩٦٣ والدرجة الأدنى مباشرة لدرجة الوسط وهي درجة دون الوسط المعتبرة اثنى درجات للكلية في حكم المادة ٣١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ سلف الذكر والتي يتسم صاحبها ولا ريب بضعف المستوى الفنى . ولا يفنى المدعية بعد ذلك كله الاستناد الى ترقيتها في سنة ١٩٦٤ الى وظيفة رئيس نيابة خاصة ولن النيابة الادارية كانت قد نزلت بدرجة الكلية اللازمة للترقية الى هذه الوظيفة الى درجة وسط على الاقل في التقارير الثلاثة الأخيرة ، مع ان تقديرات الكلية ونفا للزيادة ٣١ سلفه الذكر هي كفاء . وفوق الوسط ووسط ودون الوسط وان وظيفة رئيس نيابة من الوظائف الرئيسية التي قضت المادة ٢٨ من القرار الجمهورى سلف الذكر بان تكون الترقية اليها بحسب درجة الكلية ، وفي هذا ما يكشف بجلاء عن صدق ما ذهب اليه بحسب درجة الكلية ، وفي هذا ما يكشف بجلاء عن صدق ما ذهب اليه منكرة النيابة الادارية التي صدر على اساسها قرار انتهاء خدمة المدعية من ضعف مستوى شاغلي الوظائف الرئيسية وان حاجة العمل كلفت تتطلب ابعاد العناصر غير الصالحة والمعونة منهم وتميز النيابة الادارية بعناصر قادرة على التفرغ بمسؤوليات العمل بها .

ومن حيث انه لما كان الأمر كذلك فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر بالنسبة للمدعية على اسباب صحيحة تبرره في الواقع والقانون بما لا يطمعن عليه ، ومن ثم ينهل ركن الخطأ الموجب للتعويض وينهل تبعاً له الأساس الذي أقيمت عليه المدعية طلب التعويض وتكون دعواها بهذه التهمة حقيقة بالرفض .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى غير ذلك فمن ثم يتعين الحكم بقبول الطعنين شكلاً وفي موضوعهما بالغاء الحكم المطعون فيه مع إلزام المدعية بالمصروفات .

. ( طعن رقم ٥٦٧ ، ٥٧١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٧ ) .

قاعدة رقم ( ٢٦٩ )

المبدأ :

مضى تحصن القرار الإدارى فله يصبح حجة على ذوى الشأن فيما  
انشاء او رتبته من مراكز او آثار قانونية — لا تقبل أية دعوى يكون القصد  
فيها تجريد من قوته التنفيذية في مواجهتهم .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ليس صحيحا ما ذهب اليه الطامن من أنه وإن كلن  
القرار الجمهورى رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧ بخلطه للى المعاش بغير الطريق  
التأبىي قد تحصن بفوت مواميد الطمن بالانفاء الا أن ذلك لا يحول دون  
الاقرار ببطلانه وترقيب آثار هذا البطلان من ناحية اعادة تسوية معاشه  
على أساس بقله فى الخدمة حتى سن الستين مع صرف الفروق المترتبة على  
هذه التسوية . لا صحة فى هذا القول لأنه مضى تحصن القرار الإدارى  
فله تحيل على الصفحة بحجة على ذوى الشأن فيما انشاء او رتبته من  
مراكز او آثار قانونية بحيث لا تقبل أية دعوى يكون القصد منها تجريده  
من قوته التنفيذية فى مواجهتهم ، الا لتطوى الأمر على الغاء ضمنى للقرار  
واخلال بالاستقرار الذى استهدفه القانون للمراكز والآثار القانونية المشار  
اليها بعند اذا لتفنت مواميد الطمن فيها بالانفاء .

( طمن ٤٦٦ لسنة ٢٤ فى — جلسة ١٩/٥/١٩٨٤ )

قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

المبدأ :

المادة ٢٥ من قانون النيابة الإدارية تنظم العلاقة الوظيفية لأعضاء  
النيابة الإدارية من حيث التعمين والنقل والترقية ويؤخذ فى شأنها رأى لجنة  
الوكلاء العاملين قبل إصدار القرارات المتعلقة بها — المادة ٧٧ من القانون

رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي الوجبة التطبيق في شأن فصل أعضاء النيابة الإدارية بغير الطريق التاديبى ومن ثم لا تتطلب أية إجراءات شكلية في القرار الذى يصدر من رئيس الجمهورية وفقاً لأحكامها أسس ذلك : نظام الفصل بغير الطريق التاديبى يستهدف التيسر على جهة الإدارة في إنهاء خدمة الموظف بغير الطريق التاديبى المعتاد مما يقتضى ترك الأمر في شأنه لرئيس الجمهورية دون قيد في حين أن التعيين والنقل والترقية تتعلق بتنظيم العمالة الوظيفية ومن ثم رأى أن يؤخذ بشأنها رأى لجنة الوكلاء المعلمين قبل إصدارها لا وجه للتجدي بقاعدة من يملك التعيين يملك الفصل توصلاً لاستقرار تلك الإجراء بأخذ رأى لجنة الوكلاء — الأكثر اقتراباً على ذلك : قرار رئيس الجمهورية الصادر في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بفصل عضو للنهبة الإدارية دون سابقة العرض على لجنة الوكلاء صحيح .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا وجه كذلك لما ذهب إليه الطاعن من أن القرار المطعون فيه صدر مصادراً لعدم أخذ رأى لجنة الوكلاء المعلمين بالنهبة الإدارية قبل إصداره مما ينطوى على غصب الاختصاص هذه اللجنة وتفويت لإجراء شكلى جوهرى يمثل ضمانة جوهرية لأعضاء النيابة الإدارية ، وذلك بمقبولة أنه لما كانت القاعدة أن من يملك التعيين يملك الفصل ، وكثرت المادة ٣٥ من قانون للنهبة الإدارية قد نصت على أن يكون تعيين أعضاء النيابة الإدارية وترقيتهم وتعلمهم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض مدير النيابة الإدارية بعد أخذ رأى لجنة الوكلاء فإن فصل أعضاء النيابة الإدارية بغير الطريق التاديبى بالتطبيق بنص الفقرة ٦ من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى صدر للقرار الجمهورى المطعون فيه وفقاً

لأحكامه كان يلزم — ومن باب أولى — أن تتم أيضا بناء على عرض مدير النيابة الإدارية بعد أخذ رأى لجنة الوكلاء المشار إليها مباشرة على حالات التعيين والترقية والفصل . لا وجه لما ذهب عليه للطاعن في هذا الخصوص ، ذلك لأن المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الواجبة التطبيق في شأن أعضاء النيابة الإدارية على ما ذهب الحكم المطعون فيه ويحق ، لم تتطلب استيفاء أية إجراءات شكلية في القرار الذي يصدر من رئيس الجمهورية وفقا لأحكامها ، ولا وجه للاجتهاد مع صراحة النص ووضوحه ، فضلا عن أن نظام الفصل بغير الطريق التأديبي إنما يستهدف التيسير على وجهة الإدارة في إنهاء خدمة الموظف بغير الطريق التأديبي المعتاد ، مما تقتضى ترك الأمر في شأنه لاختصاص رئيس الجمهورية دون ثمة قيد آخر ، في حين أن حالات التعيين والنقل والترقية المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون النيابة الإدارية تتعلق بتنظيم العلاقة الوظيفية لأعضاء النيابة الإدارية ولا تنور في شأنها مقتضيات التيسير سالفة الذكر ، ومن ثم نوى أن يؤخذ في شأنها رأى لجنة الوكلاء العاملين قبل إصدار القرارات المتعلقة بها ، مما يقتضيه منه أن يختلف إجراءات إصدار القرارات في كلتا الحالتين لاختلاف مقصود لذلك ، الأمر الذي تتفق معه علة القياس بينهما ، ولا يكون ثمة وجه بالتالي للتحدى في هذا المجال بقاعدة أن من تلك التعيين يملك الفصل توصيلا إلى استلزام ذات الإجراءات في كلتا الحالتين .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان القرار المطعون فيه قد تحصن بعد إذ تراضى للدعى في رفع الدوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب المدعى تسوية معاشته على أساس استمرار بقاءه في الخدمة حتى سن الستين مع صرفة الفروق المالية المترتبة على ذلك يكون قد أصاب الحق ولا مظن عليه من هذه الناحية :

( طعن ٤٦٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٩ ) .



قاعدة رقم ( ٢٧١ )

المبدأ :

المادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للتبليغ الإدارية والمحكمة التأديبية — متى ثبتت كفاية عضو النيابة لشغل الوظيفة القيادية التي تتم الترقية لها بحسب درجة الكفاية فإن القرار الجمهوري بإحاقته للمعاش بغير الطريق التأديبي يكون مخالفا للقانون لاغتقاده ركن السبب الجبرر لاصدوره — الأمر المترتب على ذلك الحكم بالتعويض عن الأضرار المالية والأدبية. تعويضا شاملا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن طلب التعويض ، فإن للثابت من مطالعة المذكرة للنقطة أعدها النيابة الإدارية ردا على الدعوى أن القرار الجمهوري رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧ قد بنى أساس ما جاء بمذكرة مدير النيابة الإدارية التي جاء بها أنه « لما كان تعزيز جهاز النيابة الإدارية لمواجهة المسؤوليات الملقاة على عاتقه في الوقت الحاضر يتطلب ضرورة اختيار العناصر الصالحة لشغل الوظائف الرئيسية وأبعاد من عداهم ، ولما كان استمرار وجود من تبين ضعف مستواهم الفني مما كان سببا في تخطيهم في الترقية إلى وظائف وكلاء عامين أو رؤساء نيابة سيؤدي إلى إيجاد عناصر معوقة للعمل في الجهاز ، ومن ثم فإن الحاجة تدعو إلى النظر في وضع أعضاء النيابة الإدارية الذين تبين عدم صلاحيتهم لهذا السبب ضعف المستوى الفني أو لأسباب أخرى وذلك بإبعاد بعض العناصر التي ثبتت عدم صلاحيتهم لضعف المستوى الفني » .

كما لوحظ أنه يوجد بين أعضاء النيابة الإدارية من جازر السن المناسب يشغل الوظائف التي يشغلونها بعد أن تخطوا في الترقية أكثر من مرة .

وقد رأى اقتراح احالته للسادة رؤساء ووكلاء النيابة الممثلة  
المبينة اسمائهم في مشروع القرار الى المعاش مع منح كل منهم معاشا  
استثنائيا باضافة سنتين لمدة للخدمة ومنح العلاوات المقررة خلال  
هذه المدة .

وقد روعى في ذلك صالح العمل في النيابة مع مراعاة الاعتبارات  
الخاصة لن شملهم القرار ، وان الحاليين الى المعاش بالقرار الجمهوري  
المشار اليه قد بلغوا سنا يقرب من الخامسة والخمسين عاما او تزيد  
ولهم مدة خدمة طويلة وان في اضافة سنتين لى مدة خدمة كل منهم  
ما يحقق لهم معاشا مناسباً .

• ومن حيث ان المآخذ التي اشارت اليها مذكرة مدير النيابة الادارية  
سائلة الذكر جاءت في عبارات عملة مرسلة بالنسبة الى جميع اعضاء  
النيابة الادارية الذين تضمن للقرار الجمهوري رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧  
المشار اليه احوالهم الى المعاش ، دون ان تتضمن هذه المذكرة تخصيصا  
لكل من هؤلاء الاعضاء يكشف عن مدى انطباق هذه المآخذ عليه .

وان المستفاد من هذه المذكرة على اية حل ان اعضاء النيابة الادارية  
المعينين بها هم من تبين ضعف مستواهم للفنى مما وكان سببا في تخفيضهم  
في الترقية الى وظائف وكلاء عامين او وظائف رؤساء نيابة ادارية او من  
جولوزوا السن المناسب لشغل الوظائف التي يشغلونها بغير ان تحطو في  
الترقية لأكثر من مرة .

والمدعى ليس واحدا من هؤلاء حيث خلت الأوراق مما يفيد سبق  
تخفيضه في الترقية الى وظيفة رئيس نيابة ادارية او غيرها من الوظائف ،  
كما يكشف الأوراق من لئه قد قام به سبب آخر يصلح سنداً لاحتلاله  
الى المعاش بغير الطريق التقليدى ، وان ما اثير ليه من ضعف المستوى

الفنى لمن شملهم للقرار الجمهورى سالف الذكر لم لا تظايره الأوراق بالنسبة الى المدعى ، لأن الثابت أنه قد اعيد تعيينه في وظيفته النيابية الادارية بعد اعادة تنظيمها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

ولو صح ما قيل من ضعف مستواه الفنى لشملة للفصل الى احدى وظائف الكادر العام خارج النيابية الادارية مع من اتخذ معهم هذا الاجراء من اعضاء النيابة الادارية طبقا لاحكام المادة ٤٨ من القانون المشار اليه ، فضلا عن ان المدعى رقى الى وظيفة رئيس نيابة ادارية في ظل العمل بهذا القانون اعتبارا من ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٩ ، وهى من الوظائف الرئاسية في هذا الجهاز على ما عبر عنه مدير النيابة الادارية نفسه في مذكرته سائلة الذكر ، الأمر الذى يكشف بذاته عن كفاية المدعى لشغل هذه الوظيفة القيادية التى تتم الترقية اليها بحسب درجة الكلية طبقا لنص المادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحكم القاعدية .

ومتى كان ما تقدم فان القرار الجمهورى رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧ بحالة المدعى الى المعاش بغير الطريق التقديى قد لفتقد السبب المبرر لاصداره ومن ثم يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث انه قد قرتب على صدور للقرار الجمهورى سالف الذكر فى حق المدعى حرمة من الفرق بين المرتب والمعاش طوال المدة التالية لبطوغة السن القانونية للاحالة الى المعاش ، فضلا عما انتطوى عليه هذا القرار من الاساءة الى المدعى والتقليل من شأنه بين اقاربه وذويه ، وهى اضرار مالية وادبية ترى المحكمة تعويضه عنها تعويضا شاملا بمبلغ الفين من الجنيهات بهراعاة من للمدى احيل الى المعاش فى نحو الخامسة والخمسين

من عمره وأنه منح معاشا استثنائيا بضم مدة سنتين التي مدة خدمته  
الحسوية في المعاش .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فقد تعين للحكم بقبول الطعن شكلا  
وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإلزام الجهة الادلية بأن تؤدي  
إلى المدعى تعويضا قدره الفين من الجنيهات. ويرفض ما عدا ذلك من  
الطلبات .

( طعن ٢٦٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ ) .

## الفصل الثاني

### تنظيم النيابة الإدارية ودورها في الدعوى القضائية

#### الفرع الأول

#### تنظيم للنيابة الإدارية

#### قائمة رقم ( ٢٧٣ )

المبدأ :

مراحل تنظيم النيابة الإدارية : القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ — القانون

رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

ملخص الحكم :

انه يتقضى مراحل إنشاء النيابة الادارية، واخذة تنظيمها. يبين أنها قد  
انشئت بمقتضى القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ وقد اصبحت منكرته  
الايضاحية عما يستهدفه المشرع من وراء انشائها. وهو ان تكون اداة رقابية  
واشراف تشترك في دعم الجهاز الحكومي، وتظيم الاشراف على اعضاءه  
تنظيما يكفل حسن تادية الخدمة للجمهور، مع نزاهة القصد ودور سبع  
مستوى الكلية. وان تقوم بالنسبة الى الموظفين بمثل ما تقوم به النيابة  
العامة بالنسبة الى المواطنين، وبذلك تشوب من اداة الحكم في تتبع الجرائم  
وتقصى الاخطاء وضروب التقصير والاعتزاف التي تستوجب المساءلة والمقاب  
— وتحقيقا لهذه الأهداف كفل لها القانون الاستقلال عن اللوزارات  
والمصالح حتى تحقق لاعضاؤها الحيادة والابعد عن تأثير كبار الموظفين —  
ونص القانون على تاليف لجنة تقوم باختيار الموظفين الفبيين الذين  
يلحقون بالنيابة الادارية من بين موظفي الادارات العامة للشؤون القانونية

والتحقيقات — وعندما أعيد تنظيم النيابة الإدارية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ كانت الفلية التي استهدفها حسبما أفصحت عن ذلك مذكرته الإيضاحية هي إصلاح أداة الحكم والقضاء على ما يميها من جراء غرطات الموظفين وأخطاهم ولذلك وسع في اختصاص النيابة الإدارية في مجال التحقيق ووفر لأعضائها الضمانات الأساسية التي تهلت لرجال القضاء وحقق المساواة بينهم وبين أعضاء النيابة العلية ورجال القضاء والأعضاء الفنيين بإدارة قضايا الحكومة وأعضاء مجلس الدولة واستأذة القانون بكليات الجامعات المصرية — بأن أجر تبادل التعمين في هذه الوظائف — ولتقتضت إعادة تنظيم النيابة الإدارية تشكيلها على وجه يمكنها من الاضطلاع بأعمالها الجديدة ولذلك نصت المادة ٤٨ من القانون على أن ( يصدر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مدير عام النيابة الإدارية باعادة تعيين أعضاء النيابة الإدارية طبقاً للنظام الجديد .. أما للذين لا يشملهم القرار المشار اليه في الفقرة السابقة فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية لمدة أقصاها ستة اشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم .. ) — وبذلك ترك المشرع للجهة الإدارية المختصة حرية اختيار أعضاء النيابة الإدارية باعتبارها طيعية لاعادة تنظيمها بعد أن اتسع اختصاصها وزادت أهمية المهمة التي نيطة بها وخطورتها ونظرا الى أن إعادة تشكيل النيابة الإدارية عقب صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ( لم يحقق ما استهدفه المشرع منها فقد رأى تكوين الجهة الإدارية المختصة من استبعاد الأعضاء الذين اقتضى الصالح العام نكلهم من النيابة الإدارية فصدر القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ الذى عمل به في ١٣ من يونيه سنة ١٩٦٠ متضمنا النص في مادته الثالثة على أنه ( يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مدير النيابة الإدارية وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من هذا القانون بتقرير مسبب نقل أعضاء النيابة الإدارية الى وظائف عامة في الكادر العالى في درجة مالية

تدخل ممتلكاتهم عند النقل في حدود مربوطها أو أول مربوط الوظيفة التي يشغلونها ) كما نص في المادة الثالثة على أن يعمل بهذا الحكم لمدة سنة من تاريخ العمل بهذا القانون يجوز تجديدها بقرار من رئيس الجمهورية — وقد جددت هذه المدة سنة أخرى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٢ لسنة ١٩٦١ . .

( طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٧٣ )

##### المبدأ :

مرافق إنشاء النيابة الإدارية وتنظيمها — تنظيم للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — التصرف في التحقيق الذي تتولاه النيابة الإدارية .

##### ملخص الحكم :

ان النيابة الادارية هيئة مستقلة أنشئت بالقانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ وقد أفصح هذا القانون ومذكرته الإيضاحية عما استهدفه المشرع من إنشائها وهو أن تسهم باعتبارها أداة رقابية وإشراف في تدعيم الأداة الحكومية وتنظيم الإشراف على أعضائها تنظيميا يكفل السرعة في أداء الخدمات للجمهور مع نزاهة القصد والكفاءة ، وان تقوم بالنسبة الى الموظفين بمثل ما تقوم به النيابة العامة لكافة المواطنين فتتوب بذلك من أداة الحكم مجتمعة في تتبع الجرائم والأخطاء وأنواع التقصير التي تستوجب العقاب والمؤاخذة — وتحقيقا لهذه الأهداف كل لها للقانون الاستقلال من اللوزارات والمصالح حتى تتحقق حيده أعضائها وبمعددهم من تأثير كبار الموظفين — وعندما أعيد تنظيم النيابة الادارية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ كان الهدف من هذا التعديل اصلاح اداة الحكم ولتقضاء على ما يعيبها من اخطاء الموظفين فوسع القانون من اختصاص النيابة الادارية

بالتحقيق اذ بعد ان كان مختصرا على التحقيق فيما يعال اليها وما تتلقاه من شكاوى ذوي الشأن يشمل ايضا المخالفات التي يكشف عنها اجراء الرقابة ولم تطلها اليها الجهة الادارية وشكاوى الأفراد والمهينات العلنية ولو لم يكن الشاكي صاحب شأن متى اثبت الفصل جديتها — كما نظم القانون اجراءات التصرف في التحقيق ووزع الاختصاص في شأنه بين النيابة الادارية والجهة التي يتبعها الموظف على وجه يمنع افئات الجهات الادارية على اختصاص النيابة الادارية — فلذا رأت للنيابة الادارية أن المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخصم من المرتب لمدة تزيد على خمسة عشر يوما أحالت الأوراق الى المحكمة التأديبية المختصة مع اخطار الجهة التي يتبعها الموظف بالاحالة ( مادة ١٤ من القانون ) — واذا رأت حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب جزاء اشد من الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما أحالت الأوراق الى الرئيس المختص لاصدار قراره بالحفظ أو بتوقيع الجزاء مع اخطارها بهذا القرار — فلذا رأت الجهة الادارية تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية اعادت الأوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى امام المحكمة التأديبية المختصة ( مادة ١٢ ) واذا كتبت المخالفة مالية وجب اخطار ديوان المحاسبة بقرار الجهة الادارية في شأنها وله أن يطلب من النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية ( مادة ١٣ ) .

( ملحق رقم ١٢٣٠ لسنة ١٩٠٩ ق — جلسة ١٣٨٠/٤/١٩٦٧ ) .



## الفرع الثاني

### اختصاص النيابة الإدارية

قاعدة رقم ( ٢٧٤ )

#### المبدأ :

اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار  
التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة. جنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من  
رأس مالها .

#### ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن  
سريان أحكام القانون النيابة الإدارية والمحكمة التأديبية على موظفي  
المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص  
على أنه ( مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة  
وفحص الشكوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من ٢ إلى ١١ و ١٤ و ١٧  
من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ للمشار إليه .

موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات  
العامة بنسبة لا تقل من ٢٥ ٪ من رأس مالها أو تضمن لها حد أدنى  
من الأرباح ) .

ومناد ذلك أن المشرع مد نطاق اختصاصات النيابة الإدارية بالتحقيق  
والرقابة والفحص والاحالة إلى المحكمة التأديبية والاحالة إلى النيابة العامة  
إذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية المتصوص عليها بالمؤبد من  
٢ إلى ١٣ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم  
النيابة الإدارية والمحكمة التأديبية إلى طائفتين من العاملين أولاها طائفة

العاملين بشركات القطاع العام الذين تثبت لهم هذه الصفة وفقا لأحكام قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وثقيهما طائفة العاملين بالشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها ، ومن ثم فإن ممارسة النيابة الادارية لاختصاصاتها سالفه الذكر بالنسبة للطائفة الثانية لا يشترط لها أن تكون للشركة من شركات القطاع العام ، وتبعا لذلك يكون للنيابة الادارية أن تمارس تلك الاختصاصات بالنسبة لإية شركة لا تفل مساهمة الحكومة أو الهيئات الادارية في رأس مالها عن ٢٥٪ .

وبناء على ما تقدم تختص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين ببنك التعمير والاسكان الذي تساهم فيه هيئة تنمية المدن الجديدة وحينه الأوقات المصرية بنسبة تزيد على ٢٥٪ من رأسمالها رغم أن إنشاء البنك قد تم طبقا لأحكام قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذي قضى في مادته التاسعة باعتبار الشركات المنقطة بأحكامه من شركات القطاع الخاص إيا كانت للطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ، ولم يستثن الشركات الخاضعة لأحكامه من. للخضوع لأحكام القانونين رقمي ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار المنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها .:

( ملف ١٧٣/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٥/٥ وجلسة ١٩٨٣/٤/٦ ) .

قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزى المصرى والبنك الأهلى وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسى للبنك الأهلى — للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ وإن كان قد أجاز لرئيس مجلس الإدارة إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية ونظام موظفى البنك وأن يضع النظم الأخرى اللازمة لأعمال البنك إلا أن هذا لا يفيد بذاته استثناء البنك من أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ طالما أن لبنك لم يضع نظاما يقرر فيه صراحة الاستثناء من هذه الأحكام أو الخروج عليها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه مما ذهب إليه الطاعن من اختصاص رئيس مجلس إدارة البنك بإصدار قرار فصل المطعون ضدها تأسيسا على أن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ قد أجاز الاستثناء من الأحكام الواردة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحكمات التأديبية وقد صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزى المصرى والبنك الأهلى ، وكذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسى للبنك الأهلى ، وقرر كل منها هذا الاستثناء بالنسبة للعاملين بالبنك . فبالرجوع الى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه يبين أنه ولئن كان قد أجاز في المادة ١٧ منه لمجلس الإدارة إصدار القرارات واللوائح الدلظير المتعلقة بالشئون المالية والإدارية ونظام موظفى البنك وأن يضع النظم الأخرى اللازمة لأعمال البنك ، إلا أن هذا لا يفيد بذاته استثناء البنك من أحكام رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ طالما وأن مجلس إدارة البنك لم يضع نظاما يقرر فيه صراحة الاستثناء من هذه الأحكام والخروج عليها ،

ولا يجد في ذلك ما استند اليه البنك في عريضة طعنه من أن ثمة عرفا جرى عليه العمل في المنشآت المصرفية يجيز لرئيس مجلس الإدارة توقيع الجزاءات التأديبية ومنها جزاء الفصل ، حيث لا يستقيم الاستناد الى عرف يخالف ما ورد بالقانون من أحكام ، وأن صح القول بقيام هذا العرف في تاريخ سابق على صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، فقد أضحي ولا محل للقول باستمراره بعد العمل بهذا القانون الذي تضمن احكاما مغايرة وقضى باتطبيقاتها على العاملين بالبنك باعتباره مؤسسة عامة في ذلك الوقت . كذلك بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ يبين أنه ولئن كان قد نص في المادة ١٤ منه على أن يتبع البنك اساليب الإدارة وفقا لما يجرى عليه العمل في المنشآت المصرفية العادية دون التقيد بالنظم وللتواءم الادارية والمالية المعمول بها في مصالح الحكومة ، والمؤسسات العامة الا ان هذا النص قد جاء خاصا بتحديد اساليب الإدارة لا يفيد شيئا في تقرير الاستثناء من أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ اذ يتعين لذلك النص على تقرير هذا الاستثناء اما صراحة أو ضمنا بالأداء أحكام مغايرة .

(ظمن ٩٥٢: لسنة ٢٠٠٠ في بطلنة ١٩٨٤/١/٣٩ )

قاعدة رقم ( ٢٧٦ )

المبدأ :

عدم ولاية النيابة الإدارية في التحقيق مع العاملين بالمؤسسات

الصحية القومية .

ملخص التتوى :

من حيث المادة ٤٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة تنص على أنه « فضلا عن الاختصاصات المقررة للمجلس الأعلى

للصحافة في هذا القانون ..... ومع عدم الإخلال بحق لقلية الدعوى المدنية أو الجنائية أو للسياسية يكون للمجلس في حالة مخالفة الصحفي للواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو تقوّن نقليّة الصحفيين أو ميثاق الشرف الصحفي أن يشكل لجنة للتحقيق يتكون من ثلاثة من أعضائه من بينهم أحد الصحفيين والعضوين القانونيين. وتكون رئاسة اللجنة لأقدم العضوين القانونيين . ويتمين على لجنة التحقيق أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية بمثل الشروع في التحقيق مع الصحفي بوقت مناسب ولهما أن ينييا أحد أعضائهما لحضور التحقيق .. وفي حالة توافر الدلائل الكافية على ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفي يكون لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأديبية أمام الهيئة المنصوص عليها في المادة ٨١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ في شأن نقابة الصحفيين ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية لرئيس تلك اللجنة وللصحفي الحق في الطعن في قرار هيئة التأديب أمام الهيئة الاستئنافية المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون سالف الذكر . وتنص المادة ٥٢ على أن « الصحفيون الذين يعملون بصحيفة أو وكالة صحفية أو لصدى وسائل الاعلام غير الصحفية ..... عليهم أن يتقدموا بطلب للمجلس الأعلى للصحافة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للإذن لهم بالعمل . فإذا لم يتقدموا بطلب الآن خلال الفترة المذكورة تتخذ معهم الاجراءات التأديبية وفقا لهذا القانون » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ٢٩٥٩ في شأن سريتن أحكام قانون النيابة الادارية وللحكومات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ينص في المادة الأولى منه على أن « يستبدل بنص المسالتين ١ و ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ النصان الآتيان : مادة ١ — مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها العامل في

الرقابة وفحص للشكاوى والتحقيق تسرى احكام المواد من ٢ الى ١٢ ،  
١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ — العاملين بالهيئات العامة .

٢ — العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها  
قرار من رئيس الجمهورية .

٣ — العاملين في شركات القطاع العام او الشركات التي تشارك  
بها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها  
او تضمن لها حداً أدنى من الأرباح .

٤ — .....

٥ — .....

ومن حيث ان مفاد ما تقدم جميعه ، انحسار اختصاص النيابة الادارية  
عن الصحف القومية وللؤسسات الصحفية القومية الواردة في قانون  
سلطة الصحافة وفقاً لأحكام القانون للنيابة الادارية المشار اليها . واذ  
نص المشرع على خضوع جميع العاملين بالؤسسات الصحفية القومية من  
صحفيين وأداريين ومباني لعقد العمل الفردي فإن مؤدى ذلك هو مخاطبتهم  
بنظام التأديب والتحقيق والجزاءات الواردة بقانون العمل الصادر به  
القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن بمذاه القانون الجديد رقم ١٣٧ لسنة  
١٩٨١ الذي حل محله ، واستبعاد قانون النيابة الادارية وفي هذا الشأن  
فضلا من تحويل المجلس الأعلى للصحافة اختصاصات معينة في التحقيق  
مع الصحفيين وتحويل المسمى التأديبي ضدهم وفقاً لقانون نقابة  
الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر مما يعنى عدم امتداد ولاية  
النيابة الادارية اليهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم اختصاص النيابة الادارية  
بالتحقيق مع جميع العاملين بالؤسسات الصحفية للقومية .

( ملف ١٧٥/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١٢/١ ) .

## الفرع الثالث

### دور النيابة الإدارية في الدعوى التأديبية

أولاً — النيابة الإدارية ليست خصماً في الدعوى التأديبية :

قاعدة رقم ( ٢٧٧ )

#### المبدأ :

النيابة الإدارية — ليست خصماً في الدعوى التأديبية — أثر ذلك عدم التزامها بمصاريف الدعوى أو اللطعن في الحكم الصادر فيها .

#### ملخص الفتوى :

ومن حيث أن مباشرة النيابة الإدارية التحقيق في بعض ما يحال إلى المحكمة التأديبية من دعاوى واختصاصها وحدها بالإدعاء أمام المحكمة التأديبية لا يجعل منها أي النيابة الإدارية خصماً في الدعوى التأديبية إذ هي تقوم بدور النيابة من الإدارة وهي الأمانة على مصلحتها وعلى حرمان الوظائف العامة فتتلاقى مع النيابة العامة في أمانتها على مصلحة المجتمع ونيابتها عنه إذ هي تنوب عن جهات الإدارة أمام القضاء التأديبي وهو ما يبين من تسميتها بالنيابة الإدارية وما أشارت إليه المفكرة الإيضاحية للفقانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بقضاء النيابة الإدارية بقولها « وقد رأى أن تسمى هذه الهيئة بالنيابة الإدارية لأنها تقوم بالنسبة إلى العاملين بثل ما تقوم به النيابة العامة بالنسبة إلى كافة المواطنين فهي تنوب عن أداة الحكم مجتمعة في تتبع الجرائم والأخطاء وأنواع التقصير التي تستوجب العقاب » .

وحين أعاد الفقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنظيم النيابة الإدارية واستكمل مسؤولياتها واختصاصاتها اللازمة لأداء دورها في الإصلاح الإداري

لم يغير من طبيعة هذه الهيئة ولم يخل بحق الجهة الادارية الأصلية في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق .

وعلى هذا لا يجوز بأى حال من الأحوال إلزامها بمصروفات الدعاوى التى ترفعها أو للطعون التى ترفع من العاملين طعنا فى أحكام المحاكم التأديبية إذا خسرت الحكومة للدعوى أو الطعن .

ومن حيث أن ما نسب إلى السيدين/..... ، ..... هو إخلال بواجبات وظائفها حال كونها عاملين بوزارة الصحة ومن ثم تكون هذه الوزارة الأخيرة هى التى ينصرف إليها قضاء المحكمة الادارية العليا فيما تضمنه من إلزام الحكومة بمصروفات الطعنين المشار إليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إلزام وزارة الصحة بمصروفات الطعنين رقم ١٣٤٤ لسنة ١٣ و ١٢٤٩ لسنة ١٤ المرفوعين أمام المحكمة الادارية العليا من السيدين/..... .

( ملف ٢٢٨/٢/٣٢ — جلسة ١١/٣/١٩٧٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

المبدأ :-

أن طوفى الخصومة فى الدعوى التأديبية هما العامل والجهة التى يعمل بها وهما طرفا الطعن ضد الحكم الصادر من المحكمة التأديبية فى هذه الدعوى ..

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن للدعوى التأديبية هى دعوى تقام ضد عامل أخل بواجبات وظيفته أو أتى عملا من الأعمال المحرمة عليه والأثر الفسار



للجريمة التأديبية ينصرف الى الجهة الادارية التى يعمل بها العامل ومن ثم يكون طرفا الخصومة فى الدعوى التأديبية هما العامل والجهة التى يعمل بها وهما ايضا طرفا الطعن ضد الحكم الصادر من المحكمة التأديبية فى هذه الدعوى .

( فتوى رقم ٢٤٥ فى ٢٢/٣/ ١٩٧٠ ) .

**ثانيا — دور النيابة الادارية بصدد الدعوى التأديبية يكاد يتطلب مع**  
**النيابة العامة فى الدعوى العمومية :**

**قاعدة رقم ( ٢٧٩ )**

**المبدأ :**

دور النيابة الادارية بصدد دعوى التأديب يكاد يتطلب مع دور النيابة العامة فى الدعوى العمومية — المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قضت بأنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فالمحكمة ان تؤيد الحكم او تلغيه او تعدله سواء ضد المتهم او لصالحه — حرص المشرع على النص على ما تقدم فى قانون الاجراءات الجنائية خروجاً على قاعدة ان لا يمار الطاعن بطعنه — الأخذ بالحكم الوارد فى المادة ١٧ المشار اليها فى حالة الطعن الذى يقبه النيابة الادارية — العامل المتهم لا يفيد محاسب من طعن النيابة الادارية فى الحكم التأديبى ولما يفيد ايضا من طعن السلطات الادارية التى عينها قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى المادة ٢٢ منه .

**ملخص الحكم :**

ومن حيث ان دور النيابة الادارية بصدد دعوى التأديب يكاد يتطلب مع دور النيابة العامة فى الدعوى العمومية ، كل منهما قوام على مصلحة

الدعوى التى نيطت به أئينا عليها من قبل المجتمع كل فى نطقه ، وإذا كانت المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد قضت بأنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته ، وهذا الحكم ما هو الا تأكيد للبدا الأساسى الذى يجعل من النيابة العامة أئينة على الدعوى العمومية هو فى الأساس صالح المجتمع الإنسانى ، وإذا كان هذا هو شأن النيابة العامة وكان الأثر المترتب عليه هو إطلاق حرية القاضى عند نظر الاستئناف المقدم منها الى إلغاء الحكم أو تعديله سواء ضد المتهم أو لمصلحته ، وهذا الأمر الذى حرص المشرع على النص عليه فى قانون الإجراءات الجنائية خروجاً على قاعدة أن لا يضر الطامن بطعنه إنما مرد حكمه تقديره تعود الى طبيعة دور النيابة العامة فى المجتمع ، وفى إطار هذا المفهوم واستهداء بدور النيابة الإدارية بحضور الدعوى التأديبية وتطابقه كما سلف بيانه مع دور النيابة العامة بصدد الدعوى الجنائية ، فإن الأمر يقتضى انسجاماً مع روح التشريع واتساقاً للمفهوم القانونى لدور كل من النيابة العامة والنيابة الإدارية الأخذ بالحكم الذى قرره المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية سالف الذكر ليرى فى شأن حالة الطعن الذى تقيد النيابة الإدارية ، فإن من شأن هذا الطعن أن يطرح أمام قاضى الطعن الحكم الصادر فى المنازعة لتبسط سلطان القاضى على الحكم ليُلغيه أو يعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته ، وغنى عن البيان أن العامل المتهم لا يقيد بحسب من طعن النيابة الإدارية فى الحكم التأديبى ، وإنما يقيد أيضاً من طعن السلطات الإدارية التى عينها تقون مجلس الدولة المشار اليه فى المادة ٢٢ منه لأن هذه السلطات وقد خولها المشرع الاختصاص بالطعن فى الأحكام التأديبية بجانب النيابة الإدارية لا يملك الزاوى أو الحقوق أكثر مما تملكه النيابة الإدارية التى ناط بها القانون أساساً مباشرة الدعوى التأديبية فمن بدء التحقيق فيها الى الطعن فى الأحكام الصادرة فيها من المحاكم التأديبية .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم كان الحكم المطعون فيه اذ قضى  
بفصل المطعون ضده يكون قد خالف القانون ويتمين الحكم بالفسخ  
وبيارة الطعن ضده بما نسب اليه .

( ملعن رقم ٨١٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٦/٢٠ ) .

ثالثاً — ضرورة اقامة الدعوى التقديرية بمعرفة النيابة الادارية :

#### قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

المبدأ :

اختصاص المحكمة التقديرية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على  
العامل الذى يشغل للمستوى الثانى — اختصاص تليينى مبتدا — لا يحول  
دونه ان تكون المحكمة التقديرية قد تصدقت من قبل لبحث مشروعية القرار  
الصادر من الجهة الرئاسية بفصل العامل على اساس نظام للعاملين بالقطاع  
العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — ضرورة  
اقامة الدعوى التقديرية بوسطة النيابة الادارية — لا تلك المحكمة الادارية  
العليا مباشرة هذا الاختصاص — التزام المحكمة التقديرية بقبول الدعوى  
اذا اُحيلت اليها من النيابة الادارية .

ملخص الحكم :

ان المدمى اصبح من شاغلى الوظائف من المستوى الثانى بالتطبيق  
لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لآ انه كان عند فصله  
يشغل الفئة السابعة بمرتب شهرى قدره ٢٥ جنيهاً واذا جعل هذا  
القانون الاختصاص منعتاً للمحكم التقديرية في توقيع جزاء الفصل من  
الخدمة على العامل بالقطاع العام شاغلى هذا المستوى . وانه وان

كلفت المحكمة التأديبية عند تصدحت في حكمها المظعون فيه لموضوع هذه المنازعة إلا أن تناولها له لم يكن على أساس من السلطة للتجديرة الابتدأة التي أولاها إياها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشر اليه الأمر الذي لا تكون معه تلك المحكمة قد استندت ولايتها وقرعتها في شأنه بعد في نطاقها الجديد وسمايتها التي تختلف كل الاختلاف عن سمات صلاحيتها الأولى التي حددتها لنفسها في المدة التي حددتها لنفسها في المرة الأولى .

وأوضح ذلك الخلاف هو ما يتصل بأسلوب اتصال المنازعة في نطاق السلطة الجديدة للمحكمة . فمدخول المنازعة في حوزتها باعتبارها تمارس سلطة تأديبية بمقتضى يتطلب إجراء لابد من أن تباشره جهة أخرى هي النيابة الإدارية صاحبة الولاية في تقديم كل هذه المنازعات إلى المحكمة التأديبية ولهذا ولعدم سبق مباشرة النيابة الإدارية لهذا الإجراء في خصوصية هذه المنازعة وهي الرغم من: إصدار السلطة للرئاسة لقرار فصل العامل المظعون ضده يعني مطالبتها النيابة الإدارية لمباشرة سلطة الاتهام وتقديم العامل بعد أن التي قرار فصله إلى المحكمة التي لتعقدت لها ولاية فصله . على الرغم من ذلك فإن المحكمة الإدارية العليا لا تلك حق مباشرة هذا الاختصاص وبالتالي فهي لا تلك الأحالة إلى المحكمة التأديبية وتكتفي في هذا الشأن بالتتويه بأن من حق النيابة الإدارية إذا ما طلبت إليها الجهة الإدارية ذلك أن تباشر هذا الحق وأنه يكون لزاما على المحكمة التأديبية آنذاك أن تقبل الدعوى بصورتها الجديدة لتباشر في شأنها سلطة تجديرة بمقتضى مبنية الصلة بذلك التي باشرتها في خصوصها من قبل .

قاعدة رقم ( ٢٨١ )

المبدأ :

إذا كان الثابت أن المحكمة المدنية قد قضت بعدم الاختصاص الولائي في دعوى رفعت أمامها طعنا في قرار صادر بقاء خدمة أحد العاملين بالقطاع العام بسبب انقطاعه عن العمل ولحيت الدعوى بحالتها إلى المحكمة التأديبية عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات فإنه أيا كان الرأي في سلامة الأسباب التي قام عليها هذا الحكم فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تفصل في موضوع الدعوى في حدود طلبات المدعى — المحكمة التأديبية ما كان يجوز لها قانونا وهي تنظر الدعوى في هذا التطاق أن تجنح إلى التصدي لمحكمة المدعى تأديبيا — أساس ذلك أن المشرع حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية بالبتدأة بالمحكمة التأديبية ونشاط بالتبليغ الإدارية الاختصاص بإقامة الدعوى التأديبية أمامها كما أن المشرع لم يخول المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها وهي بصدد الفصل في طعن مقام من أحد العاملين في قرار صدر في شأنه من السلطة الرئاسية أن تحرك للدعوى التأديبية ضده وتفصل فيها — مجاوزة المحكمة التأديبية حدود ولايتها في هذا الشأن يترتب عليه أن حكمها يكون مخالفا للقانون بتعين الالفاء .

ملخص الحكم :

أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يقضى في المادة ٤٩ رابعا منه بأن الأحكام التي تصدر من المحكم للتأديبية بتوقيع جزء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ، يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، وإذا كان المستند من الأوراق أن المدعى كان يشغل وظيفة من الفئة الرابعة وهي من وظائف المستوى الأول طبقا لحكم المادة ٧٩ من النظام سالف الذكر ، لذلك

يكون من الجبائر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة عليه ، والذي صدر أثناء العمل بالمادة ٤٩ المذكورة .

ومن حيث أن المدعى أقام دعواه طعنا في القرار الصادر من الشركة المدعى عليها بإنهاء خدمته وقضت المحكمة المخفية فيها بعدم الاختصاص الولاى وبإحالتها الى المحكمة التأديبية عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فإنه إما كان الرأى فى سلامة الأسباب التى قام عليها هذا الحكم ، فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تفصل فى موضوع الدعوى فى حدود طلبات المدعى ، وإما كان يجوز لها تقبولا وهى تنظر الدعوى فى هذا النطاق أن تنجح الى التصدى لمحاكمته تأديبيا ، ذلك أن المشرع حدد طريق لتصل الدعوى التأديبية ابتداء بالمحكمة التأديبية ، وناط بالنيابة الإدارية الاختصاص بأغلبية الدعوى التأديبية أمامها ، ولم يخول المحكمة التأديبية من لقاء نفسها ، وهى بصدد الفصل فى طعن مقام من أحد العاملين فى قرار صدر فى شأنه من السلطة الرئاسية ، أن تحرك الدعوى التأديبية ضده وتفصل فيها . ولذلك فإن المحكمة التأديبية اذا ما تجاوزت حدود ولايتها فى هذا الشأن فإن حكمها يكون مخالفا للقانون متعين الالغاء .

ومن حيث أنه كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تلتزم بالحكم الصادر من المحكمة المخفية بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها اليها للفصل فيها عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ومن مقتضى ذلك أن تنظر الدعوى حسب التكييف القانونى الصحيح لوقائعها ولو تبين لها من ذلك أن موضوع المنازعة مما يفرج من اختصاصها المحدد فى القانون .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق المودعة حلفظة مستندات الشركة المدعى عليها والمقدمة أمام المحكمة التأديبية ( رقم ٢ دوسيه ) ان

المدعى حبس حبسا احتياطيا مطلقا اعتبارا من ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ على ذمة التحقيق في الجنالية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٠ على ( ١ : ٢ ) سنة ١٩٧٠ .  
أموال عامة عليا ) ثم ألجج عنه في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ ولم يعد الى عمله بعد الامراج عنه فوجهت اليه الشركة كتابا مؤرخا ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ نيته فيه الى انه منقطع عن العمل منذ تاريخ الامراج المشار اليه ، مما يقضى انذاره بانتهاء خدمته طبقا لحكم المادة ٧/٧٥ من لائحة العاملين بالقطاع للعلم . واذ لم يستجب المدعى الى هذا التنبيه ولم يعد الى عمله دون ابداء عذر لاتقطاعه فقد أصدر رئيس مجلس إدارة الشركة القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٠ في ٥ من ديسمبر ١٩٧٠ بانهاء خدمة المدعى لاتقطاعه من العمل اكثر من عشرة ايام متصلة اعتبارا من ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٠ دون سبب مشروع .

ومن حيث ان لائحة نظم العاملين بالقطاع العلم الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمعدلة بالقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ — وهي لللائحة السرية وقت صدور القرار المطعون فيه — تحدد في المادة ٧٥ منها اسباب انتهاء خدمة العامل ومن ذلك ما تنص عليه الفقرة السابعة منها وهو : « الانتقطاع عن العمل دون سبب مشروع لكثير من مشرين يوما خلال السنة الواحدة ، او اكثر من عشرة ايام متصلة ، على ان يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه للعامل بتعدد غيابه عشرة ايام في الحالة الاولى ، ولتقطاعه خمسة ايام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت ان انتقطاعه كان بمسبب مرضي » . ولما كان الثابت فيها تقدم ان الشركة المدعى عليها قد أصدرت قرارها المطعون فيه بانتهاء خدمة المدعى طبقا لحكم المادة ٧/٧٥ وبعد اتباع الاجراءات التي نصت عليها ، لذلك يكون القرار المذكور قد صدر صحيحا قانونا .  
وليس عليه مطن يبرر طلب الحكم بالافاقه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ما تقدم ، لانه  
ينص الحكم بالفقه ويرفض الدعوى .

( طعن رقم ١٣٥٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٦ ) .

رابعاً - اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق :

قاعدة رقم ( ٢٨٢ ) .

المبدأ :

المادة ١/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٤ بقضائها - اختصاصها  
بإجراء التحقيقات مع الموظفين - ينمذ بلالة المخالفة الإدارية إليها من  
الجهة الإدارية أو تقديم شكوى إليها من ذى الشأن .

ملخص الفتوى :

ان المستفاد من نص المادة الرابعة فترة اولى من القانون رقم ٨٠  
لسنة ١٩٥٤ بقضاء النيابة الادارية ، ان ولاية النيابة الادارية فى تحقيق  
مخالفة معينة انها يقرر بلالة هذه المخالفة إليها من الجهة الادارية  
المختصة ، فاذا ما رأت هذه الجهة عدم احالة المخالفة الادارية لملا  
يقرر لهذه النيابة اختصاص ما فى التحقيق مع الموظف المنسوب اليه  
المخالفة الا اذا تقدم لها فى صدها شكوى من ذى الشأن . وللجهة  
الادارية المختصة مطلق التقدير فيما ترى لحالته من المخالفة الادارية  
على النيابة الادارية مباشرة التحقيق فيها ، كما ان لها ان تتولى بنفسها  
التحقيق على الوجه المبين فى المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ بشأن نظلم موظفى الدولة ، والمادة ٤٩ من المرسوم الخاص  
بملائحة التنفيذية للقانون المذكور .

( فتوى رقم ٢٧٩ فى ١٩٥٥/٧/٢١ ) .



## قاعدة رقم ( ٢٨٣ )

### المبدأ :

القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ في شأنها — تفويض مدير النيابة الادارية بالحقاق اعضاء النيابة الادارية بالانقسام أو نديهم — قرار المدير باعتبار قسم اننيابة المختصة بالتحقيق في احدى للوزارات مندبا للتحقيق مع الموظفين القابضين لوزارة اخرى اذا ما كشف للتحقيق عن احنمال نسبة مخالفة ادارية لهم — لا وجه للقول بعدم اختصاص هذا للقسم بالتحقيق مع هؤلاء الموظفين .

### ملخص الفتوى :

ان الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الادارية تنص على ان « يعين معدد الأقسام ودائرة اختصاص كل منها ، ومعدد اعضائها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المدير العام » . كما تنص المادة الثالثة من هذا القانون في فقرتيها الثالثة والرابعة على ما يأتي : « ويكون الحقاق رؤساء الأقسام والموظفين الفنيين والاداريين والكتليين بالادارة العامة والأقسام أو نديهم اليها بقرار من المدير العام » .

« وللمدير العام الاشراف الفنى على اعمال النيابة الادارية ولتسليمها وموظفيها واصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل بها ... الخ » وقد صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بإنشاء على المادة الثانية من القانون المشار اليه متضمنا تقسيم النيابة الادارية الى اثنين وعشرين قسما ، عهد الى كل منها باختصاص محدد . وقد ألغى هذا القرار وحل محله قرار آخر صادر من رئيس الجمهورية وعمل به ابتداء من اول مارس سنة ١٩٥٧ ، كما اصدر المدير العام القرارات التي فوضته الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من القانون المشار اليه في اصدارها ومن بينها : قرار اذيع بالكتاب الدوري رقم ٨ لسنة

١٩٥٦ الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ وقد جاء به أنه « يبين في بعض الأحوال أن التحقيق الذي يقوم به أحد أقسام النيابة الإدارية ، قد يكشف عن احتمال نسبة مخالفة إدارية لموظف في جهة غير التي يختص القسم أصلا بشؤونها .

وقد جرى بعض الأقسام على متابعة التحقيق مع هذا الموظف مع خروجه من اختصاصه ، كما جرى البعض الآخر على لحالة الأوراق إلى القسم المختص قبل تصديق مسؤولية الموظفين التابعين له . . . الخ . لهذا نرى توجيها للعمل وتغاديا من تشعب الإجراءات أن يستمر القسم في التحقيق الذي بدأه من جميع وجوهه — كلما أمكن ذلك — ويعتبر منتدبا لأجرائه ، بالنسبة إلى الموظفين الذين لا يتبعون الجهة الإدارية الخاصة به على أن ترسل صورة من المذكرة التي يرفعها بنتيجة التحقيق إلى قسم النيابة المختص أصلا للتصرف ، بالنسبة للموظف التابع له .

هذا مع مراعاة مقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من التعليمات العامة ، من ضرورة الرجوع إلى الإدارة العامة لاستطلاع رأيها قبل إحالة الأوراق إلى الجهة الإدارية » .

ويبين ما تقدم أن قسم النيابة المختص بإحدى الوزارات يعتبر منتدبا للتحقيق مع الموظفين التابعين لوزارات أخرى ، إذا ما كشف التحقيق عن احتمال نسبة مخالفة إدارية لهم ، وذلك تحقيقا للأغراض سالفة الذكر التي يقتضيها حسن سير العمل ، ومن ثم يتعين أن يستمر هذا القسم في التحقيق الذي بدأه على أن يرسل صورة من المذكرة التي يرفعها نتيجة التحقيق إلى قسم النيابة المختص للتصرف بالنسبة للموظف التابع له .

خامسا — الطعن في احكام المحاكم القضائية يكون بنسأء على طلب مدير النيابة الادارية :

قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

المبدأ :

تلتزم ادارة قضايا الحكومة بالطعن وجوبيا بناء على طلب مدير النيابة الادارية في الاحكام الصادرة من المحاكم القضائية بمجلس الدولة امام المحكمة الادارية العليا .  
ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة تنص على أن « تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي — خولها القانون اختصاصا قضائيا . . . » وتنص المادة ٧ من ذلك القانون على أنه « إذا أبنت ادارة القضايا رأيها بعدم رفع الدعوى أو للطعن فلا يجوز للجهة الادارية صاحبة الشأن مخالفة الرأي الا بقرار مسبب من الوزير المختص » . كما أن المادة ٣٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم القضائية تنص على أن « احكام المحاكم القضائية نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا امام المحكمة الادارية العليا . . . » ويعتبر من ذوى الشأن في حكم المادة المذكورة رئيس ديوان المحاسبة ومدير النيابة الادارية والموظف الصادر ضده الحكم ، كان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية يعتبر للنيابة الادارية احدى هذه الهيئات القضائية ، وإن مديرها عضو بالمجلس الأعلى لهذه الهيئات كما أن المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « احكام المحاكم القضائية نهائية ويكون الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ويعتبر من ذوى الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس

الجهاز المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الادارية » ، وتنص المادة ٤٤ على أن « ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ويقدم للطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع عليه من محام من المقبولين املها » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم — بالنسبة للواقعة المعروضة — ان النيابة الادارية ليست جهة ادلرية حتى تحتاج بالمادة ٧ من قانون تنظيم ادارة قضايا الحكومة سلفة الذكر ، بل هي هيئة قضائية وفقا للقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ؛ ومن ثم فانه بحسبها كذلك ، وباعتبار مديرها من ذوى الشأن وفقا لكل من المادة ٣٢ من قانون النيابة الادارية ، والمادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة ، فمن ثم فلتقدم ادارة قضايا الحكومة ، بناء على طلب مدير النيابة الادارية ، بالطعن وجوبا في الاحكام الصادرة من المحكم التأديبية امام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة دون ان يتوقف هذا الطلب على قرار مسبب من الوزير المختص ( وزير العدل ) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، الى التزام ادارة قضايا الحكومة بناء على طلب مدير النيابة الادارية بالطعن وجوبا في الاحكام الصادرة من المحكم التأديبية بمجلس الدولة ، امام المحكمة الادارية العليا .

( ملف ١٣٦/٢/٨٦ — جلسة ١٥/٦/١٩٨٢ ) .

## الفصل الثالث

### للمراقبة الإدارية

قائمة رقم ( ٢٨٥ )

#### المبدأ :

الضباط المنقولون الى الرقابة الادارية من القوات المسلحة بموجب قرار رئيس للجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٩ — أقدميتهم ترتب في وضع نال قرانهم في التخرج مع الاعتداد في هذا الصدد بالقرين الأصحت اذا لم يوجد قرين للتخرج أو كان وضع الأصحت للوظيفي أفضل من قرين التخرج أو كان وضع الأصحت للوظيفي أفضل من قرين التخرج .

#### ملخص النصوص :

وضع المشرع بمقتضى المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ أصلا عاما بمقتضاه يوضع الضباط المنقول الى جهة مخنية في الوظيفة المعادلة لرتبته العسكرية وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية فإذا كانت الوظيفة المخنية تعادل أكثر من رتبة عسكرية اعتبرت أقدميته من تاريخ حصوله على أدنى الرتب العسكرية المعادلة ، وحتى لا يلحق بالضابط ضرر بسبب نقله اشترط المشرع ألا نقل أقدميته من أقدمية قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج وتوقف عند هذا فلم يزد عليه . لذلك لا يجوز الاستناد الى هذا الشرط الذي قصد به رفع الضرر عن الضابط المنقول لتمييزه عن قرنته بالجهة المنقول اليها وتفضيله عليهم في الأقدمية ، إذ ليس من مقتضى هذا الشرط اعادة ترتيب أقدميات قرناء الضابط في المؤهل وتاريخ التخرج باعتبار أن دلالة توجب عدم المساس بأقدميات هؤلاء القرناء ، ومن ثم فإن أعماله يتحقق بوضع الضابط المنقول في ترتيب نال لهم ، وقرنبا على ذلك فانه اذا كان المشرع

قد خرج على الأصل العام المشار اليه والذي يتعين بمقتضاه وضع الضابط المنقول في الوظيفة المدنية المعادلة لرتبته العسكرية من تاريخ حصوله على تلك الرتبة فأوجب وضع للضابط المنقول في الوظيفة التالية لرتبته العسكرية اذا كان ترينه في المؤهل وتاريخ التخرج قد رقى اليها مع تصديق ائتمنية الضابط من تاريخ ترقية القرين الى تلك الوظيفة لذا فانه يتعين التقيد عند ترتيب الأئتمنية في هذه الحالة بذات الشرط وبذلت المفهوم فلا يجوز ان يسبق الضابط ترينه في هذه الحالة من باب أولى وانما يتعين وضعه في ائتمنية تالية لأئتمنية ترينه في المؤهل وتاريخ التخرج مع اعتبار بكالوريوس العلوم العسكرية معادلا للدرجة الجامعية الأولى ولما كان المشرع قد اعتد عند تصديق ائتمنية الضابط المنقول بقرينه في تاريخ التخرج فانه يتعين الاعتماد في هذا الصدد أيضا بين كان ائتمنت تخرجا من الضابط اذا كان في وضع وظيفى افضل من قرين التخرج وكذلك اذا لم يوجد هذا القرين أصلا :

وتطبيقا لما تقدم ذكره يتعين وضع الضابط ..... و .....  
( المنكوبين في ٧ ولولا والتخرجين في ١/٩/١٩٦٨ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للفئة ( د ) بالرقابة الادارية في الفئة ( ج ) المعادلة للرتبة التالية لرتبتهم العسكرية لتكون قرنتهم في التخرج قد رفقوا الى تلك الفئة الاعلى مع ترتيب ائتمنياتهم بحيث يكونوا تالين لآخر التراتيب في التخرج بحيث ائتمنية اى بعند السيد/..... التخرج في ١٠/١٢/١٩٦٨ وكذلك من تاريخ تربيته الى الفئة ( ج ) اى من ٢٠/٨/١٩٧٧ ، واذا كان يعنى التخرجين في سنة ١٩٦٨ يسبقون بحيث ائتمنية هذا القرين فان ذلك لا يقضى وقم هؤلاء الضباط بعندهم لان اجراء التراتيب سيؤدى الى وقمهم في ترتيب سابق الأئتمنية احد أقرانهم في التخرج وهو ما لم يجزه المشرع .

وفيها يتعلق بالضباط المذكورين في ثانيا وهم ..... و .....  
و ..... و ..... المتخرجين علم ١٩٧١ والحاصلين على رتبة رائد  
المعدلة للفئة ( د ) بالرقابة في ١٩٧٦/٧/١ فانهم يوضعون على تلك الفئة  
( د ) اعتبارا من التاريخ الذي حصل فيه قرنتهم في التخرج عليها على أن  
ترتب أقدميتهم بحيث يكونوا تالين لآخر من حصل على تلك الفئة في  
التاريخ المذكور ، ومن ثم فانهم يوضعون بعد السيدين/ ..... و .....  
المتخرجين في ١٩٧١/٨/٣ واللذين حصلا على الفئة ( د ) في ١٩٧٧/٣/١٧ .

أما الضباط ..... المذكور في ثلثا والمتخرج في ١٩٦٢/١٠/٢١  
والحاصل على رتبة مقدم المعادلة للفئة ( ج ) في ١٩٧٥/١/١ فانه ينتقل  
الى الفئة ( ب ) التي حصل عليها قرنته الأحدث منه تخرجا وهما .....  
و ..... المتخرجين في ١٩٧٣/٧/١٦ ويوضع في ترتيب تال لهما بكشف  
الأهمية وتحسب أقدميته في الفئة ( ب ) من ١٩٧٨/١/١٦ تاريخ ترقبتهما  
اليها ، ولا يجوز وضعه في كشف الأقدمية بعد ..... لكونه سابقا  
عليه في تاريخ التخرج ، وبالنسبة للضباط المذكورين في رابعا وهم .....  
و ..... المتخرجين في ١٩٧٣/٧/١٦ ويوضع في ترتيب تال لهما بكشف  
١٩٦٩ ويناير سنة ١٩٧٠ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للفئة ( د )  
من يوليو سنة ١٩٧٧ ويناير سنة ١٩٧٨ فانهم يوضعون في الفئة ( د )  
اعتبارا من تاريخ الأحدث تخرجا من العاملين بالرقابة عليها أي من  
١٩٧٧/٣/١٧ ويكون ترتيب أقدميتهم تاليا للسيد/ ..... المتخرج في  
١٩٧٠/٨/١ والأحدث منهم مباشرة في تاريخ التخرج .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى للفتوى والتشريع الى أن  
أقدميت الضباط المنقولين الى الرقابة الادارية المشار اليهم ترتب في وضع  
تال لأقرانهم في التخرج مع أاعتداد في هذا الصدد بالقرين الأحدث اذا  
لم يوجد قرين التخرج أو كان وضع الأحدث للوظيفي أفضل من قرين

التخرج وترتيب اقدمية الضباط المتقولين الى الرقابة الادارية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ على النحو السالف بيانه .

( ملف ٦١٤/٣/٨٦ — جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٨٦ )

المبدأ :

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ — للمشرع نظم طريقة التعيين بهيئة الرقابة الادارية — التعيين بمجموعة الوظائف الرقابية يكون عن طريقين هما النقل او الترقية — التعيين بمجموعة الوظائف الفنية والمكتبية يكون عن طريق من الطرق المنصوص عليها يقتنون الاماثلين المننيين بالدولة مع جواز الاستثناء من بعض القواعد المنصوص عليها فيه بقرار من رئيس الجمهورية — مغايرة قواعد التعيين تنصيح عن اهمية للعمل الرقابى وخطورة وظائف الرقابة التى تقتضى تخصيصها باحكام تختلف عن الاحكام العامة التى تسرى على سائر موظفى هيئة الرقابة — لا يجوز تعيين ضباط القوات المسلحة بمجموعة الوظائف الرقابية بهيئة الرقابة الادارية تعيينا جديدا بعد انتهاء خدمتهم من القوات المسلحة .

ملخص الفتوى :

ان هيئة الرقابة الادارية فى متبيل تدبير احتياجاتها من الاعضاء بعد اعادة تشكيلها اتجهت الى اعادة بعض ضباط القوات المسلحة للعمل بها تهيدا لتعيينهم بالهيئة واستيفاء اجراءات التعيين بالهيئة تصدق على احالتهم الى التقاعد بالقوات المسلحة لعدم اللياقة الصحية واعادت الهيئة مشروعات قرارات لتعيينهم بها اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ احالتهم الى التقاعد مع الاحتفاظ لهم بالأجور والبدلات التى كانوا يتقاضونها بالقوات



المسلحة وقد ثل بشأن تعيين أو اعادة تعيين السادة المشار اليهم في الوظائف الرقابية بهيئة الرقابة الادارية ومدى جواز احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور والبدلات التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم بالقنوات المسلحة اتجاهاً .

الاتجاه الأول — يجيز تعيينهم بهيئة الرقابة الادارية في اليوم الثاني لتاريخ احلتهم الى التقاعد بالقوات المسلحة مع احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور والبدلات التي كانت تصرف لهم بالقوات المسلحة وذلك استناداً الى فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة بجلسة ١٦/٢/١٩٨٣ والتي رأت انه يلزم الرجوع الى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد به نص في قانون اعادة تنظيم للرقابة الادارية باعتباره الشريعة العامة في التوظيف وبذلك تطبق في شأن السادة المشار اليهم احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة بخصوص التعيين أو اعادة التعيين وما ورد بالمادة ٢٦ منه بخصوص الاحتفاظ بالأجر والبدلات التي كانت مقررة في الوظيفة السابقة بصفة شخصية .

الاتجاه الثاني — يرى انه لا يجوز تعيين السادة المشار اليهم بهيئة الرقابة الادارية والاحتفاظ لهم بالأجور والبدلات التي كانوا يتقاضونها بالقوات المسلحة وذلك امحالا لفتوى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية المبلغة لهيئة الرقابة الادارية في ٢٠/١٢/١٩٨٣ والتي اقرت فيها عدم جواز تعيين العاملين بالقوات المسلحة او الشرطة بالوظائف الرقابية في اليوم التالي لانتهاء خدمتهم بها سواء كان انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الطبية أو بالاحالة الى التقاعد وانما يكون شغل تلك الوظائف عن طريق الترقية أو النقل فقط دون اعادة للتعيين .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية (م ٣٩ — ج ٢٤)

المعدل بالتقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ والتي تنص المادة ١١ منه على أنه « يكون التعيين في وظائف الرقابة بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها فباشرة ويجوز التعيين عن طريق النقل من أي جهة حكومية مدنية أو عسكرية أو هيئة علمية أو مؤسسة عامة » .

كما نصت المادة المذكورة بالتقانون على أن يكون تعيين العاملين في مجموعتي الوظائف الفنية والمكتبية بالرقابة الإدارية طبقاً للقواعد والشروط الخاصة بتعيين العاملين المدنيين بالدولة ويجوز الاستثناء من هذه القواعد والشروط طبقاً للأوضاع التي يصدر بها قرار رئيس الجمهورية . . . . .

ومما لا شك فيه أن المشرع نظم طريقة التعيين بهيئة الرقابة الإدارية وغاير بين قواعد تعيين العاملين بها حيث فرق في الأحكام الواجبة الاتباع عند التعيين بمجموعة الوظائف الرقابية وبين مجموعتي الوظائف الفنية والمكتبية فجعل التعيين بمجموعة الوظائف الرقابية عن طريقين لا ثالث لهما وهما الترقية والنقل فقط في حين جعل التعيين بمجموعتي الوظائف الفنية والمكتبية بأى طريق من الطرق المنصوص عليها يقتنون العاملين المدنيين بالدولة مع جواز الاستثناء من بعض القواعد والشروط الخاصة المنصوص عليها فيه بقرار من رئيس الجمهورية ، هذه المغايرة تنص على أن إرادة المشرع الواضحة في تجديد طريقة محددة لتعيين العاملين بمجموعة وظائف الرقابة وذلك لتطابقاً من أهمية العمل الرقابى وخطورة وظائف الرقابة التي تقتضى تخصيصها بأحكام تختلف عن الأحكام العامة التي تسرى على سائر موظفى هيئة الرقابة .

ومن حيث أنه لا وجه للاحتجاج في هذا الصدد بفتوى الجمعية العلمية لقسمى للتوى والتشريع الصادرة بجلسة ١٦/٢/١٩٨٣ ( ملف رقم ٨٦/٣/٦١٤ ) لأنها تتعلق بوقائع تختلف عن الوقائع المروضة متى تخص

بعض أعضاء هيئة الرقابة الادارية ذاتها الذين لحيلوا الى المعاش عقب  
القضاء الهيئة بقرار جمهورى ثم رؤى اعلانهم بها مرة أخرى بعد اعادة  
تشكيلها بهدف اعادة الحالة الى ما كانت عليه .

ومن حيث انه لما تقدم لا يجوز تعيين الضباط المعروضة حالاتهم  
بهيئة الرقابة الادارية تعيينا جديدا بعد انتهاء خدمتهم من القوات  
المسلحة ولا سبيل لهم الا وسيلة النقل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
جواز تعيين السادة الضباط المعروضة حالاتهم والوظائف الرقابية بهيئة  
الرقابة الادارية .

( ملف ٩٧٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٢/١ ) .

## هيئة الوصاية المؤقتة

مادة رقم ( ٢٨٧ )

المبدأ :

تتولى هيئة الوصاية المؤقتة بعد حلف الميمين امام مجلس الوزراء  
سلطة الملك الى ان تتولاه هيئة الوصاية الباقية .

ملخص الفتوى :

إذا تقصينا الأسباب التي تزول بها ولاية الملك . وجدناها تنحصر  
في اسباب ثلاثة : وفاة الملك . واصابته بمرض عقلى . ونزوله عن العرش  
أو تخليه عنه .

وقد مرض الدستور للسبب الأول . وهو وفاة الملك . فنص في  
المادة ٢ ، على أنه « اثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون في مدى  
عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة » .

فإذا كان مجلس النواب منحلاً وكان الميعاد المعين في امر الحل للاجتماع  
بتجاوز اليوم العاشر . فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع  
المجلس الذى يخلفه « وعرض الأمر الملكى الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢  
للسبب الثانى وهو اصابة الملك بمرض عقلى . فنص في المادة ١٢ على  
أنه « اذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلى » فعلى  
مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك أن يدعو البرلمان في الحال الى الاجتماع

و فإذا أثبت تيلم ذلك المرض بطريقة قاطعة فريد البرلمان انتهاء ولاية ملك منتقل إلى صاحب الحق فيها من بعده بحسب أحكام أمرنا هذا . ولم يرد أى نص لا فى الدستور ولا فى الأمر الملكى الصادر فى ١٣ من إبريل سنة ١٩٢٢ عن السبب الثالث وهو نزول الملك عن العرش .

ولا يمكن القول بأن السكوت عن هذا السبب الأخير إنما هو سكوت عن النادر اكتشافه بفكر الغالب خان الدستور لم يمكنه من حالة خلو العرش بل نص عليها فى المادتين ٥٣ ، ٥٤ وهى حالة أكثر ندرة من حالة النزول عن العرش . ولا يمكن القول كذلك بأن هذا السكوت كان من كياسة ولياؤه خان الأمر الملكى الصادر فى ١٣ من إبريل سنة ١٩٢٢ لم يسكت من حالة إصابة الملك بمرض عقلى وكان السكوت عنها أكثر كياسة ولياؤه فالمسكوت من حالة النزول عن العرش لم يكن إذن مراعاة لأحد الاعتبارين السابقين الذكر . بل يرجع السكوت فيما يظهر الى أن الدستور لم ير أن يعرض لنزول الملك عن العرش لأن هذا النزول يقضى عادة أثر ثورة أو انقلاب وليس من الحكمة تنظيم الثورة أو الانقلاب لكل منهما مناهضة بلاهست خلاصة هي التى تسيطر عليه وتنظمه .

فإذا ما تقرر أن حالة النزول عن العرش مسكوت عنها ولم يواجهها الدستور كما ولجه حالة الوفاة بقى البحث فيما إذا كان يجوز القياس والأخذ فى حالة النزول عن العرش بالأحكام التى أوردتها الدستور فى حالة الوفاة . بالرغم من أن لكل من هاتين الحالتين ملاساتها إذ النزول عن العرش أمر استثنائى يخرج عن الأوضاع المسالوكة لما وفاة الملك فأنه طبيعى ملاوكة .

ان الأحكام التي أوردها الدستور في حالة وفاة الملك فيما يتعلق بانعقاد البرلمان قسمين قسم يتفق مع اصول الدستور وقسم يعتبر استثناء من هذه الأصول :

فقد أوجبت المادة ٥٢ من الدستور ان يجتمع المجلس بحكم إلغائهم على اثر وفاة الملك في مدى عشرة ايام من تاريخ اعلان الوفاة . وهذا الحكم يتفق مع اصل من اصول الدستور هو وجوب اجتماع البرلمان متى كان موجودا عند وقوع حدث خطير ، ومن ثم فلا مانع من تيسار حالة النزول عن العرش على حالة الوفاة فيما هو اصل من اصول الدستور والقول بان البرلمان متى كان موجودا بمجلسيه يجب ان يجتمع في مدى عشرة ايام من تاريخ اعلان النزول عن العرش .

ولكن المادة ٥٢ لم تقتصر على هذا الحكم بل تضمنت حكما آخر لا شك في انه حكم استثنائي محض اذ أوجبت اجتماع البرلمان في نفس الميعاد حتى لو كان مجلس النواب منحلًا متى كان الميعاد المعين في امر الانحل للاجتماع يتجاوز اليوم المباشر . فيعود المجلس النحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه . وعودة مجلس منحل الى الوجود يتعارض مع طابع الأشياء ويخل بقاعدة عامة معروفة هي للقاعدة التي تقضى بان الساقط لا يعود — هذا الى ان اصول الدستور المصري صريحة في ان مجلس النواب لا يعود الى العمل اذا انحل واذا عاد فإن عودته إنما تكون في حالات استثنائية محضة . ويكفي للتثبت من ذلك مقارنة المادة ١١٤ من الدستور بالمادة ٩٨ « اذ تنص المادة ١١٤ على ان « تجري الانتخابات العادية لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوما السابقة لانتهاج مدة تليته وفي

حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة « وتنص المادة ٩٨ على أن « الأمر الصادر بطل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة للتأخير لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في عشرة الأيام التالية لإتمام الانتخاب » .

ويتضح من المقارنة بين هذين للنصين أن حالة تجديد مجلس النواب تختلف من حالة حله فيما إذا لم يمكن إجراء الانتخابات الجديدة في الميعاد الذي نص عليه الدستور ففي حالة التجديد تمتد نيابة المجلس القديم الى حين انتخاب المجلس الجديد . أما في حالة حله فلم ينص الدستور على أن المجلس المنحل يعود الى العمل . ومن ثم يجب القول بأن الأصل في الدستور المصري أن مجلس النواب إذا انحل فلا يجوز أن يبعث من جديد . ما لم يوجد نص خاص يقضى بعودته الى العمل في حالة بذاتها فعند ذلك يعود المجلس المنحل في هذه الحالة المنصوص عليها بالذات دون غيرها من الحالات . وقد نص الدستور فعلا في حالتين اثنتين على أن مجلس النواب المنحل يعود الى العمل هما حالة وفاة الملك في البداية ٥٢ وحالة خلو للعرش في المادة ٥٤ . فيجب قصر هذا الحكم الاستثنائي المحض في هاتين الحالتين . ولا يجوز إذن في حالة تبعض الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلى أن يدمى مجلس النواب المنحل الى الإجتاع لأن المادة ١٢ من الأمر الملكي للصادر في ١٢ من أبريل سنة ١٩٢٢ لم تورد نصا يقضى بعودة المجلس المنحل الى العمل . ويتوقف على ذلك أيضا في حالة نزول الملك عن العرش أنه ما دلم الدستور لم ينص على عودة المجلس المنحل الى العمل بل ما دام لم يعرض لهذه الحالة أصلا فلا يجوز أن يعود مجلس النواب إذا كان منحلا الى العمل والقول بغير ذلك ويجاوز عبادة

المجلس المنحل الى العمل في حالة النزول من العرش قياسا على حالتى الوفاة وخلو العرش تسول غير جائز اذ القياس انما يكون على حكم استثنائى محض كما تقدم القول والاستثناء لا يقاس عليه . بل ان القياس على استثناء هنا انما هو اضافة لاستثناء آخر والاضافة على الدستور تنقيح فليس هنا يجوز تنقيح الدستور الا بالطريق الذى نص عليه الدستور .

اما تعيين الهيئة التى تمارس سلطات الملك الدستورية عقب نزول الملك من العرش فلم يرد نص دستورى اذ ان المادة ٥٥ من الدستور التى تولي مجلس الوزراء هذه السلطات الى ان يتولاها الخلف او اوصياء العرش مقصورة على حالة الوفاة ولكن هذا النص ليس الا تطبيقا لنظرية الضرورة . فالضرورة تحتم عقب وفاة الملك ان توجد هيئة تمارس سلطات الملك الدستورية الى ان يتمكن من انتقلت لليه ولاية الملك او اوصياؤه اذا كان قاصرا من استيفاء الشروط الدستورية الواجبة لممارسة هذه السلطات . وليس يوجد اصلح من مجلس الوزراء الذى يتولى الملك سلطته بواسطته كما تقضى المادة ٤٨ من الدستور هيئة تمارس هذه السلطات . ومن ثم نصت المادة ٥٥ من الدستور على هذا الحكم كتطبيق لنظرية الضرورة كما تقدم القول ، فاذا مرضت صورة لفرى من صور الضرورة هى صورة نزول الملك من العرش لكن تطبيق النظرية على النحو الذى طبقت به في الصورة الأولى . ومن ثم تكون ممارسة مجلس الوزراء لسلطات الملك الدستورية عقب نزول الملك عن العرش انما هو تطبيق مباشر لنظرية الضرورة على النحو الذى طبقت به في المادة ٥٥ من الدستور .

لم يبق ان — بعد ان تبين انه لا يجوز دعوة مجلس النواب المنحل الى الاجتماع في حالة النزول من العرش — الا المبادرة الى اجراء الانتداب



المعالة بمجرد التمكن من إجراء هذه الانتخابات حتى يوجد مجلس نواب جديد في الميعاد الدستوري فيعتبر لذلك دعوة البرلمان الى الاجتماع للنظر في تعيين اوصياء العرش او الموافقة على تعيينهم .

فماذا رأت الحكومة ان الضرورة تقضى بهي وقت غير قصير قبل ان تتمكن من إجراء هذه الانتخابات ولراحت ان تتخفف من السلطات الاستثنائية التي تمارسها في الوقت الحاضر فلا يبقى مجلس الوزراء يمارس سلطات الملك الدستورية الا لقص وقت يمكن حصرا للضرورة في اضيق حدودها فانه لا يوجد مانع قانوني من ايجاد نظام لوصاية مؤقتة تقتل اليها من مجلس الوزراء ممارسة سلطة الملك للدستورية الى ان تتولى هيئة الوصايا الدائمة هذه السلطات .

والسبيل الى ذلك هو سن هذا النظام المؤقت من طريق التشريع بمقتضى المادة ٤١ من الدستور والحق هذا النظام بنظام للوصاية الدائمة الوارد في الأمر الملكي الصادر في ١٣ من أبريل سنة ١٩٢٢ . ولا يعتبر هذا التشريع تمديدا في الدستور لأنه لنها يستكمل احكام الوصاية الدائمة . والدستور بمقتضى المادة ٣٣ لم يلحق بنصومه من احكام الأمر الملكي الصادر في ١٢ من أبريل سنة ١٩٢٢ الا الأحكام الخاصة بوراثة العرش اى انتقال ولاية الملك من سلف الى خلف ولا يمكن اعتبار احكام الوصاية الدائمة ولا احكام الوصاية المؤقتة داخله في هذا النطاق . نهى ان احكام مثابة للاستكمال وللإضافة من طريق التشريع العادى .

ويمكن أن يتقرر نظام الوصاية المؤقتة باستصدار تشريع يضيف الى نصوص الأمر الملكي الصادر في ١٣ من أبريل سنة ١٩٢٢ نصا جديدا يكون هو المادة ١١ مكررا ويجرى على الوجه الآتى :

في حالة فزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء اذا كان مجلس النواب منجلا ان يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش من ثلاثة يختارهم من بين الطبقت المتصومن عليها في المادة ١٠ تتوفر فيهم الشروط المبينة فيها .

وتتولى هيئة الوصاية المؤقتة بعبد حطف الهمين امم مجلس الوزراء ساطة الملك الى ان تتولاها هيئة للوصاية الدائمة وفقا لاحكام المواد الثلاث السابقة واحكام المادة ٥١ من الدستور .

( فتوى رقم ٤٢١ في ٢١/٧/١٩٥٢ ) .

## هيئة عامة

### الفصل الأول

#### الحكم عامة

#### قاعدة رقم ( ٢٨٨ )

المبدأ :

عبارة الهيئات العامة الواردة بالمادة ١٨ من الدستور — تحديد مدلولها من تقصى السوابق الدستورية — تناولها على هذا الوجه للوحدات المحلية ، والمؤسسات العامة المحلية ، والهيئات التي تمارس نشاطا خاصا ، او مهنيا ، واعتبرت من أشخاص القانون العام .

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى السوابق الدستورية ان مدلول عبارة « الهيئات العامة الأخرى » الواردة بنص المادة ١٠٦ من الدستور تعنى :

أولا — الوحدات الادارية المحلية التي تمثل نظم اللامركزية المحلية ، بينما تمثل المؤسسات العامة نظم اللامركزية المصلحية . وقد قرر الدستور القواعد الأساسية التي تنظم الادارة المحلية في الفرع الثالث من الفصل الثالث من الباب الرابع ، فنص في المادة ١٥٧ على أن تقسم الجبهية المصرية الى وحدات ادارية ويجوز ان يكون لكل منها او لبعضها الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون . كما نص في المادة ١٥٨ على أن يمثل الوحدة الادارية ذات الشخصية الاعتبارية مجلس يختار أعضائه بطريق الانتخاب ، ومع ذلك يجوز أن يشترك في عضويته أعضاء معينون على الوجه المبين في القانون ، وحددت المادة ١٥٩ اختصاصات هذه المجالس ، فنصت

على انها تختص بكل ما يهم الوحدات التي تمثلها ، ولها أن تنشئ المرافق والأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية بدانيتها ، وذلك على الوجه المبين في القانون .

وقد اجتزأ الدستور في شأن هذه للوحدات برقابة مجالسها الممثلة لها على شئونها المالية وميزانياتها ، اذ رأى في رقابة هذه المجالس التي يختار اعضاؤها اصلا بطريق الانتخاب ما يبنى عن رقابة مجلس الأمة .

ثانيا - المؤسسات المحلية التي تنشئها الوحدات الادارية المحلية ، وتخضع لرقابة المجالس الممثلة لهذه للوحدات ، مثل ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية التي تخضع لرقابة المجلس الاداري لمدينة الاسكندرية .

ثالثا - بعض انواع أخرى من الهيئات التي تمارس نشاطا خاصا او مهنيا ، والتي استقر الرأي في الفقه الاداري الحديث على اعتبارها مؤسسات عامة ، مثال ذلك الغرف التجارية ونقابات المهن الحرة كنقابات المحامين والأطباء والمهندسين . ويلاحظ أن هذه المؤسسات لا تعد جزءا أصيلا من الجهاز الاداري للدولة مثل المؤسسات العامة ذات الميزات المستقلة والملحقة المشار إليها بالبنعادة ١٠٥ من الدستور ، وقد أضفى عليها وصف المؤسسات العامة لجرد أن القانون قد حولها بعض حقوق وسلطات من نوع ما تختص به الهيئات العامة مثل سلطة التقاعد ، وسلطة فرض الرسوم ، تمكينها من ممارسة نشاطها على الوجه المطلوب .

قائمة رقم ( ٢٨٩ )

المبدأ :

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ،  
٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة - عدم سريان أحكامها ،  
فيما عدا المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي ، على المؤسسات العامة أو  
الهيئات العامة القائمة وقت صدورهما إلا بعد صدور القرارات  
الجمهورية التي تحدد ما يعتبر منها مؤسسة عامة أو هيئة عامة - استمرار  
العمل بنظم المؤسسات والهيئات القائمة إلى حين صدور هذه القرارات  
- أساس ذلك - مثال : بالنسبة لمؤسسة ضاحية المعادي .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٣٤ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم  
٦٠ لسنة ١٩٦٣ على أن تعتبر مؤسسات عامة في تطبيق أحكام هذا  
القانون المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت مجدوره ،  
وتنص المادة ٣٥ من نفس القانون على أن « يحدد رئيس الجمهورية  
بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة إلى الهيئات العامة أو المؤسسات  
العامة القائمة » ، وتنص المادة ١٨ من قانون الهيئات العامة الصادر  
بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ على أن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار  
منه ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون » .

ومفاد هذه النصوص أنه بالنسبة إلى المؤسسات والهيئات العامة  
القائمة وقت صدور القانون المذكورين لا يخضع منها لأحكام قانون المؤسسات  
العامة إلا المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات والهيئات  
العامة التي يصدر قرار من رئيس الجمهورية بإخضاعها لهذا القانون ،  
كما لا يخضع منها لقانون الهيئات العامة إلا تلك التي يصدر قرار من  
رئيس الجمهورية بتطبيق أحكام هذا القانون عليها ، وتغير دستور هذا

القرار في الحالتين يمتنع تطبيق أحد القانونين على المؤسسات العامة طالما انها ليست ذات طابع اقتصادى .

وبما ان مؤسسة ضاحية المعادى وان كانت مؤسسة عامة الا انها ليست ذات طابع اقتصادى علي ما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فانها لا تعتبر مؤسسة عامة في تطبيق قانون المؤسسات العامة المشار اليه عملا بالمادة ٣٤ منه .

وما دام لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبار هذه المؤسسة مؤسسة عامة او هيئة عامة تخضع لأحد القانونين المذكورين طبقا لنص المادتين ٣٥ من قانون المؤسسات العامة و ١٨ من قانون الهيئات العامة ، ومن ثم لا تسرى في شأنها أحكام أى من القانونين ويمتنع تطبيقها عليها .

والقول بوجوب تطبيق الأحكام المشتركة في القانونين — من تاريخ العمل بها — على مؤسسة ضاحية المعادى ، استناداً الى أن مصرها في النهاية للخضوع لأيهما طبقاً لما يصدر به قرار رئيس الجمهورية بشأنها ، هذا القول يغفل أن هذا التطبيق يعنى امحالا لأحكام أحد القانونين على المؤسسة وهو ما لا يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بصريح نص المادتين ٣٥ ، ١٨ من القانون على ما سلف .

وازاء لمتناع تطبيق أحد القانونين على تلك المؤسسة ، فانها تنظر بحكومة بنظيرها الحالية كفى تسير وفقاً لها باعتبارها قواعد مؤقتة تحكم سيرها الى أن يثبت في أمرها بقرار من رئيس الجمهورية .

لذلك انتهى الرأى الى أنه لا يجوز تطبيق أحكام قانونى المؤسسات والهيئات العامة المشار اليهما على مؤسسة ضاحية المعادى ، وإلى أن

يصدر قرار من رئيس الجمهورية باخضاعها لأحدهما تظل محكمة بنظمها الحالية التي تسير وفقا لها .

( غنوى رقم ١١٨٠ في ١٠/٣٠/١٩٦٣ ) .

قائمة رقم ( ٢٩٠ )

المبدأ :

الهيئات والمؤسسات العامة والشركات العامة — القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ في شأن عدم جواز تعيين أى شخص في هذه الجهات بمكافأة سنوية أو براتب سنوى قدره ١٥٠٠ جم فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية — سريانه على العاملين ممن يتقاضون مرتب ١٥٠٠ جم فأكثر وقت صدوره — وجوب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لهم وفق احكام هذا القانون — عدم جواز تخفيض مرتباتهم أو تعديلها حين صدور هذه القرارات — أساس ذلك — عدم وجود نص في القانون يجيز ذلك ، كما أنه لا يجوز المساس بالحقوق المكتسبة .

ملخص الفتوى :

أن المبدأ الأول من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ في شأن عدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات والمؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو براتب سنوى قدره ١٥٠٠ ج فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية .

ويقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك ويلزم المخالف بأن يؤدي المكافآت أو المرتبات التي حصل عليها إلى خزينة الدولة .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون معتملة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٢ على أنه : « على الجهات المختارة فيها في المادة الأولى أن

تطلب إصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين ومن يبلغون المرتب المنصوص عليه في المادة الأولى .

وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على أنه :  
« تقدم طلبات إصدار القرارات الجمهورية المشار إليها في المادة السابقة خلال خمسة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ..... » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ على أنه :  
« تمد المهلة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

ويخلص من أحكام النصوص المتقدمة أنه فيما يتعلق بالعاملين في الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة من تبلغ أجورهم السنوية ١٥٠٠ ج مكرراً ، تلتزم الجهات التي يعملون بها بطلب إصدار قرارات جمهورية لهم خلال المهلة المحددة قانوناً ، وإلى هنا ينتهي أثر القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ ولقوانين المعدلة له بالنسبة إلى هؤلاء العاملين ، وبالتالي لا يجوز خفض أجورهم أو تعديلها انتظاراً لصدور القرارات الجمهورية الخاصة بهم ، ذلك لأن مثل هذا الإجراء فضلاً عن عدم استناده إلى نص قانون يبرره أو يجزه ، فإنه يفضي أساساً بالمرآة الذاتية لهؤلاء العاملين وتعرضاً لحقوقهم في مرتباتهم مما لم يرد به نص في القانون .»

وترتباً على ما تقدم يستمر العاملون المشار إليهم في تناقض مرتباتهم دون أي خفض ، ولا يجوز انتقاصها أو وقف صرفاً جانب مما يستحقونه منها حتى ولو لم تصدر القرارات الجمهورية الخاصة بهم طبقاً للقانون المذكور ، وإنما يقتضي تحسب على الجهات التي يعملون بها أن يطلبوا إصدار



القرارات الجمهورية اللازمة لهم - مع مراعاة المواعيد المقررة بمترونا في هذا الشأن .

( فتوى رقم ١٣٧٩ في ٨/١٢/١٩٦٣ ) .

قاعدة رقم ( ٢٩١ )

المبدأ :

القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن عدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية - تقديم طلبات استصدار قرار جمهورى خلال المدة المحددة بالنسبة للموظفين الذين يتقاضون حالياً هذا المرتب - هو امر واجب على هذه الجهات دون ترخص من جانبها في ذلك - التجاؤ هذه الجهات الى تخفيض المرتب الى اقل من ١٥٠٠ جنيه سنوياً لا يعنى من هذا الالتزام فضلاً عن مخالفته للقانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ تنص على انه « لا يجوز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية » .

ويقع بطلان كل تعيين يتم على خلاف ذلك ويلزم المختلف بان يؤدى المكافآت أو المرتبات التى حصل عليها الى خزانة للدولة .» .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون ببجدة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على انه « على الجهات المشار إليها في المادة الأولى ان تطلب

( م ٤٠ - ج ٢٤ )

اصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق احكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين ومن يملفون الرتب المنصوص عليه في المادة الأولى .

وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على أن « تقدم طلبات اصدار القرارات الجمهورية المشار اليها في المادة السابقة خلال خمسة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون او عند بلوغ الرتب الى الحد الوارد في المادة الأولى بالنسبة لمن يبقون بعد هذا التاريخ .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٣ على أن « تمد المهلة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ » .

ويخلص من احكام النصوص المتقدمة انه غيا يتعلق بالعمالين في الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة الذين تبلغ مرتباتهم ١٥٠٠ جنيه فاكثرو عند تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ او بعد هذا التاريخ ، يتمين على الجهات التي يعملون بها أن يقدموا طلبات استصدار قرارات جمهورية لهم تطبيقا للقانون المذكور خلال المهلة التي حددها ومدت بمقتضى قوانين تالية ، ولا ترخص هذه الجهات في تقديم تلك الطلبات لأن ولجب تقديمها عبر عنه بصيغة الأمر في القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ بقول المشرع « على الجهات المشار اليها في المادة الأولى أن تطلب ..... » وهو تعبير يدل على صيغة الأمر بظاهر سيلته ومحلولة ، الأمر الذي يستفاد منه أن المشرع لم يترك لهذه الجهات خيارا بين تقديم هذه الطلبات أو عدم تقديمها . يؤيد ذلك أن هدف القانون المذكور هو تخويل رئيس الجمهورية سلطة الرقابة على من يعملون في هذه الجهات بالرتب المشار اليه ، وفي ترخص تلك الجهات في تقديم تلك الطلبات مباشرة منها لمسلطة هذه الرقابة بينما وكلها القانون لرئيس الجمهورية .

ولا يخل محل التزام الجهات المشار إليها بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة للعاملين فيها أن يخفصوا مرتباتهم إلى أقل من ١٥٠٠ ج سنويا ، ذلك لأنه فضلا عما في هذا الإجراء من مساس بالراكر الذاتية لهؤلاء العاملين وتعرض لحقوقهم في مرتباتهم التي وصلت ١٥٠٠ ج سنويا أو أكثر ، فانه إجراء لا يقتصر على عدم وجود سند له في القانون بل يتعدى ذلك إلى مخالفة التشريع الذي فرض إجراء واحدا لهؤلاء العاملين هو أن تتقدم الجهات التي يعملون بها بطلب استصدار قرارات جمهورية لهم ، ومن ثم لا يفي من ذلك أى إجراء آخر .

وعلى مدى ذلك يكون على خلاف القانون الإجراء الذي اتبع في المسألة المعروضة من خفض مرتبات العاملين الذي يسرى عليهم القانون المذكور إلى أقل من ١٥٠٠ ج سنويا ويتمين استقرار تقاضيتهم مرتباتهم دون خفض ، على أن تستخدم جهات عليهم بطلب استصدار القرارات للجمهورية اللازمة لهم خلال الميعاد المحدد قانونا بصرف النظر من صدور هذه القرارات فعلا أو عدم صدورها لأن القانون لم يتطلب بالنسبة إلى هؤلاء العاملين إلا تقديم طلب لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية إلى ما يلي :

أولا : يتمين على الجهات المشار إليها في المسألة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ أن تتقدم بطلب استصدار قرارات جمهورية لمن بلغ مرتبه من العاملين فيها ١٥٠٠ ج سنويا فلكثر خلال المهلة المشار إليها في هذا القانون والتوانين المعدلة له ، ولا تترخص هذه الجهات في اتخاذ ذلك الإجراء .

ثانيا : لا يجوز خفض مرتبات هؤلاء العاملين إلى أقل من ١٥٠٠ ج سنويا ، وانها يستبرون في العمل بنفس مرتباتهم دون خفض ، وعاء الجهات التي يعملون بها اتخاذ الإجراء المشار إليه في البند السابق .

( فتوى رقم ١٧٨ في ١٢/٨/١٩٦٣ )

قاعدة رقم ( ٢٩٢ )

المبدأ :

خروج الأراضي المملوكة لأحدى الهيئات العامة من نطاق الأراضي المملوكة للدولة ووحدة الحكم المحلي .

ملخص النقوى :

من حيث أنه قد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ بتحديد رأس مال هيئة البريد بمبلغ ٨١٤٠٠٠ ليرة جنية بناء على ما انتهت إليه لجنة إعادة تقييم أصول الهيئة في ١٧/٢/١٩٧٦ . وقد نصحت مذكرته الإيضاحية عن أنه يمثل رأس مال الهيئة في ٣٠/٦/١٩٦٨ وإن هذا المبلغ تدخل فيه قيمة الأراضي التي تشغلها الهيئة ، ومن ثم فإنه يصحور القرار المشار إليه تكون الأراضي التي تشغلها الهيئة ومنها الأرض المقام عليها مبنى بريد بور سعيد موضوع النزاع المثلل من أصول الهيئة وتدخل في ملكها شأنها في ذلك شأن باقي الأصول الأخرى وتخرج بذلك من نطاق أملاك الدولة الخاصة .

ومن حيث أنه لا وجه لما تدعيه محافظة بور سعيد من أن الأرض المقام عليها مبنى بريد بور سعيد المشار إليه سلمت إلى هيئة البريد على سبيل الإيجار بالتطبيق لأحكام قرار رئيس للجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ بتقييم أصول هيئة البريد وإن المبنى المقلبة على تلك الأرض قد أزيلت بفعل العمليات الحربية وتبعاً لذلك فإن تخصيصها للخدمة العامة لهيئة البريد يكون قد انتهى بالفعل بهلاك المبنى ، وبالتالي تعود الأرض إلى ما كانت عليه وتصبح المحافظة هي الجهة المختصة بالتصرف في تلك الأرض بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلي المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

ولا وجه لذلك لأن المادة ٢٨ من قانون الحكم المحلى المشار اليه —  
والتي تستند اليها المحافظة — تنص على أنه « يجوز للمحافظ بمعد موافقة  
المجلس الشعبى المحلى وفى حدود القواعد العامة التى يضعها مجلس  
الوزراء ان يقرر قواعد التصرف فى الأراضى المعدة للبناء المملوكة للدولة  
وحدات الحكم المحلى فى نطاق المحافظة ..... » ومن البديهي أن حكم  
هذه المادة يقتصر على الأراضى المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى  
التي لا تتدخل فى ملكية احدى الهيئات العامة ، متى كانت الأرض المشار  
اليها دخلت ضمن أصول هيئة البريد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥  
لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر من ثم لا يوجد مسوغ قانونى يخول المحافظة  
المذكورة التصرف فى تلك الأرض .

ومن حيث أن الثابت أن محافظة بور سعيد قد قامت بالاستيلاء على  
الأرض المشار اليها لتحويلها الى حديقة مؤقتة وموقف للسيارات وقامت  
بهجم البائى المقامة عليها وبيع الانتقاض لصالحها فانها تكون بذلك قد  
اعتدت على ممتلكات هيئة البريد وتلتزم بالتالى بإزالة هذا التعمدى بأن  
تقوم برد هذه الأرض الى الهيئة المذكورة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام  
محافظة بورسعيد برد الأرض موضوع النزاع الى هيئة البريد .

( ملف ٨٨٤/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥ )

قاعدة رقم ( ٢٩٣ )

المبدأ :

سلطات الهيئات العامة فى وضع لوائح خاصة ، ومنها لوائح التفاصيل  
والمزايدات امر مقرر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

### ملخص الفتوى :

ان المشرع قد منح الهيئات العلية سلطة وضع لوائح خاصة لا تنفيد فيها بالنظم الحكومية . ومن ثم فان القاعدة التي اوردها وزير المالية في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨١ بشأن المناقصات والمزايدات من تطبيق هذه اللائحة على الهيئات العلية فيها لم يرد بشأنه نص خاص لا يمدو ان تكون استصحابا للأصل المتقدم وتطبيقا لقاعدة النص الخاص بقيد النص العام . ومن ثم فان النص الوارد بهذه اللائحة التنفيذية في تحديد سلطات اعتماد المناقصات والمزايدات لا يعمل به طالما وجند نص مقبل في اللوائح المعتمد الهيئة .

( ملف ٢٤٩/١/٥٤ — جلسة ١٩٨٤/١/١٨ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٩٤ )

#### المبدأ :

تحديد طبيعة القرار التلويبي تكون بوقت صدوره اذا ثبت ان قرار الفصل صدر ابان عمل المطعون بالشركة فان مخاصمة هذا القرار تكون في مواجهة الشركة — لا يغير من ذلك حلول هيئة عليا محل الشركة بعد صدور القرار — اسس ذلك : الشركة هي المخرمة بتنفيذ الحكم في المفترة السابقة على حلول الهيئة — اختصاص الهيئة ليكون الحكم في مواجهةها وحتى لا محتج عليه عند التنفيذ لديها بل انه لم يكن من العاملين بها .

#### ملخص الحكم :

العبارة في تحديد طبيعة القرار المطعون فيه تكون وقت صدوره ، وما دام الثابت ان قرار الفصل صدر من الشركة ابان عمل المطعون ضده فيها فان مخاصمة هذا القرار تكون في مواجهة الشركة ولا يغير من ذلك حلول هيئة عليا محل الشركة بعد صدور القرار فتبقى الشركة هي

الخصم المأزم بتنفيذ الحكم في الفترة السابقة على حلول الهيئة ، أما الفترة اللاحقة على هذا الطول فقد اختتم المطعون ضده هذه الهيئة (الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية ) ليكون للحكم في مواجهتها وحتى لا نحتج عليه منذ التنفيذ لديها بأنه لم يكن من المابلين بها .

( طعن ٦٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ ) .

## الفصل الثاني قطاع الزراعة

### الفرع الأول الهيئة العامة للإصلاح الزراعي

قاعدة رقم ( ٢٩٥ )

المبدأ :

لا يجوز نذب العاملين بالهيئات العامة الى الجمعية التعاونية — انطبق  
هذا الحكم على الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

ملخص الفتوى :

ان قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ينص  
المادة ١٣ منه على ان « تسرى على موظفي وعمال الهيئات العامة لحكام  
القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار  
الصادر بإنشاء الهيئة او اللوائح التي يضمها مجلس الادارة » وينص نظام  
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في المادة  
٤٣ منه على انه « يجوز نذب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس  
مستواها او في درجة واحدة أعلى منها سواء في نفس الوزارة او المصلحة  
او المحافظة او في وزارة او محافظة او مصلحة او تسمح بذلك ..... »  
ومن ثم فانه طبقا لهذا النص الأخير لا يجوز نذب العامل الا للجهات  
المحددة في هذا النص ، وهي جهات حددت على سبيل الحصر ، ولا  
يندرج في عدادها الجمعيات التعاونية ، مما لا يسوغ معه قانونا نذب  
العامل اليها ، وتفسير نص المادة ٤٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة  
على هذا النحو يأتي — فضلا عن عباراته الواضحة — من مقارنته بنص



المادة ٤٠ من النظام ذاته حيث ينص على أنه « تجوز اعارة العاملين الى :

١ - الأشخاص المعنوية العامة والخاصة في الدليل ..... » فحين يجيز المشرع بهذا النص اعارة العاملين الى الأشخاص المعنوية الخاصة ، فإنه يحظر ندبهم اليها بما تضمنه نص المادة ٤٣ من اخراج لهذه الأشخاص من عداد الجهات التي يجوز النذب اليها .

وان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ينص في المادة ١٤ منه على أن « تسرى على العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة فيما لم يرد في شأنه نص خاص في اللوائح الداخلية التي يضعها مجلس الإدارة » ، كما تنص اللائحة الداخلية للهيئة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ في المادة ٢٠ منها على أن « تسرى على موظفي وعمال الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية - أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة » .

والواضح من هذين النصين أنهما يتضمنان القاعدة المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون الهيئات العامة سالف الذكر ، ولم يرد في التشريعات الخاصة بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي نص خاص يجيز ندب العاملين بها الى الأشخاص المعنوية الخاصة على خلاف حكم المادة ٤٣ من نظام العاملين المنتمين بالدولة ، ومن ثم فإن هذا الحكم يسرى على العاملين بهذه الهيئة ، ويحظر - فيما لذلك - ندبهم الى الجمعيات التعاونية والشركات التابعة للهيئة المذكورة .

لهذا انتهى رأي اللجنة الصومية الى ما يأتي :-

١. أولاً - أنه بناء على القلقون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه تسرى

فتسوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ بالنسبة الى الهيئات العامة .

ثانيا - لا يجوز نخب أعضاء الادارة العامة للشئون القانونية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى للعمل بالجمعيات التعاونية والشركات التابعة لها .

( ملك ١١/٤/٨٨ — جلسة ١٠/٧/١٩٧٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٩٦ )

##### المبدأ :

الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - نظام الروابط المالية الواردة فى اللائحة الداخلية للهيئة - قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ اعترف ببقاء نظام الروابط المالية بعد إلغاء اللائحة القديمة - ذلك لا يعنى ان الهيئة كانت ملزمة قانونا بوضع من الحققهم بخدمتها بمكافأة شاملة او باليومية حتى ١٩٦٢/٧/١ على هذه الروابط - استمرار العمل بنظام الروابط المالية بعد إلغاء اللائحة الداخلية للهيئة لا يمس وضع العاملين الذين لم تضعهم للهيئة على نظام الروابط المالية سواء قبل او بعد إلغاء اللائحة المذكورة .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعى تنص على أن « تلغى اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعى المؤرخة ١١/١١/١٩٥٤ وكل قرار يخالف احكام اللائحة المرافقة » وتتضمن المادة ٢٠ من هذا القرار على أنه « تسرى على موظفى وعمال الهيئة العامة للإصلاح الزراعى

فيها لم يرد به نص خاص في اللائحة التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية  
أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة » .

أما المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣  
بفتح اعتماد إضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية  
١٩٦٣/٦٢ وتنسوية حالات موظفي وعمال الهيئة المذكورة ، فقد نصت على  
أن « تسوى حالات موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الموجودين في  
الخدمة في ١/٧/١٩٦٢ على الدرجات والاعتمادات الموزعة بموجب هذا  
القرار وفقا للتواعد الآتية :

١ - يكون نقل الموظفين على أساس معادلة لدرجات الكادر السابقة  
للهيئة بمثيلاتها في الكادر الحكومي مع إجراء التقارب الذي تقتضيه  
الضرورة ، على أن ينقل كل موظف إلى الدرجة المعادلة لدرجته مع اعتبار  
اكتسابه فيها من تاريخ حصوله على درجته الحالية وذلك وفقا للجدول  
الآتي « ..... » كما تنص المادة الخامسة على أن « يتخذ أول يناير  
سنة ١٩٦٢ أساسا لسريان التسويات المنصوص عليها في المادتين السابقتين  
مع عدم صرف فروق من الماضي » .

ومن حيث أن المستفاد من نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢  
لسنة ١٩٦٣ سلف الذكر أن نظام الروابط المالية الذي كان معمولاً به  
قبل إلغاء اللائحة القديمة سنة ١٩٦٠ كان ساريا خلال الفترة من تاريخ  
إلغاء اللائحة المذكورة وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣  
المشار إليه ، ويبين هذا من النص الذي يقضى بتسوية حالات موظفي الهيئة  
العامة للإصلاح الزراعي الموجودين بالخدمة في ١/٧/١٩٦٢ على الدرجات  
والاعتمادات الموزعة بموجب هذا القرار والذي بين كيفية إجراء تعامل بين  
كادر الإصلاح الزراعي والكادر الحكومي ، ويترتب على ذلك أن تسوى حالات

الذين عينوا في الهيئة على روابط مالية سواء في ظل لائحة الهيئة أو بعد الغائها ما دام التعيين قد تم حتى ١٠/٧/١٩٦٢ مما يقطع بان القرار الجمهوري سالف الذكر قد اعترف ببقاء نظام الروابط المالية بعد الغاء اللائحة القديمة .

الا انه اذا كان نظام الروابط المالية كان لا يزال مستمرا حيث كان يجوز للهيئة العامة للاصلاح الزراعي أن يعين على مقتضاه بعد الغاء اللائحة القديمة ، ألا إن ذلك لا يعنى أن الهيئة كانت ملزمة قانونا بوضع من الحظمتهم بخدمتها بكفاة شاملة أو باليومية حتى ١٠/٧/١٩٦٢ على هذه الروابط ، حتى يمكنهم الافادة من القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ المشير اليه ، وعلى ذلك فإن استمرار العمل بنظام الروابط المالية بعد الغاء اللائحة الداخلية للهيئة لا يمس وضع العاملين الذين لم تضمهم الهيئة على نظام الروابط المالية سواء قبل أو بعد الغاء اللائحة المذكورة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الغاء اللائحة الداخلية للهيئة العامة للاصلاح الزراعي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ لا يعنى الغاء العمل بنظام الروابط المالية ، الا ان ذلك لا يمس وضع العاملين الذين عينوا على مكلفات شاملة أو باليومية قبل أو بعد الغاء هذه اللائحة ، وعلى تسوية حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وكتاب دوري بوزارة الفئيلة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ .

( ملف ١٤/١/٨٨ — جلسة ١٩٧٣/٢/٧ ) .

قاعدة، رقم ( ٢٩٧ ) .

#### المبدأ :

تنص المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ على أن تسرى على موظفي وعمال الهيئة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية ، أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بالقواعد التنظيمية لمعاملات موظفي الهيئة الموجودين بالخدمة في ١٩٦٢/٧/١ ويتقضى بمعاملة درجاتهم بدرجات الكادر الحكومي — اعتباراً من هذا التاريخ. تستكمل الأحكام التي انتظمها بالتشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة ومنها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد الخدمة السابقة — نتيجة ذلك لن يصبح من حق موظفي الهيئة الموجودين في الخدمة في ١٩٦٢/٧/١ الاستفادة من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

ملخص الحكم :

إن المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أن تسرى على موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة ، هذا وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ في ٩ يناير سنة ١٩٦٣ منظمًا في المادة ٣ منه قواعد تسوية حالة موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الموجودين في الخدمة في ١٩٦٢/٧/١ ، فنص في المادة المذكورة على أن تسوى حالة هؤلاء الموظفين على الدرجات والامتيازات الموزعة بموجب

هذا القرار وفقا للقواعد التى اوردتها والتي من مقتضاها أن يكون نقل الموظفين على اساس معادلة درجات الكادر السابق للهيئة بمبيلاتهما فى الكادر الحكومى مع اجراء للتقارب الذى تقتضيه الضرورة على أن ينقل كل موظف الى الدرجة المعادلة لدرجته مع اعتبار اقدميته فيها من تاريخ حصوله على درجته الحالية وذلك وفقا للجدول الموضح بالمادة سالفة الذكر والذي تضمن معادلة درجة مهندس فى الربط ٢٠٠/١٨٠ بالدرجة السادسة بالكادر الحكومى ، وعلى مقتضى ما تقدم واذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدة للخدمة السابقة فى تقدير الدرجة والرتب واقدمية للدرجة انما صدر استنادا الى المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وبالتالي فهو يدخل فى مصادد اللوائح المنظمة للوظائف العامة فى مدلول المادة ٢٠ من اللائحة العامة للاصلاح الزراعى الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ ، فمن ثم وامبالانص المادة المذكورة فانه وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بالقواعد التنظيمية لحالات موظفى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى الموجودين بالخدمة فى ١/٧/١٩٦٢ وقضى بمعادلة درجاتهم بدرجات الكادر الحكومى فانه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار تستكمل الأحكام التى لتنظيمها بالتشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة ومنها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدة الخدمة السابقة ، فيصبح إذن من حق موظفى الهيئة الموجودين فى الخدمة فى ١/٧/١٩٦٢ الأفادة من أحكامه بأن تضم لهم مدة خدمتهم السابقة فى الدنى درجات التعيين بأن يحدد على هذا الأساس تاريخ تعيينهم الافتراضى ثم تخرج مرتباتهم تبعا لذلك .

وحيث أن المدمى كان فقد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ يشغل درجة الربط المالى ٢٥/١٥ منذ تعيينه بالهيئة المدمى عليها فى ٤/٤/١٩٦٢ ، وتنفيذا لأحكام القرار المذكور عودت درجته بالدرجة

السادسة وصدر بهذا التعديل القرار رقم ١٨ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٧ هذا وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن ضم مدة الخدمة السابقة طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ إنما يكون في أدنى درجات التعيين إذا توافرت سائر الشروط التي أوردتها القرار المذكور ومنها أن يقدم طلب ضم مدة الخدمة السابقة في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣ من القرار المشار إليه ، وفي خصوص للحالة المسئلة فإن ميعاد الثلاثة اشهر المنصوص عليه في المادة المذكورة إنما يبدأ في حق المدعى من تاريخ القرار الصادر في ١٩٦٣/٢/٧ بنقله إلى الدرجة السادسة عملاً بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ الذي قضى بمعادلة درجات موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بدرجات الكادر الحكومي ، فإتسناً لهؤلاء الموظفين الحق في الإفادة من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على نحو ما سبق إيضاحه ، وهذا والثابت أن المدعى قدم الاستمارة ١٠٣ ع.ح ضمن مسوغات التعيين في تاريخ لا يجاوز ١٩٦٣/١٢/٢٧ حسبها منسلف البيان ، وعلى ذلك لا يكون له محل للقول بسقوط حق المدعى في ضم مدة خدمته السابقة ، ولا سيما إذا ما لوحظ أن ضم مدة الخدمة السابقة للعاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي كانت محل بحث إلى أن صدرت في شأنها فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٧ ، ( فتوى الجمعية رقم ١٣٣٦ بجلسة ١٩٦٧/١٢/١٣ ) وإن ما يتطلبه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى من يعين أو يعاد تعيينه بمدد صدره أن يبين مدة خدمته السابقة في الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه ، هذا وقد عدت المادة ١ من القرار المشار إليه الجهلت التي تحسب مدد للخدمة التي تقضى فيها في تقدير الدرجة والمرتبة واقتصادية الدرجة ومن بينها الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها لقانون من قوانين الدولة ، وقد قدم المدعى شهادة صادرة من نقابة المهن الزراعية الصادر بفتحها القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ثابت بها أن المدعى

كان يباشر ومدير اطينان الموهوم ..... في المدة من ١٩٥٧/٧/٢ الى ١٩٦٢/٤/٢ وان الأعمال التي كان يقوم بها خلال هذه المدة تعتبر من الأعمال الزراعية المهنية التي تنظمها المادة ٧٢ من قانون انشاء النقابة المذكورة ، وقد جاء في البند ٤ من المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية ١٥٩ لسنة ٢٩٥٨ المتألف الذكر للنص على ان مدد العمل السابقة التي تقضى في غير للحكومة والأشخاص الادارية العامة سواء كانت متصلة او منفصلة تحسب ثلاثة ارباعها بشرط الا تقل المدة عن سنتين وان تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة ويرجع في ذلك الى لجنة تشئون الموظفين المختصة ، هذا والثابت من المدة التي يطالب الدعى بضمها تريد على سنتين وكان خلالها يؤدي عملا زراعيا صادر بتنظيم الاشتغال به قانون ويتحدد في طبيعته مع طبيعة عمل الدعى في الهيئة المدعى عليها ، ومن ثم تكون شروط ضم مدة الخدمة السابقة قد توافرت في المدة المطالب بضمها ، وبالتالي يحق للدعى حساب ثلاثة ارباع هذه المدة في اتمدية للدرجة التي عين عليها مع تدرج راتبه بالمعالمات على هذا الأساس .

( طعن رقم ١٥١ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٩٨ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قضى في المادة ١٤ بسريان احكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العلمية على العاملين بالهيئة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللوائح الداخلية التي يضعها مجلس الإدارة — عدم قيام مجلس الإدارة بوضع أية لوائح تتعلق بشئون العاملين بها يترتب عليه خضوعهم لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن بعده القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٤ كما تطبق في شأنهم القواعد المتعلقة باغلاف غلات الميعة والتي تطبق



على العاملين المدنيين بالدولة — اثر ذلك — عدم استحقاق للعامل الذى لم يفض على تعيينه بالهيئة مدة سنة قبل ١٩٦٤/٧/١ ( تاريخ الغاء هذه الاعلة ) لاعانة الغلاء .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان فى ١٢/٨/١٩٦٣ صدر للقرار الجمهورى رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ونص فى المادة ١٤ على « ان تسرى على العاملين بالهيئة المسماة للاصلاح الزراعى احكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى اللوائح الداخلية التى يضمها مجلس الادارة . » ونص فى المادة ٢٢ على ان « يلغى كل نص يخالف لحكم هذا القرار » .

ومن حيث ان مجلس ادارة للهيئة العامة للاصلاح الزراعى لم يضع اية لوائح تتعلق بشئون العاملين بها ومن ثم خضع العاملون بالهيئة لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة باعتباره للخدمة العامة لنظام العاملين المدنيين بالدولة كما تسرى فى شأنها القرارات والقواعد المتعلقة بامانة غلاء المعيشة المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة ، ولما كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد لغى وحل محله اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظم العاملين المدنيين بالدولة ومن ثم ناهى اعتبارا من التاريخ المذكور خضع العاملون بالهيئة لأحكام هذا القانون<sup>٢١</sup>

ومن حيث ان المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ حددت نصا على ان « يسرى العاملون فى تضافى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الأصلية اعتبارا [ ٤١ - ح ٢٤ ]

من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وظفى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما بالنسبة الى الخاضعين لأحكام هذا القانون ، وقد أصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين قرار التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ ونص فى المادة ٥ على أن تسرى الأحكام المتعلقة بالفناء غلاء المعيشة والامانة الاجتماعية وضماها الى المرتب على العاملين بالوظائف التى تنظمها القوانين وكليات خاصة متى كانت هذه القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن الفناء هاتين الامتيتين وضماها الى المرتب .

ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن المشرع قد اتجه الى تعميم الفناء القرارات والقواعد المتعلقة باعانة غلاء المعيشة الاجتماعية ، وذلك للمعاملة بين جميع العاملين بالدولة سواء كانوا خاضعين لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو كانوا خاضعين لوظائف تنظيمها قوانين وكادات خاصة ، ولما كان الموظفون والعمال المدينين بصفة مؤقتة على اعتمادات مؤقتة بالميزانية يتخرجون فى اعداد الموظفين العموميين العاملون بالجهاز الادارى للدولة ويخضعون لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما خلت منه قواعد استحداثهم ومن ثم تسرى فى حكمهم الأحكام المتعلقة بالفناء القرارات والقواعد المتعلقة بالفناء اعانة غلاء المعيشة والنسبة استهداف تعميمها بالنسبة لجميع العاملين بالجهاز الادارى للدولة ، ولما كان لم يصدر تنظيم خاص بشأن الفناء اعانة غلاء المعيشة للمدينين بصفة مؤقتة فيلحقهم الأحكام الواردة فى المادة ٢٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة المتعلقة بالفناء تلك الاعانة المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩/١٠/١٩٥٢ وكذلك اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن العاملين بالمعيشة العامة للإصلاح الزراعى — وقد خضعوا لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ طبقا لنص المادة ١٤ من القرار الجمهورى

رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ وتسرى في شأنهم الأحكام المتعلقة بإلغاء إعانة غلاء المعيشة سواء من كان منهم مطبقاً بصفة دائمة أو مؤقتة ، ولا وجه للقول بأن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لا تعتبر من الجهاز الإداري للدولة ويقتضى لا تخضع العاملون بها لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ويقتضى تظني القرارات والقواعد المتعلقة بإعانة غلاء المعيشة اعتباراً من ١٩٦٥/٧/١ في شأنهم في ذلك شأن العاملين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية : لا وجه لذلك لأن خضوع العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي لا يستند من نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها الجهاز الإداري للدولة ، وإنما تستند من نص المادة ١٤ من القرار الجمهوري رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم تلك الهيئة باعتباره الشريعة العامة لنظام العاملين بالدولة لعدم وضعه نظم خاصة بالعاملين بها ، أما العاملون بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية فقد انحلت صلتهم بقانون نظم موظفي الدولة اعتباراً من ١٩٦٠/٧/١ حيث خضعوا لنظم وظيفي خاص صدر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ، وقد ألغيت إعانة غلاء المعيشة بالنسبة لهم وضمت إلى مرتباتهم اعتباراً من ١٩٦٥/٧/١ طبقاً لنص المادة ٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم العاملين ببنيت سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .

ومن حيث المدعى من بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي في ١٩٦٤/٢/١ بصفة مؤقتة ولم تكفل له المركز القانوني لاستحقاق إعانة غلاء المعيشة قبل ١٩٦٤/٧/١ فلا يكون له أصل حق في المطالبة بها لاتعدام السبب القانوني الموجب للاستحقاق وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر يكون قد صانده صحيح حكم القانون ويكون المعلن غير قائم على أساس سليم من القانون مقعناً ومضناً .

( طعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٨ ) .

قاعدة رقم ( ٢٩٩ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ وتسوية حالات موظفي وعمل الهيئة المذكورة - مناط الافادة من التسويات المشار اليها هو وجود الموظف أو العامل بالهيئة قبل ١/٧/١٩٦٢ وأن يستمر بها حتى اول يناير سنة ١٩٦٣ للتاريخ المحدد لسريان تلك التسويات - تخلف احد هذين الشرطين يترتب عليه عدم الافادة من الأحكام الخاصة بهذه التسويات .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ ، وتسوية حالات موظفي وعمل الهيئة المذكورة صندر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ ناصا في المادة (١) منه على أن يفتح في ميزانية مشروع الإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ للهيئة العامة للإصلاح الزراعي أجور اعتماد اضافي قدره ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة الموارد بميزانية مشروع الإصلاح الزراعي للسنة المالية المذكورة ، ونص في المادة ٢ على أن يوزع اعتماد بقدر ٣ ( المليون بمكلفات شاملة ) بالباب الأول (١) لجور ميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ وتقدره ٢٣٥٩٨١٢ جنيه بعد اضافة الاعتماد المشروح بموجب المادة السابقة . على أنوجه البين تفصيلا في هذه المادة والذي يشمل ١٢٤٩٦٢٢٢ جنيه تكاليف الموظفين وفقا للجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار ، ونص القرار في المادة ٣ على أن تسوى حالات موظفي

الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الموجودين بالخدمة في ١٩٦٢/٧/١ على الدرجات والاعتمادات الموزعة بموجب هذا القرار وفقا للقواعد الآتية :

١ - يكون نقل الموظفين على أساس معادلة درجات الكادر السابق للهيئة بمثلاتها في الكادر الحكومي - مع اجراء التقارب الذي تقتضيه الضرورة على ان ينقل كل موظف الى الدرجة المعادلة لدرجته مع اعتبار اقدميته فيها من تاريخ حصوله على درجته الحالية وذلك وفقا للجدول الآتي :

كادر الحكومة	كادر الإصلاح الزراعي
الدرجة	الدرجة
٥٠ : ٤٠ : ٣٠	٥٠ : ٤٠ : ٣٠
الرابعة ( ٥٤٠ / ٤٢٠ )	مدير قسم ( ٥٤٠ / ٤٢٠ )

ونس القرار على ان « يتخذ اول يناير سنة ١٩٦٣ أساسا لسريان التسويات المنصوص عليها في السنتين السابقتين مع عدم صرف ثروق من الماضي » كما نص في المادة ٦ على انه « لا يجوز استخدام الدرجات المنشأة بموجب هذا القرار الا لتسوية حالات الموظفين والعمال الموجودين بخدمة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في ١٩٦٢/٧/١ فيما عدا وظائف الدرجة السادسة بالكادر العالي » .

ومن حيث ان الواضح مما تقدم ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قد صدر لتسوية حالات موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي المعيّنين على الروابط المالية الممول بها في الهيئة المذكورة ، والموجودين في خدمتها في ١٩٦٢/٧/١ وذلك بنظم درجات كادر الحكومة على أساس المساواة التي نص عليها مع اجراء التقارب الذي تقتضيه الضرورة ، وقضى القرار بان يتخذ اول يناير سنة ١٩٦٣ أساسا لسريان التسويات المنصوص عليها وهذا من مقتضاه ان التسويات التي

تضمنها القرار لا تسمى الا على موظفي الهيئة العاملة للاصلاح الزراعي الموجودين في الخدمة في ١٩٦٢/٧/١ ، والذين ما زالوا حتى تاريخ بدء سريان التصويبات في اول يناير سنة ١٩٦٣ في خدمتها ويحيث لا يجوز ان يعامل باحكام القرار سالف البيان من مهن في خدمة الهيئة العاملة للاصلاح الزراعي في تاريخ لاحق له ١٩٦٢/٧/١ ولا من ترك خدمة الهيئة لاي سبب قبل تاريخ بدء سريان التسوية لانتقطاع صلته بالهيئة قبل صدور القرار للجمهوري سالف الذكر لأنه لا يكون بذلك من المخاطبين باحكامه ، واذا كان القرار للجمهوري المشار اليه وقد نص على اتخاذ اول يناير سنة ١٩٦٣ اساسا لسريان التسويات مع عدم صرف مروق عن المسئى فله يكون قد واجه التقديرات المالية اللازمة لتطبيق القرار على من يترى عليهم وقضى بعدم صرف مروق مالية سابقة على التاريخ المشار اليه ومن ثم فله لا يتصور بعد ذلك انه ادخل في حسابه مواجهة حالات من ترك خدمة الهيئة قبل هذا التاريخ وهي حالات لم يدخلها في اعتباره عند مواجهته هذه للتقديرات .

ومن حيث ان الثابت من أوراق الطعن ان المظنون ضد حصل على بكالوريوس التجارة عام ١٩٥٢ وعين بخدمة للهيئة العاملة للاصلاح الزراعي في ١٩٥٥/٣/٤ وشغل بها درجة مدير قسم ( ٥٤٠/٤٢٠ ) ثم صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٨ بتعيينه في وظيفة من الدرجة السادسة الفنية الفنية بوزارة الاقتصاد ولقنته خدمته بالهيئة المذكورة بالقرار الصادر في ١٩٦٢/٨/٢٧ بقبول استقالته منها اعتبارا من ١٩٦٢/٨/٤ ، ومن ثم فله وان كان موجودا بخدمة الهيئة في ١٩٦٢/٧/١ ، الا ان صلته بها قد انقطعت نهائيا قبل اول يناير سنة ١٩٦٣ تاريخ بدء سريان التصويبات المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٩٢ اس ١٩٦٣ المشار اليه ، ومن ثم فقد تخلف في حقه احد شروط تطبيق هذا القرار .

ومن حيث أن الحكم المظنون فيه وقد طبق في حق المظنون ضده القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ في غير مجال أعماله فإنه يكون قد أخطأ في تفسير القانون وتلويحه وتعين الحكم بالفسخ ويرفض الدعوى ويلزام المظنون ضده المصروفات .

( طعن رقم ٥٤١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١ )

قاصدة رقم ( ٣٠٠ )

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للاصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ وتسوية حالات موظفي وعمال الهيئة بنقلهم الى درجات الكادر الحكومي لنص في مادته الثالثة على أن يتخذ اول يناير ١٩٦٣ اساسا لسريان التسويات المنصوص عليها في المادتين الاولى والثانية مع عدم صرف فروق عن الماضي - ليس من شأن هذا القرار ان يحول دون الطعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة قبل تاريخ العمل به - تمديد المراكز القانونية لموظفي الهيئة عن طريق الطعن في تلك القرارات يوجب لأصحابها الحق في تقاضي الفروق المالية الناشئة عن ذلك على ان تعاد تسوية حالاتهم وفقا لأحكام القرار الجمهوري المشار اليه على اساس مراعاتهم للقانونية المجبة اعتبارا من ١/١/١٩٦٣ دون صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية قبل هذا التاريخ .

بمخص الحكم :

من حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للاصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢

وتسوية حالات موظفي وعمال الهيئة بنقلهم الى درجات الكادر الحكومى قد نص في المادة ٣ على أن « تسوى حالات موظفى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الموجودين بالخدمة فى ١٩٦٢/٧/١ على الدرجات والاعتمادات الموزعة بموجب هذا القرار وفقا للقواعد الآتية : (١) يكون نقل الموظفين على أساس معادلة درجات الكادر السابق للهيئة بمثلاتها فى الكادر الحكومى مع إصدار التقرير الذى تقتضيه الضرورة على أن تنقل كل موظف الى الدرجة المعادلة لدرجته مع اعتبار أخدميته منها من تاريخ حصوله على درجته المالية وذلك مرفقا للجدول الآتى ... (٢) ... (٣) ... (٤) تتخذ أول يناير سنة ١٩٦٣ أساسا لسريان التسويات المنصوص عليها فى المادتين السابقتين مع عدم صرف فروق من المساضى » .

ومن حيث أن مفاد هذا القرار هو نقل موظفى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الموجودين فى الخدمة فى ١٩٦٢/٧/١ الى درجات الكادر الحكومى المعادلة لدرجاتهم يكادر الإصلاح الزراعى على أن يتم هذا النقل من ١٩٦٣/١/١ مع عدم صرف فروق مالية عن المساضى نتيجة هذه التسوية . ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ليس من شأنه أن يمنع الطعن فى القرارات الإدارية النهائية الصادرة قبل تاريخ العمل به وفقا للإجراءات المقررة . ومن ثم فإن تعديل المركز القانونى لموظفى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بناء على الطعن فى تلك القرارات يرقب لأصحابها الحق فى الفروق المالية الناشئة عن ذلك على أن يعاد تسوية حالاتهم وفقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ونقله الى الدرجة الحكومية المعادلة لدرجاتهم على أساس مركزهم القانونى المعادلة وذلك اعتبارا من ١٩٦٣/١/١ دون صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية قبل هذا التاريخ .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم ولما كان الثابت ان المدعى قد رعى الى الدرجة الرابعة فى ٢٧/١٠/١٩٦٣ وقد صدر القرار رقم ١٠٢٧



بتاريخ ١٩٦٤/٨/٩ بتعديل أقدميته في هذه الدرجة وإرجاعها الى ١٩٦١/٨/٢٠ وذلك بناء على الطلب المقدم منه بالظن في قرار الترقية الذي صدر في هذا التاريخ فيما تضمنه من تخليه في الترقية ومن ثم يستحق الفروق المالية المترتبة على إرجاع أقدميته في الدرجة الرابعة ، ولا وجه لما ذهبت اليه الجهة الادارية في طعنها في عدم استحقاقه هذه الفروق المالية بناء على نص البند ٤ من المادة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ الذي يقضي بعدم صرف أية فروق مالية سابقة على ١٩٦٣/١/١ ، لا وجه لذلك لأن الفروق المالية المستحقة للبدعي قد ترتب على بناء تصديق مركزه القانوني وفقا للقواعد الوظيفية السارية قبل العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه ومن ثم لا يشملها الحظر المورد في البند ٤ من مادته الرابعة الذي ينصرف الى الفروق المالية المترتبة على التسوية التي تتم وفقا لأحكامه بالنقل إلى الكادر للحكومي .

( طعن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٤ ) .

#### قاعدة رقم (٣٠١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بتسوية حالات موظفي وعمال الهيئة العامة للإصلاح الزراعي — الهدف من إصداره تسوية حالات العمال والموظفين الموجودين في خدمة الهيئة من ١٩٦٢/٧/١ سواء المعينين منهم على درجات أو على ربط ثابت أو بمكافأة شاملة لا وجه القول بقصر تطبيق هذه التسويات على المعينين على درجات بقرار الهيئة الصادر عام ١٩٥٤ .

ملخص الحكم :

نظمت المادة ٣ من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ كيفية

تسوية حالات موظفي الهيئة على الدرجات المؤرخة بهوجب هذا القرار ونصت المادة ٤ على أن تسوى حالات عمال اليومية التي أنشئت لهم درجات بالجدول رقم ٢ المرفق لهذا القرار بمنحهم أجورهم الحالية أو أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة أيها أكبر دون تدرج في الأجر ومنحهم اعانة غلاء المعيشة على أساس أول مربوط الدرجة المقررة لكل منهم دون اثر رجعى ، ونصت المادة ٥ على أن يتخذ أول يناير سنة ١٩٦٣ لسريان للتسويات النصوص عليها في المادتين مع عدم صرف فروق عن الماضي . وقد تضمن الجدول رقم ٢ المرفق لهذا القرار القواعد التي يتم بمقتضاها تسوية حالات عمال الهيئة بنظهم الى درجات كادر العمال المعادلة لمهنتهم في الهيئة ومن حيث انه ظاهر من نص المادة ٤ والجدول رقم ٢ المشار اليهما أن المشرع قد قصد الى تسوية حالات العمال الموجودين في خدمة الهيئة من ١٩٦٢/٧/١ سواء المعينين منهم على درجات أو على ربط ثابت أو بهكفاة شاملة وذلك بنظهم على درجات وظائف كادر عمال حكومة المتابعة لمهنتهم بالهيئة ولا يرد على هذه التسوية أى قيد سوى أن تكون مهنة العامل ضمن المهن التي عودلت بدرجات كادر العمال وفقا للجدول رقم ٢ المرفق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ، ولا وجه للقول بأن التسوية هنا تقتصر على العمال المعينين على درجات بكادر الهيئة الصابر سنة ١٩٥٤ حيث أن نص المادة ٤ من القرار الجمهورى سالف الذكر قد ورد مطلقا بغير مخصص بحيث يشمل جميع عمال الهيئة دون تفرقة بين المعين منهم على درجة أو مربوط ثابت طالما عودلت مهنته بدرجات كادر العمال وفقا للجدول رقم ٢ المرفق لهذا القرار وتأسيسا على ما تقدم لما كان الثابت من الأوراق ان المدعى التحق بخدمة وزارة الأوقاف ثم نقل الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٨ في وظيفة أسطى ملكينة بأجر مقداره ٢٠٠ خصما على بند المكافآت الشاملة وظل كذلك حتى تاريخ مسدور القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولم تتنوع حالته طبقا لأحكام هذا القرار ، ثم وضع على الدرجة التاسعة من ١٩٦٥/٧/١ .

وإذ كلن المدعى موجودا فى خدمة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ١٩٦٢/٧/١ بمهنة أسطى ملكينة وهى من المهن الواردة فى الجدول، رقم ٢ المراتق للقرار الجمهورى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بالدرجة ٥٠٠/٢٠٠ ملزم ومن ثم يتمتعن تسوية حالته على هذه الدرجة اعتبارا من ١٩٦٣/١/١ بالتطبيق لأحكام القرار الجمهورى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

( طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ ) .

## الفرع الثاني

### الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي

قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

المبدأ :

الاعانات التي تصرف للموظفين أو العمال حال الوفاة بالهيئة العامة الدائمة لاستصلاح الأراضي طبقا لحكم المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية لهذه الهيئة — لمدير عام الهيئة ان يتولى الاذن بصرف اعانات للموظفين أو العمال أو الى أسرهم في حالة وفاتهم وذلك في حدود مرتب شهرين أو خمسين جنيها أيهما أكثر — يتم للصرف في هذه الحالة الى من كان يعولهم الموظف فعلا فهم وحدهم الذين يستحقون الاعانة المقررة بمقتضى للقرار الجمهوري سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

انه من مدى أحقية وريثة الموظف في صرف الاعانة المنصوص عليها في المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، فان المادة المذكورة تنص على ان « يتولى مدير الهيئة ادارتها وتصريف امورها ويختص بها يأتي : ..... (١١) الاذن بصرف اعانات الى الموظفين أو العمال أو الى أسرهم في حالة وفاتهم وذلك في حدود مرتب شهرين أو خمسين جنيها أيهما أكثر » .

ومقتضى هذا النص أن مدير عام المؤسسة هو الذي يقرر — تبعا لتقديره — مدى أحقية وريثة الموظف في الاعانة المشار اليها ، فله ان يأذن في صرف هذه الاعانة — كما عبرت المادة ١٣ سالف الذكر — وفي هذه الحالة يتم للصرف الى الأشخاص الذين كان يعولهم الموظف المتوفى فعلا ،

هؤلاء هم الذين يعتبرون من أسرة الموظف وهم الذين يمكن صرف هذه الاعاقه اليهم . ولا يصح القول بأن وريثه الموظف التوفى يستحقون هذه الاعاقه بحسبانهم من أسرة الموظف — ذلك ان هذا التفسير الواسع للأسرة يدخل أشخاصا قد يكونون موسرين ، ولا شك ان المشرع لم يقصد عند النص على سلطة المدير في الاذن بصرف هذه الاعاقه ان تمنح لشخص موسر .

لهذا ننهي للرأى الى ان مدير علم المؤسسة هو الذى يقرر — تبعا لتقديره — مدى احقية هؤلاء الورثة في صرف الاعاقه المنصوص عليها في المادة ١٣ من القرار الجمهورى رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى ، على ان يتم صرف هذه الاعاقه — في حالة الاذن بها — الى الأشخاص الذين كان يعولهم الموظف المتوفى فعلا دون غيرهم من الورثة .

( مئوى رقم ٢٦٥ فى ١٩٦٣/٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٣ )

##### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة المذكورة — نصه على اختصاص مدير علم الهيئة بتدبير الموظفين غير شاغلى الوظائف الرئيسية — مباشرة هذا الاختصاص — لا تتوقف على صدور اوائح للتوظيف من الجهة المختصة .

##### ملخص الحكم :

ان مفاد نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى ان مدير علم الهيئة

يختص بمباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في المادة ١٣ من اللائحة الداخلية ومن ضمنها تأديب الموظفين من غير شاغلي الوظائف الرئيسية .

وأنه لا وجه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن مباشرة اختصاص تأديب الموظفين منوط بصحور لوائح التوظيف من الجهة المختصة بذلك ، وأنه لما كانت تلك القواعد لم تصدر بعد فلا يجوز للمدير العام مباشرة ذلك الاختصاص — لا وجه لذلك لأنه وفقا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ لا تسرى على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة إلا غيا لم يرد به نص خاص في قرار إنشاء المؤسسات أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة فإذا وجد النص كان وجب الأعمال بغض النظر عما ينص عليه قانون التوظيف ، أما إذا لم يوجد النص فيرجع إلى الأحكام التي تضمنها ذلك القانون . وإذا نصت اللائحة الداخلية المشار إليها في المادة ١٣ فقرة سادسا منها على اختصاص مدير عام الهيئة بتأديب الموظفين من غير شاغلي الوظائف الرئيسية فإن هذا النص يكون نافذا وينمذ اختصاص التأديب بوجبه لمدير عام الهيئة حتى ولو لم يصدر مجلس الإدارة لوائح للتوظيف الخاصة بموظفي المؤسسة إذ يرجع في شأنها إلى أحكام قانون الوظائف العامة وفقا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة .

( طعن رقم ١٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٠٤ )

##### المبدأ :

النص صراحة في اللائحة الداخلية للهيئة العامة لاستصلاح الأراضي  
النص صراحة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ على إلغاء  
اللائحة الداخلية الصادرة في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ مقصود به إزالة

شبهة قيامها في الماضي — موظفيها الحق في ان يعاملوا بالحكم قانون نظام  
موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في حالة وجود فراغ تشريعي في  
الهيئات والمؤسسات العامة .

#### ملخص الحكم :

لم يكن من الجائز اعمال لائحة ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ في حق  
المدعى بشأن التقرير السنوي عن اعماله سنة ١٩٥٩ لأن هذه اللائحة  
لم يعد لها وجود قانوني ولا يصح افتراض احقيتها بانثر رجعي من مجرد  
النص على إلغائها بقرار لاحق والصحيح في منطق التفسير السليم ان  
المشرع وقد تكشف له خطأ استمرار العمل بهذه اللائحة بعد إلغاء  
القانون الذي صدرت تنفيذا له وبعد ان أصبح من اللازم صدورهما بقرار  
من رئيس الجمهورية وليس بقرار من مجلس الوزراء رأى النص صراحة على  
الإلغاء لازالة شبهة قيامها في الماضي يؤكد ذلك ويقطع به أن قرار رئيس  
الجمهورية لا يملك أن ينسحب على الماضي بما يمس المراكز القانونية التي  
اكتسبها العاملون بالهيئة خلال الفترة السابقة على العمل بالقرار رقم ٢٢٧٠  
لسنة ١٩٦٠ حيث أصبح من حقهم أن يعاملوا بالحكم قانون نظام موظفي  
الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بوصفه القانون العام الذي يتعين تطبيق  
احكامه في حالة وجود فراغ تشريعي في الهيئات والمؤسسات العامة .

( طعن رقم ٨٢٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ ) .

### الفرع الثالث

#### هيئة مديرية التحرير وللؤسسة المصرية العامة

##### لتنمية الأراضى

قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

#### المبدأ :

هيئة مديرية التحرير — لعلة غلاء المعيشة المستحقة لرئيس مجلس إدارة ونائب المدير العام ويلقى موظفيها — هي الاعانة المقررة بالنسبة لموظفى الدولة — تطبيق الأحكام المتعلقة بها وبخاصة التخفيض النسبى والتنبيت ، وخصم فرق الكلدرين ، سواء فى بلدة السابقة أو التابعة لصذور القرار الجمهورى رقم ٢٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء الهيئة ، وذلك حتى فترة العمل باللائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصذور القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ والعمل به من ١٩٦٢/٥/٩ — سريان لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك اعتبارا من هذا التاريخ بما تضمنته من إلغاء القواعد والنظم الخاصة بهذه الاعانة وتقرير الاحتفاظ بها بصفة شخصية .

#### ملخص الفتوى :

يبين من تسمى المراحل التى مرت بها هيئة مديرية التحرير — اعتبارا من صدور القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مؤسسة مديرية التحرير ثم اندماجها فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى بموجب القرار الجمهورى رقم ١٠٤٢ لسنة ١٩٥٧ ، ثم تبنيها للؤسسة المصرية العامة لتنمية الأراضى وفقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ، الى أن صدر القرار الجمهورى رقم



٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئة بحيرية التحرير — يبين من تقصى تلك المراحل أنه لم يرد نص خالص في التشريعات التي حكمت الهيئة المذكورة ، ينظم قواعد خاصة باعانة غلاء المعيشة لموظفيها ، ومن ثم — وفقا لما سبق — فان القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة ، والمقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ، تسرى في شأن موظفي هذه الهيئة ، وذلك سواء بالنسبة الى الفترة السابقة على تاريخ العمل بالحكم لائحة نظم موظفي وعمل المؤسسات العامة للصدارة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٦١ — طبقا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — او بالنسبة الى الفترة التالية لتاريخ العمل بالحكم اللائحة المشار اليها — طبقا لنص المادة الاولى والمادة ١٥ من هذه اللائحة التي قضت المادة ١٩ من القرار الجمهوري رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئة بحيرية التحرير بسريتها في شأن موظفي وعمل الهيئة ، باعتبار هذه الهيئة مؤسسة عملة ذات طابع اقتصادي وفقا لنص المادة الاولى من قرار تشكيكها الأخير .

وعلى ذلك فليس للتغييرات التي طرأت على وضع الهيئة المذكورة — من خضوعها لقانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ثم للقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، ولائحة نظم موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — ليس لتلك التغييرات من اثر فيها يتعلق بسريان القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة ، على موظفي الهيئة المذكورة ، شأنهم في ذلك شأن سائر موظفي للدولة والمؤسسات العامة الأخرى . ومقتضى ذلك هو سريان القواعد الخاصة بالتخفيض النسبي من اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها والخصم منها بما يعادل فرق الكادرين ، على موظفي هيئة بحيرية التحرير وذلك سواء في الفترة السابقة على صدور القرار الجمهوري رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، أو

في الفترة التالية لصدور هذا القرار ، وسواء قبل العمل باللائحة نظام موظفي ومجال المؤسسات سابقة الذكر ، أو بعد العمل بهذه اللائحة . ولا وجه للاحتجاج بأن الهيئة لم تكن تطبق أي نظام للمرتبات ، ولم يكن لها كادر معين ، حتى تاريخ صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تسوية حالات موظفيها وعملها ، وإن هذا القانون قد تضمن قواعد خاصة لتسوية حالات هؤلاء حتى يتم وضعهم على الدرجات التي وردت في ميزانية الهيئة للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ ، ولم يتضمن أحكاما خاصة باعانة غلاء المعيشة ، ولذلك تحسب هذه الامانة على أساس وضع (الموظف) بعد التسوية ولا يجري في شأنها التخفيض النسبي أو التثبيت أو خصم فرق الكادرين — ولا وجه لهذا الاحتجاج ، ذلك أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ، لم يغير من أمر خضوع موظفي هيئة مديرية التحرير لأحكام لائحة نظام موظفي ومجال المؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وهي اللائحة التي تسرى على موظفي ومجال الهيئة طبقا لنص المادة ١٩ من القرار الجمهوري رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بقضائها ، وإنما كل ما فعله هذا القانون أنه نظم شروط وأوضاع نقل موظفي ومجال الهيئة إلى درجات الجدول الملحق باللائحة سابقة الذكر ، ولهذا فإن أحكام هذه اللائحة تسرى على هؤلاء الموظفين والعاملين فيها لم ينظمه هذا القانون ، ومنها الأحكام الخاصة بتقرير سريان قواعد ائحة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة . وهذا ما اشارت إليه للذكر الايضاحية للقانون المذكور ، حين نصت على أنه « وغنى من البيان أنه فيما عدا الأحكام الخاصة التي تضمنها هذا المشروع ، فيسرى على الموظفين والعاملين الوارد ذكرهم في هذا المشروع » جتمع الأحكام والقواعد المعمول بها بالنسبة إلى موظفي ومجال المؤسسات العامة ذلك الطابع الاقتصادي . وعلى ذلك فإنه عند تسوية حالات موظفي هيئة مديرية التحرير — طبقا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ — بوضعهم في درجات من درجات الجدول المرافق لهذا

القانون ، والمسائل لجداول الدرجات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولجداول الدرجات الملحق باللائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٢٥٨ لسنة ١٩٦١ يعمين ان يجري حسب اعادة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، بهراعاة القواعد الحكومية المنظمة لمنع هذه الازالة ، والتي تسرى عليهم طبقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بقتضاء الهيئة ، ولأحكام نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة سابقة الذكر .

ولا يسوغ القول بأن القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ، قد أُلغى بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بهذا القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة ، وأن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة لم يتضمن نصاً مماثلاً لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، الذي كان يقتضى بالرجوع إلى القواعد العامة للتوظيف فيها لم يرد به نص خاص ، وأنه بذلك يخفى أسس تطبيق قواعد اعادة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة على موظفي المؤسسات العامة — وذلك أن القول غير منتج في خصوص المسألة محل البحث ، إذ أنه يتعلق بالموضع الحاصل بعد ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وبالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليهما في حين أن البحث يتعلق بالفترة السابقة على ذلك التاريخ ، والتي كان ينطبق خلالها على موظفي الهيئة أحكام قانون نظام موظفي الدولة ، ثم أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ . ومن المقرر أنه في هذه الفترة تسرى على موظفي الهيئة الأحكام المنظمة لمنع اعادة غلاء المعيشة وفئاتها ، وقواعد التخفيض النسبي والالتزيت وخضم فرق الكادرين . أما اعتباراً من ٩ من مايو سنة

١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذى قضى فى مادته الاولى بـسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة فان القواعد الخاصة باعانة غلاء المعيشة لا تسرى — بصنة مطلقة — على العاملين فى المؤسسات العامة — ومن بينهم العاملون بالهيئة المذكورة — وذلك طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، على ان يحتفظ هؤلاء العاملون ببقية امانة غلاء المعيشة التى كانوا يتقاضونها قبل ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ وذلك بصصفة شخصية ، الى ان تتم تسوية حالاتهم طبقا للتعامل المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها .

لهذا انتهى راي اللجنة العمومية الى ان احكام امانة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة — وبخاصة قواعد التخفيض النسبى والتثبيت وخصم فرق الكادرن — تسرى على امانة غلاء المعيشة المستحقة للسيد رئيس مجلس ادارة هيئة مديرية التحريز والسيد نائب المدير العام وباقى موظفى للهيئة المذكورة سواء فى المدة السابقة او اللاحقة لصدور القرار الجمهورى رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بقضاء الهيئة ، وحتى تهلية فترة نفاذ احكام لائحة نظام موظفى وعمل المؤسسة العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والعمل به اعتبارا من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ . على ان تسرى فى شأن هذه الامانة — اعتبارا من هذا التاريخ — احكام لائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها ، بما تضمنته من الغاء للقواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة وتقرير احتفاظ العاملين بهذه الامانة بصنة شخصية .

قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

المبدأ :

هيئة مديرية التحرير — المادة ١٠ من القرار الجمهورى رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن الهيئة يخول رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى حق الاعتراض على قرارات مجلس ادارة المديرية — اتساق هذا الحكم فى احكام قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — عدم تسلفه مع حكم المادة ٢٤ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذى يخول الوزير المختص حق اعتماد قرارات مجلس ادارة مديرية التحرير — لئلا ذلك : سقوط حق رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى فى الاعتراض على قرارات مجلس ادارة المديرية منذ العمل بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ — بقاء تبعية المديرية للمؤسسة فيما عدا حق الاعتراض المذكور .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئة مديرية التحرير تنص على أن « يبلغ رئيس مجلس الادارة قرارات المجلس الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدورها . ولرئيس مجلس ادارة المؤسسة حق الاعتراض على هذه القرارات خلال اسبوع من تاريخ ابلاغها اليه والا كانت نافذة . ويترتب على اعتراض رئيس مجلس ادارة المؤسسة وقف تنفيذ القرار وعرضه على مجلس ادارة الهيئة فى اول اجتماع تالى ولا يكون القرار نافذاً بعد ذلك الا اذا وافق عليه المجلس بأغلبية ثلثى عدد الأعضاء على الأقل » .

ورئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى وان كان يملك — طبقاً للنص المذكور — أن يعترض بمفرده مباشرة على ما يبلغ

به من قرارات مجلس إدارة الهيئة ، الا انه ليس ثمة متع من أن يرجع في هذا الشأن الى مجلس ادارة المؤسسة للاستئناس برأيه في القرارات المذكورة ، اذ في هذا تحقيق لضمان أوسع ، وتمكين من دراسة هذه القرارات وتمحيصها على وجه أشمل . وفي هذه الحالة يكون الاعتراض على القرار لذا ما اعتقته رئيس مجلس ادارة المؤسسة اعراضا سلبيا ومنتجا لأثاره كما رتبها نص المادة العاشرة آتية للذكر .

ونص المادة المشار اليها كان يتفق مع أحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ، حيث أن هذا القانون لم يكن يتضمن تعيينا للجهة الادارية التي تتبعها هيئة مديرية التحرير ولم يكن ثمة متع من تخويل رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة لتعمير الأراضى حق الاعتراض على قرارات مجلس ادارة للهيئة .

وان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ قد ألغى بقانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذى يسرى بمقتضى المادة ٣٤ منه على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ومنها هيئة مديرية التحرير . كما ان المادة ١١ من هذا القانون الأخير تنص على أن « يبلغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة قرارات المجلس الى الوزير المختص لاعتمادها ... » .

وان مديرية التحرير وأن ككت تتبع المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى بصريح نص المادة الثمانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٦ لسنة ١٩٦٢ ، فان مظهر هذه التسمية الممثل في حق الاعتراض الذى ككت تنص المادة ١٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ على اسناده لرئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة بالنسبة الى قرارات مجلس ادارة المديرية ، فتسقط في التطبيق بالحكم للوارد في المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المتخدم ذكره . حيث أصبح حق رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى في الاعتراض على

هذه القرارات غير متفق مع ما تضمنته المادة المذكورة من حق للوزير المختص في اعتماد قرارات مجلس ادارة المديرية . دون ان يؤثر هذا في بقاء ما قد يقرره القاتون من تبعية المديرية للمؤسسة في نواح اخرى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

اولا — في ظل مبريان احكام للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ يكون اعترض رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى على قرارات مجلس ادارة مديرية التحرير سليما سواء لتفرد به رئيس المجلس او رجع فيه الى مجلس ادارة المؤسسة .

ثانيا — اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ تظل تبعية مؤسسة مديرية التحرير للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى قائمة ، فيما خلا حق الاعتراض الذى كان مقررا في المادة العاشرة من قرار رئيس للجمهورية رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ ، والذى سقط في مجال التطبيق بمسحور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

( ملف ٢١/٢/٢٢ — جلسة ١٩٦٥/٩/٢٢ ) .

قاعدة رقم ( ٣٠٧ )

#### المبدأ :

المرحلة التي مرت بها التشريعات التي تحكم شئونهم — انشاء الهيئة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ — باللائحة المالية ولائحة التوظيف لمؤسسة مديرية التحرير الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ — ادماجها في الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى مع الفاء قانون انشائها ولائحته التنفيذية وذلك اعتبارا من ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ — اثر ذلك ان يسرى عليها كافة الاحكام واللوائح التي تنظم الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى .

### ملخص الحكم :

ان تقصى المراحل التى مرت بها التشريعات التى تحكم شئون العاملين بمؤسسة مديرية التحرير تكشف عن أنه فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مؤسسة مديرية التحرير ونصت المادة الرابعة منه على أن يقوم مجلس إدارة المؤسسة بجميع التصرفات اللازمة لتحقيق غرض المؤسسة دون التقيد بالنظم أو الرقابة المالية والإدارية المتبعة فى المصالح الحكومية وذلك فى حدود اللائحة المالية ولائحة التوظيف اللتين يضمهما المجلس ويصدر بهما مرسوم وفى ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ اصدر مجلس الوزراء قرارا باللائحة المالية ولائحة التوظيف لمؤسسة مديرية التحرير .

وفى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بادماج مؤسسة التحرير فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى ونصت المادة الثانية منه على إلغاء القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مؤسسة مديرية التحرير ويعمل بذلك من ٣/١١/١٩٥٧ وواضح من ذلك أن المشرع قد ألغى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ ولا شك أن هذا الإلغاء يتناول لائحته المالية وللخاصة بالتوظيف وذلك ابتداء من ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ذلك أن مؤسسة مديرية التحرير قد أدمجت من هذا التاريخ فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى فيسرى عليها كافة الأحكام واللوائح التى تضم الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى .

( طعن رقم ٨٣٤ لسنة ٩ ق — جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٨ ) .

قاعدة رقم ( ٣٠٨ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير قصت مآنته الأولى بتسوية حالات هؤلاء العاملين الموجودين بالخدمة



في ١٩٦٢/٧/١ وفقا للقواعد الواردة به ، كما قصت المادة الخامسة منه بأنه اذا أسفرت التسوية عن ترقية الموظف أو العامل الى وظيفة أعلى من الوظيفة التالية لتلك التي يشغلها فيوضع على الوظيفة التالية مباشرة لوظيفته الحالية — منح المسائل الوظيفة الأعلى وفقا لأحكام تلك القانون يعتبر من قبيل التسوية لا من قبيل الترقية التي تنقيد بالشروط المنصوص عليها بكادر عمال الحكومة — قرار مجلس الدولة المؤسسة المذكورة الصادر في ١٩٦٢/٥/٢٩ بشأن قواعد التسوية فرقت في المسألة بين الصناع الممنين برتب شهري وبين عمال اليومية — المقصود بعمال اليومية في هذا الخصوص هم عمال اليومية الذين أشار كادر العمال الى وظائفهم في الكشف القائمة الأولى وهم الذين لم يقرر لهم في هذا الكادر أية تسويات تقضى بترقيات افتراضية — عدم جواز اعتبار الصناع ضمن عمال اليومية في مفهوم هذا القانون سواء أكان للصانع ممن يتقاضون مرتبا شهريا أو أجرا يوميا .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان القرار للجمهورى بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن تسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعبير الاراضى وهيئة مديرية التحرير قد نص في مادته الأولى على ان « تسوى حالات موظفى وعمال كل من المؤسسة المصرية العامة لتعبير الاراضى وهيئة مديرية التحرير الموجودين في الخدمة في ١٩٦٢/٧/١ على الدرجات والاعتمادات الموزمة وفقا للجداولين رقمى (١) و (٢) المرافقين لهذا القانون وطبقا للأحكام الواردة فيه » . ونصت المادة الخامسة على انه « اذا أسفرت التسوية عن ترقية الموظف أو العامل الى وظيفة أعلى من الوظيفة التالية لتلك التي يشغلها فيوضع على الوظيفة التالية مباشرة لوظيفته الحالية مع منحه نهاية مربوطها وترقب اقدميته فيها من التاريخ الافتراضى لترقيته اليها » . وجرت مبرة المادة الثامنة بان « يبدأ سريان التسويات المنصوص عليها

في هذا القانون اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٣ ولا تصرف أية فروق مالية من المدة السابقة على هذا التاريخ ونصت المادة الثانية عشرة على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٣ . ولما كان المسمى وقت صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ يعمل بمهنة خراط بهيئة مديرية التحرير فمن ثم يكون من طائفة العمال الذين يطبق في شأنهم أحكام القانون سالف الذكر .

ومن حيث أن اللطعن المعروض يثير مسألتين : الأولى هي ما إذا كان أعمال الحكم الصادر في المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن العمال الذين يوضعون في الوظيفة التالية للوظيفة التي يشغلونها إذا ما أسفرت تسويتهم عن ترقية لهم إلى وظيفة أعلى من الوظيفة التالية لتلك التي يشغلونها هو من قبيل الترقية إلى الوظيفة التالية ومن ثم يتعين التزام الشروط والقيود الواردة بكادر عمل الحكومة في شأن الترقيات . ومن حيث الكفاية والخبرة والمصرف المالي والالتزام بالنسب المقررة لكل فئة وغير ذلك من الشروط والقيود الواردة بكادر العمال لم أن مجال أعمال حكم المادة سالف الذكر هو مجال تسوية لحالات هؤلاء العمال ، عن الماضي على أسس افتراضية دون التقيد بالشروط والقيود المشار إليها . والمسألة الثانية ، وهي ما إذا كان حكم المادة الخامسة المذكورة إنما يطبق في شأن العاملين للصناع الذين يتقاضون أجورهم بالشهرية دون عمال لليومية أم أن حكم تلك المادة يسرى في شأن الطائفتين على حد سواء .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن كادر عمال اليومية تضمن ضامين من الأحكام أحكاماً وقتية تعالج باثر رجعي ينسحب إلى الماضي وعلى أساس افتراضية ميسرة تسوية حالة العمال الموجودين في الخدمة فعلاً وقت تنفيذ هذا الكادر ثم ينتهي مفعولها بمجرد أعمالها واستنفاد فرضها ، فيقف أثرها بعد أول مايو سنة ١٩٦٥ بحيث لا تتناول أية حالة جديدة لم تكن لتطبق عليها في ذلك التاريخ ، وأحكامها أخرى

دائمة تنظم الأوضاع الخاصة بالعمال على أسس واقعية ومنضبطة وقواعد ثابتة بالنسبة الى المستقبل ومن ثم فإن تطبيق هذه الأحكام وتلك يتمتعرف الى طائفتين متميزتين من عمال اليومية لكل منهما وضع متباين عن الأخرى اما للطائفة الأولى فهي طائفة العمال الموجودين في الخدمة بالفضل وقت تنفيذ كادر العمال وأقالت بهم شروطه وهؤلاء يطبق عليهم باثر رجعى . ومتفقى هذا الأثر أن تجرى تسوية حالاتهم من المالى على أسس افتراضية محضة دون توقف على وجود درجات خالية أو ارتباط باعتبارات مالية مفررة أو تعيد بنسب معينة فيما يتعلق بكل فئة من فئات الصناع والعمال اذ أن للفروق المالية والتكاليف المترتبة على إجراء هذه للتسويات ووجبت في جعلتها باعتبارات خاصة واما للطائفة الثانية فهي طائفة العمال الذين ينطبق عليهم الكادر مستقبلا ولو كان تعيينهم قبل أول مايو سنة ١٩٤٥ لذا كانت شروطه لا تتولفر فيهم الا بعد ذلك التاريخ ، وهؤلاء يخضعون في تحديد اوضاعهم ودرجاتهم وترقياتهم وعلاواتهم للتطبيق الذى لستمته لهم هذا الكادر بكل ما اشتمل عليه من شروط وقيد .

ومن حيث أن الملة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ للسلف الذكر قد نصت على أن تسوية حالة عمال كل من المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير الموجودين في الخدمة في أول يوليه سنة ١٩٦٢ وفقا للجدولين المرفقين لهذا القانون وطبقا للأحكام الواردة فيه فمن ثم يكون وضع العمال في الوظيفة التالية للوظيفة التى يشغلها اذا ما أسبرت تسويته عن ترقيته الى وظيفة أعلى من الوظيفة التالية لتلك التى يشغلها ، هو من قبيل التسوية لا من قبيل الترقية التى تتعبد بوجود تولفر كفاية العمال المرشح للترقية لشغل الوظيفة الأعلى والتحقق من وجود المصرف المالى وغير ذلك من الشروط والقيود الواردة بكادر عمال الحكومة وهى تسوية تدل عليها ضمنا الملة الخامسة من القانون سلف الذكر التى افترضت إمكان استعمال للتسوية على ترقية العامل .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر ما اشتملت عليه القواعد التى  
صدر بها قرار مجلس ادارة المؤسسة بجلسته المنعقدة فى ٢٩ من مايو  
سنة ١٩٦٣ فى شأن تسوية حالات عمال المؤسسة وهيئة مديرية التحرير ،  
ذلك ان هذه القواعد اذ عالجت الصناعات المعينة ابتداء بالمرتب الشهرى  
علاجه حالات الصناعات الذين يتقاضون أجورهم بالشهر وليس باليومية  
كما هو الحال فى كلار العمال فإزالت ما يمكن ان يفور من شك فى تطبيق  
قواعد كلار عمال اليومية فى شأن التسويات التى تتضمن ترفيات وقررت  
حقهم فى الابقاء على الترقية ولا يستفيد منها لأنها قصدت للترقية فى المعاملة  
بين الصانع الذى يتقاضى أجره مشاهرة وبين زميله الذى يتقاضى أجره  
باليومية ويساويه فى مرتبه المكافأة والخبرة وفى الأجرة وتبعا لذلك يتعين  
نهم عمال اليومية الذين جاء فخرهم فى قرار مجلس الادارة سالف الذكر  
على انهم عمال اليومية الذين اشار كلار العمال الى وظفهم فى الكشف  
الثلاثة الأولى والذين لم يتقرر لهم فى هذا الكلار اى تسويات تقضى  
بترقيات افتراضية .

( ملحق رقم ٧٨٠ لسنة ٢٠١ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٣ ) .

## الفرع الرابع الهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف

قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

المبدأ :

الهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف — لائحة نظام موظفيها للصادرة تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ في شأنها — تخويلها مدير عام الهيئة سلطة إصدار قرار بمنح علاوات استثنائية ورفع المرتبات في حدود رطب الدرجة — ترخصه في إصدار هذه القرارات ، ولا وجه للتعقيب عليها ما دامت لا تخالف اللائحة ، وما دام الباعث على إصدارها المصلحة العامة — الاحتجاج بعدم تضمن اللائحة قاعدة تنظيمية في غير هذا الشأن في غير محله ذلك .

ملخص النقوى :

صدر القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ ، بالموافقة على الاتفاق الخاص ببرنامج التعاون الفني لتنفيذ وتعبير مديرتي البحيرة والنيلوم المقود بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والموقع بالقاهرة في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ . ويتضح من استقراء مواد الاتفاق المذكور ان المادة الخامسة منه قضت بأن تتكون بقتضى الاتفاق هيئة مصرية امريكية مشتركة للتنمية الريفية وتكون الهيئة لدارة تابعة للحكومة المصرية ويكون رئيس مجلس الانتاج والمدير الأمريكى مديرين متعاونين للهيئة كما قضت المادة الثالثة — في خصوص تحديد اختصاصات المديرين المتعاونين — بأن يقوموا فيما بينهما بتحديد السياسة العامة للإدارة والاجراءات الادارية التى تسرى على برنامج التعاون وتنفيذ المشروعات وأعمال اللجنة مثل صرف المبالغ ومسك الحسابات والوفاء بالتزامات الهيئة وشراء واستعمال وجرد ومراقبة التصرف فى الممتلكات وتعيين وفصل موظفى الهيئة وغيرهم من مستخدميهما وشروط استخدامهم وجميع المسائل الادارية الأخرى . واعبالا لهذا النص أصدر المديران المتعاونان لائحة بنظام موظفى الهيئة تناولت تحديد اختصاصات ومدير عام الهيئة ولختصاصات المدير المساعد واختصاصات مرلقب المناطق ورؤساء الأقسام والكلام عن التعيين فى الوظائف والمرتبات والمكافآت — والأجازات ومصاريف الانتقال وبذل السفر والعلاج

الطبي ، وواجبات الموظفين والأعمال الموزعة عليهم والمكافآت والمعقوبات التأديبية وانتهاء الخدمة .

ولما كفت المادة للثقة من لائحة نظام موظفي الهيئة المشار إليها قد خولت مدير عام الهيئة فيها خولته من اختصاصات سلطة تقرير صرف مكافآت تشجيعية وأجور إضافية للموظفين والعمال وكذلك علاوات استثنائية ورفع المرتبات في حدود ربط للدرجة وصرف مكافآت ترك الخدمة . ويستفاد من ذلك أن اللائحة قد خولت مدير عام الهيئة سلطة إصدار قرارات بمنح علاوات استثنائية وبيع المرتبات وذلك في حدود ربط الدرجة .

ومن حيث أنه فيها عدلاً ذلك الذي أوردته اللائحة على سلطة المدير العام في منح العلاوات الاستثنائية أو رفع المرتبات — فإن المدير العام يتخصص في تقدير ملامه إصدار قرار بمنح العلاوة الاستثنائية أو رفع المرتب برعاية الظروف ووزن الملبسات المحيطة به ، ولا يكون ثبت وجهه للتمقيب على القرار الذي يتخذه ما دام لم يخالف اللائحة وما دام الباعث على إصدار القرار ابتغاء المصلحة العامة ، ومن ثم لا يجوز الاحتجاج في هذا الصدد بأن اللائحة لم تتضمن قاعدة تنظيمية لمنح العلاوات الاستثنائية أو رفع المرتبات ، ذلك أن النص على التزام حدود معينة لاستعمال هذه السلطة يعتبر بذاته قاعدة تنظيمية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن القرارات التي أصدرها مدير عام الهيئة المصرية الأمريكية برفع مرتبات بعض موظفي الهيئة طبقاً للسلطة المخولة له بمقتضى لائحة نظام موظفي الهيئة تعتبر صحيحة ما دام رفع المرتب قد تم في حدود ربط الدرجة المعين عليها الموظف .

( فتوى رقم ٨٣٥ في ١٢/١١/١٩٦١ — جلسة ٣١/١٠/١٩٦١ ) .

## الفصل الثالث

### قطاع الطاقة والصناعة

#### الفرع الأول

#### هيئة كهرباء مصر

قاعدة رقم ( ٢١٠ )

#### المبدأ :

تحويل المؤسسة المصرية العامة للكهرباء الى هيئة عامة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ لا يعفيها من أداء الرسوم والإيجارات المستحقة عن التراخيص التي تمنح لها — أسس ذلك — ما قضت به السادة الخمسة من ذات القانون التي نص على أن الهيئة موازنة خالصة يتم اعدادها دون التقيد بالقوانين واللوائح المنظمة لاعداد الموازنة العامة للدولة كما أن لها حساب خاص تودع فيه مواردها ويرحل الفائض من موازنتها من سنة الى اخرى .

#### ملخص النقوى :

تحويل مؤسسة الكهرباء الى هيئة عامة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ الذي قرر في المادة ٢٩ طول الهيئة محل المؤسسة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، ذلك أن تحولها الى هيئة عامة لا يعفيها من أداء الرسوم والإيجارات المستحقة عن التراخيص التي منحت أو تمنح لها لأنه إذا كانت الحكمة في عدم خضوع الهيئات العامة للضرائب والرسوم هو أن ميزانيتها تحقق بميزانية الدولة وتجرى عليها لحكمتها وتحمل الدولة بمعجزها ويؤول إليها ما تحققة من أرباح فلن هذه الحكمة لا تتوافر في

شأن تلك الهيئة لأن المادة الخامسة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر تنص على أن « الهيئة موازنة خاصة يتم اعدادها طبقا للتواعد التي تصدها اللائحة الداخلية وذلك دون التقيد بالتقوانين واللوائح المنظمة لاعداد الموازنة العامة للدولة كما يكون للهيئة حساب خاص تودع فيه مولدها ويحول الفائض من موازنة الهيئة من سنة الى سنة اخرى » . وهذا ما أدى بالمرشح الى أن ينص في المادة ٩ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ على اعفاء الهيئة من بعض الضرائب والرسوم وليس من بينها للرسوم محل البحث .

ومن حيث أن المستفاد من الأوراق أن المؤسسة المصرية العامة للكهرباء سبق أن سددت مبلغ ٣٤٠٠ جنيها لوزارة الري منها مبلغ ٢١٠٠ جنيها تأييدات مؤقتة لمواجهة الرسوم والايجارات المشار اليها بكتاب وزارة الري والياتى وقدره ١٣٠٠ جنيها عبارة عن تأييد دائم غير قابل للرد طبقا لقرارات وزارة الري .

ومن حيث أنه طبقا لكتاب وزارة الري المشار اليه فإن مبلغ التأييدات المؤقتة الذى قدره ٢١٠٠ جنيها يخصم منه مبلغ ١٨٧٨ جنيها ، ٢٥٠ مليون تبة للرسوم والايجارات المستحقة قبل هيئة كهرباء مصر وبذلك لا يبقى للهيئة سوى مبلغ ٧٥٠ مليون و ٢٢١ جنيها طالما أن هذه الوقائع ليست محل الخلاف بين الهيئة ووزارة الري .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى خضوع المؤسسة المصرية العامة للكهرباء وهيئة كهرباء مصر للرسوم والالتزام باداء الايجارات المنصوص عليها في قرارات وزير الري الصادرة تطبيقا لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف .



قاعدة رقم ( ٣١١ )

المبدأ :

عند تقديم هيئة الكهرباء عند التصرف في مواردنا من النقد الأجنبي  
بالحكام الواردة بقانون التعامل بالنقد الأجنبي ولائحته التنفيذية .

ملخص الفتوى :

ان للشرع في قانون إنشاء هيئة الكهرباء اراد ان يحق للهيئة استقلالا  
في ادارة المرقق للقائمة عليها ، فاطلقها من قيود وردت في تشريعات اخرى  
واخضعها لتنظيم خاص يكفل لها تحقيق اغراضها التي انشئت من اجلها .  
ومن ثم كان للهيئة الحق في التصرف في النقد الأجنبي عن طريق مجلس ادارتها  
بمعد موافقة وزير الكهرباء وطبقا للقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية  
للهيئة . وبذلك تخرج الهيئة بهذا للتنظيم من احكام القوانين واللوائح  
المنظمة للتعامل بالنقد الأجنبي .

( ملف ١٦/٢/٤٣ — جلسة ١٩٨٤/١/٤ ) .

## الفرع الثاني

### الهيئة العامة لبناء السد العالي

قاعدة رقم ( ٣١٢ )

#### المبدأ :

رسم الدفعة المستحق على عقود نقل الأشخاص — يقع عبؤه على مالك التذكرة المتعاقد مع النقل بفض النظر عن شخصية المستفيد أو اسم الركب — نص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥١ على أنه في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائماً رسم الدفعة — الهيئة العامة لبناء السد العالي — اعتبارها من الهيئات التي تقوم على خدمة عامة أو تحقيق منفعة عامة — اعتبارها من المصالح العامة في مفهوم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

#### ملخص التفسير :

إن المادة ٢٥ من لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ تنص في فقرتها الثانية على منح تذكار سفر مجانية للعاملين وإن يمولونهم من الزوجة والأبناء وتابع واحد في كل دفعة من المتقربين معهم بصفة دائمة في مقر العمل طبقاً للقواعد المقررة للعاملين المدنيين بالدولة وذلك فيما عدا أهالي محافظة سوهاج وقنا وأسوان فتحدد تذكار السفر المجانية لهم طبقاً للقواعد التي يقرها رئيس مجلس الإدارة ، وطبقاً لهذا النص يلتزم هيئة السد العالي بنج العاملين بها تذكار سفر مجانية بالطائرات وتتحمل تكاليف الحصول على هذه التذاكر باعتبارها الجهة المتعاقدة مع شركة الطيران .

ومن حيث أن البندين ٦ و ١٢ من الجدول رقم ٤ الخاص برسوم الدفعة على عقود النقل الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم

دمغة ينصان على أن « يحصل رسم دمغة على تذكار السفر على الطائرات  
تدبره مائة ملجم يزداد الى أربعمائة ملجم بالنسبة لتذاكر السفر للخارج »  
وأن « يقع عبء الرسم المستحق على عقود النقل على الأشخاص الآتى  
ذكرهم : تذاكر السفر على السفن والطائرات — الرسم على صاحب  
التذكرة أى مالئها وهو المصنفد مع شركة الطيران بغض النظر عن  
شخصية المستفيد من التذكرة أو اسم الراكب .

ومن حيث أن المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير  
رسم دمغة مصحلة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « فى كل  
تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائئا رسم الدمغة » ومع ذلك تعنى  
من كل الرسوم الأوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة ، وفى تطبيق  
هذه المادة يقصد بالحكومة الحكومة المركزية ومسالها والمجالس  
البلدية ومجالس الخيريات » .

ومن حيث أن الهيئة العامة للسد للعالى أنشئت بقرار رئيس الجمهورية  
رقم ١٨٤٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم وزارة السد العالى ، ولئن كان لم يصدر  
قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها هيئة عامة فى تطبيق القانون رقم ٦١  
لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة عملا بحكم المادة ١٨ منه التى تنضى بأن  
« يحدد رئيس للجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة فى تطبيق أحكام  
هذا القانون » الا أن رأى الجمعية العمومية للقسام الاستشارى كان  
مستقرا قبل صدور القانون المذكور على أن الأصل فى الخضوع لقوانين  
الضرائب والرسوم هو المساواة بين الأفراد والهيئات العامة اذا كانت  
تبارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو اقتصاديا من نوع نشاط ما يمارسه  
الأفراد ما لم يوجد نص صريح يقضى بالاعفاء أما اذا كانت هذه الهيئات  
العامة تقوم بنشاط عام يرمى الى القيام بخدمة عامة أو تحقيق منفعة عامة  
فإنها لا تخضع للضرائب والرسوم دون حجة الى نص خاص بالاعفاء منها

ويكون شأن هذه الهيئات العامة شأن أى مصلحة حكومية أخرى ، وهذا ما استقر عليه الفقه والقضاء والتشريع فى فرنسا واتجه ليه الفقه والقضاء المصرى ، وتؤكد هذا الاتجاه تشريعا بالترقة التى أتى بها قانونا المؤسسات العامة والهيئات العامة رقما ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٢ ، ولم يتغير هذا الاتجاه بضدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وبناء على ذلك فإن للهيئة العامة لبناء السد العالى ، وهى بنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تتولى القيام « بمشروع للسد العالى والأعمال المتصلة به اتصالا مباشرا ويشمل ذلك اقامة السد العالى ومحطة توليد القوى الكهربائية المائية المتصلة به وما يلزمها من خطوط لنقل القوى الكهربائية ومحطات المحولات » تعتبر من الهيئات العامة التى تقوم على خدمة عامة أو تحقيق منفعة عامة ، ومن ثم تعتبر من المصالح الحكومية فى تطبيق المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم نفقة ، وغنى عن البيان أن ذلك يقتضى اتمامها من رسم النفقة فى تعاملها هى مع الحكومة ، أما فى تعاملها مع الغير فإن عبء الرسم يقع دائما على هذا الغير .

لهذا نقضى رأى الجمعية المنوطة لى أن الهيئة العامة لبناء السد العالى تعتبر من المصالح الحكومية فى مفهوم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم نفقة .

( ملف ١٦٦/٢/٢٧ - جلسة ١٩٧١/١/٢٠ ) .

قاعدة رقم ( ٢١٣ )

#### المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بتأديب العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالى يكون كجهة تعقيب ، فيطعن أمامها فى القرارات التى يصدرها مجلس التأديب المختص بتلك الهيئة .

### ملخص الحكم :

نص القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالهيئة العامة لبناء السد العالي على تضييق مجلس إدارة الهيئة ووسع اللوائح الخاصة بالموظفين والعمال التي تنظم قواعد تعيينهم وترقياتهم ونظم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم وتدابيرهم وسائر شئونهم الاجتماعية والإدارية دون التقيد بالقوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة والمؤسسات العامة والهيئات العامة وقد صدر قرار وزير الكهرباء والسد العالي رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ بإصدار لائحة التحقيق والتاديب والإجراءات للعاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي فنص في المادة ١٤ منه على أن تتولى المحكمة التأديبية المختصة محكمة للعاملين من الدرجة الثانية مما فوقها أما العاملون من الدرجة الثالثة فما دونها فتكون محكمتهم أمام مجلس التاديب — وإذا كان نظام التاديب قد صدر بناء على قانون خاص بالهيئة العامة لبناء السد العالي فيبقى نافذ المعمول حتى بعد صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لأن الأصل المقرر هو أن القانون العام لا يلغى القانون الخاص كما لم يشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إلى إلغاء مريح لنظم التاديب المقررة بقوانين خاصة فتبقى سارية نافذة حتى بعد العمل بهذا القانون — ويترتب على ذلك أن الاختصاص في تاديب العاملين بهيئة بناء السد العالي من الدرجة الثالثة فما دونها يظل منوطا بمجلس التاديب المشكل في هذا الشأن ولا ينمقد الاختصاص في شأنهم للمحكمة التأديبية ابتداء — على أن اختصاصها ينمقد بنظر الطعن في القرار الإداري النهائي الذي ينتهي إليه مجلس التاديب وكجهة للنظم والتعقيب الإدارية ليس من شأنه ذلك أن يجعل لها الاختصاص المبدأ في نظم تاديبهم وإنما هو يظل من شأن مجلس التاديب الذي يمثل الخطوة الأولى أساسا ضمن سلسلة إجراءات تاديب هؤلاء العاملين .

### الفرع الثالث

#### هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة

قاعدة رقم ( ٣١٤ )

المبدأ :

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة — إعفاء الهيئة من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم مما تستورده من الأدوات والأجهزة والمواد اللازمة لمشروعاتها بشرط أن تقر الهيئة بلزومها لتنفيذ مشروعاتها دخول السيارات وقطع الغيار في عموم الفاظ أدوات والأجهزة والمواد — بصور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجبركية اعفى للهيئة المذكورة من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب — والرسوم لما تستورده من قطع الغيار اللازمة بشرط المعاينة وأرسي مبدأ عاما في المادة ١١ منه على أن إعفاء سيارات الركوب يكون بالنص الصريح على خلاف ما كان سائدا في التشريعات السابقة والتي في المادة ١٣ منه الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة مشروع منخفض القطارة فيما يخالف ما ورد به من أحكام — الأثر المترتب على ذلك : اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ في ١٩٨٣/٧/٢٩ تظل قطع الغيار اللازمة التي تستوردها معفاة من الضرائب والرسوم الملحق بها بشرط المعاينة — أما سيارات — الركوب فلا تدرج في عداد الأشياء المعفاة التي تستوردها وبالتالي تخضع للضرائب الجبركية وملحقاتها .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجبركية والتي تنص المادة الثانية منه على أن د تعفى من

الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة بها وبشرط المعينة ما يأتى :

ما تستورده الجهات المبينة فيما بعد من آلات ومعدات وادوات أجهزة غنية ووسائل نقل لازمة لتنفيذ وتشغيل مشروعاتها . بما فى ذلك تطح الغير اللازمة .

هيئة تنفيذ مشروع منفض القطارة .

وتنص المادة ١١ من ذات القانون على أنه « مع الاخلال بما نص عليه هذا القانون من احكام خاصة تخضع الاعفائات الجبركية للأحكام الآتية :

لا تشمل عبارة وسائل النقل الواردة فى هذا القانون لو غيره من القوتين واللوائح المتعلقة بالاعفائات الجبركية سيارات الركوب ولا تمنى من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الا اذا نص عليها صراحة .

وتنص المادة ١٢ من القانون المذكور على أنه مع عدم الاخلال بالاعفاءات الجبركية المقررة بموجب اتفاقات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية والجهات الأجنبية يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجبركية الواردة بهذا القانون ويلغى كل ما يخالف ذلك من اعفاءات جبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها المنصوص عليها فى القوانين والقرارات الآتية :

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بقششاء هيئة تنفيذ مشروع منفض القطارة وتنص المادة ١٥ من القانون المشار اليه على أنه « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،  
— وقد نشر بالبلد رقم ٢٠ فى ١٩٨٢/٧/٢٨ .

ومن حيث أن مفاد نص المادة السابقة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ أن المشرع اعفى الدولت والأجهزة والمواد التي تستوردها هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة من الضرائب الجبركية بشرط أن تقر الهيئة بلزومها لتنفيذ مشروعاتها وكلفت السيارات وقطع الغيار تدخل في عموم اللفظ الأدوات والأجهزة والمواد فيها تعنى من الرسوم الجبركية متى أقرت الهيئة بلزومها لتنفيذ مشروعاتها وإذا كان المشرع قد وضع نصا خاصا باعفاء ما تستورده الجهات المتعلقهه مع الهيئة لتنفيذ مشروعاتها من آلات ومعدات ودولت وسيارات ومهلات وآية منقولات فإنه يقصد بذلك ألا يترك مجالا لعموض يكون من شأنه لاستبعاد أى شيء تستورده تلك للجهات من نطاق الإعفاء على اعتبار أن الهيئة ليست هي المستورد. المباشر في تلك الحالة ومن ثم لا يمكن الاستدلال بهذا الحكم التفصيلي للقول بعدم إعفاء قطع الغيار والسيارات التي تستوردها الهيئة مباشرة .

ومن حيث أنه في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتنظيم الإعفاءات الجبركية فإن المادة ٢ مقرة أولى من هذا القانون قد نصت صراحة على إعفاء قطع الغيار اللازمة التي تستوردها الهيئة المذكورة من للضرائب الجبركية وغيرها من للضرائب والرسوم الملحقه بها بشرط المعلىنة .

ولذلك فإن قطع الغيار التي تستوردها الهيئة بالشروط سالفة الذكر تظل معفاة من للضرائب الجبركية وغيرها من للضرائب والرسوم الملحقه بها في ظل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر أما بالنسبة لسيارات الركوب فإن المشرع لرس مبدأ علها أساسيا في المادة ١٦ منه بالنص على أن إعفاء سيارات الركوب يكون بالنص الصريح على خلاف ما كان سلفا في للتشريعات السابقة عليه من ذكر عبارة آلات ومهلات لازمة للمشروعات « على نحو كان يفتح باب التفسير للقول لسيارات الركوب » .



والغى في المدة ١٣ منه الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة مشروع منخفض القطارة فيما ما يخالف ما ورد به من أحكام ومن ثم غلته اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ لا تعفى سيارات الركوب التي تستوردها الهيئة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلي :

١ — اعفاء ما تستورده هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة من سيارات وقطع غيار من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم اللاحقة بها في ظل العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر .

٢ — اعتباراً من ١٩٨٣/٧/٢٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه تظل قطع الغيار اللازمة التي تستوردها الهيئة معفاة من الضرائب الجبركية والرسوم اللاحقة بها بشرط المعافاة ، اما سيارات الركوب فانها لا تندرج في عداد الأشياء المعفاة التي تستوردها هيئة تنفيذ منخفض القطارة وبالتالي تخضع للضرائب الجبركية .

( ملف ٣٦١/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٤/٢/١ ) .

الفرع الرابع  
الهيئة العامة للبترول

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

عمال الهيئة العامة للبترول — بدء تاريخ استحقاق العلاوات الدورية  
بمعد وضعمهم على درجات بميزانية السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ — منحها  
من أول مايو سنة ١٩٥٩ التالي لصدور هذه الميزانية بالنسبة لمن قضى  
سنتين في الخدمة قبل هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٠ من لائحة موظفي وعمال الهيئة الصادرة بقرار رئيس  
الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأن يمنح الموظف علاوة امتيادية  
طبقا للنظام المقرر بجدول للرتب بصفة دورية بحيث لا يجاوز الرتب  
نهائية مربوط الدرجة . كما تقضى المادة ٤١ من اللائحة المذكورة بأن  
تستحق العلاوات الامتيادية في أول شهر مايو وتصرف طبقا للفئات المبينة  
بجدول الرتب .

ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بالصدر  
قانون المؤسسات العامة تقضى بأن تسرى على موظفي المؤسسات العامة  
احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر  
بانشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الادارة . وكانت الهيئة  
العامة للبترول — طبقا لقانون انشائها وللقوانين المعدلة له — مؤسسة  
عامة ، أى شخصا من أشخاص القانون العام نلن مقتضى ذلك اعتبار  
موظفيها موظفين عموميين ، تسرى عليهم الأحكام العامة في شأن التوظيف

والتي تسرى على موظفي الحكومة ، فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون انشائها أو لوائحها الداخلية .

ولما كان جدول المرتبات — للخاص بموظفي الهيئة المذكورة لما يصدر بعد ، أعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٤ من لائحة الهيئة ، ومن ثم فإنه لا يمكن التمويل — في هذا الصدد — على نص المادتين ٤٠ و ٤١ من اللائحة سلفتي الذكر — واللتين تحيلان في شأن تحديد فئات ومواعيد العلاوات الدورية الى هذا الجدول ، ومقتضى ذلك اعتبار النصوص الواردة في لائحة للهيئة المذكورة بتحديد فئات ومواعيد العلاوات الدورية معطلة غير قابلة للتنفيذ بعد .

ونطبقاً لحكم المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — يكون قانون نظم موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو الواجب للتطبيق في هذا الخصوص ، وذلك بالتقدير الذي تسمح به الأوضاع الخاصة بالهيئة ونظام وظائفها والدرجات المالية المعتادة لهذه الوظائف ، ويتمين على مجلس إدارة الهيئة — باعتباره السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسر عليها ، دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية ، طبقاً لنص المادة الخالصة من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ — أن يطبق الأحكام الواردة في قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وجدول المرتبات المرافق له ، وذلك بأن يستعير من تلك الأحكام فئات وفترات ومواعيد منح العلاوات الدورية ، بعد تقريب ترتيب الوظائف في الهيئة الى ما يماثلها في جدول للوظائف العامة المرافق لقانون نظم موظفي الدولة المذكور .

ولما كتبت ميزانية للهيئة حتى السنة المالية ١٩٥٨/٥٧ تصدر متضمنة وظائف ذات رتب ثابتة ، ومن ثم فإنه لم يكن تمت مجال لنسج موظفي للهيئة علاوات دورية باعتبار أن لوائح الميزانية لم تكن تسمح

في ذلك الوقت بمنح علاوات . ثم صدرت ميزانية الهيئة للسنة المالية ١٩٥٩/٥٨ اعتبارا من اول يوليه سنة ١٩٥٨ بمقتضى درجعت مالية ذات بدلية ونهلية ، اى أن الميزانية خالفت اوضاعها السابقة ، وحذفت الى تدرج مرتبات الموظفين من بدلية الدرجات المالية الى نهايتها ، ولا يتسنى ذلك الا بمنح علاوات دورية ، اى ان يبدأ منح العلاوات الدورية لم يتقرر — في الهيئة — الا في السنة المالية ١٩٥٩/٥٨ ، وذلك يقتضى منح الموظفين علاوات في حدود نهاية ربط كل درجة اعتبارا من شهر مايو للتالى لصدور الميزانية المشار اليها ، اى اعتبارا من اول مايو ١٩٥٩ بالنسبة الى من قضى سنتين في خدمة للهيئة قبل ذلك التاريخ ، ثم تستحق العلاوة التالية في ١/٥/١٩٦١ .

( ملغى رقم ٦٣٠ في ١٩/٧/١٩٦١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢١٦ )

المبدأ :

الهيئة العامة للبترول — تعتبر مؤسسة عامة بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بقشتائها .  
ملغى الحكم :

ان الهيئة العامة للبترول تعتبر مؤسسة عامة طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بقشتائها اذ تنص على ان تنشأ في الجمهورية العربية المتحدة هيئة تسمى الهيئة العامة لشئون البترول تعتبر مؤسسة عامة طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بقشتائها اذ تنص على ان تنشأ في الجمهورية العربية المتحدة هيئة تسمى الهيئة العامة لشئون البترول وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتعتبر من المؤسسات العامة .

( طعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٦٥ ) .

الفرع الخامس  
الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب

قاعدة رقم ( ٢١٧ )

المبدأ :

صدر قرار وزير الصناعة بصفته رئيسا لمجلس إدارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب — بتعديل مواصفات إحدى وظائف الهيئة دون الرجوع إلى مجلس الإدارة — القرار ينطوي على غصب سلطة مجلس الإدارة مما يعجبه قانونا .

ملفص الحكم :

ومن حيث أنه على الوجه الثاني من الطعنين الخاص بالموضوع ، فإنه بالنسبة إلى المطعون في ترقيته الأول السيد/ . . . الذي رقى إلى وظيفة مدير عام المراجعة الداخلية من الفئة العالية فاته يبين من الاطلاع على جدول توصيف وظائف الهيئة المدعى عليها أن الاشتراطات المطلوبة لشغل الوظيفة المذكورة هي مؤهل تجارى عالى ، وإن السيد وزير الصناعة بصفته رئيسا لمجلس إدارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب — قد عدل بتاريخ ١٧/٧/١٩٧٣ أى قبل صدور القرار المطعون فيه في ٢٠/١٠/١٩٧٣ — الاشتراطات المذكورة بأجزة حصول المرشح للوظيفة المطعون فيها على مؤهل متوسط مناسب . وإلا كتبت المادة ٢٢ من لائحة شئون العاملين بالهيئة المذكورة تنص على أن « يكون للجهاز التنفيذي جدول توصيف للوظائف والمرتبات ويتضمن وصف كل وظيفة وتحدد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها من يشغلها وترتيبها في إحدى فئات الجدول الملحق بهذا النظم ويعتمد هذا الجدول من مجلس الإدارة » . فإن مؤدى هذا النص أن مجلس إدارة

الهيئة هو السلطة المختصة باعتماد جدول توصيف وظائف الهيئة والاشتراطات الواجب توافرها من حيث يشغلها ، وإن أى تعديل فى هذه المواصفات أو الشروط يتعين لأجرائه صدور قرار من هذا المجلس .

وإذ كان ثلثا من الأوراق أن التعديل فى مواصفات وظيفة مدير عام المراجعة الداخلية من الفئة العالية المطعون فيها قد تم فى ١٧/٧/١٩٧٣ بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة ثم صدر القرار الجمهورى المطعون فيه فى ٢٠/١٠/١٩٧٣ أى فى تاريخ لاحق ومعاصر لهذا التعديل ، فإن رئيس مجلس الإدارة إذ عدل اشتراطات الوظيفة المذكورة بقرار منه يكون قد اغتصب سلطة مجلس الإدارة فى هذا الشأن مما يبطل هذا القرار وينحدر به الى مجرد الفعل المسمى الأثر قانونا . ولما كان القرار الجمهورى المطعون فيه قد صدر بترقية السيد/... الى وظيفة مدير عام المراجعة الداخلية بالرغم من عدم حصوله على مؤهل تجارى على استنادا الى التعديل المشوب بميب غصب السلطة الذى أدخله السيد وزير الصناعة على اشتراطات هذه الوظيفة ، فإن القرار الجمهورى المذكور يكون قد خالف القانون فى هذا الشأن منه مخالفة جسيمة تنحدر به الى درجة الانعدام مما يتعين معه القضاء بإلغائه مجردا .

( طعن رقمى ٢٩٤ ، ٣٧٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١/٥/١٩٧٧ ) .

الفرع السادس  
صندوق دعم الغزل والمنسوجات التقنية

قاعدة رقم ( ٢١٨ )

المبدأ :

صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات التقنية المنشأة بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ - اعتباره هيئة علمية في مفهوم المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة على أنه « يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الإنابة على النحو الآتي : ... » واصطلاح ( الهيئة العامة ) الوارد في هذا النص يتناول فيما يتناوله المؤسسات العامة وهي المرفق العامة التي أسبغ عليها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة تكفل لها استقلالاً في إدارتها وميزانيتها كما خولها نصيباً من السلطة العامة تمكنها لها من تلبية رسالتها على أكمل وجه .

ولتحديد التكييف للقانوني الصحيح لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات التقنية يتعين الرجوع إلى القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ الصادر بإنشاء هذا الصندوق . ويستفاد من نصوص هذا القانون أن صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات التقنية يقوم على مرفق عام يستهدف أغراضاً ذات نفع عام وهي تشجيع تصريف الغزل والمنسوجات التقنية في الأسواق الداخلية والخارجية ودعم هذه الصناعة .

وقد أسبغ عليه المشرع شخصية اعتبارية مستقلة كما خوله نصيبا من السلطة العامة يتمثل في تمويله عن طريق فرض رسم تؤديه مصانع غزل القطن على التصو المبين في المسودة للجنة من القانون كما تتمثل في تحصيله بطريق الحجز الإدارى . وعهد بإدارته إلى لجنة دائمة يشترك في عضويتها خمسة من كبار موظفى الدولة بحكم وظائفهم التى تتصل اتصالا وثيقا بأغراض الصندوق — ويخلص من ذلك أن للصندوق المذكور يجمع بين كافة مناصر المؤسسات العامة التى تقدم نكرها ، ومن ثم فهو يدخل فى نطاق الهيئات العامة المشار إليها فى المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة وذلك يستتبع خضوع المبلغ الذى يصرفها هذا للصندوق سواء مباشرة أو بطريق الانابة لرسم الدمغة المقررة بهذه المادة .

( فتوى رقم ٣٠٠ — فى ١٢/٤/ ١٩٦٠ ) .



الفرع السابع  
الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية

مقاعدة رقم ( ٢١٩ )

المبدأ :

يجوز للهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية تلجئ أرض  
المعارض بالجزيرة التي آلت إليها للجهات التي تهدف إلى إقامة معارض .

ملخص النقض :

إن أرض المعارض بالجزيرة قد آلت والمباني القائمة عليها إلى أملاك  
الدولة الخاصة ، مع الترخيص للهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق  
الدولية بالانتفاع بما تشغله من أرض ومبان دون مقابل لحين خلائها .

ويقول حق الانتفاع للهيئة المذكورة بالإضافة إلى مكان استعمال  
الأرض والمباني حتى تاجرهما للجهات التي تهدف إلى إقامة المعارض  
باعتبار أن هذه الأرض والمباني معدة للاستفادة منها في إقامة المعارض .

( ملك ٩٧٢/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ ) .

القرع الثلثين  
للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية — اختصاصها بنشر القوانين والقرارات والنشرات المختلفة بالجريدة الرسمية وملاحقها — التزام الجهة طالبة النشر بنفقاته — نص القرار الجمهوري رقم ٥٨ الصادر في ١٢/٣/١٩٥٨ على وجوب نشر القوانين والقرارات وغيرها — لا يعنى الا التزام جهة الاصدار بطلب النشر وهيئة المطابع بتنفيذه دون التزامها بنفقاته .

ملخص التصوي :

ان الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية — المنشأة بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٦ — ذات شخصية اعتبارية ، ولها رأس مال مستقل وميزانية سنوية مستقلة توضع طبقا للقواعد المتبعة في المشروعات الصناعية ، وتقوم هذه الهيئة على شئون الجريدة وملاحقها النظم اصدارها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ .

وانه لما كانت عملية نشر القرارات المختلفة بالجريدة الرسمية وملاحقها يكلف الهيئة لتغطية عليها نفقة ، وكان للهيئة ذمة مالية مستقلة على ما سبق ، فان ذلك يستدعى وجوب حصول الهيئة على نفقات النشر دون ان تتحمل بها نهائيا في ذمتها ، لتعارض ذلك مع استقلالها بميزانيتها ، وعدم اتفاقه مع وجوده وضع هذه الميزانية طبقا لما اتبع في المشروعات الصناعية ، ماذا تبذل الهيئة تكلفة النشر عنه يتعين ان تؤدي لها نفقاته .

وأنه وإن كانت عملية النشر تدخل في اختصاص الهيئة إلا أن ذلك لا يعنى عدم تقاضيتها مقابلته ، حيث لا تلازم بين طبيعة اختصاص الهيئة وبين التحمل بنفقات العمل للداخل في اختصاصها ، وكون الهيئة تقوم على مرفق معين ونشاط بالذات لا يعنى القيام بأعمال المرفق وبذل نشاطه بغير مقابل ، لأن الاختصاص شيء ونفقات مباشرته شيء آخر ، إذ يتعلق الأول بالتنظيم الإداري بين أجهزة الدولة بينما يرتبط تحمل النفقة بالأوضاع المالية وما ينتج استقلال اللزم من آثار .

وأنه وإن كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ المشار إليه توجب أن تنشر القوانين في الجريدة الرسمية ، وأن تنشر في ملاحقتها قرارات السلطات الإقليمية والإعلانات الحكومية والقضائية ، إلا أن وجوب النشر ليس من شأنه إلا أن يلزم جهة الإصدار بطلب النشر وهيئة المطابع بتنفيذه ، ولكنه لا يعنى التزام الهيئة نهائياً بنفقات النشر لأن هذا ليس نتيجة لازمة لوجوبه ، وإنما الأمر في ذلك يرتبط بوضع الهيئة كجهة عامة ذات ميزانية مستقلة ببواردها ونفقاتها ، وما يترتب على ذلك من عدم جواز استبعاد ما يتحمل نفقات النشر من أموال الهيئة وتخصيصه لمواجهة تلك النفقات دون مقابل .

وينبغى على ما تقدم أن الهيئة العامة لشئون المطابع تستحق نفقات ما تتولى نشره في الجريدة الرسمية وملاحقتها من قوانين وقرارات ونشرات .

وقد سبق للجمعية العمومية أن قررت بجلستها المنعقدة في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ أن الأصل أن تتحمل نفقات النشر الجهة الطالبة لها .

لهذا انتهى الرأي إلى أنه يتعين أن يؤدي للهيئة العامة لشئون المطابع الأجرية نفقات نشر القرار رقم ٤٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه في الواقع المصرية ، وتلتزم للجهة طالبة نشر هذا القرار بداء تلك النفقات للهيئة .  
( فتوى رقم ١٦٤ في ٢٧/٢/١٩٦٤ ) .

## الفصل الرابع قطاع النقل والمواصلات .

### هيئة سكك حديد مصر

أولا — التسمين :

قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٢/٤/١٩٢٦ — انطوائه على قواعد تنظيمية عامة في شأن تعيين المستخدمين والخدمة السائرة وعمال اليومية في درجات معينة . — مغيرة هذه القواعد . لتلك المعمول بها في الوظائف الأخرى .

ملخص الحكم :

سن مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٢ من أبريل سنة ١٩٢٦ ، فيما يتعلق بمصلحة السكك الحديدية . والتخاريفات والظيفونات ، قواعد تنظيمية عامة تتبع في شأن تعيين المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال والخدمة السائرة وعمال اليومية في كل من الدرجات الثالثة والسابعة والسادسة الفنية بالمصلحة . المنكوزة ، وهى قواعد تغير تلك المعمول بها في الوظائف الأخرى : لذتنطوى على كثير من التيسر الذى يتلاءم مع ظروف العمل الخاصة بهذه المصلحة ونوع المؤهلات العلمية والعملية المطلوبة لهذا العمل ، وتبضمن بيان الشروط الواجب توافرها لامكن للتعيين في إحدى الدرجات المحددة فيها ، كما تنص على الأسس التى يقوم عليها التعيين بين أفراد الفئات التى أوردت ذكرها ، ففيا يختص بالمستخدمين

للذين يشغلون وظائف تتطلب مؤهلات خلاف الشهادات الدراسية المقررة يستعاض عن هذه الشهادات بالخبرة العملية التي يكتسبها هؤلاء المستخدمون بالمران الفعلى على نوع الأعمال التي يطلب اليهم ادائها . وقد عدد قرار مجلس الوزراء المشار اليه طوائف معينة من الموظفين الذين ينطبق عليهم هذا الحكم وخول وزارة المسالية ان تضيف اليهم من المستخدمين الذين يشغلون وظائف فنية من ترى اعتباره في حكم هذه الطوائف ، واشترط لصلاحية المرشح لأن يوسع في اى من الدرجتين السابعة الفنية او السادسة الفنية شروطا تتحدد في بعض اساسها من حيث المران الفعلى في إحدى البعثات ونوع الوظيفة التي يشغلها ، وتبين من حيث مقدار الراتب او الأجر الشهري الذي يتقاضاه ومدة خدمته في المصلحة ، وذلك تبعا للدرجة المرشح للتعيين فيها .

( طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١/١٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٢٢ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٦/٤/١٢ - نخلوه من اى نص يرتب حقا ذاتيا مباشرا في درجة معينة لمن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها به بمجرد قيام اسبابها به .

ملخص الحكم :

ان ما تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٦/٤/١٢ لا يمدو ان يكون ترتيبا لقواعد عامة تنظم تعيين المستخدمين والعاملين الذين يسرى عليهم حكمها وتبين الشروط للولجب توافرها في كل مرشح لوظيفة من الوظائف التي خدمت درجاتها ، وكية ذلك انها وصفت الطالب بأنه مرشح ، اذ تحدثت عن تطلب « خبرة عملية يحصل عليها المرشح بتدوين على » ، بيد ان هذه القواعد قد خلت من اى نص يرتب حقا ذاتيا مباشرا

في درجة معينة ان توافرت فيه هذه الشروط بمجرد قيام أسبابها به او  
يتشبه له مركزا قانونيا حتما وبقوة القانون في درجة يجب على الادارة منحه  
اياها لزاما متى تحققت له مسوغات التعيين فيها .

( طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٢٢ )

##### المبدأ :

ان يؤدى حكم المادة ١٩ من لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك  
حديد مصر للصلاصة بقرار وزير النقل رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ انه يشترط  
لجواز تعيين العامل على الوظيفة التخصصية بالمؤهل العالى الذى حصل  
عليه اثناء الخدمة بلقديمة ترجع الى تاريخ حصوله على الوظيفة الفنية  
بالتكادر المتوسط ان تكون خبرته بالأعمال السابقة التى شغلها تتناسب مع  
المؤهل ومع متطلبات شغل الوظيفة التى ينقل اليها بعد حصوله على المؤهل  
العالى . وتقدير توافر هذا التناسب مفوض بجهة الادارة بما تترخص  
به من سلطة تقديرية في هذا الشأن .

##### ملخص الفتوى :

من حيث ان لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة  
بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ تنص  
في المادة ١٩ منها على انه : في حالة حصول العامل اثناء الخدمة على  
مؤهل على اعلى يتناسب مع أعمال الهيئة واحتياجاتها يجوز نقله الى  
وظيفة تتناسب مع مؤهله الجديد بشرط توافر متطلبات شغله لهذه  
الوظيفة . ويتحدد اقدمية من تاريخ حصوله على المؤهل او للدرجة  
المحددة للمؤهل ايها اقرب وبالمرتب المحدد للوظيفة او مرتبه الذى  
يتقاضاه ايها اكبر .

ومع ذلك وإذا كانت خبرته بالأعمال السابقة التي شغلها تتناسب مع المؤهل ومع متطلبات شغل الوظيفة التي يلزم للحصول على المؤهل لشغلها في بدء التعيين بها ، جاز تعيينه عليها في درجة معادلة لدرجته بالتدعيم فيها وبذات مرتبه .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ، أنه يشترط لأعمال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ سالف الذكر - وهو جواز تعيين العامل على الوظيفة الجديدة ( التخصصية ) بالمؤهل العالي بالتدعيم فيها ترجع الى تاريخ حصوله على الوظيفة السابقة ( الفنية ) بالكادر المتوسط - ضرورة أن تكون خبراته بالأعمال السابقة التي شغلها تتناسب مع المؤهل ومع متطلبات شغل الوظيفة التي ينظر إليها بعد حصوله على المؤهل العالي ، على أن ينظر بالجهات الفنية بالهيئة تفسير تولف هذا التناسب بما تترخص به من سلطة تفسيرية في هذا الشأن ، وذلك من واقع الحالات المعروضة كل على حدة .

ومن حيث أن الثابت - بالنسبة للعامل المعروضة حالته وطبقا لما انضمت به الهيئة - أن هناك صلة وثيقة بين وظيفة « معاون محطة » والتي كان يشغلها المذكور من ١٩٧١/٩/١ وبين وظيفة مفتش نقل « والتي شغلها اعتبارا من ١٩٨٢/١٠/٢٤ بعد حصوله على المؤهل العالي في مايو سنة ١٩٨٠ مما يؤده جواز تعيين هذا العامل في الدرجة الثالثة العالية ( التخصصية ) بالتدعيم فيها ترجع الى ١٩٧١/٩/١ - تاريخ حصوله على الدرجة الثالثة للفنية بالكادر المتوسط .

إنلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى للفتوى والالتزاع الى جواز تعيين العامل المضار اليه في الدرجة الثالثة التخصصية ، ورد استبعته فيها الى ١٩٧١/٩/١ تاريخ حصوله على الدرجة الثالثة الفنية المتوسطة ، متى قدرت السلطة المختصة ان خبرته بالأعمال السابقة التي شغلها

تتناسب مع مؤهله ، ومع متطلبات شغل هذه الوظيفة الجديدة ونقاسا  
للمسألة ١٩ من لائحة الهيئة القومية لسكك حديد مصر الجوه عنها .  
( ملف ٦٢٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ ) .

### نقيا — الأقدمية :

قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

#### المبدأ :

المستفاد من حكم الملتين ١٢ ، ٢٩ من القرار الجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر والمادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ أن الأقدمية فى الوظيفة تتحدد بالنسبة لمن يعين لأول مرة من تاريخ التعيين ، وإن الأقدمية فى الوظيفة للنفات التى حددها المشرع فى المسألة ٣٦ من اللائحة التنفيذية — ومنها التساوية — تحدد على أساس التشغيل الفعلى اعتبارا من تاريخ تسلم العمل فى الوظيفة المذكورة — لتقتصر أرجاع الأقدمية إلى تاريخ التشغيل للفعل على حالة الترقية إلى وظيفة أعلى دون أن تبد إلى حالة التعيين المبتدا الذى تحدد الأقدمية بالنسبة له اعتبارا من تاريخ صدور قرار التعيين .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالرجوع إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر بين أن المادة ١٣٦ منه تنص على أن « تعتبر الأقدمية فى الوظائف من تاريخ التعيين فيها أو الترقية إليها » . وتنص المادة ٢٩ على أن يصدر قيل للترقية إلى وظائف نظار ومعاونى المحطات وغيرها من الوظائف التى تجبدها اللائحة التنفيذية



قرار تشغيل في الوظيفة التي يرشح للترقية إليها وتحدد الموظف المرشح للترقية مهلة لتنفيذها هذا القرار فلما لم ينفذه خلال تلك المهلة ترك في الترقية وذلك مع عدم الاخلال بالمسافة التأديبية . وتقتضى المادة ٣٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية القرار الجمهوري رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه بان يصدر قبل الترقية الى وظائف الكسارية قرار تشغيل في الوظيفة للمرشح للترقية اليها وتعتبر الأقدمية فيها من تاريخ تسلم العمل فلما امتنع المرشح للترقية عن التنفيذ دون مبرر ترك في الترقية مع اتخاذ الإجراءات التأديبية ضده . كما تنص المادة ٣٥ من هذه اللائحة على أنه « يشترط للترقية الى الوظائف لاني تصدد بقرار من وزير المواصلات بعد موافقة مجلس الادارة لجنيل امتحانات خاصة . . . . . ويصدر بحير السكك الحديدية للقرارات اللازمة تنظيم إجراءات الامتحان وشروطه . وتنفيذا لهذا النص صدر قرار وزير المواصلات رقم ١/٤٨٣ - ١١/٥١ (سكة حديد) بتاريخ ٦١/٥/٢٠ بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة واشترط لجنيل امتحانات لترقية الى جميع المراتب بالكادرين العالي والمتوسط . وقد صدرت قواعد تنظيم امتحانات الترقية تطبيقا لقراري مجلس ادارة الهيئة في ١٩٦١/٥/٢٠ ، ١٩٦٢/٧/١٨ ونصت لفقرة « ز » من البند « ثالثا » من هذه القواعد على أنه « في الوظائف التي يسبق للترقية اليها صدور قرار تشغيل تعتبر هذه القرارات غير نافذة المفعول الا بعد انقضاء فترة اختبار تصدد بخمسة عشر يوما من تاريخ التنفيذ للورد بالقرار تثبت صلاحية الموظف في نهائيتها ، وتعتبر فترة الاختبار بمثابة امتحان عملي بجانب الامتحان التحريري والشفهى . . . . . وفي حالة الرسوب في هذه الامتحانات يعتبر قرار التشغيل مسحوبا تلقائيا » . ويبين من النصوص سالفة البيان أولا : ان الأقدمية في الوظيفة لتحدد بالنسبة ان يعين لأول مرة من تاريخ لتعيين . وثانيا : ان المشرع رسم نظاما خاصا للترقية الى بعض وظائف الهيئة العاملة للسكة الحديد . ومن بينها وظائف الكسارية . - يتفق وطبيعة العمل في هذا

المرتق ، ناشترط في المرشحين للترقية الى هذه الوظائف للتشغيل الفعلى  
السبق وهو نظام لاختبار يجب على المرشح للترقية اجتيازه بنجاح وفي  
هذه الحالة تتحدد الأقدمية عند الترقية الى الوظيفة الأعلى على أساس  
أقدمية للتشغيل الفعلى ( المسبق وهو نظام اختبار يجب على المرشح  
للترقية اجتيازه بنجاح ، وفي هذه الحالة تتحدد الأقدمية عند الترقية  
الى الوظيفة الأعلى على أساس أقدمية للتشغيل الفعلى ) — اعتبارا من  
تاريخ تسلم العمل في الوظيفة المذكورة ، ومن ثم فلا وجه للاعتداد بأقدمية  
للتشغيل الفعلى في غير حالة الترقية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى غير حاصل على مؤهلات  
دراسية وقد عين في ١٩٦٣/٢/٢٠ بوظيفة مساعد كمسارى بصفة مؤقتة  
بدل مجند صرفا على درجة عمالية هي الدرجة ٣٠٠/١٤٠ ملزم أول  
مربوطها ، ثم صدر القرار رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٠ بتعيينه في  
وظيفة مساعد كمسارى بالدرجة الحادية عشرة من درجات للقانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٤ بنظام موظفى الدولة ، واذا اعتبرت الهيئة المدعى عليها هذا  
التعيين تعيينا جديدا ، فإن تاريخ تعيين المدعى بصفة دائمة في وظيفة  
مساعد كمسارى هو الذى يحدد أقدميته فيها أمالا لحكم المسادة ١٣  
من القرار للجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكن  
حديد مصر السابق الإشارة إليها ، ومن ثم فإن الهيئة المذكورة تكون قد  
طبقت صحيح القانون في شأن المدعى اذ لا سند قانونا لمسا يطالب به من  
لرجاع أقدميته في وظيفة مساعد كمسارى الى تاريخ تشغيله الفعلى في  
هذه الوظيفة في ١٩٦٣/٢/٢٠ لأن قواعد التشغيل الفعلى لا تنطبق  
على حالته وإنما تطبق عند الترقية الى وظيفة أعلى على ما سبق بيانه .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه  
غير هذا المذهب فقد أخطا في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء  
بالفائه ويرغض الدعوى مع إلزام المدعى المصروفات .

( طعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢ ) .

ثالثا — المرتب :

قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

المبدأ :

عدم التزام الهيئة للقومية لسكك حديد مصر بجدول المرتبات  
الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

ولما كان المشرع قد قيد مجلس إدارة الهيئة المشغل اليها بموجب  
قانون انشائها رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ في تحديد رواتب وبدلات ومكافآت  
العاملين بها بضرورة مراعاة ربط الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات أدائه  
وعدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتكاليف الفعلية وذلك  
أعمالا لحكم المادة ١٢٢ من الدستور التي أسندت الى القانون وحده  
تحديد قواعد منح تلك المستحقات المالية واذا لم يقيد المشرع الهيئة  
بنظم العاملين بالحكومة فحقه يكون لها أن تحدد مرتبات العاملين بها  
بمراعاة القواعد التي تضمنها قانون الهيئة دون أن تتقيد في ذلك بجدول  
المرتبات الملحق بقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( ملف ٣١٢/١/٨٦ — جلسة ١٨/١١/١٩٨١ )

رابعا — العلاوة :

قاعدة رقم ( ٢٢٦ )

المبدأ :

العلاوة الأولى لموظفي المرتبة الرابعة للمالية طبقا لجدول المرتبات  
الملحق بنظام موظفي الهيئة الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠  
لسنة ١٩٥٩ وفتحتها خمسة جنيهاً — تكيفها — للصحيح — هي علاوة  
تسرى عليها لحكام العلاوات تباها رغم اختلافها في المقدار عن العلاوات

التالية لها — وجوب منحها في موعدها بفض النظر عنا اذا كان راتب الموظف واقفا عند بداية مربوط المرتبة الرابعة العالية ١٥ جنيه شهريا .ام زاد عليه بسبب احتفاظه بذات مرتب سابق له في الكادر المتوسط .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣١ من قرار رئيس للجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظم الموظفين بهيئة سكك حديد مصر — الذى عمل به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٠ — على انه : « تستحق العلاوات الدورية في اول مايو للتالى لضى للفترة المقررة من تاريخ التعيين او منح العلاوة السابقة وتصرف العلاوات طبقا للفئات المبينة في الجداول المرافقة ..... » .

ويخلص من هذا النص ان العلاوات تمنح لموظفى الهيئة بفئاتها المبينة في الجداول المرافقة للنظام المذكور في اول مايو التالى لضى للفترة المقررة من تاريخ التعيين او منح العلاوة السابقة .  
(لتوى رقم ١٤٢١ في ١٥/١٢/١٩٦٣ ) .

قاعدة رقم ( ٣٢٧ ) .

#### المبدأ :

المدة التى حسبت وفقا لقرار رئيس للجمهورية رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٦٠ تؤخذ في الاعتبار عند حساب المدد الزمنية المقررة لنح العلاوة المنصوص عليها في للقرار رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ .

#### ملخص الحكم :

ان موظفى الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية كانوا يخضعون لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفى الدولة الذى حوى احكامها تتعلق بقدرهلى الموظفين ضمنها نص المادة ٤٠ مكررا منه تقضى

بترقية الموظف إلى الدرجة التالية وبصفة شخصية اعتبارا من اليوم التالي لاتقضاء المدد الواردة في تلك المادة ، وقد ظل قانون نظام موظفي الدولة ساريا على موظفي الهيئة حتى أول يولييه سنة ١٩٦٠ تاريخ الفصل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظم موظفي الهيئة ، وقد خلا هذا لنظام من أية أحكام تتعلق بقدمى الموظفين ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٤ لسنة ١٩٦٠ ناصا على اعتبار المدد التى قضيت في الدرجة للثلاثة خارج للهيئة ( ٦٠/٤٠ ) كأنها قضيت في الدرجة التاسعة وذلك في تطبيق المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة للطوائف الفنية بالهيئة وقد صدر هذا القرار — للاعتبارات التى دعت إلى إصداره — مقصورا تطبيق حكمه على المادة ٤٠ مكررا سالفة الذكر حيث لم يكن نظام موظفي الهيئة الذى كان ساريا وقت صدوره يتضمن أحكاما خاصة بقدمى الموظفين ، ولذلك وتحققا للساواة بين قدمى موظفي الهيئة وبين أقرانهم من موظفي الدولة الذين تطبق في شأنهم المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ سنة ١٩٦٢ بإضافة مادة جديدة إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ برقم ٣٢ مكرر ونص على أن يعمل بها من أول يولييه سنة ١٩٦٠ وتقتضى هذه المادة بمنح موظفي الهيئة علاوة استثنائية لتصل بمرتبتهم إلى الحد الذى تصل إليه وفقا لأحكام المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ويتضح من ذلك أن المشرع قد استبدل بترقية لموظف بصفة شخصية بمنحه علاوة استثنائية — وهو في ذات درجته — ليصل بها مرتبه إلى الحد المقرر لأول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاوتهم أيها أكبر بعد انتقضاء المدد الواردة في المادة ٤٠ مكررا سالفة الذكر ، وإذا حللت المادة ٣٢ مكرر المضافة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن حساب هذه المدد إلى المادة ٤٠ مكرر فينبغى أعمال هذه المادة في مجال تطبيق المادة ٣٢ مكرر من نظام موظفي الهيئة بالنسبة للطوائف الفنية بها مكملة بأحكام قرار رئيس

الجمهورية رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٦٠ ممتعير المدد التي قضيت في الدرجة الثالثة خارج الهيئة (٦٠/٤٢) كتبها قضيت في الدرجة التاسعة ، ويصدق هذا للحكم أيضا عند تطبيق المادة ٣٢ مكرراً من نظام الهيئة بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ ولا وجه للقول بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٦٠ وقد اقتصر تطبيق حكمه على المادة ٤٠ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فلا محل لأعمال حكمه عند تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ وذلك لأن القرار رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه صدر في وقت لم يكن نظام موظفي الهيئة قد تضمن احكامها خلسة بقضايا الموظفين كما أنه بامعان النظر في نص المادة ٣٢ مكرراً المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ يتضح أنه لم ينع نظامها جديداً لعلاج مشكلة قضاة الموظفين بالهيئة منبت الصلة بالنظام لأذى تضمنه نص المادة المذكورة قبل تعديلها بل جاء ترديداً له مع تقرير مزاي جديدة تكمل النظام ولا تنس جوهره وذلك بإطلاق العلاوات الدورية بحيث تصل إلى الحد الأقصى الوارد بالجدول المرافق للقرار رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ وقد كانت وفقاً للنص الملحق بقرار الحد الأول مربوط الدرجة ، وقد جاءت الحد الواردة في هذا الجدول والتي تنفي في الدرجات المالية التي تبدأ بالدرجة التاسعة مطبقاً تماماً للحد الواردة في المادة ٤٠ مكرراً كما أن الحد الأدنى والحد الأقصى للذين تصل إليهما المرتبات بالعلاوات ونفقات تماثل تماماً أول ونهية مربوط الدرجات ونفقات العلاوات المنصوص عليها في المادة سائلة للذكر ، وذلك لتحقيق للرعاية لقضاة موظفي الهيئة والا يفوت عليهم المزايا التي كانوا يتربحونها في ظل نظام موظفي الدولة »

### خامسا - تكلفة الإنتاج :

قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

#### المبدأ :

القواعد المنظمة لتكلفة الإنتاج بهيئة السكك الحديدية الموافقة عليها من مجلس إدارتها بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٦ والصادرة بقرار وزير المواصلات رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٢ - هذه القواعد صدرت لتحديد ما يستحقه العامل الدائم المعتبر من العمال الأصليين الداخلين في قوة الورش وما يصرفون على ربطها من أجر وتوابعه - المصروف المالي لهذه التكلفة - اعتماداً مخصص في الميزانية تصرفها بقدر نسبة إنتاج كل ورشة على أساس العمال الدائمين فقط دون غيرهم من عمال القناة والمؤقتين .

#### ملخص الحكم :

انه يستخلص من مجموع القواعد المنظمة لتكلفة الإنتاج بهيئة السكك الحديدية الصادرة بقرار وزير المواصلات رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٢ أنها صدرت لتحديد ما يستحقه العامل الدائم المعتبر من العمال الأصليين الداخلين في قوة الورش وما يصرفون على ربطها من أجر وتوابعه لكونها بنيت على أساس متوسط إنتاج السنوات السابقة من جهة ولكون الاعتمادات المرسودة لتنفيذها في ميزانية المصلحة من جهة أخرى قد صدرت على أساس نسبة معينة من اعتمادات الأجور وهي لا تشمل على أجور غير هذه الفئة من العمال ومن ثم فإن من عدا المكورين لا تشمله هذه القواعد بل يجري تحديد ما يستحقه من أجر وفقاً للقرار الصادر بتعيينه وفي حدود الاعتمادات المالية المدرجة بالميزانية لذلك وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عمال القناة الحقوا بلقوزلات والمصالح الحكومية على عجل دون مراعاة حجة العمل بهذه المصالح وأن القواعد التي اصطلح على تسميتها بـ "كامل عمال القناة" قد صدرت لهم أجوراً

تطابق في مجموعها درجات كلدر عمل الحكومة ولكنها لا تمنحهم الحق في صرف أية علاوة اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٤ ذلك لأن ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ قد روعى في ربط الاعتمادات الواردة بها والخاصة بأجور عمال القناة الا تصرف لهم أية علاوات اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٤ .

وان الثالث من أوراق الدعوى وبخاصة من كتب لدره قضيا السكة للحديد رقم ٤٥٧٦ المؤرخ ٣ من مايو سنة ١٩٦٦ أن المصرف المسالى الذى تصرف منه مكافأة الانتاج هو اعتماد مخصص في الميزانية لصرفها بقدر نسبة لنتاج كل ورشة على أساس العمال الدائمين فقط دون غيرهم من عمال القناة والمؤقتين اذ أنهم خارج الربط اللازم للتشغيل بالورش فضلا عن أن عمال القناة لا يصرفون أجورهم من اعتمادات الهيئة بل من اعتمادات وزارة الشؤون الاجتماعية. ( بند ٢٥ ) .

( طعن رقم ١٥٦٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢ ) .

#### كاعدة رقم ( ٢٢٩ )

##### المبدأ :

منح مكافأة الانتاج طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥١ والصادر تنفيذا له القرار الوزاري رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٢ —  
مخطط بأن يكون للعمال ممن يعملون داخل جدران الورش وان يساهم بعمله في انتاجها — تحصيل طوائف العمال الذين يتوفر فيهم هذان الشرطان من اختصاص الهيئة — للهيئة سلطة تقديرية في هذا الشأن لا معقب عليها.  
طلبا انها تستهدف المصالح العام وتبقي تحقيق المساواة بين عمال المرفق على اساس ما يقومون به من اعمال .



### ملخص الحكم :

ان منح مكافأة الانتاج طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونيه سنة ١٩٥١ والصادر تنفيذا له القرار الوزاري رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٢ منوط بقولن شرطين اولهما أن يكون العامل ممن يعملون دخل جدران الورش القائمة بعمره الوجندات المتحركة من القطارات والعربات وكذا صيانتها وتجهيزها ، وان يساهم بعمله هذا في انتاج هذه الورش ، وغنى عن البيان ان تحديد طوائف العمال الذين يتوفر فيهم هذان الشرطان ويستحقون هذه المكافأة بمساهمتهم فعلا في الانتاج هو من اختصاص الجهة الادارية القائمة على ادارة مرقق للنقل بالسكك الحديدية اذ تلك وحدها — بحكم مالها من خبرة ودراية فنية واشراك مباشر على العمل والمسام بطبيعتها — تقدير ما لذا كان العامل يساهم في زيادة الانتاج داخل هذه الورش أم لا، ولها في وزن هذه الملامة سلطة تقديرية مطلقة تفرد بها بغير معقب طالما انها تستهدف الصالح العام وتبني تحقيق المساواة بين عمال المرقق الواحد على اساس ما يقومون به من اعمال ويساهمون به في الانتاج ، متجردة عن التحيز وعن اساءة استعمال السلطة .  
( ظعن رقم ٨٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥ ) .

### سادسا — اعاقه غلاء المعيشة :

قاعدة رقم ( ٣٣٠ )

### المبدأ :

المادة ١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عرفت للجهاز الاداري للدولة في مفهوم هذا القانون — طبقا لهذا التعريف لا تدخل الهيئات للعامة ومن بينها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية في دائرة الجهاز الاداري للدولة ولا تسرى عليها نيعا لتلك احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — يقترب على ذلك عدم احقية احد العاملين ( م ٤٥ — ج ٢٤ )

بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية في الإغادة من حكم المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه. التي قضت بضم إعالة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية إلى مرتبات العاملين اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ — قواعد إعالة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية تظل سارية بالنسبة للعاملين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ولا تضم هذه الإعانة إلى المرتب إلا اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٥ وهو التاريخ الذي حددته قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام موظفي الهيئة .

#### ملخص الحكم :

أنه بالرجوع للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يبين أن المادة ١ منه تنص على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الرافعة لهذا القانون وتسرى أحكامه على وزارات الحكومة ومصلحتها وغيرها من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة كما تنظم شئون العاملين بها سواء منها من كان ينطبق عليه قانون موظفي الدولة أو كادر العمال ، ولا تسرى هذه الأحكام على :

#### ١ — وظائف القوات المسلحة والشرطة .

٢ — الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين ، ويتضح من صريح هذه المادة أن الشرع حدد مجال سريان هذا القانون بوظائف الجهاز الإداري للدولة واستثنى من داخل هذا المجال القوات المسلحة والشرطة وتلك التي تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين ، ومن ثم فإن الوظائف التي لا تتبع الجهاز الإداري للدولة لا يسرى عليها هذا القانون وفقاً لقواعد إصداره .

ومن حيث ان المادة ١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة المصادر  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد عرفت الجهاز الاداري  
للدولة في مفهوم هذا القانون فنصت على ان « يتلّف الجهاز الاداري للدولة  
من الوحدات الآتية :

(١) وزارات الحكومة ومصلحتها .

(ب) وحدات الادارة المحلية وتتكون للوزارة من اذارات او مصالح  
او منهما معا ويشرف عليها وزير او من يمارس سلطات للوزير المخصوص  
عليها في القوانين واللوائح . ويكون تشيّد الوزارات والمصالح والادارات  
وتنظيمها بقرار من رئيس الجمهورية يتضمن تعريف مهمة الوزارة او المصلحة  
او الادارة وتحديد الاختصاصات وتوزيعها بينهما » .

وطبقا لهذا التعريف لا تدخل الهيئات العامة ومن بينها الهيئة العامة  
لشؤون السكك الحديدية في دائرة الجهاز الاداري للدولة ولا تسرى عليها  
تبعا لذلك احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . بالاضافة الى ما سلف فان  
هذه الهيئة لها قوتها ونظمها الخاصة على النحو المبكّر بيانه فمن لم  
فان ما يطالب به المدمى من الاستعانة من احكام القانون المذكور . لا يتفق  
وصحيح حكم القانون ، وترتبطا على ذلك فان ما يطالب به المدمى بصفة  
أصلية من منحه مرقبا قدره ١٢٤٢ جنيه والعلوة الإضافية يكون على غير  
أساس قانوني سليم متعيّنا رفضه ، والذ قضى الحكم المطعون فيه في هذا  
الشق بما يتفق والنظر المتقدم فانه يكون قد أصاب الحق في قضائه  
للسبب التي ساقته هذه الحجة ، ويكون ظن المدمى غير قائم على  
أساس متعيّنا رفضه . اما بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه من احتية  
المدمى في ضم امانة غلاء المعيشة والأعانة الاجتماعية الى مرتبه الأصلي  
اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤ فانه لا يتفق وصحيح حكم القانون ذلك  
لان المدمى لا يستفيد من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه

على ما سبق بيانه ومن ثم لا يسرى عليه حكم المادة ١٤ من هذا القانون التي قضت بضم اعادة غلاء المعيشة والامانة الاجتماعية الى مرتبات العاملين الاصلية اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ ، ترقياً على ما تقدم تظل قواعد اعادة غلاء المعيشة والامانة الاجتماعية سارية بالنسبة للعاملين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ولا تظم هذه الامانة الى المرتب الا اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٥ وهو التاريخ الذي حددته قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧١ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث انه لا وجه لما استند اليه الحكم المطعون فيه الى المادة ٥ من التفسير التتريمي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ التي تنص على أن « تسرى الأحكام المتعلقة بالفاء اعادة غلاء المعيشة والامانة الاجتماعية وضمها الى المرتب على العاملين بالوظائف التي تنظمها قوانين وكادرات خاصة متى كانت هذه القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن الفاء هاتين الامتنتين وضمهما الى المرتب » . ذلك لأنه يتمين تفسير هذا النص في نطق الحكم الأصلي السابق بيانه وهو عدم سريان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على الهيئات العامة ، باعتبارها تخرج من محلول الجهاز الإداري للدولة ومن ثم لا يسرى على الهيئة العامة لسكك حديد مصر — الحكم الوارد في المادة المذكورة بقسم اعادة غلاء المعيشة والامانة الاجتماعية اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ ، هذا فضلاً عن أن مناهل اميل حكم التفسير التتريمي المشار اليه هو عدم وجود تنظيم خاص بشأن ضم الامتنتين المذكورتين الى المرتب الأصلي ، وان نص القرار الجمهوري رقم ٣٥٧١ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم العاملين بهيئة سكك حديد مصر والبريد والواصلات انسلية والاسلعية في المادة ٧ منه على أن يظم اعادة غلاء المعيشة والامانة الاجتماعية انما تم اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٥ ، فمن ثم كان هذا الحكم الخاص هو الواجب التطبيق على المدعى

وقد قبلت الجهة الادارية المدعى عليها بتنفيذه ، ولذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد اخطأ في هذا للثيق منه في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالفائه .

( طعن رقم ٤٣٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٧٥ ) .

#### سابعاً - البعثات التدريبية :

#### قاعدة رقم ( ٣٣١ )

#### المبدأ :

وضع لعمال الذين أوفدوا في بعثات تدريبية في الخارج على الدرجة السابعة الفنية كالحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات لا يعنى حصولهم على هذا المؤهل .

#### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته ١٤/٢/١٩٤٥ بمساواة بعض فئات العمال من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية وكانوا قد أوفدوا في بعثات تدريبية الى الخارج بمن حصلوا على دبلوم الفنون والصناعات ووضعهم في الدرجة السابعة الفنية لا يعنى البته حصولهم على تلك الدبلوم او ان التبرين الذي اجتازوه بالخارج يملل هذا الدبلوم ويحل محله . ويترتب على ذلك عدم سريان احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية عليهم ، كما لا ينطبق عليهم احكام الجدول الثاني من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

( طعن ١٨٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٨٤ ) .

ثامنا - تقدير الكفالية :

قاعدة رقم ( ٣٣٢ )

المبدأ :

التقارير السنوية الخاصة بموظفى الهيئة العامة للسكك الحديدية قبل أول يوليو سنة ١٩٦٠ - اعتماد هذه التقارير من المصلحة طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - صفة رئيس مصلحة فى الهيئة العامة للسكك الحديدية - تتعد مدير عام هذه الهيئة وحده دون مديرى الإدارات العامة بها حتى لو كانوا فى درجة مدير عام وذلك بالنسبة للتقارير المقدمة فى الفترة السابقة على أول يوليو سنة ١٩٦٠ - صدورها خلوا من توقيع رئيس المصلحة المختص - اعتبارها مخالفة للقانون وجواز تصحيحها على مقتضى القواعد القانونية الواجبة للتطبيق فيها بعد - عدم التقيد فى هذا ببيعا معين لأن المبدأ المتخصص عليه بالنسبة للتقارير لا يعد أن يكون ميعادا توجيهيا لتنظيم العمل .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة انه ينص فى المادة ٣٠ منه على أن « يخضع لنظام التقارير السرية جميع الموظفين لدرجة الثالثة وتعد هذه التقارير فى شهر فبراير من كل عام أو فى أى شهر آخر يصدر بتحديده قرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ويكون ذلك على أساس تقدير كفاية الموظف بمرتبة ممتاز أو جيد أو مرضى أو ضعيف » .

وتكتب هذه التقارير على النماذج وبحسب الأوضاع التى يقررها وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدر منه بعد أخذ رأى ديوان الموظفين .

ونصت المادة ٢١ على أن « يقدم للتقرير للسرى من الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض على المدير المطى للإدارة ورئيس المصلحة لإبداء ملاحظتهما ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتقدير درجة الكفلية التي تراها ويعلن الموظف للذى يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف بصورة منه .

ويترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من اول علاوة دورية مع تخطيه في الترقية في السنة التي قدم فيها هذا التقرير » .

كذلك أباقت المادة ٢٧ من هذا القانون عن تشكيل لجنة شئون الموظفين مقتصت « بأن تنشأ في كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين وتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيسا ومن ثلاثة الى خمسة من كبار الموظفين أعضاء ، ويجوز ان تنشأ لجنة ممثلة في كل مصلحة وتشكل للجنة في هذه الحالة من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى أربعة من كبار موظفيه أعضاء » .

ويبين من هذه للنصوص أن رئيس المصلحة يسهم في تقدير كفلية موظفى المصلحة التى يرأسها ، مرة بوصفه رئيسا للمصلحة وأخرى بوصفه عضوا في لجنة شئون الموظفين التى حولها القانون الاختصاص النهائى بتقدير درجة كفلية الموظف ممارسة في هذا الصدد اختصاصها عن طريق الرقابة والتعقيب على تقدير الرئيس المباشر وعلى ملاحظات المدير المطى ورئيس المصلحة مما يدل على أن ثمة تلازما بين وجود لجنة شئون الموظفين بجهة وحدة ادارية وبين وجود من يصدق عليه وصف رئيس المصلحة بهذه الوحدة ، وعلى مقتضى ذلك فإن مناهضة ثبوت الصفة لرؤساء أقسام هيئة السكك الحديدية في ابداء ملاحظتهم عن التقارير السرية بوصف كل منهم رئيس مصلحة في تطبيق المادة ٢١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١

المشار اليه ، مفاط ذلك أن يكون القسم الذى يراسه كل منهم يمثل وحدة من الوحدات الادارية التى يجوز أن ينشأ فيها لجنة شئون الموظفين .

ونص المادة ٢٧ من القانون المشار اليه صريح فى أن هذه اللجان لا تنشأ الا فى الوزارات والمصالح وهذه يشترط فيها أن تكون ذات كيان مستقل وميزانية خاصة .

ولما كانت أقسام السكك الحديدية وان استقل كل منها بدرجات فلبست لها ميزانيات خاصة متميزة لأنها لا تعدو وأن تكون ادارات وفروعاً لمصلحة واحدة هى مصلحة السكك الحديدية ، ومن ثم فلا تنشأ فيها لجان لشئون الموظفين وبما لذلك ينتقى عن رؤسائها وصف رؤساء المصالح ، مما ينبئ عليه أنه ليس من رئيس مصلحة فى مصلحة السكك الحديدية الا كبير علم المصلحة فهو وحده الذى يصدق على هذا الوصف وثبت له الصفة القانونية فى ابداء ملاحظاته على للتقارير السرية التى تعد من الموظفين بوصفه رئيساً للمصلحة والاشتراك بهذه للصفة فى التمهيق على التقارير باعتباره عضواً فى لجنة شئون الموظفين .

هذا وغنى من البيان أن هذا الراى لا وجه لأعماله بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام موظفى الهيئة ولائحته التنفيذية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ ، والمنفذين اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٠ اذ تضمنت احكام هذين القرارين تنظيمها خاصاً للأوضاع التى يتم على مقتضاها وضع التقارير السرية .

ويخلص مما تقدم أن كافة التقارير السرية التى وضعت عن موظفى المصلحة قبل أول يولييه سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بنظام موظفى الهيئة الجديدة سواء ما وضع منها قبل العمل بالقانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بإنشاء هيئة عملة لشئون سكك حديد مصر أو بعد العمل باحكام هذا القانون وللتى تضمنت النص على أن تسرى فى شأن موظفى الهيئة



القوانين واللوائح والقواعد التنظيمية المطبقة حاليا وذلك حتى يتم اصدار غيرها — هذه للتقارير وقد صدرت خلوا من توقيع مدير عام السكك الحديدية بوصفه الرئيس للوحيد للمصلحة ، تكون قد صدرت على غير مقتضى الأوضاع التي رسمتها المادة ٣١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي تستهدف أعمال الروية والتدبير في تقدير درجة كفاية الموظف حتى يأتى التقدير مطابقا للحقيقة والواقع . ومن ثم يتعين تصحيح هذه التقارير وتدارك ما فاتها من أوضاع قانونية ونك باصدار قرارات جديدة مستوفية للشكل والاجراءات المنصوص عليها في القانون وبخلاصة فليس ثمة ما يحول دون اعادة وضع للتقارير في الوقت الحاضر عن السنوات السابقة لأن مجاوزة اليعاد المحدد في القانون — لاعداد هذه للتقارير لا يترتب عليه بطلان العمل في ذاته ، لأن هذا اليعاد لا يعدو أن يكون مجرد توجيه من المشرع لتنظيم للعمل في تلك المواعيد وحثه على مراعاتها بقدر الامكان .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المختص باعتماد للتقارير السرية الخاصة بموظفى السكك الحديدية في السنوات السابقة على أول يولييه سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بالانظام الجديد لموظفى الهيئة بوصفه رئيسا للمصلحة ، هو مدير عام السكك الحديدية . وأن للتقارير التى لم توقع من مدير عام المصلحة عن السنوات المشار اليها يتعين تصحيحها باصدار قرارات جديدة توقع من مدير عام الهيئة .  
( نكوى رقم ٩٢٦ فى ١٢/٧/١٩٦١ ) .

قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر قد وضع طريقا خاصا للنظام من تقارير الكفاية للخدمة عنهم .

### ملخص الحكم :

ان المشرع قد رسم لوظفئ الهيئة العامة لشئون المسك الحديدية طريقا خلاصا للتظلم من تقارير الكفائية المقسمة عنهم ، ولانه جعل القرار الذى صدر فى هذا للتظلم من لجنة شئون الموظفين باتا ونهائيا ، فانه من ثم يتعين التزام هذا للوضع الخاص ، دون الرجوع الى اى قرار آخر يتضمن تنظيها عاما للتظلمات التى يتقدم بها العاملون بالحكومة ومسالها ، ذلك ان لجنة شئون الموظفين المختصة بالهيئة العامة لشئون المسك الحديدية اذا ما رفضت التظلم من قرار تقدير الكفائية بدرجة مرضى او ضعيف تكون قد استنفدت كل سلطاتها حيال هذا القرار ، بحيث لا تلك بمعدئذ المساس به تعديلا او الفاء ، ويخرج الأمر بذلك من يد السلطة الادارية الى يد السلطة القضائية لذا ما اثير النزاع لابلها ، ويكون كل تظلم بعد ذلك الى جهة لإدارة غير مجد ولا اثر له فى مد الميعاد ، او وجوب انتظار البت فى التظلم ، ويلزم — والحالة هذه — التبتد بالواعيد المنصوص عليها فى قانون مجلس للدولة عند رفع الأمر الى المحكمة .

( طعن رقم ١٤ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٩ ) .

قاعدة رقم ( ٣٣٤ )

### المبدأ :

لجنة شئون الموظفين العليا تقدير درجة الكفائية « لجنة شئون الموظفين العليا تلك تخفيض تقدير درجة الكفائية دون أن تثبت بالتقرير أسباب ذلك » .

### ملخص الحكم :

وانه ولئن كتفت لجنة شئون الموظفين العليا هذا تخفيض تقديره المدمى الى درجة مرضى دون أن تثبت فى التقرير الأسباب التى دعتا الى هذا الخفض ، الا أن ذلك لا يصم تقريرها بالبطلان ، ذلك انه لا جناح

عليها في إجراء هذا الخفض وإن لم تنصح صراحة من أسبابه طالما كان قرارها في هذا الخصوص محمولا على أسباب لها أصل ثبت في التقرير أو في ملف خبجة المدعى لذ في هذه الحالة تفسد الأسباب المريحة التي تثبت في التقرير مجرد إجراء شكلي تغنى عنه مطالعة التقرير ذاته أو ملف الخدمة وما يكشف عنه هذا أو ذاك من استجلاء حقيقة الأسباب الداعية إلى خفض التعدير .

( طعن رقم ١٤ لسنة ١١ في — جلسة ١٩٦٩/٣/٩ ) .

قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفي الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر ولائحته التنفيذية قد وضعنا طريقا خلاصا للتظلم من التقارير السرية السنوية الخاصة بهم .  
ملخص الحكم :

طالما قد نظم تشريع خاص — وهو للقرار للجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ولائحته التنفيذية طريقة للتظلم من التقارير السرية السنوية الخاصة بموظفي سكك حديد مصر ، وجعل القرار الصادر في التظلم من هذا التقرير باتنا ونهائيا فإن للجهة الادارية تكون قد استفادت كل سلطاتها ، ولا تلك حيال هذا القرار بعد ذلك أية سلطة تبيح لها المساس به تعديلا أو إلغاء ، ومن ثم تصبح للتقارير السنوية نهائية وقطعية لا يجوز الرجوع فيها أو سحبها ، لا من جانب لجنة شئون الموظفين ذاتها ولا من جانب أية جهة رئاسية أخرى والقول بغير ذلك من شأنه أن يفتح الباب أمام تطلعات متعددة لاطائل منها ويقضى إلى إطلاة الاجراءات دون مقتضى كما ينطوى على تطبيق للمركز القانوني التي يحرص المشرع دائما على استقرارها في أقرب وقت ممكن ، فضلا عن أن سلوك التظلم الخاص أمام لجنة شئون موظفي الهيئة يحقق الغاية ذاتها التي يستهدفها المشرع

من نظام للتظلم الوجوبى المنصوص عليه فى قانون مجلس الدولة ولا يفتى منه ، والأصل أن الخاص يقيد العلم ولا عكس ومتى كان الأمر كذلك فانه لا مناط — والحالة هذه — من التقيد بهذا التظلم الخاص بدون الرجوع الى أى قانون آخر ، لذ ان الأمر فى الحقيقة يخرج من يد السلطة الادارية الى يد السلطة القضائية ، اذا ما لثير النزاع امامها ، ويكون التظلم بعد ذلك لجهة الادارة من هذا القرار غير مجد ، وليس له اثر فى قطع مواعيد رفع دموى الالفاء او فى وجوب انتظار البت فيه .

( طعن رقم ٥٩٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٩ ) .

تاسعا — التذويب :

قاعدة رقم ( ٣٣١ )

المبدأ :

الجزاءات التى يجوز توقيعها على العاملين فى هيئة السكك الحديدية والبريد والمواصلات اللاسلكية — خفض المرتب او التنزيل لى درجة ادنى — عدم جواز توقيعها بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ رغم ورود قرار لوائح الجزاءات الخاصة بهذه الهيئة اعتبار ما ورد فى النظم الخاصة بهذه الهيئة متعارضا مع احكام قانون نظم للعاملين المدنيين منسوخا اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص للحكم :

لما كانت المادة ٦١ من قانون نظم للعاملين بالحولة المشار اليه قد تضمنت احكاما خاصة بالجزاءات التى يجوز ايقاعها بالعاملين تمارس مع احكام المادة الاولى من لائحة جزاءات موظلى هيئة سكك حديد مصر . فقد اختلفت هذه المادة ابراج جزاءات خفض المرتب والتنزيل الى درجة

أدنى أو هما معا ضمن الجزاءات التي يجوز في إيفاعها بالعمالين اللذين بالدولة فمن ثم غان المسادة الأولى من لائحة جزاءات موظفي هيئة سكك حديد مصر تعتبر منسوخة في الحدود التي يتحقق فيها رفع التمارض بين حكمها وبين حكم المسادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه وتكون عقوبات خفض المرتب والتفزيل الى مرتبة أدنى أو هما معا قد ألغيت اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام للعمالين في هيئة سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، ويترب على ذلك أنه اعتبارا من هذا التاريخ لا يجوز إيفاع تلك العقوبات بالعمالين بالهيئة وإنما يجب توقيع عقوبة تتناسب مع جسامة المخالفة من ضمن العقوبات المنصوص عليها في المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

( طعن رقم ١٧١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٣٧ )

##### المبدأ :

للجزاءات التأديبية لموظفي الهيئة الصادرة بالقرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٠ — عرض الأمر على اللجنة الفنية لشئون عمال اليومية — عدم للعرض يترتب عليه عدم استيفاء للقرار لأوضاعه الشككية — للحكم الصادر بالفناء هذا القرار لا يحول دون اتخاذ الإجراءات التي يقضى بها القانون — عدم تعيد الجهة الإدارية عند إصدار القرار الأخير بمواعيد سحب القرارات الإدارية .

##### ملخص الحكم :

ان للحكم بالفناء القرار الصادر بفصل المدعى استنادا الى ان هذا القرار لم يستوف أوضاعه للشككية لعدم عرض الأمر على اللجنة الفنية لشئون العمال قبل صدوره ما كان ليحول دون اتخاذ الإجراءات التأديبية.

ضد المدمى عن تلك المخالفة المنسوبة اليه وتوقيع الاجزاء المناسب عليه متى كانت ثبوتة في حقه بقرار آخر يصدر بعد اتباع الاجراءات التى يقضى بها القاتون — ولا تنقيد الجهة الادارية عند اصدار هذا القرار بمواعيد سحب القرارات الادارية . لاذ ان القرار الذى صدر بجزاءة المدمى لا يتضمن سحبا لى قرار آخر ومن ثم لا يكون هناك وجه للنعى عليه بانه كان يتمين صدوره خلال ستين يوما من تاريخ امانته الى عمله تنفيذا للحكم الصادر فى لادموى سائلة الذكر .

( طعن رقم ٢٥٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٧ ) .

عائرا ب — عدم القيلة الطبية :

قاعدة رقم ( ٣٣٨ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٢/١/١٩٤٣ بشأن تعيين بعض من تثبت عدم لياقتهم الطبية فى وظائف اخف عملا بماهيمتهم الأصلية — الرجوع فى تحديد هذه الوظائف الى الحصر الوارد بقرار مجلس ادارة مصلحة السكك الحديدية فى ١٦/٢/١٩٣٨ .

ملخص للحكم :

ولفق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ على الطلاب الذى تضمنه مذكرة مدير عام مصلحة السكك الحديدية رقم ٢٨ فى شان تعيين سائقى ووقادى الوبورات وبعض عمال الحركة عندما تنفع عدم لياقتهم الطبية لوظائفهم فى وظائف اخرى اخف عملا بماهيمتهم الأصلية . ولتحديد نطق تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وقصد لاشارة منه يتمين الرجوع الى قرار مجلس ادارة مصلحة السكك الحديدية فى ١٦ من مارس سنة ١٩٣٨ وذلك لتعرف مدى انطباق احكامه بالنسبة الى

الأشخاص ، وما لذا كان هؤلاء الأشخاص قد ذكروا فيه على وجه التحديد والحصار دون من شلبيهم ، لم على سبيل المثال .

( طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٩ ) .

### قاصدة رقم ( ٣٣٩ )

#### المبدأ :

نقل عمال السكك الحديدية لمصم اللياقة الطبية الى وظائف الكادر الفني المتوسط وفقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ — بنوط بتوافر شروطه ، ومنها وجود وظائف خالية في هذا الكادر معادلة لوظائفهم في الدرجة ، وتتناسب معها في طبيعة العمل ، وهي الواردة في الجدول المرافق لهذا القانون — امتناع القياس على إحدى هذه الوظائف — تعيين العامل من جديد في وظيفة أخرى لا يعطيه حقا في أجره السابق .

#### ملخص للحكم :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن نقل موظفي مصلحة السكك الحديدية الذين يرسمون في الكشوف الطبية الى وظائف الكادر الفني المتوسط تقضى بسريان أحكامه على الموظفين الشاغلين للوظائف الموضحة بالجدول المرافق وتقضى الفقرة الأولى من المادة الثانية بأنه إذا اتضحت عدم اللياقة لثناء الخدمة لأحد من الشاغلين للوظائف المينة في الجدول المرافق ، وكنت هناك في مصلحة السكك الحديدية وظائف أخرى خالية في الكادر الفني المتوسط معادلة لوظيفته في الدرجة وفقا لنهاية مربوطها وتتناسب معها في طبيعة العمل يجب نقله اليها اذا ثبتت لياقته الطبية لشفائها .

وقد حصر الجدول المرافق لهذا القانون التي يخضع شاغلوها

لأحكامه وهي في مئذنة للسكة والأشغال التي كان يتبعها المظعون ضده  
بفتش دريسة واسطى دريسة فقط .

فإذا كان الثابت أن المظعون ضده عرض على المجلس الطبي فقرر  
عدم لياقته الطبية للوظيفة التي كان يشغلها ولم تكن هناك درجة خالية  
تعادلها وأنه فصل فعلا من الخدمة والفصل ينهى الرابطة الوظيفية طبقا  
لما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة ، ومن ثم فإنه لا يفيد من أحكام  
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ أنه المذكور ، فضلا عن ذلك ، فإن وظيفته  
لم تلت بين الوظائف للخاضعة لأحكامه ، ولا يمكن القياس على إحدى  
الوظائف الواردة به إذ يتمتع القياس إذا ما قصد القانون بعبارة الصريحة  
وظائف معينة بلائذ دون غيرها ، وذلك لأنه من طرق التفسير التي لا يلجأ  
إليها إلا إذا كان في النص إبهام أو غموض يحتاج إلى سلوك طرق التفسير  
وأعمال قواعد . فإذا كان ذلك وكان الثابت أن المظعون ضده قد  
فصل ثم عين تعيينا جديدا من كل الوجوه ، ومن ثم لا يكون له إلا الأجر  
الذي حدد في قرار تعيينه دون الأجر السابق الذي حصل عليه قبل الفصل .  
( ظمن رقم ١٥٨٠ لسنة ٦ في — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

#### المبدأ :

شرط وجود الوظائف الخالية المخصوص عليه في القانون رقم ٦٨  
لسنة ١٩٥٤ — المبرة هي بتوافره بمعد العمل بهذا القانون لا قبل ذلك .

#### ملخص الحكم :

أن المبرة فيها يتعلق بشرط وجود الوظائف الخالية الوارد بالقانون  
رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن نقل موظفي مصلحة السكك الحديدية الذين  
يرسبون في الكشوف للطبي إلى وظائف الكادر الفني المتوسط بها ، هي بتوافره  
هذا الشرط بمعد العمل بهذا القانون لا قبل ذلك .

( ظمن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٦ في — جلسة ١٩٦٥/١/٢٣ ) .



قاعدة رقم ( ٢٤١ )

المبدأ :

للقانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٤ — حظره تطبيق الموظف غير اللائق صحيا وظيفه الأدنى عند عدم خلو وظيفة معادلة بغير قبوله — لا مبرة بالقبول السابق على نفاذ للقانون المشار اليه .  
ملخص الحكم :

حيث انه لا حجة فيها ذهب اليه الطامن من أن الطمون ضده قد قبل طائعا مختارا وظيفه ككتب بوسطة التي هي وظيفة أدنى من وظيفته السابقة اذ تقدم بمدة طلبات يطلب فيها اعادة تعيينه في أية وظيفة خالية دون قيد ، لأن المفهوم أن طلباته السابقة هذه التي تستخلص منها جهة الادارة قبوله للوظيفة الأدنى كتبت قبل تعيينه في وظيفة ككتب بوسطة في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٤ أي قبل العمل بالقانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٤ الذي نهى عن تطبيق الموظف غير اللائق صحيا وظيفه أدنى — عند عدم خلو وظيفة معادلة — بغير قبوله ، فلا اعتداد بقبول الموظف للوظيفة الأدنى قبل أن يقرر الشارع هذا للحكم ويجعل الأمر في نظه أو تطبيقه للوظيفة الأدنى هنا بقبوله .

( طعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٣ ) .

حادي عشر — السن المقررة لانتهاء الخدمة :

قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

المبدأ :

عمال هيئة السكك الحديدية — انتهاء خدمتهم ببلوغ سن الستين عند نقلهم الى سلك الموظفين الدائمين قبل ١٩٦٣/٧/١ .  
ملخص الحكم :

للقاعدة العامة هي انتهاء للخدمة ببلوغ سن الستين ، والاستثناء من القاعدة ورد بالمادة ١٣ من قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣  
( ٤٦ — ج ٢٤ )

بالنسبة للمستخدمين الخارجين من الهيئة والعمال ، فتنتهى خدمتهم ببلوغهم سن الخامسة والستين وعند نقل العامل من كادر عمل اليومية الى سنك الموظفين الدائمين قبل ١٩٦٣/٧/١ نقله من تاريخ النقل يعتبر موظفا دائما تنتهى خدمته ببلوغ سن الستين سواء بالنسبة لأحكام قولتين المعاشات أو قوانين العاملين المدنيين بالدولة . ولا يغير مما سبق تسمية الوظيفة المنقول اليها العامل ، مؤقته لأن المصروف المسالى لا يغير من طبيعة الوظيفة الدائمة ، ولا يؤثر في وصف العامل بأنه دائم طالما لم يخضع لأى من الاستثناءات المقررة في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ومن ثم فانه في حالة تعيين عامل يومية بهيئة السنك الحديدية طبقا لأحكام كادر العمال ثم نظلة الى وظيفة مستخدم بالدرجة التاسعة المقرر لها الرتب المسالى ٧٢/٣٦ اعتبارا من سنة ١٩٥١ يكون السن القانونية المقررة لانتهاه خدمته هي سن الستين .

( ظعن ١٢٤٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/١٢ )

ثاني عشر — المعاش :

قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السنك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١٢/١٧ واستبعاد الجزء المتجاوز عنه من متجدد احتياطي المعاش على ان تتحمل مصلحة السنك الحديدية النصف المتجاوز عنه بالخضم على ميزانيتها — اداء المصلحة نصف الفرق بين المكافأتين الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لحساب الموظف يترتب عليه براءة ذمة المصلحة نهائيا

بما لا محل معه لإلزام الهيئة بأية فوائد عنه — أساس ذلك وأثره — متجدد احتياطي المعاش الذي يستبعد منه نصف الفرق بين الكافيتين بالنسبة إلى موظفي السكك الحديدية الذين تمتعوا بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ هو متجدد الاشتراكات المستحقة عن مدد الخدمة السابقة على التثبيت بالمعاش مضافا إليه الفوائد المقررة قانونا عدا من صدرت لهم أحكام نهائية بخلاف ذلك .

#### ملخص الفتوى :

أن ما قرره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ من الموافقة على ما أقرته اللجنة المالية بذكرتها رقم ٦٠٠/٣ بواصلات ف ٢٣٤ — ١٣٧/١ المرفوعة إلى مجلس الوزراء من التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجدد الاحتياطي بحيث تخفف عبء أقساطه عن كاهل هؤلاء الموظفين على أن تتحمل مصلحة السكك الحديدية النصف المتجاوز عنه بالخضم على ميزانيتها ، أن ما قرره مجلس الوزراء بهذا القرار هو التزم بتحمله به السكة الحديد خصما على ميزانيتها ويحدد مقداره على أساس نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة مكافآت السكة الحديد والمكافأة بحسب قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٦ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٤٤ ويؤدى هذا الالتزام إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لحساب الموظف كي يستبعد من متجدد الاشتراكات المستحقة عن حساب مدد خدمته السابقة في المعاش فلا يبدو أن يكون مجرد مقاصة بين دينين أحدهما مستحق على الموظف قبل الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وبمثال في متجدد الاشتراكات المستحقة عن مدة خدمته السابقة والثاني مستحق للموظف قبل الهيئة المذكورة وبمثال فيها تؤديه الهيئة العامة للسكة الحديد

اليه اعمالا للقواعد العامة في صرف مكافآت نهلية الخدمة ، ولكن رأى  
عن كامله أن تبقى هذه المبالغ في خزائنها حتى تنتهى خدمة الموظف فتصرف  
لأن الأصل في هذه المبالغ التي تؤديها الهيئة لحساب الموظف بها تخفيفا  
منه براءة الذمة منه نهائيا بها لا محل معه لالتزام الهيئة بأية فوائد عنه ،  
لحساب بقدر نصف الفرق بين المكافأتين ، وأداء هذا الالتزام الأخير يترتب  
المشروع التعميل بسداده قبل موعده المقرر أصلا بدلا من بقاءه معلى  
لحساب الموظف لدى المصلحة حين بلوغه السن المقرره لترك الخدمة ،  
فلا يسوغ تقبولا مع تعجيل الهيئة بأداء نصف الفرق بين المكافأتين المشار  
اليهما قبل الموعد المقرر له أصلا الزلها بفوائد تأخرية عن هذا القدر ،  
أذ ليس ثمة تأخير من جانب للهيئة في سداد القدر المتجاوز عنه ما دام  
أنها قبلت بإدائه خلال فترة الاختيار المقررة لتحصيد رغبة الموظف في كيفية  
سداد قيمة الاشتراكات المستحقة عن مدة خدمته السابقة ذلك أن حق  
الموظف في استبعاد القدر المتجاوز عنه من متجدد الاشتراكات السابقة .  
لا يحل نفاذه ولا يستحق ادائه ألا منذ تاريخ التثبيت بالمعاش أما قبل ذلك  
فلا يكون للموظف أى حق في هذا القدر ولا تكون الهيئة ملزمة بإدائه اليه .  
ومن حيث أن هذا النظر للسابق لا يخل بحقوق من صدرت  
لهم أحكام نهائية لأن هذه الأحكام لها حجة الأمر المقضى فيه نهى عنوان  
الحقيقة فيما قضت به .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
الى أن المقصود بمتجدد احتياطي المعاش الذي يستبعد منه نصف الفرق  
بين المكافأتين طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة  
١٩٤٧ بالنسبة الى موظفى السكك الحديدية الذين انتقموا بأحكام القانون  
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ هو متجدد الاشتراكات المستحقة عن مدد الخدمة  
السابقة على التثبيت بالمعاش مضافا اليه الفوائد المقررة قانونا بواقع  
٥ر٪ سنويا حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٨ ، وذلك مما من صدرت لهم  
أحكام نهائية بخلاف هذا فإن هذه الأحكام يعمين تنفيذها .

### ثالث عشر — اعادة الفصول الى الخدمة :

قامدة رقم ( ٢٤٤ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٢/٥/٣ بتحويل مدير مصلحة السكك الحديدية سلطة اعادة بعض الموظفين المفصولين بشروط ومزايا معينة — اعتبار المدة التي قضاها الموظف خارج الخدمة وكتفا مدة غياب بدون ماهية فتحسب في مقدار المكافأة على هذا الاعتبار — القرار لم يقصد ان يغير من الأحكام الأخرى للخاصة ، المنظمة ، للمعاشات والمكافآت حسبها هي مقررة بالقوانين واللوائح — سرعان القاعدة التي تضر الموظف عند عودته للخدمة بين رد المكافأة التي سبق ان قبضها ( فتحسب له مدة خدمته السابقة عند تسوية المكافأة للحجيدة ) وبين عدم الرد ( فلا تحسب له الا مدة خدمته التالية ) .

#### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٤٢ قد خول المدير العام لمصلحة السكك الحديدية « شغل جميع الوظائف الخالية غير المستثناة من قيود التعمين المباشر وذلك بإعادة المفصولين من الخدمة الذين تثبت برأتهم أو عدم جسابة مخالفتهم بحالة يكتفى فيها بمعقوبة غير معقوبة الفصل من الخدمة ، كما خول سلطة حساب بدد الانقطاع مهما طال أهداها في الخدمة كخيل مرخص فيه بدون ماهية حتى لا يضيع على الموظفين ما اكتسبوه من حقوق مالية كترتات العلاوات والترقيات وحساب المكافآت ، مع عدم التمسك بإعادة التكميف للطبيب الا على من يثبت ان حالتهم الصحية اعتورها ضعف من شأنه أن يعوق حسن قيامهم بأعمال وظيفتهم خصوصا وظائف الحركة » ، فلذا ثبت ان الدعى فصل في سنة ١٩٤١ ومنح المكافأة المستحقة له ثم أعيد الى الخدمة في سنة ١٩٤٢ بالتطبيق لقرار مجلس

للوزراء سالف الذكر ، فليس من شك في ان خدمته كانت قد انتهت بقرار فصله الذي انشأ في حقه مركزا قانونيا انتهت به خدمته وتنتذلك ولا يزال اثره كونه قد اُميد الى الخدمة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء ، اذ ان اعادته الى الخدمة بمقتضى قرار مجلس الوزراء المشار اليه من شأنها أن تجعل قرار فصله الأول كأنه لم يكن ، بل هي — من حيث الواسع والقنوت — اعادة الى الخدمة كحقيقة قانونية ، وغاية الأمر انها تقتزن بالمزايا التي نص عليها قرار مجلس الوزراء المذكور في خصوص حساب للملاوات او للترقيات او المكافآت . وفي خصوص هذه المنازعة تعتبر المدة التي قضاها خارج الخدمة بالفترض قانوني وكأنها مدة غياب بدون ماهية فتحسب في مقدار المكافأة على هذا الاعتبار ( أى باضافتها لحساب المدة التالية التي يستحق عنها المكافأة ) ، ويغير هذه الزية التي انشأها قرار مجلس الوزراء ما كانت تلك المدة لتحسب له في المكافأة ، ولم يقصد هذا القرار — لا في لفظه ولا في فحواه — أن يغير في هذا الشأن من القوانين واللوائح ، كالحكم المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية وهو الحكم الذي رددته المادة السابعة من لائحة المكافآت الخاصة بالمستخدمين الخارجيين عن هيئة المال بمصلحة للسك الحديدية الذي مفاده تخيير الموظف عند عودته الى الخدمة بين امرين : أما رد المكافأة التي كان قبضها ، ( وعندها تحسب له مدة خدمته السابقة مع اللاحقة وكأنها مدة واحدة عند تسوية المكافأة ) وغنى عن البيان أن هذا شرط استحقاق لتسوية المكافأة على أى من الوجهين طبقا للقانون . وما دألم الدمى لم يرد المكافأة التي كان قبضها وذلك في اليعاد القانوني ، فلا يكون له — والحالة هذه — حق الا في حساب المكافأة عن مدة خدمته التالية فقط مضاعفا اليها المدة التي كان قضاها خارج الخدمة معتبرة كغيب بدون ماهية ، وذلك طبقا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

رابع عشر — مسائل متنوعة :

( ١ ) السكك الحديدية مرفق قومي :

قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

المبدأ :

هيئة سكك حديد مصر مرفق قومي يخرج عن اشراف ورقابة وحدات  
الحكم المحلي .  
ملخص الفتوى :

ان مفاد احكام قانون الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ان وحدات  
الحكم المحلي واشخاصه لا تبك ثمة لختصاص بالنسبة للمرافق القومية  
والمرافق ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس  
الجمهورية ، وان حقها في الاشراف والرقابة يقتصر على المرافق ذات الطابع  
المحلي ، ونبينا يتعلق ببلاتك الدولة لخاصة منها والعلبة فانها تلتزم بالمحافظة  
عليها وحمايتها من التعديلات واذا كانت اللاتحة التنفيذية قد خولتها  
ادارة وتنظيم استقلالها فان هذا الحق يجد نطقه في الاملاك  
غير المخصصة للمرافق القومية التي تخرج برمتها وبما تحوزها وما هو  
مخصص لها من مجال اشراف الوحدات المحلية .

ولما كان قانون نظم للحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة  
١٩٧٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩  
قد سارا على ذات النوال وكلفت هيئة سكك حديد مصر تعدد من المرافق  
القومية فانه ليس لأي وحدة من وحدات الحكم المحلي ان تدعى اى حق  
على الاراضى المخصصة لها ومن ثم فان الاعتداء على معدلات الهيئة  
ومبانيها الواقعة في دائرة الوحدة المحلية يعد تمديدا على املاك  
مخصصة للغير لا يكسبها حقا عليها ومن ثم يضمن التزامها برد الارض المذكورة  
الى الهيئة وتعويضها عن قيمة المنشآت التي ازيلت .  
( ملف ٧٢٦/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٠/٣/٥ ) .

(ب) لائحة موظفي الهيئة :

قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦٠ لسنة ١٩٥٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤٠ لسنة ١٩٦٠ يكمل أحدهما الآخر — لا يسوغ القول أن أحدهما صدر نتيجة تفويض من الآخر .

ملخص الحكم :

أن رئيس الجمهورية رأى وهو يصدر قراره رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٩ أن يترك بعض الأمور للتنصيلية لقرار آخر يصدره هو للقرار رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ ، القراران يكمل أحدهما الآخر ، وقد صدر بأداة واحدة ، فلا يسوغ القول بأن أحدهما صدر نتيجة تفويض من الآخر أو أن أحدهما أدنى مرتبة من الآخر ، وليس صحيحا كذلك أن رئيس الجمهورية نـسـوـض من المـشـرع بمقتضى المادة ٢ من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بقضاء الهيئة ، بامداد لائحة نظام موظفي الهيئة ، ذلك أن ما تضمنه القانون المشار اليه في هذا الشأن لا يعدو أن يكون تقريرا لحق مخول لرئيس الجمهورية بمقتضى الدستور في مباشرة اختصاصه بهذه المصالح مما يدخل في مجال هذا التنظيم .

( طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ١٣ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٧٠ ) .

(ج) خدمة قطارات :

قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

المبدأ :

خدمة قطارات هيئة سكك حديد مصر — التشريعات المنظمة لشئونهم قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبعد العمل بهذا القانون .



### ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء التشريعات المنظمة لشنون خدمة القاطرات ان  
نظام ترقية افراد هذه الطقفة كان يقضى بتقسيم الدرجة المالية الواحدة  
الى درجتين احدها كلية والاخرى فرعية ، وكان المستخدم في ظل هذا  
النظام يمنع علاوة ترقية عندما يرقى من الدرجة الفرعية داخل الدرجة  
المالية الى ذات الدرجة الكلية ويمنح علاوة ترقية اخرى عند ترقيته من  
الدرجة المالية للكلية الى الدرجة الفرعية الداخلة في الدرجة المالية  
التالية ، وكانت الامتدعية تحسب لهذه الطقفة على اساس التشغيل  
المعلى ، وكان هذا للنظام يستند الى التقسيم المعلى للدرجات بالميزانية  
ولكنه فقد الاساس الذى يستند اليه منذ صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ بشأن نظم موظفى الدولة ، ولما كانت حاجة العمل ونظام التشغيل  
وتدرج الوظائف وتقسيم العمل حسب المسئولية يقتضى استمرار النظام  
المشار اليه ، فقد سارعت مصلحة المسكك الحديدية على اثر صدور  
القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٣ الذى اجاز انشاء الدرجات الفرعية في بعض  
الوزارات والمصالح التى تقتضى طبيعة عملها ذلك الى اعادة العمل بنظام  
التشغيل والترقية في سلك خدمة القاطرات ، فاستصدرت القانون ٤٧٨  
لسنة ١٩٥٤ الذى نص في المادة الرابعة على أن يعمل به من اول يوليو  
سنة ١٩٥٢ وقد نظمت المادة الاولى منه الاحكام الخاصة بترقيتين  
وعلاوات خدمة القاطرات وهم الوقادون والسائقون ومنتشو القاطرات  
فتمتصت للفقرة ( ١ ) على منحهم عقد الترقية من الدرجة الفرعية الى ذات  
الدرجة الكلية علاوة قانونية من علاوات الدرجة او اول مربوطها طبقا  
للقواعد المقررة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وبينت الفقرة ( ب )  
الدرجات الفرعية والدرجات الكلية ، واحالت الى ثلث العلاوات المبينة في  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وتضمنت الفقرة ( ج ) حكيم احدها  
خاص بشروط التعيين في احدى درجات الوظائف الواردة في البند ( ب ) وهى  
وظيفة وتاد ، ويقضى بان يكون المعينون من بين البلشعمشعبة والوقادين

باليومية بشرط قضاء سبع سنوآت على الأقل في اعمال فنية تماثل عمل  
وظيفة الوقاد بعد اختيارهم بمعرفة لجنة فنية يصدر بتشكيلها قرار من  
مفتش علم للقسم الميكانيكى بمصلحة السكك الحديدية ، والحكم الآخر  
يقضى بأن يتخذ تاريخ التعمين في وظيفة الوقاد أساسا للأقدمية والعلاوة  
العادية ، وقد لوحظ بمد صدور هذا القانون أنه ولن كان قد  
تصد منه احياء نظم ترقية خجمة القاطرات على النحو السابق بيانه  
الا أن نصوصه لم تحقق الغرض المطلوب ، اذ لم تتضمن النص للقاضي  
بجواز الترقية من الدرجة الكاملة الى الدرجة الفرعية في الدرجة التالية  
لها قبل انقضاء المدة المقررة للترقية ، على أن يراعى في هذه الحالة  
خضم علاوة الترقية السابق منحها للمستخدم عند ترقيته من الدرجة الفرعية  
السابقة الى ذات الدرجة الكاملة ، ولذلك صدر القانون رقم ٦٣٥ لسنة  
١٩٥٥ ، وقضى بأن يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٧٨ لسنة  
١٩٥٤ نص جديد استهل بالإشارة الى أنه « مع مراعاة القواعد المقررة  
للترقية ومنح العلاوات في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، تكون درجات  
خجمة القاطرات كما يأتى : » ، ثم حدد النص الدرجات الأصلية  
والفرعية وانتهى الى أن الترقية الى الدرجة التالية تكون وفقا لهذا التقسيم  
وبعد لتقضاء ثلاث سنوآت في كل درجة منها ومع ذلك تجوز الترقية من  
الدرجة الكاملة الى الدرجة الفرعية التالية لها قبل لتقضاء هذه المدة ،  
وفي هذه الحالة يخضم من علاوة الترقية العلاوة السابق منحها للمستخدم  
عند ترقيته من الدرجة الفرعية الى نفس الدرجة الكاملة ، ولا يجوز أن  
يعمدى الخضم أول مريوط الدرجة .

وبين من ذلك أن ثبت نظما خاصا بتشغيل خجمة القاطرات كان  
معمولا به قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم فقد أساسه  
القانونى بعد هذا القانون ، فاستلزم الأمر صدور قانون بهذه الأحكام  
الخالصة وهو القانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٤ الذى نصت للفقرة ( ج ) من  
المادة الأولى منه على أن يكون التعمين في أدنى درجات خجمة القاطرات

وهي درجة وظيفة الوئاد من بين الباشعطشجية والوئادين باليومية بشرط قضاء سبع سنوات على الأقل في أعمال فنية تملأ عمل وظيفة الوئاد ، وتختارهم لجنة فنية معينة ويتخذ تاريخ التعيين في هذه الوظيفة أساسا للأئسمية والعلوة العلية ، ولكن هذه الفقرة لم ترد في المسلة الأولى بعد تصديها بالققون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ .

وأخرا صدر قرار رئيس للجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر تنفيذا للادة الرابعة من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بقضاء هيئة سكك حديد مصر وقد نظم هذا القرار شئون التوظف بهذه الهيئة تظفيا جديدا مستقلا روعيت فيه طبيعة العمل فيها وقد ألحق به جدول مرتبات خلص بموظفيها مفاير لجدول المرتبات الراقق لققون نظام موظفى للدولة في كثر من فواعده ودرجاته ونظمه ، وقد أجازت المسلة العلية عشرة من للقرار المشار اليه شغل للوظائف الفنية المتوسطة من المرتبتين الثالثة والرابعة ومربوط الأولى ٤٢٠/١٤٤ جنيتها وللنقية ٢٢٨/١٠٨ جنيتها سنويا بطريق للترقية اليها من بين شاغلى الدرجات للخصوصية ممن أمضوا خمس سنوات على الأقل في أعمال مماثلة لأعمال الوظيفة المراد شغلها ، على أن تحدد اللاتمة التنفيذية الوظائف التى تشغل بطريق للترقية والوظائف التى تشغل بطريق التعيين وفواعده شغل الوظائف في الحالين ، وقد أعد مشروع للاتمة التنفيذية للإشر اليها أصادا نهائيا ، وجاء بالمسلة للخمسة عشرة منه على أن التعيين في وظائف وقداى للقطارات بالمرتبة الرابعة من للوظائف المتوسطة الفنية يكون من بين الباشعطشجية المعينين باليومية بحسب ترتيب أئسميتهم بشرط قضاء خمس سنوات على الأقل في أعمال فنية مماثلة لعمل الوئاد وبعد نجاحهم في أقبال تجريبه لجنة فنية يصدر بتشكيلها قرار من مدير الهيئة .

أما تاريخ منح للعلوات العلية أن يعين من أفراد هذه اللاتمة في

أحدى الوظائف المتوسطة على النحو السابق فقد حددته المادة الثانية عشرة من القرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ المتقدم ذكره إذ نصت على أن يحتفظ بموعد علاواتهم السابقة .

سيحل هذا التنظيم الجديد لموضوع التعيين في وظائف وقادى القاطرات محل التنظيم السابق فلم تعد ثمة حاجة الى استصدار قانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن خدمة القاطرات بمصلحة السكك الحديدية معسلة بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه لم تعد ثمة حاجة الى استصدار قانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٤ المعسلة بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ على النحو الذى يقترحه الديوان .

( ملوى رقم ٦٧٢ فى ١٥/٨/١٩٦٠ ) .

( د ) وظائف وإدارة على سبيل الحصر :

قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٢/٤/١٩٢٦ - الوظائف الواردة بصدد البند الثالث منه والتي يصبق حكمه على شافليها - ورودها على سبيل الحصر .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من إبريل سنة ١٩٢٦ ، وأن كان قد ذكر فى صدر البند الثالث منه على سبيل التمهيل الوظائف التى يصبق حكمه على شافليها ، الا أنه قيدها حصرا بما انتهى اليه فى ختام

الفقرة الأولى من هذا الليند من تفويض وزارة المالية في ان تقرر اعتبار من تشاء من المستخدمين الشاغلين لوظائف فنية في حكم من تقدم ذكرهم ، وهو تفويض ما كان له مقتضى لو أن التعداد الذي الذي اوردته جاء على سبيل المثال .

( طعن رقم ٧٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٢/١/١٩٥٧ ) .

( هـ ) معاني ترتيب الوظائف :

قاعدة رقم ( ٣٤٩ )

المبدأ :

الالتزام للهيئة القومية لسكك حديد مصر بطلب رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة في هيكلها التنظيمى وتقديم جدول الوظائف وبطاقات وصفها ولوائح العاملين اليه لاعتمادها .

ملخص الفتوى :

من حيث ان تلك الهيئة تدخل في عداد الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة وان المشرع خولها اعداد ميزانيتها دون التقيد بقوانين ولوائح وأنظمة اعداد ميزانية الدولة ، كما خولها وضع هيكلها التنظيمى ولوائح ونظم العاملين بها دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية .

ولما كان المشرع قد خول الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بمقتضى قانون انشائه رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ابداء للرأى في نظم العاملين بالهيئات العامة ، واقتراح سياسة المرتبات والبدلات والمعالوات والمكافآت والتعويضات ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظم ترتيب الوظائف وتسجيل اوصافها ودراسة مشروعات موازنات الهيئات فيما يتعلق باعتمادات أجور العاملين وعدد الوظائف ومستوياتها وتحديد درجاتها وابداء ما يكون له

من ملاحظات عليها والاشراف على تنفيذ نظم العاملين ، ومراجعة اعتمادات الأجور ببيزنائيات الهيئات ، فان للهيئة القومية لسكك حديد مصر تلتزم بطلب رأى الجهاز فى هيكلا التنظيمى وجدول وظائفها ويعرض لوائح واعتمادات أجور العاملين عليه لمراجعتها وابداء ما يعن من ملاحظات بشأنها باعتبار أن ممارسة للجهاز لتلك الاختصاصات ليس من شأنه المساس باستقلال الهيئة الذى كله قانون انشائها رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ ، بيد أنها تلتزم بما يديه الجهاز من مقترحات فى شأن هذه المسائل والحكم بينها وبين الجهاز هو مجلس الشعب حينما يناقش موازنة الهيئة بما تتضمنه من اعتمادات للأجور .

ولما كان المشرع قد قيد مجلس إدارة الهيئة فى ضوء تحديد راتب ويدلات ومكافآت العاملين بها بضرورة مراعاة ربط الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات أدائه وعدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال التكاليف الفعلية وذلك أمالا لحكم المادة ١٢٢ من الدستور التى أسندت الى القانون وحده تحديد قواعد منح تلك المستحقات المالية وإذا لم يعقد المشرع الهيئة بنظم العاملين بالحكومة فانه يكون لها أن تحدد مرتبات العاملين بها برعاية القواعد التى تضمنها قانون الهيئة دون أن تتقيد فى ذلك بجدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام الهيئة المذكورة بطلب رأى الجهاز فى هيكلا التنظيمى ولوائح واعتمادات أجور العاملين وجدول وظائفهم وعدم تقيدها بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( و ) ميدالية فضية :

قاعدة رقم ( ٣٥٠ )

المبدأ :

ميداليات فضية - استحقاق بعض الموظفين أو الأشخاص لهذه  
الميداليات بهيئة السكك الحديدية - منوط بتولى الموظف لأعمال وظيفته  
بحيث أو انتقل عنها بوجه دائم أو مؤقت لا يستحق الميدالية .

ملخص الفتوى :

١- المادة الثالثة من لائحة الميداليات المصدق عليها بقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ والمصدقة بقراري مجلس الوزراء  
في ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ و ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ تنص على أن : -  
الميدالية للفضية تصرف للمذكورين بعد اثناء توليهم وظفتهم : -

١ - مستشار الدولة « قسم الرأي لمصلحة السكك الحديدية » .

٢ - مستشار الدولة « قسم الرأي لوزارة المواصلات » .

٣ - كبار موظفي وزارة المواصلات والمصالح التابعة لها من درجة  
مدير عام ولما ترك الخدمة من المذكورين سواء بالاستقالة أو بالاحالة  
الى المعاش أو النقل لأية جهة أخرى ، الحق في تصريح مرور مجاني درجة  
أولى على جميع الخطوط مدى الحياة لشخصه فقط بشرط أن يكون قد  
قضى ١٥ سنة في خدمة الحكومة منها ١٠ سنوات في وزارة للمواصلات  
أو المصالح التابعة لها أو قسم قضايها... .

لما عائلته فتمتنع بالسفر بجميع حقوق عائلة الموظف كذا لو كان  
في الخدمة » .

وأن المادة الحادية عشرة من لائحة الميداليات الجديدة المعمول بها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٠ وللصادرة بقرار وزير المواصلات رقم ٥٩/٢٤/٢/٢٥/٧٠ سكك حديد باعتبار لائحة الميداليات تنص على أن : —  
تصرف الميداليات للنضية الى : —

١ — وكيل مدير عام السكك الحديدية ومساعد المدير العام ومديري الإدارات العاملة بها .

٢ — وكيل وزارة المواصلات ووكلائها المساعدين والسكرتير العام .

٣ — مستشار الدولة « إدارة الفتوى والتشريع لهيئة السكك الحديدية » .

٤ — المستشار الجمهوري لهيئة السكك الحديدية .

٥ — مديري الهيئات والمصالح التابعة لوزارة المواصلات .

وذلك أثناء تولى وظائفهم هذه فقط .

وقد ردت المادة الثانية عشرة نص للفترة الثانية من المادة الثالثة من اللائحة القديمة الخاصة بحق من يترك الخدمة من الموظفين المشايخ في مقرتها الأولى في تصريح المرور المجاني .

كما نصت المادة الثالثة عشرة من اللائحة الجديدة على أن : —

« تبقى الميداليات التي صرفت طبقاً للوائح السابقة مع حاملها ويتمتعون بالحقوق المقررة في هذه اللائحة ابتداء من تاريخ العمل بها » .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص أن استحقاق الميدالية النضية سواء في ظل اللائحة القديمة أو اللائحة الجديدة منوط بتسليم وظائف



معيّنة على سبيل الحمر والقيام بأعبائها فعلا وهي وظائف متصلة اتصالا وثيقا بأعمال السلك الحديدية بحيث يستحقها ما دام متطلّبا لحدى هذه الوظائف قلّتها بأعبائها ويسقط حقّه في الميدالية متى ترك الخدمة في الوظائف المشار إليها ، وسواء أكان هذا الترك دائما بسبب الاستقالة أو الاحالة إلى المعاش أو النقل إلى جهة أخرى أم كان مؤقتا بسبب ندب أو اعسار .

فإذا كان الموظف يشغل منصب السكرتير العام لوزارة المواصلات بدرجة مدير علم فاستحق بذلك الميدالية الفضية تطبيقا للمادة الثالثة من اللائحة القديمة ، ثم أعير للعمل بالملكة العربية السعودية فسقط حقه في الميدالية لتركه العمل في وظيفته المشار إليها ، فلما انتهت مدة الاعسار استرد حقه فيها ، وفي عام سنة ١٩٥٩ دنّب عضوا بمجلس إدارة الاتحاد الاقتصادي بوزارة التخطيط بالأقليم الشمالي ، ثم اختير ممثلا لوزارة المواصلات المركزية في مجلس إدارة مؤسسة لنشاء الخطوط الحديدية بسوريا مما تقتضى ترك العمل بوظيفته الأصلية ، للقيام بالمهام الجديدة التي عهد إليه النهوض بها ، ولما كان للقيام بأعباء وظيفته تلك هو مناط استحقاق الميدالية على نحو ما تقدم فمن تخلف هذا الشرط يستتبع سقوط الحق في الميدالية دون تفرقة بين الصور المخطّفة لترك الوظيفة وسواء أكان دائما أو مؤقتا ، وسواء أكان الترك المؤقت لندب لم لاعسار .

لهذا ننهي الرأي إلى أن هذا الموظف لا يستحق الميدالية الفضية منذ تاريخ ندبه للعمل في الاقليم السوري ، وإنما يستحق تصريح مرور بجائى بالدرجة الأولى على جميع الخطوط مدى حياته متى تولّدت في شبانه شروط استحقاق هذا التصريح .

( فتوى رقم ٢٨٦ في ١٩٦١/٥/٦ ) .

( ز ) الأراضي التي تتسلمها الهيئة :

قاعدة رقم ( ٢٥١ )

المبدأ :

الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية — القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون السكك الحديدية — المادة التاسعة من هذا القانون — نصها على أن يحدد رأس مال الهيئة بمجموع قيمة الأصول التي تعتمد لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية — قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تقييم أصول السكك الحديدية والمذكرة المرافقة له والتي وافق عليها رئيس الجمهورية بالنيابة في ١٠ مايو سنة ١٩٥٨ — مفاد هذه المذكرة أن الدولة هي المالكة لكل ما تشغله الهيئة من أراضي بعد صدور لقرار الجمهوري سالف الذكر — أثر ذلك أن الهيئة لا تتحمل بثمن الأراضي التي تتسلمها من الدولة لاقامة مشروعات عامة عليها — بقاء هذه الأراضي داخلية في ملك الدولة وتقييم الهيئة بشغلها بالإيجار الاسمي المقرر بجنيه واحد سنويا .

ملخص التفتوى :

لأنه ولئن كان القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون السكك الحديدية عند نص في مادته الأولى على أن لهذه الهيئة شخصية اعتبارية مستقلة ، ونص في المادة التاسعة منه على أن توضع للهيئة ميزانية سنوية مستقلة تلحق بميزانية الدولة . إلا أن هذه المادة نصت على أن يحدد رأس مال الهيئة بمجموع قيمة الأصول التي تعتمد لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تقييم أصول السكك الحديدية ، وحدد صافي الأصول بعد استبعاد قيمة الأراضي التي تشغلها الهيئة وجاء بالمذكرة المرفقة له « لاحظت اللجنة

( لجنة تقييم أصول الهيئة ) أن تشريعات إعادة تنظيم المرفق لم تخرج به عن كونه ملكا للدولة ولهذا الاعتبار فضلا عن اعتبارات أخرى ضمنتها تقريرها ، رأت أن تقيد الأراضي التي تشغلها الهيئة بسجلات مصلحة الأملاك الأميرية ، وأن يتم استلام الهيئة لهما بحضور تسليم وتسلم بمعرفة لجنة تشكل من مندوبين يمثلون للهيئة والمصلحة للذكورة وأن يكون استغلال الهيئة للأراضي عن طريق إيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد وأن يطبق ذلك على ما يستجد من اضافات مستقبلا . وبذلك تظل الأراضي التي تشغلها الهيئة ملكا للدولة .

وقد وافق السيد رئيس الجمهورية بالنيابة على هذه المذكرة في

١٠ مايو سنة ١٩٥٨ .

ومن حيث أن مفاد هذه المذكرة أن الدولة هي المالكة لكل ما تشغله الهيئة من أراضي بعد صدور القرار الجمهوري سالف الذكر فاتها لا تتحمل بشئ الأراضي المشار إليها إلى تسليمها من الدولة لاثابة مشروعات مائة عليها طالما أنها لن تملكها وإنما ستبقى دخلت في ملك الدولة بعد أن تقيد بسجلات مصلحة الأملاك الأميرية على أن يكون قيسام الهيئة بشغلها بالإيجار الاسمي المقدر بجنيه واحد سنويا طبقا لما جاء بالمذكرة التي وافق عليها رئيس الجمهورية بالنيابة والمشار إليها .

( غتوى رقم ٩٧٦ في ١١/٨/١٩٦٩ ) .

( ح ) البونيفيات الملحقة بمحطات السكك الحديدية :

قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

المبدأ :

البونيفيات الملحقة بمحطات السكك الحديدية تعتبر محطات عامة —  
خضوعها لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ بالقدر الذي لا يتعارض

مع طبيعتها — استحقاق رسوم التفتيش عليها عملاً بالمادة ١٤ — عدم  
خضوعها لأحكام المادة ٢٤ .

#### ملخص الفتوى :

أن البويعات المحقة بمحطات السكك الحديدية تعتبر بطبيعتها محالا  
عامة ، من النوع الأول. للنصوص عليها في المادة الأولى من قانون الحال  
العمومية رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ ، ومن ثم تخضع لأحكام ذلك القانون باستثناء  
ما يتعارض منها مع وجود تلك البويعات. في إمكان عامة هي محطات السكك  
الحديدية . ومن ثم تكون هذه البويعات خاضعة لائتراف الجهة الإدارية  
المختصة ، وتستحق عليها رسوم التفتيش المنصوص عليها في المادة ١٤  
من القانون . وعلى العكس فإنها لا تخضع للقيود المنصوص عليها بالمادة  
٢٤ من ذلك القانون التي تخول المحافظ أو المدير سلطة تخصيص احياء  
معينة يصرح فيها وحدها بفتح المحال العامة من النوع الأول ، ذلك ان  
المقصود بهذا التخصيص هو المحافظة على الهدوء والأمن في بعض  
الأحياء توفيراً لراحة السكان مما لا يتوافق بذاته بالنسبة الى محطات  
السكك الحديدية ، وترتيباً على ذلك يكون الترخيص بفتح هذا النوع  
من البويعات غير معلق على صدور قرار من المحافظ أو المدير بجواز  
فتحها في المحطات .

( فتوى رقم ٤٨٥ في ١٢/٧/١٩٥٤ ) .

## الفرع الثاني

### هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية

قاعدة رقم ( ٢٥٣ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ نصهما على أن يكون الفصل بغير الطريق التلغيفي بقرار من رئيس الجمهورية - صدر القرار من مدير عام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية - يكون مشويا بعيب عدم الاختصاص .

#### ملخص الحكم :

انه وفقا لأحكام المادة ٥٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ يتعين أن يصدر بالفصل بغير الطريق التلغيفي قرار من رئيس الجمهورية وهو ذات ما تقضى به المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . لذلك يكون القرار - بفصل المدعى بغير الطريق التلغيفي - من مدير عام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية مشويا بعيب عدم الاختصاص .

( طعن رقم ١٥٥٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٣ ) .

قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

#### المبدأ :

القرار للجمهوري رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ هو الذي ينظم لوضع عمل الهيئة - عدم سريان أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عليهم بعد إلغاء كادر العمال - سريان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من أول يولييه سنة ١٩٦٦ بناء على القرار الجمهوري رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ .

### ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما قضى به — من أنه بإلغاء كادر العمال يتمين أعمال أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاصة بتحديد للسلطات التأديبية المختصة بتوقيع الجزاء على المطعون ضده .. ذلك لأنه ، باعتباره من العاملين بهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية ، إنما يخضع لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظم الموظفين بهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية — وهو بوصفه تنظيما خاصا في شأن يثنائية معينة من العاملين لا يقوم للتمارض بينه وبين القوانين العامة للتوظيف والسرية المعمول بالنسبة الى سائر العاملين بالدولة اذ يحفظ هذا القرار للجمهوري بقسوته في تنظيم شئون هذه الطائفة ... وقد جرت قوانين التوظيف — ومن بينها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — على النص أن أحكامها لا تسرى على طوائف العاملين التي تنظم شئونهم قوانين خاصة فيما تضمنته هذه القوانين .. وعلى ذلك فإن القرار الجمهوري رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ هو الواجب التطبيق بالنسبة لتحديد للسلطات التأديبية المختصة بتوقيع الجزاء على المطعون ضده ، دون أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، يؤيد ذلك كما تالت للحكومة — ويحق — أن المشرع عندما أراد أن يخضع العاملين بالهيئة المنوه عنها لأحكام القانون المذكور لجأ الى ذلك صراحة فمسح القرار الجمهوري رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ — الذي عمل به اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٦ — نصا على سريان أحكام القانون المذكور على هؤلاء العاملين اعتبارا من التاريخ المنوه منه .

( طعن رقم ٤٤٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣ ) .

قاعدة رقم ( ٣٥٥ )

### المبدأ ٣

نظم التنظيم من التقارير السنوية وفقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظم موظفي هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية

— هذا النظام لم يبلغ أو يعطل العمل بالقواعد الواردة في قانون مجلس الدولة في شأن النظام الوجوبى — لا تثريب على العمال أن لجنة مباشرة إلى نظام النظام الذى أوجبه قانون مجلس الدولة بيان ذلك .

**بمخص الحكم :**

ومن حيث أن المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى هيئة المواصلات السلكية والإسلكية قد نصت على أن « يعطى الموظف الذى يقدم منه تقرير بدرجة مرضى أو ضعيف بصورة منه وله أن يتقدم منه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه الى لجنة شئون الموظفين وتنظم اللائحة التنفيذية طريقة الاعلان وتقديم النظام وطريقة الفصل فيه » .

ونصت اللائحة التنفيذية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٦٠ فى المادة ٣٠ منها على أن « تعرض التظلمات على اللجنة خلال شهر من تاريخ تقديمها » .

ونصت المادة ٣١ منها على أن « تتولى لجنة شئون الموظفين المختصة بنفسها أو بمن تدبىه لذلك من أعضائها تحقيق ما ترى تحقيقه من المسائل التى يضمنها الموظفون تظلماتهم من التقارير المرسلة إليها فى المسادة السابقة ويكون قرار اللجنة الصادر فى التظلم نهائياً » .

ومن حيث أنه يتضح من مقارنة نظام النظام للنصوص عليه فى القرار الجمهورى رقم ٢١٠٢ لسنة ١٩٥٩ ولائحته التنفيذية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٦٠ بنظام النظام الذى أوجبه قانون مجلس الدولة أن الأول جوازى للموظف أن شاء قدمه وأتبع لأكلمه كما أن لانه أن يلجأ مباشرة الى النظام الوجوبى المنصوص عليه فى قانون مجلس الدولة . إذ أن النصوص الواردة فى شأن النظام من التقارير السنوية فى نظام

هيئة المواصلات السككية وللإسككية ولائحته التنفيذية لم تلغ أو تعطل العمل بالقواعد الواردة في قانون مجلس الدولة في شأن التنظيم الوجوبى .

ومن حيث أن مورت المطعون ضدهم حينما أبلى بتقرير كفايته من سنة ١٩٦٤ بدرجة ضعيف في ١٩٦٥/٤/٢٤ فتظلم منه في ١٩٦٥/٦/١٩ أى بعد فوات الميعاد المقرر بالقرار الجمهورى رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ إلا أنه التزم بالموايد المقررة في قانون مجلس الدولة ومن ثم تكون الدموى مقبولة شكلا .

( طعن رقم ٢٥٩ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٥٦ )

##### المبدأ :

اعتبار الهيئة القومية للاتصالات السككية هيئة عامة بما يترتب على ذلك من آثار .

##### ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية للاتصالات السككية وللإسككية قضى في المادة الأولى بمنحها للشخصية الاعتبارية وخولها في المادة الثالثة مباشرة جميع التصرفات والأعمال اللازمة لتحقيق أغراضها دون التقيد باللوائح والقواعد الحكومية وأدخل من مواردها في المادة السادسة المبالغ التى تخصصها لها الدولة في الموازنة العامة ، واعتبر في المادة السابعة أموالها أموالا عامة وأقر لها - في المادة الثامنة موازنة خاصة يتم إعدادها طبقا للقواعد التى تصدها اللوائح الداخلية دون التقيد بالقوانين واللوائح المنظمة لأعداد موازنة الدولة ، وعهد الى مجلس إدارتها في المادة الثامنة عشر بوضع هيكلها التنظيمى ولوائحها المتطقة بالفنئون الفنية والمالية والإدارية



والمشتريات والمخازن وغير ذلك من اللوائح التنظيمية العامة ويقترح القواعد المتعلقة بتعيين العاملين وترقيتهم وتحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافئاتهم وسائر شئونهم الوظيفية وإقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة ومشروع حسابها الختامي وأسند في المادة السادسة والعشرين إلى وزير المواصلات إصدار تلك اللوائح دون التقيد بالنظم وللوائح الحكومية مع مراعاة ربط الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات أدائه وعده تجاوز ثمة: بدل السفر ومصاريف الانتقال للتكاليف المتعلية ، واتباع قواعد النظام المحاسبي الموحد .

وحاصل ما تقدم أن تلك الهيئة تدخل في عدل الهيئات العامة ذلت للشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة والتي تعد لاولها لاولا عملة ، وأن المشرع خولها اعداد ميزانيتها دون التقيد بقوانين ولوائح وأنظمة اعداد موازنة الدولة ، كما خولها وضع لوائحها المتعلقة بشئونها المالية وشئون المشتريات والمخازن وشئون العاملين وتحديد رواتبهم دون التقيد بالنظم وللوائح الحكومية ، واذ خول الهيئة سلطة اعداد موازنتها دون التقيد بقوانين ولوائح وأنظمة اعداد موازنة الدولة فان هذا الاستثناء يقف عند مرحلة اعداد الموازنة ولا يمتد إلى باقي المراحل التي يقتضيها اعتماد الموازنة أو تنفيذها أو مراقبتها ، وتبعاً لذلك تلزم وزارة المالية بتقسيم الموازنة التي تمدها للهيئة إلى مجلس الشعب بشقعة بما يترامى لها من ملاحظات ، حتى يكون مجلس الشعب حكماً بين الجهة التي خولها المشرع سلطة اعداد الموازنة وبين وزارة المالية التي تعتبر مهيمنة على النشاط المالي للدولة ، وهذا الاستثناء الذي خول إلى الهيئة لا يمتد إلى القوانين التي تحدد كيفية تنفيذ الموازنة أو تحقيق الرقابة عليها ، لذلك لا يجوز للهيئة إصدار اللوائح المتعلقة بتنفيذ موازنتها إلا بعد موافقة وزارة المالية التي يتبعها مراقبو حسابات الهيئة تطبيقاً لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة ، وطبقاً للمادتين ٣ ، ١٥ من القانون

رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ ، كما يلتزم الجهاز المركزى للحاسبات ببرلجة ميزانيتها وحسابها الختامى اعمالا لاحكام المادة ٢ والباب الرابع من القانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وكذلك ببراقبة حساباتها والقرارات المتعلقة بمستحقات اعمالها المالية وبفحص لوائحها الادارية والمالية والمحاسبية بالتطبيق لاحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٦ من القانون الجهاز المركزى للحاسبات رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ .

ولما كتلت للتأثيرات العلة الملحة بموازنة الدولة ، تنطوى على قواعد تنفيذية ، فان الهيئة تلتمز باستطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى توزيع الاعتمادات الاجتماعية للأجور وبالحصول على موافقة وزارة المالية عليها بالتطبيق للمادة السابعة من التأثيرات العامة لموازنة الدولة للسنة المالية ١٩٨١/١٩٨٢ .

وإذا كان مجلس ادارة الهيئة يستقل بوضع هيكلها التنظيمى ونظم العاملين بها بما فى ذلك تحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافآتهم فانها تلتمز باستطلاع رأى للجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى تلك المسائل قبل اقرارها ، كما يلتزم الجهاز بالاشراف على تنفيذها وبدراسة اعتمادات أجور العاملين بها اعمالا لاحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من قانون الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ، وليس معنى ذلك أن الهيئة تكون وحدها صاحبة الكلمة الأخيرة فى كل ما يتعلق بأجور العاملين بها ، وانما يكون مجلس الشعب حكما بين الهيئة والجهاز المركزى عند نظره موازنة الهيئة وما تضمنه من اعتمادات للأجور .

ولما كان المشرع حدد مجلس ادارة الهيئة فى صدد تحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافآت العاملين بها بضرورة مراعاة ربط الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات أدائه . وبعدم تجاوزه قيمة بدل الألفز ومصاريف الانتقال والتكاليف الفعلية ، وذلك اعمالا لحكم المادة ١٢٢ من

الخمستور التي اسندت الى القنون وحده تحديد قواعد منح تلك المستحقات المالية ، واذ لم يقيد المشرع الهيئة بنظم العاملين بالحكومة فانه يكون لها ان تحدد مرتبات العاملين بها ببراماة للقواعد التي تضمنها قانون الهيئة بغير ان تقتيد في ذلك بجدول المرتبات الملحق بقانون نظم العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الهيئة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات ولرقابة وزارة المالية بالتطبيق لاحكام القوانين ارقام ٩٠ لسنة ١٩٥٨ و ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ و ٥٢ لسنة ١٩٧٣ ، وللتزامها بطلب راي للجهاز المركزي للتنظيم والادارة بالتطبيق لاحكام القنون رقم ١١٨ سنة ١٩٦٤ ، وعدم تقيدها بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( ملف ٥٦٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١١/١٨ ) .

## الفرع الثالث

### هيئة النقل العام

قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

#### المبدأ :

هيئة النقل العام — مكافأة نهاية الخدمة — طائفة المفتشين ونظائر المحطات بهيئة النقل العام يتعين معاملتهم على أساس أنهم من العاملين بالشهرية عند حسب مكافأة نهاية خدمتهم ..

#### ملخص الفسوى :

يبين من الاطلاع على كادر عمال النقل المشترك بمدينة الاسكندرية والذي طبق على عمال النقل المشترك بمدينة القاهرة — انه حدد للمنتسب الفئة ١١ — ٢٦ جنيها شهريا بعلاوة ١٣ جم ، ثم ١ جنيه و ٥٠٠ مليما كل سنتين ، وخصص للنظر البتة ٩ جنيه و ٥٠٠ مليم ٢١ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا بعلاوة ١ جنيه كل سنتين حتى نهاية ربط الدرجة ، ولقد نص في هذا الكادر على أن تسوى حالة المفتشين على أساس منحهم ١ جنيه شهريا او بداية الدرجة ايها اكبر على أن يصرفوا الفرق بين مرتباتهم الحالية وبعد التسوية في ١٩٥١/٢/١٤ ، كما تسوى حالة نظائر المحطات على أساس منحهم ٩ جنيه شهريا او بداية الدرجة ايها اكبر ويصرف لهم الفرق بين مرتباتهم الحالية وبعد التسوية في ١٩٥١/٢/١٤ . وبين مما تقسم أن هذا الكادر جعل الأجر المقرر للمفتشين ولانظار شهريا وذلك على خلاف الكمسارية والسائقين اذ جعل أجورهم باليومية ، ولقد تقررت هذه التفرقة عند تسوية حالتهم على درجات الكادر اعتبارا من عام ١٩٥١ .

ومن حيث انه يبين كذلك من الاطلاع على كتاب السيد مدير ادارة النقل المشترك بالاسكندرية المؤرخ ١٩٥٥/١/١٢ انه تضمن القواعد التي وافق

عليها مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة في ١٣/١١/١٩٥٤ بشأن تدرج أجور المفتشين والنظر على أساس المهنة التي يشغلها كل منهم ، ولقد اتخذ تاريخ تثبيتهم بالشهرية أساسا لمعهم أول مربوط الدرجات المقررة لمهنتهم ومنحهم للملاوات الدورية وتثبيت اعلقة غلاء المعيشة المقررة لهم .

ومن حيث ان الواضح مما تقدم ان طائفة المفتشين ونظار المحطات المشار اليهم هم من عمال للشهرية ومن ثم يتعين معاملتهم على هذا الأساس عند تطبيق نصوص القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥١ او القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يفر من ذلك ان أجور افراد هذه الطائفة لم تكن تصرف شهريا حسبما جاء بالفنوى الصادرة من هيئة النقل العام ، ذلك أن الصرف واقعة مالية لاحقة على تكييف العلاقة القانونية التي تربط العامل بالمرفق وليس من شأن هذه الواقعة أن تخلق قاعدا مرفعية مخالفة للنص التشريعي المذكوب :-

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يتعين معاملة طائفة المفتشين ونظار المحطات بهيئة النقل العام على أساس أنهم من العاملين بالشهرية وذلك عند حساب مكافأة نهائية خدمتهم .

( ملف ٨٦/٤/٥٤٣ - جلسة ١/٢٤/١٩٧٣ ) .

## الفرع الرابع

### الهيئة العامة للطيران المدني

قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

المبدأ :

الهيئة المصرية العامة للطيران العاملون المعينون بالهيئة المذكورة  
بمكافأة شاملة — تحديد الراتب الذى تحسب على اساسه اقتطاع المعاش  
والأجور الإضافية بالنسبة اليهم — هو المكافأة الشاملة بكلها — اساس  
ذلك من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الهيئة وقرار  
مجلس ادارتها الصادر فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بتطبيق القانون رقم  
٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المكمله له على العاملين بالهيئة .

ملخص الفتوى :

لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الهيئة  
المصرية العامة للطيران قد نص فى ملحقه الأولى على أن « تعتبر المؤسسة  
المصرية العامة للطيران هيئة عامة وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣  
المشار اليه وتسمى الهيئة المصرية العامة للطيران يكون مركزها مديفنة  
للقاهرة وتلتحق بالقوات المسلحة » .

كما نص فى ملحقه الخامسة على أن « ينقل الى هذه الهيئة العاملون  
بالمؤسسة المصرية العامة للطيران بحالتهم وتظل للنظم واللوائح والأوضاع  
العمول بها حاليا بهذه المؤسسة سارية ومعمولا بها فى هذه الهيئة لحين  
قيام مجلس ادارتها بوضع النظم واللوائح الخاصة بالهيئة والعاملين بها » .

ولما كان مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للطيران قد أصدر  
فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ قرارا بتطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤  
والقوانين والقرارات المكمله له على العاملين بالهيئة .

ولما كتبت المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار  
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « يستمر العاملون في تقاضي  
مرتباتهم للحالية بما فيها ائقة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضم هذه  
الاعانة إلى مرتباتهم الأصلية اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا  
التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بها بالنسبة للخاضعين لأحكام  
هذا القانون .

وتستهلك العلاوة المضمومة من العلاوات السنوية بواقع نصف العلاوة  
حتى يتم الاستهلاك أو يرقى للعامل إلى وظيفة أعلى .

ولما كان القرار الصادر من مجلس إدارة الهيئة المصرية للعبادة  
للطيران في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بناء على التفويض المخول له بالقرار  
الجمهورى رقم ٣٢٩٥ لسنة ١٩٦٤ بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٤ يقتضى تطبيقه على العاملين المعينين بربط ثابت أو بمكافأة شاملة  
في هذه الهيئة ممن نظروا إليها بحالتهم من المؤسسة المصرية العامة للطيران  
بناء على القرار الجمهورى سالف الذكر — أن تسوى حالتهم أو تعيينهم  
على درجات .

ولما كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد ضم (عقبة غلاء المعيشة  
والاعانة الاجتماعية إلى المرتبات الأصلية للعاملين اعتباراً من أول يوليو  
سنة ١٩٦٤ وتلغى اعتباراً من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات  
المتعلقة بها بالنسبة للخاضعين لأحكام هذا القانون وذلك بمقتضى الفقرة  
الأولى من المادة ٩٤ منه .

ولما كان هؤلاء العمال ممن ينطبق عليهم قرار مجلس الإدارة الصادرة  
في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، وإثمه ولئن كان القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤  
لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات  
المعادلة لدرجاتهم للحالية قد قضى بأن يستمر العاملون المعينون بربط

ثابت أو مكافآت بوضعهم الحالي إلى أن يتم تسوية حالاتهم أو يعينوا على درجات — فإن ذلك لا يغير من وجوب اعتبار المكافأة الشاملة بكلها راتباً يجرى عليه حكم الاستقطاع وتحسب على أساسه الأجور الإضافية إذ أن للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ، الذى أوقف العمل ببعض أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم يعطل من المادة ٩٤ إلا حكم الفترة الثانية منها دون الفقرة الأولى التى تنص بضم اعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية إلى للراتب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى إلى اعتبار المكافأة الشاملة بكلها راتباً يجرى عليه حكم الاستقطاع وتحسب على أساسه الأجور الإضافية .

( فتوى رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

##### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن منح الموظفين الفنيين فى صيقة الأجهزة اللاسلكية بمصلحة الطيران المدنى مكافآت شهرية — شروط منحها — اشتراط المشرع صراحة مباشرة صيقة الأجهزة بمعارات واضحة ولم يكتف بالعمل فى مجال صيقة الأجهزة — مؤدى ذلك : قصر مكافأة الصيقة الشهرية على العاملين الذين يباشرونها بالفعل .

##### ملخص للفتوى :

أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن منح الموظفين الفنيين فى صيقة الأجهزة اللاسلكية بمصلحة الطيران المدنى مكافآت شهرية تنص على أن « يمنح موظفو مصلحة الطيران المدنى



الفنيون الذين يباشرون صيانة الأجهزة اللاسلكية ويجتازون بنجاح مدد التدريب ١ ، ب ، ٤ من مكافآت مالية على النحو التالي :

١ — مكافأة شهرية مقدارها ٢٥٪ من المرتب الأصلي لمن يجتاز بنجاح مدة التدريب ١ ( ..... ) .

ويبين من هذا النص أنه يشترط لمنح المكافأة الشهرية المقررة به ثلاثة شروط: أولها أن يكون الفني فنيا وثانيا أن يجتاز صيانة الأجهزة اللاسلكية وثالثها أن يجتاز لحدى مدد التدريب المبينة بالنص ، ولما كانت بصفة الصيانة أمما تصرف إلى الممارسة الفعلية لها فلهذا يخرج من نطاقنا مجرد الاشراف الذي تمارسه السلطات الرئيسية على العاملين بالصيانة ولما كانت الوظيفة التي رقي إليها المذكور لا تقتضي منه ممارسة صيانة الأجهزة اللاسلكية بالفعل وإنما تجعله مختصا فقط بالأشراف على العاملين في صيانة تلك الأجهزة فإنه لا يستحق المكافأة المقررة للعاملين بالصيانة ، ولا وجه للقول بأنه لا يلزم ممارسة الصيانة فعلا لاستحقاق المكافأة للأشراف إليها والاكتفاء في هذا الصدد باتصال العمل بالنوط بالعامل بمعية الصيانة على أي وجه من الوجوه ذلك لأن المشرع لشرط مرحلة مباشرة صيانة الأجهزة بمعدات والفتحة يؤم يكف بالعمل في مجال صيانة الأجهزة ومن ثم ينعين القول على صريح عبارة النص ، وأعمال مختصا بما تقتصر مكافأة الصيانة الشهرية على العاملين الذين يباشرونها بالفعل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية إلى عدم استحقاق السيد/.....  
للمكافأة المقررة للعاملين الفنيين الذين يجتازون صيانة الأجهزة اللاسلكية .

( ملف ٥٤٢/٤/٨٦ — جلسة ١٦/٤/١٩٨٠ ) .

الفرع الخامس  
الهيئة العامة لشئون النقل البحري

قاعدة رقم ( ٣٦٠ )

المبدأ :

المادة الخامسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحري — نضها على التزام الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة بعدم الإرتباط أو التعامل في أية عملية من عمليات النقل البحري — سواء تعلق الأمر بتصدير أو استيراد أو نقل أشخاص إلا عن طريق الهيئة أو بموافقتها — قبول التص عقود النقل البحري سواء كانت مستقلة أو تبعا لعقد آخر — نص المادة ١٥ من القانون المذكور على التزام الجهات التي فكرتها المادة الخامسة بإداء ٥% من قيمة التولون كمصاريف إدارية نظير قيام الهيئة بالأعمال التشغيلية للنقل كإعمال للتخليص والتأجير والتشجن — تماقيد هذه الهيئات على أساس ( خوب ) لا يعفيها من أداء هذه المصاريف — التزائها بإدائها للهيئة مع حقها في الرجوع من الناقل بها حسبما يكون عليه عقد النقل البحري — أساس ذلك — مثال : تعاقد إدارة القوى الكهربائية على استيراد بضائع من الخارج بشرط التسليم على ظهر السفينة ( خوب ) .

ملخص الفتوى :

تضمن المادة ٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحري على أنه « على جميع الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ألا ترتبط أو تتعامل في أية عملية من عمليات النقل البحري الخاصة بها من غير طريق الهيئة أو بغير إذن منها سواء تعلق الأمر بتصدير أو استيراد أو غيره أو سواء تعلق بسلع أو بأشخاص وسواء نصت هذه

العمليات بمقتضى عقود مستظة أو تبعاً لعقود أخرى ، وفناد هذا النص أن ثمة للترام يقع على عاتق الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة بعدم الارتباط أو التعامل في أية عملية من عمليات النقل البحري بآية صورة كانت ، وقد شمل النص عمليات التصدير والاستيراد وغيره ونقل الأشخاص ونقل السلع كما شمل حالات الارتباط أو التعامل في عملية من عمليات النقل البحري سواء تم هذا الارتباط في صورة عقد مستقل أو في صورة تبعية لعقد آخر . ومن ثم تدخل في نطاقه جميع صور البيع البحرية ، سواء أكانت بيوعاً عند الوصول أو عند القيام ، وسواء كان تسليم المبيع على ظهر السفينة ( غسوب ) حيث يلتزم المشتري بإبرام عقد النقل ونفع أجره للنقل ويكون عقد النقل في هذه الحالة عقداً مستقلاً أو كان تسليم المبيع في ميناء الشحن ( سيف ) حيث يلتزم البائع بشحن البضاعة والتأمين عليها ويكون عقد النقل في هذه الحالة عقداً تبعياً لعقد البيع .

كما نصت المادة ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وهي بصدد تعداد موارد الهيئة العامة لشئون النقل البحري على أن من بين هذه الموارد « مصاريف إدارية بواقع ٥٪ من أجره للنقل تستحق على الوزارات والمصالح والهيئات والشركات المشار إليها في المادة الخامسة نظير قيام الهيئة بالأعمال التنفيذية اللازمة للنقل كإعمال التخليص والتأجير والشحن وما إلى ذلك » وفناد ذلك أن ثمة للترام آخر يقع على عاتق الهيئات المشار إليها وهو أداء مصاريف إدارية بواقع ٥٪ من أجره للنقل إلى الهيئة العامة لشئون النقل البحري نظير قيامها بالأعمال التنفيذية اللازمة للنقل كإعمال التخليص والتأجير والشحن وما إلى ذلك .

ولما كانت إدارة القوى الكهربائية السابقة بوزارة الأشغال وقد تماهت على استيراد بضائع من الخارج عن طريق وكلاء مطبيين ، فقامت بتزيم وفقاً للمادتين ٥ و ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه

يصحبهم الاوتيل من مبلغة نقل هذه البضائع الا من طريق الهيئة العسائية  
 (لشئون النقل البحري كما يتقدم بأداء مصاريف الادارية الى تلك الهيئة بواقع  
 ٥٠٪ من لجهزة نقل هذه البضائع ، ولا محل لما تبديه ادارة القنصلية الكهربائية  
 للسلافة من انها قد تملك تحت على استيراد هذه البضائع على أساس  
 التسليم الى ظهر السفينة (مستوب) ومن ثم يتقدم بمصادق هذه المصاريف  
 الادارية الموردين الذين يتجهون بمصادق النولون للبحري ، ذلك ان تعاقدها  
 على استيراد هذه البضائع على أساس (مستوب) لا يعفيها من الالتزام  
 بأداء المصاريف الادارية لها لذي يشمل نص المجلد ٥ من القانون رقم ٨٨  
 لسنة ١٩٥٩ المشار اليه كما قد جرد جميع صور التملكيد . كما وان  
 الالتزام بأداء المصاريف الادارية يقع على علق الهيئة المشار اليها في  
 المادة ٥ وهي الهيئة التي تتقدم بالتقيد عن طريق الهيئة العامة للنقل  
 للبحري لا الهيئات التي تملكيد معها ، خاصة وان هذه المصاريف تعتبر  
 مقبلا للخدمات التي تؤديها الهيئة العامة لشئون النقل للبحري للهيئات  
 المشار اليها في المادة ٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ وهي للقيام  
 بالاعمال التشغيلية للنقل كاعمال التخليص والتأجير والشحن وما الى ذلك ،  
 ومن ثم تتقدم هذه الهيئات بتأديتها ولها ان توجب بها على من تعاقد  
 معها اذا اجلت شرط العقد ذلك .

( فتوى رقم ٢١٦ في ١٠/١/١٩٦٢ ) .

قائمة رقم ( ٢٦١ )

المبدأ :

الهيئة العامة لشئون النقل البحري — مؤسسة خلية تمارس نشاطا  
 تجاريا — خضوعها للقضائية على الأنواع التجارية والصناعية ، ما دام ان  
 قانون انشائها جاء خلوا من نص بالإعفاء — خضوعها للقضائية على فوائد  
 للموائد — خضوعها لرسم الدمغة وعدم استثناءها من الإعفاءات المقررة  
 بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥ .

### ملخص التقوى :

ان الهيئة العامة لشئون القل البحري كلفت مؤسسة عامة بمزاولة نشاطها تجارياً ، ولم يتضمن قانون انشائها نصاً باعتبارها أموالها أموالاً عامة ، كما كانت تتبع باستقلال مالي عن الجهة الإدارية التي تشرّف عليها ، وبنية مالية مستقلة عن الدولة ، حيث كان مأمّن إيراداتها يرحل إلى ميزانية السنة التالية دون أن يؤوّل إلى الخزنة العامة للدولة ، لذلك فإن نشاطها يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على مقتضى قانون فرضها ، ما دام قانون انشاء الهيئة عند جاء خلواً من النص على إعفائها وطالما لا تنيد بما كان يعرّفه القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من أوجه الإعفاء الضريبي للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، حيث لا تعتبر الهيئة كذلك في مفهوم هذا القانون .

وبالنسبة للضريبة على فوائد الودائع ، فإن شأن الهيئة بالنسبة إليها كسائرها بقسمة إلى ضريبة الأرباح التجارية ، وتخضع بحسب الأصل لتلك الضريبة دون أن تفيد من الإعفاء المقرر بالمادة ١٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٩ ، ذلك لأنها يقتضيها للأشخاص من الضريبة على فوائد الودائع طبقاً لتلك المادة أن تكون الودائع متعلقة ببطشرة المهنة ، أي أن يكون من أصل عمل الممول تقديم ودائع أو أن تقتضي مهنته ذلك بحيث لا يستطيع مباشرة دون أيدياع — ولا يتضح من الأوراق أن من أصل عمل للهيئة تقديم ودائع ولا أن نشاطها يقتضي لزومه — ومن ثم لا تفيد من ذلك الإعفاء لتخلف شرط قيامه بالنسبة إليها .

وبالنسبة إلى رسم الدمغة ، فإن هذا الرسم ضريبة عينية تستحق من جميع الوثائق المنشئة لها المنصوص عليها في قانون فرضها رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، ولا إعفاء من هذه الضريبة بغير نص ، وبغضلا عن أن ذلك هو الأصل في استحقاق الضريبة والإعفاء منها ، إلا أنه أظهر في رسم الدمغة ، الذي لم يفد قانون فرضه منه ، حتى نشاط الحكومة ، بل فرض

الرسم عليه ، وإنما حمل به المتعامل مع الحكومة ، طبقاً للمادة ١٢ من القانون المذكور ، التي قضت بأنه في كل تعامل بين الحكومة والغير يخضع هؤلاء دائماً لرسم الدفعة ، وفي تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة المركزية ومجالسها والمجالس البلدية ومجالس المديرية ، ويبدو من ذلك أن قانون فرض رسم الدفعة لم يعف منه أى تعامل خاضع له ، حتى ما تبشره ، مع إعطاء لفظ « الحكومة » معنى محدداً لا تدخل فيه المؤسسات والهيئات العامة ومن ثم فإن الرسم يستحق على نشاطها الخاضع له ، وتحمل به في ذمتها المالية دون انتقال عينة إلى غيرها ، وعلى ذلك تخضع الهيئة العامة للنقل البحري لرسم الدفعة ، مع مراعاة أنها لا تنيد بما كان يقرره القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من إعفاء المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من هذا الرسم ، لأن الهيئة المذكورة لم تكن من قبيل تلك المؤسسات — كما سبق .

لهذا انتهى رأى الجمعية للصومالية إلى تأييد فتاها السابقة الصادرة بجلستها المعقودة في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، ومن ثم فإن الهيئة العامة لشئون النقل البحري ( الملقاة ) تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على فوائد الودائع ورسم الدفعة .

( ملاب ١١٨/٢/٣٧ — جلسة ١٢/٥/١٩٦٥ ) .

الفرع السادس  
هيئة قناة السويس

قاعدة رقم ( ٣٦٢ )

المبدأ :

المعاملون بالهيئات العامة لا يخضعون في تأديبهم لقانون المعاملين المدنيين بالدولة الا فيما ينص عليه في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بشأن الهيئات العامة او في القرار الصادر بإنشاء الهيئة او اللوائح التي يضعها مجلس ادارتها — تطبيق — تأديب المعاملين بهيئة قناة السويس يتم وفقاً لقرار مجلس ادارتها رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ بصدار لائحة عمل هذه الهيئة .

ملخص الحكم :

انه طبقاً لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بصدار قانون الهيئات العامة لا تسرى على موظفي وعمل الهيئات العامة احكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة الا فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء الهيئة او اللوائح التي يضعها مجلس الادارة ، كما ان القوانين العامة للتوظيف ، ومن بينها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي جرت محكمتها المطعون ضده في ظله ، قد درجت على النص بمصدم سريان احكامها على الوظائف التي تنظم احكامها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

واذ كان يبين من مطالعة احكام قرار مجلس ادارة هيئة قناة السويس رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ بصدار لائحة عمل هذه الهيئة ، ان اللائحة المذكورة ، وهي بمصدد تنظيم احكام التأديب للمعاملين المذكورين ، قد صدرت في المادة ٧١ منها العقوبات التي يجوز توقيعها عليهم بانها الانذار والخصم من المرتب وتأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة سنة والحرمان منها وتخفيض الاجر او الدرجة او كليهما والفصل من الخدمة ، ولم ترد عقوبة للوقوف عن العمل ضمن هذه العقوبات ، فان الحكم المطعون فيه يكون مخالفاً للقانون فيما قضى به من مجازاة المطعون ضده بهذه العقوبة .

( طعن رقم ٦٤٧ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٢٠ )

## الفصل الخامس

### قطاع الصحة

#### الفرع الأول

##### الهيئة العليا للأدوية

##### قاعدة رقم ( ٣٦٢ )

##### المبدأ :

الهيئة العليا للأدوية — مجلس إدارتها — تشكيله وإجراءات التي يتخذها — نص القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ في شأن إعادة تنظيم الهيئة العليا، علم أن تكون رئاسة مجلس الإدارة لوزير الصحة وفي حالة غيابه لأقدم وكلاء الوزارات من الأعضاء — لاجتماع مجلس الإدارة برئاسة وزير التمرين يعين اجتماعا لبطال — أثر ذلك تستقر المجلس الصادر في هذا الاجتماع بتحويل مدير الهيئة بعض السلطات يكون لبطال وقبلا للالقاء لمعيب شكلي لا يجدر به التي درجة الامتداد — قوانين الترقية الصادرة من جدير عام الهيئة مستند إلى السلطات المخولة له بناء على القرار سابق الذكر، تكون لبطال بموجبها قبلة للصحة والافلا في الموعد القانوني ملخص القسوي :

لمساكتة المسألة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ في شأن إعادة تنظيم للهيئة المذكورة، عند قضت بأن تكون رئاسة مجلس إدارة هذه الهيئة لوزير الصحة المركزي، وفي حالة غيابه يؤمن المجلس



لتقدم وكلاء الوزارات من الأعضاء ، وكان الثلث ان السيد وزير التكوين قد تولّى رئاسة مجلس ادارة الهيئة في الاجتماع في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ سلف للذكور دون سندا من القانون ، ومن ثم يكون القرار الذي اصدره مجلس ادارة الهيئة في الاجتماع المشار اليه ، بالموافقة على تفويض مدير الهيئة سلطة تعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وترفيعهم ونقلهم ونخبهم ... وجميع ما يتعلق بشئونهم الوظيفية ، هذا القرار يكون قد شابه عيب في الشكل يجعله باطلا وتقيلا للالغاء ، الا ان هذا العيب لا ينحدر بقرار مجلس ادارة الهيئة المختار اليه الى درجة الاعتماد ، ذلك ان العيب الذي يشوب القرار الاذاعي في شكله انما يكون مصححا لبيان لا لاتخاذ ، الذي تحصر حالته في ركن الاختصاص حيث ينحدر القرار الى درجة اغتصاب السلطة .

ولما كانت قرارات الترقية التي اصدرها السيد مدير عام الهيئة العليا للادوية - والمشار اليها - قد استندت الى القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة المذكورة بتفويضه سلطة اصدرها وبكل هذا القرار بطلا لما شابه من عيب في شكله ، ومن ثم فان قرارات الترقية المذكورة تكون بدورها باطلة ، لذ القاعدة ان ما بنى على البطل فهو باطل . وبالتالي فانها تكون قابلة للالغاء أو السحب ، انما يتقيد الفاؤها أو سحبها بالامعاد القانوني المقرر لذلك ، بحيث يترتب على القضاء هذا الامعاد ضرورتها حصينة ضد الالغاء أو السحب ، وتعتبر بمثابة القرارات السليمة .

( غدير رقم ١٤٢٣ في ١٥/١٢/١٩٦٢ ) .

قاعدة رقم ( ٣٦٤ ) .

#### المادة :

الهيئة العليا للادوية - لجنة شئون الموظفين - اجرائها بعض القرارات على شكل كونها مشكلة تشكيلا غير صحيح - يجعل قراراتها باطلة

لا منعقدة تخضع لقاعدة تحصن القرارات الادارية الباطلة — اساس ذلك : ان عدم صحة تشكيل لجنة شئون الموظفين عيب شكلي لا ينحدر بالقرار الى درجة الانعدام ، وان هذه القرارات صادرة من مختص وهو المدير العام للهيئة .

ملخص الفتوى :

انه يفرض التسليم بعدم صحة تشكيل لجنة شئون الموظفين بالهيئة العليا للادوية ، فان الامر لا يمسدو ان يعيب قرارات الترقية الصادرة منها بعيب في شكلها ، ولا يتعلق للعيب — في هذه الحالة — بالاختصاص ، اذ ان سلطة اصدار قرارات الترقية منوطة بالمدير العام للهيئة فهو المختص باصدارها ، وان كتبت لجنة الموظفين تختص بالنظر فيها قبل لصدارها . ومن ثم فان قرارات الترقية — بفرض عدم صحة تشكيل لجنة شئون الموظفين — لتبا تكون باطلة فحسب ولا ينحدر العيب الى درجة الانعدام وبالتالي تخضع لقاعدة تحصن القرارات الادارية الباطلة لعدم سحبها أو الطعن فيها بالالغاء خلال الميعاد القانوني المقرر لذلك .

( فتوى رقم ١٤٢٣ في ١٥/١٢/١٩٦٣ ) .

قاعدة رقم ( ٣٦٥ )

المبدأ :

الهيئة العليا للادوية — تعيين الموظفين والعمال للترتين لها وترتينهم — تخويلها حق التعيين دون التقيد بالاحكام الخاصة بموظفي الدولة وعمالها او باحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، وذلك بمقتضى المادة ١٦ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تجارة الادوية والكيمويات والمستلزمات الطبية — المقصودة بهذا الحكم — القول بعدم صحة القرارات الصادرة .

من مدير عام الهيئة في غير حالات التعيين وانها تعتبر باطلة غير صحيح —  
أساس ذلك — ان هذا الحكم الاستثنائي لا يمس اختصاصات مجلس ادارة  
الهيئة العليا للأدوية المنصوص عليها في المادة ٥ من لقرار الجمهوري  
رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ فيما يتعلق باقتراح لوائح التوظيف بالهيئة دون التقيد  
بالنظم والقوانين الخاصة بوظيفى الحكومة — اثر هذا قرار مجلس ادارة  
الهيئة بتفويض المدير العام سلطة التعيين والترقية — قرار صحيح ، لا يجاوز  
حدود اختصاصه المنصوص عليه في المادة ٥ سلفة الذكر — قرارات  
المدير العام بالترقية بناء على السلطة المخولة المشار فيها — هي قرارات  
صادرة في حدود اختصاصه تطبيقا لنص المادة ١٤ من لقرار الجمهوري  
مسالف الذكر .

#### ملخص الفتوى :

لاوجه للاستناد الى ما ارتآه ديوان المواطنين من ان القرارات الصادرة  
من السيد مدير عام الهيئة العليا للأدوية في غير حالات التعيين تعتبر باطلة  
تأسيسا على ان قرار مجلس ادارة الهيئة الصادرة في ٢٠ من سبتمبر سنة  
١٩٦٠ بتفويض مدير الهيئة سلطة التعيين والترقية .. وجميع ما يتعلق  
بشئونهم الوظيفية قد صدر متجاوزا حدود الاستثناء الواردة بالمادة  
١٦ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الذى ينحصر في التعيين محسب .

ان المادة ١٦ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة  
الأدوية والكيمولويات والمستحضرات الطبية قد خولت الهيئة العليا للأدوية  
حق تعيين الموظفين والعمال اللازمين لها دون تقيد بالأحكام الخاصة  
بوظيفى الدولة وعمالها وبالحكم للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن  
التعيين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، وهذه الأحكام  
التي اشارت اليها المادة ١٦ المذكورة هي التي تتعلق بعدم جواز التعيين  
الا بعد اجراء امتحان مسابقة عامة ، ومن ثم فان المادة ١٦ قد أوردت

استثناء من أحكام قانون موظفي الدولة والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه بمقتضاه اجازة التعيين ( خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٠ ) دون اتخاذ إجراءات امتحان المسابقة العامة . وعلى ذلك فان ما ورد بنص المادة ١٦ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٠ لا يمس اختصاصات مجلس ادارة الهيئة للعليا للأدوية التي نصت عليها المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ فيما يتعلق بالترحيل اللوائح المتعلقة بموظفي الهيئة واستخدامها ومبالها وترقيتهم وتاديبهم . . . وغير ذلك من شئونهم الوظيفية ، دون التقيد بالانظم والقوانين الخاصة بموظفي الحكومة واستخدامها ومبالها . ومن ثم فان مجلس ادارة الهيئة - لـ قد قرر تحويل مدير عام الهيئة سلطة تعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وترقيتهم . . . الخ ، لا يكون قد جاوز حدود اختصاصه الذي نصت عليه المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه باعباره للسلطة العليا المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف امورها وما له من حق اتخاذ القرارات التي يراها لازمة لتحقيق للفرض الذي من اجله تلت الهيئة طبقا لنص المادة الرابعة من القرار الجمهوري المذكور . وبالتالي لا يكون مدير عام الهيئة قد جاوز حدود اختصاصه اذ اصدر قرارات الترقية سلفه الذكر استنادا الى ما ضوله اياه قرار مجلس ادارة الهيئة الصادرة في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ سلف الذكر ، وذلك تطبيقا لنص المادة ١٤ من القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ المذكور ، الذي جعل لمدير الهيئة حق مباشر ما تخوله اليه قرارات مجلس الادوية .

( انتهى رقم ١٤٢٢ في ١٥/١٢/١٩٦٣ ) .

## القرار التتوي

### المؤسسات العلاجية

قاعدة رقم (٣٦١)

#### المبدأ :

نص المادة السابعة من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسات العلاجية على وجوب استقرار العاملين بالعمل في المستشفيات المستولى عليها طبقاً لأحكامه في أداء أعمالهم حتى يتم تعيين من يتم اختياره من الموظفين بواسطة لجنة تشكل لهذا الغرض — للوضع القانوني للموظفين حين صدور قرار اللجنة — اعتبارهم شغولين لوظائف عنده عن طريق التكليف — أساس ذلك أن المؤسسات العلاجية هيئات عامة ذات شخصية اعتبارية — خضوع هؤلاء الموظفين لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن حظر الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش .

#### ملخص التفسير :

أن المادة السابعة من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات العلاجية تنص على أنه : يجب على العاملين بالعمل في المستشفيات المستولى عليها طبقاً لأحكامه نفساً القانون الاستثنائي في أداء أعمالهم وبموجب الانتفاع بجهة كانت من العمل لها لم يفسد قراره مطبق من وزير الصحة أو من ينييه بالأعمال من العمل .

وعليهم أن يحفظوا على ما تحت يدهم من أشياء حين تنفيذ الاستيلاء وإخلاء طرفهم وتكون مسؤوليتهم من ذلك مسؤولية المودع لديه .

وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على أن : د. يعمل العمال الذين يعملون في المستشفيات المستولى عليها في النشاط المتعلق بالمعالجة

الى المؤسسات العلاجية بحالاتهم عند العمل بهذا القانون ولهذه المؤسسات أن تعيد توزيعهم على الوحدات التابعة لها .

ولاستثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه يمين في المؤسسات العلاجية ووحداتها الموظفون القائمون بالعمل في النشاط المذكور الذين يتم اختيارهم وتحدد مرتباتهم بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن انشاء مؤسسة علاجية في المحافظات على انه : « تنشأ بالمحافظات التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية هيئات عامة تسمى « مؤسسات علاجية » يكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مركزها عاصمة المحافظة » .

ومن حيث انه يبدو من أحكام المادة السابعة سلفه للذكر ، ان الشرع اوجب على القائمين بالعمل في المستشفيات المستولى عليها الاستمرار في عملهم ، ووكّل الى اللجنة المشار اليها في المادة العاشرة اختيار وتحديد مرتبات من يمين في المؤسسات العلاجية من موظفيها . ومن ثم فان الوضع القانوني لموظفي المستشفيات المذكورة — الى ان يتخذ قرار في شأنهم بمعرفة اللجنة المشار اليها — هو انهم شاغلون لموظفات عامة من طريق التكليف ، باعتبار ان المؤسسات العلاجية هيئات عامة ذات شخصية اعتبارية تعتبر وظائفها وظائف عامة ، واستنادا الى ان بقاء هؤلاء الموظفين في العمل يتم من طريق الانزله بنص القانون .

ومن حيث أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ، يسرى طبقا لنص مادته الأولى على من يعمل في الخصى للهيئات أو المؤسسات

العلاقة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، ومن ثم يطبق هذا القيد على المواطنين في المؤسسات العلاجية للشار إليها ، فلا يجوز لهم الجمع بين مرتبتهم فيها وبين المثلثات المستحقة لهم الا بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون .

( فتوى رقم ٢٠٧ في ١٦/٣/١٩٦٥ ) .

### قاعدة رقم ( ٣٦٧ )

#### المبدأ :

المؤسسات العلاجية — هي هيئات عامة وفقا للقرار الجمهوري ١٢١٠ لسنة ١٩٦٤ — سريان احكام قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ — حقها في وضع لوائح خاصة تنظم علاقتها بموظفيها دون تقييد باحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — وجوب التزامها رغم ذلك بما نص عليه في قرار انشاء هذه المؤسسات وما تتضمنه القواعد القانونية الأعلى التي تنظم بصفة عامة ومجردة اوضاع خدمة الدولة — مثال بالنسبة للقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٠ لسنة ١٩٦٤ قد اعتبرت المؤسسات العلاجية هيئات عامة ، ومن ثم تسرى في شأنها احكام قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ الذي ينص في مادته السابعة على ان « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شؤونها وتصريف امورها ... وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من اجله ونقا لاحكام هذا القانون وفي الحدود التي بينها قرار رئيس الجمهورية بانشاء الهيئة وله على الأخص :

١ — أصدر .. القرارات المتعلقة بالتشئون المالية والإدارية والفنية  
للهيئة، دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة ومبالتها وترقيتهم  
ونظمهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم ومعاشهم وفقا  
لأحكام هذا القانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء  
الهيئة .

وتنص المادة ١٣ — من قانون الهيئات العامة — على أن : « تسرى  
على موظفى وعمال الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالموظائف العامة  
فيها لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح  
التي يضمها مجلس الإدارة » .

ويفصل من أحكام النصين المتقدمين أن من حق المؤسسات العلاجية  
— وهى هيئات عامة — وضع لوائح خاصة تنظم علاقتها بموظفيها دون  
التقيد بأحكام القوانين المتعلقة بالموظائف العامة ، « ويعمقها الآن القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وليس من قيد على المؤسسات العلاجية فى هذا  
الشان إلا ما نص عليه قرار إنشائها ، وكذلك القواعد القانونية الأعلى  
التي تنظم أوضاع خدمة الدولة بصفة مجردة وعامة كالتانون رقم ١٥٣  
لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص فى الهيئات أو المؤسسات العامة  
إو شركت المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو برتب سنوى  
قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية .

(نقوى رقم ٢٠٧ فى ١٦/٢/١٩٦٥) .



### الفرع الثالث

#### الهيئة العامة للتأمين الصحي

قاعدة رقم ( ٣٦٨ )

المبدأ :

قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي بعزل أحد العاملين من الدرجة التاسعة بالهيئة - عدم جواز التمتع بالتصديق هذا القرار بمقولة صدروه من رئيس مجلس إدارة الهيئة غصباً لمسلطة المحكمة التأديبية صاحبة الاختصاص الأصيل في هذا الشأن - أساس ذلك ان الواضح من نصوص قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ان العاملين بالهيئات العامة إنما يخضعون كتصنيف عام في شئون التوظيف الى الأحكام المتصوص عليها سواء في قرار انشاء الهيئة او للوائح التي يضمنها مجلس الإدارة والثابت من استقراء لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للتأمين الصحي الصادرة بالقرار الجمهوري ٢٠ لسنة ١٩٦٨ ان الهيئة قد استغنت من أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن مبرين أحكام قانون النيابة الإدارية والمحكمة التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة إذ نصت اللائحة على ان لرئيس مجلس الإدارة توقيع عقوبة الفصل على العاملين شأنه اننى الدرجات حتى الدرجة الثامنة ومن ثم تكون اللائحة سابقة الذكر فيما شارفته من أحكام في مجال التأديب مطبقة للقانون ولما انطوت على مغيرة لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن مبرين أحكام قانون النيابة الادارية والمحكمة التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخمسة قبل سن أحكام النظام التأديبي

الذي يسرى على العاملين بهذه الجهات وبين جميع مقوماته من حيث إجراء التحقيق وكيفية التصرف فيه والسلطات المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية ، ولئن كان الأصل طبقا لأحكام هذا القانون أن تختص المحاكم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بمحاكمة العاملين الذين تجاوزوا مرتبتهم خمسة عشر جنيا شهريا وذلك لما رأى أن المخالفة أو المخالفات لا تأتي وقعت منهم تستاهل توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة تجاوز خمسة عشر يوما ، إلا أن المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه قد أجازت لرئيس الجمهورية الاستثناء من هذا الحكم ، فنصت على أنه « مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة وخصم الشكاوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من ٣ إلى ١١ و ١٢ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه على :

١ - موظفي المؤسسات والهيئات العامة ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار إليها من تطبيق أحكام القانون . . » وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه طبقا لهذا النظم يجوز لرئيس الجمهورية أن يستثنى بعض المؤسسات والهيئات العامة من تطبيق كل أو بعض أحكام هذا القانون لامتناعها بقدرها ، وإن القرار الصادر بالاستثناء يجوز أن يكون صريحا أو ضمنيا لأن القانون لم يتطلب فيه شكلا معينا ، ولما يجب في حالة الاستثناء الضمني أن يحصل القرار الدليل القاطع على وجوده كما لو صدر بعدم العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ومعهد ببعض الاختصاصات المخولة في القانون للمحكم التأديبية إلى جهة أخرى .

ومن حيث أن قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ قد نص في مادته الأولى على أن « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة ، لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية كمنصوص في مادته السادسة على أن

« يتولى إدارة الهيئة العامة مجلس ادارتها .. » وبين في المادة السابعة اختصاصات مجلس الادارة فنض على أن مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف امورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من اجله ونفا لأحكام هذا القانون وفي الحدود التي يبينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بقشاء الهيئة وله على الأخص :

١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون للتقيد بالقواعد الحكومية .

٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وترتيبهم ونظمهم ونفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لأحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بقشاء الهيئة .. » ونص في المادة ١٣ منه على أن « تسرى على موظفي ومسال الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بقشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة » وللاوضح بجلاء من النصوص المتقدمة أن العاملين بالهيئات العامة إنما يخضعون كأصل عام في شئون التوظيف الى الأحكام المنصوص عليها سواء في قرار انشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة ، ومن ثم لا تسرى أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة الا فيما لم يرد به نص خاص في ذلك للقرار أو تلك اللوائح .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ . أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي وفروعها للعاملين في الحكومة ووحداً الادارة المحلية والهيئات العامة وللؤسسات العامة ناصاً في مادته الرابعة بأن « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف امورها

واقترح السياسة العامة التي تسر عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله وذلك في حدود السياسة العامة ( هـ ) وضع مشروعات اللوائح المتعلقة بتعيين المعلمين في الهيئة ومروصها وتربياتهم وتنقلاتهم. ونصائحهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم التي يضمها المجلس الأعلى للتأمين الصحي وله على الأخص ما يأتي : . . . ومعايشاتهم. وإجازاتهم ويصدر بها قرار من رئيس الجمهورية . . . واستنادا لهذا النص الأخير أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ بإصدار لائحة نظام المعلمين بالهيئة العامة للتأمين الصحي وباستعراض أحكام هذه اللائحة تبين أنها قد تناولت كل ما يتعلق بالشئون المتعلقة قد لتنظيم القواعد والأحكام الخاصة بتأديب المعلمين بالهيئة العامة للتأمين الصحي في كل مناسبة بدءا من التحقيق إلى بيان الجزاءات التي يجوز توقيعها على هؤلاء المعلمين ثم تحديد السلطات المختصة بتوقيع هذه الجزاءات ، فإن مؤدى ذلك أن الهيئة العامة للتأمين الصحي قد استقنيت من أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، ومن ثم تكون اللائحة سالف الذكر نسيا تفرقة من أحكام في مجال التأديب مطابقة للقانون ولو انطوت على مغايرة لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

ومن حيث أن لائحة نظام المعلمين بالهيئة العامة للتأمين الصحي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ آتية الذكر قد بينت في المادة ٤٦ منها الجزاءات التي يجوز توقيعها على المعلمين بالهيئة متدرجة من الإنذار إلى العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو الحرمان من المعاش أو المكافأة في حدود الأربع ثم أعقبت ذلك بتحديد السلطات المختصة بتوقيع هذه الجزاءات فنصت في ذات المادة على أن « لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه سلطة توقيع الجزاءات المشار إليها على المعلمين شغلي أدنى الدرجات حتى الدرجة الثالثة ، كما يكون له توقيع الجزاءات المشار إليها في الفقرات من ١ إلى ٤٠ على المعلمين شغلي

الدرجات الأعلى لها باقى الجزاءات فلا يجوز توقيعها الا بحكم من المحكمة التأديبية المختصة ، وفى الحالات التى يرى فيها رئيس مجلس الادارة توقيع عقوبة الفصل يتمين عرض الأمر قبل لصدار للقرار على لجنة تشكل بقرار من مجلس الادارة على أن يكون من بين أعضائها مندوب عن اللجنة التأديبية بالهيئة ، وبوضت تلك اللائحة فى المسلة ٤٧ منها رئيس مجلس الادارة فى لصدار لائحة تتضمن أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها وتمديد للرؤساء الذين يجوز تفويضهم فى توقيع هذه الجزاءات وكذا اجراءات للتحقيق .

ومن حيث أن التثبت من عيوب الأورلى أن للقرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٩ القاضى بمزل المدمى ( المطعون ضده ) من الوظيفة مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافأة لما قارف من مخالفات على الوجه المتكلم قد صدر من السيد رئيس مجلس ادارة الهيئة المشار اليها بعد العرض على اللجنة المنصوص عليها فى المسلة ٤٦ من لائحة نظام العاملين بالهيئة آتفه الذكر ، وأذ كان المطعون ضده عند صدور هذا القرار يشغل وظيفة من الدرجة الخامسة للمكتبية ، فمن ثم يكون ذلك القرار قد صدر من مختص بصداره وفقاً للقانون ، وبالتالي فإن النعى عليه بالإتعدام لصدوره من رئيس مجلس الادارة غصباً لسلطة المحكمة التأديبية ملابجة الاختصاص الأصلى فى هذا الشأن على نحو ما ذهب إليه الحكم للطمين — هذا النعى يقتتر الى سبتر من صحيح القانون .

( طعن رقم ٥٠٩ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٦ ) .

## الفصل السادس

### قطاعات مختلفة

#### الفرع الأول

#### الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى

##### قاعدة رقم ( ٣٦٩ )

المبدأ :

إنشاء الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٨ والنص فى هذا القرار على حلول هذه الهيئة محل اللجنة الدائمة لمرق مجارى القاهرة والجيزة فى مسئولياتها وحقوقها والتزامها - مقتضى أن يكون للهيئة سلكة للذكر صفة فى المطالبة بحقوق اللجنة المشار إليها قبل جهات أخرى .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى وبإلغاء القرار رقم ٥٤١ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء اللجنة الدائمة لمرق مجارى القاهرة والجيزة والقرارات المكملة والمنفذة له تنص على أن تنشأ هيئة عامة تسمى ( الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى ) مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الإسكان والمرافق ( الإسكان والتشييد ) وتصرى فى شأنها أحكام قانون الهيئات العامة . وتكون هذه الهيئة هى الجهة المسؤولة عن أعمال المجارى العامة والصرف الصحى على مستوى الجمهورية . وتنص المادة ١٧ من هذا القرار على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤١ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء اللجنة الدائمة لمرق

مجارى القاهرة والجيزة والقرارات المكيلة والمنفذة له ، وتحل الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى محل اللجنة فى مسئولياتها وحقوقها والتزاماتها ، كما تؤول لليها أموالها . كما يلغى كل نص يتعارض مع احكام هذا القرار » .

وبناء على ما تقدم من نصوص يكون للهيئة العامة للصرف الصحى حقا ثابتا فى المطالبة بحقوق اللجنة المصار إليها قبل مجلس مدينة المنيا ، وبالتالي نقلا تمد طرعا فى النزاع المعروض ويكون لها صفة فى هذه المطالبة .

( انتهى رقم ١٩ فى ١٩٧٣/٥/٩ ) .

## الفرع الثاني

### الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الهيئات العامة — مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المختصة على شئونها وتصريف أمورها ومنها وضع اللوائح المتعلقة بشئون العاملين بالهيئة — سريان أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما نص عليه اللوائح الخاصة بهم — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والنص به على أن مجلس الإدارة هو السلطة العليا لشئونها ومن اختصاصه وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وترقيتهم ونظامهم ونصاتهم — الأثر المترتب على ذلك : يجوز للهيئة أن تضع ما تراه لازما لتحقيق أغراضها وتنظيم أمور موظفيها تنظيما خاصا مغايرا لما هو مقرر بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة بدءا من التعيين حتى انتهاء الخدمة دون التقيد باللوائح الحكومية العامة — أسس ذلك : توفير قدر من المرونة والانضباط لحسن سير المرافق العامة بما يكفل سيرها بانتظام واضطراد — تطبيق : يجوز تفويض لائحة نظم العاملين بهيئة تنمية الثروة السمكية نصا يجيز لرئيس مجلس إدارة الهيئة فصل العاملين حتى الدرجة الثالثة .

#### ملخص الفتوى :

نص قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ في المادة السابعة منه على أن مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وله على الأخص :



١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المنظمة للشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وتدريبهم وتعليمهم وتصديق مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم ومعاشهم وفقا لأحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بقضائها . . . . .

واستعرضت الجمعية تقويم نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على :

١ - العاملين بوزارات الحكومة ومضامنها والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلي .

٢ - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم . ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شؤونهم نوظفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما تنص عليه هذه القوانين والقرارات . . . . . كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة العامة لتقييم الثروة السبكية والذي ينص في المادة الثانية منه على أن « مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسري عليها ، ويباشر المجلس اختصاصاته على الوجه المبين في هذا القرار وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق أغراض الهيئة وعلى الأخص :

١ - . . . . .

٢ - بمسندار النظم واللوائح الداخلية والقرارات المنظمة للشئون المالية والإدارية والفنية دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٣ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وترقيتهم ونظمهم ونصلهم وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم والحوافز التي تصرف لهم وذلك بما لا يجاوز الحدود القصوى المقررة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن ملاك ما تقدم أنه يجوز للهيئات العامة أن تضع ما تراه لازماً لتحقيق أغراضها وما يتفق وطبيعتها من لوائح وقرارات تنظم شئون العاملين بها تنظيمها خلاصاً مغليراً لما هو مقرر بالنسبة لعالي العاملين المدنيين بالدولة بدءاً من التعيين حتى انتهاء الخدمة دون التقيد بالقواعد الحكومية العامة . وذلك كله بهدف توفير قدر من المرونة والانضباط التي تضمن سير المرافق العامة التي تقوم عليها هذه الهيئات العامة وكذلك سيرها بتنظيم وإطراد بما يكفل أداء مهامها وخدماتها المتوخاة دون أن يصطدم ذلك بقيود أو معوقات كذلك التي قد تقترب على تطبيق النظم والقواعد الإدارية العامة المطبقة في الجهاز الإداري للدولة خاصة فيما يتعلق بشئون العاملين الذين يجب أن تكلل لتنظيم الخاصة بهم لتتواءم أفضل العناصر وأتالة الجدين منهم وترقيتهم ومجازاة السيئين والمنحرفين ممن يرتكبون مخالفات تأديبية ضللتها لحسن سير المرافق التي تقوم عليها هذه الهيئات .

ومن حيث أنه بالبناء على ذلك ، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٢ بقضاء الهيئة المذكورة - طبقاً لقانون الهيئات العامة ولم يقيد اختصاص مجلس الإدارة وضع اللوائح المنظمة لشئون العاملين بها في تعيينهم ونظمهم وترقيتهم وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم وحوافزهم ونصلهم إلا بقيد واحد فهو مراعاة عدم تجاوز الحدود القصوى المقررة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لمرتبات وبدلات وحوافز العاملين محسوب ، ومن ثم فلا يوجد ما يحول قانوناً دون تنظيم قواعد الفصل التأديبي للعاملين بالهيئة على نحو يتلخز أو يخالف ما هو مقرر في هذا الشأن في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه لا يغير مما تقدم للقول بأن للنص في اللوائح الخاصة بتنظيم العاملين بالهيئات العلمية على سلطة رئيس مجلس الإدارة في توقيع جزاء الفصل التأديبي للعاملين حتى درجة معينة قد يخشى معه إساءة استعمال رئيس مجلس الإدارة لهذه السلطة ، لوجه لمثل هذا القول لأن هذه اللوائح الخاصة لا تقتصر على مجرد منح هذه السلطة لرئيس مجلس الإدارة وإنما تحيط استعمالها بضوابط كافية من وجوب إجراء التحقيق مع العامل وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ، كما تنظم طريقة التنظيم الإداري من طرف الفصل ، فضلاً عما هو مقرر للعامل من حق اللجوء إلى القضاء التأديبي طاعناً في هذا القرار .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسه الفئوي والتشريع إلى جواز تضمين لائحة نظام العاملين بالهيئة العلمية لتنمية الثروة السمكية لرئيس مجلس الإدارة فصل العاملين حتى الدرجة الثالثة من الخدمة .

( ملف ١٨٤/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٦/٦ ) .

## الفرع الثالث

### اتحاد الإذاعة والتلفزيون

#### قاعدة رقم ( ٢٧١ )

#### المبدأ :

اعتبار اتحاد الإذاعة والتلفزيون هيئة علمية ، بما يقترب على ذلك من تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ على العاملين به .

#### ملخص الفتوى :

من حيث إن القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بقضاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون المعمول به حتى ١٩ من مارس ١٩٧٩ تاريخ نشر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ بغير إنقضاء الإذاعة والتلفزيون ، نص في المادة الأولى على أن تنشأ هيئة تسمى اتحاد الإذاعة والتلفزيون تتولى شئون الإذاعة المسموعة في الجمهورية العربية المتحدة ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتمتع وزير الاعلام ويكون مركزها مدينة القاهرة .

ونص في المادة ١٩ على أن ( يخضع الاتحاد في أنظمة ، وشئون العاملين فيه وإدارة أمواله وحساباته وسائر شؤونه للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائحه والقرارات التي يصدرها مجلس المديرية بعد عرضها على المجلس الأعلى وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة ) ونص في المادة ٢١ على أن توضع للاتحاد ميزانية مستقلة .

ونص المادة ٢٩ على أن ( تؤول إلى الاتحاد أموال وممتلكات وحقوق المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية والشركات التابعة لها ويحل الاتحاد محل هذه الجهات فيما عليه من التزامات .

وينقل الى الاتحاد جميع العاملين في تلك الجهات بلواضعهم ومرتباتهم والمميزات الأخرى المقررة لهم حالياً وتظل النظم والقواعد المطبقة حالياً في الجهات المذكورة سارية بصفة مؤقتة فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون الى أن تصدر لوائح الاتحاد .

وحاصل ذلك للنصوص ان المشرع انشا الاتحاد سلف الذكر بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ كهيئة ومنحة للشخصية الاعتبارية وتبعية لوزير الاعلام ليحل محل الجهات التي كانت تتولى شئون الاذاعة المسبوعة والرئية ، ونقل اليه العاملين بتلك الجهات ولواضعهم مع بقائهم خاضعين للنظم المطبقة عليهم حين صدور لوائح الاتحاد والتي يستقل بوضعها دون التقيد بالنظم والقواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

ونك قطع بان المشرع انشا جهاز اداريا توفر له مقومات الهيئة العامة لتقبله على مرفق عام ، وتبعه بشخصية اعتبارية وميزانية مستقلة وانكر له بهذه التلبية بحق وضع لوائح خاصة للعاملين به ، مع بقائهم خاضعين لنظمهم السابقة حين وضع اللوائح .

ولما كان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بقسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية في مبادئه الاولى والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج اثره المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ في مبادئه الثانية يفضيان بمرئان احكامهما على العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخضمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ فمن ثم فان للعاملين بالاتحاد في هذا التاريخ يخضعون لاحكام هذين القانونين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى مريان احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على العاملين باتحاد الاذاعة والتلفزيون في ظل العمل بأحكام قانون انشائه رقم ١ لسنة ١٩٧١ .  
( ملف ٢٥٠/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ ) .

### الترع الرابع

#### الجهز المركزي للتعبة العامة والاحصاء

قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

البدا :

الجهز المركزي للتعبة العامة والاحصاء لا يعتبر هيئة عامة — ليس  
أعضاء الإدارة القانونية به القيد بنقله المحليين على نفقه ، ولا احقية لهم  
في بدل التفرغ المنصوص عليه في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن  
الإدارات القانونية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن الهيئات العامة وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣  
هي أشخاص اعتبارية عامة ذات ميزانيات مستقلة تقوم على مرافق عامة  
بتصديق تحقيق مصالح أو خدات عامة . وبناء على ذلك فإن الجهاز المركزي  
للتعبة العامة والاحصاء يخرج من صداد الهيئات العامة ولا يعدو أن  
يكون وحدة إدارية مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية ، لأن القرار الصادر  
بشأنه لم يشف عليه الشخصية الاعتبارية ولم يخصص له ميزانية مستقلة .

ولما كانت المادة الأولى من مواد إصدار قانون الإدارات القانونية  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن (تسرى أحكام القانون المرافق على مديري  
وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات  
الناعبة لها) . فإن تطبيق أحكام هذا القانون يقتصر على أعضاء الإدارات  
القانونية بالجهات التي وردت على سبيل الضر ومن بينها الهيئات العامة  
ولا يمتد إلى أعضاء الإدارات القانونية بوحدات الجهاز الإداري للدولة ،

ولما كان الجهاز المركزي للتعينة العلمية والاحصاء لا يعد هيئة عامة على النحو السابق بيانه ، فان احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لا تنطبق على اعضاء الادارة القانونية به — وتبعاً لذلك لا يلتزم الجهاز بقيد هؤلاء الاعضاء بنقابة المحامين ، كما انهم لا يتمتعون ببطل القانون المنصوص عليه في هذا القانون .

لذلك تنتهي رأى الجمعية للصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الجهاز المركزي للتعينة العلمية والاحصاء لا يعد هيئة عامة في تطبيق احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

( ملف ١٩٨٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠ ) .





## هيئة قضائية

الفصل الأول : المعاملة المالية

الفرع الأول : المرتب

الفرع الثاني : العلاوة الدورية

الفرع الثالث : البدلات

أولا : بدل طبيعة العمل

ثانيا : بدل تمثيل والانتقال

الفرع الرابع : حوافز مالية

الفرع الخامس : المعاش

الفرع السادس : اعانة غلاء المعيشة

الفصل الثاني : اوضاع وظيفية أخرى

الفرع الأول : فترة الاختبار لمعاونى النيابة

الفرع الثاني : التقديمية

الفرع الثالث : الاعارة

الفرع الرابع : معادلة الوظائف القضائية بدرجات الكادر العام

الفرع الخامس : النقل الى وظائف خارج الهيئة القضائية

الفرع السادس : الاستقالة للترشيح لعضوية مجلس الشعب

الفرع السابع : اعادة تعيين القاضى بعد استقالته

الفرع الثامن : وظائف رئيس وممشارى محكمة النقض

أولا : رئيس محكمة النقض

ثانيا : مستشارو محكمة النقض

الفرع التاسع : التاديب

الفرع العاشر : طبيعة العمل القضائي

الفرع الحادى عشر : الطلبات التى يقدها رجال القضاء والنيابة العامة

الفرع الثانى عشر : مساكن للقضاة

الفصل الثالث : موظفو المحاكم

الفرع الأول : تنظيم تعيين موظفى المحاكم وترقيتهم وتاديبهم فى  
نظام القضاء

الفرع الثانى : الأقدمية

الفرع الثالث : الترقية

الفرع الرابع : لائحة النماخين بالمحاكم المختلطة

الفرع الخامس : موظفو محكمة النقض

الفرع السادس : التساديد

هيئة قضائية

---

الفصل الأول

المعاجلة المالية

---

الفرع الأول

المرتب

---

قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

المبدأ :

المواد ١١ و ٢٢ و ٧٨ و ٧٩ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء - تحديدها مرتبات رجال القضاء والنيابة عند تعيينهم فى مناصبهم او اعادة تعيينهم فى هذه المناصب - المادة ١١ - حظرها تقدير مرتبات بصفة شخصية او مرتبات اضافية لأحد من القضاة - عدم ترديد المادة ٧٨ الخاصة بتحديد مرتبات رجال النيابة هذا الحظر - لا يفيد اقتصار هذا الحظر على رجال القضاء الجالس وان يتحلل منه رجال النيابة - السماح باصطفاء أحد رجال النيابة بالنقل الى وظيفة أعلى او مرتب أكبر خارج السلك القضائى ، ثم عودته بعد ذلك الى منصبه القضائى بالدرجة الأعلى او الراتب الأكبر - اخلال ذلك بالحكمة التى يقوم عليها الحظر - حرص الشارع فى حالة العودة الى المنصب القضائى على احترام الاقدميات السابقة التى كانت تحفظ الموازنة بين القاضى وعضو النيابة يؤكد منحاها عدم اتخاذ النقل الى خارج السلك القضائى سبيلا لتحسين وضع القاضى او عضو النيابة او زيادة مرتبه على زملائه .

### ملخص الحكم :

عالج المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء اوضاع رجال القضاء والنيابة من ناحية تحديد مرتباتهم عند تعيينهم فى مناصبهم او اعادة تعيينهم فى هذه المناصب ، فنصت المادة العادية عشرة على ما يأتى : « حددت مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفق الجدول الملحق بهذا القانون ، ولا يصح ان يقرر لاحد منهم مرتب بصفة شخصية ولا مرتب اضافى من أى نوع كان ، او ان يعامل معاملة استثنائية بأية صورة » ، كما نصت المادة ٧٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر على انه قد « حددت مرتبات رجال النيابة بجميع درجاتهم وفق الجدول الملحق بهذا القانون » ، ثم نصت الفقرة الاخيرة من المادة ٢٢ من ذات المرسوم بقانون على ان « تعتبر اقدمية القضاة الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم اول مرة » . وقد تقرر هذا المبدأ بالنسبة الى اعضاء النيابة العامة ، فنصت المادة ٧٩ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء على انه « تتقرر اقدمية اعضاء النيابة بالطريقة المقررة لادمية رجال القضاء وفق المادة ٢٢ من هذا القانون ، ولئن كانت المادة ٧٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر لم تردد الحظر المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١١ ، الا انه ليس المقصود من ذلك هو اقتصار هذا الحظر على القضاء الجالس وان يتحمل منه رجال النيابة وهم القضاء الواقف ، بل ان الروح المستفادة من هذه النصوص والحكمة التى تفيهاها المشرع فى قانون استقلال القضاء سالف الذكر تتطوع بانه حرص على ألا يظفر القاضى جالسا او واقفا بدرجة فى مرتبه من أى نوع يختص بها دون زملائه ، بل لا ينال من ذلك الا ما تسمح به قواعد جدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء والامتيازات التى قد يضيفها عليه هذا القانون . وانه وان كان هذا الحكم قد ورد فى الفصل الثالث من الباب الاول الخاص بمرتبات القضاة ، الا ان اقتراح القضاء بمرتبات رجال النيابة فى الجدول الملحق بقانون استقلال القضاء ، وترباط وظائف هاتين الفئتين وجواز التبادل بينهما - كل ذلك يؤكد بان هذا الحظر ، وقد رتب ضمانا أصيلة تطميناً للمتناهين ، دفعا لاية مظنة ، حقيق بان يجزى على رجال النيابة بحكم

الضرورة ، بل ان هذه الضمانة الزم وادعى في حقهم ، وهم اكثر اتصالا بالسلطة القضائية ، اذ ان السماح باصطفاء أحد رجال النيابة بالنقل الى وظيفة أعلى أو مرتب اكبر خارج السلك القضائي ثم عودته بعد ذلك الى منصبه القضائي بالدرجة الاعلى أو الراتب الاكبر يخل اساسا بالحكمة التي يقوم عليها الحظر المذكور ، لانه يفرض رجال النيابة بالانتقال الى خارج سلكهم كي يظفروا بمثل تلك المعاملة الاستثنائية في درجاتهم أو رواتبهم ، كما يفرض رجال القضاء بالانتقال الى وظائف النيابة كي يظفروا بمثل تلك المعاملة ، وفي هذا اخلال بالضمانات الاساسية التي يقوم عليها استقلال القضاء . ولا شك ان حرص الشارع من ناحية اخرى ، في حالة العودة الى المنصب القضائي ، على احترام التقديمات السابقة التي كانت تحفظ الموازنة بين القاضى او عضو النيابة وبين اقاربه طبقا للمادتين ٢٢ و ٧٩ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ يؤكد منهجا واتجاهه الى عدم اخضاع النقل الى خارج السلك القضائي سبيلا لتحسين وضع القاضى وعضو النيابة أو زيادة راتبه بالنسبة الى زملائه على النحو الذى حظرته المادة الحادية عشرة من قانون استقلال القضاء .

( طعن رقم ١٣٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٧٤ )

#### المبدأ :

راتب المستشار فى المحاكم المدنية واحكام تدرجه وعلاواته ومواعيدها -  
راتب المستشار فى مجلس الدولة واحكام تدرجه وعلاواته طبقا لاصحاح القوانين رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ و ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ و ٥٥ لسنة ١٩٥٩ -  
تطبيق الوضع فى النظامين - يعاد العلاوة الدورية المستحقة فى درجة المستشار بعد ان كانت ذات مربوط ثابت - يكون من تاريخ التعيين فى هذه الوظيفة .

## ملخص الفتوى :

سبق أن بحثت محكمة النقض ( الهيئة العامة - رجال القضاء ) فى حكمها الصادر بجلسة ٢٨ من يونية سنة ١٩٦٠ ( فى الطلب المقيد بجدول المحكمة برقم ٣٠ لسنة ٢٩ القضائية - رجال القضاء ) موضوع استحقاق المستثمرين العلاوة الدورية بعد تعيينهم فى وظائفهم وتاريخ هذا الاستحقاق، وانتهت فى هذا الحكم الى أنهم يستحقون هذه العلاوة بعد سنتين من تاريخ التعيين فى وظيفة مستشار ، وقد بنت حكمها على أسباب حاصلها أن مرتب المستشار بمحكمة النقض وبمحكمة الاستئناف وفقا لاحكام القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ كان ثابتا ومحددا بمبلغ ١٣٠٠ جنية فى السنة ثم رفعه المشرع بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ وجعله ذا مبدأ ونهاية من ١٣٠٠ جنية الى ١٥٠٠ جنية فى السنة بعلاوة قدرها ١٠٠ جنية كل سنتين واستحدث نظام التدرج فى العلاوات بالنسبة الى وظائف المستشارين ولكنه حرص على تحديد مبدأ سريان استحقاق هذه العلاوة وجعلها من تاريخ التعيين فى وظيفة مستشار وذلك باضافة فقرة جديدة الى البند الثالث من القواعد الملحقة بهذا القانون نص فيها على ان « لا يسرى هذا الجدول على المستشارين الحاليين ومن فى درجاتهم اذا كانوا قد استوفوا المدة المقررة محسوبة من تاريخ تعيينهم فى درجاتهم الحالية » وبذلك يكون المشرع قد افصح بهذا النص عن قصده فى وضع قاعدة ثابتة للتسوية بين طائفة المستشارين ورغبة فى معاملتهم معاملة واحدة سواء منهم من يشغل وظيفة مستشار قبل صدور هذا القانون او من عين بعد نفاذه واعتبار تاريخ التعيين فى وظيفة مستشار هو الضابط فى تحديد مبدأ سريان تلك العلاوة بالنسبة الى المستشارين ومن فى درجاتهم دون اعتداد او اعتبار لتاريخ آخر علاوة كانت قد منحت لهم قبل تعيينهم فى وظيفة مستشار ، وما زالت هذه القاعدة قائمة فى ظل قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذى رفع مربوط الدرجة المالية للمستشارين ومن فى حكمهم وجعلها تبدأ من ١٣٠٠ جنية الى ١٧٠٠ جنية بدلا من ١٣٠٠ جنية الى ١٥٠٠ جنية فى السنة وبعلاوة قدرها

١٠٠ جنيه كل سنتين ، وأنه وإن كان هذا القانون الأخير قد نص في الفترة الثانية من القواعد الملحقه به على أن \* تمنح العلاوات المقررة بحسب القانون » بدلا من تعبيره السابق في القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ في شأن تلك العلاوات واعتبارها محسوبة من تاريخ التعيين في درجاتهم الحالية ، إلا أنه لم يستحدث جديدا في خصوص تحديد مبدأ سريان علاوات المستشارين ، ولم يغير من الوضع السابق شيئا لأن المشرع لم ير حاجة الى تكرار النص على القاعدة السابق تقريرها وهي التي توخى بها تحقيق العدالة والمساواة بين أبناء الطائفة الواحدة والموازنة بين الالتزامات والحفاظة على ترتيبهما والحرص على استقرارهما وعدم الاختلال بها بين اصحابها .

ولما كانت النصوص التي استندت اليها محكمة النقض في حكمها المشار اليه مطابقة للنصوص الواردة في هذا الخصوص في قوانين مجلس الدولة ، ذلك لأن مرتب المستشار وفقا لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ كان ذا مربوط ثابت وهو ١٣٠٠ جنيه في السنة ثم رفع هذا المرتب بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وأصبح ذا مبدأ ونهاية من ١٣٠٠ جنيه الى ١٥٠٠ جنيه في السنة بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين :- ونصت القوانين الملحقه بجدول المرتبات على أن يطبق هذا الجدول على للمستشارين والمستشارين المساعدين الحاليين اذا كانوا قد استوفوا المدة المقررة محسوبة من تاريخ تعيينهم في وظائفهم الحالية . وقد رفع هذا المرتب بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة فاصبحت بدايته ١٣٠٠ جنيه ونهايته ١٧٠٠ جنيه سنويا بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين ، ونص في البند - ١ - من القواعد الواردة في جدول المرتبات على ان تسرى فيما يتعلق بتحديد الوظائف وتعيين المرتبات والمعاشات وكذلك بنظماها جميع الاحكام والقواعد المقررة او التي تقرر في شأن رجال القضاء .

ولما تقدم انتهى رأى الجمعية الى ان السيد الاستاذ . . .

المستشار بمجلس الدولة يستحق علاوته الدورية بعد سنتين من تاريخ تعيينه في وظيفة مستشار .

( فتوى رقم ٤٩٨ في أول يولية سنة ١٩٦١ - جلسة ١٩٦١/٧/٤ )

### قاعدة رقم ( ٣٧٥ )

#### المبدأ :

تقضى التطور التشريعى لوظيفتى معاون نيابة ومساعد نيابة - تحديد المرتبات المقررة لهما فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية - هى ١٥ جنيها شهريا لمعاون النيابة تزداد الى ٢٠ جنيها بعد سنتين بعلاوة قدرها جنيهان كل سنتين ، فإذا عين مساعدا قبل سنتين منح عشرين جنيها شهريا بعلاوة قدرها جنيهان ونصف جنيه شهريا محسوبة منذ تاريخ تعيينه فى وظيفة المساعد وهو عشرون جنيها شهريا منح احدى علاوات هذه الوظيفة وهى جنيهان ونصف جنيه شهريا - أساس ذلك فى ضوء احكام قانون السلطة القضائية سالف الذكر ونص المادة ١٣٥ من قانون موظفى الدولة الملغى .

#### ملخص الفتوى :

يبين من تقضى التطور التشريعى لوظيفتى معاون نيابة ومساعد نيابة ، أن الوظيفة الاولى ورتب وجدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء ( الملغى ) الصابر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ذات مربوط ثابت هو ١٤٤ ج سنويا ، بينما ورتب وظيفة مساعد النيابة بمربوط له بداية ونهاية هو ١٨٠ الى ٢٤٠ ج بعلاوة ١٨ ج كل سنتين .

ويمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ عدل جدول المرتبات المشار اليه ورفع مرتب معاون النيابة الى ١٨٠ ج سنويا بمربوطا ثابتا ؛ كما عدل مرتب وظيفة مساعد النيابة فاصبح من ٢٤٠ الى ٣٠٠ ج بعلاوة ٢٤ ج كل سنتين .



وحين صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة نص في جدول المرتبات الملحق به على أن مرتب الدرجة السادسة وهي أدنى درجات الكادرين الفني والعالي والإداري ١٨٠ إلى ٣٠٠ ج بملاوة ٢٤ ج كل سنتين ، وتداركا لاختلاف وضع هذه الدرجة على ذلك النحو عن وضع وظيفة معاون النيابة - نص ذلك القانون في الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ على أنه « استثناء من حكم الفقرة (١) من المادة ١٣١ ) وعلى التي تنص على عدم سريان أحكام هذا القانون على الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين ) يعين معاون النيابة بمرتب مقداره ١٥ ج شهريا ويمنح علاوة الدرجة إلى أن يعين وكيلًا للنيابة من الدرجة الثالثة » .

وقد جاء بتقرير اللجنة المالية عن مشروع قانون نظام موظفي الدولة أمام مجلس الشيوخ : « ... أن جدول المرتبات يهدف ، ما أمكن ، نحو إزالة الفوارق بين طوائف الموظفين ، ولذلك نص في المادة / ١٣٣ من مشروع الحكومة على أن معاون النيابة يعين بمرتب قدره ١٥ جنيها : ويمنح عكوة الدرجة إلى أن يعين وكيلًا للنيابة من الدرجة الثالثة ، وفهم من هذا النص أنه حوى تعديلا لجدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء بالنسبة لمعاون ومساعد النيابة » .

ثم صدر القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء ملغيا القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ وفي جدول المرتبات الملحق به وردت وظيفتا معاون ومساعد النيابة بنفس رطبتهما في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ ، إلا أنه نص في البند الخامس من القواعد الملحقة بالجدول المشار إليه على أنه « يراعى فيما يختص بمعاون النيابة نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة » .

وبمقتضى القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٥ عدل جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ونال وظيفتي معاون ومساعد النيابة من هذا التعديل النص التالي :

#### معاونو ومساعدو النيابة

١٨٠ في السنة تزداد الى ٢٤٠ ج بعد سنتين  
ثم يمنحون علاوة قدرها ٣٠ ج كل سنتين  
الى ان يصل المرتب ٣٦٠ ج سنويا .

وجاء في عجز جدول المرتبات المعدل بالنص التالي : « يعمل بالقواعد  
الملحقة بجدول مرتبات رجال القضاء والنيابة المعدل بهذا القانون ... »  
وهذه القواعد هي التي سلف ذكر بندها الخامس .

ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية  
وحدد مرتبات رجال القضاء والنيابة وفقا لجدول الحق به ، وجاء في  
البندين (٨) ، (٩) من هذا الجدول :

« (٨) مساعدو نيابة ٢٤٠ - ٣٦٠ ج بعلاوة ٣٠ ج كل سنتين .

(٩) معاونو نيابة ١٨٠ ج تزداد الى ٢٤٠ ج بعد سنتين وتلقى وظيفة  
معاون نيابة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ ... »

وقد مد الميعاد الوارد بهذه الفقرة الأخيرة حتى ١٥ من أكتوبر سنة  
١٩٦٥ وذلك بمقتضى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦١

هذا وقد نص البند ( خامسا ) من القواعد الملحقة بجدول المرتبات  
على أنه :

« يراعى فيما يختص بمعاون النيابة نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥  
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة » .

كما نص في البند ( سادسا ) من تلك القواعد على أنه « يسرى هذا  
الجدول على رجال القضاء والنيابة العاملين وقت صدور هذا القانون  
دون حاجة الى اجراء آخر » .

ومن حيث أنه يبدو من العرض السابق أمران :

الأول - أن الفقرة الثانية من المادة / ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد أنشأت عند العمل بهذا القانون ، حكما مقتضاه ادماج وظيفتي معاون ومساعد النيابة في خصوص استحقاق العلاوات . بحيث تصبح وظيفة المعاون من الوظائف التي يمنح شاغلها علاوات دورية بعد أن كانت ذات مربوط ثابت في تاريخ العمل بذلك القانون . مما يشكل تعديلا في جدول رجال القضاء والنيابة الذي كان قائما في ذلك التاريخ .

الثاني - أن الفقرة المذكورة لم يتم إلغاؤها لا صراحة ولا ضمنا بمقتضى أى تشريع لاحق بل على العكس من ذلك حرصت جميع القوانين الصادرة في شأن مرتبات رجال القضاء والنيابة : بعد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وحتى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، على النص صراحة على أعمال حكم هذه الفقرة وتطبيقه في شأن معاونى النيابة . وهو ما يبدو بوضوح من النصوص الآتية ذكرها .

وكل ما في الأمر أن من التشريعات الصادرة بعد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ما تضمن أحكاما يؤدي تطبيقها الى ترتيب أحكام في شأن مرتبات معاونى ومساعدى النيابة لا تتفق مع ما ترتبه تلك الفقرة من أحكام سواء فيما يتعلق بامراج وظيفتي المعاون والمساعد في شأن استحقاق العلاوات الدورية ومقدار هذه العلاوات . الأمر الذى يتطلب ، عند التفسير ، محاولة التوفيق بين النصوص جميعا ، طالما انها قائمة بون الفاء وواجبة الاعمال بغير اهمال .

ومن حيث أنه عند تناول هذا الوضع بالدراسة في ضوء أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ يلاحظ أن وظيفة معاون النيابة وردت في جدول هذا القانون بحيث يكون راتبها ١٨٠ ج في السنة تزداد الى ٢٤٠ ج بعد سنتين . ومن شأن هذا الحكم أن يخالف النص الوارد بالفقرة الثانية من المادة / ١٣٥ الآتية ذكرها لأن مقتضى هذه الفقرة أن يكون راتب المعاون

١٨٠ ج فى السنة تتراد بمقدار علاوة الدرجة السادسة فى الكادر العام اى ٢٤ ج بعد سنتين مما يصبح معه راتب المعاون بعد السنتين ٢٠٤ ج سنويا بينما الجدول يحدد هذا الراتب بمقدار ٢٤٠ ج . وازاء ذلك يعمين استبعاد تطبيق حكم تلك الفقرة فى هذا الخصوص ازاء صراحة النص الوارد بالجدول ليطبق النص لىون الفقرة التى لا يسوغ تطبيقها فيما ورد به صراحة نص الجدول مع تطبيقها فيما يجاوز ذلك بمعنى ان يكون راتب المعاون هو ١٨٠ ج تتراد الى ٢٤٠ ج بعد سنتين ثم يمنح علاوة الدرجة السادسة طبقا لحكم الفقرة طالما لم يعين المعاون مساعدا ليسرى عليه صريح حكم جدول المرتبات فى شأن مساعدى النيابة .

ومن حيث انه ، بالمثل ، وفيما يتعلق بوظيفة مساعد النيابة فانه لا يمكن تطبيق حكم الفقرة على هذه الوظيفة لا ابتداء ولا انتهاء . ابتداء لان مقتضى اعمال الحكم الغاء الدرجة المالية للمساعد - خلافا لما صرح به جدول المرتبات الذى قرر للمساعد فى نص خاص وصريح ٢٠ ج شهريا بعلاوة ٢٥ ج كل سنتين ، بينما الفقرة تفرض غير ذلك اذ لا تقرر للمساعد هذا المرتب وانما تجعله يستمر على العلاوة التى حددتها له وهو معاين ، وهذه العلاوة ٢٤ ج سنويا كل سنتين ( علاوة الدرجة السادسة بالكادر العام ) ، فى حين ان علاوة المساعد فى الجدول ٣٠ ج سنويا كل سنتين - ولا يمكن تطبيق حكم الفقرة على المساعد لانها تستوجب استمراره فى تقاضى علاوة الدرجة الى ان يعين فى وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة ( وكان مرتبها عند وجودها ٢٥ ج شهريا ) بينما هذه الوظيفة الغيت ولم ترد بجدول مرتبات القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٦ الذى جعل الوظيفة التالية للمساعد هى وظيفة وكيل نيابة بمرتب ٣٠ ج شهريا ( وقد اصبح ٢٥ ج اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ ) - ومن ذلك يبين استحالة تطبيق حكم الفقرة فى شأن مرتب مساعد النيابة وذلك فى ضوء الاحكام الصريحة الواردة بجدول المرتبات - ولا منوحة ازاء ذلك من قصر اعمال الفقرة على اندماج وظيفتى المعاون والمساعد فى شأن تحديد ميعاد العلاوات

الدورية دون تحديد مرتب الموظفين او مقدار علاواتها فيما ورد به نص صريح فى جدول المرتبات .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان معاون النيابة يعين بمرتب مقداره ١٥ ج شهريا يزاد الى ٢٠ ج بعد سنتين ثم يمنح علاوة مقداره ٢ ج كل سنتين ، وذلك تطبيقا لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ولحكم الفقرة الثانية من المادة / ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ( ويلاحظ انه التى ) . اها المعاون الذى يعين مساعدا للنيابة وما زال مرتبه ١٥ ج شهريا أى لم تمض عليه سنتان فى وظيفة المعاون فانه يمنح منذ تعيينه مساعدا مرتبا مقداره ٢٠ ج شهريا وتكون علاوته ٢٠ ج شهريا ، وتحسب مدة استحقاقها منذ التعيين فى وظيفة معاون ، الى ان يصل مرتبه الى آخر مربوط وظيفة المساعد - وذلك طبقا لجدول المرتبات مع استبعاد تطبيق حكم الفقرة سالفه الذكر فى شأن ما ينتجه من تحديد المرتبات او مقدار العلاوات والاقتصر على اثر هذا الحكم فى اسراج وظيقتى المعاون والمساعد عند حساب مواعيد استحقاق المسالوات . على انه اذا عين المعاون مساعدا بعد ان يكون مرتبه قد وصل او جاوز ٢٠ ج شهريا ( اول مربوط وظيفة المساعد ) فانه يمنح عند تعيينه مساعدا احدى علاوات المساعد وهى ٢٠ ج شهريا ، وذلك طبقا للفقرة الثانية من البند ( ثانيا ) من القواعد الملحقه بالجدول .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه فى ظل العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ يكون مرتب مساعدى النيابة ٢٤٠ ج فى السنة ، ويستحق معاون النيابة الذى يعين مساعدا هذا المرتب من تاريخ تعيينه ، وذلك طبقا للتفصيل السابق .

( ملف رقم ١٤٩/١/٨٦ - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٤ )

قاعدة رقم ( ٢٧١ )

المبدأ :

يحدد مرتب من يعين من خارج مجلس الدولة فى احدى الوظائف القضائية به جبراعة الا يقل عن مرتب الاحدث منه .

### ملخص الفتوى :

سن المشرع فى الفترة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطات القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - حكما منطقيا عادلا من مقتضاه الا يقل مرتب الاقدم الذى يعين من الخارج عن مرتب من هو أحدث منه ، فان للعين من الخارج يكتسب مركزا قانونيا مستمرا يشتمل على هذا الحكم ، ومن ثم لا يسوغ القول بقصر المساواة فى المرتب على لحظة التعيين فقط وترك مرتب الاقدم بعدها للقواعد العامة فى منح العلاوات ، الامر الذى يؤدى حتما الى زيادة مرتب الاحدث فيما بعد عن مرتبه لتأجيل العلاوة الدورية بالنسبة له الى يناير التالى لمرور عام على تعيينه .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فانه يتعين زيادة مرتب المعروضة حالتها بمقدار العلاوة الدورية التى تمنح ان يليها فى ترتيب الاقدمية فى ١/١٩٧٧ ليتساويا معه فى المرتب على الا يؤثر ذلك فى ميعاد استحقاقها للعلاوة الدورية .

( ملف رقم ٨٠٩/٤/٨٦ - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٧ )

### المبدأ :

الحكم الوارد بالفقرة ثامنا من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة باعضاء النيابة الادارية معدلا بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بعدم جواز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير اعضاء النيابة الادارية فى احدى وظائف النيابة الادارية عن مرتب وبدلات من يليه فى الاقدمية فى الوظيفة التى عين فيها - مقتضى هذا الحكم الا يقل مرتب المعين من الخارج عن مرتب من هو أحدث منه - هذا الحكم لا يسرى على الموجودين داخل الهيئة القضائية - زيادة

مرتّب الاحدث عن الاقدم لا ملحق عليها طالما تمت هذه الزيادة وفقاً  
لاحكام القواعد القانونية السارية .

ملخص الفتوى :

ان هناك سببين لزيادة مرتّب عضو النيابة الادارية الاحدث على  
مرتّب زميله الاقدم ، اول هذه الاسباب ان ضم اعانة غلاء المعيشة  
والاعانة الاجتماعية الى المرتبات فى ١٩٦٤/٧/١ . ادى الى زيادة مرتبات  
بعض الاعضاء الاحدث نظرا لتقاضيمهم اعانة غلاء معيشة واعانة اجتماعية  
اكبر من بعض زملائهم الاقدم منهم . وثانى هذه الاسباب ان احد هؤلاء  
الاعضاء قد تخطى فى الترقية ، وبالتالي سبقه زميله الاحدث منه . وترتب  
على ذلك زيادة مرتّب الاخير على مرتبه .

ومن حيث ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦  
بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية تنص على ان « يستبدل  
بنص البند ثامنا » من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم  
٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة باعضاء النيابة الادارية النص  
الآتى :

ثامنا - لا يجوز ان يقل مرتّب وبدلات من يعين من غير اعضاء النيابة  
الادارية فى احدى الوظائف المبينة بالجدول عن مرتّب وبدلات من يليه  
فى الاقدمية فى الوظيفة التى عين فيها . ولما كان النص صريحا فى تقرير  
عدم جواز ان يقل مرتّب وبدلات من يعين من غير اعضاء النيابة الادارية  
- اى من الخارج - فى احدى وظائف النيابة الادارية عن مرتّب وبدلات  
من يليه فى الاقدمية فى الوظيفة التى عين فيها فان عضو النيابة الادارية  
الاقدم الذى يقل مرتبه عن مرتّب من هو احدث منه غير مخاطب باحكام  
هذه المادة ايا كان السبب الذى ادى الى ان يكون مرتبه اقل من مرتّب من  
هو احدث منه ، وذلك لصراحة النص . ولانه لا يجوز القياس فى  
المسائل المالية .

ولقد أيدت الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة في ١٤/٦/١٩٧٨ التفسير السابق حين تعرضت للفقرة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والتي نصت على أنه « لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها فلقد انتهت الجمعية العمومية في صدد تفسير الفقرة السابقة إلى أن المشرع سن بذلك حكما منطقيا عادلا من مقتضاه ألا يقل مرتب الأقدم الذي يعين من الخارج عن مرتب من هو أحدث منه . ففتوى الجمعية العمومية سألقة الذكر تقيدت بحدود النص وقصرت حكمه على المعين من الخارج ، ولم تمد حكمه إلى الأقدم في داخل الهيئة القضائية .

ومن حيث أنه فضلا عما سبق فإن زيادة مرتب الأحدث على الأقدم في الحالات التي تعرض لها مكتب السيد المستشار مدير النيابة الإدارية كانت تطبيقا سليما لأحكام القانون ، ذلك أنه إذا كانت مرتبات بعض أعضاء النيابة الإدارية الأحدث قد زادت نتيجة لاستحقاقهم اعانة غلاء معيشة أو اعانة اجتماعية أكبر من زملائهم الأقدم منهم ، فإن هذه الزيادة تمت وفقا لأحكام القواعد القانونية ، وبالتالي لا ملطعن عليها ولو أدت إلى امتياز الحديث على القديم فالمشرع قدر الأوضاع الاجتماعية لكل منهما ، ورأى أن الحديث بظروفه العائلية يستحق اعانات أكبر من زميله الأقدم منه وعليه لا يحق للأقدم بعد ذلك الاحتجاج ، بنصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ للخروج على قصد المشرع من تقرير مزايا أكبر للبعض بسبب الاعباء الاجتماعية - أما عن نقص مرتب الأقدم في وظيفة رئيس نيابة (ب) عن مرتب من كان أقدم منه في الوظيفة السابقة وأصبح بعد تخطيه عند الترقية لوظيفة رئيس نيابة (ب) وترقيته إليها في تاريخ لاحق أحدث فلان زيادة مرتب الأخير عن الأول ترجع إلى زيادة اعانة الغلاء التي أضيفت إلى مرتبه وإلى استحقاقه وفقا لحكم القانون مرتبا



- ٨٠١ -

يفوق عند ترقيته لمرتب زميله الذى أصبح أحدث منه ومن ثم لا يسوغ  
للاول أن يطالب بمساواته بالتانى لكونه قد استحق عند ترقيته مرتبسا  
يقل وفقا لحكم القانون من مرتب الثانى .

#### من أجل ذلك

انتهى رأى الجمعية الى عدم احقية السادة اعضاء النيابة الادارية  
المعروضة حالتهم فى زيادة مرتباتهم بمقدار الزيادة الموجودة فى مرتبات  
زملائهم الاحدث منهم فى ترتيب الاقدمية .

( ملف رقم ٨٦/٤/٨١٤ - جلسة ١٩٧٩/٥/٢ )

## الفـرع الثـماني

### العـلاوة الدورية

قاعدة رقم ( ٣٧٨ )

المبـسـط :

صيـورة وظـيفة معلـون نيابة ذات مـربوط متغير منذ تاريخ المـعمل  
بـالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفي الدولة بعد ان كانت  
ذات مـربوط ثابت - استحداث المادة ١٣٥ من هذا القانون نظام العلاوات  
الدورية لشاغلي تلك الوظيفة - استحقاقهم لها اذا كان قد مضت على  
شغلهم فيها سنتان حتى تاريخ العمل بالقانون المشار اليه او استكملوها  
في ظل احكامه - عدم اعتبار ذلك رجمية في تطبيق حكم المادة ١٣٥ المذكورة -  
اعتبار المدة التي تستحق بعد انقضائها العلاوة شرطا ذا طابع زمني لا يدخل  
في تكوين الحق - وجوب الاعتماد في استحقاق العلاوة بما انقضى من هذه المدة  
قبل تاريخ العمل بالقانون وترتيب اثرها وان بدأت قبل هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام  
موظفي الدولة انه ينص في الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ منه على انه  
« واستثناء من حكم الفقرة ٤ من المادة ١٣١ يعين معلون النيابة بمرتب  
تدره ١٥ جنيها ويمنح علاوة الدرجة الى ان يعين وكيلا للنيابة من الدرجة  
الثالثة » .

ومن هذا النص يقتض ان نظام تدرج العلاوات بالنسبة الى وظيفة  
معاون نيابة ، قد استحدث بمقتضى احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
بعد ان كانت هذه الوظيفة من الوظائف ذات المربوط الثابت ، وفقا  
لاحكام القانون المعمول به وقتئذ وهو القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ .

في شأن تعديل مرتبات رجال القضاء والذي كان يحدد لهذه الوظيفة مربوطا ثابتا قدره ١٨٠ جنيها سنويا . وهكذا أصبحت وظيفة معاون النيابة من الوظائف ذات المربوط المتغير اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بما استحدثه هذا القانون من تقرير احقية معاون النيابة في علاوة الدرجة التي يشغلها وهذا ما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدتين بتاريخ ٢٤ من ابريل و ٨ من مايو سنة ١٩٥٧

ولا تعدو هذه العلاوة ان تكون علاوة اعتيادية ، ومن ثم فانها تخضع في تنظيم استحقاقها وتحديد موعد هذا الاستحقاق بالنسبة لمعاوني النيابة الموجودين بالخبرة وقت العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، للاوضاع والشروط المنصوص عليها في هذا القانون ، لاستحقاق العلاوات الدورية . وفي هذا الصدد تنص المادة ٤٣ من القانون المشار اليه على انه « تستحق العلاوات الاعتيادية في أول مايو التالي لمضي الفترة المبررة من تاريخ التعمين أو منح العلاوة السابقة وتصرف العلاوات طبقا للفئات المبينة في جدول الدرجات الملحق بهذا القانون ولا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية » .

ومن ثم فانه وقد كانت وظيفة معاون النيابة من الوظائف ذات المربوط الثابت الى تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولم تستحق لشاغلي هذه الوظيفة ، أية علاوة اعتيادية قبل العمل بأحكام هذا القانون ، فان مؤدى ذلك وتطبيقا لنص المادة ٤٣ سالف الذكر ، لا تستحق العلاوة الاعتيادية المستحدثة بالمادة ١٣٥ من القانون المشار اليه ، لشاغلي هذه الوظيفة ، الا لمن كان منهم قد مضى عليه سنتان ( الفترة المقررة لاستحقاق العلاوة ) وفي تطبيقه في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو استكمل هذه الفترة في ظل العمل بأحكام هذا القانون .

ولا يغير مما تقدم هذه النتيجة ، وتعتبر اعمالا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في غير نطاقها الزمني ورجوعا الى تطبيق هذه الاحكام

الى الفترة السابقة على العمل بهذا القانون . ذلك ان الرجعية فى تطبيق نص الفترة الثانية من المادة ١٣٥ من هذا القانون ، تتشمل فى القول باستحقاق العلاوة التى استحدثتها هذه الفترة اعتبارا من تاريخ مضى سنتين فى وظيفة معاون نيابة ، ولو كان هذا التاريخ يسبق تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اما وهذه العلاوة طبقا لما سلف بيانه لا تستحق الا لمن استوفى الفترة المقررة لاستحقاقها فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فان مؤدى ذلك ان يتمتع استحقاق هذه العلاوة فى الفترة السابقة على تاريخ العمل بأحكام القانون المذكور ، وان كان فى حساب فترة استحقاق هذه العلاوة يتعين الاعتداد بما انقضى منها قبل التاريخ المشار اليه ، ولاتها لا تعدو ان تكون شرطا ذا طابع زمنى لاستحقاق العلاوة ، وهى بهذه المثابة ، لا تدخل فى تكوين الحق فى العلاوة ، بما ينبنى عليه وجوب ترتيب الاثر المترتب عليها ، ولو كانت قد بدأت فى وجودها قبل العمل بأحكام القانون سالف الذكر .

وعلى مقتضى ما تقدم فاذا كان الثابت ان الموظف قد عين فى وظيفة معاون نيابة فى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥١ ، ومن ثم فان العلاوة الاعتيادية الاولى تستحق له فى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ وهو التاريخ الذى تكون فيه الفترة المقررة لمنح العـلاوة قد اكتملت فى حقه ، وفى ظل القاعدة القانونية المنشئة للحق فى هذه العلاوة .

( فتوى رقم ٥٢ فى ١٨/١/١٩٦٢ - جلسة ١٠/١/١٩٦٢ )

#### قاعدة رقم ( ٣٧٩ )

#### المبحث :

ميعاد استحقاق اول علاوة دورية لمعاونى ومساعدى النيابة العامة الذين قضوا فى الخدمة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مدة سنتين او استكملوها بعد هذا التاريخ - هو اول يولية سنة ١٩٥٢ او التاريخ التالى لانقضاء هذه المدة بعد ذلك - اساس فلك فى ضوء أعمال الاثر الجائز والاثر الرجعى انص المادة ١٣٥ من هذا القانون .

### ملخص الفتوى :

ان وظيفة معاون النيابة وردت بجدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء ( الملغى ) الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ذات مربوط ثابت هو ١٤٤ ج سنويا ، بينما وردت وظيفة مساعد النيابة بمرتبط له بداية ونهاية هو ١٨٠ - ٢٤٠ ج سنويا بعلوة ١٨ ج كل سنتين .

ويمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ عمل جدول المرتبات المشار اليه برفع مرتب معاون النيابة الى ١٨٠ ج سنويا مربوطا ثابتا ، كما عدل مرتب وظيفة مساعد النيابة بحيث أصبح ٢٤٠ - ٣٠٠ ج سنويا بصلولة ٢٤ ج كل سنتين .

وحين صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة نص فى جدول المرتبات الملحق به على ان مرتب الدرجة السادسة ( وهى احدى درجات الكادرين الفنى والعالى والادارى ) ١٨٠ - ٣٠٠ ج سنويا بعلوة ٢٤ ج كل سنتين ، وتداركا لاختلاف وضع هذه الدرجة على ذلك النحو من وضع وظيفة معاون النيابة نص تلك القانون فى الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ على انه « استثناء من حكم الفقرة (٤) من المادة ١٣١ ( وهى التى تنص على عدم سريان احكام هذا القانون على الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين ) يعين معاون النيابة بمرتب مقداره ١٥ ج شهريا ويمنح علوة الدرجة الى ان يعين وكيلًا للنياية من الدرجة الثالثة » .

وقد جاء بتقرير اللجنة المالية عن مشروع قانون موظفى الدولة امام مجلس الشيوخ : « ان جدول الدرجات يهدف ، ما أمكن ، نحو ازالة الفوارق بين طوائف الموظفين ، ولذلك نص فى المادة ١٣٣ من مشروع الحكومة على ان معاون النيابة يعين بمرتب قدره ١٥ جنيها ، ويمنح علوة الدرجة الى ان يعين وكيلًا للنياية من الدرجة الثالثة ومفهوم من هذا النص انه حوى تعديلا لجدول الدرجات الملحق بقانون استقلال القضاء بالنسبة لمعاون ومساعد للنياية .

ومن حيث أنه يبدو ما تقدم أن نظام التدرج بالمراتب بالنسبة الى وظيفة معاون نيابة قد تقرر اعتبارا من اول يولييه سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بما استحدثه هذا القانون من تقرير احقية معاون النيابة في علاوة الدرجة .

ومن حيث أن هذه المراتب ، لا تعدو أن تكون علاوة اعتيادية ، ومن ثم فإنها تخضع في تنظيم استحقاقها وتحديد موعد هذا الاستحقاق للأوضاع والشروط المنصوص عليها في هذا القانون لاستحقاق المراتب الدورية ، وفي هذا الصدد تنص المادة ٤٣ من القانون المشار اليه على أنه « تستحق المراتب الاعتيادية في اول مايو التالى لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة ... ولا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية » .

ومن حيث أنه وقد كانت وظيفة معاون النيابة من الوظائف ذات المربوط الثابت الى تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولم تكن تستحق لشاغلي هذه الوظيفة اية علاوة اعتيادية قبل العمل بهذا القانون ، فان مؤدى ذلك وتطبيقا للمادة ٤٣ سالفه الذكر ، تستحق العلاوة الاعتيادية المستحدثة بالمادة ١٣٥ من القانون المشار اليه لشاغلي هذه الوظيفة الذين مضت عليهم سنتان في وظائفهم عند تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو لن استكمل هذه الفترة في ظل العمل بأحكام هذا القانون .

ومن حيث أنه لا يفيد من ذلك القول بأن النتيجة ، تعتبر امهالا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في غير نطاقها الزمنى ، ورجوعا في تطبيق هذه الاحكام الى الفترة السابقة على العمل بهذا القانون ، ذلك ان الرجعية في تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون المذكور تتمثل في القول باستحقاق العلاوة التى استحدثتها هذه الفقرة اعتبارا من تاريخ مضى سنتين في وظيفة معاون نيابة ، ولو كان هذا التاريخ يسبق تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - أما وهذه المراتب ،

طبقا لما سلف بيانه ، لا تستحق الا لمن استوفى الفترة المقررة لاستحقاقها  
فى تاريخ العمل بهذا القانون ، فان مؤدى ذلك ان يمتنع استحقاق العلاوة  
فى الفترة السابقة على هذا التاريخ ، وان كان فى حساب فترة استحقاق  
هذه العلاوة يتعين الاعداد بما انقضى منها قبل التاريخ المشار اليه ،  
لانها لا تعدو ان تكون شرطا ذا طابع زمنى لاستحقاق العلاوة ، وهى بهذه  
المثابة لا تدخل فى تكوين الحق فى العلاوة . مما ينبى عليه وجوب ترتيب  
الامر المترتب عليها ، ولو كانت قد بدأت فى وجودها قبل العمل بأحكام  
القانون سالف الذكر - وبهذا اخذت الجمعية العمومية فى فتواها رقم ٥٢  
بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث ان الفترة الثنية من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ قد ادمجت وظيفتى معاون ومساعد النيسابة معا فى مجال  
تنظيم استحقاق العلاوات وبالتالي فى تحديد ميعاد استحقاقها ، فلا تقوم  
اية تفرقة بين معاون والمساعد فى مجالى هذا التنظيم والتحديد ليصدق  
على كل منهما ما يصدق على الآخر ويصح عليه ما يصح عليه ، فقيسما  
قبل العمل بالقانون المذكور لم تكن الفترة السابقة على التعيين فى وظيفة  
مساعد نيابة قريباى اثر فى شأن استحقاق العلاوات الدورية الى ان جاء  
هذا القانون ليسينغ على هذه الفترة حكما تنتج معه اثرا قانونيا فى شأن  
استحقاق العلاوة باعتبارها فترة عمل فى وظيفة معاون نيابة يمنح شغلها  
علاوة بالنص المستحدث فى القانون . وبعبارة اخرى أصبح من عين  
معاوننا للنيابة يستحق علاوة يحدد ميعادها على مقتضى ما تقدم أى بعد  
مضى سنتين على التعيين فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
او بعد استكمال هذه المدة فى ظل العمل بأحكام هذا القانون ، يستوى  
بعد ذلك ان يكون عضو النيابة ما زال معاوننا للنيابة او يكون قد عين  
مساعد ، طالما ان المادة ٢/١٣٥ المذكورة قد ادمجت - بالظاهر من صريح  
منطوقها - وظيفتى معاون والمساعد معا فى مجال استحقاق  
العلاوات الدورية .

ومن حيث ان القول بأن من كان مساعدا للنيابة فى اول يولييه سنة

١٩٥٢ ( تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ) تحسب علاوته الدورية من تاريخ تعيينه مساعدا ، هذا القول يعنى تطبيق جدول مرتبات رجال القضاء والنيابة الذى اوردته القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ وهو لا يعول فى مجال استحقاق العلاوات الدورية على فترة شغل وظيفة معاون نيابة ، وفى نفس الوقت يستبعد هذا القول اعمال حكم المادة ٢/١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى اصبحت يمتد بترك الفترة ، وينظم وظيفتى المعاون والمساعد معا فى شأن استحقاق العلاوات الدورية وفى تصوير آخر فانه عندها يصاحب نفاذ القانون المذكور وجود مساعد نيابة لا يعنى استبعاده من المعاملة طبقا لحكم تلك المادة التى جعلت مدة البقاء فى وظيفتى المعاون والمساعد وحدة واحدة فى مجال استحقاق العلاوات لا يؤثر فيها تعيين المعاون مساعدا .

ومن حيث انه ترقيا على ذلك فانه اذا كان عضو النيابة العامة قد مضى فى عمله حتى اول يولييه سنة ١٩٥٢ مدة سنتين أو استكمل هذه المدة بعد ذلك التاريخ فانه يستحق بانقضائها علاوة دورية سواء كان فى تاريخ هذا الاستحقاق معاون للنيابة أو مساعدا ، لان القول بغير ذلك يهدر المدة التى أمضاها المساعد فى وظيفة معاون نيابة بينما المادة ١٣٥ المشار اليها قد اوجبت ، بالاثار المباشر لتطبيق حكمها ، الاعتماد بهذه المدة باعتبارها شرطا لاستحقاق العلاوة ، وسوت بين الوظيفتين فى هذا الشأن .

ومن حيث انه بتطبيق ذلك على الحالة المعروضة يبين ان اول علاوة دورية للسادة الذين عينوا معلونين للنيابة فى ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ تستحق فى ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، دون ان يؤثر فى ذلك مسابقة تعيينهم مساعدين للنيابة فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩٥١ ، لان القول بغير ذلك اى استحقاقهم العلاوة فى ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ ( بعد مضي سنتين على تعيينهم مساعدين للنيابة ) يعنى استبعاد تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ المذكورة عليهم دون سند لذلك من القانون .



لذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العلاوة الدورية الاولى للسادة  
المشار اليهم تستحق فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وما يترتب على ذلك  
من آثار .

( ملف ١٨٦/٣/٨٦ - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٤ )

قاعدة رقم ( ٣٨٠ )

المبــــــــــــــدأ :

رجل القضاء والنيابة - علاوة دورية - المادة ١٣٥ فقرة ثانية من  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - استحداثها تقرير علاوة دورية لشاغل  
وظيفة معاون النيابة بعد أن كانت ذات مربوط ثابت واستمرار العلاوة  
الى ان يعين وكيلًا للنيابة من الدرجة الثالثة - مؤدى ذلك استحقاق اول  
علاوة لمن مضى عليهم سنتان فى وظائفهم فى اول يولية سنة ١٩٥٢ أى لمن  
استكمل مدة سنتين فى ظل العمل بهذا القانون - انطباق هذا الحكم سواء  
كان العضو معاونًا أو مساعدًا للنيابة فى تاريخ الاستحقاق - خروج من  
كانوا يشغلون وظائف وكلاء نيابة فى اول يولية سنة ١٩٥٢ من مجال  
أعمال هذا النص - عدم احقيتهم تبعًا لذلك فى تعديل موعد علاوتهم  
الدورية بإدخال فترة عطهم معاونين للنيابة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة كان  
ينص فى الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ منه على أنه « ... استثناء من حكم  
الفقرة (٤) من المادة ١٣١ ( وهى التى تنص على عدم سريان أحكام هذا  
القانون على الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت  
عليه هذه القوانين ) يعين معاون النيابة برتب مقداره ١٥ جنيها شهريًا  
ويمنح علاوة الدرجة الى أن يعين وكيلًا للنيابة من الدرجة الثالثة » .

ومن حيث أن الجمعية العمومية مسبق ان رأت - بجلستها المنعقدة  
فى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ - أن وظيفة معاون النيابة كانت من الوظائف

ذات المربوط الثابت الى تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولم تكن تستحق لشاغل هذه الوظيفة اية علاوة اعتيادية قبل العمل بهذا القانون ، وتأسيسا على ذلك اعتبرت العلاوة الاعتيادية المستحدثة بالمادة ١٣٥ منه مستحقة لشاغلي وظيفة معاون النيابة ، الذين مضت عليهم سنتان في وظائفهم عند تاريخ العمل به ، او لمن استكمل هذه الفترة في ظل العمل بأحكامه ، وإن الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ أنفse الذكر قد اندمجت - بحسب الظاهر من عبارتها - وظيفتي معاون ومساعد النيابة معا في مجال تنظيم استحقاق العلاوات الدورية ، وبالتالي في تحديد ميعاد استحقاقها ، وأنه ترتبنا على ذلك اذا كان عضو النيابة العامة قد أمضى في عمله حتى أول يوليو سنة ١٩٥٢ مدة سنتين ، او استكمل هذه المدة بعد ذلك التاريخ ، فإنه يستحق بانتقضائها علاوة دورية ، سواء كان في تاريخ هذا الاستحقاق معاوناً للنياية او مساعداً لها ، اذ القول بغير ذلك يهدر المدة التي قضاها المساعد في وظيفة معاون نيابة ، بينما المادة ١٣٥ المشار إليها قد اوجبت - بالآثر المباشر لتطبيق حكمها - الاعتماد بهذه المدة ، باعتبارها شرطاً لاستحقاق العلاوة وسوت بين الوظيفتين في هذا الشأن .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن فتوى الجمعية سالفة الذكر قد سوت - في مجال تحديد ميعاد استحقاق العلاوة الدورية - بين وظيفتي معاون النيابة ومساعد النيابة استناداً الى أن الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، قد جعلت مرتب معاون النيابة - الذي كان ثابتاً من قبل - ذا بداية ونهاية ، مستحدثة بذلك نظام التدرج بالعلاوات الدورية بالنسبة الى هذه الفئة من أعضاء النيابة ، بحيث ينتمى استحقاق هذه العلاوات بالتعيين في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة ، وهي وظيفة أعلى في التدرج الهرمي من وظيفة مساعد النيابة . ومن ثم يكون المشرع قد أقصع بهذا النص عن قصده في التسوية بين وظيفتي معاون النيابة ومساعد النيابة ، ومعاملتها معاملة واحدة في مجال استحقاق العلاوة الدورية ، سواء من كان يشغل وظيفة مساعد نيابة قبل أول يوليو

سنة ١٩٥٢ ، أو من عين فيها بعد هذا التاريخ ، اذ يعد بتاريخ تعيينه  
فى وظيفة معاون نيابة ، باعتباره تاريخ بدء سريان المدة التى يستحق  
بمضيها العلاوة .

وانذا كان نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون المذكور ، هو  
اساس استحقاق العلاوة السورية لمن أمضى من معاونى النيابة ومساعدىها  
مدة سنتين حتى اول يوليو سنة ١٩٥٢ أو من استكمل منهم هذه المدة بعد  
ذلك التاريخ ، فانه يتمتع الاستناد الى هذا الاساس - فيما يتعلق بتحديد  
ميعاد استحقاق العلاوات الدورية - بالنسبة الى اعضاء النيابة الذين  
كانوا يشغلون فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى اول  
يوليو سنة ١٩٥٢ ، وظائف وكلاء نيابة ، وذلك لخروجهم من مجال اعمال  
نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ المذكورة ، الذى جمل التعمين فى وظيفة  
وكيل النيابة من الدرجة الثالثة حدا لنهاية اعماله . ومن ثم فلا يعد -  
فى حساب المدة التى يستحقون بمضيها العلاوة الدورية - بتاريخ تعيينهم  
فى وظائف معاونى النيابة ، بخلاف الحال بالنسبة الى من كان يشغل  
فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى اول يوليو سنة ١٩٥٢  
وظائف معاونى او مساعدى نيابة ، ممن ينطبق فى شأنهم نص الفقرة الثانية  
من المادة ١٣٥ من القانون المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السادة القضاة  
واعضاء النيابة الذين كانوا يشغلون فى اول يوليو سنة ١٩٥٢ وظائف  
وكلاء نيابة ، فى تعديل موعد علاواتهم الدورية - بالاستناد الى ما انتهى  
اليه رأى الجمعية بجلستها المنعقدة فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ فى  
خصوص من كانوا يشغلون وظائف معاونين ومساعدى النيابة .

( ملف ١٨٦/٣/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٥ )

قاعدة رقم ( ٢٨١ )

المبــــــــــــدأ :

القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية أعاد تنظيم

مواعيد استحقاق العلاوات الدورية المقررة لأعضاء الهيئات القضائية تنظيمها مغايراً للتنظيم الذى كان قائماً وقت صدوره - مقتضى التنظيم الحالى أن العلاوة الدورية تستحق ( كتاعدة عامة ) من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة السابقة ولا يستثنى من هذه القاعدة الا حالة المعيين فتستحق العلاوة فى هذه الحالة فى أول يناير التالى لمرور سنة على التعيين - سقوط القاعدة التى اشتمل عليها التنظيم السابق والتى من مقتضاها استمرار العلاوة الدورية بون تلجبل - لا وجه للقول بأن الترقية نوع من التعيين ومن ثم يسرى فى شأنها الحكم الاستثنائى المقرر لحالة التعيين - أساس ذلك أن لكل من التعيين والترقية محلول متميز ولا يصح الخلط بينهما - قاعدة توحيد مواعيد العلاوات الدورية لجميع أعضاء الهيئات القضائية محددة بأول يناير من كل عام والتصوص عليها فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا يعمل بها الا اعتباراً من أول يناير التالى لتاريخ العمل بالقانون وهو أول يناير سنة ١٩٧٢ العلاوات الدورية التى تستحق خلال سنة ١٩٧٢ تظل مستحقة فى مواعيدها ولو كان ذلك فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الفتوى :

يبين من تسمى القواعد المنظمة لمواعيد العلاوات الدورية انه قبل العمل بالعمل رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، كانت مواعيد العلاوات الدورية لأعضاء الهيئات القضائية خاضعة لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ معدلاً بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ الذى نص فى مادته الثانية على انه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة ، تمنح للمعاملين المدنيين والعسكريين المعاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذى كان محدداً لاستحقاقها طبقاً لأحكام تلك النظم والكادرات » ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ونص فى البندين ( سادساً ) و ( سابعا ) من تواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق به على انه :

( سادسا ) تستحق العلاوة الدورية السنوية فى أول يناير التالى لتاريخ مرور عام على التعيين فى احدى وظائف الجدول او من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة . بمراعاة ما نص عليه فى الجند سابغا .

( سابغا ) بالنسبة للعلاوة الدورية التى تستحق فى يناير مسنة ١٩٧٣ تصرف وفقا للتواعد الآتية :

( ١ ) يحدد موعد آخر علاوة دورية صرفت لكل من شاغلى وظائف الجدول خلال سنة ١٩٧٢ .

( ب ) تحسب عدد الشهور من تاريخ العلاوة المشار اليها فى البند السابق حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٢ وتعتبر كسور الشهور شهرا كاملا .

( ج ) تمنح العلاوة بنسبة عدد الشهور المحددة فى البند السابق مقسومة على ١٢ .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه قد أعاد تنظيم مواعيد استحقاق العلاوات الدورية المقررة لأمضاء الهيئات القضائية نظما مغايرا للتنظيم الذى كان قائما وقت صدوره ، فقد كان مقتضى التنظيم السابق تأجيل ميعاد العلاوة الدورية - فى حالتى التعيين والترقية - مدة سنة من التاريخ الذى كان محدا لاستحقاقها ، أما التنظيم الحالى فمقتضىه أن العلاوة الدورية تستحق - كقاعدة عامة - من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة السابقة ، ولا يستثنى من هذه القاعدة الا حالة التعيين ، فستحق العلاوة فى هذه الحالة فى أول يناير التالى لمرور سنة على التعيين ، ومن ثم يكون قد أسقط القاعدة التى اشتمل عليها التنظيم السابق والتى من مقتضاها تأجيل العلاوة فى حالة الترقية ، والحق هذه الحالة بالقاعدة العامة التى مقتضاها استمرار العلاوة الدورية دون تأجيل ، ولا وجه للقول بأن الترقية

نوع من التعيين ، ومن ثم يسرى فى شأنها الحكم الاستثنائى المقرر لحالة التعيين ، ذلك انه لكل من التعيين والترقية مدلول متميز ، فالتعين هو الإلحاق بالخدمة ، أما الترقية فهى اسناد وظيفة أعلى لن سبق الحياقه بالخدمة فى وظيفة ائسنى ، وهذا ما أكدته المشرع فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ذاته حيث ميز بين الاصطلاحين وفقا للبدلول المتقدم بيانه ، ومن ثم فلا يسع الخلط بينهما ، أو القول بسريران الحكم الخاص باحدى الحالتين على الأخرى .

إن القاعدة - وفقا لما استقر عليه رأى هذه الجمعية العمومية - أن القانون واجب التطبيق على العلالة الدورية هو القانون المعمول به فى تاريخ استحقاقها دون القانون الذى كان قائما عند التعيين أو عند الترقية ومن ثم فإن العلالات التى يحل موعد استحقاقها بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه تخضع لاحكام هذا القانون وحده دون احكام القوانين السابقة .

ومن حيث انه ولئن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه قد وحد مواعيد العلالات الدورية لجميع أعضاء الهيئات القضائية محددة بأول يناير من كل عام خلافا لما كان عليه الحال فى ظل القوانين السابقة حيث كان لكل عضو تاريخ محدد لاستحقاق العلالة الدورية يختلف باختلاف تاريخ تعيينه ، إلا أن الواضح من احكام هذا القانون أن القاعدة المشار إليها لا يعمل بها الا اعتبارا من أول يناير التالى لتاريخ العمل بالقانون وهو أول يناير سنة ١٩٧٣ ، أما العلالات التى تستحق خلال سنة ١٩٧٢ فتظل مستحقة فى مواعيدها ولو كان ذلك فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، يدل على ذلك أن هذا القانون وضع حكما وقتيا ينظم العلالة المستحقة فى أول يناير سنة ١٩٧٣ فيتضى باستحقاق نسبة عنها تختلف تبعا لاختلاف ميعاد العلالة المستحقة خلال سنة ١٩٧٢ مستهدفا بذلك تحقيق المساواة بين جميع الخاضعين للقانون فلا يفيد بعضهم نتيجة تقديم موعد علالوته ، بينما يضار البعض الآخر

نتيجة تأخير هذا الموعد ، وقد تكون ثمة حالات تستحق فيها العلاوة في الفترة من تاريخ العمل بالقانون ، وهو ( ٥ ) من أكتوبر سنة ١٩٧٢ حتى أول يناير سنة ١٩٧٣ ، وليس ثمة مسوغ لتأجيل هذه العلاوات حتى أول يناير سنة ١٩٧٣ إلا اضير مستحقوها وأخل ذلك بالمساواة التي قصد القانون تحقيقها ، ومن ثم فإن هذه العلاوات تستحق في مواعيدها كاملة ، على أن يستحق جزء من العلاوة في أول يناير سنة ١٩٧٣ وفقا للحكم الذي نص عليه البند ( سابغا ) من القواعد المشار إليها .

من أجل ذلك .. انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه في ظلل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، لا يترتب على الترقية ارجاء ميعاد استحقاق العلاوة الدورية ، وتستحق العلاوات الدورية في الحالات التي عرضتها وزارة العدل وإدارة القضايا الحكومية وفقاً للتفصيل المتقدم .  
( ملف ٣١٢/٣/٨٦ و ملف ٣١٣/٣/٨٦ - جلسة ١٦/٥/١٩٧٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المبينا :

حكم الفقرة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية معدلا بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بعدم جواز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من مجال القضاء والنيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها - مقتضى هذا الحكم ألا يقل مرتب المعين من الخارج عن مرتب من هو أحدث منه - المعين من الخارج يكتسب مركزاً قانونياً مستمراً يشتمل على هذا الحكم - إثر ذلك - لا تقتصر المساواة في المرتب على لحظة التعيين فقط بل يتعين زيادة مرتبه بمقدار العلاوة الدورية التي تمنح لأن يليه دون تأثير على موعد استحقاقه للعلاوة الدورية .

ملخص الفتوى :

ان الفترة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧

لسنة ١٩٧٦ تنص على أنه « ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها ... » .

ومن حيث أن المشرع سن بذلك حكما منطقيا عادلا من مقتضاه ألا يقل مرتب الأقدم الذي يعين من الخارج عن مرتب من هو أحدث منه ، فإن المعين من الخارج يكتسب مركزا قانونيا مستمرا يشتمل على هذا الحكم ، ومن ثم لا يسوغ القول بتصرف المساواة في المرتب على لحظة التعيين فتد وترك مرتب الأقدم بعدها للقواعد العامة في منح العلاوات الأمر الذي يؤدي حتما إلى زيادة مرتب الأحدث فيها يعد عن مرتبه لتأجيل العلاوة الدورية بالنسبة له إلى يناير التالي لمرور عام على تعيينه .

ومن حيث أنه بناء على ذلك يتعين زيادة مرتب كل من السيدين .... في الحالة المماثلة بمقدار العلاوة الدورية التي تمنح إن يليهما في ترتيب الأقدمية في ١/١/١٩٧٧ ليتسويا معه في المرتب على ألا يؤثر ذلك في بقاء استحقاقها للعلاوة الدورية .

من أجل ذلك .. انتهى رأي الجمعية العمومية لتسمى الفتاوى والتشريع إلى أنه يتعين زيادة مرتب الاستاذين / ... ، ... في ١/١/١٩٧٧ بقيمة العلاوة الدورية التي منحت إن يليهما في ترتيب الأقدمية .

( ملف ٨٦/٤/٨٠٩ - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨ )



### الفروع الثالث

#### البيدات

اولا : بحدل طبيعة العمل :

قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المبدأ :

موظف - مرتب - قضاة - مرتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء  
ومن في حكمهم - شروط استحقاقه والحكمة من تقريره - اعارة احسد  
اعضاء مجلس الدولة للشئون القانونية بلعدى المؤسسات العامة تمنع من  
استحقاق هذا البذل طوال مدة امارتهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢  
نص على ان :

« يمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء واعضاء النيابة العامة  
والوظلين النجيين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل او بمحكمة  
النفخس او بالنيابة العامة وللأعضاء الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا  
الحكومة وذلك بالفئات الاتية :

جنه

- ١٤ شهريا للمشتارين ومن في درجتهم وما يملوها وما يملئها .
- ٩ شهريا لرؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ومن في حكمهم .
- ٦ شهريا لوكلاء النيابة ومساعدو النيابة ومن في حكمهم .

ويبين من ذلك ان المشرع قد قرر منح راتب لرجال القضاء وغيرهم من  
ورد بيانهم في نص المادة الاولى من القرار وأطلق عليه اسم « راتب طبيعة

( ٥٢٠م - ج ٢٤ )

عمل « ويستفاد من هذه التسمية الحكمة التي تقرر من أجلها منح هذا الراتب ألا وهي طبيعة العمل الذي تستلزمه وظائف معينة حددها الشارع في نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم فإنه متى تقرر أن الشارع قد قرر هذا المرتب في واقع الأمر لظروف العمل الذي تفرضه الوظائف المشار إليها فالمفروض أن يكون القيام بعمل هذه الوظائف عنصرا من عناصر استحقاق هذا المرتب .

أ

وعلى هذا يكون مناط استحقاق مرتب طبيعنة الممسـل بتوافر شرطين :

- الأول : أن يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التي حددها نص المادة الأولى المشار إليه .
- الثاني : أن يكون الموظف قائما بعمل هذه الوظيفة .

على أن هذا الشرط الثاني ليس مطلقا ، ذلك أنه إذا جاز لجهة الإدارة أن تفسر من طبيعة عمل الموظف عن طريق تدبيرة مثلا طبقا للمادة ٤٨ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فإن هذا النخب - وهو نظام مؤقت بطبيعته - لا يؤثر على استحقاق الموظف المنتخب لمرتب طبيعنة العمل لأن جهة الإدارة لا تملك بفعلها وإرادتها وحدها أن تحرم - الموظف من مرتب طبيعنة العمل المقررة بقرار من رئيس الجمهورية ، الأمر الذي يختلف عن الإعارة التي لا تتم إلا بموافقة الموظف ، فأرادته في تغيير نوع العمل الذي يستحق عنه المرتب ، حرة على خلاف الأمر بالنسبة للانتداب ، ولهذا فإن الشرط الثاني من شرطي استحقاق مرتب طبيعنة العمل المشار إليهما مقيد بالاعتبار التقني ببيانه وهو ألا يكون عدم قيام الموظف بالعمل الذي تفرضه الوظيفة راجعا إلى إرادة جهة الإدارة وحدها .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على المادتين ٥١ ، ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة بقواعد الإعارة ، والمادة ٦٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، أن :  
للاعارة اثرين قانونيين :

الاول : انفصام علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة ويمثل ذلك فى خلق الوظيفة ويترتب على هذا الخلو عدم اضطلاع الموظف بأعباء الوظيفة العامة كما يترتب عليه عدم تقاضى الموظف مرتب وظيفته ويجوز تسفل الوظيفة بصفة مؤقتة مدة الاعارة .

الثانى : اتصال علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة من وجوه هى ان تدخل مدة - الاعارة فى حساب المعاش او المكافاة كما تدخل فى استحقاق العلاوة والترقية .

ومن ثم فان الاثر الاول للاعارة هو تخلى الموظف المعار عن اعباء وظيفته ، فهو لا يشغلها مدة الاعارة من حيث انها مصدر مالى أى درجة ومن حيث مقتضيات ما يقربه من عمل والمجنى العام لا يشغل الموظف المعار وظيفته طوال مدة الاعارة .

ولما كان من المنعين لاستحقاق مرتب طبيعة العمل ان يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التى حددتها نص المادة الاولى. من القرار الجمهورى سالف الذكر فينبغى على هذا عدم استحقاق عضو مجلس الدولة المعار لمرتب طبيعة العمل اثناء مدة اعارته .

ولا يسوغ الاحتجاج بأن نص المادة الاولى من القرار الجمهورى المذكور قد ورد عاملا شاملا وان حكمة هذا البديل متوافرة فى حالة الاعارة للشئون القانونية بالمؤسسة اذ ان ارتباطهم بمجلس الدولة ما زال قائما وتصرف مرتباتهم من الجهة المعارين اليها على اساس مرتباتهم فى الجهة الاصلية . ذلك ان الحكمة من تقرير هذا المرتب تكمن فى طبيعة العمل الذى يقوم به الموظف المعنى بالنص فقد قدر الشارع ان عمل التقاضى او عضو مجلس الدولة الخ ...، ذو طبيعة خاصة استدعت فى تقديره هذا الراتب فالراتب اذا غير مقرر للوظيفة فقط وانما هو مقرر أصلا لما تفرضه هذه الوظيفة من اعباء مفروض ان يكون شاغلا قائما بها تطبيقا لقاعدة عامة اوردها المادة ٧٣ من قانون موظفى الدولة ويتقضى بأن على الموظف ان يقوم بنفسه بالعمل للنوط به وان يؤديه بدقة وامانة وعليه ان يخصص وقت العمل الرسمى لاداء واجبات وظيفته .

كما لا يمتنع الاستناد الى ارتباط اعضاء المجلس به اثناء مدة الاعارة وان مرتباتهم تصرف من الجهة المعارين اليها على أساس مرتباتهم فى الجهة الاصلية وان طبيعة الاعارة كنظام قانونى لا يترتب عليه انفصام الصلة بين الموظف المعار ووظيفته الاصلية انفصاما تاما والا كان الاجراء نقلا لا اعارة . ذلك ان هذه الصلة تكون اثناء الاعارة متراخية الى ان تنتهى الاعارة فتعود .

وانما كانت المؤسسة تصرف للسادة المعارين اليها من اعضاء مجلس الدولة رواتبهم على الاساس الذى يعاملون به فى مجلس الدولة ، فان نص المادة ٦٢ لا يشترط فى خصوص الرتب سوى الا تقل الدرجة المالية للموظف المعار اليها عن درجة الوظيفة التى تشغلها ، فليس هناك اذن مانع من ان يعار العضو الى وظيفة درجتها المالية اعلى من درجة العضو .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم استحقاق السادة المعارين الى المؤسسة من الاعضاء الفنين بمجلس الدولة لبطل طبيعة العمل المتقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٨ لسنة ١٩٦٢ طوال مدة اعارتهم .  
( فتوى رقم ٧٧٩ فى ٢٠/١١/١٩٦٢ - جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

##### المبحث :

رجال القضاء والنيابة العامة - مرتب - راتب طبيعة عمل - شرائب - راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء مقرر لمواجهة ما تستلزمه الوظائف القضائية من مطالب لا تدعو اليها الحاجة فى الوظائف الحكومية الاخرى وهو مخصص لمواجهة التكاليف المتعلقة باداء هذه الوظائف شمله فى ذلك شأن بدل التمثيل المقرر لبعض الوظائف الاخرى - اثر ذلك - لا يعد عنصرا من عناصر كسب العمل فلا يدخل فى وعاء الضريبة على كسب العمل - عدم خضوعه للضريبة على المرتبات وما فى حكمها

وبالتالى لا تخضع للضريبة الإضافية للدفاع والضريبة الإضافية للأمن  
القومى .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٨٢ لسنة ١٩٦٢  
يمنح رجال القضاء راتباً طبيعياً عمل تنص على أن « يمنح راتباً طبيعياً  
عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف  
قضائية بدويان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو النيابة العامة  
والأعضاء الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة  
الإدارية بالفئات الآتية .. » وتنص المادة (٢) على أنه « لا يجوز الجمع بين  
هذا الراتب وراتب التمثيل المقرر لبعض الوظائف القضائية » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى شأن الضريبة على  
إيرادات رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى  
كسب العمل ينص فى المادة (٦١) على أن « تسرى ضريبة المرتبات وما فى  
حكمها وألماهيات والمكافآت والمعاشات على :

١ - كل المرتبات وما فى حكمها وألماهيات والمكافآت والأجور  
والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التى تدفعها الحكومة والمصالح  
العامة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية الى أى شخص سواء  
كان مقيماً فى مصر أم فى الخارج مع مراعاة ما قضت به الاتفاقات من  
استثناء لهذا الحكم .

٢ - ....

كما تنص المادة (٦٢) معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ على أن :  
« تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من  
مرتبات وألماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبه بدئ الحياة  
يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحاً له من المزايا نقداً أو عينا وكذلك بدل  
التفصيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أنه عند تحديد وعاء الضريبة على المرتبات والأجور تجب التفرقة بين ما يؤدي لصاحب الشأن من مرثيات وأجور ومكافآت للصرف منها على شئونه الخاصة ، وبين تلك التي تؤدي إليه للصرف منها على شئون وظيفته ، فالأولى هي التي تدخل في وعاء الضريبة على المرتبات وما في حكمها أما الثانية فهي خارجه عن هذا الوعاء ، وإسناد هذه التفرقة مستمد من طبيعة هذه الضريبة في ذاتها ، فهذه الضريبة لا تفرض في الحقيقة إلا على ما يعود على صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله ، ولهذا وردت هذه الضريبة في الكتاب الخاص بضرائب كسب العمل ، وكسب العمل هو ما يحقته صاحب الشأن من مزايا خاصة به في مقابل ما يؤديه من خدمات للجهة التي يعمل لديها أو لحسابها وتفيد منه . فيكون حقا خالصا له حصل عليه ثمنا لخدماته ، إلا أنه بجانب ذلك فقد يحصل صاحب الشأن على مزايا أخرى ليست في حقيقتها ثمنا لما يؤديه من أعمال . وإنما هي تعويض له عما يتكبده من نفقات بسبب ما تتطلبه الوظيفة التي يشغلها من مطالب خاصة ، فيكون هذا التعويض في صورة مزية عينية أو نقدية تخصص في الأصل لمواجهة متطلبات الوظيفة ، دون أن يكون الغرض منها الصرف على الشئون الخاصة لشاغل الوظيفة وبالتالي لا تعد عنصرا من عناصر كسب العمل فلا تدخل في وعاء الضريبة على كسب العمل ، مثال بدلات التمثيل المقررة لبعض الوظائف فالأصل أنها لا تدخل أساسا في وعاء الضريبة على المرتبات وما في حكمها لعدم انطباق وصف كسب العمل عليها . وهذا ما كان يجري عليه العمل فعلا قبل صدور القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل المادة (٦٢) من القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٣٩ المشار إليه . فلم يكن بدل التمثيل خاضعا لضريبة المرتبات إلى أن صدر القانون رقم (١٩٩) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه مقررًا صراحة خضوع هذا البديل لهذه الضريبة ، ولم يكن في الإمكان إخضاع هذا البديل لهذه الضريبة طبقا لنص المادة (٦٢) سالف الذكر على أساس أنه من المرتبات ، لم يكن ذلك ممكنا إلا بتشريع يقرر خضوعها صراحة لهذه الضريبة وهو ما حدث بالفعل بعد صدور القانون رقم (١٩٩) لسنة ١٩٦٠ وقد عدل المشرع عن هذا الاتجاه حيث قرر عدم خضوع هذا البندل

للضرائب ، وبذلك يكون قد رد الامر الى نصابها وعاد الى ما كان عليه الامر قبل التعديل المشار اليه متفقا بذلك مع التفسير القانوني السليم .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك فلن راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء لا يخرج عن كونه مزية تمنح لطائفة معينة من العاملين بالدولة بسبب ما تتطلبه اعباء وظائفهم من التزامات غير قائمة بالنسبة الى بعض الوظائف الاخرى . فهو مقرر لمواجهة ما تستلزمه الوظائف القضائية من مطالب ومقتضيات لا تدعو اليها الحاجة في الوظائف الحكومية الاخرى وهو مخصص لجابهة التكاليف المتعلقة باداء هذه الوظائف شأنه في ذلك شأن بدل التمثيل المقرر لبعض الوظائف الاخرى ، اذ لك حرص القرار الجمهوري رقم ٧١٨٢ لسنة ١٩٦٢ على النص في المادة الثانية منه على عدم جواز الجمع بين هذا الراتب وبين راتب التمثيل المقرر لبعض الوظائف القضائية ، وما ذلك الا لان المشرع رأى بحق ان كلا البئلين من طبيعة واحدة ، وان مقتضى منحها واحد ، لانه لو كان غير ذلك لما حظر الجمع بينهما كما هو الشأن بالنسبة الى البدلات الاخرى التي يختلف مناط منح كل منها عن الآخر ، فمثلا يجوز الجمع بين راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء وبين راتب الاغتراب المقرر لمن يعمل منهم في بعض الاماكن النائية لاختلاف سبب منح كل منهما من الآخر . واذا كان بدل التمثيل لا يخضع للضرائب فان راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء لا يخضع ايضا للضرائب لاتحاد العلة في كل منهما .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك عدم خضوع بدل التمثيل المقرر بنص صريح في قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الامر غير المتحقق بالنسبة الى راتب طبيعة العمل محل البحث ، ذلك انه لم يكن من الممكن اخراج بدل التمثيل من وعاء الشريحة على المرتبات والعودة به الى سابقة عهد الا بتشريع وذلك لان خضوعه للضريبة المشار اليها كان بتشريع ايضا فلا يلغيه الا تشريع مماثل لنفس القوة اما بدل طبيعة العمل فليس ثمة تشريع يخضعه مراعاة للضريبة فلا يحتاج الامر الى تشريع مماثل لذلك اخرج بدل التمثيل من وعاء الضرائب .

ومن حيث انه مما يؤيد هذا النظر ويقطع بصحته ما جاء فى المذكرة التى رفعت الى رئيس الجمهورية فى شان تقرير راتب طبيعة العمل لرجال القضاء من ان « عمل رجل القضاء يتميز بترغره طول الوقت وان طبيعة هذه الوظيفة ونصوص قانون السلطة القضائية يرتب على رجال القضاء التزامات لا ترتبها الوظائف الاخرى وتوجب عليهم انجاز ما يعهد اليهم من عمل دون تقيد بمواعيد العمل الرسمية فضلا عما يقتضيه عملهم من توفر على مراجع البحث المختلفة مما يكبدهم نفقات اضافية وهذا الوضع قائم ايضا بالنسبة الى زملائهم فى مجلس الدولة وادارة قضائيا الحكومة والنيابة الادارية ... ولهذه الاعتبارات طلبت الوزارة تقرير راتب عمل لرجال القضاء .. » وليس من شك ان ما تضمنته المذكرة المشار اليها يدل دلالة واضحة على التصد الذى من أجله تقرر هذا الراتب وهو - كما سبق ايضاحه - مقرر لمواجهة ما تستلزمه الوظيفة القضائية من مطالب ومقتضيات وليس لمواجهة النفقات الشخصية لشاغل الوظيفة .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فان الاستاذ / ... المستشار المساعد بمجلس الدولة يكون محقا فيما يطالب به من عدم اخضاع راتب طبيعة العمل الذى يتقاضاه طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٨٢ لسنة ١٩٦٢ للضريبة على المرتبات وما فى حكمها ، وبالتالي لا يخضع للضريبة الاضافية للدفاع والضريبة الاضافية للامن القومى ، ومن ثم فان قيام مجلس الدولة باستقطاع الضرائب المذكورة من هذا البدل يكون قد تم بالمخالفة لاحكام القانون .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الفروق المالية المستحقة لسيادته من المدة السابقة على تاريخ تقديم الطلب فان المادة ١٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه معنلة بالتاتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ تنص فى فقرتها الثانية على سقوط حق المول فى اللطالبة برد الضرائب التى دفعت بتقدير حق بعضى خمس سنوات ، كما تنص المادة (١٧) مكررا فى فقرتها الاخيرة على ان « تبدأ المدة الفصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة (١٧) من تاريخ اخطار المول بربط الضريبة - وبديهي أن العلم بربط الضريبة على



بذل طبيعة العمل محل البحث يتحقق شهرا بشهرا عند تناقض البسذل  
مخصوصا منه قيمة الضرائب ومن ثم فان الاستاذ . . . . لا يحق له المطالبة  
بها استقطع من بدل طبيعة العمل المقرر لسياقته بصفة ضرائب لمدة تزيد  
على خمس سنوات سابقة على تقديم طلبه المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية المعموية الى عدم خضوع راتب طبيعة العمل  
المقرر لرجال القضاء لضريبة المرتبات وما فى حكمها او لضريبتى الدفاع  
او الامن القوسى ، ومن ثم يحق للاستاذ / . . . . استرداد ما استقطع من  
مرتبه بغير حق بصفة ضرائب على بدل طبيعة العمل لمدة الخمس السنوات  
السابقة على تاريخ تقديم طلبه .

( ملف ١٨٥/٢/٢٧ - جلسة ١٩٧٢/٥/٣ )

ثانيا : بسذل تمثيل والانتقال :

قاعدة رقم ( ٣٨٥ )

المبسدا :

لتطبيق حكم الخفض المنصوص عليه فى القانون رقم ٣٠ لسنة  
١٩٦٧ على بسذل التمثيل والانتقال اللذين اشترط المشرع الا يجالوز  
بمجموعها بسذل التمثيل المقرر لوظائف الهيئات القضائية ذات الربط الثلاث  
او المرتب الاساسى للمضو ايها اقل - اجراء خفض المنصوص عليه فى  
القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على كل من البطلين سالفى الذكر على هذة -  
قبل تحديد المقدار المستحق للعضو .

ملخص الفتوى :

من حيث ان جنول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون مجلس  
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون  
رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٦ ، حدد فئات بدل

التمثيل واخضاعها في القاعدة الرابعة من قواعد تطبيقه للخفض التسرر  
بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات  
والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين  
المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ، والمعمول به حتى أول يوليو سنة  
١٩٨١ تاريخ الفائه بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ ، نص في مادته الأولى  
على أنه ، فيما عدا بدل السفر ومصارييف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء  
واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الإضافية  
والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان ، علاوة على الاجسر  
الاعلى .

ومن حيث أن مفساد ذلك أن الشرع عندما قرر منح بدل انتقال ثابت  
لاعضاء الهيئات القضائية ابتداء من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ اتجه الى عدم  
الجمع بينه وبين بدل التمثيل ، واعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٩ عدل  
الشرع عن هذا المسلك فسمح بالجمع بين البدلين بشرط ألا يجاوز مجموعها  
بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الرئط الثابت أو المرتب الاساسى للمعضو  
ايهما اقل ، مع اخضاع بدل الانتقال لحكم الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠  
لسنة ١٩٦٧ الذى يخضع له اصلا بدل التمثيل ، ومن ثم وضع الشرع بذلك  
قاعدة تحدد مقدار ما يصرف فعلا للمعضو من البدلين ، الامر الذى يقتضى  
الاعتداد بالمبالغ المستحقة منها فعلا عند تحديد مقدار مجموعها .

ولما كان حكم الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ يسرى على  
كل بدل على حدة فلا يستحق بالفعل منه سوى ثلاثة ارباعه ، فان مجموع  
البدلين الذى يستحقه المعضو انما يتحدد بمقدار كل منهما بعد اجراء الخفض  
بحيث لا يزيد على بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الرئط الثابت بعد خفضه  
أو مرتبه الاساسى ايها اقل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اجراء  
الخفض النصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على كل من البدلين  
سالفى الذكر على حدة قبل تحديد المقدار الذى يستحق للمعضو منها .

( ملف ٨٥٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ )

الفرع الرابع  
حوافز مالية

قاعدة رقم ( ٢٨٦ )

المبدأ :

قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ يمنع حوافز مالية لأعضاء الهيئات القضائية - نص القرار المذكور على حرمان المتدربين بعض الوقت من تلك الحوافز - جواز ذلك قانونا - أساس ذلك : اختصاص المجلس بقرير قواعد منح تلك الحوافز وشروطها وموانعها في حدود ما رصد لها من اعتمادات في ميزانيته - وبما له من تقرير الموافقة على التنب في غير اوقات العمل الرسمية او عدم الموافقة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الدعوى ، بحسب حقيقتها وسببها وأسانيده التي اوردها المدعى هي مطالبة بمرتبة ، مبناها تحقق المقتضى لصرفه الى المدعى لعدم سلامة ما تضمنه القرار بتقريره من عدم استحقاق المتدرب بعض الوقت له اذا ما تقاضى من جهة ندبه مكافاة وهي تتمخض عن مطالبة بمبالغ مالية ، في فترة نفاذ ذلك القرار ، والى حين تعديلها حيث بالقرار رقم ٣٤٦ الصادر في ٢٠ من يناير ١٩٨٣ الذي أجاز ذلك الجفع وفي على هذا الوجه . لا تقييد بالميعاد المقرر للطعن بالالغاء في القرارات الادارية واستوفت اوضاعها الشكلية مقبولة شكلا . وهي تتعلق بخامسة شأن المدعى من حيث احييته في صرف ذلك المرتبة وهو ذو مصلحة والصفة والحكم فيها ليس حجة على غيره ممن تمثل احوالهم حالة اولهم . وتدخل اى منهم في الدعوى ، للحكم له بمثل طلباته ، ولا يعتبر في الحقيقة ووقع الامر تدخلا بالمعنى للاستفاد من المادة ١٢٦ مرافعات ، وانما هي دعوى اصلية يطلب كل منهم لنفسه الحكم له بما لم يصرف له من تلك الحوافز ، وسيله الى ذلك

اقامة دعوى مستقلة بالحق الذى يدعيه لنفسه ، بالاجراءات المعتادة لرفعها .  
وليس ثم رابطة تقرر اصلا اقامة اكثر من دعوى ممثلة فى صحيفة دعوى واحدة ، ومن باب اولى التدخل فى هذه الدعوى وجوبيا ، اذ لا معنى لشمولها بغير طرفيها ولا يجوز اتخاذ التدخل سبيلا الى خلق دعوى جديدة غير معروضة على المحكمة اذ لم تتصل بها على الوجه المقرر . اما التدخل انضماميا لتلييد طلب المدعى الحكم له بتلك المبالغ ، فلا مورد له . لان لكل من المدعى وطالبى التدخل شئنا يعنيه . وكل يجادل عن نفسه ، وليس ثم من هائدة تعود على المتدخل منه مباشرة ، ولا يكفى المصلحة المحتملة غير المباشرة ، فى الافادة مما يقرر اذا الحكم للمدعى فى دعوته هذه المختصة به فى المبتدأ القانونى الذى يتأسس ذلك عليه ، فالحكم تقدم حججه نسبية .

ومن حيث انه عن الموضوع ، فانه ما نص عليه قرار المجلس الاعلى للهيئات القضائية المشار اليها من تقرير استحقاق أعضاء الهيئات القضائية لتلك الرتبات مع عدم جواز الجمع بينها وبين المكافاة التى يتقاضاها من يكون منهم منتدبا بعض الوقت ، صحيح فيما يختص المجلس بتقريره تبعا لما له من تقرير قواعد منح تلك الحوافز وشروطها وموانعها فى حدود ما رصد لها من اعتمادات فى ميزانيتها ، وبما له من تقرير الموافقة على التندب فى غير اوقات العمل الرسمية للقيام باعمال قانونية للوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة او عيها طبقا لما نصت عليه المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة وحالة نبضهما وتبعا من تحديد المكافاة التى يستحقها التندب عن تلك ( تقابلها المادة ٦٢ من قانون السلطة القضائية مما يخوله حق تقرير احوال عدم الجمع بين تلك المكافآت وبين الحوافز ، وهو منى الخصوص قد قام على ما سببه البرر له صدقا وعدلا ، وقصد به تشجيع منح الحوافز بها ارتاء المجلس من الشروط محققا للمصلحة العامة ، وليس فى ذلك اخلال بالمساواة بين أعضاء الهيئات القضائية او تمييز لفرق منهم على آخر ، بل ان فيه منعا للتمييز بينهم فيما يتقاضونه من مرتبات والاصل منع كل ما يشعر بأن لعضو امتيازاً على زميله فيها وباعتبار أن

عمل الوخيلة لا يقتصر على وقتها الرسمي ، بل يتجاوزها بطبيعتها الى كل وقت شاغلها . ولا معنى لما ورد بصحيفة الدعوى من أن تقرير عدم جواز الجمع بينهما وبين المكافأة عن الندى ما يقربها الى معنى الاعانة او المنحة اذ العبرة بما وصفها القرار مصدقا لما ورد قرين الاعتماد المخصص لها في الميزانية ، ثم انه لا جدوى منه ، فهي لانها ، ان كان كما ذكره فهي عندئذ منحة عامة يملك المجلس ، في ضوء ما سبق تقريرها من حيث أساسها ومقدارها وشروط استحقاقها وتقييد منحها ، وثم ذلك منه بقواعد عامة صحيحة ومجردة ، بقاء على سببها المقتضى لها أو المانع منه .

وبوسع ذى الشأن ان يتخير بين تلك الحوافز وبين المكافأة وهو لا يختار هذه الا لكونها أفضل له ، وليس له من حق في ان يجمع بينهما ملتبسا للقاعدة سالفه البيان ، والى حين فعلها بالقرار رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٢ الذى اجاز ذلك .

( ملعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١ )

## الفرع الخامس

### المعاش

قاعدة رقم ( ٢٨٧ )

المبــــــــــــدا :

المستفاد من الاعمال التحضيرية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ،  
ان الحكمة من نص المادة الاولى من القانون ، هي تشجيع المحامين على  
الاتحاق بوظائف القضاء او ما يماثلها وعلى ذلك لا تحسب مدة المحاماة  
في معاش من يعين في ظل احكام هذا القانون - الا اذا كان التعيين مباشرة  
من مهنة المحاماة في احدى الوظائف المتصوص عليها في المادة الاولى سالف  
الاشارة اليها .

ان نص المادة الاولى لا يشترك في حكمته مع نص المادة الثانية من  
القانون ، الخاصة بالموظفين المعيّنين قبل صدوره والتي تنطبق على كل  
من يشغل عند صدوره ، وظيفه من الوظائف المشار اليها بالمادة الاولى  
وبفرض النظر عما اذا كان قد عين في درجة اقل منها قبل ذلك .

لم يقصد المشرع بداهة عند الكلام على النظراء ، ان يجعل للنظير  
حقوقا تزيد على حقوق الاصيل ، ومن ثم يجب تفسير النص من باب أولى  
على اساس اشتراط ان يكون التعيين في وظائف النظراء من المحاماة مباشرة  
الى وظيفة تعادل وكيل نيابة فما فوقها .

اذا نقل الموظف من احدى الوظائف المذكورة في المادة الاولى الى  
وظيفة اخرى غير مذكورة في هذه المادة فلا تحسب له من فترة المحاماة  
في المعاش الا المدة المساوية للمدة التي قضيت في المادة الاولى .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ تفسير القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٠ الخاص بحساب مدة الاشتغال بالحماية فى معاش الموظف الفنى وتبين ان الرأى مطلوب فى امور ثلاثة . -

الاول - هل يشترط لحساب مدة الاشتغال بالحماية ان يكون التعيين فى احدى الوظائف المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذا القانون من الحماية مباشرة .

الثانى - هل يشترط لحساب تلك المدة بالنسبة الى النظراء ان يكون تعيينهم قد تم مباشرة فى وظيفة معاملة لوظيفة وكيل نيابة درجة ثالثة او ما فوقها .

الثالث - مقدار المدة التى تحسب فى المعاش فى حالة النقل الى وظيفة غير الوظائف المنصوص عليها فى المادة الاولى .

وقد انتهى القسم من بحثه الى ما يأتى :

يجب التفرقة بين طائفتين من الموظفين .

١ - المعينين فى ظل احكام هذا القانون اى الذين عينوا او يعينون بعد ١٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ تاريخ العمل بهذا القانون .

ب - طائفة المعينين قبل صدور هذا القانون .

فالموظفين من الطائفة الاولى تسرى عليهم احكام المادة الاولى من هذا القانون وهى تنص على ان تحسب فى المعاش مدة الاشتغال فى الحماية لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة اذا عين فى احدى الوظائف اللبينة فى تلك المادة .

ولفظ « عين » الوارد فى تلك المادة يحتمل معنيين :

١ - دخول الخدمة ابتداء .

٢ - الترقية أو النقل من وظيفة الى اخرى .

بالرجوع الى الاعمال التحضيرية لهذا القانون لمعرفة أى المعنيين هو المقصود بتبين أن الغرض من التشريع هو تشجيع المحاسبين على الالتحاق بوظائف القضاء وما يماثلها وهذه الحكمة لا يتوافر الا اذا كان التعيين من المحاماة مباشرة فى إحدى الوظائف السابقة ومن ثم لا تحسب مدة الحماية لمن يعين « فى ظل هذا القانون » فى وظيفة أقل من وكبسل نيابة درجة ثلاثة او ما يماثلها فى الجهات الاخرى المنصوص عليها فى المادة الاولى ثم يرتقى الى هذه الوظيفة بعد ذلك كما لا تحسب لمن يرتقى الى هذه الوظيفة بعد ذلك . كما لا تحسب لمن يعين فى هذه الوظيفة من غير المحاماة مباشرة كما اذا كان موظفا فى وظيفة ادارية او غيرها .

اما الموظفون من الطائفة الثانية أى المعينون قبل صدور هذا القانون فلا تنطبق عليهم المادة الاولى بل تنطبق عليهم المادة الثانية وهى تنص على أن :

« يسرى حكم المادة السابقة على كل من يشغل الآن وظيفة من الوظائف سالفة الذكر أو كان شاغلا لها من الموظفين الحاليين اذا طلب ذلك فى ظرف ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » .

وواضح أن هذا النص لا يشترك فى حكمته مع نص المادة الاولى لان الموظفين الذين ينطبق عليهم قد عينوا وانتهى الامر .

فهذا الحكم ينطبق « بصريح نفيه » على كل من يشغل الآن وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة وما يماثلها فى الجهات الاخرى او ما يعلاها هذه الوظيفة . فالعلاضى من الدرجة الاولى مثلا عند صدور هذا القانون ينطبق عليه هذا النص بلا مرأ ولو كان قد عين أصلا فى وظيفة أو رقى من وظيفة وكيل نيابة درجة ثلاثة ثم رقى فيما بعد .



وزيادة على ذلك تأكيد هذا التفسير الواضح من الاعمال التحضيرية ذاتها ذلك لانه عند نظر المادة الثانية من هذا القانون بنجلس النواب ( جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٥٠ ) قال أحد حضرات النواب :

« أريد أن أستفسر من حضرة المقرر هل تحسب فترة الاشتغال بالحماية لمن عين في وظيفة أقل من وكيل نيابة قبل صدور هذا التشريع ثم رتب الى درجة وكيل نيابة الآن ، فرد حضرة المقرر قائلا « نعم ينطبق عليه هذا التشريع » .

بالنسبة الى الامر الثاني :

لاحظ التسم أن القانون قد قيد الاستفادة من احكام المادة الاولى باشتراط أن يكون التعيين في القضاء أو النيابة في وظيفة من درجة وكيل نيابة فما فوقها وفي مجلس الدولة في وظيفة مندوب من الدرجة الثالثة فما فوقها وفي ادارة قضايا الحكومة في وظيفة محام من الدرجة الثالثة فما فوقها ( وهذه الوظائف الثلاث متماثلة ) غير أنه عند الكلام على النظراء لم يذكر هذا الشرط . غير أنه لا يمكن بداهة أن يقصد المشرع أن يجعل للنظير حقوقا تزيد على حقوق الاصيل فتضم مدة الحماية للنظير الذي يعين في وظيفة تعادل معاون نيابة مثلا ولا تضم هذه المدة لمن يعين في وظيفة معاون النيابة .

ومن ثم يجب تفسير النص من باب اولى على أساس اشتراط أن يكون التعيين في وظائف النظراء من الحماية مباشرة الى وظيفة تعادل وظيفة وكيل نيابة فما فوقها .

بالنسبة الى الامر الثالث :

بعد أن بينت المادة الاولى من القانون الوظائف التي تحسب لمن عينوا أو يعينون فيها مدة الاشتغال بالحماية في المعاش نصت على ما يأتي :

« وذلك على أن تكون المدة المحتسبة في المعاش مساوية لمدة خدمته في الوظيفة وبشرط ألا تتجاوز عشر سنوات إلا في حالة الوفاة أو التقاعد بسبب العجز عن العمل فتحسب في المعاش مدة اشتغاله في الحماية على ألا تتجاوز عشر سنوات » .

وواضح أن المقصود بالوظيفة هنا إحدى الوظائف المذكورة في المادة الأولى. إذ القانون لم يتحدث إلا عنها ولا يمكن أن يقصد غيرها . فإذا نقل الموظف من إحدى هذه الوظائف إلى وظيفة أخرى غير مذكورة فلا تحسب له من مدة الحماية في المعاش إلا المدة السالوية للمدة التي قضيت في الوظيفة الأولى .

( فتوى رقم ٦٢٥ في ١١/١١/١٩٥١ ) .

قاعدة رقم ( ٢٨٨ )

المبدأ :

معاش - رجال القضاء والنيابة العامة - حساب مدة اشتغالهم بالحماية في المعاش - جوازه وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ لتوافر شروطه فيهم .

ملخص الفتوى :

يبين من استتصاء التشريعات المنظمة لموضوع مدد الخدمة التي تحسب في المعاش أن قوانين المعاشات المتعاقبة رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ورقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ تسد استقرت على أصل عام يقضى بالأحساب في المعاش سوى مدد الخدمة التي تقضى في الحكومة أو في الأشخاص الإدارية العامة ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة ، فلا تدخل في حساب المعاش مدد الخدمة التي تقضى في غير هذه الجهات ، ثم صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالحماية في معاش الموظف الفني - استثناء

من هذا الاصل الذى كانت تقررہ وتتنقذ المادتان ١٣ و ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية وقد سرى هذا القانون على رجال القضاء والنيابة فيمن يسرى عليهم من الموظفين القنينين من رجال القانون ، فحولهم الحق فى حساب مدة اشتغالهم بالمهارة فى المعاش بالشروط الواردة فى المادة الاولى منه التى تقضى ، بأن تصب فى المعاش مدة الاشتغال بالحاماة لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة اذا عين فى احدى وظائف القضاء أو النيابة العامة من درجة وكيل نيابة فما فوقها أو ما يماثلها من وظائف مجلس الدولة وادارة قضائيا الحكومة والوظائف القضائية بديوان وزارة العدل ووظائف القضاء الشرعى ووظائف النظراء ، على أن تكون المدة المحسوبة فى المعاش مساوية لمدة خدمته فى الوظيفة وبشرط ألا تجاوز عشر سنوات الا فى حالة الوفاة أو التقاعد بسبب العجز عن العمل ، فتحسب فى المعاش مدة اشتغاله بالمهارة على الا تجاوز عشر سنوات .

وفى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والرتب واقتدمية الدرجة بالنسبة الى الموظفين الذين يسرى عليهم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ونص فى البند السادس من المادة الاولى منه على حساب مدد العمل التى قضيت فى الاعمال الحرة المساندر بتظلم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة فى تقدير الدرجة والرتب واقتدمية الدرجة .

ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ونص فى المادة ٢٥ منه على انه « استثناء من احكام قوانين المعاشات وقانونين موظفى الدولة تحسب فى المعاش نصف مدة الاشتغال بالمهارة لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة اذا عين فى وظائف القضاء أو النيابة من درجة وكيل نيابة فما فوقها وذلك بشرط ألا تتجاوز مدة خدمته فى الوظيفة والا تجاوز عشر سنوات الا فى حالة الوفاة أو التقاعد بسبب العجز عن العمل فتجبسب مدة اشتغاله بالحاماة على الا تجاوز عشر سنوات . . »

وأخيرا صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة فى المعاش ، ونص فى المادة الاولى منه على أن :

« تحسب فى المعاش بالنسبة الى الموظفين الذين تسرى عليهم احكام القوانين أرقام ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها ، مدد العمل السابقة التى قضيت فى غير الحكومة او الهيئات ذات الميزانيات المستقلة والتى يتقرر ضمها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ المشار اليه او طبقا لاية قوانين او قرارات اخرى ، ولا تحسب مدد العمل السابقة قبل سن الثامنة عشرة . ويشترط لحساب المدد المشار اليها فى المعاش أن يطلب الموظف ذلك من الجهة التابع لها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون او من تاريخ التحاقه بالخدمة » .

وظاهر من هذا النص أنه ينظم موضوع حساب مدد الخدمة السابقة فى المعاش تنظيميا جديدا ينطوى على توسيع نطاق هذه الحيزة وتيسير الافادة منها ، وأنه يشترط لسريانه شروطا منها ما يتعلق بالموظفين ومنها ما يتعلق بالجهات التى قضيت فيها مدة العمل السابقة ومنها ما هو خاص بهذه المدد ذاتها ، فمن حيث الموظفون يشترط المشرع فى شأنهم أن يكونوا ممن تسرى عليهم احكام القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المعمول به الان وهى القوانين المنظمة لموضوع المعاشات منذ بدأ تنظيمها تشريعا ، ومن حيث الجهات التى قضيت فيها مدد العمل السابق فإنه يشترط أن تكون جهات اخرى غير الحكومة او الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة ، ومن حيث مدد العمل ذاتها فإنه يشترط أن يتقرر ضمها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة او طبقا لاية قوانين او قرارات اخرى .

ويتعين استقصاء النظام القانونى لوظائف القضاء والنيابة فى ضوء

هذه الشروط لمعرفة ان كانت متوافرة فى شلتهم فيسرى عليهم القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ام انها كلها او بعضها متظفة فى حقهم فلا يسرى عليهم هذا القانون ولا يفيدون منه .

وبالنسبة الى الشرط الاول فان شأن رجال القضاء والنيابة شأن موظفى الحكومة كافة فى خصوص سريان قوانين المعاشات عليهم وان تضمنت التشريعات المنظمة لوظائفهم استثناءهم من بعض احكام قوانين المعاشات على نحو ما جاء بالمادتين ٧٤ ، ٧٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فان هذا الاستثناء فى ذاته يؤيد الاصل المقرر فى شلتهم وهو سريان هذه القوانين عليهم اسوة بغيرهم من موظفى الدولة .

اما عن الشرط الثانى الخاص بالجهة التى تقضى فيها مدة العمل السابق فلا جدال فى أن المحاماة ليست جهة حكومية ولا هيئة عامة ذات ميزانية مستقلة مما يعنيها النص - وقد استقر الامر فى التشريع على اقرار مبدأ حساب مدد العمل بها فى المعاش على خلاف فى تقدير ما يحسب منها وذلك باعتبارها مهنة ينظم الاشتغال بها قانون .

اما بالنسبة الى الشرط الثالث فان المشرع لم يجتزئ بان يكون تقرير ضم مدة الخدمة السابقة تطبيقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وهو التشريع العام المنظم لهذا الموضوع ، وانما اجاز أن يكون تقرير هذا الضم بأى قانون أو قرار آخر .

وانه وان كان القرار الجمهورى المشار اليه لا يسرى على رجال القضاء والنيابة كما يبين من مجموع نصوصه ومن الاشارة فى ديباجته الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الذى لا يسرى عليهم الا استثناء فيما لم تنظمه قوانينهم الخاصة ، الا أن هذه القوانين وآخرها القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية المعمول به تعتد بهذه المدة عند تعيين للحامى فى وظائف القضاء والنيابة ( المواد ٥٢ فقرة ٥ و ٥٤ فقرة ج و ٥٦ فقرة ج و ١٣٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة

١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ، وكذلك عند تحديد وضعه بين زملائه ( المادة ٦٢ من القانون المشار اليه ) اعتدادا يتفق اثره وضم هذه المدة الى مدة الخدمة ، ذلك لانه يشترط لتعيين المحامى فى هذه الوظائف أن يكون قد قضى مدة من الاشتغال بالحماية كحد أدنى يختلف باختلاف هذه الوظائف ، كما يحدد ائتمنياتهم فى الدرجات التى يعينون بها على أساس هذه المدة - ومقتضى ذلك أن المشرع فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه يقصد بهذه المدة فى تقدير الدرجة والمرتبة واقدمية الدرجة على النحو المقصود المشار اليه فى المادة لاولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ .

ويخلص مما تقدم أن الشروط التى شرطها القانون المشار اليه لحساب حدة الاشتغال بالحماية فى المعاش متوافرة جميعها فى شأن رجال القضاء وأعضاء النيابة ، ومن ثم فانه يسرى عليهم ، شأنهم فى ذلك شأن كافة موظفى الدولة الخاضعين لاحكام قوانين المعاشات المتقدم لكرها .

هذا والقول بسريان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية دون القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ فى خصوص حساب مدة الاشتغال بالحماية فى معاش القضاء وأعضاء النيابة استنادا الى أنه قانون خاص ، يفضل فى هذا المجال لقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ باعتباره قانونا عاما ، هذا القول مردود بأن القواعد الواردة فى هذين التشريعين وفى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ تنظم جميعهما موضوعا واحدا هو موضوع حساب مدد العمل السابقة فى غير الحكومة والهيئات المسماة فى معاش الموظفين - فليس المجال مجال مفاضلة بين قانون عام وقانون خاص وانما الامر فى حقيقته أمر احكام متعاقبة على درجة ، سواء تنظم موضوعا واحدا فينسخ لللاحق منها السابق - ولما كان القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المعمول به الان هو آخر تشريع منظم لهذا الموضوع فانه يتعين اعمال احكامه فى هذا الصدد دون سواها من الاحكام السابقة .

ويؤيد هذا النظر أن مددا حساب مدة الاشتغال بالحماية فى المعاش قد استحدث لأول مرة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ترغيبا للمحامين

فى وظائف القضاء والنيابة وما يماثلها ، فليس معتولا أن يتخلفوا فى مجال  
الإفادة من هذا المبدأ عن سواهم ، وقد تقرر أول ما تقرر من أجلهم تحقيقا  
للهدف المشار اليه الذى استهدفه الشرع بتقرير هذا المبدأ .  
( فتوى رقم ٢١٥ - فى ١٩٦٠/٤/٢٠ - جلسة ١٩٦٠/٣/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٩ )

المبدأ :

رجال القضاء والنيابة العامة - حساب مدة اشتغالهم بالحماية فى  
المعاش كاملة - وجوب تعميم طلب بالضم وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥٠  
سنة ١٩٥٩ .

#### ملخص الفتوى :

ان مدة الاشتغال بالحماية التى تحسب فى معاش رجال القضاء  
والنيابة طبقا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ هى طبقا للمادة الاولى من  
هذا القانون المدة التى يتقرر ضمها فى تقدير الدرجة والرتب والتمدية  
الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أو طبقا لاي  
قانون أو قرار آخر - ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٥٨ المشار اليه لا يسرى على رجال القضاء والنيابة كما يبين مما تقدم ،  
وانما يسرى عليهم فى هذا الصدد القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وفى شأن  
السلطة القضائية فانه يعمين الرجوع الى هذا القانون الاخير لتحديد مدة  
الاشتغال بالحماية التى تحسب فى معاشهم .

ويستفاد من نصوص هذا القانون التى تقدم نكرها انه وان كان يمتد  
بعد اننى من مدة الاشتغال بالحماية وذلك عند التعمين فى وظائف القضاء  
والنيابة أو عند تحديد الدرجة والراتب الا أنه يعتقد بهذه المدة كاملة عند  
تحديد اقدميتهم ( م ٦٢ من القانون ) اعتدادا يتفق فى اثره وضم هذه  
المدة الى مدة خدمتهم المحسوبة فى المعاش ، وعلى مقتضى ما تقدم فان هذه  
المدة تحسب كاملة فى معاش رجال القضاء والنيابة .

أما بالنسبة الى من سبق لهم ضم جزء من عدد اشتغالهم بالمحاماة تطبيقاً لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ أو المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية فإن هؤلاء يفيدون من مزايا القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٩ شأنهم في ذلك شأن باقي زملائهم ممن لم تحتسب لهم أية فترة من هذه المدد في معاشهم فيضاف الى المدد المحسوبة لهم في المعاش طبقاً للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ أو المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها باقى مدة عملهم في المحاماة وذلك دون تقيد بجهة خدمتهم أو بجهة العشر السنوات المشار اليها في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ودون تقيد كذلك بجهة خدمتهم في الوظيفة أو مدة العشر السنوات المشار اليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

وغنى عن البيان انه يشترط لحساب كامل مدة الاشتغال سالفة الذكر بالمحاماة في معاش رجال القضاء واعضاء النيابة العامة طبقاً لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٩ أن يكون القاضى أو عضو النيابة العامة قد تقدم بطلب ضمها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون سواء في ذلك من سبق حساب جزء من هذه المدد في معاشهم طبقاً للقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٠ أو للمادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أو من لم تحسب له أية فترة منها .

( فتوى رقم ٣١٥ في ٢٠/٤/١٩٦٠ - جلسة ٢٢/٣/١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ٣٩٠ )

المبدأ :

القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في معاش الموظف الفنى - لحالته في شأن احتساب قيمته استقطاع المعاش عن هذه المدة وطريقة دفعها الى احكام الرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع قواعد لدفع احتياطي المعاش المتأخر -



طبقا لاحكام هذا المرسوم بقانون والجدول الملحق به يختلف المبلغ الذى يستحق على الموظف فى حالة اختياره الاداء بطريقة الاقساط التى تدفع مدى الحياة عن المبلغ الذى يدفع عندما يختار الدفع دفعة واحدة فورا - حكمة ذلك - وقف الاقساط عند وفاة الموظف وعدم استقطاع اى مبلغ من المعاش أو المكافأة المستحقة - نظام الدفع بالاقساط يتضمن قدرا من المخاطرة من جانب الطرفين - كما تكون الحكومة عرضة لوفاة الموظف فى الشهر التالى لاختياره الدفع تقسيطا فان الموظف يتحمل مخاطرة اداء الاقساط المطلوبة مدى حياته - عدم توقف الاقساط اذا بلغ ما دفعه الموظف المبلغ الذى كان يستحق عليه لو انه اختار الدفع دفعة واحدة فورا - القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ فى شأن المدد التى تحسب فى المعاش - استحداثه وضع حد اقصى توقف عنده الاقساط المستحقة بالنسبة لمن اختار الدفع على اقساط مدى الحياة - بمدد المعاش التى تضم طبقا لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ لا تدخل ضمن المدد المحددة على سبيل المصير بالمادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ المشار اليه - عدم استفادة العاملين بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ من هذا الحكم المستحدث .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمحابة فى معاش الموظف الفنى نص فى مادته الاولى على انه « استثناء من حكم المادتين ١٣ و ٤٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية تحسب فى المعاش مدة الاشتغال بالمحابة لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة اذا عين فى احدى الوظائف الآتية :

( ١ ) وظائف القضاء او النيابة من درجة وكيل نيابة فما فوقها .

(ب) وظائف مجلس الدولة من درجة مندوب من الدرجة الثالثة فما

فوقها .

» ويكون احتساب قيمة استقطاع المعاش عن هذه المدة وطريقة دفعها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع

قواعد لنفع احتياطي المعاش المتأخر على الموظفين الذين رخص لهم بحساب مدد خدمتهم المؤقتة في المعاش وذلك على أساس أول مرتب عين به في الوظيفة .

ومن حيث أن المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ سالف الذكر نص في مادته الثالثة على أن « مدد الخدمة السابق ذكرها تدخل في حساب المعاش إذا تعهد الموظف صاحب الشأن أن يدفع إلى الخزانة طبقاً للشروط المحددة في المادة الخامسة الآتية متأخر الاحتياطي عن الماهيات الفعلية التي استولى عليها أثناء تلك المدد » كما نص هذا المرسوم بقانون من مادته الخامسة على أن « تحول قيمة الاحتياطي المتأخر المقررة طبقاً لأحكام المادة الثالثة السابقة إلى اقتساط سنوية تنفع مدى الحياة وفقاً للجدول المرفق وتنفق هذه الاقتساط السنوية إلى الخزانة بمقتضى استقطاعات شهرية من ماهية أو معاش الموظف أو المستخدم المدين .

« ويوقف دفع الاقتساط عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المدين ولا يستقطع أي مبلغ من معاش أو مكافأة المستحقين عنه » .

ونصت المادة السادسة منه على أنه « يجوز لكل موظف أو مستخدم في أي وقت كان أن يسدد كل الاقتساط المستحقة عليه للخزانة عن متأخر الاحتياط أو بعضها منه وعند سداد بعض الاقتساط يخفص مقدار القسط السنوي الواجب دفعه بعد ذلك بنسبة ما دفع على أساس الجدول المرفق .

كما نصت المادة السابعة منه على أنه « إذا ترك الموظف أو المستخدم الخدمة قبل أن يكون له حق في معاش يحول القسط السنوي الذي كان مديناً به إلى رأس مال طبقاً للجدول الملحق بهذا القانون ويخصم المبلغ الذي يحدد بهذه الطريقة من أصل المكافأة المستحقة له » .

ومن حيث أنه يبين من النصوص المذكورة ومن الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ أن المبلغ الذي يستحق على

الموظف في حالة اختياره الاداء - بطريقة الانقضاء التي تدفع مدى الحياة يختلف عن المبلغ الذي يستحق عندما يختار الدفع دفعة واحدة فوراً ، والحكمة التشريعية من هذا الاختلاف واضحة ، فقد راعى المشرع عند وضعه الجول المشار اليه حكم الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة التي تقرر أن « يوقف دفع الانقضاء عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المدين ولا يستقطع أى مبلغ من معاش أو مكافأة المستحقين عنه » ولم يغيب عن ذهن المشرع أن من يختار الدفع على انقضاء شهرية لدى الحياة قد يدفع أكثر ممن يختار تعجيل المبلغ بدفعه مرة واحدة فوراً . كما أنه قد يدفع أقل حسبما يقدر الله له أجله ، طالما أن حصلة هذا الدفع تتوقف على أمر ليس في الإمكان تحديده وقت اختيار طريقة الدفع على انقضاء مدى الحياة وهو عمر الموظف ، ففي أحوال الدفع على انقضاء يكون هناك قدر من المخاطرة من جانب الطرفين الحكومة والموظف على السواء ، فكما تكون الحكومة عرضة لوفاة الموظف في الشهر التالي لبدا الدفع ومن ثم لتوقفه ، فإن الموظف يكون عرضة كذلك لتحصيل مخاطرة مماثلة إذا أطال الله عمره فيظل يدفع القسط المطلوب منه مدى حياته ، والقول بغير ذلك مفاده أن تتحمل الخزنة العامة المخاطر في جميع الأحوال الأمر الذي لا يجد سند له من النصوص ولا تفره قواعد العدالة التي تقضى بأن الغرم بالغنم .

ويخلص مما تقدم أنه لا يجوز وقف خصم الانقضاء المستحقة على السيد المستشار إذا بلغت الانقضاء التي دفعها سيادته المبلغ الذي كان يستحق عليه لو أنه اختار الدفع دفعة واحدة فوراً .

ومن حيث أن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ في شأن الدد التسي تحتسب في المعاش نص في مادته الأولى على أن « تعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ١ يونية سنة ١٩٢٩ الى تاريخ العمل بهذا القانون المبينة بالكشف المرافق لهذا القانون » .

كما نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن « كل مستخدم أو موظف أو صاحب معاش مدين في سلك المستخدمين الدائمين قبل العمل

بهذا القانون وطلب احتساب مدد خدمته المؤقتة في العاش بمقتضى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أو المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ أو أحد قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة السابقة مقابل سداد متأخر الاحتياطي عنها يعامل فيما يتعلق بعدد الأقساط الباقية في ذمته للخزانة وفقا للجدول المرفق رقم ( هـ ) إذا كان ممن اختاروا سداد قيمة الاحتياطي على أقساط مدى الحياة طبقا للجدول المرفق للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أو المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ ووفقا للجدول الملحق رقم ( و ) إذا كان ممن اختاروا السداد على أقساط لمدة عشر سنوات . وعلى ذلك فإن كانت الأقساط التي دفعها المستخدم أو الموظف أو صاحب المعاش عند العمل بهذا القانون تعادل عدد الأقساط المحددة بحد الجدولين ( هـ ) و ( و ) حسب الأحوال أو يزيد عليها وجب وقف تحصيل الأقساط من أول الشهر التالي والا استمر سداد هذه الأقساط الى حين انتهاء مدة التقسيط المحددة بهذين الجدولين ، ولا يجوز بأي حال أن يترتب على تطبيق الجدولين الجديدين رد أى فرق من الماضي .

ومن حيث أن المدة التي خصبت للسيد المستشار . . . . . في المعاش هي مدة محابة ضمت له طبقا لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ . وواضح أن هذه المدة ليست ضمن المدد المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

ومن ثم تخرج حاله سيادته عن نطاق تطبيق أحكام القانون المذكور فيها استثنائه من وضع حد أقصى توقف عنده الأقساط المستحقة بالنسبة لمن اختار الدفع على أقساط مدى الحياة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز وقف خصم أقساط احتياطي المعاش المستحقة على السيد المستشار . . . . . وأنه لا يفيد من حكم المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ .  
( ملف ٥٠٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/١٢/٩ )

قاعدة رقم ( ٣٩١ )

المبحث :

صدور القانونين ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ووضع القواعد التي اقرها المشرع ان من شأنها تصحيح كافة الاوضاع التي تترتب على تطبيق القرار سالف الذكر وحظر صرف اية فروق عن الماضي ايا كان نوعها او اساسها - وجوب التقيد بهذه القواعد وعدم الخروج عليها - عدم جواز المطالبة بآية تعويضات اخرى انبية او مالية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان دلالة ما تقدم ان المشرع حدد الحقوق والتعويضات التي رآها مناسبة لاعضاء الهيئات القضائية الذين اعتبروا محالين الى المعاش بالتطبيق لاحكام القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ تحديدا جامعا وبانما مما ، طبقا لقواعد خاصة تون ثمة التزم بالقواعد العادة في المسؤولية ومدى توافر اركانها في كل حالة على حدة . ويتجلى ذلك فيما تضى به المشرع من اعادة اعضاء الهيئات القضائية الى وظائفهم الاصلية ، وعدم صرف اية فروق عن الماضي ، والاعفاء كذلك مما يكون مستحقا على العضو من اشتراكات التأمين والمعاملات عن المدة من تاريخ احواله الى المعاش . واذ حدد المشرع على هذا النحو ما يحق للاعضاء وما لا يحق لهم ، فانه يكون بذلك قد قدر ما لهؤلاء الاعضاء من حقوق وتعويضات يتمتع معها المطالبة او الحكم بما سواها ، بمرعاة انه وقد امتنع صرف اية فروق عن الماضي بوضعها كذلك فانه يتمتع بالضرورة الحكم بها في صورة تعويض ، وذلك لاتحاد العلة في الحاليين . واذ كان الامر كذلك وكان المشرع قد اقر بان احوالة هؤلاء الاعضاء الى المعاش كانت ظلما وحيقا وانه تدخل لرد اعتبارهم اليهم على النحو السالف البيان فلن في هذا ما ينطوي في ذاته على خير تعويض ادبى يرد اليهم اعتبارهم بين الناس ويمنح عنهم ما اصاب نفوسهم من آلام ، نتيجة احوالهم الى المعاش . وليس ادل على ان المشرع قد استهدف من القواعد التي قننها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ان تجبر

كل الاضرار المادية والالابية وتستوعب كل التعويضات التي قد تستحق للاعضاء المذكورين ، ما تضمنه تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب وما قرره وزير العدل امل هذا المجلس من ان مشروع هذا القانون قد تسام بتصحيح كافة الاوضاع المترتبة على صدور القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المذكور ، وما انتهى اليه المجلس من رفض الاقتراح الذي كان قد ابداه أحد اعضاءه بأن تصرف للمعادين الفروق المالية عن الماضي .

ومن حيث ان الاصل ان القواعد العامة في المسؤولية — ادارية كانت أو مدنية — تجبها النصوص الواردة في القواعد الخاصة ، وهو الامر الذي رده القانون المدني في المادة ٢٢١ منه بالنص على ان يقدر القاضي التعويض اذا لم يكن مقدرا في العقد او بنص في القانون . ومن ثم فان المشرع اذا ما تدخل وقدر التعويضات المستحقة عن نوع خاص من الضرر — ايا كان هذا التعويض عينا أو نقداً — فانه يتعين على القاضي ان يتقيد به ولا يخرج عليه حتى ولو لم يكن من شأنه جبر كافة الاضرار التي لحقت بالضرور . واذ تدخل المشرع بمقتضى القانونين ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، ٤٣ لسنة ١٩٧٣ على ما سلف ببيانه ووضع القواعد التي ارتأى ان من شأنها تصحيح كافة الاوضاع التي تترتب على تطبيق القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وحظر صرف أية فروق من الماضي ، ايا كان نوعها أو أساسها ، على ما يستفاد عن اطلاق هذه العبارة دون ثمة تخصيص ، وكان هذا الحظر لاعتبارات تتعلق بالصالح العام ممثلاً في توزيع اعباء التسوية بين اصحاب الشأن وبين الدولة ، فان المشرع يكون بذلك قد قدر التعويضات الناجمة عن الاضرار التي تترتب على تطبيق القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ السالف الذكر ، ومن ثم فلا محيص من التقيد بها وعدم الخروج عليها . وبالبناء على ذلك فانه لا يحق المطالبة بآلية تعويضات أخرى ائبية كانت أو مادية .

ومن حيث ان الحكومة قد اعادت الطامن الى الخدمة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ولم ينازع في صواب تطبيقه عليه ، فان الطامن بذلك يكون قد حصل على التعويض الذي قدره القانون ، وبما

لا يحق له المطالبة بما يجاوزه ، ويكون طلب التعويض والامر كذلك حريصا بالرفض .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكان الطاعن قد اقام طعنه المائس قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الذى قضى بالا تحصيل رسوم على الطلبات التى يقدمها الاعضاء ، وكان رفض طعنه على النحو السالف البيان نتيجة لصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ آنف الذكر واعادته الى عمله بعد التجاؤه الى القضاء ، فانه يجدر من ثم الزام الحكومة بالمصروفات .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم يتعين قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الحكومة بالمصروفات .

( طعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٧٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٩٢ )

#### المبدأ :

بلوغ القاضى لسن المقررة لترك الخدمة اثناء العام القضائى - بقاؤه فى الخدمة حتى اول يوليو دون ان تحسب المدة من تاريخ بلوغه سن الستين حتى ترك الخدمة فى تقدير المعاش او المكافاة - استحقاقه مرتب وبدلات الوظيفة التى يشغلها حتى تركه للخدمة - اثر ذلك - معاملته من حيث استحقاق الضريبة على المرتبات ومعاملة زميله الذى لم يبلغ سن الاحالة الى المعاش - حساب الضريبة على مكافاة التحكيم التى تصرف له بعد بلوغه سن المعاش وقبل ترك الخدمة على اساس خضوع كامل مرتب الوظيفة التى يشغلها للضريبة على المرتبات .

#### ملخص الفتوى :

ان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم

٤٩ لسنة ١٩٧٢ - ينص في المادة ٦٩ على أنه ( استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى في وظيفة القضاء أو يعين فيها من جاوز عمره ستين سنة ميلادية .

ومع ذلك إذا كان بلوغ القاضي سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو فانه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة ) .

ومن حيث أن المشرع قصد من وراء حكم الفقرة الثانية من تلك المادة تحقيق حسن سير القضاء ومراعاة صالح العمل وعدم اضطرابه خلال العام القضائي إذا ما ترك القضاء الخدمة اثناء الامر الذي يؤدي الى تأخير الفصل في القضايا المحالة اليهم أو المنظورة بالدوائر التي يعملون بها فانه يتعين أن يقرر نص الفقرة الثانية من المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بقدره في ضوء الحكمة التي تفياها المشرع منه ، ومن ثم لا يسوغ أن يكون سببا في أن يصبح القاضي الذي يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائي في وضع مالي أفضل من زميله الذي لم يبلغ هذه السن .

ومن حيث أن آية ذلك أن المشرع عندما أصدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية - الذي تناول جداول المرتبات المرافقة لهذه القوانين بالتعديل - نص في الفقرة الثانية من المادة ١٣ منه ( على أن تطبق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار اليهما على الباقيين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعقابا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ - وتسمى معاشاتهم على أساس المرتبت الواردة بهذين الجدولين ) وبذلك يكون المشرع قد وضع في المادة ١٣ من قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه حدا أقصى لما يتقاضاه القاضي الذي يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائي يتمثل في مرتب وبدلات الدرجة التي يشغلها عند بلوغه سن التقاعد مثله في ذلك مثل زميله الذي لم يبلغ هذه السن وعليه فانه لا يجوز الخروج عن هذا الحد بالقول بأغله ما يساوى معاشا من الضرائب استنادا الى افتراض



يخالف الواقع حاصله أنه يتقاضى معاشاً مضافاً إليه قرعاً بينه وبين المرتب وذلك توصلاً لحساب الضريبة على باقى مستحقاته كمكافأة التحكيم التى يتقاضاها بعد بلوغه سن الستين على هذا الأساس لأن هذا القول وما يحاجبه من افتراض يتعارضان مع النص الصريح للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ويؤيدان الى تجاوزه للحد الاقصى الذى عينه المشرع لما يجوز له أن يتقاضاه وفقاً لنص المادة ١٣ من هذا القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى معاملة السادة المستشارين الذين يستيقون فى الخدمة بعد سن السنين بالنسبة للضرائب المقررة على مكافأة التحكيم. السمتة لهم معاملة اقرانهم الذين لم يبلغوا هذه السن .

( ملف ٢١٠/٢/٣٧ - جلسة ١٩٧٨/٢/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٣ )

المبني على :

نص المادة ٧٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ على استثنائين من قوانين المعاشات اولهما أنه لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش او المكافأة وثانيهما أن معاش او مكافأة القاضى تسوى فى جميع احوال انتهاء الخدمة على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه - الجمع بين الاستثنائين فى مادة واحدة لا يبرر قصر حكم الاستثناء الثانى على حالة انتهاء الخدمة التى تناولها الاستثناء الأول - أثر ذلك تسوية معاش او مكافأة القاضى على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه فى جميع حالات انتهاء الخدمة وليس فقط عند استقالته - أساس ذلك - تطبيق .

- « اعادة تسوية المعاش » . نص المادة ١٦٨ من قانون التامين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على اعادة تسوية المعاش للاستفادة من الحد الاقصى المخصوص عليه - جواز اعادة تسوية المعاش على أساس

الاجر الذى تحدده القوانين والقرارات وليس الاجر الذى يسوى عليه المعاش خطأ على خلاف حكم القانون .

« منازعة فى المعاش » - تقام - نص المادة ٦٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات على انه لا يجوز لكل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وصاحب الشأن المنازعة فى قيمة مبلغ التأمين والمعاش او المكافأة بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية او من تاريخ صرف المكافأة او مبلغ التأمين وذلك فيما عدا حالات اعادة تسوية التأمين او المعاش او المكافأة بالزيادة نتيجة حكم قضائى نهائى وكذلك الاخطاء المادية التى تقع فى الحساب عند التسوية معناها التمسك بالميعاد المنصوص عليه بالنص المشار اليه ان تكون المنازعة ترمى الى تعديل مقدار المعاش الذى تم ربطه على الاساس المحدد بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وقت الربط - اثر ذلك : لا تعتبر مطالبة صاحب الشأن لحق جديد استحقاقه للشارع فى تاريخ لاحق لاحالته الى المعاش ومطالبته باعادة تسوية المعاش طبقا له منازعة فى المعاش الذى ربط .

ملخص الفئتينسوى :

ان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ينص فى المادة ١٦٨ منه على انه « يجوز لاصحاب المعاشات الذين انقوت خبثتهم قبل العمل بهذا القانون او المستحقين منهم بحسب الاحوال طلب الانتفاع بما يلقى :

أولاً : اعادة تسوية المعاشات دون صرف فروق مالية عن الماضى وذلك بمراجعة الاحكام المالية :

١ - الفترة الاخيرة من المادة ١٩ لمن انتهت خدمتهم من الذين كانوا معاملين بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية فى الفترة من ١/١/١٩٧٤ الى ١/١/١٩٧٥ .

٢ - الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة (٢٠) .

٣ - . . . . .

٤ - . . . . .

٥ - . . . . .

ثانيا : طلب صرف تمويش الدفعة الواحدة المنصوص عليه بالمادة (٢٦) . . . . . ويجب تقديم طلب الانتفاع بالأحكام السابقة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، وإذا طلب إعادة تسوية المعاش بعد هذا اليعاد تصرف الفروق المستحقة اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب

وللهيئة المختصة أن تعيد تسوية المعاش وصرف تمويش الدفعة الواحدة خلال هذه الفترة دون حاجة الى تقديم طلب .

ويرامى في التسوية ما يأتي :

( ٩ ) الاجر الذي سبق تسوية المعاش على اساسه .

( ب ) عدم تعديل ائانة غلاء المعيشة التي كانت تصرف لصاحب المعاش او المستحق .

( ج ) يخصم من الزيادة المستحقة نتيجة الانتفاع بأحكام هذه المادة ما يكون قد منح من مميزات بصفة استثنائية .

وتنص المادة (٢٠) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على انه « يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من الاجر المنصوص عليه في المادة السابقة من كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين ، وذلك بحدد أقصى مقداره ٨٠٪ من هذا الاجر ، على انه بالنسبة للمعاشات التي لا تتجاوز قيمتها ثلاثين جنيها شهريا فيكون حدما الأقصى ١٠٠٪ من الاجر المشار اليه بالفقرة السابقة او ثلاثين جنيها شهريا ايهما اقل .

وفى الحالات التى تقضى فيها القوانين والقرارات الصادرة تنفيذاً لها بقسوة المعاش على غير الاجر المنصوص عليه بهذا القانون بنسب الحد الاقصى الى الاجر الذى سوى على اساسه المعاش مع مراعاة عدم تجاوز نية المعاش الاجر الذى ادى عنه الاشتراك الاخير وتحمل الخزنة العامة بالفرق بين هذا الحد والحدود القصوى المشار اليها فى الفقرتين السابقتين .

وفى جميع الاحوال يتعين الا يزيد الحد الاقصى للمعاش الشهرى على (١٦٦) جنيهاً و (٦٧٠) مليماً (مائة وستون جنيهاً وستمئة وسبعون مليماً) .

وتنص القاعدة رقم (١) الملحقة بجدول المرتبات المرافق بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة على أن « تسرى فيها يتعلق بتحديد الوظائف وتعيين المرتبات والمعاشات وكذلك بنظامهما جميع الاحكام والقواعد المقررة او التى تقرر فى شأن رجال القضاء » .

وكانت المادة (٧٥) من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « استثناء من احكام قانون موظفى الدولة وقانون المعاشات ( التقاعد ) لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش ( التقاعد ) او فى المكافأة ( التعويض ) » .

ويسوى معاش او مكافأة القاضى فى هذه الحالة على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه » .

كما كانت المادة (٧٢) من قانون السلطة القضائية رقم ٣ لسنة ١٩٦٥ تنص على أنه « استثناء من احكام قانون نظام الممارطين المدنيين بالدولة وقوانين المعاشات لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش او المكافأة » .

وتعتبر استقالة القاضي مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل اذا كانت غير مقترنة بتقيد او معلقة على شرط .

ونرى جميع الاحوال يسرى معاش او مكافاة القاضي على اساس آخر مرتب كان يتقاضاه ووفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين المفصولين بسبب الغاء الوظيفة او الوفر .

ومن حيث انه يستفاد من حكم المباداة ( ١٦٨ ) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ انه اُجِز لجميع اصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بأحكام قانون التأمين الاجتماعى او المستحقين عنهم طلب اعادة تسوية معاشاتهم دون صرف فروق عن الماضى ، وذلك فى الحالات التى نصت عليها الفقرة ( اولا ) ومنها طلب اعادة تسوية المعاش للاستفادة من الحد الاقصى للمعاش المنصوص عليه فى المادة (٢٠) وذلك بهراعاة الاجر الذى سبق تسوية المعاش على اساسه .

ومن حيث ان الواضح من نص المادة (٢٠) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ انه اورد قاعدة عامة لتسوية المعاشات وهى تقدير المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من الاجر المنصوص عليه فى المادة (١٩) التى تقرر تسوية المعاش على أساس المتوسط الشهري للاجر الذى ادبت على اساسه الاشتراكات خلال السنتين الاخيرتين من مدة الاشتراك - واستثناء من هذه القاعدة قرر المشرع انه فى الحالات التى تنهض فيها القوانين والقرارات الصادرة تنفيذا لها بتسوية المعاش على غير الاجر المنصوص عليه بالمادة (١٩) فان الحد الاقصى للمعاش ينسب الى الاجر الذى سوى المعاش على اساسه .

ومن حيث ان نص المادة ٧٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد اورد استثنائين على قوانين المعاشات : اولهما : انه لا يترتب على استقالة القاضي سقوط حقه فى المعاش ، او المكافاة ، وثانيهما : ان معاش او مكافاة القاضي تسوى فى جميع احوال انتهائه الخسبة على اساس آخر مرتب كان يتقاضاه وبالعزم من أن القانون قد جمع

بين الاستثنائيين في مادة واحدة فانه ليس هناك ما يجبر قصر حكم الاستثناء الثاني على حالة انتهاء الخدمة التي تناولها الاستثناء الاول ذلك لانه تناول حالة واحدة من حالات انتهاء الخدمة بينما تناول الثاني جميع حالات انتهائها وعبر عن ذلك صراحة فقرر ان حكمه ينصرف الى جميع الاحوال وهي عبارة تدل بحسب وضعها اللغوي على شمولها واستفراقها لكل الافراد او الحالات ، ولما كانت القاعدة في تفسير النص العام هو انه يجري على عهده الا اذا قام دليل على تخصيصه ، وكان لا يوجد ما يدل على تخصيص وقصر حكم الفقرة الاخيرة على حالة استقالة القاضي ، فيجب التمسك بان تسوية معاش او مكافأة القاضي على اساس آخر مرتب كان يتقاضاه على القاعدة العامة في تسوية معاشات القضاة في جميع حالات انتهاء الخدمة وليس فقط عند استقالتهم .

ومن حيث انه مما يؤيد ذلك ان المشرع لو اراد قصر حكم الفقرة الاخيرة من المادة (٧٢) من قانون السلطة القضائية على حالة استقالة القاضي لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادة (٧٥) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وقبلها المادة ١٢ من قانون استقلال القضاة رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ فلقد استخدم المشرع فيها عبارة ( وفي هذه الحالة ) ولم يستخدم عبارة ( وفي جميع الاحوال ) ومن ثم فان الاجر الذي يجب تسوية معاش الباقي على اساسه وفقا لحكم القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ هو آخر اجر كان يتقاضاه ايا كان بسبب انتهاء الخدمة . وبذلك يكون مجلس الدولة قد قام بتسوية معاش السيد / الاستاذ المستشار . . . . . على اساس مرتبه في السنتين الاخيرتين قد جانب الصواب حيث كان من المتمعين تسوية معاشه على اساس آخر مرتب كان يتقاضاه .

ومن حيث ان المشرع قد اجاز للمؤمن عليه اعادة تسوية معاشه بالتطبيق لنص المادة (١٦٨) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ للاستفادة من الحد الاقصى المنصوص عليه بالمادة (٢٠) منه وذلك بهرامعة الاجر الذي سبق تسوية المعاش على اساسه .

ومن حيث أن المادة (٢٠) من هذا القانون قد أجازت تسوية المعاش على غير الإجر المنصوص عليه في المادة (١٦) إذا كانت القوانين والقرارات التي سوى المعاش أصلاً على أساسها تقضى بتسويته بطريقة أخرى فإن الجمع بين حكم المادتين يوجب إعادة تسوية المعاش على أساس الإجر الذي تحدده تلك القوانين والقرارات وليس الإجر الذي سوى عليه المعاش خطأ على خلاف حكم القانون .

ومن حيث أنه إذا كان ذلك كذلك وكان معاش القاضى يسوى - استثناء من القاعدة العامة - على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه ، فإنه يتعين عند إعادة التسوية نسبة الحد الأقصى الى آخر مرتب كان يتقاضاه القاضى أعمالاً لصريح نص المادة ٢٠ المشار إليها ، ومن ثم يحق للسيد الأستاذ المستشار / . . . . أن يطلب إعادة تسوية معاشه على أساس الإجر الأخير الذى كان يتقاضاه قبل تقاعده .

ومن حيث أنه لا يجوز الحجاج فى هذا الصدد بنص المادة (٦٤) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون التأمين والمعاشات الذى أهدى الطالب للمعاش فى ظل العمل بأحكامه والتي تقضى بأنه « لا يجوز لكل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وصاحب الشأن المنازعة فى قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة أو مبلغ التأمين وذلك فيها عدا حالات إعادة تسوية التأمين أو المعاش أو المكافأة بالزيادة.نتيجة حكم قضائى نهائى وكذلك الأخطاء المادية التى تقع فى الحساب منذ التسوية » . ذلك أن مناط التمسك بالإيعاد المنصوص عليه بالنص المشار إليه هو أن تكون المنازعة ترمى الى تعديل مقدار المعاش الذى تم ربطه على الأساس المحدد وبمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وقت الربط ، ولكن إذا نشأ لصاحب المعاش - كما هو الحال فى الحالة المعروضة - حق جديد استحدثه للشارع فى تاريخ لاحق للاحالة الى المعاش فلا تعتبر مطالبته به وما يقرب عليها من إعادة تسوية معاشه منازعة فى المعاش

الذى ربط اذ هو لا ينازع فى صحة ما ربط له من معاش ، وانما يطالب بحق جديد قرره له الشارع بعد احواله الى المعاش .

### من اجل ذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع الى وجوب اعادة تسوية معاش السيد الاستاذ / المستشار . . . . . نائب رئيس مجلس الدولة الاسبق وفقا لنص المادة (١٦٨) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على اساس الاجر الاخير الذى كان يتقاضاه قبل تقاعده .

( فتوى رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٦ - ملف رقم ٧٩٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٢ ) .

### قاعدة رقم ( ٣٩٤ )

#### المبدأ :

حساب المعاش المستحق للقاضى الذى يبقى فى الخدمة بعد بلوغه سن الستين وحتى نهاية العام القضائى - يستحق الفرق بين معاشه وبين صفى ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات على سبيل المكافأة - ولا تحسب المدة بعد سن الستين فى المعاش .

#### ملخص الفتوى :

لما كانت القاعدة احوالة القاضى الى التقاعد ببلوغ سن الستين هى طبقا لصريح عبارة نص المادة (٦٩) آتفة الذكر قاعدة لا استثناء عليها فان استثنائه بعدها لا يخل بكون مركزه التتبعى قد تحدد ببلوغ تلك السن ، بحيث يكون التاريخ الاخير هو الاساس فى حساب مستحقاته فى المعاش باعتباره محالا فيه الى التقاعد بالرغم من استمراره فى ممارسة اعمال وظيفته بقوة القانون حتى نهاية العام القضائى ، فذلك وضئع



لا يعتبر استمرارا لمدة الخدمة بعد سن الستين اذ يظل العضو في درجته المالية التي كانت يشغلها في ذلك التاريخ فلا يرقى او يمنح عسلاوات وتصبح الدرجة شاغرة يجوز الترقية عليها ، ومن ثم فان القاضي الذي يبلغ سن الستين خلال العام القضائي يعتبر محالا الى المعاش في هذا التاريخ ويستحق فيه معاشا يضاف اليه مكافأة تساوى الفرق بين المعاش المقرر له وبين ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات وبالتالي فان المعاش المستحق له لا يفقد طبيعته ولا يصبح مرتبا عليه لا يجوز اخضاعه للضريبة على المرتبات والاجور وملحقاتها وانما يتعين اغلئه من هذه الضريبة اعمالا لحكم المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ سالفه الذكر .

ولما كان قصد المشرع قد انصرف على الإبقاء على المركز المالي للقاضي خلال الفترة ما بين بلوغه سن الستين وحتى نهاية العام القضائي فان مكافأته التي تضاف الى المعاش يتعين ان يساوى صافيها الفرق بين معاشه المعفى من الضرائب طبقا لنص المادة (٦٢) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - المقابل لنص المادة ١٣٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ٧٧ وبين صافي ما كان يتقاضاه من مرتب بعد استقطاع الضرائب مضافا اليه البدلات المعفاة من الضرائب ، بحيث لا يقل ما يتقاضاه عما كان يحصل عليه قبل بلوغه سن الستين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان القاضي الذي يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائي ويستمر في الخدمة حتى نهايته يستحق مكافأة يساوى صافيها بعد استقطاع الضرائب الفرق بين المعاش المقرر له وهو غير خاضع للضرائب وصافي ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات عند الاحالة الى المعاش .

( ملف ٢١٣/٢/٣٧ - جلسة ١٩/٣/١٩٨٠ )

الفرع السادس  
اعانة غلاء المعيشة

قاعدة رقم ( ٢٩٥ )

المبحث :

سرد القواعد المقررة في شأن اعانة غلاء المعيشة - الماهية التي تثبت عليها اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى المستشارين والقضاة الذين عينوا في وظائفهم من الخارج راسا بعد ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ - هي الماهية المقررة للمؤهل في هذا التاريخ وقدرها خمسة عشر جنيها .

ملخص المرسوم :

يبين من استعراض القواعد الاساسية المقررة في شأن اعانة غلاء المعيشة أنه بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٤١ صدر قرار من مجلس الوزراء بمنح اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال .

وبتاريخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ صدر كتاب دوري من وزارة المالية تفهينا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ تضي بتثبيت الاعانة على الماهية التي تستحق للموظف في التاريخ المذكور مجردة مما يكون قد ناله من زيادة نتيجة لنحه علاوة او ترقية استثنائية على خلاف قواعد الكاسر العام ، ومما يكون قد ناله نتيجة لتحسين حالته كالزيادة للمرتب على تطبيق قواعد الانصاف . كذلك تضمن هذا الكتاب قيما تضمنه من أحكام أن الموظفين الجدد الذين رفعت ماهياتهم الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم طبقا لقواعد الانصاف تثبت لهم الاعانة على أساس الماهيات التي كانت تمنح لمؤهلاتهم قبل الانصاف او التحسين حتى لا يمتاز جديد على قديم .

وبتاريخ ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برفع قيد التثبيت فأصبحت الاعانة تمنح على أساس الماهية التي يقتاضها الموظف .

وبتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على المرتبات والاجور المستحقة للموظفين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقضى كتاب المالية الدورى الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذاً لهذا القرار بأن كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في ماهيته بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء .

وبتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ صدر قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة غلاء المعيشة على ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعطى بعد هذا التاريخ ، وعينوا بالدرجات المقررة لمؤهلاتهم الجديدة على أساس منحهم اعانة غلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها حتى لا يمتاز جديد على قديم .

ويستفاد من هذه القرارات ان ثمة قاعدة اساسية تهيمن على التنظيم القانوني لقرارات اعانة غلاء المعيشة هي عدم امتياز الموظف الجديد على الموظف القديم وقد ابرز هذه القاعدة كل من قرارى مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ و ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ المشار اليهما . ومن ثم فانه لما كانت اعانة غلاء المعيشة قد ثبتت على الماهيات المستحقة في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، فان مقتضى الاصل المشار اليه هو ان تثبت هذه الاعانة لمن عين من الموظفين بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ تثبيت الاعانة ، على أساس المرتبات المقررة لثالهم في هذا التاريخ ، وذلك حتى لا يمتاز جديد على قديم .

كذلك يتضح من النصوص المشار إليها أن قاعدة المثل هي هذه لها معنى خاص في مفهوم قرارات مجلس الوزراء الخاصة باعانة الغلام ، إذ هي تتحدد بالماهية المقررة لمؤهل الموظف في التاريخ المتخذ أساسا لتثبيت الاعانة ، وهذا المعنى ظاهر بوضوح في كتاب المالية الدورى الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١١ من يولييه سنة ١٩٤٧ إذ تضمن هذا الكتاب النص صراحة على تثبيت الاعانة بالنسبة الى من يعين بعد هذا التاريخ بالماهية المقررة لمؤهله بمقتضى قواعد الاتصاف على أساس الماهية المقررة لمؤهله قبل العمل بالقواعد المذكورة . كذلك ترددت هذه القاعدة في مذكرة وزارة المالية التى صدر بالموافقة عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، فجاء في أكثر من موضع من هذه المذكرة أن المتصور بالماهية التى تثبت عليها الاعانة بالنسبة لمن عين بعد تاريخ قيد التثبيت ، هي الماهية المقررة لمؤهل الموظف في تاريخ اعمال قاعدة تثبيت الاعانة .

ويخلص مما سبق أن القاعدة الواجبة التطبيق قانونا في تثبيت اعانة غلام المعيشة بالنسبة الى من يعين بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ هي تثبيت هذه الاعانة على أساس الماهية المقررة للمؤهل في التاريخ المذكور . سواء عين الموظف في إحدى درجات الكادر أو في درجة أعلى ، وسواء أكان تعيينه في نطاق الكادر العام أو إحدى الكادرات الخاصة .

فإذا كان تعيينه بإحدى الشركات الأخيرة تثبت له الاعانة على الماهية المقررة لمؤهله في التاريخ المتخذ أساسا لاعمال قاعدة التثبيت ، أى على أول مربوط أدنى درجات الكادر الذى عين فيه ، وبذلك تكون قاعدة المثل قد اعلنت بمضمونها - كما حددته قرارات اعانة غلام المعيشة وبلا تفرقة بين كادر عام وكادر خاص ، فتثبت الاعانة بالنسبة الى جميع موظفى الكادرات المختلفة على أساس موحدة وعلى مقتضى قواعد متباعدة ما دام المصدر التشريعى فيما يتعلق بتطبيق القاعدة في حق الجميع هو مصدر واحد .

على مقتضى ذلك فإن من عين من الخارج فى وظيفة قاضى أو مستشار مباشرة بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، تثبت له الاعانة على ماهية قدرها ١٥ جنيها وهى أول مرتب أولى وظائف كاسر القضاء فى التاريخ المتسار اليه .

والقول بأن مؤدى هذا الرأى هو إيجاد تفرقة بين المنكوبين وبين من كانوا يشغلون الوظائف التى عينوا فيها فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ مما يتعين معه تثبيت الاعانة لهم على أساس المرتبات المقررة لوظائفهم فى التاريخ المشار اليه - هذا القول مردود بما سلف بيانه وهو القاعدة طبقا لقرارات مجلس الوزراء الخاصة بإعانة غلاء المعيشة وهى أن تثبيت الاعانة بالنسبة الى من عين بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ على أساس المرتب المقرر لمؤهل الموظف فى هذا التاريخ لا على أساس المرتب المقرر للمسل الوظيفة التى عين بها .

وفضلا عن ذلك ، فإن مؤدى هذا القول ، هو تمييز الموظف الجديد على الموظف لقديم وهو أمر حرصت قرارات اعانة الغلاء على تلافيه طبقا لما أشرنا اليه آنفا ، وبين ذلك أنه لو عين قاضيان مثلا فى أول يناير سنة ١٩٦٠ أحدهما من الخارج والآخر بطريق الترقية لتثبت الاعانة للاول على ماهية قدرها ٤٥ جنيها ، ولكانت اعانة الغلاء للثانى مثبتة على ماهية قدرها ١٥ جنيها وذلك بالرغم من تماثل مركزيهما بالنظر الى تاريخ التعيين فى وظيفة قاضى ولا خلاف بينهما سوى أن أحدهما شغل الوظيفة بطريق الترقية من وظيفة أدنى ، بينما شغلها الآخر بطريق التعيين المباشر ، وهو اختلاف أن برز امتياز الاول على الثانى بالنظر الى مدة خدمته فى الوظائف السابقة على وظيفة قاضى ، لا يبرر بلية حال من الاحوال تمييز الثانى على الاول .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى من عين فى وظائف المستشارين والقضاة من الخارج بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، تثبت على ماهية قدرها خمسة عشر جنيها وهى الماهية المقررة للمؤهل فى هذا التاريخ .

( فتوى رقم ٢٢٥ فى ١٧/٢/١٩٦٢ - جلسة ١٩٦٢/٢/٧ )

## الفصل الثاني

### أوضاع وظيفية أخرى

#### الفروع الأولى

#### فترة الاختبار لمعاونى النيابة

قاعدة رقم ( ٣٩٦ )

المبدأ :

معاونو النيابة العامة ومساعدوها - فترة الاختبار - كيفية حسابها بالنسبة للمجندين منهم - من تاريخ تسلم أعمال الوظيفة وممارستها فعلا بعد انتهاء فترة التجنيد - لا اعتداد بتاريخ صدور قرار التعيين فيها .  
ملخص المقتضى :

كانت المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن استقلال القضاء تنص على أن « يكون تعيين معاونى النيابة على سبيل الاختبار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر » وقد ردت المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ هذا النص وأضافت اليه فترة تقضى بسريانه « بالنسبة الى المساعدين بالنيابة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ » ويستفاد من هذا النص أن المشرع يشترط للتعيين فى وظيفة معاون النيابة قضاء فترة الاختبار ، ذلك انه قصر شرط الاختبار على معاونى النيابة دون غيرهم من شغالى الوظائف الأخرى ووضع حدا أدنى لفترة الاختبار وهو سنة على الأقل وتنتهى هذه الفترة بالترقية الى وظيفة أعلى ولو قبل انقضاء عامين أو بانقضاء الستين ولو لم يعين معاون النيابة فى وظيفة أعلى ، يؤيد هذا النظر أن المشرع حين نص

فى قانون السلطة القضائية على أن « تلغى وظيفة معاون نيابة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ » . أورد حكما جديدا إضافة للحكم الخاص بفترة الاختبار فنص على سريانه على مساعدى النيابة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ ، ولو لم يكن المشرع يعنى قصر فترة الاختبار على معاونى النيابة لما كان فى حاجة الى إضافة هذا الحكم الجديد .

وقد سبق أن أفتت هذه الجمعية فى موضوع مماثل ، وهى بصدد تطبيق المادة ١٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة المقابلة للمادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ « أن اختيار الموظف على هذا النحو للتحقق من صلاحيته لشغل الوظيفة يقتضى أن يمارس أعمال الوظيفة فعلا طيلة فترة الاختبار » ورتبت على ذلك أن الموظف الذى يعين أثناء فترة تجنيده لا يمارس أعمال وظيفته أثناء تلك الفترة ، فلا يحتاج لجهة الإدارة بتقدير درجة كفايته ، ولا مدى صلاحيته للقيام بأعباء الوظيفة التى أسندت اليه ، ومن ثم فلا يجوز حساب فترة الاختبار من تاريخ صدور قرار التعيين أثناء تأدية واجب الخدمة الوطنية وإنما تحسب هذه الفترة ابتداء من تاريخ ممارسة أعمال الوظيفة فعلا بعد انقضاء مدة التجنيد ، أما ما نص عليه المشرع فى المادة ٥٩ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية من اعتبار للجندي الذى يعين أثناء تجنيده فى حكم المعارفانه لا يعنى سوى تحديد وضع الموظف فى هذه الحالة بعد تخويله حق التعيين فى الوظائف أثناء فترة التجنيد ولا أثر لهذا النص فى خصوص ما تضمنه قانون نظام موظفى الدولة من تنظيم الاختبار تمهيدا للتعيين على النحو المبين فى المادة ١٩ منه . وانتهت الجمعية العمومية من ذلك الى أن « فترة الاختبار المنصوص عليها فى المادة ٣/١٩ من قانون نظام موظفى الدولة تبدأ بالنسبة إلى يعينون أثناء تجنيدهم من تاريخ تسلم أعمال الوظيفة فعلا لا من تاريخ صدور قرار التعيين » .

وهذا الرأى ينطبق كذلك على معاونى النيابة ومساعدىها بعد إلغاء وظيفة معاون النيابة شملهم فى ذلك شأن سائر موظفى الدولة لتمامثل نص المادة ٣/١٩ من قانون نظام موظفى الدولة الذى ينص على أن « يكون التعيين

فى الوظائف المشار إليها ( أى أدنى الدرجات ) تحت الاختبار لمدة سنة على الأقل وستتبن على الأكثر ، ونص المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية المشار إليه ، ولا يغير من الأمر ما تقضى به المادة ٦٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية من الاحتفاظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده فى الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقه من ترقيات وعلاوات كما لو كان يؤدى عمله فعلا وضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وحسابها فى المكافآت أو المعاش . ذلك أن الاحتفاظ بالترقية فى هذا المقام مشروط ابتداء بتوافر الشروط اللازمة لاستحقاق هذه الترقية ، والموظف الذى لم يقض فترة الاختبار لا يتوافر فيه شرط من شروط الترقية فلا يستحقها أصلا ، ومن ثم فلا يجوز الاحتفاظ له بهسا .

لهذا انتهى الرأى الى أن فترة الاختبار تبدأ بالنسبة الى معاونى النيابة وبالنسبة الى مساعدى النيابة بعد إلغاء وظيفة معاون النيابة - من تاريخ تسلم أعمال الوظيفة وممارستها فعلا بعد انتهاء فترة التجنيد لا من تاريخ صدور قرار التعيين ، ومن ثم لا يدخل فى حساب تلك الفترة المدة التى تقضى فى الخدمة الوطنية وأنه لا يجوز تعيين معاون النيابة فى وظيفة أعلى إلا بعد تفتتاء فترة الاختبار المنصوص عليها فى المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية .

( فتوى رقم ١١٨ فى ١٩٦٠/٢/٩ - جلسة ١٩٦٠/١/٢٧ )



## الفرع الثاني

### الأقدمية

قاعدة رقم ( ٣٩٧ )

المبدأ :

المحامون الذين يعينون في وظائف رجال القضاء والنيابة العامة وإدارة قضايا الحكومة - القواعد المنظمة لتعيينهم - هذه الأقدمية تحدد أصلا بحسب تاريخ القرار الصادر بالتعيين - أجازة المشرع في المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية تحديد أقدمية خاصة للمحامي بشرط أن ينص عليها في قرار التعيين ، وأن يراعى وضع المحامي بين أغلبية زملائه - تحديد معنى الزميل في هذا الشأن - يعتبر زميلا للمحامي من عين في الوظيفة المراد التعيين فيها في تاريخ استيفاء المحامي لشروط الصلاحية للتعيين فيها - وجوب مراعاة شرطين : الأول وضع المحامي بين أغلبية زملائه في الخارج ممن عينوا عقب تخريجهم وساروا في ترقياتهم سيرا عاديا حتى بلغوا الوظيفة المراد التعيين فيها ، الثاني : أن يكون المحامي قد سار في عمله القانوني في الحماية أو في غيرها من الأعمال القانونية النظرية وفي القيد بالجدول سيرا عاديا لم يتراخ فيه عن الحدود الدنيا ولم يستبعد من الجدول - لا يعتبر زميلا للمحامي في هذا الخصوص من عين في الوظيفة القضائية في تاريخ سابق على تاريخ صلاحية المحامي للتعيين فيها بغض النظر عن تاريخ تخرج كل منهما .

ملخص الفتوى :

يبين من استتصاء المراحل التشريعية للقواعد المنظمة لأقدمية المحامين الذين يعينون في وظائف القضاء والنيابة وإدارة قضايا الحكومة أن هذا الموضوع بدأ تنظيمه عن طريق التشريع بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣

فى شأن استقلال القضاء فنصت المادة ٢٤ منه على أن يكون تحديد اقدمية المحامى عند تعيينه فى الوظائف القضائية حسب تاريخ القيد بالجدول العام . وقد كانت حكمة تحديد اقدمية على هذا النحو تحقيق المساواة بين المحامى المعين من الخارج وبين زميله فى التفرج الذى سبقه الى التعيين فى الوظائف القضائية أثر تخرجه وسار فى مدارجها سيرا عاديا . الا ان تجربة تطبيق هذا النص لم تحقق المساواة التى استهدفها المشرع بين هؤلاء الزملاء سواء منهم من أثر العمل فى المحاماة ومن التحق بالوظائف القضائية اثر تخرجه اذ سبق المحامون الذين عينوا فى هذه الوظائف زملاءهم ممن سبقهم الى التعيين فى الوظائف القضائية وساروا فى مدارجها سيرا عاديا .

ولهذا تدارك المشرع هذا الامر فى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء الذى حل محل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ المتضمن ذكره فعزل عن قاعدة تحديد اقدمية المحامى على أساس تاريخ القيد بالجدول العام الى قاعدة أخرى تنص بان يكون تحديد اقدمية المحامين الذين يعينون فى وظائف القضاء بين اغلبيية زملائهم من حاصل الكادر القضائى ، تضمنت هذه القاعدة المادة ٢٢ من القانون كما ردها المشرع بنصها فى المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية وذلك حتى لا يسبق المحامى زميله فى التخرج من رجال القضاء الذى سبقه الى التعيين فى هذه الوظيفة ، وسار سيرا عاديا فى مدارج الترقية فى هذه الوظائف . وقد اثار تطبيق هذا النص الاخير خلافا حول تحديد مدلول عبارة ( بين اغلبيية زملائه ) فمن قائل انها تعنى الزمالة فى التخرج ومن قائل أن المقصود هو فكرة الزمالة فى المصالحاة أى أن المقارنة تنعقد بين المحامى المرشح للتعيين فى الوظيفة القضائية وبين زملائه من المحامين ممن سبقوه الى التعيين فيها ومن قائل بان المشرع يعنى بهذا النص الزمالة فى المصالحاة لتولى الوظيفة فتجرى المقارنة طبقا لهذا الرأى بين المحامى المرشح للتعيين وبين جميع زملائه الذين سبقوه الى التعيين فى الوظيفة القضائية محامين كانوا او غير محامين ، ومن قائل اخيرا بفكرة الزمالة فى مدة العمل القانونى .

ويبين من استعراض هذه المعايير أو الضوابط جميعها ، ان التزام معيار واحد منها دون سواه يؤدي فى التطبيق الى نتائج شاذة لا تحقق هدف المشرع ولا تتفق وروح التشريع ، مما يقتضى اعمال اكثر من معيار واحد منها تحقيقا لهدف المشرع واستجابة لروح التشريع .

ولما كانت ائتمنية الموظفين عنصر جوهرى متمم للتعين فى الوظيفة فلا يستقر وضعه القانونى بين زملائه ولا يستكمل مركزه القانونى الا بتحديددها ، ومن ثم وجب الاعتداد بادىء ذى بدء بشرط الصلاحية للتعين — كعنصر جوهرى فى تحديد الاقدمية وذلك على اساس المقارنة بين المحامى المرشح للتعين وبين من سبقه الى التعين فى ذات الوظيفة فى تاريخ استيفاء المحامى لشروط الصلاحية للتعين فيها ، مع اممال معيار التخرج على الوجه المبين فيها بعد .

وتاريخ الصلاحية بالنسبة الى الاشخاص الموجودين فى الوظيفة يتحدد بتاريخ ترقيةهم اليها او تعيينهم فيها اما تاريخ صلاحية المحامى المرشح للتعين فانه يتحدد بالتاريخ الذى يستكمل به فى المحاماة المدة التى تؤهله قانونا لمسفل الوظيفة المرشح لها فضلا عن استيفاء كافة الشروط الاخرى المقررة قانونا ، فاذا استوفى المحامى هذه الشروط فى تاريخ لاحق لتاريخ تعيين سائر الموجودين فى الوظيفة او ترقيةهم اليها — وجب ان يكون تاليا لهم فى الاقدمية ولو كان سابقا عليهم فى تاريخ التخرج لانه فى هذه الحالة لا يعتبر زميلا لهم فى مفهوم المادة ٢٢ من قانون السلطة القضائية المشار اليها .

والامر على نقيض ذلك اذا كان المحامى المرشح للتعين قد استوفى شرط الصلاحية سالف الذكر فى تاريخ سابق على تاريخ تعيين زملائه من رجال القضاء فى الوظيفة ذاتها او ترقيةهم اليها اذ يوضح فى هذه الحالة فى كشف ائتمنية هذه الوظيفة سابقا عليهم وذلك بشرط الا يسبق اغلبية زملائه فى التخرج من شاغلى هذه الوظيفة الذين التحقوا بالوظائف القضائية اثر تخرجهم وساروا فى مدارجها سيرا عاديا والمقصود بالزملاء

فى هذا الصدد هم أولا الذين تخرجوا فى ذات السنة التى تخرج فيها الحامى المرشح للتميين وبشرط أن يكون قد سار بدوره فى المحاماة أو فى غيرها من الاعمال القانونية النظرية وفى القيد بجدولها سيرا عاديا وذلك بالتزام الضوابط والقواعد التى نص عليها قانون المحاماة وسار سيرا عاديا فى مدارجها دون تجاوز للحدود المحددة قانونا للقيد بجدول المحامين فى مراحلها المختلفة فان لم يفعل وجب عدم الاعتداد بالدة التى يتراخى خلالها عن القيد وتأخير تاريخ تخرجه بمقدارها عند المقارنة بينه وبين زملاءه من داخل الكادر وكذلك الثمن فى مدد الاستبعاد وما شابهها . وحكمة ذلك أن رجل القضاء يخضع سواء فى تميينه أو فى ترقيته فى الوظائف القضائية لضوابط وتقيود من حيث كفايته وصلاحيته ومن ثم وجب بالمقابلة ، أن يتقيد الحامى المرشح للتميين فى هذه الوظائف بالقيود والضوابط التى فرضها قانون المحاماة .

والاعتداد بتاريخ التخرج فى هذا الصدد يكفل تحقيق العدالة والمساواة بين الزملاء المتخرجين فى عام واحد سواء فى ذلك من سلك منهم طريق الوظائف القضائية أو من اتخذوا المحاماة مهنة لهم على أن يفسر كلا الفريقين فى طريقه سيرا عاديا على النحو المتقدم ذكره فلا يضار رجال القضاء بتحديد أقدمية زملائهم من المحامين من تاريخ صلاحيتهم لشغل الوظائف التى يرشحون لها ومقارنتهم بزملائهم ممن عينوا فى هذه الوظائف فعلا فى التاريخ المشار اليه فقد تتوافر فيهم صلاحية التعيين فى هذه الوظائف من تاريخ سابق على ذلك التاريخ ولكن يحول دون تميئهم اعتبارات مردها الى عدم خلو الوظائف أو أسباب مالية أو الى غير ذلك من الاعتبارات الخارجة عن أرائهم .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون تحديد أقدمية الحامى الذى يعين فى احدى وظائف النيابة أو القضاء أو ادارة تضايى الحكومة بوضعه بين أغلبية زملائه بالقيود والضوابط المتقدم ذكرها بحيث يكون ترتيبه فى الاقدمية تاليا لهم ذلك ان لفظ « بين » يعنى المعية ووضع الحامى تاليا لزملائه لا ينفى اعتباره معهم ويأتالى بينهم ، وهذا الوضع يتفق والاصل العام

الذى يقضى بتحديد اقدمية الموظف عند تعيينه فى الوظيفة العامة تالياً  
لزملته ممن سبقوه الى التعيين فيها .

ويتعين التنبيه أخيراً الى أن النصوص المشار اليها وعلى الخصوص  
نص المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة  
القضائية قاطعة فى الدلالة على أن تحديد اقدمية المحامى الذى يعين فى  
وظائف القضاء والنيابة العامة أو ادارة قضائياً الحكومة يكون أصلاً  
حسب تاريخ القرار الصادر بالتعيين فيوضع تالياً لزملته فى الوظيفة التى  
يعين فيها ، بغض النظر عن تاريخ التخرج أو تاريخ الصلاحية لشغل  
الوظيفة على أن المشرع رخص للادارة فى العدول عن هذا الأصل إذ أجاز  
لها تحديد اقدمية خاصة بشرط أن ينص عليها فى قرار التعيين وأن تراعى  
وضع المحامى بين أغلبية زملائه وفقاً للمعايير والضوابط التى سلك  
ذكرها بحيث لا يجوز لها التخلل أو التراخى فى هذه الضوابط والمعايير  
مضى دلت عن الأصل العام الى قاعدة تحديد الاقدمية الخاصة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولاً - أن تحديد الاقدمية يكون أصلاً بحسب تاريخ القرار الصادر  
بالتعيين أو الترقية على أنه يجوز لجهة الادارة أن تحدد للمحامى المرشح  
للتعيين اقدمية خاصة وعليها فى هذه الحالة أن تراعى الضوابط المنصوص  
عليها فى القانون وهى وضع المحامى بين أغلبية زملائه داخل الكادر .

ثانياً - فى تحديد هذه الاقدمية يعتبر زميلاً للمحامى من بين فى الوظيفة  
المراد التعيين فيها فى تاريخ استيفاء المحامى لشروط الصلاحية للتعيين فيها .  
وذلك بالشروطين الآتيين :

( ١ ) أن يوضع المحامى بين أغلبية زملائه فى التخرج الذين مینوا عقب  
تخرجهم وساروا فى ترقياتهم سيرا عادياً حتى بلغوا الوظيفة المراد  
تعيينه فيها .

( ب ) أن يكون المحامي قد سار في عمله القانوني في المحاماة وفي غيرها من الأعمال القانونية النظرية وفي القيد بالجدول سيرا عانيسا لم يتراخ فيه عن الحدود الدنيا ولم يستبعد من الجدول .

ثالثا - لا يعتبر زميلا للمحامي في هذا الخصوص من عين في الوظيفة القضائية في تاريخ سابق على تاريخ صلاحية المحامي للتميين فيها وذلك بغض النظر عن تاريخ تخرج كل منهم .

( فتوى رقم ١٩٦٩ في ١/٩/١٩٦٢ - جلسة ١/٦/١٩٦٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٨ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية - تفرقه في شأن اقدمية من يعاد تعيينه بين القضاة وبين وكيل الوزارة - تحسديد اقدمية القاضي الذي يعاد الى منصبه من تاريخ تعيينه اول مرة تحسديد اقدمية وكيل الوزارة الذي يعاد تعيينه في المناصب القضائية يكون بين زملائه حسب الاقدمية التي كانت له بينهم يوم تعيينه وكيل للوزارة - اثر ذلك وجوب الاعتماد بالترقيات التي حصل عليها زملاؤه خلال فترة شغله وظيفة وكيل الوزارة - اختلاف الحكم في حالة استغلاله ماليا بمقتضى احكام الكادر العام بحيث يجاوز الوضع المالي لزملائه - وجوب رد الامر الى نصابه عند اعاقته الى الوظيفة القضائية - وجوب استبعاد الزيادة ومنحه الراتب السابق لتعيينه وكيل للوزارة ثم زيادة مرتبه بالمعالمات الدورية التي كان يستحقها على فرض استمراره في وظيفته القضائية .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية تنص على أن تتقرر اقدمية القضاء بحسب تاريخ

القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم واذا عين أو رقى قاضيان أو أكثر فى قرار واحد كانت الاتقية بينهم بحسب ترتيبهم فى القرار .

على انه اذا عين مستشارا رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أو رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية أو ... أو احد للحامين المابين كانت اقدميته بين المستشارين من تاريخ تعيينه فى وظيفته .

وتعتبر اقدمية القضاة الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم اول مرة .

وتعتبر اقدمية اعضاء النيابة والموظفين القضائيين بديوان وزارة العدل عند تعيينهم فى وظائف القضاء المائلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات واذا عين وكيل وزارة العدل رئيسا لمحكمة استئناف فتحدد اقدميته بين زملائه حسب الاتقية التى كانت له منذ كانوا بحاكم الاستئناف .

وتحدد اقدمية مستشارى محاكم الاستئناف وقضاة المحاكم الابتدائية المعينين من خارج السلك القضائى فى قرار التمين بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

وان المادة ٧٣ من القانون السالف الذكر تنص على انه :  
حددت مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون .

ولا يصح أن يقرر لاحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة .

ويستفاد مما تقدم ان المشرع فرق بالنسبة لادمية رجال القضاء الذين يعادون الى مناصبهم داخل السلك القضائى بين فريقين :

١ - القضاة : وهؤلاء تعتبر اقدميتهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم

اول مرة فى وظيفة قاضى فاذا استقال او ترك السلك القضائى ثم طلب العودة الى وظيفة اعتبرت اقدميته فى هذا التاريخ .

٢ - وكيل وزارة العدل وتتحدد اقدميته بين زملائه بحسب الاقدمية التى كانت له يوم تعيينه وكيلًا للوزارة .

والمغايرة فى هذا الشأن يفهم منها ان الشارع قد اتجهت نيته الى التفرقة بين وضعين فبينما يعود القاضى الى الخدمة فى ذات وظيفته السابقة من تاريخ تعيينه اول مرة الامر الذى قد يترتب عليه سبق زملائه اياه اذا ما نالوا ترقية فى وظيفة اعلى قبل عودته الى سلك القضاء - فان وكيل الوزارة تتحدد اقدميته بين زملائه بحسب الاقدمية التى كانت له عند تعيينه فى هذه الوظيفة فاذا كانوا قد رفقوا خلال فترة شغله هذه الوظيفة اعتبر على سبيل الاقتراض مرقا بينهم اذا ما كان ترتيب اقدميته يعطيه هذا الحق فيما لو استمر فى وظيفته القضائية - وعلى ذلك فان وكيل الوزارة يستحق ان يتقاضى مرتبًا معادلا لمرتب المستشار الذى كان يليه فى الاقدمية عند تعيينه وكيلًا للوزارة متى عين او رقى الى وظيفة نائب رئيس محكمة النقض او رئيس احدى محاكم الاستئناف او رئيسا بها من المستشارين وهذه التفرقة لها ما يبررها ذلك ان الشارع قد راعى ان وظيفة وكيل وزارة العدل انما هى استمرار للخدمة بالسلك القضائى فقد قرر ان وكيل الوزارة لم يترك خدمة القضاء ولذلك حدد اقدميته بين زملائه بحيث يوضع بينهم بحسب الاقدمية التى كانت له عند تعيينه وكيلًا للوزارة عند اعادته الى الوظيفة القضائية فاذا كانوا قد رفقوا الى وظيفة اعلى اخذت هذه الترقية فى الاعتبار عند الاعادة - اما القاضى الذى يترك وظيفته بالاستقالة او الى خارج السلك القضائى فان وضعه يختلف عن حالة وكيل الوزارة ولذلك فقد قرر الشارع حكما مغايرًا فى حالة اعادته الى وظيفته القضائية .

ويترتب على هذا الفهم ان وكيل وزارة العدل اذا ما اعيد الى الوظائف



القضائية يكون على حق فى تناضيه مرتبه الذى بلغه خلال تقلده من منصب  
وكيل الوزارة وذلك بشرط الا يسبق زلماه اى الا يجاوز الوضع المالى  
الذى بلغوه فى السلك القضائى وهذا الفرض يتوافر فى حالة ما اذا عومل  
وكيل الوزارة بمقتضى نص المادة ٦٢ المذكورة .

أما اذا لم تقتض ظروف الحال معاملة وكيل وزارة العدل بمقتضى  
أحكام هذه المادة كما اذا لم يعين او يرق المستشار التالى له فى الالتمية  
الى احدى الوظائف التى وردت فى النص واتما استمرت معاملته بمقتضى  
أحكام الكادر العام الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام  
موظفى الدولة أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم الامم العاملين المدنيين  
بالدولة وترتب على هذه المعاملة استفادته ماليا بحيث جاوز الوضع  
المالى لزملائه بمسفة شخصية فانه يتعين رد الامر الى نصله الصحيح  
عند اعادته الى الوظيفة القضائية واستبعاد هذه الزيادة ومنحه راتبه  
الذى كان يتقاضاه قبل تعيينه فى وظيفة وكيل وزارة العدل ثم يزداد راتبه  
بالعلاوات الدورية التى كان يستحقها فيما لو فرض استمراره فى وظيفته  
القضائية .

وليس من مقتضى عدم مجاوزة الوضع المالى للزملاء ان يكون مرتب  
وكيل وزارة العدل المعاد الى السلك القضائى مساويا لمرتب زملائه -  
فقد يكون مرتبه قبل تعيينه وكلا للوزارة متقوتا بقدر ما طبقا للسير  
الطبيعى فى منحه العلاوات الدورية أو علاوات الترقية أو منحه علاوة  
من علاوات درجة المستشار عند الترقية اليها بدلا من منحه اول مبروطها  
أو لاستحقاقه اعانة غلاء المعيشة بمقدار اكبر بحسب الحالة الاجتماعية  
طبقا لما هو مقرر قانونا للعاملين بكادر القضاء وفى هذه الحالة يتعين  
تقرير احقية وكيل وزارة العدل المعاد الى السلك القضائى فى هذا القدر  
من المرتب بالاضافة الى العلاوات الدورية اذ ليس فى ذلك مجاوزة للوضع  
المالى لزملائه .

لذلك انتهى الرأى الى احقية السيد الاستاذ المستشار فى مرتبه الذى

- ٨٧٤ -

كان يقتاضاه قبل تقلده منصب وكيل وزارة العدل مضافا اليه العسلاوات الدورية التي كانت تستحق له على فرض بقاءه في وظيفة مستشار - مع ضم اعانة الفلاء والعلالة الاضافية المقررة بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الى هذا المرتب .

اما تحديد العلاوة اعمالا لتعديل قانون السلطة القضائية بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ فترى الجمعية العمومية عدم ملائمة لابداء الرأى فى شأنه لعرضه على جهة قضائية مختصة .

( ملف ١٨٦/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٥/٤ )

### الفرع الثالث

#### الاعارة

قاعدة رقم ( ٢٩٩ )

المبدأ :

حرمان من يعار من أعضاء مجلس الدولة لشغل وظيفة خارج المجلس من تقاضى بدل طبيعة العمل - اذا كانت اعارة عضو مجلس الدولة تمت الى غير وظيفة معينة او درجة مالية واردة فى ميزانية الجهة المار اليها ولم يكن يحصل الا على مكافأة شاملة يدخل فى تكوينها مرتبه الاصلى بمجلس الدولة ورتاب طبيعة العمل لرجال القضاء - اثر ذلك - استحقاق هذا المرتب الاخير بوصفه عنصر من عناصر المكافأة الشاملة يتجرد من طبيعته الاصلية .

ملخص الفتوى :

يبين من تقضى وقائع الموضوع أن السيد المستشار . . . . . نذب للعمل بالهيئة العامة للمصانع الحربية اعتبارا من ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٧ الى أن أعير اليها فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ واستمر كذلك الى أن نذب للعمل بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية اعتبارا من ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ حيث ظل بها الى أن أعير للعمل مستشارا قانونيا لوزارة الانتاج الحربى اعتبارا من اول يوليه سنة ١٩٦٧ ونذب بعد ذلك اعتبارا من اول يوليه سنة ١٩٦٩ مستشارا قانونيا للمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية ، وان الجهاز المركزى للمحاسبات اعترض على صرف بدل طبيعة عمل رجال القضاء لسياسته خلال فترات نذب للمعمل بالمؤسسة المذكورة وفترة اعارته لوزارة الانتاج الحربى .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن منح رجال القضاء راتب طبيعة عمل ينص فى مادته الاولى على أن : « يمنح

راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العسابة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو النيابة العامة والأعضاء الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية وذلك بالفئات الآتية :

جنيه

- ١٤ شهريا للمستشارين ومن في درجتهم وما يعلوها وما يماثلها .
- ٩ شهريا لرؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ومن في حكمهم .
- ٦ شهريا لوكلاء النيابة ومساعدو النيابة ومن في حكمهم .

ومن حيث أنه يبين من نص هذا القرار أن المشرع قد قرر منح راتب إضافي لرجال القضاء وغيرهم ممن ورد بياتهم في نص المادة الأولى من هذا القرار وأطلق عليه اسم « راتب طبيعة عمل » ويستفاد من هذه التسمية الحكمة التي تقرر من أجلها منح هذا الراتب ألا وهي طبيعة العمل الذي تستلزمه وظائف معينة حددها الشارع في نص القرار ، ومن ثم فإنه متى تقرر أن الشارع قد قرر هذا المرتب في واقع الأمر لظروف العمل الذي تفرسه الوظائف المشار إليها فالمفروض أن يكون القيام بعمل هذه الوظائف عنصرا من عناصر استحقاق هذا المرتب وعلى هذا يكون مناه استحقاق مرتب طبيعة العمل توفر شرطين :

**الأول :** أن يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التي حددها نص المادة الأولى المشار إليها .

**الثاني :** أن يكون الموظف قائما بعمل هذه الوظيفة .

ومن حيث أن الشرط الثاني لاستحقاق بدل طبيعة العمل قد أكدته بعد ذلك قانون نظام العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بل نص في المادة ٤٠ على أنه « لا يجوز صرف البدلات المقررة إلا لشاغلي الوظيفة المقررة لها البسمل » .

ومن حيث أنه إذا جاز لجهة الإدارة بموجب سلطاتها التقديرية في النذب وبغير موافقة الموظف أن تغير من طبيعة عمل الموظف عن طريق نديه للقيام بعمل وظيفة أخرى فإن هذا النذب - وهو نظام مؤقت بطبيعته - لا يؤثر على استحقاق الموظف المنتدب لمرتب طبيعة العمل لأن جهة الإدارة لا تملك بفعلها وإرادتها وحدها أن تحسرم الموظف من مرتب طبيعة العمل المتردد بقرار رئيس الجمهورية المشار إليه ، ولهذا فإن الشرط الثاني من شرطى استحقاق راتب طبيعة العمل المشار إليه هو ألا يكون عدم قيام الموظف بالعمل الذى تفرضه الوظيفة راجعا الى الإدارة وحدها .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الاعارة فإنه يبين من نصوص قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المنظمة لتسواعد الاعارة والمادة ٦٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أن الاعارة لا تتم الا بموافقة الموظف فلارادته فى تغيير نوع العمل الذى يستحق منه المرتب حرة كما أن للاعارة اثرين قانونيين .

**الاول :** انفسام علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة ويتبطل ذلك فى خلو الوظيفة ويترتب على هذا الخلو عدم اضطلاع الموظف بأعباء الوظيفة الاصلية بصفة مؤقتة مدة الاعارة .

**الثانى :** اتصال علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة من وجوه هى ان تدخل مدة الاعارة فى حساب المعاش أو المكافأة كما تدخل فى استحقاق المعالة والترقية ومن ثم فإن الاثر الاول للاعارة هو تخلى الموظف الممار عن اعباء وظيفته فهو لا يشغلها مدة الاعارة من حيث انها مصدر مالى أى درجة ومن حيث مقتضيات ما ترتبه من عمل .

ولما كان من المتعين لاستحقاق مرتب طبيعة العمل أن يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التى حددها نص المادة الاولى من القرار الجمهورى سالف الذكر فينبى على هذا عدم استحقاق عضو مجلس الدولة الممار لمرتب طبيعة العمل اثناء مدة اعارته .

ولا يسوغ الاحتجاج بأن نص المادة الاولى من القرار الجمهوري المذكور قد ورد عاما شاملا وان حكمة هذا البديل متوافرة في حيلة الاعارة للشخص القانوني بآية وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة اذ ان ارتباطهم بمجلس الدولة ما زال قائما وتصرف مرتباتهم من الجهة المعارين اليها على اساس مرتباتهم في الجهة الاصلية ذلك ان الحكمة من تقرير هذا البديل تكمن في طبيعة العمل الذي يقوم به الموظف المعنى بالنص فتقدر الشارع ان عمل القاضي أو عضو مجلس الدولة الخ . هو عمل ذو طبيعة خاصة تقرر اصلا لما تفرضه هذه الوظيفة من اعباء مفروض ان يكون شاغلها قائما بها تطبيقا لقاعدة عامة اوردتها المادة ( ٧٣ ) من قانون نظام العاملين المدنيين وتقتضي بأن على الموظف ان يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وان يؤديه بدقة وأمانة وعليه ان يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته ، كما لا يسوغ الاستناد الى ارتباط اعضاء المجلس اثناء مدة الاعارة وان مرتباتهم تصرف من الجهة المعارين اليها على اساس مرتباتهم في الجهة الاصلية وان طبيعة الاعارة كنظام قانوني لا يترتب عليه انفصام الصلة بين الموظف المعار ووظيفته الاصلية انفصاما تاما والا كان هذا الاجراء نقلا لا اعارة ذلك ان هذه الصلة تكون اثناسام الاعارة متراخية الى ان تنتهي الاعارة فتعود .

ومن حيث ان مؤدى هذا انه لا يجوز صرف البديل المقرر للوظيفة الا لمن يشغلها فعلا ومن ثم فان من كان يشغل وظيفة مقرر لها بديل ثم اعير لشغل غيرها لا يجوز ان يستمر في تقاضي البديل المقرر لوظيفته الاصلية ، ولهذا لا يجوز صرف البديل المقرر لوحدات مجلس الدولة الفنية الا لمن يشغلها فعلا من اعضاء المجلس الفنيين ويتعين حرمان من يعار منهم لشغل وظيفة خارج المجلس من تقاضي هذا البديل .

ومن حيث ان هذا القول يصح فقط على الحالات التي يعار فيها عضو مجلس الدولة الى وظيفة اخرى ، اذ باعارته الى هذه الوظيفة يستحق راتبها والبدلات المقررة لها فلا يجوز له ان يجمع بين هاتين الراتب والبدلات وبين ما كان يستحقه في وظيفته الاصلية بمجلس الدولة

من راتب أصلي أو راتب طبيعة عمل ، لما اذا كانت اعارة عضو مجلس الدولة تمت الى غير وظيفة معينة أو درجة مالية واردة في ميزانية الجهة المعار اليها ولم يكن يستحق عضو مجلس الدولة خلال فترة الاعارة الا مكافأة شاملة يدخل في تكوينها مرتبه الاصلي بمجلس الدولة وراتب طبيعة العمل لرجال القضاء فان هذا الراتب الاخير يتجرد من طبيعته الاصلية ولا يتقيد بالشرطين السابقين لاستحقاقه بل يكون حصول الموظف عليه كجزء من المكافأة الشاملة التي تقررت له وكمعيار تحدت بمقتضاء تلك المكافأة .

ومن حيث ان الثابت من كتاب المؤسسة المصرية العمامة للمصانع الحربية ومصانع الطيران الوجه اليها والمؤرخ في ٧ يونيو سنة ١٩٧٠ ان المؤسسة كانت تصرف الى السيد المستشار / . . . . . جميع مستحقاته الاصلية بوظيفته الاصلية بمجلس الدولة كمكافأة شاملة وكل لا يتجزأ مقابل عمله وخدماته بها حيث لم يكن يشغل وظيفة معينة أو درجة مالية واردة بميزانياتها أو بجزائرية وزارة الانتاج الحربي وأن من ضمن هذه المستحقات راتب طبيعة العمل الذي قررت المؤسسة انه لم يكن يصرف اليه باعتباره كذلك وإنما باعتباره عنصر من عناصر المكافأة الشاملة التي يتقاضاها لقاء أعماله التي كان يؤديها للمؤسسة ، ومن ثم فان السيد المستشار / . . . . . يستحق راتب طبيعة العمل باعتباره جزءاً من المكافأة الشاملة التي تقررت له خلال فترة عمله بالمؤسسة المصرية العمامة للمصانع الحربية أو وزارة الانتاج الحربي ، وهو ما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها للانعقد في ١١ من مارس سنة ١٩٧٠ .

### من اجل ذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سلامة ما قامت بصره المؤسسة المصرية العمامة للمصانع الحربية

أو وزارة الانتاج الحربي للسيد المستشار / . . . . .  
من مكافأة شاملة لراتب طبيعة العمل المقرر لرحال القضاء كمنصر من  
عناصر المكافأة الشاملة سواء عن الفترة التي انتدب أو اعير فيها للعمل  
بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية أو وزارة الانتاج  
الحربي .

( ملف ٤٧٧/٤ / ٨٦ - جلسة ١٧/٦/١٩٧٠ )

قاعدة رقم ( ٤٠٠ )

المبدأ :

عدم تضمين قانون السلطة القضائية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ تنظيمها  
للمعاملة المالية للمعاري من رجال القضاء - الرجوع في هذا الشأن الى  
القواعد العامة التي تضمنها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - نص المادة ٤٥  
من هذا القانون على جوائز منح المعامل المعامل للعمل بحكومة او بهيئة اجنبية  
مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والاوزاع التي يقرها  
رئيس الجمهورية - عدم صدور قرار من رئيس الجمهورية في هذا الشأن -  
استصحاب تطبيق القواعد التي كانت سارية في ظل العمل بالحكم القانون  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بما لا يتعارض مع احكام القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٤ - اساس ذلك - هذه القواعد تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر  
في ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٥ - منح المرتب في الداخل للمعامل بموجب احكام  
هذا القرار هو رخصة اعطاهما الشارع للجهة الادارية التي يتبعها المعامل -  
صدور قرارات اعارة بعض رجال القضاء الى ليبيا متضمنة النص على منحهم  
مرتباتهم في الداخل ونسوة الحق لهم في تقاضي هذه المرتبات - قرار اللجنة  
التنفيذية للعلاقات الثقافية والتعاون الفني بجلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٧  
بالغاء صرف مرتبات المعاري الى ليبيا وموافقة لجنة الشؤون الخارجية والامن  
القوى بمجلس الوزراء على هذا القرار - هذا القرار يورد قييدا على حرية  
الادارة في تقدير منح المعامل المرتب في الداخل وليس من شأنه الغاء  
القواعد التنظيمية التي تجيز صرف المرتب الى المعار - لا تاثير لهذا القرار  
على سلامة القرارات التي صدرت بمنح المعاري مرتباتهم سواء اكانت صريحة  
او ضمنية مستفادة من قيام الوزارات بصرف هذه المرتبات - ليس من شأن  
كتاب صادر من وزير الدولة متضمنا انه تم الاتفاق على ان تتحمل الحكومة  
الليبية كافة نفقات الاعارة المساس بالمرتكز القانونية القائمة للمعاري -  
استمرار تقاضيهم مرتباتهم في الداخل الى ان تنقضي مدة اعارتهم المحددة في  
قرارات الاعارة .



## ملخص الفتوى

ان قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥  
أجاز فى المادة ٦٨ منه اعارة القضاة للقيام بأعمال قضائية أو قانونية  
بوزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو الى الحكومات  
الاجنبية والهيئات الدولية ، ولكنه لم يتضمن تنظيما للمعاملة المالية  
للمعارين ، ومن ثم يتعين الرجوع فى هذا الشأن الى القواعد العامة التى  
تضمنها نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٤ ، وينص هذا النظام فى المادة ٤٥ منه على أن « يكون مرتب  
العامل المعار بأكمله على حساب الحكومة أو الهيئة المستعيرة ، ويجوز  
منح العامل مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والأوضاع  
التى يقررها رئيس الجمهورية » . ونظرا الى أنه لم يصدر قرار من  
رئيس الجمهورية بتحديد شروط وأوضاع منح المعار مرتبه فى الداخل ،  
فيكون مرد الحكم الى القواعد التى كانت سارية فى ظل العمل بقانون  
موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وذلك تطبيقا لما نص عليه القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى المادة الثانية منه من أنه الى أن يتم وضع اللوائح  
والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها  
فى شئون الموظفين قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض  
مع أحكامه . وتنظيم المعاملة المالية للمعارين كان محكوما قبل العمل  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من  
أغسطس سنة ١٩٥٥ .

ومن حيث أنه طبقا لأحكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر تمنح  
حكومة الجمهورية العربية المتحدة لمن يعار الى ليبيا من الدرجة الثالثة فما  
فوقها مرتبه الاصلى فى الداخل دون إضافات أخرى ، ولمن يعار من  
الدرجة الرابعة فأقل ٤٠٪ من مرتبه الاصلى بحد أدنى مقداره خمسة  
جنيهاً ويحد أقصى مقداره عشرة جنيهاً ، ومنح المرتب على هذا  
النحو هو رخصة اعطاها المشرع للجهة الادارية التى يتبعها العامل المعار ،  
فيكون لها وفقا لتقديرها أن تقرر منحه مرتبه فى الداخل أو عدم منحه

اياء حسبما تراه ، فلا يعتمد العامل المعار حقا في المرتب في الداخل منصوص قرار مجلس الوزراء المذكور ، وانما الامر متروك في ذلك لتقدير جهة الادارة ، فاذا ما قررت منح العامل مرتبه الاصلى في الداخل نشا له حق في هذا المرتب من وقت تقرير جهة الادارة ذلك .

ومن حيث انه بالنسبة الى رجال القضاء واعضاء النيابة العامة الذين اعبروا الى ليبيا ، فان قرارات اعارتهم صدر بعضها متضمنا النص على منح المعار مرتبه في الداخل ، وبعضها اغفل هذه الناحية ولكن الوزارة قامت فعلا بصرف هذه المرتبات ، ومن ثم نشا لهم حق في تقاضي هذه المرتبات .

ومن حيث ان اللجنة التنفيذية للعلاقات الثقافية والتعاون الفنى قررت بجلستها المنعقدة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ الغاء صرف مرتبات المعارين الى الجمهورية الليبية ، ووافقت على هذا القرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومي بمجلس الوزراء ( ولم تخطر الوزارة بهذا القرار حسبما يبين من الاوراق ) كما صدر كتاب السيد وزير الدولة المؤرخ ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ متضمنا انه بمناسبة طلب الحكومة الليبية الاستعانة ببعض الخبراء المدنيين من الجمهورية العربية المتحدة ، فقد تم الاتفاق على ان تكون الاستعانة بهؤلاء الخبراء عن طريق الاعارة بحكومة الجمهورية الليبية وان تتحمل الجهة المعار اليها بكافة نفقات الاعارة .

ومن حيث ان قرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومي سالف الذكر وان كان قد اورد قيда على حرية جهة الادارة في تقدير منح العامل المعار مرتبه في الداخل بان ألغى صرف المرتبات الى المعارين الى ليبيا ، فانه ليس من شأن هذا القرار ان يلغى القواعد التنظيمية التي تجيز صرف المرتب الى المعار الغاء كلياً ومطلقاً باثر حال يصرى على جميع قرارات الاعارة القائمة والمستقبله ، فالغاء القرار التنظيمي لا يكون الا بقرار في مثل مرتبه او أعلى منه ، ولما كان منح المعار مرتبه في الداخل

رخصة مقررة فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، فان الغاء هذا القرار يقتضى صدور قرار بذلك من الجهة المختصة ( رئيس الجمهورية ) ولا يكفى لذلك صدور قرار من إحدى اللجان التابعة لمجلس الوزراء ، ومن ثم يكون قرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى غير كاف لترتيب آثار قانونية تخالف تلك التى ترتبت على قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، ومن ثم لا يكفى للتأثير فى سلامة القرارات التى صدرت بمنح المعايين مرتباتهم فى الداخل مسواء كانت قرارات صريحة ، أو كانت قرارات ضمنية مستفادة من قيام الوزارة بصرف هذه المرتبات فعلا .

ومن حيث انه بالنسبة الى كتاب السيد وزير الدولة وما تضمنه من أنه تم الاتفاق على أن تتحمل الحكومة الليبية كافة نفقات الاعارة ، فان هذا الكتاب يعتبر ترديدا وتأكيدا لقرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى ، ولكنه لا يترتب عليه امكان المساس بالمراكز القانونية القائمة للمعاريين ، اذ يفترق بدوره الى الاداة القانونية التى يمكن ان تكسبه القوة القانونية المطلوبة لتعديل الوضع التنظيمى القائم .

ويخلص مما تقدم ان القضاة وأعضاء النيابة العامة الذين أعيدوا الى ليبيا قبل صدور كتاب السيد وزير الدولة المشسار اليه ومنصوا مرتباتهم فى الداخل قد اكتسبوا حقا فى هذه المرتبات الى أن تنتهى مدة اعارتهم المحددة فى القرارات الصادرة بها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القضاة وأعضاء النيابة الذين صدرت قرارات باعارتهم الى حكومة ليبيا قبل صدور كتاب وزير الدولة المؤرخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ يستحقون مرتباتهم فى الداخل مسواء نص فى قرار الاعارة على ذلك أو كانت الوزارة قد جرت على صرفه اليهم فعلا وذلك الى أن تنتهى مدة اعارتهم المحددة فى هذه القرارات .

قاعدة رقم ٤٠١

المبدأ :

وجوب عرض اعادة أعضاء الهيئات القضائية بعد انتهاء اعادة سابقة على رئيس الجمهورية لتقدير اعتبارات المصلحة القومية في الاعارة - لا يثور هذا الوجوب الا بشأن تجديد اعادة جاوزت المدة المحددة في القانون .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع بموجب المادتين ٨٨ ، ٨٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وضع اصلا عاما اجاز بمقتضاه اعادة اعضاء مجلس الدولة للخارج بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بشرط موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية وحدد للاعادة مدة لا تجاوز أربع سنوات متصلة ومنع اعادة العضو للخارج بعدها الا بعد انقضاء خمس سنوات على اعارته السابقة . واستثناء من هذا الاصل العام اجاز المشرع زيادة مدة الاعارة على أربع سنوات بشرط أن تقتضى ذلك مصلحة قومية وخول رئيس الجمهورية سلطة تقدير تلك المصلحة القومية ومن ثم فان اعمال هذا الاستثناء يكون منوطا بتوافر شرطين : اولهما ان يكمل أحد الاعضاء في اعادة قائمة مدة أربع سنوات متصلة . والثاني أن تقضى المصلحة القومية عرض الامر على رئيس الجمهورية للنظر في تقدير تلك المصلحة وفي تجديد ذات الاعارة لمدة تزيد على هذا القدر ، وعليه لا يجد هذا الاستثناء مهالا لتطبيقه الا بالنسبة للاعادة القائمة بالفعل والتي تستمر لذات الجهة المستعيرة وبعد العرض على المجلس الاعلى فليس لرئيس الجمهورية ان يصدى لتقدير المصلحة القومية في اعادة قائمة من تلقاء نفسه بل لابد ان يتم الغرض عليه عن طريق المجلس الاعلى للهيئات القضائية والا ترتب على ذلك سلب اختصاص المجلس الاعلى بنظر اعارات اعضاء مجلس الدولة ولا يجوز مد نطاق هذا الاستثناء الى الاعارات الجديدة التى تطلبها جهة

أخرى غير تلك التى كان العضو معاراً اليها خلال مدة الأربع سنوات عن طريق القياس ، إذ أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فى تفسيره ، كما لا يجوز عرض الاعارة فى مثل تلك الحالة مباشرة على رئيس الجمهورية لتقدير المصلحة القومية فيها ، فليس من المقبول أن يختص المجلس الأعلى بنظر الاعارة التى تتم لأول مرة أو التى تتم بعد انقضاء خمس سنوات على اعارة سابقة والنظر فى تحديدها وتجاوز مدتها ثم يقال بعدم اختصاصه بذلك عند الخروج على القواعد التى منها المشرع لاعارة اعضاء مجلس الدولة ، فضلاً عن ذلك فإن المشرع اشترط للاعارة الجديدة مرور خمس سنوات على الاعارة السابقة ولم يقصر تلك المدة بسبب المصلحة القومية أو لاي سبب آخر وعليه فإنه يكون للمجلس الأعلى للهيئات القضائية أن يبت فى الاعارة الجديدة التى لم يقصر بينها وبين الاعارة المنقضية مدة خمس سنوات فيتعين عليه رفضها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان السلسلة الاستثنائية المخولة لرئيس الجمهورية فى تقدير المصلحة القومية لا تثور الا بشأن تجديد اعارة قائمة جاوزت المدة المحددة فى القانون ، وذلك بعد ان يبدي المجلس الأعلى للهيئات القضائية رايه .

( ملف ٢٣٤/٦/٨٦ - جلسة ١٨/٤/١٩٧٩ ) .

## الفرع الرابع

### معادلة الوظائف القضائية بدرجات الكادر العام

#### قاعدة رقم ( ٤٠٢ )

#### المبدأ :

وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة - تعادلها مع الفئة الثانية  
بالكادر العام - نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ على  
معادلتها بالفئة الثالثة - مخالفة القانون ووجوب استبعاده في هذا  
الشق .

#### ملخص الحكم :

أن الثابت من الاوراق أن المدعى كان يشغل وظيفة وكيل نيابة  
من الفئة الممتازة ذات الریط المالى ( ٧٢٠ - ١٢٠٠ ) اعتباراً من  
١٩٦٧/٨/٢٠ ، وفى ١٩٦٩/٨/٣١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم  
١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيين بعض العاملين من الهيئات القضائية فى  
وظائف أخرى ونص فى المادة ٣١ منه على أن يعين من السادة الواردة  
اسماؤهم فى الكشوف المرافقة فى الجهات المبينة قرین اسم كل منهم فى  
وظائف تعادل درجات وظائفهم الحالية . وقد تضمنت هذه الكشوف اسم  
المدعى وأنه عين بالجهاز المركزى للمحاسبات ، وقد حدد هذا الجهاز درجة  
المدعى بالدرجة الثالثة مجموعة الوظائف التخصصية وباقدمية من  
١٩٦٧/٨/٣٠ تاريخ تعيينه فى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة  
وبمرتب ٦٧ ج شهريا وهو مرتبه الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة  
١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام  
تبين أنه ينص فى المادة (١) منه على أنه « تعادل درجات الكادرات

الخاصة باعضاء هيئة التدريس بالجامعات . . . ووظائف السلطة القضائية . . . بدرجات الكادر العام الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وذلك على الوجه المبين بالجداول المرافقة . « وتقضى المادة (٢) بانه « فى حالة النقل من أحد الكادرات الخاصة الى الكادر العام يوضع المنقول فى الدرجة المعادلة للدرجة المنقول منها طبقا للجداول المرافقة » . وقد نص الجدول الخاص برجال السلطة القضائية الملحق بالقرار الجمهورى المشار اليه على ان وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة تعادل الدرجة الثالثة ، وتعادل الدرجة الثانية اعتبارا من تاريخ بلوغ المرتب ٨٧٦ ج سنويا .

ومن حيث أنه يبين من الجدول الملحق بنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ان الربط المالى للدرجة الثالثة هو ٦٨٤ - ١٢٠٠ ج سنويا بعلاوة قدرها ٤٨ ج سنويا ، وان الربط المالى للدرجة الثانية هو ٨٧٦ - ١٤٤٠ ج سنويا ، بعلاوة قدرها ٦٠ ج سنويا ، بينما يبين من جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية ان الربط المالى لوظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة هو ٧٢٠ - ١٢٠٠ ج سنويا بعلاوة قدرها ٦٠ ج سنويا وان الوظيفة التالية التى يرقى اليها وكيل النيابة من الفئة الممتازة هى وظيفة رئيس نيابة وهى تعادل الفئة الاولى فى القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام انما أجرى التعادل بين درجات وظائف الهيئات القضائية بدرجات الكادر العام فى ضوء ما كشف عنه قضاء هذه المحكمة من وجوب ان يراعى عند تعادل وظائف هذه الهيئات ان لا يقتصر على المعايير المالية وحدها . بل يجب مراعاة المزايا الوظيفية الاخرى والضمانات التى يتميز بها رجال الهيئات القضائية ، وأن يراعى فى ذلك ما يقضى به القانون من حظر نقل العامل من وظيفة الى أخرى درجتها أقل . وأذا يتضح من اجزاء المقارنة بين

وظيفة وكيل النيابة الفئة الممتازة وبين الدرجة الثالثة الكادر العظام ان الوظيفة الاولى تتميز عن الدرجة الثالثة من حيث بداية الربط المالى ومتوسط الربط وقيمة العلاوة الدورية وأن الوظيفة التالية لوظيفة وكيل النيابة من الفئة الممتازة فى مجال الترقى هى وظيفة رئيس نيابة وهى تعادل الفئة الاولى ، فاذا اضيفت الى ذلك المزايا الوظيفية الاخرى والضمانات التى يتميز بها رجال القضاء والنيابة طبقا لقانون السلطة القضائية فانه لا يمكن القول بأن وظيفة وكيل النيابة من الفئة الممتازة تعادل الدرجة الثالثة بالكادر العام ، بل هى بلا مرأى أعلى منها ، ومن ثم فإن وضع المدعى على الدرجة الثالثة بالجهاز المركزى للمحاسبات هو تنزيل حتما لدرجته يخالف القانون الذى يحظر نقل العامل من وظيفته الى اخرى درجتها أقل ، ويكون القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيما قضى به من معادلة وظيفة وكيل النيابة من الفئة الممتازة الذى يقل مرتبه عن ٨٧٦ ج سنويا بالفئة الثالثة قد خالف القانون ، ويتعين لذلك استبعاده فى هذا الشق منه من دائرة التطبيق لعدم مشروعيته .

( طعن رقم ١٢٨٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٢/١٢/ ١٩٧٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٣ )

#### المبدأ :

عدم صدور قرار تنظيمى بمعادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العظام فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا يحول دون استمرار العمل بأحكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ٦٧ استنادا الى حكم المادة الثالثة من قانون الاصدار وذلك بجانب الاعتداد بالمبادئ والقواعد التى جرى عليها القضاء الادارى فى مجال تحقيق هذا التعادل والتى اعتمد عليها المشرع عند اصدار القرار الجمهورى المشار اليه والتى تقوم اساسا على تحقيق التعادل من خلال ميزان متوسط الربط المالى مع عدم الاضرار بالعامل المنقول من الكادرات الخاصة الى الكادر العام ولا



اعتداده في هذا المجال بالمرتبات والبدلات الإضافية المقررة لوظائف الكادرات الخاصة - تطبيق - معادلة وظيفة قاض (أ) ذات الربط المالي ١٤٤٠/٩٦٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالي ١٢٠٠ جنيها بالدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ذات الربط المالي ١٤٤٠/٨٧٦٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالي ١١٥٨ جنيها سنويا .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام والصادر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية يقضى بمعادلة وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية ووكيل نيابة من الفئة الممتازة بالربط المالي ٧٢٠ / ١٢٠٠ بالدرجة الثالثة بالربط المالي ٦٨٤ / ١٢٠٠ ومعادلة وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية ووكيل نيابة من الفئة الممتازة من تاريخ بلوغ المرتب ٨٧٦٨ جنيها سنويا بالدرجة الثانية بالربط المالي ١٤٤٠/٨٧٦٠ ومعادلة وظيفة رئيس محكمة ابتدائية ورئيس نيابة بالربط المالي ١٥٠٠/١٠٨٠ بالدرجة الاولى بالربط المالي ١٢٠٠/١٥٠٠ ، ومعادلة وظيفة مستشار بالربط المالي ١٤٠٠/١٨٠٠ بوظيفة وكيل وزارة بالربط المالي ١٤٠٠ / ١٨٠٠ ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية وقسم وظيفة القاضي الى قاض ( ب ) بالربط المالي ٧٢٠/١٢٠٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا وقاض (أ) بالربط المالي ١٤٤٠/٩٦٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا . كما عمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة اعتبارا من ١/١٠/١٩٧١ وجعل الدرجة الثالثة بالفئة ١٤٤٠/٦٨٤ بعلاوة ٤٨ جنيها سنويا ، والدرجة الثانية بالفئة ١٤٤٠/٨٧٦ بعلاوة ٦٠ جنيها ودرجة مدير عام بالفئة ١٢٠٠/١٨٠٠ جنيها بعلاوة ٧٢ جنيها سنويا . ولم يصدر في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قرار تنظيمي عام بمعادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام على

قرار القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر فى ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الأمر الذى يتعين معه الاستمرار فى تطبيق أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ طبقا لحكم المادة الثالثة من قانون اصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى تقضى باستمرار العمل باللوائح والقواعد والقرارات المعدل بها فى شئون العاملين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فيما لا يتعارض مع أحكامه فى مجال معادلة وظائف القضاء بدرجات نظام العاملين المدنيين بالدولة ، كما يتعين أيضا الاعتداد بالمبادئ والقواعد التى جرى عليها القضاء الادارى فى مجال تحقيق هذا التعادل التى بنى عليها المشرع أحكام التعادل الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ وخلاصة هذه المبادئ والقواعد تقوم على أساس تحقيق التعادل بين الدرجات والوظائف من خلال وزنها بميزان متوسط. الربط المالى مع عدم الاضرار بالعامل المنقول من الكادرات الخاصة الى الكادر العام للعاملين فى الدولة والثابت أن المدعى نقل من وظيفة قاض (أ) بمرتبة ١٣٦٢ جنيها سنويا الى وظيفة معادلة لوظيفته القضائية بوزارة الثقافة بموجب القرار الجمهورى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٤ الصادر فى ١٢/٣/١٩٧٤ ثم صدر القرار الادارى رقم ٣١١ فى ٩/٦/١٩٧٤ بوضعه فى الفئة ١٤٤٠/٨٧٦ ( الدرجة الثانية ) مع احتفاظه بمرتبه والثابت أن وظيفة قاض (أ) مقرر لها الربط المالى ١٤٤٠/٩٦٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالى ١٢٠٠ جنيها والدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ مقرر لها الربط المالى ١٤٤٠/٨٧٦ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالى ١١٥٨ جنيها سنويا ، وإن درجة مدير عام مقرر لها الربط المالى ١٨٠٠/١٢٠٠ بعلاوة ٧٢ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالى ١٥٠٠ جنيها سنويا - وعلى ذلك يكون متوسط الربط المالى لوظيفة قاض (أ) ( ١٢٠٠ جنيها ) اقرب الى متوسط الربط المالى للدرجة الثانية ( ١١٥٨ جنيها ) منه الى متوسط الربط المالى لدرجة مدير عام ( ١٥٠٠ جنيها ) كما أن العلاوة الدورية لوظيفة قاض (أ) هى بعينها

العلاوة الدورية للدرجة الثانية ومقدار كل منهما ٦٠ جنيها سنويا ، وأخيرا فإن آخر الرّبط المالى لوظيفة قاض ( ١ ) ١٤٤٠ جنيها هو يعينه آخر مربوط الدرجة الثانية ١٤٤٠ جنيها - بينما آخر الرّبط المالى لدرجة مدير عام ١٨٠٠ ج وعلاوتها الدورية ٧٢ جنيها سنويا - وعلى ذلك تكون وظيفة قاض (١) معادلة للدرجة الثانية من درجات نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ولا يترتب على نقل القاض فئة (١) الى الدرجة الثانية من درجات القانون المذكور أى ضرر . مادام آخر الرّبط المالى لوظيفة قاض (١) والعلاوة الدورية المقررة لها يعادلان آخر الرّبط المالى للدرجة الثانية والعلاوة الدورية المقررة لتلك الدرجة . أما البدلات والمزايا المالية المقررة لوظائف القضاة فلا تدخل فى حساب التعادل لأن هذه المزايا المقررة للوظيفة يستحقها القضاة ماداموا يشغلون وظائف القضاء ولأن القاعدة الأصلية فى حساب التعادل توجب الاعتداد بالمرتب الاساسى فى وزن وظائف الكادرات الخاصة بميزان درجات الكادر العام لنظم العاملين فى الدولة ولا اعتداد فى هذا المقام بالمرتبات والبدلات الاضافية المقررة لوظائف الكادرات الخاصة ولا غرابه فى معادلة وظيفة قاض (١) بالدرجة الثانية من درجات القانون العام ذلك أن القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ يعادل وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية بالدرجة الثالثة اذا لم يصل المرتب الى ٨٧٦ جنيها سنويا ويعادلها بالدرجة الثانية ٨٧٦/١٤٤٠ من تاريخ بلوغ المرتب ٨٧٦ جنيها سنويا . أما ما يدعيه المدعى من معادلة وظيفة قاض (١) بدرجة مدير عام من تاريخ بلوغ مرتبه ١٢٠٠ جنيها فهو ادعاء لا أساس له من أحكام القانون ويخلط فى مجال التعادل بين وظيفة قاض (١) ووظيفة رئيس محكمة ابتدائية ورئيس نيابة المقرر معادلتها بدرجة مدير عام دائما وفى كل الأحوال ولا مجال للاعتداد فى قياس التعادل بين وظائف القضاء ودرجات الكادر العام بأول مربوط درجات الكادر العام مع مقارنتها بمرتبات القضاة المنقلين الى درجات الكادر العام الا حيث يتدخل المشرع وينص على ذلك صراحة كما هو الشأن فى جدول وظيفة وكيل نيابة معادلة للدرجة الرابعة ( ٥٤٠/٩٦٠ ) من تاريخ بلوغ المرتب ٥٤٠ جنيها وصل

وظيفة القاضى معادلة للدرجة الثانية ( ١٤٤٠/٨٧٦ ) من تاريخ بلوغ المرتب ٨٧٦ جنيها ، لأن التوسع فى قياس المرتب الفعلى للقاضى المنقول الى درجات الكادر العام بأول مربوط درجات الكادر العام للعاملين يؤدى فى حالة اعماله بلا ضابط من النص التشريعى الصريح الى التخطيط وعدم العدل وتداخل الوظائف اذ يمكن ان يترتب عليه فى حالة الاتخذ به - الى معادلة درجة قاض ( ١ ) وصل مرتبه الى ١٤٠٠ جنيه أو رئيس بالمحاكم الابتدائية وصل مرتبه الى ذلك المرتب بدرجة وكيل وزارة ( ١٤٠٠/١٨٠٠ ) ، المقرر معادلة وظيفة المستشار بها وهو ما لم يستهدفه المشرع الذى عادل وظيفة مستشار بدرجة وكيل وزارة كما عادل وظيفة الرئيس بالمحكمة الابتدائية بدرجة مدير عام ووظيفة القاضى (١) بالدرجة الثانية اذا كان مرتبه ٨٧٦ جنيها سنويا أو أكثر وتحسب أقدميته فى الدرجة الثانية من ذلك التاريخ فقط ومتى كان الثابت ان الادارة قررت تسوية حالة المدعى بعد نقله من وظيفة قاض ( ١. ) الى وزارة الثقافة - وكان مرتبه عند النقل ١٣٦٢ جنيها سنويا بوضعه على الدرجة الثانية ١٤٤٠/٨٧٦ - فانها - اى الادارة - تكون قد اعملت احكام القانون فى حق المدعى اعمالا صحيحا ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء برفض الدعوى لعدم قيام طلب المدعى ووضعه فى درجة مدير عام ( ١٨٠٠/١٣٠٠ ) من تاريخ بلوغ مرتبه ١٢٠٠ جنيه على أساس سليم من القانون فانه - اى الحكم المطعون فيه - يكون قد جاء مطابقا للقانون ، جديرا بالتأييد ، ويكون الطعن فيه فى غير محله بما يتعين رفضه - والحكم بقبول الطعن شكلا ، وبرفضه موضوعا ، والزام الطاعن ( المدعى ) بالمصروفات .

## الفرع الخامس

### النقل الى وظائف خارج الهيئة القضائية

#### قاعدة رقم ( ٤٠٤ )

المبدأ :

موظف - مرتب - النقل من كادر القضاء والنيابة العامة الى مؤسسة عامة في الدرجة المعادلة - استحقاق أول مربوط الدرجة المنقول اليها اذا كان اكبر من مرتب الدرجة المنقول منها -

ملخص الفتوى :

الأصل أن يحتفظ الموظف المنقول بمرتبته السابق فلا يتقاضى مرتباً يزيد عليه في الدرجة المنقول اليها ، الا أن مناسبات أعمال هذا الأصل - وفقاً لما تبين من استقراء أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أن يكون المرتب السابق في حدود مربوط الدرجة المنقول اليها . أما اذا كانت الدرجة المنقول اليها باعتبارها الدرجة المعادلة للدرجة المنقول منها - تزيد في أول مربوطها على مرتب الموظف المنقول فإنه يتقاضى أول مربوط نزولاً على الأصل العام المقرر في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من أنه لا يجوز أن يشغل موظف وظيفة من درجة معينة ثم يتقاضى مرتباً يقل عن بداية مربوطها ( المادة ٢١ من القانون والجدول الملحق به ) . ومن ثم فإن نقل عضو النيابة العامة الى مؤسسة الطاقة الذرية بالدرجة الثانية العالية باعتبارها الدرجة المعادلة لدرجة وكيل النائب العام من الفئة الممتازة المنقول منها يعطيه الحق في أول مربوط الدرجة المنقول اليها وهو ٦٥ جنيها شهرياً .

( فتوى رقم ٩٥٣ في: ١٩٦٣/٨/٢١ - جلسة ١٩٦٣/٨/١٤ )

قاعدة رقم ( ٤٠٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ باعادة تشكيل الهيئات القضائية والقرار الجمهورى رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيين بعض العاملين فى الهيئات القضائية فى وظائف أخرى - تعيين اعضاء الهيئات القضائية بموجب احكامها فى وظائف أخرى هو تعيين بمعنى الكلمة وليس نقلا - عدم خضوعهم لقاعدة عدم جواز ترقية الموظف المنقول الا بعد مضى سنة من تاريخ نقله .

ملخص الفتوى :

ان الواضح من نصوص القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليهما أن تعيين اعضاء الهيئات القضائية هو تعيين بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة ، وليس نقلا من وظيفة الى أخرى فبذلك عبر المشرع فى المادة الرابعة من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ حين اجاز لرئيس الجمهورية تعيين اعضاء الهيئات القضائية المذكورين فى وظائف أخرى ، وبذلك صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيينهم فى هذه الوظائف ، وباعتبارهم معينين فى وظائفهم الجديدة وليسوا منقولين اليها ، فانهم لا يخضعون لنص المادة ٢٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذى ينص على أنه ٠٠ لا يجوز ترقية العامل المنقول الا بعد مضى سنة على الاقل ٠٠ « فهذا النص - كما هو واضح - يصرى على العامل المنقول ، ولا صلة له بالعامل الذى يعين أو يعاد تعيينه فى وظيفة أخرى » .

( فتوى رقم ١٥١ فى ١٩٧١/٢/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٤٠٦ )

المبدأ :

اعضاء الهيئات القضائية الذين يعاد تعيينهم فى وظائف أخرى طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ والقرار الجمهورى رقم ١٦٠٥ لسنة

١٩٦٩ - يستصحبون مراكزهم فى وظائفهم السابقة بما فى ذلك الاقدمية  
وموعد استحقاق العلاوات .

ملخص الفتوى :

ان تعيين أعضاء الهيئات القضائية المذكورين فى وظائف أخرى لم  
يتم طبقا للقواعد العامة المقررة للتعيين فى نظام العاملين المدنيين  
بالدولة المشار اليه أو فى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وانما صدر هذا التعيين  
بناء على قانون خاص رخص لرئيس الجمهورية فى اجرائه ، وهو القانون  
رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، وقد أفصح هذا القانون عن رغبة المشرع فى  
الا يضار أعضاء الهيئات القضائية بتعيينهم فى وظائف أخرى ، وعن  
قصد أن يستصحبوا مراكزهم القانونية السابقة عند تعيينهم الجديد ،  
فحرص على النص على أن يكون تعيين أى منهم فى وظيفة معادلة لدرجة  
وظيفته القضائية ، ولو أراد المشرع أن يكون هذا التعيين فاتحة علاقة  
قانونية جديدة بين المعين والدولة منبثة الصلة بالعلاقة السابقة ، لكان  
قد ترك أمر تنظيم هذه العلاقة للقواعد العامة ولقرار التعيين الذى كان  
يتعين عندئذ أن يلتزم حكم هذه القواعد العامة .

ومن حيث أن تعيين عضو الهيئة القضائية فى وظيفة معادلة  
لوظيفته القضائية ، هو استصحاب بحكم القانون لمركزه فى وظيفته  
السابقة ، مما يتعين معه القول بأنه يحتفظ بأقدميته فى تلك الوظيفة  
وموعد علاوته الدورية فيها ، مع مراعاة تاريخ منح العلاوة الدورية الذى  
يقرره نظام العاملين المدنيين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام .

انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تعيين أعضاء الهيئات القضائية  
فى وظائف أخرى بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ هو  
تعيين صدر بناء على قانون خاص يستصحب معه المعين أقدميته وموعد  
علاوته الدورية فى وظيفته السابقة ولا يتقيد عند ترقيته بقيد مضى السنة  
المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

( ملف ٣٦٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٢/٣ )

## الفرع السادس

### الاستقالة للترشيح لعضوية مجلس الشعب

#### قاعدة رقم ( ٤٠٧ )

#### المبدأ :

استحقاق اصحاب المعاشات التي تمت تسويتها وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاملة المالية لاعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب للاعانة الاضافية المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ وذلك عن المعاش فقط دون الفرق بين المرتب والمعاش - وجوب ان تخصم قيمة هذه الاعانة من الفرق المستحق لهم بين المرتب والمعاش .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية تنص على انه « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاملة المالية لاعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب وذلك مع عدم الاخلال بالمعاشات التى استحققت طبقا لاحكام هذا القرار » .  
ومن حيث انه بناء على هذا النص فان الغاء القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لم يؤثر على المعاشات التى استحققت طبقا لاحكامه خلال المجال الزمنى لتطبيقه فيظل اصحابها محتفظين بها ويحاسبون عنها وفقا للقواعد المنصوص عليها فى هذا القرار .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ قد صدر فى ١٩٥٧/٥/٢٣ بالموافقة على مذكرة وزارة العدل التى تضمنت قواعد تسوية حالات اعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب والتى نصت على انه « ترى الوزارة انه



تيسيرا على رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة الذين يرغبون فى اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة أن تسوى حاملة من يقرر السيد الوزير أو الرئيس المختص قبول استقالته على الوجه الآتى :

#### أولا :

المستشار ومن فى درجته ثم من علت درجته تضم الى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش المدة الباقية له على بلوغه سن الستين مضافا اليها ما يقابلها من مدة المحاماة اذا لم يكن قد استكمل حدها الأقصى بعد وقدره عشر سنوات التى يقضى بها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ وذلك بشرط ألا يتجاوز مجموع المديتين ثلاث سنوات وفى جميع الأحوال يسوى المعاش بحيث لا يقل طبقا لهذه القاعدة عن المعاش الذى يسوى على أساس المرتب الفعلى لاي ممن هم فى الوظيفة التالية لوظيفته على الوجه المبين فى البند ثانيا وذلك بشرط ألا تقل مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش لأولهما عن مدة خدمة الثانى ويجرى هذا الحكم ولو لم يترك أحد التالين له الخدمة بسبب التسريح .

ويصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك إعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا أخفق فى الانتخابات ولا يصرف له هذا الفرق فى حالة فوزه فيها لعدم الجمع بين المرتب والمكافأة .

#### ثانيا :

ومن دون أولئك من رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة يسوى معاشه على أساس ثلاثة أرباع مرتبه الأخير قبل الاستقالة اذا كانت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش بما فيها مدة اشتغاله بالمحاماة لا تقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة فاذا كانت المدة دون

ذلك فتمسوى مكافأته القانونية على أساس مدة خدمته حتى تاريخ الاستقالة وتصرف إليه .

ويصرف كذلك لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الحالى مضافا اليه اعانة الغلاء المستحقة شهرا فشهر حتى تاريخ اعلان نتيجة الانتخابات ويستمر الصرف اليه لمدة مكمله لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول استقالته وذلك فى حالة عدم نجاحه فى الانتخابات .

ومن حيث أن المشرع قصد باصدار هذا القرار تشجيع رجال القضاء على الترشيح لمجلس الأمة والمشاركة فى الحياة السياسية فقرر لهم تيسيرات خاصة وذلك بتسوية معاشاتهم ومكافأاتهم بطريقة معينة تعوضهم عن مدة الخدمة الباقية لهم ، والتي كان من الممكن أن يستفيدوا منها فى معاشاتهم لولا استقالتهم لدخول الانتخابات ، وزاد المشرع على ذلك بتأمينهم اذا ما اخفقوا فى الانتخابات فقرر منح المستشارين ومن هم أعلى درجة منهم الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك اعانة غلاء المعيشة طوال المدة الباقية لبلوغهم من التقاعد .

وقرر منح شاغلى الوظائف الأدنى المرتب الذى كانوا يتقاضونه قبل الاستقالة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ قبولها .

ومن حيث أنه لما كان المشرع قد هدف من وراء منح المستشار المستقيل للفرق بين المرتب والمعاش الى تأمينه بالابقاء على حالته المالية كما كانت قبل الاستقالة ولحين بلوغه من التقاعد ، فان مجموع ما يتقاضاه خلال هذه الفترة من معاش وفرق انما يمثل فى حقيقته الحد الاقصى لما يمكن أن يحصل عليه بعد الاستقالة ، ومن ثم فان الفرق بين المرتب والمعاش يظل على طبيعته الثابتة كجزء من المرتب يحتفظ به المستشار المستقيل بنص خاص على سبيل الاستثناء ولا يندمج فى المعاش ذاته ، وبالتالي لا يبرى عليه ما يبرى على المعاش من أحكام كما أنه يتأثر بزيادة المعاش فينقص مقداره ، ولا وجه للقول بأن هذا الفرق يعد من قبيل المعاشات الاستثنائية لأنه لا يحمل أية سمة من سماتها فهو يستحق حتى بلوغ من التقاعد ولا

ينتفع به صاحب المعاش حتى الوفاة ولا تنتفع به أسرته من بعده ومناطق استحقاقه هو اخفاق المستقبل فى الانتخابات - وعليه فلا يسوغ اعتباره نوعا من المعاش بأى حال من الأحوال .

ومن حيث إن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧-بتقرير إعانة إضافية لأصحاب المعاشات قد نص فى مادته الأولى على أنه « تضاف إعانة بمقدار ١٠٪ الى المعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا لأحكام التشريعات الآتية ... » .

ومن حيث أنه ولئن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لم يرد له ذكر ضمن التشريعات التى عدتها المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ المشار إليها فإن ذلك لا يحول دون استحقاق أصحاب المعاشات التى تم تسويتها وفقا لأحكام القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ للإعانة التى قررها هذا القانون لتوافر العلة فى منحها وهى ماعدة أرباب المعاشات فى مواجهة الارتفاع المستمر فى مستوى المعيشة ولأن المعاش المستحق وفقا لأحكام القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ وإن كان يخضع فى تسويته لقواعد خاصة تضمنها القرار المذكور فإنه يخضع كذلك فيما لم يرد فيه نص بالقرار لأحكام قوانين المعاشات العامة الواردة بالمادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم يدخل فى نطاق المعاشات التى عنتها المادة الأولى من هذا القانون .

ومن حيث أنه لما كان أصحاب المعاشات التى تمت تسويتها وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ يستحقون الإعانة الإضافية المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه فإن قيمة هذه الإعانة المضافة الى المعاش يجب أن تخصم من الفرق المستحق لهم بين المرتب والمعاش لأعتبارين أساسيين أولهما النزول على إرادة المشرع الذى وضع حدا أقصى لما يتقاضونه يتمثل فى مجموع المعاش وهذا الفرق ما يساوى مرتب كل منهم قبل الاستقالة - وثانيهما : ألا يكونوا فى وضع أفضل ممن سوى معاشه وفقا لأحكام العامة للمعاشات .

ومن حيث أنه إذا كانت المادة (٤) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير الاعانة الاضافية لأصحاب المعاشات تنص على أنه « تعتبر الاعانة الاضافية جزءا من المعاش فى تحديد الحقوق الآتية :

١ - الجزء الذى يصرف من المعاش فى حالة حصول صاحب المعاش على دخل .

٢ - منحة وفاة صاحب المعاش .

٣ - مصاريف جنازة صاحب المعاش .

٤ - منحة زواج البنت أو الأخت .

٥ - معاش المستحق أو الجزء منه الذى يرد على باقى المستحقين ، فان ذلك لا يعنى أن الاعانة لا تعتبر جزءا من المعاش عند حساب الفرق بين المرتب والمعاش لأن المشرع قصد بهذا النص التأكيد على أن الاعانة تعد جزءا مندمجا فى المعاش عند تسوية حقوق أصحاب الشأن فى الحالات التى عددها بالنص قطعا لدابر كل شك قد يثار فى هذا الصدد ولم يقصد الى عدم اعتبارها جزءا منه فى غير تلك الحالات فضلا عن ذلك فان الحقوق التى عددها النص انما تتحدد طبقا لأحكام القانون المقرر لها بنسب معينة من المعاش ومن ثم فهى تختلف فى طبيعتها عن الفرق بين المرتب والمعاش مما يبرر عدم الجمع بينهما فى الحكم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق أصحاب المعاشات التى تمت تسويتها وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه للاعانة الاضافية المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ وذلك عن المعاش فقط - دون الفرق بين المرتب والمعاش - وأن قيمة هذه الاعانة تخصم من هذا الفرق .

( ملف ١٧/٢/٦٦ - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ )

قاعدة ( ٤٠٨ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب - تنظيمه للمعاشات المستحقة لرجال القضاء المستقيلين للترشيح لعضوية المجلس النيابى - تقريره معاشات استثنائية خاصة لهم - أحقيتهم فى حال الاخفاق فى الانتخابات فى صرف الفرق بين المرتب الذى كانوا يتقاضونه والمعاش لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الاستقالة - لا وجه للقول بأحقيتهم فى صرف المرتب كاملا مضافا الى المعاش اساس ذلك : أن المرتب حق مقابل للوظيفة العامة والمعاش حق مقرر للمتقاعد عنها متى توافرت استحقاقه - لا وجه للخلط بين المرتب والمعاش أو الجمع بينهما - القاعدة العامة فى قوانين المعاشات على تعاقبها هى حظر الجمع بين المرتب والمعاش ولا يستثنى منها الا ما يقضى به نص صريح قطع - المشرع فى القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لم يكن بمعزل عن قاعدة عدم الجمع اذ قضى بحظر صرف الفرق حال الفوز فى الانتخابات « لعدم الجمع بين المرتب والكفاية » - كما ان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ واستحدثه نصوص بديلة فى شأن تسوية معاش رجال القضاء المستقيلين للترشيح لعضوية مجلس الشعب قد ردد ذات القاعدة مسويا بين رجال القضاء جميعا حل عدم الفوز فى الانتخابات فى صرف الفرق بين المرتب الاصلى وبين المعاش .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت من الأوراق . ان المدعى استقال من وظيفته كمستشار مساعد من الفئة (١) بمجلس الدولة ذلك فى ٩ من يونيو سنة ١٩٧٥ لترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب حيث خاض عملية الانتخاب فى الدائرة السادسة مركز شرطة فوه بمحافظة كفر الشيخ التى أجري الانتخاب فيها يوم ١٣ من يوليو سنة ١٩٧٥ ولم يوفق فى الانتخاب لحصوله على ٣١ صوتا ، وقد صدر قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة

الانتخاب بتلك الدائرة فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٥ على ما هو ثابت بكتاب مدير عام ادارة الانتخابات العامة الموجه الى هيئة مفوضى الدولة فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٧٨ - ومقتضى ذلك أن حقوق المدعى فى المرتب أو المعاش تتحدد وفق أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧ فى شأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، كتشريع خاص صادر فى هذا الشأن ظل قائما نافذ الأثر الى حين نفاذ القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية ، والمعمول به اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٧٦ والذي ينص فى مادته السادسة على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب وذلك مع عدم الإخلال بالمعاشات التى استحققت طبقا لأحكام هذا القرار » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه صدر بالموافقة على المذكرة التى أعدتها وزارة العدل للعرض على رئيس الجمهورية والمتضمنة أنه « ترى الوزارة انه تيسيرا على رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة الذين يرغبون فى اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة أن تسوى حالة من يقرر السيد الوزير أو الرئيس المختص قبول استقالته على الوجه الآتى :

أولا :

المستشار ومن فى درجته ثم من علت درجته تضم الى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش المدة الباقية له على بلوغه من العتين مضافا اليها ما يقابلها من مدة المحاماة . اذا لم يكن قد استكمل حدها الأقصى بعد وقدره عشر سنوات التى يقضى بها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠

وذلك بشرط الا يجاوز مجموع الحنتين ثلاث سنوات وفى جميع الاحوال يسوى المعاش بحيث لا يقل طبقا لهذه القاعدة عن المعاش الذى يسوى على اساس المرتب الفعلى لاي ممن هم فى الوظيفة التالية لوظيفته على الوجه المبين فى البند ثانيا وذلك بشرط الا تقل مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش لاولهما عن مدة خدمة الثانى ويجرى هذا الحكم ولو لم يترك أحد من التالين له الخدمة بسبب التمرير .

ويصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك اعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا اخطق فى الانتخابات ولا يصرف له هذا الفرق فى حالة فوزه فيها لعدم الجمع بين المرتب والمكافاة .

#### ثانيا :

ومن دون اولئك من رجال القضاء والنيابة واعضاء مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة يسوى معاشه على اساس ثلاثة ارباع مرتبه الاخير قبل الاستقالة اذا كانت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش بما فيها مدة اشتغاله بالمحاماة لا تقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة فاذا كانت المدة دون ذلك فتمسوى مكافاته القانونية على اساس مدة خدمته حتى تاريخ الاستقالة وتصرف اليه .

ويصرف كذلك لمن اعتزل من هؤلاء المرتب الحالى مضافا اليه اعانة الغلاء المستحقة شهرا فشهرًا حتى تاريخ اعلان نتيجة الانتخابات ويستمر الصرف اليه لمدة مكمله لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة وذلك فى حالة عدم نجاحه فى الانتخابات .

ومن حيث أن الاصل قانونا ان المرتب حق مقابل للوظيفة العامة لقاء حمل امانتها والنهوض بمقتضياتها يتوافر استحقاقه مادامت العلاقة الوظيفية قائمة ، فاذا ما انقضت الرابطة الوظيفية بانتهاء الخدمة انقطع المرتب وانتهى سدد استحقاقه وثبت الحق فى المعاش متى استكملت شرائطه

قانوننا ذلك أنه لئن كان المرتب حق مقابل الوظيفة العامة فإن المعاش المتوافر على شروط استحقاقه حق مقرر للمتقاعد عنها - ومن ثم فلا وجه الى الخطب بين المرتب والمعاش أو الجمع بينهما فكل منهما سند له وموجبه كما وإن فيه غناء عن الآخر وأمان صاحبه الى وسيلة عيشه فى الحياة ، ومن هنا كانت القاعدة العامة فى قوانين المعاشات على تعاقبها هى حظر الجمع بين المرتب والمعاش فلا يستثنى منها الا أن بظاهر الاستثناء ويقضى به نص صريح قاطع على مثل ما أجاز للموظف المعاد الى الخدمة فى أن يجمع استثناء فى حدود معينة بين المعاش ومرتب الوظيفة المعاد اليها لطة قصرها المشرع فى عدم حرمان صاحب المعاش من الجمع بين معاشه وبين ثمار عمله فى وظيفته الجديدة . بيد أن هذا الاستثناء الذى لا يشتم ضمنا وانما يتعين أن يقضى به نص صريح ، لا يغير من الأصل المتقدم فضلا عن أنه مقيد فى مداه ودائرته بمن يعاد الى الخدمة من الموظفين المتقاعدين .

ومن حيث أن القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه محض تنظيم للمعاشات المستحقة لرجال القضاء المستقيلين للترشيح لعضوية المجلس النيابى ، لا ينقض الأصل المتقدم أو ينتقص منه ، وانما يوسد لرجال القضاء معاشات استثنائية خاصة على مبدل التمييز حشا على انخراطهم فى الحياة السياسية اثرأ لها بخبرة القاضى وقدرته وتخصصه الرفيع - وفى ذلك يقضى القرار بالنسبة الى المستشار ومن فى درجته ثم من علت درجته بضم المدة الباقية على بلوغه من الستين مضافا اليها ما يقابلها من مدة الحماية اذا لم يكن قد استكمل حدها الاقصى الى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش بشرط الا يجاوز مجموع المديتين ثلاث سنوات ، وكذا بأن يسوى المعاش بالنسبة الى من دون أولئك من رجال القضاء على أساس ثلاثة أرباع المرتب الأخير قبل الاستقالة اذا كانت مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش بما فيها مدة الاشتغال بالحماية لا تقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة ، كما يقضى القرار بالنسبة الى الفئة الأولى بصرف الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك اعانة الغلاء عن مدة



الخدمة الباقية لبلوغ سن التقاعد حال الاخفاق فى الانتخابات ولا يصرف هذا الفرق عند الفوز لعدم الجمع بين المرتب والمكافأة ، وهو ذات ما تقرر . . وان اختلفت الصياغة - فى شأن الفئة الثانية ، غاية الامر قيد استمرار الصرف لها بثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الاستقالة بمراعاة أن المدة الباقية لبلوغ سن التقاعد تطول بحكم المعتاد فى هذه الفئة عن نظيرتها فيما يخص بالفئة الاولى - وفيما خلا المدة التى يستطيل اليها الصرف ، فان الفئتين معا فئة المستشارين ومن يعلوهم ، وفئة من دونهم من رجال القضاء ، يستحق لهما على السواء الفرق بين المرتب والمعاش حال الاخفاق فى الانتخابات دون حالة الفوز فيها ، تؤكد من ذلك عبارة النص فى شأن الفئة الثانية ، ويصرف كذلك لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء » . بمعنى ان هذه الفئة كذلك شأنها فى هذا الصرف شأن الفئة الاولى ، كما وأنه لا يستقيم الظن بأن المشرع عنى أن يفرد الفئة الثانية دون الاولى بمرتب كامل لمدة ثلاث سنوات بجمع بينه وبين المعاش الاستثنائى المقرر ، ذلك انه فضلا عن عدم استقامة التفرقة بين الفئتين فى هذا المنحى ، فان المرتب بحكم الاصل ينقطع استحقاقه بانقضاء الرابطة الوظيفية ولا يجمع بينه وبين المعاش الا بنص استثنائى قاطع الامر الذى لا يقوم عليه دليل ، بل انه وعلى نقض ذلك فان المشرع فى القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لم يكن بمعزل عن قاعدة عدم الجمع اذ قضى بحظر صرف الفرق حال الفوز فى الانتخابات « لعدم الجمع بين المرتب والمكافأة ، يعزز ما تقدم جميعا ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه والصادر بالخاء القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ واستحداث نصوص بديلة فى شأن تسوية معاش رجال القضاء المستقيلين للترشيح لعضوية مجلس الشعب ردد ذات القاعدة مسويا بين رجال القضاء جميعا - حال عدم الفوز فى الانتخابات - فى صرف الفرق بين المرتب الاصلى وبين المعاش وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستقالة او بلوغ سن الاحالة الى المعاش أو الوفاة أيهما أقرب ، وان قيد هذا الاستحقاق بحصول العضو المستقيل على عشر عدد الاهويات الصحيحة التى أعطيت على الاقل .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم جميعا ان المدعى اذ تقدم باستقالته من وظيفته كمستشار مساعد من الفئة (١) بمجلس الدولة في ٩ من يونيو سنة ١٩٧٥ للترشيح لعضوية مجلس الشعب ولم يصادفه الفوز بها ، محق في طلبه صرف الفرق بين المرتب الذى كان يتقاضاه وبين المعاش لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الاستقالة وهو ما يقتضى الحكم له به ، وغير محق في طلب صرف المرتب كاملا طوال تلك المدة جمعا بينه وبين المعاش وهو ما يقتضى الحكم برفضه .

( طعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٩ )

المبدأ :

أحقية أصحاب المعاشات التى تمت تسويتها وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب فى الاعانة الإضافية المقررة طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ لتقرير اعانة اضافية بمقدار ١٠٪ الى المعاشات لتوافر العلة فى منحها - حساب هذه الاعيانة على أساس قيمة المعاش بمفرده - الاعتداد بالمعاش الجديد بما شمله من اعانة اضافية مندمجة فيه عند حساب الفرق بينه وبين مرتب المستشار المستقيل - خصم الاعانة من هذا الفرق .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن كان مستشارا بمجلس الدولة وانه استقال من وظيفته للترشيح فى انتخابات مجلس الشعب فى ظل أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وقد نظم هذا القرار فى البند ( أولا ) من القواعد الواردة فيه ، كيفية حساب المعاش للمستشار ومن فى درجته ثم نص فى نهاية هذا

البند على أن « ٠٠٠ يصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما في ذلك اعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا أخفق في الانتخابات ولا يصرف له هذا الفرق في حالة فوزه فيها لعدم الجمع بين المرتب والمكافاة » وقد صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم جديد لمعاشات أعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، ونصت المادة السادسة منه على الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ولكن « ٠٠٠ مع عدم الاخلال بالمعاشات التي استحققت طبقا لأحكام هذا القرار » ثم صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية بمقدار ١٠٪ الى المعاشات التي أشارت المادة الاولى منه الى التشريعات الخاصة بها ولم يرد ذكر لقرار أشارت المادة الاولى منه الى التشريعات الخاصة بها ولم يرد ذكر لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ ضمن هذه التشريعات ، الا أن ذلك لا يحول دون منح الاعانة الاضافية المذكورة لأصحاب المعاشات التي تمت تسويتها وفقا لأحكام القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لتوافر العلة في منح هذه الاعانة وهي مساعدة أرباب المعاشات في مواجهة الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة وتكاليف أعباء الحياة .

ومن حيث أن المنازعة الماثلة تدور حول تحديد الأساس الذي تحسب منه نسبة الاعانة الاضافية المذكورة وما اذا كان هذا الأساس يشمل مجموع ما يصرف للممتشسار المستقيل من معاش وفرق بين الراتب والمعاش ، أم أنه يقتصر فقط على مقدار المعاش دون ضم هذا الفرق اليه وبعد ذلك يدور البحث عما اذا كانت الاعانة الاضافية - بعد تحديد كيفية حسابها - تصرف الى جانب الفرق بين المرتب والمعاش أم يتعين خصمها من الفرق المذكور .

ومن حيث أن الفرق المشار اليه لا يعتبر معاشا عاديا أو استثنائيا ، لأنه يستحق حتى بلوغ سن التقاعد فقط ، ولا تنتفع به أسرة صاحبه من بعده ، ولأن مناط استحقاقه هو اخفاق المستقيل في الانتخابات وعلى ذلك فلا يدخل هذا الفرق ضمن المبلغ الذي تحسب منه نسبة العشرة في

المائة الخاصة بالاعانة الاضافية انما تحسب هذه الاعانة على اساس قيمة المعاش بمفرده ، ومن ناحية أخرى فان هذه الاعانة بعد اضافتها للمعاش انما تندمج فيه وتصبح جزءا منه فى مفهوم كافة التشريعات المنظمة للمعاشات ومن بينها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ الذى تقررت هذه الاعانة الاضافية فى معاش الطاعن على مقتضى أحكامه ويؤدى ذلك ان يعتمد بالمعاش الجديد بما يشمله من اعانة اضافية مندمجة فيه وذلك عند حساب الفرق بينه وبين مرتب المستشار المستقيل وهذا يعنى خصم الاعانة من هذا الفرق ، ولا يحتج فى هذا الصدد بأن مجموع ما يصرف للمستقيل سيظل على حالته دون تغيير رغم منح الاعانة الاضافية ، لان هدف المشرع منذ البداية انما يرمى الى ابقاء المستقيل على حالته المالية كما كانت قبل الاستقالة ولحين بلوغه سن التقاعد عن طريق منحه الفرق بين المرتب والمعاش ، ومن ثم فلا يمسوغ تجاوز هذا الهدف الاستثنائى بعدم خصم الاعانة من الفرق طوال تلك الفترة أما عند بلوغ سن التقاعد وزوال الاحقية فى الفرق المذكور فيظهر أثر الاعانة الاضافية فى مقدار المعاش وبذلك يتراخى أثرها الملموس فى تحديد ما يصرف للمستشار المستقيل الى التاريخ الذى يبلغ فيه سن الاحالة الى المعاش .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم جميعه ان الطعن المائل يكون قائما على غير أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين رفضه .  
( طعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٣ )

## الفرع السابع

إعادة تعيين القاضى بعد استقالته

قاعدة رقم ( ٤١٠ )

المبدأ :

قاضى - استقالته - إعادة تعيينه - اعتباره تعيينا جديدا من مقتضاه  
أن يمنح أول مربوط الدرجة دون نظر الى مرتبه قبل استقالته .

ملخص الفتوى :

يبين من استظهار القواعد المنظمة لمرتبات رجال القضاء التى وردت  
فى ذيل جدول المرتبات الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢  
فى شأن استقلال القضاء أن البند ( ثانيا ) منها ينص على أن « كل من  
يعين فى وظيفة من الوظائف المرتبة فى درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح  
أول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أنه يمنح العلاوات المقررة بحسب  
القانون » .

وعلاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين  
واللوائح المنظمة لقواعد التوظيف - ومن هذه القواعد أن استقالة الموظف  
من الحكومة تنهى رابطة التوظيف التى تربطه بها فتنتفىς بذلك الحقوق  
التي كانت تكفلها له هذه الوظيفة الا ما يمتد بعد ذلك طبقا للقانون ، فاذا  
التحق الموظف بخدمة الحكومة مرة أخرى فإن ذلك يعد تعيينا جديدا  
يخضع للأحكام العامة للتعيين فى الوظائف ويكتسب الموظف بمقتضاه  
مركزا قانونيا جديدا مغايرا للمركز الذى كان يشغله من قبل والذى انتهى  
بانتهاء رابطة التوظيف ، ومن ثم فلا يجوز أن تنسحب آثاره على المركز  
القانونى الجديد .

وبتطبيق القواعد المتقدمة على حالة السيد الأستاذ انور عبد الفتاح أبو سحلى يبين انه كان يشغل وظيفة قاض بالمحاكم الوطنية وبلغ راتبه ٦٣ جنيها شهريا ، ثم استقال منها وقبلت استقالته اعتبارا من ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٦ ، وبذلك تكون رابطة التوظيف التى كانت بينه وبين الحكومة قد انتهت وانقضت بذلك الحقوق التى كانت تكفلها له هذه الوظيفة ، ثم صدر القرار الجمهورى فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٩ بتعيينه ثانيا بمسكة الاسكندرية وهو تعيين جديد يكسب بحقنفاه مركزا قانونيا غير ذلك المركز الذى كان يشغله من قبل .

ولما كان القرار الجمهورى المشار اليه لم يحدد له مرتبا معينيا ، وكانت وظيفته مرتبة فى درجة ذات بداية ونهاية ، وليس ثمة قاعدة تنظيمية تلزم الادارة باعادة تعيين من سبقت استقالته من خدمة الحكومة بذات المرتب الذى كان يتقاضاه قبل الاستقالة ، فانه يتعين تطبيقا للنصوص المتقدمة منحه اول مربوط الدرجة من تاريخ تعيينه الأخير .

ولا يغير من هذا النظر ما تصممه القرار الجمهورى الصادر باعادة التعيين من الاحتفاظ له بأقدميته السابقة بين أقرانه تطبيقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء التى تنص على أن « تعتبر أقدمية القضاة الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة » وهذا النص استثناء من أحكام الأقدمية ، وما ورد على سبيل الاستثناء لا يقاس عليه ، ومن ثم يتعين قصره على الأقدمية دون المرتبات والعلاوات .

( فتوى رقم ٦٢٥ فى ١٧/٩/١٩٥٩ )

## الفرع الثامن

وظائف رئيس ومستشارى محكمة النقض

أولا : رئيس محكمة النقض

قاعدة رقم ( ٤١١ )

المبدأ :

رئيس محكمة النقض - يعتبر فى درجة وزير - خضوعه للحظر المقرر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ بعدم جواز الترخيص له بالعمل بدولة أجنبية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ باصدار قانون السلطة القضائية ينص فى البند ١ من جدول المرتبات المرفق بالقانون على أن :

« رئيس محكمة النقض ٢٥٠٠ جنيه ويعامل معاملة الوزير من حيث المعاش » .

وينص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم العمل لدى جهات أجنبية بالنسبة الى وظائف معينة فى المادة الاولى على أنه - لا يجوز للوزراء ونواب الوزراء ومن فى درجتهم أن يعملوا لدى الحكومات أو المؤسسات الأجنبية بأشكالها المختلفة أو لدى الأجانب أو أن يقوموا بأى عمل لحساب تلك الجهات خلال الخمس سنوات التالية لترك مناصبهم ، ولا يصرى هذا الحظر على من يعملون لدى الهيئات الدولية .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع حظر على الوزراء أو نواب الوزراء أو من فى درجتهم أن يعملوا لدى الحكومات أو المؤسسات

الاجنبية أو الافراد الاجانب خلال الخمس سنوات التالية لتركهم مناصبهم ، ومن ثم واذ يعتبر رئيس محكمة النقض فى درجة وزير ذلك انه يتقاضى مرتبا مماثلا لمرتب الوزير كما يعامل معاملته من حيث المعاش بالاضافة الى انه يتقاضى بدل التمثيل المقرر للوزراء وذلك بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٧ ، ومن ثم ، فانه يخضع للحظر المقرر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فلا يجوز الترخيص له بالعمل بدولة الامارات العربية .

على انه مما تجدر الاشارة اليه انه عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بذات الجلسة المشار اليها مشروع قانون محال من قسم التشريع أعدته وزارة الداخلية نصه الآتى : « يتجاوز عن شرط المدة المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه بالنسبة للسيد /.../ الرئيس السابق لمحكمة النقض » - وقد رأت الجمعية العمومية عدم الموافقة على مشروع القانون المشار اليه لانه لا يتضمن قاعدة عامة مجردة ، وأوصت بتعديله على نحو يحقق له العمومية والتجريد ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استثناء من يعملون لدى الدول العربية من الحظر المقرر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ شأنهم فى ذلك شأن العاملين لدى الهيئات الدولية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا - ان الحظر المقرر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ينطبق على السيد /.../ رئيس محكمة النقض السابق .

ثانيا - التوصية بتعديل المشروع المقترح من وزارة الداخلية على النحو السابق بيانه .

( جلسة ١٩٧٢/٧/٢٦ - ملف ٢٠٢/٦/٨٦ )



## ثانيا : مستشارو محكمة النقض

### قاعدة رقم ( ٤١٢ )

المبدأ :

لا يجوز معادلة راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يليه في  
الاقدمية قبل تعيينه بمحكمة النقض اذا عين في وظيفة محام عام اول -  
لا يغير من ذلك ان يكون راتب من يعين محاميا عاما معادلا لراتب نائب  
رئيس محكمة الاستئناف - اساس ذلك : عدم النص على معادلة راتب  
المستشار بمحكمة النقض براتب من يليه في الاقدمية قبل تعيينه بمحكمة  
النقض اذا عين في وظيفة النائب العام - لكل من وظيفة النائب العام  
ووظيفة محام عام اول طبيعة خاصة ويقوم التعيين فيهما على عناصر  
تقوم على الاختيار وقد لا تراعى فيه الاقدمية المطلقة - اذا اعيد المحامى  
العام الاول الى القضاء فتحدد اقدميته بين زملائه حسب الاقدمية التي  
كانت له يوم تعيينه محاميا عاما اول .

### ملخص الفتوى :

أما بالنسبة لوظيفة محام عام اول فان الفقرة الخامسة من المادة  
٥٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية تقضى بأنه  
اذا اعيد المحامى العام الاول الى القضاء أو طلب العودة اليه فتحدد  
اقدميته بين زملائه حسب الاقدمية التي كانت له يوم تعيينه محاميا عاما  
اول .

ومؤدى ذلك ان التعيين فى هذه الوظيفة لا يكسب صاحبها اقدمية  
يسبق بها زملاءه ممن كان تاليا لهم فى الاقدمية .

وعلى ذلك فان المستشار بمحكمة النقض الذى كان سابقا لمن يختار  
للتعيين فى وظيفة محام عام اول ممن كانوا يلوته فى الاقدمية عند تعيينه

مستشارا فى محكمة النقض يستمر سابقا له فى الأقدمية ولا يغير من هذا الوضع شيئا ان يكون راتب من يعين محاميا عاما أول معادلا لراتب نائب رئيس الاستئناف .

وليس ثمة مفارقة فى معادلة راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يعين نائبا لرئيس محكمة الاستئناف ممن كان يليه فى الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض دون من يعين فى وظيفة المحامى العام الاول اذ أن المشرع نفسه حين نص فى قوانين السلطة القضائية المتعاقبة على معادلة راتب مستشار محكمة النقض براتب من يعين رئيسا لمحكمة الاستئناف ممن كان يليه فى الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض لم ينص فى أى من هذه القوانين على معادلة راتبه براتب من يعين فى وظيفة النائب العام اذا عين فيها من كان يليه فى الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض ذلك ان وظيفة النائب العام وكذلك الشأن بالنسبة لوظيفة المحامى العام الاول ذات طبيعة خاصة يراعى فى اختيار المرشح لها عناصر تقوم على الاختيار وينفصح فى التعيين فيها مجال التقدير وقد لا يراعى الأقدمية المطلقة بين المستشارين وهذا مستفاد مما نصت عليه المادة ١٣٤ من قانون السلطة القضائية التى نصت على أن النائب العام والمحامى العام الاول يعينان من بين مستشارى محكمة النقض أو مستشارى محكمة الاستئناف أو من فى درجتهم من رجال القضاء والنيابة كما يستفاد مما نصت عليه المادة ٥٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذى انشا وظيفة المحامى العام الاول حين نص على أنه اذا أعيد المحامى العام الاول الى القضاء أو طلب العودة اليه فتحدد أقدميته بين زملائه حسب الأقدمية التى كانت له يوم تعيينه محاميا عاما أول . ومع خلو قانون السلطة القضائية من مثل هذا النص بالنسبة لوظيفة النائب العام فان المشرع لم يعادل راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يعين فيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان راتب المستشار بمحكمة النقض يعادل مرتب من يعين نائبا لرئيس احدى محاكم الاستئناف ممن كان يليه فى الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض دون من يعين محاميا

عاما أول وعلى ذلك فإن السيد ... المستشار بمحكمة النقض لا يستحق راتبا يعادل راتب السيد المحامي العام الأول ... الذي كان يليه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض .

( الفتوى رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١١/١٧ - ١٩٦٦ - جلسة ١٦/١١/١٩٦٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤١٣ )

المبدأ :

مستشارو محكمة النقض - وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف -  
القوانين المتعاقبة المنظمة للسلطة القضائية نصت على معادلة راتب من يعين مستشارا بمحكمة النقض براتب من كان يليه في الأقدمية من مستشاري محكمة الاستئناف ، قبل تعيينه في محكمة النقض ، إذا ما عين في وظيفة تعلو في السلك القضائي وظيفة المستشار - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لم يقصد الى تغيير هذه القاعدة حين اقتصر في الجدول المرافق له على معادلة راتب مستشار محكمة النقض براتب من يعين رئيسا لاجدى محاكم الاستئناف ممن كانوا يلونه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض - اغفال هذا القانون ذكر وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف التي استحدثها ليس مقصودا - أساس ذلك من تدرج وظائف الكادر القضائي ونظام التوظيف في الترقية .

#### ملخص الفتوى :

يبين من استقراء القوانين المتعاقبة المنظمة للسلطة القضائية أن المشرع هدف الى أن يستبقى في محكمة النقض من يعين مستشارا فيها فوضع في جدول المرتبات الملحق بهذه القوانين قواعد من شأنها أن لا يتطلع من يعين مستشارا بمحكمة النقض الى الوظائف التي تعلو وظيفة المستشار في محاكم الاستئناف اذا ما خولته أقدميته السابقة فيها لمثل هذه الترقية فنص في مادته الاولى على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ في الأقدمية من مستشاري محكمة الاستئناف قبل تعيينه في محكمة النقض اذا ما عين في وظيفة تعلو في السلك القضائي وظيفة

المستشار فنص في القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على معادلة راتب  
مستشار محكمة النقض براتب من يرقى الى وظيفة وكيل أو رئيس لاحدى  
محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه فى الأقدمية قبل  
تعيينه فى محكمة النقض .

ولما أدمجت وظائف وكلاء محاكم الاستئناف فى درجات رؤساء  
محاكم الاستئناف بناء على القواعد الواردة فى الجدول المرافق للقانون  
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ عودل راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يعين  
رئيسا لاحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه فى  
الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض .

ولا يستثف من أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أنه قصد الى  
تغيير القاعدة المتقدمة حين اقتصر على النص فى الجدول المرافق له على  
معادلة راتب مستشار محكمة النقض براتب من يعين رئيسا لاحدى محاكم  
الاستئناف ممن كانوا يلونه فى الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض  
حين اغفل ذكر وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف التى استحدثها فى  
هذا القانون والتى تعلق فى مدارج الكادر القضائى وظيفه المستشار  
وتسبق وظيفة رئيس محكمة الاستئناف .

وليس من شك فى أن هذا الاغفال غير مقصود ، اذ ليس من الطبيعى  
معادلة راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يعين رئيسا لاحدى  
محاكم الاستئناف ممن كان يليه فى الأقدمية قبل تعيينه مستشارا فى  
محكمة النقض دون راتب من يعين فى وظيفة تسبق وظيفة رئيس محكمة  
الاستئناف .

والقول بغير ذلك يؤدى الى رفع راتب مستشار محكمة النقض الى  
ما يعادل راتب رئيس محكمة الاستئناف اذا ما عين فيها من كان يليه فى  
الأقدمية دون ما تدرج فى الوظائف السالفة وهى نتيجة تخالف نظم  
التوظف التى تقضى بأن تكون الترقية الى درجة من تلك التى تسبقها  
مباشرة .

( فتوى رقم ١٢٢٩ فى ١٧/١١/١٩٦٦ - جلسة ١٦/١١/١٩٦٦ )

## الفرع التاسع

### التأديب

قاعدة رقم ( ٤١٤ )

المبدا :

قرار مجلس التأديب بعزل أحد القضاة - لا يترتب على اصداره  
انهاء خدمة القاضى كموظف وان زالت عنه ولاية القضاء فيظل مستحقا  
لراتبه حتى ينشر القرار الجمهورى الذى يصدر باحالفه الى المعاش طبقا  
لاحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة  
القضائية أن المادة ١٠١ منه تنص على أن : « يبلغ رئيس محكمة النقض  
فى الاقليم المصرى أو أقدم نائب فى محكمة النقض ممن يعملون فى الاقليم  
المسورى وزير العدل القرارات الصادرة بالاحالة الى المعاش خلال الثمانى  
والأربعين ساعة من وقت صدورها ليستصدر قرارا جمهوريا بذلك » ،  
وتنص المادة ١٠٢ على أن « يتولى وزير العدل تنفيذ القرارات الصادرة  
بالاحالة الى المعاش » ويعتبر تاريخ الاحالة الى المعاش من يوم نشر القرار  
الجمهورى بالجريدة الرسمية ، ونزول ولاية القاضى من يوم صدور قرار  
المجلس بالاحالة الى المعاش . وتنص المادة ١١٩ على أن « تتبع أحكام  
المادتين ١٠١ و ١٠٢ بالنسبة الى الاحكام الصادرة من مجلس التأديب  
ويصدر قرار جمهورى بتنفيذ عقوبة العزل ... »

ومفاد هذه النصوص أن الحكم على القاضى بالعزل وان كان يستتبع  
زوال ولاية القضاء عنه الا أن خدمته بوصفه موظفا عاما لا تنتهى الا من  
تاريخ نشر القرار الجمهورى الصادر بتنفيذ هذه العقوبة فى الجريدة  
الرسمية ، ومن ثم لا ينتهى استحقاق راتبه الا من هذا التاريخ ولا وجه

لاعمال الحكم المنصوص عليه فى قانون الموظفين الاساسى الذى يقضى بحرمان الموظف من راتب وظيفته اذا لم يكن مكلفا بها على وجه قانونى وقائما بها بصورة فعلية ( المادة ٩٥ ) ذلك لان هذا القانون لا يسرى على القضاة الا فيما لم يرد فيه نص صريح فى التشريعات المنظمة لشئونهم ، وقد نظم تشريعهم الخاص وهو قانون السلطة القضائية ، هذا الموضوع حيث قضى بنص صريح فى المادة ١٠٢ منه باعتبار يوم نشر القرار الجمهورى بالجريدة الرسمية تاريخا لاحالة القاضى الى المعاش وقد غاير بين هذا التاريخ وبين تاريخ زوال ولاية القضاء عنه وهو تاريخ صدور قرار مجلس التدابير بالاحالة الى المعاش .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى ان القاضى المحكوم عليه بالعزل يستحق راتبه حتى تاريخ نشر القرار الجمهورى الصادر بتنفيذ عقوبة العزل فى الجريدة الرسمية .

( فتوى رقم ٢٨٠ فى ١٩٦١/٣/٢٧ - جلسة ١٩٦١/٣/٧ )

## الفرع العاشر

### طبيعة العمل القضائي

قاعدة رقم ( ٤١٥ )

المبدأ :

• لا يؤثر في الطبيعة القضائية للمحكمة أن يكون من أعضائها مهندس .

ملخص الحكم :

لا يؤثر في طبيعة المحكمة الابتدائية كهيئة قضائية انضمام أحد المهندسين إليها عند نظر الطعون في قرارات اللجان الخاصة بالمنشآت الآيلة للمقوط طالما لم يكن للعضو المهندس صوت معدود في المداولة .  
( طعن ٥٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٦ )

الفرع الحادى عشر  
الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة

قاعدة رقم ( ٤١٦ )

المبدأ :

اختصاص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها  
بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة - شرط هذا  
الاختصاص - أن يكون الطلب متعلقا بشأن قاض ولو زالت عنه هذه الصفة  
وقت تقديم طلبه وأن يكون متعلقا بالحقوق الاصلية لرجال القضاء -  
الدعوى التى تتعلق بعمل ليس من شئون القضاء يظل الاختصاص بها  
معقودا للقضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان المشرع وان لم يشترط لاختصاص دائرة المواد المدنية والتجارية  
بمحكمة النقض أن يكون الطالب وقت تقديم طلبه من رجال القضاء  
العاملين وانما يكفى أن يكون الطلب متعلقا بشأن قاض ولو زالت عنه هذه  
الصفة وقت تقديم طلبه الا أن المشرع قصد أن يكون الطلب متعلقا بالحقوق  
الاصلية لرجال القضاء ، ولفظ « المكافآت » الوارد فى النص انما يعنى  
مكافأة نهاية الخدمة فى حالة ما اذا لم يكن القاضى مستحقا لمعاش كما  
أن عبارة « التعويض » ليست مطلقة وانما هى مخصصة بانها « الناشئة  
عن كل ما تقدم » أى الناشئة عن القرارات الادارية المعيبة المتعلقة بالحقوق  
الاصلية لرجال القضاء ولما كانت الدعوى الراهنة تتعلق بمكافأة المدعى  
أو تعويضه عن عمله فى اللجان المشكلة لتعديل القانون التجارى البحرى  
وليس هذا العمل من شئون القضاء ، وبالتالي لا يعتبر العوض عنه من  
حقوقهم الاصلية ، فان الفصل فيها لا يدخل فى اختصاص دائرة المواد  
المدنية والتجارية بمحكمة النقض بل يظل معقودا للقضاء الادارى .

( طعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١ )



## الفرع الثانى عشر

### مساكن للقضاة

قاعدة رقم ( ٤١٧ )

المبدأ :

المساكن الملحقة بمجمعات المحاكم المخصصة لسكنى رجال القضاء - تكييفها القانونى - اعتبارها مالا عاما مخصصا لنفع عام هو سكنى رجال القضاء - ايلولة حصيلة ايجار هذه المساكن لوزارة العدل دون مجالس المدن - عدم سريان حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية - اقتضاه على تحديد ما يدخل فى مواد هذه المجالس من حصيلة املاك الدولة الخاصة دون العامة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٤ من قانون نظم الادارة المحلية على أن « تشمل إيرادات المجلس ( مجلس المدينة ) ...

ج - حصيلة الحكومة فى دائرة اختصاصه من ايجار المباني وأرض البناء الفضاء الداخلة فى املاكها الخاصة ونصف صافى المبلغ الذى يحصل من بيع الاراضى والمباني المذكورة » - ويبين من هذا النص أن التناط فى اعتبار ما تحصله الحكومة من ايجار المباني وأراضى البناء الفضاء ، ضمن الموارد المالية لمجالس المدن ، هو كون تلك المباني والأراضى داخلة فى املاك الحكومة الخاصة ، ومن ثم فاذا كانت المباني والأراضى المشار اليها من الاموال العامة فانها تخرج عن نطاق سريان حكم الفقرة ج من المادة ٤٤ سالفه الذكر ، وبالتالي لا تدخل حصيلة الحكومة من ايجارها ضمن الموارد المالية لمجالس المدن الواقعة فى دائرة اختصاصها .

وقد اختص المشرع مساكن المرافق الحكومية المخصصة لبعض موظفى الحكومة وعملها بأحكام خاصة ، وذلك بمقتضى القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ بعدم سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على مساكن المرافق

الحكومية المخصصة لبعض موظفي الحكومة وعمالها ، فقد نصت المادة الاولى منه على أنه لا تسرى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الاماكن وتنظم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين على المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية المخصصة لسكنى موظفى وعمال هذه المرافق ( وقضت المادة الثالثة من هذا القانون على انه يجوز اخراج المنتفع من السكن بالطريق الادارى ، ولو كان شغله له سابقا على العمل بهذا القانون ، وذلك اذا زال الغرض الذى من أجله اعطى السكن « فافراد المساكن المشار لها بأحكام خاصة ، هو اضافة نوع من الحماية القانونية على هذه الأموال ، مراعاة من المشرع لطبيعتها باعتبارها مخصصة لخدمة مرفق عام على وجه معين ، أى مخصصة للمنفعة العامة .

كما ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ قد جاء بها ما يفيد صراحة أن تخصيص مساكن حكومية للموظفين بحكم عملهم يعد تخصيصا للنفع العام ، اذا جاء بها أنه قد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى ونص على أنه لا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة أو كسب حق عينى عليه بالتقادم ، ونظرا لأنه قد ثبت فى حالات كثيرة أن هذا التعديل لم يمنع من التعدى على أراضى الحكومة والادعاء بملكيبتها عن طريق وضع اليد عليها ، حتى فى الأراض المخصصة للمشروعات العامة .. كمناطق الاستبدال العقارى للمعاشات ومنازل الحكومة المخصصة للموظفين بحكم عملهم ...

كما تنص المادة ٨٧ من القانون المدنى على أن تعتبر أموالا عامة ، العقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم .. ومن ثم فان مساكن المرافق الحكومية المخصصة لسكنى موظفى وعمال الحكومة بحكم عملهم ، تعتبر من الاموال العامة ، باعتبارها مخصصة لمنفعة عامة .

ويقضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بتحصيل رسم اضافى على صفح الدعاوى والاوراق القضائية فى المحاكم ، وتخصيص حصيلة هذا الرسم لانشاء دور المحاكم المذكورة واصلاحها وتاثيرها ، وقد ألحقت بذلك الدور مساكن للسادة رجال القضاء ليشغلوها بحكم عملهم ، وذلك مقابل تحصيل نسبة معينة من مرتباتهم الشهرية ، ومن ثم فان المساكن المشار اليها تكون مخصصة لخدمة مرفق القضاء - اذ ان تهئية السكن الملائم للقاضى قريبا من محل عمله ، كفالة لاستقراره واطمئنانه ، الامر الذى يقتضيه حسن سير مرفق القضاء ، كما وأنه تعتبر تنفيذا لقانون السلطة القضائية الذى يوجب على رجال القضاء الاقامة فى مقر اعمالهم تحقيقا لهذا الغرض - وبالتالي تكون المساكن المذكورة مخصصة لمنفعة عامة بحكم انشائها ، وتعتبر بذلك من الاموال العامة طبقا لنص المادة ٨٧ من القانون المدنى . وعلى ذلك فانها تخرج عن نطاق مريان الفقرة ج من المادة ٤٤ من قانون نظام الادارة المحلية ، ولا تدخل حصيلة ايجارها ضمن الموارد المالية لمجالس المدن الواقعة فى دائرة اختصاصها .

( فتوى رقم ٦٠٨ فى ١٠/٤/١٩٦٣ - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٣ - ١٦ ،  
٦٩٨/٢٧٤/١٧ )

## الفصل الثالث

### موظفو المحاكم

#### الفرع الأول

تنظيم تعيين موظفي المحاكم وترقيتهم وتاديبهم في نظام القضاء

قاعدة رقم ( ٤١٨ )

المبدأ :

موظفو المحاكم - تنظيم احكام تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتاديبهم في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء - صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بقانون السلطة القضائية وعدم مساسه بهذه الاحكام - استقرار العمل على تطبيق هذه الاحكام في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ استنادا للمادة ١٣١ منه - صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وترديده نفس حكم المادة ١٣١ المشار اليها - وجوب استمرار تطبيق الاحكام المشار اليها في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - عدم اختلاف الوضع بالنسبة للمستخدمين الخارجين عن الهيئة بالمحاكم الذين كانوا خاضعين للاحكام الواردة في المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بالاضافة الى احكام الباب الثانى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم لاحكام كادر العمال طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ - اساس ذلك احتفاظ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالتقسيم النوعى للوظائف وتخصصاتها تبعا للبيانات الواردة بشأنها في الميزانية واحتفاظ المعاملين بكادر العمال بطبيعة الوظائف التى كانوا يشغلونها .

### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى شأن نظام القضاء نظم فى المواد من ٤٨ الى ٨٧ كيفية تعيين موظفى المحاكم وترقيتهم ونقلهم وتاديبيهم ولما صدر قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ استهل مادته الاولى بعدم المساس بأحكام تلك المواد .

وقد استقر رأى لدى مجلس الدولة بقسميه القضائى والاستشارى على تطبيق أحكام المواد المذكورة فى ظل العمل بقانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى ، بوصفها من الأحكام الخاصة التى تنظم بعض المسائل الوظيفية المتعلقة بطائفة معينة من الموظفين وذلك استنادا الى الفقرة الرابعة من المادة ١٣١ من القانون المذكور ، التى كانت تقضى بعدم سريان أحكامه على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

ومن حيث أن المشرع فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ردد فى المادة الاولى من قانون الاصدار نفس حكم الفقرة الرابعة من المادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، حيث نصت تلك المادة الاولى على أنه : يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام المرافقة لهذا القانون . . . ولا تسرى هذه الأحكام على :

#### ١ - وظائف القوات المسلحة والشرطة .

٢ - الوظائف التى تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك يستمر تطبيق الأحكام المشار إليها فى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ حسبما كان متبعاً إبان سريان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

لوجود النص المائل فى كل منهما الذى يسوغ تطبيق تلك الاحكام ويوجب اعمالها .

ومن حيث أن هذا الوضع بالنسبة الى العاملين بالمحاكم بصفة عامة ، يصدق على الخاضعين منهم للاحكام الواردة فى المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ التى تنص على أن : « يكون تعيين المستخدمين الخارجيين عن الهيئة وترقيتهم وتاديبهم من اختصاص النائب العام والمحامين العاملين ورؤساء المحاكم ورؤساء النيابة كل فيما يخصه ، وكذلك نقلهم وندهم كل فى دائرة اختصاصه » .

ومن حيث أنه يلاحظ فى هذا الشأن أن المستخدمين الخارجيين عن الهيئة فى المحاكم والنيابات كانوا يخضعون الى جانب ما قرره القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى شأنهم من قواعد خاصة ، لاحكام الباب الثانى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ثم لاحكام كادر العمال طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ .

واذا كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد شمل بالتنظيم من كان خاضعا لقانون موظفى الدولة ولكادر العمال على السواء ، الا أن المشرع لم يشأ أن تنوب كل طوائف للعاملين فى سلم الدرجات الذى وضعه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بحيث تزول الفواصل التى كانت بينهم تماما ، بل حرص على ابقاء كيان كل طائفة مستقلا بذاته وبالاوضاع المناسبة له فى ذلك السلم ، مع الاحتفاظ بالتقسيم النوعى للوظائف وتخصصاتها تبعا للبيانات الواردة فى شأنها بالميزانية ، وأوجب استمرار العاملين بكادر العمال شاغلين لوظائفهم التى كانوا عليها وقت نفاذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك على النحو المبين فى مادتيه الرابعة والتاسعة عشرة ، وفى المادتين الثالثة ( فقرة ج ) والتاسعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر تطبيقا للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك أن طبيعة الوظائف التى كان يشغلها

طائفة المعاملين بكادر العمال لم تتغير قبل وبعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وبالتالي فاذا كان من بين هذه الطائفة من يعمل بالمحاكم والنيابات ، وكان المشرع قد أخضعهم لنظام خاص فيما يتعلق بتعيينهم ونقلهم وترقيتهم وتاديبهم على النحو المبين في المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ التي جعلت الاختصاص في ذلك للسادة النائب العام والمحامين العامين ورؤساء المحاكم والنيابات بحسب الاحوال ، فان هذا الوضع يستمر قائما ومعمولا به في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تبعا لبقاء الحكمة من وضع نص المادة ٨٤ المذكور ، وتطبيقا للمادة الاولى من قانون الاصدار الآنف نصها ، ولعدم تغير ظروف من عنتهم المادة ٨٤ فضلا عن استمرار نصها قائما دون نسخ او الغاء شأنها شأن المواد الاخرى المنظمة لشئون موظفي المحاكم والنيابات .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ تظل قائمة ومعمولا بها في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

( ملف ٩٩/٦/٨٦ - جلسة ١٠/٣/١٩٦٥ )

## الفروع الثانی

### الاقدمية

#### قاعدة رقم ( ٤١٩ )

المطلب :

أقدمية موظفى المحاكم الذين يرقون الى الدرجة التالية لدرجة التعيين - تكون وفقا لترتيب النجاح فى امتحان الترقية وليست طبقا لاحكام المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٠ من قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على أنه « يشترط فيمن عين كاتباً الشروط الواجب توافرها وفقاً للاحكام العامة للتوظيف فى الحكومة عدا شرط امتحان المسابقة المقرر لشغل الوظيفة » وأن المادة ٥٣ تنص على أنه « لا يجوز ترقية من عين كاتباً فى الدرجة التى عين فيها للدرجة التى تليها الا اذا حسنت الشهادة فى حقّه ونجح فى امتحان يختبر فيه كتابة وشفاهاً ، ويعفى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان » ، وأن المادة ٥٧ تنص على أنه « يرتب الناجحون حسب درجات نجاحهم وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب » .

ويستفاد من هذه النصوص وعلى الخصوص من نص المادة ٥٧ من قانون نظام القضاء المشار اليه أن المشرع يشترط لترقية من عين كاتباً من الدرجة التى عين فيها الى الدرجة التالية اجتياز امتحان يختبر فيه كتابة وشفاهاً وأنه يعتبر نتيجة هذا الامتحان لا فى الترقية فحسب بل فى تحديد الاقدمية عند الترقية ، وقد خرج بهذا الحكم الذى ورد به نص



صريح على القاعدة العامة في تحديد الاقدمية بين من يرقون في قرار واحد تلك القاعدة التي تضمنتها المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي تنص على أن « تعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها ، فاذا اشتمل مرسوم أو أمر جمهوري أو قرار على تعيين أكثر من موظف في درجة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلي :

( أ ) اذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الاقدمية على أساس  
الاقدمية في الدرجة السابقة .

( ب ) « . . . . . »

ومن حيث أن القول بتحديد الاقدمية في هذه الحالة وفقا لحكم المادة ٦٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة لا وفقا لحكم المادة ٥٧ من قانون نظام القضاء ، هذا القول فضلا عن اهداره للمزية التي قررها القانون للسابق في ترتيب النجاح ، فان من شأنه أن يغير مركز الموظف فيما لو رقى بعض الناجحين في الامتحان أو كلهم بقرار واحد منه فيما لو رقى كل منهم بحسب ترتيب نجاحه في قرار منفصل عن الآخر ، إذ تتحدد الاقدمية في الحالة الاولى وفقا للاقدمية في الدرجة السابقة دون اعتداد بترتيب النجاح ، وفي ذلك اخلاص  
بالمساواة بين الموظفين .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن اقدمية الكاتب عند تربيته للدرجة التالية لدرجة التعيين تحدد وفقا لترتيب نجاحه في الامتحان المنصوص عليه في المادة ٥٢ من قانون نظام القضاء .

( فتوى رقم ٩٢٠ في ١٩٦١/١٢/٣ - جلسة ١٩٦١/١١/٢٥ )

( م ٥٩ - ج ٢٤ )

### الفرع الثالث

### الترقية

#### قاعدة رقم ( ٤٢٠ )

#### المبدأ :

كتبه المحاكم الذين لا يحملون شهادات عليا منهم ، وعينوا في أحد أقسام المحاكم لأول مرة أو نقلا من جهة حكومية أخرى - بترقيتهم رهينة بتادية امتحان بنجاح وفقا لأحكام قانون نظام القضاء وعلى أساس ترتيب درجات النجاح - تمام الترقية بدون أداء الامتحان يجعل الترقية مخالفة للقانون ، قابلة للابطال ، جائزة السحب خلال الميعاد المقرر .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٣ الواردة في الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء على أنه « لا يجوز ترقية من عين كاتباً من الدرجة التي عين فيها إلى الدرجة التي تليها إلا إذا سلمت الشهادة في حقه ، ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشفاهاً ويعفى حملة الشهادات العليا من تادية هذا الامتحان » .

وتنص المادة ٥٥ على أن « يكون الامتحان تحريريا وشفويا في المواد الآتية :

(أ) بالنسبة لكتاب القسم المدني .

(ب) بالنسبة لكتاب النيابة العامة .. » .

وتنص المادة ٥٧ على أن « يقدر لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفوي ٣٠ درجة ٠٠٠ ويرتب الناجحون حسب درجات نجاحهم ، وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب » .

ويستفاد من هذه النصوص على نحو ما رأت المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ١٧٤٤ لسنة ٢ القضائية ، ان الشارع قد تطلب تاهيلا معينا في كتاب المحاكم وهو المامهم بما يتعلق بعملهم من القوانين والمنشورات وتحقيقا لهذا الغرض نظم الشارع ترقية من لا يحملون شهادات عليا من هؤلاء الكتبة تنظيما خاصا بان جعل ترقية من يعين منهم من الدرجة التي عين فيها الى الدرجة التي تليها رهينة بتادية الكاتب امتحانا في المواد التي تتعلق بعمله ، وينجاحه في هذا الامتحان، وجعل الترقية على أساس ترتيب درجات النجاح ، هذا فضلا عن أن تادية الامتحان والنجاح فيه كشرط للترقية لا يقتيد بان يكون الكاتب قد عين في احد اقسام المحاكم لاول مرة ولو كان هذا التعيين قد تم نقلا من جهة حكومية اخرى لان النقل في هذه الحالة نوعي ولا يعدو ان يكون تعيينا ابتداء بالمحاكم ، ومن ثم يجب أن يؤدي هذا الامتحان بنجاح كي تثبت صلاحيته للترقية ، وتنطبق بذلك الحكمة التي تفيهاها الشارع .

ويرتب على ذلك أن الموظفين الذين يعينون لاول مرة في المحاكم سواء اكان تعيينا مبتدا أم كان نقلا من احدى الجهات الحكومية الاخرى وسواء اكانت الدرجة التي شغلوها هي ادنى درجات الكادر الكتابي أم كانت درجة تعلوها ، هؤلاء الموظفون يتعين لترقيتهم الى الدرجة التي تلي الدرجة التي عينوا فيها أن يؤدوا الامتحان المنصوص عليه في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

فاذا كان الثابت أن بعض كتبة المحاكم قد تمت ترقيتهم من الدرجة التي عينوا فيها الى الدرجات التي تليها بدون أن يؤدوا الامتحان المذكور ، فمن ثم تكون هذه الترقيات قد تمت بالمخالفة لحكم القانون .

ومن حيث لئنه وان كان عيب مخالفة القانون الذى شاب هذه  
انقرارات يجعلها قابلة للابطال وجائزا سحبها خلال المدة المقررة قانونا  
الا لئنه لا يبلغ من الجسامة حد اعدامها بحيث يجوز سحبها فى اى وقت  
دون تقيد بميعاد السحب أو الالغاء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرارات الصادرة بترقية  
بعض كتبة المحاكم بالمخالفة لحكم المادة ٥٣ من قانون نظام القضاء  
يجوز سحبها فى الميعاد المحدد قانونا لذلك ، ومتى انقضى هذا الميعاد  
يمنتج سحبها أو الغاؤها .

( فتوى رقم ٤٠٤ فى ١٨/٥/١٩٦٠ - جلسة ٤/٥/١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢١ )

المبدأ :

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء - نصه على وجوب  
عقد امتحان لترقية الكتبة يرتب فيه الناجحون حسب درجات نجاحهم  
ويتبع هذا الترتيب عند الترقية - مؤدى ذلك عدم جواز اغفال احدى  
من يرشحهم دورهم للترقية عند الدعوة للامتحان - عقد امتحان خاص  
لمن اغفلت دعوته فى الامتحان تصحيحا للوضع يوجب الاعتداله بنتيجة  
هذا الامتحان الخاص فى ترتيب اولوية الترقية بين من اداه بين زملائه  
ممن اشتركوا فى الامتحان العام - ارجاع تاريخ الترقية فى هذه الحالة  
بأثر رجعى الى تاريخ ترقية هؤلاء الزملاء اذا كان قرار ترقيةهم لم  
يتحصن اما اذا كان قد تحصن فيرقى الكاتب بحسب ترتيب الاولوية ترقية  
عادية بدون أثر رجعى .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء  
تنص على انه « لا يجوز ترقية من عين كاتبا من الدرجة التى عين فيها

للدرجة التي تليها الا اذا حسنت الشهادات في حقه ونجح في امتحان  
يختبر فيه كتابة وثقاها. ويعفى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان «  
كما تنص المادة ٥٧ من القانون ذاته على أن يرتب الناجحون حسب  
درجات نجاحهم وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب ..

ونص المادة ٥٣ المشار اليها لا يدع للادارة أية سلطة تقديرية في  
اختيار من يشترك من الكتبة في الامتحان المقرر للترقية الى الدرجة  
التالية بل يتعين عليها أن تخطر كل من يرشحه دوره للترقية للتقدم لهذا  
الامتحان فاذا اغفلت دعوة بعض المعينين بالنص الى الاشتراك في  
الامتحان انطوى الامتحان على اخلال بمبدأ تكافؤ الفرص الذي يقوم عليه  
نظام امتحان الترقية بصفة عامة ومن ثم يكون عقد امتحان فردي في تاريخ  
لاحق لمن اغفل اخطاره مقصودا به تصحيح أوضاع لم تتم على الوجه  
القانوني السليم ولا يتحقق هذا التصحيح الا باعمال آثارة بالاعتداد بالوقت  
الذي تم فيه الامتحان الاول أى بافتراض أن الكاتب الذي تخلف عن هذا  
الامتحان اشترك فيه وأن نتيجته في الامتحان الخاص الذي عقد له هي  
بمثابة نتيجته في الامتحان العام الذي لم يتح له الاشتراك فيه دون دخل  
لارادته في ذلك . ومقتضى هذا اذا ما اجتاز الموظف الامتحان الخاص  
بنجاح أن يعتد بنتيجة هذا الامتحان في ترتيب أولوية الترقية بينه وبين  
زملائه الذين اشتركوا في الامتحان العام على أساس الدرجات الحاصل  
عليها كل منهم وایاه فاذا كان قد سبق أن رقى بعض زملائه ممن يسبقهم  
في ترتيب الأولوية على الوجه المتقدم حق على الوزارة بدون توقف على  
طلب أو تظلم منه سحب قرار الترقية فيما تضمنه من تخط له أو ترقيته بأثر  
رجعى يرتد الى تاريخ ترقية زملائه ما دام القرار المراد سحبه لم يصبح  
حصينا من السحب أو الالغاء ، أما اذا تحصن فلا مناص من ترقية  
الكاتب بحسب ترتيب الأولوية ترقية عادية لا يصحبها أى اثر رجعى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه اذا عقد امتحان فردي لمن  
اغفلت دعوته للاشتراك في امتحان الترقية المنصوص عليه في المادة ٥٧  
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء فان الترقية تكون

على أساس ترتيب الناجحين في الامتحانين معا بعد ادماج نتيجتهما . فاذا كان قد صدر قرار بالترقية على خلاف ذلك فان على الادارة من تلقاء ذاتها سحب هذا القرار فيما تضمنه من ترقية اللاحق في ترتيب النجاح اذا كان قد تخطى الاسبق في الترتيب بعد ادماج النتيجتين او ترقية هذا الاخير .  
بأثر رجعى يرتد الى تاريخ ترقية الاول ما لم يكن قرار الترقية قد تحصن .

( ملف ١٩٥/٣/٨٦ - جلمة ١٩٦٥/١١/١٧ )

## الفرع الرابع

### لائحة النسخين بالمحاكم المختلطة

قاعدة رقم (٤٢٢).

المبدأ :

لائحة النسخين بالمحاكم المختلطة الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٢٢ - علاقة أمثال المدعى من النسخين بالمحاكم المختلطة بالحكومة - علاقة تنظيمية لائحية وليست تعاقدية - تقاضى المدعى أجره على أساس عدد الرولات التى يقوم بنسخها - لا يؤثر على طبيعة العلاقة التنظيمية ويحولها الى رابطة عقدية - أثر ذلك الاعتداد بالمدة التى قضاها المطعون ضده نسخا بالمحاكم المختلطة فى أعمال احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ أغسطس ، ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وفى الافادة من احكام قانون المعادلات والمادة ٤٠ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى لائحة النسخين بالمحاكم المختلطة الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ وهي التى تحكم علاقة أمثال المدعى من النسخين بالمحاكم المختلطة بالحكومة أن هذه العلاقة هي علاقة تنظيمية لائحية وليست تعاقدية وأنه ولكن كان المدعى يتقاضى أجره على أساس عدد الرولات التى يقوم بنسخها فإن تجديد الإجراء واختلاف مقداره على هذا الوضع لا يؤثر على طبيعة العلاقة التنظيمية التى تربط الموظف بجهة الادارة ويحولها الى رابطة عقدية وقد كان المدعى خلال المدة التى يطالب بضمها يخضع لاحكام لائحة النسخين سالفه الذكر فيمنح الاجازات وفقاً لما ورد فيها من قواعد كما هو ثابت بملف خدمته .

وتأسيسا على ما تقدم مفاته لا نزاع في أن المدعى يستفيد من أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ اذ أن شروطها متوافرة فى حالته .

ومتى تقرر أن اقدمية المدعى فى الدرجة الثامنة ترجع الى ١٩٣٢/١/٢ فإنه يستحق الترقية الى الدرجة السابعة بعد مضي ست سنوات أى اعتبارا من ١٩٣٨/١/٢ بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية .

كما أنه تطبيقا لنص المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ فإن المدعى يكون محقا فى طلب الترقية الى الدرجة السادسة لقضاائه اكثر من ١٥ سنة بالدرجة السابعة ومن ثم يتعين القضاء له بأحقية فى الترقية الى الدرجة السادسة مادامت شروط تطبيق المادة ٤٠ مكررا قد توافرت فى حقه وذلك اعتبارا من ١٩٥٣/٣/٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ منح ما يترتب على ذلك من فروق مالية .

أطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٧ فى جلسة ١٩٦٦/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٣ )

المباعدة :

نسخ بالرول بالحاكم المختلطة - علاقته بالحكومة - علاقة تنظيمية تدخل فى نطاق روابط القانون الادارى .

ملخص النسخ :

إن المطعون ضده قام بالعمل فى الفترة من ١٩٢٦/٦/١٥ الى ١٩٢٩/١٢/٣١ فى وظيفة نسخ بالرول بالحاكم المختلطة وكانت علاقته بالحكومة بعلاقة تنظيمية تدخل فى نطاق روابط القانون الادارى وتحكمها لوائح تنظيمية عامة حسبما استخلص ذلك بحق الحكم المطعون فيه من



نصوص لائحة نساخي المحاكم المختلطة الصادر بها قرار مجلس الوزراء  
فى ١٩٢٢/٨/١٥ وعلى ذلك لا تعتبر رابطته بالجهة الادارية علاقة تعاقدية  
ين أجير وصاحب عمل أساسها عقد مدنى بحت ، ولا يحول دون ذلك كون  
النساخين فى وضع وظيفى يجيز لجهة الادارة فصلهم عند قلة العمل لان  
تأقيت وضع القائم بالعمل لا ينزع عن العمل صفة الدائمة .

( طعن رقم ١١٥٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٣ )

## الفرع الخامس

### موظفو محكمة النقض

قاعدة رقم ( ٤٢٤ )

المبدأ :

استقلال محكمة النقض بموظفيها ودرجاتها واقتدياتهم عن سائر المحاكم - احكام قانون نظام القضاء فى ذلك : المادة ٥١ - اعتبار المحكمة « مصلحة » فى خصوص تطبيق حكم المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

ان قانون نظام القضاء اذ خص محكمة النقض فى المادة ٥١ منه بـ لجنة تشكل فيها من رئيسها أو من يقوم مقامه ومن مستشارين تختارهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن كبير كتابها وتختص باقتراح كل ما يتعلق بشئون كتابها من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات وجعل اقتراحات هذه اللجنة فى كل ما يتعلق بهذه الشئون يعرض مباشرة على وزير العدل ليصدر قراره فيها - يكون قد فصل كل ما يتعلق بهذه الشئون عن سائر المحاكم فصلا من مقتضاه استقلال محكمة النقض بوظائف كتابية ودرجاتهم واقتدياتهم مما يحتم اعتبارها بحكم قانون نظام القضاء فيما يتعلق بهؤلاء الكتاب وحدة قائمة بذاتها ومنفصلة عن سائر المحاكم ومن ثم تندرج بهذه المثابة فى مفهوم المصلحة بالتطبيق لحكم المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

( طعون أرقام ١٢٧٢ ، ١٢٩١ ، ١٤٨٠ لسنة ١٠ ق - جلسة

١٩٦٦/٦/٢٦ ) .

## الفرع السادس

### التأديب

#### قاعدة رقم ( ٤٢٥ )

##### المبدأ :

ان حكم المادة ٨٢ من قانون نظام القضاء الخاص بتشكيل المجلس المخصوص المختص بنظر التظلمات من قرارات مجالس تأديب موظفي المحاكم يظل ساريا بالنسبة اليهم ويطبق في شأنهم دون الحكم المقابل الوارد في قانون نظام الموظفين .

##### ملخص الفتوى :

ان الباب الثاني من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء يتضمن قواعد خاصة بتعيين وترقية ونقل وتأديب موظفي المحاكم من كتبة ومحضرين ومترجمين فبالنسبة الى التأديب تنص المادة ٧٨ على ما يأتي :

« لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس التأديب » .

ومع ذلك فالانذار او قطع المرتب لمدة غايبتها خمسة عشر يوما يجوز ان يكون بقرار رؤساء المحاكم بالنسبة الى الكتاب والمحضرين والمترجمين ومن النائب العام ومن رؤساء النيابة بالنسبة الى كتاب النيابة .

ويجرى نص المادة ٧٩ كالآتي :

يشكل مجلس التأديب في محكمة النقض وفي كل محكمة من محاكم الاستئناف من مستشار تنتخبه الجمعية العمومية ومن المحامي العام وكبير كتاب المحكمة . وفي المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة

ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل به كبير  
المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة  
أحد كتاب النيابة .

وقى حالة محاكمة كبير الكتاب أو كبير المحضرين ، ورئيس القلم  
الجنائي يندب وزير العدل من يحل محله فى مجلس التأديب ممن يكونون  
فى درجته على الأقل .

وَمَقْتَضَى نَصِّ الْمَادَّةِ ٨٢ يَخْتَصُّ بِنَظَرِ التَّنْظِيمِ مِنْ أَحْكَامِ مَجَالِيسِ  
التَّأْدِيبِ مَجْلِسٌ مَخْصُوصٌ يَنْعَقِدُ بِوَزَارَةِ الْعَدْلِ يَشْكُلُ مِنْ وَكِيَلِ الْوَزَارَةِ  
الذَّائِمِ وَالنَّائِبِ الْعَامِّ وَمُسْتَشَارٍ بِمَحْكَمَةِ اسْتِثْنَائِ الْقَاهِرَةِ تَنْتُخِبُهُ الْجُمُعَةُ  
الْعُمُومِيَّةُ .

ويتبين مما تقدم أن قانون نظام القضاء قد اتجه الى تنظيم إدارة العدل  
فى مجموعها تنظيميا خاصا بعيدا عن التنظيم العام لكافة الموظفين بـستوى  
فى ذلك رجال القضاء والنيابة ومن يعاونهم من باقى الموظفين .

وقد اقتضى ذلك اخضاع موظفى المحاكم والنيابات من النـسـلـحـية  
التأديبية لرؤساء تلك المحاكم والنيابات فى الحدود المخولة لرؤساء  
المصالح وحى الانذار والخصم من الماهية لغاية خمسة عشر يوما . والمجالس  
تأديب محلية تشكل فى كل محكمة بالنسبة الى ما يجاوز ذلك من جزاءات .  
وابقاء على هذه الأوضاع وما يماثلها نصت المادة ١٣١ من القانون رقم  
٢٦٠ لسنة ٢٩٥١ الخاص بنظام الموظفين ( معدلة بالقانون ٧٩ لسنة  
١٩٥٢ ) على عدم مريان احكامه على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد  
توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين . وهذا الحكم من  
العموم والاطلاق بحيث يندرج تحته كل قانون منظم لشئون طائفة معينة  
من الموظفين فلا سند لما ذهب اليه وزارة العدل من ان هذا الاستثناء لا  
ينصرف لغير رجال القضاء والنيابة اذ فى هذا القول تخصيص لحكم  
عام فلا مخصص .

وبناء على ذلك تظل القواعد الخاصة بتأديب موظفي المحاكم الواردة في نظام القضاء بما فيها النص الخاص بتشكيل المجلس المختص قائمة وواجبة التطبيق في شأن هؤلاء الموظفين دون القواعد الواردة في القانون العام الذي يمتنع الرجوع اليه في هذا الخصوص الا فيما لم ينص عليه في قانون نظام القضاء .

لذلك انتهى قسم الرأي مجتمعاً الى أن حكم المادة ٨٢ من قانون نظام القضاء الخاص بتشكيل المجلس المختص ينظر التظلمات من قرارات مجالس تأديب موظفي المحاكم يظل سارياً بالنسبة اليهم ويطبق في شأنهم دون الحكم المقابل الوارد في قانون نظام الموظفين .  
( فتوى رقم ١٢٠ في ١٩٥٣/٤/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢٦ )

المبدأ :

المادة ٣١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية -  
نصها على تحويل المحامي العام لدى محكمة الاستئناف جميع حقوق واختصاصات النائب العام المنصوص عليها في القانون - شمول هذا النص كلياً يختص به النائب العام في شأن كتبة النيابات في دائرة المحكمة الاستئنافية لوروده عاماً مطلقاً - لا وجه لتقييده وقصره على الشينكون القضائية - وحدها دون التأديب .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية على أن « يكون لدى كل محكمة استئناف محام له ترقية اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين » .

ومفاد هذا النص أن المشرع قد خول المحامي العام اختصاصاً من نوع الاختصاص المخول للنائب العام يباشره تحت اشرافه ، وقد ورد النص

على هذا الاختصاص عاما مطلقا ومن ثم يتناول كل ما يختص به النائب العام فى شأن كتبه النيابة .

وقد استهدف المشرع بذلك سرعة البت فى الامور والتخفيف من اعباء النائب العام فى الامور المتعلقة بالكتابة سالف الذكر ، ولذلك فان كل ما يختص به النائب العام فى شأنهم يختص به تبعا لذلك المحامى العام وان كان يباشر هذا الاختصاص تحت اشراف النائب العام .

ولا وجه للقول بقصر اختصاص المحامى العام على الشئون القضائية وحدها دون شئون التأديب ، استنادا الى ما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر من أن المقصود بالمادة ٣٠ من هذا القانون الحقوق والاختصاصات القضائية التى للنائب العام ، لا وجه لهذا القول لان النص على تحويل المحامى العام اختصاص النائب العام قد ورد عاما مطلقا - على نحو ما ورد بيانه ، ولا يجوز تخصيص عمومه أو تقييد اطلاقه بعبارات وردت فى المذكرة الايضاحية التى لا ترقى الى مرتبة النص التشريعى .

ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالمادة ٧٨ من القانون المشار اليه من النص على اختصاص النائب العام بمجازاة كتبه النيابة بالانذار أو قطع الراتب لمدة غايبتها خمسة عشر يوما ، وكذلك ما ورد بالمادة ٨٠ من ذات القانون على اختصاص النائب العام باقامة الدعوى التأديبية ضدهم ، لا يغير ذلك من النظر المشار اليه لان هذين النصين وان خصصا للنائب العام السلطات المشار اليها الا أنه لم يرد فيهما ما يفيد عدم اختصاص المحامى العام بمباشرتها ومن ثم فانه يختص أيضا بالسلطات الواردة فى هذين النصين استنادا الى عموم اختصاصه بما يختص به النائب العام طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على نحو ما سبق بيانه .

وغنى عن البيان أن ممارسة المحامى العام اختصاص النائب العام على النحو سالف الذكر مقصور على دائرة المحكمة الاستئنافية المعين لديها المحامى العام وان مباشرة هذا الاختصاص يكون تحت اشراف النائب العام .

( فتوى رقم ٤٩٩ فى ٢٥/٤/١٩٦٣ - جلسة ٢٧/٣/١٩٦٣ )

قاعدة رقم ( ٤٢٧ )

المبدأ :

المادة ٧١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية -  
نصها على قيام الاقدم فالأقدم من نواب وأعضاء المحكمة فى مباشرة  
اختصاصات الرئيس فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه أو قيام  
مانع لديه - اعتبار ذلك حلولا فى ممارسة الاختصاص لا تفويضا فيه -  
شمول هذا الحكم للاختصاصات الولائية والاختصاصات القadiبية المخولة  
لرئيس المحكمة بمقتضى المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧  
لسنة ١٩٤٩ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة  
القضائية على أنه « فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه أو قيام  
مانع لديه يقوم بمباشرة اختصاصه الاقدم فالأقدم من النواب أو الاعضاء » .

ويجرى المشرع فى توزيع الاختصاص بين عمال الاجارة العامة مراعى  
اعتبارات مختلفة يستقل بتقديرها ، مردها جميعا الى حتم سير الجهاز  
الحكومى والرغبة فى تهئية السبيل أمام المرافق العامة حتى تواجه  
احتياجات الافراد وتحقق الغايات التى انشئت من أجلها ، وذلك بوضع  
كل موظف فى المركز الذى يلائمه وتحويله من الاختصاصات ما يتناسب  
مع هذا المركز . وغالبا ما يواجه المشرع فى نص قانونى حالة تغيب صاحب  
الاختصاص فيخول غيره حق ممارسته أما على سبيل الحلول أو  
التفويض .

ويتم التفويض فى الاختصاص بان يعهد صاحب الاختصاص بجانب  
منه فى أمر أو أمور معينة الى شخص آخر ، أى أنه عمل ادارى صريح  
يصدر عن صاحب الاختصاص ، بمقتضاه يتخلى الى موظف آخر عن  
جزء من هذا الاختصاص . أما الحلول فهو انتقال جميع اختصاصات  
الموظف الاصيل - فى حالة قيام مانع يخول دون ممارسته لاختصاصاته

- إلى موظف آخر بقوة القانون - ويبدو من ذلك أن التفويض لا يكون إلا جزئيا ولا يتصور أن يفوض الموظف موظفا آخر في كل اختصاصاته والإبتدئ تفويض الاختصاصات إلى تفويض السلطة ذاتها وهو ما لا يجوز قانونيا ، إما الحلول فالأصل فيه أن يكون كليا شاملا لجميع اختصاصات الإصلي ويتم تلقائيا بقوة القانون متى تحقق سببه وليس من المقصود إزاء هذه التلقائية التي يتم بها الحلول أن يبعث اختصاص الإصلي فيتحقق الحل في جانب منه دون الجانب الآخر ، والا واجهنا جزءا من الاختصاصات لا يملك أن يمارسها أحد مما يؤدي إلى عطل في أوجه النشاط التي تتعلق بها هذه الاختصاصات الأمر الذي يتعارض مع وجوب سير المرافق العامة بانتظام واطراد . وفي هذا يختلف الحلول عن التفويض حيث ينزل المفوض عن جانب من اختصاصاته إلى شخص آخر يظهر بجانبه فلا يختفى الإصلي بل يظل يمارس الاختصاصات التي لم يفوض فيها غيره :

وترتب المادة ٧١ المشار إليها صورة من صور الحلول حيث تقرر أنه في حالة غياب رئيس المحكمة يحل محله في مباشرة اختصاصاته أقدم الأعضاء بالمحكمة الذي يحل عندئذ محل رئيس المحكمة في مباشرة جميع ما رتبته له القانون من اختصاصات .

وقد نصت المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على أنه « لا توقع العقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب ومع ذلك فالإنذار أو قطع الراتب لمدة غايقتها خمسة عشر يوما يجوز أن يكون بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة إلى الكتاب والمحضرين والمترجمين ومن النائب العام ومن رؤساء النيابة بالنسبة إلى كتاب النيابة » .

- ولأصل بعدئذ للقول بأن المقصود من النص المتقدم الذكر هو الاختصاص الولائي لرؤساء المحاكم وأنه لا شأن له بالسلطة الاستئنائية



المخولة للرؤساء فى توقيع بعض الجزاءات على موظفى المحاكم ومن ثم فلا يجوز الحلول محل رؤساء المحاكم فى مباشرة السلطة التأديبية المخولة لهم مهما كان سبب الحلول - لا محل لذلك لان المستقر عليه ان القرار التأديبى ليس حكما قضائيا وليس قرارا من هيئة ذات اختصاص قضائى - بل هو قرار ادارى يصدر من جهة ادارية بناء على سلطتها العامة ، وفضلا عن ذلك فقد ورد النص على الاختصاص فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه عاما يتناول بعمومه جميع الاختصاصات المخولة أصلا لهذا الرئيس بما فى ذلك الاختصاص التأديبى ، ولا يجوز تخصيص هذا العموم الا بدليل يدل عليه .

( فتوى رقم ٥١٠ فى ١٩٦٣/٤/٢٩ - جملة ١٠/٤/١٩٦٣ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢٨ )

المبدأ :

كتبة النيابةات - تأديبهم - اختصاصات النائب العام بما فى ذلك تأديب كتبة النيابةات - جواز مباشرة المحامى العام اياهما فى دائرة المحكمة الاستئنافية المعين لديها ، وذلك تحت اشراف النائب العام - أساس ذلك فى ضوء نصوص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية على أن « يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين » . ومفاد هذا النص أن المشرع قد خول المحامى العام

( م ٦٠ - ج ٢٤ )

اختصاصا من نوع الاختصاص المخول للنائب العام يباشره تحت اشرافه ، وقد ورد النص على هذا الاختصاص عاما مطلقا . ومن ثم يتناول كل ما يختص به النائب العام فى شأن كتبة النيابات . وقد استهدف المشرع بذلك سرعة البت والتخفيف من اعباء النائب العام فى الامور المتعلقة بالكتابة سالفى الذكر ولذلك فان كل ما يختص به النائب العام فى شأنهم يختص به تبعا لذلك المحامى العام ، وان كان يباشر هذا الاختصاص تحت اشراف النائب العام .

ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالمادة ٧٨ من قانون نظام القضاء من النص على اختصاص النائب العام بمجازاة كتبة النيابات بالانذار أو قطع الراتب لمدة غايبتها خمسة عشر يوما ، وكذلك ما ورد بالمادة ٨٠ من ذات القانون على اختصاص النائب العام باقامة الدعوى التأديبية ضدهم ، لا يغير ذلك من النظر المشار اليه ، لأن هذين النصين وان خصصا للنائب العام السلطات المشار اليها ، الا أنه لم يرد فيهما ما يفيد عدم اختصاص المحامى العام بمباشرتها ، ومن ثم فانه يختص أيضا بالسلطات الواردة فى هذين النصين ، استنادا الى عموم اختصاصه بما يختص به النائب العام طبقا للمادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية على أن يقتصر اختصاص على دائرة المحكمة الاستئنافية المعين لديها وأن تكون مباشرة هذا الاختصاص تحت اشراف النائب العام - تطبيقها لنص المادة ٣٠ سالفه الذكر .

ولا محل للقول بأن تفسير نص المادة ٣٠ على النحو سالف الذكر لم يتعرض لدلالة موضح هذا النص ومسياق عبارة النصوص التى اشتملته ، ذلك أن هذا التفسير مستمد مباشرة من عبارة النصوص ومقصود كذلك من السياق سواء كان ذلك أصالة أو تبعا ، إذ أنه وان كان نص المادة المشار اليه قد ورد فى الباب الاول المعنون « المحاكم » ضمن نصوص الفصل الخاص بالنيابة العامة الا ان هذا لا يبرر القول بانصراف هذه النصوص الى الدعوى الجنائية وما يتصل بها فحسب ،

وانما الصحيح هو انصرافها الى كل ما تبشره النيابة العامة من اختصاصات وحقوق منحها لها القوانين . ولا أدل على هذا من النص فى ذات الفصل ( الذى ورد به النص محل البحث ) على اختصاص النيابة العامة بالاشراف على السجون والنص فى المادة ٢٦ من ذات الفصل على أن « تمارس النيابة العامة الاختصاصات الممنوحة لها قانونا ولها دون غيرها الحق فى رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم يوجد نص فى القانون على خلاف ذلك » والنص فى المادة ٣٣ من ذات الباب على حق النيابة العامة فى الاشراف على الاعمال المتعلقة بتقود المحاكم . والنص فى المادة التالية لها على اشراف النيابة العامة على تحصيل وحفظ وصرف متحصلات الغرامات وسائر أنواع الرسوم والامانات والودائع .

ولا يغير من هذا أن الشارع فى قانون نظام القضاء انما استعمل عبارة « الاختصاصات المنصوص عليها فى القوانين » ولم يستعمل عبارة المنصوص عليها فى هذا القانون وفى القوانين الاخرى . ذلك أن من المسلمات فى تفسير التشريع أن من صيغ العموم - الجمع المطلق بالكلام، وهو ما أورده الشارع فى نص المادة المشار اليها وهو يفيد العموم وليس من مخصص له فيبقى على عموميه ولا من مقيد له فيبقى على اطلاقه وبالتالي فلا يكون ثمة أساس للقول بانصراف هذه العبارة الى « قانون الاجراءات الجنائية وغيره ٠٠٠ » دون قانون نظام القضاء .

ولا محل للاستشهاد بما تضمنته المذكرة الايضاحية لقانون نظام القضاء لتخصيص النص محل البحث ، لان ذلك مردود بما سبق ذكره وبيان المذكرة الايضاحية للقانون لا تملك تخصيص عامة ولا تقييد مطلقة وانه اذا اريد الاحتجاج بالمذكرة الايضاحية فذلك لا يجوز الا حيث تكون بصدد تفسير نص معيب وليس بصدد تفسير نص سليم .

أما المغايرة فى العبارة التى استعملها الشارع فى المادة ٢٨ من قانون السلطة القضائية بشأن تحديد اختصاص المحامى العام الاول عن العبارة الواردة بالمادة ٣٠ محل البحث فلا تغير من الاستخلاص السابق الاشارة

اليه ، ذلك أنه متى استعمل الشارع صيغة من صيغ العموم فلا يحتاج الامر بعد ذلك الى اضافة ما يعتبر تزييدا فى تأكيد معنى ثابت قبل ذلك على نحو لا يحتمل أى تاويل .

اما فيما يتعلق بحكم محكمة النقض الصادر فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، فهو مجموعه وفى جزئياته يؤكد استخلاص القائل باختصاص المحامى العام بكل ما خولته القوانين - ومنها قانون نظام القضاء ( السلطة القضائية ) - للنائب العام . ولا يسوغ الاستناد الى هذا الحكم للقول بأن نص المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية مقصود على اختصاصات النائب العام القضائية دون غيرها ، ذلك أنه ولو ان الحكم قد هرض لهذه الاختصاصات بذاتها ، فانما كان ذلك لخصوص ما صدر بشأنه ، هو مباشرة المحامى العام اختصاصا قضائيا ، ولا يعنى ذلك ان محكمة النقض قد قصرت اختصاصات النائب العام التى يجوز للمحامى العام ان يباشرها ، على الاختصاصات القضائية دون غيرها من الاختصاصات الاخرى ، ومنها الاختصاص بتأديب كتبة النيابة . ومن ثم فيكون الاستناد الى الحكم المشار اليه فى مقام الاستشهاد على عدم اختصاص المحامى العام بتأديب كتبة النيابة ، فى غير محله .

ولا وجه للاعتراض على ان ممارسة المحامى العام لاختصاص تأديب كتبة النيابة انما يكون تحت اشراف النائب العام ، ذلك ان اخضاع المحامى العام لاشراف النائب العام فى ممارسته الاختصاص المشار اليه ، انما هو مستمد مباشرة من صريح نص المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية ( المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء ) ولا يعتبر ذلك خلفا لسلطة تعقيب النائب العام لم يرد المشرع تخويلها لغير الوزير ، اذ ان اشراف النائب العام ، فى هذا الخصوص - لا يعسدو أن يكون توجيها سابقا ، أو تبیینا لاحقا ، لا يرقى الى مرتبة التعقيب بالالغاء أو التعديل . وهذا يتفق مع قضاء محكمة النقض - فى الحكم سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق ابداءه

بجلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ ، من أنه يجوز للمحامى العام مباشرة كافة اختصاصات النائب العام - بما فى ذلك تأديب كتبة النيابة - وذلك فى دائرة المحكمة الاستئنافية المعين لديها المحامى العام ، وتحت اشراف النائب العام ، تطبيقا لنص المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية .  
( فتوى رقم ٢٠٢٠ فى ١١/٤/١٩٦٣ - جلسة ١٩٦٣/٩/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢٩ )

المبدأ :

قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية فى توقيع عقوبتى الانذار والخصم من المرتب لمدة غايتها خمسة عشر يوما بالنسبة الى الكتاب والمحضرين والمترجمين - ايلولة هذا الاختصاص بقوة القانون للاقدم من اعضاء المحكمة الذى يحل محل رئيسها فى حالة خلو وظيفته أو غيابه أو قيام مانع لديه - لا يغير من هذا الحكم ترخيص وزير العدل فى ندب مستشار من محكمة الاستئناف لرئاسة احدى المحاكم الابتدائية اعمالا لنص المادة ٦٧ أو نص المادة ٤٩ من قانون التوظيف بأنه فى حالة غياب احدى الموظفين المعينين بمرسوم يقوم وكيله بأعباء الوظيفة نيابة عنه ، أو ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من ان القرار التاديبى هو قضاء عقابى فى خصوص الذنب الادارى ، أو ان اختصاص رئيس المحكمة سالف الذكر هو اختصاص ذاتى له فلا يحل فيه محله أحد .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ على أنه « فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه أو قيام مانع لديه - يقوم بمباشرة اختصاصه الاقدم فالأقدم من النواب أو الاعضاء » . وقد استطلعت وزارة العدل رأى الجمعية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة ،

فيما اذا كان من مقتضى هذا النص أن يكون لمن يحل محل رئيس المحكمة الابتدائية من الاعضاء . سلطة توقيع عقوبتي الانذار والخصم من المرتب لمدة غايتها خمسة عشر يوما ، وهما العقوبتان اللتان نصت المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ على أن يكون توقيعهما بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة الى الكتاب والمحضرين والمترجمين . وعن ذلك أجابت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع فى فتاها رقم ٨٤/٢/٨٦ ( ٥١٠ ) تاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩ بأنه « فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه أو قيام مانع لديه ، فان الاختصاص المقرر له فى توقيع العقوبات التأديبية على موظفى المحاكم طبقا للمادة ٧٨ من نظام القضاء ، ينعقد للأقدم من الاعضاء والذي يحل محل رئيسها ، عملا بالمادة ٧١ من قانون السلطة القضائية » . وفى بيان أسباب ذلك جاء فى الفتوى ان « المادة ٧١ المشار اليها ترتب صورة من صور الحلول ، حيث تقرر أنه فى حالة غياب رئيس المحكمة يحل محله فى مباشرة اختصاصه أقدم الاعضاء بالمحكمة الذى يحل عندئذ محل رئيس المحكمة فى مباشرة جميع ما رتبته له القانون من اختصاصات . . . وعلى مقتضى أحكام الحلول المشار اليها ، فان الاختصاص التأديبى المقرر لرؤساء المحاكم فى هذا النص ( المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء ) ينقل بقوة القانون فى حالة غياب رئيس المحكمة الى الأقدم من الاعضاء بالمحكمة وذلك فى عداد جميع اختصاصات رئيس المحكمة التى تنتقل الى من حل محله ، عملا بأحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . ولا محل بعدئذ للقول بأن المقصود من النص المتقدم الذكر ( المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية ) ، هو الاختصاص الولائى لرؤساء المحاكم ، وأنه لا شأن له بالسلطة الاستثنائية المخولة للرؤساء فى توقيع بعض الجزاءات على موظفى المحاكم ، ومن ثم فلا يجوز الحلول محل رؤساء المحاكم فى مباشرة السلطة التأديبية المخولة لهم مهما كان سبب الحلول . لا محل لذلك لان المستقر عليه ان القرار التأديبى ليس حكما قضائية ، وليس قرار من هيئة ذات اختصاص قضائى ، بل هو قرار ادارى

يصدر من جهة إدارية بناء على سلطتها العامة وفضلا عن ذلك ، فقد ورد النص على الاختصاص فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه عاما يتناول ، بعمومه جميع الاختصاصات المخولة أصلا لهذا الرئيس بما فى ذلك الاختصاص التأديبى ، ولا يجوز تخصيص هذا العموم الا بدليل يدل عليه . وبمناسبة تظلم مقدم من أحد موظفى محكمة أسوان الابتدائية من قرارا بمجازاته ، صدر من أقدم القضاة بهذه المحكمة ، بعد اذ حل محل رئيسها لندبه رئيسا لمحكمة أسبوط - رأى السيد مفوض الدولة الذى أحيل اليه التظلم لفحصه وبيان الرأى فيه، أن يتجه وجهة مخالفة لما انتهت اليه الجمعية العمومية ، فى شأن اختصاص من يحل محل رئيس المحكمة من القضاة بتوقيع الجزاءات التأديبية ، لأسباب تجملى فى أن : (١) أن الجمعية لم تعرض ، لما نصت عليه المادة ٦٧ من قانون السلطة القضائية من أنه يجوز لوزير العدل عند الضرورة ندب أحد مستشارى محاكم الاستئناف لرئاسة إحدى المحاكم الابتدائية ، وذلك بموافقة مجلس القضاء . (ب) أن المادة ٤٩ من قانون نظام موظفى الدولة يقضى بأنه فى حالة غياب أحد الموظفين المعينين بمرسوم يقوم وكيله بأعباء الوظيفة نيابة عنه ، ولذلك فلا يجوز حلول أقدم القضاة فى المحكمة الابتدائية محل رئيسها عند غيابه، لأن أيا منهم ليس مستشارا ، لانه ليس ثمة وكيل لرئيس المحكمة بدرجة ماثلة . (ج) أن القرار التأديبى هو فى الواقع من الامر ، على ما جاء فى بعض أسباب حكم المحكمة الادارية العليا الصادر فى ١٩٥٩/٣/٢١ فى الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٤ ق ، قضاء عقابى فى خصوص الذنب الادارى، وانه قرار ذو صفة قضائية اذ يفصل فى موضوع مما يختص به القضاء أصلا . (د) أن الاختصاص المقرر لرئيس المحكمة الابتدائية فى توقيع العقوبات التأديبية فى الحدود المقررة فى المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء هو اختصاص ذاتى لرئيس المحكمة ، فلا يحل فيه محله أحد . والحلول الذى تقرره المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية ، مقصور على الاختصاص الولائى .

وعند عرض التظلم على السيد وزير العدل للبت فيه ، رأى سيادته

أن يستطلع رأى الجمعية العمومية فيما انتهى اليه المفوض . وفى ذلك تستطلعون الرأى .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، فاستبان لها أن ما انتهت اليه الجمعية من قبل . فى هذا الشأن ، هو الرأى الصحيح ، للأسباب التى بنى عليها ، والتى جاء بيانها تفصيلا فى فتاوها المبلغة الى وزارة العدل بتاريخ ٩ من ابريل سنة ١٩٦٣ . وليس فيما جاء برأى مفوض الدولة لوزارة العدل ، ما ينال من سلامة هذا الرأى ، ذلك لما يأتى :

أولا - ان ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من قانون السلطة القضائية من أنه يجوز لوزير العدل عند الضرورة ندب مستشارى محاكم الاستئناف لرئاسة أحد المحاكم الابتدائية وذلك بموافقة مجلس القضاء بل أغفلته كلية - ليس من شأنه أن يغير من النظر الذى ذهبت اليه الجمعية العمومية ، اذ من الواضح البين أن هذا النص ، لا يعطل نص المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية . فكل من النصين قائم وله مجال اعماله . وليس ثمة تعارض بين ما يقتضيه كل من النصين ، وما يقرره من حكم . فنص المادة ٦٧ فقرة ثانية من قانون السلطة القضائية يجوز عند الضرورة ، ندب مستشار من محاكم الاستئناف لرئاسة محكمة ابتدائية - وذلك يكون بداهة فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة التى يندب ، المستشار لرئاستها ، أو فى حالة غيابه . وهذه الحالة ذاتها ، هى التى يوجهها نص المادة ٧١ من قانون السلطة أيضا فيقرر أنه فى هذه الحالة بذاتها ، اذا لم يندب رئيس المحكمة من مستشارى محاكم الاستئناف فيتولى رئاستها فى حالة غياب شاغلها . فان التقدم من القضاء يقوم بمباشرة اختصاص رئيس المحكمة ومن ثم ، فان الحلول الذى تقرر هذه المادة ، يكون حيث لا يندب لرئاسة المحكمة أحد ممن يجوز تحبهم لذلك .



وعلى مقتضى ذلك ، يكون واضحا ، أنه لم يكن ثمة مقتضى لان  
تشير الجمعية العمومية فى فتاوها سالفه الذكر ، الى نص المادة ٦٧ ب  
هذه ، اذ لم يكن ثمت محل للإشارة الى هذا النص ، فى موضع ، لا مجال  
لتطبيقه ، ولا للاستشهاد به ، اذ لو أُعْمِلَ هذا النص وندب رئيس المحكمة  
بدلا من رئيسها الاصلى الذى ندب لرئاسة محكمة أخرى فان الاقدم  
من القضاء :- يباشر اختصاصات رئيس المحكمة ، لان ثمة رئيس لها .  
وهو لا يباشر هذه الاختصاصات ، الا حيث تكون وظيفة رئيس المحكمة  
خالية فعلا ، أو حكما بغياب شاغلها أو قيام المانع لديه وعدم ندب غيره  
للقيام بعمله مؤقتا .

ثانيا - ان الإشارة الى نص المادة ٤٩ من قانون نظام موظفى الدولة  
الذى يقضى بأنه فى حالة غياب أحد الموظفين المعيّنين بمرسوم يقوم وكيله  
بأعباء الوظيفة نيابة عنه والاستدلال بذلك على عدم جواز حلول أقدم  
النواب أو القضاء فى المحكمة الابتدائية محل رئيسها عند غيابه بحجة أن  
أيا منهم ليس مستشارا وانه ليس ثمة وكيل لرئيس المحكمة بدرجة  
مماثلة - غير منتج شيئا فى هذا الموضوع ، فالرجوع الى المادة ٤٩ هذه لا  
محل له مادام قانون السلطة القضائية قد بين بنص خاص فيه ، ما يتبع  
فى حالة غياب رئيس المحكمة . والاستدلال بها على عدم حلول أقدم  
القضاء محل رئيس المحكمة عند غيابه ، بحجة أنه أدنى منه درجة ، فى  
مقام تدرج وظائف رجال القضاء - لا معنى له ، اذ الشارع هو الذى  
أجاز ذلك بنص المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية .

ثالثا - والاستدلال بما ورد فى حكم المحكمة الادارية العليا المشار  
اليه فيما سلف من ان القرار التاديبى هو فى الواقع من الامر قضاء عقابى  
فى خصوص الذنب الادارى ، وانه قرار ذو صفة قضائية اذ يفصل  
فى موضوع مما يختص به القضاء أصلا - هو استدلال ، لا يبين له وجه  
اذ أنه مع التسليم بذلك ، وهو أمر لم يكن مثار جدل فان كون القرار  
التاديبى كذلك لا يقضى أن يقال بأنه يتمتع على الاقدم فالأقدم من القضاة

فى المحكمة الابتدائية عند حلوله محل رئيس المحكمة مباشرة اختصاصاته مند خلو وظيفة هذا الاخير ، أو غيابه أو قيام المانع لديه ، طبقا للمادة ٧١ من قانون السلطة - مباشرة اختصاص رئيس المحكمة فى توقيع عقوبة الإنذار ، وعقوبة الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما - على موظفى هذه المحكمة ، اذ مادامت المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية تقرر فى مثل هذه الحالة ، أن من يحل بمقتضاها محل رئيس المحكمة يباشر اختصاصاته جميعا ، فان الاستدلال بعد ذلك بأن اختصاصا منها ، يتعلق بإصدار قرارات لها صفة قضائية ، يؤدى الى القول بأن هذا الاختصاص يخرج من عداد الاختصاصات التى يباشرها فى غياب رئيس المحكمة ، مادام النص قد جاء عاما ، بحيث يتناول كل الاختصاصات المقررة لهذا الرئيس .

وغنى عن البيان أن الحكم المشار اليه - لم يقصد بالعبارات التى وردت فيه نفى ما استقر عليه القضاء الادارى ، من أن القرار التأديبى الصادر من رؤساء المصالح بتوقيع عقوبة ، ما يقرر القانون لهم جواز توقيعها - هو قرار ادارى وإنما أورد ذلك ، فى مقام التلذيل على أنه فى المحاكمات التأديبية التى تتولاها مجالس تأديب ، يجب أن تلتزم هذه المجالس فى المحاكمات ، المبادئ فى القوانين الخاصة بالاجراءات ومنها تمكين المتهم من الدفع عن نفسه ، وتحقيق دفاعه ، وحيدة المحكمة التى تتولى محاكمته وتسبب القرار الصادر بالجزاء ومن المعلوم أن قرارات هذه المجالس ، هى أيضا قرارات ادارية ، لا قضائية .

رابعا - أن القول بأن الاختصاص المقرر لرئيس المحكمة الابتدائية فى توقيع العقوبات التأديبية ، فى الحدود المقررة فى المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء ، على موظفى المحكمة ، هو اختصاص ذاتى أضفاه الشارع على رئيس المحكمة ، وأنه لذلك لا يحل أحد فى ذلك محله ، مادام لم تثبت له صفة رئيس المحكمة عند توقيع الجزاء ، والقول كذلك بأن الاختصاص المشار اليه لا ينتقل الى الأقدم فالأقدم من القضاء عند حلوله محل رئيس المحكمة فى مباشرة اختصاصه فى حالة غيابه ، طبقا للمادة

٧١ من قانون السلطة القضائية . اذ أن الاختصاص الذى يباشره من محل محل رئيس المحكمة فى مباشرة اختصاصه فى حالة غيابه ، طبقا للمادة ٧١ من قانون السلطة القضائية لا يعدو أن يكون ترديد لما جاء من قبل فى كتاب سابق لوزارة العدل عند عرض الموضوع أول مرة على الجمعية العمومية . وقد ردت عليه الجمعية فى فتاها ، بما يفنده ، فلا لزوم لاعادته .

ويخلص من كل ما سبق أن رأى الجمعية العمومية فى الموضوع محل البحث صحيح لأسبابه وإن القول بخلافه هو قول لا حجة له ولهذا انتهى الرأى الى تأييد فتاها السابقة فى الموضوع .

( فتوى رقم ١٣٢٩ فى ١٢/٧/١٩٦٣ - جلسة ١١/٢٠/١٩٦٣ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٠ )

المبدأ :

تأديب نساخو المحاكم - تحديد طبيعة وظيفة نساخ فى ضوء أحكام قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ( المواد من ٤٨ الى ٨٤ ) ، وقانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، والقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - السلطة المختصة بتأديب هؤلاء النساخين ومداها - مثال : القرار الصادر من رئيس المحكمة المختصة بفصل النساخ ، المعين على اعتماد مؤقت ( بنه طوارئ ) طبقا للمادة ٤٨ من قانون نظام القضاء - قرار صحيح صادر من السلطة المختصة باصداره قانونا .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على أن :

« يعين لمحكمة النقض ولكل محكمة استئناف وكل محكمة ابتدائية كبير كتاب وعدد كاف ... الخ . »

يلحق بكل محكمة عدد كاف من النساخين والفرازين والطباعين والحجاب والسعاة والفراشين والرسامين وغيرهم من المستخدمين الخارجين عن الهيئة » .

كما تنص المادة ٤٩ من القانون المذكور على أنه : « فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى على موظفى المحاكم ومستخدميها الخارجين عن الهيئة الاحكام العامة للتوظيف بالحكومة » .

وتنص المادة ٨٤ من القانون ذاته على أن : « يكون تعيين المستخدمين الخارجين عن الهيئة وترقيتهم وتأديبهم من اختصاص النائب العام والمحامين العامين ورؤساء المحاكم ورؤساء النيابة كل فيما يخصه ، وكذلك نقلهم وندبهم كل فى دائرة اختصاصه » .

وتقضى المادة الاولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية بأنه :

« مع عدم المساس باحكام المواد من ٤٨ الى ٨٤ الخاصة بموظفى المحاكم الواردة فى نظام القضاء الصادر به القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ يلغى من قانون نظام القضاء ومن قانون استقلال القضاء ومن قانون السلطة القضائية المشار اليها ما يخالف احكام القانون المرافق ويستعاض عنها بالنصوص المرافقة ويلغى كل نص آخر يخالف احكامه » .

ويستخلص من مجموع هذه النصوص أن النساخين المنصوص عليهم فى المادة ٤٨ من قانون نظام القضاء يعتبرون - فى مفهوم هذا القانون - من قبيل المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وهم بذلك يختلفون عن النساخين الذين يعينون على الدرجة التاسعة الموصوفة فى ميزانيات محاكم الاستئناف بانها درجة مؤقتة ، وكذلك يختلفون عن النساخين الذين يعينون على الدرجتين الثامنة والسابعة داخل الهيئة .

فالنوع الاول من النساخين يعتبر من قبيل العمال المؤقتين والسلطة التى تملك تعيينهم تملك فصلهم متى قام لديها أى سبب تأديبى كاف للفصل .

أما النوع الثانى من النساخين الذين يعينون على الدرجة التاسعة الموصوفة فى الميزانية بانها مؤقتة فأحكام توظيفهم وتأديبهم وفصلهم صدر بها قرار من مجلس الوزراء ( تنفيذا لأحكام المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة ) . وقد تضمن قرار مجلس الوزراء المشار اليه والصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ الاحكام التى اقترحها ديوان الموظفين بالنسبة الى توظيف وتأديب وفصل هؤلاء الموظفين الذين يعينون على وظائف مؤقتة ( أى على درجات مؤقتة ) أو لأعمال مؤقتة ( أى على اعتماد مؤقت ) - فى صورة نموذج عقد استخدام خاص بتعيين موظف مؤقت ، وجاء فى البند الخامس من نموذج العقد المذكور أن : لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة سلطة توقيع العقوبات التأديبية ويكون قراره نهائيا فيما عدا عقوبة الفصل فتكون من سلطة الوزير » .

أما النوع الثالث من النساخين الذين يعينون على درجات دائمة بالميزانية ( السابعة والثامنة ) فهؤلاء تسرى عليهم - من حيث التأديب - أحكام الفصل السادس من الباب الثانى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، وهو الفصل الخاص بتأديب موظفى المحاكم ، مع مراعاة ما سبق أن أفتت به الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة فى ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ من أن : كافة التعديلات والقيود التى أوردها الشارع على المادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة - ومن بينها التعديل الذى جاء به القانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ تسرى فى شأن تطبيق المادة ٧٨ من قانون القضاء ، باعتبار أن حكم هذه المادة جاء ترديدا للقواعد العامة التى تحكم تأديب موظفى الدولة ، وأنه ما لم ينص عليه بحكم خاص يسرى فى شأنه الحكم العام .

ويتطبيق القواعد المتقدمة على حالة السيد/ ٠٠٠ يبين أنه عين نساخا فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ على بند الطوارئ (اعتماد مؤقت) بقرار من رئيس محكمة استئناف المنصورة بمرتب شهرى خمس جنيهات زيدت الى ست جنيهات اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦١ ، ولم يعين المذكور بعد على احدى الدرجات المدمجة فى ميزانية الوزارة لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ ، ثم فصل من الخدمة فى ٥ من يناير سنة ١٩٦٣ بسبب تأديبى بقرار من السيد رئيس محكمة استئناف المنصورة .

ولما كان السيد المذكور قد عين - والحالة هذه - كعامل على اعتماد مؤقت ( بند طوارئ ) فانه يكون من العمال المؤقتين فتختص السلطة التى قامت بتعيينه - بفصله متى قام لديها أى سبب تأديبى كاف لذلك الفصل باعتباره عاملا مؤقتا ، ومن ثم فان قرار السيد رئيس محكمة استئناف المنصورة الصادر بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٦٣ بفصل العامل المؤقت المعين للنسخ على بند طوارئ ، يكون قد صدر من سلطة مختصة باصداره قانونا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن فصل النساخين المعينين طبقا للمادة ٤٨ من قانون نظام القضاء والقوانين المعدلة له - على اعتماد مؤقت بقرار من رئيس المحكمة المختصة يكون صادرا من السلطة المختصة باصداره قانونا .

( فتوى رقم ٥٣٠ فى ١٤/٦/١٩٦٤ - جلسة ٣/٦/١٩٦٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣١٠ )

المبدأ :

المادة ٧٧ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - المناط فى اختصاص مجالس التأديب المنصوص عليها فيها بمحاكمة موظفى المحاكم - ان تكون المخالفة قد وقعت من الموظف أثناء قيامه بوظيفته واخلالا منه بواجباتها - لا تنبسط ولاية هذه المجالس على المخالفات التى ارتكبتها موظفو المحاكم فى جهات أخرى قبل التحاقهم بالمحاكم .

### ملخص الحكم :

من الرجوع الى الاحكام الخاصة بموظفى المحاكم فى قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ يبين انه تناول فى الفصل الخامس من الباب الثانى واجبات موظفى المحاكم والاعمال المحرمة عليهم وعالج أحكام تأديبهم فى الفصل الخامس الذى نصت فيه المادة ٧٧ على أن « من يخل من موظفى المحاكم بواجبات وظيفته أو يأتى ما من شأنه أن يقلل من الثقة اللازم توافرها فى الاعمال القضائية أو يقلل من اعتبار الطبقة التى ينتمى إليها سواء كان ذلك داخل دور القضاء أو خارجها تتخذ ضده الاجراءات التأديبية » والمستفاد من هذا النص أن المناط فى اختصاص مجالس التأديب التى نص عليها قانون نظام القضاء بمحاكمة موظفى المحاكم ليس مجرد تبعية الموظف عند المحاكمة للمحاكم فحسب وإنما يلزم أن تكون المخالفة المسندة اليه قد فرطت منه اثناء قيامه بوظيفته بالمحاكم وإخلالا منه بواجباتها ، فلا تنبسط ولاية هذه المجالس على المخالفات السلوكية التى ارتكبها موظفو المحاكم فى جهات أخرى قبل التحاقهم بالمحاكم .

( طعن رقم ٩٧٥ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٣٢ )

#### المبدأ :

نأط المشرع فى المادة ١٧٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ تأديب العاملين بالمحاكم لمجلس مخصوص ينعقد بوزارة العدل - الاختصاص بالفصل فى التظلم من أحكام مجالس تأديب العاملين فى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم التأديبية والنيابات - مفاد أحكام هذا القانون أن قرارات المجلس المخصوص نهائية لا تخضع لأدنى تعقيب من السلطة الادارية وتعتبر بمثابة الاحكام التى كان يجوز الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا - قانون السلطة

القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي عمل به من تاريخ نشره في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ أعاد تنظيم أحكام تأديب العاملين بالمحاكم على نحو جعل بمقتضاه تأديبهم أمام مجالس التأديب على درجة واحدة ولم تخول بذلك لذوى الشأن استئناف قراراتها أمام مجلس تأديب أعلى كما كان الشأن في القانون السابق - يظل المجلس المخصوص بوزارة العدل مختصا بالفصل فيما يقدم اليه من تظلمات طعنا في قرارات مجلس التأديب الصادرة قبل تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر - احالة التظلمات الى المحكمة الادارية العليا للاختصاص بالفصل فيها من مدير عام ادارة المحاكم بوزارة العدل - عدم جواز احالة هذه التظلمات الى المحكمة الادارية العليا - اساس ذلك - تطبيق •

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من استعراض الوقائع على النحو سالف البيان أن السيد وكيل وزارة العدل أقام تظلمه في قرار مجلس التأديب المتظلم منه أمام المجلس المخصوص بوزارة العدل في ظل العمل بأحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ووفقا لنظام تأديب العاملين بالمحاكم المنصوص عليه في الفصل السادس من الباب الخامس من هذا القانون ، والذي ناط في المادة ١٧٧ منه بمجلس مخصص ينعقد بوزارة العدل للاختصاص بالفصل في التظلم من أحكام مجالس تأديب العاملين في محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والنيابات • ومفاد أحكام هذا القانون أن قرارات المجلس المخصوص نهائية لا تخضع لأدنى تعقيب من السلطة الادارية وتعتبر من ثم بمثابة الاحكام التي كان يجوز الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، وفي المادة ٤٤ المقابلة لها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •



ومن حيث ان قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الذى عمل به من تاريخ نشره فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ قد أعاد تنظيم أحكام تاديب العاملين بالمحاكم على نحو جعل بمقتضاه تاديب هؤلاء العاملين أمام مجالس التاديب على درجة واحدة ولم يخول بذلك لذوى الشأن استئناف قراراتها أمام مجلس تاديب أعلى كما كان الشأن فى القانون السابق . وقد اقتصر القانون على ذلك ولم يتضمن ثمة أحكاما انتقالية تنظم أمر الفصل فى التظلمات التى كانت معروضة على المجلس المخصوص والذى لم يتم الفصل فيها قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد - شأن التظلم المائل - ولم يقض القانون بإحالة هذه التظلمات الى جهة اختصاص أخرى وبالتالي لم يحدد السلطة المختصة بهذه الاحالة وترك الامر بذلك للقواعد العامة فى الاجراءات وأصول المحاكمات التى قننتها الفقرة الثالثة من المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما نصت عليه من سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى ويستثنى من ذلك القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين ملغية لطريق من تلك الطرق . وهذا الاصل هو الذى ترسمه القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية حين نص فى المادة منه وهو بصدد انشاء المحاكم التأديبية وجعل تاديب العاملين امامها على درجة واحدة على أن تحال جميع الدعاوى التأديبية المنظورة أمام مجالس التاديب والذى أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص المحاكم التأديبية بالحالة التى هى عليها الى المحكمة التأديبية المختصة وإن يظل مجلس التاديب العالى مختصا بالفصل فى القضايا التى استؤنفت قبل العمل بهذا القانون . ولقد كان من مقتضى ذلك أن يظل المجلس المخصوص بوزارة العدل مختصا بالفصل فيما يقدم اليه من تظلمات طعنا فى قرارات مجلس التاديب الصادرة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

أنف الذكر .

ومن حيث أنه لما كان الامر كما تقدم وكان القانون لم يعهد الى السيد مدير عام ادارة المحاكم بوزارة العدل أدنى اختصاص فى احوالة المظلمات المشار اليها الى المحكمة الادارية العليا للاختصاص بالفصل فيها، ولا سلطان له فى هذا الشأن على ما سلف البيان ، فمن ثم فان أقدامه على احوالة التظلم المائل الى المحكمة الادارية العليا يكون قد تم بالمخالفة لاحكام القانون ، ويتعين بهذه المثابة القضاء بعدم جواز هذه الاحالة .

( طعن رقم ١١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٣ )

المبدأ :

العيب فى تشكيل مجلس تاديب العاملين بالمحاكم يترتب عليه  
البطلان .

ملخص الحكم :

الاصل هو امتناع من سبق أن أبدى رأيا فى شأن الامر المحال بسببه العامل الى التاديب من الاشتراك فى نظر الدعوى والحكم فيها والقرار الذى يصدر على خلاف هذا الاصل معيبا بعيب جوهري ينحدر به الى البطلان . ولا وجه للاستناد الى نص الفقرة الاخيرة من المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ التى تقضى بأنه لا يمنع من الجلوس فى هيئة مجلس التاديب سبق الاشتراك فى طلب الاحالة الى المعاش أو رفع الدعوى التأديبية إذ أن هذا النص ورد فى مجال مسائلة القضاة تأديبيا المنصوص عليها فى الفصل التاسع من الباب الثانى من القانون المذكور بينما انتظمت المواد من ١٦٤ حتى ١٦٩ منه تأديب العاملين بالمحاكم وقد ظلت هذه القواعد من نص مماثل لنص المادة ٩٨ سالف الذكر أو من نص يحيل اليها وهذا النص الاخير نص استثنائي لا يجوز القياس عليه أو التمسك به فى غير النطاق الذى ورد فى شأنه ويتعين اللجوء الى الاصل العام .

( طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٨١ )

## هيئة قطاع عام

قاعدة رقم ( ٤٣٤ )

المبـسـد :

تخضع هيئات القطاع العام لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ فيما يتعلق بوجوب عرض ميزانيتها على مجلس الشعب للاعتماد مع تمتعها بالمرونة الواجبة عند اعدادها وتحريها من الروتين الحكومى .

ملخص الفتوى :

طلب الدكتور وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية من الاستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة الرأى القانونى فى تحديد السلطة المختصة باعتماد واقرار موازنة هيئات القطاع العام ومتى اذا كان يلزم عرضها على مجلس الشعب للموافقة عليها ام يكتفى باقرارها من مجلس ادارة الهيئة اعمالا لنص المادتين ٧ ، ١٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته فى ضوء طبيعة ونشاط هيئات القطاع العام واسلوب عملها والمرونة اللازمة لها فى اداء مهمتها وما استهدفه روح القانون من وضعه فى اعطاء مرونة كافية للهيئات العامة حتى يمكنها تحقيق الانطلاق المطلوب للقطاع العام لتشغيل وحداته على اساس اقتصادى .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستقرضت مواد الدستور ومنها المادة (١٥) التى تنص على انه ( يجب عرض مشروع الموازنة على مجلس الشعب قبل شهرين على الاقل من بدء السنة المالية ولا تعتبر نافذة الا بموافقتها عليها ... ويحدد القانون طريقة اعداد الموازنات كما يحدد السنة المالية وتنص المادة ١١٧ منه على انه « يحدد القانون احكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها » .

كما استعرضت الجمعية القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ بشأن الموازنة العامة للدولة والتي تنص المادة الثالثة منه على أنه ( تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الاستخدامات والموارد لاجه نشاط الدولة التي يقوم بها كل من الجهاز الادارى ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وصناديق التمويل .

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنة الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادى التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس الوزراء وتعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية الى مجلس الوزراء لاحالتها الى مجلس الشعب لاعتمادها وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذى يؤول وما يقرره لهذه الموازنات من قروض ومساهمات .

واستعرضت الجمعية كذلك القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته حيث تنص المادة الثانية منه على أن « تنشأ هيئة القطاع العام بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر من أشخاص القانون العام . . . كما تنص المادة ( ٧ ) من ذات القانون على أنه « يختص مجلس ادارة هيئة القطاع العام بالنمبة الى الهيئة بما يأتى :

١ - الموافقة على الموازنة التخطيطية للهيئة .

٢ - الموافقة على ميزانية الهيئة والحسابات والقوائم الختامية .

٣ - وضع اللوائح الداخلية الخاصة بالهيئة واصدار القرارات المتعلقة بشؤونها المالية والادارية والفنية وذلك دون التقيد باللوائح والنظم الحكومية » .

وتنص المادة ١١ من ذات القانون على أنه ( يبلغ رئيس مجلس الإدارة قرارات المجلس خلال سبعة أيام الى الوزير المختص لاعتمادها ، وعلى الوزير ان يصدر قرارا بشأنها ويبلغه الى الهيئة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الاوراق اليه والا اعتبرت هذه القرارات نافذة وذلك دون اخلال بما قد تتطلبه القوانين من اعتماد أو موافقة سلطات أعلى ) .

وتنص المادة ١٤ من القانون سالف الذكر على ان « تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها ويكون للهيئة موازنة تخطيطية مستقلة وتعد على نمط الموازنات التجارية » . وتعتبر أموال الهيئة من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بإنشائها » . وتقوم الهيئة بفتح حساب مصرفى فى البنك المركزى أو أحد بنوك القطاع العام تودع فيه مواردها » .

وقد تبينت الجمعية من الاستعراض المتقدم ان هيئات القطاع العام تعتبر - وبصريح نص المادة الثانية من القانون (٩٧) لسنة ١٩٨٣ - من أشخاص القانون العام، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، وانها تبشر ذات النشاط التى كانت تبشره المؤسسات العامة التى ألغيت بمقتضى نص المادة ( ٢ ) من قانون اصدار القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

وهى لذلك تعد من المرافق العامة ذات الشخصية المعنوية التى تتوافر لها مقومات الهيئة العامة وان لم تكن تخضع لحكم القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث ان الدستور فى المادة ١١٧ منه قضى بأن تحدد القانون احكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها ، وانه طبقا لهذا النص الدستورى صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ، بشأن الموازنة العامة للدولة وقد تضمنت المادة الثالثة منه المعطلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ أصلا عاما مقتضاه ان تدخل جميع استخدامات وموارد الهيئات العامة فى الميزانية العامة للدولة ما لم يقرر مجلس الوزراء اعتبار الهيئة من قبيل الهيئات العامة الاقتصادية وفى هذه الحالة يكون لها ميزانية مستقلة تعتمد من مجلس الشعب .

وحيث قطع المشرع فى تحديد طبيعة ميزانية هيئات القطاع العام المنشأة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى ان يكون لها موازنة تخطيطية مستقلة تعد على نمط الموازنات التجارية وعليه فان موازنة تلك الهيئات تعتبر من الموازنات المستقلة بنص القانون وبذلك لا تدخل استخداماتها ومواردها فى موارد واستخدامات الميزانية العامة للدولة وذلك دون حاجة الى صدور قرار من مجلس الوزراء باعتبارها هيئات عامة اقتصادية ، لكنها وبنص المادة الثالثة من القانون رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٣ مالف الذكر واجبة الاعتماد من مجلس الشعب . هذا ولم تجد الجمعية العمومية فى نصوص القانون رقم ( ٩٧ ) لسنة ١٩٨٣ ما يوجب الخروج على الاصل الدستورى المتقدم سواء ما ورد فى نص المادة ( ٧ ) منه باختصاص مجلس ادارة الهيئة العامة بالموافقة على موازنتها التخطيطية او فى نص المادة ( ١١ ) والذى يقضى باعتماد الوزير المختص لقرارات الادارة اذ أنه فضلا عن أن هناك فرقا بين لفظ الموافقة الواردة بالمادة ٧ ولفظ الاعتماد الوارد بالمادة ( ١١ ) فان اختصاص جهة ما بالأولى لا يعنى اختصاصها بالثانية، وانه لو أراد المشرع ان يستقل مجلس ادارة هيئة القطاع العام باعتماد ميزانيته لاستخدم عبارة اعتماد بدلا من عبارة موافقة ، فضلا عن ان نص المادة ( ١١ ) قد ذيل بعبارة « دون اخلال بما قد تتطلبه القوانين من اعتماد أو موافقة سلطات أعلى » .

ولما كان الدستور قد أوجب عرض الميزانية العامة بما فيها ميزانية الهيئات العامة على مجلس الشعب للاعتماد فانه يتعين الالتزام بذلك وعرض ميزانية هيئة القطاع العام على مجلس الشعب للاعتماد خاصة اذا لوحظ ان موارد هيئات القطاع العام لا تقتصر على ما يخصص لتلك الهيئات من صافى ارباح الشركات التى تخضع لاشرفائها وانما يدخل فى هذه الموارد ما تخصصه الدولة لهذه الهيئات من أموال الامر الذى يستوجب الا تنفرد تلك الهيئات باعتماد موازنتها بل يتعين اخضاع تلك الموازنات للرقابة الشعبية وفقا لاحكام القانون .

وغنى عن البيان ان اعتماد مجلس الشعب للميزانيات التخطيطية لهيئات القطاع العام لا يحول دون تمتع هذه الميزانيات بالمرونة الواجبة عند اعدادها وتحررها من الروتين الحكومى بان للهيئة موازنة تخطيطية مستقلة تعد على نمط الموازنات التجارية وبذلك تعد تلك الميزانية مما يتفق مع طبيعتها دون التقيد بالميزانية الخاصة بالوزارات والمصالح ( أبواب ) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن هيئات القطاع العام تخضع لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ فيما يتعلق بوجوب عرض ميزانيتها على مجلس الشعب للاعتماد مع تمتعها بالمرونة الواجبة عند اعدادها وتحررها من الروتين الحكومى على الوجه المفصل بأسباب هذه الفتوى .

( ملف ١/٨٨ - ٣٥ - جلسة ١٢/٨/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٥ )

المبدأ :

مبلغ المكافأة التى يحصل عليها رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام طبقاً للفقرة الثانية من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٤ بتحديد مرتب وبدل التمثيل والبدلات التى يتقاضاها رؤساء مجالس ادارة هيئات القطاع العام يقتصر عناصرها على المبالغ التى يتقاضاها أى من رؤساء مجلس ادارة الشركات التابعة باعتبارهم رؤساء مجالس ادارة شركاتهم ، أى الناشئة عن أداء صميم أعمال وظائفهم فى رئاسة شركاتهم مباشرة ، مع مراعاة الانجازات وصحور قرار من الوزير بعد اجراء المقارنة الاجمالية على اساس سنوى .

ملخص الفتوى :

حاصل الوقائع أنه بتاريخ ٢ من ابريل سنة ١٩٨٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٤ بتحديد مرتب وبدل التمثيل والبدلات

التي يتقاضاها رؤساء مجالس ادارة هيئات القطاع العام ونص في مادته الاولى على أن يتقاضى رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام المرتب وبدل التمثيل والبدلات المقررة لأعلى مستوى لرؤساء مجالس ادارة الشركات التي تشرف عليها الهيئة التي يرأسها . وقد ثار التساؤل عن التفسير السليم لهذا النص فذهب رأى الى أحقية رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام فى تقاضى المرتب وبدل التمثيل والبدلات والمبالغ المستحقة لأعلى مستوى لرؤساء مجالس ادارة الشركات التابعة للهيئة أيا كان مسماءها سواء كانت بدلات أو مكافآت أو حوافز وكذلك مكافآت العضوية وبدلات الحضور وغيرها من المبالغ التي تصرف لرئيس مجلس ادارة الشركة لتمثيله شركته فى شركات أو هيئات أو جهات أخرى أو لاشتراكه فى لجان بجهات خارجية أيا كانت هذه الجهات . وذهب رأى آخر الى قصر أحقية رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام على المرتب وبدل التمثيل والبدلات المقررة لأعلى مستوى لرؤساء الشركات التي تتبع الهيئة دون أن يكون له الحق فى تقاضى ما قد بصرف لرؤساء مجالس ادارة الشركات نظير تمثيلهم شركاتهم فى شركات أو هيئات أخرى أو اشتراكهم فى مجالس ادارات أو لجان خارجية وقد عرض الموضوع على اللجنة الاولى لقسم الفتوى فرأت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ احواله الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لأهميته وعموميته .

ونفيد أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستظهرت حكم المادة ٥ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته من أن يعين رئيس مجلس ادارة الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية ، وحكم المادة ١٦ منه بأن يصرى على العاملين بهيئة القطاع العام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وهو ما يفيد أن أداة التعيين هى قرار رئيس الجمهورية وتحدد الدرجة والمرتب فى حدود الجدول المرفق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

واستعرضت الجمعية نص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٤ من أن « يتقاضى رئيس مجلس ادارة هيئة



القطاع العام المرتب وبدل التمثيل والبدلات المقررة لأعلى مستوى لرؤساء مجالس إدارة الشركات التى تشرف عليها الهيئة التى يرأسها .

ويمنح كل منهم مكافأة يقررها الوزير المختص فى ضوء الانجازات المحققة بحيث لا يقل بها مجموع ما يتقاضاه من مرتبات وبدلات ومكافآت عن مجموع ما يحصل عليه أى من رؤساء الشركات التى تشرف عليها الهيئة التى يرأسها » .

واستظهرت الجمعية أن هذا القرار وضع معيار لتحديد المرتب وبدل التمثيل والبدلات التى يتقاضاها رئيس هيئة القطاع العام بالربط بينها وبين مثائلها المقررة لأعلى مستوى لرؤساء مجالس إدارة الشركات التى تشرف عليها الهيئة . وبهذا يكون قد تم تحديد الدرجة التى يعين عليها رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام وما يستحقه من مرتب وبدل تمثيل وبدلات أخرى . ثم أضاف القرار عنصرا آخر يتمثل فى مكافآت يمنحها الوزير المختص رئيس مجلس إدارة الهيئة فى ضوء الانجازات المحققة بحيث لا يقل بها مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس إدارة الهيئة من مرتب وبدلات ثم هذه المكافأة عن مجموع ما يحصل عليه أى من رؤساء مجالس إدارة الشركات التابعة للهيئة . فبعد تحديد المرتب وبدل التمثيل والبدلات على الوجه المقرر فى الفقرة الاولى ولا خلاف فى أمرها ، على الوجه المحدد لأعلى مستوى لرؤساء مجالس إدارة الشركات يمنح مكافأة تقوم على العناصر المحددة فى النص وهى ما يحصل عليه أى من رؤساء الشركات التى تشرف عليها الهيئة بالإضافة الى المرتب والبدلات المقررة فى الفقرة الاولى . فيتعين النظر الى ما يتقاضاه رؤساء الشركات التابعة للهيئة من المرتب وبدل التمثيل والبدلات المقررة فى الفقرة الاولى ، من مكافآت ، فيتخذ أعلى مبلغ يتقاضاه أيهم من مجموع هذه المبالغ بالإضافة الى مرتبه وبدل تمثيله وبدلاته ويكون الفرق بين هذا المبلغ وبين مرتب وبدل تمثيل وبدلات رئيس مجلس إدارة الهيئة المقررة بالفقرة الاولى هو

قدر المكافأة التى يستحق أن يمنحها إياه الوزير فى ضوء الانجازات المحققة ، حتى لا يقل مجموع ما يتقاضاه من مرتب وبدل تمثيل وبدلات ثم هذه المكافأة ، عن أعلى مجموع كلى يتقاضاه أى من رؤساء الشركات التابعة . فيتحدد مقدارها بالفرق بين ما يستحقه من مرتب وبدل تمثيل وبدلات مقررة لأعلى مستوى من رؤساء مجالس إدارة الشركات وبين أعلى ما يتقاضاه أيهم من مرتب وبدل تمثيل وبدلات ومكافآت .

على أنه فى تحديد المقصود بالمكافآت التى يتقاضاها رؤساء مجالس إدارة الشركات وتدخل عنصرا فى تحديد المكافأة التى يستحق رئيس مجلس إدارة الهيئة منحها فى ضوء الانجازات ، فالمقصود المكافآت التى تم حصول رؤساء مجالس إدارة الشركات عليها نتيجة مباشرة أى منهم أعمال رئاسة مجلس إدارة شركة . ولا تشمل المقابل الذى يحصل عليه أى منهم نتيجة أدائه أعمال أخرى لحساب جهة أخرى كعضوية مجالس إدارة هيئات أو شركات أو لجان إيا كانت ، لأن أساس استحقاقها ليس ممارسة أعمال وظيفة رئاسة مجلس إدارة الشركة بل أداء عمل الغير بمنح الغير عنه مقابلا أما بدل حضور وأما مكافأة أو غير ذلك . والامر كذلك حتى لو كان رئيس الشركة فى ممارسته بعض الانشطة لحساب الغير يقوم بتمثيل شركته فى شركة أخرى ممثلا أو كانت صفة رئاسته لشركته ملحوظة فى اختياره عضوا بمجلس إدارة جهة خارجة أو لجهة من اللجان ، فان العضوية فى الحالة الأخيرة ليست امتدادا حتميا لرئاسة الشركة بحيث تكون من أعمالها . أما فى الحالة الاولى فانه طبقا لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ لا يرتبط تمثيل الشركة فى جهة أخرى برئاسة مجلس إدارتها إنما يجوز بل ويجب فى بعض الاحوال أن يكون الممثل ليس رئيس الشركة منعا من التعدد ، وهو ما يقطع بأن تمثيل الشركة فى جهة أخرى ليس حتما من صميم أعمال وظيفة رئاسة مجلس إدارة الشركة الناشئة عنها والمرتبطة ولا تنفصم عنها . فأساس استحقاق المكافأة عن عمل فى جهة خارجية فى كل هذه الاحوال انما هو ممارسة هذا العمل الآخر وليس ممارسة أعمال وظيفة رئيس مجلس إدارة الشركة . فكل ما يحصل عليه

رئيس الشركة من أية جهة من تلك الجهات سواء مقابل حضور أو مكافأة عضوية أو حوافز أو ٠٠٠ الخ ، لا يصل بممارسة الأعمال وظيفته في رئاسة شركته . وبذلك فإن كل هذه المبالغ تخرج عن مجال تحديد المكافأة التي يستحق رئيس مجلس إدارة الهيئة منحها طبقا للفقرة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه ، وبذلك فإنه عند تحديد هذه المكافأة ينظر الى أعلى ما يتقاضاه رؤساء الشركات التابعة للهيئة من مبالغ ناشئة مباشرة عن ممارسته أعمال وظيفته رئاسة الشركة لصفته بها تدخل في صميم أعمالها ولا يمكن أن يقوم بها غير رئيس مجلس إدارة الشركة الا بتفويض خاص منه في ضوء أحكام القوانين التي تجيز له تفويض غيره في ممارسة اختصاصاته .

ويلاحظ أن هذه المكافأة لا تستحق الا في ضوء الانجازات المحققة وبصدور قرار من الوزير المختص بمنحها . ولما كان أساسها هو اجراء مقارنة بين ما يستحقه رئيس مجلس إدارة الهيئة طبقا للفقرة الاولى من مرتب وبدل تمثيل وبدلات وبين أعلى ما يتقاضاه أى من رؤساء الشركات التابعة من مبلغ اجمالى يشمل تلك المبالغ بالاضافة الى المكافآت وغيرها الناشئة مباشرة عن ممارسة أعمال وظيفته في رئاسة الشركة ، ولما كان كثير من المبالغ الزائدة عن المرتب وبدل التمثيل والبدلات انما يجرى حساب استحقاقها على أساس سنوى ، ومن ثم فإن الاستحقاق لا يتقرر الا بصدور قرار المنح فى نهاية كل سنة عندما تتحدد هذه المبالغ التى يتقاضاها رئيس مجلس إدارة الهيئة وما يتقاضاه رؤساء مجالس إدارة الشركات فيصدر القرار بمنح مكافأة تعادل الفرق بين ما يتقاضاه وأعلى ما تقاضاه أى من رؤساء الشركات على الوجه المبين آنفا .

واذ حدد القرار أن المنح فى ضوء الانجازات فلا يمكن القول بأن قدر هذه المكافأة الذى حدده والذى استهدف به الا يقل مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس إدارة الهيئة من تلك المبالغ عما يتقاضاه أى من رؤساء مجالس إدارة الشركات التابعة من مبالغ على الوجه المحدد آنفا ،

فلا يمكن القول بأن هذا الفرق هو حد أدنى تجوز مجاوزته ، وإنما هو تحديد للاستحقاق لا تجوز مجاوزته لالتحاقه بعناصر تحديد مستحقات رئيس مجلس إدارة الهيئة • كما أن المقارنة إنما تجرى بالمجموع الاجمالى وليس بالعناصر الداخلة : بمعنى أنه لا ينظر الى كل نوع من أنواع المبالغ التى يتقاضاها رئيس مجلس إدارة كل شركة فيستحق رئيس مجلس إدارة الهيئة أعلى مبالغ من أى نوع بالنسبة الى كل منهم وإنما ينظر الى المجمع الاجمالى لاستحقاقه واستحقاقهم وتجرى المقارنة بين الاجماليين • وواضح أن تحديد المكافآت يتولاه من جعل له القانون ذلك وهو الوزير المختص ، وبذلك فهو وحده الذى يطلب العناصر اللازمة لاصدار قراره • ويجرى المقارنة اللازمة فى ضوء هذه العناصر حتى يصدر قراره •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة الى أن مبلغ المكافأة التى يحصل عليها رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام طبقاً للفقرة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه تقتصر عناصرها على المبالغ التى يتقاضاها أى من رؤساء مجالس إدارة الشركات التابعة باعتبارهم رؤساء مجالس إدارة شركاتهم أى ناشئة عن أداء صميم أعمال وظائفهم فى رئاسة شركاتهم مباشرة ، مع مراعاة ما تضمنه الاسباب من مراعاة الانجازات ومصدور قرار من الوزير بعد اجراء المقارنة الاجمالية على أساس سنوى •

( ملف ٩٩٩/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ )

## وحدة بين مصر وسوريا

قاعدة رقم ( ٤٣٦ )

المبدأ :

مدى تمتع السوريين بالجنسية المصرية بعد انفصال سوريا - المولود  
لأب سوري حتى ولو كان لأم مصرية أو مولودا على أرض مصرية لا يعتبر  
مصريا .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية  
المتحدة ظل قائما بعد انفصال سوريا عن مصر في ١٩٦١/٩/٢٨ ، ولا  
يعتبر رعايا الجمهورية العربية المتحدة من السوريين من المتمتعين  
بجنسية جمهورية مصر العربية بعد الانفصال في ١٩٦١/٩/٢٨ حتى  
صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ . وقد وردت في قانون الجنسية الاخير  
رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ النص على اعتبار من ولد في مصر من أم مصرية وأب  
مجهول الجنسية أو لا جنسية له مصريا بحكم القانون .

وقد تواتر النص على هذا الحكم في قوانين الجنسية  
المصرية المتعاقبة منذ القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ . ويمرر هذا الحكم  
ولو كان الميلاذ قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

وعلى ذلك فمتى كان المولود في مصر أو لأم مصرية معروف الأب  
وكان للأبجنسية غير الجنسية المصرية ، كالجنسية السورية ، لا يمكن  
اعتبار المولود مصري الجنسية ، وذلك بالتطبيق للاحكام مالف الاشارة  
اليها .

( طعن ١٢٨٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٦ )

## وحدة مجمعة

قاعدة رقم ( ٤٣٧ )

### المبدأ :

ميزانياتها في السنة المالية ١٩٥٩ / ١٩٦٠ - انتظمت طائفتين من الموظفين تكون كل منهما وحدة قائمة بذاتها وتستقل باقدمات الذين يفتنون اليها - اثر ذلك - اذا خلت درجة في احدى هاتين الوحدتين فلا يحق ترقية موظف اليها ممن تنتظمهم الوحدة الاخرى .

### ملخص الحكم :

ان ميزانية الوحدات المجمعة بحسب اوضاعها التي صدرت بها في السنة المالية ١٩٥٩ - ١٩٦٠ قد انتظمت طائفتين من الموظفين تكون كل منهما وحدة قائمة بذاتها مستقلة ومنفصلة عن الاخرى :

اولهما : وحدة موظفي الادارة العامة للوحدات المجمعة .

والثانية : وحدة موظفي المجالس الاقليمية والوحدات المجمعة .

ومقتضى هذا التقسيم استقلال كل من الوحدتين المشار اليهما بوظائف ودرجاته عن الاخرى ، يؤيد هذا النظر ان هذا التقسيم يقتضيه اختلاف نوع العمل وطبيعته بكل من الوحدتين فبينما يتولى موظفو وحدة « فصل » (١) الاعمال التخطيطية والادارية العامة للوحدات المجمعة، اذ بموظفي وحدة « فصل (٢) » يختصون بالاعمال التنفيذية اللازمة لتحقيق رسالة تلك الوحدات المجمعة من حيث النهوض بالقطاع الريفي في مرافقه المتنوعة واقاليمة المختلفة وفقا للسياسة العامة المرسومة في هذا الشأن - ومتى كان الامر كذلك فان كل وحدة من وحدتي الميزانية سالفتي الذكر

تستقل بأقدميات الموظفين الذين ينتمون اليها وتنفرد عند اجراء حركة الترقية بدرجاتها ووظائفها بحيث لا يزاحم أفراد الوحدة الاخرى موظفيها فى الترقية الى الدرجات الشاغرة بها . فاذا خلت درجة فى احدى هاتين الوحدتين فليس لموظفى الوحدة الاخرى اى حق فى الترقية اليها أو المزاحمة فيها ، اذ يقتصر حقهم المشروع على الترقية الى الدرجات التى تخلو بالوحدة التى يتبعونها فلا امتزاج ولا ادماج بين درجات الوحدتين عند الترقية . وغنى عن البيان أن هذا هو ما تفرضه الاصول المالية التى تقضى بأنه متى كان ترتيب الدرجات فى وزارة أو مصلحة مقسما فى الميزانية الى أقسام منفصلة وقائمة بذاتها ، فلا يجوز استعمال وظيفة فى قسم ما لتعيين مرشح فيها يشغل وظيفة فى قسم آخر ، أو لترقية موظف اليها ينتمى الى قسم آخر .

( طعن رقم ٦١٨ لسنة ٩ ق - جملة ١١/٣/١٩٦٨ )

## وزن وكييل وقياس

قاعدة رقم ( ٤٣٨ )

المبدأ :

القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شان الوزن والقياس والكيل أنساط بمصلحة دمع المصوغات والموازين معايرة أجهزة والآت وأدوات الوزن والقياس والكيل ودمغ الصحيح منها ومن بين هذه الاجهزة عدادات قياس الغاز وحظر بيعها أو عرضها أو حيازتها أو استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لاحكامه - اثر ذلك أن عدادات حساب استهلاك الغاز التى تقوم شركة الغازات البترولية بتركيبها لدى المشتركين تخضع لاحكام القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الرابعة من القانون سالف الذكر على ان « يحظر بيع أجهزة والآت وأدوات الوزن والقياس والكيل أو عرضها للبيع أو حيازتها أو استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لاحكام هذا القانون » وتقضى المادة الخامسة بأن « تقدم الى مصلحة دمع المصوغات والموازين ، أجهزة والآت وأدوات الوزن والقياس والكيل لمعايرتها ودمغ الصحيح منها فى الحدود المقررة فى الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون وذلك مقابل سداد الرسوم المقررة بالجدول رقم ٤ الملحق به » وينص الجدول رقم ٣ المشار اليه على أنه « ..... ثانيا فى الآت كيل الغاز يسمح بالتفاوت بنسب قدرها ٥٪ بالزيادة أو بالعجز عند التفتيش وعند الدمغ لعدادات الغاز » وحدد بالجدول رقم ٤ الخاص برسوم المعايرة ، رسم لمسيرة عدادات الغاز بـ ٣٠٠ مليم ، زيدت الى ٦٠٠ مليم بالقرار الوزارى رقم ٤١٠ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من ١٢/١/١٩٨١ ، كما استعرضت القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ فى شان الغاز الطبيعى وتنص المادة الاولى



منه على أن « تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول إحدى شركات القطاع العام للبترول امداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية والمصانع ومساحات القوى التى يصدر بتحديثها قرار من وزير البترول » ، وتقضى المادة الاولى من اللائحة التنفيذية لهذا القانون بأن تتولى شركة الغازات البترولية امداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية بمحافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية ..... » .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل ، سالف البيان ، اناط بمصلحة دمج المصوغات والموازين معايرة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل ودمج الصحيح منها ، ومن بين هذه الاجهزة عدادات قياس الغاز ، وحظر بيعها أو عرضها أو حيازتها أو استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لاحكامه ، ولما كانت شركة الغازات البترولية تقوم بامدادات وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية وتركيب عدادات لحساب كمية استهلاك الغاز ، ومن ثم فان هذه العدادات تدخل ضمن الاجهزة المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ أنف الذكر ، وتخضع للاحكام الواردة به ، ويتعين معايرتها ودمج الصحيح منها بمعرفة مصلحة دمج المصوغات والموازين قبل تركيبها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى خضوع عدادات الغاز الطبيعى لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل ، المشار اليه .  
( ملف ٣٧/٢/٢٤٥ - جلسة ١٩/١/١٩٨٣ )  
قاعدة رقم ( ٤٣٩ )  
المبدأ :

القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل  
اجاز فى المادة الاولى منه لوزير التجارة ان يضيف الى الجدول رقم ٢  
( م ٦٢ - ج ٢٤ )

الملحق بالقانون بعض وحدات القياس - هذه الاجازة لم تحدد أو تقيسد  
بوححدات قياس بعينها - اثر ذلك مشروعية قرار وزير التجارة الذى اضاف  
وحدة الكيلوات ساعة استنادا الى هذه الاجازة - يؤيد ذلك ما جاء  
بالمذكرة الايضاحية للقانون •

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ على أن « الوحدات  
القانونية للوزن والقياس والكيل هي :

( ١ ) الوحدات الاساسية وهى الكيلو جرام والمتر والثانية والامبير  
والدرجة كلفن والقنديل والول •

(ب) وحدات الوزن وقياس الاطوال والكيل ومقاييس المسطحات  
المحددة فى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون •

(ج) اجزاء ومضاعفات وحدات الوزن وقياس الاطوال والكيل المبينة  
بالجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون •

ويجوز بقرار من وزير التجارة تعديل الجدول رقم ٢ المشار اليه  
باضافة أو بحذف بعض الوحدات « • كما استعرضت الجمعية العمومية المادة  
١٧ من اللائحة التجارية لهيئة كهرباء مصر الصادرة بقرار رئيس مجلس  
الوزراء رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ والتي تنص على أن « يتم تحديد كمية التيار  
الكهربائى المورد للمنتفعين بعدادات مملوكة للهيئة تقوم بتركيبها لديهم  
مقابل مصاريف التركيب المقررة •

.....

ويشترط فى جميع الاحوال معايرة العدادات وختمها بمعرفة الهيئة  
ولا يجوز اجراء أى تعديل بهذه العدادات أو فى اختتامها أو نقلها من مكانها  
الا بمعرفة الهيئة « •

ومن حيث أن نص الفقرة الاخيرة من المادة ١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ قد أجاز صراحة لوزير التجارة أن يضيف الى الجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون بعض وحدات القياس ولم تحدد هذه الاجازة أو تقيّد بوحدات قياس بعينها ، مما يضفى المشروعية على قرار وزير التجارة الذى اضاف وحدة الكيلووات ساعة استنادا الى هذه الاجازة . ومما يؤكد أن الاجازة المشار اليها انما قصد بها أساسا السماح لوزير التجارة بإضافة وحدات قياس التيار الكهربائى الأخرى ومنها الكيلووات ساعة ، ما جاء بالمذكورة الإيضاحية للقانون السالف الذكر من أنه « مما استحدثه مشروع القانون ، وحدات قياس الأمبير وتندرج تحتها أجهزة قياس التيار الكهربائى ، وأنه رؤى ألا ترد الأجهزة والآلات التى تنطوى عليها الوحدات سالف الذكر فى الجداول الملحقة بالقانون وذلك حتى يتم وضع المواصفات والشروط الخاصة ثم يصدر لها قرار من وزير التجارة » .

ومن حيث أنه لا محل للقول بأن اللائحة التجارية لهيئة كهرباء مصر قد حددت فى المادة ١٧ سالف الذكر الجهة التى تختص بمعايرة وختم العدادات الكهربائية وهى هيئة كهرباء مصر ، هذا القول مردود بأن اللائحة المذكورة انما هدفت بهذا النص الى عدم استخدام المنتفعين لعدادات لا تخضع لاشراف ورقابة الهيئة سواء قامت هى بختم هذه العدادات أو تم ختمها بمعرفتها لدى جهة أخرى وهى وزارة التجارة ممثلة فى وزير التجارة طبقا لما نجاى بالمادتين ٣ ، ٧ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

( ملف ٢٣٥/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٣/٥/٤ )

قاعدة رقم ( ٤٤٠ )

المبــــدأ :

كانت سواحل الحبوب بالاسكندرية تشمل الدائرة الجمركية وفقا

للقرارات السابقة على صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ، وبعد العمل بهذا القانون ، وقرار وزير التموين رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر تنفيذا لأحكامه ، وتفويض وزير التموين المحافظين بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد أماكن التعامل فى الأصناف الواردة بالجداول الملحقه بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ أضيفت الدائرة الجمركية الى سوق الحبوب المحدد بقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ وليس الى سواحل الحكومة . ولما كانت شون البنوك وحدها هى التى تعد جزءا من هذا السوق دون شون الشركات ، فانه لا يجوز لغير وزانى ادارة سواحل الحبوب بمحافظة الاسكندرية المعينين من قبل الحكومة ممارسة وزن أنواع الحبوب التى تضمنها جدول القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ داخل تلك الدائرة ، أما شون الشركات فتخرج عن دائرة نشاط وزانى تلك الادارة . وجدير بالذكر أيضا أن نشير الى أن ممارسة مهنة الوزن كما تكون لمن يحوز ترخيصا بمزاومتها تكون أيضا لمن يعين من قبل الحكومة لهذا الغرض .

#### ملخص الفتوى :

من حيث أن قرار وزير المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٣ بشأن خدمة القبائين أو الشياطين والكيالين العموميين فى السواحل يقضى فى المادة الاولى منه بعدم جواز اجراء عمليات الوزن فى السواحل التى يسرى عليها هذا القرار ، وفى الشون التابعة لتلك السواحل الا اذا قام بها قبائيون حائزون لرخصة رسمية . كما أن القرار رقم ٥٠ لسنة ٣٣ باعادة تنظيم تلك المهنة بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ ، والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ الذى نظم بعض جوانب ممارسة تلك المهنة حظرا ممارستها بغير ترخيص من مصلحة دمخ المصوغات والموازين .

ومن حيث أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ - بتنظيم تجارة الجملة الذى قضى فى المادة الاولى منه بأن لا يجوز انشاء واستغلال حوانيت أو اسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة فى الأصناف المبينة بالجداول

الملحقة بهذا القانون في غير الاماكن التى يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض بقرار يصدره بعد أخذ رأى وزارتى الداخلية والصحة العمومية، وقد آل الاختصاص المقرر فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه الى وزير التموين الذى أصدر القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرارات أرقام ٨ لسنة ١٩٦٤ ، ٨٤ لسنة ١٩٦٦ ، ٨٨ لسنة ١٩٦٨ وبين حدود سوق الحبوب بالاسكندرية فى المادة ٢ وأضاف اليه جميع المضارب والمطاحن والمخابز وشون البنوك ونص هذا القرار فى المادة ٢٣ منه على أنه « يحظر على غير الوزانين المعينين من قبل مصلحة التسويق الداخلية مباشرة أى عملية وزن لاصناف الحبوب الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه سواء بقصد البيع أو الشراء أو التخزين أو غير ذلك داخل حدود الاسواق المذكورة وملحقاتها وسواحل الحكومة وتكون عمليات الوزن بواسطة موازين الحكومة .

ويحظر على شاغلى الاماكن حيازة موازين الحكومة الا بترخيص من مصلحة التسويق الداخلية » .

ومن حيث أن القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢ الذى فوض بموجبه وزير التموين المحافظين فى تعيين الاماكن التى يسمح فيها بانشاء أو استقلال حوانيت وأسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة فى الاصناف المبينة بالجدول الملحقة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ ، على أن يتم انشاء أسواق وسواحل تجارة الحبوب بالجملة وفقا للخطة التى تتبعها الوزارة ، كما فوضهم فى تحديد الاصناف التى يسرى عليها أحكام هذا القانون داخل المحافظة . وأيضا قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢١ لسنة ١٩٧٣ بتصفية الشركة المصرية العامة لاسواق الجملة ، وبموجب المادة ٣ منه تولت كل محافظة ادارة الاسواق والسواحل التابعة للشركة فى دائرة اختصاصها ، وبذلك آل الاشراف على ادارة ساحل ومسق الحبوب فى الاسكندرية والذى يضم الوزانين المعينين من قبل الحكومة بالتطبيق لحكم المادة ٩ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الى المحافظة كما أن قرار محافظ الاسكندرية رقم ٧٧

لسنة ١٩٨٠ نص في المادة الاولى منه على اضافة الدائرة الجمركية والملاحق الخارجية لها الى سوق الحبوب بالاسكندرية .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان ممارسة مهنة الوزن كما تكون لمن يحوز ترخيصا بمزاولتها تكون ايضا لمن يعين من قبل الحكومة لهذا الغرض ، وان سواحل الحبوب بالاسكندرية تشمل - وفقا للقرارات السابقة على صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة - الدائرة الجمركية ، بيد انه بعد العمل بهذا القانون وقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر تنفيذًا لاحكامه وتفويض وزير التموين المحافظين بالقرار رقم ٦٣ لسنة ٦٢ بتحديد أماكن التعامل في الاصناف الواردة بالجداول الملحقه بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ اضيفت الدائرة الجمركية الى سوق الحبوب المحدد بقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وليس الى سواحل الحكومة ، ومن ثم فانها تعد جزء من هذا السوق المحدد وفقا لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ وقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المنوه عنهما .

ومن حيث ان قرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والمعدل بالقرارات ارقام ٨ لسنة ٦٤ ، ٨٤ لسنة ٦٦ ، ٨٨ لسنة ١٩٦٨ قد حدد سوق الحبوب بالاسكندرية وأضاف اليه شون البنوك ، فان تلك الشون وحدها هي التي تعد جزءا من هذا السوق دون شون الشركات ، ولا يجوز القول بان عبارة شون البنوك ، تشمل الشون المملوكة للشركات ونحن بصدد تفسير نصوص تتعلق بقيود على ممارسة مهنة الوزن . وبناء على ذلك فانه طبقا لنص المادة ٢٣ من قرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ، وبعد ان ضمت الدائرة الجمركية الى سوق الاسكندرية بموجب قرار المحافظ رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ لا يجوز لغير وزانى ادارة ساحل وسوق الحبوب بالمحافظة المعينين من قبل الحكومة ممارسة وزن انواع الحبوب التي تضمنها جدول القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ داخل تلك الدائرة .

ومن حيث أن قرار وزير التموين لم يضم لإدارة سوق الحبوب  
بالاستكندرية بقراره رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه سوى شئون البنوك  
فإن شئون الشركات تخرج من دائرة نشاط وزانى تلك الإدارة الذين يتعين  
عليهم فى جميع الاحوال قصر نشاطهم على اصناف الحبوب التى تضمنها  
الجدول رقم ٧ الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ ، المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
جواز ممارسة القبالة داخل الدائرة الجمركية وفى شئون البنوك لغير  
الوزائين المعيّنين من قبل الجهات الادارية .

( ملف ٢٧٩/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٣/٦/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤١ )

المبدأ :

وجوب تحرير محاضر ضبط بالنسبة لاجهزة وآلات وأدوات الوزن  
والقياس والكيل الغير مدموغة ولو كانت صحيحة وقانونية - عسدم  
خضوع المساطر المدرسية لقواعد الدمغ والمعايرة الواردة فى القانون رقم ٦٩  
لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٢ استطلعت مصلحة دفع المصوغات والموازين  
رأى إدارة الفتوى لوزارات المالية والتجارة والتموين والتأمينات حصول  
تفسير المادتين ٥ و ٣١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن  
والقياس والكيل ، والمادة ١ من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية  
رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧٧ فى أن معايرة اجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس  
والكيل واجراءاتها . فانتهت إدارة الفتوى الى وجوب تحرير محاضر جنح  
عن الاجهزة والالات والادوات التى يتم ضبطها غير مدموغة وقانونية  
وصحية طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ .

وعدم جواز تحصيل رسوم معايرة على المساطر المدرسية المخصصة للاغراض العلمية حيث لا يجب عرضها على مصلحة دمج المصوغات والموازين . الا أن مصلحة دمج المصوغات والموازين ترى رأيا مخالفا لما انتهت اليه ادارة الفتوى فى هذا الشأن . ولما كانت المسائل التى ثار حولها الجدل تتصل باجراءات جوهرية من الناحية الجنائية والمالية يتعين بيان حكم القانون بشأنها حسما لما شجر من خلاف فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستبان أن القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل يحظر فى المادة ٤ منه بيع أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل أو عرضها للبيع أو حيازتها أو استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة ثم حدد المشرع العقوبات عن بعض أنواع مخالفات أحكامه . ثم قضت المادة ٢١ منه بعقوبة غيرها من مخالفات أحكامه أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن جنيهين ولا تتجاوز مائة جنيه أو بالحدى هاتين العقوبتين ، وفى جميع الاحوال تضبط أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . ومع ذلك ففى حالة ضبط الاجهزة والآلات والادوات غير المدموغة لدى شخص من غير المشتغلين بتجارتها أو صناعتها أو اصلاحها أو الوزانين أو أمناء الشؤون والمخازن ويتضح أنها صحيحة وقانونية تقوم المصلحة بدمغها . ويلتزم من ضبطت فى حيازته بدفع رسم يعادل ثلاثة أمثال الرسوم المقررة للمعايرة ، فالمشرع قرر عقوبة الحبس والغرامة لمخالفة أحكام هذا القانون عدا العقوبات الاول التى حددها عن بعض المخالفات مع ضبط الاجهزة والآلات والادوات محل الجريمة والحكم بمصادرتها . واستثناء من ذلك اكتفى المشرع بالنسبة لطائفة غير المشتغلين بتجارة الاجهزة المشار اليها أو صناعتها أو اصلاحها أو الوزانين أو أمناء المخازن فى حالة ضبط الاجهزة المذكورة لديهم وكانت صحيحة وقانونية ولكنها غير مدموغة بتوقيع عقوبة أخرى غير الحبس والغرامة والمصادرة تتمثل فى التزام من ضبطت فى حيازته بدفع رسم يعادل ثلاثة أمثال الرسم



المقرر للمعايرة ١ وهذا الالتزام هو فى حقيقته عقوبة على فعل مخالفة للقانون وإن كان أخف وطأة من الحبس أو الغرامة أو المصادرة إلا أنه لا ينفى عن الفعل مخالفته للقانون ودخوله فى دائرة التجريم وفقا لما ورد فى المادة ٤ من القانون المشار اليه من حظر بيع هذه الأجهزة أو عرضها للبيع أو حيازتها أو استعمالها إلا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة . مما يتعين معه تحرير محاضر ضبط بشأنها تمهيدا لتوقيع العقوبة المقررة وهى دفع ثلاثة أمثال الرسوم المقررة للمعايرة .

كما استباننت الجمعية العمومية أن نص المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه يقضى بأن « تقدم الى مصلحة دمج المصوغات والموازين أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل لمعايرتها ودمج الصحيح منها ، وتعاد معايرتها ودمغها دوريا فى المواعيد ووفقا للإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير التجارة . وقد صدر فى هذا الشأن قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧٧ ونص فى المادة ١ منه على استثناء ما يستخدم فى الأغراض العلمية من الأجهزة والآلات المشار اليها من الخضوع لقواعد الدمج والمعايرة . ولما كانت المساطر المدرسية هى وسائل وأدوات تعليمية بطبيعتها فمن ثم تخضع لقواعد الدمج والمعايرة الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى .

أولا : وجوب تحرير محاضر ضبط بالنسبة لأجهزة وآلات وأدوات 'وزن والقياس والكيل الغير مدموغة ولو كانت صحيحة وقانونية .

ثانيا : عدم خضوع المساطر المدرسية لقواعد الدمج والمعايرة الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

## وزير

### قاعدة رقم ( ٤٤٢ )

#### المبدأ :

مقتضى النظام الإدارى المصرى اختصاص كل وزير بشئون وزارته  
وأعداد مشروعات القوانين المتعلقة بها .

#### ملخص الفتوى :

ان الأساس الذى يقوم عليه النظام الإدارى المصرى هو اختصاص  
كل وزير بشئون وزارة معينة يضطلع بأعبائها ، وبذلك يتوفر له عنصر  
التخصص الذى يمكنه من أن يكون أقدر من غيره على تقدير ملائمة الشئون  
المتعلقة بوزارته .

من ثم فانه من الملائم اذا ما بدا لاحد الوزراء اعداد مشروع اقتراح  
بقانون يتعلق بوزارة أخرى أن يبلغ منه الوزير المختص حتى يتمكن من  
ابداء ملاحظاته ، على ألا يتقيد الوزير الذى أعد المشروع بهذه الملاحظات ،  
اذ أن صاحب الولاية فى اقتراح مشروعات القوانين فى النهاية هو رئيس  
الجمهورية .

#### لهذا انتهى رأى :

( أولا ) الى أن حق اقتراح القوانين من اختصاص رئيس الجمهورية  
وحده ، وله أن يكلف أى وزير اعداد التشريع ولو لم يكن متعلقا بوزارته ،  
وليس فى ذلك مخالفة دستورية .

( ثانيا ) أنه ليس لمجلس الدولة اختصاص بالبحث فى ملائمة  
مشروعات القوانين التى تعرض عليه لصياغتها .

( فتوى رقم ٣٤٨ فى ١٩٥٧/٦/٣٠ )

قاعدة رقم ( ٤٤٣ )

المبدأ :

توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ بمنح الوزير المختص فى حالة رئاسته للجمعية العمومية بدل حضور جلسات الجمعية العمومية بواقع عشرة جنيهات عن كل جلسة - عدم كفاية هذه التوصية لتقرير بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

من حيث أن قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ينص فى المادة ٥٥ مكرر منه على أن « يكون للشركة جمعية عمومية » بينما تنص المادة ٥٥ مكرر على أن تتكون الجمعية العمومية للشركة التى يملك كل رأس مالها شخص عام على النحو الآتى :

١ - الوزير المختص أو من ينييه رئيسا .

٢ - ممثل لكل من وزارة المالية ووزارة التخطيط يختاره الوزير المختص .

٣ - خمسة من أعضاء المجلس الأعلى للقطاع يختارهم المجلس

٤ - أربعة من العاملين فى الشركة تختار اللجنة النقابية اثنين من بين أعضائها ويختار الاخران من بين العاملين بالشركة غير أعضاء مجلس الادارة ويصدر باختيارها أو تحديد طريقة الاختيار قرار من الوزير المختص .

٥ - ثلاثة من ذوى الكفاية والخبرة الفنية فى مجال نشاط الشركة أو فى الشؤون الاقتصادية أو المالية أو الادارية أو القانونية يصدر باختيارهم أو تحديد طريقة اختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء .

« . . . . . »

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن مكافأة العضوية للاعضاء غير المتفرغين ذوى الكفاية والخبرة الفنية بمجالس ادارة شركات القطاع العام وجمعياتها العمومية والمجالس العليا للقطاعات ينص فى المادة الثانية منه على أن « تحدد مكافأة الاعضاء المختارين من ذوى الكفاية والخبرة الفنية بالجمعيات بشركات القطاع العام وبالمجالس العليا للقطاعات بمبلغ خمسة وعشرون جنيها للعضو عن كل جلسة » وقد عدل هذا القرار بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ حيث نص فى مادته الاولى على أن « يعدل نص المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء على النحو التالى « تمنح مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيها عن كل جلسة لكل من :

( ١ ) . . . . .

(ب) الاعضاء المعيّنين بالجمعيات العمومية لشركات القطاع العام من ذوى الكفاية والخبرة الفنية .

(ج) الاعضاء الذين يختارهم المجلس الاعلى للقطاع لحضور الجمعية العمومية لشركات القطاع العام من بين أعضائه ذوى الكفاية والخبرة الفنية وبتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ أصدرت اللجنة العليا للتخطيط توصية تضمنت صرف مكافأة بدل حضور قدرها عشرة جنيهات لجميع أعضاء كل من المجلس الاعلى للقطاع والجمعية العمومية للشركة من غير الاعضاء المتفرغين ذوى الكفاية والخبرة الفنية .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم أن أعضاء الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام حسب التحديد الوارد فى المادة ٥٥ مكرر - ١ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ينقسمون فى خصوصية استحقاق مكافأة حضور الجمعيات العمومية قسمين :

الاول - ويضم أعضاء الجمعية العمومية من ذوى الكفاية والخبرة الفنية وهؤلاء يستحقون مكافأة الحضور المنصوص عليها فى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ .

أما القسم الثانى فيضم باقى أعضاء الجمعية العمومية من غير ذوى الكفاية والخبرة بما فيهم الوزير المختص فى حالة رئاسته للجمعية العمومية ، وهؤلاء صدرت بشأنهم توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ بأن يمنحوا مكافأة بدل حضور جلسات الجمعية العمومية بواقع عشرة جنيهاً عن كل جلسة .

وحيث أن ما أصدرته اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ برئاسة السيد/رئيس مجلس الوزراء لا يعدو أن يكون مجرد توصية أو توجيه يتعين أن تصدر بها الاداء القانونية اللازمة ، وهى قرار من رئيس مجلس الوزراء بهذه الصفة وحدها ، وإذا لم يصدر هذا القرار ، فإن هذه التوصية لا تكفى بذاتها لمنح مكافأة بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم كفاية توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ المشار اليها لتقرير بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام .

( ملف ٨٨١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ )

قاعدة رقم ( ٤٤٤ )

المبدأ :

الحالات التى يكون فيها المحافظ هو صاحب الصفة فى الدعوى وليس الوزير يكون حضور محامى الحكومة عن المحافظ .

### ملخص الحكم :

لا تثريب على حضور ادارة قضايا الحكومة فى الدعوى دون أن يبدى الحاضر عنها أنه يمثل وزير التربية والتعليم الذى لا صفة له فى هذه الدعوى فى حين أن الصفة تثبت لمحافظة القاهرة فى مخاصمة القرار المطعون عليه ، ذلك أن الادارة المذكورة انما تمثل الخصم الصحيح ذى الصفة الذى انعقدت الخصومة ضده .

( طعن ١٥٢٣/٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٠ )

قاعدة رقم ( ٤٤٥ )

### المبدأ :

اعطاء المحافظات التى تم التصرف فيها حتى تزول العقبة التى كانت تقف أمام المتصرف اليهم من عدم ملكية المحافظات لهذه الاراضى لعدم صدور القرارات اللازمة بنقل الاراضى البور المملوكة للدولة ملكية خاصة من الوزير المختص .

### ملخص الحكم :

ان مفاد نص المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الاراضى الواقعة فى املك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق اراضى الاستصلاح والدوافع الى اصدار هذا القانون تتمثل فى أن بعض المحافظات تجاوزت حدود اختصاصها ، وتصرفت فى بعض املك الدولة الخاصة التى تدخل فى اختصاص جهات أخرى . ومن ثم هدف هذا القانون الى تصحيح الاوضاع واضفاء الشرعية على التصرفات التى تمت حتى ١٩٨٢/١٠/٩ وذلك باعطاء المحافظات الحق فى ملكية الاراضى التى تم التصرف فيها حتى تزول العقبة التى كانت تقف أمام المتصرف اليهم من عدم ملكية المحافظات لهذه الاراضى . وترتيباً على ذلك فان الارض التى تم التصرف فيها تعتبر مملوكة لمحافظة الجيزة فى

تاريخ التصرف ، وتصبح اعتباراً من هذا التاريخ من الاراضى الداخلة فى نطاق اختصاص المحافظة التى يتولى المحافظ بالنسبة لها السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء طبقاً لنص المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى ، ويكون للمحافظ على الاختصاص المملوطة المقررة لوزير الاصلاح الزراعى بالمادة ٥١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

( طعن ١٣٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢ )

### قاعدة رقم ( ٤٤٦ )

المبسدا :

اذ تغيا وزير التموين من اصداره قرار الاستيلاء هدفا غير ما شرع له هذا الاستيلاء كان القرار معيبا بعيب مخالفة القانون - لا يؤثر فى صحة هذا القرار ان يكون الحصول على موافقة لجنة التموين العليا عليه لاحقا على صدوره .

ملخص الحكم :

بمقتضى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين معدلا بالقانون رقم ٣٨٠ سنة ١٩٥٦ يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا بعض التدابير ومنها الاستيلاء . وتعتبر موافقة لجنة التموين العليا على قرار الاستيلاء شرطا شكليا فى القرار لابد من استيفائه . ولم يشترط القانون للحصول على موافقة اللجنة المذكورة موعدا معيناً . ومن ثم يستوى ان يكون صدور هذه الموافقة سابقا او لاحقا على صدور قرار وزير التموين بالاستيلاء . وعلى ذلك فان صدور موافقة لجنة التموين العليا على قرار الاستيلاء فى تاريخ لاحق لتاريخ صدوره لا يعيب هذا القرار من ناحية الشكل .

وسلطة وزير التموين فى اصدار قرار بالاستيلاء هى سلطة تقديرية تجد حدها الطبيعى فى استهداف الاغراض التى من اجلها شرع اصدار مثل هذا القرار والتى حددها المشرع فى المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فاذا تجاوزت سلطة الوزير فى اصدار قرار الاستيلاء حدود الاهداف التى تغياها المشرع ابتغاء تحقيق هدف آخر لا يتعلق بضمان تموين البلاد وعدالة التوزيع كان قراره معيبا بعيب مخالفة القانون .

( الطعنان ٩١١ و ٩١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤٧ )

##### المبدأ :

وزير الاسكان والتعمير هو الوزير المختص فى تطبيق المادة ٦٦ من قانون التعاون الاستهلاكى - صدور قرار من المحافظ بحل مجلس ادارة جمعية تعاونية للاسكان باطل لصدوره ممن ليست له ولاية فى اصداره .

##### ملخص الحكم :

يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تحديد الوزير المختص والجهة الادارية المختصة ببعض أوجه النشاط التعاونى الاستهلاكى . والوزير المختص فى تطبيق احكام الفقرة الثانية من المادة ٦٦ هو وزير الاسكان والتعمير ، والجهة المختصة بالنسبة الى نشاط الاسكان التعاونى هو الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان .

ومن ثم فان الاختصاص بحل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية للاسكان وتعيين مجالس ادارة مؤقتة لادارتها منوط بوزير الاسكان والهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان . وتطبيقا لذلك فان صدور قرار من المحافظ بحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية للاسكان باطل لصدوره من جهة لا ولاية لها قانونا فى اصداره .

( طعن ١٢٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١ )



## وصية

قاعدة رقم ( ٤٤٨ )

المبدأ :

القانون الواجب التطبيق على المصريين كافة مسلمين وغير مسلمين هو القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية ثم أرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة فيما لم يرد بشأنه نص فى القانون - خلو القانون من حكم وصية المرتد يوجب الرجوع الى رأى أبى حنيفة باعتباره أرجح الاقوال فى المذهب - عدم صحة الوصية طبقا لرأى أبى حنيفة خلافا لما ذهب اليه صاحبان أبو يوسف ومحمد - بطلان الوصية طبقا لذلك يمنع من تسجيلها .

ملخص الفتوى :

ان القانون المدنى القديم ، الذى صدر فى وقت نفاذه القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوصية ، كان يعرض للوصية فى المادة ٥٥ منه التى كانت تنص على انه « وكذلك تراعى فى أهلية الموصى لعمل الوصية ، وفى صيغتها الاحكام المقررة لذلك فى الاحوال الشخصية الخاصة بالملة التابع لها الموصى » . وهى بذلك كانت تحيل فيما يتعلق بأهلية الموصى وصيغة الوصية ، لقانون الاحوال الشخصية .

وقد اختلف النظر فى تحديد قانون الاحوال الشخصية الذى تحيل اليه هذه المادة ولكن محكمة النقض قضت على كل خلاف فى هذا الشأن ، بما قرره فى حكمها الصادر فى اول ابريل سنة ١٩٤٣ من أن المواريث عموما طبيعياً. كانت ام ايصائية تكون وحدة غير قابلة للتجزئة ، وتسرى الاحكام المتعلقة بها على جميع المصريين مسلمين كانوا أو غير مسلمين وفق قواعد الشريعة الاسلامية باعتبارها الشريعة العامة .

وقد أكد هذا المبدأ وردده القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ الذى نص على أن قوانين الميراث والوصية وأحكام الشريعة الاسلامية فيهما هى قانون البلد فيما يتعلق بالمواريث والوصايا بالنسبة الى المصريين كافة مسلمين وغير مسلمين .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فلم يغير من الوضع السابق ، بل أكدته والى ذلك أشارت مذكرته الايضاحية فقالت : « من الواضح أن العمل فى المنازعات المتعلقة بالوصية سيكون طبقاً لاحكام هذا القانون وفى الاحوال التى لا يوجد لها حكم فيها تطبق المحاكم الارجح من مذهب أبى حنيفة طبقاً للمادة ١٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ » وهذه المادة تنص على ان « تصدر الاحكام طبقاً للممدون فى هذه اللائحة ، ولارجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة . . . . . »

وجاء القانون المدنى الجديد الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، فأورد فى هذا الخصوص نص المادة ٩١٥ منه الذى يقضى بان « تسمى على الوصية أحكام الشريعة الاسلامية والقوانين الصادرة فى شأنها » وقصد بذلك على ما تقول مذكرته الايضاحية ( الاعمال التحضيرية جزء ٦ ص ٢٩٢ وما بعدها ) أن تصبح الشريعة الاسلامية هى التى تنطبق على وصايا المصريين مسلمين كانوا أو غير مسلمين . وهذا على ما سلف تأكيد للوضع السابق . ومن ثم فإن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ هو القانون الاساسى الواجب التطبيق فى هذا الشأن ، فتطبق أحكامه فيما نصت عليه . أما فيما لم ينص عليه فيه ، فيرجع فى هذا الشأن الى الشريعة الاسلامية ، والى مذهب معين فيها هو المذهب الحنفى ، والى الرأى الراجح فى هذا المذهب بالذات وقد كان تحديد هذا المذهب بالذات باعتبار أنه المذهب المعمول به فى البلاد واضحاً وعند وضع القانون المدنى وإثناء مناقشة مواده فى مجلس الشيوخ والنواب فقد رد على اعتراض فى شأن ما يترتب على الاحالة الى قواعد الشريعة الاسلامية بوجه عام من تضارب فى

الاحكام نظرا لتعدد المذاهب فيها - رد على ذلك ( الاعمال التحضيرية ٦ ص ٢٩٥ ) بأن هناك نصا فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يحيل القاضى الى الاحكام الراجعة من مذهب أبى حنيفة .

ولما صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية لم يغير من الوضع السابق بل زاده تأكيدا ، فقد نص فى المادة ٦ منه على أن « تصدر الاحكام فى المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لما هو مقرر فى المادة ٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة » وغنى عن البيان أن مسائل الوصية هى من صميم الاحوال الشخصية .

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أنه فى مسائل الموارث والوصية ، وهما مصدران من مصادر كسب الملكية ، تنطبق الشريعة الاسلامية ، على جميع المصريين ، مسلمين وغير مسلمين ، بصريح نصوص القانون المدنى ، والقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وأنه فى كل ما لم ينص عليه فى القانون - قم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية يكون أرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة ، هو القانون الواجب تطبيقه .

ومن حيث أنه متى استبان ما سبق ، فإنه يتعين الرجوع الى القانون المشار اليه ، والنظر فيما اذا كان قد تضمن حكما خاصا بوصية المرتد ، أم أنه لم يرد به نص فى هذا الخصوص .

ومن حيث أنه من المسلم أنه قبل العمل بكل من القانونين رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارث ورقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية ، كانت القاعدة المعمول بها فى شأن ميراث المرتد ووصيته هى ما هو مقرر فى أرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة .

وعندما قدم مشروع القانون الاول الى البرلمان لنظره ، كانت المادة ٦ منه تنص فيما تنص عليه أنه « أما المرتد فلا يرث من غيره ، ويرث المسلم ما تملكه قبل الردة ، ويكون للخزانة العامة ما تملكه بعد الردة » .

وهذا النص ، يصادق قول الامام ابي حنيفة ، الا فيما تضمنه من اعتبار ما يملكه المرتد بعد الردة للخزانة العامة ، حتى بالنسبة للمرتدة لان الامام يستثنى من القاعدة المرتدة ، ويرى ان ما تكسبه الانثى المرتدة ، يكون لورثتها سواء كان قبل الردة او بعدها .

ورأت لجنة الشئون التشريعية في مجلس النواب ، حذف هذه الفقرة الخاصة بآرث المرتد على أن « تتولى القوانين التي تحدد المعنى المقصود بهذه الكلمة بيان أحكام المرتد كاملة » وأيدتها في ذلك لجنة العدل بمجلس الشيوخ فقالت في تقريرها « ولم تر اللجنة ضرورة للنص على الحكم في ميراث المرتد ، اكتفاء بما أدلى به معالي وزير العدل أمام مجلس النواب من عناية الحكومة بأعداد مشروع خاص بأحكامه ستقدمه الى البرلمان ولأنه لا ضرر من ترك النص على أحكامه في هذا المشروع ، وكل ما لم ينص على حكمه سيبقى خاضعا لحكم المادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية ، ريثبع فيه أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة .

وقد صدر القانون المذكور ، دون أن يتضمن النص المشار اليه .

وواضح من ذلك ، أن قانون الميراث في صيغته النهائية لم يتعرض لحكم المرتد لا سلبا ولا ايجابا . وإذا كان ذلك كذلك ، فإنه يرجع فيه الى مذهب أبي حنيفة وإذا لم يذكر الفقهاء ترجيحاً لاحد الرايين ( رأى الامام ، ورأى صاحبيه ) فإن الراجح ما دام لا نص على الترجيح هو رأى أبي حنيفة ، كما هو مقرر في المذهب الحنفى والترجيح فيه .

وعند نظر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية تكرر الوضع المتقدم فقد كان مشروع هذا القانون يعرض لحكم وصية المرتد في نصين الاول - نص المادة ٥ وكان يتضمن فقرة تنص على أن « تصح وصية المرتد » وجاء في المذكرة الايضاحية للمشروع أن صحة وصية المرتد ونفاذها ولو مات على رده مذهب الصاحبين ٠٠ « والثاني نص المادة ١٦ وكان يقضى بأن « لا تبطل الوصية بردة الموصى » ، وجاء في المذكرة الايضاحية أن هذا هو قول الصاحبين في الردة .

ورأت لجنة العدل بمجلس الشيوخ ، عند نظر المشروع حذف النصين :  
« لتقدمين وقالت فى تقريرها » وكانت المادة ٥ تقول بضحة الوصية ،  
فراحت اللجنة حذف هذا النص لان هناك اتجاها لبحث موضوع المرتدين  
ووراثتهم وتصرفاتهم فى تشريع خاص « وقد سبق ان حذف حكمهم من  
قانون المواريث لهذا السبب » كما حذفت اللجنة العبارة التى لا تبطل الوصية  
بردة الموصى لما سبق ايراده فى شان المادة الخامسة » .

وعلى هذا النحو صدر القانون ، فلم يعرض لحكم وصية المرتد وازاء  
ذلك فانه يرجع فى شأنها الى القول الارجح من مذهب أبى حنيفة . طبقا  
للقواعد السالف الاشارة اليها ، ولما أشير اليه فى المذكرة الايضاحية  
للقانون .

وغنى عن البيان أنه لو كان فى سائر نصوص القانون رقم ٧١  
لسنة ١٩٤٦ ما يبين حكم وصية المرتد ويصحها ابتداء ، ولا يبطلها  
بالردة ، لما كان ثمة حاجة الى النص على حكم ذلك فى النصين  
المحذوفين .

ومن حيث أن الاستناد الى أن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عرض  
لحكم وصية المرتد ضمنا فى المادة التى تنص على أن « يشترط فى الموصى  
أن يكون أهلا للتبرع قانونا ، على أنه اذا كان محجوزا عليه لفسه أو غفلة  
أو بلغ من العمر ثمانى عشر سنة تسمية جازت وصيته باذن المجلس  
الحسبى ، وأن ذلك يفيد جواز وصية المرتد ونفاذها - هذا الاستناد  
مردود بأنه لو كانت هذه المادة تصح وصية المرتد ضمنا ، لما كان  
من وجه لان يضاف اليها فى مشروعها فقرة خاصة بحكم وصية المرتد على  
ما سلف البيان اذ يكون فيها غناء عن ذلك ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ،  
فان الذى يبين من مراجعة المذكرة الايضاحية للقانون أن كل ما أريد من  
النص هو وجوب توافر أهلية التبرع طبقا للقانون ( قانون المجالس  
الحسبية وقتئذ ) فلا تصح الا اذا كان بالغا من العمر احدى وعشرين  
سنة ، وذلك عدولا عما هو مقرر فى مذهب الحنفية من أن أهلية التبرع

يكفى فيها أن يكون الموصى بالغيا والعلامات الطبيعية أو بالغيا بالسن خمس عشرة سنة . وفيما عدا ذلك فإنه لم ينصرف الفهم الى اعتبار أن هذه المادة تجمع كل ما يتطلب في الموصى من شروط أو بعبارة أصبح كل ما يتطلب لصحة الوصية من شروط . ولذلك نص الشارع في مواضع أخرى على شروط تتعلق بصحة الوصية وتدور حول أوصاف تلحق بالموصى ، ومن شأنها أن تختص وصيته بأحكام خاصة . ومن ذلك وصف « غير المسلم » الذي عرض القانون في المادة ٧ لحكم متعلق بوصيته . فنص على أنه إذا كان الموصى غير مسلم صحت الوصية الا اذا كانت محرمة في شريعتة وفي الشريعة الاسلامية كما أنه في المادة ٩ عرض لآثر اختلاف الدين والملة ، فصحح الوصية مع اختلاف الدين والملة ، كما عرض لآثر اختلاف الدارين ، فصحح الوصية بالشروط المبينة في تلك المادة .

وواضح من ذلك أن حكم المادة ٥ لا يفيد الا ما سبق له ، وما تدل عليه عبارته ، أما ما عدا ذلك فلا يتناوله نص هذه المادة . وانما يرجع في شأنه الى مواد القانون الاخرى ، فان عرضت له ، كما هو الشأن بالنسبة لوصية غير المسلم الذي أشارت اليه المادتان السالفتان طبق حكمه . أما أن سكت القانون عن التعرض له ، كما هو الشأن بالنسبة لوصية المرتد وجب الرجوع الى أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ولذلك فان توافر شرط الاهلية في الموصى ، لا يكفي لتصحيح وصيته اذا كان قد لحق به وصف من شأنه أن يستتبع تطبيق أحكام خاصة تؤدي الى اعتبار وصية من تتحقق فيه هذا الوصف باطلة ويؤكد هذا ما سبق من أنه كان مفهوما عند اقرار البرلمان لهذه المادة بحالتها انها لا تتناول حكم وصية ( المرتد ) الذي حذف الفقرة المتعلقة به منها وأصبح الامر نتيجة لذلك باقيا على ما كان عليه ، محكوما بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن وصية المرتد مسكوت عن حكمها في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، الامر الذي يتعين معه الرجوع الى القول الزاجح من مذهب أبى حنيفة بالنسبة الى هذه الوصية ، وتطبيقه في شأنها .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع الى النصوص الواردة فى كتب فقهاء المذهب الحنفى ( المبسوط لشمس الدين السرخسى جزء ١٠ و ص ١٠٤ و ١٠٥ - البداية ، شرح بداية المبتدى ، لشيخ الاسلام برهان الدين المرغينانى جزء ٢ ص ١٢٤ - فتح القدير للامام كمال الدين محمد عبد الواحد المعروف بالهام جزء ٤ ، ٣٦٦ - مجمع الانهر ، شرح ملتقى الابحر للامام عبد الرحمن بن شيخ زادة ، جزء اول ص ٦٩٠ - رد المحتار على الدور المختار للعلامة محمد أمين المعروف بابن عابدين ، جزء ٣ ص ٤٦٥ و ٤٦٦ بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للامام علاء الدين لكاسانى ) جزء ٧ شرح كنز الدقائق للامام زين الدين الشهير بابن نجيم ، جزء ٥ ص ١٣٣ - تبين الحقائق شرح كنز الحقائق ، للامام فخر الدين الزيلعى جزء ٢ ص ٢٨٧ ) - يبين أن هذه الكتب جميعا قد عرضت صراحة لبيان حكم « وصية المرتد » فى مذهب أبى حنيفة ، وأنه قد جاء فيها أن فى هذا المذهب خلافا بين الامام وصاحبيه فى شأن حكم وصية المرتد اذ يرى الامام أبى حنيفة أن هذه الوصية موقوفة ، فان عاد المرتد الى الاسلام ، نفذت وان مات على رده بطلت . أما الصحابان أبو يوسف ومحمد فانهما يقولان بأن وصية المرتد صحيحة نافذة ولو مات على رده ثم هما يختلفان فيما بينهما فيرى أبو يوسف أنها تنفذ وصية الصحيح ، ويرى محمد أنها تصح كما تصح وصية المريض مرض الموت . ولم ترجح هذه الكتب فى جملتها أيا من الرايين نصا اللهم الا ما جاء فى كتاب فتح القدير السالف الاشارة اليه . مما يفيد انحياز مؤلفه الى رأى الامام وكذا ما جاء فى شرح العناية هذا الى ما قرره مؤلف كتاب مجمع الانهر صراحة من أن رأى الامام هو الصحيح . وازاء ذلك فانه لا مناص من اعتبار أن الاراء قد ذكرت فى الكتب ، دون ترجيح الامر الذى يستوجب تطبيق القواعد العامة للترجيح فى شأنها ، لتحديد القول الراجح منها .

ومن حيث أن قواعد الترجيح فى المذهب الحنفى تقضى بأنه متى كان للامام أبى حنيفة رأى فى المسألة كان رأيه هو الراجح فى المذهب ، سواء كان معه فيه أحد صاحبيه ، أم كان الصحابان معسا على خلاف رأيه

( مجموعة رسائل ابن مجاهد ، الرسالة الثانية ص ٢٦ وما بعدها ) .  
وأساس ذلك أن الامام هو صاحب المذهب ولذلك كان قوله هو المعتبر .

ومن حيث أنه بتطبيق قواعد الترجيح السالف بيانها في المسألة محل  
البحث يبين أن أرجح الاقوال في المذهب الحنفي ، هو رأى الامام  
أبى حنيفة . وعلى ذلك يكون حكم وصية المرتد ، طبقا لهذا القول  
الراجح ، هو أنه متى مات الموصى على رده ، بطلت وصيته . ومن ثم  
فان وصية المذكور ، تكون باطلة ، اعمالا لحكم القانون الواجب تطبيقه  
في شأنها . ولهذا تكون مصلحة الشهر العقارى ( ادارة البحوث الفنية )  
وادارة الفتوى لوزارة العدل - على حق فيما انتهيا اليه من أن وصية  
المذكور باطلة قانونا ولذلك لا يجوز شهرها .

ومن حيث أنه متى تقرر ما تقدم ، وبأن حكم القانون في شأن  
الوصية محل البحث اخذا بأرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة فانه لا يصح  
قانونا ، القول بغير ذلك استنادا الى رأى مرجوح فى المذهب . ولا يغير  
من ذلك ، ما سبق ، تاييدا بهذا القول من أدلة لانها كلها مردودة  
بما يأتى :

أولا : أن القول بأن العرف يسير نحو تجاهل أحكام الردة لا يعدو  
تكرارا لقول قيل فى بعض القضايا ، ومؤداه أنه وقد بطل تطبيق حكم  
الشريعة الاسلامية الخاص بقتل المرتد ، فانه بذلك لا يكون من محل  
لتطبيق ما ترتب على هذا الحكم من أحكام خاصة بالمرتد ومعاملاته ولكن  
هذا القول فى غير محله ، ذلك بأن الاحتجاج بالعرف فى خصوصية  
المسألة محل البحث ، لا وجه له لان حكم هذه المسألة ، مقرر بقانون هو  
بالنسبة لها أرجح الاقوال فى مذهب أبى حنيفة . واليه أحال القانون  
على ما سلف بيانه . واذا كان ذلك هو حكم القانون بنصه ، فلا جدوى من  
التعلل بأن العرف يجرى على خلافه لانه فضلا عن أن هذا القول على  
اطلاقه غير صحيح ، فان من المسلم أن العرف لا يقوى على مخالفة  
قانون معمول به أو تعطيل أحكامه . والواقع من الامر أن المحاكم ، على  
مختلف درجاتها ما زالت تنزل أحكام الردة فى الشريعة الاسلامية على



كل من يرتد عن الاسلام ، فيما يعرض عليها من قضايا متعلقة بزواج المرتد وبطلاقه ، وبارثه ، فهي تبطل زواجه ، وتمنعه من الارث من غيره وتجعل الارث منه مقصورا على ما يكون له من مال قبل رده ، وعلى أن يكون ذلك محصورا بين ورثته المسلمين وحدهم . وقد سبق لمحكمة القضاء الادارى أيضا فى حكمها الصادر فى ١٩٥٢/٥/٢٦ فى القضية رقم ١٩٥ لسنة ٤ القضائية أن قررت أن أحكام الردة واجبة التطبيق جملة وتفصيلا ، بأصولها وقروعا ، وأنه لا يغير من هذا النظر كون قانون العقوبات الحالى لا ينص على اعدام المرتد . وغنى عن البيان ، أن احالة القانون الى الشريعة الاسلامية فى مسائل الموارث والوصية زالاحوال الشخصية تستوجب تطبيق أحكامها ، بغض النظر عن أخذ القانون فى غير هذه المسائل بأحكام خاصة .

ثانيا : ان الاستناد لترجيح مذهب الصحابين فى المسألة محل البحث الى أن الاحكام تسير فى الميراث على مذهب الصحابين ، اذ لا فرق فى قانون الميراث بين مال اكتسبه فى الردة ومال اكتسبه بعدها - هذا الاستدلال مردود بأن « قانون الميراث » يطبق فى هذه المسألة رأى الامام دون رأى الصحابين لانه الراجع . يدل على ذلك ما ورد فى حكم المحكمة الشرعية العليا من أن المرتد عن الاسلام اذا مات ورث كسب اسلامه وارثه المسلم ، وأما كسب رده فالذى عليه المتون انه لبيت المسال وأما غير المسلم ، فلا ارث له فى كسب الاسلام ولا فى كسب الردة ( المجموعة الرسمية - الجدول العشرى الخامس ص ٣٦٣ ، وجاء أيضا فى حكم محكمة الدنيا الابتدائية الشرعية ( المرجع السابق ص ٣٦٤ ) ما نصه ( من توفى وهو مرتد وبنته مسيحية لا ترثه بنته ، لان المرتد عن الاسلام اذا مات على رده ، ورث كسبه فى عهد اسلامه قريبه المسلم أما كسبه فى حال رده فهو فى بيت المال على الراجع من مذهب الحنفية .

ثالثا : أما الاستدلال بأن العمل جاء على مذهب الصحابين فى شأن ملكية المرتد وبيعه وشرائه وأجارته ورهنه وهباته اذ كلها فى حكم القانون جائزة ، فان الاستدلال لا حجة فيه ، ذلك أن هذه المسائل كلها ، بما فيها الهبة معتبرة من الاحوال العينية ، ومقررها أحكامها فى القانون المدنى .

أما الوصية ، فهي من الاحوال الشخصية ، وتحكمها الشريعة الاسلامية والارجح من مذهب أبى حنيفة بالذات عند عدم النص فى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على حكم فى شأن أى مسألة من مسائلها ، وقد سلف تقرير ذلك آنفا وأنه من المقرر فى أحكام محكمة النقض أن النزاع القائم حول صحة التصرف واعتباره وصية هو من مسائل الاحوال الشخصية ( مجموعة النقض الخمسة والعشرين عاما الاولى ، مدنى ، بند ٢٤ ص ١٣٧ ) وأن الفصل فى المنازعة فى صحة الوصية من اختصاص جهة قضاء الاحوال الشخصية ( المجموعة السابقة ص ١٣٨ بند ٢٥ ) .

وغنى عن البيان أنه ثمة الزام فى الحالة محل البحث باتتبع ارجح الاراء فى المذهب الحنفى ، وهو الزام قرره القانون المعمول به ، فلا وجه اذن للاستدلال بأن الراى المرجوح فى المذهب ، متبع فى احوال أخرى . تحكمها نصوص قانونية لا تحيل الى الراجح من مذهب أبى حنيفة .

رابعا : ان الاستدلال بالقول بأن التنسيق الفقهي والتسوية بين الوصية والهبة باعتبارهما مثلين ، ورعاية مصلحة الدولة التى تضع اذا لجأ المرتد الى أن يهب ماله بدلا من أن يوصى به - كل ذلك موجب لصحة وصية المرتد .

ان هذا الاستدلال ، فى أوجهه جميعا ، غير صائب ، لان القول الذى بنى عليه فى غير محله ، ذلك أن تطبيق ارجح الاقوال فى مذهب الامام أبى حنيفة ، على المسألة محل البحث ، انما يتم باعتبار أن هذا القول هو على ما سلف الذكر فى غير موضع - نص قانونى ، أوجب الشارع تطبيقه ، والزم بذلك . ومتى كان كذلك ، فانه لا يجوز اغفال حكم هذا النص ، أو تطبيق ما يخالفه ، بدعوى أن فى تطبيقه ما يؤدى الى الشذوذ المقول به ذلك أن الشارع حين ألزم بتطبيق هذا الراى ، كان على علم بأن الامر قد يؤدى الى المغايرة بين الوصية وغيرها من العقود فى الاحكام . وليس للقاضى ولا للمفتى ، وهو يطبق أحكام الشارع أن ينكر حكما منها ، بدعوى

أن التنسيق موجب لذلك إذ أن ذلك يقتضى تعديل النصوص المعمول بها  
وهو أمر لا يملكه الا الشارع .

وغنى عن البيان أن ما جاء فى كتب الحنفية تسبيبا لرأى الامام فى  
هذه المسألة هو بمثابة المذكرة الايضاحية للرأى باعتباره قانونا . وأيا ما  
كانت النظرة الى هذه الاسباب فهى على أية حال لا يمكن أن تكون أساسا  
يبنى عليه قول بتطبيق رأى مخالف لرأى الامام فى المسألة لان المعول عليه  
فى التطبيق هو النص ولا حاجة بعد ذلك الى بيان الفرق بين الوصية  
والهبة فى الحكم ، اذ قد سبقت الاشارة الى ذلك . أما أن فى ابطال  
الوصية مع كون الهبة من المرتد صحيحة ما يضيع على الدولة رسوم  
الايولة المفروضة على الوصايا فان ذلك أيضا لا حجة فيه لان مدار البحث  
ليس حول ما يعود على الدولة من مصلحة مالية حتى يجرى المسعى  
اليها .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم ، تكون الوصية المطلوبة شهرها باطللة  
طبقا لاحكام القانون المعمول به ، وتكون مصلحة الشهر العقارى على حق  
فيما قرره من عدم جواز شهرها .  
( فتوى رقم ٨٠٤ فى ١٢/٢ - ١٩٦٢ - جلسة ١٠/٢٤ / ١٩٦٢ )

## وظيفة عامة

### الفصل الاول :

تعريف الموظف العام وتطبيقاته

### الفصل الثاني :

الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة

### الفصل الثالث :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية .

### الفصل الرابع :

تقييم الوظائف وتوصيفها وترتيبها والتسكين عليها .

### الفرع الاول :

يلزم للتسكين على وظيفة ان تكون ممولة فى الميزانية .

### الفرع الثانى :

الموظف قبل اجراء التسكين وبعده .

### اولا :

اجراء التعيين والترقية والندب لا يجوز الا وفقا لجدول ترتيب

الوظائف بعد اتمامه .

### ثانيا :

يجوز اجراء الترقيات على الدرجات المالية الخالية لحين

اعتماد جداول ترتيب وتقييم وتوصيف الوظائف .

### ثالثا :

مدى اعتبار التسكين بمثابة التعيين .

### رابعا :

أقدميات العاملين الذين تم تسكينهم .

خامسا :

النقل الى جهة لم يتم ترتيب الوظائف بها .

سادسا :

• اعاده تقييم الوظيفة .

الفرع الثالث :

عدم اكتساب قرارا التسكين الخاطئة حضانة تعصمها من السحب  
أو الالغاء .

الفصل الخامس :

• مسائل متنوعة .

الفرع الاول :

• أوراق الموظف .

الفرع الثاني :

• درجة شخصية .

الفرع الثالث :

• كادر .

الفرع الرابع :

• اثر الاحكام الاجنبية على العلاقة الوظيفية .

الفرع الخامس :

• بدء العلاقة الوظيفية واثره على الاجازات .

الفرع السادس :

- الوضع الوظيفي للموظف المنقول من جهة ملغاة .

الفرع السابع :

- وظائف مختلفة .

أولا :

- ملاحظ صحي .

ثانيا :

- وظائف تبأثر صيانة الاجهزة اللاسلكية .

ثالثا :

- وظيفة مدير عام الادارة القانونية بالهيئات العامة .

رابعا :

- الوظائف بالمناطق النائية .

الفرع الثامن :

- معادلة الوظائف .

الفرع التاسع :

- صفة الموظف العام مناط الاختصاص القضائي لمجلس الدولة .

## الفصل الاول

### تعريف الموظف العام وتطبيقاته

قاعدة رقم ( ٤٤٩ )

#### المبدأ

موظف - يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما أن يقوم بعمل دائم،  
فى خدمة مرفق عام ، يدار بطريق الاستغلال المباشر .

#### ملخص الحكم :

لكى يعتبر الشخص موظفا عاما ، خاضعا لأحكام الوظيفة العامة ،  
التي مردها الى القوانين واللوائح ، يجب أن تكون علاقته بالحكومة لها  
صفة الاستقرار والدوام فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر  
أو بالخضوع لأشرافها ، وليست علاقة عارضة تعتبر فى حقيقتها عقد  
عمل يندرج فى مجالات القانون الخاص . فالوقف العام هو الذى يعهد  
اليه بعمل دائم ، فى خدمة مرفق عام ، تديره الدولة أو أحد أشخاص  
القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الإدارى  
لذلك المرفق ، ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما توافر  
شرطين : أن يكون قائما بعمل دائم ، وأن يكون هذا العمل فى خدمة  
مرفق عام أو مصلحة عامة . ويقابل تنوع المرافق العامة من حيث  
الطبيعة ، تنوع من حيث طرق الإدارة ، ولطريقة الإدارة أثرها فى التعرف  
على المركز القانونى لعمال المرافق العامة ، ولكى يكتسب عمال المرافق  
العامة صفة الموظف العمومى يجب أن يدار المرفق العام عن طريق الاستغلال  
المباشر .

( طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٩ )

قاعدة رقم ( ٤٥٠ )

#### المبدأ

وظيفة عامة - اصطلاحا الوظائف الحكومية والوظائف العامة -  
المقصود بهما .

## ملخص الفتوى :

ان اصطلاح الوظائف الحكومية - فى مفاهيم القانون الادارى - وان كان غالبا ما يطلق على وظائف أجهزة الحكومة المركزية دون وظائف أجهزة اللامركزية المصلحية من مؤسسات وهيئات عامة ، حيث يجرى الاصطلاح على اطلاق تسمية الوظائف العامة على هذه الوظائف الاخيرة . الا أنه يحدث ان يقصد بتعبير الوظائف الحكومية نوعا الوظائف المشار اليها جميعا حسبما يستبين من ارادة هذا التعبير وتبعاً لما يستشف من امارات تصاحبه تكشف عن ان المعنى المقصود به يتسع لوظائف الحكومة المركزية والاشخاص العامة اللامركزية معا ، وفى هذا المعنى اتجهت احكام القضاء الادارى الى أن المقصود بعبارة « موظفى الحكومة » الواردة فى قانون انشاء مجلس الدولة هو موظفو الدولة العموميون بالمعنى الواسع فيدخل فيهم موظفو السلطة التنفيذية المركزية والسلطات اللامركزية والمصلحية والسلطة القضائية والمؤسسات والهيئات العامة ، ولقد صاحب كثرة الالتجاء فى ادارة المرافق العامة - بما فيها الادارية - الى طريق المؤسسات والهيئات العامة ، فى مجتمعنا الادارى - خلال السنوات العشرة الماضية ، تطورا ملحوظا زاد معه عدد العاملين فى المرافق التى تدار بهذا الطريق ، على حساب ضمير فى مجال الوظائف الحكومية بالمعنى الضيق ( وظائف الحكومة المركزية ) لا يتناسب مع حجم تلك الزيادة ، حتى أصبحت الفواصل تكاد تكون نظرية بين مدلولى الوظائف الحكومية والوظائف العامة بالمعنى الضيق لكل منها الى الحد الذى كثيرا ما يختلط معه المدلولان ليعبر كل منهما عن الآخر تعبيراً يمكن استخلاصه والركون اليه فى اقرب الاشارات وابسطها .

( فتوى رقم ٢٠٧١ فى ١٧/١١/١٩٦٣ - جلسة ٢٣/١٠/١٩٦٣ )

قاعدة رقم ( ٤٥١ )

المبسـد

موظف عام - تعريفه - هو من يساهم فى العمل ، فى مرفق عام ، تديره الدولة ، عن طريق الاستغلال المباشر .



### ملخص الفتوى :

ان الموظف العام - حسبما استقر القضاء الادارى - هو من يساهم فى العمل فى مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر .  
( فتوى رقم ٣٥٣ فى ١٩٦٥/٣/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٤٥٢ )

المبدأ

يشترط فى الموظف العام ثلاثة شروط .

### ملخص الفتوى :

من المسلم فقها وقضاء ان الموظف العام هو من يقوم بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره وتشرف عليه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام - ويستفاد من هذا التعريف انه يشترط فى الموظف العام ثلاثة شروط ، أولا - ان يقوم بعمل دائم على وجه مستقر ومطرد ، وثانيا - ان يؤدي هذا العمل فى خدمة مرفق عام تديره وتشرف عليه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام ، وثالثا - ان يشغل منصبا يدخل فى التنظيم الادارى للمرفق .

( فتوى رقم ٦٣٦ - فى ١٩٥٩/٩/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٥٣ )

المبدأ

نظرية الموظف الفعلى - احوال تطبيقها .

### ملخص الحكم :

ان نظرية الموظف الفعلى كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة لا تقوم الا فى الاحوال الاستثنائية البحتة تحت الحاح الحاجة الى

( م ٦٤ - ج ٢٤ )

الاستعانة بمن ينهضون بتسيير دولاب العمل فى بعض الوظائف ضمانا لانتظام المرافق العامة وحرصا على تأدية خدماتها للمنتفعين بها باطراد ودون توقف وتحتم الظروف الغير العادية أن تعهد جهة الادارة الى هؤلاء الموظفين بالخدمة العامة اذ لا يتسع امامها الوقت لاتباع احكام الوظيفة فى شأنهم ونتيجة لذلك لا يحق لهم طلب تطبيق احكام الوظيفة العامة كما لا يحق لهم الافادة من مزاياها لانهم لم يخضعوا لاحكامها ولم يعينوا وفقا لاصول التعيين فيها ، وبالتالي فان المدة التى يجدر ضمها من المدة التى طالب المدعى بضمها هى فقط المدة من ١٩٥٦/٢/٩ الى ١٩٥٧/٩/٨ وهى التى تتوافر فيها شروط القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لانها قضيت فى الحكومة فضلا عن تعادل الدرجة فى المتدين وأنه كان يعمل عملا واحدا لم يتغير وهو وظيفة التدريس .

( طعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٧ ق - جملة ١٩٦٤/١١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٤ )

#### المبدأ

المجنّد لا يعتبر موظفا عاما - أساس ذلك - ليس حتما أن يعتبر موظفا عاما كل من يؤدي خدمة .

#### ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قررت أنه لى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لاحكام الوظيفة العامة التى مردها الى القوانين واللوائح ، يجب ان تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر او بالخضوع لاشرافها . فالموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الاخرى عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الادارى لذلك المرفق ، ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما

تؤاقر شرطين : ان يكون قائما بعمل دائم ، وان يكون هذا العمل فى خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة .

ويبين من استقراء الاحكام الواردة سواء فى الدستور المؤقت أو فى قانون التجنيد العام ان الخدمة الالزامية فى الجيش لا تعدو أن تكون عملا موقوتا لا دائما ، وأنها تكليف عام واجب على كل مواطن يخلف الوظيفة التى لا تتسم بهذا الوصف ، ولئن كان بدهيا أن كل موظف يقوم بخدمة عامة ، وأن المجند يقوم هو الآخر بخدمة من هذا النوع ، إلا أن كل من يؤدى خدمة عامة لا يدخل حواما فى عداد الموظفين الخاضعين لآحكام الوظيفة العامة حسبما تنظمه القوانين واللوائح ، ومتى كان الأمر كذلك ، فإن المطعون لصالحه لا يصح وصفه بالموظف العام أثناء ادائه خدمة العلم الالزامية ، وبالتالي فإن النزاع القائم بينه وبين الحكومة بصدد المكافآت عن تلك الخدمة يخرج عن اختصاص قضاء مجلس الدولة بمقتضى أحكام المادة ٨ من قانون هذا المجلس .

( طعن رقم ٤٦٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٥ )

#### المبدأ

بواب منزل تابع لوقف أهلى تقوم عليه وزارة الاوقاف ويخصم بماهيته على حساب مصروفات الاوقاف الاهلية - عدم اعتباره موظفا عاما - مطالبته بالافادة من قواعد الانصاف - عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة .

#### ملخص الحكم :

لكى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لآحكام الوظيفة العامة يجب ان يعين بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر . فاذا كان الثابت أن المطعون

عليه يعمل بوابا فى منزل تابع لوقف اهلى تقوم عليه وزارة الاوقاف وأنه يخضع بمهامه على حساب مصروفات المباني بالأوقاف المشتركة ( الاهلية ) ، فهو بهذه المثابة من الاجراء لحساب وقف خاص لا يعدو ان يكون نشاط الوزارة بالنسبة اليه فى علاقتها مع الغير كنشاط الافراد فى مجالات القانون الخاص ، وليس بسلطة عامة مما يدخل فى نطاق القانون العام ، ومن ثم لا يعتبر المطعون عليه من الموظفين العامين الذين يحق لهم الافادة من قواعد الانصاف حتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فى المنازعات الخاصة بذلك ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى بتطبيق قواعد الانصاف على المطعون عليه بوصفه موظفا - قد جاء مخالفا للقانون ، ويتعين من أجل ذلك الغاؤه والقضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة .

( طعن رقم ١٠٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٥٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٦ )

#### المبدأ

خفيـر. محصولات تستخدمه وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على بعض التفاتيش - علاقتها به ليست لاثنية بل تعاقدية - عدم اعتباره موظفا عاما - عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر ظلمه الافادة من أحكام قرار مجلس الوزراء الخاص باعانة غلاء المعيشة .

#### ملخص الحكم :

ان صفة الموظف العام لا تقوم بالشخص ولا تجرى عليه بالتالى احكام الوظيفة العامة ويفيد من مزايها الا اذا كان معينا بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة فى عمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر . ومن ثم اذا كان الثابت من الاوراق ان المطعون عليه يعمل خفيـر محصولات ويلحق بالعمل بتكليف من رئيس التفاتيش المحلى شبانه فى ذلك أى أجبر تستخدمه وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على

الاقواق التابعة لها هذا التفتيش ، فهو بهذه المثابة من الاجراء لا يعدو أن يكون نشاط الوزارة بالنسبة اليه فى علاقتها مع الغير كنشاط الافراد فى مجالات القانون الخاص ، وليس بسلطة عامة مما يحل فى نطاق القانون العام ، ذلك ان علاقة المطعون عليه بوزارة الاوقاف ليست علاقة لائحية بين موظف عمومى وجهة حكومية تدخل فى نطاق روابط القانون العام وتحكمها القواعد التنظيمية العامة الصادرة فى هذا الشأن ، بل هى علاقة تعاقدية بين أجير وصاحب عمل أساسها عقد مدنى بحت تعهد المطعون عليه بمقتضاه بأن يقوم بخدمة معينة ( حراسة محصولات ) لقاء اجر معلوم تحدد مقداره ضوابط مرسومة تساهم كل من الوزارة ومستأجرو اطيائها فى دفعه مناصفة بينهما ، وبالتالي لا يعتبر من الموظفين العامين الذين يحق لهم الافادة من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن اعانة غلاء المعيشة حتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعات الخاصة بذلك .

( طعن رقم ١٥١٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٦ )

قاعدة رقم ( ٤٥٧ )

المبدأ

موظفو كلية فيكتوريا يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمؤسسة عامة تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة - سريان الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفي الادارة الحكومية عليهم فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى العقود المبرمة معهم - الاختصاص فى نظر الطعن المقدم فى قرار فصل موظف فى كلية فيكتوريا ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره .

ملخص الحكم :

ان كلية فيكتوريا منذ صدور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٧ والعقد المرافق له قد أصبحت شخصا من اشخاص القانون العام يقوم بالاسهام

فى شئون مرفق عام من مرافق الدولة هو مرفق التعليم ، ومن ثم فان موظفى كلية فيكتوريا يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمؤسسة عامة تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة ، وتسمى عليهم تبعا لذلك الاحكام والانتظمة المقررة بالنسبة لموظفى الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى العقود المبرمة مع هؤلاء الموظفين ، وبهذه المثابة فان الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن فى قرار فصل المدعى الصادر فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٧ من خدمة كلية فيكتوريا بالاسكندرية ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره ، وذلك بناء على نص البند ( رابعا ) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، وهى التى تقضى بان « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية ويكون له فيها ولاية القضاء كاملة . . . رابعا - الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » .

( طعن رقم ١ لسنة ٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٥٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٨ )

المبدأ :

خفير لحراسة المزروعات بوزارة الأوقاف وعلاقته بها عقدية - عدم خضوعه للقواعد التنظيمية فى شأن الموظفين والمستخدمين - عدم سريان قواعد الانصاف عليه - خروج دعواه فى هذا الصدد عن اختصاص القضاء الإدارى .

ملخص الحكم :

ان صفة الموظف العام لا تقوم بالشخص ولا تجرى عليه بالتالى احكام الوظيفة العامة فيخضع لنظمها ويفيد من مزاياها الا اذا كان معيناً بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة فى عمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة او السلطات الادارية بالطريق المباشر . فاذا كان الثابت أن

العلاقة بين وزارة الاوقاف وبين المطعون عليه ( الذى يعمل كخفير لحراسة المزروعات ليست علاقة لائحية بين وظيف عام وجهة حكومية تدخل فى نطاق روابط القانون العام وتحكمها القواعد التنظيمية العامة الصادرة فى هذا الشأن بل هى علاقة تعاقدية بين أجير وصاحب عمل ، اساسا عقد مدنى بحث تعهد المطعون عليه بمقتضاه بان يقوم بخدمة معينة غير متفرغ لها ، لقاء أجر معلوم تحدد مقداره ضوابط مرسومة ، وتساهم كل من الوزارة ومستأجرى أطيانها فى دفعه مناصفة بينهما ، ويؤخذ من حصيلة هذا الايراد فحسب دون ما عداها ويقدر ما تسمح به ، بعد ان كان يتحمل به كله من قبل هؤلاء المستأجرون وحدهم ، فانه يعتبر بهذه المثابة من الاجراء لحساب وقف خاص ومن ماله ، ولا يعدو ان يكون نشاط الوزارة بالنسبة اليه فى علاقتها كنشاط الافراد فى مجالات القانون الخاص ، وليس بسلطة عامة مما يدخل فى نطاق القانون العام ، ومن ثم فان القواعد التنظيمية الصادرة فى شأن الموظفين والمستخدمين لا تسرى فى حقه ولا يخضع لها تحديد أجره . ولما كانت قواعد الانصاف الصادرة فى سنة ١٩٤٤ انما شرعت ليفيد منها الموظفون العموميون ، وكان اختصاص اللجان القضائية والقضاء الادارى عامة فى منازعات التسمية مقصورا على ما تعلق منها بالموظفين العموميين او ورثتهم دون من عداهم ، وكان المطعون عليه من غير طائفة هؤلاء الموظفين فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .

( طعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٤ )

المبدأ :

الامر العسكرى رقم ٧٣/٧٢ عام ١٩٥٣ بالاستيلاء على مرفق الانارة بمدينة الاسماعيلية الذى كانت تديره شركة توريد الكهرباء والثلج وضم موظفيه الى بلدية الاسماعيلية - اعتبار هؤلاء موظفين عامين - الانظمة الواجبة التطبيق على حالتهم - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعات المتعلقة بمرتباتهم .

### ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام ، تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما شرطان : ان يكون قائما بعمل دائم ، وأن يكون هذا العمل فى خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة ، ولكى يكتسب عمال المرافق العامة صفة الموظف العمومى يجب ان يدار المرفق العام عن طريق الاستغلال المباشر . وغنى عن القول أن مرفق الانارة بمدينة الاسماعيلية وقد ضم الى بلدية الاسماعيلية بموجب الامر العسكرى رقم ٧٣/٧٢ لعام ١٩٥٣ وضم موظفو هذا المرفق الى البلدية فقد اصبح موظفو هذا المرفق موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمجلس بلدى الاسماعيلية وتسمى عليهم تبعا لذلك الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفى الادارة الحكومية فيما لم يرد به نص خاص فى الامر العسكرى رقم ٧٣/٧٢ لعام ١٩٥٣ ، وبهذه المثابة فان الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بمرتب المدعى ينعقد للمحكمة الادارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية دون غيرها وذلك بناء على نص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

( طعن رقم ٤٠١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١٩ ) .

### قاعدة رقم ( ٤٦٠ )

### المبدأ :

قرار وزير الحربية رقم ١٦٤٥ فى ١٤/١١/١٩٥٦ ، بناء على السلطة المخولة له بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٦ بالاستيلاء على مصانع ومنشآت الشركة ، التى أذن له فى شراء جميع أسهمها بالقانون رقم ٢٤٣ مكررا لسنة ١٩٥٦ ، وانتهاء شخصيتها ، والحقاها بمصنع



الطائرات ، وتضمن هذا القرار تكليف العاملين بها الذين تحددهم ادارة هذا المصنع بالاستمرار فى العمل بها للمدد التى تحددها تحت اشرافه - اعتبار هؤلاء العاملين موظفين عموميين تربطهم بالادارة المذكورة علاقة لائحية لا تعاقدية - أساس ذلك واثره : فصل العامل بعد انتهاء المدة المحددة لخدمته .

### ملخص الحكم :

صدر الامر رقم ١٦٤٥ فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ من وزير الحربية بناء على السلطة المخولة له بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٦ وهو ينص فى مادته الاولى على أن « يستولى فوراً على مصانع ومنشآت ومتعلقات شركة القذائف.النفائة ذات الطيران السريع ( سيرا ) كاملة بتجهيزاتها » وفى المادة الثانية على ان « تقوم ادارة مصانع الطائرات بوزارة الحربية باستلام مصانع ومنشآت ومتعلقات الشركة المشار اليها فى المادة الاولى من هذا الامر لاستخدامها فى الاغراض المطلوبة » . وفى المادة الثالثة على ان « يكلف أفراد الشركة المذكورة الذين تحددهم ادارة مصانع الطائرات بالاستمرار فى العمل للمدد التى تحددها وتحت اشرافها » .

ان الموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الاخرى ، ولما كان الموظفون والعمال الذين كانت شركة سيرا تستخدمهم أصلاً قد كلفوا - بمقتضى الامر سالف الذكر الذى صدر أمر الاستيلاء مقروناً به - بالاستمرار فى العمل بالمصنع المستولى عليه تحت اشراف ادارة ... مصانع الطائرات بوزارة الحربية والحقوا بموجب هذه الاداة الاستثنائية الخاصة بخدمة تلك الادارة واصبحوا تابعين لها ، فانهم بحكم كونهم أدواتها فى تسيير ذلك المرفق العام الذى تقوم عليه ، يعدون موظفين عموميين وتمضى عليهم تبعا لذلك الانظمة المقررة بالنسبة لموظفى الحكومة وعمالها فيما لم يرد به نص خاص فى أمر التكليف الصادر اليهم وفى القانون

الذى ينظم اصداره ، فعلاقتهم بالادارة المذكورة علاقة لائحية أو تنظيمية لا تعاقدية كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه - وقد بدأت وقامت على أمر التكليف الصادر اليهم من وزير الحربية بأرائته المنفردة دون دخل لارادتهم أو تعليق على رضائهم الذى لا قيام لتعاقد مع انتفاكه .

ومن حيث أن أمر التكليف المشار اليه ، والذى تخضع الرابطة بين العمال المكلفين والحكومة للأحكام الخاصة الواردة به ، قد نص على أن يكون عملهم بإدارة مصانع الطائرات للمدد التى تحددها هذه الادارة ، ومن ثم كان الامر فى تحديد الوقت الذى تنتهى عنده خدمة كل منهم مرده اليها تترخص فيه على هدى متطلبات انتظام العمل بالمصنع وحسن سيره ، وقرارها فى هذا الشأن لا تعقيب عليه ما برىء من الانحراف وإساءة استعمال السلطة ، وإذا كانت جهة الادارة فى الدعوى المطروحة قد انتهت بالقرار المطعون فيه خدمة المدعى فى الوقت الذى حددته فإن قرارها هذا يجد سنده القانونى فيما خول لها صراحة فى أمر التكليف على نحو ما تقدم مما لا محل معه للنزاع على القرار بمخالفة القانون .

( طعن رقم ١٤١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٦١ )

المبـــدأ :

اتحادا طلاب الجامعات - التكليف القانونى لوضع العاملين بهذه الاتحادات من غير الموظفين أصلا بالجامعات - هم فئتان : الاولى تشمل من يسند اليهم القيام بعمل دائم فى الاتحاد عن طريق التعيين والثانية تشمل من يسند اليهم العمل بصفة مؤقتة أو بطريق التعاقد - خضوع افراد الفئة الاولى ، باعتبارهم موظفين عموميين ، للقواعد العامة فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وخضوع أفراد الفئة الثانية للقواعد العامة فى القانون المدنى فى شأن عقد العمل ما لم تتضمن عقودهم الاحالة الى اللائحة الادارية والمالية للاتحادات .

## ملخص الفتوى :

إن التكليف المتقدم لوضع اتحادات الطلاب من نحو اعتبارها ضمن وحدات الجامعات وأحد أجهزتها ، يعتبر أساسا لاستظهار التكليف القانوني لعلاقة العاملين بهذه الاتحادات وبيان أثر ذلك في تحديد الاحكام التى تنظم أوضاعهم الوظيفية ، على أن يستبعد من نطاق هذا البحث العاملون فى الاتحادات بحكم وظائفهم الأصلية بالجامعات كموظفى مراقبة رعاية الشباب بالجامعات والمراقبين الماليين لاتحادات الطلاب بالكلية فهؤلاء باعتبارهم موظفين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس ، كانوا يخضعون لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك طبقا للفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون تنظيم الجامعات ، ومن ثم فانهم يخضعون حاليا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين فى الدولة الذى حل محل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وبما أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر على ان الموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الاخرى عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الادارى لذلك المرفق ، ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما توافر شرطين : ان يكون قائما بعمل دائم ، وان يكون هذا العمل فى خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة .

وبتطبيق هذا التعريف على العاملين باتحادات الطلاب من غير الموظفين اصلا بالجامعات ، فانه مادامت هذه الاتحادات تعتبر من وحدات الجامعات التى تساهم فى اغراض مرفق التعليم الجامعى الذى تقوم عليه الجامعات ، ولما كانت الجامعات من أشخاص القانون العام بحكم كونها هيئات عامة لكل منها شخصية اعتبارية فان العاملين بهذه الاتحادات يعتبرون عاملين فى خدمة مرفق عام يديره أحد أشخاص

القانون العام ، وبذلك يتوافر في شأنهم أحد شرطى اكتساب صفة الموظف العام أما فيما يتعلق بالشرط الثانى هو اتسام العمل بطابع الدوام ، فمرد توافر هذا الشرط الى طبيعة العمل ذاته المسند الى العامل ، فاذا كان هذا العمل يتطلب نشاط الاتحاد على وجه الاستقرار والاستمرار ، فان العامل عندئذ يعتبر موظفا عاما بالمردلول القانونى العام لهذا الاصطلاح ، دون أن يؤثر فى ذلك أنه غير معين على درجة أو أنه يتقاضى أجره محسوبا على أساس الساعة أو اليوم أو أنه يتقاضى هذا الاجر من ميزانية الاتحاد ، أما اذا كان العمل المسند الى العامل عارضا يتطلبه نشاط الاتحاد لفترة مؤقتة ثم ينتهى ، فان العامل فى هذه الحالة لا يعتبر موظفا عاما ولو تجدد هذا العمل فى مناسبات متعددة كلما لزمته الحاجة اليه ، وتكون علاقة العامل فى هذه الحالة علاقة عقد عمل تخضع لأحكام القانون الخاص . كذلك لا يعتبر موظفا عاما من قضت اللائحة المالية والادارية للاتحادات بالحاقهم بالعمل عن طريق التعاقد وهم طائفة الخبراء والمدرسين المتفرغين المنصوص عليهم فى البند ( و ) من المادة ٢١ من هذه اللائحة التى يبدو أنها قصدت فعلا من اصطلاح « التعاقد » معناه القانونى بأن تكون علاقة تلك الطائفة بالجامعة علاقة تعاقدية لا لائحية ، بدليل أن بعض الطوائف الاخرى قضت اللائحة بتعيينهم بقرار يصدر من وكيل الجامعة ، وهم المدربون الفنيون المشار اليهم فى البند ( ٣ ) من المادة المذكورة .

وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم العاملين بالاتحادات قسمين :

الاول : وبضم العاملين الذين يسند اليهم القيام بعمل دائم فى الاتحاد عن طريق التعيين وليس بطريق التعاقد ، وهؤلاء يعتبرون موظفين عموميين . ويترتب على ذلك أنهم يخضعون - فيما يتعلق بمراكزهم الوظيفية - للقواعد العامة فى أحكام التوظيف الواردة فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك الى جانب القواعد الخاصة المنظمة لكيفية حساب أجورهم والواردة فى اللائحة الادارية والمالية للاتحادات مع مراعاة أنهم لا يخضعون لهذا القانون بحكم انصرافه اليهم مباشرة ولكن بحكم ان ما يتضمنه من اصول عامة يعتبر الشريعة العامة فى

شئون التوظيف ومن ثم فإنهم يخضعون لما يعتبر من أحكام هذا القانون بمثابة القاعدة العامة كشروط التعيين ونظام الاجازات وواجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم .

الثانى : العاملون الذين تسند اليهم أعمال عرضية مؤقتة ، أو الذين يلحقون بالعمل عن طريق التعاقد ، وهؤلاء تعتبر علاقتهم بالجامعة علاقة عقدية تخضع لاحكام القانون الخاص . على أن القانون الخاص فى هذا الشأن ليس قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأن هذا القانون لا يمس - طبقا للمادة ١/٤ منه - على أعمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة الا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية . ومن ثم تخضع العلاقة العقدية لهذه الطائفة للقواعد العامة الواردة بالقانون المدنى فى شأن عقد العمل ( المواد من ٦٧٤ الى ٦٩٨ ) .

ومؤدى هذا النظر أن المرجع فى تحديد أوضاع هذه الطائفة من العاملين هو أولا العقود المبرمة معهم ، فاذا كانت هذه العقود تحيل الى اللائحة الادارية والمالية للاتحادات أو الى المادة / ٢٨ منها ( والتي تقضى بتطبيق القوانين المعمول بها فى الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص فى اللائحة ) ، فانه تطبق على العامل عندئذ القواعد الوظيفية العامة بالقدر الذى تطبق به على أفراد القسم الأول ، وباعتبار هذه القواعد عندئذ بمثابة الشروط التعاقدية التى يتعين النزول على مقتضاها نتيجة لإحالة العقد المبرم مع العامل الى تلك القواعد ، وليس باعتباره موظفا عاما ، أما اذا لم يحل العقد الى اللائحة المذكورة ، فان علاقة العامل تخضع فى هذه الحالة لما قد يتضمنه العقد من أحكام وللمواد من ٦٧٤ الى ٦٩٨ من القانون المدنى فضلا عن أحكام تحديد الاجر الوارد بالمادة / ٢١ من اللائحة المشار اليها .

( فتوى رقم ١١٧٥ فى ١٢/٢٦ - ١٩٦٤ - جلسة ١٦/١٢/ ١٩٦٤ )

قاعدة رقم ( ٤٦٢ )

المبـسـد :

اختلاف وضع ممثلى الحكومة فى الشركات المساهمة قبل انشاء المؤسسة الاقتصادية ، عن وضع ممثلى المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة الشركات التابعة لها - قبل انشاء المؤسسة الاقتصادية كان ممثلو الحكومة فى مجالس ادارة الشركات المساهمة لا يعتبرون موظفين فى الحكومة شأنهم شأن باقى أعضاء مجالس الادارة الذين ينتخبهم المساهمون ، فهؤلاء وأولئك يعتبرون وكلاء عن أصحاب رأس المال العام والخاص طبقا لاحكام قانون التجارة - بعد انشاء المؤسسة الاقتصادية كان ممثلو هذه المؤسسة فى مجالس ادارة الشركات التابعة لها يعتبرون اما موظفين فى المؤسسة الاقتصادية أو وكلاء عنها حسب طبيعة علاقتهم بها .

ملخص الفتوى :

بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢ مايو سنة ١٩٥٦ عين عن الحكومة السيد ٠٠٠٠٠ رئيسا وعضوا منتدبا لمجلس ادارة شركة السكر والتقطير المصرية - وبمناسبة صدور القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية اصدر مجلس ادارة المؤسسة بجلسته المنعقدة فى ١٦ من مارس سنة ١٩٥٧ قرارا باعتماد أعضاء مجالس الادارة الذين يمثلون الحكومة فى الشركات قبل صدور القانون المذكور كممثلين للمؤسسة فى مجلس الادارة - وكان من بين ممثلى الحكومة المشار اليهم السيد الاستاذ ٠٠٠٠٠ الذى ظل يشغل وظيفة رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بشركة السكر والتقطير المصرية حتى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ( تاريخ انشاء المؤسسات العامة النوعية ) وبذلك أصبح ممثلا للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية التى حلت محل المؤسسة الاقتصادية فى الاشراف على شركة السكر والتقطير المصرية - وقد عين سيادته أخيرا رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات

الغذائية وتقديم اليها بطلب لحساب مدة خدمته السابقة فى شركة السكر والتقطير المحرية الى مدة خدمته المحسوبة بالمعاش فارسلت وزارة الخزانة ( مراقبة المعاشات ) كتابها رقم ٥٠٠ - ٣٦/١٤ تطالب لجنة التصفية بسداد الحصة المتأخرة لحصة سيادته على أساس أنه كان موظفا بالمؤسسة الاقتصادية .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الادارة العامة للمعاشات ترى أنه كان ممثلا للمؤسسة الاقتصادية بمقتضى احكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى مجلس ادارة شركة السكر اعتبارا من تاريخ صدره فى ٢٢ مارس سنة ١٩٥٧ وأنه يعتبر موظفا عموميا وذلك لان عمله فى المؤسسة وهى مرفق عام تديره وتشرف عليه الدولة ، كان بصفة دائمة ويدخل فى التنظيم الادارى لها ويخضع لاشرفائها وتبعيتها مما يتعين معه القول بانه موظف عمومى تتوافر فيه كافة شروط الموظف العمومى وأن له الحق فى حساب مدة خدمته السابقة بالمؤسسة الاقتصادية فى المعاش طبقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ( كتاب وكيل وزارة الخزانة للمعاشات رقم ٩٣٦/١٩/٥٠٠ المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٨ المرسل لادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة ) .

ويرى رئيس لجنة التصفية للمؤسسة الاقتصادية ان رؤساء مجالس ادارة الشركات وأعضاءها ممن يمثلون المؤسسات العامة لا يعتبرون من الموظفين العموميين وأن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ ينص على أنهم ممثلون للمؤسسة وأن الالفاظ المستعملة فى مواده تحدد طبيعة العلاقة بينهم وبين المؤسسة على أنها وكالة وأنه لا يغير من طبيعة العقد أنهم يحصلون على مكافآت من المؤسسة لأنها وكالة باجر وأنهم كانوا قبل أول ابريل سنة ١٩٥٧ يصرفون مرتباتهم من الشركات مباشرة رغم أن الحكومة هى التى كانت تعينهم وأن قوانين المعاشات لا تنطبق عليهم ( كتاب المؤسسة الاقتصادية رقم ٣٢١٥٠ المؤرخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٨ المشار اليه ) .

ومن حيث أن المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية تنص على أن « يكون

للمؤسسة الاقتصادية ممثلون فى مجالس ادارات الشركات التى يكون لها نصيب فى رأس مالها . ويحدد عدد ممثلى المؤسسة فى مجلس الادارة بنسبة لا تقل عن نسبة حصتها فى رأس المال ويشترط فى جميع الحالات أن يكون للمؤسسة ممثل واحد على الأقل فى مجلس ادارة الشركات التى لا يقل نصيبها فيها عن ٥٪ من رأس مالها » .

ويكون لممثلى المؤسسة فى مجلس الادارة ما لمائى أعضاء المجلس من سلطات وحقوق ولهم أن يقدموا الى كل من مجلس الادارة والجمعية العمومية المقترحات والتوجيهات المتعلقة بادارة شئون الشركة .

وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على أن لا يشترك ممثلو المؤسسة الاقتصادية فى الجمعية العمومية فى انتخاب أعضاء مجلس الادارة الذين يمثلون رأس المال الخاص .

وتنص المادة ( ١١ ) من هذا القانون على أن لا يلزم مندوبو المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة الشركات بتقديم أسهم ضمان عن عضويتهم .

وتنص المادة ( ١٢ ) من هذا القانون على أن تؤول الى المؤسسة الاقتصادية المبالغ التى تستحق لندوبها فى مجالس ادارة الشركات بآية صورة كانت .

وللمؤسسة أن تحدد المرتبات او المكافآت التى تصرف من خزائنها الى هؤلاء الندوبين .

وتنص المادة ( ١٧ ) من القانون المذكور على أن لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لادارة أعمال المؤسسة وله على الاخص ما ياتى:

١ - . . . . .

ب - . . . . .



ج - اختيار ممثلى المؤسسة فى مجالس ادارة الشركات التى تساهم فى رأس مالها ودراسة التقارير المقدمة منهم واصدار التوجيهات اللازمة اليهم .

د - تعيين موظفى المؤسسة وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص جميعها طبقا لما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ أن أعضاء مجلس ادارة الشركات انما يمثلون رأس المال الخاص والعام فالأعضاء الذين يمثلون رأس المال الخاص تختارهم الجمعية العمومية للمساهمين دون أن يشاركهم فى ذلك مندوبو المؤسسة الاقتصادية وبهذا الوصف يعتبرون وكلاء عن هؤلاء المساهمين والأعضاء الذين يمثلون رأس المال العام والذين ينوبون عن المؤسسة الاقتصادية فى مجلس ادارة الشركة يعتبرون اما موظفين فى المؤسسة الاقتصادية أو وكلاء عنها حسب طبيعة علاقتهم بها يتقاضون مرتباتهم أو مكافآتهم من خزائنها وتؤول اليها المبالغ التى تستحق لهم فى مجالس ادارة الشركات بآيه صورة كانت .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ بتصفية الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية وانشاء شركة جديدة تنص على أن تعتبر مصفاة بحكم القانون الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن « تنشأ شركة مساهمة مصرية باسم شركة السكر والتقطير المصرية ..... » .

وتنص المادة السابعة من هذا القانون على أنه « لا يجوز أن يقل نصيب الحكومة فى أى حآل عن ٥١٪ من أسهم الشركة فاذا كان ما يؤول الى الحكومة من أسهم طبقا لاحكام المادة السابقة ..... » .

( م ٦٥ - ج ٢٤ )

ومن حيث أن المادة الثامنة من هذا القانون تنص على أن « تمثل الحكومة في مجلس الادارة بنسبة لا تقل عن حصتها في رأس المال ويكون رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للادارة من بين ممثلى الحكومة في المجلس » .

ويعين الاعضاء الممثلون للحكومة في مجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التجارة والصناعة » .

ومن حيث أن وضع ممثلى الحكومة في الشركات المساهمة قبيل انشاء المؤسسة الاقتصادية يختلف عن وضع ممثلى المؤسسة الاقتصادية في مجالس ادارة الشركات التابعة لها ذلك أنه وان كانت الحكومة قبل انشاء المؤسسة الاقتصادية هي التى تعين ممثليها في مجالس الادارة فانهم لا يعتبرون موظفين في الحكومة وشأنهم شأن باقى أعضاء مجالس الادارة الذين ينتخبهم المساهمون فهؤلاء وأولئك يتناولون مكافآتهم من الشركة ذاتها التى يباشرون عضويتهم لمجلس ادارتها ويعتبرون طبقا لاحكام المادة ٣٤ من قانون التجارة وكلاء عن أصحاب رأس المال العام والخاص ، أما بعد انشاء المؤسسة الاقتصادية فان الامر جد مختلف ذلك ان المؤسسة الاقتصادية هي التى كان يصرف لها كل ما يستحقه أعضاء مجلس الادارة الذين يمثلونها مما يستفاد منه ان الشخص الاعتبارى نفسه هو عضو مجلس الادارة واذ كان لا يستطيع مباشرة مهام العضوية الا بأشخاص طبيعيين ينوبون عنه فقد وجب أن يندب عنها ممثلون يباشرون العمل نيابة عن الشخص الاعتبارى واذ كانت المؤسسة هي التى تؤدى رواتب هؤلاء الممثلين أو مكافآتهم فان علاقتهم تكون بالمؤسسة لا بالشركة التى يؤدون مهام عملهم في مجلس ادارتها .

ويختلف التكليف القانونى لهذه العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية وبين هؤلاء الممثلين بحسب طبيعة هذه العلاقة فمنهم من يعتبر موظفا في المؤسسة الاقتصادية ومنهم من يعتبر وكيلًا عنها حسب الاحوال مما لا معدى معه عن بحث كل حالة على حدة اذ لا يمكن وضع قاعدة عامة تنطبق في جميع الحالات على ممثلى المؤسسة كافة .

ومن حيث أنه بالنسبة للحالة المعروضة الخاصة بالسيد الاستاذ ...  
الذى كان ممثلا للمؤسسة الاقتصادية فى شركة السكر رئيسا لمجلس  
ادارتها والعضو المنتدب به فان الثابت من الاوراق انه فى ٢ مايو سنة  
١٩٥٦ أصدر مجلس الوزراء قرارا بتعيين السيد ..... رئيسا وعضوا  
منتدبا لمجلس ادارة شركة السكر والتقطير المصرية .

وفى ١٦ من مارس سنة ١٩٥٧ قرر مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية  
اعتماد أعضاء مجالس الادارة الذين يمثلون الحكومة فى الشركات قبل  
صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء  
المؤسسة كممثلين للمؤسسة فى مجلس الادارة .

ومن حيث أن الثابت أيضا أن المؤسسة الاقتصادية كانت تصرف  
المكافآت التى تقررها من حصة إيراداتها ومنها ما كان يسؤل الى  
خزانتها طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

ومن حيث أن الثابت من صحيفة خدمة السيد المذكور المرفقة بملف  
خدمته بالمؤسسة الاقتصادية أن الشركات التى كان يمثل المؤسسة فى  
مجلس ادارتها هى شركة السكر والتقطير المصرية وأن تاريخ تعيينه هو  
١٩٥٧/٤/١ .

ومن حيث أنه لكى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لاحكام  
الوظيفة العامة التى مردها الى القوانين واللوائح يجب أن تكون علاقته  
بالمرفق العام لها صفة الاستقرار والدوام وليست علاقة عارضة تعتبر قس  
حقيقتها عقد عمل يتدرج فى مجالات القانون الخاص .

ومن حيث عن السيد ..... بوصفه رئيسا وعضوا منتدبا لمجلس  
ادارة شركة السكر والتقطير المصرية فى الفترة من ٢ مايو سنة ١٩٥٦  
الى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٧ وهى الفترة السابقة على انشاء المؤسسة  
الاقتصادية والتى كان خلالها ممثلا للحكومة فى الشركة لا يعتبر موظفا

بالحكومة ولا فى الشركة المذكورة وإنما يعتبر وكىلا عن حملة الاسم  
يخضع لاحكام الوكالة ويتقاضى مكافاته من ميزانية شركة السكر والتقطير  
المصرية .

أما خلال الفترة من ١٦ من مارس سنة ١٩٥٧ الى ٢٧ من ديسمبر  
سنة ١٩٦١ التاريخ السابق على العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩  
لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة والتي تضم  
الحاق شركة السكر والتقطير المصرية بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات  
الغذائية فإذا كان سيادته قد عين فى المؤسسة الاقتصادية ممثلا لها فى  
مجلس ادارة شركة السكر والتقطير المصرية كعضو منتدب ورئيسا  
للمجلس وكان عمله هذا متصفا بالاستقرار والدوام ولا يقوم به بصفة  
عارضة وكانت المؤسسة تصرف له مكافاته من خزانتها فانه يعتبر موظفا  
فى المؤسسة .

ومن حيث أن المادة الثانية من قانون التأمين والمعاشات لموظفى  
الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به قرار رئيس الجمهورية  
العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « موظفو  
الهيئات والمؤسسات العامة المشار اليها فى البندين ب ، ج من المادة  
السابقة الذين كانوا قبل تعيينهم معاملين بالرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة  
١٩٢٩ المشار اليه أو بلائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين  
بالازهر المشار اليها أو بأحد قوانين المعاشات العسكرية ..... يعاملون  
أثناء مدة خدمتهم بالمؤسسة بالرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار  
اليه وتسرى فى شأنهم أحكام المادتين ٧١ و ٧٢ على أن تؤدى أعباء  
المعاشات سواء عن الحد الحالية أو السابقة الى الخزانة العامة » .

ومن حيث أن السيد ..... قد عين اعتبارا من ١٩٦٦/١٢/٢٨  
بالقرار الجمهورى رقم ٤٨٦٩ لسنة ١٩٦٦ رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة  
المصرية العامة للصناعات الغذائية واذ كان الثابت من كتاب وكيل وزارة  
الخزانة لشئون المعاشات رقم ٣٦/١٤/٥٠٠ المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٨

والمرسل لإدارة الفتوى والتشريع للخزانة أن المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية تطبق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فإنه يخضع لاحكام هذا القانون ويحق له حساب مدة خدمته السابقة بالمؤسسة الاقتصادية بالشروط والاوزاع الواردة به .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه فى خلال المدة من ٣ مايو سنة ١٩٥٦ الى ١٥ مارس سنة ١٩٥٧ يعتبر السيد الاستاذ . . . . . رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بشركة السكر والتقطير المصرية وكيلًا عن حملة الاسهم .

وخلال المدة التالية لذلك وحتى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ التاريخ السابق على الحاق شركة السكر والتقطير المصرية بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية بالقرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ والتى كان خلالها ممثلا للمؤسسة الاقتصادية يعتبر موظفا فى المؤسسة الاقتصادية .

وعلى ذلك يحق له طلب ضم هذه المدة فى المعاش بالشروط والاوزاع الواردة فى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

( ملف ٢٠٨/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٠ ) .

## الفصل الثانى

### الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة

#### قاعدة رقم ( ٤٦٣ )

#### المبـدأ :

التفرقة بين الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة - معياره هو الوصف  
الوارد فى الميزانية - وظائف رؤساء أقسام الواردة بميزانية الهيئة العامة  
للبنترول عن السنة المالية ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - هى وظائف دائمة .

#### ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٦١ تقدم السيد . . . . .  
الموظف بالمؤسسة المصرية العامة للبنترول بتظلم إلى السيد الدكتور وزير  
الصناعة ضمنه أنه كان ضابطاً بالقوات المسلحة وأحيل إلى المعاش  
فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ ثم عين بمعمل تكرير البنترول الحكومى  
بالسويس فى ٤ من مايو سنة ١٩٥٦ بماهية مقطوعة شاملة لاعانة غلاء  
المعيشة وجميع البدلات والمكافآت الإضافية الاخرى مقدارها ٧٨ جنيها  
و ٣٧٠ مليما ، ثم صدر قرار عضو مجلس الادارة المنتدب بالهيئة العامة  
للبنترول رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ بتحديد وظائف وأقدمية الموظفين متضمنا  
وضعه فى درجة رئيس أقسام بالربط الثابت المقرر لها بميزانية ١٩٥٨/٥٧  
ومقداره ٨٢ جنيها ، وفى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ صدر قرار الهيئة  
رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ بوضع موظفيها فى الدرجات المبنية قرين أسمائهم  
ومنحهم بداية الربوط المقرر لها اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٥٨ تنفيذا  
لميزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٥٩/٥٨ ، ولم يشمل هذا القرار  
لان مرتبه كان يجاوز بداية درجة رئيس أقسام المقرر لها ٨٠ - ١٢٠  
جنيها ، ويضيف المظلم أنه رغما عن أنه منذ صدور ميزانية ١٩٥٩/٥٨  
قد أصبحت وظائف الهيئة العامة ذات بداية ونهاية وأن القرار رقم ٣٦  
لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر قضى صراحة بتعيينه فى وظيفة رئيس أقسام

بها ، الا ان الهيئة قد حجبت عنه علاوة المعيشة والعلاوات الدورية ولم تستقطع منه احتياطي المعاش بحجة أنه موظف مؤقت يتقاضى مكافأة شاملة ، ثم ينهى تظلمه طالبا صرف غلاء المعيشة المستحق له فى درجة رئيس اقسام اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٨ ، والعلاوة الدورية المستحقة له فى أول مايو سنة ١٩٦٠ مع خصم احتياطي المعاش من مرتبه من تاريخ تعيينه بالهيئة العامة للبترول وعن مدة خدمته بها .

وقد ردت الهيئة العامة للبترول على ذلك بان المتظلم كان ضابطا بالقوات المسلحة برتبة بكباشى واحيل الى المعاش فى ٤ من مايو سنة ١٩٥٦ وربط له معاش شهرى مقداره ٥٢ جنيها ، ثم صدر أمر ادارى بتعيينه بمعمل تكرير البترول الحكومى بالسويس اعتبارا من التاريخ المذكور بماهية مقطوعة شاملة لاعانة غلاء المعيشة وجميع البدلات الاضافية الاخرى قدرها ٧٨ جنيها و ٢٧٥ مليما ، ثم صدر القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ متضمنا تعديل تلك الماهية .

وقد قررت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمناسبة ابداء الرأى فى هذا الموضوع ، المبادئ الاتية :

١ - ان معيار التفرقة بين الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة هو الوصف الوارد فى الميزانية وذلك وفقا لما تقضى به المادة ٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة التى تنص على أن الوظائف الداخلة فى الهيئة اما دائمة أو مؤقتة حسب وصفها الوارد فى الميزانية .

وبالرجوع الى ميزانية الهيئة العامة للبترول عن السنة المالية ١٩٥٧/٥٦ التى صدر القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ بوضعه على احدى وظائف رئيس اقسام الواردة بها ، يبين أنه ورد فى هذه الميزانية فى الباب الاول - ( المرتبات ) سبعة وظائف رئيس اقسام ( مهنص ) ، ومن ثم

تكون درجة رئيس أقسام الواردة فى ميزانية الهيئة العامة للبترول على النحو سالف الذكر من الوظائف الدائمة ومن ثم فان شاغلها يكون موظفا دائما .

وبذلك يكون السيد ..... شاغلا لوظيفة دائمة فى ميزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٥٧/٥٦ .

ولا يسوغ الاحتجاج بأن الهيئة لم تقصد تعيين المذكور فى وظيفة رئيس أقسام فيها ، وأنها لو عنت ذلك لاوقفت صرف معاشه عن مدة خدمته السابقة ، ذلك أن وقف صرف المعاش اجراء يتعين اتخاذه سواء جرى التعيين على درجة دائمة أو درجة مؤقتة ، اذ أن أحكام قوانين المعاشات المختلفة تقضى بوقف صرف المعاش اذا ما أعيد صاحب معاش الى الخدمة سواء كان ذلك بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن الهيئة العمال ، هذا فضلا عن أن الثابت من الاوراق أن السيد ..... قد رخص له بعد ذلك فى الجمع بين المعاش والمرتب وذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٩ لسنة ١٩٦٠ .

( فتوى رقم ٦٩١ فى ٢٣/١٠/١٩٦٢ - جلسة ٢٦/٩/١٩٦٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٦٤ )

المبدأ :

الموظف الدائم والموظف المؤقت - مناط التفرقة بينهما فى قانون التوظيف .

ملخص الحكم :

ان قانون الموظفين قد جعل مناط التفرقة بين الموظف الدائم الذى يبرى فى شأنه حكم المادة ١٩ المشار اليها والموظف المؤقت هو دائمية الوظيفة أو عدم دائمتها بحسب وصفها الادارى فى الميزانية ، وقد أكد



ذلك فيما أورده فى المادة ٢٦ من جعل المعينين فى وظائف مؤقتة خاضعين فى توظيفهم وتاديبهم وفصلهم للأحكام التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .

( طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٣ ) .

### قاعدة رقم ( ٤٦٥ )

#### المبدأ :

معيار التمييز بين الوظائف الدائمة والمؤقتة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو طبيعة العمل - سريان أحكام هذا القانون كأصل عام على العاملين المعينين فى الوظائف الدائمة والمؤقتة على السواء ما لم ينص صراحة على تقييد العمومية والشمول أو قصرها على نوع من الوظائف دون سواها - الفصل التاسع من القانون المذكور الخاص بالتحقيق مع العاملين وتاديبهم يصرى على المعينين على وظائف مؤقتة - اثر ذلك - اختصاص المحاكم التأديبية بالنظر فى القضايا التأديبية المقامة ضد العاملين بلا استثناء - اعتبار ذلك تعديلا للمادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - النص فى المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية على استمرار العاملين المعينين بربط ثابت أو مكافآت بوضعهم الحالى الى أن تتم تسوية حالاتهم أو يوضعون على درجات - لا اثر له على مركزهم القانونى المستمد من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذى من شأنه إخضاعهم لاختصاص المحاكم التأديبية .

#### ملخص الحكم :

استحدث القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للوظائف الدائمة أو المؤقتة تنظيما جديدا مغايرا لما كان يقضى به القانون الملغى رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر فلأخذ بمعيار طبيعة العمل فى تعريف كل من

الوظائف الدائمة والمؤقتة فعرّف في المادة الثالثة منه الوظائف الدائمة بأنها تلك التي تقتضى القيام بعمل غير محدد بزمن معين أما الوظيفة المؤقتة فهي التي تقتضى القيام بعمل مؤقت ينتهى فى زمن محدد أو تكون لغرض مؤقت وإدراج هذين النوعين من الوظائف فى جدول الدرجات المرافق للقانون دون تفرقة بينهما فنص فى المادة الرابعة على أن « تنقسم الوظائف العامة الدائمة والمؤقتة الى اثنتى عشرة درجة كما هو مبين بالجدول المرافق وذلك فيما عدا وظائف وكلاء الوزارات والوظائف الممتازة ، وأخضع القانون فى المادة الثانية منه شاغلى الوظائف الدائمة والمؤقتة جميعهم لاحكامه دون ما استثناء على غير ما كان يذهب اليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المذكور فنصت على أن « يعتبر عاملا فى تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين فى إحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة بقرار من السلطة المختصة » وباستقراء نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يبين أنه جرى فى معظمها على إيراد لفظ عامل ووظيفة مطلقاً دون تخصيص وفى باقى النصوص يجرى على تخصيصه كما هو الشأن فى المادة ٧٣ التى تنص على جواز إحالة العامل المعين على وظيفة دائمة الى الاستيداع والفقرة الثامنة من المادة ٧٣ التى تقرر انتهاء خدمة العامل بسبب الغاء الوظيفة المؤقتة دلالة ذلك أن أحكام هذا القانون تسرى كاصل عام على العاملين المعيّنين فى الوظائف الدائمة والمؤقتة على السواء وذلك ما لم ينص صراحة على تقييد عموميتها وشمولها أو قصرها على نوع من الوظائف دون الآخر .

ويبين من استعراض نصوص الفصل التاسع من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتحقيق مع العاملين وتاديبهم أن المشرع اطلق فيه لفظ العاملين والوظائف دون تخصيص ومن ثم يتعين أن يفهم على عموميتها دون تفرقة بين عامل معين على وظيفة دائمة أو مؤقتة ، وقد حددت المادة ٦٣ من القانون السالف الذكر السلطات المختصة بتوقيع الجزاءات على العاملين دون تفرقة بين من يشغل منهم وظيفة دائمة أو مؤقتة وقصرت توقيع بعض الجزاءات على المحكمة التأديبية ، ومن

مقتضى ذلك أن المحكمة التأديبية أصبحت مختصة بالنظر فى الدعاوى التأديبية العامة ضد العاملين بلا استثناء وما ينطوى على ذلك من تعديل لحكم المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بسحب اختصاص المحكمة التأديبية فى توقيع الجزاء على العاملين الذين يشغلون وظائف مؤقتة أسوة بمن شغل منهم وظيفة دائمة ولا ينال من ذلك ما تقضى به المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية من أن « يستمر العاملون المعينون بربط ثابت أو مكافآت بوضعهم الحالى الى أن يتم تسوية حالاتهم أو يضعون على درجات » ذلك أن ارجاء تسوية حالة العامل المعين بمكافأة شاملة والمشاغل لوظيفة مؤقتة شأن المطعون ضده لا اثر له على مركزه القانونى المعتمد من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي من شأنه أن يخضعه لاختصاص المحكمة التأديبية .

( طعن رقم ١١٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٧ ) .

قاعدة رقم ( ٤٦٦ )

المبدأ :

مناط دائمية الوظيفة أو عدم دائمتها فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو وصف الوظيفة فى الميزانية - الدرجات الناتجة عن تقسيم اعتماد مؤقت تأخذ حكمه وتتصف بالتأقيت - الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة لأعمال مؤقتة يخضعون فى تأديبهم لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تنفيذا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - اختصاص رئيس المصلحة أو وكيل الوزارة بتوقيع العقوبات عليهم - المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية جاءت متسقة مع هذا الوضع - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم .

### ملخص الحكم :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن « الوظائف الداخلة في الهيئة اما دائمة او مؤقتة حسب وصفها الوارد في الميزانية » وبهذه المثابة كان وصف الوظيفة في الميزانية هو مناط دائمية الوظيفة أو عدم دائميته . ولما كان الثابت أن المطعون ضده شغل درجة سادسة بميزانية الباب الثالث قى السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ وكانت اعتمادات هذا الباب من ميزانية الوزارات موقوتا تطبيقها بالغرض الذى أدرجت من أجله وهو تنفيذ بغض الاعمال الجديدة ، فإذا ما قسم جزء من أحد هذه الاعتمادات الى درجات لتعيين بعض العاملين اللزمين لتنفيذ هذه الاعمال ، فان هذه الدرجات تأخذ بدورها حكم الاعتماد ذاته وتتصف بالتأقيت ، وعلى هذا تكون الدرجة السادسة التى شغلها المطعون ضده مؤقتة ، ويكون المطعون ضده وقد شغل هذه الدرجة بطريق التكليف لمدة سنتين قابلتين للامتداد بمثابة موظف مؤقت شاغل لوظيفة مؤقتة .

كما أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الذى فى ظله صدر أمر تكليف المطعون ضده. وأحيل الى المحاكمة التأديبية كانت تنص على أن « تمرى على الموظفين المؤقتين الشاغلين وظائف دائمة جميع الاحكام الواردة فى هذا القانون أما الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة باحكام توظيفهم وتاديبهم وفصلهم يصدر بها قرار من مجلس الوزراء . . . » وقد أصدر مجلس الوزراء فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ هذا القرار ونص فى الفقرة الثانية من عقد تعيين الموظف المؤقت على تخويل وكيل الوزارة او رئيس المصلحة سلطة توقيع العقوبات التأديبية ويكون قراره نهائيا فيما عدا عقوبة الفصل فتكون من سلطة الوزير وجاءت المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية متسقة مع هذا المنطق فقضت بأن « تختص بمحاكمة الموظفين المعينين على

وظائف دائمة عن المخالفات المالية والادارية محاكم تاديبية تشكل على الوجه الآتى ٠٠٠ » وقد كان من مقتضى هذه الاحكام أن يخضع المطعون ضده باعتباره موظفا مؤقتا شاغلا لوظيفة مؤقتة لاحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه فى شأن تاديبه ولا تختص المحاكم التاديبية بمحاكمته .  
( طعن رقم ١١٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤٦٧ )

المبدأ :

المعينون على وظائف مؤقتة او اعمال مؤقتة - علاقتهم بالحكومة قانونية ، لا عقدية ، تنظمها القوانين واللوائح - خضوعهم فى توظيفهم وتاديبهم وفصلهم للاحكام المتضمنة قرارات مجلس الوزراء فى هذا الشأن - تنظيم هذه القرارات لصيغة عقد الاستخدام الذى يوقعه الموظف .

ملخص الحكم :

ان علاقة الحكومة بالموظفين المعينين على وظائف مؤقتة او لاعمال مؤقتة ليست علاقة عقدية ، بل هى علاقة قانونية تنظمها القوانين واللوائح ، وغاية الامر أنهم يخضعون فى توظيفهم وتاديبهم وفصلهم للاحكام التى صدرت او تصدر بها قرارات من مجلس الوزراء ، وقد نظم هذا المجلس بقرارات منه صيغة عقد الاستخدام الذى يوقعه من يعين من هؤلاء فى خدمة الحكومة .

( طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٦٨ )

المبدأ :

المعينون على وظائف مؤقتة او لاعمال مؤقتة - علاقتهم بالحكومة على مقتضى عقد الاستخدام ، علاقة مؤقتة لفترة محددة ، انتهائها بالادوات القانونية الثلاث الواردة بالمواد ١ و ٦ و ٨ .

### ملخص الحكم :

ان علاقة الحكومة بالموظفين المعيّنين على وظائف مؤقتة او لاعمال مؤقتة - على مقتضى صيغة عقد الاستخدام الصادر به قرار مجلس الوزراء - هي علاقة مؤقتة لمدة محدودة تنتهى بالادوات القانونية الثلاث التى نصت عليها المواد ١ و ٦ و ٨ من العقد . ومفاد الاولى 'انتهاء العقد بانتهاء مدته وامتداده من تلقاء نفسه لمدة أخرى وبالشروط عينها اذا لم يعلن أحد الطرفين الاخر قبل انقضاء المدة بشهر برغبته فى انهاء العقد . ومفاد الثانية أنه يجوز للحكومة فى أى وقت - فى حالة سوء السلوك الشديد - عزل المستخدم بدون اعلان سابق وبأمر من الوزير ، ويكون هذا الامر نهائيا بالنسبة اليه ولا يمكن المعارضة فيه . ومفاد الثالثة أنه يجوز لكل من الطرفين انهاء العقد فى أى وقت كان خلال جريان مدته بمقتضى اعلان يرسل كتابة قبل ذلك بمدة شهر .

( طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢١ ) .

### قاعدة رقم ( ٤٦٩ )

### المبدأ :

المعيّنون على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة - حق الحكومة فى انهاء علاقتها بهم لسوء السلوك الشديد من جانب الموظف - استعمالها لهذا الحق متى قام موجب - بحسب تقديرها - عدم تطلبه اعلانا سابقا .

### ملخص الحكم :

ان انهاء علاقة الموظف المؤقت المعين على وظيفة مؤقتة بالحكومة بسبب سوء السلوك الشديد من جانب الموظف هو حق للحكومة وحدها ، ولا يتطلب اعلانا أو ميعادا سابقا ، وللحكومة أن تستعمله متى قام موجب بالموظف بحسب تقديرها .

( طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢١ ) .

**المبدأ :**

قرار فصل موظف - صدوره من الوزير باعتباره من الموظفين الموضوعين تحت الاختبار لا من الموظفين المؤقتين - صحته ما دامت السلطة التي تملك الفصل في الحالتين واحدة - وقام الفصل على سبب عدم الصلاحية للبقاء في الوظيفة .

**ملخص الحكم :**

إذا كان مركز المطعون ضده في الوظيفة هو مركز لائحى فانه يطبق في شأنه ما يطبق على الموظفين المؤقتين ، ولا يغير العقد المبرم بينه وبين الحكومة من طبيعة هذه العلاقة ، فإذا كان الوزير قد انتهى خدمة المطعون ضده بوصفه من الموظفين الموضوعين تحت الاختبار بالتطبيق للمادة ١٩ من قانون التوظيف وليس من الموظفين المؤقتين الخاضعين لحكم المادة ٢٦ من هذا القانون ، فان الامر لا يختلف في الحاليين اذ السلطة التى تملك الفصل فى كليهما واحدة ، وكذلك الاسباب التى قام عليها وهى عدم الصلاحية للبقاء فى الوظيفة .

( طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٣ ) .

**المبدأ :**

هيئة البريد - وظائف الدرجة التاسعة بميزانيتها فى السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ مؤقتة - السلطة المختصة بفصل المعينين عليها - هى المنصوص عليها فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١/١٢/١٩٥٢ أو من يفوض بعد ذلك قانونا .

### ملخص الحكم :

بالاطلاع على الميزانية العامة ١٩٥٨/١٩٥٧ يتبين أن وظائف الدرجة التاسعة بهيئة البريد هي وظائف مؤقتة ، وما دام قرار تعيين المطعون ضده كان على إحدى هذه الدرجات المؤقتة ومن ثم فهو موظف مؤقت يخضع لحكم المادة ٢٦ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ، وبالتالي يكون من سلطة الجهة الادارية انهاء خدمته أو فصله من وظيفته بالاداة التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٣١ أو لمن فوض بعد ذلك قانونا .

( طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٦ ) .

قاعدة رقم ( ٤٧٢ )

### المبدأ :

الموظف المعين على بند المكافآت - انتهاء الاعتماد المالى المدرج لذلك بالميزانية .

### ملخص الحكم :

متى كان المدعى قد عين على بند المكافآت فانه بهذه المثابة يعتبر من قبيل الموظفين المؤقتين الذين تظل صلتهم بالحكومة قائمة ما بقى الاعتماد المالى المدرج بالميزانية والمخصص لهذا الغرض قائما ، وبانتهاء الاعتماد المالى المخصص لصرف هذه المكافآت تنتهى تبعاً لذلك وبحكم اللزوم خدمة كل من كان معينا عليه .

( طعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٥ ) .



### الفصل الثالث

#### علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية

قاعدة رقم ( ٤٧٣ )

المبدأ :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - خضوع نظامه القانوني للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة - سريان التنظيم الجديد عليه باثر جال من تاريخ العمل به - عدم سريانه باثر رجعي يمس المراكز القانونية الذاتية الا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى - تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب اعباء مالية على الخزنة العامة - عدم سريانه على الماضي - الا اذا تبين قصده من ذلك بوضوح - عند الشك يكون التفسير لصالح الخزنة - اساس ذلك - مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/١٠/٢١ .

ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح . فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أى وقت ، وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا في أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظله . ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة . ويتفرع عن ذلك أن النظام الجديد يسرى على الموظف باثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى باثر رجعي بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف فى ظل النظام القديم ، قانونا كان أو لائحة ، الا بنص خاص فى قانون ، وليس فى أداة أدنى منه كلائحة . وإذا تضمن النظام الجديد ، قانونا كان أو لائحة ، مزايا جديدة

( م ٦٦ - ج ٢٤ )

للوظيفه ترتب اعباء مالية على الخزانه ، فالاصل الا يسرى النظام الجديد ، فى هذا الخصوص ، الا من تاريخ العمل العمل به ، الا اذا كان واضحا منه انه قصد ان يكون نفاذه من تاريخ سابق . هذا وعند الغموض أو الشك يجب أن يكون التفسير لصالح الخزانه اعمالا لمبدأ ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة فى الروابط التى تقوم بين الحكومة والافراد فى مجالات القانون العام .

ما دام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قد استحدث بالنسبة الى العمال الذين كانوا قد بلغوا درجة صانعين دقيق عند تنفيذ قرار ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ وما كانوا يفيدون من مزايا ، قد استحدث لهم مركزا قانونيا جديدا يرتب اعباء مالية على الخزانه العامة ، وجاء ذلك القرار خلافا من أى نص يدل بوضوح على أنه قصد الى أن تكون افادتهم منه من تاريخ سابق فى الماضى ، فانهم ، والحالة هذه ، لا يفيدون من هذا التنظيم الجديد الا من التاريخ المعين لنفاذه . وعلى مقتضى ذلك ، يكون الحكم المطعون فيه ، اذ قضى للمطعون عليه بفروق عن المدة من ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ لغاية ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، قد خالف القانون ، ومن ثم يتعين الغاؤه والحكم برفض الدعوى .

( طعن رقم ٦ لسنة ١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٥٥ ) .

قاعدة رقم ( ٤٧٤ )

المبدأ :

جواز تعديل مركز الموظف القانونى وفق المصلحة العامة - عندئذ  
سريان التنظيم الجديد باثر رجعى يهدر المراكز القانونية الذاتية الا بنص  
خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى .

### ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، ومركز الموظف هو مركز قانوني عام يجوز تعديله وتغييره وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بتنظيم جديد يجرى عليه باثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يجرى باثر رجعي بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت لصالح الموظف في ظل النظام القديم الا بنص خاص في قانون وليس في أداة ادنى منه .

( طعن رقم ٢٨٧ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٥٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٧٥ )

#### المبدأ :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - عدم سريان التنظيم الجديد عليه باثر رجعي يمس المراكز القانونية الذاتية الا بنص خاص في قانون وليس في أداة ادنى .

### ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، ومركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أى وقت وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا في أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظله . ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يخضع نظامهم القانونى للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة . ويتفرع عن ذلك أن النظام الجديد يجرى على الموظف باثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يجرى باثر رجعي بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف فى ظل النظام القديم ، قانونا كان

أو لائحة ، إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى. منه . فإذا كان  
الثابت في شأن المدعى أنه قد اكتسب في ظل قواعد الانصاف حقاً  
في علاوة مدرسة المحصلين والعتارفة وقدرها ٥٠٠ م بحكم كونه من  
حملة هذا المؤهل ، فلا يجوز المناس بحقه في هذه العلاوة إلا بنص خاص  
في قانون .

( طعن رقم ٣٠٤ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٥٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٧٦ )

#### المبدأ :

خضوع النظام القانوني للموظف للتعديل وفق مقتضيات المصلحة  
العامة - سريان التنظيم الجديد عليه باثر حال من تاريخ العمل به - عدم  
سريانه باثر رجعي يمس المراكز القانونية الذاتية إلا بنص خاص في قانون  
ليس فيه أداة أدنى - تضمن التنظيم الجديد لزاماً ترتب إعفاء مالية على  
الحقائقة - عدم سريانه على الملحق إذا تبين قصد من ذلك بوضوح .

#### ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين  
واللوائح ، فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز  
تعديله في أي وقت ، وليس له أن يحتج بأنه له حق مكتسب في أن يعمل  
بمقتضى النظام القديم الذي عين في ظله . ومرد ذلك إلى أن الموظفين  
هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظمهم القانوني  
للتعديل والتغيير وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة . ويتفرع عن ذلك أن  
النظام الجديد يسرى على الموظف باثر حال مباشر من تاريخ العمل به ،  
ولكنه لا يسرى باثر رجعي بما من شأنه إهدار المراكز القانونية الذاتية  
التي تكون قد تحققت لصالح الموظف في ظل النظام القديم ، قانوناً كان  
أو لائحة ، إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى منه كلائحة .

وإذا تضمن النظام الجديد ، قانونا كان أو لائحة ، مزايا جديدة للموظفة ترتب أعباء مالية على الخزانة ، فلاصل ألا يسرى النظام الجديد فى هذا الخصوص إلا من تاريخ العمل به ، إلا إذا كان واضحا منه أنه قصد أن يكون نافذه من تاريخ سابق .

( طعن رقم ٢٩٨ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧٧ )

المبـسـد :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - خضوع نظامه القانونى للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة - سريان التنظيم الجديد عليه باثر حال من تاريخ العمل به - تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب أعباء مالية على الخزانة - عدم سريانه على الماضى إلا اذا نص على ذلك .

ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكها القوانين واللوائح ، ومركز الموظف هو مركز قانونى عام يجوز تعديله وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بقرار تنظيمى جديد يسرى باثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، وإذا تضمن التنظيم الجديد مزايا جديدة للموظفة ترتب أعباء مالية على الخزانة العامة فلاصل أنها تسرى من تاريخ نفاذه إلا إذا نص على الافادة منها من تاريخ سابق .

( طعن رقم ٣٢٢ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧٨ )

المبـسـد :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - النص على شروط ولجرائك يجب إتخاذها فى مواعيد معينة للافادة من بعض المزايا للموظفة

والا سقط الحق فيها - افادته من هذه المزايا يكون منوطا باستيفاء تلك الشروط في مواعييدها - أساس ذلك - مثال بالنسبة لراتب بدل السفر .

ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح التي تصدر في هذا الشأن ، ومركز الموظف مركز قانوني عام يخضع في تنظيمه لما تقرره هذه القوانين واللوائح من أحكام . ويتفرع عن ذلك انه اذا تضمنت نظم التوظيف مزايا للوظيفة وشرطت للافادة منها شروط وانجراءات يجب أن تتخذ في مواعيد معينة والا سقط الحق فيها فان حق الموظف في الافادة منها يكون منوطا بتوافر تلك الشروط واستيفاء هذه الاجراءات في مواعييدها المقررة ، ذلك أن الشارع انما يستهدف بفرض هذه القيود وجه المصلحة العامة استقرارا للوضائع الادارية واحكاما للرقابة على التصرفات التي ترتب اعباء مالية على الخزنة ، وراتب بدل السفر هو مزية من مزايا الوظيفة العامة يخضع في آحكامه وشروط استحقاقه لما تقرره القوانين واللوائح في هذا الخصوص .  
( طعن رقم ١١ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٣١ / ١٩٥٥ )

قاعدة رقم ( ٤٧٩ )

المبدأ :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح -  
اثر ذلك : قابلية مركزه القانوني للتغيير أو التعديل في أى وقت ، ليس للموظف أى حق مكتسب محصن من هذا التغيير أو التعديل .

ملخص الحكم :

من المقرر أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومن ثم فهو مركز قانوني عام قابل للتغيير في أى وقت

وشغل الوظيفة لا يرتب للموظف حقا مكتسبا فيها محصنا ضد كل تغيير أو تعديل وانما يجوز دائما للمشرع أن يعدل في هذا المركز وأن يفوض جهة الادارة في ذلك ما دام لا يستهدف من ذلك الا الصالح العام .

( طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٠ )

#### المبدأ :

موظف - مركز تنظيمي عام - انشاؤه وتعديله والغاؤه يتم على اساس من القانون ووفقا لاحكامه - الاستفادة من مركز قانوني معين لا يتطلب اللجوء الى القضاء في كل حالة - استقرار هذا المركز باحكام حازت قوة الشيء المقضي فيه في حالات مماثلة وصيرورتها مبدءا ثابتا نجرى على سنته المحاكم مما يؤيد هذا الرأي .

#### ملخص الفتوى :

ان قواعد القانون الاداري تهدف اساسا الى معالجة مراكز تنظيمية عامة ، وان انشاء هذه المراكز أو تعديلها أو الغاؤها يجب أن يتم على اساس من القانون ووفقا لاحكامه . ولا يتطلب الامر لاستفادة الموظف من مركز قانوني معين توافرت فيه شروطه أن يلجأ الى القضاء في كل حالة ليستصدر حكما باحقية في الاستفادة من هذا المركز ، سيما وقد استقر هذا المركز باحكام حازت قوة الشيء المقضي فيه حالات مماثلة واصبحت مبدءا ثابتا تجرى على سنته المحاكم .

( فتوى رقم ٧٢٦ في ١١/٥/١٩٦٢ - جلسة ١٩٦٢/٩/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٤٨١ )

المبدأ :

مدى احقية العاملين الذين كانوا وقت دخولهم الخدمة لأول مرة خاضعين لاحد الانظمة الوظيفية التى تقضى بانتهاء الخدمة فى سن الخامسة والمستين ثم تغير. وضعهم بعد ذلك بخضوعهم لنظام يخرجهم من الخدمة ببلوغهم سن الستين فى البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والمستين .

ملخص الحكم :

تحديد سن الاحالة الى المعاش هو جزء من النظام الوظيفى الذى يخضع له الموظف عند دخوله الخدمة ، وهذا النظام قابل للتعديل فى أى وقت حسبما يقضى الصالح العام ، باعتبار أن علاقة الموظف بالوظيفة هى علاقة تنظيمية تحكمها قوانين ولوائح ، وليست علاقة تعاقدية . وليس لموظف حق ذاتى بالنسبة لتحديد سن احالته الى المعاش ، وانما يترك بنظم التوظيف تحديده كيفما يتفق والمصلحة العامة ، وذلك فيما عدا الاستثناءات التى تقررها التشريعات ، على أنه يتعين عدم التوسع فى تفسير هذه الاستثناءات والقياس عليها ، وانما يجب أن تقدر بقدرها ومن ثم فان الاستثناء الوارد فى المادة ١٩ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ لا يجوز التوسع فى تفسيره بمده الى ما كان وقت دخوله الخدمة لأول مرة خاضعا لاحد الانظمة الوظيفية التى تقضى بانتهاء الخدمة فى سن الخامسة والمستين ثم تغير وضعه بعد ذلك بخضوعه لنظام يخرجهم من الخدمة ببلوغهم سن الستين .

وبناء على ذلك فان تطبيق القانونين رقمى ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ على المعروضة حالتهم انما يتم من واقع مراكزهم القانونية النابتة لهم وقت العمل بهما ولا تتم بالنظر الى ما كان لهم من مراكز قانونية فى اوقات سابقة كوقت دخولهم الخدمة .

( ملف ٧٣٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/٢/٧ )



قاعدة رقم ( ٤٨٢ )

المبدأ :

علاقة الموظف بالوظيفة العامة علاقة تنظيمية عامة - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ وضعاً نظاماً متكاملاً لبعض شؤون الوظيفة يتعين تطبيقه على كل من افتتح علاقته الوظيفية بعد العمل بالقانون المذكور .

ملخص الفتوى :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ وضعاً نظاماً متكاملاً في شأن حساب مدة الخبرة العلمية وما يقابلها من أقدمية افتراضية وعلاوات اضافية الامر الذي يتعين معه تطبيق هذا النظام على كل من افتتح علاقته الوظيفية بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتبعاً لذلك فإن العاملين المعروضة حالتيهما وقد عينا في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ و ٣١ من يناير سنة ١٩٨٠ يخضعتان لاختتام هذا النظام .

ولا يغير مما تقدم أن قرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ قد نص في المادة الرابعة على العمل به من ١٠ أبريل سنة ١٩٨٠ تاريخ نشره إذ أن هذا التاريخ إنما يحدد نطاق المخاطبين بأحكام مدد الخبرة المكتسبة علمياً بحيث يشملون من كان موجوداً بالخدمة في هذا التاريخ ومن يمين بعده ومن ثم فإن من عين قبل هذا التاريخ يفيد من أحكامه باعتبار أن علاقة الموظف بالإدارة علاقة تنظيمية عامة وبهذه المثابة يخضع للقوانين والقرارات التنظيمية بأثر مباشر طالما أنها لا تؤثر على الحقوق التي اكتسبها في ظل العمل بالقوانين والقرارات السابقة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق

المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ على الحالتين المعروضتين .  
( ملف ٥٦٦/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٣ )

المستقبل :

مدى أحقية الموظف في مستقبل حياته الوظيفية للنظام القانوني الذي عين في ظله - أحقية العاملين المدنيين المنقولين إلى شركات القطاع العام في البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والسنتين .

### ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد قرر أصلاً عاماً - يسرى على المنتفعين بأحكام القانون المشار اليه ، مؤداه انتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن السنتين ، إلا أنه بخروجاً على هذا الأصل واستثناء منه - أنشأ للعاملين الذين كانوا بالخدمة وقت العمل بهذا القانون في أول يونية سنة ١٩٦٣ مركزاً ذاتياً يخولهم البقاء في الخدمة حتى يبلغوا السن المقررة في لوائح توظيفهم ، ويفيد من هذا الاستثناء المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة في تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر الذين تقضى لوائح توظيفهم بإنهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والسنتين .

ومن حيث أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نص في المادة ١٦٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على استمرار العمل بالنسود (١) (٢) (٤) من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وكان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يطبق على العاملين بالقطاع العام ، ومن ثم فإن العاملين الذين طبق في شأنهم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ثم نقلوا إلى شركات القطاع العام وانتمروا في الخدمة حتى سريان القانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، يحق لهم استصحاب ميزة البقاء فى الخدمة الى سن الخامسة والمستين فى ظل هذا القانون الاخير وذلك اعمالا لنص المادة ١٦٤ منه .

ومن حيث انه قد تاكد ذلك بما نصت عليه قوانين العاملين بالقطاع العام المتعاقبة والتي كان آخرها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى المادة ٩٦ منه ، سابق الاشارة اليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين المحتيين المنقولين الى شركات القطاع العام المشار اليهم فى البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والمستين .

( ملف ٥٩٩/٣/٨٦ - جلسة ١/٥/١٩٨٢ )

## الفصل الرابع

تقييم الوظائف وتوصيفها وترتيبها

والتسكين عليها

### المادة الاولى

يلزم للتسكين على وظيفة أن تكون

ممولة في الميزانية

قاعدة رقم ( ٤٨٤ )

المبدأ :

إذا لم يتوفى التمويل للوظيفة الاعلى المسكن عليها العامل كان التسكين غير منتج لاثاره القانونية .

ملخص الحكم :

إذا ترتب على تطبيق أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمریان لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ على العاملين بالمؤسسات العامة ، وتسوية حالة العامل بالمؤسسة وفقا لحكم المادتين ٦٣ و ٦٤ من تلك اللائحة وقواعد التسويات التى اعتمدتها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة وذلك بوضعه على الوظيفة التى استوفى شروط شغلها وفقا لجدول تقييم وترتيب الوظائف المعتمدة للمؤسسة - إذا ترتب على تسوية حالة العامل استحقاقه احدى الفئات المالية الاعلى من الفئة التى كان يشغلها ، فانه لا يجوز منحه هذه الفئة الا اذا كانت الوظيفة التى استوفى شروط شغلها قد تم تمويلها ماليا بمعرفة السلطة التشريعية

فإذا لم يتم تمويل هذه الوظيفة على هذا النحو ترتب عليه نقل العامل الى الفئة المالية المعادلة للدرجة التي كان يشغلها قبل تسوية حالته وفقا لقواعد النقل الحكمي التي طبقت في شأن المؤسسات العامة خلافا لما اتبع بالنسبة للشركات التابعة لها . وأساس ذلك أن قرار التسوية إذا ما كان من شأنه ترتيب اعتناء مالية جديدة على عاتق الخزنة العامة فلا يتولد اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، وهو يصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي اللازم لتنفيذه ، فإذا لم يوجد هذا الاعتماد أصلا كان تحقق هذا الاثر غير ممكن قانونا .

( طعن ٧٨٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٥ )

#### المبدأ :

يلزم لاستكمال تطبيق جداول توصيف وتقييم الوظائف أن تتضمن الميزانية تمويلا لفئات الوظائف الجديدة أو المعدلة التي يقتضيها تطبيق تلك الجداول - لا يكفي اعتماد السلطة التنفيذية للقرارات التنظيمية العامة في شأن الموظفين لانتاج اثارها الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا - ترتيب اعباء مالية على الخزنة العامة يستلزم اعتماد المال اللازم لذلك من الجهة المختصة بحسب الاوضاع الدستورية .

#### ملخص الحكم :

أن المؤسسة العامة للأبحاث الجيولوجية انشأت بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ١٠/١٠/١٩٦٥ الذي بحلها على ما نص عليه في المادة الاولى منه سجل خضطة الابحاث الجيولوجية والتعدينية والمؤسسة العامة للتعدين ومصلحة المناجم والوقود فيما يتعلق بإجراء الدراسات الجيولوجية والتعدينية ومراقبة استغلال مواطن الثروة المعدنية طبقا للقوانين واللوائح ونص على أن يمرى عليها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة وقضى في المادة الثالثة

حنه بأن ينقل العاملون بمصلحة الابحاث الجيولوجية والتعدينية والمؤسسة العامة للتعدين ومصلحة المناجم والوقود بدرجاتهم الى وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء أو المؤسسات والهيئات الملحقه بها بقرار من نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ومقتضى هذا أن يستصحب كل من هؤلاء حالته الوظيفية عند النقل من حيث الدرجة والمرتب وفق ما تستوجبه القوانين واللوائح السارية فى الجهة المنقول منها وهى بالنسبة الى من كانوا بالمؤسسة العامة للتعدين أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة السارى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين بالمؤسسات العامة وقد تحدد وضع كل من هؤلاء ومنهم المطعون ضدها فى قرار نقلهم الى المؤسسة المنشأة بالقرار الصادر فى ١٩٦٥/١١/٨ فاعتبر على ما كان عليه قبلها من حالة وظيفية ووفقا لهذا جاء أن ميزانيات المؤسسة منذ انشائها متضمنة تحديد وظائفها وفئاتها على أساس أوضاع المنقولين اليها وما اقتضاه الامر من استحداث درجات جديدة وزيادة جمعية فى باب المرتبات ، ولم تقم بوضع هيكل جديد لوظائفها يتضمن توصيفها وتحديد فئاتها ومرتباتها وشروط شغلها وفق ما تتطلبه لانشاؤها وما أنطوى عليه من ادماج مصلحتين - ومؤسسة عامة فيها الا فى ١٩٦٨/١٢/٣١ مما يحكمه نص المادتين الاولى والثالثة من اللائحة المعمول بها فى هذا التاريخ والصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وهو ما يقتضى ألا يمرى عليه ما يشتمل عليه التقييم الجديد لوظائف المؤسسة الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية حسبما هو وارد فى المادتين الاولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن اعادة تقييم وظائف المؤسسات العامة والشركات الامر الذى يربط نفاذه بشرط ورود الميزانية الجديدة متضمنة تعديل هذه الوظائف بتقرير الفئات المالية اللازمة لها على مقتضى التعديل بزيادتها عمدا ونوعا عما كانت عليه قبله ليكن اجراء المعاملة بين الوظائف بحالتها القائمة قبله بما طرأ عليها طبقا له من تغيير ويجزى

بعدئذ النظر فى تسوية اوضاع الموظفين تبعا لذلك ووفق القواعد العامة التى تحكم نظام شغلها وقواعد النقل او الترقية اليها .

ومن حيث انه لما كانت ميزانية المؤسسة لم تتضمن تمويلا لِفئات الوظائف الجديدة او المحلة التى يقتضيها تطبيق جدول توصيف وتقييم وظائفها المعتمد فى ١٩٦٨/١٢/٣١ لا فى السنة المالية التالية ولا فيما بعدها حتى ألغيت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ الذى قضى بان تحل محلها هيئة عامة تحمل الاسم ذاته كما لم يجر من بعد ذلك اعادة تقييم لوظائفها وفتاتها او اعتماد فى ميزانيتها لمواجهة فان التنظيم الوظيفى المستند الى قرار مجلس ادارة المؤسسة باعتماد جدول توصيف وتقييم وظائفها المعتمد من اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة فى ١٩٦٨/١٢/٣١ ما كان قد استكمل المراحل التالية اللازمة قانونا حتى يكون نافذا ومنتجا اثره ، اذ لم يتم اعتماد المال اللازم لمواجهة تنفيذه من الجهة المختصة باعتماد الميزانية بحسب الاوضاع الدستورية والتى تستوجب اشتراك الهيئة النيابية فى هذا التنظيم باعتماد المال اللازم لمواجهة تكاليف تنفيذه لمقابلة الفرق بين المقررات المالية للوظائف على مقتضاه وبين مقرراتها قبله اذ لا يكفى اعتماد السلطة التنفيذية للمقررات التنظيمية العامة فى شان الموظفين لانتاج آثارها على الوجه الذى تقتضيه الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا او متى أصبح كذلك ، فاذا كان من شأنها أن ترتب إعباء مالية على الخزنة العامة وجب لكى تصبح مجازة وممكنة أن يعتمد المال اللازم لذلك من الجهة المختصة بحسب الاوضاع الدستورية ومن ثم فانه يفرض أن تلك الجداول تؤدي الى اعتبار وظيفة المطعون ضدها معادلة لاحدى الوظيفتين اللتين تطلب تسوية حالتها عليها وتعيينها لها دون سواها ويفرض جواز تسوية حالتها عليها ترقيعا لها لأكثر من درجة فانه على هذا لا يصح تسوية حالتها عليها ما دام انه لم يجر تمويل الوظيفة على النحو المذكور فى ميزانية السنة المالية التالية وما بعدها بل بقيت على حالتها قبله ومن أجل ذلك تكون دعواها فى غير محلها متعينا رفضها .

( طعن رقم ٦١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١ )

قاعدة رقم ( ٤٨٦ )

المبدأ :

يلزم للتسكين على الوظائف أن تكون الوظائف ممولة في الميزانية -  
لا يكفي إنشاء وظائف في جداول التقييم بالتوصيف المراد بها ولكن يتعين  
أن تجد هذه الوظائف صداها في الميزانية بوصفها الوسيلة الوحيدة لامكان  
اعتبار شغلها جائزا وممكنا قانونا .

ملخص النكح :

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر واضطرر على أنه يلزم للتسكين  
على الوظائف أن تكون الوظائف ممولة في الميزانية فلا يكفي إنشاء  
وظائف في جداول التقييم بالتوصيف المراد بها ولكن يتعين أن تجد  
هذه الوظائف صداها في الميزانية بوصفها الوسيلة الوحيدة لامكان اعتبار  
شغلها جائزا وممكنا قانونا .

ومن حيث أنه بالرجوع الى ميزانية المؤسسة في تاريخ التسكين  
الحكومي لا نجد لوظائفها صدى من تعديل أو تمويل لا نجد صدى كذلك  
للتقييم المقول به كما أفادت الجهة الادارية بأن الميزانية لم يلحقها أى  
تمويل بعد اعتماد جداول وظائفها وعلى ذلك فإن المدعى لا يستحق  
الوظيفة التى يدعيها ولا الفئة المالية التى يطالب بها لانه فى كلا الحالين  
هنا يضلح الادارة بالشكل الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى  
القواعد واللوائح بقصد احداث اثر قانونى . يتعين أن يكون هذا الافصاح  
منها ممكنا وجائزا قانونا ولن يتأتى ذلك عند ترتيب اعباء مالية جديدة  
على عائق الخزانة الا بوجود الاعتماد المالى المخصص لمواجهة هذه الاعباء  
فان لم يوجد يكون تحقيق هذا الاثر قد استحال قانونا :

( طعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٨ ق - جملة ١٠/٣١/١٩٨٢ )



قاعدة رقم ( ٤٨٧ )

المبدأ :

عدم وجود التمويل للوظيفة المقيمة والموصوفة بجداول ترتيب الوظائف فى الميزانية يجعل تسكين الموظف عليها غير جائز .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لما كانت ميزانية المؤسسة لم تتضمن تمويلًا لفئات الوظائف الجديدة أو المعدلة التى يقتضيها تطبيق جداول توصيف وتقييم وظائفها المعتمد فى ١٩٦٨/١٢/٣١ لا فى السنة المالية التالية ولا فيما بعدها حتى ألغيت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ الذى قضى بأن تحل محلها هيئة عامة تحمل الاسم ذاته ، كما لم يجر من بعد ذلك إعادة تقييم لوظائفها وفتاتها وفق القانون الذى يصرى عليها تبعاً أو إدراج اعتمادات مالية فى ميزانياتها لمواجهةها فايد التنظيم الوظيفى المستند الى قرار مجلس إدارة المؤسسة باعتماد جداول توصيف وتقييم وظائفها المعتمد من اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة فى ١٩٦٨/١٢/٣١ ما كان قد استكمل المراحل التالية اللازمة قانوناً فى الخصوص حتى يكون نافذاً أو منتجا أثره اذ لم يتم اعتماد المال اللازم لمواجهة من الجهة المختصة باعتماد الميزانية بحسب الأوضاع الدستورية ومن ثم فانه يفرض أن تلك الجداول تؤدى الى اعتبار وظيفة الطعون ضده معادلة لاحدى الموظفين الذين يطلب تسوية حالة على أيهما وتعيينها له دون سواه ، وبغرض جواز تسوية حالته عليه ترفيعاً له لدرجتين أو واحدة على ما طلبه كنتيجة لذلك - فانه لا يصح تسوية حالته عليها وفقاً لطلباته ما دام أنه لم يجد تمويل الوظيفة على النحو المطلوب فى ميزانية السنة التالية أو بعدها ، بل بقيت على حالتها قبله فنقل اليها المدعى تبعاً لموضعه عندئذ ورقى بعدها للفترة المالية الثالثة

وفقا للقواعد العامة . ومن ثم تكون دعواه فى غير محلها متعينا  
رفضاً .

( طعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٣٠ )

قاعدة رقم ( ٤٨٨ )

المبدأ :

يلزم للتسكين أن تكون الوظائف التى يتم التسكين فيها ممولة فى الميزانية ، فلا يكفى انشاء وظائف فى جداول التقييم بالتوصيف المراد لها ولكن يتعين أن يكون لهذه الوظائف صداها فى الميزانية بوصفها الوسيلة الوحيدة لامكان اعتبار شغلها جائزا وممكنا قانونا - اذا ترتب على تسوية حالة العامل استحقاقه احدى الفئات المالية الاعلى من الفئة التى كان يشغلها فانه لا يجوز منحه هذه الفئة الا اذا كانت الوظيفة التى استوفى شروط شغلها قد تم تمويلها - قواعد النقل الحكى التى طبقت فى شأن المؤسسات العامة اذا كان من شأنه ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فلا يتولد اثره الا بوجود الاعتماد اللازم لتنفيذه فان لم يوجد أصلا كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا .

ملخص الحكم :

يلزم للتسكين أن تكون الوظائف التى تتم التسكين فيها ممولة فى الميزانية ، فلا يكفى انشاء وظائف فى جداول التقييم بالتوصيف المراد لها . ولكن يتعين أن يكون لهذه الوظائف صداها فى الميزانية بوصفها الوسيلة الوحيدة لامكان اعتبار شغلها جائزا وممكنا قانونا ، فكما انه لا يجدى وجود مصرف فى الميزانية دون تخصيص ، فمن جهة أخرى لا قيام لتخصيص دون مخصص فى الميزانية فكل يجرى فى نطاقه . وتبعاً لذلك اذا ترتب على تسوية حالة العامل استحقاقه احدى الفئات المالية الاعلى من الفئة التى كان يشغلها فانه لا يجوز منحه هذه الفئة الا اذا

كانت الوظيفة التي استوفى شروط شغلها قد تم تمويلها . فإذا تم نقل العامل الى الفئة المالية المعادلة للدرجة التي كان يشغلها قبل تسوية حالته وفقا لقواعد النقل الحكمي التي طبقت في شأن المؤسسات العامة خلافا لما اتبع بالنسبة للشركات التابعة لها ، فان النقل اذا كان من شأنه ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزنة العامة فلا يتولد اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك جائزا وممكنا قانونا ، وهو يصبح كذلك بوجود الاعتماد اللازم لتنفيذه ، فان لم يوجد أصلا كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا .

وفي خصوص ميزانية المؤسسة العامة للمطلحن والمضارب والمخابز فلا يوجد لوظائفها صدا من تعديل أو تمويل للتقييم المقول به . « حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١٩٨٢/٦/٦ في الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٦ ق » .

ومن حيث أن المدعين يهدفون من دعواهم الى تسوية حالة مورثهم « نمر تادرس المصري » بوظيفة مدير مطحن من الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وما يترتب على ذلك من آثار . في حين أن مثل هذه الوظيفة لم تكن ممولة ، فمن ثم يستحيل قانونا اجابتهم الى هذا الطلب لعدم وجود الاعتماد المالي المخصص لمواجهة مثل هذه الاعباء .

( طعن ٦٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٧ )

## الفرع الثاني

### الموظف قبل اجراء التسكين وبعده

اولا : اجراء التعيين والترقية لا يجوز الا وفقا لجدول

ترتيب الوظائف بعد اتمامه

قاعدة رقم ( ٤٨٩ )

المبدأ :

شغل الوظائف فى الجهات المخاطبة باحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة سواء كان عن طريق التعيين أو الترقية أو الذنب يجب أن يتم وفقا لاحكام جدول ترتيب الوظائف وتقييمها اعتبارا من تاريخ اعتماد هذا الجدول .

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع الموضوع فى أنه بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٣ صدر قرار رئيس انجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٧٤ لسنة ١٩٨١ باعتماد مشروع ترتيب وظائف العاملين بمديرية اسكان الجيزة ، وقامت المديرية المذكورة باجراء حركة ترقية للعاملين بها قبل نقلهم على الوظائف المعتمدة . وقد اعتمد السيد / المحافظ محضر لجنة شئون العاملين بتاريخ ١٩٨١/٤/١٢ ثم قامت المديرية بنقل العاملين بها على الوظائف الواردة بجدول الترتيب المعتمدة بجلسة لجنة شئون العاملين فى ١٩٨١/٤/١٣ وصدر قرارها رقم ٧١ فى ١٩٨١/٤/٢٠ بنقل العاملين على الوظائف المعتمدة . تقدم المهندس / عبد الباسط الغازولى بشكوى الى السيد / مدير مديرية التنظيم والادارة من قيام المديرية المذكورة باجراء حركة الترقية المشار اليها قبل نقل العاملين على الوظائف المعتمدة وذلك

بالمخالفة لكتاب دورى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ والذى قضى بأن عدم انجاز بعض الوحدات لاجراءات نقل العاملين على الوظائف المعتمدة يحول دون ترقية العاملين بها طبقاً لحكم المادة (٣٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ردت على ذلك المديرية المذكورة بأن حركة الترقيات المشار اليها قد تمت على درجات خالية وممولة فى موازنة ١٩٨١/٨٠ من بين شاغلى الفئة الثالثة والثانية وأن المركز الوظيفى للشاكن لم يتأثر بالترقيات المشار اليها حيث أنه يشغل الفئة الاولى . الا أن الجهاز المركزى للتنظيم والادارة قد رأى أن الترقيات المشار اليها قد تمت بالمخالفة للمادة (٣٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . وهى بذلك تعتبر ترقيات منعدمة ولا تلحقها حصانة ويتعين سحبها واعتبارها كأن لم تكن . ونظراً لاهمية الموضوع واختلاف وجهات النظر فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت نصوص قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث تنص المادة (٨) منه على أن « تضع كل وحدة جدولاً للوظائف مرفقاً به بطاقات كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها فى احدى المجموعات النوعية ٠٠٠٠ » وتنص المادة (٩) على أن « يصدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة القرارات المتضمنة للمعايير اللازمة لترتيب الوظائف والاحكام التى يقتضيها تنفيذه ٠٠٠ » وتنفيذاً لذلك صدر قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ( ١٣٤ ) لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والاحكام التى يقتضيها تنفيذه . كما تنص المادة ( ٣٦ ) من القانون المشار اليه على أنه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها من الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى الدرجة والمجموعة النوعية التى ينتمى اليها » بينما تنص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٨ فى شأن شغل الفئات الخالية بالموازنة العامة للدولة على أنه « لا يجوز شغل الفئات الخالية بموازنات الجهات

انتهى تطبيق أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أدنى فئات التعيين الا وفقا لجداول توصيف وترتيب وتقييم الوظائف المعتمدة ..... » .

ومفاد ما تقدم أن شغل الوظائف فى الجهات المخاطبة بأحكام القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه سواء عن طريق التعيين أو الترقية أو الندب يتم وفقا لاحكام جدول ترتيب الوظائف وتقييمها اعتبارا من تاريخ اعتماد هذا الجدول .

وحيث أن الثابت أن رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة قد أصدر القرار رقم (٧٤) بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٣ باعتماد مشروع ترتيب وظائف مديرية الاسكان بمحافظة الجيزة فان الامر كان يستلزم نقل العاملين بالمديرية المذكورة لهذه الوظائف طبقا لقواعد النقل الواردة بالفصل الخامس من قرار رئيس الجهاز رقم ( ١٣٤ ) لسنة ١٩٧٨ سابق الإشارة اليه ، ثم ينظر بعد ذلك فى الترقية لمن يستوفون اشتراطات شغل الوظائف ذات الدرجات الاعلى عملا بحكم المادة (٣٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السابق ذكرها . وعلى مقتضى ذلك فان الترقيات التى أجرتها مديرية الاسكان بمحافظة الجيزة فى ١٩٨١/٤/١٢ قبل اجراء نقل العاملين بها للوظائف الواردة - بجدول ترتيب وظائف المديرية المعتمدة من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة لم تصادف محلا وبالتالي تغدو هذه الترقيات منعدمة فلا تلحقها الحصانة ويتعين سحبها واعتبارها كأن لم تكن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الترقيات التى أجرتها مديرية الاسكان بمحافظه الجيزة ١٩٨٢/٤/١٢ منعدمة لا تلحقها أية حضانة .

قاعدة رقم ( ٤٩٠ ) .

المبدأ :

جواز تطبيق الاحكام القانونية المختلفة المنصوص عليها فى  
قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل اعتماد جداول  
تقييم وتوصيف الوظائف .

ملخص الفتوى :

ان الربط بين الوظائف والدرجات المالية وفقا لاحكام قانون العاملين  
المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل  
والندب وغير ذلك لا يتحقق الا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف  
وتقييمها . والى ذلك الحين تظل الدرجات المالية المحددة بـ جدول  
المرتبات الملحق بالقانون وحدها اساسا لتطبيق احكامه ، ذلك ان المشرع  
لم يقرر تجسيد اوضاع العاملين لحين الانتهاء من تقييم الوظائف  
وتوصيفها .

( فتوى رقم ٤٢٣ فى ٧/٤/١٩٨٣ - ملف ٩٣٧/٤/٨٦ )

قاعدة رقم ( ٤٩١ )

المبدأ :

ترتيب الوظائف لا يتم الا باعتماد الجهاز المركزى للتنظيم والادارة  
لجداول الوظائف بالجهة الادارية - قبل ذلك يجوز عدم اتباع احكام  
الترتيب والتوصيف عند اجراء التعيين والترقية والندب فى الدرجات  
والوظائف .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قد اعتنق بموجب احكام المواد ٨ و ١١ و ١٢ من قانون

نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نظام ترتيب الوظائف والربط بينها وبين الدرجات المالية ، وترك لكل وحدة أن تضع هيكلها التنظيمي وجداول وظائفها واعتمادها . على أن الربط بين الوظائف والدرجات المالية وفقاً لأحكام هذا القانون فيما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل والندب وغير ذلك لا يتحقق إلا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف وتقييمها وهو الأمر الذي يتم بصور قسري رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة باعتماد جداول الترتيب والتوصيف بالنسبة لكل جهة على حدة .

( فتوى رقم ٢٢٢ فى ١٩٨٤/٣/٥ - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )

ثانياً : يجوز إجراء الترقّيات على الدرجات المالية الخالية لحين اعتماد جداول ترتيب وتقييم وتوصيف الوظائف .

قاعدة رقم ( ٤٩٢ )

المبدأ :

عدم اكتمال الهياكل التنظيمية بوحدات الجهاز الإدارى واعداد جداول الوظائف بها - أثره - تظل الدرجات المالية المحددة بجدول المرتبات الملحق بالقانون وحدها أساساً لتطبيق أحكامه - يجوز إجراء حركة الترقّيات على الدرجات المالية الخالية لحين اعتماد جداول ترتيب وتقييم وتوصيف الوظائف .

ملخص الفتوى :

ان المشرع اعتنق فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعمول به اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ مبدأ الربط بين الدرجات المالية ووظائف الجهاز الإدارى ومن لذلك قواعد ترتيب الوظائف وتقييمها بيد أنه مراعاة منه لما يستلزمه اعداد جداول تقييم وتوصيف الوظائف من جهة وما تستتفرقه من زمن فإنه استبعد تطبيق تلك القواعد بالقانون



رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ حتى لا يكون اعتناقه لمبدأ الربط بين الوظائف والدرجات المالية سببا في عرقلة سير الادارة نتيجة لتجميد الأوضاع الوظيفية للعاملين بحرمانهم من فرص الترقى الامر الذى يترتب عليه خنق قدراتهم وعدم توافر الحافز على العمل لديهم وذلك بدلا من أن يكون هذا المبدأ سببا في ترشييد الادارة وانتظام سيرها ولقد استمر المشرع فى اعتناق هذا المبدأ فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المعمول به اعتبارا من ١٠/١٠/١٩٧١ فلم يتخل عنه ولكنه استبعد تطبيقه بنص صريح فى القانون لحين الانتهاء من وضع جداول تقييم وتوصيف الوظائف لذات الاسباب السالف بيانها ، وعندما استشعر المشرع أن الوقت قد حاز وأن الطريق أصبح ممهدا لأعمال نظام تقييم وتوصيف الوظائف عمد الى حث الجهاز الادارى على الانتهاء من وضع جداول الوظائف وترتيبها فنص فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على وجوب العمل بهذا النظام فى موعد غايته ٣١/١٢/١٩٧٦ الا أنه لم يرتب على تجاوز هذا الميعاد أية آثار تتعلق بالعاملين فلم يقرر تجميد أوضاعهم لحين الانتهاء من تقييم وتوصيف الوظائف وفى أعقاب ذلك سارع جانب كبير من وحدات الجهاز الادارى الى اكمال جداول ترتيب وتقييم الوظائف بها الامر الذى اقتضى تحديد ميعاد لتطبيق تلك الجداول بالوحدات التى أتمت تقييم وظائفها لذلك أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٧٦ الذى حدد أول يناير سنة ١٩٧٧ موعدا لتنفاذ أحكام ترتيب الوظائف بالوحدات المشار اليها ، وحتى لا تخالف الوحدات التى تم ترتيب وتقييم وظائفها جداول الوظائف عاد رئيس الوزراء فأصدر القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ يمنعها من شغل الوظائف الا وفقا لجداول ترتيب وتقييم وتوصيف الوظائف المعتمدة ، ولا يجوز بأى حال من الاحوال أن ينصرف هذا الحظر الى الوحدات الادارية التى لم تستكمل جداول ترتيب وتقييم وظائفها لما فى ذلك من اضرار بالعاملين بها بحرمانهم من فرص الترقى لسبب يرجع لتراخى الوحدة التى لم تتم جداول ترتيب وظائفها وبالتالي فانه لا يمرى من باب أولى على تلك الجهات فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

وإذا كان المشرع قد سلك ذات المسلك فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فاعتنق فى أحكامه نظام ترتيب الوظائف وربط بينهما وبين الدرجات المالية فإنه ترك لكل وحدة أن تضع هيكلها التنظيمى وجدول وظائفها ومنحها مهلة محتها ستة شهور لاصدار القرارات اللازمة لذلك وعليه فإن الربط بين الوظائف والدرجات المالية وفقا لاحكام هذا القانون فيما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل والنسب وغير ذلك لا يتحقق الا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف وتقييمها والى هذا الحين تظل الدرجات المالية المحددة بجدول المرتبات الملحق بالقانون وحدها أساسا لتطبيق أحكامه خاصة فيما يتعلق باجراء الترقيات بوحدات الجهاز الادارى للخولة ومن بينها وزارة التجارة وليس من شك فى أن القول بغير ذلك من شأنه أن يرد على المشرع قصده فلا يتحقق له الهدف من ترتيب الوظائف فقط وإنما ينحدر بمستوى الاداء بالجهاز الادارى نتيجة لافتقار العاملين للدافع الى العمل وعليه فإن حظر اجراء الترقيات لحين اعتماد جداول ترتيب الوظائف لا يمكن أن يستنبط من نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وإنما يتعين لاعماله أن يرد به نص صريح يصدر بأداة مساوية للقانون من حيث التدرج التشريعى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز نفل الدرجات المالية الحالية بوزارة التجارة لحين اعتماد جداول ترتيب وتقييم وظائف بها .

( فتوى رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٨١/٤/٥ ملف ٥٤٣/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٣/١٨ )

ثالثا : مدى اعتبار التسكين بمثابة التعيين .

قاعدة رقم ( ٤٩٣ )

المبدأ :

مدى اعتبار التسكين بمثابة تعيين فى تطبيق حكم الفقرة ( هـ ) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين

المدينين بالدولة والقطاع العام - التسيكين يكشف عن الفئة التي يستحقها العامل في تاريخ التسيكين ويعتد بهذه الفئة عند تطبيق الجدول الثالث من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويخصم من المدة الكلية المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئة التي سكن عليها العامل - عدم جواز تعديل المركز القانوني للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ الا انه في جميع الاحوال تجرى تسوية صحيحة للعامل للاعتداد بها عند الترقية في المستقبل .

#### ملخص الفتوى :

حاصل الوقائع - أن ادارة الفتوى لوزارة المالية انتهت في فتواها رقم ١٦/١٦٢٤ الى احقية السيد نسيم قلدس بخيت السائق بشركة النبل العامة للمجمعات الاستهلاكية للترقية للفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٤/٧/١ طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وتتلخص حالته في أنه عين في ١٩٦٣/٩/٩ طبقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بعقد عمل في وظيفة سائق عمومي بالشركة المذكورة دون أن تحدد له فئة مالية ، ويتاريخ ١٩٦٤/٦/٣٠ سكن بوظيفة سائق عمومي ( ١ ) بالفئة السابعة والتي يشترط لشغلها الحصول على رخصة قيادة جميع أنواع السيارات مع خبرة لا تقل عن خمس عشرة سنة وقد حسبت مدة خبرته طبقا لقواعد التسكن المعمول بها بالشركة على أساس أن المدة من ١٩٦٣/٩/٩ حتى ١٩٦٤/٦/٣٠ مدة خبرة فعلية فضلا عن مدة خمسة عشرة سنة كمدة خبرة اعتبارية عقب بلوغه سن الثامنة عشرة . ولما كان المذكور لم يستفد من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقد رقى ترقية عادية بتاريخ ١٩٧٥/٦/٣٠ الى الفئة السادسة التي يشترط لشغلها رخصة قيادة جميع أنواع السيارات وخبرة لا تقل عن سبع عشرة سنة وقد روعيت مدة خبرته التي حسبت عند التسيكين مضافا اليها مدة الخبرة الفعلية اللاحقة على ذلك ، ويتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٧ أجريت حركة ترقية بالشركة ولم يرق فيها الى الفئة الخامسة لعدم استكمال مدة الخبرة

الكلية. الفعالية وقدرها عشرون سنة حيث قررت الشركة عدم الاعتداد بتمد الخبرة الاعتبارية التي حصلت عند التسمين وقدرها خمس عشرة سنة ، كما لم تشمل حركة الترقيات الى الدرجة الثانية بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لعدم استيفاء مدة الخبرة الفعالية الكلية اللازمة للترقية لهذه الدرجة وقدرها ثلاث وعشرون سنة محسوبة من تاريخ التعيين فى ١٩٦٣/٩/٩٠ . وقد استندت ادارة الفتوى للقول بالحقيقة المذكور فى الترقية الى الفئة الخامسة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى أنه نظرا لتسكينه فى ١٩٦٤/٦/٣٠ على وظيفة سائق بالفئة لسابعة وكانت المدة المشترطة للترقية الى هذه الفئة طبقا للمجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هى ثمانى وعشرون سنة فانه يتعين أن يخصم من هذه المدة مدة ثمانى عشرة سنة وبذلك تكون المدة الكلية المشترطة للترقية الى الفئة الخامسة هى عشر سنوات ومن ثم يستحق الترقية الى الفئة المذكورة من ١٩٧٤/٧/١ ، اول الشهر التالى لاستيفاء هذه المدة .

واذ رأى السيد رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة أن الاخذ بهذا الافتاء يؤدى الى اعتبار التسمين محددًا للدرجة التى يعتبر العامل معينا بها ابتداء وبهذه المثابة تحدد مدة الخبرة التى سبق أن اعتد بها عند التسمين سواء اكانت أصلية أو اعتبارية وهو ما يتعارض مع الكتاب الدورى للجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذى تضمن عدم جواز المساس بالمدد التى روعيت عند التسمين أو التعيين السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ما لم يترتب على هذا التطبيق تحقيق ميزة أكبر للعاملين ، لذلك فقد طلب رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الرأى فى المسالتين الاتيتين :

١ - مدى جواز اعتبار التسمين بمثابة تعيين فى تطبيق حكم المادة ٢١ فقرة (د) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٢ - وفى حالة الاعتداد بمدة الخدمة المحسوبة عند التسمين ضمن

المدة الكلية سواء أكانت تلك المدة فعلية أو اعتبارية تزيد أو تقل عن المدة اللازمة لشغل الوظيفة التي يتم التمكن عليها هل يكون هناك وجه لتطبيق الفقرة ( د ) المشار إليها أم تطبق على العامل مدد الجدول الثالث كاملة دون انقاص . وتطبق ذلك على حالة العامل المعروضة حالته .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتبين لها أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المحتين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة ١٥ منه على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ٠٠٠٠ » وتنص المادة ١٨ على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية من المدد الآتية ... » وتنص المادة ٢١ على أن « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعينين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية :

.....

( د ) خصم المدة المشترطة في الجداول المرفقة للترقية من أول فئة مقررة لتعين العامل فيها إلى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية في الفئة ( ١٦٢ / ٣٦٠ ) أو الفئة ( ١٨٠ / ٣٦٠ ) أو الفئة ( ٢٤٠ / ٧٨٠ ) أو ما يعادلها .

مفاد هذه النصوص أنه عند تطبيق الجدول الثالث من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والخاص بالعاملين الفنيين أو المهنيين

يرقى العامل ترقية وجوبية الى الفئة المقررة لمدة الخدمة الكلية التي قضاهها من بداية الفئة المقررة لهذا الجدول وهي الفئة ( ٣٦٠/١٤٤ ) ، أما بالنسبة للعامل الذى عين لأول مرة فى مجموعة الوظائف المهنية أو الفئة فى فئة تعلو فئة بداية الجدول كان يكون قد عين فى الفئة ( التاسعة ٣٦٠/١٦٢ ) أو الفئة الثامنة ( ٣٦٠/١٨٠ ) أو الفئة السابعة ( ٣٦٠ / ٢٤٠ ) أو ما يعادل هذه الفئات فان ترقيته تكون على أساس خصم المدة الكلية المشترطة للترقية من أول فئة مقررة لتعيين العامل فى الجدول الثالث وهي الفئة ( ٣٦٠/١٤٤ ) الى الفئة التى عين عليها . فالعامل المخاطب بأحكام هذا الجدول اذا عين ابتداء بالفئة السابعة ( ٢٤٠/٣٦٠ ) عند تطبيق الجدول الثالث فى شأنه يخصم من المدة الكلية لهذا الجدول مدة ١٨ سنة وهي المدة المشترطة للترقية من بداية فئة التعيين فى هذا الجدول الى الفئة التى عين عليها العامل وهي السابعة .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد سكن فى ٣٠/٦/١٩٦٤ بالفئة السابعة على أساس مدة خدمة فعلية واعتبارية فان هذا التسكين يكشف عن الفئة التى كان يشغلها فى التاريخ المذكور وهي الفئة التى يجب الاعتداد بها عند تطبيق الجدول الثالث من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته دون نظر الى المدد التى روعيت عند التسكين أو طبيعة هذه المدة ، وعلى هذا الأساس يخصم من المدة الكلية للجدول المذكور وفقا لحكم الفقرة ( د ) من المواد ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مدة ١٨ سنة وهي المدة المشترطة للترقية من الفئة ( ٣٦٠/١٤٤ ) فئة بداية التعيين الى الفئة السابعة التى كشف التسكين عند شغل العامل المذكور لها فى ٣٠/٦/١٩٦٤ .

وانه لترقية العامل المذكور للفئة الخامسة طبقا لمدد الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه يتعين خصم مدة الترقية الى هذه الفئة وقدرها ١٨ سنة المدة ٢٨ سنة المقررة بالجدول الثالث ، ومن ثم ترقى

الى هذه الفئة فى أول الشهر النالى لاكتمال عشر سنوات  
فى ١٩٧٤/٧/١ .

واذ كان الامر كذلك الا انه لا يجوز تعديل المركز القانونى للعامل  
بما يتفق مع صحيح حكم القانون وبما يتفق مع ما كشف عند هذا الاقتاء  
بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، ذلك أن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عندما نص  
فى مادته الحادية عشرة مكررا على ان يكون ميعاد رفع الدعوى الى  
المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق  
بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى  
أحكام القوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٢  
لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٤ وقرارات  
وزير الخزانة أرقام ٣٥١ لسنة ١٩٧١ ، أرفف بأنه لا يجوز بعد هذا  
الميعاد - الذى مد حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ تعديل  
المركز القانونى للعامل استنادا الى أحكام التشريعات المذكورة على أى  
وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وغنى عن  
البيان أن هذا الحظر ينصرف الى جهة الادارة والعامل فى نفس الوقت  
بمعنى أن العامل الذى لم يرفع الدعوى مطالبا بحقه الذى نشأ عن القوانين  
والقرارات سالفة البيان حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ يمتنع وجوبا على المحكمة  
قبول دعواه لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع أيضا على الجهة  
الادارية لذات السبب النظر فى طلب اجابته الى طلبه ، ومن ثم تكون  
التسوية الموجودة بملف خدمة هذا العامل هى القائمة ولا يجوز تعديلها  
على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

أما عن الحقوق الناشئة عن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية  
حالات بعض العاملين- فإنه وفقا لحكم المادة الحادية عشرة من هذا القانون  
كان لا يجوز تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه  
بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، الا أن المشرع تدخل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة  
١٩٨٤ ونص على مد هذا الميعاد حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ بالنسبة للحقوق

الناشئة عن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فقط وإعمالا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فإنه يلزم في جميع الاحوال اجراء تسوية قانونية صحيحة للعامل وفقا لاحكام القوانين المعمول بها عند اجرائها بغرض تحديد الدرجة والاقدمية القانونية التي يستحقها العامل وذلك للاعتداد بهما عند اجراء ترقية العامل مستقبلا للدرجة التالية ، وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام القضائية النهائية أو القرارات النهائية الصادرة بالترقية .

ولما كان حكم المادة ٢١ فقرة ( د ) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يخرج عن نسيج القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فإنه لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل الذي يتقرر الاستفادة من احكامها على الوجه السابق تفصيله على أن تجرى له تسوية قانونية صحيحة وفقا لهذه الاحكام لتحديد الدرجة والاقدمية القانونية التي يعتد بها مستقبلا عند ترقيته الى الدرجات التالية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى أن :

١ - التمكن يكشف عن الفئة التي يستحقها العامل في تاريخ التمكن ويعتد بهذه الفئة عند تطبيق الجدول الثالث من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويخصم من المدة الكلية المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئة التي سكن عليها العامل .

٢ - احقية العامل نسيم قلنس بخيت في الترقية الى الفئة الخامسة في ١٩٧٤/٧/١ طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٣ - عدم جواز تعديل المركز القانوني بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ؛ الا أنه في جميع الاحوال تجرى تسوية صحيحة للعامل للاعتداد بها عند الترقية في المستقبل ، على النحو الوارد تفصيله .

( ملف ٦٢٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤ )



رابعاً : أقدميات العاملين الذين تم تسكينهم

قاعدة رقم ( ٤٩٤ )

المبدأ :

عاملون بالقطاع العام - تقييم الوظائف - تسوية حالة - أقدمية -  
اتمام إجراءات توصيف وتقييم وظائف الهيئة العامة لمرق مياة القاهرة  
الكبرى ( شركة مياة القاهرة الكبرى سابقاً ) في ظل العمل بأحكام نظام  
العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة  
١٩٦٦ - أقدميات العاملين بالهيئة المذكورة ( شركة مياة القاهرة الكبرى  
سابقاً ) في الفئات التي سويت عليها حالاتهم - تحديد هذه الأقدميات  
اعتباراً من السنة المالية التالية لاعتماد مجلس الوزراء بالنسبة الى الفئة  
الثانية وما يعلوها والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالنسبة الى الفئات  
الادنى من الثانية .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥  
بتحويل إدارة مرق مياة القاهرة الى شركة مساهمة تتبع المؤسسة  
المصرية العامة لأعمال المرافق قد صدر في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ أى  
في ظل العمل بأحكام لإئحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم فقد خضعت هذه الشركة  
منذ تاريخ إنشائها لأحكام هذه اللائحة .

ومن حيث أن المادة ٦٣ من اللائحة المشار اليها تنص على أن  
« يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة  
بالشركة في حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة  
وتحديد واجباتها ومسئولياتها واشتراطات الواجب توافرها فيمن  
يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات ويعتمد هذا الجدول بقرار من

مجلس ادارة المؤسسة المختصة « . وتنص المادة ٦٤ على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار . . . ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة . ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي . . . ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية . »

ومن حيث أن ميعاد السنة شهور المنصوص عليه في المادة ٦٤ من اللائحة سالفة الذكر هو ميعاد تنظيمي لا يترتب على عدم التقيد به أي جزاء فلا يسقط بانقضائه حق الشركات في اجراء هذا التعادل كما لا يترتب للعاملين بالشركات أي حق في أن تحدد أقدمياتهم في الفئات الملحق بالجدول المشار اليه بموعد غايته نهاية مدة السنته أشهر المشار إليها . وآية ذلك أن المادة ٦٤ المذكورة آنفا لم تعدد بمدة السنته أشهر في مجال تجديد موعد العمل بالقرار الصادر باجراء التعادل أو في تجديد موعد منح العاملين المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم . فبالنسبة الى تحديد موعد العمل بقرار التعادل فإنه لا يسرى الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي ، وبالنسبة الى تحديد موعد منح العاملين المرتبات التي يحددها قرار التسوية فإنه يكون اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتصديق مجلس الوزراء على القرار الصادر باجراء التعادل .

وحتى أن المشرع لو كان يستهدف من موعد السنته شهور المشار إليها أن تحدد أقدميات العاملين في الفئات التي سويت عليها حالتهم بموعد غايته نهاية السنته شهور . لكن قد نص على العمل بالقرار الصادر باجراء التعادل باثر رجعي يرد الى نهاية هذه الشهور السنته الامر الذي لم يحدث .

ومن حيث أنه - تأسيسا على ما تقدم - فإنه ولئن كان على شركة مياه القاهرة الكبرى أن تبادر فور انشائها بتوصيف وتقييم وظائفها واجراء التعادل بينها وبين الجدول الملحق بلائحة نظام العاملين بالشركات المصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عملا بأحكام المادتين ٦٣ ، ٦٤ منها ، إلا أنه لم يكن هناك ما يلزمها بالانتهاء من هذا العمل خلال مدة الستة أشهر التالية لتاريخ انشائها كما لم يكن هناك ما يلزمها قانونا بأن تحدد أقدميات العاملين فيها بتاريخ غايته نهاية الستة أشهر التالية لتاريخ انشائها أى فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٦ أو بأول السنة المالية التالية لهذا التاريخ أى فى أول يولية سنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أن شركة مياه القاهرة الكبرى قد قامت بعد انشائها باتخاذ الاجراءات اللازمة لتوصيف وتقييم وظائفها وفقا لما كانت تقضى به أحكام المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات المصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى كان معمولا بها فى ذلك الوقت ، غير أنه من الثابت أن هذه الاجراءات لم تتم الا بعد أن ألغيت هذه اللائحة وعمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ اذ أن تلك الاجراءات قد تمت بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٧ بتصديق السيد نائب رئيس الجمهورية رئيس لجنة الخطة بعد أن وافقت اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية والتنظيم والادارة على جداول توصيف وتقييم وظائف هذه الشركة .

ومن حيث أن اجراءات توصيف وتقييم وظائف الهيئة المذكورة ( الشركة ) قد تمت فى ظل العمل بأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فإنه يتعين الرجوع إلى هذه الأحكام دون غيرها فى خصوص تحديد آثار اتمام هذه الاجراءات ومن بينها تحديد أقدميات العاملين فى الفئة المالية التى قيمت بها وظائفهم وسويت عليها حالاتهم :

ومن حيث أن اجراءات التقييم والتوصيف المشار اليها قد تمت فى ظل العمل بأحكام المادة الثالثة من نظام للعاملين بالقطاع العام قبل تعديلها اعتبارا من ١٩/١٣/١٩٦٨ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٨ والتي كانت تنص على أنه « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها فى احدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام مع مراعاة احكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه » .

ومن حيث أن مؤدى هذا النص أن المشرع قد استعار احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تقييم مستوى الشركات واعادة تقييم وظائف المؤسسات العامة والشركات وأوجب اتباعها فى مجال توصيف وتقييم ومعاذلة وظائف الشركات والمؤسسات العامة فى ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام وقد نصت المادة الثانية من القرار الجمهورى المشار اليه على أنه « يجوز اعادة تقييم الوظائف العمامة بالمؤسسات أو الشركات أو استحداث وظائف جديدة وفقا لاحكام المادة ٦٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك بعد مراجعة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وعلى أن يعتمد الوظائف من الفئة الثانية فما فوق من مجلس الوزراء وفى كلتا الحالتين لا يسرى التعديل الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية » . ومؤدى ذلك أن تقييم وظائف الشركات فى ظل العمل بأحكام نظام العاملين بالقطاع العام لا يسرى ولا ينفذ الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لاعتماده من الجهة المختصة .

ومن حيث أن المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه قد أوجبت اعتماد تقييم وظائف المؤسسات العامة والشركات بالفئة الثانية فما فوق من مجلس الوزراء فى حين اكتفت فى شأن اعتماد تقييم وظائف تلك الجهات بالفئة الثالثة فأقل بمجسرد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة على ذلك ، فان ما تضمنته

جداول توصيف وتقييم ومعادلة وظائف الهيئة المذكورة ( الشركة ) من تقييم لبعض وظائفها بالفئة الثانية فما فوق لم تنفذ الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لاعتمادها من مجلس الوزراء . أما ما تضمنته فى شأن تقييم وظائف هذه الهيئة بالفئات المالية الأدنى من الثانية فإنه لم ينفذ الا اعتبارا من موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

ومن حيث أن الفئات المالية التى تضمنها الجدول الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بالشركات ومن بعده تلك التى تضمنها الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ليست سوى مصارف مالية للوظائف بعد توصيفها وتقييمها واجراء التعادل بينها وبين وظائف كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية ، وأنه لذلك لا يجوز شغل الفئة بالتعيين فيها أو النقل إليها قبل تمام التوصيف والتقييم والتعادل إذ أنها قبل تمام ذلك تكون ذات كيان ناقص لم يكتمل ولا تستوى كيانا مكتملا الا بعد تمام التقييم والتوصيف والتعادل ، وتأسيسا على ما تقدم فإنه يتعين تحديد أقدميات العاملين فى الهيئة المذكورة ( الشركة سابقا ) فى الفئات التى تقرررت للوظائف التى يشغلونها اعتبارا من تاريخ سريان ونفاذ تقييم هذه الوظائف أى اعتبارا من أول السنة المالية التالية لاعتماد هذا التقييم من السلطة المختصة بذلك . ومن ثم فإنه لا يجوز رد تاريخ أقدمية العاملين فى هذه الهيئة الى ١٩٦٦/٦/٣٠ ، إذ أن اتخاذ هذا التاريخ موعدا لتحديد أقدمياتهم لا يستند الى أساس من حكم القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العسوية الى أن أقدميات العاملين بالهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى ( شركة مياه القاهرة الكبرى سابقا ) فى الفئات التى سويت عليها حالاتهم تتحدد اعتبارا من أول السنة المالية التالية لاعتماد مجلس الوزراء بالنسبة الى الفئة الثانية وما يعلوها ، والجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالنسبة الى الفئات الأدنى من الثانية .

خامسا : النقل الى جهة لم يتم ترتيب الوظائف بها

قاعدة رقم ( ٤٩٥ )

المبدأ :

نقل العامل الذي حصل على مؤهل عال أثناء الخدمة غير جائز من جهة تم فيها ترتيب الوظائف الى جهة لم تعتمد فيها جداول الترتيب والتوصيف بعد .  
ملخص الفتوى .

اعتنق المشرع بموجب أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نظام ترتيب الوظائف وربط بينها وبين الدرجات المالية . وهذا الربط لا يتحقق الا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف وتقييمها ، وعلى ذلك فان العامل الذي يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة بعد اعتماد جداول الترتيب والتوصيف من الجهة المختصة لا يجوز نقله نقلا نوعيا الى جهة أخرى لم يتم فيها اعتماد نظام الترتيب والتوصيف تطبيقا لاحكام المادة الرابعة فقرة (٣) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان هذا النظر لا ينسحب على النقل العادي .

( ملف ٢٢٢/٦/٨٦ - جلسة ١٥/٢/١٩٨٤ )

سادسة : اعادة تقييم الوظيفة

قاعدة رقم ( ٤٩٦ )

المبدأ :

اختصاص مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بتوصيف وتقييم الوظائف على أساس واجبات ومسئوليات الوظيفة - لمجلس الادارة اعادة تقييم الوظائف واستحداث وظائف جديدة بشرط ان يعتمد الوزير هذا

التقييم - يجب توافر الشروط المقررة لشغل الوظيفة في العامل وصدر قرار من السلطة المختصة بالتعيين بتعيينه فيها - اعادة تقييم الوظيفة برفع فئتها المالية - مجرد توافر شروط شغل الوظيفة الجديدة في العامل لا يؤدي بذاته الى شغله لها - يجب صدور قرار من السلطة المختصة بالتعيين بتعيينه فيها - اساس ذلك - انه يلزم توافر شروط شغل الوظيفة في العامل وصدر قرار من السلطة المختصة بالتعيين وفقا للفة المالية المحددة لهذه الوظيفة وقد لا تكون سلطة التعيين هي السلطة المختصة باجراء التقييم والتوصيف .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن « يضع مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكل تنظيميا لها يعتمد من الوزير المختص » .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن ( يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل احدى مستويات الجدول الملحق بهذا النظام .

ويجوز اعادة تقييم الوظائف بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو استحداث وظائف جديدة بعد موافقة مجلس الادارة على أن يعتمد من الوزير المختص ، وذلك بشرط الالتزام بالنسبة المقررة للاجور الى رقم الانتاج أو رقم الاعمال ) .

وتنص المادة الخامسة على أنه ( فيما عدا رئيس مجلس الادارة وأعضاء مجلس الادارة الذين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية يكون التعيين في وظائف الادارة العليا بقرار من الوزير المختص ، ويكون

التعيين فى وظائف المستوى الاول بقرار من رئيس مجلس الادارة بناء على ترشيح المجلس ويكون التعيين فى باقى المستويات بقرار من رئيس مجلس الادارة .

ومن حيث انه طبقا لهذه النصوص فان المشرع ميز بين توصيف وتقييم الوظائف وبين التعيين فيها وذلك بان حدد لكل منهما أدواته والسلطة المختصة بإجرائه ، فدخل مجلس الادارة الاختصاص بإجراء التوصيف والتقييم على أركان قوامها واجبات الوظيفة ومسئولياتها ، فى حين ربط التعيين فى الوظيفة بالفئة المحددة لها فقيما عدا رئيس وأعضاء مجلس الادارة الذين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية يختص الوزير بالتعيين فى وظائف الادارة العليا ويختص رئيس مجلس الادارة بالتعيين فى وظائف المستوى الاول بترشيح من المجلس ويستقل بالتعيين فى باقى المستويات .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان أعمال إحدى السلطتين لاختصاصها لا يؤدى بمفرده الى تقلد العامل للوظيفة بل لابد من اجتماعهما معا ، ومن ثم فان مجرد توافر شروط شغل الوظيفة ومواصفاتها فى العامل لا يؤهله لتقلدها طالما انه لا يشغل الفئة المالية المحددة لها بالادارة الصحيحة الصادرة من سلطة التعيين .

ومن حيث انه لما كانت علاقة العامل بالوظيفة تقوم على توافر شروطها ومواصفاتها فى شأنه وظنى شغل لفئة مالية معينة فان رفع الفئة المالية للوظيفة التى يقوم العامل باغنائها الى فئة أعلى من تلك التى يشغلها العامل يجعله غير شاغل للوظيفة أو للفئة الجديدة التى تستحدث لها ويتعين لاعتباره كذلك صدور قرار من سلطة التعيين بوضعه على الفئة الجديدة وليس من شك فى أن القول بغير ذلك سيؤدى الى مصادرة اختصاص سلطة التعيين والتى شغل العامل للفئة المالية للوظيفة بناء على قرار صادر من السلطة المختصة بالتوصيف والتقييم الأمر الذى يتعارض مع صريح نصوص القانون .



ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم فإن إعادة تقييم وظيفة المدير التجارى لشركة الاسكندرية للمنتجات المعدنية برفع فئتها المالية من الثانية الى الاولى يؤدى الى اعتبار السيد ..... الذى كان بالفئة الثانية غير شاغل لها ولا يعود لشغلها الا بعد صدور قرار بتعيينه فيها بالفئة الجديدة من الوزير باعتباره السلطة المختصة بالتعيين فى الوظائف المحدد لها الفئة الاولى .

ومن حيث أنه لا وجه للحجاج فى هذا الصدد بفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٧١/٣/٣١ ذلك لأنها تناولت حالة من يعين بقرار من السلطة المختصة بالتعيين فى وظيفة لم تكن سلطة التوصيف قد مارست بشأنها اختصاص تحديد شروطها ومواصفاتها وفئتها المالية ، وعند أعمالها لاختصاصها حدثت للموظيفة فئة من الفئات التى يتم التعيين عليها. بذات القرار الصادر بالتعيين لذلك رأت الجمعية العمومية أنه لا حاجة فى مثل هذه الحالة الى استصدار قرار جديد من سلطة التعيين طالما أن الفئة التى قدرت للموظيفة تدخل فى نطاق اختصاص السلطة التى أقرت التعيين وباعتبار أن التعيين فى الوظيفة يتضمن فى نفس الوقت التعيين فى الفئة المالية المقدرة لها ، وهو الامر الذى يتخلف فى الحالة الماثلة حيث عين العامل أصلا بالوظيفة فى وقت كان مقدرا لها فئة مالية أدنى من الفئة التى أعيد تقييمها عليها ، ومن ثم فلا يصح القياس بين الحالتين لعدم امكان الجمع بينهما فى الحكم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيد ..... فى شغل وظيفة المدير التجارى لشركة الاسكندرية للمنتجات المعدنية التى أعيد تقييمها برفع فئتها المالية من الثانية الى الاولى الا بعد صدور قرار بذلك من الوزير المختص .

قاعدة رقم ( ٤٩٧ )

المبدأ :

الجهة المختصة بشغل الوظائف التي يعيد مجلس إدارة وحيدة القطاع العام تقييمها هو الوزير المختص .

ملخص الفتوى :

إذا كان المشرع قد خول مجلس إدارة الشركة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سلطة نهائية في أعداد جداول التوصيف والتقييم ، ولم يعلق تطبيق تلك الجداول على اعتماد سلطة أخرى في حين أنه كان يعلق تطبيق تلك الجداول في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الملغى على اعتماد الوزير المختص فإن ذلك لا يعنى إمكان شغل العامل للتوظيفة مجرد صدور قرار من مجلس الإدارة بتقييمها وتحديد الدرجة المالية المحددة لها لأن المشرع اتخذ في القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ذات المسلك الذى سار عليه من القانون القديم وهو التمييز بين الاختصاص بالتقييم وبين الاختصاص بالتعيين ولم يدمجها في سلطة واحدة ، ومن ثم فإن استقلال مجلس إدارة باختصاص التقييم والتوصيف في القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا يمكن أن يؤدي إلى أولولة الاختصاص بالتعيين والترقية اليه ، مع وجود نصوص صريحة تخول هذا الاختصاص لسلطات أخرى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاص مجلس إدارة شركة مضارب البحيرة بتعيين العاملين في الوظائف التي رفعت الدرجات المالية المحددة لها من درجة مدير عام الى الدرجة العالية وأنه يلزم لشغل هذه الوظائف التي اعيد تقييمها صدور قرارات بالتعيين فيها من الوزير المختص بصفته رئيساً للجمعية العمومية للشركة .

### الفرع الثالث

عدم اكتساب قرارات التسكين الخاطئة

حصانة تعصمها من السحب أو الالغاء

قاعدة رقم ( ٤٩٨ )

المبدأ :

قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هما المعمول بهما بالنسبة للعاملين بهيئة المسرح بحكم الاحالة الواردة فى القرارات الجمهورية المتعاقبة المنظمة للهيئة - تبعا لذلك لم يكن ثمة محل لاجراء تقييم وتسكين العاملين بهيئة المسرح لان اجراءات التقييم والتسكين هى من المسائل المتعلقة بالقطاع العام التى لم تطبق احكامه على العاملين بالمسرح - يترتب على ذلك عدم مشروعية قرارات هيئة المسرح بتسوية حالات العاملين بها وفقا للائحة العاملين بالشركات العامة وتسكينهم على الفئات الواردة بهذه اللائحة - عدم اكتساب هذه القرارات حصانة تعصمها من السحب أو الالغاء .

ملخص الفتوى :

يبين من قصص القرارات المنظمة لهيئة المسرح انه بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٤ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة لفنون المسرح والمونيقى وكان ينطبق على المؤسسة عندئذ قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بحكم الاحالة الواردة فى القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ . باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ، وبتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٦٩ صدر القرار الجمهورى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم مؤسسة

فنون المسرح والموسيقى ونصت المادة (١٥) منه على أن « يعمل بالقواعد المالية فى هيئة اذاعة الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة للشئون المالية والادارية وشئون العاملين بالمؤسسة الى أن تصدر اللوائح الخاصة بالمؤسسة ، وفى ١٩٦٩/٩/٢٢ صدر القرار الجمهورى رقم ١٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية ليحل محل مؤسسة فنون المسرح والموسيقى ونصت المادة ١٠ من هذا القرار على أن « يظل العاملون بمؤسسة فنون المسرح والموسيقى بحالتهم الوظيفية ويخضعون للنظم والقواعد واللوائح المعمول بها فى المؤسسة الى أن تصدر اللوائح والقواعد الخاصة بالهيئة بعد الاتفاق مع وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة بحيث تصدر قبل أول يوليو سنة ١٩٧٠ ، كما تظل النظم والقواعد واللوائح الاخرى المعمول بها فى مؤسسة فنون المسرح والموسيقى سارية خلال فترة الانتقال المذكورة حتى تصدر القواعد واللوائح الخاصة بالهيئة » . وأخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة السينما والمسرح والموسيقى ونصت المادة (١٤) منه على أن « تظل القواعد واللوائح والقرارات التى كان معمولا بها فى المؤسسة المصرية العامة للسينما والهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار لحين صدور القواعد واللوائح والقرارات الخاصة بالهيئة » .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن القرارات المتعاقبة المنظمة لكل من مؤسسة السينما ومؤسسة المسرح والتى انتهت بادماجهما فى هيئة واحدة حتى هيئة السينما والمسرح المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ - هذه القرارات تضمنت احكاما وقتية أحالت بموجبها فى الشئون المالية والادارية الخاصة بالمؤسستين الى القواعد التى تطبقها هيئة الاذاعة وذلك الى أن تصدر كل مؤسسة لائحته الداخلية ، ثم قضى القسار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ باستمرار العمل بهذه القواعد وذلك الى أن تصدر هيئة السينما والمسرح والموسيقى القواعد الخاصة بها .

ولما كانت هيئة الاذاعة تطبق قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على العاملين بها وذلك اعمالا لنص المادة الاولى من القرار

الجمهورى رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ التى تنص على أن « تسرى فى شأن موظفى الاذاعة ومستخدميها الاحكام المنصوص عليها فى قانون موظفى الدولة والقوانين الاخرى المنظمة لشئون العاملين » وظل هذا القانون مطبقا على العاملين بالاذاعة ومن بعده قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى ١٣/١١/١٩٧١ حيث صدر قرار رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون - وبهذه المثابة يعتبر قانون نظام موظفى الدولة وقانون نظام العاملين المدنيين هما المعمول بهما بالنسبة للعاملين بهيئة المسرح بحكم الاحالة الواردة فى القرارات الجمهورية المتعاقبة المنظمة للهيئة التى انتهت بصدر القرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ بادماج مؤسسة السينما وهيئة المسرح فى هيئة واحدة ، ولقد نص هذا القرار على أن تستمر القواعد المعمول بها بالنسبة لمؤسسة السينما وبالنسبة لهيئة المسرح سارية فيما لا يتعارض مع احكامه الى ان تصدر الهيئة القواعد واللوائح والقرارات الخاصة بها . وتبعا لذلك فلم يكن ثمة محل لاجراء تقييم وتسكين للعاملين بهيئة المسرح لأن اجراءات التقييم والتسكين هى من المسائل المتعلقة بالقطاع العام التى لم تطبق احكامه على العاملين بالمسرح وتعتبر قرارات هيئة المسرح بتسوية حالة العاملين بها وفقا للاتحة العاملين بالشركات العامة وتسكينهم على الفئات الواردة بهذه اللائحة غير مشروعة ، وبهذه المثابة لا تكتسب هذه القرارات حصانة تعصمها من السحب أو الالغاء .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مشروعيتها بقرارات هيئة المسرح المشار اليها الصادرة بتسكين وتسوية العاملين بها بالتطبيق لاحكام لائحة نظام العاملين بشركات القطاع العام .

( ملف ٦٧٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٦/٤/٢٨ )

## الفصل الخامس

### مسائل متنوعة

---

#### الفرع الاول

#### أوراق الموظف

---

قاعدة رقم ( ٤٩٩ )

المبدأ :

الاوراق والبيانات التي تتعلق بالموظف وتثبت أن له حقا - ينبغي كامل مسلم به أن تكون مودعة بملف خدمته أو في القليل يتعين أن يشار في الاوراق الى تقديمها بما لا يدع مجالا للمنازعة في هذا التقديم .

ملخص الحكم :

من الأصول المسلم بها أن كل ما يتعلق بالموظف من أوراق وبيانات تثبت أن له حقا ينبغي أن تكون مودعة بملف خدمته باعتباره وعاء عمله الطبيعي أو في القليل يتعين أن يشار في الاوراق الى تقديمها بما لا يدع مجالا للمنازعة في هذا التقديم ، ما دام صاحب الشأن يزعم أنها قدمت بالطريق الرسمي الى الجهة الادارية المختصة في الميعاد المحدد لذلك قانونا .

( طعن رقم ٦٠٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ ) .

## الفرع الثاني

### درجة شخصية

قاعدة رقم ( ٥٠٠ )

#### المبدأ :

درجة شخصية - أوجه التشابه وأوجه المفارقة بينها وبين الدرجة الأصلية .

#### ملخص الحكم :

إذا ثبت أن المدعى قد رقى إلى الدرجة الثامنة الشخصية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ فإنه يعتبر مرقى إلى درجة دائمة ، ولا يقدر في ذلك أن الدرجة المرقى إليها درجة شخصية وأنه يبقى بعد الترقية في درجته الشخصية ، ذلك أن الدرجة الشخصية والدرجة الشخصية الأصلية تتساويان في هذا الخصوص في كل الميزات والمقوق المترتبة على منحها ، فليس ما يمنع من ترقية صاحب الدرجة الثامنة الشخصية إلى الدرجة السابعة ، كما لا تحول درجته الشخصية دون منحه علاوات تلك الدرجة في مواعيدها وبفئاتها المقررة أسوة بالدرجة الأصلية ، وكل ما هنالك من فارق بين الدرجة الأصلية والدرجة الشخصية أن أوضاع امتيازاتية عند ترقية موظف إلى درجة شخصية لم تكن تسمح بمنحه درجة أصلية ، وهو أمر لا أثر له على مركزه القانوني باعتباره مرقى إلى تلك الدرجة ، وهو على كل حال وضع مؤقت يسوى عنده وجود خلوات تسمح بوضع صاحب الدرجة الشخصية على درجة أصلية دون أن ينقص ذلك من حقوقه شيئاً .

( طعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١/١٥ )

## الفرع الثالث

### كادر

قاعدة رقم ( ٥٠١ )

#### المبدأ :

اختلاف الكادرين الكتابي المتوسط والفنى المتوسط فى طبيعتهما .

#### ملخص الحكم :

لا مشاحة فى أن الكادر الكتابي المتوسط والكادر الفنى المتوسط وان جمعيهما تقسيم ولحد من حيث مربوط الدرجات الا انهما كادران يختلفان فى طبيعتهما اختلافا جوهريا مناطه المغايرة الاساسية بين المؤهل الذى يجيز التعيين فى أيهما وطبيعة الاعمال التى يقوم بها شاغلو الوظائف المرجحة فى كل منهما وآية ذلك ما نصت عليه المادة ١١ من القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة من أن المؤهلات النظامية التى يجب أن يكون المرشح حاصلًا عليها وهى :

(١) .....

(٢) شهادة فنية متوسطة تتفق دراستها وطبيعة الوظيفة اذا كان التعيين فى وظيفة من وظائف الكادر الفنى المتوسط .

(٣) شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها اذا كان التعيين فى وظيفة كتابية أو شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها اذا كان التعيين فى وظيفة من الدرجة التاسعة .

( طعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠ ) .



قاعدة رقم ( ٥٠٢ )

المبدأ :

الدرجة فى الكادر الادنى - لا تتفق اطلاقا مع الدرجة فى الكادر  
العالى حتى ولو اتحدت فى التسمية - الخروج على ذلك يستلزم نصا صريحا  
من المشرع .

ملخص الحكم :

من المقرر وفقا لقضاء هذه المحكمة اى الدرجة فى الكادر الادنى  
لا تتفق اطلاقا مع الدرجة فى الكادر العالى حتى ولو اتحدت فى التسمية  
وان الخروج على ذلك يستلزم نصا صريحا من المشرع .  
( طعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٥٠٣ )

المبدأ :

كادر سنة ١٩٣٩ - انشاؤه درجة جديدة هى الدرجة التاسعة -  
ادراجها ضمن درجات الكادر العام دون كادر الخدمة الخارجين عن هيئة  
العمال .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على كادر سنة ١٩٣٩ انه انشا درجة جديدة هى  
الدرجة التاسعة ونص على ان التعيين فيها فى كل الاحوال يكون بصفة  
مؤقتة ، وقد الحق بهذا الكادر جداول تضمنت الكادر العام للموظفين

( م ٦٩ - ج ٢٤ )

ثم الكادرات الخاصة وأخيرا كادر الخادمة الخارجين عن هيئة العمال ، وأدرجت الدرجة التاسعة ضمن درجات الكادر العام . وعلى مقتضى ذلك لا يعتبر المطعون لصالحه ضمن الخدمة الخارجين عن هيئة العمال أو الخدمة البايرة ، وإن عوبلت الدرجة التاسعة المعين عليها فى أحوال خاضة بالدرجات الخارجة عن هيئة العمال ، ومن ثم تسمى عليه - طبقا لما تقدم ولما ورد بالمادة السابعة من عقد استخدامه - جميع اللوائح الخاصة بالمستخدمين الجارى العمل بها أو التى سيعمل بها مستقبلا .

( طعن رقم ١٩٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٩ ) .

## الفرد الرابع

### أثر الأحكام الأجنبية على العلاقة الوظيفية

قاعدة رقم ( ٥٠٤ )

المبدأ :

الاستناد إلى حكم نهائي يعقوبة مقيدة للحرية من محكمة أجنبية في إصدار قرار بإنهاء خدمة العامل المحكوم عليه باطل بطلانا مطلقا ولا يترتب أثره في إنهاء الخدمة على الإطلاق .

ملخص الحكم :

أن القرار الصادر بإنهاء خدمة أحد العاملين استنادا إلى حكم الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام بسبب الحكم عليه نهائيا يعقوبة مقيدة للحرية من إحدى المحاكم الأجنبية هو قرار انطوى على مخالفة جسيمة تنحدر به إلى مرتبة الانعدام الذي لا تلحقه أية حصانة ، ذلك أن الحكم الصادر من المحكمة الأجنبية وإن جاز الاستناد إليه كسبب من أسباب تأديب العامل عما بدر منه إلا أنه لا يستقيم سببا صحيحا لإنهاء خدمته بالتطبيق للنص المذكور ، ذلك أن سلطة إصدار القرار في أعمال النص المذكور مقيدة بوجوب أن يكون الحكم الجنائي صادرا من المحاكم الوطنية احتراماً لسيادة الدولة .

( طعن رقم ٥٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨١ ) .

## الفرع الخامس

بسم العلاقة الوظيفية واثرة على الاجازات

قاعدة رقم ( ٥٠٥ )

المبدأ :

مدى جواز منح أجازة للوضع أو لرعاية الطفل بعد التعيين وقبل استلام العمل - جواز الترخيص للعاملين الجدد بأجازات خلال فترة الاختبار وقبل انتهائها - استحقاق العامل الاجازات يكون عن سنة عمل كاملة أى أن العامل لا يستحق الاجازات الا عن المدة التى يقضيها فى العمل  
فعلا .

ملخص الفتوى :

من حيث انه بالنسبة للمسألة الاولى فان عدم تسلم العامل المعين عمله فى المهلة المناسبة وهى لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على شهر ، يجعل قرار تعيينه كان لم يكن ، وذلك ما لم يقدم عذرا تقبله السلطة المختصة ، طبقا للمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبناء على ذلك لا يجوز النظر فى منح العامل المعين أية اجازات قبل تسلمه العمل ، وانما يجوز له الاحتفاظ بالوظيفة بعد فوات المهلة المشار اليها اذا قدم عذرا تقبله جهة الادارة .

ومن حيث أنه عن المسألة الثانية ، فان قيد عدم الترخيص للعامل باجازة خلال الستة اشهر الاولى من خدمته لم يرد الا فى المادة ١/٦٥ من القانون المشار اليه الخاصة بالاجازة الاعتيادية ، وبالتالي فان الاجازات الاخرى طالما لم تقيد بمثل هذا الحكم يكون من حق العامل الحصول عليها دون انتظار فترة معينة قبل الترخيص بها . كما وان المشرع حينما اوجب الحق فى الاجازة فانه يكون قد رجح عندئذ مصلحة المرفق العام ، كما هو

الحال على سبيل المثال فى إجازة المرافقة الوجوبية وفقا للمادة ٦٩ بند ١ من قانون العاملين ، ومن ثم فليس ما يمنع عن إيقاف فترة الاختبار وقطعها والترخيص للعامل بالإجازة الوجوبية أو الإجازة التى تقتضيها الضرورة مع استكمال فترة الاختبار عند عودته وعدم ترقيته اذا امتدت فترة الاختبار نتيجة قيامه بالإجازة المرخص له بها طالما أن صلاحيته لم تثبت بعد لشغل أدنى وظائف التعيين .

ومن حيث أنه عن المسألة الثالثة ، فإن المشرع وأن كان قد قرر أن تتخذ السنة الميلادية من أول يناير الى آخر ديسمبر أساسا لحساب الإجازات التى تمنح للعاملين الا أن ذلك لا يعنى أن الإجازة لا تستحق كاملة الا اذا قضى العامل فى عمله المدة المقررة لها هذه الإجازة ، طالما أن الإجازة حق من حقوق العامل لا يجوز منعها عنه أو حرمانه منها . ولذلك عندما أراد المشرع أن يخرج على هذا الاصل ، أورد على خلافه حكما خاصا صريحا ضمنه المادة ١/٦٥ سابق الإشارة إليها . وبناء على ذلك فإن العامل يستحق إجازته المقررة فى أى وقت من السنة الميلادية دون ربطها بمدة العمل الفعلية منسوبة الى السنة الميلادية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع السى  
الاتى :

أولا : عدم بجواز الحصول على إجازات قبل استلام العمل ، وللجهة الادارية أن تقبل الاعذار طبقا للمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها .

ثانيا : إحقية العامل فى الإجازات المنصوص عليها وفقا لاحكامها الوجوبية والاختيارية خلال فترة الاختبار ، على أن توقف فترة الاختبار خلال فترة الإجازة ثم تستكمل بعد عودته من الإجازة .

ثالثا : منح الإجازات المنصوص عليها فى القانون مرجعه سنة الخدمة القانونية وليست سنة العمل الفعلى .

( ملف ٢٥٧/٦/٨٦ - جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ . وفى ذات المعنى ملف ٦٣٠/٣/٨٦ - جلسة ١/٦/١٩٨٣ ) .

## الفرع السادس

الوضع الوظيفي للموظف المنقول من جهة ادارية ملغاة

قاعدة رقم ( ٥٠٦ )

المبدأ :

الغاء جهة ادارية ونقل العاملين بها الى جهة ادارية أخرى يترتب عليه ان يشغل العاملون المنقولون بالجهة المنقول اليها الدرجات التي كانوا يشغلونها بالجهة الملغاة - اذا كان المنقول كان يشغل بالجهة المنقول منها وظيفة نائب رئيس جامعة فهو يستمر بهذه الوظيفة بالجهة المنقول اليها - ويستحق بالتالي بدل التمثيل المقرر للوظيفة .

ملخص الفتوى :

من حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن انشاء اكااديمية السادات للعلوم الادارية ينص فى المادة ١٨ على أن ( يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١ وتحل الاكاديمية محل المعهد القومى للتنمية الادارية فيما له من حقوق وما عليه من التزامات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار ) .

كما ينص هذا القرار فى مادته ٢٠ على أن ( ينقل الى الاكاديمية اعضاء الجهاز الفنى بالمعهد القومى للتنمية الادارية وكذلك العاملون به من غير اعضاء الجهاز الفنى بذات اوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم وبدلاتهم ) .

ومفاد ذلك أنه بعد ان قضى قرار انشاء الاكاديمية بالغاء المعهد القومى للتنمية الادارية قرر نقل كافة العاملين به الى الاكاديمية واحتفظ لهم بأوضاعهم الوظيفية التى كانوا عليها قبل النقل وكذلك بمرتباتهم

وبدلتهم بغير أن يعلق هذا الاحتفاظ على حكم آخر ومن ثم لا يكون هناك مجال لأعمال النصوص المتعلقة بشغل الوظائف أو بتحديد المستحقات المالية بعد تركها على العاملين بالمعهد المنقولين إلى الأكاديمية كما لا يجوز اشتراط شغلهم لوظائف بالأكاديمية تعادل تلك التي كانوا يشغلونها بالمعهد قبل النقل .

ولما كان الدكتور/المعرضة حالته قد شغل قبل نقله إلى الأكاديمية وظيفة مدير معهد التنمية الادارية وكان يتقاضى بناء على ذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب رئيس جامعة ، فإنه يتعين الاحتفاظ له بهذا البدل بعد نقله إلى الأكاديمية رغم تعيينه بوظيفة نائب رئيس الأكاديمية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى احقية الدكتور المعرضة حالته فى صرف البدل المقرر له وقت نقله إلى الأكاديمية  
( ملف ٨٦٠/٤/١٩١٧ - جلسة ١٩/٥/١٩٨٢ ) .

## الفرع السابع

### وظائف مختلفة

أولا : ملاحظ صحي

قاعدة رقم ( ٥٠٧ )

المبدأ :

تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بإدماج بعض  
المهن العمالية في وظيفة ملاحظ صحي المعدل بقرار رقم ١٧٣٦ لسنة  
١٩٦٧ على القائمين بعمل فنى صحي يتعلق بالملاحظة والتنفيذ فى  
مجالى الوقاية والعلاج بوزارة الصحة .

ملخص الفتوى :

من المشرع معيارا موضوعيا اعتبر بمقتضاه كل من كان قائما بعمل  
فنى صحي يتعلق بالملاحظة أو التنفيذ فى مجالى الوقاية والعلاج شاغلا  
لوظيفة ملاحظ صحي وقد وضع المشرع هذا المعيار بالتعديل الذى أدخله  
على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ الذى لم يكن يدخل فى  
نطاق تلك الوظيفة الا اعمالا معينة على سبيل الحصر . وهو بذلك قد  
خرج من التخصيص الى التعميم ، الامر الذى يوجب النزول على ادارته  
واعمال مقتضاها باعتبار جميع القائمين بعمل من تلك الاعمال شاغلين  
للوظيفة ، ومن ثم يلتزم وزير الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة على  
تنفيذ ذلك القرار بان يدرج جميع الوظائف التى ينطبق عليها ذلك المعيار  
فى نطاق وظيفة الملاحظ الصحي ، فاذا اخطأ فى ذلك أو اتضح له فى أى  
وقت أن ثمة وظائف ينطبق عليها المعيار الموضوعى سالف الذكر ولمس  
تشملها القرارات الصادرة منه كان له بل ويتعين عليه أن يبادر الى تصحيح



قراراته بما يجعلها تتسق مع القاعدة التنظيمية العامة التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ولا مجال للقول بأن المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تحول دون ذلك ، اذ ان حكم هذه المادة يقضى باسقاط حق العامل المستند من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يتقرر هذا الحق قضاء . اما فى الحالة المعروضة فانه ولئن كانت القاعدة التنظيمية العامة المقررة للعاملين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٦ لسنة ١٩٦٧ قد وضعت معيارا موضوعيا لمن يعد شاغلا لوظيفة ملاحظ صحى . الا ان هذه القاعدة لا تعتبر قابلة للتطبيق بذاتها وانما يتوقف ذلك على صدور قرار من الوزير المختص بتحديد الوظائف التى ينطبق عليها هذا المعيار ، فاذا اغفل قرار الوزير بعض الوظائف التى كان يتعين ادراجها به فان شاغلها لا يكون لهم ثمة حق نشأ وتكامل قبل العمل بالقانون المذكور يتأثر بمدة السقوط المنصوص عليها فى المادة ٨٧ منه ، وعلى ذلك فان حكم هذه المادة لا يحول بين وزير الصحة وتصحيح قراراته الصادرة بتنفيذ قرار رئيس الجمهورية اذا ما اتضح له اغفالها لبعض الاعمال التى كان يتعين ادماجها فى وظيفة ملاحظ صحى طبقا للمعيار الموضوعى الذى تضمنه القرار المذكور ، وذلك دونما حاجة لاستصدار قانون جديد يعالج الحالة الماثلة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين القائمين بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة والتنفيذ فى مجالى الوقاية والعلاج بوزارة الصحة فى الافادة من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ المعدل بقراره رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٧ وذلك بقرار يصدر من وزير الصحة مصححا لقراراته الصادرة فى هذا الشأن .

## ثانيا : وظيفة تباشر صيانة الاجهزة اللاسلكية

قاعدة رقم ( ٥٠٨ )

المبدأ :

وظائف الاشراف على القائمين فعلا بصيانة الاجهزة اللاسلكية -  
لا يستحق شاغلوها المكافأة الشهرية المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠  
لسنة ١٩٦٠ للعاملين الفنيين فى صيانة الاجهزة اللاسلكية .

ملخص الفتوى :

من حيث انه القرار المشار اليه يشترط لمنح المكافأة الشهرية المقررة  
ثلاثة شروط : اولها ان يكون العامل فنيا . وثانيها أن يباشر صيانة الاجهزة  
اللاسلكية . وثالثها أن يجتاز احدى مدد التدريب المبينة بالنص . ولما كانت  
مباشرة الصيانة انما تنصرف الى الممارسة الفعلية لها فانه يخرج من نطاقها  
مجرد الاشراف الذى تمارسه السلطات الرئاسية على العاملين بالصيانة ،  
ولما كانت الوظيفة التى رقى اليها المعروضة حالته لا تقتضى منه ممارسة  
صيانة الاجهزة اللاسلكية بالفعل وانما تجعله مختصا فقط بالاشراف على  
العاملين فى صيانة تلك الاجهزة ، فانه لا يستحق المكافأة المقررة للعاملين  
بالصيانة ، ولا وجه للقول بانه لا يلزم ممارسة الصيانة فعلا لاستحقاق  
المكافأة المشار اليها والاكتفاء فى هذا الصدد باتصال العمل المنوط بالعامل  
بعملية الصيانة على أى وجه من الوجوه ، ذلك لان المشرع اشترط صراحة  
مباشرة صيانة الاجهزة بعبارة واضحة ولم يكتف بالعمل فى مجال الاجهزة  
ومن ثم يتعين النزول على صريح عبارة النص وأعمال مقتضاها بقصر  
مكافأة الصيانة الشهرية على العاملين الذين يباشرونها بالفعل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
استحقاق المعروضة حالته للمكافأة المقررة للعاملين الفنيين الذين يباشرون  
صيانة الاجهزة اللاسلكية .

( ملف ٥٤٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٤/١٦ )

### ثالثا : وظيفة مدير عام الادارة القانونية بالهيئات العامة

#### قاعدة رقم ( ٥٠٩ )

المبدأ :

جواز رفع مستوى وظيفة مدير عام الادارة القانونية ذات الربط المالى ( ١٢٠٠ - ١٨٠٠ ) باحدى الهيئات العامة وفقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، الى الدرجة المالية ذات الربط ( ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ ) .

#### ملخص الفتوى :

لما كانت الموازنة تصدر بقانون ومن ثم فاذا ما تضمنت موازنة الهيئة تعديل الربط المالى لدرجة مدير عام الادارة القانونية بالهيئة وتقييمها بالدرجة العالية ، المقابلة لمثلتها فى كل من قانون العاملين المدنيين بالدولة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام ، فانه يترتب على ذلك جواز تعديل الربط المالى لهذه الوظيفة المقررة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه باعتبار أن قانون الموازنة هو أداة هذا التعديل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية فى هذه الجلسة الى جواز تعديل الربط المالى المقرر لمدير عام الادارة القانونية بالهيئة ، وفقا لقانون الموازنة الذى يصدر متضمنا هذا التعديل ، وطبقا للتفصيل السابقة بيانه .

( ملف ٥٤٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٦/١٥ ) .

#### رابعا : الوظائف بالمناطق النائية

#### قاعدة رقم ( ٥١٠ )

المبدأ :

احقية العامل باحدى المناطق النائية المحررة من سيناء فى بدل الاقامة وبدل طبيعة العمل والمقابل النقدي لاستمارات السفر المجانية المقرر للعاملين بهذه المناطق اثناء ايفاده فى بعثة داخلية .

### ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع منح لمن يعمل بمناطق نائية معينة بدل اقامة بنسبة محددة حسب موطنه الاصلى ، وقرر للعاملين بالمناطق المحررة من سيناء بدل طبيعة عمل بواقع ٧٥٪ من بداية مربوط الفئة التى يشغلها العامل ، كما خول من يعمل بتلك الجهات الحق فى اختيار مقابل نقدى لاستمارات السفر المجانية عن عدد المرات التى يحق له السفر فيها . وفى ذات الوقت قضى المشرع بمنح عضو البعثة الداخلية كافة مرتباته والبدلات الاضافية التى يستحقها .

ولما كان الموفد فى بعثة يظل شاغلا للوظيفة التى يتقلدها فى الجهة التى يعمل بها ، ذلك ان المشرع عندما نظم البعثات لم يرتب قطع صلة الموظف بوظيفته اثناءها ولم يحرمه من مرتبتها أو مزاياها ، ولم يجر شغل وظيفته مدة البعثة ، فمن ثم تعد امتدادا لعمله الاصلى ، ويعتبر قائما بالعمل خلالها ، كما وان ابتعاد الموظف عن مقر عمله اثناء البعثة انما هو امر مؤقت بطبيعته ليس من شأنه أن يؤدى الى اعتباره قد غيّر محل اقامته ، بما لا يسوغ معه حرمانه من بدل الإقامة الذى يرتبط بشغل وظيفة فى إحدى المناطق النائية ومن المقابل النقدي لاستمارات السفر المجانية كما تتوافر فى حق من يشغل وظيفة بالمناطق المحررة من سيناء شروط الاستحقاق لبذل طبيعة العمل المقرر للعاملين بتلك المناطق .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العامل بأحدى المناطق النائية للحرة من سيناء فى بدل الإقامة وبذل طبيعة العمل والمقابل النقدي لاستمارات السفر المجانية المقرر للعاملين بهذه المناطق اثناء ايفاده فى بعثة داخلية .

( ملف ٨٦/٤/٨٧٥ - جلسة ٢٩/٤/١٩٨١ )

## الفرع الثامن

### معادلة الوظائف

#### قاعدة رقم ( ٥١١ )

#### المبدأ :

الاداة اللازمة لاجراء التعادل بين الوظائف هي قرار صادر من رئيس الجمهورية •

#### ملخص الفتوى :

التعادل يتم بين وظائف محددة بنص القانون ، ومن ثم فان التعادل بينها يعد كشفا لحقيقة واقعة ، فلا يمكن القول بتساوى درجتين غير متساويتين فعلا والمشرع عندما يتدخل لاجراء التعادل لا ينشئ وضعا جديدا ، وانما يقرر وصفا سابقا ، وان القرار الجمهورى الذى يصدر باجراء التعادل لا ينشئ مراكز قانونية ، وانما يؤدى الى توحيد التطبيق بالجهاز الادارى بالدولة ، وعليه فانه اذا ما تعدى القرار الجمهورى الواقع فانه عند اصدار القرار الفردى المطابق له سترجع المحكمة لنصوص القانون مباشرة وتلتفت عن تطبيق القرار •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يكفى لتقرير التعادل بين الكادرات طبقا للقوانين المنظمة للوظائف العامة •  
صدر قرار من رئيس الجمهورية •

( ملف ٢٨/١/٥٨ - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠ ) •

## الفرع التاسع

صفة الموظف العام مناهل الاختصاص القضائى لمجلس الدولة

---

قاعدة رقم ( ٥١٢ )

المبدأ :

صفة الموظف العام تجعل المنازعة فى أمور الوظيفة العامة من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ملخص الحكم :

ان العبرة فى تحديد الجهة المختصة بنظر الدعوى هى بتحديد وضع المدعى كعامل أو موظف عام وقت نشوء الحق الذى يطالب به دون اعتداد بما يطرأ على صفته أو مركزه بعد ذلك من تغيير . ومن ثم وقد توافرت نلطاقن صفة الموظف العام فى التاريخ الذى يطالب فيه بتسوية حالته على اساسه تكون المنازعة من اختصاص محاكم مجلس الدولة .

( طعن ١٥٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧ ) .

## وقفاة

قاعدة رقم ( ٥١٣ )

المبدأ :

المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن - أساس ذلك - اعلان ذوى الشأن بمن رفع الطعن من الخصوم ومن رفع عليه وصفا كل منهم اعلاما كافيا - توجيه الطعن الى خصم متوفى يترتب عليه - بطلان الطعن ولو جهل الطاعن بواقعة الوفاة - أساس ذلك : يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير فى الصفة قبل اختصامه كي يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصامه قانونا - لا يقدر فى ذلك أن تكون الوفاة سابقة على صدور الحكم المطعون فيه - أساس ذلك : النظر فى بطلان الحكم المطعون فيه انما يكون بعد قبول الطعن شكلا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علوة على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه . ولا جدال فى أن ( تحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التى يترتب على اغفالها بطلان الطعن لان الغرض الذى رعى اليه الشارع مما أورده فى المادة ٤٤ سالفة الذكر من اثبات

البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ففى تقرير الطعن انما هو اعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن من الخصوم ومن رفع عليه وصفة كل منهم اعلاما كافيا ) ، وليس من شك فى ان هذا الغرض لا يتحقق اذا ما وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى أصحاب الصفة فى الطعن . ولا محاجة بجهل الطاعنين بوفاة المطعون ضدهما ، ذلك أنه يتعين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغيير فى الصفة قبل اختصاصه كى يوجه تقريراً الطعن الى من يصح اختصاصه قانوناً . ولقد يسر المشرع على الطاعن فى توجيه الطعن فى حالة وفاة المحكوم له أثناء ميعاد الطعن فأجاز بحكم المادة ٢١٧ من قانون المرافعات فى هذه الحالة إعلان الطعن الى ورثة المتوفى جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك فى آخر موطن كان لمورثهم . ومتى تم إعلان الطعن على هذا الوجه صحح الطعن ، على أن يقوم الطاعن بعد ذلك بإعادة إعلان الطعن لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو فى موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو فى الميعاد الذى تحدده المحكمة لذلك . وهذا النص يؤكد ضرورة توجيه الطعن الى أصحاب الصفة فيه فى الميعاد الذى حدده القانون وليس من شك فى أن حكم المادة المذكورة ينصرف كذلك الى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن .

ولا يقدر فى هذا النظر أن تكون وفاة المطعون ضدهما سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثار البطلان هذا الحكم فى ذاته - كما هو الحال فى الطعن المائل - ذلك أن النظر فى بطلان الحكم المطعون فيه انما يكون بعد قبول الطعن شكلاً ، وهو غير مقبول بداءة لكونه قد أقيم على خصمين غير موجودين على قيد الحياة فى تاريخ إقامته ، فضلاً عن عدم اختصاص من كان يجب اختصاصه قانوناً من أصحاب الصفة فى الطعن ، وهم ورثة المطعون ضدهما ، الا بعد انقضاء ميعاد الطعن .

( طعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٨٤ ) .



## وقف

انفصل الاول : الوقف الخيري

الفرع الاول :

- النظر على الاوقاف الخيرية

الفرع الثاني :

- تغيير المصرف الذي عينه الواقف

الفرع الثالث :

- اوقاف خيرية متنوعة

- أولا : وقف المسجد

- ثانيا : الوقف على التعليم

- ثالثا : الارض الموقوفة المخصصة للدفن

الفصل الثاني : الوقف الاهلي

الفرع الاول :

- التفرقة بين الوقف الخيري والوقف الاهلي

الفرع الثاني :

- الغاء نظام الوقف على غير الخيرات

الفصل الثالث : الاستبدال

#### الفرع الاول :

- استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر .

#### الفرع الثانى :

- تسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة  
• للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية .

#### الفرع الثالث :

- طلبات البذل والاستبدال فى الوقف .

#### الفرع الرابع :

- عقد البذل .

#### الفصل الرابع : اللجان

##### الفرع الاول :

##### لجان ادارية

##### الفرع الثانى :

- لجان ادارية ذات اختصاص قضائى .

##### الفرع الثالث :

- لجنة شئون الاوقاف .

##### الفرع الرابع :

- لجنة القسم .

## الفصل الخامس : مسائل متنوعة

### الفرع الاول :

من احكام القانون الخاص .

أولا : اشهاد الوقف .

ثانيا : ثبوت الوقف .

ثالثا : تأجير اعيان الوقف .

رابعا : قسمة الوقف وفرز أنصبة المستحقين .

### الفرع الثاني :

من أحكام القانون العام .

أولا : أموال الوقف لا تعتبر من الاموال العامة .

ثانيا : الاعيان الموقوفة لا تعتبر تركة شاغرة .

ثالثا : خضوع الاستحقاق في الوقف للضريبة العامة على  
الايسراد .

رابعا : نزع ملكية بعض اعيان الوقف .

خامسا : ائمة المساجد التابعة لقسم الاوقاف الاهلية بوزارة  
الاوقاف .

## وقف

### الفصل الاول

#### الوقف الخيري

#### الفرع الاول

#### النظر على الاوقاف الخيرية

قاعدة رقم ( ٥١٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية وتعديلاته جعل النظر على الاعيان الموقوفة على جهات بر لوزارة الاوقاف مع تحويلها حق التنازل عن النظر للجمعيات او الهيئات بالنسبة للاعيان الموجودة عليها فقط - للوزارة الحق في التنازل للجمعية عن النظر على الحصة الموقوفة عليها - لا يجوز عزل الجمعية عن النظر عن تلك الحصة الا اذا صدر قرار بذلك من مجلس وكلاء وزارة الاوقاف - لا يجوز للوزارة التنازل عن النظر للجمعية بالنسبة للاعيان الموقوفة على جهات أخرى - النظر عليها يكون للوزارة على أن تتولى هيئة الاوقاف المصرية ادارتها - نيابة عنها - لهذه الهيئة أن توكل الجمعية في تحصيل ايراداتها \*

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ ينص في مادته الثانية على أنه «لذا كان الوقف على جهة بر ، كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الاوقاف .. فاذا كانت جهة البر جمعية

أو هيئة جاز لوزارة الاوقاف أن تنزل عن النظر الى هـذه الجمعية أو الهيئة ... » . وأن القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ينص فى مادته الاولى على أن « تتولى وزارة الاوقاف ادارة الاوقاف الآتية : أولا الاوقاف الخيرية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه فإذا كانت جهة البر جمعية أو هيئة جاز لوزارة الاوقاف أن توكل هذه الجمعية أو الهيئة فى الادارة ... » ، وينص فى مادته الثانية على أن تشكل بوزارة الاوقاف لجنة تسمى لجنة شئون الاوقاف ويقضى فى مادته الثانية بأن « تختص لجنة شئون الاوقاف وحدها بالمسائل الآتية : أولا طلبات البذل ، والاستبدال فى الوقف ... ثانيا ... ثالثا ... رابعا : الموافقة على عزل ناظر الوقف ... » ، كما قرر فى مادته السابعة عشر الغاء الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ مالف الذكر . ثم صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ بتعديل القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ واستبدل نص المادة الثانية منه بالنص الآتى : اذا كان الوقف على جهة بر كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الاوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه . فإذا كانت جهة البر جمعية أو هيئة جاز لوزارة الاوقاف أن تنزل عن النظر الى هذه الجمعية أو الهيئة ، وللجنة شئون الاوقاف عزل الجمعية أو الهيئة عن النظر وبعزل أيهما يعود النظر للوزارة ... » .

كما ينص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الاوقاف المصرية فى مادته الاولى على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى هيئة الاوقاف المصرية تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الاوقاف .. » وينص فى مادته الثانية على أن « تختص وحدها بادارة واستثمار أموال الاوقاف الآتية : أولا الاوقاف المنصوص عليها فى المادة (١) من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .. » ويقضى فى مادته الثالثة بأن « تنتقل الى مجلس ادارة الهيئة الاختصاصات المخولة للجنة شئون الاوقاف بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ .. » وذلك بالنسبة الى البذل والاستبدال والاستثمار وتؤول الاختصاصات الاخرى المخولة للجنة شئون الاوقاف الى مجلس وكلاء وزارة الاوقاف. منضما اليه رئيس مجلس ادارة الهيئة ومستشار من مجلس الدولة ويعتمد وزير الاوقاف قراراته » . وينص فى مادته

الخامسة على أن تتولى الهيئة نيابة عن وزير الاوقاف بصفته ناظرا على الاوقاف الخيرية ادارة هذه الاوقاف واستثمارها والتصرف فيها على أسس اقتصادية » .

كذلك تنص المادة (١٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم العمل بهيئة الاوقاف المصرية على أن « يجوز للهيئة أن توكل فرد أو وحدة من وحدات الحكم المحلى أو جمعية قانونية أو غيرها فى تحصيل ايراداتها فى نطاق اقليمى معين مقابل عمولة تحصيل وذلك طبقا للشروط والاوزاع التى يحددها مجلس ادارة الهيئة » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ معسدا بالقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ جعل النظر على الاعيان الموقوفة على جهات بر لوزارة الاوقاف مع تحويلها حق التنازل عن النظر للجمعيات أو الهيئات بالنسبة للاعيان المرصودة عليها فقط . ثم صدر القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ وقصر ادارة الاوقاف الخيرية على الوزارة وسلك سبيل توكيل الجمعيات فى ادارة الاعيان الموقوفة عليها بدلا من طريق التنازل عن النظر اليها ، وأنشأ لجنة شئون الاوقاف خصها بالنظر فى طلبات البدل والاستبدال وبالموافقة على عزل ناظر الوقف . وقد أعاد القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ الى وزارة الاوقاف سلطة التنازل عن النظر الى الجمعيات الخيرية أو الهيئات فى حدود الاعيان الموقوفة عليها . ثم أنشأ المشرع هيئة الاوقاف بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ وخولها وحدها اختصاص ادارة واستثمار أموال الاوقاف الخيرية ، ونقل الى مجلس ادارتها الاختصاصات المخولة الى لجنة شئون الاوقاف بالنسبة للبدل والاستبدال والاستثمار ، ونقل الى مجلس وكلاء وزارة الاوقاف بالتشكيل المنصوص عليه اختصاصات اللجنة الاخرى ومن بينها الموافقة على عزل ناظر الوقف ، ولم يجعل من الهيئة ناظرا أصيلا على الاوقاف الخيرية وانما جعلها نائبا عن وزير الاوقاف فى ادارة أموال هذه الاوقاف واستثمارها والتصرف فيها . كما أجاز قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ للهيئة أن توكل غيرها فى تحصيل ايراداتها وفقا للشروط والاوزاع التى يقررها مجلس ادارتها .

ومؤدى ذلك أن تنازل وزارة الاوقاف الى الجمعية الخيرية الاسلامية عن النظر عن اعيان الموقوف المرصودة عليها هو تنازل مطابق للقانون ولا يجوز عزل الجمعية المذكورة عن النظر على تلك الاعيان الا بقرار من مجلس وكلاء وزارة الاوقاف منضما اليه رئيس مجلس ادارة هيئة الاوقاف ومستشار من مجلس الدولة على أن يعتمد وزير الاوقاف هذا القرار . اما بالنسبة لاعيان الوقف المرصودة على جهات بر أخرى خلاف الجمعية فيتعين أن تظل فى نظر الوزارة وأن تتولى هيئة الاوقاف ادارتها نيابة عنها ، ويجوز للهيئة أن توكل الجمعية فى تحصيل ايراداتها فى نطاق اقليمى معين مقابل عمولة تحصيل وطبقا للشروط التى يضعها مجلس ادارتها . وفيما يتعلق باستثمار اموال البذل والاستبدال فيخص به مجلس ادارة هيئة الاوقاف وحده .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن من حق وزارة الاوقاف أن تتنازل للجمعية الخيرية الاسلامية عن النظر على الحصص الموقوفة عليها ، ولا يجوز عزل الجمعية عن النظر عن تلك الحصص الا اذا صدر قرار بذلك من مجلس وكلاء وزارة الاوقاف وانه لا يجوز أن تتنازل الوزارة عن النظر للجمعية بالنسبة للاعيان الموقوفة على جهات بر أخرى والتي يجب أن تظل فى نظر الوزارة على أن تحيرها هيئة الاوقاف نيابة عنها ، ويجوز لهذه الهيئة أن توكل الجمعية فى تحصيل ايراداتها وفقا لنص المادة (١٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ ، أما بالنسبة لاستثمار اموال البذل والاستبدال فهو من اختصاص مجلس ادارة الهيئة وحده .

( ملف ٥٢٨/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢ ) .

قاعدة رقم ( ٥١٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف - عدم تعارض احكامه فيما يتعلق بالنظر على وقف غير المسلمين مع احكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالنظر على الاوقاف الخيرية - بقاء ما لم ينص

على الغائه من أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ - بقاء النظر لوزارة  
الاعواق على كل وقف ينشئه غير مسلم ما دام مصرفه اسلاميا - القول  
بان هذا الحكم منسوخ ضمنا بأحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ - غير  
سليم .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على  
الاعواق الخيرية ( معدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ ) تنص على انه  
« ... اذا كان الواقف غير مسلم والمصرف جهة غير اسلامية كان النظر  
لمن تعينه المحكمة الشرعية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه » . وتنص  
المادة الاولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ تنظيم وزارة الاعواق على  
انه « تتولى وزارة الاعواق النظر على الاعواق الآتية : أولا : الاعواق  
الخيرية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه .. ثانيا : ... ثالثا : الاعواق  
الخيرية التى يشترط فيها النظر لوزارة الاعواق اذا كان واقفوها غير  
مسلمين . » وتنص المادة ١٨ على « يلغى القانون رقم .. والمواد ...  
من القانون رقم ... والفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ من المادة الثانية من القانون  
رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ والمادة ٥٥٥٥ من القانون رقم ... كما يلغى كل  
نص يخالف حكم هذا القانون » .

ومن حيث أن النسخ أما صريح أو ضمنى ، ولا محل لبحث نسخ  
ضمنى لاحكام قانون سابق بمقتضى قانون لاحق اذا كان القانون الجديد  
قد صرح بما يلغى من أحكام القانون القديم اذ يكون النسخ عندئذ فى  
حدود التصريح بما لا محل له لافتراض انصراف ارادة المشرع الى  
نسخ ضمنى - ولما كان الثابت ان القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ قد  
صرح فى نص ظاهر بما يلغى من أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣  
ولم يورد فى ذلك الى بعض بنود المادة الثانية من هذا القانون دون مادته  
الثالثة وبذلك لا تثار شبهة الغاء هذه المادة ضمنا . ومن ناحية أخرى  
لا يؤخذ هذا الالغاء من العبارة الواردة بعجز المادة ١٨ من القانون رقم  
٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ فى قولها « كما يلغى كل نص يخالف حكم هذا القانون »



لان هذه المادة قد بينت صراحة ما يلغى من أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وبذلك لا يدخل نص آخر من نصوص هذا القانون فى عموم تلك العبارة وانما ينصرف مدلولها الى الغاء النصوص الواردة فى غير القوانين التى أشارت اليها المادة ١٨ مما يخالف أحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن المادة ٣ من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩ لم يتم نسخها بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ وانما تقوم أحكام تلك المادة الى جانب أحكام هذا القانون الاخير ، ومؤدى ذلك أن يكون النظر لوزارة الاوقاف على كل وقف ينتثه غير مسلم اذا كان مصرفه اسلاميا ، وتحدد المحكمة المختصة من يتولى النظر على وقف غير المسلم على صرف غير اسلامي الا اذا كان الواقف قد شرط النظر لوزير الاوقاف فيكون النظر لوزارة الاوقاف .

ومن حيث أن مصارف الاوقاف محل البحث مصارف اسلامية - وإن كان واقفوها غير مسلمين - ومن ثم يكون النظر عليها لوزارة الاوقاف .  
( فتوى رقم ٧١١ فى ١٩٦٣/٧/٤ - جلسة ١٩٦٣/٥/١١ ) .

## الفرع الثانى

### تغيير المصرف الذى عينه الواقف

#### قاعدة رقم ( ٥١٦ )

#### المبدأ :

وقف خيرى - تغيير مصرفه على جهات البر - القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ فى هذا الشأن - اثر قرار وزير الاوقاف بالتغيير ، اذا لم يستوف شرط اجازة المحكمة الشرعية - حتى صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ - تاريخ احداث هذا القرار

#### ملخص الفتوى :

فان من المسلم أن تغيير مصرف الوقف على جهات البر ، اعمالا لاحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر ، المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ متى تم صحيحا ترتب عليه اثره من وقت حصوله ولا ينسحب اثره الى الماضى ، وانما يبقى الامر فى شأن المصرف ، على ما كان عليه الى ما قبل هذا التغيير ، وتترتب آثار ذلك ، ومنها استحقاق الجهة التى كان الوقف موقوفا عليها ، لربح الوقف ، بالقدر المحدد لها أصلا قبل التغيير طوال المدة السابقة لحصوله ، وترتبيا على ما تقدم فان ربح الوقف فى المدة السابقة على تاريخ نفاذ تغيير مصرفه وهو تاريخ نفاذ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ ، يكون حقا خالصا للمصرف الاول ، والمقصود بالربح هنا هو الغلة التى حدثت ، وهى فى الحالة المعروضة تشمل المبالغ التى ملمها ناظر الوقف المسابق الى وزارة الاوقاف ، فضلا عما يكون لديه من مبالغ أخرى تظهرها

المحاسبة الواجب اجراؤها معه . والجهة المستحقة لهذه المبالغ هي المدرسة المسماة باسم الواقفة ، ويكون ذلك حتى تاريخ نفاذ القرار الصادر بتغيير مصرف الوقف .

اما منذ مريان قرار تغيير مصرف الوقف للانفاق منه على جهات البر والتعليم ، فان التعليم المقصود هنا هو التعليم الذى عنته السيدة الواقفة ويؤول المستحق عن ذلك الى وزارة التربية والتعليم القائسة على مرقق التعليم ، اما قدر هذا الاستحقاق ، فامر ترى الجمعية العمومية ان على وزارة التربية والتعليم الاتصال فى شانه بوزارة الاوقاف لتحديد النسبة !لتى تؤول الى الوزارة الاولى .

( فتوى رقم ٦٨٤ فى ١٩٦٤/٨/٤ - جلسة ١٩٦٤/٧/٢٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥١٧ )

##### المبدأ :

القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر - اجازته لوزير الاوقاف وبموافقة مجلس الاوقاف الاعلى ان يصرف ريع الوقف على جهة البر التى يعينها ، دون تقيد بشرط الواقف ، بشرط اجازة المحكمة الشرعية - تعديل هذا الحكم بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ بعدم اشتراط اجازة المحكمة الشرعية - القرار الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٥ بتغيير مصرف الوقف دون اجازته من المحكمة الشرعية - تراخى نفاذه الى حين العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ اعتبارا من ١٥ فبراير سنة ١٩٥٧ .

##### ملخص الفتوى :

ان تغيير المصرف الى ما سمته الواقفة ، انما يستند الى ما قضى به القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية

وتعديل مصارفها على جهات البر ، وقد نصت المادة الاولى من هذا القانون على أنه « اذا لم يعين الواقف جهة البر الموقوف عليها أو عينها ولم تكن موجودة أو وجدت مع وجود جهة بر أولى منها - جاز لوزير الاوقاف ، بموافقة مجلس الاوقاف الاعلى ان يصرف الربح كله أو بعضه على الجهة التي يعينها دون تقيد بشرط الواقف » ويجوز لوزير الاوقاف طبقا لهذا النص وبموافقة مجلس الاوقاف الاعلى تحويل وجهة الخير ، الا ان ذلك مشروط باجازة المحكمة الشرعية . وبذلك فلا ينتج تغيير مصرف الوقف اثره الا اذا اجازته المحكمة الشرعية - ولكن الشارع عدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ من الحكم السابق بان اجاز لوزير الاوقاف بموافقة مجلس الاوقاف الاعلى أن يغير فى مصارف الاوقاف الخيرية دون حاجة الى اجازة المحكمة الشرعية ، وقد عمل بهذا القانون الاخير فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ ( تاريخ مضى عشرة أيام على تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ) وعلى مقتضى ما تقدم ولما كان الثابت من الواقع أن تغيير مصرف الوقف فى الحالة المعروضة لم يستوف اوضاعه المقررة قانونا ، حيث لم تجزه المحكمة الشرعية المختصة فانه يترأخى تنفيذه الى حين العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، وترتقيا على ذلك يكون تاريخ تغيير مصرف الوقف هو تاريخ العمل بهذا القانون الاخير أى فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ .

( فتوى رقم ٦٨٤ فى ١٩٦٤/٨/٤ - جلسة ١٩٦٤/٧/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥١٨ )

المبند ١ :

سلطة لجنة شئون الاوقاف طبقا للقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ فى تغيير مصارف الاوقاف الخيرية وشروط ادارتها - قرار التغيير لا يجوز ارجاع اثره الى الماضى الا بقانون - قرار اللجنة بجعل التغيير ينسحب على المتجهد الذى استحق قبل صدوره - هو قرار مشوب بعيب غصب السلطة مما ينحدر به الى حد الانعدام .

### ملخص الفتوى :

انه وان كان للجنة شئون الاوقاف طبقا للفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ تغيير مصارف الاوقاف الخيرية وشروط ادارتها الا أن قرارها بالتغيير لا يجوز قانونا الا ان يكون من تاريخ صدوره ولا يجوز ارجاع اثره على الماضى لان ذلك يؤثر على الحقوق المكتسبة لجهات المستحقاق السابقة وهو ما لا يجوز ان يكون الا بقانون وقرار اللجنة بجعل تغيير مصرف ريع هذه الاوقاف ينسحب على المتجمد الذى استحق قبل صدوره يكون قد صدر من غير مختص باصداره فيكون مشوبا بعيب غصب السلطة مما ينحدر به الى حد الانعدام .

وبناء على ذلك فان مخصصات مدرسة السنطة الصناعية الاعدادية الثابتة بحجة الوقف المشار اليه تكون من حق وزارة التربية والتعليم بعد الاستيلاء النهائى على المدرسة سواء اكان ما تستحقه المدرسة المذكورة سابقا على تاريخ الاستيلاء أو لاحقا له وذلك حتى تاريخ صدور قرار لجنة شئون الاوقاف بتغيير مصرف الاوقاف الموقوفة على التعليم والعلاج الى مصارف أخرى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان وزارة التربية والتعليم تستحق قبل وزارة الاوقاف مخصصات مدرسة السنطة الصناعية الثابتة بحجة وقف المرحوم ٠٠٠٠٠ رقم ٥ لسنة ١٩٠٥ المسجلة بمحكمة مديرية التربية الشرعية وذلك حتى تاريخ صدور قرار لجنة شئون الاوقاف بتغيير مصرف الاوقاف الموقوفة على التعليم والعلاج الى مصارف أخرى ومن بينها ما كان موقوفا على هذه المدرسة بالوقف المذكور .

وان قرار لجنة شئون الاوقاف بجعل تغيير مصرف الاوقاف ينسحب على متجمد الربيع السابق على قرارها خارج عن حدود اختصاصها ويتسم بعيب غصب السلطة مما ينحدر به الى حد الانعدام اذ ان مثل هذا القرار لا يكون الا بقانون .

( فتوى رقم ١٠٣٠ بتاريخ ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ - جلسة ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ) .

### الفرع الثالث

#### أوقاف خيرية متنوعة

##### أولا : وقف المسجد

قاعدة رقم ( ٥١٩ )

##### المبدأ :

بناء المسجد والاذن بالصلاة وإقامتها فيه يصير المسجد أرضا وبناء بصفة مؤيدة ولا يجوز الرجوع أو التغيير فيه وإذا تهدم تظل صفة الوقف عالقة بالأرض التي كان مقاما عليها وبما يحصل من ثمن انقاضه - أساس ذلك أحكام الشريعة الإسلامية ونصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف - اثر ذلك أن المبالغ المتحصلة من بيع انقاض المساجد المتهدمة بوصف أنها وقف تضاف الى المبالغ المرصودة للانفاق منها فى بناء وتعمير المساجد ولا تضاف الى الإيرادات طبقا لما تنص عليه المادة ٣٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات •

##### ملخص الفتوى :

طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية فإن للمسجد حكما خاصا مقتضاه أنه بمجرد بنائه والاذن بالصلاة وإقامتها فيه يصير وقفا أرضا وبناء بصفة مؤيدة ولا يجوز الرجوع والتغيير فيه ، وإذا تهدم تظل صفة الوقف عالقة بالأرض التي كان مقاما عليها وبما يحصل من ثمن انقاضه •

ولقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف على أن « وقف المسجد لا يكون الا مؤيدا ويجوز أن يكون الوقف على ما عده من الخيرات مؤقتا أو مؤيدا » •

ونصت الفقرة الاخيرة من المادة ١١ من هذا القانون على أن « لا يجوز الرجوع ولا التغيير في وقف المسجد ابتداء ولا فيما وقف عليه ابتداء » .

ومن حيث انه ترتبياً على ما تقدم فان المبالغ المتحصلة من بيع انقاض المساجد المتهمة بوصف أنها وقف تضاف الى المبالغ المرصودة للاتفاق منها في بناء وتعمير المساجد ولا تضاف الى الايرادات طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المبالغ المحصلة من بيع انقاض المساجد تضاف الى المبالغ المرصدة للاتفاق منها على بناء وتعمير المساجد ولا يسرى في شأنها نص المادة ٣٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات .

( فتوى رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٨ ) .

#### ثانياً : الوقف على التعليم

قاعدة رقم ( ٥٢٠ )

#### المبدأ :

وقف على التعليم يعتبر وقفاً خيرياً اذا كان تطوعاً وتقرباً الى الله تعالى ، بان كان على وجه الصدقة أى مجاناً لاولاد الفقراء من طلبة العلم ، اما اذا كان التعليم بمصروفات بقصد الحصول على ربح يفيد منه الواقف أو إقاربه وذووه فانه يكون وقفاً أهلياً - اشتراط الواقف ايلولة صافي ربح المدرسة الموقوفة بعد نفقاتها لزوجته وابن شقيقه وعمه واستعمال كلمة ربح يفصح عن قصده أن يكون المدرسة الموقوفة مشروعاً استغلالياً يدر ربحاً يوزع على المستحقين الذين عينهم برأ بهم .

### ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع انتهت فى جلستها المنعقدة فى ٨ من يناير سنة ١٩٥٨ الى أن مدرسة رقى المعارف بشبرا تعتبر وقفا أهليا غير أنه بمناسبة الاستيلاء على هذه المدرسة وتقرير تعويض عنها ظهر رأى مخالف يقول أن المدرسة المذكورة ليست وقفا أهليا ولكنها وقف مشترك حصه منه للخيرات وحصه منه أهلية ، وقد ورد هذا الرأى فى مذكرة ادارة الشؤون القانونية بوزارة التربية والتعليم المرفقة بكتاب السيد وزير التربية والتعليم الى السيد وزير الاوقاف المؤرخ فى ١١/٧/١٩٦٢ وفى مذكرة ادارة الشؤون القانونية بوزارة الاوقاف والمؤرخة فى ٢٦/١/١٩٦٣ وفى مذكرة الادارة العامة للاوقاف والمحاسبة والاعمال الشرعية بوزارة الاوقاف المؤرخة فى ٢٥/٧/١٩٦٧ .

ومن حيث أن الوقف على التعليم يعتبر وقفا على جهة بر اذا كان تطوعا وتقريا الى الله تعالى بأن كان على وجه الصدقة أى مجانيا لاولاد الفقراء من طلبة العلم وفى هذه الحالة يكون الوقف خيريا ، أما اذا كان التعليم بمصروفات بقصد الحصول على ربح يفيد منه الواقف أو اقاربه وذويه فلا يعتبر التعليم جهة بر وفى هذه الحالة يكون الوقف أهليا .

ومن حيث أن ما تضمنه أشهاد وقف المرحوم ..... من عبارات خاصة بالتعليم قدمتها بيان نوع استغلال العقار الموقوف وانه التعليم بمصروفات وليس التعليم المجانى ومن ذلك قول الواقف ( بحيث تبقى كما هى الان حافظة لكيانها من القيام بمهمة التعليم الابتدائى والثانوى على الوجه الذى تنتهجه الان ) ، ومن الثابت أن التعليم بهذه المدرسة لم يكن مجانا بل كانت تمارسه بأجر فى صورة مصروفات يدفعها الطلبة أو فى صورة اعانات لها من الدولة ، والثابت أيضا ان هذه المدرسة لم يكن لها مورد سوى المنزل الموقوف بمصر الجديدة ومال ريعه الذى هذه المدرسة بعد موت زوجة الواقف وقد انتهى هذا المورد بصور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وهى على قيد الحياة .



ومن حيث أن الواقف اشترط ايلولة صافى ربح المدرسة بعد نفقاتها  
لزوجته وابن شقيقه وعمه ، واستعماله كلمة ربح يفصح عن قصده  
أن تكون المدرسة الموقوفة مشروعا استغلاليا يدر ربحا يوزع على  
المستحقين الذين عينهم برا بهم ، ومن ثم فإن مصرفى هذا الوقف لم يكن  
لجهة بر ابتداء وانما لمن شاء الواقف برهم من اقاربه وذويه - ولا يغير  
من ذلك قول الواقف فى صدر اشهاد الوقف ( ائى قد وقفت وحسبت لله  
الاعيان الاتية المملوكة لى ملكا صحيحا والمعروفة لى معرفة تامة وجعلتها  
صدقة موقوفة لله تعالى وقفا مؤبدا .. الخ ) وذلك ان هذه العبارة وردت  
فى صدر اشهاد الوقف وشملت المنزل الذى شرط فيه الواقف الاستحقاق  
لزوجته والذى لا خلاف على أنه يعتبر وقفا أهليا وهى عبارة درج الشرعيون  
على تصدير اشهادات الوقف بها لانها تتفق وطبيعة الوقف من أنه مؤبد  
لا يورث ولا يرهن وصدقة لله تعالى سواء ابتداء او مالا بعد تحقق الشرط  
وانقراض الموقوف عليهم .

( فتوى رقم ٩٦٦ فى ١٠/٢٩ - ١٩٦٩ - جلسة ١٠/٢٢ / ١٩٦٩ )

#### قاعدة رقم ( ٥٢١ )

المبدأ :

اشتراط الواقف أن يبدأ الصرف على ما تحتاجه المدرسة من نفقات ،  
وأن صافى الربح بعد ذلك يوزع على المستحقين لا يجعل من هذه المدرسة  
جهة استحقاق بذاتها تشارك المستحقين فى إيراداتها .

ملخص الفتوى :

ان الواقف اشترط أن يبدأ الصرف على ما تحتاجه المدرسة من  
نفقات وأن صافى الربح بعد ذلك يوزع على المستحقين ، ومن المسلم به  
أن البدء بالصرف على شئون المدرسة أمر يلتزم به ناظر الوقف دون حاجة  
لوجود نص بذلك فى اشهاد الوقف وشأن المدرسة فى ذلك شأن غيرها  
من الاعيان الموقوفة تكون عمارتها واجبة شرطها الواقف أو لم يشترطها

( م ٧١ - ج ٢٤ )

ومن ثم يكون المستحقون فى الوقف هم الذين عينهم الواقف ولا تشاركهم المدرسة فى ذلك الاستحقاق لأن الصرف عليها أمر تقتضيه أعمال اشارتها لتحقيق الربح الذى يوزع على المستحقين دون أن يجعل من هذه المدرسة جهة استحقاق بذاتها تشارك المستحقين فى إيرادتهما .

ومن حيث أن القول بأن الحصص الأهلية تتحدد اذا وجد ربح فى ١٩٥٢/٩/١٤ واذا كانت المدرسة لم تحقق ربحا فى هذا التاريخ يعتبر الوقف خيريا ، هذا القول مردود بأن الواقف قد حدد الحالات التى تؤول فيها المدرسة الى الخيرات وهى أن يصادفها ما يعوقها ، عن أداء رسالتها أو يصبح استمرارها فى أداء هذه الرسالة غير ميسور أو اذا انقرض المستحقون للربح أو حرم جميع الموقوف عليهم لاتيانهم عملا يمس الى سمعة المدارس أو غير ذلك مما تضمنه شرط الحرمان الوارد بأشهاد الوقف فاذا حرم أحدهم كان نصيبه وحده هو الخيري دون أنصبه الباقين ، ومن الثابت أن المدرسة الموقوفة كانت تقوم بأداء رسالتها فى ١٩٥٢/٩/١٤ تاريخ العمل بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولم يصادفها ما يعوقها عن أداء رسالتها أو يجعل قيامها بمهمتها غير ميسور كما أن أحدا من المستحقين لم يحرم من استحقاقه الى أن يتم الاستيلاء النهائى عليها ومن ثم تعتبر المدرسة ملقا للمستحقين كل بقدر نصيبه دون أية معلق ذلك على وجود ربح .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيه السابق فى هذا الموضوع بجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٨ والصادرة بتاريخ ٢٣ من يناير لسنة ١٩٥٨ .

( ملف ٧٢ - ٦/١ - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٢ )

### ثالثا - الأرض الموقوفة المخصصة للدفن

قاعدة رقم ( ٥٢٢ )

المبدأ :

الأرض الموقوفة المخصصة للدفن - استيلاء وزارة التربية والتعليم عليها لاستعمالها حقلا للزراعة العملية - اجراء مخالف للقانون ما لم

تستوف الاجراءات المنصوص عليها فى المرسوم التشريعى رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بانشاء المقابر والغائها وشروط الدفن فيها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٨ من المرسوم التشريعى رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٤٦ فى انشاء المقابر والغائها وشروط الدفن فيها على أنه « اذا عدت احدى المقابر فى حالة غير صالحة للدفن لاسباب صحية أو غيرها ، يمنع الدفن فيها بقرار من المحافظ بناء على اقتراح السلطة الصحية وبعد تأمين محل آخر للدفن ، ولا يجوز استعمال أرض المقابر التى يمنع الدفن فيها لاي غاية الا بقرار من المحافظ بناء على موافقة السلطة الصحية ، ولا يجوز اعطاء هذا القرار قبل مضى خمس سنوات على الاقل من تاريخ آخر دفن وقع فيها » .

ومفاد هذا النص أن الدفن فى المقابر لا ينتهى الا بقرار من المحافظ وكذلك استعمالها بعد انتهاء الدفن لا يجوز الا بقرار منه ويشترط انقضاء خمس سنوات من تاريخ آخر دفن وقع فيها .

وعلى مقتضى ذلك يكون استعمال المقبرة دون استيفاء هذه الاجراءات مخالفا للقانون .

ولا وجه للاستناد الى المادة ١٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن انشاء مؤسسة مستقلة لابنية التعليم فى الاقليم السورى التى تنص على أنه « اذا كان بين الاراضى العائدة للدولة أو البلدية أو القروية التى ستحدث فيها المؤسسة أو الاوقاف ما يصلح لابنية التعليم فيخصص لهذه الغاية دون مقابل . . . » لا وجه لذلك لان اعمال هذا النص لا يعتبر اغفال الاجراءات التى اوجب المشرع فى المادة الثامنة من المرسوم التشريعى رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٤٦ اتباعها رعاية للصحة العامة ومصحة الجمهور .

لهذا انتهى الرأى الى ان استيلاء وزارة التربية والتعليم على الارض الموقوفة التى كانت مخصصة للدفن فى منطقة بزاعة لاستعمالها حقلا للزراعة العملية بالمدرسة الريفية دون استيفاء الاجراءات القانونية المشار اليها اجراء مخالف لاحكام القانون .

( فتوى رقم ٥٢٦ فى ١٩/٧/١٩٦١ - جلسة ٤/٧/١٩٦١ )

## الفضل الثاني

### الوقف الاهلى

#### الفرع الاول

#### التفرقة بين الوقف الخيرى والوقف الاهلى

قاعدة رقم ( ٥٢٣ )

المبدأ :

احتفاظ المالك لدى حياته ببيع الاطيان التى يريد وقفها لصالح مستشفى - عدم اعتباره وقفا خيريا وانما هو وقف اهلى حرمه القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ - تنازل هذا المالك عن الربيع لا يجعل التصرف وقفا ولكنه تبرع بالمساهمة فى مشروع ذى نفع عام - عدم اشتراط الرسمية لانعقاده باعتباره عقدا اداريا .

ملخص الفتوى :

ان التصرف وان سماه المالك وقفا خيريا - الا انه لم تجتمع لهذا التصرف اركان نشوء الوقف الخيرى - طبقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ذلك ان احتفاظ المالك المذكور لنفسه ببيع الاطيان الموقوفة مدى الحياة ، يمس على هذا الموقف طابع الوقف الاهلى الذى حرمه القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ . كما وانه يشترط من ناحية اخرى - لصحة الوقف ان يكون باشهاد رسمى ، الامر غير المتوافر فى هذه الحالة .

ولكن امام قرار المالك المذكور بتنازله عن بيع الاطيان المشار اليها - والذى كان قد سبق ان احتفظ به لنفسه مدى الحياة - كما اقر بان تلك الاطيان هى تبرع خالص غير مشروط لصالح مستشفى الجمهورية ، وبانه مستعد لتسليمها فورا - وقد اشر السيد المحافظ على هذا الكتاب بتحويله

الى السكرتير العام للتنفيذ ، وعلى ذلك فان نية المالك المذكور قد اوضحت صريحة واضحة ، فى جعل تصرفه فى الاطيان - سالفه الذكر - تبرعا غير مشروط . وبقبول هذا التبرع من السكرتير العام للتنفيذ - تكون قد توافرت اركان عقد تقديم المعاونة وهو عقد ادارى يتعهد بمقتضاه شخص - برضائه واختياره - بالمساهمة عينا أو نقدا فى نفقات مشروع من مشروعات الاشغال العامة أو المرافق العامة ، وينعقد بإيجاب مقدم المعاونة وقبول الادارة ، دون اشتراط الرسمية التى يتطلبها انعقاد الهبة المدنية .

( فتوى رقم ٦٦٢ فى ١٩٦٣/٦/٢٥ )

## الفرع الثانى

### الغاء نظام الوقف على غير الخيرات

قاعدة رقم ( ٥٢٤ )

المبـدع :

الغاء الوقف على غير الخيرات - القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٣ فى هذا الشأن - الاوقاف التى يخصص بعض ريعها لجهات البر والباقى على غير هذه الجهات - اعتبار الوقف منتهايا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بما هو مشروط لجهات البر - كيفية فرز حصة الخيرات فى هذه الاوقاف .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بمقتضى القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٣ على أن « يعتبر منتهايا كل وقف لا يكون مصرفه فى الحال خالصا لجهة من جهات البر فاذا كان الواقف قد شرط فى وقفه لجهة بر خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو قابلة للتعيين مع صرف باقى الربح الى غير جهات البر اعتبر الوقف منتهايا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات أو المرتبات . ويتبع فى تقدير هذه الحصة وافرازها احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوقف بالنسبة الى غلة الاطيان الزراعية فتكون غلتها هى القيمة الايجارية حسبا هى مقررلة بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى » .

وتنص المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوقف على أنه « اذا شرط الواقف فى وقفه خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار

أو فى حكم المعينة وطلبت القسمة فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها  
ما لارباب هذه المرتبات بعد تقديرها .. الخ » .

ويستفاد من هذين النصين أن المشرع عندما قرر إلغاء نظام الوقف  
على غير الخيرات بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه حرص على  
تنظيم حالة الاوقاف التى يخصص بعض ريعها لجهات بر فى صورة  
خيرات أو مرتبات دائمة ويخصص البعض الآخر لغير هذه الجهات  
فاعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات  
الخيرات أو مرتباتها وأحال فى تقدير هذه الحصة وافرازها الى المادة ٤١  
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف فاذا كانت اعيان الوقف  
أرضا زراعية قدرت غلتها بالقيم الايجارية المقررة بالمرسوم بقانون رقم  
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى ، وقد جاء نص المادة ٤١  
من قانون الوقف المشار اليها قاطعا فى تقدير حصة الخيرات بحيث تغل  
الريع أو المرتبات المقررة فى كتاب الوقف كاملة غير منقوصة .

والمقصود بالغلة التى تقدر القيمة الايجارية وفقا لها بواقع سبعة  
امثال الضريبة هو صافى الغلة بعد اخراج ما على العين المغلة من الضرائب  
والاجر وما يحتاج اليه فى الصيانة والحفظ والعمارة واخراج ما يحتاج الى  
انفاقه للحصول على الغلة وجبايتها من العاملين فى الوقف وأشباه ذلك  
فى جميع هذه الوجوه يجب اخراجه من الغلة أولا .. فلا يعتبر مقسما  
أو يدخل فى القسمة الا ما فضل بعد هذا .

ولما كانت وزارة الاوقاف تستحق ١٠٪ من ايجار اراضى الاوقاف  
الخيرية التى تتولى ادارتها كرسوم ادارة ، فضلا عن أجر الحراسة وذلك  
تطبيقا للمادة ٦٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة  
اجراءات وزارة الاوقاف والمادة ٥ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥١ بتنظيم  
وزارة الاوقاف الذى حل محله ، ومن ثم يتعين عند فرز حصة الاوقاف  
الخيرية فى أرض شائعة أن يكون تقدير هذه الحصة على أساس القيمة  
الايجارية بعد خصم ضريبة الاطيان الزراعية ورسوم مجلس المديرية

ونفقات الادارة والحراسة بحيث تكفل الحصة ربعا يعادل المرتبات المشروطة  
فى كتاب الوقف وذلك احتراما لشرط الواقف وحكم القانون .

لهذا انتهى الرأى الى أن فرز حصة الخيرات فى وقف محمد عمر  
سلطان يكون على أساس فرز حصة تغل قيمة المرتبات المشروطة فى هذا  
الوقف على أساس القيمة الايجارية للأراضى الزراعية مخصصا منها  
الاموال ورسوم مجلس المديرية وأجر الحراسة والادارة .

( فتوى رقم ٢٠٦ فى ١٩٦٠/٣/٣ - جلسة ١٩٦٠/١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٢٥ )

المبدأ :

التزام وزارة الاوقاف بتسليم المستحق فى الوقف نصيبه طبقا لاحكام  
المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - لا يعوقها عن ذلك أن نصيب المستحق  
غير محدد بحكم قضائى مادام يمكن تحديده بمستندات غير مشكوك  
فيها ، ومادام غير متنازع عليه من قبل الغير نزاعا جديا سابقا على تاريخ  
العمل بقانون الغاء الوقف على غير الخيرات .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت فى الأوراق ان استحقاق الطالبين فى الوقف غير  
موجود من الوزارة بل انه ثابت بأحكام قضائية نهائية . ومع التسليم  
بهذا الاستحقاق فان وزارة الاوقاف تلتزم بتسليم كل من الطالبين  
نصيب فيه طبقا لاحكام المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولا يعوقها  
عن ذلك الا يكون مقدار هذا النصيب ثابتا بحكم قضائى بل يكفى لقيام  
التزامها هذا أن يكون تحديد النصيب ممكنا من مستندات غير مشكوك  
فى صحتها وأن يكون غير متنازع عليه من قبل الغير بمقتضى نزاع جدى  
سابق على تاريخ العمل بقانون الغاء الوقف على غير الخيرات .

ومن حيث انه يكفى للتعرف على مقدار نصيب أى مستحق فى وقف  
توافر وجود كتاب انشاء الوقف وما طرأ عليه من تغيير ، والمستندات



الرسمية والأوراق ذات الحجية التي تبين خلف المستحقين المحددين بذواتهم في كتاب الوقف وخلفائهم وعقبهم الى الطبقة أو الذرية التي منها من يراد تحديد نصيبه .

( فتوى رقم ٧٤٣ فى ١٥/٧/١٩٦٣ - جلسة ٣/٧/١٩٦٣ )

### قاعدة رقم ( ٥٢٦ )

المبدأ :

رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات - نصه على ايلولة ملكية الرقبة الى المستحق فى الوقف اذا ثبت ان الاستحقاق بعوض - استبعاد نصيب المستحق من دائرة الاستيلاء لدى الواقف .

ملخص الحكم :

ان أول قانون وضعه المشرع لتنظيم الوقف وشؤنه هو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وبالرجوع اليه يبين أنه نص فى المادة ١١ منه على أن « للواقف أن يرجع فى وقفه كله أو بعضه كما يجوز له أن يغير فى مصارفه وشروطه ولو حرم نفسه من ذلك على أن لا ينفذ التغيير الا فى حدود هذا القانون » .

ولا يجوز له الرجوع ولا التغيير فيما وقفه قبل العمل بهذا القانون وجعل استحقاقه لغيره اذا كان قد حرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له أو ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعوض مالى أو بضمان حقوق ثابتة قبل الواقف ٠٠٠ » وقد ألغى نظام الوقف على غير الخيرات بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى نص فى المادة الثانية منه على أن « يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه فى الحال خالصا لجهة من جهات البر » . ونص فى المادة الثالثة منه على أنه « يصبح ما ينتهى فيه الوقف على الوجه المبين فى المادة السابقة ملكا للواقف ان كان حيا وكان له حق الرجوع فيه ٠٠٠ » ونص فى المادة

الرابعة على أنه استثناء من أحكام المادة السابقة لا تؤول الملكية الى الواقف متى ثبت ان استحقاق من سيخلفه في الاستحقاق كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف وفقا لأحكام المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ المالك الذكر وفى هذه الحالة يؤول ملك الرقبة الى من سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته على الوجه المبين فى المادة السابقة ويكون للواقف حق الانتفاع مدى حياته .

ويعتبر اقرار الواقف باشهاد رسمى يتلقى العوض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون « ونص فى المادة العاشرة منه على أن « يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية » وقد تم نشره فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

ومقتضى ذلك انه اذا كان الواقف حيا وقت العمل بقانون الغاء الوقف تؤول اليه ملكية الوقف الا اذا قرر باشهاد رسمى فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بالقانون بانه تلقى عوضا ماليا مقابل الوقف فلا يكون للواقف حينئذ سوى حق الانتفاع مدى حياته ويعتبر هذا الاقرار الثابت بالاشهاد الرسمى حجة على ذوى الشأن جميعا ولما كان القانون اطلق تسمية ذوى الشأن ولم يحددها بأى قيد أو استثناء بل انه أردفها بلفظ جميعا فان هذه الحجة تشمل ولا شك الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فتكون مساحة الأرض الزراعية التى انتهت فيها الوقف خارجة عن ملكية الواقف داخلة فى ملكية المستحقين الحاليين وقت انتهاء الوقف ويتعين مراعاة ذلك عند اعمال أحكام قوانين الاصلاح الزراعى فتخرج المساحات التى انتهت فيها الوقف وتلتى أقر الواقف انه تلقى عوضا ماليا مقابلها عن دائرة الاستيلاء لدى هذا الواقف .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن المرحوم ..... كان قد أوقف أرضا زراعية مساحتها ٨ ص ٩ ط ٥٦ ف بزماء ناحية الحمر والجباة مركز قوص ( قنا ) وذلك بموجب حجة محررة فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية وقد أنشأ الواقف هذا الوقف

على نفسه أيام حياته ينتفع به جميع الانتفاعات الشرعية ... ثم من بعده يكون وفقا مصروفا ريعه على كريمته الأنسة / ٠٠٠٠ ما بقيت على قيد الحياة ٠٠٠٠ « مستند رقم ١ من حافظة مستندات المعارضة وأنه فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر اِشهاد من محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية تحت رقم مسلسل ٧٣٠ متتابعة ٣٩١ أقر فيه المرحوم / ٠٠٠٠ أنه « وقف وقفه المذكور على كريمته المذكورة من بعده نظير عوض مالى قدره ألفان من الجنيهات قبضت منها من أموال ملكتها بطريق التبرع لها من والدتها ٠٠٠٠ ومن جدها لأُمها ٠٠٠٠ وأضاف أن هذا اِشهاد منه بذلك طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - مستند رقم ٢ من حافظة المعارضة وتنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قدم المرحوم / ٠٠٠ اقراراً بملكيتها الزراعية وأورد فى خانة الملاحظات تحت الملاحظة رقم ٤ اشارة الى انشاء الوقف المذكور والى اِشهاده على نفسه بأنه تلقى عوضاً مالياً والى أنه بذلك تكون ملكية الرقبة قد آلت الى كريمته ٠٠٠٠ - صحيفة ١٥١ من ملف الاصلاح الزراعى رقم ٨٧٦/١٧٨/٢ الخاص بالملك المذكور وفى ٨ من مارس سنة ١٩٧٢ تلقت الأنسة ٠٠٠٠٠٠٠٠ أى الطاعنة كتاباً برقم ١٧٨٣ من تفتيش المساحة بالاقصر مكتب الاصلاح الزراعى بشأن المساحة موضوع النزاع انتهى فيه الى أن هذه المساحة تعتبر زائدة فى ملك الواقف وكان ملزماً بتقديم اقرار جديد خلال شهرين من تاريخ الزيادة وكان واجبا عليه أن يتصرف فى تلك الزيادة الى صغار الزراع وقد تم الاستيلاء الفعلى بالطبيعة وأنه اذا كان لديها اعتراض فلتتقدم به الى اللجنة القضائية - مستند رقم ٣ من حافظة المعارضة .

وبانزال حكم المبادئ المتقدمة على واقعة الدعوى ترى المحكمة بأن الواقف المذكور وقد أشهد على نفسه بأشهاد رسمى فى الموعد المحدد قانوناً لاجرائه أنه كان قد تلقى عوضاً مالياً عن هذا الوقف فان ملكية الرقبة تؤول فى الحال الى المستحقة الوحيدة فى الوقف وهى الطاعنة وبذلك تصبح مالكة للمساحة موضوع النزاع منذ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ تاريخ انتهاء الوقف فيها ولا يسوغ للاصلاح الزراعى أن يعتبر هذه المساحة داخلة

فى ملك الوقف اذ أنه ملزم بالأخذ بالاشهاد وبناتجته فهو حجة على جميع ذوى الشأن بما فيهم الاصلاح الزراعى كما تقدم - من أجل ذلك كله يتعين اعتبار المساحة المذكورة داخلة فى ملكية الطاعنة منذ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ولما كانت قد احتفظت بها فى اقرارها المقدم منها تنفيذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ثم فى اقرارها المقدم منها تنفيذا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فانه يتعين اخراجها من دائرة الاستيلاء عليها .  
( طعن رقم ١٣٣٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٢٧ )

المبدأ :

القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الوقف على غير الخيرات - حصص المستحقين فى وقف أهلى به حصة للخيرات لا يتأتى تعيينها على وجه محدد المقدار الا بعد ان يجرى تحديد حصة الخيرات وتقديرها وافرازها واستبعادها - الاجراءات والقانون الواجب التطبيق فى هذا الشأن .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٢ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات قد قضت بان يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه فى الحالة خالصا لجهة من جهات البر . فاذا كان الوقف قد شرط فى وقفه لجهة بر خيرات او مرتبات دائمة معينة المقدار او قابلة للتعيين مع صرف باقى الربيع الى جهات غير جهات البر اعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء ، بنفقات تلك الخيرات او المرتبات ويتبع فى تقدير هذه الحصة وافرازها أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ...

ومن حيث أنه يستفاد من جميع النصوص السالفة أن حصة المستحقين فى وقف أهلى بحصة الخيرات لا يتأتى تعيينها على وجه محدد المقدار الا بعد ان يجرى تحديد حصة الخيرات وتقديرها وافرازها ، ويعني هذا

بالضرورة أن حصة الخيرات تقابلها حصة شائعة في أعيان الوقف ولا يكون لأي من المستحقين في الوقف الأهلي أن يحسب لنفسه ملكا في هذا الوقف إلا بالقدر الذي يتبقى له بعد استئزال حصة الخيرات وبتطبيق ما سبق على واقعة النزاع يبين أنه ما كان في مكنة المطعون ضدها أن تحدد ما آل إليها من وقف المرحوم / ..... إلا بعد أن يستنزل من مساحة أرض الوقف قدر مقابل حصة الخيرات التي اشترطها الواقف وإن ذلك رهين باتباع الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن حكم لجنة القسمة لا يعتبر منشئا للملكية الأراضى الموقوفة بل هو كشف عن حق مقرر من قبل بصدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الوقف على غير الخيرات .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تقضى بأنه لا يجوز لأي فرد أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائة فدان . وإذا كانت المطعون ضدها قد أقرت بأنّها تمتلك مساحة قدرها - س ٧ ط ١١٢ ف وكان يدخل في تلك المساحة قدر لم يكن قد تحدد وقت تقديم الاقرار تملكه وزارة الأوقاف مقابل حصة خيرات وقف ..... الأمر الذي من أجله تحفظت الخاضعة في اقرارها على الوجه السالف بيانه ، فلا مراء في أن هذا الجزء لا يدخل ضمن ملكية المطعون ضدها ولا يكون بالتالى خاضعا للاستيلاء لديها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .  
( طعن رقم ١٢٩٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٢٨ )

المبدأ :

مفاد نص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٤ أن الأوقاف التي لا يكون مصرفها عند العمل بأحكام القانون جهة بر خالصة يعتبر منتهيا ويصبح ملكا للوقف أو تؤول الملكية الى

المستحقين أما إذا كان الوقف فى ذلك التاريخ جهة بر وغير ذلك فى هذه الحالة ينتهى الوقف مع فرز حصة تكفى غلتها للوفاء بنفقات البر - اشتراط الواقف صرف ريع الوقف على أفراد حددتهم ومن بعدهم على أولادهم وذريتهم لحين انقراضهم ثم من بعدهم لجهة بر - وجود بعض المستحقين احياء عند العمل بأحكام القانون المشار اليه يترتب عليه اعتبار الوقف وقفا اهليا .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٤ تنص على أن « يعتبر منتها كل وقف لا يكون مصرفه فى الحال خالصا لجهة من جهات البر - فاذا كان الواقف قد شرط فى وقفه لجهة بر خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو قابلة للتعيين مع صرف باقى الربيع الى غير جهات البر اعتبر الوقف منتها فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات ... » .

وتنص المادة الثالثة على ان « يصبح ما ينتهى فيه الوقف على الوجه المبين فى المادة السابقة ملكا للواقف ان كان حيا وكان له حق الرجوع فيه ، فان لم يكن آلت الملكية للمستحقين الخاضعين كل بقدر حصته فى الاستحقاق ..... » .

ومفاد ذلك أن الاوقاف التى لا يكون مصرفها عند العمل بأحكام القانون جهة بر خالصة يعتبر منتها ، ويصبح ملكا للواقف أو تؤول الملكية الى المستحقين الحاليين على النحو المبين فى المادة الثالثة من القانون ، أما اذا كان مصرف الوقف فى ذلك التاريخ جهة بر وغير ذلك ، فى هذه الحالة ينتهى الوقف مع فرز حصة تكفى غلتها للوفاء بنفقات البر ، وقد اشترط الواقف فى للحالة الماثلة صرف ريع الوقف على أفراد حددتهم ومن بعدهم على أولادهم وذريتهم لحين انقراضهم فان انقرضوا يصرف محسوس ريع الوقف على خير عند قبر الواقف وخمسة أسداسه على الحرمين

ومسجد . . . . . ، ولما كان الثابت من الأوراق أن بعض المستحقين المشار اليهم كانوا احياء عند العمل بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الوقف على غير الخيرات فإن الوقف يكون وقفا اهليا ، ومن ثم ينتهى ، طبقا للمادة الثانية من القانون المشار اليه لانه لم يكن ليتحول طبقا لشروط الواقف التى يجب النزول عليها الى وقف خيرى فى أى جزء منه الا بانقراض جميع المستحقين .

واذا كان الواقف قد شرط صرف سمس ريع الوقف على الخير عند قبره فإن ذلك لا يعنى تخصيص سمس الوقف لهذا الغرض فور وفاته لأن حجة الوقف لم تشمل على عبارات تفيد ذلك وإنما جاءت صريحة فى تخصيص هذا الجزء للبر بعد انقراض جميع المستحقين ، الامر الذى لم يتحقق عند العمل بأحكام ذلك القانون ، وهى ذات النتيجة التى انتهت اليها وزارة الاوقاف عند بحثها لحالة هذا الوقف فى سنة ١٩٥٩ واستتبعته تخطى الوزارة عن نظارة الوقف بقرار اصدره وزيرها على النحو السالف بيانه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الوقف فى الحالة المعروضة اهليا .

( ملف ٦٢/٢/٩١ - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٥٢٩ )

المبدأ :

صدر امرين عالىين بنزع ملكية عين أحد الاوقاف لصالح الدولة وربط مبلغ معين بالروزنامة باسم الوقف يصرف للناظر حتى تطلب جهة الوقف اجراء عقد استبدال - اعتبار مرتب الروزنامة هذا مقابل ريع الوقف ووجوب استمرار الخزانة فى ادائه لحين تمام الاستبدال .

### ملخص الفتوى :

بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٨٥ صدر الأمر رقم ٧٥ ص ٦٢ هذا نصه  
« أمر كريم منطوقه عرض لدينا قرار الخصوصى هذا رقم ٢٠ محرم  
ما يلزم نحو ادخالها فى سلك انتظام نواحى ومصالح الحكومة وريبط مبلغ  
سنة ٨٥ بما رآه المجلس عن ادخال جهة البرلس لجهة الميرى وأجرى ما  
يلزم نحو ادخالها فى سلك انتظام نواحى ومصالح الحكومة وريبط  
لثمنماية كيس بالروزنامة سنوى الى مستحقين وقف بحيرة تلك الجهة  
وورثا مرحوم طوبوزاده حسين بك مقابله ما كان يؤول اليهم من الالتزام  
والوقف بتلك الجهة مع تثمان ما يكن لهم من العقارات بالجهة المذكورة  
ومشتراها للميرى بعد ثبوت ملكيتها اليهم ويصرف لهم ثلثا وهكذا  
لاخر ما توضح تفصيلاته بهذا القرار قد قورن بالمساعدة من لدنا ووافق  
ارادتنا تنفيذ مقتضاه واصدرنا امرنا لكم شرحا عليه لاعتماد الاجرى  
بموجبه » .

ثم صدر بعد ذلك الامر رقم ١٢٤ الصادر فى ١٣ محرم سنة ١٢٥٨ هـ  
هذا نصه « أمر كريم منطوقه صار منظورنا قرار الخصوصى هذا رقم ٦  
محرم سنة ١٢٨٨ نمرة ٩٢ مبلغ الثمنماية كيس السابق صدور قرار المجلس  
بترتيبه سنوى بدل انعامية التزام البرلس ووقف بحيرتها وقد استتب  
بالمجلس استمرار قيد ما يخص الوقف سنوى من ذلك بالروزنامة باسم  
الوقف بغير اسم المستحقين ويصرف للنظار ويكون له التصرف من  
القبض والصرف ويتاثر على كتاب الوقفية من الروزنامة بما يعلم  
منه قيد ذلك بها لحين ما تطلب جهة الوقف أجرى عقد الاستبدال  
وأما ما يخص بدلية انعام الالتزام يكون قيدها وصرفها على حسب القرار  
السابق المحرر عنه للمالية فى ١٥ ذو القعدة سنة ١٢٨٥ بالقرار المرقوم  
وحيث وافق ارادتنا تنفيذ فاصدرنا امرنا لكم شرحا عليه لاعتماد  
الاجرى بمقتضاه » .

وحيث ان حكم الوقف هو حبس العين عن ان يملكها أحد من العباد  
والتصدق بالمنفعة ولا ينهى الوقف استبداله ، فالاستبدال مؤداه نقل



الوقف من عين الى عين وهو أما ان يكون استبدال عين الوقف بعين أخرى أو استبدال عين الوقف بمال يشتري به عيناً أخرى تكون وقفا مكانها ، ومال البذل حكمه حكم الوقف لا يجوز صرفه فى مصارف الوقف فلا يسم للمستحقين ولا يملك للناظر الا لشراء عين تكون بذلا من العين المستبدلة •

وبما أن مؤدى الأمرين ٧٥ ، ١٢٤ مبالغى الذكر نزع ملكية عين الوقف لصالح الدولة وريط مبلغ معين بالروزنامة باسم المستحقين فى الامر الاول ثم باسم الوقف نفسه ويصرف للناظر فى الاول الثانى وذلك حتى تطلب جهة الوقف اجراء عقد الاستبدال والمقصود هنا استبدال عين الوقف بعين أخرى تكون وقفا مكانها مادام أن الاستبدال لا ينهى الوقف ، ومفهوم ذلك أن مرتب الروزنامة الذى قيد باسم المستحقين فى الامر الاول ثم باسم الوقف فى الامر الثانى والذى كان يصرف لناظر الوقف انما هو مقابل ريع الوقف وثمره ثمنه تستمر الخزانة فى ادائه حتى تطلب جهة الوقف اجراء استبدال الوقف بشراء عين أخرى تكون وقفا مكان العين التى نزعت ملكيتها أى أن ثمن عين الوقف المنزوعة ملكيتها لازال فى ذمة الدولة مادام أن جهة الوقف لم تطلب استبدال عين الوقف بعين أخرى •

( فتوى رقم ١٢٩٤ فى ١٢/٦/١٩٦٧ - جلسة ١١/٢٩/١٩٦٧ )

قاعدة رقم ( ٥٣٠ )

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بانتهاء الوقف على غير الخيارات - اثر صدوره على اعيان الوقف بما فيها اموال البذل هو تملك المستحقين فى تاريخ نفاذ القانون لها - حقهم فى استئداء ريع اعيان الوقف حتى تتم القسمة عليهم ينصب على مرتب الروزنامة المقرر كمقابل لريع الوقف - استمرار صرف هذا المرتب لهم كل بنسبة استحقاقه فى الوقف حتى يؤدى اليهم مال البذل •

( م ٧٢ - ج ٢٤ )

**ملخص الفتوى :**

بصدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات يملك المستحقون في الوقف في تاريخ نفاذ هذا القانون أعيان الوقف بما فيها أموال البذل كل بنسبة استحقاقه ويكون من حق هؤلاء المستحقين استئداء ريع أعيان الوقف حتى تتم قسمته عليهم .

وإذا كان مرتب الروزنامة إنما هو مقابل ريع الوقف فإنه يكون من حق هؤلاء المستحقين استئدائه من الخزانة كل بنسبة استحقاقه في الوقف حتى يؤدي إليهم مال بدل الوقف الذي نزع ملكيته .

فإنه يترتب على ذلك أن مرتب الروزنامة إنما يصرف للمستحقين كل بنسبة استحقاقه أو لمن يمثل هؤلاء المستحقين قانوناً وكلاً كان أو خارساً نيط به بمقتضى التوكيل الصادر له أو حكم الحراسة الذي عينه صرف هذا المرتب .

( فتوى رقم ١٢٩٤ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧ - جلسة ١١/٢٩/١٩٦٧ )

## الفصل الثالث

### الاستبدال

#### الفزع الاول

استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر

قاعدة رقم ( ٥٣١ )

#### المبدا ١

القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر - نصه على ان تتملم اللجنة العليا للاصلاح الزراعى سنويا الاراضى التى يتقرر استبدالها لتوزيعها وفقا لاحكام قانون الاصلاح الزراعى - تحديد الاراضى التى يجوز استبدالها ومن ثم تسليمها للاصلاح الزراعى طبقا للقانون المذكور - هى الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة وما يلحق بها من منشآت لصيقة بها ولازمة لزراعتها - لا يدخل فى نطاقها المباني المخصصة للسكن والتي لا تكون لصيقة بهذه الاراضى ولازمة لاستغلالها فتلك تديرها المجالس المحلية لحساب وزارة الاوقاف طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات تنص على انه « تستبدل خلال مدة اقصاها ثلاث سنوات الاراضى الموقوفة على جهات البر العامة وذلك على دفعات وبالتدرج وبما يوازى الثلث سنويا وفقا لما يقرره مجلس الاوقاف الاعلى او الهيئات التى تتولى شئون اوقاف غير المسلمين حسب الاحوال » .

كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « تتسلم اللجنة العليا للاصلاح الزراعى سنويا الاراضى التى يتقرر استبدالها وذلك لتوزيعها وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه . »

وتنص المادة الثالثة على أنه « تؤدى اللجنة العليا للاصلاح الزراعى لمن له حق النظر على الاوقاف مستندات تساوى قيمة الاراضى الزراعية والمنشآت الثابتة وغير الثابتة والاشجار المستبدلة مقرررة وفقا لقانون الاصلاح الزراعى » .

ومن مفاد هذه النصوص يبين أن الاستبدال قاصر على الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة دون غيرها وهى تلك التى يجوز توزيعها وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - بالاصلاح الزراعى ويلحق بهذه الاراضى المنشآت التى تكون لصيقة ولازمة لزراعتها، ومن ثم يخرج عن هذا النطاق المباني المخصصة للسكن ، خاصة اذا كانت خارج نطاق الاراضى المستبدلة ومما يؤيد هذا أنه صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ونظم تسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية فنصت المادة ٨ من هذا القانون على أن « تسلم الى المجالس المحلية المباني الاستغلالية والاراضى الزراعية التى تقع داخل نطاق المدن والتابعة للأوقاف الخيرية المشمولة بنظر وزارة الاوقاف والتى تقع فى دائرة إختصاص كل منهما » .

كما نصت المادة ١٧ من هذا القانون على أن تسلم الى المجالس المحلية المباني والاراضى الفضاء الزراعية التى انتهت فيها الوقف طبقا لاحكام القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٩ والمشمولة بحراسة وزارة الاوقاف . وتتولى المجالس المذكورة نيابة عن وزارة الاوقاف ادارة هذه الاعيان واستغلالها طبقا لاحكام القوانين المشار اليها وهذا القانون .

وبخلاصة ما سبق ان الاراضى التى تستقبل هى الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر عامة .والتي نظم استبدالها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وأما المباني التى لا تكون لصيقة بهذه الاراضى ولازمة لاستغلالها

فانها لا تخضع لأحكام القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وانما تديرها المجالس المحلية لحساب وزارة الأوقاف طبقاً للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

( فتوى رقم ٢٨٧ فى ١٩٦٤/٥/٩ - جلسة ١٩٦٤/٤/١ )

### قاعدة رقم ( ٥٣٢ )

المبدأ :

القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ - نصه على استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر خلال مدة اقصاها ثلاث سنوات وذلك على دفعات وبالتدريج بما يوازى الثلث سنويا وفقاً لما يقرره مجلس الأوقاف الأعلى أو الهيئات التى تتولى شئون أوقاف غير المسلمين حسب الأحوال - هذا الاستبدال يتم بقوة القانون ولا يتوقف على موافقة مجلس الأوقاف الأعلى أو الهيئات التى تتولى شئون أوقاف غير المسلمين - اختصاص هذه الجهات ينحصر فقط فى تعيين الاراضى التى تسلم سنويا وليس الموافقة على استبدالها - أثر ذلك - أنه بمجرد انقضاء كل سنة من السنوات الثلاث تنتقل الى الدولة ملكية ثلث هذه الاراضى وتزول صفة الوقف عنها ويصبح الوقف على ثمنها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن « يستبدل خلال مدة اقصاها ثلاث سنوات الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة وذلك على دفعات وبالتدريج بما يوازى الثلث سنويا وفقاً لما يقرره مجلس الأوقاف الأعلى أو الهيئات التى تتولى شئون أوقاف غير المسلمين حسب الأحوال ، وتنص المادة الثانية على أن « تسلم اللجنة العليا للإصلاح الزراعى سنويا الاراضى الزراعية التى يتقرر استبدالها وذلك لتوزيعها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

وتنص المادة الثالثة على أن « تؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لمن له حق النظر على الأوقاف مسندات تساوي قيمة الأرض الزراعية والمنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار المستبدلة مقدرة وفقا لقانون الإصلاح الزراعي وتؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قيمة ما يستهلك من المسندات. إلى المؤسسة الاقتصادية كما تؤدي فوائد المسندات إلى من له حق النظر على الوقف بمقدار ٢٪ » ويكون استهلاك تلك المسندات خلال ثلاثين سنة على الأكثر » .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للأقباط الأرثوذكس ونصت المادة الأولى منه على أن « يستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه الأراضي الموقوفة على بطريرك وبطريركية الأقباط الأرثوذكس والمطراشيات والأديرة والكنائس وجهات التعليم القبطية الأرثوذكسية وجهات البر الأخرى المتعلقة بهم وذلك فيما لا يجاوز مائتي فدان لكل جهة من الجهات الموقوفة عليها ومائتي فدان من الأراضي البور » .

ونصت المادة الرابعة على أن « تؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي المستبدل من الأراضي الزراعية المبينة في المادة الأولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه والمنشآت الثابتة وغير الثابتة القائمة عليها نقدا » .

وبيّن مما تقدم أن القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ قد استبدل الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة على دفعات وبالتدريج وبما يوازي الثلث سنوياً ، وأن الاستبدال يتم بقوة القانون وليس موقوفاً على موافقة مجلس الأوقاف الأعلى أو الهيئات التي تتولى شئون أوقاف غير المسلمين لأن اختصاص هذه الجهات ينحصر فقط في تعيين الأراضي التي تسلم سنوياً وليس الموافقة على استبدالها . وينبني على ذلك أنه بمجرد انقضاء كل سنة من السنوات الثلاث تنتقل إلى الدولة ملكية ثلث هذه الأراضي وتزول شقة الوقف عنها ويصبح الوقف على ثمنها ولو لم يصدر قرار الجهة المختصة بتعيين القدر المستبدل سنوياً .

( فتوى رقم ١٠٥٤ في ١١/٢٣/١٩٦٩ - جلسة ١١/٥/١٩٦٩ )

قاعدة رقم ( ٥٣٣ )

المبدأ :

استبدال الاراضى الزراعية على جهات البر العامة طبقا للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ - هذا الاستبدال لا يتقيد بأحكام الاستبدال المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف - القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ - نصه على أن تتسلم اللجنة العليا للإصلاح الزراعى سنويا الاراضى الزراعية التى يتقرر استبدالها لتوزيعها وفقا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - أحقية الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى اقتضاء ريع الاراضى التى لم يتم تسليمها اليها وذلك من التواريخ المحددة قانونا للاستبدال مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للأوقاف الارثوذكس .

ملخص الفتوى :

ولا يتقيد هذا الاستبدال بأحكام الاستبدال المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف التى تتطلب صدور اشداد ممن يملكه لدى المحاكم الشرعية ويجعل الاستبدال فى الوقف من اختصاص المحكمة الشرعية التى آل اختصاصها بالاستبدال الى لجنة شئون الأوقاف بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة اجراءاتها ، وهو الاختصاص الذى كانت تبشره المحاكم بسلطة مطلقة فلها أن توافق على الاستبدال أو ترفضه من حيث المبدأ كما أن لها أن تجريه باللمن الذى تراه مناسباً ، لا يتقيد الاستبدال المنصوص عليه فى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بهذه الأحكام بعد اذ خرج عليها فلم يعلق الاستبدال على صدور الاذن به أو تمام صيغته فى المحكمة كما حدد بدل الاراضى الزراعية الموقوفة باللمن الذى قدره ولم يترك لاية جهة تحجيد .

ولا أمل على صحة هذا النظر وأنه يدخل فى مقصود الشارع بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ من أن سعر قوائم سندات التعويض عند العمل

بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ كان ٥٤٪ سنوياً. وتستهلك المسندات على ثلاثين سنة ، الى أن صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ وجعل سعر الفائدة ١٥٪ ومدة استهلاك المسندات أربعين سنة فتدخل المشرع بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ ليستثنى سندات تعويض الاراض الزراعية المستبدلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٧ وجعل سعر فائدتها بمقدار ٣٪ سنوياً تستهلك على ٣٠ سنة ، ونص القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ فى المادة الثانية منه على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ ليكشف هذا الأثر الرجعى بجلاء عن قصد المشرع فى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وأن الاستبدال طبقاً لأحكامه يتم بقوة القانون اذ الثابت انه لم يصدر موافقة المحكمة أو لجنة شؤون الأوقاف من بعدها على استبدال الاراضى المبتارة اليها حتى تاريخ العمل بأحكامه ولو كان الاستبدال لا يتم إلا بموافقة المحكمة أو لجنة شؤون الأوقاف لما كان المشرع فى حاجة الى النص على رجعية القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ .

ومما يؤيد ذلك أيضاً أن المشرع وهو يعالج موضوع استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر الخاصة المشمولة بنظر وزارة الأوقاف بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ نص فى المادة الثانية من هذا القانون على أن « تستبدل الاراضى الزراعية الواقعة خارج نطاق المدن والموقوفة على جهات البر الخاصة وتسلم هذه الاراضى الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وذلك لتوزيعها وفقاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ » .

ولما كان مجال القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ هو نفس مجال القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ فكلاهما يتعلق باستبدال اراضى زراعية موقوفة استهدف فيها المشرع استبدالها فقد استعمل فى خصوص القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ذات العبارات التى استعملها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ، وأورد فى المادة الرابعة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ حكماً يفصح عن قصده اجراء الاستبدال بقوة القانون حين ينص على أنه « استثناء من أحكام المادتين الماديتين تستمر لجنة شؤون الأوقاف فى نظر مواد استبدال الأوطان التى رتباً مزيد استبدالها قبل العمل بهذا القانون فاذا وافقت اللجنة على الاستبدال تولت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تسليم الارض



الى المستبدل اما اذا رفضت اللجنة الاستبدال فيتبع بشأن القدر الراسى به الزداد أحكام المادتين السابقتين وفى حالة موافقة لجنة شئون الاوقاف على الاستبدال تستحق وزارة الاوقاف قيمة الاستبدال نقدا .

على ذلك يحق للهيئة العامة للإصلاح الزراعى اقتضاء ريع الاراضى التى لم يتم تسليمها اليها وذلك من التواريخ المحددة قانونا للاستبدال ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ .  
( فتوى ١٠٥٤ فى ١١/٢٣ - ١٩٦٩ - جلة ١١/٥ ١٩٦٩ )

#### قاعدة رقم ( ٥٣٤ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للأقباط الأرثوذكس - ووروده استثناء من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ - تعلق هذا الاستثناء بالاراضى الموقوفة على جهات بر غير اسلامية خاصة بالأقباط الأرثوذكس - النص فى المادة الثانية من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ على انشاء هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس - اقتصار اختصاصها على الأوقاف المشار اليها - القول بشمول اختصاصها لكل وقف ينشئه أقباط أرثوذكس سواء تعلق مصرفه بهم أو لم يتعلق - غير سليم مادام اختصاصها مناطه صفة المصرف وليس صفة الواقف .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على انه « يستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ الاراضى الموقوفة على بطريرك وبطريكية الأقباط الأرثوذكس والمطرانيات والأديرة والكنائس وجهات التعليم القبطية الارثوذكسية وجهات البر الاخرى المتعلقة بهم وذلك فيما لا يجاوز مائتى فدان لكل جهة .. »

ومفاد هذا النص أن الاستثناء الوارد به ينصرف الى الاراضى الموقوفة على جهات بر غير اسلامية خاصة بالاقباط الارثوذكس ، ومن ثم يكون مناط هذا الاستثناء هو الصفة المتعلقة بمصرف جهة الوقف الذى يجب أن يكون خاصا بالاقباط الارثوذكس دون النظر الى صفة الواقف ، ولذلك ، فإذا كان المصرف اسلاميا لم يعد ثمة وجه لعمال الاستثناء المشار اليه .

ومن حيث ان مصرف الوقف يكون اسلاميا اذا اعتبر برا فى الاسلام وليس برا فى غيره من الاديان كوقف المسجد والوقف عليه والوقف على الحرمين وعلى قراءة القرآن والتصدق على المسلمين الفقراء وحدهم واحياء شعائر الاسلام والاحتفال بمناسباته الدينية . ويعتبر المصرف اسلاميا كذلك عندما يكون برا فى شريعة الاسلام وغيرها من شرائع السماء حيث ترتضيه هذه الشريعة وتحسبه مسلكا من مسالك القرى الى الله وترتضيه وتحسبه ، كذلك أيضا الشرائع غير الاسلامية كالصدق على الفقراء والمساكين واليتامى وابناء السبيل من أية ملة وادى دين وتعليمهم وايوائهم واطعامهم وما شاء الله غير ذلك من البر بهم والاحسان عليهم ، والوقف هنا يكون اسلاميا واذا كان غير اسلامي كذلك فانه ليس ذلك فقط .

ومن حيث ان مصارف الاوقاف محل البحث تعتبر برا اسلاميا كما تعتبر فى الوقت ذاته برا عند الاقباط الارثوذكس وعلى ذلك فانها تعتبر مصارف اسلامية ولا تعتبر متعلقة بالاقباط الارثوذكس فى مفهوم المادة الاولى المشار اليها اذ أن مفهوم سياق هذه المادة أن يكون مصرف الوقف الذى تطبق عليه متعلقا بالاقباط الارثوذكس فقط ، يؤيد ذلك أن امثلة المصارف التى جاءت بمنطوق المادة خاصة بالاقباط دون غيرهم ( بطريرك وبطريركية الاقباط الارثوذكس والمطرانيات والاديرة والكنائس وجهات التعليم القبطية الارثوذكسية ) .

ومن حيث أنه لذلك لا يبرى القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر على الاوقاف المشار اليها .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « تنشأ هيئة تسمى ( هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس ) تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتولى اختيار القدر المحدد في المادة السابقة » ، ويبين من هذا النص أن ثمة ارتباط بين اختصاص هذه الهيئة وبين الأوقاف المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون أى التى تتعلق مصارفها بالأقباط الأرثوذكس ذلك أن القانون لم يتجه الى ترتيب ولاية للهيئة على غير الأوقاف التى تناولها الاستثناء الوارد فى هذا القانون ، ومن ثم لا تنصرف اختصاصات الهيئة التى حددها لها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر تنفيذا للمادة الثانية المذكورة الا الى تلك الاختصاصات المتعلقة بتلك الولاية وحدها .

وإذا كان عنوان هذا القرار هو « فى شأن ادارة أوقاف الأقباط الأرثوذكس وكانت مادته الثانية تنص على أنه « تختص هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس بما يأتى :

( ١ ) الاشراف على ادارة جميع الأوقاف من اطيان وعقارات ومحاسبة القائمين على ادارتها . . » الا أن ذلك لا يعنى أن للهيئة ولاية على غير الأوقاف التى تناولها هذا الاستثناء ، فعنوان القرار لا يشكل ضابطه تحصيل أحكامه الموضوعية ، وعبارة « ادارة جميع الأوقاف » يتحدد معناها فى ضوء الارتباط سالف الذكر بين اختصاصات الهيئة وبين الأوقاف الواردة فى القانون ليكون المقصود بهذه العبارة هو الأوقاف المذكورة لا غيرها . أما القول بأن العبارة تشمل جميع الأوقاف التى انشأها أقباط أرثوذكس سواء تعلقت مصارفها بهم أو لم تتعلق فإنه فضلا عن افتقاره الى سند يؤيده فإنه يتضمن مخالفة لأحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ الذى ترتب مادته الأولى لوزارة الأوقاف ولاية النظر على كل وقف انشاء غير مسلم واشترط فيه النظر لوزير الأوقاف بينما القول المشار اليه فى اطلاقه يذهب فى تفسير القرار الى انعقاد ولاية الهيئة على مثل هذا الوقف .

ومن حيث أنه يخلص من جميع ما تقدم ان الهيئة المذكورة لا تنعقد لها ولاية على الاوقاف محل البحث لان مصارفها لا تتعلق بالاقباط الارثوذكس طبقا لما سبق ، وذلك فى ضوء احكام القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ .

( فتوى رقم ٧١١ فى ١٩٦٣/٧/٤ -- جلسة ١٩٦٣/٥/١١ )

## الفرع الثاني

تسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة

للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية

قاعدة رقم ( ٥٣٥ )

### المبدأ :

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية - اجازته فى المادة العاشرة تاجير اعيان الوقف بايجار اسمى لانشاء المساجد او المعاهد الدينية او مدارس تحفيظ القرآن وتاجير او استبدال الاراضى الفضاء بنصف اجرة المثل أو نصف قيمتها فى حالة استخدامها فى مشروعات خدمات الدولة العامة فى الميادين الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والترويحية - استبدال بعض العقارات لتخصيصها لمشروع الاسكان الاقتصادى لا يجرى عليه حكم المادة العاشرة - أساس ذلك أن هذا الحكم ينطوى على تبرع ببعض مال الوقف استثناء من الأصل المقرر ولا يجوز التوسع فى الاستثناء أو القياس عليه .

### ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية تنص على أنه « لا يجوز تاجير اعيان الوقف بايجار اسمى إلا لانشاء المساجد أو المعاهد الدينية أو مدارس تحفيظ القرآن » .

على أنه يجوز تاجير أو استبدال الاراضى الفضاء بنصف اجرة المثل أو نصف قيمتها فى حالة استخدامها فى مشروعات خدمات الدولة العامة فى الميادين الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والترويحية وعلى

المستاجر أو المستبدل في هذه الحالات أن يلتزم الغرض الذي اجرت له العين أو استبدلت من أجله والا استرد المجلس المحلى المختص العين بالطريق الادارى .

وقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون المذكور تعليق على هذه المادة ٠٠٠٠ أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق نص على ما ياتى :

٨ - ان يقتصر تأجير الاعيان التابعة للأوقاف الخيرية بايجار اسمى على ما يختص لانشاء المساجد والمعاهد الدينية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم وبايجار لا يقل عن نصف أجر المثل لمشروعات رعاية الشباب والتربية الرياضية .

ويؤخذ من هذا النص في ضوء مذكرته الايضاحية ان تأجير اعيان الوقف بايجار اسمى انما يقتصر على ما يخص من هذه الاعيان لانشاء المساجد والمعاهد الدينية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم ، وهى أغراض الوقف أصلا ، أما تأجيرها أو استبدالها بايجار لا يقل عن نصف أجر المثل أو عن نصف قيمتها فينصرف الى مشروعات خدمات الدولة العامة فى الميادين الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والترفيهية ، وهى وان لم تكن ذات أغراض دينية محضة ، اذ ان مجانيته تدنيها من أهداف الوقف الخيرى فى مجال البر والخير العام مما حدا بالشارع الى ايثارها بهذه المعاملة .

ولما كانت اموال الوقف اموالا خاصة مرصودة لوجوه البر ، لا تدخل فى عداد الاموال المخصصة للمنفعة العامة لاختلاف طبيعتها عن طبيعة الملك العام ، ولا يجوز التبرع بها لغير الأغراض المخصصة فقد لزم ان يفسر مفهوم الحكم الوارد فى المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ فى أضيق نطاق باعتبارها ينطوى على تبرع ببعض مال الوقف استثناء من الأصل المقرر فى خصوص ادارة هذا المال والتصرف فيه ، ومصادق ذلك أن القانون المشار اليه اوجب فى مادتيه السادسة والتاسعة على وزارة الاوقاف التزام شروط الواقفين فى صرف ما تتسلمه من ريع

السندات التى أهدتها اليها الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو من صافى ريع الأعيان التى تسلمتها المجالس المحلية ، تأكيداً لاحترام ارادة الواقفين فيما انصرفت اليه من حيث الأغراض التى تخصص لها الأعيان الموقوفة أو قيمتها .

وحاصل ما تقدم أنه لا يسوغ قياس مشروعات الاسكان الاقتصادى على مشروعات خدمات الدولة العامة فى الميسادين الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والترويحية ، ذلك ان الاسكان الاقتصادى ، وان استهدف الخير العام فى جملته ، الا أن الدولة أو الهيئات القائمة به تحصل منه على مقابل عادل للارتفاع بمزاياه ، وبهذه المثابة لا يعد من قبيل المشروعات ذات الطابع الخيرى المجانى التى عنتها المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر ، ولا يمثل ضرباً من الخدمات العامة المقصودة بهذه المادة ولاسيما ان كونه مشروعاً عاماً ، وان أتاح بهذه الصفة الحصول على الاراضى اللازمة له عن طريق نزع الملكية للمنفعة العامة ، ما كان ليعفى الجهة القائمة به من أداء تعويض يوازى قيمة هذه الاراضى كاملة لذوى الشأن ، ومن ثم فإن استبدال أراضى الوقف فى حالات الاسكان الاقتصادى يلزم أن يتم بقيمتها كاملة .

لذلك انتهى الرأى الى أن استبدال العقارين رقمى ٥٧ ، ٥٩ بشارع القلعة التابعين لوقف قيسون الخورى واللذين قررت محافظة القاهرة تخصيصهما لمشروع الاسكان الاقتصادى انما يكون بقيمتها الكاملة ، وأن هذا الاستبدال لا يخضع لحكم الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المتقدم ذكره .

( فتوى رقم ٩٧٢ ملف رقم ٥٦/٢/٧ فى ١٥/٩/١٩٦٦ - جلسة ١٩٦٦/٩/٧ - ٣٩٤/١٣٣/٢ )

قاعدة رقم ( ٥٣٦ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تسليم الأعيان التى تديرها وزارة الأوقاف الى المجالس المحلية والى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى -

عدم سريانه على الاعيان التى تصرفت فيها الوزارة بطريق الاستبدال قبل نفاذه - تمام الاستبدال بمجرد توافر الايجاب والقبول دون استلزام افراغه فى محرر يمنع سريان هذه الاحكام ويلزم الوزارة بتنفيذ الاستبدال .

#### ملخص الفتوى :

ان الاحكام الواردة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ فى شان تسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى المجالس المحلية والى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى - هذه الاحكام انما تنصرف الى الاعيان التى تنصرف فيها الوزارة بمالها من سلطة بعد نفاذ هذا القانون فى ٤ من فبراير سنة ١٩٦٢ ، أما الاعيان التى تكون محلا لتصرف سابق من الوزارة ، قبل هذا التاريخ ، فلا تنسحب اليها هذه الاحكام وذلك ان الوزارة تلتزم قانونا بمقتضى تصرفها ، ان تسلّم الاراضى الى من تصرفت اليه ، وبالتالى يمتنع عليها تسليمها الى المجالس المحلية نفاذا لضمان التعرض والاستحقاق ، ومن ثم فان هذه الاعيان لا محل لايولتها الى ادارة المجالس المحلية كما قضى بذلك القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ، مادامت قد تم التصرف فيها ، من السلطة المختصة بذلك قانونا . هذا وان الاستبدال هو عقد رضائى يتم بمجرد الايجاب والقبول . أى بتبادل ارادتين متطابقتين ، أما افراغه فى محرر انما هو وسيلة للاثبات وليس ركنا أو شرطا لتمام التصرف أو صحته . ومتى كان ذلك ، وكانت لجنة شئون الاوقاف وافقت بجلستها المعقودة فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ على طلب الاستبدال المقدم من هيئتى البريد والمواصلات الملكية واللاسلكية فى شان العقد موضوع البحث ، واخطرتها بذلك ، ومن ثم فقد تم العقد ، ولا يقدح فى ذلك عدم تدوينه فى محرر ، فهذا وسيلة لاثباته ، وليس شرطا أو ركنا لصحته أو انعقاده ، هذا فضلا عن ان الطرفين قد نهضا الى تنفيذ آثاره ، فتسلمت الوزارة الثمن ، وسلمت العين المستبدلة وتم ذلك كله قبل صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، ويترتب على ذلك خروج البين المستبدلة عن نطاق العقارات التى فى ادارة وزارة الاوقاف ، ولا يكون ثمة محل لتسليمها الى المجلس المحلى المختص لإدارتها نيابة عن وزارة



الأوقاف إذ أن هذا التسليم أصبح غير ممكن قانونا . وتكون وزارة الأوقاف ، تبعا لذلك ، ملزمة بالوفاء بالالتزامات التي ترتبت في ذمتها بمقتضى تصرفها ، فتلتزم في هذه الحالة بالتوقيع على العقد وتقديم المستندات اللازمة لشهره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان وزارة الأوقاف هي التي تختص وحدها - دون مجلس محافظة الجيزة - بالتوقيع على عقد الاستبدال وتقديم المستندات اللازمة لشهره .  
( ملف ١٥٥/٢/٢٢ - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢ ) .

### طلبات العدل والاستبدال في الوقف

قاعدة رقم ( ٥٣٧ )

المسألة

طلبات البديل والاستبدال في الوقف - اختصاص مجلس الأوقاف  
الاعلى طبقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٥٠٠ لسنة  
١٩٥٣ ينظر هذه الطلبات على الا يكون قراره نهائيا الا بعد موافقة المحكمة  
المختصة - انتقال هذا الاختصاص للجنة شؤون الأوقاف دون غيرها بعد  
العمل بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف - سبق موافقة  
مجلس الأوقاف الاعلى على طلب الاستبدال دون عرض الامر على المحكمة،  
وذلك قبل العمل بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ لا يغنى عن وجوب اعادة  
عرضه على لجنة شؤون الأوقاف للبت فيه .

### ملخص الفتوى :

طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة وزارة الاوقاف المعدل بالقانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٣ - يختص مجلس الاوقاف الاعلى بنظر المسائل التى ورد ببيانها فى المادة ٦ من القانون ، ومنها ، طلبات البديل والاستبدال بما يزيد قيمته على الفى جنيه . على أن ما يقرره فى هذا الخصوص لا يكون نهائياً ، الا اذا وافقت عليه المحكمة المختصة ، بحكم مالها من ولاية عامة فى مسائل الاوقاف . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف الذى تضمن فى المادة ( ٢ ) منه النص على تشكيل لجنة تسمى لجنة شؤون الاوقاف . ونص فى المادة ( ٣ ) منه على أن تختص هذه اللجنة وحدها ، بمسائل من بينها طلبات البديل والاستبدال فى الوقف . . والبت فى هذه الطلبات بغير الرجوع الى المحكمة .

فاذا كان الثابت ، أن موافقة مجلس الاوقاف الاعلى على استبدال قطعة الارض ، صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ولكن لم يعرض أمرها على المحكمة المختصة ، لتقره . وبقي الامر على هذه الحال الى أن عمل بأحكام هذا القانون . وفى ضوء هذه الاحكام كان يجب عرض الموضوع على لجنة شئون الاوقاف المخصوص عليها فى المادة ٢ منه ، لتبت فيه . ولكن ذلك لم يتم أيضا . لما كان ذلك - فانه من ثم لا يكون ثمة قرار نهائى صدر فى شأن هذا الاستبدال ، ومن ثم لا تملك وزارة الاوقاف ، اجراء مقتضاه .

( فتوى رقم ١٤٠٠ فى ١٤/١٢/١٩٦٣ )

## الفرع الرابع

### عقد البديل

قاعدة رقم ( ٥٣٨ )

#### المبدأ :

عقد البديل هو عقد بيع رضائي يتم بتبادل ارادتين متطابقتين - لا يشترط القانون شكلا معيناً لانعقاده - النص في القسانون على أن يكون الاستبدال في الوقف من اختصاص المحكمة الشرعية ثم من اختصاص لجنة شئون الاوقاف - حكمة ذلك - صدور قرار من لجنة شئون الاوقاف بالموافقة على ابدال قطعة أرض من تقسيم الجمعية التعاونية لبناء المساكن للمهندسين الى أحد المهندسين وزوجته مناصفة بينهما - مقتضى هذه الموافقة انعقاد عقد البديل تاماً ونهائياً ومنجزاً لصالح المستبدلين معا - عدم جواز نقض العقد أو تعديله بغير رضا المستبدلين أو بغير طريق القضاء اذا قامت اسباب موجبة لذلك +

#### ملخص الفتوى :

تقدمت الجمعية التعاونية المصرية لبناء المساكن للمهندسين بطلب الى وزارة الاوقاف لتبديل لها بعض قطع من اراضى مدينة الاوقاف ، وفى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وافق مجلس الاوقاف الاعلى بقراره رقم ٧٥ على ابدال هذه القطع الى الجمعية ، غير أن المسألة لم تعرض وقتئذ على المحكمة المختصة لقرار هذا البديل . وقد تسلمت المسألة لم تعرض وقتئذ على المحكمة المختصة لقرار هذا البديل . وقد تسلمت الجمعية الاراضى المذكورة بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦ وأخذت فى توزيعها على اعضائها بموجب اتفاق بينها وبين كل عضو تضمن أن الجمعية هى التى تستبدل من وزارة الاوقاف رأساً وانها تخص للعضو قطعة الارض المتفق عليها بصفته عضواً فيها ووفقاً للاتحتها دون تدخل من الوزارة فى العلاقة

بين الجمعية وإعضائها ، كما تضمن هذا الاتفاق وجوب عرضه على المحكمة الشرعية لأقراره وفقاً للقانون ٠ وفى ضوء هذه الأحكام تسلم السيد المهندس قطعة الأرض رقم ٣٥١ من تقسيم الجمعية بعد أن وقع الاتفاق المشار اليه وأدى المبالغ التى قررتها الجمعية ، إلا أن هذا الاتفاق لم يعرض على الوزارة أو على المحكمة ، وتاريخ ١٧ من إبريل سنة ١٩٦٥ قدم السيد المهندس المذكور طلب الى الجمعية لتعديل الاتفاق السابق واعداد مشروع عقد البديل عن قطعة الأرض المخصصة له باسمه وباسم زوجته السيدة ٠٠٠٠٠٠٠ مناصفة بينهما ، وقد استجابت الجمعية لهذا الطلب وعدلت الاتفاق بما يتضمن تخصيص قطعة الأرض له ولزوجته مناصفة بينهما على الشيوع ٠

ونظرا لأن الجمعية تخلفت عن وفاء بعض التزاماتها قبل الوزارة ، فقد اتفق كلاهما على أن يكون الاستبدال من الوزارة الى عضو الجمعية مباشرة وعلى أن تكون الجمعية ضامنة للالتزامات العضو قبل الوزارة ، ومن ثم أصدرت لجنة شئون الأوقاف التى آل اليها الاختصاص فى اقرار طلبات الاستبدال بموجب القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ - بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٥ قرارا بأن يكون العقد الذى يبرم فى هذا الشأن والقابل للشهر ونقل الملكية بين الوزارة والعضو رأسا وأن تكون الجمعية ضامنة للالتزامات العضو قبل الوزارة ٠

وقد تقدمت الجمعية بطلب الى الوزارة لاستبدال بعض قطع الأرض الى اعضائها ومن بينها قطعة الأرض رقم ٣٥١ لابدائها الى السيد المهندس المذكور وزوجته مناصفة بينهما ، وقد وافقت على هذا البديل لجنة شئون الأوقاف واصدرت به قرارها رقم ٢٠١ بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، غير أنه قبل أن يوقع نموذج العقد القابل للشهر من الوزارة والمستبدلين تلقى السيد المذكور زوجته بتاريخ ٢٤ من يوليو سنة ١٩٦٨ ، وتقدم أثر ذلك بطلب الى الجمعية لفصل زوجته من عضويتها لاتفصام رابطة الزوجية ولحرمانها من اختصاصها بنصف قطعة الأرض المشار اليها ، وتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ وافقت الجمعية على ذلك ، واختطرت المؤسسة

التعاونية للمسكان بقرارها هذا فوافقت عليه ، كما اخطرت به الوزارة وطلبت منها استصدار قرار من لجنة شئون الاوقاف بقصر الاستبدال على السيد المذكور دون زوجته . . وقبل عرض الأمر على لجنة شئون الاوقاف استطلعت الوزارة رأى ادارة الفتوى ، فافقت بأن استبدال قطعة الارض المذكورة اصبح نافذا قانونا من تاريخ موافقة لجنة شئون الاوقاف على الابدال لكل من السيد المذكور وزوجته وانه لا يجوز نقض هذا العقد من جانب الوزارة أو تعديله الا بموافقة المستبطلين معا ، وانه لهذا ليس ثمة جدوى لاعادة عرض الموضوع على لجنة شئون الاوقاف بجلستها المنعقدة . . . طالما ان مطلقة السيد المهندس المذكور لم توافق على هذا التعديل الا ان الوزارة عرضت الموضوع على لجنة شئون الاوقاف بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٦٩ حيث قررت عدم الموافقة على طلب السيد المهندس قصر الاستبدال عليه وحده دون مطلقة .

وقد عادت الجمعية وتقدمت بطلب الى الوزارة لاعادة النظر فى الموضوع موضحة ما تستند اليه من اسباب كما تقدم السيد المهندس بمذكرة بوجهة نظره فى هذا الشأن .

ومن حيث ان عقد البذل هو عقد بيع رضائى يتم بتبادل ارادتين متطابقتين أى بمجرد توافر الايجاب والقبول من طرفيه ، فلم يشترط القانون فيه شكلا معينا يلزم لاتعقاده ، وانما يخضع لجميع الاحكام التى تنتظم فيه شكلا معينا يلزم لاتعقاده ، وانما يخضع لجميع الاحكام التى تنتظم العقود الرضائية بصفة عامة ، وطرفا هذا العقد هما المستبدل من ناحية الواقف من ناحية أخرى ، غير ان المشرع لم يشأ ان يخول ناظر الوقف سلطة بيع لاطيانه ، وانما ناط هذه السلطة بجهة يضمن عن طريقها رعاية مصلحة الوقف بما يتوافر فيها من ضمانات خاصة ، فكان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ينص فى المادة ١٣ على أنه « فيما عدا حق الواقف الذى شرطه لنفسه يكون الاستبدال فى الوقف من اختصاص المحكمة الشرعية ، ولها ذلك متى رأت المصلحة فيه » وعلى هذا الاساس فان القبول الذى يتم به عقد البذل كان من اختصاص المحكمة

الشرعية دون سواها فليس لناظر الوقف اختصاص في اتمام هذا العقد ، واما كانت الاتفاقات او التعهدات التي يبرمها ناظر الوقف فانه لا يتعقد بها عقد ولا يتوافر بها القبول اللازم لتمامه ، وانما تعتبر جميعها تمهيداً او تحضيراً لعرض الامر على المحكمة التي تملك الا توافق على الاستبدال فينعدم كل اثر لاي اتفاق او تعهد سابق ، او توافق على الاستبدال فيتم العقد بموافقتها هذه ويقوم العقد باتاً ومنجزاً اعتباراً من هذا الوقت . وهذا الاختصاص الذي وكله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الى المحكمة الشرعية ظل لها ثم للمحكمة المختصة بعد الغاء المحاكم الشرعية ، الى ان صدر القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة اجراءاتها ، ثم نص في مادته الثانية على ان تشكل بوزارة الاوقاف لجنة تسمى لجنة شئون الاوقاف ، ثم نص في مادته الثالثة على ان « تختص لجنة شئون الاوقاف وحدها بالمسائل الآتية : ( اولا ) طلبات البذل والاستبدال في الوقت ... » وبذلك حلت هذه اللجنة محل المحكمة في هذا الاختصاص ، واصبح لها وحدها اهلية الموافقة على الاستبدال او رفضه حسبما تقدر من مواطن مصلحة الوقف ومستحقينه ، فاذا وافقت انعقد البذل بقرارها المطابق للواجب الصادر من المستبدل ، وبهذا القرار وحده يتم العقد باتاً ومنجزاً .

ومن حيث ان مجلس الاوقاف الاعلى وافق بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ على طلب الجمعية التعاونية لبناء المساكن للمهندسين الذي طلبت فيه استبدال بعض الاراضي ، غير هذا الاستبدال لم يعرض على المحكمة المختصة كما لم يعرض على لجنة شئون الاوقاف من بعد ، ومن ثم ظلم هذا الاتفاق مجرد عمل تمهيدى لم يتشأ عنه عقد يدل بالمعنى المفهوم قلموننا ، وبغضبلا عن ذلك فان هذا الاتفاق قد تم تعديله ، فيبعد ان كان مقتضاه ان يتم الاستبدال الى الجمعية مباشرة وان تقوم الجمعية بالتعاقد مع اعضائها دون تبذل من وزارة الاوقاف ، اصبح الوضع ان يتم البذل الي عضو الجمعية راسياً على ان تضمنه الجمعية في التزاماته قبل الوزارة ، وهذا الاتفاق الاخير هو ما وافقت عليه لجنة شئون الاوقاف بقرارها الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٥ . وتبعاً لذلك كان القرار

الصادر من مجلس الاوقاف الاعلى بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، فضلا على أنه ليس هو التعبير اللازم قانونا عن ارادة الاوقف فى اتمام عقد البذل ، فقد تم تعديله باتفاق الوزارة والجمعية بعد ذلك .

ومن حيث ان الثابت من سياق الوقائع السالف ذكرها ان لجنة شئون الاوقاف وافقت بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ على ابدال قطعة الارض رقم ٣٥١ من تقسيم الجمعية الى السيد المهندس ٠٠٠٠ وزوجته السيدة ٠٠٠٠ مناصفة بينهما ، وبهذه الموافقة انعقد عقد البذل تاما ونهائيا ومنجزا لصالح المستبدلين معا ، فقد توافرت بذلك اركان العقد اللازمة لانعقاده جميعها ، ولم يعلق اطرافه انعقاده على شرط ما واقف او فاسخ ، ومن ثم فهو ملزم نهائيا لاطرافه جميعا ولا يجوز نقضه الا باتفاقهم .

واشبهه . ولئن كان ثمة نموذج لعقد توقعه الوزارة وعضو الجمعية المستبدل كما توقعه الجمعية ، وكان هذا العقد هو الذى يتم شهوره لفعل ملكية الارض الى المستقبل ، الا ان عدم توقيع هذا النموذج لا يؤثر فى قيام عقد البذل تاما ومنجزا فهذا المحرر ليس هو عقد البذل ، وليس ثمة ما يوجب جعل هذا المحرر ركنا لانعقاده او شرطا لصحته ، فهو عقد رضائي كما سلف البيان ولا يعدو ان يكون هذا المحرر وسيلة لاثبات عقد البذل ولشهره ، نعنى عنه عند افتقاده أى وسيلة أخرى ، ولو رفض أحد طرفي العقد بتوقيع هذا المحرر حق لطرفه الاخر أن يستعيض عنه بحكم بصحة العقد ونفاده يقوم مقامه ويؤدي مؤداه .

ومن حيث انه لا يقال من قيام عقد البذل ملزما لاطرافه ان طلق السيد المهندس المذكور زوجته ، فهذه الواقعة لا صلة لها بانقضاء العقد صحيحا ، وليست سببا قانونيا يسوغ نقضه او تعديله ، واستمرار الزوجية أو انفصالها لا يتصل من قريب أو بعيد بمصلحة الوقف وهى الاعتبار الوحيدة التى يحسم على امتثال اعيانه ويوجه لجنة شئون الاوقاف عند النظر فى طلبات الاستبدال .



كما لا ينال مما تقدم ان الجمعية ملزمة بضمان اعضائها في التزاماتهم قبل الوزارة ، وان السيدة ٠٠٠٠ بعد طلاقها من زوجها فصلت من عضوية الجمعية ، مما لا يتسنى معه أن تقوم الجمعية بضمانها ، وذلك لان عقد الكفالة قد انعقد بمجرد ان تقدمت الجمعية بطلب الى الوزارة تطلب فيه ابدال قطعة الارض الى السيد المذكور وزوجته مناصفة بينهما ، وقد كان طلبها هذا على اساس النظام المتفق عليه والذي أقرته لجنة شؤون الاوقاف بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٥ والذي يقرر أن يتم البديل الى عضو الجمعية رأساً بضمانها وطبقاً لكثف تقدمه الجمعية الى الوزارة متضمناً أسماء أعضائها الذين في الاستبدال ، وقد تمت هذه الاجراءات جميعها ، ولا يقلل من آثارها أن النموذج المتفق على توقيعه لم يوقع بعد .

كذلك فانه لا ينال من النتيجة المتقدمة أن النظام الاساسي للجمعية ينص في المادة ١٥ منه على أن يحجر بين الجمعية والعضو الذي يشملهُ التوزيع عقد بيع يتضمن بصفة خاصة اشتراط تعليق انتقال الملكية على أداء كامل الثمن ، والزام العضو الذي فصل من الجمعية أو زالت صفة عضويته أو فسخ عقد ملكيته بدفع قيمة النسبة التي يحددها مجلس الادارة لاستهلاك المباني عن مدة قيام عقده ٠٠٠ لا ينال ذلك من النتيجة المتقدمة لان هذا النظام الاساسي للجمعية تقرر على أساس أن الجمعية هي التي تستبدل الارض ثم تقوم ببيعها الى أعضائها ، وهذا الوضع تغير بعد أن اتفقت الجمعية والوزارة على أن يتم البديل الى العضو مباشرة بضمان الجمعية على النحو المبين آنفاً ، وهذا الوضع الجديد هو الذي تم طبقاً له ابدال قطعة الارض رقم ٣٥١ الى السيد المهندس والسيدة ٠٠٠ وفضلاً عن ذلك فإن وزارة الاوقاف تعتبر من الغير بالنسبة الى هذا النظام الاساسي وغيره من الاتفاقات التي تبرمها الجمعية مع أعضائها ولم يتضمن عقد البديل اشارة الى اعتبار هذه الاتفاقات جزءاً منه أو بعضاً من أحكامه وشروطه ، ومن ثم فلا يمكن الاحتجاج على الوزارة بشيء من ذلك .

ومن ناحية أخرى فإن الجمعية وإن كانت طرفاً في عقد الكفالة مرددة الى اتفاقات أخرى بينها وبين الوزارة ، وبينها وبين أعضائها ، وليس لها بهذه الصفة أن تحتج باتفاقاتها هذه المستقلة عن عقد البديل للتأثير في قيامه ونفاذه .

ويخلص مما تقدم أن عقد البديل المبرم عن قطعة الأرض رقم ٣٥١  
سابقة الذكر قد انعقد لصالح المهندس والسيدة ٠٠٠٠ مناصفة بينهما ،  
وهو عقد بات ونافذ ، ولايجوز للجنة شئون الاوقاف ان تنفرد بنقضه  
أو تعديله بغير رضا المستبدلين معا ، أو بغير طريق القضاء اذا قامت  
أسباب موجبة لذلك .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان ابدال نصف قطعة  
الأرض رقم ٣٥١ من تقسيم للجمعية التعاونية المصرية لبناء المساكن  
للمهندسين الى السيدة ٠٠٠٠٠ قد تم بعقد بات ونافذ ، ولا يجوز نقضه  
أو تعديله الا برضاء طرفيه معا ، أو عن طريق القضاء اذا قامت أسباب  
موجبة لذلك .

( ملف ٦٧/٢/٧ - جلسة ١٩٧١/١٢/١٥ )

- ١١٦٣ -

## الفصل الرابع

### اللجان

#### الفرع الاول

#### لجان ادارية

قاعدة رقم ( ٥٣٩ )

المادة ٩ :

اللجان التي تشكلها وزارة الاوقاف لانجاز بعض الاعمال التي لا يتسع وقت العمل الرسمي لانجازها مثل لجنة اعداد مشروع الميزانية وتنفيذها واعداد الحسابات الختامية - هي لجان ادارية تتعقد بخصوص وزارة الاوقاف - مريان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على المكافآت التي تصرف لاعضاء هذه اللجان .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه لما كان القصد من احكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ هو الحيلولة دون التوسع في عقد لجان دون ضرورة لمجرد الحصول على مكافآت عنها فقد وضع هذا القرار تنظيما عاما لاستحقاق هذه المكافآت بأن أورد حظرا مؤداه عدم منح مكافآت أو بدل حضور الاعضاء المدرجة وظائفهم بالجهة التي تتعقد بخصوصها اللجنة ذلك أن عمل هذه اللجان من صميم عمل واختصاص هذه الجهات وبالتالي فان الاعضاء الذين ينتمون لها سواء لان وظائفهم مدرجة بها أو لانهم منتدبون أو معارون اليها - يتعين عليهم أن يقوموا بهذه الاعمال المتعلقة باللجان باعتبارها من صميم العمل الاصلى الذي يتولاه أعضاء هذه اللجان سواء كانوا معينين بهذه الجهات أو منتدبين أو معارين لها .

وترتيباً على ذلك فإنه بالنسبة الى ما شكلته الوزارة من لجان لانجاز بعض أعمالها مثل اعداد مشروع الميزانية وتنفيذها واعداد الحسابات الختامية السنوية وضبط الانواع الحسابية المختلفة وهى أعمال لا يتسع وقت العمل الرسمى لانجازها فهى لجان ادارية تنعقد بخصوص وزارة الاوقاف وتسرى عليها احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى هدم مريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافآت عضوية ويدخل حضور الجلسات واللجان على اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى المشكلة طبقاً للقوانين رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ و ٤٤ لسنة ١٩٦٢ و ١٧ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها .

والى مريان قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر على اللجان التى تشكلها الوزارة تنظيماً للعمل وحصرها لمسئوليات الانجاز .  
( ملف ٧٩/٢/٢٦ - جلسة ١٩٧٠/٥/٦ )

## الفرع الثانى

### لجان ادارية ذات اختصاص قضائى

قاعدة رقم ( ٥٤٠ )

المبدأ :

لجان قسمة الاعيان التى انتهت فيها الوقف ولجان الاعتراضات على القرارات الصادرة من لجان القسمة ، لجنة فحص الطلبات المتعلقة ببيع الاوقاف الاهلية المقيدة بسجلات وزارة الاوقاف باعتبارها اوقافا اهلية لها مستحقون غير معلومين ، اللجنة المختصة بالنظر فى طلبات الاعلانات والنفقات من الاوراق وفى حدود ما يسمح به ريع كل وقف - هى لجان ادارية ذات اختصاص قضائى ال اليها اختصاص المحاكم العادية فى حدود اختصاص كل منها وفقا للقانون انشائها - اثر ذلك - عدم تقيد المعاملة المالية لاجزائها بالقيود الواردة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شان مكافاة عضوية ويدل حضور الجلسات واللجان - خضوع هذه المكافآت لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية .

### ملخص الفتوى :

يبين من استعراض احكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الاعيان التى انتهت فيها الوقف انه تختص باجراء قسمة الاعيان التى انتهت فيها الوقف بناء على طلب احد ذوى الشأن لجان تؤلف من مستشار مساعد بمجلس الدولة رئيسا يندبه رئيس مجلس الدولة ومن قاض يندبه وزير العدل واثنين من العاملين بوزارة الاوقاف وخبير من ادارة الخبراء ، وتقوم اللجنة بفحص الطلبات المقدمة اليها متبعة فى ذلك احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ومراعية الاحكام المقررة فى شان القسمة فى القانون المحلى والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، وهى

المختصة بالفصل فى جميع المنازعات التى هى من اختصاص المحاكم وفقا لاحكام القوانين المتقدمة وما تصدره لجان القسم بمثابة احكام مقرررة للقسمه بين اصحاب الشأن وتشهر فى مصلحه الشهر العقارى . وان لجان الاعتراضات تشكل من مستشار بمحكمة استئناف القاهرة تكون له الرئاسة ومستشار مساعد من مجلس الدولة ومن خبير من وزارة العدل واثنين من موظفى الوزارة للنظر فيما يقدمه اصحاب الشأن من اوجه الاعتراض على الحكم الصادر من لجنة القسم سواء تعلق بتقدير انصبة المستحقين أو تقويم اعيان الوقف أو غير ذلك كما تختص بالتصديق على الاجراءات اذا كان بين الشركاء غائب أو عديم الاهلية . وان الطعن فى القرارات النهائية الصادرة من لجان القسم اذا كان القرار مبنيًا على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو اذا وقع بطلان فى القرار أو بطلان فى الاجراءات اثر فى القرار يرفع الى محكمة الاستئناف .

وطبقا لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية . تتولى فحص الطلبات المقدمة من ذوى الشأن للمطالبة باستحقاقهم فى الاوقاف المتقدمة بسجلات الوزارة باعتبارها اوقافا أهلية لها مستحقون غير متقولين لجنة أو أكثر يرأسها قاض تعينه وزارة العدل . وقد صدر بتشكيلها القرار الوزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٣ .

كما يبين من استعراض احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة اجراءاتها ان الطلبات المتعلقة بالنفقات والاعانات من الاوقاف فى حدود ما يسمح به ربح كل وقف قد انعقد الاختصاص بها للجنة تشكل برئاسة مستشار مساعد من مجلس الدولة وعضوية اثنين من موظفى الاوقاف وانه على المحاكم بجمع درجاتها أن تحيل بدون رسوم ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص هذه اللجنة بمقتضى احكام هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها ما لم تكن قد حُجِزَت للحكم فيها .

ومن حيث أن مؤدى استعراض أحكام هذه اللجان وكيفية تشكيلها وما تتبعه من إجراءات وتكييف ما تصدره من قرارات أن هذه اللجان هي لجان إدارية ذات اختصاص قضائى آل إليها اختصاص المحاكم العادية فى حدود اختصاص كل منها وفقا لقانون انشائها وهى تخدم جمهور الناس فى علاقاتهم بعضهم مع بعض ووزارة الاوقاف فلا تنقيد المعاملة المالية لاعضائها بالقيود والحدود التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان فيما نص عليه فى المادة الثانية من أنه لا تمنح مكافأة عضوية أو بدل حضور للاعضاء والمدرجة وظائفهم فى الجهة التى ينعقد بخصوصها المجلس أو اللجنة أو يكونون منتدبين أو معارين لها وفيما نص عليه فى المادة الثالثة من أنه لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل الحضور على خمسة جنيهات للعضو عن كل جلسة ويحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيها فى السنة بالنسبة الى اللجان التى يصدر بتشكيلها قوانين وقرارات جمهورية وعلى ثلاثة جنيهات عن كل جلسة ويحد أقصى قدره مائة جنيه فى السنة بالنسبة الى جلسات اللجان التى يصدر بتشكيلها قرارات وزارية .

وانما يكون منح أعضاء هذه اللجان مكافآتهم بمراعاة القواعد المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية والقوانين المعللة له .

( فتوى رقم ٦٢٩ فى ١٩٧٠/٥/٢٠ - جلسة ١٩٧٠/٥/٦ )

### الفرع الثالث

### لجنة شئون الأوقاف

قاعدة رقم ( ٥٤١ )

المبدأ :

لجنة شئون الأوقاف - طبيعتها - القرارات الصادرة منها - قرار ادارى - أن لجنة شئون الأوقاف بحكم تشكيلها لا تعتبر جهة قضاء وانما هى من قبيل اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى وتكون القرارات الصادرة منها هى قرارات ادارية يدخل النظر فى طلب الغائها فى اختصاص القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان لجنة شئون الأوقاف بحكم تشكيلها . وغلبة العنصر الادارى بين أعضائها وكيفية إصدار قراراتها لا تعتبر جهة قضاء ، وانما هى من قبيل اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى ناط بها القانون سلطة الفصل فى المنازعات المتعلقة بالمسائل الداخلة فى اختصاصها والتي نصت عليها المادة الثالثة من القانون المشار اليه ، وتكون القرارات الصادرة منها هى قرارات ادارية يدخل النظر فى طلب الغائها فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقا لنص المادة ١١ من قانون مجلس الدولة .

ولا اعتداد بما أثارتته الحكومة من أن القرار الذى أصدرته اللجنة فى شأن طلب المدعين ، يخرج عن اختصاص مجلس الدولة ، لانه بحكم موضوعه يتصل بمسألة من مسائل القانون الخاص التى لا يختص بنظرها مجلس الدولة ، لا اعتداد بذلك لان القرار الذى صدر من اللجنة فى شأن الطلب المقدم من المدعين انما صدر متضمنا رأى الجهة الادارية التى عينها القانون فى شأن مدى توافر الشروط التى تضمنتها القواعد



التنظيمية التي تنطبق على محكرو اعيان الاوقاف الخيرية فى المدعين ، وتعطيهم تبعا لذلك الحق فى شراء اعيان الوقف المحتكرة بطريق الممارسة دون طرحها بالمزاد ، وبعبارة أخرى فى شأن مدى تمتع المدعين بالمركز القانونى الذى تخوله تلك القواعد للمحتكرين ، فسواء صدر قرار اللجنة باجابة الطلب أو برفضه فى حالة توافر الشروط أو عدم توافرها فإن القرار فى الحالتين من شأنه أن يمس المركز القانونى للطلاب ، وبهذه المثابة تتوافر مقومات القرارات الادارية باعتبارها افصاحا عن ادارة جهة الادارة الملزمة بما لها من سلطة خولتها اياها.القوانين واللوائح فى انشاء مركز قانونى أو تعديله - ولذلك يدخل النظر فى طلب الغائه فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى على النحو السالف بيانه ، ويكون هذا الوجه من اوجه الطعن على غير اساس حقيقيا بالرفض .

( طعن رقم ٧٧٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢ )

الفرع الرابع

لجنة القسم

قاعدة رقم ( ٥٤٢ )

المبدأ :

القانون ٤٤ لسنة ١٩٦٢ - نص المادتين ٢٥ ، ٢٦ منه على ما يتبع بشأن الاوقاف التي لها مستحقون غير معطومين - لا محل لسريانها على المستحق المعلوم للإدارة علما قانونيا قاطعا . . .

ملخص الفتوى :

انه عن قول وزارة الاوقاف انه على الطالبين المستحقين في الوقف الراغبين في تحديد مستحقتهما الالتجاء الى اللجنة التي تشكل طبقا للمادتين ٢٥ ، ٢٦ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ، فان المادة ٢٥ تنص على انه « تقوم وزارة الاوقاف بحصر الاوقاف المقيّدة بسجلاتها باعتبارها اوقافا اهلية لها مستحقون غير معطومين وتعد الوزارة كشوفات بهذه الاوقاف . . . وتنشر . . . ويكون لكل ذي شأن أن يطالب باستحقاقه في هذه الاوقاف . . . » وتنص المادة ٢٦ على انه : « تتولى فحص الطلبات المقدمة من ذوي الشأن طبقا لاحكام المادة السابقة لجنة أو أكثر يرأسها قاض . . . »

والواضح من هذين النصين أن احكامهما تنصرف الى الاوقاف التي لا يعلم مستحقوها ، بينما الوقف محل البحث تعلم الوزارة أن الطالبين مستحقان فيه علما لا تملك انكاره ، وبالتالي لا تصادف احكام هاتين المادتين محلا للاعمال في حالة الطالبين وان كان يمكن أن تصادف محلا في غيرهما من مستحقى الوقف غير المعطومين للوزارة بوجه من الوجوه .

١ ( دفتوى رقم ٧٤٣ فى ١٥/٧/١٩٦٣ - جلسة ٣/٧/١٩٦٧ )

قاعدة رقم ( ٥٤٣ ) :

المبدأ :

ملكية أحد الأفراد بصفته صاحب مرتب دائم فى وقف ماهتاب قادن لحصة شائعة فى جميع أعيان هذا الوقف تضمن من غلتها الوفاء بنفقات هذا المرتب طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات - يشترط لتقدير هذه الحصة وفقرها اتباع احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوقف بطلب يقدم لذلك - عدم تقدير حصة السيد المذكور الشائعة فى جميع أعيان الوقف طبقا للقانون - تقديرها بصدور قرار لجنة القسمة الثانية بوزارة الاوقاف فى ١٩٧٠/٢/٤ - أحقية السيد المذكور فى التصرف فى القدر الزائد على الخمسين فدانا الذى آل اليه بمقتضى حكم لجنة القسمة المشار اليه ، وذلك خلال سنة من تاريخ اخطاره بموافقة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى على إحقاقه فى التصرف فى هذا القدر .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات . ( محلة القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ ) بقضى بأنه « اذا كان الواقف قد شرط فى وقفه لجهة بر خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو قابلة للتعيين مع صرف باقى الربح الى جهات غير جهات البر اعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات أو المرتبات وتتبغ فى تقدير هذه الحصة وافرازها احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوقف الا بالنسبة الى غلة الاطيان الزراعية فتكون غلتها هى القيمة الايجارية حسبما هى مقدرة بالرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى » وتنص المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه على أنه « اذا شرط الواقف فى وقفه خيرات أو مرتبات دائمة معينة

بالمقدار أو فى حكم المعينة وطلبت القسمة فبرزت المحكمة حصّة تضمن غلتها لأرباب هذه المرتبات بعد تقديرها طبقاً للمواد ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ » .

كما أصدر المشرع القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاطيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية وتنص المادة ١٣ منه على أن « تسلم الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الاراضى الزراعية التى انتهى فيها الوقف طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه والمشمولة بحراسة وزارة الاوقاف والتى تقع خارج نطاق المدن وذلك نيابة عن وزارة الاوقاف » كما تنص المادة ٢٤ من هذا القانون على أنه « لا يجوز بعد انقضاء شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون تقديم طلبات للجان القسمة المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه لقسمة الاعيان التى انتهى فيها الوقف والتى سلمت الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو المجالس المحلية طبقاً لأحكام هذا القانون وتستمر المحاكم ولجان القسمة فى نظر المواد المنظورة أمامها الى أن يصدر فيها حكم نهائى وتتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو المجالس المحلية بحسب الاحوال تنفيذ ما يصدر من أحكام فى هذا الشأن وتسلم الاعيان التى قضى بقسمتها الى أصحابها وعندئذ توقف صرف المرتب المقرر » .

أما الاعيان التى لم ترفع دعوى أو يقدم طلب للجان القسمة بطلب قسمتها فتستمر وزارة الاوقاف فى أداء المرتب الشهرى لمستحقيها وخلفائهم من بعدهم سواء كان خلفاً خاصاً أو عاماً .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الاعيان التى انتهت فيها الوقف على أنه « استثناء من أحكام المادة ٨٣٦ من القانون الجدى والمادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تتولى وزارة الاوقاف بناء على طلب أحد ذوى الشأن قسمة الاعيان التى انتهت فيها الوقف طبقاً للمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ كما تتولى الوزارة فى هذه الحالة فرز حصّة الخيرات الشائعة فى تلك الاعيان » .

وتجرى القسمة فى جميع الانصبه ولو كان الطلب واحدا « كما تنص المادة ١٢ من هذا القانون على أن « تعتبر القرارات النهائية للمجان القسمة بمثابة احكام مقررة للقسمة بين اصحاب الشأن وتشهر فى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بناء على طلب وزارة الاوقاف او أحد ذوى الشأن وتعلن لذوى الشأن طبقا لما هو مبين فى المادة الثالثة » .

والمستفاد من جماع النصوص السابقة أن المشرع عندما قرر الفناء نظام الوقف على غير الخيرات حرص على تنظيم حالة الاوقاف التى يخص بعض ريعها لجهات بر فى صورة خيرات او مرتبات دائمة ، وتخصيص البعض الآخر لغير هذه الجهات ، فاعتبر الوقف منتها فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات الخيرات او مرتباتها ، وأحال فى تقرير هذه الحصة وافرازها الى المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ، فاذا كانت اعيان الوقف كلها أرضا زراعية قدرت غلتها بالقيمة الايجارية المقررة بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى . وقد جاء نص المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف عند فرز حصة الخيرات او المرتبات بحيث يظل اصحاب المرتبات والخيرات غير معلومة حصصهم فى الوقف الا من وقت اعمال حكم هذه المادة الاخيرة ، وتكون ملكيتهم بذلك فى اعيان الوقف معلقة على اعمال حكم هذه المادة .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد اقصى للملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها تنص على أنه « لا يجوز لاي فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية أكثر من خمسين فداناً ، كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الاراضى جملة ما تتملكه الاسرة ... » وتنص المادة السابعة على أنه « اذا زادت بعد العمل بهذا القانون ملكية الفرد على خمسين فداناً بسبب الميراث او الوصية او غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد او ملكية الاسرة على المائة فدان بسبب

من تلك الاسباب أو بسبب الزواج أو الطلاق ، وجب تقديم اقرار الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وفقا للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية . ويجوز للفرد أو الأسرة التصرف فى القدر الزائد - بتصرفات ثابتة التاريخ - خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة وإلا كان للحكومة أن تستولى نظير التعويض المنصوص عليه فى المادة ( ٩ ) على مقدار الزيادة اعتبارا من تاريخ انقضاء تلك السنة . . »

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن قانون الإصلاح الزراعى فرض على الخاضع لاحكامه التزامات معينة منها الالتزام بتقديم اقرار بما يملكه من أراض زراعية وما فى حكمها يحدد فيه ما يملكه مفرزا القدر الزائد على النصاب الجائز تملكه والذي يتعلق به حق الحكومة ، والمالك فى هذا مأخوذ باقراره ، وفى ذات الوقت رتب القانون للخاضع حقوقا ورخصا منها حق التصرف فى القدر الزائد من ملكه والذي يؤول الى الخاضع بطريق الميراث أو الوصية وتحدد لذلك أجلا معلوما ، هو سنة من تاريخ هذه الايلولة الطارئة ، واذا كان الشارع فى خصوصية معينة قد رتب الزاما على الخاضع وخول له فى ذات الوقت رخصة تقابل هذا الالتزام ، فانه يتعين لاعمال كل من الالتزام والرخصة أن يقاس كل منهما بمقياس واحد حتى يتحقق التوازن بينهما بحيث لا يجوز أحدهما على الآخر ويبقى على الخاضع التزام لا تقابله رخصة أو العكس ، وعلى ذلك فان كان القانون قد ألزم المالك أن يقدم اقرارا بما يزيد على النصاب ورتب له فى ذات الوقت رخصة التصرف فى هذا القدر الزائد فان الالتزام لا يترتب فى حق الخاضع الا فى ذات الوقت الذى يكون للخاضع مكتنة استعمال الرخصة المقررة أى مكتنة التصرف فى القدر الزائد طبقا للقانون . .

يبين من ذلك اذن أن استخدام المالك للرخصة التى خولها القانون له فى حالة الزيادة فى الملكية بسبب غير طريق التعاقد تستلزم بداهة أن يتوافر لدى الخاضع سلطات المالك على الشيء فيكون له حق استعماله

واستغلاله والتصرف فيه ، وهذا العنصر الأخير يفتقر المصلحة الجوهرية لحق المالك في ملكه . فإذا ما قام خائن يحول دون ممارسة هذا الحق لسبب خارج عن إرادة المالك ، امتنع بالتالي استخدام الرخصة المنصوص عليها في المادة السابعة المشار إليها ، ومؤدى ذلك أن حق المالك في التصرف بنقل ملكية المساحة الزائدة خلال الاجل المضروب مشروط بأن يكون للمالك مكنة التصرف في هذا القدر خلال هذا الاجل :  
والا بات النص في غير موضعه .

وتأميما على ما تقدم يبين أنه اذا كان السيد / ..... بصفته صاحب مرتب دائم في الوقف المشار اليه كان له حصة شائعة في جميع أعيان هذا الوقف تضمن غلتها الوفاء بنفقات هذا المرتب طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات، وقد علق القانون تقدير هذه الحصة وفرزها على اتباع احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بطلب يقم لذلك وقبل هذا التقدير أو الفرز لا يكون ثمة محل للقول بأن أطيانا زراعية ألت الى السيد المذكور اذ فضلا عن أن غالبا ما تشتمل أعيان الوقف على الاطيان الزراعية وعقارات أخرى فانه لا يعلم مسبقا ما سيؤول الى كل من المستحقين من أعيانه عند الفرز ، ومن ثم فان حصة السيد المذكور الشائعة في جميع أعيان الوقف لم تقدر طبقا للقانون وانما قدرت هذه الحصة بصدر قرار لجنة القسم الثانية بوزارة الاوقاف بتاريخ ١٩٧٠/٢/٤ .

ومن حيث أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر تجيز للفرد التصرف في القدر الزائد على الحد الأقصى خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة ، وهي تفترض موافقة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على هذا التصرف ، فاذا اعترضت عليه وظلت على اعتراضها حتى فات ميعاد التصرف ، فلا يبدأ هذا الميعاد الا من تاريخ موافقة الهيئة على هذا التصرف .

... لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أحقية السيد / ..... فى التصرف فى القدر الزائد على الخمسين فدانا الذى آل اليه بمقتضى حكم لجنة القسم الثانية بوزارة الاوقاف بجلستها المعقودة فى ١٩٧٠/٢/٤ وذلك خلال سنة من تاريخ اخطاره بموافقة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى على أحقية المذكور فى التصرف فى هذا القدر .

( ملف ١٥/١/١٠٠ - جلسة ١٩٧١/٥/٢٦ )



## الفصل الخامس

### مسائل متنوعة

#### الفرع الأول

#### مدى أحكام القانون الخاص

#### أولا : اشهاد الوقف

قاعدة رقم ( ٥٤٤ )

المبدأ :

اشهاد الوقف - استيفاءه شرائطه القانونية الموجبة لصحته ولزومه سواء من حيث الشكل أو الموضوع ، ممن يملكه ، وفقا لحجة الوقف الأصلية - نفاذه ولزومه بالنسبة الى ورثة من صدر عنه هذا الاشهاد .

ملخص الفتوى :

ان اشهاد الوقف الصادر من المرحوم محمد حلمى ابراهيم لصالح المرحوم عبد الهادى مراد قد استوفى الشرائط القانونية الموجبة لصحته ولزومه سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع بصحور الاشهاد فى الشكل الذى تطلبه القانون ، ممن يملكه وفقا لحجة الواقفة الأصلية . وعلى هذا يبقى هذا الاشهاد نافذا ولازما بالنسبة الى ورثة من صدر عنه الاشهاد رغم حكم القضاء المختلط بإبطاله للأسباب التى أسلفناها .

واذا كان لهؤلاء الورثة مطعن عليه فهم وشانهم أمام محاكم الأحوال الشخصية المختصة بنظر النزاع المتصل بأصل الوقف وصحته ( بعد إلغاء المحاكم الشرعية ) .

( فتوى رقم ٢٢٩ فى ١٩٦٢/٣/٢٢ - جلسة ١٩٦٢/٢/٧ )

المبدأ :

حكم المحكمة المختلطة بإبطال اشهاد الوقف اضرارا بدائنى المتصرف - استفادة الدائن طالب الابطال من هذا الحكم دون سواء وبوجه خاص دون ورثة الولقب الصادر عنه التصرف ( اشهاد الوقف ) .

ملخص الفتوى :

إذا بان من وقائع النزاع محل الاعتراضين رقمى ٧٦ ، ٨٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما أن جوهر الخلاف بين كل من الفريقين المدعين فى الاعتراضين سالفى الذكر - يتركز فى ادعاء ملكية كل فريق منهما لاعيان وقف السيدة / شمس نور شريف البيضاء الكائنة بزمَام دنوش - مركز المحلة الكبرى - محافظة الغربية .

ومن حيث أن هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٢/٢/٢١ واستبان لها أن الفصل فى هذا النزاع يتطلب التعرض لبحث أسانيد كل من الفريقين المتنازعين فى ادعاء تلك الملكية والمفاضلة بينهما .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالحكم الصادر من محكمة مصر المختلطة فى الدعوى رقم ٥٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ القضائية المؤيد استئنافيا بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٥ من محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة - فإنه يبين من هذين الحكمين أن القضاء المختلط حينما قضى بإبطال اشهاد الوقف المؤرخ ١٩٢١/٧/٣ الصادر عن المرحوم محمد حلمى إبراهيم لصالح المرحوم عبد الهادى مراد - استند فى ذلك الى نص المادة ٧٦ من القانون المدنى المختلط التى كانت تنص على أنه « لا يجوز لاحد أن يوقف ماله اضرارا بدائنيه ، وإن أوقف كان الوقف لاحقاً » وقد ذكرت محكمة الاستئناف المختلطة فى حكمها المذكور ،

أن الدائنة ( كوريل ) لم تحصل على حكم استئناف نهائى ضد مدينها السيد / محمد حلمى ابراهيم الا فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٢٣ وان اشهاد الوقف محل التقاضى قد صدر فى ٤ من يونيو سنة ١٩٢٣ ورات المحكمة أن مقارنة التاريخين المذكورين تؤكد أن الامر يتعلق بتصرف صدر اضارارا بحقوق الدائنين «:وأضافت المحكمة الى ذلك أن المادة ٧٦ من القانون المدنى المختلط تنص على البطلان لا على عدم الحجية ومن ثم لا يسع المحكمة الا أن تؤيد الحكم المطعون » .

ومن حيث أن القضاء قد اطره فى ظل القانون المدنى القديم على أن التصرف المقضى ببطلانه بناءً على طلب دائنى المتصرف - يبقى قائماً ونفذ الاثر بين أطرافه ولا يستفيد منه الا الدائنون الذين رفعوا دعوى الابطال فقط ( أحكام الاستئناف ١٩٠٠/١/٢٣ ، ١٩١٣/١١/٩ ، ١٩١٤/٩/١ - مرجع القضاء - الجزء الاول صفحتى ٤٩٥ ، ٤٩٦ القواعد ١٩١٨٠ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢١ » ( دكتور عبد الرازق البهنورى الوسيط فى شرح القانون المدنى الجزء الثانى - صفحة ١٠٦٢ بند ٦٠٥ - وأحكام الاستئناف المشار اليها فى الهامش رقم ٢ من الصفحة ذاتها ) .

ويقول الأستاذ الدكتور البهنورى انه « اذا كان التصرف وقفا خيراً مثلاً ضدر اضرار بالدائنين ( وقضى بإبطاله ) بقيت العين موقوفة بعد أن يستوفى منها الدائن حقه فإذا بيعت لوفاء هذا الحق وبقي من ثمنها شيء بعد الوفاء كان الباقي من الثمن وقفا واشترت به عين أخرى تحل محل الاولى عن طريق الاستبدال دون حاجة الى وقفها من جديد . وبقيت الجهة الموقوفة عليها وشروط الوقف ونظارته لا تتغير » .

( المرجع السابق . صفحة ١٠٦٢ والأحكام المشار اليها فى الهامش رقم ٦ منها ) .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فانه يتعين النظر الى حكم القضاء المختلط بإبطال اشهاد الوقف على أساس أن الذى يفيد منه هو الدائن طالب الابطال الصادر لصالحه ذلك الحكم دون سواه . وبوجه خاص

دون ورثة الواقف المرحوم محمد حلمى ابراهيم الصادر عنه التصرف  
( اشهاد الوقف . )

( فتوى رقم ٢٢٩ فى ٢٢/٣/١٩٦٢ - جلسة ٢١/٢/١٩٦٢ )

قاعدة رقم ( ٥٤٦ )

المبسدا :

حكم المحكمة المختلطة بابطال اشهاد الوقف الصادر اضرازا بدائنى  
المتصرف - تقاعس الدائن الصادر لصالحه عن تنفيذه مدة تزيد على ١٥  
عاما من تاريخ صدور الحكم الاستئنافى - يسقط حقه فى عدم نفاذ التصرف  
الضار فى حقه وبطلانه .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن الحكم القاضى بابطال اشهاد الوقف الصادر  
اضرازا بدائنى المتصرف قد مضى على صدوره أكثر من خمس عشرة سنة  
دون أن يتخذ الدائن الصادر لصالحه الحكم اجراء ما للتنفيذ بمقتضاه -  
يكون قد سقط بمضى المدة . ذلك أن هذا الحكم شأنه فى ذلك شأن  
سائر الاحكام القضائية بوجه عام - انما يجعل الحق الثابت غير قابل  
للسقوط الا بعد انقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ صدوره . ومن ثم فان  
حق الدائن فى عدم نفاذ تصرف مدينه الصادر اضرازا وقد تأيد بالحكم  
المذكور يتقدم بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ صدور ذلك الحكم .  
ما دام لم يتخذ خلال هذه المدة اجراء ما للتنفيذ بحقه الثابت  
بالحكم . وذلك بالتطبيق لاحكام المادة ٢٧٢ من القانون المدنى المختلط  
( وتقابلها المادة ٣٠٨ من القانون المدنى الاهلى القديم ) .

فاذا كان من الثابت فى النزاع المعروض أن اشهاد الوقف الصادر  
فى يوليو سنة ١٩٢٣ - قد قضى بابطاله وفقا لحكم المادة ( ٧٦ ) من  
القانون المدنى المختلط فى ٢٧/٣/١٩٣٠ ( حكم استئناف اسكندرية  
لمختلط فى الدعوى رقم ١٣٠ لسنة ٥٥ القضائية ) .

وكان من الثابت أن الدائنة الصادر لصالحها حكم الابطال لم تتخذ  
اى اجراء للتنفيذ بقيمة دينها قبل الواقف بالنسبة الى الاعيان الموقوفة  
حتى ١٩٥٦ . بدليل أن اعيان الوقف فى حيازة وزارة الاوقاف حتى  
هذه السنة . وان الوزارة كانت تصرف ريع الوقف الى مــــــــــــتحقيقه  
من ورثة الموقوف عليه المرحوم عبد الهادى مراد حتى سلمت اعيان  
الوقف الى ممثليهم فى تلك السنة عملا بالمرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢  
بانهاء الوقف على غير الخيرات ، فانه يكون من الواضح أن الحق الثابت  
بحكم الابطال المشار اليه وقوامه عدم نفاذ اشهاد الوقف سالف الذكر  
نى حق الدائنة ويطلان التصرف بالوقف الصادر اضرارا بها - هذا الحق  
قد سقط بانقضاء خمس عشرة سنة على تاريخ صدور الحكم الاستثنائى  
المذكور فى ١٩٣٠/٣/٢٢ .

( فتوى رقم ٢٢٩ فى ١٩٦٢/٣/٢٢ - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١ )

#### ثانيا : ثبوت الوقف

#### قاعدة رقم ( ٥٤٧ )

#### المبــــــــــــدأ :

لا يثبت الوقف الا بأشهاد رسمى موثق - تتحدد عناصر الوقف بما هو  
وارد بأشهاده - اثر ذلك - الاعيان أو المنشآت غير المشهورة لا تعتبر وقفا -  
اذا ما بان من حجة الوقف المشهورة أن الواقعة اقتضت على وقف العقار  
المكون من دور واحد ثم اقامت الدورين الثانى والثالث من مالها الخاص  
ليكونا ملكا لها فان صفة الوقف لا تلحق بهذين الدورين .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣٧ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالمحاكم  
الشرعية منعت سماع دعوى الوقف الا اذا وجد اشهاد ممن يملكه على يد  
قاض شرعى ، وان المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام

الوقف نصت على أنه ( من وقت العمل بهذا القانون لا يصح الوقف ... الا اذا صدر بذلك اشهاد ممن يملكه لدى احدى المحاكم الشرعية ... )

ومفاد ذلك أن الوقف لا يثبت الا باشهاد رسمى موثق وان ادعاء وجوده لا يقبل الا اذا وجد مثل هذا الاشهاد . ومن ثم فان عناصر الوقف تتحدد بما هو وارد باشهاده فاذا اضيفت الى اعيانه منشآت فانها لا تكتسب صفة الوقف الا اذا ثبت انها اقيمت من مال الوقف أو من مال غيره وتم الشهر على انها ملك للوقف وتبعاً لذلك فانه اذا ثبت أن الاضافات تمت بغير مال الوقف فانها لا تكون وقفاً .

ولما كان الثابت بحجة الوقف فى الحالة الماثلة المشهورة بمحكمة مصر الابتدائية تحت رقم ١٦ فى ١١/٢/١٩٢٥ أن الواقفة اقتضرت على وقف العقار وهو مكون من دور واحد . وكان قد ثبت أيضاً أنها اقامت الدورين الثانى والثالث من مالها الخاص ليكونا ملكاً لها حسبما ورد بعقد الرهن الرسمى الموثق بقلم العقود بمحكمة مصر المختلطة فى ١٧/١١/١٩٣٦ فان صفة الوقف لا تلحق بهذين الدورين . واذا توفيت الواقفة من غير وارث فان ملكيتهما تؤول الى بيت المال باعتبارهما جزءاً من تركة الواقفة . بالتطبيق لاجكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التريكات الشاغرة .

وبالتالى يكون لبنك ناصر الذى ضم اليه بيت لئال بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٣٤ لسنة ١٩٧١ أن يطالب ببيع هذين الدورين ويتعين على هيئة الاوقاف أن تؤديه له لقيامها على ادارة العقار .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة الاوقاف باداء ريع الدورين فى الجالة المعروضة الى بنك ناصر الاجتماعى .

( ملف ٨٥٤/٢/٣٢ - جلسة ١٩/٥/١٩٨٢ )

### المبدأ :

يشترط ملكية الواقف للأعيان الموقوفة وقت الوقف - لا يجوز اثبات أصل الوقف القديم بشهادة الشهود - أساس ذلك - تطبيق من حيث أحكام الشريعة والقانون .

### ملخص الفتوى :

أنه قد اختلف عند الحنفية في ولاية القاضى فى إلحكم بانشاء الوقف القديم ، أى بأصل الوقف ، فقال البعض لا يجوز له ذلك حتى لا يكون اثباتا للمجهول . وقال البعض الآخر يجوز لاثبات أصله حفظا للارواقف وقال آخرون تقبل فى أصله وفى شرائطه وقد فسر أصل الوقف بأنه كل ما يتعلق بصحته ويتوقف عليه وإن ما لا يتوقف عليه فهو من الشرائط ، وقد رجحت الجمعية العمومية الرأى الاول نظرا لما اشترطه الفقهاء من اثبات أن الواقف كان مالكا للموقوف وقت الوقف . وذلك لان المصلحة فى عدم اثبات المجهول مقدمة على المصلحة فى حفظ الارواقف القديمة اذ أن هذا الحفظ يجب أن يكون مقيّدا بأن لا يشمل الارواقف المجهولة . خاصة وأن هذا الرأى يتفق مع منعى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالمحاكم الشرعية الذى كان يمنع - طبقا للمادة ١٣٧ منه - سماع دعوى الوقف الا اذا وجد اشهاد ممن يملكه على يد حاكم ( قاضى ) شرعى ، ثم صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ففقد فى المادة الاولى منه بعدم صحة الوقف الا اذا انشئ بأشهاد ممن يملكه لدى إحدى المحاكم الشرعية .

« أما فى القانون - فقد بين المرحوم الدكتور المشهورى ( الوسيط الجزء ٧ ، بند ١٩٦٣ - وما بعده ) أن الأصل أن الشهادة بالتسامع غير مقبولة الا فيما نص عليه القانون - ، وفى عصر كان القضاء المختلط بوجه عام لا يقبل الشهادة بالتسامع فى المسائل المدنية ، أما فى المسائل التجارية

وفى الاحوال التى تقبل فيها الاثبات بالنية أو بالقرائن فتقبل الشهادة بالتسامع على سبيل الاستئناس باعتبار انها مجرد قرينة بسيطة لا يؤخذ بها الا بكثير من الحذر ، وفى الفقه الاسلامى لا تقبل الشهادة بالتسامع الا فى مسائل معينة عد منها أصل الوقف وشرايطه ورأى الاخذ بها فى القانون . ونقل عن البدائع أن التسامع لا يكون الا فى أشياء مخصوصة . تعلم مثل الشمس ظهورا وان التسامع عند محمد هو أن يشتهر الإمبر ويستفيض وتتوافر به الاخبار عنده من غير تواطىء لان الثابت بالترائى والمحسوس بحس البصر والسمع سواء ، فكانت الشهادة بالتسامع شهادة عن معينة . . . . . وأما الشهادة بالتسمع فى الوقف فلم يذكره فى ظاهر الرواية والحقوه بالموت لان مبنى الوقف على الاستشهاد ايضا كالموت فكان ملحقا به ثم فرق بين التسامع والشهادة بالشهرة العامة فبين أن الأخيرة ليست شهادة بالمعنى الصحيح وانما هى ورقة رسمية مكتوبة أمام جهة رسمية تدون فيها وقائع معينة يشهد بها شهود يعرفونها بالشهرة العامة .

( فتوى رقم ٦٧٣ فى ١٣/٧/١٩٧٨ - جلسة ٢٨/٦/١٩٧٨ )

ثالثا : تأجير اعيان الوقف .

قاعدة رقم ( ٥٤٩ )

المبدا :

اصدار هيئة الاوقاف المصرية قرار بازالة التعدي على شقة باحدى عمارات الاوقاف ، وتنفيذ الازالة بالطريق الادارى ، جواز الطعن فى هذا للقران امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - مثل عقد ايجار الشقة المذكور لا يعتبر عقدا اداريا - يكفى لامتداد عقد الايجار بالنسبة لاقارب المستاجر الاصلى فى السكن الاقامة لمدة سنة حتى الوفاة لو الترك الاقامة المعتسدة .



ملخص الحكم :

ان عقد الايجار المبرم بين هيئة الاوقاف المصرية باعتبارها هيئة عامة وبين أحد الافراد ، وان كان ينطوى على بعض الشروط الاستثنائية غير المألوفة فى عقد الايجار الا انه لا يعتبر عقدا اداريا ، وذلك لانه لا يتصل بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه . ومن ثم يخضع هذا العقد لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تاجير وبيع الاماكن . ومن المقرر أن القاضى وهو يسلط رقابته على القرار المطعون فيه يراقب صحة السبب الذى قام عليه القرار ، وهذه الرقابة تقتضى التحقق مما اذا كان الطاعن يجد له سنداً من القانون فى الاحتفاظ بالشقة موضوع النزاع وامتداد عقد الايجار لصالحه من عدمه . ويشترط طبقاً للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لامتداد عقد الايجار بالنسبة لاقارب المستاجر الاصلى فى السكن الاقامة لمدة سنة حتى الوفاة أو الترك . على أن تصور الاقامة المطلوبة على أنها ضرورة التواجد الفعلى للمشاركة فى السكن وقت الوفاة تصور قاصر . فالعبرة فى القانون بالاقامة المعتادة بحيث يكون السكن الذى يشارك فيه القريب هو موطنه ومأواه ولا ماوى له سواه .

( طعن ٣٣٩٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨٣ )

رابعا : قسمة الوقف وقرز انصبة المستحقين .

قاعدة رقم ( ٥٥٠ ) :

المبدأ :

فى تطبيق احكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية تعتبر الاعيان الموقوفة كأنها مملوكة لجهة الوقف ، فاذا كانت هذه الجهة مالكة لمائتى فدان فاكتر جاز الزامها بالتكليف المنصوص عليه فى المادة العاشرة من القانون السابق الاشارة

( م ٧٥ - ج ٢٤ )

اليه ، ولا عبرة بعدد المستحقين فى الوقف الا اذا قسم الوقف تطبيقا للمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص باحكام الوقف فيكون التفصيل هو النصيب الذى فرز لكل مستحق .

### ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا موضوع تفسير الفقرة الثانية من المادة الجائرة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية فيما يتعلق بتعيين معنى عبارة « أصحاب الاطيان الذين يملكون مائتي فدان فاكثر » فى الحالة التى تكون فيها هذه الاطيان موقوفة بجلسته المنعقدة فى ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ ولاحظ أن الفقهاء قد اختلفوا فيمين يكون مالك العين الموقوفة بعد زوال ملك الواقف عنها . فقال بعضهم أن الملك يكون لله حكما وقال اخرون أن العين تبقى على ملك الواقف أو ورثته ، وأن الرأى الراجح فى القضاء المصرى يسير على اسناد ملك الاعيان الموقوفة الى شخصية اعتبارية هى جهة الوقف ( يراجع فى ذلك حكم محكمة النقض والابرار الصادر فى ٢٦ من ابريل سنة ١٩٣٤ فى الطعن رقم ٧٣ سنة ٣ قضائية ) .

وقد ايد المشرع هذا الرأى فنص فى الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ من القانون المدنى الجديد الصادر به القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ على اعتبار الوقف شخصية اعتبارية .

ولذلك انتهى رأى القسم الى أنه فى تطبيق أحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية تعتبر الاعيان الموقوفة كأنها مملوكة لجهة الوقف فإذا كانت هذه الجهة مالكة للمائتي فدان فاكثر جاز إلزامها بالتكليف المنصوص عليه فى المادة العاشرة من القانون السابق الإشارة اليه ، ولا عبرة بعدد المستحقين فى الوقف إذ أن حكمهم مقصور على الربع وحده .

على أنه اذا قسم الوقف تطبيقاً للمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف ، فإن النصيب الذى فرز لكل مستحق هو المعتبر فى موضوع ثوابر النضاب المنصوص عليه فى قانون مكافحة الامية أو عدم توافره . فاذا كان هذا النصيب مائتى فدان فأكثر جاز الزام المستحق بالتكاليف المنصوص عليها فى هذا القانون والا فلا الزام .

( فتوى رقم ١٤/٣/٥٦ - فى ١٩٤٩/١/٦ )

## الفرع الثاني

### من أحكام القانون العام

أولا : أموال الوقف لا تعتبر من الاموال العامة •

قاعدة رقم ( ٥٥١ )

#### المبدأ :

أموال الوقف لا تعتبر من الاموال العامة - أثر ذلك - عدم استحقاق  
رسم الدمغة على الاموال الموقوفة التي تصرفها وزارة الاوقاف •

#### ملخص الفتوى :

ان للوقف شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة ، وان امواله اموال  
خاصة ولا تدخل فى عداد الاموال المخصصة للمنفعة العامة لاختلاف  
طبيعته عن طبيعة الملك العام من الوجة الاتية :

اولا : ان الاموال الموقوفة يجوز بيعها بطريق الاستبدال كما يجوز  
بيعها لذين سابق على انشاء الوقف ، وذلك فى حين ان الاموال العامة  
غير قابلة للتصرف أو للمجزر •

ثانيا : ان الاوقاف الخيرية ينتفع بها الموقوف عليهم المعينون من  
قبل الواقفين ولكن الاموال المخصصة للمنفعة العامة ينتفع بها كافة دون  
استثناء •

ثالثا : ان الاوقاف الخيرية يصرف على صيانة الاعيان التابعة لها  
من ريعها وليس هذا من شأن الاموال العامة فان الصرف على صيانتها  
يكون من الخزانة العامة •

رابعا : ان الاموال الموقوفة كان يجوز تملكها بالتقادم بمضى ثلاث وثلاثين سنة مما دعا المشرع الى اصدار القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى ناصا على أنه : « لا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الاوقاف الخيرية أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم .. »

ولو كانت الاوقاف الخيرية من الاموال العامة لما كانت ثمة حاجة الى ذكرها فى هذا النص اكتفاء بما هو مقرر فى المادة ٨٧ من القانون المدنى ، كما أن النص عليها وعلى الاشخاص الاعتبارية العامة والفصل بينهما بلفظ « وكذلك » على النحو المشار اليه يحل دلالة قاطعة على أن الاوقاف الخيرية لا تعتبر من الاشخاص الاعتبارية العامة . ولا يغير من هذا النظر نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة اجراءات وزارة الاوقاف ، ذلك لان النص لا يفيد سوى مجرد الاحالة فى صدد حسابات وزارة الاوقاف الى القوانين واللوائح التى تسرى على اموال الحكومة - فليس من شأنه أن يسبغ على الاموال الموقوفة التى تتولى امرها وزارة الاوقاف صفة الاموال العامة .

ويخلص من كل ما تقدم أن الاوقاف الخيرية لا تعتبر من الاشخاص الاعتبارية العامة وأن الاموال التابعة لها لا تعتبر اموالا عامة مما يحصل رسم دمغة على ما يضرف منها طبقا لاجكام الفصل الخامس من القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص برسم الدمغة ، وذلك لعدم تحقق الواقعة المنشئة للرسم لتخلف أحد شروطها الاساسية وهو كون المال المنصرف مملوكا للحكومة أو احدى الهيئات العامة ، وأن قيام وزارة الاوقاف بصرف مبالغ بوصفها ناظرة على وقف خيرى أو خيرية على اعيان انتهى الوقف فيها لا يغير من طبيعة هذه الاموال ولا يجعلها اموالا عامة .

ثانيا : الاعيان الموقوفة لا تعتبر تركة شاغرة

قاعدة رقم ( ٥٥٢ )

المبدأ :

الاعيان الموقوفة لا تعد تركة شاغرة فلا تؤول الى بيت المال طالما لم يحكم ببطلان اشهار الوقف من الجهة المختصة - صدور اشهار امام احدى المحاكم يترتب له حجية الى أن يلغى بالطرق المقررة قانونا .  
ملخص الفتوى :

ان الاعيان الموقوفة لا تعد تركة شاغرة فلا تؤول الى بيت المال طالما لم يحكم ببطلان اشهاد الوقف من الجهة المختصة وابلغ هذا الرأي الى بنك ناصر الاجتماعي بالكتاب رقم ١٦٧ المؤرخ ١٦/٢/١٩٧٦ ، وقد طلب بنك ناصر بالكتاب رقم ٤١٤ - المؤرخ ١٩٧٦/٧/٢٥ - اعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية امستنادا الى أن اشهاد الوقف كان من اختصاص رئيس المحكمة الشرعية الواقع في دائرتها العقار الموقوف وكان يتعين أن يضبط ويوثق بدفاتر تلك المحكمة طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ، ولم يكن لمكاتب التوثيق المنشأة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن توثيق أية صلة بهذا الاجزاء ، ولما صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ -بالغاء المحاكم الشرعية- انتقل الاختصاص بتلقى اشهادات الوقف الى دوائر الاحوال الشخصية بالمحاكم الوطنية ثم صدر القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق وقضى باختصاص مكاتب التوثيق باشهاد الوقف وتوثيقه وبالغاء المواد من ٣٦٢ الى ٣٧٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي كانت تتضمن الاجراءات الواجب اتباعها لاشهاد الوقف وتوثيقه ومن ثم فانه من ١/١/١٩٥٦ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه أصبحت مكاتب التوثيق هي المختصة وحدها بتلقى اشهادات الوقف وشهرها .

ولما كان اشهاد الوقف موضوع النزاع قد تم أمام محكمة القاهرة للأحوال الشخصية بتاريخ ١٩٥٦/٦/٦ فإنه يكون قد تم أمام جهة غير مختصة قانونا بإجرائه ، ومن ثم يكون للبنيك الحق في انكار الوقف الذى تدعيه وزارة الاوقاف والمطالبة بالاعيان موضع النزاع باعتبارها تركة شاغرة .

ونفيد بأن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٧/٧/١٣ فاستعرضت فتاها الصادرة بجلسة ١٩٧٦/٣/٣ والتي انتهت فيها الى أن أعيان الوقف محل النزاع تعد تركة شاغرة فلا تؤول الى بيت المال طالما لم يحكم ببطلان اشهاد الوقف من الجهة المختصة .

ومن حيث أن هذه الفتوى قد استندت الى أنه متى صدر اشهاد أمام احدى المحاكم أصبحت له حجية الى أن يلغى بالطرق المقررة قانونا وأنه وقد تم اشهاد الوقف المشار اليه أمام محكمة القاهرة للأحوال الشخصية فإنه يكون صحيحا الى أن يقضى ببطلانه من المحكمة المختصة ، ومن ثم لا تعتبر أعيان الوقف تركة شاغرة طالما ظل الاشهاد المشار اليه قائما .

ومن حيث أن مذكرة بنك ناصر الاجتماعى قد تناولت الجهة المختصة بإجراء الاشهاد فى الوقف الذى تم فيه الاشهاد المعروض وحصرتها فى مكتب التوثيق وأكدت عدم اختصاص المحكمة الشرعية بإجرائه .

ومن حيث أن ما جاء بهذه المذكرة لا يغير من الاساس الذى استندت اليه الفتوى الصادرة بجلسة ١٩٦٧/٣/٣ ذلك أنه لم يقضى ببطلان الاشهاد الصادر من محكمة القاهرة للأحوال الشخصية والذى يجب احترام حجيته الى أن يصدر حكم بإبطاله .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد ما انتهت اليه بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٦/٣/٣ .  
( ملف ٤٧٣/٢/٢٢ - جلسة ١٩٧٧/٧/١٣ ) .

### ثالثا - خضوع الاستحقاق فى الوقف للمضريبة العامة على الايراد

قاعدة رقم ( ٥٥٣ )

المبدأ :

ان الاستحقاق فى الوقف سواء كان مرتبا معين المقدار أو حصة غير معينة المقدار يدخل فى الايرادات الخاضعة للمضريبة العامة على الايراد المفروضة بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

ملخص الفتوى :

قد بحث قسم الرأى موضوع مدى خضوع الاستحقاق فى الوقف لأحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بفرض المضريبة العامة على الايراد . بجلسته المنعقدة فى ١٩ من مارس سنة ١٩٥٠ ولاحظ أن المضريبة العامة على الايراد على حسب النظام الذى اختاره المشرع المصرى - هى ضريبة شخصية تفرض على الفرد مع ملاحظة ما هو عليه من درجة الثراء ومن ثم فانها لا تفرض الا على الاشخاص الطبيعيين ولا تخضع لها الاشخاص الاعتبارية ، وقد نص على ذلك صراحة فى المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

وهذه المضريبة ضريبة فوق الضرائب النوعية ، يتكون وعاءها من مجموع الضرائب النوعية ( ضرائب الاطيان والمبانى والضرائب المفروضة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ) فيخضع للمضريبة العامة على الايراد ما يخضع للضرائب النوعية ويعفى منها ما يعفى من الضرائب النوعية .

يدل على ذلك ما نص عليه فى المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ من أن الايرادات الخاضعة لهذا القانون تحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة .



كما أن ذلك ورد صراحة في المذكرة الايضاحية للقانون وفي تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب وتقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عنه .

وعلى ضوء هذين الاعتبارين بحث القسم الموضوع المعروض فتيين له ان الاستحقاق في الوقف اما ان يكون مبلغا معين المقدار يدفع الى المستحق دوريا واما ان يكون مبلغا غير معين المقدار يوزع على المستحقين كل بنسبة حصته تبعا لصافي ربح الوقف .

اما بالنسبة الى الاستحقاق المعين المقدار فقد نصت المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل على شريان الضريبة على المرتبات وما في حكمها والمهايات والمكافآت والاجور والمعاشات والايرادات المرتبة لدى الحياة .

وكانت هذه المادة في مشروع الحكومة خلوا من عبارة « وما في حكمها » وعند نظرها في لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب اثير البحث فيما اذا كان الاستحقاق الثابت في الوقف يخضع لهذه الضريبة باعتباره مرتبا فقرر مندوب الحكومة انه يخضع للضريبة ووافقت اللجنة على هذا التفسير وأبقت النص كما هو .

الا انه عند عرض الموضوع في مجلس الشيوخ تشعبت الآراء فيه فرؤى دجعا للبرس اضافة عبارة « وما في حكمها » الى كلمة المرتبات حتى تشمل الاستحقاق المعين المقدار في الوقف بلا جدال .

وعلى ذلك يخضع الاستحقاق المعين المقدار للضريبة النوعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ باعتباره مرتبا .

وقد نصت المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على ان الايراد الخاضع للضريبة يتحدد من واقع ما للممول من عقارات ورؤوس

أموال منقولة ومن المهن التى يزاولها والمرتببات والاجور والمكافآت والاعتاب والمعاشات والايرادات المرتبة لدى الحياة ، ولم يرد فى المادة عبارة « وما فى حكمها » الواردة فى المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

غير ان عدم وجود هذه العبارة لا يعنى أن المشرع قصد اخراج الايرادات التى تعتبر فى حكم المرتببات من الايرادات الخاضعة للضريبة بالمغايرة لحكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

أولاً : لان اضافة عبارة « وما فى حكمها » الى كلمة المرتببات فى المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم تكن بقصد انشاء حكم جديد بل كان المقصود من هذه الاضافة ايضاح كلمة ( مرتببات ) وقد اكتفت لجنة الشئون المالية فى مجلس النواب - على ما سبق بيانه - بكلمة المرتببات باعتبار انها تشمل الاستحقاق المعين المقدار فى الوقف دون حاجة الى أية اضافة غير أن مجلس الشيوخ رأى اضافة عبارة وما فى حكمها دفعا لكل لبس .

ثانياً : ان الاستحقاق المعين المقدار فى الوقف يخضع بلا جدال للضريبة النوعية المفروضة بمقتضى المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، والضريبة العامة يخضع لها كل ايراد خاضع للمضرائب النوعية كما سبق البيان .

ثالثاً : ويقطع بصحة هذا النظر أن المادة ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الواردة تحت عنوان « الاقرار بالايرادات الخاضعة للضريبة » تذكر بين هذه الايرادات « المرتببات وما فى حكمها » وهى نفس العبارة الواردة فى المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهذا يدل على ان القانون لم يقصد اخراج ما يعتبر فى حكم المرتببات - وهو خاضع للضريبة النوعية - من الايرادات الخاضعة للضريبة العامة .

رابعة : أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الحاص بالوقف قد سمى بالاستحقاق المعين المقدار ( مرتباً ) فى المواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ .

أما القول بأن المرتب يشترط فيه أن يكون فى مقابل عمل فينقضه أن المرتب مبلغ معين يدفع فى فترات دورية ولا يشترط فيه أن يكون مقابل عمل ، أما المبلغ الذى يدفع فى مقابل العمل فإنه يسمى اجرا أو ماهية وقد ذكر القانون الاجور والمهائيات بجانب المرتبات مما يدل على اختلافها فى المعنى .

أما بالنسبة الى الاستحقاق غير المعين المقدار فقد نصت المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩: على أن الضريبة العامة على الايراد. تفرض على المجموع الكلى للايراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول ويحدد هذا الايراد من واقع ما للممول من عقارات .. الخ .

ونصت المادة الثامنة على ان يحدد الايراد الصافى الكلى من كافة المؤازد المذكورة بالمادة السادسة من واقع ما نتج منها .

وبمقارنة هذين النصين يتبين أن المشرع انما قصد فى المادة السادسة بيان موارد الايراد الخاضع للضريبة بصرف النظر عن حق الممول المتعلق بهذه الموارد ، فكلما كان مرد الايراد الى أحد هذه الموارد خضع للضريبة العامة .

ويؤيد ذلك أن موضوع الاستحقاق فى الوقف قد اثير فى مجلس الشيوخ بجلسته ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ أثناء نظر مشروع قانون الضريبة العامة على الايراد ، فسأل أحد حضرات الاعضاء مقرر اللجنة المالية عن رأى اللجنة فى استحقاقات الاوقاف واضحة ، فالوقف ولو أنه شخصية معنوية يعتبر كل مستحق فيه ممولاً قائماً بذاته وعلى ذلك فاستحقاق شخص فى وقف يضم الى العناصر المكونة لما قد يكون لديه من انواع الايرادات الاخرى .

( فتوى رقم ٨٣ فى ٢١/٣/١٩٥٠ )

## رابعاً : نزع ملكية بعض اعيان الوقف

### قاعدة رقم ( ٥٥٤ )

المبداً :

القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الاوقاف حق نزع ملكية بعض العقارات - الاعتراض على تقدير اثمان الاعيان الموقوفة المنزوع ملكيتها على مقتضاه امام لجنة الاعتراضات - استلام المستحقين الثمن وقبوله يترتب عليه انقلاق باب الاعتراض على وجه يمتنع معه قانونا على لجنة الاعتراضات قبول دعواهم في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الاوقاف حق نزع ملكية بعض العقارات ، والذي استمر العمل بأحكامه بمقتضى القانونين رقمي ١٠ لسنة ١٩٥٧ و ١٧٩ لسنة ١٩٥٨ ، ينص في مادته الاولى على أنه يجوز لوزارة الاوقاف للنفع العام نزع ملكية العقارات التي كانت موقوفة ومشمولة بنظارتها وانتهت على مستحقين متعددين بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات . ويصدر بتقرير صفة النفع العام ونزع الملكية قرار من وزير الاوقاف بعد موافقة مجلس الاوقاف الاعلى . . . ، بينما تقضى المادة الثانية بأن تقوم اللجنة العليا للاستبدال بوزارة الاوقاف بتقدير ثمن العقارات المنزوع ملكيتها ويعلن التقدير لاصحاب الشأن بخطابات موصى عليها للحضور خلال ثلاثين يوماً لاستلام الاثمان المقدرة لعقاراتهم ، وتنشر تقديرات الاثمان والقرار المنصوص عليه في المادة الاولى في الجريدة الرسمية وتلصق في المحل المعد للاعلانات بالمديرية أو المحافظة حسب الاحوال وفي مقر العمدة أو مقر البوليس وفي المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار ، في حين تنص المادة الثالثة على أنه اذا لم يحضر ذوو الشأن خلال المدة المنصوص عليها في المادة السابقة أو اعترضوا على تقدير

الثلث أو كان العقار مرهونا أو قام أى سبب يحول دون صرف الثلث أودع الثلث خزانة الوزارة مع انذار أصحاب الشأن بذلك رسميا وتشكل لجنة للفصل فى اعتراضات ذوى الشأن المشار اليهم فى الفقرة السابقة برئاسة ..... ، وتحدد مواعيد واجراءات الطعن أمام اللجنة المذكورة بقرار يصدره وزير الاوقاف بعد موافقة المجلس الاعلى للاوقاف . هذا وقد اصدر وزير الاوقاف ، بناء على موافقة مجلس الاوقاف الاعلى ، قراره فى هذا الشأن فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ والذى يقضى فى مادته الاولى بان ترفع الاعتراضات المشار اليها فى الفقرة الاولى من المادة ٣ من القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ انذار ذوى الشأن بايداع الثلث خزانة وزارة الاوقاف .

ومن حيث ان البادى من القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وصريح ما يقضى به ان الاعتراض على تقدير اثمان الاعيان الموقوفة - المنزوع ملكيتها على موجه ومقتضاه - أمام لجنة الاعتراضات مقصور على المستحقين الذين لم يحضروا لاستلام الاثمان المحددة لعقاراتهم أو الذين اعترضوا على تقدير الثلث أو كان العقار مرهونا أو قام أى سبب حال دونهم وصرف الثلث ، اذ يودع الثلث فى هذه الاحوال خزانة الوزارة مع انذارهم رسميا بهذا الايداع فينتج لهم ميعاد الاعتراض أمام لجنة الاعتراضات خلال ثلاثين يوما من تاريخ الانذار بالايداع ... - ومقتضى ما تقدم أن المستحقين الذين يحضرون لاستلام الثلث ويقبلونه فى حينه بغير اعتراض ، وبمقتضى اقرارات رسمية صحيحة مؤكدة قبول التقدير والموافقة على الثلث ينطلق دونهم باب الاعتراض على وجه يمتنع معه قانونا على لجنة الاعتراضات قبول دعواهم فى هذا الشأن .

ومن حيث أن الثالث فيما تقدم أن المدعى عليهما بدأ كلاهما بمطالبة وزارة الاوقاف تقدير اعيان وقف ..... والاستيلاء على حصته فيها وفق احكام القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ ..... ، وقد وافقت لجنة الاستبدال بالوزارة على هذا الاستيلاء وقدرت ثمن العقارات موضوعة فى ٤ من مارس

سنة ١٩٥٧ ثم أقر مجلس الاوقاف الاعلى من جانبه هذا الاستيلاء فى ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٧ وصدر به قرار وزير الاوقاف فى ٣١ من يوليوسنة ١٩٥٧ متضمنا العقارات المنزوع ملكيتها وتحديدها والتمن المقدر لها وفشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٧ ، وأخطر المستحقون فى الوقف للحضور الى الوزارة وقبض التمن حيث حضر كلاهما وتقاضى ثمن حصته ووقع بما يفيد الموافقة على التمن المقدر لها كما وقع اقرارا حاصله الموافقة على التمن المقدر من الوزارة لاعيان الوقف المشاعة وأن نصيبه واستحقاقه فى هذه الصفة وفى ثمنها هو الموضح بالكشف ولا اعتراض له عليه ولا على توزيع التمن طبقا لهذا النصيب المنزوع ملكيته للاوقاف الخيرية بمقتضى القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ - ومقتضى ما تقدم واذ تقاضى كل من المدعى عليهما التمن المقدر لحصته فى حينه بغير اعتراض ، فان سبيل الاعتراض بعدئذ على هذا التمن ينفلق دونه فلا تقبل دعواه فى ذلك أمام لجنة الاعتراضات. إذ يتعين الحكم فيها بعدم القبول ، ولا يجدى فى ذلك التعلل بأن صرف التعويض كان مجهلا أو أنه صرف وليد اكراه أو أن قرار لجنة الاستبدال وقع سابقا على القرار الوزارى بنزع الملكية ذاته ، فتلكم جميعا ذرائع حرية بالرفض ، ذلك أن جهالة التعويض ينقضها باليقين قرار وزير الاوقاف رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ المنشور فى الجريدة الرسمية فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٧ ببيان الحصص الاهلية فى وقف ٠٠٠ التى تقرر نزعها وقدرها ومواقعها والتمن المقدر لها ، بل وينقضها كذلك واقع الاقرار وبينائاته الذى وقع عليه كل من المدعى عليهما لدى قبض حصته من التمن ، وهو اقرار صحيح يعتد به قوامه ارادة حرة لا يعتورها اكراه على نحو ما يدعى وبما لا يستقيم على شواهد ، كذا فان صدور قرار لجنة الاستبدال مابقا على القرار الوزارى بنزع الملكية بنحو الثلاثة الاشهر لا ينال من جوهر الامر وحقيقته المؤكدة فى أن قرارا بنزع الملكية أصاب حصص المستحقين فى وقف ٠٠٠ وأن التمن الذى عرض على المدعى عليهما وتراضيا على قبوله هو ذات التمن الذى قررت له لجنة الاستبدال والذى يستغل حال قبوله وقبضه باب الطعن أمام لجنة الاعتراضات ، بما كان لزاما معه على تلك

اللجنة - أيا كان الرأى فى أوجه المنازعة الأخرى أمامها - أن تقضى بعدم قبول الاعتراض لهذا السبب ، وهو ما نكلت عنه اللجنة على نحو يعاب به قرارها ويغفو حريا بالانقضاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب ففضى برفض دعوى وزارة الأوقاف إلغاء قرار لجنة الاعتراضات الصادر فى ١٦ من مايو سنة ١٩٦١ بإلغاء قرار لجنة الاستبدال العليا فيما تضمنه من تقدير الحصص الأهلية المملوكة للمعترضين فى وقف ..... ، قد جانب حكم القانون بما يقتضى إلغاءه والحكم بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بإلغاء قرار لجنة الاعتراضات المطعون فيه الصادر فى ١٦ من مايو سنة ١٩٦١ ، والزام المدعى عليهما المصروفات .

( طعن رقم ٦٣٩ لسنة ١٣ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٧٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٥٥ )

##### المبـسـط :

جواز نزع ملكية الأرض رغم كونها موقوفة على البر - الوقف لا يسمى على إجراءات نزع الملكية ، كلاهما مقرر لتحقيق النفع العام . نزع ملكية للمنفعة العامة « تقرير النفع العام - جوازه لصالح مشروع تقوم على تنفيذه إحدى الشركات » . تقرير صفة النفع العام . واعتبار مشروع ما من أعمال المنفعة العامة منوط بكون المشروع فى ذاته من المشروعات ذات النفع العام - قيام إحدى شركات القانون الخاص بمشروع من هذا القبيل بتوجيه من الدولة لا ينفى عنه صفة النفع العام .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ تنص على أن « الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا فى الأحوال الالئبية فى القانون بحكم قضائى ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقنا للقانون .. » .

وتنص المادة (٢) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن « يكون تقرير المنفعة العامة بقرار من الوزير المختص .. » .

وتنص المادة السادسة من هذا القانون على أن « تعد المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية كشوفاً من واقع عملية الحصر سالفة الذكر يبين فيها العقارات والمنشآت التي تم حصرها ومساحتها ومواقعها وأسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها ومحال إقامتهم والتعويضات التي تقدرها لهم .. » .

وتنص المادة التاسعة من هذا القانون على أن « يوقع أصحاب الحقوق التي تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة .. » .

وفي تطبيق الفقرة الأولى يجوز للأوصياء والقامه التوقيع عن فاقدى الاهلية ومن نظار الوقف عن الوقف .. » .

وتنص المادة ١٦ من القانون المشار اليه على أن « يكون للجهة طالبة نزع الملكية الامتياز بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة ويكون ذلك بقرار من الوزير المختص ينشر في الجريدة الرسمية ويشمل بيانا اجماليا بالعقار واسم المالك الظاهر مع الاشارة الى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة .. » .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الاجكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات على أن « يكون تقرير صفة المنفعة العامة أو التصريح للجهة المتعلّقة عن وجود نفع عام بالنسبة للعقارات المراد نزع ملكيتها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية .. » .



وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧١ بتشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ مقترحات الإصلاح اللازمة بمنطقة حلوان في المادة (٢) على أن « تختص اللجنة المشار إليها بالمادة الأولى عن هذا القرار بالإشراف على تنفيذ مقترحات الإصلاح اللازمة بمنطقة حلوان ولها على الاخص :

(١) ... (ب) ... (ج) ... (د) ... (هـ) اصدار القرارات الخاصة بتقرير صفة المنفعة العامة للمشروعات والعقارات المراد نزع ملكيتها وفي الاستيلاء عليها وذلك بالنسبة للمشروعات الداخلة في منطقة حلوان » .

وبناء على موافقة اللجنة المشكلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه اصدر السيد / المهندس وزير الاسكان بصفته رئيسا لتلك اللجنة القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ ، ولقد نص هذا القرار في المادة الأولى على أن « يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع اقامة مصنع الطوب الطفلى وماكينات رفع المياه ومخازن المنتجات للشركة المصرية للمواسير والمنتجات الاسمنتية بناحية المعصرة قسم حلوان محافظة القاهرة الموضح حدوده ومعاله على الرسم المرافق لهذا القرار » .

وتنص المادة الثانية من القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على ان « يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الارض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار اليه في المادة السابقة والبالغ مساحتها ١٠ أفدنة و ١٧ قيراطا و ٦ أسهم والمملوكة للملاك الظاهرين المبينة أسماؤهم فى الكشف المرافق لهذا القرار » .

ومن حيث أنه يبين من استقراء هذه النصوص أن الدستور حرص على حماية الملكية الخاصة واحترام قدسيته ومنع نزعها الا للمنفعة العامة وفى مقابل تعويض عادل وفقا للاوضاع التى يقررها القانون . ولقد أباح القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ نزع الملكية للمنفعة العامة وخول

الوزير الذى تتبعه الجهة المراد نزع الملكية لصالحها سلطة تقرير النفع العام المبرر لنزع الملكية ثم آلت هذه السلطة لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ، ولقد فوض رئيس الجمهورية فى هذا الاختصاص اللجنة المشكلة بقراره رقم ٩٤٩ لسنة ١٩٧١ وذلك فيما يتعلق بتقرير النفع العام لمشروعات اصلاح منطقة حلوان التى تقع فى دائرتها الارض الموقوفة على البطيرىكية فى الحالة المعروضة ومن ثم يكون قرار وزير الاسكان رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر بناء على موافقة تلك اللجنة بتقرير المنفعة العامة لمشروعات الشركة المصرية العامة للمواسير والمنتجات الاسمنتية المزمع اقامتها بمنطقة حلوان قرارا سليما ومطابقا للقانون .

ومن حيث انه لا وجه للقول بعدم جواز نزع ملكية الارض لكونها موقوفة على البر ذلك لان الوقف مقرر أصلا لتحقيق النفع العام لذلك فهو لا يسمو على اجراءات نزع الملكية التى تهدف الى الاخرى لتحقيق النفع العام وليس هناك نص تشريعى يحول دون نزع ملكية الاراضى الموقوفة بل ان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه اجاز ذلك عندما خول فى المادة التاسعة نظام الوقف سلطة التوقيع على نماذج نقل الملكية للجهة المنزوع الملكية لصالحها .

ومن حيث انه لا يبطل قرار نزع الملكية وتقرير النفع العام للمشروع المعروض أن تكون الجهة القائمة على تنفيذه شركة من أشخاص القانون الخاص ذلك لان تقرير صفة النفع العام واعتبار مشروع ما من أعمال المنفعة العامة منوط بكون المشروع فى ذاته من المشروعات ذات النفع العام ، لذلك فان قيام احدى الشركات بمشروع من هذا القبيل بتوجيه من الدولة لا ينفى عنه صفة النفع العام الامر الذى يقتضى معاملته على أساس هذا الوصف ، ومن ثم فان عبارة المصالح الواردة بالمادة السادسة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وفى باقى مواد القانون تتسغ لتشمل جميع الجهات القائمة على تنفيذ مشروعات ذات نفع عام بما فيها شركات القانون الخاص التى تعهد اليهما الدولة بتنفيذ مثل هذه

المشروعات تحت اشرافها ورقابتها وتوجيهها تحقيقا للبرامج التى تضعها لتنمية الاقتصاد القومى ، وغنى عن البيان انه لا ضير على ذوى الشأن أن تكون الجهة المنزوع الملكية لصالحها شركة - لان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كفل لهم حقهم فى التعويض العادل عما يؤخذ من أملاكهم وأباح لهم المعارضة فى تقدير هذا التعويض أمام القضاء وبالتالي لا تكون لهم مصلحة فى المنازعة حول صفة الجهة المنزوع الملكية لصالحها وما اذا كانت من أشخاص القانون العام أو من أشخاص القانون الخاص الامر يستوى بالنسبة لهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة وسلامة الاجراءات التى اتخذت لنزع ملكية أرض الوقف فى الحالة المعروضة لتنفيذ مشروعات الشركة المصرية للمواسير والمنبتجات الاسمنتية ومن ثم فلا تثريب على الاستمرار فيها .  
( ملف ٦١/١٢/٩١ - جلسة ١٧/٥/١٩٧٨ ) .

خامسا : ائمة المساجد التابعة لقسم الاوقاف الاهلية بوزارة الاوقاف .

#### قاعدة رقم ( ٥٥٦ )

المبدا :

مريان احكام ضم مدد الخدمة السابقة على ائمة المساجد التابعة لقسم الاوقاف الاهلية بوزارة الاوقاف .

ملخص الفتوى :

ان من يعين على الوجه المبين فى القانون فى وظيفة مدرجة فى احدى ميزانيات وزارة الاوقاف يعتبر من موظفى تلك الوزارة سواء اكان معينا على ميزانية الادارة العامة او ميزانية الاوقاف الخيرية او ميزانية الاوقاف الاهلية ، ويؤيد هذا النظر أن اللائحة الداخلية لوزارة

الأوقاف الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩ لسنة ١٩٤٦ بناء على المادة ٣٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف قد اعتبرت قسم المساجد في أشرفه على المساجد التي تديرها الوزارة سواء أكانت خيرية أو أهلية من بين أقسام وزارة الأوقاف ومن ثم فإن قيام الموظفين المعيّنين في القسم سالف الذكر بإداء الشعائر في المساجد الأهلية التابعة للوزارة لا يخرجهم من عداد موظفي الوزارة وذلك بعكس الحال بالنسبة إلى من يعينون في المساجد المعانة أو المساجد التي في نظر الغير .

ولما كانت المادة ٣١ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر تنص على أن يعتبر موظفو وزارة الأوقاف من موظفي الحكومة فيما يتعلق بجميع الحقوق والمزايا الممنوحة لهم بمقتضى القوانين واللوائح ويعاملون عند النقل إلى إحدى الجهات الحكومية الأخرى معاملة موظفي الحكومة المنقولين من جهة إلى أخرى .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن القواعد الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة - عند توافر شروطها - تسرى على موظفي وزارة الأوقاف الذين يمارسون عملهم في المساجد الأهلية التابعة لهذه الوزارة .

( فتوى رقم ٤١٤ في ١٥/٥/١٩٦١ - جلسة ١٦/٤/١٩٦١ ) .

وكيل وزارة

قاعدة رقم ( ٥٥٧ )

**المبدأ :**

استحقاق بدل التمثيل المقرر لدرجة وكيل أول وزارة لمن يشغلها أثناء خلوها بطريق الطول القانوني .

**ملخص الفتوى :**

ولما كان المشرع في القانونين رقمي ٥٨ لسنة ٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد قرر استحقاق بدل التمثيل لمن يقوم بأعباء الوظيفة في حالة خلوها بغض النظر عن وسيلة توليه أعمالها ، فلم يشترط أن يكون شاغلا لها ، كما كان عليه الحال في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي تضمن هذا الشرط في المادة ٤٠ مما كان يستلزم لاستحقاق العامل هذا البديل شغل الوظيفة بإحدى الطرق المقررة بالاضافة الى القيام بأعبائها ، وكان من شأن ذلك عدم استحقاقه في حالة الطول القانوني ، الامر الذي تغير في ظل العمل بالقانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المنطبقين على الحالة الماثلة .

واذ قام السكرتير العام المساعد بإحفاظة الاسكندرية بأعباء وظيفة السكرتير العام المحدد لها درجة وكيل أول وزارة أثناء فترة خلوها بأحالة شاغلها الاصلى الى المعاش فانه يستحق بدل التمثيل المقرر لتلك الوظيفة خلال فترة توليه أعمالها بطريق الطول .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق بدل التمثيل في الحالة الماثلة .

( ملف ٩٠٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١٢/١٨ )

قاعدة رقم ( ٥٥٨ )

المبـــدأ :

جواز منح من كان يشغل درجة وكيل أول الجهاز المركزي للمحاسبات والمنتدب للعمل بوزارة الاوقاف بدل التمثيل المقرر لوظيفته الاصلية خصما على الاعتماد المدرج بموازنة الوزارة لدرجة نائب وزير .

ملخص الفتوى :

لما كانت الوظيفة التي يشغلها المنتدب المعروضة حالته بالجهاز مقررا لها بدل التمثيل ، وكان قد ندب للعمل بوزارة الاوقاف للقيام باعباء وظيفه غير مدرجة بموازنة الوزارة وغير مقرر لها بدل تمثيل ، فيكون قرار وزير الاوقاف بمنحه البديل المقرر لتلك الوظيفة لم يصادف اعتمادات مالية للصرف منها ، واذا كان السكرتير العام السابق يتقاضى بدل التمثيل المقرر لنائب الوزير باعتباره معينا في هذه الوظيفة ، وكانت القاعدة العامة تقضى بالا يضار العامل نتيجة لندبه بخفض مستحقاته المالية ، فان القرار الصادر من وزير الاوقاف بمنحه بدل التمثيل المقرر لوظيفة السكرتير العام للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية وقد انطوى على عناصر قرار سليم ، يمكن جملة على انه يقضى بمنحه مكافاة مقابل ندبه تعادل ما كان يتقاضاه بالجهاز المركزى للمحاسبات من بدل التمثيل بالاضافة الى ما منحه القرار من مكافاة اخرى .

وتبعا لذلك فان المنتدب يستحق ما يعادل بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه قبل ندبه من الجهاز كمكافاة عن ندبه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المعروضة حالته فى تقاضى ما يعادل بدل التمثيل الذى كان يمنح له ابان

عمله فى وظيفته بالجهاز المركزى للمحاسبات كجزء من المكافأة الممنوحة له مقابل طول الوقت للعمل بوزارة الاوقاف .

( ملف ١٩٨٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩ )

قاعدة رقم ( ٥٥٩ )

المبدأ :

ارجاع التاريخ الذى يعتد به فى صرف بدل التمثيل وبدل الانتقال لشاغلى الوظائف العليا والذين تخطتهم الادارة فى الترقية وصدرت احكام قضائية بارجاع اقدميتهم فيها الى تاريخ صدور القرارات المطعون فيها .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه ولئن كان - وطبقا لما سبق أن افقت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - بدل التمثيل يمنح لشاغلى الوظائف العليا بحسب مستوى كل وظيفة ، وكان مناط استحقاقه هو القيام باعباء الوظيفة المقرر لها باعتباره من المزايا المقررة للوظيفة لا للموظف ، لذا فان استحقاقه منوط بالممارسة الفعلية لاعمال الوظيفة ، لئن كان ذلك ما تقدم ، الا أنه - فى مثل الحالتين المعروضتين - طالما صدرت احكام قضائية واجبة النفاذ بارجاع اقدمية السيدين المذكورين الى تواريخ سابقة على اساس احقيتهما فى شغل الوظيفة ذات البدل الاعلى فانه يتعين اعتبارهما شاغلين للوظيفة المشار اليها منذ هذا التاريخ ، بما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، تاسيسا على أن جهة الادارة قد اخطأت التطبيق السليم لحكم القانون وذلك عندما تخطت المذكورين فى الترقية الى الوظيفتين المشار اليهما واضاعت عليهما فرصة فى أمر محقق وهو ترقيتهما فى تاريخ سابق .

ومن حيث أن من آثار الحكم ، احتراماً لحجيته ، والتي لا خلاف عليها وضع العامل المرقى فى الفئة أو الدرجة المرقى إليها ، وفقاً لربطها المالى أو أجرها المحدد ، من التاريخ الذى قضى به الحكم ، واستحقاق ما عساه أن يكون من فروق مالية فى المرتب نتيجة لذلك ، وقد استقر افتاء الجمعية العمومية وأطرد على أنه إذا تقرر صرف المرتب الاصلى للعامل فى فترة الوقف عن العمل ، فإنه يستحق كذلك بدل التمثيل المقسّر لوظيفته عن هذه المدة كاملاً ، لانه من ملحقات المرتب وتوابعه ويدور مع المرتب الاصلى وجوداً وعدماً ، قياساً على حالة الاجازة أيضاً رغم أنه فى حالة الوقف الممنوع عن أداء عمله بما لا خيار فيه ، وعلى ذلك فإن كلا من السيدين المعروض حالتهما يتقاضى فروق بدل التمثيل المستحقة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما سبق على المعروضة حالتهما ، فإن الاول يستحق بدل التمثيل المقرر لوظيفة وكيل أول وزارة منذ ١٩٧٧/٩/٨ تاريخ ارجاع أقدميته فى هذه الدرجة ، على أن يخصم منه ما كان قد تقاضاه من بدل التمثيل المقرر لوظيفة وكيل وزارة منذ هذا التاريخ وحتى ١٩٧٨/١١/١ تاريخ شغله لدرجة وكيل أول وزارة بالعمل ، أما الثانى فإنه يستحق بدل التمثيل المقرر لدرجة وكيل وزارة منذ ١٩٧٨/٧/٢٨ تاريخ ارجاع أقدميته فى هذه الدرجة ، على أن يخصم منه ما كان قد تقاضاه من بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير عام مصلحة منذ هذا التاريخ .

ومن حيث أنه عن بدل الانتقال ، فإنه طبقاً لحكم المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال سالف الذكر ، تقرر مقابل مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة ، بحيث لا يمنح الا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعى القيام بأعمالها المصلحية استعمال احدى وسائل النقل استعمالاً متواصلاً ومتكرراً . وبناء عليه لا يكفى شغل مثل هذه الوظائف حكماً لتقرير هذا البديل ، بل لابد من القيام بأعبائها فعلاً بما يستدعيه من استعمال احدى وسائل النقل استعمالاً متواصلاً متكرراً .



لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
الاتى :

أولا : احقية كل من السجين المعروض حالتها فى تقاضى الفرق  
المستحق بين بدلى التمثيل المقرر للوظيفة التى تخطى فيها والوظيفة  
التي كان يشغلها قبل الترقية .

ثانيا : عدم أحقيتهما فى صرف بدل الانتقال .

( ملف ١٣٦/٤/٨٦ - جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ )

قاعدة رقم ( ٥٦٠ )

المبدأ :

عدم جواز جمع العامل الشاغل لدرجة وكيل وزارة بين البدل  
النقدى للسيارة واستخدام احدى سيارات الجهة التى يعمل بها المخصصة  
لنقل العاملين بين مقر العمل ومحال اقامتهم مقابل اداء الاشتراك المقرر  
لاستخدام السيارة الجماعية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة قررت بجلستها  
المنعقدة بتاريخ ١٢/٢/٦٦ منح بعض شاغلى الوظائف العليا بدل ثابت  
مقابل استخدام السيارة قدره ٢٠ جنيه شهريا ومن بين هذه الوظائف  
مديرو الادارات العامة بدرجة وكيل وزارة بالقاهرة والاسكندرية .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة  
١٩٦٦ بشأن استخدام سيارات الركوب الحكومية والقطاع العام تنص على  
انه « فيما عدا السادة الوزراء ونوابهم والمحافظين او من فى حكمهم وفقا  
لما تقرره اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة .. واعتبارا من ١/٧/١٩٦٦

يحظر استخدام سيارات الركوب فى انتقال العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من منازلهم الى مقر أعمالهم وبالعكس وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أنه استثناء من المادة السابقة :

(١) . . . . .

(ب) كما يجوز استخدام سيارات الاتوبيس أو ما فى حكمها فى انتقال مجموعة من العاملين من منازلهم الى مقر أعمالهم وبالعكس نظير سداد بدل نقدى مقداره ثلاثة جنيهات .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن البدل النقدى لاستعمال السيارة تقرر لبعض العاملين الذين تقتضى وظائفهم أصلا استخدام سيارات فى تنقلاتهم بشرط عدم توافر سيارات مخصصة لهم ، وأن استخدام السيارات الجماعية لا ينتقل العاملين من وإلى مقر أعمالهم يتم مقابل اشتراك رمزى وتشارك الجهة الادارية التى يتبعونها فى هذه الحالة بجزء من تكاليف تشغيل هذه السيارات وبذلك يكون المشرع قد خص طائفة من العاملين باستخدام سيارات خاصة وفى حالة عدم توافر سيارة أعطى العامل الحق فى صرف مقابل نقدى لهذا الاستخدام ، وأجاز بالنسبة لطائفة أخرى من العاملين استخدام السيارات الجماعية مقابل اشتراك شهري ومن ثم فليس من الجائز أن يسمح لمن يتقاضى مقابل نقدى باستخدام السيارات الجماعية ولو مقابل تحمله بقيمة الاشتراك المقرر لاستخدام هذه السيارات اذ بذلك سيجمع بين ميزتين لم يسمح المشرع بالجمع بينهما .

ولما كان السيد المعروضة حالته يتقاضى بدل نقدى عوضا عن تخصيص سيارة له فإنه لا يجوز له أن يجمع بين هذه الميزة واستخدامه السيارات الجماعية .

### المبدأ :

أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ أنشأ بكل وزارة وظيفة واحدة لا تقابلها درجة مالية لوكيل الوزارة واستبدل بدرجة وكيل أول وزارة ووكيل وزارة درجتى الممتازة والعالية على التوالى - سريان هذه القواعد على وزارة العدل باعتبارها إحدى وزارات الدولة المخاطبة بقانون العاملين المدنيين شأنها فى ذلك شأن سائر الوزارات سواء تلك المخاطبة بقانون العاملين وحده أو التى تنظم كادرات خاصة شئون بعض العاملين بها - أساس ذلك أن اجراءات نذب المستشارين والمحامين العاملين الى وظائف وزارة العدل يخضع لقانون السلطة القضائية أما أحكام تلك الوظائف بمسمياتها وسلطاتها ومرتباتها فيسمى بشأنها أحكام قانون العاملين باعتبارها وظائف ادارية لمعاونة الوزير وليست وظائف قضائية .

### ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ أنشأ بكل وزارة وظيفة واحدة لا تقابلها درجة مالية لوكيل الوزارة ، ليعاون الوزير فى مباشرة اختصاصاته ، واستبدل بدرجة وكيل أول وزارة ، ووكيل وزارة درجتى الممتاز والعالية على التوالى ، ومن ثم فإن هذه القواعد تسرى على وزارة العدل باعتبارها إحدى وزارات الدولة المخاطبة بقانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وفقا لمادتيه الاولى والثانية ، شأنها فى ذلك شأن سائر الوزارات سواء المخاطبة بقانون العاملين وحده ، أو تنظيم كادرات خاصة لبعض العاملين بها .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بأن المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية تشكل حكما خاصا ، ذلك أن هذا الخصوص مقصورا على النذب من بين المستشارين أو المحامين العاملين بقرار جمهورى خلافا للأحكام العامة

الواردة فى قانون العاملين أما هاتان الوظيفتان فليستا مما يتناولهما تنظيم خاص فى قانون السلطة القضائية ، بل ان حكمها فى قوانين التوظيف المتعاقبة دون سواها ، ولذلك طبق نظام وكلاء الوزارات الدائمين الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ٥٢ على وزارة العدل ، كما استحدث وظيفة وكيل أول الوزارة بقانون العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وتولى تنظيم كيفية شغلها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ سابق الاشارة اليه .

ومن حيث أن اجراءات نخب المستشارين والمحامين العاملين الى وظائف وزارة العدل ، تخضع لقانون السلطة القضائية ، أما احكام تلك الوظائف بمسمياتها وسلطاتها ومرتباتها فانه يسرى فى شأنها احكام قانون العاملين . وهى لا شك وظائف ادارية لمعاونة الوزير ، وليست وظائف قضائية ، ولذلك اُضيفت الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية أن يتقاضى المنتدب المرتب والبدلات وفقا للقوانين والقرارات المعمول بها فى وظيفتى وكيل أول وزارة ، ووكيل وزارة ، وهى لا ريب قوانين العاملين المدنيين والقرارات المكملة لها .

ومن حيث أنه وقد قضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ المنوه عنه بالغاء وظيفة وكيل أول وزارة وأن يحل محلها وظيفة وكيل وزارة التى أصبحت وظيفة واحدة فى كل وزارة ، وبأن يستبدل بدرجة وكيل أول وزارة ، ووكيل وزارة ، الواردة من نظام العاملين المدنيين درجتا الممتازة والعالية على التوالى ، وأن يلغى كل حكم مخالف لذلك فان مؤداه ولازمه أن تحل هذه التسميات الجديدة محل المفاة ، حيثما وردت القوانين المختلفة ، ومنها قانون السلطة القضائية ، بما يترتب على ذلك من آثار ، وتمسرى هذه التعديلات على الوظائف الادارية بوزارة العدل ، لان هذا هو مقتضى الالغاء التشريعى فى هذا الشأن بالتطبيق للمادة الثانية من التقنين المدنى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
مريان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه على وكلاء الوزارة  
بوزارة العدل .

( ملف ٦١١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١/٥ )

قاعدة رقم ( ٥٦٢ )

المبدأ :

عدم جواز رفع مستوى وظيفة مدير عام الادارة القانونية  
( ١٢٠٠ - ١٥٠٠ ) الى درجة وكيل وزارة ( ١٥٠٠ - ٤٠٢٠ ) عند اعداد  
الهيكل الوظيفي وجداول التوصيف الخاصة بوظائف الادارة القانونية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية فى  
الادارات القانونية الخاضعة لاحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه  
الوظائف ومن بينها وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالجدول الملحق به ولم  
يجز الرجوع الى احكام قانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام الا فى  
المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، ومن ثم فانه وقد حدد الجدول الملحق  
بهذا القانون ربطا قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ لوظيفة مدير عام ادارة قانونية  
يجب التقيد بهذا الربط فلا يصح تجاوزه بحجة زيادة مرتبات الوظيفة  
المماثلة باى من جدولى الدرجات الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة  
والقطاع العام .

ولا يغير مما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ خول لجنة شئون  
الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ٧ منه سلطة وضع قواعد  
واجراءات اعداد واعتماد الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف  
الخاصة بالادارات القانونية وكذا قواعد شغل تلك الوظائف وفقا لحكم  
المادة ٢٩ منه أو انه خول لجنة شئون مديرى واعضاء الادارات القانونية

النصوص عليها فى المادة ١٧ منه حق ابداء الرأى فى الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف ذلك لان تلك الاختصاصات ليس من شأنها أن تعطى أى من اللجنتين سلطة الاضافة الى وظائف الجدول أو تعديل المرتبات المحددة به اذ أن ذلك لا يمكن أن يتم الا بذات الاداة التى حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة بها أى بقانون .

واذا كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد رأت بجلسة ٢٧/١٠/١٩٧٩ استمرار معاملة مديرى وأعضاء الادارات القانونية وفقاً لاجاكم قوانين العاملين بجهاتهم فإنها لم تطلق هذا الحكم وإنما علقت دوائمه على اعتماد الهياكل الوظيفية للادارات القانونية وفقاً لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ كما أن تلك الفتوى لم تجز على أى وجه من الوجوه انشاء وظائف جديدة تعلو الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون أو تجاوز المرتبات المقررة لها بهذا الجدول عند اعداد الهياكل الوظيفية وجداول التوصيف ، بيد أنه على الرغم من ذلك فإنه وقد زاد المشرع من مرتبات الوظائف المعادلة بالجدولين الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فان الامر يقتضى تحقيقاً للمساواة بين طوائف العاملين اجراء تعديل تشريعى يتناول المرتبات المحددة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بالزيادة لتتسق مع الكادرات التى تضمنتها قوانين العاملين الجديدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ادراج وظيفة بربط قدره ( ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ ) ( وكيل وزارة الدرجة العالية ) بالهياكل الوظيفية أو بجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا عدم جواز زيادة راتب وظيفة مدير عام ادارة قانونية الى هذا القدر عند اعداد الهياكل والجدول المشار اليها ، وان الامر فى هذا الصدد يستلزم تعديل تشريعى يحقق المساواة بين أعضاء الادارات القانونية رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

( ملف ٥٤٩/٣/٨٦ - جلسة ١٥/٦/١٩٨٣ )

قاعدة رقم ( ٥٦٣ )

المبدأ :

عدم جواز انشاء درجة وكيل وزارة ذات الربط ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ على قمة الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - يقتضى هذا الامر تدخلا تشريعيا لضمان المساواة بين طوائف الموظفين .

ملخص الفتوى :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية فى الادارات القانونية الخاضعة لاحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف ومن بينها وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالجدول الملحق به ولم يجز الرجوع الى احكام قانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام الا فى المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، ومن ثم فانه وقد حدد الجدول الملحق بهذا القانون ربطا قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ لوظيفة مدير عام ادارة قانونية يجب التقيد بهذا الربط فلا يصح تجاوزه بحجة زيادة مرتبات الوظيفة المماثلة باى من جدولى الدرجات المحققين بقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام .

ولا يغير مما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ خول لجنة شئون الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ٧ منه سلطة وضع قواعد واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا قواعد شغل تلك الوظائف وفقا لحكم المادة ٢٩ منه كما أنه خول لجنة شئون ومديرى واعضاء الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٧ منه حق ابداء الراى فى الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف ذلك لان تلك الاختصاصات ليس من شأنها أن

تعطى أى من اللجنتين سلطة الاضافة الى وظائف الجدول أو تعديل المرتبات المحددة به اذ أن ذلك لا يمكن أن يتم الا بذات الاداة التى حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة بها أى بقانون . واذا كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد رأت بجلسة ١٠/٢٧/١٩٧٩ استمرار معاملة مديرى وأعضاء الادارات القانونية وفقا لاحكام قوانين العاملين بجهاتهم فانها لم تطلق هذا الحكم وانما علقته دوامه على اعتماد الهياكل الوظيفية للادارات القانونية وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ كما أن تلك الفتوى لم تجز على أى وجه من الوجوه انشاء وظائف جديدة تعلو تلك الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون أو تجاوز المرتبات المقررة لها بهذا الجدول عند اعداد الهياكل الوظيفية وجداول التوصيف ، بيد أنه على الرغم من ذلك فانه وقد زاد المشرع من مرتبات الوظائف المعاملة بالجدولين الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فان الامر يقتضى تحقيقا للمساواة بين طوائف العاملين اجراء تعديل تشريعى يتناول المرتبات المحدد بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بالزيادة لتتسق مع الكادرات التى تضمنتها قوانين العاملين الجديدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ادراج وظيفة بربط قدره ( ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ ) ( وكيل وزارة أو الدرجة العالية ) بالهياكل الوظيفية أو بجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا عدم جواز زيادة راتب وظيفه مدير عام ادارة قانونية الى هذا القدر عند اعداد الهياكل والجداول المشار اليها ، وان الامر فى هذا الصدد يستلزم اجراء تعديل تشريعى يحقق المساواة بين أعضاء الادارات القانونية وباقى طوائف العاملين الخاضعين لاحكام القانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .



فهرس تفصلى

( الجزء الرابع والعشرون )

الموضوع	الصفحة
منهج ترتيب الموسوعة	١
نائب وزير	٥
ناد	٧
ندب	١١
الفصل الاول - ماهية الندب واجراؤه	١٢
الفرع الاول - السلطة المختصة بالندب	١٢
الفرع الثانى - نطاق الندب	١٤
الفرع الثالث - توافر شروط شغل الوظيفة فى العامل المنتخب لها	١٦
الفرع الرابع - الندب مهما استطال لا ينقلب نقلا	١٨
الفرع الخامس - اساءة استعمال سلطة الندب	٢٠
الفصل الثانى - الاوضاع المترتبة على الندب	٢٢
الفرع الاول - الجهة المختصة بالتاديب اثناء الندب	٢٢
الفرع الثانى - ترقية المنتخب	٢٤
الفرع الثالث - الاثار المالية المترتبة على الندب	٢٧
أولا - مكافأة أو بطل الندب	٢٧
ثانيا - استحقاق المنتخب لبدل الإقامة فى احدى المحافظات النائية	٣٦

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث - مسائل متنوعة	٣٧
الفرع الأول - المنازعة فى قرار النذب	٣٧
الفرع الثانى - النذب من احدى الاقليمين ( مصر وسوريا ) للعمل فى الاقليم الآخر	٣٩
نذور	٤٤
نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين	٤٨
الفصل الأول - مناط نزع الملكية وشروطه	٥١
الفرع الأول - مناط نزع الملكية لزوم العقار المملوك ملكى خاصة للمنفعة العامة	٥١
الفرع الثانى - المنفعة العامة التى يراد تحقيقها من وراء نزع الملكية	٥٦
الفرع الثالث - تحقيق رسالة الاعلام يعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة	٦١
الفرع الرابع - نطاق نزع الملكية ، عدم جواز نزع ملكى البناء دون الأرض	٦٢
الفرع الخامس - التعويض المستحق عن نزع الملكية أولا - تقدير التعويض المستحق عن العقار المنزوع ملكيته	٦٤
ثانيا - مقابل التحسين يعتبر من العناصر التي تراعى فى التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته	٦٦
ثالثا - الجهة التى يؤول إليها التعويض	٦٩
رابعا - ايداع التعويض بالامانات عند وجود نزاع على ملكية العقار	٧٠
خامسا - التنازل عن التعويض ملزم للمتنازل	٧٣

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني - اجراءات نزع الملكية	٧٥
الفرع الأول - نزع الملكية قد يكون بطريق مباشر	
أو بطريق غير مباشر	٧٥
الفرع الثاني - نشر قرار المنفعة العامة في الجريدة الرسمية	٧٨
الفرع الثالث - ايداع النماذج أو القرار الوزاري مكتب الشهر العقاري	٨٠
الفرع الرابع - القرارات الصادرة من لجان الفصل في معارضات نزع الملكية	٨٢
الفرع الخامس - مدى سقوط مفعول القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة	٨٥
الفصل الثالث - الاستيلاء المؤقت على العقارات بالطريق المباشر	٩٦
الفصل الرابع - مسائل متنوعة	١٠٣
الفرع الأول - نقل ملكية العقارات بين الجهات الادارية يكون بالاتفاق وليس عن طريق نزع الملكية	١٠٣
الفرع الثاني - جواز نزع ملكية الاراضي اللازمة لاقامة مشروعات ذات نفع عام تقــــوم بتنفيذها الشركات تحت اشراف الدولة ورقابتها	١٠٧
الفرع الثالث - تخصيص الدولة ما تمتلكه على الشيوع بينها وبين الأفراد للمنفعة العامة يتضمن قسمة الاطيان	١١٠
الفرع الرابع - الادارة العامة لأملاك الحكومة	١١٤

الصفحة	الموضوع
١١٨	الفرع الخامس - مسائل خاصة بالأقليم السوري إيان الوحدة
١٢٠	نفقات الجنازة
١٢٥	نفقات السفر
١٢٧	نفقة
١٣٧	نقابة
١٣٩	الفصل الأول - نقابة المحامين
١٣٩	الفرع الأول - مجلس النقابة المنتخب
١٤١	الفرع الثاني - قرارات لجنة قبول المحامين
١٤٣	الفصل الثاني - نقابة التجاريين
١٤٣	الفرع الأول - القيد بالنقابة
١٤٤	الفرع الثاني - الاسقاط النصفى لعضوية مجلس النقابة
١٤٩	الفصل الثالث - نقابة الأطباء
١٤٩	الفرع الأول - انتخابات النقابة
١٥٣	الفرع الثاني - الترشيح لمنصب النقيب
١٥٥	الفرع الثالث - قرارات مجلس النقابة
١٦٠	الفرع الرابع - تأديب الأطباء
١٦٤	الفرع الخامس - صندوق الاعانات والمعاشات
١٦٦	الفصل الرابع - نقابة الأطباء البيطريين
١٦٦	الفرع الأول - الترشيح لمنصب النقيب وعضوية مجلس النقابة

الصفحة	الموضوع
١٦٨	الفرع الثاني - انتخاب رئيس وأعضاء مجلس النقابة
١٧١	الفصل الخامس - نقابة الصيادلة
١٧١	الفرع الأول - الانتخابات
١٧٥	الفرع الثاني - الاشتراكات
١٧٦	الفصل السادس - نقابة المهندسين
١٧٦	الفرع الأول - القيد في النقابة
١٩١	الفرع الثاني - قرارات النقابة
١٩٥	الفرع الثالث - المعاش
١٩٩	الفرع الرابع - دمج النقابة
٢٠٣	الفرع الخامس - رسم لصالح النقابة
٢٠٥	الفصل السابع - نقابة المهن الزراعية
٢٠٥	الفرع الأول - عضوية النقابة
٢٠٧	الفرع الثاني - انعقاد الجمعية العمومية
٢١٠	الفرع الثالث - إنشاء النقابة لشركة مساهمة
٢١٢	الفصل الثامن - نقابة عمالينة
٢١٧	الفصل التاسع - مسائل عامة ومتنوعة
٢١٧	الفرع الأول - المهن الحرة مرافق عامة
٢١٨	الفرع الثاني - تأديب أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية
٢٢٠	الفرع الثالث - مدى جواز خصم اشتراكات النقابات من ممتلكات العاملين المنتمين بالحولة

الصفحة	الموضوع
٢٢٦	نقد اجنبى
٢٢٧	الفصل الاول - الرقابة على التعامل بالنقد الاجنبى وخطره
٢٢٧	الفرع الاول - الرقابة على التعامل بالنقد الاجنبى
٢٣٤	الفرع الثانى - خطر التعامل بالنقد الاجنبى
٢٣٨	الفرع الثالث - جرائم النقد الاجنبى
٢٤٩	الفصل الثانى - مسائل متنوعة
٢٤٩	الفرع الاول - الترخيص بمزاولة عمليات النقد الاجنبى
٢٥١	الفرع الثانى - سعر الصرف
٢٥٥	الفرع الثالث - شرط البقع بالتلغراف
٢٦٠	الفرع الرابع - المقصود بالاجنبى غير المقيم
٢٦٤	نقل
٢٦٤	الفصل الاول - احكام عامة
٢٦٤	الفرع الاول - لا الزام على جهة الادارة بالنقل من سلك الى سلك وعدم اكتساب الموظف حقا فى عدم النقل
٢٦٦	الفرع الثانى - ماهية قرار النقل وخصائصه ونطاقه
٢٧٠	الفرع الثالث - اختصاص لجان شئون العاملين بالنظر فى النقل
٢٧٨	الفرع الرابع - شرط عدم تفويت النقل للدور فى الترقية بالاقدمية
٢٩١	الفرع الخامس - الاثار المترتبة على النقل

٢٩٣	الفرع السادس - تراخي المنقول عن استلام وظيفته المنقول اليها
٢٩٤	الفرع السابع - عدم استحقاق المرتب طوال مدة امتناع المنقول عن استلام عمله المنقول اليه
٢٩٥	الفرع الثامن - التأخر في تنفيذ النقل لتسليم العهدة
٢٩٦	الفرع التاسع - مدى استصحاب المنقول مركزه القانوني في الجهة المنقول منها
٣٠١	الفرع العاشر - مدى احتفاظ المنقول بالمزايا المالية للووظيفة المنقول منها
٣٠٩	الفرع الحادي عشر - متى يكون قرار النقل معدوما
٣١١	الفصل الثاني - النقل من كادر الى كادر
٣١١	الفرع الاول - النقل من كادر خاص الى الكادر العام أو العكس
٣١١	اولا : النقل من الكادر العام الى أحد الكادرات الخاصة أو العكس يعتبر تعيينا
٣١٦	ثانيا : معيار التعادل بين درجة من درجات الكادر الخاص ودرجة من درجات الكادر العام
٣٢٢	ثالثا : النقل من كادر الشرطة الى الكادر العام
٣٢٥	رابعا : النقل من الملك الدبلوماسي الى الكادر العام
٣٢٦	خامسا : النقل من النيابة الادارية الى الكادر العام
٣٢٩	الفرع الثاني - النقل من كادر أدنى الى كادر أعلى أو العكس

الموضوع	الصفحة
أولا : الاصل هو الفصل بين الكادرات والنقل بينها استثناء	٣٢٩
ثانيا : نقل الدرجة الى كادر أعلى لا يستتبع حتمًا نقل شاغلها	٣٣٠
ثالثا : النقل الى درجات الكادر الاعلى يعتبر تعيينا جديدا أو نقلا نوعيا	٣٣٧
رابعا : حالات يكون فيها النقل الى درجات الكادر الاعلى تسوية	٣٤٢
خامسا : النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي ترقيّة	٣٤٣
سادسا : جواز نقل الموظف الى الكادر الاعلى تبعًا لنقل درجته	٣٤٧
سابعا : الاصل عدم استصحاب الموظف المنقول الى كادر أعلى لأقدميته	٣٥٣
ثامنا : مدى استصحاب الموظف المنقول الى كادر أعلى تبعًا لنقل درجته لأقدميته	٣٥٤
ثامنا : مبررات النقل الى الكادر الاعلى تبعًا لنقل الدرجة	٣٥٩
عاشرا : أداة النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي	٣٦١
حادى عشر : النقل من الكادر العالي الى الكادر المتوسط يستلزم موافقة الموظف المنقول	٣٦٢
ثانى عشر : اثر النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي على اعانة غلاء المعيشة	٣٦٣
ثالث عشر : النقل من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى أو العكس	٣٦٦



الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : النقل من وظيفة الى أخرى داخل الكادر الواحد ( النقل المكانى )	٣٧٣
الفصل الرابع - النقل من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة أخرى	٣٨٦
الفصل الخامس - النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة أو العكس	٣٩٣
الفصل السادس - النقل من شركة قطاع عام الى الحكومة أو هيئة عامة أو العكس	٤٠٧
الفصل السابع : النقل من السلك العسكرى الى السلك المدنى	٤٢٠
الفرع الأول : النقل من القوات المسلحة الى الوظائف المدنية	٤٢٠
أولا : التعادل الواجب بالنسبة لمن ينقل من السلك العسكرى الى السلك المدنى	٤٢٠
ثانيا : الاحتفاظ بأقدمية الرتبة العسكرية ومرتباتها وبدلاتها عند النقل	٤٢٥
ثالثا : البدلات المحتفظ بها عند النقل من وظيفة عسكرية الى وظيفة مدنية	٤٣٢
رابعا : النقل من المخابرات العامة الى السلك المسياسى	٤٣٤
الفرع الثانى - النقل من الشرطة الى الوظائف المدنية	٤٣٩
الفصل الثامن - نقل الموظف المبعوث	٤٤٧
الفصل التاسع - النقل فى جهات مختلفة	٤٥١
الفرع الأول - وزارة التربية والتعليم	٤٥١

الموضوع	الصفحة
الفرع الثانى - هيئة التدريس بكلية البوليس	٤٥٤
الفرع الثالث - هيئة الاذاعة	٤٥٦
الفرع الرابع - هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية	٤٥٨
الفرع الخامس - المصانع الحربية	٤٦٧
الفرع السادس - مصلحة الجمارك	٤٦٨
الفرع السابع - موظفو المحاكم	٤٧٠
الفرع الثامن - ديوان الاوقاف الخصومية	٤٧٥
الفرع التاسع - مركز التنظيم والتدريب بقلوب	٤٧٧
الفرع العاشر - شركة لبيون	٤٧٩
الفصل العاشر - رقابة القضاء الادارى على قرارات النقل	٤٨٢
الفصل الحادى عشر - مسائل متنوعة	٤٩٢
الفرع الاول - النقل الى الدرجة التاسعة التى استحدثها كادر ١٩٣٩	٤٩٢
الفرع الثانى - النقل من وظائف خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة	٤٩٤
الفرع الثالث - النقل من الدرجات الشخصية الى الدرجات الاصلية	٤٩٧
الفرع الرابع - النقل فى الدرجات التى خلت بالتطهير	٤٩٩
الفرع الخامس - النقل من درجة عامل عادى الى درجة مستخدم	٥٠٢
الفرع السادس - النقل من بند المكافآت الى الفئات المالية	٥٠٤

- الفرع السابع - النقل من ادارات الحكومة المركزية  
ومصالحها الى المجلس البلدى لمدينة  
الاسكندرية ٥٠٦
- الفرع الثامن - النقل بمناسبة تطبيق القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين  
المدنيين بالدولة ٥٠٩
- نيابة ادارية ٥٢٦
- الفصل الاول - تشكيل النيابة الادارية ٥٢٦
- الفرع الاول - تعيين عضو النيابة الادارية واقدميته ٥٢٦
- اولا - تعيين عضو النيابة الادارية ٥٢٦
- ثانيا - اقدمية عضو النيابة الادارية ٥٣٣
- الفرع الثانى - اعادة تعيين عضو النيابة الادارية ٥٣٧
- الفرع الثالث - مرتب عضو النيابة الادارية وبدلاته ٥٤٤
- اولا - مريان القواعد الخاصة برجال النيابة  
العامة فيما يتعلق بالمرتبات والمعاشات  
على أعضاء النيابة الادارية ٥٤٤
- ثانيا - مرتب مساعد النيابة الادارية ٥٤٦
- ثالثا - مرتب من يعين من خارج النيابة  
الادارية وبدلاته ٥٥١
- رابعا - بدل طبيعة العمل لعضو النيابة  
الادارية ٥٥٣
- الفرع الرابع - تقدير مرتبة كفاية عضو النيابة  
الادارية ٥٥٧
- الفرع الخامس - نقل عضو النيابة الادارية الى  
وظيفة عامة أخرى ٥٦٠

الموضوع	الصفحة
الفرع السادس - تأديب عضو النيابة الادارية	٥٦٦
الفرع السابع - انتهاء خدمة عضو النيابة الادارية	٥٦٧
الفصل الثانى - تنظيم النيابة الادارية ودورها فى الدعوى التأديبية	٥٨١
الفرع الاول - تنظيم النيابة الادارية	٥٨١
الفرع الثانى - اختصاص النيابة	٥٨٥
الفرع الثالث - دور النيابة الادارية فى الدعوى التأديبية	٥٩١
اولا - النيابة الادارية ليست حبا فى الدعوى التأديبية	٥٩١
ثانيا - دور النيابة الادارية بصدد الدعوى التأديبية يكاد يتطابق مع دور النيابة العامة فى الدعوى التأديبية	٥٩٣
ثالثا - ضرورة اقامة الدعوى التأديبية بمعرفة النيابة الادارية	٥٩٥
رابعا - اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق خاضعا - الطعن فى احكام المحاكم التأديبية - يكون بناء على طلب مدير النيابة الادارية	٦٠٠ ٦٠٣
الفصل الثالث - الرقابة الادارية	٦٠٥
هيئة الوصاية المؤقتة	٦١٢
هيئة عامة	٦١٩
الفصل الاول - احكام عامة	٦١٩

الصفحة	الموضوع
٦٣٢	الفصل الثانى - قطاع الزراعة
٦٣٢	الفرع الأول - الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
٦٥٢	الفرع الثانى - الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى
٦٥٦	الفرع الثالث - هيئة مديرية التحرير والمؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى
٦٦٩	الفرع الرابع - الهيئة المصرية الامريكىة لاصلاح الريف
٦٧١	الفصل الثالث - قطاع الطاقة والصناعة
٦٧١	الفرع الأول - هيئة كهرباء مصر
٦٧٤	الفرع الثانى - الهيئة العامة لبناء المد العالى
٦٧٨	الفرع الثالث - هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطار
٦٨٢	الفرع الرابع - الهيئة العامة للبترول
٦٨٥	الفرع الخامس - الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب
٦٨٧	الفرع السادس - صندوق دعم الغزل والمنسوجات القطنية
٦٨٩	الفرع السابع - الهيئة العامة لشئون المعارض والاسواق الدولية
٦٩٠	الفرع الثامن - الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية
٦٩٢	الفصل الرابع - قطاع النقل والمواصلات
٦٩٢	الفرع الأول - هيئة سكك حديد مصر
٦٩٢	أولا - التعيين

الموضوع	الصفحة
ثانيا - الأقدمية	٦٩٦
ثالثا - المرتب	٦٩٩
رابعا - العسلاوة	٦٩٩
خامسا - مكافأة الانتاج	٧٠٣
سادسا - اعانة غلاء المعيشة	٧٠٥
سابعا - البعثات التدريبية	٧٠٩
ثامنا - تقدير الكفاية	٧١٠
تاسعا - التأديب	٧١٦
عاشرا - عدم اللياقة الطبية	٧١٨
حادى عشر - السن المقررة لانتهاى الخدمة	٧٢١
ثانى عشر - المعاش	٧٢٢
ثالث عشر - اعادة المفضول الى الخدمة	٧٢٥
رابع عشر - مسائل متنوعة	٧٢٧
أ - السكة الحديدية مرفق قومى	٧٢٧
ب - لائحة موظفى الهيئة	٧٢٨
ج - خدمة القطارات	٧٢٨
د - وظائف وارادة على سبيل الحصر	٧٣٢
هـ - معايير ترتيب الوظائف	٧٣٣
و - ميدالية فضية	٧٣٥
ز - الاراضى التى تتسلمها الهيئة	٧٣٨
ح - البوقيهات الملحقه بمحطات السكك الحديدية	٧٣٩
الفرع الثانى - هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية	٧٤١

الموضوع	الصفحة
الفرع الثانى - هيئة النقل العام	٧٤٨
الفرع الرابع - الهيئة العامة للطيران المدنى	٧٥٠
الفرع الخامس - الهيئة العامة لشئون النقل البحرى	٧٥٤
الفرع السادس - هيئة قناة السويس	٧٥٩
الفصل الخامس : قطاع الصحة	٧٦٠
الفرع الاول - الهيئة العليا للأدوية	٧٦٠
الفرع الثانى - المؤسسات العلاجية	٧٦٥
الفرع الثالث - الهيئة العامة للتأمين الصحى	٧٦٩
الفصل السادس - قطاعات مختلفة	٧٧٤
الفرع الاول - الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى	٧٧٤
الفرع الثانى - الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية	٧٧٦
الفرع الثالث - اتحاد الاذاعة والتليفزيون	٧٨٠
الفرع الرابع - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء	٧٨٢
هيئة قضائية	٧٨٥
الفصل الاول - المعاملة المالية	٧٨٧
الفرع الاول - المرتب	٧٨٧
الفرع الثانى - العلاوة الدورية	٨٠٢
الفرع الثالث - التبدلات	٨١٧
اولا - بدل طبيعة العمل	٨١٧
ثانيا - بدل تمثيل والانتقال	٨٢٥
الفرع الرابع - حوافز مالية	٨٢٧
الفرع الخامس - المعاش	٨٣٠

الصفحة	الموضوع
٨٥٨	الفرع السادس - اعانة غلاء المعيشة
٨٦٢	الفصل الثانى - أوضاع وظيفية أخرى
٨٦٢	الفرع الأول - فترة الاختبار لمعاونى النيابة
٨٦٥	الفرع الثانى - الأقدمية
٨٧٥	الفرع الثالث - الاعارة
٨٨٦	الفرع الرابع - معادلة الوظائف القضائية بدرجات الكادر العام
٨٩٣	الفرع الخامس - النقل الى وظائف خارج الهيئة القضائية
٨٩٦	الفرع السادس - الاستقالة للترشيح لعضوية مجلس الشعب
٩٠٩	الفرع السابع - اعادة تعيين القاضى بعد استقالته
٩١١	الفرع الثامن - وظائف رئيس ومستشارى محكمة النقض
٩١١	أولا - رئيس محكمة النقض
٩١٣	ثانيا - مستشارو محكمة النقض
٩١٧	الفرع التاسع - التسايب
٩١٩	الفرع العاشر - طبيعة العمل القضائى
٩٢٠	الفرع الحادى عشر - الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة
٩٢١	الفرع الثانى عشر - مساكن للقضاة
٩٢٤	الفصل الثالث - موظفو المحاكم



٩٢٤	الفرع الأول - تنظيم تعيين موظفي المحاكم وترقيتهم وتأديبهم في نظام القضاء
٩٢٨	الفرع الثاني - الأقدمية
٩٣٠	الفرع الثالث - الترقية
٩٣٥	الفرع الرابع - لائحة النساخين بالمحاكم المختلطة
٩٣٨	الفرع الخامس - موظفو محكمة النقض
٩٣٩	الفرع السادس - التأديب
٩٦٣	هيئة قطاع عام
٩٧٣	وحدة بين مصر وسوريا
٩٧٤	وحدة مجمعة
٩٧٦	وزن وكيل وقياس
٩٨٦	وزير
٩٩٣	وصية
١٠٠٥	وظيفة عامة
١٠٠٧	الفصل الأول - تعريف الموظف العام وتطبيقاته
١٠٣٠	الفصل الثاني - الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة
١٠٤١	الفصل الثالث - علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية
١٠٥٢	الفصل الرابع - تقييم الوظائف وتوصيفها وترتيبها والتمسكين عليها
١٠٥٢	الفرع الأول - يلزم للتمسكين على وظيفة أن تكون ممولة في الميزانية

الموضوع	الصفحة
الفرع الثانى - الموظف قبل اجراء التسمكين وبعده	١٠٦٠
اولا - اجراء التعيين والترقية لا يجوز الا وفقا لجداول ترتيب الوظائف بعد اتمامه	١٠٦٠
ثانيا - يجوز اجراء الترقيات على الدرجات المالية الخالية لحين اعتماد جداول ترتيب وتقييم الوظائف	١٠٦٤
ثالثا - مدى اعتبار التسمكين بمثابة التعيين	١٠٦٦
رابعا - اقدميات العاملين الذين تم تسمكينهم	١٠٧٣
خامسا - النقل الى جهة لم يتم ترتيب الوظائف بها	١٠٧٨
سادسا - اعادة تقييم الوظيفة	١٠٧٨
الفرع الثالث - عدم اكتساب قرارات التسمكين الخاطئة حصانة تعصمها من السحب أو الالغاء	١٠٨٣
الفصل الخامس - مسائل متنوعة	١٠٨٦
الفرع الأول - أوراق الموظف	١٠٨٦
الفرع الثانى - درجة شخصية	١٠٨٧
الفرع الثالث - كامر	١٠٨٨
الفرع الرابع - اثر الاحكام الاجنبية على العلاقة الوظيفية	١٠٩١
الفرع الخامس - بدء العلاقة الوظيفية واثره على الاجازات	١٠٩٢
الفرع السادس - الوضع الوظيفى للموظف المنقول من جهة ملفاة	١٠٩٤

الموضوع	الصفحة
الفرع السابع - وظائف مختلفة	١٠٩٦
أولا - ملاحظ صحي	١٠٩٦
ثانيا - وظائف تباشر صيانة الاجهزة	١٠٩٨
اللاسلكية	
ثالثا - وظيفة مدير عام الادارة القانونية	١٠٩٩
بالهيئات العامة	
رابعا - الوظائف بالمناطق النائية	١٠٩٩
الفرع الثامن - معادلة الوظائف	١١٠١
الفرع التاسع - صفة الموظف العام مناهل الاختصاص	١١٠٢
القضائى لمجلس الدولة	
وفاء	١١٠٣
وقف	١١٠٥
الفصل الاول - الوقف الخيرى	١١٠٨
الفرع الاول - النظر على الاوقاف الخيرية	١١٠٨
الفرع الثانى - تغيير المصرف الذى عينه الواقف	١١١٤
الفرع الثالث - أوقاف خيرية متنوعة	١١١٨
أولا - وقف المسجد	١١١٨
ثانيا - الوقف على التعليم	١١١٩
ثالثا - الارض الموقوفة المخصصة للدفن	١١٢٢
الفصل الثانى - الوقف الاهلى	١١٢٤
الفرع الاول - التفرقة بين الوقف الخيرى والوقف	١١٢٤
الاهلى	
الفرع الثانى - الغاء نظام الوقف على غير الخيرات	١١٢٦

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث - الاستبدال	١١٣٩
الفرع الأول - استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر	١١٣٩
الفرع الثانى - تسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية	١١٤٩
الفرع الثالث - طلبات البطل والاستبدال فى الوقف	١١٥٤
الفرع الرابع - عقد البطل	١١٥٦
الفصل الرابع - اللجان	١١٦٣
الفرع الأول - لجان ادارية	١١٦٣
الفرع الثانى - لجان ادارية ذات اختصاص قضائى	١١٦٥
الفرع الثالث - لجنة شئون الاوقاف	١١٦٨
الفرع الرابع - لجنة القسمة	١١٧٠
الفصل الخامس - مسائل متنوعة	١١٧٧
الفرع الأول - من أحكام القلقون الخالص	١١٧٧
أولاً - اشهاد الوقف	١١٧٧
ثانياً - ثبوت الوقف	١١٨١
ثالثاً - تاجير اعيان الوقف	١١٨٤
رابعاً - قسمة الوقف وفرز انصبة المستحقين	١١٨٥
الفرع الثانى - من أحكام القانون العام	١١٨٨
أولاً - أموال الوقف لا تعتبر من الاموال العامة	١١٨٨

الموضوع	الصفحة
ثانيا - الاعيان الموقوفة لا تعتبر تركة شاغرة	١١٩٠
ثالثا - خضوع المستحقاق فى الوقف للضريبة العامة على الايراد	١١٩٢
رابعا - نزع ملكية بعض اعيان الوقف	١١٩٦
خامسا - ائمة المساجد التابعة لقسم الاوقاف الاهلية بوزارة الاوقاف	١٢٠٣
وكيل وزارة	١٢٠٥

---

رقم الايداع / ٣٤٨٠ / ٨٨

---

---

مؤسسة البستان للطباعة  
٦ شارع الشيخ البرماوى - حدائق القبة - القاهرة

---









# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكاهان — محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلي — القاهرة**

